

مركز دراسات الوحدة العربية

أوروبا وفلسطين

من الحروب الصليبية حتى اليوم

الدكتور بشارة خضر

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

خضر، بشارة

أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم/بشارة خضر؛ ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح.

٦٩٦ ص.

ببليوغرافية: ص ٦٤٥ ـ ٦٧٦.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953 - 431 - 58 - 2

١. فلسطين ـ العلاقات الخارجية ـ أوروبا. ٢. القضية الفلسطينية. ٣. فلسطين ـ تاريخ. أ. العنوان. ب. القاضي، منصور (مترجم). ج. أبي صالح، جورج (مراجع).

956.9405

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

عنوان الكتاب بالفرنسية

L'Europe et la Palestine
Des croisades à nos jours
(Paris, L'Harmattan, 1999)

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٣

المحتويات

القسم الأول
أوروبا الإمبراطورية وفلسطين: من الحروب الصليبية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

القسم الثاني
فلسطين والانتداب البريطاني

القسم الثالث

فلسطين وأوروبا قبل قيام المجموعة الأوروبية وبعد قيامها

قائمـــة الجـــداول

تقديم للطبعة العربية

يمثل هذا الكتاب مرجعاً فريداً في بابه. فهو إلى أهمية الموضوع الذي يتناوله **(أوروبا وفلسطين)**، يستوعب مادة تاريخية كثيفة وغنية عن حقبة مديدة ـ تمتد منذ الحروب الصليبية في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي حتى نهاية القرن العشرين ـ ظلت فيها فلسطين هاجساً لأوروبا حَمَلَها على مغامرات عديدة، خسرت بعضها كما في العهد الوسيط أثناء الغزو الصليبي، وكسبت بعضها الآخر كما في القرن العشرين حين رَعَتْ ميلاد المشروع الصهيوني، وتعهَّدَتْهُ بالدعم والمدد.

في الكتاب عرض تاريخي موثق لوقائع الحروب الصليبية في محطاتها الثماني بين نهاية القرن الحادي عشر الميلادي ونهاية القرن الثالث عشر الميلادي؛ ولوقائع الصدام بين أوروبا الغازية والمشرق العربي منذ لويس التاسع، ونابليون تحديداً، إلى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين وقيام الدولة اليهودية فيها. ولا يتوقف الكتاب عند تأريخ علاقات الصدام فحسب، بل يعرض لسياق العلاقات السياسية بين أوروبا والقضية الفلسطينية للفترة الممتدة من حرب فلسطين في العام ١٩٤٨ إلى نهاية القرن العشرين، سواء في حقبة قيام المجموعة الأوروبية وقبلها، أو بعد قيام الاتحاد الأوروبي. كما يكرس الكتاب حيّزاً واسعاً لمؤتمر مدريد و«اتفاق أوسلو» وما أعقبه من اتفاقات فرعية، والدور الذي قامت به أوروبا في عملية التسوية في هذه الفترة، سواء في إخراجها إلى الوجود، أو في تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية التي نشأت بمقتضى تلك التسوية.

لكن كتاب د. بشارة خضر ليس مجرّد نصّ تاريخي يستعرض وقائع ـ على ما في هذا الاستعراض من أهمية ومن قيمة علمية ـ وإنما هو أيضاً نصّ فكري ـ سياسيّ يكشف عن أساطير سياسية حاكمة للوعي الأوروبي، وعن مشاعر متضاربة من القصاص والذنب كانت في أساس سياسات نهجتها دول أوروبا، ويساجل

الكثير من مواقفها من موقع المصلحة الوطنية الفلسطينية والمصلحة القومية العربية دون أن يحيد عن نهج علمي موضوعي التزمه.

مركز دراسات الوحدة العربية

مقدمـــة

يحيل اسم أوروبا على أسطورة جميلة[1]. ويروى بالفعل أنها كانت ابنة الملك الفينيقي أجينور (Agénor) وزوجته تيليفسّا (Téléphassa). ورأى زيوس (Zeus) الاغريقي الفتاة الجميلة تلعب مع رفيقاتها على شاطئ البحر فعشقها. وقد اختلط بالفتيات بعد أن اتخذ شكل ثور أبيض. وقد وجدته أوروبا لطيفاً إلى درجة أن الأمر انتهى بها إلى القعود على ظهره؛ وعلى الفور نهض الثور وانطلق في اتجاه البحر. ثم نقلت أوروبا إلى كريت، فكشف زيوس عندئذٍ هويته، ثم عاشرها تحت شجرة دُلب بقيت منذ ذلك الحين خضراء. وأنجبت له أوروبا ثلاثة أولاد: مينوس (Minos) ورادامانت (Radamanthe) وساربيدون (Sarpidon).

وقد تزوج استيريوس (Astérios)، ملك كريت، أوروبا بعد ذلك. وأنجبا ابنة سميت كريتي (Creteé)، وتبنى استيريوس أولاد أوروبا وجعل من مينوس وريثه. وأصر أجينور، والد أوروبا، قطعاً على عودة ابنته وأرسل أولاده سيليكس (Cilix) وفونيكس (Phoenix) وقدموس (Cadmos) لإعادتها، وذهبت زوجته معهم، ولم يشاهد أحداً منهم منذ ذلك الحين. وقد وصل قدموس، أحد أبناء أجينور، واسمه يعني الشرق (Orient)، إلى بويتيا (Boétie) في بلاد اليونان القارية؛ وقد نقل إليها الألفباء وأصبح أول ملك من ملوك طيبة.

هذا وقد أعطت أوروبا، الفتاة التي جاءت من بلاد الكنعانيين، اسمها للقارة الأوروبية.

أوليس ذلك علامة تأسيسية أولى؟ هكذا تساءل الشاعر العربي أدونيس، مبيناً عبر هذا التلاقي الأسطوري بين الشرق والغرب أن **الآخر** كان أحد أبعاد **الأنا**؟ بخاصة إذا اتجه التفكير إلى أن هذه الأنا (فينيقيا، أرض الكنعانيين، فلسطين) لم تعطِ

(١) Edith Hamilton, *La Mythologie* (Verviers: Marabout, 1978), pp. 146-147.

أوروبا اسمها فقط، وإنما أيضاً أحد أعمق عناصر هويتها، أي الألفباء[٢].

ومع ذلك لم يعد أولاد أجينور الفينيقي الذين ذهبوا للبحث عن أوروبا أختهم، على الإطلاق. ومن المعروف أن قدموس (الشرق) أصبح ملك طيبة. وماذا حل بالآخرين؟ هل ابتلعتهم المياه؟ هل قتلتهم الآلهة الإغريقية؟ أم انهم اختاروا إقامتهم في جزيرة صغيرة في بحر إيجه، تاركين والدهم يضجر من وحدته؟ إن الأسطورة لا تروي غليلنا. لكن لا أهمية لذلك. إنها تُبرز تماماً القصد المركزي لهذا الكتاب.

وإذا كانت أوروبا في الأسطورة شرقية فإن فلسطين جذبت دائماً أوروبا، مثلما يفعل المغناطيس. أليست فلسطين، أرض الأنبياء ومهد الديانات، هذا الإقليم المقدّس للضمير الأوروبي؟ كيف يفسر على غير هذا النحو أن هذه الجغرافيا الصغيرة ـ في قلب الشرق ـ توالى عليها تاريخ كبير كهذا؟

لكن ليطمئن القارئ. لا يسعى هذا الكتاب إلى «المغالاة» في تناوله هذه القرابة المزعومة بين أوروبا وفلسطين. فغالباً ما كان التبادل بين أوروبا وفلسطين، منذ الحروب الصليبية (١٠٩٩) حتى نهاية الانتداب البريطاني (١٩٤٨)، تبادلاً حربياً عنيفاً. كانت فلسطين، الأرض المشتهاة بامتياز بسبب مركزيتها الجغرافية والدينية والرمزية، منذ الحروب الصليبية، الهدف الذي يسعى لبلوغه جميع الفاتحين ومكان الخصومات جميعاً، قبل أن تتحول في غالبيتها بفعل الانتداب البريطاني إلى دولة يهودية (١٩٤٨). والقسم الباقي، كما هو معروف، كان قد جرى إلحاقه عقب ذلك بالمملكة الأردنية الهاشمية. والهجرة القسرية لأكثر من نصف السكان الفلسطينيين شحذت هويتهم الوطنية وغذَّت مقاومتهم. بيد أن القضية الفلسطينية تحولت في الأمم المتحدة إلى مشكلة لاجئين. وقد ارتضت الدول الأوروبية هذا الانزلاق اللغوي. ولم تعترف أوروبا المجموعة بالواقع الوطني الفلسطيني إلاّ حديثاً مع انطلاق الحوار الأوروبي ـ العربي (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥)، فدعمت بفعالية مسار السلم الإسرائيلي ـ العربي المنطلق من مدريد (١٩٩١)، والمؤكد في أوسلو (١٩٩٣) وفي طابا (١٩٩٥)، قبل تجميده عقب وصول الليكود واليمين الديني المتطرف إلى السلطة في إسرائيل (أيار/مايو ١٩٩٦).

وهكذا يشكل هذا الكتاب لوحة تاريخية كبرى للعلاقات بين أوروبا وفلسطين منذ الحروب الصليبية حتى أيامنا. إنه يتضمن ثلاثة أقسام كبرى: أوروبا

(٢) Adonis, «La Méditerranée: Cet infini commun,» *Rives* (1996), p. 122.

الامبراطورية وفلسطين (١٠٩٩ ـ ١٩٢٠)، والانتداب البريطاني وفلسطين (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨) وأوروبا قبل إنشاء المجموعة الأوروبية وأوروبا بعد إنشائها وفلسطين (١٩٤٨ ـ ١٩٩٩).

فما هي الدروس التي يمكن استخراجها من هذا البحث الطويل؟ إنها عديدة، وسأبين ثلاثة منها:

١ ـ كان مصير فلسطين منذ الحروب الصليبية حتى فجر القرن التاسع عشر مرتبطاً بمصير أوروبا، تماماً كما كانت حال مصير الشرق. جرى الحلم بها، وإنشاد الأناشيد بخصوصها، وزيارتها والطمع بها، وتعرضت للفتح ثم تمت استعادتها. وكانت فلسطين، الأرض الموعودة عدة مرات، أحد الأماكن في العالم التي شهدت الخصومات الأشد بين الدول. ولتحليل ذلك يكفي التذكير بحملة نابوليون في مصر وفلسطين (١٧٩٨ ـ ١٧٩٩) وهزيمة الجيش الفرنسي في عكا على يد تحالف تركي ـ إنكليزي، والمنافسة بين القناصل الأوروبيين في فلسطين بين عامي ١٨٣٠ و١٨٥٠، وحرب القرم ((Crimée)) التي أتاحت للفرنسيين والبريطانيين كبح جماح فتوحات روسيا في البلقان، وبطريقة غير مباشرة دخولها المياه الحارة للبحر المتوسط، وأخيراً المسألة الشرقية (القرن التاسع عشر) التي تجسدت في نشاطات أوروبية مع اقتصاد السلطنة العثمانية وسياستها، وكانت فلسطين حتى عام ١٩١٧ جزءاً لا يتجزأ منها.

٢ ـ تنافست الدول الأوروبية خلال الحقبة ما بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧ على الانتداب على فلسطين، فطالبت فرنسا بها، كالإبنة البكر للكنيسة وكقوة كاثوليكية. وطالبت بها انكلترا بسبب الضرورات الجغراسية (الجغرافية السياسية)، وعلى وجه الخصوص حماية قناة السويس. ولكن ما يجهله الكثيرون من المؤرخين هو مشروع الانتداب البلجيكي على فلسطين (١٩١٥ ـ ١٩١٧). وما تبع ذلك معروف: سارعت انكلترا إلى إصدار إعلان بلفور (Balfour) (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧)، وأناطت عصبة الأمم هذا الانتداب بها.

إلاّ أن انكلترا، بدلاً من أن تقود فلسطين إلى الاستقلال، شجَّعت نشوء الييشوف (Yishouv)، الذي أصبح في نهاية الحرب العالمية الثانية، بسبب التأثر الذي أثارته فظائع النازية، دولة إسرائيل (١٩٤٨).

وهكذا لم يكن لدولة إسرائيل أن ترى النور لولا الانتداب البريطاني على فلسطين، ولولا الجرائم التي ارتكبها النازيون في أوروبا، على الأرجح.

٣ ـ أدت الحرب الباردة والنظام الثنائي القطب الذي نشأ بعد الحرب العالمية

الثانية إلى إبعاد أوروبا عن قضايا الشرق الأدنى وتقليص دورها في فلسطين. وكرست نهاية الامبراطورية السوفياتية الهيمنة الأمريكية، وتبع ذلك تهميش أوروبا المجموعة. والحال أن في فلسطين، في التسعينيات، ما يشبه رغبة أوروبية، ولو لم يكن ذلك إلا لتكوين ثقالة تجاه الحلف الإسرائيلي ـ الأمريكي الثابت، وقد ردت أوروبا على هذا الانتظار بمساعدة مالية (الفصل حول المساعدة الأوروبية)، وبالاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين (الفصول المتعلقة بالحوار الأوروبي ـ العربي ومسار السلام).

غير أن ما يؤسف له أن أوروبا لا تتصرف بتناغم، لا في فلسطين ولا في أي مكان آخر، لعدم وجود سياسة خارجية وأمنية مشتركة (PESC) متماسكة وذات صدقية.

وبالطبع فقد نشأ غياب التوافق الداخلي على صعيد السياسة الخارجية من تجزئة المقاربات والأهداف والأفضليات. وغالباً ما بدت أوروبا مشتتة مما ساهم في إشاعة البلبلة لدى المحاورين الشرقيين الذين لم يواجهوا سياسة أوروبية وإنما مجموعة سياسات خارجية وطنية. وقد أضيف إلى هذه البلبلة تنافس شديد بين الدول الأوروبية، إما لاكتساب نفوذ، وإما لإحراز دور خاص في قضايا الشرق الأدنى. ولذلك بقي صوت أوروبا، حول مسألة فلسطين، وعلى الرغم من توصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وقرارات البرلمان الأوروبي (الفصل المتعلق بالبرلمان الأوروبي وفلسطين)، غير مسموع تقريباً. وظل دورها في المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية مقتصراً على الدعم المالي، كما لو أن المالية يمكن أن تقوم مقام السياسة.

ووعت أوروبا منذ ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ المخاطرة التي يمثلها التهميش الدبلوماسي الدائم بالنسبة إليها في قضايا الشرق الأدنى، فتقرر في قمة استثنائية للمجلس الأوروبي المجتمع في ايرلندا (٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦) تعيين موفد خاص أوروبي في الشرق الأدنى، فكان الدبلوماسي الإسباني ميغل ـ أنخيل موراتينوس (Miguel - Angel Moratinos)، وهو العارف الحاذق للمنطقة.

كان المسعى متواضعاً لأن الإسرائيليين والأمريكيين اتفقوا ـ حتى إشعار آخر ـ على إعلان رفض عنيد لا يمنح أوروبا أكثر من دور مقدم المال. غير أن أوروبا لم تيأس لأنها تعرف تماماً أن تهميشها لا يُحتمل. وصدقية أوروبا اليوم على المحك في البحر الأبيض المتوسط وفي فلسطين، مثلما كانت على المحك بالأمس في البوسنة، وكذلك دورها في العالم وصورتها ورصيدها وأمنها.

* * *

أعترف بأنني ترددت كثيراً قبل تأليف هذا الكتاب. كان لدي الإحساس بأنه قد قيل كل شيء حول فلسطين والمسألة الفلسطينية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي. وما جعلني أقرر في النهاية ركوب هذه المغامرة هو الكلام الفظ الذي سمعته ذات يوم من موظف في المجموعة الأوروبية: «سيدي، يجري الكلام على المشكلة الفلسطينية منذ خمسين سنة؟ لم أفقه شيئاً منها. ما هي بالضبط؟ ولماذا يجب على أوروبا أن تتدخل فيها؟ أليس في العالم مئات المشاكل الأخرى؟».

هذا الكتاب يطمح إلى أن يكون رداً على هذا الاستفهام: كتاب توليفي يرسم على مدى فترة طويلة، وبخطوط كبرى، تاريخ فلسطين، وعلى وجه الخصوص الدور الأوروبي في فلسطين منذ تسعمائة سنة. واتجه تفكيري خلال كتابته إلى طلابي العديدين في الجامعة الكاثوليكية في لوڤان (Louvain) وجامعة القدامى (Aîmés)، وإلى صِحافيي بلجيكا وأوروبا، وإلى البرلمانيين الأوروبيين وموظفي اللجنة الأوروبية والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وإلى العديد من النوادي والمنظمات والمؤسسات والجمعيات (مثل جمعية *«Connaissance et vie»*) التي سبق لها أن دعتني إلى منبرها، وكذلك إلى أصدقائي البلجيكيين في أوكسفام (Oxfam)، والرابطة البلجيكية ـ الفلسطينية، ومؤسسة نعيم خضر، والمفوضية العامة للعلاقات الدولية، ووزارة الخارجية البلجيكية، والمصرف الوطني، وكلية «ESPO» في «UCL»، ومديريتي «SPED» و«ESPO»، ومعهد دراسات الإنماء (Institut d'études du développement). إن هؤلاء، بدرجات متفاوتة، وضعوني بتشجيعهم ودعمهم لي على طريق النجاح. إنني أحرص على شكرهم جميعاً. وأخص بالشكر العميق ماري تيريز دوپا (Marie-Thérèse Dupas)، معاونتي التي طبعت على الآلة الكاتبة هذه المخطوطة. فعندما أراجع بعض الصفحات المخطوطة غير المقروءة إلى حد كبير لكثرة التشطيب لا يسعني إلاّ تقدير صبرها وفعاليتها.

وقد شئت، بعد كتابة عدة مؤلفات عن أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والعالم العربي[٣] أن يكون هذا الكتاب إسهاماً في فهم موقع فلسطين في ضمير الشعوب

(٣) Bichara Khader: *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives* (Paris: Publisud; Ottignies: Quorum, 1992); *L'Europe et le monde arabe: Cousins, voisins* (Paris: Publisud; Ottignies: Quorum, 1992); *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des partenaires distants,* horizons euro-arabes (Paris: Publisud; Ottignies: Quorum, 1994), et *Le Partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone,* préface par Bernard Ravenel, cahiers de confluences (Paris: L'Harmattan, 1997), et Bichara Khader, dir., *L'Europe et la Méditerranée: Géopolitique de la proximité,* histoire et perspectives méditerranéennes (Paris: L'Harmattan; Louvain-la-Neuve: Academia, 1994).

والدول الأوروبية واستراتيجياتها من عام ١٠٩٩ إلى عام ١٩٩٩. وسيدرك القارئ، منذ الفصول الأولى، أنني لا أسعى لعرض رؤية أخلاقية حول التاريخ مفعمة بالشتائم واللعنات، ولا إلى كتابة تاريخ ومرافعة محام لمصلحته الخاصة، ولا إلى إعادة تكوين تاريخ على أنقاض حلم مجروح. أردت بكُل بساطة لفت نظر أوروبا إلى واجبها في التذكّر تجاه مشكلة ساهمت إلى حد كبير في خلقها. والحاصل أن إعادة تأكيد مركزية المسألة الفلسطينية من قبل الدول الأوروبية، وهيئات المجموعة الأوروبية، منذ خمس وعشرين سنة، هي أكثر من مجرد تطلّب، إنها تمرّد على تلف الذاكرة.

وهذا الكتاب، عدا التحليل التاريخي والوثائقي، هو أيضاً دعوة ملحَّة إلى دور أكبر لأوروبا في البحر الأبيض المتوسط وفي فلسطين، يقطع مع منطق المواجهة والقوة، ويستند أكثر إلى وحدة المصير. وتلك هي الطريقة الوحيدة للأم جراح التاريخ، وتجنب أن تبنى هويات هؤلاء وأولئك، كما يذكّر بذلك أمين معلوف(٤)، على مشاعر المرارة والحقد.

وهذا الكتاب الذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤ تطلّب خمس سنوات من البحث والكتابة. فقد جرى التنقيب في مئات المؤلفات والوثائق والمقالات. وكثيرون من الزملاء والأصدقاء قرأوا كامل المخطوطة أو قسماً منها وأبدوا لي ملاحظاتهم. ولا أستطيع ذكر أسمائهم كلها، وإنما أريد هنا، أن أعبّر لهم عن عرفاني العميق بالجميل.

ولا يمكن قراءة هذا المؤلف بلا انقطاع كرواية، إلاّ أن القارئ يستطيع أن يختار بحرية بين كل من الأقسام التي تؤلفه. وقد حرصت دائماً ـ على رغم التفاصيل التاريخية التي يزدحم المؤلَّف بها ـ على جعل الأسلوب رشيقاً، واللغة رزينة، والفكرة شفافة. وآمل أن أكون قد نجحت في ذلك.

وإذا وجد بعضهم ثغرات في بحث يغطي حقبة طويلة كهذه، فإنني أول من يتقبل ذلك. فالمجازفة في دروب ضيقة لكتابة التاريخ لا تخلو من الخطر على الإطلاق وبخاصة عندما لا ينتمي من يكتب إلى جمهور المؤرخين. ولكن كما ورد في المثل الشرقي: «من يتمدد على الأرض يتّقِ السقوط».

يبقى إبداء تنبيه أخير: لا يمكن أن يقتصر هذا الكتاب على ممارسة تمحيص منهجي وغير شخصي للعلاقات بين أوروبا وفلسطين. فقد حرصت على أن أحتفظ

---

(٤) Amin Maalouf, *Les Identités meurtrières* (Paris: B. Grasset, 1998).

للسرد التاريخي بنكهة ذاتية. ألم يكن من عادة المؤرخ الفرنسي جورج دوبي (Georges Duby) أن يقول: «ما هو الخطاب التاريخي؟ أليس تعبيراً عن ردة فعل المؤرخ الشخصية تجاه الآثار المبعثرة لانفعاله؟»[٥].

(٥) استشهد بهذا القول جان ماري روار (Jean-Marie Rouart) في خطابه بمناسبة دخوله الأكاديمية الفرنسية (في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨). انظر: *Le Monde,* 18/11/1998.

القســـم الأول

أوروبا الامبراطورية وفلسطين:
من الحروب الصليبية
إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

تمهيـــد

اضطررت فوراً ـ كالباحثين كافة ـ إلى تقسيم حقبة تاريخية طويلة إلى فترات صغيرة لدرس تطورها وشرحها. متى يبدأ فصل العلاقات الأوروبية ـ الفلسطينية؟ مع فتح شرق البحر الأبيض المتوسط (وفلسطين) الذي حققه الإسكندر الكبير في السنوات ٣٣٤ إلى ٣٢٤ ق. م.؟ أو مع فتح الجيوش الرومانية فلسطين ونمو الامبراطورية الرومانية في الشرق في القرن الأول قبل المسيح؟ أو مع انتشار المسيحية في الامبراطورية الرومانية، على وجه الخصوص اعتباراً من منشور ميلان (٣١٠ م.)؟ أو مع الامبراطورية البيزنطية التي بنيت على أنقاض الامبراطورية الرومانية في الشرق؟

لا يعالج هذا القسم أي شيء من ذلك. انه يبدأ مع ملحمة الحروب الصليبية، وذلك لثلاثة أسباب:

١ ـ كان للحروب الصليبية أثر ضخم في فلسطين.

٢ ـ شارك فيها عدد كبير من ملوك الغرب وأسياده الإقطاعيين.

٣ ـ استمرت الحروب الصليبية، حتى أيامنا، بعد إعلانها بتسعمائة سنة، في تغذية الرعب الشديد والحقد والخوف في الغرب كما في العالم الإسلامي.

وسأذكّر بالسياقين الشرقي والغربي في بداية الحروب الصليبية، وأسرد بأمانة ولكن منهجياً، في الفصل الأول، سير أحداث الحروب الصليبية الرسمية الثماني لكي أصل إلى الفكرة الرئيسية للفصل، أي استعمال الحروب الصليبية كأسطورة سياسية معاصرة، والخطر الكامن بالنسبة إلى السلام في البحر الأبيض المتوسط في استخدام الحروب الصليبية كأداة في استراتيجية التعارض بين المسلمين والغربيين.

ثمة واقعة لافتة في العلاقات الأوروبية ـ الفلسطينية، فالمملكة اللاتينية في الشرق انتهت في المرة الأولى بهجوم صلاح الدين في عام ١١٨٧، ومرة أخرى وبصورة نهائية بهجوم جيش بيبرس في عام ١٢٩٠. وتبعت ذلك حقبة خمسة قرون كانت فيها الدول الأوروبية منجذبة بآفاق أخرى (فتح أمريكا) أو منغمسة في حروب أهلية ومنازعات داخلية في ما بينها.

وفي الواقع كانت أوروبا بين القرن الثالث عشر ونهاية القرن الثامن عشر مسرح اضطرابات ضخمة، فامّحت القوى التقليدية الواحدة تلو الأخرى: الامبراطورية المقدسة في ألمانيا، والحكومة البابوية في إيطاليا، وسقطت القسطنطينية في عام ١٤٥٣ في أيدي الأتراك، كما سقطت آخر إمارة عربية في غرناطة في عام ١٤٩٢.

وخرجت انكلترا وفرنسا من حرب المئة سنة منهكتين، وإنما مع شعور وطني موطّد. وسيطرت إسبانيا في الجنوب على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط في مواجهة الامبراطورية العثمانية التي كانت تسيطر على الحوض الشرقي. وبدأت مع القرنين الخامس عشر والسادس عشر الاكتشافات الكبرى التي حفزها التبشير الديني والفضول العلمي وبخاصة إغراء الذهب والتجارة المربحة، في حين عصفت في الفترة عينها روح النهضة والإصلاح. ولم يمنع ذلك النزاعات بين الأوروبيين كحرب الثلاثين سنة وامتداداتها (١٦١٨ ـ ١٦٦٠) بين فرنسا رشيليو وامبراطور ألمانيا فرديناند الثاني والتي انتهت بمعاهدات وستفاليا والسلام في الشمال (١٦٦٠)، أو كذلك حرب السبع سنوات (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣) التي قسمت أوروبا إلى معسكرين: بروسيا وانكلترا ضد فرنسا والنمسا وروسيا.

بيد أن صعود البورجوازية، وانطلاقة الأفكار التحررية، والاستياء الشعبي، سرعان ما أدت إلى اندلاع الثورة في فرنسا. إنها ثورة عام ١٧٨٩. لقد انطلق نابليون من جديد باتجاه فتح أوروبا، وفي عام ١٧٩٨ أطلق حملة عسكرية إلى مصر انتهت بانهيار الجيش الفرنسي في عكا بفلسطين في عام ١٧٩٩. ويصف الفصل الثاني من هذا القسم أحداث هذه الحملة.

وانطبع القرن التاسع عشر نهائياً بعودة الدول الأوروبية إلى الشرق. إنه قرن قضم الامبراطورية العثمانية، وبدء بلقنة الشرق، وانفجار المسألة الشرقية، وحرب القنصليات، والمشاريع الأولى لإقامة دولة يهودية في فلسطين، ونمو الايديولوجيا الصهيونية، مع نشر كتاب ثيودور هرتزل (Théodore Herzl) في عام ١٨٩٦، وانعقاد أول مؤتمر صهيوني عالمي في بال في سويسرا في عام ١٨٩٧.

وينتهي هذا القسم بوعود الغرب المتناقضة للعرب عشية الحرب العالمية الأولى (١٩١٥) وبالاتفاقات السرية بين الحلفاء، وعلى وجه الخصوص اتفاقات سايكس ـ بيكو (Sykes-Picot) (١٩١٦)، وإعلان بلفور (Balfour) الشهير (١٩١٧) الذي أصدرته انكلترا ووعدت فيه اليهود بوطن قومي (Foyer national) في فلسطين.

وانطلاقاً من إعلان بلفور، ألقيت فلسطين التي كانت موضع أطماع أكثر من دولة أوروبية، في الحضن البريطاني.

الفصـــل الأول

الحروب الصليبية (١٠٩٥ ــ ١٢٩٠): الحدث والأسطورة

يشكل عامان في العلاقات المتقلبة بين الشرق والغرب منعطفين مهمين: فقد سجَّل عام ٧١١ بداية التوسع الإسلامي في الأندلس، في حين شهد عام ١٠٩٩ إقامة المملكة اللاتينية في الشرق، بعد دخول الصليبيين الإفرنج القدس.

ووضعت حروب الفتح المضاد حداً للمملكة اللاتينية في القدس والإمارات الصليبية في الشرق (في عام ١١٨٧ وفي عام ١٢٩٠)، كما لآخر إمارة عربية في غرناطة (في عام ١٤٩٢).

إلاّ أن هذين الحدثين استمرا، حتى أيامنا، في صنع الوهم الجماعي لدى العرب والأوروبيين الذي يُغذي لدى هؤلاء وأولئك الرُهاب الخطر (الخوف من الآخر) والشعور الحاضر دائماً للرد، وحتى للانتقام. لم يترافق دخول العرب إسبانيا بالتأكيد مع التجاوزات ذاتها التي ارتكبها الصليبيون. ومع ذلك كانت هناك، في بعض الأوساط الإسبانية، وليس فقط الأوساط اليمينية، نزعة إلى الكلام المزعج على عودة المغاربة (el retorno de los Moros). وفي البلدان الأوروبية الأخرى يجري التشديد على خطر أسلمة أوروبا بالإحالة على موجات الهجرة الجديدة القادمة من المغرب.

يضاف إلى ذلك أن دخول الإسلام الراديكالي إلى المسرح منذ عشرين سنة أسهم في بناء وهم غربي شديد حول الإسلام والبلدان الإسلامية يعززه الخوف. ونعي في هذا السياق الحظ الباهر والتداول الهائل في أوساط غربية مختلفة لمقالة صموئيل هانتنغتون (Samuel Huntington) حول تصادم الحضارات[1]، والتي تصور

---

(١) Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilizations?,» *Foreign Affairs,* vol. 72, no. 3 (Summer 1993).

الإسلام على أنه التهديد الجديد للغرب. ولا شك في أن فرضيات صموئيل هانتنغتون كانت على العموم موضع نزاع فيها بسبب تبسيطها وتقطيعها العمودي الفظ إلى حد كبير للحدود الثقافية، ودعوة الكاتب إلى انتفاضة سياسية وعسكرية للغرب لكي يقاوم، بصورة خاصة، الإسلام وحليفته الطبيعية، الكونفوشيوسية(٢). لكن فرضيات هانتنغتون مستخدمة الآن بشكل واسع لتحديد تصورات استراتيجية جديدة لمواجهة الإسلام بصورة خاصة، والجنوب بشكل عام(٣).

هذا وقد بقيت ذكرى الحروب الصليبية، في المقابل، متأصلة لدى العرب والمسلمين إلى درجة أن أي عمل عدائي من جانب الغرب يُقرأ عبر المرآة المشوِّهة للغزوات الافرنجية. وهكذا، بعد جرح البابا في ١٣ أيار/مايو ١٩٨١، أوضح التركي محمد علي أقجا (Mehemet Ali Agça) في رسالة قال فيها: «قررت قتل يوحنا بولس الثاني، القائد الأعلى للصليبيين». وغالباً ما يوضع إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين في موازاة إقامة المملكة الصليبية في عام ١٠٩٩، في حين أن الحرب التي أعلنت على العراق (عام ١٩٩١) بتحالف ثماني وعشرين دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما يصفها العراقيون بأنها حرب صليبية جديدة(٤). وفي الجزائر، الأقرب إلينا، وُصف (الآباء البيض) الذين اغتالتهم الجماعة الإسلامية المسلحة على الأرجح، بالصليبيين.

من الواضح، إذاً أن الحروب الصليبية تمارس إلى الآن على الفكر العربي والإسلامي تأثيراً خادعاً إلى درجة أنه لا يمكن الشك، كما يلاحظ أمين معلوف في أن «التصدع بين هذين العالمين (الشرق والغرب) يعود تاريخه إلى الحروب الصليبية التي ما زال العرب يشعرون حتى اليوم بأنها اغتصاب»(٥). بوصفها المواجهة الحربية الأولى بين أوروبا والشرق، كانت الحروب الصليبية خلال مدة طويلة جداً في الغرب، موضوع أدب دفاعي غزير وموضوعية مشكوك فيها إلى حد كبير، استناداً إلى روايات مدوّني الأخبار أو إلى أناشيد البطولة حيث ترتبط فتنة الشرق الأخاذة

---

(٢) انظر: Fouad Ajami, «The Summoning,» *Foreign Affairs,* vol. 72, no. 4 (September-October 1993).

(٣) انظر: Mariano Aguirre, «Guerre de civilisations,» *Le Monde diplomatique* (décembre 1994).

(٤) Ahmad Bagig, *Irak and the Crusaders* (Kuala Lumpur: Magnus Books, 1991).

(٥) Amin Maalouf, *Les Croisades vues par les arabes,* histoire (Paris: Lattès, 1983).

بالصورة السلبية للخصم الواجب قتله[٦].

على أن الكتابات الأحدث حول الحروب الصليبية تقدم لنا تحاليل حافلة تربطنا من جديد بالتراث الكبير للكتابة الرسمية التقليدية للتاريخ التي لم تعد تحجب ـ كما في الماضي ـ التجاوزات التي ارتكبها جند الله في فلسطين وفي الشرق.

وبما أني لا أسعى للقيام بعمل مؤرخ، أود أن أذكّر فقط في هذا النص بالأحداث الرئيسية التي وسمت تاريخ فلسطين في علاقاتها مع أوروبا بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر بغرض استخراج بعض الدروس منها لوقتنا الحاضر.

السياق الشرقي

من الملائم التذكير سريعاً بالمراحل الكبيرة للتوسع الإسلامي. فالخلفاء الراشدون الأربعة الذين تعاقبوا بعد النبي محمد (ﷺ) المتوفى في عام ٦٣٢ بقوا في المدينة المنورة (٦٣٢ ـ ٦٦١). فخلال حكم السلالة الأموية الأولى بشكل أساسي امتدت الامبراطورية الإسلامية وكانت عاصمتها دمشق (٦٦١ ـ ٧٥٠) بسرعة مذهلة حتى اسبانيا مع عبور المضيق الذي أصبح مضيق جبل طارق (باسم القائد العسكري العربي طارق بن زياد الذي أبحر إلى الأندلس في عام ٧١١). إلا أن القسطنطينية قاومت الحصار الإسلامي في عام ٧١٧ في حين أن تقدم الجيش الإسلامي توقف في بواتييه (Poitiers) في عام ٧٣٢.

وقد جرى فتح فلسطين وسوريا بين عامي ٦٣٤ و٦٣٦. انهزم الامبراطور البيزنطي هيراقليوس في معركة اليرموك في عام ٦٣٦ وتم الاستيلاء على القدس في عام ٦٣٨. ويذكّر إنتاج المؤرخين الرسميين العرب بشهامة الخليفة عمر الذي أصدر الأمر لجنده بألاّ يصيب المسيحيين وأماكنهم المقدسة أي أذى، ولا سيما ضريح المسيح (الذي بني في عام ٣٣٥). وشيّد المسلمون في عام ٦٩١ قبة الصخرة، وبين أعوام ٧٠٥ ـ ٧١٥ المسجد الأقصى في مكان الهيكل. ومذاك أصبح المسلمون يسمون أورشليم القدس (المدينة المقدسة)، المكان الثالث المقدس للإسلام بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وعرفت القدس وفلسطين حينئذٍ حقبة سلام، بل حتى حقبة رخاء. وكان

---

(٦) يستطيع القارئ إيجاد تجميع روايات وأخبار تاريخية وأسفار إلى الأرض المقدسة من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر في: *Croisades et pélerinages: Récits, chroniques et voyages en terre sainte, XII^{e} - XVI^{e} siècle,* édition établie sous la direction de Danielle Régnier - Bohler, bouquins (Paris: Laffont, 1997).

للملوك الافرنج اهتمام كبير بالمسيحيين الفلسطينيين، وبخاصة شارلمان (Charlemagne) (٧٦٨ ـ ٨١٤)، الذي أقام علاقات ودية مع الخليفة العباسي هارون الرشيد (٧٨٦ ـ ٨٠٩). ولم يهضم الأباطرة البيزنطيون دائماً إقصاءهم عن فلسطين وكانوا يحلمون بإعادة فتحها. ونجح نيقيفور فوكاس (Nicéphore Phocas) (٩٦٣ ـ ٩٦٩) في استعادة كريت (٩٦١) وقبرص (٩٦٥) وانطاكيا في سوريا الشمالية (٩٦٩). ولم يتوصل خلفه، حنا تزيمّسيس (Jean Tzimiscès) (٩٦٩ ـ ٩٧٦) إلى تحرير الأماكن المقدسة، وتمتع باسيل (Basile) الثاني بذريعة ذهبية لكي ينطلق إلى فتح فلسطين مجدداً حيث بدأ خليفة القاهرة (الحاكم بأمر الله)، للمرة الأولى (٩٩٦ ـ ١٠٢١) باضطهاد المسيحيين، فدمّر ضريح المسيح في عام ١٠٠٩. غير أن الامبراطور البيزنطي كان مهتماً أكثر بتعزيز ما سبق أن فتحه ثانية في شمالي سوريا.

وعلى الصعيد الإداري كانت اللدّ عاصمة فلسطين في أول الأمر، ثم الرملة، التي بناها الخليفة الوليد الأول في عام ٧١٦. وفي ما بعد، وبحسب رواية المؤرخ العربي ياقوت، جرى اختيار القدس. إن الخلفاء العباسيين (٧٤٩ ـ ١٢٥٨) في بغداد هم الذين بسطوا، قطعاً، سلطتهم على الشرق الأوسط كله. غير أن الطولونيين (٨٦٨ ـ ٩٠٥) توصلوا إلى تحرير مصر من سلطتهم. ثم تبعهم الفاطميون (٩٧٣ ـ ١١٧١) الذين أصبحوا أسياد مصر الجدد وسيطروا على المسرح السياسي الفلسطيني. ومجيء الحروب الصليبية حدث بالضبط في هذا السياق الخاص الذي تميز برفض القاهرة وصاية خليفة بغداد.

العالم العربي الإسلامي عشية الحروب الصليبية

كان قد تكوّن، عشية الحروب الصليبية، عالم إسلامي، ولكن هذا العالم، كما أشار إلى ذلك ألبير حوراني، لم يعد متجسداً في كيان سياسي وحيد. فلقد طالب ثلاثة ملوك بلقب خليفة: في بغداد (العباسيون) وفي قرطبة (الأمويون) وفي القاهرة (الفاطميون)، وأقام العديد من الأمراء دولاً ذات سيادة فعلية. وتفشت صراعات داخلية في كل منطقة يسيطر الخليفة عليها، وغالباً ما كانت الأحداث تتجاوز هؤلاء الخلفاء بالذات. كان ذلك صحيحاً، بصورة خاصة، بالنسبة إلى الشرق الأوسط حيث استولى السلجوقيون، وهم سلالة حاكمة تركية التحقت بالإسلام السني، على بغداد، في عام ١٠٥٥، كحكام فعليين تحت سيادة العباسيين، وانتزعوا مناطق في الأناضول من الامبراطورية البيزنطية (١٠٣٨ ـ ١١٩٤)، وتمكنوا حتى من انتزاع القدس من الفاطميين في مصر في عام ١٠٧٠، وانطاكيا من البيزنطيين في عام ١٠٨٤.

وبدأت، في اليوم التالي لوفاة سلطانهم ملكشاه، سيرورة التفكك والذي أفضى، بصورة خاصة في المناطق الخارجية كسوريا ـ فلسطين، والتي ستصل إليها

الحروب الصليبية، إلى «تجزئة شبه فوضوية»(٧)، فتوزعت الامبراطورية على عدد كبير من الإمارات المستقلة المتصارعة في ما بينها على الدوام والمنغمسة في حروب بين الإخوة تذكّر بحروب الطوائف بين الأمراء العرب في إسبانيا.

وفي مصر، بعد حقبة من الهدوء (١٠٧٤ ـ ١٠٩٤)، كانت الخلافة في القاهرة من جديد مسرحاً للمواجهات السياسية. فأزمة الوراثة في عام ١٠٩٤ تسببت في نفي الشيعة من الاسماعيليين الجدد الذين حكموا على الفاطميين (مع أنهم هم أيضاً شيعة) بأنهم متسامحون أكثر من اللازم. وبعد أن وطّد الفاطميون سلطانهم في مصر «حاولوا أن يزايدوا في الغيرة الدينية على السلجوقيين السنَّة»(٨). وتحققت هذه المواجهة في القدس التي استعادها الفاطميون في عام ١٠٩٨، وهو الأمر الذي تضررت منه كثيراً الطوائف المسيحية التي اعتادت التسامح الديني لعرب الشمال والسلجوقيين.

وبالفعل كان وضع المسيحيين، في جميع البلدان التي ضُمَّت إلى الامبراطورية السلجوقية، قد عاد طبيعياً. وعيّن أتزير فاتح القدس، في عام ١٠٧٠، مسيحياً يعقوبياً قائداً للمدينة، حتى إن البطريرك اليوناني سيميون (Syméon) أجيزت له الإقامة في القدس قبل أن ينفيه مع آخرين من الأعيان الملكيين في عام ١٠٩٩ فاطميّو مصر الذين استعادوا المدينة في عام ١٠٩٨، كما ذكرنا.

الغرب عشية الحروب الصليبية

ندين لكلود كاهين (Claude Cahen) بدراسة عظيمة عن **الشرق والغرب أيام الحروب الصليبية** أتاحت لنا وضع الإطار العام الذي ستندرج فيه حقبة الصليبيين كلها.

لم يكن وضع أوروبا الغربية متألقاً في بداية القرن الحادي عشر. ففي مجمل العالم الجرماني ـ اللاّتيني كان المستوى الثقافي والاقتصادي متدنياً. وعرفت الكنيسة، على الرغم من ممتلكاتها في وسط إيطاليا، تقهقراً عميقاً. وكانت القوة الأساسية للغرب، خارج الكنيسة، الامبراطورية المقدسة التي كانت تمارس مع ألمانيا سيطرة فعلية إلى حد ما على إيطاليا الشمالية والوسطى حتى القطيعة التامة بين البابوية والامبراطورية في النصف الثاني من القرن الحادي عشر.

---

(٧) Georges Peyronnet, *L'Islam et la civilisation islamique, VII*^{e} *- XIII*^{e} *siècle,* u. histoire; 1147-3878 (Paris: A. Colin, 1992), p. 172.

(٨) Claude Cahen, *Orient et Occident au temps des croisades,* collection historique (Paris: Aubier Montaigne, 1983), p. 23.

وكانت فرنسا، إلى جانب الامبراطورية، مجموعة إقطاعات كبيرة برزت فيها دوقيات وكونتيات نورمانديا، وفلاندر، واكيتين، وتولوز، والبروفانس، وغيرها. وكان النورمانديون خصوصاً يتميزون بعقلية المغامرة لدى إقدامهم على فتح انكلترا في عام ١٠٦٦ وكذلك إيطاليا الجنوبية.

وهكذا كانت إيطاليا موضع جميع الأطماع: طمع الجرمانيين في الشمال والوسط، وطمع النورمانديين في الجنوب. غير أن مرافئها، المتخاصمة في الغالب، كانت لها حيوية كبيرة، فأقامت، منذ مدة طويلة، علاقات تجارية منتظمة مع بيزنطية والعالم الإسلامي. يضاف إلى ذلك أن بعض المرافئ كان تحت التبعية النظرية للامبراطورية البيزنطية، وكان ذلك حال باري ونابولي وأمالفي، وبخاصة البندقية التي كانت تستفيد من علاقة مميزة منذ عام ١٠٨٢.

إلا أنه كانت هناك أيضاً جنوى وبيزا اللتان «أفادتا من أفول نجم كل من أمالفي وباري ابتداءً من الآونة التي أصبحت فيها هاتان المدينتان (في العام ١٠٧١ في الحالة الأولى، والعام ١٠٧٧ في الحالة الثانية) تحت رقابة النورمانديين، أعداء بيزنطية اللدودين»[٩]. وستستفيد هذه المرافئ جميعاً، بصورة عامة، من الحروب الصليبية؛ غير أنه من الخطأ الاعتقاد أنها كانت تتمنّاها، أو التصوّر أن التجارة الغربية مع الشرق بدأت مع الحملة الصليبية.

ماذا كانت علاقات أوروبا مع بيزنطية؟

كان الانشقاق منذ عام ١٠٥٤ تاماً بين القسم الغربي من المسيحية بقيادة روما، والقسم الشرقي بقيادة القسطنطينية. والحال أن بيزنطية، في هذا النصف الثاني من القرن الحادي عشر، كانت مهددة على جبهتين: ففي إيطاليا خسرت مرفأي باري وأمالفي، فكذلك ممتلكاتها في إيطاليا الجنوبية لصالح النورمانديين، وفي آسيا الصغرى، في عام ١٠٧١، سحق الأتراك السلجوقيون قواتها في مانزيكرت (Mantzikert) واستولوا على كل آسيا الصغرى تقريباً.

وهذه الانطلاقة السلجوقية هي بلا ريب، التي جعلت الامبراطور ميخائيل (Michel) السابع، في عام ١٠٧٣، يطلب إلى البابا غريغوار (Grégoire) السابع أن يهب إلى نجدة مسيحيي الشرق. وقد تأثر البابا بهذا النداء إلى المساعدة، غير أن خصومته مع الامبراطورية الجرمانية قادته إلى التخلي عن مشروع حملة صليبية. وقد استؤنفت المفاوضات بين القسطنطينية وروما في عام ١٠٨٩ بين البابا أوربانوس

(٩) Henri Platelle, *Les Croisades* (Bruxelles: Desclée, 1994), p. 30.

(Urbain) الثاني وأليكسيس (Alexis) الأول امبراطور بيزنطية (١٠٨١ ـ ١١١٨) اللذين سعيا إلى أن «يضمن كل منهما دعم الآخر، الأول ضد الامبراطور هنري السادس والثاني ضد النورمانديين[١٠]».

وقد حضرت بعثة بيزنطية من جديد تطلب إلى المجمع الديني المنعقد في بليزانس (Plaisance) (١٠٩٥) مساعدة الغرب العسكرية للدفاع عن امبراطورية الشرق ضد الاعتداءات غير المنقطعة للسلجوقيين الأتراك. إلا أن الأمر لم يكن على الإطلاق متعلقاً، في نظر البيزنطيين، بشن حرب مقدسة ضد الأتراك أو العرب يمكن أن تنتهي بالاستيلاء على القدس. لقد طلب امبراطور القسطنطينية أليكسيس النجدة لوقف تقدم السلجوقيين وتوطيد سلامة الاقليم الامبراطوري، كما يذكر بذلك، بصواب، جاك هيرز (Jacques Heers) في مؤلف ممتاز حول الحملة الصليبية الأولى[١١]. والحال، كما يبين كلود كاهين بسخرية، أن «الغرب أرسل إليه جيشاً لفتح الأرض المقدسة»، ذلك لأن «هذا الهدف وحده يمكن أن يهز المسيحية اللاتينية»[١٢]. وهكذا كانت الحملة الصليبية التي نظمت بناءً على دعوة البابا أوربانس الثاني استبدالاً للهدف، فالهدف الأخير لم يكن، كما يؤكد المعجم الموسوعي الكبير (Larousse)، نجدة الامبراطورية البيزنطية المتعرضة للهجوم[١٣]، وإنما إعادة إنشاء مملكة مسيحية في الشرق تابعة للبابوية، وبطريقة غير مباشرة تنمية التجارة مع الشرق بعيداً عن سيطرة المسلمين على البحر الأبيض المتوسط.

إن الكلام على **حروب صليبية بيزنطية** لوصف محاولات القيصر البيزنطي في القسطنطينية بازيليوس (Basileus) لإعادة فتح الأراضي المفقودة، ومنها فلسطين، بين عامي ٩٦٣ و٩٧٦، لا معنى له. فالقيصر البيزنطي، من جهة أولى، ليس رئيساً دينياً، وفكرة الحرب المقدسة، من جهة ثانية، لم تستقر يوماً في عقول البيزنطيين[١٤].

---

(١٠) Cécile Morrisson, *Les Croisades,* que sais-je?; no. 157 (Paris: Presses universitaires de France, 1969), p. 18.

(١١) «إذا كانت بيزنطية قد التمست مساعدة الإفرنج وطلبت إرسال جيوشهم إلى الشرق فلم يكن ذلك بسبب تفاهم بين الكنائس، ولا لتلبية رغبة المسيحيين. فالمساعي ذات الطبيعة السياسية والعسكرية بشكل أساسي أتت من الامبراطور» الذي كان يبغي «الدفاع عن القسطنطينية، مدينته، وما تبقى له من أقاليم في آسيا». انظر: Jacques Heers, *Libérer Jérusalem: La Première croisade, 1095-1107* (Paris: Perrin, 1995), p. 56.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٣) *Grand dictionnaire encyclopédique Larousse* (Paris: [Librairie Larousse], 1962), article «croisade».

(١٤) Jacques Ruelland, *Histoire de la guerre sainte* (Paris: Presses universitaires de France, 1993), p. 88.

الحرب الصليبية الأولى

كانت الحرب الصليبية عملاً غربياً، افرنجياً بصورة خاصة، وكانت قضية البابا. وبذلك ليس هنالك ما يدهش إذا ما حدثت بسرعة صدامات، في أماكن عديدة، بين اللاتينيين والبيزنطيين، وإذا ما انحرفت الحرب الصليبية الرابعة ضد البيزنطيين.

وتبلور مشروع الحملة الصليبية، بعد توطيد السلطة البابوية تجاه الامبراطور هنري الرابع، في المجمع الديني في بليزانس (١٠٩٥) وعلى وجه الخصوص خلال المجمع الديني في كليرمون (Clermont) (تشرين الثاني/نوفمبر ١٠٩٥). وليس لدينا خطاب الاختتام الذي ألقاه البابا أوربانوس الثاني في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلا أنه من الأكيد أنه دعا فيه مؤمني الغرب إلى «نجدة مسيحيي الشرق وإلى إنقاذ القدس» وإلى نذر أنفسهم «لاستعادة الصليب». وسمي الذين استجابوا لنداء الصليبيين «*Gruce Segnati*» أو «جنود الله» (Milites Christi).

وقد ضمنت الحملة الصليبية منذ أول كانون الأول/ديسمبر ١٠٩٥ اشتراك ريمون دو سان جيل (Raymond de Saint-Giles)، كونت تولوز والبروفانس، ثم بعد ذلك مشاركة غودفروا دو بويّون (Godefroy de Bouillon)، دوق لوتارنجيا الواطئة (Basse Lotharingie) وشقيقه بودوان (Baudouin) كونت بولونيا (Baulogne)، وكذلك هوغ دو فرماندوا (Hugues de Vermandois) شقيق الملك فيليب الأول، وبوهيمون دوتارانت (Bohemond de Tarente). وكان أوربانوس الثاني قد حدّد ١٥ آب/أغسطس ١٠٩٦ تاريخ انطلاق الحملة الحربية التي عين قائداً لها أديمار (Adémare)، مطران بوي (Puy) إلا أن حرباً صليبية شعبية بقيادة بطرس الناسك (Pierre l'Ermite) كانت قد وصلت، قبل هذا التاريخ، إلى القسطنطينية (أول آب/أغسطس ١٠٩٦)، بعد أن عاملت بوحشية، وهي في طريقها، يهود أوروبا «أعداء الإيمان المسيحي»، وارتكبت أبشع أنواع السلب والنهب.

وأباد الأتراك صليبيي بطرس الناسك بعد عبور البوسفور (٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٠٩٦) وسط الابتهاج الكبير لقيصر بيزنطية في القسطنطينية الذي وجد هؤلاء الصليبيين المساكين مزعجين جداً وميالين إلى السلب.

وتحركت حرب الأمراء الصليبية في تشرين الأول/اكتوبر ١٠٩٦، في جيوش متميزة سلكت خطوط السير البرية فقط. وكان لدى الامبراطور البيزنطي اليكسيس، الملوع من التجربة السيئة للحرب الصليبية الشعبية، هدف واحد: «الحصول من هؤلاء الأمراء لدى وصولهم على التوالي إلى القسطنطينية على يمين الإخلاص،

وذلك للحفاظ على مصالح الامبراطورية»(١٥). وهذا ما فعله هوغ دو فرماندوا وغودفروا دو بويّون وبوهيمون النورماندي والأمراء الآخرون.

إذاً، كان الصليبيون، في أيار/مايو ١٠٩٧، في آسيا الصغرى. وفي ١٩ حزيران/يونيو سلمت الحامية التركية موقع نيقيا (Nicée) إلى البيزنطيين. غير أن الصليبيين سيعملون من الآن فصاعداً لحسابهم الخاص وليس كمرتزقة للامبراطور. وهكذا أقام بودوان دو بولونيا أول كونتية صليبية في الرها (Edesse) (١٠٩٨)، في حين أصبح بوهيمون سيد انطاكيا بعد أن حقق انتصاراً عسكرياً على كربوغا (Kerbogha) (٢٨ حزيران/يونيو ١٠٩٨) مما أثار حسد ريمون روتولوز الذي كان يتذرع باحترام حقوق الامبراطور البيزنطي.

وهكذا وصل الصليبيون إلى سوريا بعد أن أصبحوا بسرعة أسياد نيقيا والرها وانطاكيا حيث وجدوا أنفسهم أمام سكان متجذرين جداً في أرضهم، غالبيتهم مسلمون، وإنما يتعايشون بوئام مع أقليات مسيحية كبيرة تتبع الطقس الشرقي. وكان هؤلاء المسيحيون، بالنسبة إلى الصليبيين، موالين للبيزنطيين أو منتمين إلى الكنائس الهرطوقية، وغالباً ما يتكلمون لغة المسلمين. ولم تكن لدى الصليبيين أي نية لمعاملتهم بأفضل من المسلمين بكثير. والمسيحيون الآخرون، عدا الأرمن (الذين رأوا في الإفرنج متراساً جديداً ضد الأتراك) وموارنة لبنان الذين استقبلوا الصليبيين أحسن استقبال، عانوا الكثير. فاليعقوبيون بوجه خاص جردوا من كنائسهم وأراضيهم. وقد قادت هذه المعاملة كلود كاهين إلى هذا التعليق اللاذع: «إذا كان الإفرنج قد جاؤوا لنجدة المسيحية في المجرد فلا يتبع ذلك أنهم جاؤوا بلا تمييز لنجدة أي مسيحي كان، وبالأحرى أناس من مذهب اغريقي متنفذين في مدن الشمال الكبرى وفي القدس: لأن هؤلاء «الإغريقيين» كانوا، بالنسبة إليهم، موضع شبهة بالتواطؤ مع بيزنطية، حتى ولو أملوا أن يكون لهم في المسائل الدينية موقف أكثر تحفظاً»(١٦).

ويفسر هذا الحذر من مسيحيي الشرق، فضلاً عن ذلك، تردد هؤلاء المسيحيين في تقديم مساعدتهم للصليبيين، كما كان الحال عند حصار انطاكيا حيث تطلب الأمر مدة سبعة أشهر لاحتلالها.

---

(١٥) Jean Flori, *La Première croisade, 1095-1099: L'Occident chrétien contre l'islam (aux origines des idéologies occidentales)*, mémoire des siècles; 221 (Bruxelles: Complexe, 1992).

(١٦) Cahen, *Orient et Occident au temps des croisades,* p. 73.

وسلك الجيش الصليبي أخيراً في ٣ كانون الثاني/يناير ١٠٩٩ طريق القدس، الهدف المعلن للحرب الصليبية، متسلقاً أولاً مجرى نهر العاصي ليسلك بعدئذٍ طريق الساحل على مستوى ماراكلي (Maraclée) ثم طرطوس. ووصل الصليبيون، بعد أن غادروا طرابلس في ١٦ أيار/مايو ١٠٩٩ إلى صيدا في ١٩ منه وإلى القيصرية في ٢٥ منه، فالرملة في ٦ حزيران/يونيو حيث نصّبوا مطراناً لاتينياً هو روبير دو روان (Robert de Rouan). وفي ٦ حزيران/يونيو انعطف فصيل من الجيش الصليبي نحو بيت لحم في حين أن الجزء الأساسي من الجُند بدأ في ٧ حزيران/يونيو حصار القدس التي تم الاستيلاء عليها في ١٥ تموز/يوليو ١٠٩٩. وتبعت ذلك مذبحة رهيبة وصف المؤرخون المسيحيون أنفسهم هولها[١٧]. وتروي س. موريسون، نقلاً عن **تاريخ غفل للحرب الصليبية الأولى** *(Histoire anonyme de la première croisade)* وصفه دخول الصليبيين إلى القدس:

«لاحق الحجاج الذين دخلوا القدس المسلمين حتى هيكل سليمان وذبحوهم هناك [...] حيث جرت مجزرة رهيبة إلى درجة أن جماعتنا مشوا في الدماء حتى الكاحل [...]. وجاب الصليبيون أنحاء المدينة كلها فنهبوا الذهب والفضة والجياد والبغال وسلبوا المنازل المليئة بالثروات. ثم انطلق جماعتنا، سعيدين جداً ويبكون من الفرح، نحو قبر السيد المسيح مخلّصنا يعبرون عن عبادتهم ووفاء ما عليهم تجاهه»[١٨].

وأكّد هذه المجازر المؤرخون المسلمون. هكذا روى ابن الأثير أن «سكان المدينة المقدسة قتلوا بالسيف وأن الافرنج ذبحوا المسلمين خلال أسبوع. وقتلوا في المسجد الأقصى أكثر من سبعين ألف شخص». وأضاف ابن القلانسي هذا التدقيق: «تجمّع اليهود في كنيسهم فحرقهم الإفرنج أحياء. ودمروا أيضاً نُصُب القديسين وقبر إبراهيم ـ عليه السلام»[١٩].

وبعد احتلال القدس انتخب الصليبيون غودفروا دو بوّيون، فاكتفى بلقب «حامي قبر المسيح»[٢٠]. وبعد استقراره في وظيفته غادر من جديد فوراً لملاقاة

---

(١٧) Guillaume de Tyr, *Historia Orientalis,*
وقد ترجمه غيزو (Guizot) إلى الفرنسية: M. Guizot (François), *Collection des mémoirs relatifs à l'histoire de France* ([s. l.: s. n.], 1823-1835), tome 16, pp. 454-455.

(١٨) Morrisson, *Les Croisades,* p. 32.

(١٩) Maalouf, *Les Croisades vues par les arabes,* p. 69.

(٢٠) René Grousset, *L'Epopée des croisades* (Paris: Perrin, 1995), p. 46. =

الجيش المصري الذي وصل من القاهرة في ١٢ آب/أغسطس ١٠٩٩ وردّه إلى عسقلان. ولكنه توفي بعد سنة في ١٨ تموز/يوليو ١١٠٠، خلال حصار مدينة عكا بعد أن أصابه سهم، كما يروي ابن القلانسي، أو أصيب بوباء بحسب مصادر أخرى. وخلف غودفروا دو بويّون بعد وفاته المفاجئة شقيقه بودوان دو بولونيا (Baudouin de Boulogne) (١١٠٠ ـ ١١١٨) واتخذ لقب ملك وتكرس يوم ميلاد المسيح في عام ١١٠٠ في بازيليك بيت لحم. ونجح الملك الجديد بفتح القسم الأكبر من الساحل الفلسطيني.

واستقر بوهيمون، في غضون ذلك، في انطاكيا وجعل من الإمارة قوة اقليمية، في حين استقر سان جيل منذ عام ١١٠٣ قرب طرابلس حيث بنى قلعة (قلعة سان جيل) التي أحرقها في عام ١١٠٤ رجال قاضي المدينة فخر المُلك. ويروي أمين معلوف أن سان جيل احترق بشكل بليغ جرّاء هذا الحريق ومات بعد خمسة أشهر(٢١).

وفي النهاية لم يكن هناك في الشرق شرق لاتيني واحد وإنما أربع دول: كونتية الرّها التي أنشأها بودوان، وإمارة أنطاكيا لبوهيمون (الذي توفي في عام ١١١١)، وكونتية طرابلس الصغيرة لسان جيل، ومملكة القدس «التي أضفت عليها المدينة المقدسة اعتباراً خاصاً». وتحكم بودوان دو بولونيا بمصير هذه المملكة من عام ١١١١ إلى عام ١١١٨. واستقدم إلى فلسطين جميع الطوائف المسيحية البلدية، السريانية واليونانية، المبعثرة في سوريا الإسلامية وشرق الأردن. وهكذا علّق رينيه غروسيه (René Grousset) بالقول إنه «نشأت في المدن وكذلك في الأرياف مجموعات مسيحية من السكان لغتها عربية، وجدت الأُطُر السياسية والعسكرية الفرنجية فيها مرتكزاً لها»(٢٢).

وأحبّ الفاتحون الفرنج تدريجياً الحياة الشرقية «وتمشرقوا». واعترف بذلك كاهن مُصلِّ بودوان الأول والمؤرخ فوشيه دو شارتر (Foucher de Chartres): «ها نحن الغربيين قد تحولنا إلى سكان من الشرق، وأصبح إيطالي الأمس، أو فرنسي الأمس، المنقول إلى مكان آخر، جليلياً (نسبة إلى الجليل) أو فلسطينياً [...]. إننا نستخدم على التوالي لغات البلد المختلفة. فالمستوطن أصبح بلدياً، والمهاجر شبيهاً

= لم يتخذ غودفروا اللقب الملكي ورفض ـ بحسب ما يروى عنه ـ أن يضع على رأسه تاجاً ذهبياً، لأن المسيح لم يضع سوى تاج من الشوك.

(٢١) Maalouf, Ibid., p. 96.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٧.

بالساكن. ويأتي كل يوم أقارب وأصدقاء من الغرب لكي ينضموا إلينا، ولا يترددون في التخلي هناك عن كل ما يملكون. ففي الواقع، من كان هناك فقيراً عرف الرخاء هنا»(٢٣).

وواصل بودوان الثاني (١١١٨ ـ ١١٣١) فتح الشاطئ الفلسطيني، وأمّن هو نفسه الوصاية على انطاكيا عند أسر صاحبها وعيّن أحد أنصاره في الرّها. وانتقلت السلطة الملكية عند وفاته في عام ١١٣١ إلى الكونت فولك دانجو (Foulques d'Anjou) (١١٣١ ـ ١١٤٣) الذي جاء إلى فلسطين حديثاً (ربيع عام ١١٢٩) وتزوج ابنة بودوان ميليسّاد (Baudouin Mélissad)، كونت انجو، في ٢ حزيران/ يونيو ١١٢٠. وبحسب رواية المؤرخ العربي ابن القلانسي: «لم يكن متأكداً من حكمه ولا فعالاً في إدارته بحيث إن خسارة بودوان أغرقت الافرنج في الاضطراب والفوضى»(٢٤). إلا أن الاختصاصيين، على رغم هذا الحكم القاسي، يعترفون له بمهارة تبني سياسة ملائمة لأمير دمشق من أجل دعمه ضد خصمه القوي، الأمير زنكي، حاكم الموصل.

الـرد الإسلامـي

كان نجاح الصليبيين الذين كان العرب يسمونهم الافرنج مرتبطاً بكامل تفكك العالم الإسلامي في ذلك الحين. ومصدر هذا التفكك خصومات ذات طابع عرقي وديني أثارت السنَّة ضد الشيعة، والأتراك ضد العرب، وحتى الأتراك بعضهم ضد بعض والعرب في ما بينهم. ولم يكن من النادر أن يتحالف الأمراء أو الحكام العرب أو الأتراك مع الصليبيين في صراعهم الأخوي الدامي. وقد نشأت في شمال سوريا، بعد سبع وعشرين سنة من إقامة المملكة اللاتينية في القدس، سلالة حاكمة جديدة إسلامية ستغير مسار الأحداث: إنها سلالة الزنكيين (١١٢٧ ـ ١١٧٤).

وبدأ كل شيء مع تعيين سلطان بغداد السلجوقي، في عام ١١٢٧، الوصيّ على ابنه أميراً على الموصل. وسرعان ما أصبح هذا الأمير، زنكي، سيد حلب، وامتد سلطانه إلى حمص وحماه وبعلبك، ولا سيما الرّها (١١٤٤)، والكونتية الصليبية التي طرد منها اللاتينيين والأرمن، دون اليعقوبيين الذين «كانت لديه مهارة حمايتهم»(٢٥).

---

(٢٣) Grousset, Ibid., p. 87.

(٢٤) Maalouf, Ibid., p. 139.

(٢٥) Peyronnet, *L'Islam et la civilisation islamique, VII^e - XIII^e siècle,* p. 177.

وعندما توفي زنكي في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٠٤٦ مقتولاً بأيدي عبيده، تقاسم إرثه ولداه: تلقى البكر أراضي شمال ما بين النهرين مع الموصل كعاصمة، والثاني، نور الدين، حصل على سوريا وأقام في حلب. وعلى عاتق نور الدين ألقيت مهمة مواجهة الحروب الصليبية الجديدة التي انطلقت نحو الشرق. وفي الواقع، وكما قال فلوري (Flori): «كانت الفتوحات اللاتينية تتطلب، لكي تبقى، رجالاً أكثر دائماً، وأموالاً أكثر على الدوام، مشكلةً بذلك، بالنسبة إلى الغرب المسيحي، ما يشبه «دملة تثبيت(*)»(٢٦).

تسلسل أحداث الحروب الصليبية الأخرى تاريخياً

قدمت المؤلفات العديدة المكرسة للحروب الصليبية قائمة موحدة النمط لثماني حروب صليبية. وقد تتبعنا مجرى أحداث الحرب الصليبية الأولى (١٠٩٥ ـ ١٠٩٩) مع الاستيلاء على القدس (١٠٩٩) وتأسيس أربع دول لاتينية. ومن الملائم هنا استعراض الحروب السبع الأخرى بطريقة مختصرة جداً.

الحرب الصليبية الثانية (١١٤٦ ـ ١١٤٩)

أدى سقوط الرّها في يدي زنكي في عام ١١٤٤، إلى اندلاع هذه الحرب. وتلقى العالم الإسلامي فتح الرّها من جديد بفرحة كبرى؛ حتى ان خليفة بغداد أسرع في منح زنكي اللقبين الاعتباريين: الملك المنصور وزين الإسلام.

بالمقابل أغرقت استعادة الرّها الغرب في الذعر. فنشر البابا أوجين الثالث براءة بابوية تدعو إلى الحرب الصليبية (١١٤٥)، وأنيط التبشير بها بسان برنار دو كليرفو (Saint Bernard de Clairvaux). وأعلن ملك فرنسا لويس السابع الجهاد في فيزاليا (Vezelay)، والامبراطور كونراد الثالث في سبير (Spire). إلا أن اجتياز آسيا الصغرى كان بالنسبة إلى الجيشين فشلاً ذريعاً. فجيش كونراد الثالث سحقه الأتراك في دوريليه (Doryleé) (في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١١٤٧)، إلا أن الملك كونراد وصل إلى القدس، في حين أن جيش لويس السابع، بتحريض من الملكة الوالدة، ميليساندرا (Mélissandre) التي كانت تمارس في القدس الوصاية على

(*) المقصود بـ «دولة التثبيت» هنا المكان الذي يتاح فيه ظهور اضطرابات لتحاشي انتشارها (المترجم).

(٢٦) Flori, *La Première croisade, 1095-1099: L'Occident chrétien contre l'islam (aux origines des idéologies occidentales)*, p. 239.

العرش باسم ولدها الفتي، بودوان الثالث (١١٤٤ ـ ١١٦٢)، فضل على فتح الرّها ثانية القيام بحملة على دمشق (٢٤ تموز/يوليو ١١٤٨)، الإمارة الوحيدة التي كانت مستعدة للتعاون مع الافرنج. وانتهت العملية كلها بالتشتت والهزيمة. وكان النصر الإسلامي عائداً ولا شك إلى المهارة الحربية لنور الدين، بيد أنه لم يتمكن من إخضاع مدينة دمشق إلا بعد ذلك بكثير، يوم الأحد في ٢٥ نيسان/ابريل ١١٥٤. وقد اقترن ذلك ببهجة كبرى من السكان المنهكين من سنوات الحرب الطويلة.

وكان للمملكة اللاتينية في فلسطين اعتباراً من شباط/فبراير ١١٦٣ ملك جديد، هو أموري (Amaury) (١١٦٣ ـ ١١٧٤)، الابن الثاني لفولك (Foulque)، شقيق بودوان الثاني الذي ولد، كبودوان، في فلسطين. وكان الملك الجديد يتسم بالجرأة أكثر من الحكمة، وقد شجعه الاستيلاء على عسقلان في العام ١١٥٣ من قبل الفرسان الغربيين، فاعتقد أن بلاد النيل في متناوله، فاتخذ جيشه إذاً طريق مصر، ولكن الاجتياح توقف بلا نتيجة فاضطر إلى أن يرجع القهقهرى. وكرر التجربة عدة مرات (بين عام ١١٦٣ وعام ١١٦٩) وإنما دائماً بلا نجاح. غير أن أموري حصل على تعزية هزيلة تمثلت في إقامة الحماية الإفرنجية على مصر مقابل دعمه المصريين ضد خصومهم السوريين، وهذا ما أمن له جزية سنوية قدرها مئة ألف قطعة ذهبية.

صلاح الدين ونهاية مملكة القدس الأولى

في مصر ذاتها، أصبح شيركوه، أحد رسل نور الدين (حاكم سوريا) وزيراً للخليفة في عام ١١٦٩. وبعد وفاته حل ابن عمه صلاح الدين مكانه (١١٣٨ ـ ١١٩٣).

وعقب وفاة الخليفة الفاطمي الشاب العاضد، استولى صلاح الدين على السلطة وسعى إلى هدف مزدوج: استعادة حكم السنة في مصر وتدمير مملكة الافرنج في فلسطين. وعند وفاة نور الدين (عام ١١٧٤) أعلن صلاح الدين استقلاله وانتزع سوريا (١١٧٤ ـ ١١٨٣) وطوق بذلك مملكة القدس التي خلف أموري في حكمها بعد وفاته (عام ١١٧٤) ابنه بودوان الرابع (١١٧٤ ـ ١١٨٥). وتوفي بودوان الرابع المصاب بالبرص[٢٧] في ١٦ آذار/مارس ١١٨٥. وقد آل العرش، عن طريق

(٢٧) Pierre Aubé, *Baudouin IV de Jérusalem, le roi lépreux,* préface de Régine Pernoud, figures de proue du Moyen Age (Paris: Tallandier, 1981).

الزواج، إلى غي دو لوزينيان (Guy de Lusignan) زوج أخت الملك، وبالتالي وريثة العرش.

ولم يكن ينقص الهجوم النهائي على الافرنج من قبل صلاح الدين سوى الفرصة المناسبة التي سنحت بأعمال رينو دو شاتيّون (Renaud de Châtillon)، أمير انطاكيا، اللصوصية، وكذلك بزواج حاكم ما وراء الأردن وسيد قلعتي الكرك وحصن الشوبك. فهذا الأمير «النهّاب» هاجم في عام ١١٨٢ قافلة ذاهبة إلى مكة المكرمة، وأرسل في عام ١١٨٣ فرسانه لنهب سواحل الحجاز. وسلب في بداية عام ١١٨٧ قافلة ذاهبة إلى دمشق. كان ذلك لا يحتمل، فقرر صلاح الدين مقاتلة المملكة اللاتينية والأمير أرنا (Arnât) (رينو دو شاتيّون). ففي ٤ تموز/يوليو ١١٨٧ سحق القوى الصليبية في حطّين في فلسطين. وسلمت حياة غي دو لوزينيان، إلاّ أن صلاح الدين قتل بنفسه، كما أقسم، رينو دو شاتيون، حاكم الكرك[٢٨]. واستعاد الجيش الإسلامي المرافئ الفلسطينية كافة. واستلمت مدينة القدس في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١١٨٧. ولم تحدث فيها مجازر (إلا أنه كان على السكان أن يفتدوا حريتهم)، ولم يدمر قبر المسيح، مما ساهم بشكل طبيعي جداً في سمعة شهامة هذا البطل الكبير التي أصبحت أسطورية في الغرب.

الحرب الصليبية الثالثة (١١٨٩ ـ ١١٩٢)

بعد سقوط القدس، كما يروي ابن الأثير «ارتدى الإفرنج الثياب السوداء وغادروا إلى ما وراء البحار طالبين المساعدة والنجدة من الأقطار جميعاً، وعلى وجه الخصوص روما العظيمة. وللحث على الانتقام، كانوا يحملون رسماً يمثل المسيح، عليه السلام، مضرجاً بالدماء مع أعرابي يكيل له الضربات»[٢٩].

وبالفعل، ما إن وصل نبأ استعادة القدس إلى أوروبا حتى دعا البابا إلى الحرب الصليبية وأناط التبشير بها بغليوم (Guillaume) رئيس أساقفة صور. وفي عام ١١٨٨ ركب البحر كل من فيليب أوغست (Philippe Auguste) ملك فرنسا، وريكاردوس قلب الأسد (Richard cœur de lion)، ملك انكلترا، أما الامبراطور

(٢٨) انظر رواية قتله من قبل عماد الدين (١١٢٥ ـ ١٢٠١)، أمين سر صلاح الدين، في: *Chroniques arabes des croisades,* textes recueillis et présentés par Francesco Gabrieli; traduit de l'italien par Viviana Pâques, bibliothèque arabe. Histoire décolonisée (Paris: Sindbad, 1977), pp. 160-161.

(٢٩) ورد في: Maalouf, *Les Croisades vues par les arabes,* p. 236.

فريدريك الأول بربروس (Fréderic 1[er] Barberousse) فسلك طريق البر. فغرق الامبراطور الألماني (في ١٠ حزيران/يونيو ١١٩٠) خلال اجتياز آسيا الصغرى عند المرور في حصن سلع في مجرى مياه، كما روى ابن الأثير «حيث تكاد المياه تصل إلى الورك». وتشتت جيشه بعد إنهاكه، وانضم قسم منه إلى صفوف غي دو لوزينيان لمحاصرة عكا في فلسطين.

وأبحر فيليب أوغست وريكاردوس قلب الأسد إلى مسّينا في صقلية في ربيع ١١٩١. وكان ملك فرنسا أول من غادر في ٣٠ آذار/مارس. وفي ٢٠ نيسان/ابريل ١١٩١ نزل قرب عكا، وتبعه ملك انكلترا في أول حزيران/يونيو. وتمت استعادة عكا في ١٢ تموز/يوليو ١١٩١ وعاد ملك فرنسا إلى بلاده.

وقد فضل ريكاردوس، وكان على رأس جيش قوي متوقف على الساحل، التفاوض مع صلاح الدين حول مصير القدس. وقد بدأت عندئذٍ تلك الدبلوماسية المكوكية بين رسل صلاح الدين ورسله والتي لا تزال تحفل بالدروس، إذا أخذنا بالحسبان الراهنية الحادة إلى الآن لمشكلة القدس.

أصر ريكاردوس في رسالة أرسلها إلى صلاح الدين بواسطة شقيقه العادل، في ما يتعلق بالقدس، على القول: «إنها مكان عبادتنا ولن نقبل أبداً التخلي عنها حتى ولو كان علينا القتال حتى آخر واحد منا».

وكان جواب صلاح الدين قاسياً:

«المدينة المقدسة لنا بقدر ما هي لكم، حتى انها أهم بالنسبة إلينا لأن نبينا أسرى إليها، وفيها ستجتمع أمتنا الإسلامية يوم الحساب. فالتخلي عنها ليس وارداً إذاً، والمسلمون لن يقبلوا بذلك أبداً»[٣٠].

واستمرت المفاوضات طويلاً، وفي بداية عام ١١٩٢ تم توقيع سلام لخمس سنين يحتفظ الإفرنج بموجبه بالمنطقة الساحلية من صور إلى يافا ويعترفون بسلطة صلاح الدين على باقي البلاد بما في ذلك القدس. ثم توفي صلاح الدين، بعد بضعة أشهر، في ٤ آذار/مارس ١١٩٣ في دمشق.

لم تنجح الحرب الصليبية الثالثة في استعادة القدس إلا أن مملكة عكا استقرت في قبرص التي طرد ريكاردوس قلب الأسد البيزنطيين منها.

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

الحرب الصليبية الرابعة (١٢٠٢ ـ ١٢٠٤)

عندما خلف العادل صلاح الدين احترم الهدنة الموقعة مع الإفرنج، على رغم أنباء حملة جديدة أرسلها إلى الشرق الامبراطور الألماني هنري السادس باتجاه القسطنطينية، وتحولت نحو القدس بدون التمكن من الوصول إليها بسبب وفاة الامبراطور. وتم في أول تموز/يوليو ١١٩٨ توقيع هدنة جديدة لمدة خمس سنوات وثمانية أشهر. وقد استفاد العادل منها للتفاهم مع التجار الإيطاليين، ولا سيما تجار البندقية، وإقناعهم بعدم تأمين نقل الحملات العسكرية الصليبية باتجاه مصر أو سوريا، مقابل منافع تجارية. وأناط القيام بالمفاوضات مع جمهورية البندقية بابنه الكامل نائب ملك مصر.

في غضون ذلك دعا البابا إينّوسان الثالث (Innocent III) إلى حرب صليبية جديدة وعهد بقيادتها إلى بودوان التاسع، كونت فلاندر (Flandre)، وبونيفاس دو مونفرّا (Boniface de Montferrat) والقاضي الأول (الدوج Doge) داندولو (Dandolo). وكان على الصليبيين الذين وصلوا إلى البندقية أن يدفعوا للحصول على حق المرور. وقد كتب جاك رويلاّن (Jacques Ruelland): «عوضاً عن الدفع احتلوا، لحساب سكان البندقية، المدينة المجرية زارا (Zara). بعد ذلك تحولت الحملة الصليبية إلى القسطنطينية لنجدة الامبراطور البيزنطي اسحق الثاني آنج الذي خلعه عن العرش شقيقه أليكسيس الثالث فاستدعى الصليبيين لنجدته»[٣١].

ويروي التاريخ أن أسطول البندقية وصل في حزيران/يونيو ١٢٠٣ إلى أمام القسطنطينية. وأعيد اسحق الثاني إلى العرش ولكنه ماتَ سريعاً. واكتسح الصليبيون القسطنطينية وتقاسموا الغنائم مع سكان البندقية وأسسوا، في عام ١٢٠٤، الامبراطورية اللاتينية للقسطنطينية التي أصبح بودوان دو فلاندر عاهلها. وهكذا سميت هذه الحرب الصليبية التي غيرت سيرها حرب المصلحة الصليبية[٣٢]، لأنها، باتجاهها نحو القسطنطينية، حيث توفر الأرض اليونانية آفاقاً أفضل لهؤلاء الفرسان العديدين الآتين سعياً وراء الثروة في الشرق، حرمت افرنج سوريا وفلسطين من الأرباح المأمولة وأكرهتهم على أن يطلبوا إلى السلطان، في عام ١٢٠٤، تجديد الهدنة. وانتقلت في عام ١٢١٠ مملكة عكا، بسبب الزواج، إلى جان دو بريين (Jean de Brienne) الذي وصل حديثاً من الغرب.

---

(٣١) Ruelland, *Histoire de la guerre sainte,* p. 80.

(٣٢) Platelle, *Les Croisades,* p. 79.

وقد أدى قيام الامبراطورية اللاتينية في القسطنطينية، التي دامت من عام ١٢٠٤ إلى عام ١٢٦١، إلى إضعاف الامبراطورية البيزنطية. واعتباراً من ذلك التاريخ، كما يعلّق ريمون اسطمبولي، «أصبحت كراهية الأرثوذكسيين للاتينيين عنصراً جوهرياً في الوعي الوطني البيزنطي غير قابل للانفصال عن الأرثوذكسية نفسها»[٣٣]. ويضيف ف. بروديل (F. Braudel): «[...] فضل اليونانيون، عوضاً من الخضوع للمذهب الكاثوليكي، الالتجاء إلى الأتراك. ولماذا؟ لأن الأتراك كانوا عادة أكثر تسامحاً، ولم يسعوا أبداً إلى التبشير ولم يزعجوا مطلقاً ممارسة الشعائر الدينية الأرثوذكسية. وهكذا كان رجال الدين اليونانيون، بانتظام، في صف الخصوم الأكثر عناداً للبندقية والغربيين بصورة عامة [...]»[٣٤].

الحرب الصليبية الخامسة (١٢١٧ ـ ١٢١٩)

شاء القيام بالحرب الصليبية الخامسة المسماة الحرب الصليبية المجرية البابا إينّوسان الثالث والبابا هونوريوس الثالث وأنيطت بملك المجر اندريه (André) ودوق النمسا اللذين نزلا في عكا في أيلول/سبتمبر ١٢١٧، ولكنهما لم ينجحا في هزيمة الجيش الإسلامي في فلسطين. فعاد الملك اندريه المريض إلى بلده في عام ١٢١٨. غير أن جان دو بريين ملك عكا، والملك الاسمي للقدس، قرر استخدام التعزيزات الجديدة لمهاجمة دمياط في مصر على أمل مبادلتها بالقدس. وقد تم احتلال دمياط بعد حصار طويل. فعرض السلطان مالك الكامل، ابن عم صلاح الدين، على الملك جان دو بريين أن يسلمه القدس مقابل التخلي عن مصر، وكان هذا ميالاً إلى قبول هذا التبادل، ولكن القاصد الرسولي بيلاج (Pélage)، وكان كاردينالاً اسبانياً يؤيد شن حرب شعواء ويريد السير إلى القاهرة خلال فيضان النيل (تموز/يوليو ١٢٢١) ثناه عن عزمه. وقد قبل الجيش الصليبي الذي حاصرته المياه الانسحاب مقابل التخلي عن دمياط.

وغالباً ما تأتي كتب التاريخ على ذكر هذه الحرب الصليبية لإبراز حماقة الصليبيين وعنادهم وقد وصلوا إلى الشرق حديثاً، وكانوا، لجهلهم مرونة السياسة الشرقية، محط سخرية الصليبيين المستقرين الذين تمشرقوا في الغالب. وهذه كانت حال الكاردينال بيلاج.

---

(٣٣) Raymond Stambouli, *Les Clefs de Jérusalem: Deux croisades françaises en Egypte, 1200-1250,* collection «comprendre le Moyen Orient» (Paris: Scribe; L'Harmattan, 1991), p. 22.

(٣٤) Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II* (Paris: A. Colin, 1990), pp. 497-498.

إلا أن هذه الحرب الصليبية أصبحت شهيرة باللقاء بين سان فرنسوا داسّيز (Saint-François d'Assise) والسلطان الكامل (عام ١٢١٩)، الذي حاول خلاله سان ـ فرنسوا، وكان يعارض الحرب، ان يهدي السلطان إلى المسيحية، ولكن عبثاً[٣٥].

الحرب الصليبية السادسة (١٢٢٨ ـ ١٢٢٩)

بعد زواج وريثة مملكة القدس، ابنة جان دو بريين بالإمبراطور فريدريك الثاني في سنة ١٢٢٥، أصبح هذا الأخير «ملك القدس»[٣٦] وكان عليه واجب شن حرب صليبية، والحال أن هذا الامبراطور الذي نشأ في بالرما والمجبول بالثقافة الإسلامية، والذي كان يتقن اللغة العربية تماماً، لم يكن يرغب في الانطلاق في مغامرة كهذه. واقترح عليه رسول الكامل سلطان مصر، بعد أن ألقى عليه البابا الحُرم بسبب تردده، استعادة أورشليم بدون معركة.

ولم يستقبح الكامل، الذي كان على خلاف مع شقيقه المعظم في دمشق، إنشاء دولة افرنجية حاضرة بين سوريا ومصر تجعل كلاً منهما بمنجى من المشاريع العسكرية للأخرى.

وهكذا، عندما نزل فريدريك الثاني في عكا في أيلول/سبتمبر ١٢٢٨، بعد تردد طويل، وكان لديه جيش صغير، اعتقد أن بإمكانه دخول القدس والاستيلاء عليها باعتزاز. وكان له الحق، منذ زواجه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٢٢٥، بإيزابيل ابنة ملكة القدس ماري دو مونفرّا وجان دو بريين، بلقب ملك القدس المعتبر.

في غضون ذلك جعلت وفاة المعظّم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٢٢٧ اقتراح الكامل لفريدريك الثاني عديم المفعول. وبالفعل كان خلف المعظم في دمشق ابنه الناصر الشاب الذي لم يكن يشكل أي خطر على مصر. يضاف إلى ذلك أن سلطان القاهرة لم يتوقف عن التفكير في الاستيلاء بنفسه على دمشق وفلسطين. وكان الكامل يواجه مأزقاً رهيباً. فقد شعر، من جهة أولى، بأنه ملزم معنوياً تجاه

---

(٣٥) Stambouli, Ibid., pp. 80-89.

(٣٦) مارس جان دو بريين السلطة كزوج الملكة إيزابيل دومونفرا الوريثة الشرعية؛ وبعد وفاتها عام ١٢١٢ احتفظ بالسلطة كوصي على ابنته التي أصبحت راشدة بعد بلوغها الرابعة عشرة في عام ١٢٢٥ بسبب زواجها، وأصبحت بالتالي وريثة مملكة القدس التي انتقلت إلى فريدريك الثاني.

فريدريك الثاني الذي لم يكن من الممكن أن يتحمل فشلاً قد يعود عليه بالعار. وكان الامبراطور، فضلاً عن ذلك، يرجو السلطان إنقاذ ماء وجهه: «إنني صديقك»، هذا ما كتبه إلى الكامل، «فأنت لا تجهل كم أسمو على أمراء الغرب. وأنت الذي جعلني آتي إلى هنا. والملوك والبابا على علم بسفري. فإذا عدت من دون الحصول على أي شيء، سأفقد كل اعتبار في نظرهم»[٣٧]. بيد أن الكامل، من جهة أخرى، لم يكن في وسعه تقديم القدس على طبق من فضة، لأن ذلك يقود المسلمين إلى اتهامه بالخيانة. وهكذا، بعد معركة وهمية أكثر مما هي حقيقية وقّع الأميران معاهدة يافا (١١ شباط/فبراير ١٢٢٩)، وبمقتضاها أعيدت بيت لحم والقدس والناصرة، علاوة على ممر يصل الساحل بالعاصمة، إلى المسيحيين. ودخل الامبراطور الملقى عليه الحُرْم بأُبهَّة واحتفال إلى القدس وجرى تتويجه ملكاً عليها عند قبر المسيح، في غياب البطريرك جيرولد (Gérold)، الذي غادر إلى عكا كإشارة اعتراض على الامبراطور الملقى عليه الحرم. ومشى الفرسان التوتونيون (سكان جرمانيا الشمالية) وحدهم في العرض أمام الملك. هذا وقد سافر فريدريك الثاني المشمئز من موقف الأكليروس اللاتيني وبارونات الإفرنج في سوريا، الذين خضعوا لتوجيه البابا، إلى إيطاليا في أول أيار/مايو ١٢٢٩، حيث اجتاح الغلفيون (سكان إيطاليا الموالون للبابا)، بإيحاء منه ممتلكات الامبراطور في نابولي. وما إن وصل خبر التسليم الجديد للمدينة المقدسة حتى «هزت بلدان الإسلام عاصفة حقيقية» كما روى أحد المؤرخين العرب. وشهّر الملك الناصر في دمشق بخيانة سيد مصر، غير أن مصر، في المواجهة التي تلت ذلك، هي التي خرجت منتصرة. وتخلى الناصر عن دمشق ولجأ إلى قلعة الكرك في شرقي الأردن.

وقبل نهاية هدنة العشر سنوات المنصوص عليها في معاهدة يافا (عام ١٢٢٩) قامت حرب صليبية حقيقية، غير واردة في اللوائح التقليدية، قادت ثيبو (Thibaut) الرابع ملك ناڤار (Navare) وكونت دو شامبانيا (Champagne)، ودوق دو بورغونيا (Bourgogne)، هوغ الرابع (Hugues) ، وريشار دو كورنووای (Richard de Cornouailles)، شقيق ملك انكلترا وصهر فريدريك الثاني، إلى فلسطين.

واستعاد ثيبو القدس التي كانت تحتلها مصر عند انتهاء الهدنة. وتوصل ريشار إلى الحصول من السلطان المصري، الصالح أيوب (١٢٤٠ ـ ١٢٤٩)، على أن يسترد المسيحيون الجليل بكامله مع مدينة طبريا. وبعد سفر ريشار، اتجه باروناته نحو

(٣٧) رسالة رواها المؤرخ العربي الذهبي، واستشهد بها رينيه غروسيه. انظر: Grousset, *L'Epopée des croisades,* p. 261.

دمشق للحصول على المزيد من الامتيازات.

لم يرق انقلاب التحالف هذا للمصريين الذين استعانوا بالجُند الخوارزميين الذين طردهم من بلاد ما بين النهرين التقدم المغولي، واستعادوا القدس، وأفنوا الجيش الإفرنجي ـ الدمشقي في غزة في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٢٤٤.

وقام سلطان مصر باستعادة وسط فلسطين وشمالها وكذلك وادي الأردن وفرض سلطته.

وكان ابن فريدريك الثاني، في غضون ذلك، قد أصبح ملك القدس (عام ١٢٤٣)، وهي ملكية كانت قد أصبحت نظرية بعد استعادة القدس في سنة ١٢٤٤. ولم تعد الأقاليم الأخرى تشكل دولاً صليبية وإنما مؤسسات معزولة زادت الخصومة عجزها[٣٨].

الحرب الصليبية السابعة (١٢٤٨ ـ ١٢٥٤)

أحدث فناء جيش المملكة اللاتينية تأثراً قوياً في المجمع الديني في ليون الذي دعا إليه البابا اينوسان الرابع في عام ١٢٤٥، وعزز قرار الملك لويس التاسع الذي شفي بأعجوبة من المرض في عام ١٢٤٤ بالذهاب لنجدة الشرق اللاتيني.

واتجه الأسطول الفرنسي الذي انطلق من آغ مورت (Aigues-Mortes) ومن مرسيليا (في ٢٥ آب/أغسطس ١٢٤٨) نحو قبرص التي كان يحكمها اللوزينيانيون وهم من ذرية فاندية. واستولى الجيش الصليبي، بعد تحضيرات طويلة، على دمياط في مصر، ثم كرروا غلط الحرب الصليبية الخامسة فمشوا باتجاه القاهرة ورفضوا عرض السلطان بإعادة القدس والجليل الشرقي مقابل انسحاب الصليبيين. وتولى روبير داتروا (Robert d'Atrois)، شقيق الملك لويس التاسع، رفض هذا الاقتراح، إذ قال: «لماذا التعامل مع كافر مهزوم ومحتضر فضلاً عن ذلك؟».

وقد علّق ر. اسطمبولي بما يلي: «تتغلب نشوة القوة والنصر العجائبي على أي حكمة سياسية»[٣٩]. لقد بدأت المسيرة نحو القاهرة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٢٤٩. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر توفي سلطان مصر الصالح أيوب عقب إصابته بقرحة، في حين كان الصليبيون يتجهون نحو المنصورة.

---

(٣٨) Morrisson, *Les Croisades,* p. 70.

(٣٩) Stambouli, *Les Clefs de Jérusalem: Deux croisades françaises en Egypte, 1200-1250,* p. 212.

وأخفت زوجة السلطان شجرة الدر، بمهارة، خبر وفاة السلطان عن الشعب المصري كي لا تثبط عزيمة الجند. وانهزم الجيش الصليبي في المنصورة واضطر إلى الاستسلام (٦ نيسان/أبريل ١٢٥٠). وحصل لويس التاسع على تحريره الشخصي من الأسر مقابل رد دمياط وغادر في ٨ أيار/مايو ١٢٥٠ إلى فلسطين. وكان لويس التاسع، خلال أسره في مصر، قد شاهد قتل الملك طوران شاه ابن الصالح أيوب، الذي نفاه والده إلى كيفا (Caïffa) في بلاد ما بين النهرين، وعاد إلى القاهرة بعد بضعة أشهر من وفاة والده لتأمين الخلافة. وكان مغفلاً وطائشاً فقتله بيبرس والمماليك وهم جنود عبيد وضعوا حداً في أيار/مايو ١٢٥٠ لسلالة الأيوبيين في مصر بعد إحدى وثمانين سنة من الحكم الذي تعاقب عليه ثمانية سلاطين. إلا أن شجرة الدر، وكانت امرأة وذلك شيء استثنائي، انتخبها المماليك سلطانة لمصر، ولو كانت قد اضطرت للتخلي عن اللقب لزوجها إيبك الصالحي، نظرياً، بناءً على طلب خليفة بغداد.

وبعد أحداث عديدة غير متوقعة قتل ايبك ومن ثم زوجته شجرة الدر. وعاد بيبرس رئيس المماليك المنفي إلى مصر. وهو الذي هزم المغول في ٣ أيلول/سبتمبر ١٢٦٠ في عين جالوت في فلسطين وطردهم بعد ذلك من سوريا كلها. ولكنه أيضاً هو الذي استعاد من الافرنج، حتى وفاته في ٣٠ حزيران/يونيو ١٢٧٧، معظم المواقع المحصنة في فلسطين وسوريا.

الحرب الصليبية الثامنة (١٢٧٠)

أبحر لويس التاسع، بعد إقامة أربع سنين في فلسطين، في ٢٤ نيسان/أبريل ١٢٥٤، ووصل إلى باريس في ٤ أيلول/سبتمبر. وتجددت الخصومات في الشرق بين الأمراء الصليبيين والتجار الإيطاليين، ولا سيما من البندقية وجنوى، بعنف شديد. وأحيت وفاة كونراد الثالث (عام ١٢٦٨)، الملك صاحب الحق في القدس، الصراعات السلالية على الحكم، في الوقت عينه. وخلال السنة نفسها سقطت انطاكيا في أيدي المسلمين. فقرر لويس التاسع شن حرب صليبية. بيد أن الملك، عوضاً من السير نحو فلسطين، اتجه إلى تونس حيث أمل أن يهدي الأمير إلى المسيحية. وتوفي في تونس في ٢٥ آب/أغسطس ١٢٧٠ بعد أن أصيب بالطاعون. وهكذا انتهت هذه الحرب الصليبية الثامنة المحوّلة إلى أفريقيا، في افريقيا الشمالية.

وجرت بعد ذلك محاولات عديدة لإحياء روح الحرب الصليبية، ولم تنجح أيّ منها في الحقيقة. كما أن المماليك الذين كانوا يخشون حلفاً بين الإفرنج والمغول قاموا باحتلال الساحل السوري ـ الفلسطيني بأسره. وفي عام ١٢٨٩ سقطت

طرابلس، ثم بعد سنتين، في عام ١٢٩١، عكا وصور. وبقيت قبرص القاعدة الإفرنجية الوحيدة في الشرق (حتى عام ١٥٧١، التاريخ الذي اجتاحها الأتراك فيه).

وقد أوحى حلم حروب صليبية جديدة بإنشاء العديد من أخويات الفروسية أضيفت إلى الأخويات الموجودة، كأخوية فرسان الهيكل التي أنشئت في عام ١١١٥ في القدس، وأخوية رجال الدين الممرضين، أو أخوية سان جان دو جيروزاليم (Saint Jean de Jérusalem) التي أنشئت في عام ١٠٧٠، وأخوية الفرسان التوتانيين التي أنشئت خلال حصار عكا في ١١٨٩/ ١١٩٠[٤٠].

ونشأت بين أخويات الفروسية الجديدة التي ولدت بعد فشل الحرب الصليبية الثامنة، أخوية السيف التي أقامها بيير دو لوزينيان (Pierre de Lusignan)، وأخوية الآلام التي أنشأها فيليب دو ميزيير (Philippe de Mézieres)، وأخوية الجُزَّة الذهبية، وبالمختصر الكثير من الأخويات التي حاولت الإبقاء على روح الحرب الصليبية حية. ولكن فرسان الهيكل، المستقرين في رودس ثم في مالطة، تمكنوا وحدهم من الوقوف في وجه الأتراك حتى القرن الثامن عشر.

في النتائج

استناداً إلى هذه المرحلة عبر الزمن، من المناسب الآن بيان بعض عناصر التأمل:

١ ـ كانت الحروب الصليبية، على وجه الخصوص، من مبادرات الكنيسة. فالبابوات هم الذين دعوا إلى الحروب الصليبية، إمّا خلال انعقاد مجمع ديني، أو في شكل قرار بابوي بشن حملة صليبية. كانت هنالك بالتأكيد تخطيّات (تمثلت في الحروب الصليبية الشعبية)، وحالات حماسة مفرطة لدى بعض الملوك الأوروبيين، حتى الملقى عليهم الحُرم، كما كان حال فريدريك الثاني، إلا أن فتح الشرق على وجه العموم كان يتم رسمياً «لأجل قضية الكنيسة». فالبابوات، بدعوتهم إلى الحروب الصليبية، كانوا يسعون لتأكيد سلطتهم تجاه الأباطرة الجرمانيين، وربما أيضاً

(٤٠) نجد لها وصفاً جيداً في بعض الكتب الحديثة: Alain Demurger, *Vie et mort de l'ordre du temple: 1118-1314,* 3ème éd. (Paris: Seuil, 1993); Jo Gérard, *Les Templiers et leur révolution,* collection présence du passé ([Braine - L'Alleud]: J. M. Collet, [1992]), et Christian de Mondange, *Histoire et passions des templiers* (Fribourg: Edimages, 1993).

لفرض اعتراف المسيحيين الشرقيين بسلطة بابا روما.

٢ ـ شارك عدد كبير من الملوك الأوروبيين في الحروب الصليبية. إلا أن ذلك لا يجيز التأكيد بأن الحروب الصليبية قد رسخت **وحدة الغرب**. على العكس، برهن سياق الحروب الصليبية، واختيار خطوط السير، والخصومات التي برزت في الشرق بين أسياد الغرب، بصورة مفرطة أن إنقاذ قبر المسيح لم يكن سوى رهان ضئيل، وأن ما كان يهم الكثير من الصليبيين هو إحراز إقطاعات وتأمين هيمنة تجارية. وقد أكدت الصراعات الداخلية بين أمراء أنطاكيا والرّها وطرابلس وعكا تماماً الافتقار إلى الوحدة والتماسك.

هكذا، كتب ماكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) ما يلي: «الحروب الصليبية مثال حي على أفعال سياسية ذات حوافز ايديولوجية [. . .]. وعلى الصعيد الاجتماعي، الجماعي وليس الفردي، جرى أخذ مبادرة شن الحملات، في تواريخ معينة، تبعاً للمشاريع والمخططات والحسابات التي تأخذ في الاعتبار عوامل غير دينية»[٤١].

٣ ـ لا يعود التبادل التجاري بين شاطئي البحر الأبيض المتوسط إلى تاريخ الحروب الصليبية. غير أنه لا شك إطلاقاً في أن المدن البحرية في إيطاليا جنت فائدة كبرى من نقل الصليبيين والحجاج والمؤن. فأنشأ الجنويون والبندقيون والبيزيون (سكان بيزا في إيطاليا) مباسط بضائع مستقلة في المدن المفتوحة، حتى أنهم توصلوا إلى الحصول على امتيازات على ثلث المدن المفتوحة[٤٢]. وقامت هكذا أحياء إيطالية في مدن الشرق غالباً ما كانت تستفيد من نظام الحصانة السياسية.

٤ ـ كانت القدس هدفاً بديلاً من القسطنطينية لأنها يمكن أن تعبئ أكثر. فمسيحيو الشرق لم يطلبوا من أوروبا نجدتهم. وقد عانوا، في الواقع، الكثير من المذابح وأعمال السلب المرتكبة. وهذا يصح بالنسبة إلى بيزنطية الذين كانت تعتبرهم الكنيسة اللاتينية منشقين، كما بالنسبة إلى المسيحيين الشرقيين المعتبرين هراطقة. وسرد مؤرخو الحروب الصليبية، بتفصيل كبير، التجاوزات التي ارتكبها الصليبيون بحق المسيحيين من السكان الأصليين.

٥ ـ أثبتت الحروب الصليبية التلاعب، لغايات سياسية، بمفاهيم الحرب

(٤١) Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme* (Paris: Seuil, 1966), p. 216.

(٤٢) Jean Richard, *Histoire des croisades* ([Paris]: Fayard, 1996), p. 109.

المقدسة والحرب العادلة. وكانت الفظاعات التي ارتكبها الصليبيون بحق اليهود والروم واليعقوبيين، وبالأحرى بحق المسلمين في ذلك الزمن، قد أثارت معارضات شديدة من جانب رجال الدين والشعراء والمنظرين السياسيين الذين كانوا يعترضون على سلطة الكنسية الزمنية.

٦ ـ كانت الحروب الصليبية، المعدة في الأساس للدفاع عن الامبراطور البيزنطي الذي يهدده السلجوقيون، متعارضة في مجملها مع مصالح الإمبراطورية البيزنطية. فلم يقتصر الأمر غالباً على نهب القسطنطينية، بل أقيمت فيها أيضاً مملكة لاتينية في عام ١٢٠٤. فقد كتبت س. موريسون (C. Morrison): «على المستوى السياسي، لم تكن الحروب الصليبية في القرن الثاني عشر سوى تعبير عن عداوة اللاتينيين تجاه الامبراطورية، وكان هدفها الديني واجهة»[٤٣]. يضاف إلى ذلك أن الحروب الصليبية وتّرت العلاقات بين الكاثوليك والأورثوذكس.

٧ ـ أفضت حماسة الصليبيين الدينية إلى عدم التسامح ضد كل ما هو غريب عن مثل المسيحية الأعلى. وهكذا فرض الصليبيون على طوائف يهود أوروبا الوسطى وألمانيا الارتداد عن دينهم أو الموت. وتروي سيسيل موريسون أن الصليبيين منعوا اليهود من الإقامة في القدس حيث «سمح لهم صلاح الدين وحده، بعد استرجاع المدينة، بالعودة إليها»[٤٤].

٨ ـ إن أهداف الحرب الصليبية كما تظهر في الإنتاج الأدبي وفي الأخبار التاريخية واضحة: إنقاذ قبر المسيح واحتلال أرض الكفرة. غير أن أسباب الانطلاق في الحرب الصليبية لها طبيعة أخرى: النمو السكاني الذي يهز الأقطار وحركية السكان، في المقام الأول؛ «تكاد طبقة الفروسية تضم من يدعون أن لهم حقوقاً في الأراضي»[٤٥]. وأضاف جورج دوبي (Georges Duby): «لا يتم، في النسب النبيل، تزويج أكثر من صبي واحد، فيما ينطلق الآخرون نحو المغامرة. يصبحون عديمي الارتباط ويخوضون غمار الحملات العسكرية. فهناك العدد الكبير من الشبان الراشدين العازبين الذين يسعون إلى الربح وكانوا يشكلون قوة عدوان للغرب في تلك الآونة. فقد حولت الحروب الصليبية في اتجاه الديار المقدسة الاندفاع إلى

---

(٤٣) Morrisson, *Les Croisades,* p. 118.

(٤٤) Cécile Morrisson, «L'Heure des bilans,» *Collections de l'histoire (le temps des croisades),* no. 4 (février 1999).

(٤٥) انظر مقدمة دانيال رينييه ـ بوهلر (Danielle Régnier-Bohler)، في: *Croisades et pélerinages: Récits, chroniques et voyages en terre sainte, XII^e - XVI^e siècle,* p. xviii.

النهب وهواجس الخلاص الأبدي»[٤٦]. واستعمل البابا أوربانوس الثاني، في خطابه في كليرمون، هذه الحجة: «يكاد يمكن إطعام السكان في هذه الأرض. لذلك تستنفدون مواردكم وتقومون في ما بينكم بحروب مستمرة»[٤٧].

ثم كانت السنوات التي سبقت الدعوة إلى الحروب الصليبية صعبة جداً. فالفيضانات ووباء الطاعون في عام ١٠٩٤ تبعها الجفاف والجوع في عام ١٠٩٥. وأخيراً، جعلت اجتياحات البرابرة وغارات الفايكنغ حياة الفلاحين قاسية وغير مستقرة.

نرى إذاً أنه، عدا الورع المسيحي والمثل الأعلى للتضحية، كان هاجس تأمين إقطاعة أو التخلص من البؤس هما اللذين دفعا الصليبيين، الأسياد الشبان والطبقة الدنيا، إلى سلوك طريق القدس.

٩ ـ أدت الحروب الصليبية إلى اكتشاف مجتمع إسلامي قروسطي أكثر تسامحاً بكثير مما كان يُعتقد في الغرب. لم يكن هذا المجتمع يفرض تحول أهل الكتاب عن دينهم، بل إن هؤلاء، يهوداً ومسيحيين، كان بإمكانهم ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية شرط الاعتراف بالسلطة القائمة. فجاء الصليبيون يخلّون بنظام الأمر الواقع هذا ويعرِّضون الطوائف المسيحية لشبهة التواطؤ مع أبناء دينهم الآتين من وراء البحار[٤٨]. وهكذا يمكن القول إن الحروب الصليبية جعلت وضع مسيحيي الشرق هشّاً، كما أدخلت الاضطراب، في الشرق اللاتيني خلال القرون التالية، إلى العلاقات بين الروم واللاتينيين، وبين الملكيين واللاتينيين.

١٠ ـ من الغريب تقريباً أن الحروب الصليبية لم تتح، على عكس فكرة منتشرة جداً، ولكنها خاطئة، ترسيخ وحدة الأمة الإسلامية. وإذا كان من المبالغ فيه التأكيد، كما فعل برنار لويس (Bernard Lewis)، أن «العالم الإسلامي أظهر عدم

---

(٤٦) استشهد بها جان ماري روار (Jean - Marie Rouart) في خطابه بمناسبة دخوله الأكاديمية الفرنسية (في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨). انظر: *Le Monde,* 18/11/1998.

(٤٧) بحسب رأي روبير لوموان (Robert le Moine) الذي استشهد به ستيفن رونايمن. انظر: Steven Runeiman, *Histoire des croisades: La Première croisade et la fondation du royaume de Jérusalem* (Paris: Dagorno, 1998), p. 146.

(٤٨) Marc Bergé, *Les Arabes: Histoire et civilisation des arabes et du monde musulman, des origines à la chute du royaume de Grenade, racontées par les témoins: IX^{e} siècle av. J. - C. - XV^{e} siècle,* préf. de Jacques Berque, histoire ancienne des peuples; 2 (Paris: Editions Lidis, 1978), p. 158.

مبالاة تجاه مجيء الصليبيين وفتوحاتهم، حتى عند خسارة القدس»[٤٩]، فذلك لا يمنع أن تكون خصوماتهم الداخلية (كما في حالة الأيوبيين في دمشق وفي القاهرة) وصراعاتهم الدموية الأخوية سهّلت مهمة المجتاحين الذين أقاموا سلسلة من الإمارات الإقطاعية في الرّها وانطاكيا؛ وطرابلس، والقدس في النهاية. وهكذا ينبغي، إذا أخذنا في الاعتبار موقف الإسلام على امتداد تلك الحقبة، أن نلاحظ أنه لم يكن «موحداً بكثافة في الرد، ولا إجماعياً تماماً في العداء»[٥٠]. فثقل الحرب وقع كله تقريباً على عاتق مصر، وسوريا على وجه الخصوص[٥١]، اللتين لم يَفْتُهما أن تتحاربا مسهّلتين بذلك انتصارات الإفرنج وترسيخ المملكة اللاتينية. ولم يصبح استرجاع هذين البلدين في متناول اليد إلا عندما توصل بيبرس، المملوك، إلى توحيدهما.

١١ ـ إن قرنين في أرض الإسلام كان يمكن أن يقودا الصليبيين إلى معرفة هذا العالم ودينه بشكل أفضل. ومن المفارقات أنه لم يكن، بين الملوك جميعاً، سوى فريدريك الثاني من عرف بصورة أفضل الثقافة الإسلامية واللغة العربية؛ ولكن هذه المعرفة جرى اكتسابها في صقلية وليس في فلسطين. ويقتضي القول، في ما خص فرسان الإفرنج، إنهم «لم يحتلوا أياً من المراكز الثقافية الكبرى في الشرق» (كبغداد، أو دمشق، أو الإسكندرية، أو القاهرة)، وحين «احتلوا مكاناً له قدر من التراث الثقافي، دمروا مكتباته وجعلوا العلماء يهاجرون»[٥٢].

١٢ ـ أثبتت الحروب الصليبية إلى أي درجة كانت فلسطين «الأرض المقدسة للضمير الأوروبي». فالأرض أسطورية، و«كمعبد لله»، كانت تلهب الجماهير وتعبئ الأمراء. وأصبحت، وهي في قلب الشرق، موضوع اشتهاء. ونادراً ما شهد التاريخ مكاناً جغرافياً ضيقاً إلى هذا الحد يتوالى عليه هذا العدد من الحجاج والفوارس والهامات المتوجة.

لقد كانت فلسطين، خلال قرنين، ممتزجة بشكل قوي بتاريخ أوروبا. ولكنها نجحت دائماً في الإفلات من الاحتضان الحصري جداً من جانب الإفرنج. لذا

---

(٤٩) Bernard Lewis, *Les Arabes dans l'histoire* (Paris: Aubier Montaigne, 1993), p. 184.

(٥٠) André Miquel, *L'Islam et sa civilisation: VII - XX^{e} siècle,* destins du monde, 2ème éd. revue et mise à jour (Paris: A. Colin, 1977), p. 194.

(٥١) بقي مسلمو إيران والعراق والهند غرباء فيها إجمالاً، في حين أنه كان على الأمراء المسلمين في اسبانيا مواجهة الـ «Reconquista» (أو حرب الاسترداد).

(٥٢) Cahen, *Orient et Occident au temps des croisades,* p. 216.

فوجود الافرنج في الشرق الذي كان وليد انتصار عسكري، لم يتمكن من البقاء بعد هزيمة عسكرية.

١٣ ـ ما زالت الحروب الصليبية حية حتى أيامنا في المخيال الجماعي لدى هؤلاء وأولئك. والحرب الصليبية، عندما كانت تُشَن، «كانت الراية الايديولوجية هي التي يموت تحتها الناس، والتي كان يمكن التعويل دائماً على أن الناس سوف يموتون تحتها»[٥٣]. وهي بقيت حتى اليوم كأسطورة سياسية.

الحروب الصليبية «كأسطورة سياسية»: تفكير من أجل زماننا

هكذا لم يتردد أنصار التوسع الاستعماري، في بداية عصر الاستعمار في القرن التاسع عشر، في اعتبار الحروب الصليبية المرحلة الأولى من «الوجود الأوروبي في الشرق وفي شمال أفريقيا». وكان رينيه غروسيّه (René Grausset)، الذي ظهر كتابه **تاريخ الحروب الصليبية** *(L'Histoire des Croisades)* في أول طبعة له، في عام ١٩٣٠، قد وصف حرب فريدريك الثاني الصليبية كنوع من المنافسة الفرنسية ـ الألمانية. وروى عمانوئيل سيفان (Emmanuel Sivan) أن الجنرال البريطاني اللنبي (Allenby)، عندما دخل القدس من بوابة يافا، أعلن أمام الوجهاء المحليين أنه جاء لإعادة مجد ريكاردوس قلب الأسد القديم، في حين أن الجنرال الفرنسي غورو (Gouraud)، بعد الاستيلاء على دمشق في عام ١٩٢٠ زار قبر صلاح الدين وأعلن: «لقد عدنا إلى الشرق أيها السيد السلطان»[٥٤].

تظهر ردتا الفعل من جانب الجنرالين اللنبي وغورو بوضوح وظيفة الأسطورة التي لعبتها الحروب الصليبية والصورة التي كان المستعمرون يعكسونها عن أنفسهم. وفي سجل آخر، أصبح الأشخاص الذين كانوا قد قادوا الحروب الصليبية، أساطير وطنية حقيقية. وتكفي، لإدراك ذلك، قراءة المؤلف الضخم الذي كرسه المؤرخ لوغوف (Le Goff) للقديس لويس (Saint-Louis)[٥٥]، الذي كان، بحسب رينيه غروسّيه، «أحد رجال زمنه الذين كان لهم أكبر مدى في الرؤية، والقدر الأعظم من الشمولية في المفاهيم، وأكبر قدر من المستقبل في الفكر»[٥٦].

---

(٥٣) John L. La Monte, «Crusade and Jihad,» in: Philip K. Hitti [et al.], *The Arab Heritage,* edited by Nabih Amin Faris (New York: Russell and Russell, 1963), p. 197.

(٥٤) Emmanuel Sivan, *Mythes politiques arabes,* trad. de l'hébreu par Nicolas Weill, esprit de la cité (Paris: Fayard, 1995), p. 31.

(٥٥) Jacques Le Goff, *Saint-Louis,* bibliothèque des histoires ([Paris]: Gallimard, 1996).

(٥٦) Grousset, *L'Epopée des croisades,* p. 321.

يضاف إلى ذلك أنه من اللاذع أن نلاحظ كيف استحوذت بلجيكا على غودفروا دو بويّون، المولود في بولونيا في فرنسا، لتجعل منه إحدى أساطير الهوية تلك. فقد أوردت ايزابيل وانسون (Wanson) في مقالة عن غودفروا دو بويون الخطب التي ألقيت عند إزاحة الستار عن تمثال غودفروا في الساحة الملكية في بروكسل، في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٤٨، وكان شارل روجييه (Charles Rogier)، وزير الداخلية، قد هتف: «فلينفتح البانثيون (مدفن العظماء) الوطني لاستقبال ضيف جديد.. ليُفْسحْ في المجال لغودفروا دو بويّون! وَليظهر البطل!». وأتاحت إزاحة الستار للكونت فيليكس دو ميرود (Félix de Mérode) أن يقول: «أمام عيون الشعب والأجانب فلنشرك إذاً رجالنا المشهورين في استقلالنا. فلتثبيته على أساس عميق يجب أن يتحد حاضرنا بماضينا وأن يجد فيه دعماً مجيداً [...]»(٥٧).

هكذا أناطت بلجيكا في عام ١٨٤٣ «وقد استحوذت عليها هستيريا إشهار أمجادها الماضية» بالنحّات أوجين سيمونس (Eugène Simonis) مهمة صنع تمثال خيّال للصليبي الكبير الذي يقال إنه ولد في بيزي (Baisy) في فالونيا (Wallonie).

وبالطريقة عينها نسبت بلجيكا إلى نفسها بطرس الناسك (Pierre l'Ermite)، داعية الحرب الصليبية الأولى. وتنص جملة مأخوذة من مجلة نشرتها مصلحة السياحة في هوي (Huy) على ما يلي: «بودّنا التذكير بذكرى شخص تعلم كل صغار البلجيكيين معرفته والإعجاب به في المدرسة الابتدائية، شخص بطرس الناسك، راهب هوي، الذي دعا إلى الحرب الصليبية الأولى»(٥٨). والحال أنه يبدو أن بطرس الناسك ولد بالأحرى في أميان، أو على الأقل في بيكاردي، ولم يكن بطلاً فوق كل الشبهات.

ومن المفيد أخيراً التذكير بواقعة في تاريخ بلجيكا يعرفها القليل من الناس: إنها مطالبة الدبلوماسية البلجيكية (بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧) بانتداب بلجيكا على الأماكن المقدسة في فلسطين.

والذريعة المستخدمة في تلك الحقبة لها نكهتها. ففي مذكرة تتعلق بالطموحات البلجيكية في آسيا الصغرى حررها كونت بيرسي (Bircy) في كانون الثاني/ يناير ١٩١٥ وجرى تسليمها إلى وزارة الخارجية والكردينال ميرسييه (Mercier) ورد ما يلي:

---

(٥٧) انظر الاستقلال البلجيكي في ١٦ آب/ أغسطس ١٨٤٨، في: Isabelle Wanson, «Godefroid de Bouillon,» dans: Anne Morelli, dir., *Les Grands mythes de l'histoire de Belgique, de Flandre et de Wallonie,* EVO histoire (Bruxelles: Editions vie ouvrière, 1995), p. 47.

(٥٨) Hélène Wallenborn, «Pierre l'ermite ou un belge apportant la civilisation à l'Europe,» dans: Ibid., p. 55, et *Miroir de Huy,* vol. 18 (1974), p. 23.

«كم سيكون الشعور أليماً في العالم الكاثوليكي لو أن القدس، التي أصبحت كالقسطنطينية، بعد الاستسلام في عام ١٤٥٣، في أيدٍ وثنية، انتقلت نهائياً في آونة تحررها إلى أيدٍ منشقة! وأي رعشة حبور ستكون، على العكس، لو أن المعاهدة التي ستنهي الحرب وضعت الأماكن المقدسة برعاية أمة صغيرة لا توحي الشك والقلق إلى أيّ كان، وهي الأكثر تديناً في العالم، الأمر الذي يعيد الصّلة بالذكريات التاريخية لغودفروا دو بويّون وبودوان القسطنطينية، كونت الفلاندر، ويتيح في الوقت عينه إمكانية حصول تقارب بين الكنائس اليونانية واللاتينية»[٥٩].

وكتب أ. دو باسّومبيير (A. de Bassompierre)، الملحق في المديرية السياسية لوزارة الخارجية، الذي استعاد الجانب الأساسي من هذه الاقتراحات، في مفكرة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩١٥، ما يلي: «يمكن أن تُقدَّم لنا الأرض المقدسة كذكرى لغودفروا دو بويّون [. . .]»[٦٠].

لا يمكن أن يكون ثمة قول أكثر صراحة.

وفي العالم العربي كانت الحروب الصليبية معتبرة ـ وما تزال ـ انها «المرحلة الأولى للامبريالية الأوروبية، والعمل المؤسس للتعديات اللاحقة»[٦١]: الحملة الفرنسية على مصر، واحتلال الجزائر وعدن، و«المسألة الشرقية» في القرن التاسع عشر، وبلقنة الوطن العربي وزرع دولة إسرائيل.

ومُذّاك ليس هناك ما يدهش أن تكون الحروب الصليبية، في الضمير الإسلامي في الشرق الأوسط، كما في المغرب الكبير، قد تم استخدامها وما تزال تستخدم من أجل «بلورة العداء تجاه الغرب الفاتح» وإضفاء الشرعية عليه. وبما أن انتهاء حروب الإفرنج في أرض الإسلام كان لصالح المسلمين، فقد وجد فيها العرب والمسلمون نوعاً من الوعد بمستقبل أفضل. وهكذا، وكما بيّن ع. سيفان (E. Sivan)، كانت أسطورة الحروب الصليبية «تستخدم كتعويض من حاضر محبط نفسياً»[٦٢]. وما إن تُذكر الحروب الصليبية وصلاح الدين وانتصار حطّين حتى يراود العرب ـ المسلمين من جديد الحلم بصلاح الدين جديد يعيد التوازن بين الشرق والغرب ويرمم ثقة العرب بأنفسهم. هكذا تصبح ملحمة الحروب الصليبية،

(٥٩) Archives de l'archevêché de Malines, Fonds Mercier, Carton 44 (Questions juives).

(٦٠) Archives du ministère des affaires étrangères à Bruxelles [AMAEB], dossier 10-135/1 (Question d'Orient [...]).

(٦١) Sivan, *Mythes politiques arabes,* pp. 28-29.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٥.

كأسطورة سياسية، «خزان دروس» للأزمنة الحاضرة. وسيستخدم الصحافيون والمؤرخون والمناضلون القوميون أو المسلمون هذا الحدث الماضي للتشديد على أهمية وحدة الأمة العربية أو الأمة الإسلامية، لإبراز مركزية مصر أو سوريا في السلم والحرب، وأخيراً لطمأنة رأي عام محبط بإعلان أن نصر العرب والمسلمين على أعدائهم مندرج في نوع من «الضرورة التاريخية الموضوعية».

ويكفي التذكير ببعض الألقاب التي ظهرت في اللغة العربية لإدراك قوة الأسطورة: «صلاح الدين بطل القومية العربية»[(٦٣)]، «صلاح الدين، البطل قاهر الغرب»[(٦٤)].

وغالباً ما يتعلق الأمر بروايات تاريخية مجمَّلة لكن لاستعمال محدد: تعبئة معنويات الشعوب العربية والإسلامية باستدراجها إلى أن تغترف من دروس الماضي المجيد أسباباً جديدة للأمل. وهذا اللجوء إلى التاريخ ـ المرافعة ليس خاصاً بالعالم العربي. فلدى جميع الشعوب نزعة إلى تحويل الذكريات إلى إرث، وإلى أن تجعل الهزيمة الوطنية تسمو نحو فعل بطولة، وإلى أن تبتدع لنفسها «أساطير سياسية». لقد رأينا تماماً كيف أن بلجيكا المنشأة حديثاً استحوذت على صورة غودفروا دو بويّون كأسطورة مؤسِّسة. وبعد ذلك استخدم القادة الصهاينة أساطيرهم التاريخية وأساؤوا استخدامها (الشعب المختار، الأرض الموعودة... الخ.) بهاجس إضفاء الشرعية على زرع أرض إسرائيل في الأرض الفلسطينية (الموصوف بالعودة). من جهة أخرى، كما شدد ميشال بالار (Michel Balard) في مقدمته **لأطلس الحروب الصليبية**[(٦٥)]، «شهدنا في الديانات الثلاث الكبرى التوحيدية ـ المسيحية واليهودية والإسلام ـ كيف انتشر تسويغ العنف الإيجابي الذي هو في قلب الحروب الصليبية».

وهذا صحيح بصورة خاصة، في أيامنا، في ما يتعلق بالشرق الإسلامي حيث ساهمت الحروب الصليبية في خلق ما سماه مكسيم رودنسون «ذهنية القلعة المحاصرة التي تشكل موضوع هجوم أبدي غير مبرر من جانب الغرب ضد الإسلام»[(٦٦)]. فموضوع الحرب الصليبية الذي نقلته المدرسة بقي الموضوعة الأولى للتوسعية الغربية.

(٦٣) A. Id, Le Caire, 1961.

(٦٤) M. D. Abou Hadid, Le Caire, 1959.

(٦٥) Jonathan Riley - Smith, *Atlas des croisades* (Paris: Editions autrement, 1996), p. 7.

(٦٦) انظر المحادثة مع مكسيم رودنسون، في: *Collection de l'histoire (le temps des croisades)* (février 1999), p. 98.

وقد مثلت الحروب الصليبية مرحلة من الصراع بين الإسلام والغرب للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط. غير أنها مثلت أيضاً مرحلة من الخصومات بين الكنيسة والامبراطورية المقدسة، بين روما والقسطنطينية، بين مسيحية الغرب ومسيحية الشرق. ومن الخطأ ألا يُرى فيها إلا المرحلة الأولى من هجوم امبريالي غربي على عالم إسلامي محب للسلام ومتراص.

وشكلت الحروب الصليبية مرحلة مفصلية للعلاقات بين أوروبا وفلسطين. وعدلت الحروب الصليبية، بسبب مدتها، بشكل دائم، التكوين الديمغرافي للسكان الفلسطينيين[٦٧]، وأتاحت تقوية الروابط التجارية بين المرافئ الفلسطينية والإيطالية، وساهمت في زمنها، في تعديل الصور المتبادلة بما في ذلك بواسطة الأعمال الحربية.

وتستخدم الحروب الصليبية اليوم لإعطاء معنى للأحداث المعاصرة. إن لها إذاً وظيفة أدَويَّة تتيح لهؤلاء وأولئك أن ينتقوا في حنايا الذاكرة وفي هذه الحقبة الطويلة من المواجهة (١٠٩٩ ـ ١٢٩٠) «الصور المعبئة واللحظات المدهشة، والأبطال الفاتحين، لإلهاب الطاقات الوطنية وتضخيم السمات المميزة لعبقرية كل شعب باستخدام الأعداء كاستثمارة دفاعية»[٦٨].

ويعني وضع حدث الحروب الصليبية في السياق التاريخي العجلة في هدم الأسطورة السياسية التي أنتجتها. إنها الطريقة الوحيدة لتجاوز أنواع التيهان جميعاً، وأنواع الدوغمائية (Dogmatismes) كافة، والإقصاءات العاطفية كلها، والخلائط والانفلاقات جميعاً: الشرق/الغرب، الإسلام/المسيحية، نحن وهم.

تأليف وفقاً للتسلسل الزمني

ملوك القدس (١٠٩٩ ـ ١٢٨٦)

غودفروا دو بويّون (حامي قبر المسيح)

بودوان دو بولونيا (بودوان الأول)

بودوان دوبور

(٦٧) عقد العديد من الجنود والأمراء الصليبيين القران بشرقيات كما يشهد على ذلك بعض الأسر في لبنان وفي فلسطين: البينا، سنيوره، فرنجيه (من افرنج)، دويهي (من Douai)، بردويل (من Baudouin).

(٦٨) Mohammed Arkoun, «L'Islam dans l'attente de l'Europe,» *Le Monde diplomatique* (décembre 1994), p. 24.

فولك دانجو (ارتقى العرش بالزواج من ميليزاند وريثة مملكة أورشليم)

بودوان الثالث

أموري الأول

١١٧٤ ـ بودوان الرابع (الأبرص)

بودوان الخامس (الولد)

١١٨٦ ـ غي دو لوزينيان (زوج سيبيل)

كونراد دو منفرّا (زوج إيزابيل الأولى)

١١٩٢ ـ هنري الثاني دو شامبانيا (زوج إيزابيل الأولى)

أموري دو لوزينيان (زوج إيزابيل الأولى)

١٢١٠ ـ جان دو بريين (زوج ماري دو مونفرّا)

١٢٢٥ ـ فريدريك الثاني دو هوهنزتوفين (زوج إيزابيل الثانية)

١٢٤٣ ـ كونراد الرابع

كونرادان

١٢٦٩ ـ هوغ الثالث

شارل دانجو

الحروب الصليبية

الحرب الصليبية الأولى (١٠٩٦) غودفروا دو بويون، روبير دو نورماندیا، ريمون دو تولوز، بوهيمون دو تارانت.

الحرب الصليبية الثانية (١١٤٧) كونراد الثالث، لويس السابع.

الحرب الصليبية الثالثة (١١٨٩) فريدريك بربروس، فيليب أوغست، ريكاردوس قلب الأسد.

الحرب الصليبية الرابعة (١٢٠٢) بودوان التاسع، بونيفاس دو مونفرّا، القاضي الأول داندولو.

الحرب الصليبية الخامسة (١٢١٧) اندري الثاني دو هونغري، جان دو بريين.

الحرب الصليبية السادسة (١٢٢٨) فريدريك الثاني (حملة صليبية دبلوماسية).

الحرب الصليبية السابعة (١٢٤٨) سان لويس.

الحرب الصليبية الثامنة (١٢٧٠) سان لويس وادوارد ملك انكلترا.

الفصـــل الثانـــي

فلسطين: من لويس التاسع إلى نابوليون

كانت فلسطين كلها منذ عام ١٢٦٠ كمصر وسوريا تحت نير المماليك، وهم «مجموعة تتجدد ذاتياً من الجنود المدربين كأرقاء اعتنقوا الإسلام وتم إعتاقهم»(١).

وفي أيار/مايو ١٢٩١ استولى المملوك بيبرس على عكا، فتفككت مملكة الإفرنج التي استمرت أقل من قرنين: من ١٠٩٩ إلى ١٢٩١.

وقد تغير سادة سوريا ـ فلسطين ومصر مع المماليك، فيما لم يتغير النظام إطلاقاً: كانت تستثمر الشعب ارستقراطية عسكرية، والسنة مصونون ومشجعون، إلا أنه لم يكن هناك تعصب فاضح تجاه العائلات الشيعية اللبنانية. غير أن المماليك كانوا أحياناً متعصبين تجاه الأقليات، وبخاصة اليهود والأقباط. إنما في فلسطين لم يتعرض المسيحيون لأي ابتزاز. فقد حافظ المماليك، مع أنهم أجانب عن البلدان التي أصبحوا مسيطرين عليها، في مصر وسوريا ـ فلسطين، على وحدة وانتظام إداري نسبي كان يمكن أن تحسدهم عليهما دول مجاورة كثيرة.

فالسلالة السنية للمماليك حكمت لأكثر من قرنين ونصف، من عام ١٢٥٠ إلى عام ١٥١٧، مصر وسوريا ـ فلسطين، مع الاحتفاظ في عاصمتها القاهرة بسلطة الخلافة العباسية التي دمرها المغول في سنة ١٢٥٨(٢)، في بغداد.

---

(١) Albert Hourani, *Histoire des peuples arabes* (Paris: Seuil, 1993), p. 165.

(٢) تم إعلان بيبرس خليفة في القاهرة في سنة ١٢٦١، باسم المستنصر (عم آخر خليفة عباسي في بغداد الذي قتل في عام ١٢٥٨). وتعاقب عشرون خليفة حتى انتهاء سلالة المماليك الحاكمة في عام ١٥١٧، ومعها خلافة العباسيين.

وبرز أبعد إلى الشمال، في الأناضول، فاتحون جدد من أصل بدوي، هم العثمانيون. وكانت تسميتهم مقتبسة من اسم أحد قادتهم، عثمان الذي توفي في الربع الأول من القرن الرابع عشر. واستولى العثمانيون، بعد فتح آسيا الصغرى بأسرها، على القسطنطينية من البيزنطيين في عام ١٤٥٣، ليجعلوا منها عاصمتهم الجديدة، اسطنبول. واندفع السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠)، مستقوياً بانتصارات جيوشه العسكرية، نحو الجنوب، واحتل سوريا ـ فلسطين ومصر والجزيرة العربية الغربية، من عام ١٥١٥ إلى عام ١٥١٧، قبل أن يهزم التوسع الإسباني في جنوبي البحر الأبيض المتوسط الذي كان يخضع للسيطرة العثمانية حتى أبواب المغرب. ويُظهر هذا التوسع السريع في الاتجاهات جميعاً، سيرورة شائعة جداً في تاريخ الشعوب الإسلامية: «قلب السلالات الحاكمة القائمة بقوة عسكرية مكوّنة بصورة أساسية من شعوب بدوية»[٣].

ثمة واقعة أساسية: منذ عام ١٥١٧ أصبحت سيطرة الإسلام التركي على الإسلام العربي أمراً واقعاً. وغدا مصير فلسطين يقرر في اسطنبول وليس في دمشق أو بغداد أو القاهرة (مدن الخلفاء). هناك إذاً تتريك سريع للإسلام. وقد برهنت الإدارة التركية عن ليبراليتها في البلدان المحتلة. بيد أنها كانت عديمة التأثير إلا في حفظ النظام واقتطاع الضريبة. وربما كانت المؤسسة الفعالة الوحيدة في النظام الإداري كله هي **الروزنامة** (إدارة الضرائب)، يكفي تأمين الضريبة، وبالتالي النظام، لكي «يتدخل الأتراك بأقل قدر ممكن في البنى السياسية والمذهبية الموجودة من قبل»[٤]. وهكذا يمكن تعيين اليهود والمسيحيين في الإدارات التركية، وحتى استفادتهم من منافع مالية، وبإمكان الأمراء المحليين الاحتفاظ بامتيازاتهم مع الموجب الوحيد الذي هو الولاء للسلطان والمشاركة في جباية الضرائب.

وهذا الموقف الليبرالي تجاه الأقليات متباين بشدة مع مسلك الملوك الكاثوليك في اسبانيا الذين أقاموا، عقب سقوط غرناطة في عام ١٤٩٢، نظام محاكم تفتيش يلاحق اليهود والاسبانيين المهتدين والمسلمين في آن واحد.

وانقسمت سوريا ـ فلسطين، على الصعيد الإداري، إلى ثلاث ولايات (حلب ودمشق وطرابلس) يحكمها باشاوات عثمانيون وتنقسم إلى سناجق يحكمها

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩١.

(٤) André Miquel, *L'Islam et sa civilisation: VII-XX^{e} siècle,* destins du monde, 2ème éd. revue et mise à jour (Paris: A. Colin, 1977), p. 244.

قائمقامون. وفي بداية القرن الثامن عشر تحولت الولايات الثلاث في سوريا إلى جَفْتَلِكات (ولايات باشاوات): دمشق، وحلب، وصيدا، وطرابلس وفلسطين التي انقسمت إلى ثلاثة سناجق: عكا، ونابلس، والقدس المستقلة.

قد تجعل هذه المعلومات القارئ يمل، بيد أنها مفيدة، فعلى رأس الولايات والسناجق باشاوات وحكام وأمراء يفرضون النظام بحزم شديد لا يبخلون في شيء ولا يترددون، لجباية الضرائب، في الحضور إلى القرى على رأس جيش صغير يرعب الفلاحين ويسحق في المهد أي محاولة مقاومة أو أي رفض للامتثال.

وأصبحت الأرياف الفلسطينية، المرهقة بالضرائب، تنزف وتفتقر. ولم تكن المدن أحسن حالاً منها. ومع الاكتشافات البرتغالية لرأس الرجاء الصالح (فاسكو دي غاما)، وانتقال الطرق التجارية من البحر الأبيض المتوسط والشرق العربي إلى المحيط الأطلسي والمحيط الهندي ونقل مركز ثقل التجارة من البحر الأبيض المتوسط الشرقي إلى المحيط الأطلسي وغربي المتوسط، أضعفت في الأخير، المرافئ الفلسطينية (غزة ويافا وحيفا وعكا)، وتحولت المدن التي كانت مزدهرة إلى مراكز نهب للأرياف ومجرد مراكز إدارية.

وحضّر الأوروبيون الذين طردهم صلاح الدين الأيوبي من فلسطين في المرة الأولى (عام ١١٨٧) والمملوك بيبرس في المرة الثانية (عام ١٢٩١)، انتقامهم. واستعاد الملوك الكاثوليك، سياسياً، غرناطة (عام ١٤٩٢)، آخر إمارة عربية في اسبانيا. وحضّروا، اقتصادياً، انقضاضهم على السلطنة العثمانية التي كانت في ذروة مجدها. ودشن سليمان القانوني عصر الامتيازات الأجنبية بتوقيع أولى المعاهدات من هذا النوع مع الملك فرنسوا الأول في عام ١٥٣٥[٥].

وهكذا اكتسب التجار الفرنسيون ثم الأوروبيون المزودون بامتيازات خاصة[٦] مركزاً هاماً في تجارة الشرق. وتوسعت سيطرة التجار على الحياة الاقتصادية للسلطنة التي كانت فلسطين جزءاً منها، وذلك بصورة تدريجية مع تقهقر الباب العالي، لكي يصلوا في النهاية إلى مرحلة شكلت فيها جاليات التجار الأوروبيين (الوكالات

---

(٥) جرى جمع نصوص معاهدات الامتيازات الأجنبية في: *Treaties between Turkey and Foreign Powers, 1535-1855,* compiled by the librarian and keeper of the papers, foreign office [i. e. Lewis Hertslet] (London: Harrison and Sons, 1855).

(٦) يتعلق الأمر بالإنكليز في عام ١٥٧٩، والهولنديين في عام ١٦١٢، ومعظم الأمم الأوروبية الأخرى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

التجارية الأجنبية) دولة في الدولة لها محاكمها الخاصة. وتحول نظام الامتيازات على هذا النحو، ابتداء من القرن السابع عشر، **إلى ميثاق استعماري حقيقي** مفروض على السلطنة العثمانية.

وكانت الحروب الصليبية في الماضي قد ساهمت في تنشيط التبادل التجاري بين أوروبا والشرق. إلا أن المنتجات الأوروبية حققت، ابتداء من القرن السادس عشر، اجتياحاً حقيقياً للأسواق العربية. وإذا كانت التجارة في الماضي متساوية، فإن البنية التجارية مع أوروبا أصبحت معكوسة تماماً لصالح هذه الأخيرة. وهذا القلب البنيوي للتجارة لم يتم كنتيجة للتبادل الحر وإنما، على العكس تماماً، كنتيجة لسياسة متعمدة للتوسع الاقتصادي والتجاري تابعتها، منهجياً، القوى الأوروبية وفرضتها على السلطنة العثمانية عن طريق نظام الامتيازات الأجنبية. وكان على الدولة العثمانية، بمقتضى هذا النظام، أن تمارس سياسة ليبرالية لصالح السلع والتجار الأوروبيين: رسم جمرك مخفض (٥ بالمئة)، وإعفاء من أي ضريبة داخلية، وحماية دبلوماسية؛ في حين أن السلع المحلية خاضعة لرسوم داخلية من ١٥ إلى ٢٠ بالمئة، والتجار المحليون «خاضعون لجميع أنواع الإذلال العسكري والحكومي»[٧].

وكان على الحرف الفلسطينية أن تواجه اختراق المنتجات الأوروبية وتفكيكها لها تدريجياً. واندمج اقتصاد هذه المناطق، عشية الاجتياح النابوليوني لمصر وفلسطين، إلى حد كبير بالسوق الأوروبية[٨]. وتميزت فلسطين عندئذٍ بتصدير القطن إلى فرنسا بصورة خاصة. وبينت سجلات مرسيليا حوالى عام ١٧٠٠ أن الأساسي من القطن المستورد إلى فرنسا كان «قطن القدس» أو «قطن الرملة» وكذلك «قطن عكا»[٩].

ونما، مع هذا التطور، نشاط مربح بصورة خاصة، هو الوساطة التجارية. وكان الوسطاء، في الشرق العربي عموماً وفي فلسطين خصوصاً، بين التجار الأوروبيين والاقتصاد المحلي، مسيحيين بشكل أساسي وبصورة أخص موارنة (في لبنان) ومسيحيين أرثوذكس عرباً (في فلسطين) لم يعودوا يتحملون وضع يد كبار

---

(٧) Paul Masson, *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIIe siècle* (Paris: Hachette et cie, 1911), pp. 55 et 74.

(٨) انظر: ليلى الصباغ، **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني** (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣)، ص ٩٢ ـ ١١٢.

(٩) Dror Ze'evi, *An Ottoman Century: The District of Jerusalem in the 1600s,* SUNY Series in Medieval Middle East History (Albany, NY: State University of New York Press, 1996), p. 167.

رجال الاكليروس اليوناني العرق والتابعين لبطريركية القسطنطينية، وإذ كانوا يحظون بدعم المرسلين الكاثوليك، انشقوا وأقاموا تراتبية دينية جديدة مؤلفة من العرب المعترفين بسلطة روما. باتوا إذاً كاثوليك ينعمون بحماية فرنسا[١٠]. وأصبحت هذه الطائفة المسيحية في الشرق، المحتكة دائماً بالتجار والمرسلين الأوروبيين، معقل نهضة اللغة العربية والنهضة العربية. وتلك، على وجه الخصوص، حال موارنة لبنان[١١].

وكان الباشاوات المحليون، وغالبيتهم من ملتزمي الضرائب المزودين بسلطة مطلقة وتحت إمرتهم مشايخ وآغاوات، يسيطرون على فلسطين. وكان الباب العالي يتسامح مع هؤلاء الباشاوات وإنما يسهر على أن لا يفلتوا من سيطرته. وقد أصبح أحد هؤلاء المشايخ في فلسطين مشهوراً في القرن الثامن عشر: إنه الظاهر عمر الزيداني.

وقام الظاهر الذي استقر في أول الأمر في صفد التي جعلها عاصمته، بانتزاع طبريا من باشا دمشق، ثم عكا في عام ١٧٤٩ من باشا صيدا. وقد نقل إقامته إلى عكا التي أصبحت عاصمته. واشتهر الظاهر الذي جمّع جباية الضرائب لصالحه وعمل على إنماء التجارة مع المرافئ الأوروبية، كإداري جيد، وتوصل إلى إحياء مرافئ الشاطئ الفلسطيني بعد ضمور طويل.

ولم يتأخر الظاهر الذي أصبح سيد الجليل والساحل عن إثارة قلق الباب العالي. وتأكدت مخاوف هذا الأخير عندما طلب الشيخ، في عام ١٧٦٨، أن يزود بالإدارة الدائمة لممتلكاته، لنفسه ولورثته، مع حمل لقب «شيخ عكا»، أمير الأمراء، حاكم الناصرة وطبريا وصفد، وشيخ الجليل كله.

ولم يتردد الظاهر، إزاء التأخير في تلبية طلبه، في التحالف مع علي بك المصري الذي دخل جيشه فلسطين في عام ١٧٧١، واستولى على دمشق وصيدا، وحاصر يافا. وعندما انتقل الأتراك الذين ساعدهم أمير الدروز اللبنانيين يوسف

---

(١٠) Henry Laurens, *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945,* collection u. Série histoire contemporaine (Paris: A. Colin, 1993), p. 36.

أود التشديد هنا على العمل اللافت الذي يقوم به هذا المؤرخ الفرنسي لإعادة كتابة تاريخ الشرق العربي.

(١١) وقع الموارنة معاهدة بابوية مع روما في عام ١٧٣٦. حول دور الطوائف المسيحية المحلية في الإنماء الثقافي للشرق، هناك معلومات ثمينة في كتاب: Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939,* Oxford Paperbacks; 197 (London; New York: Oxford University Press, 1970), pp. 56-92.

شهاب، إلى الهجوم لاستعادة الأرض المفقودة، جاء الروس لنجدة علي بك والظاهر لفك حصار الجيش التركي عن صيدا. إلا أن الاتفاق الروسي ـ العثماني في سنة ١٧٧٢ ووفاة علي بك في عام ١٧٧٣ تركا الظاهر يواجه الأتراك وحده. وفي عام ١٧٧٥ هاجم الأتراك عكا فانهزم جيش الظاهر الذي قتل.

وحلت محله في عكا شخصية عنيفة ومناورة أصبحت، علاوة على ذلك، شهيرة لأن نابوليون كان عليه التعامل معها خلال حملته العسكرية الفلسطينية. إنه الجزار[١٢].

والتحق جزار المستقبل، المولود على الأرجح في أسرة مسيحية فقيرة في البوسنة، بالبحرية التركية، واعتنق الإسلام باسم أحمد، وكان بعد تقلبات عديدة وخيانات كثيرة تارة في جيش مماليك مصر، وطوراً مرتزقاً في الجيش التركي. وهو الذي اختاره الباب العالي ليخلف سيد عكا السابق في عام ١٧٧٥.

إن الجزار المتمتع بحقوق الحاكم وجابي الضرائب العام، «أقام حتى احتكاراً شخصياً لتجارة القطن والزروع. وفرض رسوماً باهظة على المعاملات التجارية المتعلقة بالحرير وحوّل لنفسه أرباح النشاط المرفئي»[١٣]. وفي عام ١٧٨٥ تلقى تولية مقاطعة دمشق مع لقب وزير، ولم يتأخر في بسط سلطانه على جنوبي فلسطين. ولم يتردد إذ شعر أنه قوي، في عام ١٧٩٠، في طرد التجار الفرنسيين وإقفال القنصلية والوكالات التجارية الفرنسية في عكا وفي المدن الأخرى الواقعة تحت سيطرته. ولم يكن أكثر ليونة تجاه السكان المحليين الذين حكمهم كطاغية وسحقهم بالضرائب وقمع تمردهم ونشر رعباً حقيقياً في ممتلكاته ولم يوفر أيّ دين أو مذهب. والعجيب هو أنه لجأ إلى المسيحيين الموارنة لإشغال وزارة المالية؛ وأناط باليهودي حاييم فارحي، بعد الأرثوذكسي يوسف قرداحي، هذه المهمة المعتبرة جداً.

ويَحْسُن، لإكمال اللوحة، ذكر الدور المتعاظم للوجهاء المحليين الذين انقسموا إلى خمس فرق: المماليك القدماء الآتون في الغالب من البوسنة أو البانيا، والمتحدرون من الأسر المصرية أو اللبنانية المستقرين في فلسطين بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، ورؤساء القبائل البدوية المحضّرون وأصلهم من النقب وشرق الأردن، وحتى من الجزيرة العربية، والرؤساء الأكراد الذين طردتهم الحرب، ولا

---

(١٢) Edouard Lockroy, *Ahmed le boucher: La Syrie et l'Egypte au XVIII^{e} siècle,* 2ème éd. (Paris: [s. n.], 1888).

(١٣) Jacques Derogy et Hesi Carmel, *Bonaparte en terre sainte* ([Paris]: Fayard, 1992), p. 174.

سيما الأسر الكبرى الفلسطينية التي يفخر بعضها بأنه من سلالة تربطها إمّا بالحسين حفيد النبي محمد (الحسينيون)، وإما بالضابط المسلم الذي فتح سوريا وفلسطين، خالد بن الوليد (الخالديون). وهذه الأسر الشريفة أو المرفوعة إلى طبقة النبلاء أو التي رفعت نفسها بنفسها إلى هذه الطبقة، إنما تدين بثروتها إلى جباية الضرائب الملزّمة، أو إلى إدارة أموال الأوقاف العائلية (ممتلكات ينذر ريعها لأعمال الإحسان)، أو إلى الروابط التجارية مع الخارج، أو إلى الرخاء الكبير.

وكان الحسينيون والخالديون في القدس يتقاسمون الوظيفتين الأكثر اعتباراً: وظيفة المفتي (قضاء ديني رسمي) ووظيفة قاضٍ. ولكنهم ينتمون إلى تكتلين متعارضين وقديمين: القيسية واليمنية. وهذا الشِقاقُ يقسم، فضلاً عن ذلك، معظم الأعيان المحليين. وهكذا كانت تقود القيسيين في نابلس أربع أسر: نمر وجيّوسي وقاسم الأحمد وعبد الهادي، في حين كانت تقود اليمنيين أسرتا طوقان وجرَّار. وسنرى في ما بعد كيف سيمنع هذا الانقسام الحركة الوطنية الفلسطينية من مواجهة نمو الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر وعلى وجه الخصوص في القرن العشرين.

هكذا جرى وصف الوضع في فلسطين، بسماته الكبرى، في أثناء حملة نابوليون: مدن مرفئية مزدهرة نسبياً، ومدن داخلية منهكة، وأرياف مسحوقة بالضرائب، وسكان ينوؤون تحت سلطة حاكم مستبد عديم الذمة: الجزّار ووجهاء محليون متخاصمون في الغالب.

حملة نابوليون على مصر

غالباً ما يؤكدون أن حملة نابوليون في مصر وفي فلسطين (عام ١٧٩٨) افتتحت «المسألة الشرقية»[١٤]. والحال أن ما يسمى عامةً وبطريقة خاطئة «المسألة الشرقية» ليس، في الحقيقة، سوى التوسع إلى الشرق الذي كانت قد سيطرت تركيا عليه، للنزاعات بين القوى الأوروبية.

«كون الثورة الفرنسية، التي بدأت بإعلان حقوق الإنسان، انتهت بحملة استعمارية، واقعة هامة لفهم التاريخ المعاصر»[١٥]. إن هذه الجملة لهنري لورنس تلخص تماماً التعارض في أوروبا وحتى التناقض فيها، وهي التي، مثل جانوس،

---

(١٤) Henry Laurens, *La Question de Palestine* ([Paris]: Fayard, 1999-), vol. 1: *1799-1922,* p. 46.

(١٥) Laurens, *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945,* p. 42.

نادت بمبادئ كبرى وُصفت بالكونية، وكانت الأولى التي داستها بالأقدام.

ولكن لا أهمية تذكر للمبادئ لأن للجغراسيا (الجغرافيا السياسية) ضروراتها. كان الأمر، بالنسبة إلى فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر، يتعلق بفتح مصر وفلسطين من أجل الالتفاف على بريطانيا العظمى من الخلف على طريق الهند، ولتنشيط اقتصادها وأخذ الموقع المناسب لها ضمن منظور تقاسم السلطنة العثمانية. أما إرادة المجيء لنجدة الشعوب العربية المضطهدة فكانت ترمي في المقام الأول إلى خدمة مصالح فرنسا، وهناك أيضاً، بالتلازم، الطموح الشخصي لنابوليون؛ لقد باح لأمين سره بوريين (Bourrienne) قائلاً: «أوروبا هي فخّ الخلد؛ لم تكن هناك على الإطلاق امبراطوريات كبرى وثورات كبرى إلاّ في الشرق»[١٦]. وأضاف: «يجب الذهاب إلى الشرق، فجميع الأمجاد تأتي من هناك [...]»[١٧].

وذلك، في نظره، الأسلوب الوحيد لإنشاء «امبراطورية على الأرض يمكنها وحدها أن توازي امبراطورية البحار التي سيطر عليها بلا منازع العدو الوراثي»[١٨]. وهكذا يرتسم التعارض بين القوى البحرية والقوى البرية الذي بنى عليه الجغراسيون الكورسيكيون، أمثال ماكندر (Mackander) وماهان (Mahan) وسبيكمان (Spykman)، تحاليلهم.

غير أن فكرة فتح مصر قديمة[١٩]. فقد سبق للفيلسوف الألماني غوتفريد ولهيم ليبنيز (Gottfried Wilheim Leibniz) (١٦٤٦ ـ ١٧١٦)، في القرن السابع عشر، أن سلم الوزير الفرنسي أرنولد دو بومبون مذكرة باللغة اللاتينية عنوانها: عرض حقيقي من ليبنيز في موضوع حملة مصر المقترحة على ملك فرنسا. لقد أراد ليبنيز الذي خشي في عام ١٦٧٢، عواقب الحرب التي كان يحضّر لها لويس الرابع عشر ضد المقاطعات المتحدة، أن يثني فرنسا عن احتلال هولندا، واقترح عليه بالأحرى فتح مصر. «أريد أن أتكلم معك، يا مولاي، على فتح مصر. فمصر، من بين أقطار الكرة الأرضية جميعاً، هي الأفضل موقعاً لاكتساب السيطرة على العالم والبحار [...]. هناك (في مصر) سوف تجد الطريقة الكبرى لتجارة الهند، وستنتزع هذه التجارة من الهولنديين،

---

(١٦) Derogy et Carmel, *Bonaparte en terre sainte,* p. 19.

(١٧) Benoist - Méchin, *Bonaparte en Egypte, ou, le rêve inassouvi, 1797-1801,* le rêve le plus long de l'histoire; 5 ([Paris]: Perrin, 1978), p. 53.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٢.

وستؤمن السيطرة الأبدية لفرنسا في الشرق [. . .]»[٢٠].

واستعاد الدوق دو شوازول (١٧١٩ ـ ١٧٨٥)، في عهد لويس الخامس عشر، هذه الفكرة. فالأمر يتعلق بالنسبة إليه بالثأر من انكلترا التي هزمت فرنسا في كندا وأجبرتها، عبر معاهدة باريس في عام ١٧٦٣، على التخلي عن ممتلكاتها في أمريكا، باستثناء لويزيانا وجزر الأنتيل (Antilles). ورأى أن فتح مصر لا يتيح قطع إحدى طرق الهند باتجاه انكلترا وحسب، وإنما أيضاً التعويض من الخسارة الفرنسية في أمريكا وفي الجزر.

ولكن مصر، وهي موضع اشتهاء، كانت أيضاً موضوع فضول. فالأسفار الفرنسية كانت تتضاعف إليها. ويمكن، من بين روايات السفر الأكثر شهرة، التي استقى منها نابوليون، بلا شك، الأساسي من المعلومات عن مصر، ذكر الرسائل حول مصر التي نشرها كلود إتيين ساڤاري (Claude Etienne Savary)، الذي سافر إلى مصر في عام ١٧٧٦ لإقامة دامت ثلاث سنوات، وبخاصة كتاب *Voyage en Egypte et en Syrie* لفولني (Volney)، الذي أقام في الشرق من عام ١٧٨٣ إلى عام ١٧٨٥[٢١].

وتوضح مشروع الحملة في نهاية القرن الثامن عشر. فلقد أوصى بها المسافرون، وكانت المصالح الفرنسية تتطلبها؛ وشكاوى التجار الفرنسيين المستقرين في الشرق تعطيها مشروعيتها. إلا أنه يبقى إقناع حكم المديرين (directoire). وقد تولى ذلك تاليران. أوضح فكرته، في تقريره إلى المديرين التنفيذيين حول مسألة مصر، في ١٣ شباط/فبراير ١٧٩٨: «كانت مصر مقاطعة في الجمهورية الرومانية؛ يجب أن تصبح مقاطعة في الجمهورية الفرنسية. . .»[٢٢]. وفي ٥ آذار/مارس ١٧٩٨ أعطى المديرون موافقتهم على مشروع الحملة باتجاه مصر. وتحركت الحملة في ١٩ أيار/مايو ١٧٩٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢١) Constantin-François Volney, *Voyage en Egypte et en Syrie,* publié avec une introd. et des notes de Jean Gaulmier, monde d'outre mer. Passé et présent. 2 sér.: Documents; 2 (Paris: Mouton, 1959).

(٢٢) Charles Maurice de Talleyrand- Périgord, *Essai sur les avantages à retirer des colonies nouvelles dans les circonstances présentes: Lu à la séance publique du 15 messidor an V.* واستشهدت به ريتا جوكي في: Rita Jokai, «L'Expédition d'Eygpte: Rêve napoléonien ou étape de l'expansion française en Méditerranée,» dans: *Etudes sur la région méditerranéenne* (Hongrie: Université Joseph Attila, 1998), p. 43.

وتنظمت حملة نابوليون باتجاه مصر بعناية ودقة[٢٣]. وفي ٣٠ حزيران/يونيو ١٧٩٨ تم الاستيلاء على الاسكندرية، وفي ١٧ تموز/يوليو دخل نابوليون القاهرة واستقر في قصر محمد بك باشا في مصر. وبعد أسبوع، في أول آب/أغسطس، تم تدمير اسطوله في أبو قير. لا أهمية لذلك، فقد أراد ترسيخ سلطته في مصر. وصاح نابوليون قائلاً: «لم يعد لدينا اسطول. وعليه يجب البقاء في هذه الأقطار أو الخروج منها كالقدامى»[٢٤]. وحاول، مع طاقم المهندسين والعلماء الذي يرافقه، إعادة تنظيم البلد. وثمة واقعة بارزة، فقبل أن يركب البحر إلى مصر نهب المطبعة العربية التي كانت موجودة في الفاتيكان. وهذه الواقعة، علاوة على نفوره من البابوية، توضح لنا وحدها الترتيبات التي أعدها بونابرت عند التحضير للإبحار إلى الشرق.

وإذا كان نابليون قد نجح في توطيد النظام في القسم الذي احتله جيشه، فلقد واجهته، بالمقابل، صعوبات أكثر لكي يقبله سكان مناهضون حتى ولو استعمل جميع الحيل. وهكذا حاول، بناء على نصيحة مستشاريه المستشرقين، أن يأسر ألباب المصريين بانتقاد القادة المماليك «الذين لا يحترمون الله»، مع تقديم الفرنسيين بأنهم «مسلمون صالحون» لأنهم طردوا البابا ودمروا رهبنة مالطا، وبمديح «العروبة» التي سحقها الأتراك، أو بإخضاع العلماء المحليين عبر إنشاء ديوان مؤلف من علماء الأزهر (سوربون الشرق، كما كان يحلو له التذكير)، أو كذلك بالمشاركة في الأعياد الإسلامية.

لكن جهوده ضاعت سدىً. فمنذ تشرين الأول/اكتوبر ١٧٩٨، راح المؤذنون يدعون إلى التمرد الذي انفجر في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٧٩٨، ولكنه قمع بقسوة. وحضّر نابوليون، الذي بسط سلطته في مصر، حملته على فلسطين التي غالباً ما سمّاها المؤرخون «حملة سوريا»[٢٥].

---

(٢٣) روى جاك بانفيل أن نابوليون توثّق كثيراً عن مصر، وأنه التقى فولني في كورسيكا في عام ١٧٩٢، وقرأ كتابه *Voyage en Egypte et en Syrie*، وأن الشرق وحده كان يبدو له مسرحاً جديداً به. انظر: Jacques Bainville, *Bonaparte en Egypte* (Paris: Balland, 1997), pp. 17-19.

(٢٤) Benoist-Méchin, *Bonaparte en Egypte, ou, le rêve inassouvi, 1797-1801*, p. 30.

(٢٥) في بعض الكتب المكرسة لنابوليون أو لحملته على مصر بالكاد تذكر حملة سوريا، هذا إذا لم يتم تجاهلها ببساطة، كما في كتاب روجيه كاراتيني الجدالي: Roger Caratini, *Napoléon, une imposture* (Paris: M. Lafon, 1998).

نابوليون في فلسطين (١٠ شباط/ فبراير ١٧٩٩ ـ ١٤ حزيران/ يونيو ١٧٩٩)

كانت الرهانات الاستراتيجية على حملة فلسطين تبدو واضحة: العمل على إفشال الحلف المعقود منذ ٣ و٥ كانون الثاني/يناير ١٧٩٩ بين الروس والإنكليز والأتراك والذي يضمن الحفاظ على سلامة أراضي السلطنة العثمانية. وكان الأمر، بالنسبة إلى نابوليون، يتعلق بحلف ثلاثي مناهض لفرنسا. وكان للحملة على فلسطين، في هذا السياق الجديد، هدف سياسي وعسكري مباشر: «تأمين حماية مصر ضد الأتراك وحلفائهم البريطانيين»[٢٦]. ومن المرجح بحسب الفرضية التي أصدرها بعضهم أن يكون نابوليون قد سعى لأن يفك الخناق الذي يهدده، ولأن يحول دون خنقه في مصر[٢٧]، ولأن يفتح، براً، طريقاً نحو أوروبا التي سيكون الوصول إليها بحراً مسدوداً بحصار إنكليزي ـ تركي. فهل كان يفكر في السير إلى الهند إذا شاء الحظ أن يسهّل له مشاريعه؟ ذلك قليل الاحتمال. لا يمكن إذاً إلاّ مشاطرة هنري لورنس رأيه عندما كتب أن «الهدف؛ الطَّموح، المتمثل بإخراج السلطنة العثمانية من المعركة بفضل عصيان يقوم به السكان السوريون كان يشكل الهدف الأقصى لبونابرت»[٢٨].

وروايات هذه الحملة لكل من العقيد س. م. واتسون (C. M. Watson)[٢٩]، وفيليب غيدلّلا (Philip Guedalla)[٣٠] وبيار كوستانتيني (Pierre Costantini)[٣١]، وديروجي وكارمل (Derogy et Carmel)[٣٢] تلتقي، مع بعض الفروقات إلى حد ما، وتزدحم بالمعلومات عن سياق العمليات العسكرية خلال الحملة. وقد روى نابوليون بنفسه الوقائع. إن «حملتي مصر وسوريا» تجملان في الغالب مغامرة فاشلة[٣٣]. وسنكتفي هنا بالتذكير بالأحداث الرئيسية.

---

(٢٦) Laure Murat et Nicolas Weill, *L'Expédition d'Egypte: Le Rêve oriental de Bonaparte* (Paris: Gallimard, 1998), p. 64.

(٢٧) Benoist-Méchin, *Bonaparte en Egypte, ou, le rêve inassouvi, 1797-1801,* p. 232.

(٢٨) في تقديمه للمستند الذي أملاه نابوليون في سانت ايلين على الجنرال برتران (Bertrand)، الشاهد العياني للوقائع: Napoléon Bonaparte, *Campagnes d'Egypte et de Syrie,* présentation, Henry Laurens, acteurs de l'histoire; 1164-5717 ([Paris]: Impr. nationale éditions, 1998), p. 23.

(٢٩) C. M. Watson, *Bonaparte's Expedition to Palestine in 1799* (London: P. E. F. Q., 1917).

(٣٠) Philip Guedalla, *Napoleon and Palestine,* with a foreword by Israel Zangwill, and an afterword by the Rt. Hon. David Lloyd George (London: G. Allen and Unwin ltd., [1925]).

(٣١) Pierre Dominique Costantini, *Bonaparte en Palestine* (Paris: D'Halluin et cie, 1967).

(٣٢) Derogy et Carmel, *Bonaparte en terre sainte.*

(٣٣) أعادت نشر هذا المستند المطبعة الوطنية للنشر مع تقديم لهنري لورنس: Bonaparte, *Campagnes d'Egypte et de Syrie.*

تحرك جيش نابوليون في ١٠ شباط/ فبراير ١٧٩٩ نحو العريش في جنوبي فلسطين سالكاً طريق الساحل الفلسطيني الأقل كثافة سكانية من داخل البلاد. وقد التقى نابوليون هناك بجنرالاته في ١٧ شباط/ فبراير. وامتدت معركة العريش حتى ٢٠ شباط/ فبراير، تاريخ استسلام القائد العثماني نظام. وأبعدَ، إلى الشمال، واجتاز جيش نابوليون الحدود التي تفصل آسيا عن أفريقيا ووصل إلى رفح: «اندهش الجنود لرؤية الحدائق التي تذكّر، في البعيد، بالنسبة لكثيرين، بأراضي البروفانس المغروسة»[٣٤]. وفي ٢٤ شباط/ فبراير أقام الجيش في خان يونس. ووجه نابوليون نداء إلى مشايخ غزة وعلمائها: «علمت لدى وصولي إلى خان يونس مع جيشي أن قسماً من السكان خاف وأخلى المدينة. أكتب إليكم هذا الكتاب لاستخدامه كحماية، ولإعلامكم بأنني صديق الشعب وحامي العلماء والمؤمنين. وإذا كنت قد جئت مع جيشي إلى غزة فذلك لطرد جند الجزّار باشا منها، ومعاقبته لأنه اجتاح مصر. أرسلوا إذاً إليَّ ممثلين لكم، ولا تقلقوا بالنسبة إلى الدين وحياتكم وأملاككم ونسائكم».

وعلّق ديروجي بأن غزة ستكون المدينة الوحيدة في فلسطين التي استسلمت بدون قتال. وقد خيّم الجيش الفرنسي في البساتين تحت المطر. واستفاد نابوليون من هذه المرحلة لإرسال نداءات إلى القادة المحليين. واتجه حاكم القدس، الماكر، سراً إلى غزة وثنى نابوليون عن عزمه دخول المدينة المقدسة قبل تحرير الساحل الفلسطيني. وعمل بونابرت بهذه النصيحة وسلك الجيش الفرنسي مجدداً طريق الساحل في ٢٨ شباط/ فبراير.

وكلف الاستيلاء على يافا مجزرة رهيبة. وامتدت المذبحة يومين. ولم يوفر الجيش أحداً. وحوت يوميات الجنرالات الفرنسيين أوصافاً مرعبة. «جرت هناك مجزرة رهيبة: فالرجال، والنساء، والأولاد ذبحتهم الحراب»، حسبما تذكّر المقاتل بيير ميّي (Pierre Millet)[٣٥].

وكتب سانتين، مزايداً: «إن نشوة الدم وجنون الاغتصاب وحّمى السلب لاشت كل شعور بالرحمة والشرف [. . .]»[٣٦].

---

(٣٤) Derogy et Carmel, Ibid., p. 156.

(٣٥) استشهد به بونوا ـ ميشان: Benoist-Méchin, *Bonaparte en Egypte, ou, le rêve inassouvi, 1797-1801,* p. 235.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

وغدت يافا بعد احتلالها نقطة استراتيجية في عُدَّة الفتح لدى الجيش الفرنسي. بيد أن الطاعون الذي تفشى فيه في آذار/مارس ١٧٩٩ أنزل خسائر كبيرة بالحملة العسكرية الفرنسية، لكن لم يمنعها ذلك من متابعة الطريق باتجاه عكا. وفي ١٨ آذار/مارس كان نابوليون في جبل الكرمل في حيفا وتهيأ للانقضاض على عكا. وأسرَّ نابوليون، الثمل بانتصاراته، أنه إذا سقطت المدينة فسيكون في بضعة أشهر على ضفاف نهر الهندوس.

ونجح الجنود الفرنسيون في ٢٨ آذار/مارس في اختراقٍ أول بانتزاع راية البرج الرئيسي لحصن قلعة الجزار ولكنهم طردوا بسرعة. وانتهى هجوم آخر في أول نيسان/أبريل بالفشل. أما بونابرت، المهدد بأن يؤخذ من الخلف بالتعزيزات التركية الآتية من دمشق، فقد أرسل لملاقاتها جونو (Junot) الذي توصل في ٨ نيسان/أبريل إلى احتلال الناصرة. وحاصر العدو كليبير (Kléber)، المكلف بمساندته، في سفح جبل طابور وكان يدين بخلاصه للمجيء المفاجئ لبونابرت، الذي غادر عكا في ١٥ لنجدته. وفي الوقت عينه احتل مورا (Murat) صفد وطبريا ووصل إلى شواطئ الأردن.

وبعد التسبيح بحمد الرب في بازيليك الناصرة في ١٨ نيسان/أبريل ١٧٩٩، حضّر بونابرت وجنرالاته الهجوم على عكا التي كان يدافع عنها جيش الجزّار. وصاح بونابرت قائلاً، في ١٨ أيار/مايو: «إذا سقطت عكا سأكون غداً امبراطور الشرق بأسره». وخلال ما يقرب من اسبوعين تتالت الهجمات الفرنسية بدون نتيجة. وقطع رأس الجيش وقتل أفضل جنرالاته. وبعد هجمة أخيرة بقيادة كليبر شخصياً، بعد ظهر ١٠ أيار/مايو ١٧٩٩، رضخ بونابرت: بعد حصار دام اثنين وستين يوماً وثماني هجمات غير مثمرة وبقيت عكا صامدة. فقال الجنرال مورا «الذي لم يكن يعرف كيف يخفي شعوره»، معبراً عن استياء الضباط، ومخاطباً بونابرت: «أنت جلاد جنودك [...]. لا شك في أنك عنيد وأعمى تماماً لكي لا ترى أنك لن تستطيع أبداً إخضاع مدينة عكا»[٣٧].

وفي ١٧ أيار/مايو ١٧٩٩ وافق المجلس الحربي على قرار بونابرت برفع الحصار عن عكا. وعاد بونابرت الذي أنهكته الهزيمة إلى مصر، وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٧٩٩ ركب البحر خفية في فرقاطة، بعد أن ترك للجنرال كليبر قيادة

---

(٣٧) حول الجنرال مورا (Murat)، انظر: Marcel Dupont, *Murat: Cavalier, maréchal de France, prince et roi,* [collection Fama] (Paris: Copernic, 1980).

جيش الشرق. وفي ١٤ حزيران/يونيو ١٨٠٠ توفي كليبر، وقد قتله مصري من أصل سوري، هو سليمان الحلبي.

ولا تفسر هزيمة بونابرت في عكا ببسالة الجزّار وجيشه وحدها، وإنما أيضاً بالدعم الذي قدمته بريطانيا العظمى. فقد اعترض الأسطول الإنكليزي بمهارة الزوارق الفرنسية التي كانت تنقل العتاد الحربي والمدافع، في حين أن دبلوماسية القائد، السير سيدني سميث، أتاحت تحقيق مصالحة سيد عكا مع الموارنة اللبنانيين (الذين كانوا مؤيدين في الأساس للحملة الفرنسية) والقادة الدروز. وقد دفع الروم الأرثوذكس الفلسطينيون الذين كانت أسرة كبيرة منهم، هي أسرة الصبّاغ، قد انحازت إلى الفرنسيين، ثمن هذا التحالف غالياً.

وهكذا جعل التحالف الإنكليزي ـ التركي ـ الفلسطيني حلم نابوليون الشرقي يتبدد في شهر أيار/مايو. وسوف يهتف في ما بعد نابوليون، قائلاً: «لقد خاب حظي أمام عكا». وأصبح تاريخ الشرق كله عموماً، وتاريخ فلسطين خصوصاً، مدموغاً بتداخل القوى الأوروبية الكبرى. وتلك هي بداية «المسألة الشرقية»[٣٨]. لم تكن حملة نابوليون سوى التجربة الأولى فيها.

كانت فرنسا لا تزال جاهلة هزيمة نابوليون في عكا عندما ذكرت الصحيفة *Moniteur universel* أن بونابرت كان قد أصدر «نداء إلى اليهود». ومنذ ذلك الحين، أسال هذا النبأ الكثير من الحبر، فما الأمر؟

جرت الإشارة إلى هذا النداء، المنسوب إلى بونابرت، للمرة الأولى، كما يذكّر بذلك هنري لورنس[٣٩]، في *History of Zionism*، الذي نشره في عام ١٩١٩ السياسي الصهيوني ناحيم سوكولوف (N. Sokolow)، الذي استند، بالفعل، إلى نصين نشرتهما صحيفة *Moniteur Universel* (في ٢٢ أيار/مايو و٢٧ حزيران/يونيو ١٧٩٩). بني الأول على رسالة عاجلة من القسطنطينية في ١٧ نيسان/أبريل ١٧٩٩: «أصدر بونابرت نداءً إلى اليهود دعا فيه جميع يهود آسيا وأفريقيا إلى الانخراط تحت علمه لإعادة القدس القديمة». وجرى ذكر هذا النداء في النص الثاني بصورة غير مباشرة: «[...] لم يفتح بونابرت سوريا لإعادة القدس إلى اليهود وحسب».

(٣٨) Bichara Khader, *L'Europe et le monde arabe: Cousins, voisins* (Paris: Publisud; Ottignies: Quorum, 1992).

(٣٩) Henry Laurens, «Le Projet d'état juif attribué à Bonaparte,» *Revue d'études palestiniennes,* no. 33 (automne 1989), pp. 69-83.

وبعد أكثر من عشرين سنة على نشر كتاب سوكولوف، أكد شخص يدعى فرانز كوبلر أنه اكتشف أن نص نداء بونابرت يعود إلى ٤ نيسان/ أبريل ١٧٩٩، عندما حاصر الجيش الفرنسي عكا. وهذا مقتطف منه:

«[. . .] في حين أن الآونة والظروف تبدو الأقل ملاءمة للمطالبة بحقوقكم أو حتى التعبير عنها، وفي حين يبدو من شأن طبيعتها أن تدفعكم للعدول عنها نهائياً، فإن هذه الأمة تقدم لكم في هذه الآونة بالذات، وضد أي توقع، ميراث إسرائيل.

«إن الجيش الذي لا يقهر والذي جعلتني العناية الإلهية أجيء معه حتى هذه الأماكن، يرشدني العدل ويرافقني الانتصار، جعل من القدس مركز قيادتي وسينتقل هذا المركز بعد قليل إلى دمشق التي، منذ ذلك الحين، لن يمكنها أبداً أن تشكل تهديداً لمدينة داود».

«يا ورثة فلسطين الشرعيين»!.

«إن الأمة الكبرى التي لا تتاجر بالناس والبلدان كما فعل الذين باعوا أجدادكم من بين الشعوب جميعاً، لا تدعوكم هنا للاستيلاء على تراثكم. أوه! كلا!. وإنما فقط لاستعادة ما تم الاستيلاء عليه، ولأن تبقوا، مستقوين بضمانة هذه الأمة ودعمها، أسياد هذا التراث للدفاع عنه ضد أي آت».

«انهضوا! بيِّنوا أن قوة مضطهديكم التي كانت لا تقهر لم تقلِّل من شجاعة المتحدرين من هؤلاء الأبطال الذين كان تحالفهم الأخوي مع روما واسبارطة قد شرَّف هاتين الأخيرتين (المكّابيون ١٢، ١٥)، لكن هذين الألفين من سنوات الخضوع لم ينجحا في خنقها.

«اسرعوا، انها آونة قد لا تسنح مجدداً قبل آلاف السنين، آونة فرض إحياء حقوقكم تجاه الشعوب جميعاً، هذه الحقوق، التي رفضوا إعطاءكم إياها بسفالة مدة ألفي سنة، والمتمثلة في وجود سياسي بين الأمم، والحق الطبيعي وغير المحدود في إجلال يهوه وفقاً لإيمانكم وإلى الأبد»[٤٠].

وهناك في المستند الذي اكتشفه كوبلر (Kobler) رسالة مرافقة معدة لتقديم هذا النداء للمجموعات اليهودية في العالم، وقعها هارون بن ليفي حاخام القدس.

---

(٤٠) انظر النص الكامل، ولكن مع ترجمة مختلفة نوعاً ما، في: المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٣. وكذلك في: Derogy et Carmel, *Bonaparte en terre sainte,* pp. 340-343.

وكانت صحة هذا النداء موضوع تشكيك في عام ١٩٦٧ من قبل بيار كوستانتيني الذي رأى أن هذا النداء هو «بناء ضبابي»[٤١]، ثمرة أحلام يقظة بريطانية. والبيّنة على ذلك، بحسب كوستانتيني، أن الصهيوني فيليب غدللاّ هو الذي كان أول من تكلم على نداء بونابرت في كتاب نشر في عام ١٩٢٥ بعنوان *Napoléon and Palestine*[٤٢]، قدَّم له الصهيوني إسرائيل زانغويل وكتب ملحقه لويد جورج، وإنما بدون تقديم نص أصلي للنداء[٤٣].

وقد عمد هنري لورنس، من جهته، إلى إجراء دحض أكثر منهجية لصحة هذا النداء عبر التذكير بالأغلاط الواردة فيه[٤٤]:

١ ـ يُفترض أن النداء قد وضع في القدس حيث أقام بونابرت قيادته العسكرية. والحال أن «بونابرت لم يذهب أبداً إلى هذه المدينة».

٢ ـ «أسماء الحاخامين الواردة في النص والمرافقة للنداء مبتكرة بالكامل ولا تتوافق في شيء مع ما هو معروف من هذه الحقبة عن الطائفة اليهودية في القدس».

وأضاف هنري لورنس برهانين آخرين دعماً لدحضه:

١ ـ لا توجد أي إشارة تتعلق بهذا النداء في المحفوظات الفرنسية أو في روايات شهود الحملة.

٢ ـ لم يأت نابوليون نفسه على ذكر نداء كهذا في مسارّته في جزيرة القديسة هيلانة، مكان نفيه. ويبدو، فضلاً عن ذلك، في محادثة بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٨١٧ دوّنها غورغو (Gourgaud)، أنه نسب إلى اليهود أنفسهم إرادة ترميم هيكل سليمان و«رأى على العكس أن هذا المشروع غير قابل للتحقيق»[٤٥].

علاوة على ذلك، تساءل هـ. لورنس عما هي الفائدة التي يمكن أن يجنيها نابوليون من دعم يهود سوريا؟ فهم لم يكونوا يمثلون ٢ بالمئة من مجموع السكان ولم تكن لديهم الرغبة في فقد عطف حماتهم المسلمين. «لو حصل الانتقال إلى المعسكر الفرنسي لكان انتحاراً اقتصادياً وسياسياً حقيقياً لهؤلاء الوجهاء اليهود»[٤٦]. وكان

(٤١) Costantini, *Bonaparte en Palestine*.

(٤٢) Guedalla, *Napoleon and Palestine*.

(٤٣) كرّس كوستانتيني لدحض فرضية غدلّلا ما يقرب من أربعين صفحة، انظر: Costantini, Ibid., pp. 257-294.

(٤٤) Laurens, *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, pp. 75-76.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٧٥.

حاييم فارحي، الوزير اليهودي لسيد عكا، من هؤلاء الوجهاء.

بعد بيان ذلك، من المعقول أن يكون بونابرت قد قرأ مقالة كتبها شقيقه لوسيان قبل الحملة واقترح فيها دعوة اليهود المشتتين والمضطهدين، بعد انتهاء الفتح، إلى العودة إلى فلسطين «مع ذهبهم [...] ليس فقط لكي يعملوا على ازدهار الصناعة وإنما للتكفل أيضاً بنفقات ثورة سوريا وفلسطين»[٤٧].

وما هو غير أكيد على الإطلاق هو أن يكون بونابرت قد اقتنع بكلام شقيقه إلى حد وعد اليهود رسمياً بإحياء أمتهم كما سبق أن فعل مع الإيطاليين، واليونانيين، والمصريين والعرب الآخرين.

وما أضاف الكثير إلى الغموض حول هذه المسألة هو القناعة المعلنة من جانب السياسيين البريطانيين (المتأثرين على الأرجح بالانتعاش البروتستانتي) والمقبولة بحزم من الصحافة في ما وراء المانش، بأن نية الفرنسيين كانت تماماً «إقامة جمهورية يهودية في فلسطين»[٤٨]. من المرجح إذاً أن يكون النصان اللذان نشرتهما صحيفة *Moniteur Universel* والواردان أعلاه مستوحيين من الصحافة الإنكليزية.

والكثير من المؤلفين الأقل اهتماماً بالتحقق من مصادرهم من هنري لورنس، أخذوا المعلومات من *Moniteur Universel* على أنها صحيحة، ولا يبدو أنهم اعترضوا على صحة النداء. هكذا كانت حال روبير أنشيل (Robert Anchel)[٤٩]، وفرنسوا بييتري (François Piétri)[٥٠]، ووالتر لاكور (Walter Laqueur)[٥١]، ونيقولا وايل (Nicolas Weill)[٥٢]، حتى شارل زورغبيب (Charles Zorgbibe) الثاقب البصر وقع في الفخ[٥٣].

---

(٤٧) مقالة منشورة في: *Décade philosophique, littéraire et politique* (avril 1798), استشهد بها هـ. لورنس في: المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٤٨) Derogy et Carmel, *Bonaparte en terre sainte,* p. 349.

(٤٩) Robert Anchel, ... *Napoléon et les juifs* (Paris: Presses universitaires de France, 1928), pp. 62-63.

(٥٠) François Piétri, *Napoléon et les israélites* (Paris: Berger-Levrault, 1965), pp. 38-39.

(٥١) Walter Laqueur, *Histoire du sionisme,* [traduit par Michel Carrière], diaspora (Paris: Calmann-Lévy, 1973), p. 57.

(٥٢) Nicolas Weill, «1798 ou l'an I du sionisme politique?,» *Nouveaux cahiers,* no. 106 (automne 1991), pp. 51-56.

(٥٣) Charles Zorgbibe, *Terres trop promises,* collection l'histoire partagée (Paris: Manufacture, 1990), p. 12.

وقد استخدم اليهود، رغماً عن ذلك، ولمدة طويلة، هذا النداء إلى اليهود، المزوَّر الذي أصبح مشهوراً مذاك، لإضفاء الشرعية على مشروعهم للاستيلاء على فلسطين. على أنه، إذا كان بونابرت «قد خُلّد ذكره، بصورة خاطئة، كأحد مؤسسي الصهيونية»[٥٤] فإن فكرة استخدام اليهود في المخططات الاستعمارية لفرنسا[٥٥] وانكلترا بدأت، منذ نهاية القرن الثامن عشر، تختمر في العقول. وهذا ما يسميه بعضهم **الصهيونية المسيحية**.

(٥٤) Laurens, *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945,* p. 83.

(٥٥) كان أمير لين (Ligne) قد اقترح في عام ١٧٩٧، في مذكرة سرية، إنشاء دولة يهودية في آسيا الصغرى. انظر: Alain Boyer, *Les Origines du sionisme,* que sais-je?; no. 2397 (Paris: Presses universitaires de France, 1988), p. 46.

الفصل الثالث

فلسطين وتطور المسألة الشرقية

أعلنت نهاية القرن السابع عشر ضعف السلطنة العثمانية، وأصبح البحر الأبيض المتوسط للمرة الأولى مسرح عمليات القوتين البحريتين الفرنسية والانكليزية. وقد حاول الأسطول البحري الانكليزي أيضاً القيام باستعراض لقوته في مضائق البوسفور رغماً عن الأتراك، في حين أن بونابرت، كما رأينا، نزل في مصر وحاول فتح فلسطين، لكنه اضطر إلى العدول عن ذلك بعد هزيمة جيشه في مواجهة التحالف الانكليزي ـ العثماني، وهو بلا شك «الحلف العسكري الأول المعقود وفقاً للأصول بين العثمانيين ودولة غير إسلامية»[1].

كانت حملة نابليون، بعد الحروب الصليبية، تمثل أول غزو كبير من جانب قوة أوروبية في قلب العالم الإسلامي بالذات، وابتداء من عام ١٨٠٠، أصبح العالم العربي والشرق الأدنى وفلسطين، وقد جابها التجار وأصحاب السفن الأوروبيين، محطَّ الشهوات والمكان المتميز الذي تأتي القوى الأوروبية اليه للدفاع عن مصالحها الحيوية.

وبقي النهج ذاته بالنسبة إلى القوى كافة: يتم التدخل مباشرة على هوامش العالم الإسلامي. هكذا مدت روسيا سيطرتها المباشرة على القوقاز الذي غالباً ما كان سكانه من الأكثرية الإسلامية ـ وعززت انكلترا وجودها في منطقة الخليج حيث وضعت، كما يقال، نهاية للقرصنة وللصراعات الداخلية في الإمارات الصغيرة التي أصبحت دولاً مهادنة، في حين اجتازت فرنسا البحر الأبيض المتوسط، بعد هزيمتها في واترلو في عام ١٨١٥، واحتلت الجزائر في سنة ١٨٣٠. ولكن فلسطين في

---

(١) Albert Hourani, *Histoire des peuples arabes* (Paris: Seuil, 1993), p. 355.

قلب العالم العثماني، ولم تتمكن أي قوة، في بداية القرن التاسع عشر، من أن تمتلكها حصرياً. إن فلسطين التي خدمها أو بالأحرى أضر بها كل من الجغرافيا (هي موجودة في نقطة تلاقي ثلاث قارات) والتاريخ الذي جعلها الأرض المقدسة للديانات التوحيدية جمعاء، سوف يطمع بها الجميع، وهنا تكمن تعاستها.

تركيا: الرجل المريض

تشكل حالات التمرد التي هزت البلقان (نهاية القرن الثامن عشر ـ بداية القرن التاسع عشر) والتمرد اليوناني الكبير في عام ١٨٢١، الشقوق الأولى في الصرح الامبراطوري العثماني، كما هزَّت في الوقت عينه التوازن الأوروبي القائم منذ عام ١٨١٥ والمبني بصورة غير مباشرة على السلامة الاقليمية للسلطنة العثمانية.

لذا، فإن روسيا، في عهد نقولا الأول عندما هب المصريون لنجدة القسطنطينية لقمع التمرد اليوناني (١٨٢٤)، أعلنت الحرب على السلطنة (٢٨ نيسان/ أبريل ١٨٢٨)، في حين أن البحريتين الانكليزية والفرنسية دخلتا الحرب لتدمير الأسطول التركي ـ المصري في نڤاران (Navarin) (في اليونان) في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٨٢٧ ـ إلا أنه، عند توقيع معاهدة انطاكيا في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٨٢٩ التي أكملها مؤتمر لندن في شباط/ فبراير ١٨٣٠، «جرى الحفاظ على مبدأ السلامة الاقليمية للسلطنة العثمانية لصالح التوازن الأوروبي والعالمي»[٢]. على أن استقلال اليونان تم الاعتراف به وضمانه من القوى الأوروبية. والعنصر الأكثر لفتاً للنظر في النزاع اليوناني ـ التركي، كما علّق ر. مانتران (R. Mantran)، هو بلا جدال «التدخل المباشر للقوى العظمى غير روسيا والنمسا في القضايا العثمانية»[٣].

لقد مارست الأحداث الحاصلة في اليونان (١٨٢١ ـ ١٨٢٩) ومسلك القوى الأوروبية في الأزمة تأثيراً كبيراً على نائب ملك مصر، محمد علي. ومع أن أسطول محمد علي جرى تدميره في سنة ١٨٢٧ بتحالف فرنسي ـ بريطاني، فهو لم يقطع الجسور مع أوروبا، واستمر في الاستعانة بالخبراء الأوروبيين، ولا سيما الفرنسيين منهم، لعصرنة الإدارة والجيش المصريين.

غير أن علاقاته مع الباب العالي كانت تنطوي على مشاكل. فقد كان كثير

---

(٢) Henry Laurens, *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, collection u. Série histoire contemporaine (Paris: A. Colin, 1993).

(٣) Robert Mantran, dir., *Histoire de l'empire ottoman* ([Paris]: Fayard, 1989), p. 446.

الانتقاد للسلطان التركي الذي أخذ عليه عجزه عن مواجهة المطامع الأوروبية، حتى أنه طالب الباب العالي بالتنازل له عن سوريا وفلسطين لتقوية الإسلام في وجه النزعة التوسعية الأوروبية. وقد أرسل ابنه ابراهيم باشا، تجاه رفض الحكومة المركزية العثمانية، لاحتلال فلسطين (عام ١٨٣٢). وكانت الذريعة رفض باشا عكا عبد الله (١٨١٨ ـ ١٨٣١) تسليم الستمائة فلاح مصري الذين فروا من التجنيد العسكري(٤).

باتت فلسطين منذ نهاية عام ١٨٣١ تابعة لسلطة النيل، واتجه عندئذ ابراهيم باشا نحو دمشق التي استسلمت في ١٣ حزيران/يونيو ١٨٣٢. واستولى على حلب في ١٤ تموز/يوليو، وهزم القوات العثمانية في ٢٩ تموز/يوليو في بيلان (Beylan)، وأصبح على أبواب القسطنطينية.

قلقت القوى الأوروبية من انتصارات باشا مصر، وقد بدا نائب ملك مصر، في نظرها، وبصورة خاصة ابنه ابراهيم، كقائدي حركةٍ لتحرر عرب السلطنة العثمانية، وصولاً إلى بناء «امبراطورية عربية»(٥). وتعززت هذه الخشية بكون مصر تلعب ورقة شريف مكة يحيى لإضعاف السلطنة العثمانية.

وبدت روسيا الأكثر قلقاً. لذا فإن بوتربيف، الممثل الروسي عرض منذ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٣١ (بعد سقوط عكا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣١)، على الباب العالي مساعدة حكومته. أما انكلترا فقد رأت من المهم ليس فقط منع انحلال السلطنة التركية، بل أيضاً تفكيكها الجزئي. حتى فرنسا أكدت، على الرغم من موقفها الإيجابي في الأساس تجاه باشا مصر، إرادتها عدم التخلي عن قضية الباب العالي، ولكنها لم تشارك في الائتلاف المكوّن من انكلترا وبروسيا والنمسا وروسيا، والمتجسد في معاهدة لندن في ١٥ تموز/يوليو ١٨٤٠ التي قضت بإرسال أسطول لقصف بيروت.

وقد سمح لمحمد علي، المعزول على الصعيد الدولي، بالاحتفاظ بمصر بصفة وراثية وبفلسطين طول عمره، وإنما جرى إنذاره برد الأقاليم الأخرى المحتلة

---

(٤) *La Syrie à l'époque des Mamelouks d'après les auteurs arabes*, description géographique, économique et administrative précédée d'une introduction sur l'organisation gouvernementale, par Gaudefroy-Demombynes..., haut-commissariat de la république française en Syrie et au Liban. Service des antiquités et des beaux-arts. Bibliothèque archéologique et historique; t. III (Paris: P. Geuthner, 1923), p. 217.

(٥) Laurens, *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, p. 58.

لسلطان القسطنطينية. وهكذا قضت أوروبا على الفرصة الأولى التي سنحت للشرق العربي في التاريخ المعاصر لتكوين أمة عصرية. وقد بقي الوجود المصري في سوريا ـ فلسطين ثماني سنوات. وكان ابراهيم باشا، عند القيام بحملته، مقتنعاً بأنه سيُستقبل كمحرر. وأكد انضمام الأمير اللبناني بشير الشهابي الثاني قناعاته. وفي الواقع، لقد أقام بسرعة نظاماً إدارياً عصرياً، وتبنى سياسة تحررية جداً تجاه مسيحيي الشرق وفتح المدن بما في ذلك القدس أمام الأوروبيين.

إلا أن سياسة الاحتكارات الاقتصادية التي فرضتها مصر، ووضع نظام جديد لفرض الضرائب ولا سيما طرق التجنيد التي اعتمدها ابراهيم باشا بدأت تثير بسرعة مقاومة شديدة تحولت بسهولة إلى تمرد مسلح. ولم تكد تمر سنة على الاستيلاء على عكا حتى حصل التمرد الأول في الجبال الفلسطينية. وأعطى القياديان أحمد قاسم الجرّار (الذي سبق لأجداده أن برزوا في النضال ضد الصليبيين) وأبو غوش إشارة التمرد في أيار/مايو ١٨٣٤، متذرعين بنظام تجنيد القوات النظامية[٦]. وقطع أبو غوش الاتصالات بين حيفا ومصر، وبالتضافر مع عائلة الجرّار هاجم المصريين في حبرون (الخليل) واحتل القدس، فنزل نائب ملك مصر عندئذ في يافا وتوصل إلى إقناع أبو غوش بوقف المقاومة مقابل تسمية ابنه نائب حاكم القدس.

إلا أن عائلة الجرّار استمرت في النضال، وطارد ابراهيم باشا الذي استعاد حبرون ويافا النابلسيين من منطقة إلى أخرى، ولكنهم رفضوا إلقاء السلاح ولجأوا إلى شرقي الأردن في السَّلط والكرك، ثم طلبوا، تجاه العناء المستمر الذي أوقعهم فيه الجيش المصري، اللجوء إلى عائلة بدوية سورية، هي العَنَزَة، التي على نقيض التقاليد البدوية سلمت آل جرار إلى ابراهيم باشا، الذي أعدم قاسم الجرّار، والعديد من المقاومين. وهدأت فلسطين تحت عصا المصريين.

ويفسَّر تمرد العائلات الفلسطينية الإقطاعية الكبرى بلا شك بأسباب داخلية، وبخاصة بالاعتداءات على استقلالهم وعلى حقوقهم الموروثة عن الأسلاف. ومع أنه لم يكن يهيِّجه العثمانيون أو البريطانيون، خلال كل حقبة الاحتلال المصري، فقد أفاد من الدعم التركي ـ البريطاني[٧].

---

(٦) كانت عائلة أبو غوش قد اعتادت في الحقيقة جباية رسوم من الحجاج الذين يجتازون اقليمها، ولم يكن بإمكانها التقيد بليبرالية ابراهيم باشا الذي كان يضمن الحرية التامة لانتقال الحجاج. انظر: A.L. Tibawi, *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1969), p. 72.

(٧) يورد غرايبة عدة أسماء لضباط ودبلوماسيين بريطانيين دعموا المقاومة الفلسطينية والسورية في: عبد الكريم غرايبة، **سوريا في القرن التاسع عشر** (القاهرة: الجيل، ١٩٦٢)، ص ١٣٣.

هذا وقد أوحت التطلبات المالية للحكم المصري لسكان المدن (في سوريا كما في فلسطين)، وسيلة مهذبة للتخلص منها، فقد وضع التجار المسيحيون واليهود بوجه خاص، في القدس وعكا ويافا وغزة، أنفسهم تحت حماية القناصل الأوروبيين.

وهكذا انهكت أزمة كامنة سلطة الحكم المصري في سوريا وفلسطين، فالاستياء عم بين الفلاحين الذين تمردوا ضد التجنيد العسكري وبين الحرفيين والتجار الذين ارهقوا بالضرائب. ولا شك في أنه يجب أن نحدد في هذه الحقبة، حوالى عام ١٨٣٤، التجليات الأولى للوعي الوطني الفلسطيني.

يضاف إلى هذه الصعوبات الداخلية الإجماع الأوروبي (عدا فرنسا) ضد استقلال مصر وفتوحاتها السورية الفلسطينية[٨]. لقد أنذرت القوى الكبرى محمد علي، رغماً عن انتصاره مرة أخرى في حزيران/يونيو ١٨٣٩ في المعركة التي واجه خلالها الجنود العثمانيين، بإعادة سوريا وفلسطين إلى السلطنة العثمانية. وهكذا، بمقتضى الاتفاقية المعقودة في لندن، في ١٥ تموز/يوليو ١٨٤٠، بين بلاطات النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا، من جهة أولى، والباب العالي من جهة أخرى: «ينوي عظمة السلطان أن يمنح محمد علي ويفرض عليه شروط التسوية التالية [...]: تطبق جميع معاهدات السلطنة العثمانية وجميع قوانينها على مصر وعلى باشاوية عكا».

وهكذا قررت أوروبا التي دعمت استقلال اليونان والدول البلقانية صون السلطنة العثمانية في الشرق العربي ومنع تقسيمها. ولن يكون دعم كهذا ولا ريب مجانياً ولن يكون لتركيا سوى فترة استراحة.

التنظيمات أو الإصلاحات العثمانية (١٨٣٩ ـ ١٨٦٠)

إن تعبير **تنظيمات** هو جمع الاسم العربي تنظيم. اذاً يتعلق الأمر بجميع الإصلاحات التي جرت بين عامي ١٨٣٩ و١٨٨٠ والتي استهدفت تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسلطنة العثمانية التي أنهك قواعدها إدخالها العنيف إلى السوق الأوروبية بعد نظام الامتيازات الأجنبية[٩].

---

(٨) J. Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815-1848)*, bibliothèque de l'histoire de l'église ([Paris]: Bloud et Gay, 1970), p. 5 sqq.

(٩) حول نظام الامتيازات الأجنبية، انظر: G. Pélissié du Rausas, *Le Régime des capitulations dans l'empire ottoman*, 2 vols. (Paris: A. Rousseau, 1902-1905).

كان القانون الشريف، كلخانه، الذي أصدره السلطان عبد المجيد الأول في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، قد شكل منعطفاً كبيراً في تاريخ السلطنة العثمانية[١٠].

وقد قلب هذا البرنامج الواسع للإصلاح الذي حصل بعد فتوحات ابراهيم باشا والتدخلات الأوروبية المستمرة، في بضع سنوات، المظهر الإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد باتجاه مركزية إدارية، وعصرنة جهاز الدولة، وتغريب المجتمع، وعلمنة محدودة للقانون وللتعليم[١١]. وبالاختصار يتعلق الأمر بنسخ إنماء السلطنة العثمانية عن النموذج الأوروبي الذي أصبح نموذجاً مرجعياً.

لقد تفحصت مجمل هذه الإصلاحات، وعلى وجه الخصوص في النطاق العقاري والضريبي وفي ما يتعلق بنظام الإجارة الزراعية[١٢]. لنتوقف هنا عند المشكلة الخاصة للعلاقة بين الدولة والأقليات غير الإسلامية. كانت السلطنة العثمانية، كما سبق أن لاحظنا، قد أدخلت، منذ القرن السادس عشر، نظام الامتيازات الأجنبية: امتيازات مجانية من السلطان تؤمن حصانات ومنافع ضريبية وقانونية للغربيين العاملين في السلطنة، والمستندين إلى الأقليات المسيحية واليهودية. وأصبحت هذه الامتيازات مع الزمن «علامة علاقة لا مساواة تؤمن حصانات أكثر للغربيين في السلطنة»، وتعطي حماية أكبر للأقليات. فبعد أن كان أفراد تلك الأقليات حاظين بحماية السلطنة العثمانية، صاروا بصورة تدريجية أتباعاً (لا مواطنين) للقوى الغربية[١٣]، على حساب السلطات المستقلة التي قبلت هذا التطور مرغمة.

ويتجلى ذلك في تحويل نظام الامتيازات. فمنذ عام ١٨٤١، أصبح استيفاء هذه الضريبة يؤمنه رؤساء الطوائف المختلفة، بعد أن كان يؤمنه الجباة الرسميون. وقد تم في ٧ أيار/مايو ١٨٥٥ إلغاء الامتيازات نهائياً. جرى التوجه نحو علمنة الدولة بإعطاء حقوق متساوية للمسلمين وغير المسلمين. وطبق ذلك بعد حرب

---

(١٠) حول هذه الحقبة، انظر: Moshe Maoz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861; the Impact of the Tanzimat on Politics and Society* (Oxford; London: Clarendon Press, 1968).

(١١) Mantran, dir,. *Histoire de l'empire ottoman*, chap. 12, et Laurens, *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, chap. 2.

(١٢) Bichara Khader, «La Question agraire dans les pays arabes: Le Cas de la Syrie,» (Thèse de doctorat, université de Louvain, 1975).

(١٣) Henry Laurens: Ibid., pp. 65-66, et *La Question de Palestine* ([Paris]: Fayard, 1999-), vol. 1: *1799-1922*, pp. 61-65.

القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٥) التي تمت بذريعة حماية الأماكن المقدسة (سنعود إلى ذلك)، فيما كان الرهان الحقيقي على مستقبل البلقان. وقد تم الحفاظ مجدداً على السلطنة العثمانية التي خرجت منتصرة من تلك الأزمة إزاء التهديد الروسي، بفضل تحالفها مرة أخرى مع فرنسا وانكلترا[١٤]، لكن كان عليها مواصلة علمنة الدولة بإعطاء حقوق متساوية للمسلمين وغير المسلمين. كان ذلك موضوع فرمان الإصلاح عام ١٨٥٦ (خط همايون الثامن عشر من شباط/فبراير ١٨٥٦)[١٥]، الذي حافظ على جميع الامتيازات أو الحصانات الروحية المعطاة وأكدها [...] «لجميع الطوائف المسيحية أو المذاهب الأخرى غير الإسلامية» الموجودة في السلطنة:

ـ ألغى الأتاوى الكنسية وأحل محلها [...] تخصيص رواتب وأجور متناسبة بإنصاف مع أهمية مختلف أعضاء الأكليروس ورتبهم وارتفاع مقامهم.

ـ وعد بعدم السماح بأي اعتداء على الملكيات المنقولة أو غير المنقولة لمختلف رجال الدين المسيحيين.

ـ اكد أن «كل عبادة [...] لن تخضع لأي نوع من التقييد في التعبير العلني عن الدين؟

ـ شدّد على أنه «لا يمكن إكراه أحد على تغيير دينه».

ـ سلّم بأن جميع رعايا السلطنة «يمكن قبولهم في الوظائف العامة [...]».

ـ لكنه اعترف لغير المسلمين بامكانية إعفائهم من الخدمة العسكرية مقابل رسم خاص يسمى البدل العسكري.

وأدى إعلان الفرمان إلى إغضاب المسلمين الفلسطينيين، ولا سيما في نابلس، الذين صدموا بهذه الامتيازات المبالغ بها المعطاة للطوائف غير الإسلامية.

إلا أن القوى الأوروبية التي سرّها هذا التطور أسرعت في استعادة نص هذا الفرمان السلطاني في معاهدة باريس لعام ١٨٥٦، وأعلنت المادة ٩ من المعاهدة ابتهاجها بـ «نيات السلطان السخية» تجاه السكان المسيحيين في سلطنته، وأكدت

---

(١٤) كان التحالف الانكليزي ـ الفرنسي ـ التركي في بداية حرب القرم يعد ٦٠,٠٠٠ رجل (٣٠,٠٠٠ فرنسي و٢١,٠٠٠ انكليزي و٦٠٠٠ تركي). وفي ربيع ١٨٥٥ أصبح يعد ١٤٠,٠٠٠ جندي. هذا وان الاستيلاء على سيباستوبول في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٨٥٥ وضع حداً للحرب. انظر: Mantran, dir., *Histoire de l'empire ottoman*, p. 507.

(١٥) انظر النص الكامل في: Laurens, *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, pp. 68 - 69.

تعهد القوى بعدم التدخل «سواء جماعياً أو على انفراد، في علاقات السلطان برعاياه» ولا «في الإدارة الداخلية لسلطنته».

ويشهد هذا التعداد التأليفي للتجديدات الرئيسية لفرمان عام ١٨٥٦ بوضوح على إرادة السلطان في إنعاش المجتمع والدولة العثمانيين عبر رفع كل القيود عن رعايا السلطنة. غير أن السلطة العثمانية، بإضفاء الطابع المؤسسي على المجموعات الطائفية المسماة مللاً (جمع ملة)، فتح الباب أمام كل المناورات وجميع التدخلات كما تثبت ذلك، مثلاً، الأزمة اللبنانية لعام ١٨٦٠ حيث دعم الفرنسيون الموارنة والانكليز والأتراك دعموا الدروز.

وهكذا ستكشف، مع الوقت، حماية المجموعات الطائفية في الشرق، أنها الأداة المتميزة لتعزيز الوجود الأوروبي في المنطقة، وفي بعض الأحيان، ذريعة نزاعاتها. وتوفر لنا فلسطين في طوائفها المتعددة وأماكنها المقدسة، في هذا الصدد، حقلاً استثنائياً لملاحظة السياسات الأوروبية في الشرق في القرن التاسع عشر.

«الحرب الصليبية» السلمية في فلسطين

لم تقف هزيمة الصليبيين في عام ١٢٩٠ ونهاية دولتهم في الشرق حائلاً دون موجات الحجاج الذين يتوافدون إلى فلسطين[١٦]، حتى أن البعثات الكاثوليكية الرومانية تكاثرت، واستقرت رهبانيات دينية. وأمّن الفرنسيسكان الذين تزايدوا منذ القرن الخامس عشر حماية المعابد الكاثوليكية في فلسطين. أما اليسوعيون والكرمليون والدومينيكيون، وغيرهم فأتوا بعدهم.

وانشأت الكنيسة في روما عدداً من المعاهد لتكوين كهنة الكنائس الشرقية (معهدان للموارنة والروم في عام ١٥٨٤، ومعهد الرهبانية لنشر الإيمان في عام ١٦٢٧). كانت تلك طريقة البابوية في مساعدة الكنائس الشرقية وتعزيزها مع تأكيد سلطتها. وبالفعل، عقد الموارنة اللبنانيون، في بداية القرن الثامن عشر، معاهدة مع البابوية تحدد العلاقات بينهما. غير أن الروم انقسموا إلى روم أرثوذكس يعترفون برئاسة بطريركية القسطنطينية، وروم كاثوليك يقبلون سلطة البابا، ومزّقت انقسامات مماثلة المذاهب الشرقية الأخرى.

---

(١٦) بين المؤلفات الحديثة المكرسة للحج إلى فلسطين، انظر مؤلَّف اريه غرابويس الذي يبدو لي الأكثر توثيقاً: Aryeh Graboïs, *Le Pèlerin occidental en terre sainte au Moyen Age*, bibliothèque du Moyen Age, 0779-4649; 13 (Bruxelles: De Boeck université, 1998).

وحاولت القوى الأوروبية أن تحدد موقفها إزاء هذا الخليط من القطيعة والمصالحات والانشقاقات. وهكذا فإن فرنسا، بصورة عامة، وكانت تعتبر نفسها الإبنة البكر للكنيسة، نصرت الكنائس الشرقية التي قبلت بزعامة البابا، وعلى وجه الخصوص الموارنة اللبنانيين والمسيحيين الكاثوليك في فلسطين. وطالبت روسيا، على سبيل الموازنة، في نهاية القرن الثامن عشر، بحق حماية الكنائس الشرقية الأرثوذكسية. وقبل تسوية الخلافات مباشرة في حقل معركة كما كان الأمر في حرب القرم، أخذت القوى بالعادة السيئة في التحارب عن طريق المسيحيين الشرقيين. وبدأت الدول الأوروبية، في أي حال، باسم حماية الأقليات غير المسلمة، في التدخل في العلاقات بين السلطان وأتباعه، وبخاصة المسيحيون.

وشهدت أوروبا في بداية القرن التاسع عشر نمواً غريباً: انطلاقة غير عادية للحماس التبشيري. ففي انكلترا اهتمت جماعات توراتية وتبشيرية بصورة خاصة بتاريخ الشرق الأدنى عموماً وفلسطين بصورة خاصة: جماعة الكنيسة التبشيرية (Church Missionary Society (CMS))، وجماعة لندن لترويج المسيحية بين اليهود (London Society for Christianity among the Jews) المسماة عامة «London Jews Society».

وانشئت في البلدان التي تتكلم الألمانية، ولا سيما بروسيا وسويسرا، جماعتان تبشيريتان هما: «Basle-missions geselleschaft» (١٨١٥) و«Berliner-missionschule» للدكتور جانيك (Jenicke) (١٨٠٠). أسس الأولى بلومهارت وسبتلر (Spittler & Blumhardt) وكان الأخير يحلم دائماً بمؤسسات تبشيرية في الشرق الأدنى، وبخاصة في فلسطين. وقد أنشأ في الحقبة نفسها في مدينة بال نادياً سمي **«أصدقاء اسرائيل»** (Der Freunde Israels).

ولن تصل الجماعات البروتستانتية التبشيرية الى الشرق الأدنى إلا باجتياز مرحلة هي مرحلة جزيرة مالطا التي أصبحت مركز إشعاع الدعاية الدينية.

ورأى المبشر الأول لجماعة الكنيسة التبشيرية وليم جويت (William Jowett) أن عليه تحقيق هدفين رئيسيين: جمع المعلومات المفيدة عن الشرق ومد معرفة الإيمان المسيحي إليه، وينبغي أن يتحقق هذا الانتشار بثلاث طرق: عمل الصحافة والأسفار وبناء المدارس. وبالطبع، كما علّق الحجار: «إن تعاون العملاء البريطانيين في مناطقه مأمول»[١٧].

(١٧) Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815-1848)*, p. 14.

واتجهت، في بضع سنوات، البروتستانتية الانكليزية والبروسية والأمريكية إلى الشرق واخترقت فلسطين اختراقاً ناجحاً[١٨]. وتمزقت المذاهب المسيحية الأخرى في فلسطين بخصومات محلية أبدية (ينبغي قول ذلك).

وهذه الخصومات التي هدأت فترة تأججت من جديد ابتداء من عام ١٨٠٨ بعد حريق كنيسة القيامة. وقد احتدمت هذه الخصومات إلى درجة جعلت القوى الأوروبية تتدخل فيها بسرعة.

وكان رهان المعركة في القدس حيازة بعض المعابد أو حراستها. واضطربت فرنسا التي استنفرها النفوذ المتعاظم للأرثوذكس لدى السلطان الذي منحهم امتيازات متعلقة بحراسة قبر السيد المسيح، وكانت حامية اللاّتين، وبخاصة الفرنسيسكان، فطالبت بحيازة قبر السيد المسيح. وكانت تدعمها اسبانيا لدى القسطنطينية في مساعيها، وكذلك النمسا ومملكة الصقليتين. ورفض السلطان الرضوخ لمطالب الفرنسيين، في حين كان هناك تعلق في بلاط سان بطرسبورغ بالحفاظ على امتيازات الأرثوذكس القديمة في القدس، وتؤكد توجيهات ١٧ تموز/يوليو ١٩١٨ أن «جلالة الامبراطور لم يكن هدفه سوى الحفاظ على ما هو موجود **بدون إرادة توسيع نفوذ روسيا**».

وأخذ الخصام أبعاداً دولية. وجمدت تسوية ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٨١٨ الخلاف لفترة. ولكن الباب العالي، في غضون ذلك، أخذ موقفاً بالاعتراف عبر فرمان في آخر أيلول/سبتمبر ١٨١٨، بمطالب الروم الأرثوذكس. وينص الفرمان، بين أشياء أخرى، على ما يلي: «إن إزعاج الروم، التابعين للباب العالي، من جانب رجال الدين الإفرنج المقيمين في دولي الوراثية، أو من جانب أيٍّ كان، يتعارض مع إرادتي ذات السيادة [. . .]»[١٩].

---

(١٨) من بين المبعوثين الأمريكيين الأوائل إلى فلسطين حتى عام ١٨١٩ من قبل مجلس المفوضين الأمريكيين للإرساليات الأجنبية، كان بليني فيسك، وليفي بارسونز الذي توفي في الاسكندرية عام ١٨٢٢، وجوناس كينغ. لقد تلاهم في وقت لاحق ممثلون (السبتيون، والمعمدانيون، والمورمونيون، والصاحبيون البروتستانتيون وآخرون). وقد كتب أحد المبعوثين الأمريكيين وليم طومسن الذي أمضى في فلسطين نحو ربع قرن، في عام ١٨٥٩ كتاباً مثيراً بعنوان **الأرض والكتاب** (*The Land and the Book*). انظر: Ruth Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, American-Holy Land Monographs Series, north american ed. (Jerusalem: Magnes Press, Hebrew University; Detroit: Wayne State University Press, 1994), pp. 19-39.

(١٩) Alexandre Popov, *La Question des lieux saints dans la correspondance diplomatique russe au XIX^{e} siècle* (St. Petersbourg: [s. n.], 1900), vol. 1, p. 73, وقد استشهد بها الحجار: Hajjar, Ibid., p. 24.

البعثات والقنصليات والبطريركيات

لا تجسد هجمة الأوروبيين على فلسطين دائماً رغبة في العودة إلى الينابيع الروحية، وهي تعكس بصورة خاصة هاجس كل بلد أوروبي في أن يتخذ له موقعاً على أرض فلسطين الرمزية السامية، لكن الاستراتيجية أيضاً. إن استئناف المنافسة الدينية غالباً ما هو في أساس نزاعات بين القوى وتمزق بين الطوائف (بين الطوائف المسيحية الفلسطينية وفي الشرق الأدنى) التي يصعب على أوروبا أن تغسل يديها منها.

بيد أن القنصليات والبطريركيات الأوروبية هي التي سوف تتكاثر، بعد البعثات المسيحية في فلسطين، مبرهنة مرة أخرى على استثنائية الحالة الفلسطينية.

إن إقامة القنصليات والبطريركيات تمت في معرض الاستفادة من الفتوحات المصرية لفلسطين، وقد أصبح الأسلوب تقليدياً. بعد أن شجعت الدول الأوروبية الاختراق الثقافي والديني، طرحت نفسها كحامية للطوائف المسيحية المحلية والبعثات التي وصلت حديثاً إلى فلسطين. والأمر لم يكن يتعلق، بالنسبة إلى الدول الأوروبية، بأن تنتزع فلسطين من سيطرة السلطان العثماني وانما أن تمارس تأثيراً في المسيحية المحلية التي أصبحت عندئذ بيدقاً في لعبة خصومات القوى.

وانكلترا هي التي بدأت في مزاولة هذه السياسة الجديدة بإنشاء قنصلية في القدس في عام ١٨٣٨، وحذت الدول الأخرى حذوها، ففتحت بروسيا قنصلية في عام ١٨٤٢، وفرنسا وسردينيا في عام ١٨٤٣، والولايات المتحدة في عام ١٨٤٤[٢٠]، والنمسا ـ المجر في عام ١٨٤٩. ولكل قنصلية حجّاجها وتجارها ومسيحيوها المحليون الواجب حمايتهم، وهكذا كانت المسيحية الفلسطينية شرائح مقطعة[٢١]: الروم الأرثوذكس لروسيا، والكاثوليك الملكيون لفرنسا، والبروتستانت (واليهود أيضاً) لانكلترا والولايات المتحدة.

---

(٢٠) كان القنصل الأمريكي الأول في القدس (١٨٤٤)، ويدعى وردر كريسون (Warder Cresson)، مناضلاً لصالح عودة اليهود إلى صهيون (Sion). وبعد ذلك اعتنق اليهودية في ٢٨ آذار/مارس ١٨٤٨ وتوفي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦١ ودفن في جبل الزيتون. انظر: Kark, Ibid., pp. 307-309.

(٢١) يوجد اليوم في قريتي في فلسطين ـ زبابدة ـ قرب جنين ما يقرب من ٢٥٠٠ نسمة وانما أربع كنائس وجامع. وكانت أمي بروتستانتية ووالدي من اللاتين الكاثوليك. وكانت عائلتي، كالعديد من العائلات المسيحية الفلسطينية، على الأرجح، روم أورثوذكس قبل جميع هذه التحولات المدعومة مالياً في اتجاه المذاهب الأخرى.

وكانت حالة البروتستانتية، الغريبة عن المنطقة، استثنائية إلى درجة أنها تستحق بيانها[٢٢].

وقد دخلت البروتستانتية فلسطين في وقت متأخر، مع بداية النشاطات التبشيرية البروسية والانكليزية والأمريكية، وإقامة القنصلية الانكليزية في عام ١٨٣٨، وإنشاء الكرسي الأسقفي الانكليزي ـ البروسي في عام ١٨٤١، وبناء الكاتدرائية البروتستانتية **كنيسة المسيح** التي جرى تدشينها عام ١٨٤٩. وما يبدو لي طريفاً في مسعى القوى البروتستانتية هو التفاهم بين انكلترا وبروسيا في عهد ولهلم الرابع في ما يتعلق بمبدأ التناوب في تسمية المطارنة الذين ستسميهم تارة انكلترا وطوراً بروسيا، على أن يُجري السيامة دائماً رئيس أساقفة كنتربري (Canterbury)[٢٣].

ومما يلفت أن الأسقف الأول الانكليكاني كان ميخائيل سالومون (Michael Salomon)، وهو يهودي اعتنق المسيحية[٢٤]. وهذا الاختيار يكشف ما سماه بعضهم الصهيونية المسيحية التي تنادي باعتناق البروتستانتية واستقرار اليهود الأوروبيين في فلسطين. وكانت الإرساليات الانكليزية، الوارد ذكرها أعلاه، تعمل في هذا الاتجاه وانما بنجاح معتدل جداً، بحيث إن الأسقف الأول، الذي سمته بروسيا، صموئيل غوبا (Samuel Gobat)، عدل عن هذا الهدف وركّز أنشطته على أن يعتنق الروم الأرثوذكس من السكان المحليين، البروتستانتية، وعلى حماية الطوائف اليهودية الفلسطينية الصغيرة، وتقاسم هذه المهمة مع القناصل البريطانيين، القنصل الأول يونغ وخلفه فينّ (Finn).

وكان يونغ (Young) كجميع البروتستانت المشبعين بالثقافة التوراتية مقتنعاً بأن اليهود والبروتستانت ستكون لهم كلمتهم في مستقبل فلسطين: اليهود الذين خصهم الله أصلاً بملكية هذه الأرض لأن لهم «الحق في هذه الأرض، والبروتستانت لأنهم «خلفاؤهم الشرعيون»[٢٥]. وهكذا يتراءى التواطؤ اليهودي ـ الانكليزي الذي يُظهر

---

(٢٢) Alexander Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic, and Political Development*, translated by William C. Young, Michael C. Gerrity (Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1993), pp. 50-54.

وهو على الأرجح أفضل كتاب حول هذه الحقبة.

(٢٣) J. M. Hornus, «L'Evêché anglo-prussien à Jérusalem: Controverses autour de sa création,» *Proche-Orient chrétien*, vol. 14 (1964), pp. 318 sqq.

(٢٤) Schölch, Ibid., p. 51.

(٢٥) انظر تقرير يونغ لعام ١٨٣٩ في: المصدر نفسه، ص ٥٢.

احتقاراً شديداً للطوائف المسيحية الأخرى من السكان الأصليين، وجهلاً تاماً بحقوق سكان فلسطين المسلمين الذين يشكلون الأغلبية.

ولم تعد الإرساليات الانكليكانية في بداية عام ١٨٤٠ تخفي نياتها. واقترح تعميم صادر عام ١٨٤١ على أوروبا العمل على تحويل فلسطين إلى إقليم مسيحي مستقل يديره ملك مسيحي يختاره أنداده. ويرى هذا التعميم الصادر عن الإرساليات أن السلطان العثماني سيستفيد من هذا المشروع طالما أن هذا الإقليم المسيحي سيكوّن دولة حاجزة وسدّاً ضد التوسع المصري[٢٦]. وكان يبدو للأوساط القريبة من السلطة أن مشروع دولة مسيحية في فلسطين تحت رعاية أوروبا غير قابل للتحقيق فاستُبعد المشروع. وبالعكس فإن العديد من السياسيين، الانكليز بوجه خاص، كانوا يدعون إلى **عودة اليهود** إلى فلسطين.

وحاول بالمرستون (Palmerston) في عام ١٨٤٠ إقناع السلطان بذلك، بإغرائه بالفائدة التي ستجنيها السلطنة بصورة عامة، وفلسطين بصورة خاصة، «من عودة عدد كبير من اليهود الرأسماليين» الذين سيطلقون من جديد إنماء البلد (فلسطين) وسيحمون السلطنة أيضاً من الطموحات التوسعية المصرية. إلا أن ما كان يهم الانكليز، في تلك المرحلة، هو المساعدة في توطين شعب في فلسطين، أوروبي الثقافة، وموالٍ لانكلترا عن طريق التبعية، ومستعد لتنشيط مصالح انكلترا الاقتصادية والاستراتيجية[٢٧]. وعلى خطى بالمرستون (ومن قبله جيمس بيشينو (James Bicheno)[٢٨] ومونتفيوري (Montefiore)[٢٩]، أنشئت عدة شركات بريطانية

---

(٢٦) يلاحظ أنه كان في عام ١٨٥٦، ٦٩٧ شخصاً فقط تحت حماية القنصلية البريطانية منهم ١٩٢ من رعايا بريطانيا و٤٤٨ يهودياً، و٥٦ بروتستانتياً فقط. والطائفة البروتستانتية من السكان الأصليين كانت في عام ١٨٧٩ تعد ٦٠٣ أشخاص. انظر: المصدر نفسه، ص ٥٢، و *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, edited with an introd. and notes by Albert M. Hyamson.

(٢٧) Charles Zorgbibe, *Histoire des relations internationales*, collection pluriel, 4 vols. (Paris: Hachette, 1994-1995), vol. 1: *Du Système de Bismarck au premier conflit mondial, 1871-1918*, p. 94.

(٢٨) مدح جيمس بيشينو، منذ عام ١٨٠٠، فكرة عودة اليهود في مؤلّفه: *The Restoration of the Jews, the Crisis of all Nations* الذي استشهد به الحجار: Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815-1848)*, pp. 326-327.

(٢٩) اقترح السير مونتفيوري ـ وهو على شاكلة روتشيلد الانكليزي الأول ـ في عام ١٨٣٩، على السلطان، أن يؤجره قطعة أرض لخمسين سنة مقابل عوض مالي. انظر: Moses Montefiore, *Diaries of* =

بهدف التشجيع على فكرة «عودة اليهود»، وفي عام ١٨٤٤ تأسست في لندن أكبر هذه الشركات، **الشركة البريطانية والأجنبية لبعث الأمة اليهودية في فلسطين**. ويبدو أن هذه الشركة أثارت نوعاً من الحماسة في الرأي العام نجده في بعض مؤلفات الكتّاب في تلك الحقبة، وهكذا عبّر بنجامين دزرائيلي في أقصوصة تعود لعام ١٨٤٧ بعنوان **تانغريد** *(Tangred)* عن قناعته بضرورة عودة نهائية لليهود إلى فلسطين، واستعاد في عام ١٨٥٣ في قصته **دافيد ألروي** *(David Alroy)* هذه الفكرة. وفي الفترة نفسها، أي في عام ١٨٤٩ بالضبط، كتب أرثر هولينغزوارث (Arthur Hollingsworth) في كراسة بعنوان: **البداهة التنبُّئية لإعادة فلسطين إلى اليهـــــود** (*l'évidence prophétique de la restitution de la Palestine aux juifs*). وهكذا إذا نظرنا إلى كل ذلك، آخذين بالحسبان الفسحة التاريخية، فهناك شعور بأن الأسباب البعيدة لإعلان بلفور في عام ١٩١٧ ترجع في الحقيقة إلى بداية القرن التاسع عشر.

وجميع هذه الإشارات الدبلوماسية، وهذا الغليان الثقافي حول موضوع «عودة اليهود»، إنما لها علاقة بالإرادة الانكليزية ـ البروسية المتمثلة باستباق فرنسا ومنع تجسُّد مشاريع منافسة بصورة محسوسة.

وأقامت فرنسا، التي لم تشأ أن تلتزم عدم التدخل، قنصلية في القدس (عام ١٨٤٣)، وأعيدت إلى الحياة بطريركية لاتينية بتسمية جوزف فاليرغا (Joseph Valerga) بطريركاً في عام ١٨٤٧[٣٠]. غير أن فرنسا، بدلاً من السعي لتحالف مع الدول الأوروبية الكاثوليكية الأخرى، على غرار الحلف الانكليزي ـ البروسي، انفردت في تقديم نفسها كحامية وحيدة للمسيحيين اللاّتينيين (حوالى ٦٥٠٠ في عام ١٨٥٠ و٧١٠٢ في عام ١٨٦٦)، وبالتالي خاصمت ايطاليا واسبانيا والنمسا وحتى المانيا.

وقد كانت أداة الاختراق الروسي لفلسطين هي أيضاً حماية المسيحيين

Sir Moses and Lady Montefiore, Comprising Their Life and Work as Recorded in Their Diaries from 1812-1890, ed. by L. Loewe, 2 vols. (London: Griffith, 1890), p. 165 sqq. =

(٣٠) في ٢٣ تموز/يوليو ١٨٤٧ أعاد البابا بيوس التاسع، في رسالته البابوية Nulla Celebrior، البطريركية اللاتينية في القدس، وفي ١٠ تشرين الأول/اكتوبر التالي، رسم في روما البطريرك الجديد، الحبر جوزف فاليرغا الذي وصل إلى القدس في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٨٤٨. انظر: Pierre Medebielle, *La Restauration de la concathédrale du patriarcat latin de Jérusalem* (Jérusalem: Imprimerie du patriarcat latin, 1994), p. 1.

الأرثوذكس هذه المرة. وقد سبق للقيصر نقولا أن اعترف في عام ١٨٣٣ بأنه يأمل السيطرة على «الأماكن المقدسة». لكن روسيا لم يكن من الممكن، تجاه هجمة الدول الأوروبية الأخرى على فلسطين وفتح القنصليات، أن تبقى في المؤخرة، فأسرعت إلى إرسال بعثة إلى فلسطين، في عامي ١٨٤٣ و١٨٤٤ يديرها القس بورفيري اوسبنسكي (Borfiri Uspenski) لطمأنة الفلسطينيين الأرثوذكس وإرساء بنية دعم محلي.

وهكذا كانت المنافسة الدينية بين القوى الأوروبية، حوالى عام ١٨٥٠، في أشد نشاطها، لا بل كانت مصدراً لاضطرابات خطيرة. فهاجم السكان الفلسطينيون الكاثوليك، على سبيل المثال، المدرسة البروتستانتية التي بنيت حديثاً في الناصرة. وفي عام ١٨٥٤ أنزل سكان مؤلفون من مسيحيين ومسلمين أضراراً في الإرسالية البروتستانتية في نابلس المستقرة هناك منذ وقت قصير[٣١]. ولم تتحول هذه الاضطرابات إلى معارك منظمة، لكنها تعطي فكرة عن الجو في تلك الحقبة. هكذا كانت اللوحة الخلفية للمخططات في فلسطين عشية حرب القرم.

فلسطين وحرب القرم

كان سبب حرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦) التي أدت إلى حصار سيباستوبول، تدخل فرنسا وانكلترا لكبح جماح فتوحات روسيا في البلقان. إلا أن الأماكن المقدسة في فلسطين هي التي قدمت الذريعة لذلك.

كان الأمر، في الأساس، يتعلق بخلاف بين الكهنة الكاثوليك والإكليروس الأرثوذكس في موضوع كنيسة مولد المسيح[٣٢]. وكان اللاّتين يطالبون بالدخول الحر إلى الكنيسة وحيازة أحد المفاتيح التي تفتح الباب الكبير للمعبد. وتمسكت البطريركية الأرثوذكسية بفرمان سلطاني يعود إلى منتصف القرن الثامن عشر كان يعترف للكنيسة الرومية بحراسة الصرح[٣٣]. وهو نزاع تافه، ولكنه هيَّج النفوس. وقد وضعت الدبلوماسية الانكليزية ـ الفرنسية، التي أعيَتها التوسعية الروسية في البلقان، يدها على قضية المفتاح. وطلب سفير فرنسا في نهاية عام ١٨٥٠ إلى السلطات العثمانية، إعادة الحقوق التي كانت موضوع امتيازات بموجب نظام

---

(٣١) Tibawi, *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine*, p. 111.

(٣٢) لم يلطف الزمن العادات. فبين عامي ١٩٦٠ و١٩٦١ كنت شخصياً شاهداً، في كنيسة مولد المسيح، على المشاجرات المقدسة بين الكاثوليك والأورثوذكس، وسط التسلية الكبرى لمسلمي بيت لحم.

(٣٣) Mantran, dir., *Histoire de l'empire ottoman*, pp. 505-509.

الامتيازات الأجنبية وفرمانات مختلفة إلى اللاتين. وأخذت تركيا وقتها للرد، لكن في ٢١ آذار/مارس ١٨٥٢ نص فرمان على أن ثلاثة مفاتيح لكنيسة بيت لحم ستعطى للاّتين، لكن لن يكون لهؤلاء أكثر من حق اجتياز المعبد، من دون الاحتفال بالقداس؛ يضاف إلى ذلك أن مختلف الطوائف المسيحية يمكن أن تدخل قبر السيدة العذراء بحرية، وانما كل طائفة بدورها بحسب توقيت يوضع سلفاً[٣٤].

وانذهلت روسيا من قرار اعتبرت أنه سخر من الحقوق التي اكتسبتها الكنيسة الأرثوذكسية، وطالبت في آذار/مارس ١٨٥٣ بإعادة الحال إلى ما كانت عليه في السابق وحتى بتوقيع معاهدة تضع صراحة الكنيسة الأرثوذكسية بحماية روسيا. وفي ٤ أيار/مايو ١٨٥٣، صدر فرمان سلطاني أكد فرمان ٢١ آذار/مارس ١٨٥٢. وأرسلت روسيا إنذاراً إلى الحكم العثماني، في ٥ أيار/مايو. وفي ٩ أيار/مايو خاض السفير الانكليزي النقاش وطمأن تركيا لجهة دعم بريطانيا العظمى. وفي ٢٦ حزيران/يونيو ١٨٥٣ أعلن القيصر نقولا الأول عن نيته في احتلال الإمارات الرومانية، وفتحت طريق الحرب. ووقعت فرنسا وانكلترا مع تركيا في ١٢ آذار/مارس معاهدة القسطنطينية، وأعلنت، بعد بضعة أيام، الحرب على القيصر.

ودامت الحرب سنة (أيلول/سبتمبر ١٨٥٤ ـ أيلول/سبتمبر ١٨٥٥)، وقتل فيها عشرات الآلاف من المعسكرين، غير أن الاستيلاء على سيباستوبول، في ١٠ أيلول/سبتمبر، وضع نهاية لها. هذا وقد اشترط الفرنسيون والانكليز على الباب العالي، مقابل مشاركتهم في الحرب إلى جانبه، متابعة الإصلاحات (التنظيمات) التي بدأت في عام ١٨٣٩ باتجاه علمنة أكبر، وإلغاء جميع القيود بالنسبة إلى الطوائف المسيحية والتجار الأوروبيين. وفي هذا الاتجاه صدر الأمر السامي السلطاني (الخط الهمايوني) لعام ١٨٥٦. وضمنت فرنسا وانكلترا بموجب معاهدة باريس في ٣٠ آذار/مارس ١٨٥٦ السلامة الاقليمية للسلطنة العثمانية، وأعادت إليها الأقاليم التي احتلتها روسيا.

وهكذا نجحت فرنسا وانكلترا في وضع خصمهما المربك جانباً؛ أما تركيا فقد توصلت إلى الإفلات من وصاية القياصرة. ولكنها، كما علّق روبير مانتران، أصبحت تواجه الوصاية التي لا تقل إثارة للمخاوف، حتى ولو تبدت في مظاهر أكثر وداً، لأوروبا المتحالفة[٣٥].

وهكذا تكون فلسطين قد قدمت ذريعة لحرب دموية بين الأوروبيين، وكل ذلك ـ كما يقال ـ من أجل خصام ديني شكلي.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٠٦ وما بعدها.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٠٩.

الفصل الرابع

فلسطين وأوروبا: من حرب القرم إلى عشية الحرب العالمية الأولى

تحدد مصير فلسطين المستقبل خلال هذه الحقبة تحت التأثير المزدوج لتفكك السلطنة العثمانية وتقوية السيطرة الأوروبية، وبروز القومية العربية وولادة الصهيونية.

تفكك السلطنة العثمانية

أنقذت القوى الأوروبية مؤقتاً، بعد حرب القرم، وبخاصة فرنسا وانكلترا، السلطنة العثمانية. على أنه إذا كانت السلطنة قد جرى الحفاظ عليها فهي لم تكن بمنجى من الشهوات الخارجية وصعود القوميات في الداخل. فخلال أزمة ١٨٧٥ ـ ١٨٧٨ تم انتزاع أكثر من مئتي ألف كلم^{2} من أراضيها، وخمسة ملايين ونصف مليون نسمة من سكانها، أي خمس السكان العام[(١)]. وفي حين أن معاهدة باريس لعام ١٨٥٦ أعلنت عدم التدخل في الشؤون الداخلية، نصت معاهدة برلين في ٣١ تموز/يوليو ١٨٧٨، على تدخل القوى في حالة عدم تطبيق الاصلاحات التي طلبتها «المقاطعات التي يقطنها الأرمن[. . .]».

وهكذا لم يتح، بداهة، لا التغريب ولا العلمنة اللذان نصت عليهما الإصلاحات (التنظيمات) التي بدأت في عام ١٨٣٩، للسلطنة العثمانية، وقف ضعفها والحؤول دون قضم مقاطعاتها الأوروبية، أو كبح جماح السيطرة الثقافية

---

(١) Charles Zorgbibe, *Histoire des relations internationales*, collection pluriel, 4 vols. (Paris: Hachette, 1994-1995), vol. 1: *Du Système de Bismarck au premier conflit mondial, 1871-1918*, p. 81 sqq.

والاقتصادية والمالية والسياسية لأوروبا على سوقها ومجتمعها.

وقد حانت، عند منعطف القرن بالنسبة إلى القادة العثمانيين ساعة الشك: فجغرافياً «انحسرت الدولة العثمانية إلى القسم الآسيوي والإسلامي، ولم تعد تحوز في أوروبا سوى الممر المقدوني، وفي أفريقيا سوى الحد الليبي». وسياسياً، وقعت في ضيق شديد. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تعد تخفي الدول الأوروبية مطامعها. استقرت فرنسا في الجزائر (عام ١٨٣٠) ووضعت انكلترا يدها على عدن (عام ١٨٣٩)، وبدأت في ممارسة هيمنة واقعية على إمارات الخليج. ووجدت السلطنة العثمانية نفسها إزاء منافسة في تونس التي احتلتها فرنسا في عام ١٨٨١ وتحولت إلى محمية بموجب معاهدة المرسى في عام ١٨٨٣، في حين احتلت انكلترا مصر بعد أن قمعت انتفاضة عرابي باشا الوطنية في عام ١٨٨٢.

يا له من عزاء ضعيف، فألمانيا لم تشارك في هذا التقطيع الاستعماري لأنه لم يكن لديها مطامع اقليمية في الوطن العربي. إلا أن سياسة غليوم الثاني جعلت من تركيا «أحد المواقع المميزة للوجود الألماني في العالم»[٢]. وتم التعاون بين البلدين، وذلك عبر امتياز طرق السكك الحديدية نحو انقرة وكونيا في عام ١٨٨٩ ومعاهدة تجارية في عام ١٨٩٠. يضاف إلى ذلك أن غليوم الثاني ذهب إلى القسطنطينية، منذ عام ١٨٨٩، وأكد للسلطات تعاونه. وقام غليوم الثاني بزيارة جديدة رسمية، في عام ١٨٩٨، قادته هذه المرة إلى القدس. وهكذا ارتسم التحالف التاريخي بين ألمانيا وتركيا، مذاك.

إلا أنه على الصعيد الاقتصادي، كانت تركيا تعلن إفلاسها، تقريباً. ومع اصلاحات عام ١٨٣٩، سهّلت التحولات القانونية والإدارية والتربوية النمو الاقتصادي وزادت التبادل مع أوروبا، ولكن استمرت أيضاً في وضع الاقتصاد العثماني تحت وصاية القوى الأوروبية. ونتجت من ذلك استدانة زاحفة وضعها تماماً ج. دوكروييه (J. Ducruet)[٣]. وقادت القروض المتتالية في عام ١٨٧٥ إلى إفلاس السلطنة وإنشاء رقابة مالية أجنبية، أوروبية على وجه الخصوص. وأنشأ مرسوم شهر محرَّم في كانون الأول/ديسمبر ١٨٨١، مجلس إدارة الدين العام.

وهكذا أصبحت السلطنة العثمانية معصرنة بدستورها الجديد في عام ١٨٧٦،

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٣) Jean Ducruet, *Les Capitaux européens au Proche-Orient*, études économiques internationales (Paris: Presses universitaires de France, 1964), p. 99.

غير أنها رزحت تحت ثقل الدين. ولدى التذكير بهذا التطور لا يمكن إلا أن نفكر في الوضع الحالي لبلدان العالم الثالث عموماً والبلدان العربية خصوصاً.

لقد رجع الأتراك، المخيبون بالعصرنة المفقِرة، نحو القيم الإسلامية. جعل السلطان عبد الحميد إذاً من الجامعة الإسلامية جواده في المعركة «لتعبئة مسلمي السلطنة حول موضوع الخلافة وتوثيق العلاقات مع الولايات العربية»[٤].

ينبغي أيضاً إلى جانب الإضعاف الجغرافي والسياسي والمالي للسلطنة أن يضاف الاختراق الثقافي الغربي. وذلك ليس بالتأكيد واقعة جديدة، وإنما أخذت الظاهرة في منعطف القرن التاسع عشر تتسع بصورة ضخمة مع نمو الأعمال الإرسالية والمدرسية.

فقد أنشئت المدارس الغربية في الثلاثينيات مستفيدة من الفتوحات المصرية لفلسطين وسوريا، عن طريق البعثات المسيحية (اللعازرية والكبوشية والفرنسيسكانية واليسوعية وأخوات المحبة والبروتستانت الأمريكيون).

ويعود دخول البروتستانت الأمريكيين المسرح إلى الثلاثينيات، عندما بدأ الـ «American Board of Commissioners for Foreign Missions» عمله المدرسي في السلطنة العثمانية. وأسس المبشرون الأمريكيون في عام ١٨٦٦ الكلية البروتستانتية السورية *(Syrian Protestant College)* التي أصبحت في ما بعد الجامعة الأميركية. وكان هناك، حوالى عام ١٨٧٠، ما لا يقل عن ٢٠٥ مدارس أمريكية تجمع ٥٥٠٠ طالب. وأصبحت هذه الأرقام في عام ١٨٨٥ ٣٩٠ مدرسة و١٣٨٠٠ تلميذ، وفي عام ١٩١٣ قفزت إلى ٤٣٠ مدرسة و٢٣٥٠٠ تلميذ[٥]، في كل السلطنة العثمانية[٦].

وثبتت فرنسا أيضاً وجودها الثقافي، ففي عام ١٨٧٥ أنشأت في بيروت الكلية اليسوعية التي أصبحت في ما بعد جامعة القديس يوسف. غير أن فرنسا لم تهمل القطاع المدرسي لأنه كان هناك في سنة ١٩١٤ ما يقارب ٩٠٠٠٠ تلميذ

(٤) François Georgeon, «Le Dernier sursaut, 1879-1908,» dans: Robert Mantran, dir., *Histoire de l'empire ottoman* ([Paris]: Fayard, 1989), p. 536.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٤٠.

(٦) في صدد تقويم الدور الأمريكي في مجال التربية، انظر: A.L. Tibawi, *American Interests in Syria, 1800-1901: A Study of Educational, Literary and Religious Work* (Oxford: Clarendon Press, 1966).

يرتادون المدارس الفرنسية. غير أن الاكثرية الساحقة لهؤلاء التلاميذ كانت من العرب المسيحيين، ففي عام ١٩١٤ كان هناك ٨,٧ بالمئة فقط من المسلمين.

وقد تم بالتلازم مع النمو المدرسي والجامعي إدخال الصحافة، صِحافة الأمريكيين التي دخلت بيروت في سنة ١٨٣٤. واستقرت الصحافة الكاثوليكية في عام ١٨٤٨. وازدهرت الصحافة المحلية، وكانت الصحف المعروفة بينها أكثر من غيرها، صحيفة خليل خوري وصحيفة يوسف سركيس.

وقد ساعدت المدارس وتوسع المطبوعات في أن تنشر في طبقات السكان الواسعة أفكاراً جديدة حول العلم والتقنية والمجتمع الغربي، وأن تساهم في تكوين نخبة عربية مثقفة جيداً ومنفتحة على أوروبا ومبتعدة عن تركيا.

القومية العربية

بلور الاختراق الثقافي الأوروبي وازدهار المدارس لدى عرب الشرق، ولا سيما الأقليات المسيحية، وعياً عربياً قومياً، غذّاه في أول الأمر ظهور جمعيات ثقافية أُنشىء بعضها بمبادرة من القنصليات أو الإرساليات الأجنبية. وأولى هذه الجمعيات الثقافية **مجمع التهذيب** الذي أنشىء في عام ١٨٤٥ وجمع مسيحيين بشكل أساسي[٧]. وفي ما بعد، في عام ١٨٤٩، تأسست «Jerusalem Literary Society» بمبادرة من القنصل البريطاني جيمس فين (James Finn). كما أسس اليسوعيون بدورهم **الجمعية الشرقية** في سنة ١٨٥٠، ثم **الجمعية السورية العلمية**[٨]، حيث ألقيت، لأول مرة في عام ١٨٦٨ قصيدة اليازجي التي أصبحت تاريخية وكان مطلعها النداء الشهير: تنبهوا واستفيقوا أيها العرب!

وإذا لم يكن هذا الحماس الثقافي في الشرق الأدنى أفضى إلى المطالبة بدولة عربية مستقلة (تقتصر على سوريا ولبنان وفلسطين)، إلا أنه أنتج لدى العرب ابتعاداً عن السلطنة العثمانية، تكشفت علاماته الأولى في فلسطين في الهياج الشعبي ضد العثمانيين في نابلس في عام ١٨٥٦[٩].

(٧) كان أمين السر الأول لهذا المجمع بطرس البستاني؛ وناصيف اليازجي هو أحد هؤلاء الأعضاء المؤسسين الأربعة عشر.

(٨) كان لهذه الجمعية دور مهم في بلورة الوعي القومي العربي. انظر: George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (London: Hamish Hamilton, 1938), pp. 54-57.

(٩) انظر: Moshe Maoz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861; the Impact of the Tanzimat on Politics and Society* (Oxford; London: Clarendon Press, 1968), pp. 203-205 and 244-245.

وتعمم الشعور المناهض للأتراك لدى عرب الشرق الأدنى[١٠] على وجه الخصوص بعد عام ١٨٨٠. فمذاك أدت القومية العربية التي كان المسيحيون أول أتباعها إلى اختراق هام في الحلقات الإسلامية. وينقل إلينا جورج انطونيوس، وهو بلا ريب أفضل خبير في بدايات القومية العربية، حصيلة شهادات المسافرين، مثل الفرنسي غابرييل شارموس (Gabriel Charmus) في سنة ١٨٨٢ ودينيس دو ريفوار (Denis de Rivoyre) في عام ١٨٨٣، وموظفي القنصليات الأجنبية الذين شهدوا على قوة الشعور القومي العربي[١١].

إلا أن أول تعبير بلا لبس عن القومية العربية له بعض التأثير هو كتاب عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ ـ ١٩٠٢)[١٢] وعنوانه **أم القرى**، في إشارة إلى مكة. وقد مجّد في هذا الكتاب هذا السوري المنفي إلى مصر سموّ العرب على الأتراك، ورسم تصميم بعثٍ للإسلام بدفع من خلافة عربية يكون مركزها مكة بسلطات روحية وحسب.

وقد استعاد أفكار الكواكبي وفصلها مسيحي سوري فلسطيني هو نجيب عازوري (المتوفى سنة ١٩١٦) الذي أسس في باريس جامعة الوطن العربي ونشر كتابه **يقظة الأمة العربية في آسيا التركية** وأنشأ مجلة **الاستقلال العربي** *(L'Indépendance Arabe)* (باريس، ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨)، منادياً بامبراطورية عربية مستقلة، وليس بمجرد حكم ذاتي اداري.

وهكذا أحدث تغيير في نهاية القرن التاسع عشر حوّل القومية العربية من حركة ثقافية إلى مطالبة سياسية، منظمة إلى حد ما، بخاصة بعد ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨[١٣]. واستغرق هذا التحول بعض الوقت لأن العثمانيين كانوا، لمدة طويلة، يلعبون على التضامن الإسلامي، ولم يكن ينظر إليهم كأسياد أجانب، ولذلك لم يكن بإمكان فكرة **الأمة** أن تتحرر من مفهوم **الأمة الإسلامية** إلا بصعوبة ومن مفهوم إجماع الجماعة الإسلامية.

---

(١٠) حول هذه الحقبة، انظر: زين ن. زين، **العلاقات العربية التركية: نشوء القومية العربية** (بيروت: الخياط، ١٩٥٨).

(١١) المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(١٢) حول الكواكبي، انظر: سامي الدحلان، **عبد الرحمن الكواكبي** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)، ومحمد عبد الرحمن برج، **عبد الرحمن الكواكبي**، عالم العرب؛ ٩٩ ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار التأليف والنشر، ١٩٧٢).

(١٣) انظر: Paul Dumont et François Georgeon, «La Mort d'un empire, 1908-1923,» dans: Mantran, dir., *Histoire de l'empire ottoman*, pp. 577-647.

إذاً سهّلت ثورة تركيا الفتاة في سنة ١٩٠٨ هذه القفزة النوعية للقومية العربية. وبالفعل لم يتأخر أعضاء تركيا الفتاة في أن يكتشفوا الطورانية، وبدلاً من أن ينقذوا اللامركزية التي وعدوا بها العرب، اتخذوا تدابير **التتريك** في جميع الولايات، ففتتوا بذلك الرباط الإسلامي في السلطنة مع ما أدى إليه ذلك من رد فعل تمثَّل بتوطيد الحركة القومية العربية، وحصل الطلاق بين الأتراك والعرب عشية الحرب العالمية الأولى، وقرر الحسين شريف مكة التحالف مع البريطانيين ضد الأتراك.

فلسطين في السلطنة (١٨٥٠ ـ ١٩١٤): نظرة إجمالية في التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي

أصاب فلسطين، كالولايات العربية جميعاً في السلطنة، مفعول الإصلاحات العثمانية. فلقد أعيد تنظيم فلسطين، إدارياً، في عام ١٨٦٤، لكنها تبعت بالنسبة إلى شمال ولاية بيروت، مع سنجق نابلس وسنجق عكا وأقضية (تقسيمات إدارية فرعية)، صفد وطبريا والناصرة، وبالنسبة إلى القسم الجنوبي سنجق القدس المستقل (متصرفية) مع أقضية القدس وغزة ويافا وحبرون (أو الخليل).

من الناحية الاقتصادية، كان موضوع الإصلاحات (التنظيمات) على الصعيد العقاري، إلغاء الملكية الجماعية والقبلية لصالح الملكية الفردية. وتجسد ذلك في فلسطين بتكوين تدريجي لملكيات كبيرة جداً نتجت من العمل المركَّب لعاملين: الأسبقية الاجتماعية والسياسية للمدن، والأسبقية الاقتصادية للثروة العقارية[١٤]. وليست المدن الفلسطينية، تاريخياً (يافا وعكا والقدس وصفد ... الخ..) من منشأ ريفي وأتت ثروتها من انفتاحها على العالم الخارجي، ولكن المدن الفلسطينية كانت تنهب الريف ثلاث مرات: عن طريق شراء الأراضي أو المحسوبية السياسية أو الربا. وانتهى الربا الممارس إلى حرمان الفلاح في الغالب من أرضه وتحويله إلى مؤاكر لحساب مرابيه.

وعن هذه الطريق، وكذلك عن طريق القروض المالية للسلطات العثمانية، أصبح الكثير من العائلات المدينية يحوز إقطاعات واسعة تمتد أحياناً لتشمل عدة قرى، مثل عائلة عبد الهادي التي كانت تملك سبع عشرة قرية، والجيّوسي أربع

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: Bichara Khader, *Histoire de la Palestine* (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1976-), vol. 1, surtout pp. 65-73.

وعشرين قرية، والبرغوثي تسعاً وثلاثين قرية. وكانت عائلة سرسق من أصل لبناني مالكة وادي مرج ابن عامر كله (٢٣٠٠٠ هكتار). وأتاح هذا التطور بلورة طبقة إقطاعية لم تكن مصالحها تتوافق بالضرورة مع مصالح السلطنة، لكنها كانت ممزقة بالصراعات الداخلية (مما كان له مفعول سلبي على المقاومة الفلسطينية للحركة الصهيونية)[١٥].

والعائلات نفسها كانت تشغل المراكز الإدارية المحلية وتدير البلديات الجديدة. وقد روى هيلر (Heller) في أطروحته لنيل الدكتوراه حول النخب السياسية الفلسطينية أن بين رؤساء البلدية السبعة عشر تعاقب في نابلس بين عامي ١٨٦٩ و١٩١٢ خمسة من أسرة عبد الهادي، وأربعة من أسرة طوقان واثنان من أسرة حمد[١٦]. وهذه الأسر أيضاً كانت تحوز الوظائف الدينية والقضائية ومكلفة بإدارة الأوقاف «هذه الأموال الموقوفة غير القابلة للتصرف بها التي تؤمن لها السيطرة على ذمة مالية غنية[١٧]. ذلك كان في القدس حال عائلات الدجاني والخطيب والحسيني والخالدي. وتحولت فلسطين، خارج هذا التطور على صعيد توطيد الارستقراطية الفلسطينية الوظيفية، في الدين والدنيا، في عدة صُعد أخرى: فقد بدأ معدل الوفيات، من وجهة النظر الديمغرافية، بالتراجع، ما أتاح نمواً سكانياً له دلالته. ففي عامي ١٩٠٠ و١٩٠١ أصبح سكان فلسطين ٥٨٦٥٨١ نسمة[١٨]، ٦٣٨٠٩ من المسيحيين (أي حوالى ١٠ بالمئة) و٢٣٦٦٢ من اليهود (أي ٣,١ بالمئة)[١٩].

ويلاحظ في فلسطين، على الصعيد الاقتصادي، اختراق هام لرؤوس أموال أجنبية جلبتها رهبانيات مسيحية، بصورة أساسية من اكتساب ملكيات عقارية.

---

(١٥) انـظـر: *Textes de la révolution palestinienne: 1968-1974*, présentés et traduits par Bichara et Naïm Khader, bibliothèque arabe. Collection textes politiques (Paris: Sindbad, 1975).

(١٦) ورد فـي: Nadine Picaudou, *Les Palestiniens, un siècle d'histoire: Le Drame inachevé*, questions au XX^{e} siècle; 92 (Bruxelles: Complexe, 1997), p. 18.

(تركيب ممتاز للحركة الوطنية الفلسطينية).

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٨) ESCO Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab, and British Politics*, 2 vols. (New Haven, CT: Yale University Press; London: Oxford University Press, 1947), vol. 1, p. 463.

على أنه ينبغي النظر إلى الأرقام بحذر لأن مؤسسة اسكو لا تبيّن حدود فلسطين الجغرافية.

(١٩) Justin McCarthy, *The Population of Palestine: Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate*, Institute for Palestine Studies Series (New York: Columbia University Press, 1990), pp. 10-13.

ولجأت الكنائس المسيحية ـ الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية ـ إلى اكتساب ثروات عقارية هامة. وهكذا لقّب القرويون الارشمندريت اليوناني بنقينوروس الذي ضاعف من تكديس العقارات ابتداء من عام ١٨٤٨ بأبي الذهب. وتدفق مستوطنون ألمان ينتمون إلى رهبنة فرسان الهيكل إلى فلسطين حتى عامي ١٩٠٦ و١٩٠٧، واكتسبوا ملكية أراضٍ وأسسوا فيها جاليات، أولاها «هارونا» منذ عام ١٨٧١.

وجرى استثمار رؤوس أموال أوروبية أخرى في فلسطين في الأنشطة المرفئية وسكك الحديد مع مد خطوط حيفا ويافا والقدس. وسهّل نمو وسائل النقل التجارة المحلية بين المناطق والدولية. وكان لمرفأي حيفا ويافا، ومرفأ غزة بدرجة أقل، ازدهار أنشطة مفاجىء وإثراء نجم عن ذلك[٢٠].

وأصبحت القدس تدريجياً مركزاً محلياً هاماً لكثير من الأنشطة المختلفة المرتبطة في الغالب بنمو الحج وإنشاء البطريركيات والرهبانيات والقنصليات الأجنبية. وأنشئت معامل زجاج في الخليل، في حين كان هناك ما يقارب خمسين مشغلاً للنسيج في غزة قبل الحرب العالمية الأولى وحوالى خمسمائة في المجدل في عام ١٩٠٩. وركزت نابلس صناعة السكاكين والمصبنات واستعادت المرافىء الفلسطينية كافة نشاطها، ويشهد على ذلك تنامي التبادل بين أوروبا وفلسطين[٢١].

ثمة حدث بارز في تلك الحقبة هو إنتاج الحمضيات الذي توسع بشكل ملحوظ. وروى جيمس ريلي (James Reilly)[٢٢] أن المساحة المزروعة بالحمضيات انتقلت من ٦٦٠٠ دونم في عام ١٨٩٥ إلى ٣٠٠٠٠ في سنة ١٩١٥. وكان قسم هام من الإنتاج معدّاً للتصدير. وصدّر الفلسطينيون بين عامي ١٩١٢ و١٩١٣ إلى أوروبا ١٦٠٨٥٧٠ صندوق برتقال ثمنها ١,٤٨٨,٠٠٠ دولار[٢٣]. وانتقلت صادرات يافا من ٢٦٥٠٠ ليرة استرلينية في عام ١٨٨٥ إلى ٢٩٧٧٠٠ ليرة في سنة

---

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول التطور الاقتصادي، انظر الكتاب الموثق: Donna Robinson Divine, *Politics and Society in Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1994), esp. pp. 107-165.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٤١.

(٢٢) James Reilly, «The Peasantry of Late Ottoman Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 10, no. 4 (Summer 1981), p. 85.

(٢٣) Sami Hadawi, *Bitter Harvest; Palestine between 1914-1967*, with a foreword by John H. Davis (New York: New World Press, [1967]), p. 10.

١٩١٣[٢٤]. وذلك يفسر كيف ظهر، إلى جانب النظام الزراعي الريفي الاستكفائي، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، قطاع رأسمالي زراعي موجه نحو التصدير تسيطر عليه البورجوازية المدينية الفلسطينية، أو حتى اللبنانية، كما هي حال عائلات نقولا سرسق وحبيب بطرس وسليم الخوري.

فلسطين في مواجهة المشاريع الأوروبية الاستعمارية

عادت فكرة **الحرب الصليبية** من جديد في بعض الحلقات الأدبية والسياسية مع توطيد الوجود الأوروبي في الشرق بعد حرب القرم، إما مباشرة لحساب المسيحيين أو بصورة غير مباشرة لحساب اليهود.

والرواية القضية لجورج إليوت (George Eliot) بعنوان ـ **دانيال دورونـدا** (*Daniel Deronda*) (١٨٧٦) التي يريد البطل فيها تكريس حياته لإعادة تكوين مركز قومي لليهود، معروفة في الأوساط الأدبية. وخلال السنة نفسها نشر شخص اسمه ادوارد هور (Edward Hoare) كتاباً بعنوان *Rome, Turkey and Jerusalem* أطلق فيه العنان لكرهه للمسلمين، مؤكداً أن «دمار المسلمين هو أمل اليهود» وأن فلسطين ستتحرر من النير العثماني وستناط بمالكيها الشرعيين، المتحدرين من إبراهيم»، ولكنه أضاف أنه «سيكون ثمة تبريك هزيل لأبناء اسرائيل إذا عادوا إلى وطنهم بدون العودة إلى الله» وبدون اعتناق البروتستانتية[٢٥]. واستعاد جيمس نيل (James Neil) الذي عاش في فلسطين، بين عامي ١٨٧١ و١٨٧٤، الموضوع نفسه.

وقد علّق أ. شولش (A. Schölch) بالقول إنه لم ترِد بالتأكيد أن موضوع العودة واعتناق البروتستانتية كانا قناعة يتقاسمها الرأي العام الانكليزي، ولكن فكرة «أن فلسطين كانت حقاً الوطن الذي وهبه الله لليهود» كانت مقبولة بشكل واسع[٢٦]. ويكفي تصفح الأدب الانكليزي في تلك الحقبة لإدراك قوة القناعة الألفية البروتستانتية التي ترى في عودة اليهود إلى فلسطين إنجاز النبوءات.

والفكرة لم تكن تزعج الأوساط الصناعية علاوة على ذلك، فقد روى شولش

---

(٢٤) S. Tolkowsky, *The Gateway of Palestine: A History of Jaffa* (London: G. Routledge and Sons, 1924), p. 184.

(٢٥) انظر النص الانكليزي في: Alexander Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic, and Political Development*, translated by William C. Young, Michael C. Gerrity (Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1993), p. 63.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٣.

أن ادوار كازاليه (Edwar Cazalet)، وهو صناعي انكليزي، دافع في عامي ١٨٧٨ و١٨٧٩ عن حماية انكليزية في فلسطين مهمتها إعادة اليهود إلى فلسطين وإنشاء **رباط دائم** بين فلسطين وانكلترا. واقترح عضو فاعل في «Palestine Exploration Fund» يدعى شارلز وارين (Charles Waren) أن توضع الأرض المقدسة تحت سلطة شركة على غرار شركة الهند، لفترة عشرين سنة. وبالطبع لم تكن استشارة الفلسطينيين واردة، وهم لم يستشاروا أيضاً عند إعلان وعد بلفور في عام ١٩١٧.

وظهرت في فرنسا بعض الشطحات الغنائية المتعلقة بعودة اليهود. ومعروفة هي مرافعة الكسندر دوما (Alexandre Dumas) الابن، على الصعيد الأدبي، إذ أملى على إحدى شخصيات مسرحيته *La Femme de Claude* التي مُثِّلت في عام ١٨٧٣، أن تقول: «نحن لا نريد أن نكون مجموعة، نريد أن نكون شعباً، أمة. والوطن المثالي لا يكفينا، فالوطن الثابت والاقليمي أصبح ضرورياً لنا من جديد»[٢٧].

وقبل ذلك بكثير نشر ارنست لاهاران (Ernest la haronne)، وهو كاثوليكي ليبرالي كان أحد أعضاء أمانة سر نابليون الثالث، كتيّباً حول **المسألة الشرقية الجديدة** يبشر بعودة اليهود إلى فلسطين لأنه يجب **أن يكون لهم وطن،** مما يؤدي، فضلاً عن ذلك، خدمات استراتيجية هامة للغربيين بوصفهم **وسطاء ومُتحضِّرين**.

وتوجد هنا وهناك دعوات أخرى لعودة اليهود إلى فلسطين. إلاّ أن فرنسا بقيت إجمالاً أكثر انغلاقاً من انكلترا البروتستانتية تجاه مفهومي **الشعب المختار والأرض الموعودة**. وكان في فرنسا، في تلك الحقبة، حماس لإحياء روح الحرب الصليبية المسيحية أكثر من الحماس لبعث فلسطين يهودية. وهكذا دعا الكشافة الفرنسي غيران (Guérin) إلى إقامة «مستعمرات كاثوليكية في الأرض المقدسة»[٢٨]، واستعاد هذا النداء العديد من منظمي الحج.

وكان في الأوساط الكاثوليكية في ألمانيا شغف حقيقي بالأرض المقدسة وبالقدس التي وصفها أ. شولش استناداً إلى مستندات عديدة[٢٩]: «يجب أن تكون القدس لنا»، وهذا التأكيد للكشافة الألماني توبلر (Tobler) يعطي فكرة عن المشاريع التي كانت ترسمها الأوساط الكاثوليكية الألمانية بتحريض من **الجمعيات الكاثوليكية**

(٢٧) استشهد بهذا القول: Zorgbibe, *Histoire des relations internationales*, p. 95.

(٢٨) Victor Guérin, *Description géographique, historique et archéologique de la Palestine*, 7 vols. (Amsterdam: Oriental Press, 1969-).

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

الألمانية، أو من أمثال سيب (Sepp) أو وولف (Wolf) وغات (Gatt). وقرن فرسان الهيكل القول بالفعل فبدأوا باستيطان حقيقي في فلسطين منذ عام ١٨٦٨. كانت الفكرة بسيطة وتقليدية: نأتي بمستوطنين، ونشتري الأراضي للفلاحين الذين سيكونون سعداء للعمل فيها لحساب المستوطنين مقابل الخبز والحماية. من جهة ثانية، وفي عام ١٨٨٧، «انفصل الألمان عن المطرانية الانكليزية البروسية التي أصبحت انكليكانية صِرفاً» وسعوا لإقامة نظام تأثيرهم الخاص باستخدام مستوطنات فرسان الهيكل على وجه الخصوص»[٣٠].

وفي فرنسا، نصح بالاستيطان الكاثوليكي المهندس المعماري بيّروت (Pierrotte) في عام ١٨٧٦، غير أن المشروع لم ير النور. ودافع عنه في بلجيكا العالم الجغرافي كاهلمان (Kuhlmann)، وفي انكلترا الدبلوماسي أوليفانت (Oliphant).

إن جميع هذه المشاريع ـ باستثناء مشروع فرسان الهيكل ـ ولدت ميتة، لثلاثة أسباب على الأقل: تخلّف الدعم الحاسم للدول الأوروبية، ومقاومة السلطنة العثمانية ونمو إيديولوجيا واستيطان منافسيْن، هما الايديولوجيا والاستيطان الصهيونيان.

فلسطين في الايديولوجيا الصهيونية

كانت فكرة الاستيطان اليهودي لفلسطين، حتى منتصف القرن التاسع عشر، صادرة بشكل أساسي عن الأوساط الأدبية أو السياسية المسيحية (بخاصة البروتستانتية). ونداءات موسيس مونتفيوري (Moses Montefiore) في سنة ١٩٣٩، أو مردخاي نوح (Mordechai Naoh) في عام ١٨٤٤، أو كذلك آرثر هولنغسورث (Arthur Hollingsworth) في عام ١٨٤٩ لعودة اليهود إلى فلسطين، معروفة. وإنما مع موسى هيس (Mose Hess) وليون بنسكر (Léon Pinsker) وبرنار لازار (Bernard Lazare) وتيودور هرتزل (Théodore Herzl) وكانوا جميعهم يهوداً أوروبيين، تكوّنت الايديولوجيا الصهيونية، وتجسدت بسرعة في مشروع سياسي للاستيطان يُفضي إلى دولة يهودية[٣١].

---

(٣٠) Henry Laurens, *La Question de Palestine* ([Paris]: Fayard, 1999-), p. 155.

(٣١) حول الصراع لتكوين الدولة اليهودية وتوطيدها في فلسطين، بإمكان القارىء الرجوع إلى المقتطفات اللافتة التي علّق عليها هنري لورنس: *Le Retour des exilés: La Lutte pour la Palestine de 1869 à 1997*, [documents réunis par] Henry Laurens, bouquins (Paris: Laffont, 1998).

موسى هيس (١٨١٢ ـ ١٨٧٥)

انضم موسى هيس الذي كان رفيقاً قديماً لماركس وانغلز واعتنق المسيحية، إلى الأممية الأولى في عام ١٨٦٩، وساعد لاسّال (Lassale) في تنظيم العمال الألمان. ونشر هذا الاشتراكي المقتنع في كولونيا كتابه **روما والقدس**(٣٢) واتخذت الصهيونية فيه لأول مرة شكل نظرية. كتب هيس: «إذا كانت الأحداث العالمية التي تتحضر في الشرق تتيح بداية إعادة عملية للدولة اليهودية، فإن هذا البدء يرتكز على تأسيس مستوطنات يهودية في بلد أجدادنا». ونصح هيس رفاقه اليهود بالعدول عن تحررهم إذا وجدوه غير قابل للتوفيق مع **الهوية اليهودية**. وكتب قائلاً: «لا يمكن لأي شعب عصري يناضل من أجل حريته أن ينكر على الشعب اليهودي أرضه الخاصة من دون أن يغرق هو نفسه في التناقض الأكثر شؤماً». على أنه يصر على واقع أن **التجدد الروحي** يجب أن يسبق الاستقرار في **الوطن التاريخي** الخاص بهم.

وهكذا أحال تفكير هيس إلى فكرة أساسية لخصها جيداً ألان ديكهوف (Alain Dieckhoff): «إن دمج اليهود في البلدان الأوروبية يذيب تدريجاً الجماعة الدينية وبالتالي يهدد مع الوقت الأمة اليهودية. والطريق الوحيد لإعادة لحمتها هي طريق إرساء رباط سياسي في دولة يهودية: تكون الدولة ـ الأمة بديلاً من الجماعة الدينية»(٣٣).

ورفض موسى هيس الفصل بين مثليه الأعليين، **الصهيونية والاشتراكية**. «يدرك اليهود أن حرب الأمم من أجل استقلالها هي أيضاً حربهم. فقد انضم اليهود في كل مكان إلى التيارات السياسية الاشتراكية. وليس في ذلك أي تناقض: «إنني لن أتخلى مطلقاً، وأنا أعمل لبعث شعبنا، عن تطلعاتي الإنسانية»(٣٤). إلا أن هيس، في كتاباته الأولى *Die Europaïsche Triarchie* (عام ١٨٤١)، التي نشرت عندما كان في سن التاسعة والعشرين، كان يدافع عن الفرضية التي بمقتضاها يتطلب تحرير اليهود استيعابهم. ويبدو أن تحوّل المؤلف مرتبط بشكل وثيق بظهور القومية الإيطالية لـ مازّيني (Mazzini)(٣٥) الذي كان هيس من كبار المعجبين به،

---

(٣٢) Moses Hess, *Rome et Jérusalem* (Paris: Albin Michel, 1981).

(٣٣) Alain Dieckhoff, *L'Invention d'une nation: Israël et la modernité politique*, NRF essais ([Paris]: Gallimard, 1993), p. 41.

(٣٤) استشهد به جان بيار ميجون: Jean Pierre Migeon [et al.], *A qui la Palestine?*, édition spéciale (Paris: Editions publications premières, 1970), p. 117.

(٣٥) صادق جلال العظم، **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٩٢.

وبدايات ظهور المناهضة العصرية السامية في ألمانيا وفي فرنسا.

وما هو طريف في هذا المخطط الأول للمشروع الصهيوني هو أن العودة إلى الأرض الموعودة كان يفهم على أنه جزء لا يتجزأ من التوسع الاستعماري الأوروبي[٣٦]. وهيس الذي قرأ بلا ريب الكتيب المنشور في عام ١٨٦٠ لإرنست لاهاران (Ernest Laharanne) كان مفتوناً بإمكانية تحالف اليهود مع الاستعمار في الشرق الأدنى، الفرنسي على وجه الخصوص.

وقد اهتم، علاوة على ذلك، بإعلانات أشخاص مرموقين، يهود متمولين أو غيرهم، مرتبطين باستعمار الجزائر، أوحوا له بأنه قد يكون هناك استعداد «للنظر بالكثير من الايجابية» إلى إنشاء مستوطنات يهودية في فلسطين والمناطق المجاورة.

وجهد هيس، من جهة ثانية، لجعل الحلف الاسرائيلي العالمي مهتماً بمشاريعه. فاقترح عليه «اكتساب حلف لليهود مع الدول المستعمرة ـ بخاصة فرنسا ـ لتنمية الزراعة والصناعة والتجارة». وبدعوة هيس إلى هذا الحل، كان يفكر في تصفية **البنية الطفيلية** لليهودية الشرقية (في بروسيا والامبراطورية النمساوية ـ المجرية). ولم تلاق أفكار هيس التي انطلقت بحماسة حارة للتحرير سوى التشكك وعدم التفهم.

أحباء صهيون وليون بنسكر (Léon Pinsker)

تغير كل شيء بمفعول النمو القومي الذي انتشر في أوروبا الشرقية، وتحت تأثير تفكيك البنى الاقطاعية للامبراطوريتين القيصرية والنمساوية ـ المجرية، الذي هدم الأسس الاجتماعية ـ الاقتصادية للحياة اليهودية في أوروبا الشرقية[٣٧]. وأوصلت الهجمة العنيفة المناهضة للسامية إلى موجة ذبح اليهود التي انتشرت كنثار بارود في روسيا منذ عام ١٨٨١. وأصبحت مئة وستون مدينة وقرية، في بضعة أشهر مسرح اضطرابات معادية للسامية. وامتدت المجازر إلى بولونيا وبلاد الامبراطورية الأخرى. وكان لهذا الإفراط مفعول صارم في اليهودية الشرقية. وكانت أول هجرة باتجاه فلسطين (أَلِيَّاه aliyahh، أي الصعود). إن الكلام على حركة منظمة في تلك الحقبة يبدو بالتأكيد مغالىً فيه. فالأمر يتعلق، في الحقيقة، بحماس متقد من شبان مثاليين يشكلون جزءاً من تجمع سُميَّ «أحباء صهيون».

---

(٣٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: Nathan Weinstock, *Le Mouvement révolutionnaire arabe*, petite collection Maspéro; 60 (Paris: F. Maspéro, 1970), p. 27.

(٣٧) Bichara Khader, *Anatomie du sionisme et d'Israël: Essai d'analyse socio-historique* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1974).

وقد تأسس هذا التجمع في عام ١٨٨٢ كردة فعل على الانطلاقة القومية في روسيا القيصرية ذات النتائج المناهضة للسامية. فعندما أودع أنظمته لدى السلطات الإدارية، أشار إلى أنه «حركة مساعدة تجاه اليهود الذين يعيشون في سوريا وفلسطين، كفلاحين وحرفيين»، وهدفها الرئيسي هو «زرع الحب لبلد اسرائيل وتعريف الشعب به بوصفه جماعة جديرة وواعية». وقد ركب البحر إلى يافا، في عام ١٨٨٢، خمسة وعشرون طالباً من خاركوف ينتمون إلى حركة بيلو (Bilou)، وهي كلمة منحوتة من الحروف الأولى للآية التوراتية «بيت يعقوب، لننهض ونمشِ» وانشأوا بعض المستعمرات الزراعية.

وكان الأمين العام لاتحاد منظمة أحباء صهيون، المسمى لجنة اوذيسّا، هو موسى ليب ليلينبلوم (Moïse Leib Lilinblum)، ورئيسه الأول ليون بنسكر، في تلك الحقبة. وكان بنسكر تلميذ مندلسن (Mendelsshon) وينتمي إلى المدرسة الإشراقية الجرمانية ـ الروسية. وكان مندمجاً متنوراً وفي عرفه أن ثمة حقيقة تاريخية ثابتة اختبارياً، مفادها أن اليهود يجب أن يندمجوا وألا يحتفظوا إلا بدينهم الذي يجب أن يعبّر عنه باللغة الروسية. يضاف إلى ذلك أن بنسكر كان أحد الأعضاء الأكثر نشاطاً في جمعية لنشر الثقافة الأوروبية بين اليهود الروس.

وساهم الاضطهاد الروسي بقوة في تغيير مفاهيم بنسكر وتوجيه نشاطه نحو مخطط آخر معاكس كلياً، مخطط قومي. وفي عام ١٨٨٢ حرر بنسكر كتيباً من ثلاثين صفحة بعنوان **التحرير الذاتي**. وكان استدلال بنسكر قد انبسط فيه بوضوح. فاليهود في عرفه يشكلون **شعباً**، أي مجموعة أفراد يتقاسمون بعض السمات الاجتماعية ـ الثقافية. شعب، لكن ليس أمة لها التاريخ نفسه وتتقاسم الإرادة ذاتها في العيش معاً. «هذه هي تماماً تعاسة عرقنا لأننا لا نشكل أمة ولسنا سوى يهود»[٣٨].

ويقتضي بحسب بنسكر، للتحول إلى أمة، بذل جهد واعٍ لاسترداد الكرامة، وهي وحدها الكفيلة بدعم الطموح إلى «تقرير المصير». وهكذا فمن الواجب بناء الأمة بعمل إرادي، في حيِّزٍ سياسي مستقلٍ يمكن أن يكون في أي مكان، وليس في فلسطين بالضرورة. وقد كتب: «هدفُ جهودنا يجب ألا يكون الأرض المقدسة

(٣٨) Lev Semenovich Pinsker, *Auto-émancipation*,
واستشهد به ديكهوف: Dieckhoff, *L'Invention d'une nation: Israël et la modernité politique*, p. 42.

وانما أرضنا نحن». يضاف إلى ذلك أنه نبّه إلى أنه ينبغي الحذر من وهم إعادة بناء البلاد اليهودية القديمة لأنه «يقتضي عدم الارتباط مجدداً بالمكان الذي توقف فيه سابقاً، وجودنا السياسي وانهدم»(٣٩).

وهكذا يبدو بنسكر أكثر اهتماماً بإعادة حلف الأمة اليهودية من إنشاء دولة لليهود.

لكن قاعدة القومية اليهودية في نظره، لا يمكن السعي إليها إلا في الطبقات المتوسطة القادرة وحدها على القيام بعمل صادق.

وهذه الأمثلة (أي جعل الشيء مثالياً) للطبقة المتوسطة أصبحت ملطفة عندما وصف، في عام ١٨٨٤، حالة الشتات اليهودي بهذه العبارات:

«نحن مستبعَدون من حراثة الأرض وناشطون جداً في التجارة والصناعة ومجالات أخرى إلى درجة عرقلة نمونا الذهني والجسدي. فقد أدى الميل إلى إعلاء نشاطنا العقلي أكثر من اللازم إلى تلفٍ جسدي، ونسي الشعب اليهودي معنى العمل الجسدي»(٤٠).

لكن العودة إلى العمل في الأرض يتطلب اقليماً ـ بحسب قوله ـ إذا كان ذلك ممكناً: «موقعه مناسب ومساحته كافية لإتاحة إسكان بضعة ملايين من البشر». ولكن أي دولة قائمة تقبل بطيبة خاطر **جسماً غريباً** في إقليمها؟ ومن سيساعد اليهود على الاستقرار **في مكان ما**؟ لقد أكد «أن الحكومات التي تضطهدنا ستكون مسرورة لذهابنا فيما لن نكون أقل سروراً لمغادرتنا».

وهكذا يلاحظ في كتابات بنسكر تشاؤم أصيل طالما أنه يقول إن **الذعر اليهودي هو ذُهان** (Psychase) (اختلال في الوظائف العقلية)، وهو ليس بهذه الصفة وراثياً وحسب، بل أيضاً غير قابل للشفاء، بحيث إنه لا يشق عليه تصور كون الدول الأوروبية ـ المناهضة للسامية ـ لن تجد أفضل من التخلص من يهودها وكذلك البرجوازية اليهودية التي لها كل المصلحة في أن ترى هؤلاء البروليتاريين اليهود، هذا الفائض من اليهود الذي «يزعج سلام اليهود المندمجين ويضر

---

(٣٩) Walter Laqueur, *Histoire du sionisme*, [traduit par Michel Carrière], diaspora (Paris: Calmann-Lévy, 1973), p. 91.

(٤٠) في خطاب ألقي في افتتاح مؤتمر التجمع الصهيوني في كتوويتز (Kettowitz). انظر: Mitchell Cohen, *Du rêve sioniste à la réalité israélienne* (Paris: Découverte, 1987), p. 85.

بأعمالهم»، يغادرون إلى مقاطعات بعيدة.

ومن الغريب أن قومية هذا الطبيب من أوذيسا هي قومية للآخرين (الآخرين اليهود) المعدمين والبروليتاريين الذين يسميهم بتعبير **هم**. وعندما يتكلم على أحباء صهيون وكان زعيمهم حتى سنة ١٨٨٩، أو على البرجوازية اليهودية، يستعمل كلمة **نحن**. وعليه، كما شدد على ذلك ديكهوف (Dieckhoff)، فإن بنسكر «يبدو عاجزاً عن معالجة إعادة إعمار أرض إسرائيل إلاّ كمشروع إحسان». ولذلك كانت المستوطنات الصهيونية الأولى لأحباء صهيون أو البيلويم (تجمع طلاب يهود) في فلسطين قد وقعت سريعاً في فخاخ حب البشر الذي يكاد يكون منزهاً عن المصلحة للبارون ادمون روتشيلد (Edmonde Rochschild)، الذي كان يموّل معظم المستوطنات[٤١].

برنار لازار (Bernard Lazare)

دافع، في فرنسا، عن القومية اليهودية، برنار لازار المولود في عام ١٨٦٥ في نيم، «ولا شيء في الماضي كان يهيئه للقومية اليهودية»[٤٢]. وأصبح بعد أن انتقل إلى باريس لإكمال تعليمه ملحداً ومندمجاً للغاية. وبعد أن تخلى عن طموحاته الجامعية، اختار الصِحافة والأدب، متعاوناً مع صحيفتي *Le Figaro* و*Mercure de France* ومجلة *Revue Blanche*، وتماثل مع الفوضوية عبر صحيفة فوضوية: *Temps modernes*.

وهكذا عندما نشر درومون (Drumont) في فرنسا كتابه المناهض للسامية بعنوان **فرنسا اليهودية** (*La France juive*) أصبح لازار في قطيعة مع ماضيه اليهودي وأعلن مقاومة عنيفة للإكليروس. وعند رؤية اليهود الآتين للاستقرار في فرنسا بعد اضطهادهم في بولونيا وروسيا، لم تبدر منه أي شفقة. وقد كتب في عام ١٨٩٠: «بفضل هذه القبائل البدائية التي يجري الخلط بينها وبيننا، ينْتَسى أننا، منذ ألفي سنة، نسكن فرنسا [...]. وما أريد أن أعلنه، في أي حال، هو أنه ليس لدينا

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٤٢) حول برنار لازار، انظر: Michael R. Marrus, *Les Juifs de France à l'époque de l'affaire Dreyfus*, préface de Pierre Vidal-Naquet, historiques; 28 (Bruxelles: Complexe, 1985), pp. 193-226, et Nelly Wilson, *Bernard Lazare, l'antisémitisme, l'affaire Dreyfus, et la recherche de l'identité juive*, traduit de l'anglais par Christiane et Douglas Gallagher, présence du judaïsme (Paris: Albin Michel, 1985).

ما هو مشترك مع أولئك الذين يلقى بهم دائماً في وجهنا، وأن علينا التخلي عنهم»[٤٣].

ولكن ألا تهزّ مناهضة السامية المحيطة مشاعره إذاً؟ لا شيء من ذلك ظاهرياً. وهو يقول من دون مواربة إنه للتخلص من مناهضة السامية، ليس أمام اليهود سوى وسيلة واحدة: الاندماج «مع الضياع في موج الأمة»، ومع الزوال كيهود. يضاف إلى ذلك أن هذا الاندماج ـ الزوال كان قد بدأ يفعل فعله إلا أن «اليهود إذا كانوا ما يزالون موجودين فذلك خطأ أعداء السامية»، كما كتب إميل زولا في صحيفة **الفيغارو** في عام ١٨٩٦[٤٤].

كان اعتناق لازار القومية اليهودية بطيئاً جداً. فقد بسط في دراسته حول **مناهضة السامية وتاريخها وأسبابها**: (*L'Antisémitisme, son histoire et ses causes*) (المنشورة في باريس في عام ١٨٩٤) نظرية الخاصية اليهودية. كان اليهود متصلبين في موقف انطوائي مطلق التحيز لآرائهم ورفضوا الاندماج. ولكنه أضاف أن اليهود إذا كانوا قد بقوا على انفراد فذلك لأنهم كانوا يمثلون **أمة** قبل أي شيء.

غير أن هذا الاستدلال لا يقوده إلى المناداة بأي نوع من الصهيونية؛ كان يكمن حل العداء للسامية، على العكس، في نظره، في تحول **ثوري** للمجتمعات الغربية من أجل إزالة الحواجز جميعاً بين الناس، وبالتالي إضعاف الوعي بالجماعة هذا الذي يتغذى من مناهضة السامية.

إلا أن الأحداث في فرنسا، وبخاصة قضية دريفوس (Dreyfus)، في منعطف القرن التاسع عشر، وفّرت تكذيباً قاسياً لأمل لازار في مجتمع فرنسي متطور نحو انفتاح أكثر. انطلق لازار إذاً، وقد استاء من الدفع المناهض للسامية الذي انطلق من قضية دريفوس، في المعركة، كمدافع عن اليهود وناطق بلسان «مقاومة يهودية

---

(٤٣) Bernard Lazare, «La Solidarité juive,» *Entretiens politiques et littéraires*, vol. 1 (octobre 1890), pp. 231-232

وقد استشهد به ماروس: Marrus, Ibid., p. 200.

(٤٤) Emile Zola, «Pour les juifs,» *Le Figaro*, 16/5/1896,

وقد استشهد به ماروس: Marrus, Ibid., p. 201.

والفكرة التي بسطها زولا استعادها في ما بعد مؤسس الصهيونية السياسية تيودور هرتزل (Théodore Herzl) الذي كتب في كتابه *Journal* أن «مناهضة السامية وحدها جعلتنا يهوداً». انظر: Théodor Herzl, *Complete Diaries*, edited by Raphael Patai, 5 vols. (London; New York: Herzl Press; Thomas Yoseloff, [1960]), vol. 1, p. 196.

كانت مؤجلة لمدة طويلة»[٤٥] مما سبب له الفضيحة من قِبل المثقفين المناهضين للسامية، وبصورة أخطر من قِبل قسم من البرجوازية اليهودية المستقرة تماماً. وتوصل لازار، الذي أصبح في قطيعة مع أفكاره الغابرة، إلى التفكير في أنه «ليس هناك أي حل لمناهضة السامية وحسب [...] وانما يجب ألا يكون هناك سعي لأي حل كهذا». وتأكدت لديه إذاً النزعة القومية اليهودية، وقد عاد لازار إليها في كتيّبه بعنوان **القومية اليهودية** *(Le Nationalisme juif)* [باريس ١٨٩٨]، لكن يهودية يجب ألا تختلط بالاستبداد القومي بالرأي ولا بالدين، وبدرجة أقل بأي صهيونية.

ومات لازار بمرض السرطان في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٠٣ في سن الثانية والثلاثين. واستعاد أفكاره صِحافي نمساوي من أصل مجري وهو ثيودور هرتزل، وانما ليقترح حلاً آخر غير الاندماج، وهو الحل المرتبط بأرض لليهود.

ثيودور هرتزل (Théodore Herzel)

ستكون الشخصية الأشد بروزاً التي ستقود مصير الصهيونية صِحافياً نمساوياً من أصل مجري، وهو يهودي وانما مندمج. إنه هرتزل، المقيم في باريس، ومراسل صحيفة *Neue Freie Press* في فيينا، عندما طرأت قضية دريفوس التي هزت العالم اليهودي واليهودية الفرنسية بصورة خاصة. وقد وضع هرتزل نصاً بعنوان *Jeudenstaat* (**الدولة اليهودية**) أو بالأحرى **دولة اليهود** في عام ١٨٩٦[٤٦]، وهو نص نقدي صدر في فيينا. كانت أطروحة هرتزل بسيطة: «إن الشعوب التي يعيش اليهود بينها مناهضة للسامية بلا استثناء، وعلانيةً وبشكل مخجل، ولمعالجة ذلك يقتضي «الرحيل»، وأن ينظم اليهود أنفسهم في مركز مستقل يكون «ملاذ المضطهَدين».

على أن كاتب **الدولة اليهودية** كان قد سخر، في عرضه لقصة الكسندر دوما الابن *(La Femme de Claude)*، التي ظهرت في عام ١٨٩٤، من حالمي صهيون الذين يحاولون إيجاد **الوطن الضائع**، لكنهم سيدركون حتماً أنه ليس بينهم أي شيء مشترك، ما عدا ربما «الاضطهاد الذي تعرضوا له في كل مكان».

كان هرتزل، بشكل أساسي، رجل فعل. فقد اختار، بخلاف أسلافه، العودة إلى صهيون بحسب نموذج الشركات الانكليزية ذات الامتياز، بفضل تأسيس الـ«*Jewish Company*» من أجل تحويل فلسطين إلى «مستوطنة مزدهرة، لا بل إلى

(٤٥) Marrus, Ibid., p. 214.

(٤٦) Théodore Herzl, *L'Etat juif* (Paris: Lipschutz, 1926).

مستوطنة نموذجية». ويعوِّل المؤلف بوجه خاص على رغبة الرأسماليين اليهود في الغرب في أن يتخلصوا من إخوتهم الشرقيين في الدين الذين يعرّض تدفقهم المستمر الاندماج الجاري للخطر ويعيد إنعاش العداء للسامية (فكرة مستعادة من بنسكر).

وقد أثار الـ *Judeustaat*، على عكس الكتابات الصهيونية السابقة، على الفور حركة واسعة من الاهتمام وحمية جماهير يهود أوروبا الشرقية. وكان من بين المناصرين المتحمسين للمشروع القس وليم هيشلر (William Hischler) المولود في أفريقيا الجنوبية، وكان عضواً فاعلاً في الجمعية اللندنية لانتشار المسيحية بين اليهود. وقام هيشلر بدور هام في تقديم هرتزل إلى دوق بادر (Boder) وإلى قيصر ألمانيا. وكان هيشلر، كجميع أنصار هذا المشروع، مناهضاً مشهوراً للسامية.

ويندرج منظور هرتزل بلا نزاع في الحركة الكبرى للتوسع الاستعماري الأوروبي في القرن التاسع عشر في موجة القعر الاستعمارية الأوروبية. ولا مجال للاغتياظ من ذلك: فقد كان الاستعمار في تلك الحقبة، عدا بالنسبة إلى قسم من الاشتراكيين الأوروبيين وبعض العناصر الثورية والليبرالية النادرة، يعني بشكل أساسي نشر التقدم والحضارة والرفاهية. كان العالم حينذاك تسيطر عليه القوى الكبرى الأوروبية. فكل عمل يهدف إلى تحول سياسي يجب أن يحصل على الحد الأدنى من موافقتها، لا بل دعمها، وكان على هرتزل الإغراء بالمنافع التي يمكن أن تقدمها الدولة الجديدة للذين يتنازلون لها عن أقليم وللقوى التي تسهل هذا التنازل. واقترح هرتزل على تركيا منافع مالية[٤٧]. وهاكم ما زيّنه للقوى الأوروبية إذا كانت فلسطين الاقليم المختار: «[. . .]، سنشكل هناك سوراً في وجه آسيا والحارس المتقدم للحضارة ضد البربرية. وسنبقى، كدولة محايدة، في علاقات دائمة مع كل أوروبا التي يجب أن تضمن وجودنا».

ثمة نفع آخر أكثر مباشرة أغرى به هرتزل الحكام الأوروبيين هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الصهيونية في امتصاص الطاقة الثورية للبروليتاريا اليهودية وفي إضعاف الأحزاب الاشتراكية التي كانت تشكل بالنسبة إلى الحكومات الأوروبية تهديداً دائماً.

وبعد إطلاق هذه الفكرة، بدأ هرتزل بالعمل. ففي ٢٩ آب/أغسطس ١٨٩٧ دعا في بال إلى أول مؤتمر صهيوني جمع مائتين وأربعة مندوبين من العالم بأسره.

(٤٧) كان هرتزل ينوي أن يعرض على السلطان، مقابل التنازل عن فلسطين لليهود، عشرين مليون ليرة استرلينية. انظر: Théodore Herzl, *Journal* (Paris: Calmann-Lévy, 1990), p. 91.

وكتب واينستوك (Weinstock) أن «الصهيونية لم تعد تياراً منتشراً له صبغة دينية ومحبة للبشر، وإنما أصبحت حركة سياسية وقومية»[٤٨]. وحدد البرنامج الذي أقر في بال هدف الصهيونية بأنه «إنشاء وطن في فلسطين للشعب اليهودي، يضمنه القانون العام» (Die Schaffung einer offentlich-Rechtlich gesicherte Heimstaäte, in Palestina) ويستدعي هذا البرنامج ثلاث ملاحظات:

١ ـ لم يعد الكلام يجري على أمة يهودية وإنما على شعب يهودي ووطن يهودي.

٢ ـ الهدف فلسطين وليس أي بلد أخر، بعد الآن.

٣ ـ تعني تعابير «وطن يضمنه القانون العام» نوعاً من الحكم الذاتي تحت سيادة السلطان مع ضمان القوى. ويجب أن تحدد اتفاقية أو ميثاق حقوق العاهل العثماني والمستوطنين اليهود وواجباتهما. ولم يكن القصد الخفي للدولة اليهودية، المستقلة كلياً، معبراً عنه، ولكنه كان بالتأكيد موجوداً ومقروءاً بين السطور.

وأوصى المؤتمر للوصول إلى هذا الهدف بالتدابير التالية:

١ ـ التشجيع المنهجي على استيطان فلسطين عن طريق استقرار مزارعين وحرفيين وعمال يهود.

٢ ـ تنظيم اليهودية كلها وتوحيدها عن طريق رابطات محلية واتحادات عامة في نطاق ما تجيزه قوانين البلدان التي تنشأ فيها.

٣ ـ تقوية الشعور اليهودي والوعي القومي للشعب اليهودي.

٤ ـ القيام بالمساعي التحضيرية للحصول على رضى الحكومات الضروري لتحقيق هدف الصهيونية.

وكان ثيودور هرتزل قد مضى، قبل الدعوة إلى المؤتمر في بال، إلى القسطنطينية (١٥ حزيران/يونيو ١٨٩٦) ليلتقي السلطان. وقد رفض عبد الحميد الثاني استقباله وكان جوابه قاسياً: «ليست السلطنة التركية ملكي، إنها للشعب التركي. ولا أستطيع التنازل عن أي قطعة أرض، وربما في اليوم الذي سيقومون فيه باقتسام السلطنة ستكون فلسطين لهم مقابل لا شيء. ولكن جثتنا هي ما سيتقاسمونه»[٤٩].

---

(٤٨) Nathan Weinstock, *Le Sionisme contre Israël*, cahiers libres; 146-148 (Paris: F. Maspéro, 1969), p. 51.

(٤٩) Herzl, Ibid., p. 104.

وحاول هرتزل، بعد استنفاد جميع الوسائل، أن يستميل غليوم الثاني إلى قضيته. وقد التقاه في القسطنطينية في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٨٩٨. واكتفى الامبراطور بأن يقول له إنه سيطلب إلى السلطان إعطاء اليهود امتياز شركة (Chartered Company) بحماية ألمانية(٥٠)، وإنما لم يبد أي حماس لمشروع هرتزل.

وقرر هرتزل عندئذ الاتجاه نحو انكلترا وتوصل إلى لقاء جوزف تشامبرلين (Joseph Chamberlain) وزير المستعمرات في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٠٢. واقترح تشامبرلين على هرتزل إنشاء **مستعمرة يهودية في مصر**، فطلب هرتزل أن تعطيه انكلترا **العرش وسيناء**، لكن بدون أن يتلقى جواباً ايجابياً.

وبعد بضعة أشهر، في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٠٣، خلال مقابلة أخرى مع تشامبرلين، تلقى هرتزل اقتراح أوغندا في أفريقيا(٥١). وأعلمت الحكومة البريطانية في ١٢ أيار/مايو ١٩٠٣ القيادي الصهيوني بأنها لا تستطيع أن تسمح لليهود بالاستقرار في سيناء لأن المنطقة غير قابلة للري.

وانتهت اتصالاته بانكلترا بالفشل، فلم يتردد هرتزل في أن يطلب مقابلة وزير داخلية القيصر الروسي، المتهم، مع ذلك، بالحوادث المناهضة للسامية في كيتشينيف (Kichineve)، والتي أدت في ٣ نيسان/أبريل ١٩٠٣، إلى عشرات القتلى اليهود وأشاعت الهلع لدى السكان اليهود الروس، وتمت المقابلة في ٨ آب/أغسطس ١٩٠٣ بدون أن تفضي إلى أي شيء.

ودافع هرتزل في المؤتمر الصهيوني السادس الذي انعقد في بال في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٠٣ عن **المشروع الأوغندي** كمرحلة مؤقتة. وجرى قبول حل هرتزل في المؤتمر، ولكنه بقي من دون تطبيق.

واستقبل هرتزل قبل وفاته في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٠٤ فكتور عمانوئيل الثالث (Victor-Emmanuel) ملك إيطاليا. كان النقاش مثيراً: «إنني سعيد ـ قال الملك ـ لأنكم تخليتم عن فكرة أوغندا. فحب الناس للقدس يسرني [...]. إنني أعرف هذه المقاطعة جيداً [...]. وقد أصبح للبلد منذ الآن طابع يهودي واضح. وسيكون لكم بلا شك، إنما القضية هي مسألة وقت. سيحدث ذلك عندما يصبح لكم هناك نصف مليون يهودي.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٣١.

وعلق هرتزل قائلاً: لكن لن يُسمح لهم بالدخول يا مولاي.

فأجاب الملك: «دعك من هذا الكلام. يمكن فعل كل شيء بالإكراميات (البخشيش)»[٥٢]. لكنه لم يعد بشيء ملموس. وكانت مقابلة هرتزل البابا بيوس العاشر في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٠٤ هي الأقل وداً.

«لن نستطيع منع اليهود من الذهاب إلى القدس، هذا ما أعلنه البابا، ولكننا لا نستطيع دعم هذه الحركة[...].

«إنني أعرف جيداً أن رؤية الأتراك يحوزون أماكننا المقدسة مسألة كريهة ـ أضاف البابا ـ، ونحن مجبرون على تحمّل ذلك. إلا أن دعم اليهود لكي يحصلوا على الأماكن المقدسة شيء ليس في وسعنا فعله[...]».

أجاب هرتزل: «ولكننا [...] بحاجة إلى بلد للمضطهَدين».

فسأل البابا: «هل من الواجب أن يكون هذا البلد القدس؟».

وأوضح هرتزل: «نحن لا نطلب القدس وإنما فلسطين. البلد الدنيوي وحسب».

وختم البابا كلامه قائلاً: «لا نستطيع دعم ذلك. اذا أدخلتم شعبكم (إلى فلسطين) سنحضّر الكنائس والكهنة لتعميدكم جميعاً»[٥٣].

وهكذا بقيت مساعي هرتزل لدى القوى غير مثمرة. إن الظروف، ظاهرياً، لم تكن مؤاتية بعد لإيجاد قوة أوروبية مهتمة بما فيه الكفاية بتقديم دعم صريح للمشروع اليهودي. وكان العزاء الهزيل بالنسبة إلى القيادي الصهيوني الذي مات في ٣ تموز/يوليو ١٩٠٤، تحويل الصهيونية من توق خرافي إلى مشروع سياسي حقيقي.

صهيونية آحاد هعام(Ahad Haam) (أحد العامة)

ولد آشر جينسبورغ (Asher Ginsberg) في عام ١٨٥٦ في سكفيرا (Skvira) (اوكرانيا)، وكان بعد بنسكر الشخصية البارزة الرئيسية للصهيونية الروسية. وقد انضم إلى أحباء صهيون (Hibbat Tzion)، بعد أن عاد للاستقرار ثانية إلى أوديسّا (أوكرانيا). ووقّع كتاباته باسم مستعار هو آحاد هعام (Ahad Haam) (أحد العامة)، وبالمختصر أحد الأشخاص المعنيين بمشاكل شعبهم.

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٢.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٦.

كان تفكيره في الشعب والمصير اليهودي بسيطاً ومرتكزاً على فكرة وجوب تأسيس **مركز جديد روحاني** للشعب اليهودي في الوطن القديم(٥٤). وهذه الرؤية ـ المستوحاة من مفهوم **ثقافة الأمة** أكثر مما هي مستوحاة من مفهوم **دولة الأمة** ـ وضعته في انحراف بالنسبة إلى التفكير الهرتزلي. وانفجر تباعده عن هرتزل منذ المؤتمر الصهيوني الأول في بال في عام ١٨٩٧. فقد دعم آحاد هعام، على عكس هرتزل، فكرة أن خلاص إسرائيل سيكون من «عمل الأنبياء وليس عمل الدبلوماسيين»(٥٥)؛ وأخذ على هرتزل إذاً دولانيته التبسيطية جداً التي تهدد بأن تسحق في القشرة هذه اللوزة التي تصنع العظمة الروحية للقومية اليهودية، أي تراثها الثقافي(٥٦).

ومع هذا التباعد الواضح إلى درجة كبيرة كان كل شيء يجعل الاثنين متعارضين. ذلك أن آحاد هعام لم يكن يعتبر الهجرة الكثيفة هلوسة وحباً وإنما كان يشهّر بفكرة الدولة اليهودية بالذات مستمراً بالتعلق بفكرة مركز روحاني ولّد في عام ١٩٠٢ كلمة «Mizrahi» (نحت من كلمتي مركز وروحاني Merkaz et Rouhani). وكان حاييم وايزمن أحد صانعيها الرئيسيين.

وقد كرّس تعاقب الأحداث إخفاق أفكار آحاد هعام، فاستيطان فلسطين الصهيوني كان قد بدأ.

الصهيونية «الاشتراكية» لناحام سيركين (Naham Syrkin) وبر بوروخوف (Ber Borochov)

تتحدد الموجة الأولى للمهاجرين اليهود في فلسطين بشكل ملموس حوالى عامي ١٨٨١ و١٨٨٢. وقد أسس الآتون الجدد مستوطنات أصبحت مثقلة بالدين بسرعة ومجبرة على أن تضع نفسها تحت وصاية البارون روتشيلد (Rothschild). منذ عام ١٨٨٣. وهكذا كان هناك في عام ١٨٨٩ تسع عشرة مستوطنة دعمها البارون مالياً. وبلغت مساحة هذه المستوطنات ٧٥٠٠٠ دونم (أقل من ٢ بالمئة من مساحة فلسطين كلها) مع ٤٩٨٣ نسمة(٥٧).

---

(٥٤) Cohen, *Du rêve sioniste à la réalité israélienne*, p. 91.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) كرّس ميتشل كوهين لهذا الخصام بين هرتزل وآحاد هعام فصلاً كان على حق حين جعل عنوانه «القوقعة واللوزة». انظر: المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ١١٠.

(٥٧) Israël Margalith, *Le Baron Edmond de Rothschild et la colonisation juive en Palestine*, préface de David Ben-Gourion; introduction de G. Bourgin (Paris: Marcel Rivière, 1957), pp. 141-142.

ومع أن إقامة المستعمرات كان يجب أن يقوم بها في البداية اليهود ولليهود، فإن الأحداث أخذت منحىً مختلفاً إلى حد ما. فقد عمد البارون إلى تأطير المستوطنات وأنشأ في الخليل إدارة بيروقراطية حقيقية مكلفة بتسيير الأمور فيها، وذلك سعياً إلى مردودٍ للعملية كأي رأسمالي. وقد استُخدم الفلسطينيّون في المستعمرات كعمال. إنهم أيدٍ عاملة رخيصة مفضلة على بعض المستوطنين اليهود الذين بدت مطالبهم على صعيد الأمور مبالغاً فيها.

وفي عام ١٩٠٠ نقل البارون روتشيلد المستوطنات التي يشرف عليها إلى جمعية الاستيطان اليهودية (Jewish Colonization Association) للبارون موريس هيرش (Maurice Hirsch). واختارت الايديولوجية الصهيونية، منذ تلك الآونة، وبخاصة ابتداء من عام ١٩٠٥، **التمييز الشوفيني**. وأصبح المنظرون الصهاينة الذين واجهوا ضرورة جعل اليهود يعملون **واستبعاد اليد العاملة الفلسطينية**، المنافسة في المستوطنات، ينادون مذاك بإقامة اقتصاد يهودي جديد لأن **الاقتصاد القائم مغلق أمامهم**.

ومن بين هؤلاء المنظرين الجدد المتصفين **بالصهاينة الاشتراكيين** برز اسمان، ناحام سيركين وعلى وجه الخصوص بوروخوف كانت فرضية سيركين ملخصة في مقالة نقدية تعود إلى عام ١٨٩٨ بعنوان «المسألة اليهودية والدولة اليهودية الاشتراكية»[٥٨] خلط فيها قوميته باشتراكية طوباوية أكد فيها أن «مجتمعاً بلا طبقات وسيادة القومية هما الوسيلتان لحل المشكلة اليهودية بكاملها». وفي عام ١٩٠١ شهّر «بالصهاينة البرجوازيين الرجعيين»، أنصار برامج الاستيطان الرأسمالي الذين يُدخلون المصالح الطبقية ويقودون بالتالي الصهيونية نحو فشل مؤكد»[٥٩].

وتتقاطع أفكار سيركين مع الأفكار التي بسطها حزب البوند الاشتراكي، وهي حركة معادية للصهيونية تأسست في فيلينا سنة ١٨٩٧ وانما تلتقي مع أفكار ـ «Poale Sion» (عمال صهيون)، وهم فريق صهيوني ـ اشتراكي نشأ في مينسك في السنة نفسها.

---

(٥٨) المؤلَّف مكتوب باللغة الروسية وأصبح جاهزاً بالفرنسية بفضل رينيه بوزننسكي: Renée Poznanski, *Lettres sur le judaïsme ancien et nouveau* (Paris: Cerf, 1989).

(٥٩) حول سيركين، انظر: Dieckhoff, *L'Invention d'une nation: Israël et la modernité politique*, pp. 73-80.

غير أن بر بوروخوف هو الذي سيصبح منظِّر «الصهيونية العمالية»[٦٠]. وقد نجح هذا المثقف الشاب من يولتافا (أوكرانيا) في توحيد كل التجمعات **الصهيونية الاشتراكية** في «Poale Sion» واحد (الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي اليهودي والعمالي) في يولتافا في عام ١٩٠٦. وانطلق بوروخوف، المتأثر بالايديولوجية الماركسية التي كيَّفها مع مفهومه الخاص للصهيونية من ملاحظة أن الطبقة العاملة اليهودية تعوقها البنية الاجتماعية غير الطبيعية للجماعات اليهودية، لعدم وجود بروليتاريا. والحال أن هذه البروليتاريا لا يمكن أن تتكوّن إلا عن طريق الاستقلال الاقليمي اليهودي في بلد متخلف. ففي بلد كهذا ليس نامياً بعد في **جسم اقتصادي مغلق** لا تخشى فيه أي منافسة أهلية وبإمكان البروليتاريا اليهودية القيام بصراعها الطبقي بشكل طبيعي. وهذا البلد لا يمكن أن يكون سوى فلسطين. وقدّر بوروخوف أن بإمكان اليد العاملة والرأسمال الصغير أن يكرسا فيها للصناعة الأساسية والزراعة «مما يتيح للبنية الاقتصادية للوجود اليهودي أن تصبح طبيعية».

ويعني ذلك بوضوح أن على اليهود أن يفضلوا **العمل اليهودي**. ويصبح الشعار عندئذ غزو العمل (*Kibouch avoda*).

هذا هو الأساس الايديولوجي لهذا الاستيطان **العمالي** (بخلاف الاستيطان الرأسمالي) الذي ستقترن به الموجة الثانية للهجرة من ١٩٠٤ إلى ١٩١٤. وقد كان ضمن هذه الموجة بن غوريون. وأصبح مصير الفلسطينيين واضحاً: لن يعملوا بعد الآن لليهود. وكتب بوروخوف قائلاً: «سيتكفل اليهود المهاجرون بإنماء القوى الإنتاجية لفلسطين وسيندمج السكان المحليون في فلسطين مع الزمن اقتصادياً وثقافياً، داخل اليهود»[٦١].

ويتميز مسعى بوروخوف بالموقف الصهيوني تجاه الفلسطينيين: يجب أن يكونوا وفقاً لما يُرسم لصيرورتهم تبعاً لحاجات السكان اليهود التي ستعطى الأولوية على كل شيء. وهكذا سيقود تطبيع الشرط اليهودي، خفية في أول الأمر ـ تحت مظاهر إنسانية ـ ثم علناً مع تدفق المهاجرين اليهود، إلى **جعل الشرط الفلسطيني شاذاً**. وبالفعل سيظهر، على مر السنين، أن الايديولوجية الصهيونية ـ الاشتراكية لم تكن

(٦٠) حول بوروخوف، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨٩، و Khader, *Anatomie du sionisme et d'Israël: Essai d'analyse socio-historique*, pp. 36-39.

(٦١) Ber Borochov, *Oeuvres complètes* (Tel-Aviv: [s. n.], 1955), tome 1, pp. 262-263.

ترغب إلى هذا الحد في استثمار **اليد العاملة المحلية** وانما كانت تطمع في البلد نفسه الذي يجب أن يستخدم لخلق أرض إسرائيل.

منذ عام ١٨٩٧، عرضت صحيفة *L'univers israélite*، وهي الصحيفة الرئيسية للجماعة اليهودية، التأثير المحتمل الصهيوني على السكان الفلسطينيين وطرحت أسئلة مقلقة تماماً: «[...] نسي هرتزل أن يقول لنا ماذا ينوي أن يفعل بسكان فلسطين العرب: هل يجب أن ينسحبوا أمام موج الآتين الجدد؟[...] أم، على العكس، سيسمح لهم بالبقاء في بيوتهم؟[...]. هل سيعتبرون أجانب في البلد حيث ولدوا؟ لكن عندئذ سيتجرَّدون من جنسيتهم ويُحكَم عليهم بالمصير غير المحتمل نفسه الذي تريدون أن تنقذوا منه يهود بعض بلدان أوروبا. وعلى العكس، إذا قررتم، وذلك عادل، أنه لن يكون هناك أي فارق في المعاملة بين السكان القدامى والجدد فلن تكونوا قد أنشأتم دولة يهودية [...]»[٦٢].

معارضة تركيا والفلسطينيين للصهيونية

تجلت معارضة تركيا للهجرة اليهودية إلى فلسطين باكراً، وعلى أي حال قبل المؤتمر اليهودي الأول في بال، فقد سبق للحكومة التركية، منذ عام ١٨٨٢ (٢٨ نيسان/أبريل)، أن قالت، في رسالة موجهة إلى قنصلها العام في أوديسّا (أوكرانيا)، إنها لا تُعلم جميع اليهود الذين يأملون الهجرة إلى تركيا أنه من غير المسموح لهم أن يقيموا في فلسطين. بإمكانهم الهجرة إلى أي مقاطعة أخرى في تركيا والإقامة فيها كما يشاؤون شرط أن يصبحوا رعايا عثمانيين وأن يقبلوا احترام القوانين النافذة في السلطنة[٦٣].

في ما بعد أعلن السلطان نفسه في عام ١٨٨٨ ما يلي:

«اليوم أيضاً جاء عدد من الاسرائيليين للبحث عن ملجأ على الأرض العثمانية بدون أن يعتبر دينهم سبباً لطردهم. باستثناء فلسطين، للاسرائيليين الحرية في أن يقيموا، في السلطنة ومزاولة صناعتهم بدون أي عائق، وإذا كانت حكومة السلطنة، رأت أن عليها واجب الاهتمام بتجمعهم في فلسطين فذلك بسبب بعض الاعتبارات

---

(٦٢) Michel Abitbol, *Les Deux terres promises: Les Juifs de France et le sionisme, 1897-1945* (Paris: O. Orban, 1989), pp. 40-41.

(٦٣) استشهدت به نادين بيكودو: Picaudou, *Les Palestiniens, un siècle d'histoire: Le Drame inachevé*, p. 25.

الاقتصادية والمتعلقة بالانتظام العام التي فرضت عليها ضرورة وضع عقبة أمام هجرتهم الكثيفة[...] إلى مقاطعة مواردها الحالية قد لا تكفي حاجات سكان أكثر عدداً»(٦٤).

ولكن إذا كانت تركيا قد عارضت **هجرة كثيفة** فقد أبدت الكثير من التفهم تجاه الزوار والحجاج اليهود الذين يأتون إلى فلسطين.

إن موقفاً متسامحاً كهذا تجاه الأفراد وانما عدائي للمشروع الصهيوني لم يكن يمكن أن يرضي القادة اليهود. لذا قرر هرتزل التماس مقابلة السلطان لكي يطلب إليه رسمياً دعم المشروع الصهيوني. ورفض السلطان معروف ورده شهير: «السلطنة التركية هي للشعب التركي. لا أستطيع التنازل عن أي قطعة منها». وذلك لم يمنع المستوطنين الصهاينة من أن يتسللوا إلى فلسطين وأن يقيموا فيها، وحتى من أن ينشئوا مستوطنات زراعية. ويقدر أن ثلاثين إلى أربعين ألف مستوطن يهودي نجحوا في الدخول إلى فلسطين بين عامي ١٩٠٣ و١٩١٤.

والحال أن الفلسطينيين لم يتقبلوا هؤلاء المستوطنين مع الاعتراف بالجميل كما تخيل الصهاينة الأوائل، ولم يروا فيهم سوى **غرباء غير مرغوب فيهم** أقلقهم مجيئهم(٦٥). وأولى الاعتراضات صدرت عن فلسطينيين ـ كثيرون منهم من المسيحيين ـ يشكلون أغلبية القطاع الثالث، يخشون تدفق المنافسين اليهود إلى الوظائف التي يشغلونها(٦٦). واقترنت المنافسة الحادة بين الحرفيين والتجار العرب واليهود بسرعة بمنافسة صارمة بين **الفلاحين** الفلسطينيين والمستوطنين الصهاينة.

وتجذّر التعارض في عام ١٩٠٤ بسبب التوجه الجديد للحركة الصهيونية التي بدأت، باسم شعاري **العمل اليهودي** و**الانتاج اليهودي**، بتبني سياسة تمييز تجاه الفلسطينيين بشكل مقصود.

وأسس نجيب نصار في عام ١٩٠٨ صحيفة يومية مناهضة للصهيونية باسم

---

(٦٤) استشهدت به رينيه نيهر ـ برنهيم: *La Déclaration Balfour, 1917: Création d'un foyer national juif en Palestine*, présentée par Renée Neher-Bernheim, archives; no. 36 (Paris: Julliard, 1969), p. 64.

(٦٥) Daniel Amson, *De Gaulle et Israël*, politique d'aujourd'hui (Paris: Presses universitaires de France, 1990), p. 48.

(٦٦) Neville Mandel, «Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914,» *St. Antony's Papers* (London), no. 17 (1965), pp. 77-108.

الكرمل (١٨٧٣ ـ ١٩٤٨)[٦٧]. وهو معاصر لعيسى العيسى الذي أسس هو أيضاً صحيفة أخرى سماها **فلسطين** *(Filastin)*. وفي سنة ١٩٠٩ ندّد نائب القدس في البرلمان العثماني بالاستيطان الصهيوني.

ثم تأسس في سنة ١٩١١ في يافا حزب مناهض للصهيونية اسمه الحزب القومي (أو الوطني). وكان هدفه النضال ضد الصهاينة لا لأنهم يهود وإنما لأنهم «غرباء يحركهم مشروع استعماري»[٦٨]. وهكذا أظهر الفلسطينيون العرب عداءهم للصهيونية في تعابير سياسية لا دينية. وبدا ذلك منذ عام ١٨٩٩ في أحاديث وجيه في القدس كان في السابق رئيساً للمحكمة البلدية، هو يوسف ضيا الخالدي، الذي كتب للحاخام الصهيوني زادوك خان (Zadoc Kahn) متوقعاً بصراحة انفجار الغضب الشعبي الذي بدأت تباشيره بالظهور. ولم تكن الطبيعة السياسية للنزاع الكامن خافية على السلطات العثمانية التي أعلنت ما يلي: «نحن لا نكره الأجانب، نحن نستقبل الأجانب. لسنا مناهضين للسامية، ونقدر التفوق الاقتصادي لليهود. ولكن ليس هناك أي أمة أو أي حكومة تستطيع أن تفتح ذراعيها لتجمعات[...] هدفها انتزاع فلسطين منا [...]»[٦٩].

ولأجل الالتفاف على المعارضة الفلسطينية، حاول بعض القادة الصهاينة، تملق رجال السياسة العرب (ولا سيما السوريين المنفيين في مصر)، بأن اقترحوا عليهم حلفاً عربياً ـ صهيونياً ضد الأتراك. إلا أن محاوريهم اشترطوا أولاً على الصهاينة «التخلي عن مواطنيتهم الأجنبية» وعدم تجريد الفلسطينيين من أراضيهم، وفتح المدارس الصهيونية للأولاد العرب وإشراك العرب في النشاطات الاقتصادية اليهودية، وتشتيت المستوطنين اليهود في مجمل المقاطعات العربية. ويعني ذلك أن هذه «السياسة التافهة»[٧٠] التي يعتمدها الصهاينة هي منذورة للفشل طالما أن محاوريهم العرب يعارضونهم برفض قاطع لفكرة إنشاء أي دولة يهودية في فلسطين.

---

(٦٧) حول نجيب نصار، انظر: Qustandi Shomali, «Nagib Nassar: L'Intransigeant,» *Revue d'études palestiniennes*, no. 2 (hiver 1995), pp. 80-90.

(٦٨) *Textes de la révolution palestinienne: 1968-1974*, pp. 17-20.

(٦٩) Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976), p. 104,

واستشهد به هنري لورنس: Henry Laurens, *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, collection u. Série histoire contemporaine (Paris: A. Colin, 1993), p. 146.

(٧٠) Neil Caplan, *Early Arab-Zionist Negotiation Attempts, 1913-1931*, Futile Diplomacy; v. 1 (London; Totowa, NJ: F. Cass, 1983), pp. 24-25.

هكذا كان الوضع، المصور باختصار، في فلسطين، عشية الحرب العالمية الأولى: بلد يطمع فيه الصهاينة العازمون على جعله دولة «يهودية بمقدار ما أن انكلترا هي انكليزية».

فلسطين تجاه التعهدات المتناقضة للدول الأوروبية (١٩١٤ ـ ١٩٢٠)

كانت فلسطين، عشية الحرب العالمية الأولى، ما تزال تحت السيطرة العثمانية التي أصبح القادة القوميون العرب ينازعون فيها، لا بل يرفضونها. إلا أنه نشأت في أوروبا، في وقت كان ممكن فيه الأمل بتصدع الامبراطورية، وانحلال قبضتها على مقاطعاتها العربية، والتقرير الذاتي لمصير هذه المقاطعات، حركة صهيونية نوت، منذ مؤتمر بال فعل كل شيء لأجل استيطان فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها (Judenstaat).

إن الصهيونية هي نتاج عصرها، بمعنى أنها تلقت تأثير القومية الأوروبية وأن الحل الذي تنادي به في شأن **المسألة اليهودية** يندرج في سياق التوسع الأوروبي الاستعماري. لذا فإن تحقيق أهداف مؤتمر بال يندرج إلزامياً في حلف بين الصهاينة والقوى الأوروبية، وبخاصة انكلترا، ويشكل شرطاً لذلك إخضاع السكان الفلسطينيين ونهبهم وتهجيرهم. والصهيونية، بهذا المعنى، كما يذكر به م.رودنسون «هي واقع استعماري بمقدار ما يحكم عليها منطقها الداخلي فوراً بأن تقتدي بالاستعمار الأوروبي وتدخل بالضرورة في نزاع مع القومية العربية الفلسطينية»[٧١]. يضاف إلى ذلك أن المستوطنين اليهود الأوائل الآتين من الأوساط الأشكينازية في أوروبا الشرقية، يشتركون في الأفكار المسبقة العدائية وحتى العرقية، تجاه السكان الفلسطينيين الأصليين، والتي يحملها باقي الأوروبيين في مناطق أخرى. وقد انقاد الصهاينة ببناء **عودتهم** إلى فلسطين على حجج تاريخية مشكوك فيها جداً (الزعم أنهم يتحدرون من اليهود الذين سكنوا فلسطين قبل تسعة عشر قرناً)، إلى أن ينكروا بشكل طبيعي جداً، حتى وجود الشعب الفلسطيني. وهذا ما يسمى فيما بعد **المسألة الخفية**.

من المؤكد أن القومية العربية التي حاولت، في نهاية القرن التاسع عشر، هز النير العثماني، راهنت أيضاً على حلف مماثل مع القوى الأوروبية ـ إلاّ أن «أوروبية (européanité) الصهاينة كان يمكن أن تتيح لهم تقديم مشروعهم على أساس أنه

---

(٧١) لخصنا هنا المقالة الرائعة لمكسيم رودنسون: Maxime Rodinson, «Israël, fait colonial,» *Temps modernes* (Paris): no. 253 bis. (1967).

مرتبط بالحركة التوسعية الأوروبية ذاتها التي كانت تنمّيها كل قوة لحسابها». من هنا العديد من التصاريح حول المصلحة العامة لأوروبا أو للحضارة، أو كذلك حول المصلحة الخاصة لهذه القوة أو تلك في دعم الحركة الصهيونية. كان ذلك **طبيعياً** في جو تلك الحقبة.

وبالفعل أرسى التفوق الأوروبي في الضمائر فكرة أن أي اقليم خارج أوروبا هو **إقليم فارغ ثقافياً** وبالتالي هو **قابل للاستعمار**. وكانت السلطنة العثمانية ـ في هذه الرؤية الأوروبية المركزية ـ على الأقل مشوبة ببقع فارغة ثقافياً؛ وكانت فلسطين إحدى هذه البقع. وفكرة الإفراغ الثقافي هذه التي كانت تتناسق مع ذهنية القرن التاسع عشر بدت في القرن العشرين تدعو إلى الدهشة، ومع ذلك استعادها مؤسس الصهيونية ثيودور هرتزل الذي أكد أن اليهود يشكلون في فلسطين «سداً حضارياً ضد البربرية»، كما استعادها بعده العديد من الصهاينة. وقول برنارد روزنبلات (Bernard Rosenblatt) في هذا الصدد منوِّر. «أعلم أن أمريكا، كما قال، غالباً ما تعرضت للنقد لاحتلالها التكساس وكاليفورنيا خلال حرب المكسيك الموصوفة بأنها عمل عدواني. ولكنني أتساءل ما هي قيمة انتقاد كهذا عندما يبدو البديل حرمان مجمل الجنوب الغربي من حسنات الحضارة الأمريكية ـ عندما يكون هناك اقليم فارغ تقديرياً فإن العالم يدعو إلى خلاصه. وفلسطين المهجورة من السكان كانت كتكساس مصغرة. ويتطلب منطق التاريخ أن تملأ **المساحات الفارغة**، لأن الطبيعة تكره الفراغ[...]»[٧٢]. ومفهوم الفراغ هذا موجود في الشعار المخادع الذي أطلقه زانغويل (Zangwill) في عام ١٩٠٤: «إعطاء أرض بلا شعب (فلسطين) لشعب بلا أرض (اليهود)».

في هذا الشعار جوهر المركزية الغربية التي سيدفع الفلسطينيون لها ضريبة جسيمة في القرن العشرين لأنهم، في أكثريتهم، سوف يتم اقتلاعهم من أرضهم ويُرمى بهم في طرقات المنفى بلا قيد أو شرط.

وقد لاحظت غولدا مائير ـ التي أصبحت رئيسة وزراء اسرائيل ـ في كتاب أرسلته إلى صهرها في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٢١، ما يلي: «[...] لن يختار الانكليز العرب لاستيطان فلسطين، سيختاروننا نحن»[٧٣].

---

(٧٢) Bernard A. Rosenblatt, *The American Bridge to the Israel Commonwealth* (New York: Farrar, Straus and Cydahy, [1959]), p. 123.

(٧٣) Marie Syrkin, *Golda Meir, la femme qui a permis la naissance d'Israël*, traduit de l'anglais par Jacqueline Hardy, air du temps; 208. Portraits ([Paris]: Gallimard, 1966), p. 63.

فلسطين في صميم المساومات السرية

انتهت ثورة تركيا الفتاة، وسياسة التتريك التي رافقتها، إلى إثارة الشعور القومي العربي. فتأسست منظمات تشترط حقوقاً متساوية للعرب داخل السلطنة، وكذلك استعمال اللغة العربية في الإدارة والتربية. وكان ذلك حال الحزب العثماني للاّمركزية الإدارية الذي تأسس في عام ١٩١٢. وفي عام ١٩١٣ التأم في باريس مؤتمر عربي جمع المسيحيين والمسلمين طالب بإصلاحات هامة في قلب السلطنة. وفي الوقت عينه تأسست جميعات سرية أكثر راديكالية كالقحطانية (١٩٠٩) التي اقترحت مَلَكية عربية تركية على النموذج النمساوي ـ المجري أو كذلك **الفتاة** (١٩١١) و**العهد** اللتان طالبتا باستقلال عربي تام.

ومنذ أن توضح التهديد بالحرب الأولى وتأكدت المشاركة التركية في النزاع غادرت القومية العربية أرضية المطالب الإصلاحية لكي تتجذر. ووجدت في شخص الشريف حسين شريف مكة زعيماً مثالياً.

وكانت بدأت الخصومات بين تركيا والشريف حسين في مطلع القرن العشرين، حتى أن الشريف حسين كان قد تم احتجازه في القسطنطينية ولم يستطع العودة إلى الحجاز إلاّ في عام ١٩٠٨ ـ وهكذا، عند اقتراب الحرب لم تكن العلاقات بين العرب والأتراك ثابتة. وكذلك عندما دخلت تركيا الحرب (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤) خشيت ردة العرب ودعت إلى وحدة المسلمين ضد الحلفاء الغربيين.

إلا أن الخلافات العربية ـ التركية لم تَخْفَ على المقيم البريطاني في مصر، اللورد هيربرت كيتشنر (Herbert Kitchener) الذي أسرع في محاولة الاتصال بشريف مكة، الأمير العربي الوحيد من محتد عربي، الذي بإمكانه إصدار فتوى لتسويغ الحرب المقدسة ضد تركيا. تم الاتصال الأول اذاً ببرقية أولى في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤، ثم في رسالة رسمية في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر. وكانت هذه الرسالة صريحة:

«إذا ساندت الأمة العربية الانكليز في هذه الحرب فإن انكلترا تضمن ألا يكون هناك تدخل خارجي في الجزيرة العربية وتقدم للعرب كل مساعدة ضد تدخل خارجي[...]. وقد يضطلع عربي أصيل بالخلافة في مكة والمدينة»[٧٤].

---

(٧٤) A.L. Tibawi, *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1969), p. 112.

إنه وعد ونداء سريع تقبّله الشريف فوراً. فتولى، بعد استشارات مع القوميين العرب في سوريا وفلسطين، المفاوضات مع البريطانيين الذين مثّلهم المفوض السامي في القاهرة السير هنري ماكماهون (Henry Mc-Mahon). وهكذا ارتبطت القومية العربية، انطلاقاً من تلك الآونة، بلعبة نفوذ القوى الغربية ووقعت في فخ الوعود الغشاشة، كما سنبين في الصفحات التالية.

فلسطين في مراسلات حسين ـ ماكماهون، تموز/يوليو ١٩١٥ ـ كانون الثاني/يناير ١٩١٦[٧٥]

تمثلت المفاوضات الانكليزية ـ العربية في شكل ثماني مسائل متبادلة بين الشريف حسين والسير ماكماهون بين ١٤ تموز/يوليو ١٩١٥، و٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩١٦، بهدف تحديد بنود اتفاق بين الفريقين: على الشريف إعلان التمرد العربي ضد الأتراك ويتعهد الانكليز بالاعتراف باستقلال مملكة عربية كبرى.

وقد طرح الشريف في رسالته الأولى، في ١٤ تموز/يوليو ١٩١٥ شروطه:

١ ـ استقلال عربي من كيليكيا إلى المحيط الهندي ومن البحر الأبيض المتوسط إلى حدود إيران؛ ٢ ـ خلافة عربية للإسلام.

وتعهد ماكماهون في رسالته بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، باسم الحكومة البريطانية، بالاعتراف باستقلال العرب في قلب الأقاليم الداخلة في الحدود المقترحة من الشريف ودعمه، وانما أبدى بعض التحفظات في شأن ولايتي بغداد والبصرة (اللتان تستدعيان تدابير خاصة للرقابة الإدارية)، وبالنسبة إلى مقاطعتي مرسين والاسكندرون و«الأقسام في سوريا الممتدة غربي مقاطعات دمشق وحمص وحماه وحلب»، بذريعة أنها مقاطعات ليست عربية صرفاً.

وفي رده على ماكماهون، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٥، قبل الشريف التقييدات المتعلقة بمرسين والاسكندرون وانما رفض فصل سوريا الغربية ورفض الحجة التي تسوّغه[٧٦]، مذكّراً بأن هذا القسم من سوريا هو عربي لأنه «ليس هناك فارق بين عربي مسلم وعربي مسيحي».

---

(٧٥) حول هذه المراسلات، انظر: Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement*, p. 194 sqq; Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Diary*, with a foreword by Arnold J. Toynbee (Beirut: Palestine Research Center, [1970-]), vol. 1, pp. 35-52, and Westerman papers, «Memorandum on British Commitments to King Hussein,» (Stanford University, Hoover Institution, [n. d.]), special 13, p. 9 sqq.

(٧٦) Nadine Picaudou, *La Décennie qui ébranla le Moyen-Orient, 1914-1923*, questions au XX^e siècle; 55 (Bruxelles: Complexe, 1992), p. 75.

وأخذ ماكماهون في جوابه بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٥ علماً بالضمانات المعطاة للمسيحيين، وانما أكد أن مسألتي ولايتي بيروت وحلب تهمان فرنسا بصورة خاصة وتتابعت المراسلات في عام ١٩١٦، ولكنها عالجت على وجه الخصوص تنظيم التمرد العربي.

ودعا الشريف حسين الذي استقوى بالوعود البريطانية إلى تمرد العرب. وأخذ الغربيون علماً بذلك بفضل رواية **لورنس العرب** المتقنة إلى حد كبير. وأثارت هذه المراسلات في ما بعد بين حسين وماكماهون نقاشاً طويلاً لمعرفة ما إذا كانت فلسطين واردة في الحدود التي يطالب بها الشريف أم لا. وكانت المهارة البريطانية في تجنب ذكر فلسطين صراحة مما حوّل المفاوضة إلى صرح من الالتباس.

ليس هناك أي شك، بالنسبة إلى العرب، في أن فلسطين يجب أن تكون ضمن المملكة العربية الموعودة لسببين على الأقل: ١ ـ ليست في المنطقة الكائنة غربي دمشق وحلب (لبنان هو الموجود في الغرب)؛ ٢ ـ لم يستبعدها ماكماهون في أي وقت صراحة من المنطقة المخصصة للمملكة العربية.

ثمة مصالح مسيحية هامة في فلسطين لا تسمح، بالنسبة إلى البريطانيين، للحكومة الانكليزية بأن تعد العرب بها بدون موافقة العالم المسيحي. يضاف إلى ذلك أن القوى الحليفة، عندما أعلن الشريف حسين نفسه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦، ملكاً على العرب، لم تعترف له إلا بلقب ملك الحجاز، مما يثبت، في نظر البريطانيين، أن فلسطين هي خارج سلطته.

ولا أهمية تذكر للإنكار البريطاني، لأن اكتشاف مستندين، في عام ١٩٦٤، يعودان للبروفسّور وليم ويسترمان (William Westermann)، مستشار البعثة الأمريكية في مؤتمر السلام (١٩١٩)، فيه تكذيب قاطع للفرضية البريطانية، لأنه ورد فيهما ما يلي: «في ما يتعلق بفلسطين تعهدت حكومة جلالته بإدخالها في حدود الاستقلال العربي»، استناداً إلى كتاب السير ماكماهون للشريف حسين بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٥.

غير أنه من الممكن أن يكون البريطانيون الذين اختاروا صياغة ملتبسة قد سعوا بعد فوات الأوان، للاحتفاظ بالحق في استبعاد فلسطين من الوعود المقطوعة للعرب. يضاف إلى ذلك أن الدبلوماسيين الفرنسيين والبريطانيين، خلال متابعة تبادل الكتب بين حسين وماكماهون، اقتربوا من إنهاء اتفاق حول تقاسم ما يتم سلخه من

السلطنة العثمانية[...]. وقد كتب العقيد لورنس في ما بعد في إحدى رسائله ما يلي: «[...] لم تكن لدى الشريف فكرة أننا لم نكن بحاجة إليه إلاّ ليقوم بدور تزييني صرف»(٧٧).

اتفاق سايكس ـ بيكو (Sykes-Picot)

أعلن الفرنسيون والانكليز، لتخفيف الضغط التركي على روسيا، الهجوم البحري على الدردنيل في ١٩ شباط/فبراير ١٩١٥. ومنذ الهزائم التركية الأولى طالب الروس، في ٤ آذار/مارس ١٩١٥، بضم الدردنيل إلى البوسفور والقسطنطينية إلى الامبراطورية الروسية. وجاء اتفاق القسطنطينية يرضي الروس (آذار/مارس ١٩١٥). إلا أن فرنسا ذكّرت القيصر بأن «لها في سوريا وفلسطين تراثاً ثميناً من الذكريات التاريخية والمصالح المعنوية والمادية»، وهي تعتمد على أن «يوافق جلالته على التدابير التي ترى حكومة الجمهورية من الواجب اتخاذها لصون هذا التراث»(٧٨).

إن اقتراحاً كهذا لم يكن من شأنه أن يسر حلفاءها الروس والبريطانيين، فالروس لا يمكنهم أن يوافقوا على وضع الأماكن المقدسة تحت سيطرة بلد كاثوليكي، ويفضل الانكليز إلى حد كبير جعل فلسطين تحت سلطة بريطانية.

وقرر الفرنسيون والانكليز، لتجنب أن يؤثر الخلاف حول فلسطين في مجهود حرب الحلفاء، وضع بروتوكول يوفق بين مصالحهم. وحرر جورج بيكو ممثل وزارة الخارجية الفرنسية والسير مارك سايكس، ممثل وزارة الخارجية البريطانية، في عام ١٩١٦، مشروع اتفاق صدقه في ٦ أيار/مايو ١٩١٦ بول كامبون (Paul Cambon)، سفير فرنسا في لندن، والسير ادوارد غراي (Edward Grey)، الوزير البريطاني للشؤون الخارجية، ثم أُخضع لموافقة روسيا. ويقسم هذا الاتفاق الشرق الأوسط، في ما هو أساسي، إلى خمس مناطق(٧٩):

ـ منطقة زرقاء تشمل كيليكيا، **وولاية** أضنه والشريط الساحلي السوري ـ اللبناني تديرها فرنسا مباشرة.

---

(٧٧) انظر رسائل ت. إ. لورنس التي استشهد بها دانيال امسن: Amson, *De Gaulle et Israël*, p. 59.

(٧٨) *La Déclaration Balfour, 1917: Création d'un foyer national juif en Palestine*, pp. 149-150.

(٧٩) للمزيد من التفاصيل، انظر: Amson, Ibid., pp. 60-63; Khader, *Histoire de la Palestine*, vol. 1, pp. 170-174, et Laurens, *La Question de Palestine*, pp. 155-156.

ـ منطقة حمراء تتكون من بلاد ما بين النهرين الواطئة تتبع بريطانيا العظمى حصراً.

ـ منطقة أ (محاطة بدائرة) زرقاء مكونة من سوريا الداخلية ومنطقة الموصل وكركوك، حيث يعترف للعرب بسيادة مطلقة عليها ويكون لفرنسا حق رقابة على المشاريع والقروض المحلية فيها ويعود لفرنسا وحدها تقديم مستشارين أو موظفين أجانب بناء على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية.

ـ منطقة ب (محاطة بدائرة حمراء) من الحدود المصرية حتى العراق، موعودة أيضاً لدولة عربية أو لاتحاد دول عربية وانما تحت حماية بريطانيا العظمى.

ـ منطقة سمراء أخيراً تغطي الإقليم الفلسطيني من البحر الأبيض المتوسط حتى نهر الأردن وتوضع تحت سيادة دولية باستثناء مرفأي حيفا وعكا المحتفظ بهما لبريطانيا العظمى.

وهكذا رسمت حدود الشرق الأوسط بالقلم في القنصليات الأوروبية. وسوف يرمي هذا التقطيع الكيفي بثقله على مستقبل الوطن العربي في شرقي البحر الأبيض المتوسط. إنه لم يقلص مدى الوعود المعطاة للشريف حسين وحسب بل استثنى ـ صراحة ـ **فلسطين** من أي سلطة عربية. ويوجد فيه بالتأكيد تعبير استقلال عربي في نطاق دولة واحدة او اتحاد دول، وانما هو استقلال موضوع، منذ الأساس، تحت وصاية فرنسية في المنطقة أ (المحاطة بالأزرق) او انكليزية في المنطقة ب (المحاطة بالأحمر).

وبعد بضعة أشهر من توقيع المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٦ في لندن سقطت حكومة اسكويت (Asquith). ورأس الحكومة لويد جورج (Lloyd George) على رأس ائتلاف طالب فيه المتمسكون **بالاستعمار التقليدي** بإعادة النظر في اتفاق سايكس ـ بيكو الذي يعطي فرنسا أفضل حصة، وكان الهم الأول للحكومة البريطانية الجديدة **الأمن**، الذي يتطلب إعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو لتأمين تحكم انكليزي، بدون شريك، ليس فقط في ما بين النهرين، بل أيضاً على الشاطىء الشرقي لأفريقيا، وفي البحر الأحمر، بل أيضاً في فلسطين. وهذا، على أي حال، ما طالبت به لجنة حكومية بريطانية تشكلت في نيسان/أبريل ١٩١٧ برئاسة اللورد كورزن (Curzon) مع مشاركة فاعلة للجنرال الأفريقي الجنوبي سمرتس (Smerts)، العضو أيضاً في حكومة الحرب في لندن.

اذاً تدخل لويد جورج في هذا الاتجاه في نيسان/ابريل ١٩١٧ في المؤتمر بين

الحلفاء في سان ـ جان دو موريين (Saint-Jean de Maurienne)، مطالباً ـ صراحة ـ بانتداب بريطاني على فلسطين. وقوبلت الحجة البريطانية «ببرودة» ولم يتأخر الرد الفرنسي. ففي ٢٥ نيسان/أبريل قررت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب «بالإجماع لصالح سلطة فرنسية حصرية على فلسطين باستثناء أرض محصورة للوصول إلى الأماكن المقدسة يمكن أن يُعهد بها[. . .] إلى بلجيكا».

طموحات بلجيكا

لم تعتبر بلجيكا محاربة في آسيا مع أنها قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع السلطنة العثمانية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٥، وقد قدمت الدبلوماسية البلجيكية، مع أنها لم تكن في حالة حرب مع تركيا، مطالب محددة بخصوص فلسطين[(٨٠)].

كانت المذكرة الأولى تتعلق بالطموحات البلجيكية في آسيا التركية وقد حررها في كانون الثاني/يناير ١٩١٥ كونت بريسي (Comte de Bricy)[(٨١)] وسلمت إلى وزارة الخارجية وإلى الكادرينال مرسييه (Mercier) بعنوان «اليوم التالي للحرب». وطلب الكونت في هذه المذكرة **مكافأة عادلة** لتضحياته المقدمة خلال الحرب، وطالب لأمته الكاثوليكية بوضع الأماكن المقدسة تحت رعايتها.

«أي غيظ أليم سيعم العالم الكاثوليكي إذا حصل للقدس ما حصل للقسطنطينية التي باتت بعد الاستسلام في عام ١٤٥٣ في حيازة الوثنيين فانتقلت نهائياً، في آونة تحريرها، إلى أيدٍ منشقة! وأي ارتعاش حبور، على العكس، إذا كانت المعاهدة التي ستضع نهاية للحرب ستنيط الأماكن المقدسة برعاية أمة صغيرة لا توحي الشك والقلق لأي كان وهي الأكثر تديناً في العالم فترتبط هكذا بالذكريات التاريخية لغودفروا دوبويّون وبودوان القسطنطينية، كونت الفلاندر، وتفسح في المجال، في الوقت عينه، لتقارب ممكن بين الكنيستين الرومية واللاتينية»[(٨٢)].

---

(٨٠) للمزيد من التفاصيل حول هذه المطالب البلجيكية، انظر رسالة للإجازة حققها تحت إشرافي فرانس دو بول (Frans de Beul) في Louvain- la Neuve عام ١٩٨٩ ومقالة تأليفية نشرها الطالب نفسه: Frans de Beul, «La Belgique et la Palestine durant la première guerre mondiale: Une analyse diplomatique,» dans: Bichara Khader et Claude Roosens, dirs., *La Belgique et le monde arabe*, avec des contributions de A. Bastenier... [et al.] (Louvain-La-Neuve: Academia, 1990), pp. 41-61.

(٨١) كان كونت بريسي ابن عم لحَاً لـِ س. دو بروكفيل الذي كان رئيس ديوان في وزارة الخارجية وكانت له مداخلاته في الأوساط السياسية.

(٨٢) Archives de l'archevêché de Malines, Fonds Mercier, carton 44 (Questions juives).

بعيداً عن مديح تديّن الشعب البلجيكي يبدو استدلال الكونت بارعاً. فألمانيا في عرفه، مع أنها هزمت، ستخرج من الحرب بدون خسارة أي اقليم وستسعى عندئذ لعقد سلام على حساب إحدى حليفاتها الثانويات، وبالتحديد تركيا. وقد وصل إلى أن يطالب لبلجيكا **بتركيا الآسيوية** بكاملها، لأن هذه المنطقة «تمثل مسافات شاسعة من الأقاليم يستحيل اقتسامها بإنصاف في شكل قطع صغيرة». وقد استبعدت من المطالب المناطق التي تكون فيها لاحدى القوى مصالح خاصة كمنطقة ايغوروم (Egourum) (روسيا) وبيروت وقسم من لبنان (فرنسا) والبصرة (انكلترا). انما طالبت بلجيكا صراحة بمنطقتين: القسطنطينية والأماكن المقدسة في فلسطين. ونادى الكونت، فضلاً عن ذلك، لإدارة اقتصاد هذه الأقاليم، بشركة ذات امتياز تتخذ شكل شركة استثمارية «يستوفي كل واحد فيها حصته من الأرباح بنسبة حصته في رأس المال كما في شركة عادية تجمع المساهمين من بلدان مختلفة».

واستعاد أ. دو باسّومبيير (A. de Bassompierre) في مذكرة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩١٥، وكان ملحقاً بالإدارة السياسية لوزارة الخارجية، الجانب الأساسي من اقتراحات كونت بيرسي، وانما رفض فكرة لانقسامية السلطنة العثمانية وآمن بالقسمة بالأحرى. وكتب يقول إنه في هذه الحالة «يمكن أن تعطى لنا الأرض المقدسة كذكرى لغودفروا دو بويّون، فتكون هناك وجهة نظر شرف واعتبار تلزمنا بالقبول»[٨٣]. إلا أنه خشي معارضة الروس - «لا شك في أن روسيا الأورثوذكسية تريد الأماكن المقدسة» - وإنما كان يعتمد على دعم الفاتيكان: «يمكن أن يقترح الكرسي الرسولي بلجيكا حارسة للأماكن المقدسة مع بعض الحظ في النجاح».

وعلى رغم اللهجة المعتدلة للمذكرة (الأقل طموحاً من سابقتها) لم تتم الموافقة عليها وحوت ملاحظة أنه قد جرى إهمالها، وقد وردت أسباب عدم الموافقة عليها في مذكرة مفصلة بعنوان ١١، في موضوع دراسة «غداة الحرب» (كانون الثاني/يناير ١٩١٥).

وقد اعتبر كاتب هذه المذكرة أن فكرة وصاية بلجيكية على الأراضي المقدسة غير واقعية: «[...] تتكون لدى بلجيكا أوهام غريبة اذا اعتقدت ان روسيا مستعدة للتنازل عن حراسة الأماكن المقدسة. ولكن، على افتراض أن روسيا قدمت لنا

(٨٣) Archives du ministère des affaires étrangères à Bruxelles [AMAEB], dossier 10-135/1 (Questions d'Orient [...]).

فلسطين، يجب عدم قبول ذلك لأنها بالنسبة إلينا مصدر نفقات وسبب صعوبات دولية بدون عوض».

حتى أنه رأى أن في حلم بلجيكا الشرقي هذا مخاطرة تعريض مطالبها في أوروبا، بخاصة تلك المتعلقة بدوقية لامبورغ (Lumbourg) والدوقية الكبرى للوكسمبورغ وخمس مقاطعات في بروسيا الرينانية، للخطر.

أضعفت هذه المذكرة الثانية، ظاهرياً، حماس **الرجوع** إلى الأماكن المقدسة، لأن أ. دو باسومبيير اكتفى، في مذكرة بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩١٥، بأن كتب في ما يتعلق بمذكرة كونت بريسي: «ليس بمقدور الإدارة السياسية إلى الآن صياغة رأي حول ملاءمة التعويضات التي يمكن أن نجدها في تركيا[...]».

وتعود ردة فعل الملك على مشروع وصاية بلجيكية كهذه على الأماكن المقدسة إلى نهاية عام ١٩١٥، وقد نقلها الكونت كارتون دو ڤيار (Carton de Wiart): «ليس الملك البير (Albert) مهتماً على الإطلاق بالدخول في وكر زنابير من هذا النوع»[٨٤].

بيد أن المشروع لم يُدفن مع ذلك. فقد أعاد نائب قنصل بلجيكا في القاهرة، الفريد إييد (Alfred Eid) إطلاق الفكرة ربما بالتشاور مع الدبلوماسية الفرنسية، وكتب بهذا المعنى إلى رئيس الحكومة س. دو بروكفيل[٨٥] في حزيران/يونيو ١٩١٦.

كان أ. إييد مقتنعاً بأن القوى لن تصل مطلقاً إلى تسوية حول فلسطين وستنتهي إلى الاستعانة بدولة وسيطة يقبلها الفرقاء جميعاً. والحل الوحيد الممكن في عرفه هو التحييد: «جعل المدن المقدسة ومنطقتها الخلفية دولة حاجزة حيادية تحت حماية قوة محايدة هي نفسها: بلجيكا».

وذكّر أ. إييد، لدعم برهنته، بنظام حياد بلجيكا و**حقوقها التاريخية** التي تعود إلى الحروب الصليبية. وكشف عن ثلاثة عناصر إضافية تعمل لصالح بلجيكا:

- التوفيق بين الطموحات المتعارضة للكنائس اللاتينية والروسية والرومية.
- موافقة الفاتيكان.

(٨٤) Henry Carton de Wiart, comte, *Souvenirs politiques* ([Bruges]: Desclée de Brouwer, 1948-), p. 265.

(٨٥) Archives générales du royaume [A.G.R.], dossier 423, 15/6/1916.

ـ ترحيب مؤيِّد من جانب السكان الأصليين المسلمين والاسرائيليين الصهاينة أو غير الصهاينة لأن بلجيكا، لكونها محايدة، ستكون بالتالي مقبولة من الجميع.

واستقبل س. دو بروكفيل، المتأثر ولا شك بالمحاجَّة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦، نائب القنصل وكلفه، بصفة غير رسمية، تشكيل لجنة لدراسة مشروعه في شأن فلسطين، وتألفت هذه اللجنة من سياسيين وممثلي الأوساط الصناعية وقدمت (في حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩١٧) تقريرين، أحدهما سياسي أعده أ. إييد، والآخر اقتصادي قدمه ابنه ر. إييد (R. Eid).

وتتقاطع الأفكار الواردة فيهما مع المذكرتين السابقتين. غير أن التقرير السياسي أسقط المصطلح «حياد تحت حماية بلجيكية» واقترح جعل فلسطين دولة لها حكم ذاتي تحت السيادة المطلقة لملك البلجيكيين.

أما التقرير الاقتصادي فيشدد على الامكانيات الصناعية والمالية والزراعية التي لا تحصى لفلسطين ـ «ستكون بلجيكا، إذا اضطلعت بالانتداب، الأولى في الإفادة من نمو الثروة الكامنة في فلسطين»[٨٦].

وسبقت انكلترا، بعد بضعة أشهر الجميع، إذ أسرعت في نشر **إعلان بلفور**. كان ذلك الوسيلة المثالية التي تتيح وضع حد للمطالب الفرنسية والبلجيكية (التي لم تكن على الأرجح مجهولة في لندن)، وفي الوقت عينه، كما بيّن على وجه صحيح المؤرخ هنري لورنس، «قرن ذلك بذريعة نبيلة هي النهضة السياسية للشعب اليهودي مع المصالح المفهومة تماماً للامبراطورية البريطانية»[٨٧]. وهو التقاء موضوعي للمصالح سيفضي، كما بيّن تماماً ن. بيكودو، إلى «نقطة التقاء أملاها الحدث إلى حد كبير»[٨٨].

إعلان بلفور (وعد بلفور)

في نهاية عام ١٩١٦ وبداية عام ١٩١٧، بقيت فلسطين دائماً سبب الشِقاق الرئيسي بين الانكليز والفرنسيين، فالفريقان يطالبان بها. وحاول الانكليز في هذا السياق الخروج من الطريق المسدود «باستخدام الصهاينة كركيزة ضد الفرنسيين»

---

(٨٦) Archives générales, du royaume [A.G.R.], papiers de Broqueville, dossier 423, 1/7/1917.

(٨٧) Laurens, L'*Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, p. 164.

(٨٨) Nadine Picaudou, «1914-1948: Dynamique sioniste et impérialisme occidental,» *Revue d'études palestiniennes*, no. 17 (69) (automne 1998), p. 3.

و«بالتوفيق بين تعاطف حكومة لندن مع القضية الصهيونية ونجاح الاستراتيجيا الامبراطورية»[٨٩]. وبالمختصر، بما أن الانكليز لا يستطيعون السيطرة مباشرة على فلسطين بسبب معارضة فرنسا والحلفاء الآخرين، سعوا للتوصل إلى ذلك بصورة غير مباشرة عن طريق سكان مخلصين لهم بالتعاطف والمصالح: الصهاينة.

وبدا إعلان بلفور إذاً كإشهار تام لهذه اللعبة الكبرى المكوّنة من مزيج من المهارة الدبلوماسية والوقاحة والنفاق التي تعلم الانكليزي السيطرة عليها بمهارة تامة.

السياق والدوافع

السياق في عام ١٩١٧ كان بالأحرى ملائماً للصهاينة. فالطبقة السياسية في انكلترا تؤيد قضيتهم. لقد أعلن لويد جورج (رئيس الوزراء) وروبرت سيسيل (Robert Cecil) واللورد ميلنر (Milner) والسير ادوارد كارسون (Edward Carson) وجورج بارنز (Georges Barnes) والجنرال سموتس (Smuts) تعاطفهم المناصر للصهيونية علناً. والمعارضان الوحيدان كانا اللورد كورزون وأدفن مونتاغو (Edwin Montago) وزير الدولة في الهند (واليهودي الوحيد في الوزارة).

ومناصرة الصهيونية، فوق ذلك، كانت منتشرة في الرأي العام لأن «التربية البروتستانتية، المدموغة بقوة بالتوراة، خلقت لدى البريطانيين إلفة طبيعية مع أهداف الصهاينة»[٩٠]، و«جعلت من عودة اليهود إلى الأرض المقدسة تمهيداً لمجيء الأزمنة المسيحية»[٩١]. على أنه يجب الاعتراف بأن القادة الصهاينة، وبخاصة وايزمان (Weizmann) وسوكولوف وجوزف كوين (Joseph Cowen) وبربرت بانتفيش (Berbert Bentwich) والدكتور غاستر (Gaster) وآحاد هعام (أحد العامة) وهربرت صاموئيل قاموا في انكلترا بعمل لافت في التحسيس بالقضية الصهيونية.

إن تعاطفاً كهذا لا يفسر وحده مع ذلك إعلان بلفور، ولكنه اقترن بمصالح مادية أدت إلى التحالف الانكليزي ـ الصهيوني.

فانكلترا كانت تسعى أولاً لأن تسبق الصهاينة الألمان والنمساويين الذين

---

(٨٩) Zorgbibe, *Histoire des relations internationales*, p. 260.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٩١) Picaudou, *La Décennie qui ébranla le Moyen-Orient, 1914-1923*, p. 82.

يفاوضون مع حكومته للحصول على إعلان دعم قضيته، ومسعى الصهاينة الألمان والنمساويين كان في سياق العصر، فهؤلاء اليهود الذين كانوا يخافون الألمان، كقسم كبير من اليهود الأمريكيين، اصطفوا إلى جانب ألمانيا لأنها أعلنت الحرب على روسيا القيصرية، مضطهدة اليهود، يضاف إلى ذلك أن الألمان، في الإقليم الروسي المحتل، كانوا يقدمون أنفسهم كحماة اليهود المضطهدين ومحرريهم من النير الموسكوفي (نسبة إلى موسكو)، فليس هناك ما يدهش إذاً أن يكون لدى بعض اليهود النافذين جداً في الغالب، تعاطف مع الألمان. يضاف إلى ذلك أن اسحق شتراوس (Ishac Strauss) أسس في أمريكا، في عام ١٩١٦، *The American Jewich Chronicle* بهدف الدعاية المناصرة للألمان، في حين اقترح ديفيس تريتش(Davis Trietsch) حماية ألمانية في فلسطين.

وقد بذلت ألمانيا نفسها، خلال الحرب، جميع الجهود لجذب دعم اليهود. فسمحت ألمانيا منذ عام ١٩١٤ للوكالة الصهيونية في القسطنطينية باستخدام الحقيبة الدبلوماسية الألمانية للاتصال ببرلين أو فلسطين. وفي عام ١٩١٥ تلقى القناصل الألمان تعليمات بموجبها «تنظر الحكومة الألمانية باهتمام إلى أنشطة اليهود في تشجيع التقدم الاقتصادي والثقافي في تركيا وكذلك هجرة يهود البلدان الأخرى واستقرارهم»[٩٢].

وهكذا أغرت ألمانيا الصهاينة بمشروع إعلان لدعمهم ولكنها لم تستعجل في تحقيقه، ذلك أنها ربحت في حقول المعركة في بداية الحرب، من جهة أولى، وأرادت، من جهة ثانية، تجنب تكدير تركيا.

من ثم لقد أمل الانكليز من إعلان لصالح الصهاينة أن يكون له مفعول دعاوي لدى يهود الامبراطوريات المركزية وروسيا والولايات المتحدة. وبما أن الحرب كانت تشهد صعوبات يصعب تجاوزها، بدا التحالف مع روسيا لا غنى عنه للحلفاء. إلا أن اليهود الروس لم يصدر عنهم تجاه الوطن الأم سوى الكراهية والازدراء، والتزم الكثير منهم بالسِلمية حتى أنهم أملوا هزيمة البلدان المسؤولة عن اضطهادهم. والحال أن هذا الكره اليهودي المعلن تجاه روسيا لا يمكن أن ينسجم

---

(٩٢) استشهد بها ل. شتاين: Richard Lichtheim, «Mémoires,» (Tel-Aviv, Newman, 1953) (en hébreu), Leonard Stein, *The Balfour Declaration* (London: Valentine; Mitchell, [1961]), p. 205.

مع مصالح الحلفاء الذين هم بحاجة في آن واحد إلى الروس وإلى اليهود. لذلك رأت الحكومة البريطانية، للتوفيق بين هذين العدوين، أو على الأقل لشل الدعاية المناهضة لروسيا وفصل اليهود عن الحزب البلشفي(٩٣) اعتبرت الحكومة البريطانية أنه من الملائم «تقديم تشجيع واضح للأطماع القومية اليهودية في فلسطين»(٩٤).

ولكن انكلترا فكرت في وزن اليهود الأمريكيين أيضاً. فقد انضمت الولايات المتحدة إلى الحلفاء ويجب الحصول منها على الجهد الأقصى في حين أنها بالأحرى من دعاة السلمية(٩٥). وقد أوكلت هذه المهمة بشكل أساسي إلى القاضي برانديس (Brandeis)، زعيم الاتحاد الصهيوني في الولايات المتحدة والصديق الشخصي للرئيس ويلسون.

إن اكتساب تعاطف اليهود الأمريكيين وتلطيف عداء اليهود للروس تجاه النظام القيصري، واستباق ألمانيا التي تتهيأ لإعطاء الصهاينة وعداً بدعم إقامة وطن يهودي في فلسطين، هي الأهداف الرئيسية التي دعت انكلترا إلى إصدار إعلان بلفور. إن لهذا التغير إغراءه وإنما يبقى من غير الممكن الاعتماد عليه لأنه يعتبر أن اليهود (وليسوا جميعهم صهاينة) لهم في الولايات المتحدة وفي روسيا وفي ألمانيا قوة مادية وسياسية ضخمة، وذلك، في رأيي، مغالاة صرف. فأولاً، كانت الولايات المتحدة في آونة إعلان بلفور، قد أعلنت الحرب على ألمانيا (٦ نيسان/أبريل ١٩١٧)، ثم إن الثورة البلشفية كانت قد باتت في طور المخاض. ولا نرى كيف كان بإمكان الصهاينة، أن يعملوا على تقدم قضية الحلفاء أو تعديل مجرى الأحداث.

ومع ذلك، إذا كان إعلان بلفور، على سبيل الاحتمال، قد قرّب اليهود من قضية الحلفاء، فإنه لم يساهم على الأرجح في المس بتعاطف أكثرية اليهود مع القضية الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى(٩٦).

---

(٩٣) كتب غاتانو بالداتشي: «La Gren Bretagna immaginó anche che il suo deciso appoggio al sionismo avrebbe potuto staccare gli ebrei russi del partito Bolscevico [...]».

انظر: Gaetano Baldacci, *Arabi o Ebrei...*, La Fonda; v. 91 (Milano: Longanesi, 1968), p. 87.

(٩٤) انظر رسالة وزارة الخارجية إلى السفير بوهنان (Buchanan) التي استشهد بها فريدمان: Isaiah Friedman, *The Question of Palestine, 1914-1918; British-Jewish-Arab Relations* (London: Routledge; K. Paul, [1973]), p. 182.

(٩٥) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 3rd ed. (Ithaca, NY: Cornell University Press, [1962]), p. 82.

(٩٦) Jean-Pierre Alem, *1917: La Déclaration Balfour: Aux sources de l'état d'Israël*, mémoire du siècle; 20 (Bruxelles: Complexe, 1982), p. 41.

أما بروتستانتية الانكليز الطهرية فيمكن أن تشكل على الأكثر «الخلفية العاطفية التي تتطعَّم بمشروع سياسي»(٩٧). أما ثالث نيترات التروبولويل (Trinitropoluel)، هذا المركب الكيميائي الذي طوّره القائد الصهيوني وايزمن، والذي يُستند إليه أحياناً لتفسير تحوُّل بعض السياسيين الانكليز إلى أنصار للقضية الصهيونية فيكاد يستحق بيانه حتى ولو ادعى لويد جورج أن «الاسيتون جعله يهتدي إلى الصهيونية»(٩٨).

إن الدوافع الحقيقية يجب إذاً البحث عنها في السياسة الاستعمارية لانكلترا. وبالفعل يتيح لها دعم المشروع الصهيوني الاعتماد في الشرق الأدنى على سكان متفانين في سبيل انكلترا ومرتبطين بها عن طريق الاعتراف بالجميل والضرورة، وكذلك قطع الطريق على المطالب الفرنسية والبلجيكية في فلسطين والأماكن المقدسة(٩٩).

مشاريع الإعلان

قبل الوصول إلى إعلان بلفور الشهير في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، تم إعداد عدة مشاريع وتعديلها بين تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧. إن ذلك يبرهن على شيئين على الأقل:

١ ـ **جرى تحضير إعلان بلفور بعناية** وكان موضوع جدال في الحكومة البريطانية.

٢ ـ **يندمج الإعلان تماماً في سياسة مقصودة لانكلترا**، وبالتالي هو ليس ثمرة نزوة وزير أو هذيانه، ولو كان منحازاً إلى الاطروحات الصهيونية.

وقد انتشرت الفكرة منذ وصول لويد جورج إلى السلطة. ولكن المشروع الأول المسمى مشروع ساشر (Sacher)، أعدّه المكتب الصهيوني في لندن عقب طلب وجهه بلفور إلى القياديين الصهيونيين، روتشلد ووايزمن، في ١٣ تموز/يوليو ١٩١٧ ورد فيه ما يلي:

«[...] أحد الأهداف الأساسية للحرب (بالنسبة إلى بريطانيا العظمى) هو

---

(٩٧) Picaudou, *La Décennie qui ébranla le Moyen-Orient, 1914-1923*, p. 82.

(٩٨) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939*, Oxford Paperbacks; 197 (London; New York: Oxford University Press, 1970).

(٩٩) حول الخصومة الفرنسية ـ البريطانية خلال هذه الحقبة، انظر: Jukka Nevakivi, *Britain, France and the Arab Middle East, 1914-1920*, University of London Historical Studies; 23 (London: Athlone Press, 1969).

إعادة بناء فلسطين كدولة يهودية ووطن قومي للشعب اليهودي. ويجب أن يكون الشكل النهائي لإعادة بناء كهذه فلسطين مندمجة مزوّدة بحكومة خاصة بها»[(١٠٠)].

إن الذكر الصريح **لدولة يهودية** جرى اعتباره غير ملائم، إذ اعتبر الصهاينة من أصحاب بعد النظر السياسي في تلك الحقبة أنهم إذا لم يكن بإمكانهم أن يتخلوا عن الهدف النهائي للصهيونية، أي الدولة اليهودية، فيجب مع ذلك تجنب الكلام عليه بشكل صريح جداً.

كما اقترح سوكولوف مشروعاً آخر أغزر مادة ولكنه أكثر حذقاً حيث جاء فيه بين أشياء أخرى: «[...] إن حكومة صاحب الجلالة [...] تقبل مبدأ الاعتراف بفلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي [...] وتعتبر أن ما هو أساسي [...] أن تعطى الأمة اليهودية استقلالاً داخلياً في فلسطين والحرية في الهجرة وإنشاء شركة وطنية يهودية للاستيطان لاستقرار (المهاجرين) والنمو الاقتصادي للبلد [...]»[(١٠١)].

وجرى بناء على طلب مارك سايكس اختصار هذا المشروع، واستعادت الصيغة الثانية نقطتين هامتين:

١ ـ مبدأ إعادة بناء فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي.

٢ ـ مبدأ استشارة المنظمة الصهيونية بالنسبة إلى كيفيات تحقيق هذا الهدف.

فالصيغة المختصرة إذاً هي التي أرسلها روتشيلد إلى اللورد بلفور في ١٨

---

(١٠٠) «[...] One of the Essential War Aims (of Great Britain) is the Reconstitution of Palestine as a Jewish State and as the National House of the Jewish People [...] The Definite Form of such Reconstitution Must be an Integrated Palestine which is Self-government State [...]».

(١٠١) «His Majesty's Government, after Considering the Aims of the Zionist Organisation Accept the Principle of Recognizing Palestine as the National Home of the Jewish People and the Right of the Jewish People to Build up its National Life in Palestine under a Protection to be Established at the Conclusion of Peace Following upon the Successful Issue of the War. His Majesty's Government Regard Essential for the Realization of this Principle the Grant of Internal Autonomy to the Jewish Nationality in Palestine, Freedom of Immigration of a Jewish National Colonizing Corporation for the Resettlement and Economic Development of the Country [...]».

تموز/يوليو ١٩١٧. ولدى مناقشتها في الوزارة لم تكن مرضية تماماً وكُلِّف اللورد ميلنر باقتراح صيغة جديدة.

وورد في النص الجديد المعدل: «تقبل حكومة صاحب الجلالة مبدأ استغلال أي فرصة من أجل اقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين [...]».

والفارق عن مشروع سوكولوف الذي استعاده بلفور ما يلي: تلتزم الحكومة البريطانية باغتنام كل مناسبة من أجل إقامة (وليس إعادة إقامة كما جاء في المشاريع السابقة) وطن (وليس وطناً قومياً) للشعب اليهودي في فلسطين (وليس إعادة بناء فلسطين كوطن قومي)[١٠٢].

حتى الآن لم يأت أي مشروع على ذكر مصير العرب الفلسطينيين الذين كانوا يمثلون في عام ١٩١٧ الأكثرية الساحقة للسكان بأسرهم (٩٥ بالمئة). ومن اللافت أن هذه الإضافة كان وراءها وزير حكومة يدعى أميري (Amery) وسوف تستعاد في النص الأخير لإعلان بلفور الذي أقرته حكومة الحرب في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٧ وأعلن في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ في شكل كتاب وجهه اللورد بلفور، سكرتير دولة في وزارة الخارجية، إلى اللورد روتشيلد ممثل الاتحاد الصهيوني الانكليزي، وهذا هو نص الإعلان:

«عزيزي اللورد روتشيلد. يسرني أن أرسل إليك، باسم حكومة صاحب الجلالة، الإعلان التالي للتعاطف مع طموحات اليهود الصهاينة الذي عرض على الحكومة فأقرته.

«تمحض حكومة صاحب الجلالة تأييدها إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل كل جهودها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، علماً بأنه من المتفق عليه بوضوح أن لا يحصل أي شيء يمكن أن يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين، وكذلك بالحقوق والنظام السياسي التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر».

«أكون شاكراً إذا تفضلت واحطت الاتحاد الصهيوني علماً بهذا الإعلان».

---

(١٠٢) «The Government of his Majesty Accept the Principle that Every Opportunity Should be Afforded for the Establishment of a Home for the Jewish People in Palestine and Will Use its Best Endeavours to Facilitate the Achievement of this Objective and Will be Ready to Consider any Suggestions on the Subject which the Zionist Organization May Desire to Lay before them».

يبدو أن انكلترا لم ترَ من المفيد استشارة حلفائها حول مبدأ إعلان يوجّه إلى الصهاينة. وقد أعلن بلفور جواباً عن سؤال نيابي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧: «لم يكن هناك إعلام رسمي موجه إلى الحلفاء حول هذا الموضوع، ولكن حكومة صاحب الجلالة تعتقد أن الإعلان المعني سيؤيده الحلفاء» (His Majesty's government believe that the declaration referred to, would meet their approval).

وفي الواقع باغت الحلفاء ذلك. والارتباك كان جلياً في فرنسا. فبعد بضعة أسابيع من اعطاء الإعلان، في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧، تظاهر بيشون (Pichon) (وزير الشؤون الخارجية الفرنسي) في معرض مخاطبته المجلس النيابي، بعدم إيلاء الإعلان اي اهتمام وكرر الموقف الفرنسي المتعلق «بتدويل» فلسطين(١٠٣). فالهيمنة التركية، في عرفه، لا يمكن أن تحل محلها إدارة فرنسية او انكليزية، وانما «نظام دولي مبني على العدالة والحرية»(١٠٤).

وأقلق الفتور الفرنسي الصهاينة الذين أطلقوا حملة إغراء وضغط. فذهب سوكولوف إلى باريس على رأس وفد هام. واتصل البارون روتشيلد بحكومة كليمنصو. وتوصل سوكولوف إلى الحصول على مقابلة في ٩ شباط/فبراير ١٩١٨ مع بيشون الذي نشر بياناً يتضمن وجود اتفاق تام بين بريطانيا العظمى والحكومة الفرنسية حول المسائل المتعلقة بالاستقرار اليهودي في فلسطين(١٠٥). وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩١٨ كتب بيشون رسالة إلى سوكولوف يؤيد الإعلان فيها.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ خطا كليمنصو خطوة إضافية بأن عرض على لويد جورج التخلي عن حقوق فرنسا في فلسطين، مقابل حل مسألة رينانيا وقسم من الموصل، واعتراف بريطانيا العظمى «بالنفوذ الحصري لفرنسا في باقي سوريا». وفي شباط/فبراير ١٩١٩، ذهب اندريه تارديو (André Tardieu) ممثل فرنسا في مجلس العشرة والمفوض السامي في الولايات المتحدة، إلى أبعد من ذلك أيضاً، بإعلان أن فرنسا لا تعارض انتداباً بريطانياً على فلسطين وهي ليست معادية لتكوين دولة

---

(١٠٣) كان فرانسوا جورج بيكو قد لفت نظر ن. سوكولوف في شباط/فبراير ١٩١٧ إلى أن فرنسا تميل إلى فرضية التدويل وترفض قطعاً حماية انكليزية في فلسطين. انظر: Abitbol, *Les Deux terres promises: Les Juifs de France et le sionisme, 1897-1945*, p. 53.

(١٠٤) *Journal officiel* (Chambre), 2ème semestre (27 décembre 1917).

(١٠٥) Stein, *The Balfour Declaration*, p. 590.

يهودية[١٠٦]. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٢٠ أسند مؤتمر سان ريمو الانتداب على فلسطين إلى بريطانيا العظمى، ولم يعد لفرنسا أي وزن بالنسبة إلى مصير فلسطين.

وكان موقف إيطاليا أكثر غموضاً. فقد أعطت، من جهة أولى، ممثليها الدبلوماسيين تعليمات للكلام على تأييد الإعلان، ومن جهة أخرى، امتنعت عن جعل رضاها علنياً.

إلا أن الصهاينة استخدموا كتاب التظهير الصادر عن الحكومة الفرنسية لإحباط الرد الإيطالي. وكتب سوكولوف رسالة إلى السفير الإيطالي في لندن، المركيز إمبريالي (Imperiali) وأرسل السفير الإيطالي، بعد استشارة وزيره سونيّنو (Sonnino)، جواب حكومته إلى سوكولوف التي «أكدت، بدون الإشارة إلى إعلان بلفور، التزام الحكومة الإيطالية العمل من أجل «إقامة مركز قومي عبري في فلسطين»، مذكِّرة «بعدم القيام بأي شيء يسيء إلى النظامين القانوني والسياسي للطوائف الدينية الموجودة [...]»[١٠٧].

كان الكتاب مؤرخاً في ٩ أيار/مايو ١٩١٨. وكان إمبريالي قد أغفل في هذا الكتاب عبارة «الطوائف الدينية الموجودة»، وصحح هذا الإغفال في رسالة إلى سوكولوف بتاريخ ١٨ حزيران/يونيو ١٩١٨.

ويلاحظ أنه، إذا كانت المذكرة الفرنسية قد تجنبت أي التزام محدد واقتصرت على الإشارة إلى استقرار يهودي ولم تتضمن عبارة وطن قومي فإن التغير الايطالي أكثر حصراً أيضاً. فالكتاب استعمل كلمات **مركز قومي يهودي** وحدد أن هذا الهدف يجب ألا يضر بالنظامين القانوني والسياسي للطوائف الدينية الموجودة (وليس الحقوق المدنية للطوائف غير اليهودية) كما ورد في إعلان بلفور[١٠٨].

---

(١٠٦) حول تقلبات المواقف الفرنسية، انظر: Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe*, livres de la revue d'études palestiniennes, 2 tomes (Washington, DC: Institut des études palestiniennes, 1992-1993), tome 1: *1917-1958*, pp. 31-43.

(١٠٧) Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, with an introduction by the Rt. Hon. A. J. Balfour, 2 vols. (London; New York: Longmans, Green and Co., 1919), vol. 2, p. 1.

(١٠٨) «[...] Il governo di sua Maèsta è [...] disposto ad adoperarsi con piacere per facilitare lo stabilirsi in Palestina di un Centro nazionale ebraico nell' intesa che non ne venga messun pregiudizio allo stato giuridico e *politico* delle già esistenti communita religiose ed ai diritti civili e politici che gli israeliti già godono in ogni altro paese».

وحول إيطاليا وفلسطين، انظر: F.E. Manuel, «The Palestine Question in Italian Diplomacy, 1917-1920,» *Journal of Modern History* (Chicago) (September 1955).

وكان الرئيس ويلسون قد وافق على مشروع إعلان بلفور. إلا أن وزير الخارجية روبرت لانسينغ (Robert Lansing)، نصح الرئيس في كتابه بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧ بعدم الالتزام رسمياً بالإعلان. وتمسك بثلاثة أسباب: إن الولايات المتحدة أولاً ليست في حرب مع تركيا، ثم إن اليهود ليسوا مجمعين على أمل تكوين **شعب مستقل**، وهناك أخيراً الكثير من الملل المسيحية والأفراد لا ينظرون بعين الرضا إلى أن تقع الأماكن المقدسة تحت السيطرة الحصرية **لعرق** مسؤول عن موت المسيح.

وقد امتنع الرئيس ويلسون، في أول الأمر، عن أي تظهير رسمي لإعلان بلفور. وفي خطاب ألقاه أمام الكونغرس في ١١ شباط/فبراير ١٩١٨ ذهب حتى إلى تحذير القوى الأوروبية: «يجب أن تتم أي تسوية اقليمية مرتبطة بهذه الحرب لمصلحة الشعوب المعنية وخيرها وليس كجزء من مجرد تسوية بين مطالب الدول المتخاصمة»(١٠٩).

ثم أرسل، بعد أن عاد عن موقفه الأول، في ٣١ آب/اغسطس ١٩١٨، كتاباً إلى الحاخام ستيفن وايز (Stephen Wise)، رئيس اللجنة الموقتة للقضايا الصهيونية، يتبنّى فيه، حرفياً على وجه التقريب، إعلان بلفور(١١٠).

الخلاصة

مع الابتعاد الزمني لم يتبدد اللغز الذي يحيط بنشأة إعلان بلفور. إلا أن ما بات أكيداً هو أنه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ كتبت إحدى الصفحات الأكثر قتامة في المأساة الفلسطينية. وسيعتبر الفلسطينيون وعد بلفور الذي استخدمه الصهاينة كأساس قانوني وكمستند مؤسِّس لمطالبهم في فلسطين **العمل الأول** في سيرورة ستقود إلى نزع أيديهم عن أرضهم لكي تتاح إقامة يتشوف (Yichouv) يهودية ثم دولة اسرائيل. وعلّق أ. كوستلر (A. Koestler)، الذي حلل أعجوبة اسرائيل، على هذا المستند الوقح بما يلي: «انه [...] مستند وعدت بموجبه أمة أخرى رسمياً باقليم أمة ثالثة مع أن الأمة التي جرى وعدها لم تكن أمة وإنما طائفة

---

(١٠٩) استشهدت به نادين بيكودو: Picaudou, «1914-1948: Dynamique sioniste et impérialisme occidental,» p. 9.

(١١٠) من أجل رواية مفصّلة لتكوّن الموافقة الأمريكية، انظر: Stephen Samuel Wise, *Challenging Years; the Autobiography of Stephen Wise* (London: East and West Library, 1951), p. 192 sqq.

دينية، وكان الاقليم في آونة الوعد به يعود إلى أمة رابعة «تركيا»[١١١].

وبالفعل ليس لإعلان الحكومة البريطانية التي لم تكن حائزة أي سيادة على هذا الاقليم أي قيمة في القانون الدولي. ولا يستتبع دخول الجنرال البريطاني اللنبي (Allenby) القدس في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧، ولا الانتداب على فلسطين الذي منحته عصبة الأمم للبريطانيين، أي تنازل عن الاقليم أو نقل لسيادته إلى المحتل العسكري، وإلى المنتدب فيما بعد[١١٢].

ولكن الانكليز لا يربكهم «تفصيل صغير جداً». فقد كتب اللورد بلفور في مذكرة دبلوماسية تعود إلى عام ١٩١٩ بصراحة ما يلي: «لقد انحازت الدول العظمى (انكلترا والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا) إلى جانب الصهيونية. فالصهيونية سواء أكانت على حق أم لا، حسنة أم سيئة، متجذرة في تقاليد بعيدة ولها حاجاتها الحاضرة وطموحاتها المستقبلية الأهم بكثير من رغبات سبعمئة ألف عربي ويقيمون اليوم في هذه الأرض القديمة..»[١١٣].

إن هذه الجملة هي خلاصة الايديولوجية الاستعمارية وتكفي وحدها لتنويرنا حول ما ستكون عليه السياسة الانكليزية في فلسطين، من ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، تاريخ إنشاء دولة إسرائيل.

---

(١١١) Arthur Koestler, *Analyse d'un miracle*, traduction de Dominique Aury (Paris: Calmann-Lévy, 1949), p. 97,

وقد استشهد به بالداتشي: Baldacci, *Arabi o Ebrei...*, p. 97.

(١١٢) احتفظ الفلسطينيون بالتالي بسند ملكية لا يمكن التصرف به، حتى ولو كان تنفيذ هذا السند سيتأجل عن طريق نظام الانتداب. انظر: Monique Chemillier-Gendreau, «Un titre de propriété inaliénable sur la terre,» *Le Monde diplomatique* (avril 1999), pp. 12-13.

(١١٣) Arthur James Balfour, «Mémorandum; Syria, Palestine, Mesopotamia,» 11 août 1919,

وتم الاستشهاد به في: Alem, *1917: La Déclaration Balfour: Aux Sources de l'état d'Israël*, p. 118.

القســم الـثـانــي

فلسطين والانتداب البريطاني

كانت تسوية الحرب العالمية الأولى صعبة كما هو معلوم. فلقد كانت سلسلةً من المساومات القذرة، «سوق لصوصية منفِّراً»[1]، فقد ضاعف البريطانيون وعودهم المتناقضة. وكان اتفاق سايكس بيكو (١٩١٦)، جرّاء تنافس بين الفرنسيين والانكليز والروس القيصريين، قد نص بالنسبة إلى فلسطين على إدارة دولية. غير أن الردة الروسية جعلت فكرة التدويل بلا مفعول. ولكن فرنسا استمرت في التمسك بحقوقها على فلسطين. وقد أتاح إعلان بلفور لانكلترا، في حين تم استبعاد فرنسا، تأسيس الطموحات البريطانية خلال المساومة التي كانت حرجة، في الوقت عينه الذي **شكَّل فيه وثيقة ولادة للوطن القومي اليهودي**. أما الوعود المعطاة للشريف حسين (١٩١٥) فقد نسيتها انكلترا منذ وقت طويل.

وهكذا كان على انكلترا، في بداية عام ١٩١٨، أن توفق بين التعهدات المتناقضة التي التزمت بها[2]: احترام وعودها تجاه العرب الذين أملوا في إنشاء دولة عربية كبرى تضم فلسطين، وإرضاء المطالب الفرنسية حول فلسطين، وتطبيق إعلان بلفور. ولم يترك تعاقب الأحداث أي شك في نيات البريطانيين الحقيقية: العقد الوحيد الذي سيطبقونه هو إعلان بلفور. إنه وحده الذي يتيح لهم، عن طريق الصهاينة، الاستيلاء على فلسطين. ولكنهم لم ينقطعوا عن ممارسة سياسة تهدئة بالنسبة إلى الشريف حسين (برقيات هوغرث [هوغارت] وباسّيت (Basset))، والقوميين العرب (إعلان السبعة)، والرأي العام العربي عموماً (الإعلان الفرنسي ـ البريطاني).

---

(١) Maxime Rodinson, «Israël, fait colonial,» *Temps modernes* (Paris), no. 253 bis. (1967), p. 42.

(٢) اعترف اللورد غراي (Grey) الوزير القديم بذلك صراحة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٢٣ أمام مجلس اللوردات: «لن يكون تصرفاً شريفاً أن نوافق على تعهداتنا في الشرق بإعلان أنها منسجمة إذا لم تكن كذلك في الحقيقة[...]». انظر: Charles Zorgbibe, *Terres trop promises*, collection l'histoire partagée (Paris: Manufacture, 1990), p. 64.

الفصل الخامس

السنوات الحاسمة (١٩١٧ ـــ ١٩٢٠)

برقية هوغارت (Hogarth) الرسمية (٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨)

اشتم القادة العرب المكيدة بعد أن علموا بإعلان بلفور. وكان الشريف حسين وقد أصبح، منذ شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٦، ملك الحجاز، قد تملكه انفعال شديد، فوجه إلى المقيم العام البريطاني في مصر طلب تفسير[١]. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩١٨ أرسل المقدم هوغارت إلى حسين برقية رسمية مطمئنة وإنما حافظت على غموض السياسة البريطانية. وأكدت، في ما يتعلق بفلسطين، أنه «يجب ألا يخضع شعب لشعب آخر» لكن نظرت بعين العطف إلى التطلع لـ «عودة اليهود إلى فلسطين» مع العزم على «إزاحة أي عقبة تتعارض مع القيام بذلك»، ثم أضافت أن «المستوطنات اليهودية لن تكون مسموحاً بها إلا عندما تكون منسجمة مع الحرية الاقتصادية والسياسية» للسكان الأصليين الموجودين، هذا مع العلم بأن هؤلاء السكان الأصليين كانوا يشكلون في عام ١٩١٨ نسبة ٩٥ بالمئة من العرب.

ولم تأت البرقية مطلقاً على ذكر «الوطن القومي» الموعود في إعلان بلفور. وروى هوغارت في مذكراته أن الملك «لم يتخلَّ عن أي من تطلباته المتعلقة بالعرب [...]» و«لن يقبل بدولة يهودية مستقلة في فلسطين»، وانه (اي هوغارت) «لم يتلق

---

(١) حول هذه المسألة، انظر: سليمان موسى، **الحركة العربية، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٠)، ص ٣٧٠. انظر أيضاً النص الانكليزي في: Great Britain, Foreign Office, *Statements Made on Behalf of His Majesty's Government during the Year 1918 in Regard to the Future Status of Certain Parts of the Ottoman Empire*, presented by the secretary of state for foreign affairs to parliament by command of His Majesty, Papers by Command; no. 4 (London: His Majesty's Stationery Office, 1939), CMD 5964, pp. 3-4.

تعليمات لإبلاغه بأن دولة كهذه إنما تسعى بريطانيا لقيامها»(٢).

وأرسل الوكيل البريطاني المساعد في جدّة، العقيد باسّيت (Basset)، إلى الشريف حسين، في ٨ شباط/فبراير ١٩١٨ رسالة بالمعنى نفسه. وجاء فيها أن حكومة صاحب الجلالة وحلفاءها «مصممون أكثر من أي وقت مضى على دعم الشعوب العربية في مجهودها لإقامة عالم عربي يحل فيه القانون محل التعسف العثماني [. . .]» وأن حكومة جلالته «تؤكد وعودها السابقة المتعلقة بتحرر الشعوب العربية[. . .]»(٣).

وضاعف الشريف حسين الذي أحس بالطمأنينة علامات التهدئة تجاه اليهود الذين راح يفكر في أن «يسكنهم في منزل يملكه العرب»(٤). حتى أنه كتب مقالة في صحيفة في مكة، هي **القبلة**، في ٢٣ آذار/مارس ١٩١٨، يحض فيها السكان العرب على القيام بواجبات الضيافة، باستقبالٍ أخوي لليهود. وتصرف بالطريقة نفسها عند حصول مجازر الأرمن في عام ١٩١٥ عندما كتب إلى رؤساء القبائل العربية لتوصيتهم «بعدم إساءة معاملة اللاّجئين الأرمن، وعدم التعرض لنسائهم وباستقبالهم بحفاوة»(٥).

إلا أن الصهاينة رفضوا ما هو معروض عليهم. فقد نزلت في ٢٠ آذار/مارس ١٩١٨ لجنة صهيونية دولية في الاسكندرية ووصلت إلى فلسطين في ٤ نيسان/أبريل. وكان الهدف المحدد هو الإشارة على السلطات البريطانية في جميع المسائل المتعلقة باليهود وبإقامة «الوطن القومي»(٦). ولكنها عدلت بسرعة عن دورها كـ «مستشارة» ووضعت قائمة مدهشة من المطالب قدمتها إلى الإدارة العسكرية البريطانية: علم يهودي لفلسطين، والاعتراف الرسمي بالتسمية الصهيونية «أرض اسرائيل»، والاحتفاظ بحامية يهودية، والحق في الرقابة على أي تدبير سياسي تتخذه

---

(٢) «ليس لديّ شك في أنه لم يكن يفكر بالتفريط بأي من مطالبه الأساسية بالأصالة عن العرب [. . .] فلم يكن الملك ليقبل بإقامة دولة يهودية في فلسطين، ولم تكن لديّ معلومات لتحذيره من أن دولة كهذه كانت محبذة من قبل بريطانيا العظمى».

(٣) انظر النص الكامل في: Edouard Atiyah et Henry Cattan, *Palestine, terre de promesse et de sang*, collection monographies; 6 ([Paris]: Editions Cujas, 1997), pp. 40-41.

(٤) George Antonuis, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (London: Hamish Hamilton, 1938), pp. 267-270.

(٥) هذه الرسالة ذكرها النائب البطريركي الأرمني الكاثوليكي في القدس. انظر: A. M. Goichon, *Jordanie reélle*, 2 vols. ([Paris]: Desclée de Brouwer, [1967-1972]), p. 89.

(٦) J. M. N. Jeffries, *Palestine: The Reality* (London: Longmans and Co., 1939), p. 221.

الإدارة. فطالب وايزمن، علاوة على ذلك، في رسالة موجهة إلى بلفور، في ٣٠ أيار/مايو ١٩١٨، بتأسيس جامعة عبرية والتنازل لليهود عن حائط المبكى.

وبعد فترة اندهاش من عدائية اللجنة، انتهت السلطات البريطانية إلى الموافقة على الكثير من المطالب، مما أثار الرأي العام الفلسطيني بسرعة وكذلك الرأي العام العربي.

ولم تمنع هذه الموافقة على الشروط الصهيونية مطلقاً الحكومة البريطانية من أن تبدو دائماً مُطمئِنة تجاه الفلسطينيين والعرب. وهكذا، رداً على مذكرة أرسلها سبعة من كبار الوجهاء العرب اللاجئين إلى مصر[٧] إلى وزارة الخارجية، اطلعت هذه الوزارة الوجهاء السبعة، الذين دُعوا إلى القيادة العامة في القاهرة، في ١٦ حزيران/يونيو ١٩١٨، على بيان طويل جرى فيه التذكير بأن الحكومات في المستقبل، في الأقاليم التي حررتها جيوش الحلفاء (وبالتالي فلسطين أيضاً) «يجب أن تبنى على مبدأ اختيار السكان الحر». ولم يتضمن البيان أي تلميح إلى إعلان بلفور وإلى التعهد المعقود مع الصهيونية.

وبعد خمسة أشهر من الإعلان للسبعة العرب، وبضعة أيام فقط بعد توقيع الهدنة مع تركيا في موندروس (٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٨) حررت فرنسا وانكلترا بياناً رسمياً نشره مركز قيادة قوة الحملة المصرية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ جاء فيه بصورة خاصة أن هدف الحلفاء هو «التحرير التام والنهائي للشعوب التي اضطهدها الأتراك مدة طويلة وإقامة حكومات وإدارات وطنية» وأن هاجسهم الوحيد هو أن يؤمنوا بواسطة دعمهم ومساعدتهم الفعالة عمل الحكومات والإدارات التي «سيختارها سكان المناطق المحررة بحرية»[٨].

وهكذا يبدو أن الحلفاء تبنّوا بمجرد إعلان، مبدأ ويلسون في **الاختيار الحر** كما ورد في المادة ١٢ من النقاط الأربع عشرة الشهيرة التي قدمها الرئيس الأمريكي للكونغرس في كانون الثاني/يناير ١٩١٨، والتي جرى شرحها في ١٢ شباط/فبراير[٩] وتجديد الإعلان عنها في ٤ تموز/يوليو من السنة نفسها[١٠].

---

(٧) رفيق العظم، وكامل القصاب، ومختار الصلح، وعبد الرحمن شهبندر، وخالد الحكيم، وفوزي البكري، وحسن حمادة.

(٨) انظر النص الكامل في: Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement*, pp. 433-434.

(٩) «إن الشعوب لا يمكن أن تنتقل من حكم إلى آخر بمجرد عقد مؤتمر دولي أو تحقيق تفاهم بين الثوار والأعداء». انظر: Herbert Hoover, *The Ordeal of Woodrow Wilson* (New York: McGraw-Hill, [1958]), p. 23.

(١٠) «هو تسوية كل مسألة تتعلق بالحدود، أو بالسيادة، أو بالترتيبات الاقتصادية، أو بالعلاقات =

لكن بما أن مؤتمر فرساي أصبح وشيكاً لم يعد من الممكن إخفاء الحقيقة، لأنه وفقاً للمثل السائر الانكليزي «يمكن خداع أحد الناس كل الوقت ويمكن خداع جميع الناس بعض الوقت غير أنه لا يمكن خداع جميع الناس كل الوقت».

اتفاق وايزمن ـ فيصل في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩

تمت المحاولات الصهيونية الجديدة في نهاية سنة ١٩١٨، وهدفها إيجاد أرضية تفاهم مع العرب الذين بتحريض من البريطانيين لم يختاروا ممثلين فلسطينيين، وإنما ابن ملك الحجاز الهاشمي، فيصل[١١]. وبذلك يستطيع الصهاينة الالتفاف على العداء الفلسطيني وعزل فرنسا، مع الحصول على دعم الولايات المتحدة. وبالفعل فإن اتفاقاً مباشراً بين فيصل ووايزمن «يرضي هكذا ويلسون إذ يرى حرية الشعوب محترمة [...]»[١٢]. ويحوي الاتفاق الذي عقد بين وايزمن وفيصل سبع مواد وملحقاً. وكانت نزعة الصهاينة المثيرة للغضب، لأجل إبراز مطالبهم بخصوص فلسطين، التذكير بالاتفاق المعقود مع إغفال الملحق. ومن الملائم اذاً إثبات النص الكامل للاتفاق، أدناه:

«إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل، ممثل مملكة الحجاز، والذي يتصرف باسمها، من جهة، والدكتور وايزمن حاييم، ممثل المنظمة الصهيونية، والذي يتصرف باسمها، من جهة أخرى.

«إذ يأخذان في الاعتبار قرابة العرق والروابط الموجودة بين العرب والشعب اليهودي، ويتفهَّمان كون الوسيلة الأسلم لتأمين تحقيق طموحاتهما القومية المشتركة هي العمل بتعاون وثيق على إنماء الدولة العربية وفلسطين؛ ولأنهما يرغبان، فضلاً عن ذلك، في تعزيز التفاهم السائد بينهما، اتفقا على المواد التالية:

«المادة الأولى:

«في كل ما يختص بالعلاقات المتبادلة في مناسبة المفاوضات التي قد تتم،

= السياسية، على قاعدة القبول الحر بهذه التسوية من قبل الشعب صاحب العلاقة، وليس بناء على مصلحة مادية أو منفعة لدولة أخرى أو شعب آخر يمكن أن يكون بحاجة إلى تسوية مختلفة تحقق له هيمنة أو سيادة خارجية خاصة». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١١) انظر: اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٩٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٩٢ ـ ١٠٢.

(١٢) Henry Laurens, *La Question de Palestine* ([Paris]: Fayard, 1999-), p. 173.

ستستوحي الدولة العربية وفلسطين الرغبة في التفاهم والاستعداد المتبادل التي تحركهما. ويسمى لهذه الغاية مندوبون عرب ويهود معتمدون وفقاً للأصول ومثبتون في اقليمي كل من البلدين.

«المادة الثانية:

«ترسم الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين، ما أن تنتهي مداولات مؤتمر السلام، لجنة تعيّن باتفاق مشترك بين الفريقين.

«المادة الثالثة:

«تتخذ، في وضع الدستور وإدارة فلسطين، جميع التدابير لضمان تنفيذ إعلان الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧.

«المادة الرابعة:

«تتخذ كل التدابير الضرورية لتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين وتنشيطها على نطاق واسع، ولاستقرار اليهود، في أقصر مهل، بفضل استيطان أكثر كثافة وزراعة أكثر غزارة للأرض. ومن المتفق عليه أن حماية حقوق الفلاحين والمزارعين العرب، خلال تنفيذ هذه التدابير، تؤمَّن ويتلقى هؤلاء الفلاحون والمزارعون المساعدة الضرورية لانمائهم الاقتصادي.

«المادة الخامسة:

«يجب ألا يتعارض أي قانون أو نظام بأي طريقة كانت مع حرية ممارسة الشعائر الدينية، أو يسيئا إليها. ولن يتخذ، علاوة على ذلك، أي تدبير تمييزي في ما يتعلق بالقائمين بوظائف العبادة أو بخصوص ممارسة مختلف العقائد. ولن يؤخذ في الحسبان أي منشأ ديني في الممارسة الحرة للحقوق المدنية أو السياسية.

«المادة السادسة:

«توضع الأماكن المقدسة الإسلامية تحت سلطة إسلامية.

«المادة السابعة:

«تتولى المنظمة الصهيونية إرسال لجنة خبراء إلى فلسطين تكلَّف بوضع قائمة بمجمل الموارد الاقتصادية للبلد وتقديم تقرير حول أفضل الوسائل لتأمين انمائه. وتضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة بتصرف الدولة العربية لكي تقوم بتحقيق معمق حول الموارد الاقتصادية للدولة العربية وتضع تقريراً يحدد الشروط التي من

شأنها تأمين إنمائها الأقصى. وتستخدم المنظمة الصهيونية كل جهودها لمساعدة الدولة العربية للحصول على الوسائل التي لا غنى عنها لانماء مواردها الطبيعية وامكانياتها الاقتصادية.

«المادة الثامنة:

«يعترف الفريقان الموقعان أدناه بأنهما تصرفا باتفاق تام وانسجام كامل حول جميع المسائل الواردة أعلاه، والتي ستناقش في مؤتمر السلام.

«المادة التاسعة:

«يخضع أي نزاع يمكن أن يقوم بين الفريقين المتعاقدين لتحكيم الحكومة البريطانية.

حرر من قبلنا خطياً في لندن، بريطانيا العظمى، في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩.

(التوقيع بالعربية) فيصل ابن الحسين
(التوقيع) حاييم وايزمن(١٣).

«ملحق بالعربية»

«أضاف الأمير فيصل إلى النص المحرر بالانكليزية، بنداً معلّقاً باللغة العربية:

«إذا حصل العرب على استقلالهم ضمن الشروط المبينة في مذكرتي إلى وزير الخارجية الانكليزي، فإنني أعطي بنود هذا الاتفاق مفعولها». ولكن، إذا جرى أقل تعديل (لشروط مذكرتي) «فإنني لن أكون مرتبطاً بأي كلمة من الاتفاق الذي يصبح باطلاً وكأنه لم يكن، ولن أعود مسؤولاً عن أي تعهد».

من الملائم الآن شرح الظروف التي تم فيها عقد هذا الاتفاق.

كان فيصل، رئيس وفد مملكة الحجاز إلى مؤتمر السلام، والناطق الوحيد في شأن الطموحات العربية، في وضع صعب. فقد تعرض بشكل رئيسي لعدائية فرنسا التي ألحت على تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو ونظرت بحذر إلى دولة عربية في المستقبل يكون لانكلترا نفوذ فيها، ويمكن أن تستخدم كعامل محفِّز في يقظة قومية في المغرب الفرنسي. كان كليمنصو قد تنازل عن الموصل وفلسطين للويد جورج

---

(١٣) انظر النص في: Leonard Stein, *The Balfour Declaration* (New York: Simon and Schuster, 1961), pp. 641-642.

مقابل تعويض. ولكي يوافق المؤتمر على هذا الاتفاق الخاص، كان ينبغي الحصول على موافقة الفرقاء المعنيين بمصير فلسطين جميعاً. إذاً فإن أصدقاء فيصل الانكليز، بدءاً بلورنس وجيلبرت كليتون (Lawrence et Gilbert Clayton)، دفعوه إلى عقد اتفاق مع الصهاينة. وتولى وايزمن «تقديم كل القضية في مظهرها الأكثر مسالمة»(١٤)، على غرار ما كانت سياسة هرتزل الثابتة وسياسة خلفائه.

ويمكن في هذا السياق تقديم فرضية أن فيصل حاول إعطاء اليهود بعض الامتيازات مقابل استقلال دولة عربية كبرى يقدم لها الصهاينة مساعدة تقنية.

وبالمختصر كان الأمر، كما بيّن ذلك ماكسيم رودنسون، يتعلق «بأن يتاح استقرار بضعة آلاف من المستوطنين اليهود من مستوى تقنية عالية، في دولة عربية شاسعة، غنية بأقليات عرقية ودينية، مع العديد من المنافع التي وعدت المنظمة الصهيونية بها»(١٥). وشعار الوطن القومي اليهودي، الغامض عن قصد، لا يضع موضع المنازعة، بصورة استفزازية، مسائل السيادة، الآن على الأقل.

لقد قبل فيصل وجوداً يهودياً في فلسطين مقدِّراً أنه قد يكون نافعاً ولأن قبوله يمكن استخدامه للحصول على موافقة بريطانيا العظمى أولاً، ثم الحلفاء، على مشروعه لإقامة مملكة عربية كبرى مستقلة. ولكنه لم يتبصر الأخطار المحتملة للاتفاق المعقود، واذ كان متنبهاً لردات فعل السكان العرب المحليين، أضاف تحفظاً بعد التوقيع يجعل كل الاتفاق متوقفاً على اعطاء الاستقلال العربي.

وسنرى في ما بعد أن هذا الشرط لم يؤخذ به لأن الشرق الأوسط العربي، بدلاً من أن يحصل على الاستقلال سيكون دولاً تابعة ومقسماً إلى مناطق نفوذ. وبذلك لا يمكن أن يكون للاتفاق أي قيمة قانونية(١٦).

مؤتمر السلام، ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩

تركّزت الأنظار في بداية عام ١٩١٩ على باريس: كان من المنتظر بأمل أن يتمكن المؤتمر الذي افتتح رسمياً في باريس، في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، والذي جمع ممثلي القوى الحليفة جميعاً، من حل التناقضات في الوعود التي أعطتها

(١٤) André Chouraqui, *Théodore Herzl* (Paris: Seuil, [1960]), p. 256.

(١٥) Maxime Rodinson, «Israël, fait colonial,» *Temps modernes* (Paris), no. 253 bis. (1967), p. 44.

(١٦) انظر: Reader Bullard, *Britain and the Middle East from the Earliest Times to 1950* (London; New York: Hutchinson's University Library, 1951), p. 83.

هذه القوى خلال الحرب وإمكان تدشين عصر جديد مبني على مبدأ تقرير المصير الوطني الذي أعلنه بأبَّهَةٍ الرئيس ويلسون.

وكان الناطق الرسمي باسم العرب هو فيصل الابن الثاني لحسين مكة، وعراقيان هما رستم حيدر ونوري السعيد (الذي سيصبح أول رئيس للوزراء في العراق المستقِل).

وبدأت الحكومة الفرنسية التي كانت تعتبر الأمير فيصل محسوباً على بريطانيا العظمى بأن رفضت حقه في المشاركة في المؤتمر بذريعة أن لقبه الرسمي الوحيد هو ممثل الحجاز وأن الحجاز لم يُعترف به كقوة محاربة. وأتاح له الدعم الانكليزي تذليل هذه العقبة. وفي ٦ شباط/فبراير دعي الأمير إلى تقديم قضيته(١٧) أمام المجلس المؤلف من القوى الخمس العظمى. وبعد أن شكر بريطانيا العظمى وفرنسا لإسهامهما في تحرير العرب، لكن مع رفض الاعتراف باتفاق سايكس ـ بيكو، عرض قضية استقلال الشعوب الناطقة بالعربية وطالب به «من الاسكندرونة ـ ديار بكر حتى المحيط الهندي». وفي ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية اقترح فقط «دراسة هذه المسألة باشتراك الجميع».

وتم الاستماع إلى الصهاينة في مؤتمر باريس في ٢٧ شباط/فبراير. وكان إعداد المذكرة التي عرضها سوكولوف ووايزمن موضوع نقاش حاد بين الصهاينة الانكليز برئاسة وايزمن، والوفد الأمريكي الذي كان يديره الحاخام وايز وتحركه الولايات المتحدة بواسطة القاضي القدير برانديس (Brandeis).

ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية للمذكرة التي نشرتها المنظمة الصهيونية العالمية بما يلي:

١ ـ الاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين.

٢ ـ رسم حدود فلسطين حتى نهر الليطاني شمالاً، بما في ذلك حوض الأردن كله، مروراً بخط الذُّرى في حرمون، وبما في ذلك العقبة جنوباً.

٣ ـ تسليم السيادة في فلسطين إلى عصبة الأمم واعطاء انكلترا الانتداب على هذا البلد.

---

(١٧) لم يفعل فيصل سوى عرض المذكرتين اللتين سلمهما الوفد العربي للمؤتمر في أول كانون الثاني/يناير ١٩١٩ و٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩١٩.

٤ ـ تبني بنود خاصة سياسية وإدارية واقتصادية في التعريف بهذا الانتداب، كفيلة بتأمين إنشاء وطن قومي يهودي وجعل إنشاء دولة مستقلة لاحقاً ممكن التحقيق.

وعند عرض هذه المذكرة أصر وايزمن، جواباً عن سؤال لانسنغ، وزير الخارجية الأمريكية، على ضرورة أن تنشأ في فلسطين إدارة ليست يهودية بالضرورة وإنما تتيح هجرة من سبعين إلى مئة ألف يهودي، وبناء مدارس يهودية بحيث تنشأ تدريجياً «قومية تكون يهودية بمقدار ما القومية الفرنسية فرنسية والقومية البريطانية بريطانية». وكان رد الأمير فيصل في مقابلة في الصحيفة الباريسية *Le Matin*، في أول آذار/مارس ١٩١٩ لا يعتوره أي غموض أو لبس: «اذا كان اليهود يرغبون في إنشاء دولة والمطالبة بحقوق ذات سيادة في البلد، فإنني أتوقع وأخشى وصول مخاطر ونزاعات جدية جداً بينهم وبين الأعراق الأخرى».

وانتهى مؤتمر السلام من دون بت الطلبات العربية والصهيونية. غير أن عرض الموضوعين كان أساساً لقرارات مؤتمر سان ريمو الذي انعقد في شهر نيسان/أبريل من السنة التالية. وفي الفترة بين المؤتمرين حصلت عناصر جديدة كثيرة أسهمت في تعقيد وضع سبق أن كان معقداً جداً.

لجنة كينغ ـ كرين (King-Crane)، حزيران/يونيو ١٩١٩

هزّ خصام فرنسي ـ انكليزي بصدد سوريا مؤتمر السلام في أول آذار/مارس ١٩١٩[١٨]. ومناسبة الخلاف كانت طلب فرنسا تطبيق اتفاقات سايكس ـ بيكو التي تنص على انتداب فرنسي على سوريا ذاتها وعلى لبنان. وعارضت انكلترا هذا الزعم على أساس أن هذه الاتفاقات لا تنسجم مع الوعود المعطاة للعرب ويجب بالتالي إبطالها. وردت فرنسا بأنه قد يكون هناك عدم انسجام ولكنها لم تشارك في **مراسلات حسين ـ ماكماهون** وعليه ليست ملزمة بمراعاة هذا التفاوض الذي لا يلزمها بشيء[١٩].

---

(١٨) انـظـر: Jukka Nevakivi, *Britain, France and the Arab Middle East, 1914-1920*, University of London Historical Studies; 23 (London: Athlone Press, 1969), chap. 8, pp. 148-171.

(١٩) جرى هذا النقاش في ٢٠ آذار/مارس ١٩١٩ خلال اجتماع سري عُقد في المنزل الباريسي للويد جورج، ٢٣، شارع نيتو. ودعم اللورد بلفور والجنرال اللنبي والجنرال بولز (Bols) لويد جورج. وكان يرافق كليمنصو وزير خارجيته وبرتولو (Berthelot). وكان يمثل ايطاليا الوزير أورلندو (Orlando) والسفير سونينو (Sonnino).

ورأى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson)، اذ وجد الجدال يهدد بإفساد الأمور، من الملائم التدخل ولفت النظر إلى أنه من المناسب والمفيد، طالما أن النقاش يتناول مصير سوريا، معرفة **رأي السوريين** بإرسال لجنة تحقيق إلى المكان المعني[٢٠].

وتلقى العرب الاقتراح بحماس. وكتب فيصل إلى ويلسون، في ٢٤ آذار/مارس ١٩١٩ معبّراً له عن امتنانه العميق لإعلان إرسال اللجنة التي «ستتيح للعرب إسماع اصواتهم فوق كل صيحات النجاح التي تصدر عن رابحي هذه الحرب». وكان الصهاينة ساخطين جداً إذ رأوا أن لجنة التحقيق لا يمكن إلا أن تضرّ بمطامعهم، ذلك بأن سكان فلسطين لن يقبلوا أبداً بدولة يهودية في فلسطين ولن يحجموا عن قول ذلك للجنة.

وقبلت فرنسا المشاركة بتحفظ. ثم استدركت فوراً بعد ذلك وطالبت بانسحاب الجند الانكليز وإحلال الجُند الفرنسيين محلهم. وقبلت انكلترا الاشتراك في اللجنة في البداية، مع عدم تأييد المبادرة التي يمكن أن تهدم مشروعها في الانتداب على فلسطين، لكنها غيّرت رأيها بعدئذ إذ رأت فائدة أكثر في التفاهم مع فرنسا عوضاً من التعرض لمجازفة تحقيق دولي.

إذاً وافقت بريطانيا العظمى، في ٧ أيار/مايو، على الانتداب الفرنسي على سوريا. إلا أن ويلسون بقي متعلقاً بمشروعه بحزم، فسمى مفوضين هما الدكتور هنري كينغ (Henry King) وشارلز كرين (Charles Crane)، وكلاهما عضو في الوفد الأمريكي إلى مؤتمر باريس وأعلن أن الأمريكيين، بما أن الحلفاء لا يريدون المشاركة في التحقيق، سيقودون اللجنة وحدهم. وركب السيدان كينغ وكرين البحر في ٢٩ أيار/مايو ١٩١٩ على متن السفينة *Orient Express* تحت يافطة **القسم الأمريكي في اللجنة الدولية للانتدابات في تركيا**، وطافا خلال سبعة أسابيع، في جميع أقسام سوريا، وأقاما في فلسطين بين ١٠ و٢٧ حزيران/يونيو وعمدا إلى تفحص دقيق للبلد. وعادا إلى باريس في شهر آب/اغسطس وأودعا تقريرهما أمانة

---

(٢٠) هذه اللجنة بحسب ويلسون «[. . .] تستطيع في كل الحالات أن تقنع العالم بأن المؤتمر عمل كل ما بوسعه لإيجاد الأساس العلمي المحتمل للتسوية». انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٦٦. وقد دافع عن هذه الفكرة في الحقيقة، د. هوارد بليس (Howard Bliss)، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، في شباط/فبراير ١٩١٩ في مؤتمر باريس. انظر: Nadine Picaudou, *Les Palestiniens, un siècle d'histoire: Le Drame inachevé*, questions au XX^{e} siècle; 92 (Bruxelles: Complexe, 1997), p. 55.

سر الوفد الأمريكي، في الثامن والعشرين منه. وقد كُرِّست الفقرة E من التقرير لفلسطين. وهذه ترجمتها:

«نوصي في المقام الخامس بتعديل جدي للبرنامج الصهيوني الأقصى الذي ينص على هجرة غير محدودة لليهود، هدفها النهائي جعل فلسطين دولة يهودية حقيقية».

وكان المفوَّضان، قبل رحيلهما مؤيدين بالأحرى للفكرة الصهيونية، غير أن حقيقة الوقائع في فلسطين أوحت إليهما الكثير من التحفظات.

وبالفعل اعترفت اللجنة أيضاً بأن تشجيعاً محدداً أعطاه للصهاينة الحلفاء في إعلان بلفور، وكذلك في موافقة ممثلي الحلفاء الآخرين عليه. واذا اعتمدنا حرفياً إعلان بلفور الذي يدعو إلى «إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي [...] إذ من المفهوم أنه لن يحصل شيء يمكن أن يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين»، فإنه تمكن المنازعة بصعوبة في أن لبرنامج الحد الأقصى الصهيوني يجب أن تتناوله تعديلات هامة، ذلك أن إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي يساوي تحويل فلسطين إلى دولة يهودية ولا يمكن لإنشاء دولة يهودية أن يتم بدون إلحاق الإساءات البالغة بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين. وقد ظهر بشكل دائم، في مؤتمرات اللجنة مع الممثلين اليهود، أن الصهاينة يتوخون تجريد الفلسطينيين تماماً من ملكياتهم، عبر أشكال شتى لشراء الأراضي.

وأضاف تقرير اللجنة أن «مؤتمر السلام يجب ألا يغيب عن نظره واقع أن الشعور المعادي للصهيونية حادّ في سوريا وفي فلسطين ولا يمكن الاستهتار به. ولا يؤمن أي من الضباط البريطانيين الذين استشارتهم اللجنة بإمكانية تطبيق البرنامج الصهيوني بدون اللجوء إلى القوة المسلحة. ويرى هؤلاء الضباط عموماً أن مجرد البدء بتنفيذ هذا البرنامج يتطلب قوة من خمسين ألف رجل على الأقل».

ورأى المفوضان، بعد أن أخذا بالحسبان هذه الاعتبارات جميعاً، ورغماً عن «بعض المديح للانجازات الصهيونية»[٢١]، أن من واجبهما التوصية بأن لا يؤخذ في الاعتبار سوى برنامج صهيوني مقلص جداً يجب أن لا يتحقق إلا تدريجاً. وذلك يعني القول إن الهجرة الصهيونية يجب أن توضع لها حدود دقيقة وواضحة، وان

---

(٢١) Laurens, *La Question de Palestine,* p. 476.

مشروع جعل فلسطين دولة يهودية بشكل خاص إنما يجب التخلي عنه[٢٢].

ويشدد التقرير أيضاً على النزعة العامة لدى السوريين لصالح «انتداب أمريكي»[٢٣]. وكان ذلك مكافأة للشهرة المناهضة للاستعمار وللولايات المتحدة وكان أيضاً إشهاراً للقول المأثور: «الشيطان الذي لا تعرفه أفضل من الشيطان الذي تعرفه»[٢٤].

وهذا التقرير الذي هو نتيجة المحاولة الوحيدة التي قام بها الحلفاء لتطبيق مبدأ تقرير المصير لم يرسل إلى مؤتمر السلام ولم يعلن عنه إلا بعد سنتين من رفعه إلى الرئيس[٢٥]، عندما أجيز لكل من *New York Times* والـ *Publisher* والـ *Editor* أن تتولى نشره.

كانت هناك عدة أسباب ساهمت في عدم النشر. السبب الأول هو أن التقرير اعتُبر غير ملائم طالما أن معاهدة فرساي قد وُقِّعت في آونة وجود اللجنة في دمشق. والسبب الآخر هو أن الصراحة التي بدت في تحرير التقرير تفسد العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية[٢٦]. كما أن الحكومة البريطانية قد تشعر بالإرباك تجاه شعور الفلسطينيين بالعداء حيال الاستيطان الصهيوني الذي سهّلته. تجاه كل ذلك رأت الحكومة الأمريكية أن نشر التقرير تدبير يضر بعلاقات الولايات المتحدة بالحلفاء الأوروبيين.

المؤتمر السوري في ٢ تموز/يوليو ١٩١٩

عاد فيصل، بعد اختتام مؤتمر السلام، إلى دمشق في شهر أيار/مايو ١٩١٩.

---

(٢٢) انظر النص الإنكليزي في: Harry N. Howard, *The King-Crane Commission; an American Inquiry in the Middle East* (Beirut: [Khayat], 1963), pp. 155-195.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) «The Devil You Don't Know is Better than Devil You Do Know».

انظر: John S. Badeau, *The American Approach to the Arab World*, Policy Books of the Council on Foreign Relations (New York: Harper and Row, [1968]), p. 209.

(٢٥) على أن هوارد كتب: «[...] لم يكن هناك أي تصديق على استلام التقرير من الرئيس ويلسون أو من البعثة الأمريكية في باريس، ومن المشكوك فيه أن يكون الرئيس ويلسون قد رأى أو قرأ التقرير النهائي». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

(٢٦) لاحظ دافيد لويد جورج أن: «[...] التقرير كان معارضاً لمطالبة الفرنسيين بسوريا إلى حدّ أن الرئيس قرر ألا يرسله إلى مؤتمر السلام بشأن المسألة التركية». انظر: David Lloyd George: *The Truth about the Peace Treaties*, 2 vols. (London: V. Gollancz, 1938), and *Memoirs of the Peace Conference*, 2 vols. (New Haven, CT: Yale University Press, 1939), vol. 2, pp. 1077-1078.

وقد وجد فيها نوعاً من الهيجان أثاره بث أنباء بين السكان كانت أخّرتها طويلاً حالة الحرب، عن إعلان بلفور واتفاقات سايكس ـ بيكو. وكان الرأي العام السوري مستاءً، فضلاً عن ذلك، من نشر ميثاق عصبة الأمم الذي ينص، بالنسبة إلى بعض الشعوب التي حررها الحلفاء «وغير الجديرة بعد بأن تدير نفسها بنفسها في ظروف صعبة بشكل خاص في العالم الحديث»، على شكلٍ للوصاية تمارسه **بعض الأمم المتقدمة** بصفتها منتدبة من عصبة الأمم (المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الصادر في ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩١٩ في فرساي).

وهدر الغضب في فلسطين إذ اشتمَّ الفلسطينيون رائحة مأساة كبيرة في المستقبل. فالحركة الصهيونية ليست في نظر الفلسطينيين حركة تقليدية؛ إنها أسوأ من ذلك طالما أن هدفها عند تحقيقه ليس مجرد استعمار شعب في فلسطين (كفرنسا في الجزائر) وانما استعمار بلدهم عبر تفريغه من سكانه الأصليين وإنشاء دولة يهودية فيه. وتبلورت التعبئة القومية في مؤتمر القدس في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩. واحتج المؤتمرون الفلسطينيون، في مذكرة موجهة إلى مؤتمر السلام في فرساي، بحدة «ضد ما عرفوه في موضوع الوعد الذي حصل عليه الصهاينة وكمقتضاه يصبح بلدنا وطناً قومياً لهم». ولكن المعسكر الفلسطيني انقسم إلى نزعتين، النزعة الفلسطينية والنزعة العروبية، أي أنصار فلسطين الحرة والمستقلة ذات السيادة، وأنصار العروبة الذين ينادون باندماجها في اتحاد عربي بقيادة الهاشميين. وهذا الانقسام واضح في الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية ولا يتقاطع مطلقاً مع الانقسامات الدينية. وثمة خط انشقاق يقسم الفلسطينيين القوميين: أولئك الذين هم بتصميم ضد الوجود البريطاني وأولئك الذين ـ بين الوجهاء على وجه الخصوص ـ ليسوا ضده مبدئياً. ويقتضي أن تضاف إلى هذين الانشقاقين المعارضات القبلية (على سبيل المثال الحسينيون الذين هم ضد النشاشيبيين) والمعارضات الدينية (القدس ضد نابلس)، (البريطانيون ضد المناهضين للبريطانيين) الخ. وكان لخطوط الشِقاق هذه مفعول سلبي في الحركة الوطنية الفلسطينية.

إلا أن الأحداث الدامية الأولى بين اليهود والفلسطينيين في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٢٠، في مناسبة عيد النبي موسى انتهت إلى أن تركّز الحركة الوطنية الفلسطينية حول فلسطين. وتكاثرت الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية. وبدأت جمعيات أدبية تنشأ في كل مكان تقريباً، ولا سيما **المنتدى الأدبي** حول حسن الدجاني، وكذلك **النادي العربي** حول الشبان من آل الحسيني، والبديري والعلمي وعائلات كبيرة أخرى. وكان يحيي الجمعيات السياسية والأدبية الشعور نفسه: الحفاظ على طابع فلسطين

العربي. إن الأمة الفلسطينية وعت نفسها بالتأكيد أكثر فأكثر ووعت الأخطار التي ترمي الهجرة اليهودية بثقلها عليها. وإنني، بقول ذلك، لا أتبنى على الاطلاق فرضية العديد من الاختصاصيين الإسرائيليين، مثل يهشورا بورات (Yehoshoura Porat)[٢٧] الذي رأى أن نمو الحركة الصهيونية هو في أساس ولادة الوعي الوطني الفلسطيني. فالوعي الوطني الفلسطيني كان، في الحقيقة، ظهر في مقاومة فلاحي الجبل للجيش المصري في سنة ١٨٣٤[٢٨] وفي الرفض المتكرر في القرن التاسع عشر لابتزاز الجيش العثماني والرسوم الباهظة التي فرضتها الإدارة، بحيث إن الحركة الصهيونية لم تفعل سوى شحذ وعي وطني ناشىء، قبل قيام هذه الحركة بكثير[٢٩].

وقد تصرف مندوبو الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية تجاه تشرشل الذي زار فلسطين في آذار/مارس ١٩٢١ بصراحة: «لو أن الصهاينة لم يأتوا إلى فلسطين إلا كضيوف، [. . .] لما كانت هناك مشكلة يهود وغير يهود. ولكن فكرة فلسطين تتحول إلى وطن قومي يهودي هي التي يرفضها العرب ويقاتلونها [. . .]»[٣٠].

وإحدى «الجمعيات» التي قامت بدور كبير على مستوى الحركة القومية العربية السورية وهي جمعية **الفتاة**، تحولت إلى **حزب الاستقلال** وجهدت في عقد مؤتمر مؤلف من ممثلين عن جميع الفرقاء في سوريا للتعبير عن إرادة العرب وإعلام الحلفاء بها. وقد أيد فيصل هذا المشروع ونظم، بالتعاون مع الحزب، بسرعة كبيرة، انتخابات في المناطق العسكرية الثلاث التي انقسمت سوريا إليها: فلسطين ولبنان وسوريا بحد ذاتها. وجرت هذه الانتخابات السريعة وفقاً لاجراءات مختصرة بالضرورة، وتم انتخاب خمسة وثمانين مندوباً أو تعيينهم.

وبما أن فرنسا منعت المندوبين في منطقتها (لبنان) من المشاركة في

---

(٢٧) Y. Porath: *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London: F. Cass, [1974]), and *The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion* (London; Totowa, NJ: F. Cass, 1977).

(٢٨) انها إحدى الفرضيات التي دافع عنها، بصواب، باروش كيمرلنغ وجويل ميغدال: Baruch Kimmerling and Joël S. Migdal, *Palestinians: The Making of a People* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994), esp. chap. 1, pp. 3-35.

(٢٩) قسمت أصول القومية الفلسطينية المؤرخين الفلسطينيين. انظر تأليف الفرضيات المعارضة في: Ilan Greilsammer, *La Nouvelle histoire d'Israël: Essai sur une identité nationale*, NRF essais ([Paris]: Gallimard, 1998), pp. 122-125.

(٣٠) انظر: Picaudou, *Les Palestiniens, un siècle d'histoire: Le Drame inachevé*, p. 69.

الدورة[٣١]، فإن تسعة وستين مندوباً فقط، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، اجتمعوا في ٢ تموز/يوليو ١٩١٩ في دمشق لتشكيل مؤتمر سوري عام[٣٢]. وتبنوا بالإجماع عشرة قرارات رفضوا فيها الانتداب وطالبوا باستقلال سوريا الموحدة في الحدود التي حددها الشريف حسين وفي شكل ملكية دستورية ملكها فيصل[٣٣].

وكانت المطالب الصهيونية موضوع القرار ٧: «إننا نرفض ادعاءات الصهاينة بإقامة دولة يهودية في هذا الجزء من سوريا الشمالية المعروف باسم فلسطين، ونحن ضد هجرة يهودية في أي جزء كان من البلد. ونحن لا نعترف بأي حق لليهود في فلسطين ونعتبر مطالبهم تهديداً خطيراً لحياتنا القومية والسياسية والاقتصادية. أما مواطنينا اليهود فسيستمرون في تقاسم كل المسؤوليات والتمتع بالحقوق المشتركة جميعاً»[٣٤].

ووقَّع فيصل قرارات المؤتمر. ولم يبق شيء إذاً من اتفاقه مع وايزمن، المشروط، إضافة إلى ذلك بالبند الذي يربط مراعاة التعهدات مع اليهود بالحصول على استقلال العرب الكامل وانشاء دولة عربية كبرى.

تحول المؤتمر السوري إلى **مجلس تأسيسي نيابي** وعيَّن لجنة لوضع دستور للبلد، برئاسة هاشم الأتاسي، وكان أمين سرها الفلسطيني محمد عزّة دروزة (وهو فضلاً عن ذلك، أمين سر أول مؤتمر فلسطيني انعقد في القدس في عام ١٩١٩).

واجتمع المؤتمر مرة ثانية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩، بعد الانسحاب البريطاني من سوريا لصالح الفرنسيين[٣٥] (اتفاق ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩١٩).

وعقد اجتماع ثالث للمؤتمر في ٦ آذار/مارس ١٩٢٠ لإعلان استقلال سوريا في حدودها الطبيعية في شكل ملكية دستورية ملكها فيصل. وفي ٨ آذار/مارس

---

(٣١) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، مكتبة الدراسات التاريخية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ١٠٩.

(٣٢) انظر: Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement*, p. 405.

(٣٣) انظر: ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٣٤) انظر النص الفرنسي في: Jean-Pierre Alem, *Juifs et arabes, 3000 ans d'histoire* (Paris: B. Grasset, 1968), pp. 112-113.

(٣٥) قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، ص ١٢٦ ـ ١٢٨. دافع هارون س. كليمان (Aaron S. Klieman) عن سياسة التوافق هذه في: Aaron S. Klieman, *Foundations of British Policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921* (Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, [1970]), p. 26.

وافق فيصل على اختيار المؤتمر وأعلن الاستقلال. وأصبح المؤتمر برلمان دولة جديدة لمدة قصيرة، لأن هذه الدولة لم تعش إلا فترة أربعة أشهر ونصف، إذ قررت فرنسا عزل فيصل والسيطرة على سوريا.

عام النكبة

توضح الرد الفلسطيني على المشروع الصهيوني ابتداء من عام ١٩١٩. ففي المؤتمر العربي الأول لفلسطين المنعقد في القدس، أصر المسلمون والمسيحيون على انتماء فلسطين إلى سوريا بروابط قومية، ورفضوا المطالب الفرنسية حول فلسطين، واشترطوا تطبيق مبادىء ويلسون مع الإبقاء على الصداقة البريطانية. إلا أن موقف بريطانيا العظمى خلال مؤتمر فرساي أفقدها مودة العدد الكبير من القوميين العرب. وهكذا طالب فيصل بفلسطين على أساس كونها جزءاً لا يتجزأ من مملكته، وابتعد عن البريطانيين، في حين ارتفعت أصوات في صفوف بعض القوميين العرب تقترح وصاية فرنسا اذا تعهدت بعدم دعم المشروع الصهيوني.

إن سنة ١٩٢٠ قد وردت في الحوليات العربية على أنها عام النكبة. وأدت قرارات سان ريمو لعام ١٩٢٠ (٢٥ نيسان/ابريل) التي صادقت على تقسيم بقايا السلطنة التركية بين القوات الحليفة إلى استياء عام لدى العرب الذين اعتبروا أنفسهم مغبونين، وتحضروا للجوء إلى العنف المسلح[٣٦].

ولم يتأخر هذا العنف المسلح. ففي ٤ نيسان/أبريل ١٩٢٠، في مناسبة الاحتفال بذكرى النبي موسى، انفجرت تظاهرات دامية، واستمرت أربعة أيام، وكانت موجهة ضد الاحتلال البريطاني من جهة أولى، وضد الحركة الصهيونية من جهة أخرى، وأدت هذه الصدامات إلى عشرات القتلى.

---

(٣٦) سبق أن بدأ أمين الحسيني بتنظيم مجموعات سرية صغيرة سميت الفدائيين. أما عارف العارف، المؤرخ الفلسطيني، فقد أنشأ في السنة نفسها صحيفته المسماة **سوريا الجنوبية** وأعلن في أول مقالة افتتاحية أنه «إذا لم تلق احتجاجاتنا آذاناً صاغية، سننتقل من الأقوال إلى الأفعال. سنستبدل الكلمات بالسيوف، وسنستعمل الدم عوضاً عن الحبر». انظر: John Kimche, *Palestine ou Israël* (Paris: Albin Michel, 1973), p. 203.

الفصل السادس

الحقبة الأولى من الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٠ ــ ١٩٣٦)

هربرت صاموئيل (Herbert Samuel): أول مفوض سامٍ: أول تموز/ يوليو ١٩٢٠

أكد مؤتمر سان ريمو المنعقد في نيسان/أبريل ١٩٢٠ إعلان بلفور وقرر أن تمارس بريطانيا العظمى الانتداب على فلسطين وفقاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم. وصدقت معاهدة سيفر (Sèvres) بعد أربعة أشهر (١٠ آب/اغسطس ١٩٢٠) بلا قيد أو شرط القرارات المتخذة في سان ريمو. وتنص المادة ٩٥ على أن يُعهد بإدارة فلسطين إلى منتدَب يعمل على إقامة وطن قومي لليهود.

إلا أن البريطانيين سبقوا غيرهم. ففي تموز/يوليو ١٩٢٠ ترك الجنرال بولز (Bols) مكانه للمفوض السامي الأول في فلسطين السير هربرت صاموئيل. وكانت تلك نهاية الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين وبداية الانتداب البريطاني على فلسطين.

ولم يخف هربرت صاموئيل، اليهودي البريطاني، تعاطفه مع القضية الصهيونية. لذا فإن الصهاينة مارسوا الضغط لكي يعيَّن، وقد اعترف بذلك حاييم وايزمن في عام ١٩٢١: «كنت المسؤول الأول عن تسمية السير صاموئيل في فلسطين. إنه صديقنا، وقد قبل، بناء على طلبنا، هذا المنصب الصعب. إنه صاموئيلنا»[١].

واعتبرت الحكومة البريطانية أن اختياراً كهذا يتيح أيضاً التصالح في آن واحد

---

(١) انظر: Jean-Pierre Alem, *Juifs et arabes, 3000 ans d'histoire* (Paris: Grasset, 1968), p. 126.

«مع الصهاينة لأن المفوض السامي هو يهودي، ومع العرب لأنه بريطاني»[٢].

وحدد السير صاموئيل لنفسه عندما نزل إلى فلسطين هدفاً مزدوجاً: خلق الظروف لإنماء الوطن القومي اليهودي وتجنب مخاصمة السكان العرب الفلسطينيين. وكانت التدابير التي تسهّل الاستيطان الصهيوني قد تم اتخاذها بسرعة ـ مثلاً مرسوم الهجرة (١٩٢٠) الذي تعدل بمراسيم حزيران/يونيو ١٩٢١ وأيلول/سبتمبر ١٩٢٥، وقد اعترف المرسوم الأخير بصلاحية خاصة للمنظمة الصهيونية في شأن تشجيع هجرة اليهود؛ ومرسوم نقل ملكية الأرض (١٩٢٠) الذي أنشأ تسجيل المعاملات العقارية **ومرسوم المساحة** الذي يسهِّل المعاملات العقارية[٣] **ومرسوم محلول الأرض** (١٩٢٠) الذي يمنع الفلاحين من زيادة أملاكهم بحسب التقاليد العرفية العثمانية، **ومرسوم الأرض الموات** (١٩٢١) الذي ألغى التشريع العثماني الذي كان يتيح للفلاح ضم الأراضي البائرة. ويشهد استعجال كهذا في إضفاء الشرعية على نقل الأرض واكتسابها وإشغالها على أهمية امتلاك الأرض، وهو مبدأ مؤسِّس للمشروع الصهيوني.

ونشير، فضلاً عن ذلك، إلى الاعتراف بالصندوق القومي اليهودي كجمعية ذات منفعة عامة، وامتياز احتكار الكهرباء للصهيوني روتنبرغ (Rutenberg) وقبول تسمية «أرض اسرائيل» على الأختام والطوابع الصهيونية، وإنشاء الوكالة اليهودية، بواسطة القادة الصهاينة، هذه الوكالة المكلفة بنصح الإدارة حول كيفيات إنشاء الوطن القومي اليهودي المنصوص عليه في المادة ٤ من الانتداب.

وحاول السير صاموئيل، لموازنة هذه التدابير التي أرست قواعد الوطن اليهودي، التملق للفلسطينيين بقرارات تافهة: عفا، منذ عام ١٩٢٠، عن المحكومين، عقب الهياج الشعبي في ذكرى النبي موسى ومنهم أمين الحسيني.

---

(٢) Henry Laurens: L'*Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, collection u. Série histoire contemporaine (Paris: Colin, 1993), p. 217, et *La Question de Palestine* ([Paris]: Fayard, 1999-), pp. 528-572.

(٣) شراء اليهود قسماً من وادي مرج ابن عامر الذي يعود إلى أسرة سرسق اللبنانية كان بفضل «مراسيم» كهذه. وهذه الأسرة نموذج للأسر الشرقية الغنية جداً التي أقامت علاقات وثيقة مع النبالة الأوروبية. وهكذا تزوجت ابنتا نجيب سرسق كونتَيْن أوروبيين، وأصبحت إحداهما الكونتيسة ماكس دو زوغيب (Max de Zogheb)، في حين غدت الأخرى، بعد طلاق أول، الكونتيسة لارانتي ـ تولوزان (Lareinthy-Tholozan). وزوج اسكندر سرسق أولاده الأربعة (ماتيلد وإيزابيل وديمتري ونقولا) بمركيزين وأميرتين أوروبيين. انظر: Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Diary*, with a foreword by Arnold J. Toynbee (Beirut: Palestine Research Center, [1970-]), vol. 1, p. 219.

وكانت كل السياسة الانكليزية، خلال حقبة الانتداب، مع استثناءات نادرة على صورة هذه المفارقة: للصهاينة جبنة الغرويّير (gruyère) وللفلسطينيين ثقوب الجبنة. وللصهاينة تشريع يسهّل الهجرة واحتلال الأرض، وللفلسطينيين المذكرات والكتب البيضاء ورسائل التهدئة.

ولا شيء يوضح هذا الكلام أفضل من حوادث ١٩٢١. فقد بدأ كل شيء، بعد نهاية السلطنة العثمانية، مع مسألة الخلافة في مركز مفتي القدس، الوظيفة التي تؤول تقليدياً إلى آل الحسيني. ودفع البريطانيون غير المبالين بالتقاليد المحلية بآل النشاشيبي المخلصين لهم للمطالبة بهذا المركز على رغم معارضة المؤتمر الفلسطيني الذي قاد حملة لخصمهم: الحاج أمين الحسيني. ففي هذا المناخ المتوتر انفجرت أحداث آذار/مارس ١٩٢١ وأول أيار/مايو ١٩٢١ التي تحولت إلى معارك مواجهة مخططة بين الفلسطينيين والصهاينة.

إن زيارة ونستون تشرشل، وزير المستعمرات في آذار/مارس ١٩٢١، هي التي أطلقت حركة الاحتجاج. فبالفعل جاء وفد إسلامي مسيحي، انبثق عن المؤتمر الفلسطيني الثالث الذي انعقد في حيفا في ١٣ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١[٤]، ليعبّر له عن شكواه ويطلب إليه وقف الهجرة اليهودية وسياسة الوطن القومي. وأجاب تشرشل بلا قاطعة. فانفجرت الحوادث تجاه عدم قبول الشكوى، في حيفا، وكان الهدف يهود المدن والجوار. وفي أول أيار/مايو ١٩٢١ والأيام التالية، حصل هياج جديد مناهض للصهيونية وللبريطانيين شمل مدينة يافا، وكانت الحصيلة ١٥٧ قتيلاً و٧٠٥ جرحى في الجانب الفلسطيني، ومئة قتيل يهودي[٥]. وعقب هذه الحوادث دعي المؤتمر الإسلامي ـ المسيحي الرابع فانعقد في القدس من ٢٩ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيو.

واتخذ صاموئيل، لتهدئة الخواطر، تدبيرين: أكد الحسيني في مركز المفتي وعلق الهجرة اليهودية مؤقتاً. وفي ٣ حزيران/يونيو ١٩٢١ أعطى المفوض السامي تعريفاً جديداً للسياسة البريطانية[٦] بهدف تهدئة الفلسطينيين، فتبنى رسائل هوغارت

---

(٤) نجد التقرير السياسي لهذا المؤتمر العام في: Laurens, *La Question de Palestine*, pp. 546-547.

(٥) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ٤٣. وبحسب لورنس كان عدد القتلى ٦٢ من العرب و٩٠ من اليهود. انظر: Laurens, L'*Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, p. 221.

(٦) انظر النص الكامل في: Laurens, *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, p. 221. حيث يستشهد بـ: *L'Asie française* (1921), pp. 385-386.

وباسّيت، وطمأن الفلسطينيين بأن الحكومة البريطانية «التي تضع بالفعل العدالة فوق كل شيء لم تقر أبداً ولن توافق مطلقاً على سياسة» تقبل بـ «قيام حكومة يهودية تفرض قانونها على الأكثرية الاسلامية والمسيحية» في فلسطين. وأضاف أن «الحكومة البريطانية المكلفة بالانتداب لخير سكان فلسطين جميعاً، لا تنوي أن تفرض عليهم نظاماً ترى أنه يتعارض مع مصالحهم الدينية والسياسية والاقتصادية». ووعد أخيراً بتقييد الهجرة التي يجب أن تكون متناسبة مع امكانيات العمل في البلد».

وبقي الفلسطينيون حذرين على رغم هذه الأحاديث المطمئنة فقررت السلطة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الرابع إرسال وفد إلى لندن برئاسة موسى كاظم، مؤلف من ستة أعضاء بينهم مسيحيان. ووصل هذا الوفد إلى انكلترا في آب/أغسطس ١٩٢١ واستقبله تشرشل في ١٥ آب/أغسطس ١٩٢١. وكانت المقابلة قصيرة إذ بدا تشرشل، كالعادة، غير آبه للشكوى الفلسطينية الواردة في مستند صغير بعنوان: **الأرض المقدسة: المسلمون والمسيحيون ضد الاعتداء الصهيوني**. ولكنه نصح الوفد العربي الفلسطيني بلقاء وايزمن. ولم يهدىء وايزمن مخاوف الفلسطينيين بل أكد أن هدف الصهيونية هو أن تنشىء ذات يوم دولة يهودية في فلسطين. وكانت نتيجة الاجتماع الثاني بتشرشل في ٢٢ آب/اغسطس فشل الوفد الفلسطيني الذي عاد إلى بلده خائباً. كان الطريق مسدوداً تماماً، وبخاصة في ما يتعلق بالحقوق السياسية الفلسطينية وتعريف الوطن القومي ومشكلة الهجرة اليهودية.

وبقي الوضع على حاله، إلا أن الانتداب البريطاني لم يقره البرلمان بعد. وضمن منظور هذا الإقرار صدر **كتاب أبيض** في حزيران/يونيو ١٩٢٢ يستعيد تعهدات بريطانيا العظمى القديمة في شأن الصهاينة مع الرغبة في طمأنة العرب الفلسطينيين.

الكتاب الأبيض في ٣ حزيران/يونيو ١٩٢٢

قاد العنف غير المتوقع للاضطراب الذي وسم السنة الأولى من الإدارة الانتدابية الحكومة البريطانية الى تبني سياسة توفيقية. ورأى تشرشل، وزير المستعمرات الجديد، انه من الضروري نشر إعلان نيات من شأنه تهدئة مخاوف العرب.

وهكذا تم نشر أول إعلان عام للسياسة البريطانية في فلسطين، بعد إعلان بلفور، في عام ١٩٢٢، في مستند عُرف باسم «*Command paper n^{o} 1700*» الذي شاعت تسميته **البيان الأبيض** أو **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٢٢.

هذا **الكتاب الأبيض** الأول، او **مذكرة تشرشل** الرسمية، المنشور في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٢٢، يشكل في الواقع البرنامج الرسمي الذي يعرض كيف تنوي حكومة صاحب الجلالة تطبيق الانتداب الذي أنيط بها. وقد ورد فيه بخاصة ما يلي:

«جرى التوصل إلى حد القول إن فلسطين يجب أن تصبح يهودية بمقدار ما انكلترا انكليزية. وتعتبر حكومة صاحب الجلالة أن توقعاً كهذا لا يرتكز على أي شيء [...]. ولا تدل تعابير الإعلان (إعلان بلفور) [...] ان فلسطين كلها يجب أن تتحول إلى وطن قومي يهودي، وإنما بالضبط أن ينشأ وطن كهذا في فلسطين».

والحكومة البريطانية لم تتوخَّ مطلقاً: زوال السكان العرب أو إخضاعهم»[٧].

ويتابع الكتاب الأبيض:

«عندما يُسأل ما هو المقصود بإنشاء وطن قومي يهودي، يمكن أن يكون الجواب أن الأمر لا يتعلق بفرض الجنسية اليهودية على سكان فلسطين كافة، وإنما بتنمية الطائفة اليهودية الموجودة سلفاً بمشاركة يهود من أجزاء العالم الأخرى، لكي تصبح مركزاً يمكن للشعب اليهودي أن يهتم به، في مجمله، على صعيد الدين والعرق، وأن يزدهي به».

وبالنسبة إلى الهجرة اليهودية ستكون محددة تبعاً «لقدرة البلد الاقتصادية على امتصاص القادمين الجدد»[٨].

وجرى، مقابل ذلك، تأكيد عدم إمكانية المس بإعلان بلفور، ووجود اليهود في فلسطين «استناداً إلى حق وليس إلى تسامح». وأضاف الكتاب الأبيض:

«هذا هو السبب الذي لأجله من الضروري أن يكون وجود وطن قومي يهودي في فلسطين مضموناً دولياً ومعترفاً به على أساس أنه يقوم على رباط تاريخي قديم»[٩].

---

(٧) «إن حكومة جلالته [...] لم تتوخَّ أبداً [...] زوال أو إخضاع الشعب العربي [...] (أو الاحتمال) بأن فلسطين بمجموعها يجب أن تتحول إلى وطن قومي لليهود [...]».

(٨) «إن الهجرة اليهودية لا يمكن أن تكون كبيرة في حجمها لتماثل حجم الزيادة في السكان بغض النظر عن حالة الاستيعاب الاقتصادية للبلد لاستقبال قادمين جدد في ذلك الوقت، ومن الضروري التأكد أن المهاجرين لن يشكلوا عبئاً على شعب فلسطين بمجموعه».

(٩) انـظـر: Mark Tessler, *A History of the Israeli-Palestinian Conflict*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994), p. 173.

هكذا تخلى الإعلان عن فكرة دولة قومية يهودية أو فكرة تحويل كل فلسطين إلى وطن قومي يهودي، وكذّب أي نية لإخضاع الشعب أو الثقافة العربيين في فلسطين لليهود، ووضع بعض الحدود، كقدرة البلد الاقتصادية، في وجه المطالب الصهيونية. ولكنه أدخل عنصرين أكدا، في نظر العرب، اللعبة المزدوجة للسياسة الاستعمارية لبريطانيا العظمى. فبالفعل، أكد أن اليهود موجودون في فلسطين بقوة القانون وليس بمجرد تسامح، ولتعترف بالرباط التاريخي القديم الذي يشد اليهود إلى فلسطين.

وضغطت الحكومة البريطانية على المنظمة الصهيونية للإسراع في إعطاء موافقتها الرسمية على هذا المستند قبل أن يرتدي الانتداب البريطاني على فلسطين الطابع الرسمي. وجعلت من ذلك شرطاً. ووافقت المنظمة عليه لأسباب براغماتية، اذ رأت أن الكتاب الأبيض إذا طبق بنزاهة وبضمير فإنه يقدم إطاراً لتكوين أغلبية يهودية في فلسطين ولإنشاء دولة يهودية فيها احتمالياً.

إذاً بعد الموافقة الصهيونية على تفسير إعلان بلفور الذي استبعد دولة يهودية، صادق مجلس العموم على مشروع النص الذي يعهد إلى بريطانيا العظمى بالانتداب على فلسطين في ١٤ تموز/يوليو ١٩٢٢. على أن «الإدارة الصهيونية لم تقبله إلا لأنها تتوخى تأويله واستخدامه لإرساء وضع يجعل قيام هذه الدولة محتماً ذات يوم، هذه الدولة التي كان التفكير فيها دائماً والتي لم يكن يتم الكلام رسمياً، عليها».

فلسطين بين الحربين العالميتين

كان عدد كل السكان في فلسطين، بعد أن أصبح الانتداب البريطاني ساري المفعول في عام ١٩٢٢، ٧٥٧١٨٢ نسمة، منهم ٧٨ بالمئة مسلمون و١١ بالمئة يهود (أي ٨٣٧٩٤) و٩,٦ بالمئة مسيحيون و١,٤ بالمئة أجانب.

وبيّن إحصاء آخر جرى في عام ١٩٣١ زيادة في السكان الذين وصل عددهم إلى ١٠٣٥٨٢١ نسمة، منهم ٧٥٩٧١٢ مسلماً، و١٧٤٠٠٦ يهود و٩١٣٩٨ مسيحياً و١٠١٠١ (غير مصنفين). وهكذا قفزت النسبة المئوية لليهود قياساً على عدد السكان جميعاً من ١١ بالمئة في عام ١٩٢٢ إلى ١٧,٧ بالمئة في سنة ١٩٣١، في حين أن زيادة عدد السكان الفلسطينيين العرب (٣,٢ بالمئة) كانت آنذاك أقل مرتين، ويعود ذلك بداهةً إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

الهجرة والاستيطان الصهيونيان

كيف يمكن تغيير بلد أغلبية سكانه عرب إلى دولة أغلبية سكانها يهود؟ عن طريق الهجرة. دخل فلسطين من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٢ (ضمناً) ١١٨٣٧٨ مهاجراً. وكانت قمة الهجرة بين ١٩٢٤ و١٩٢٦ برقم قياسي، في الحقبة كلها، في عام ١٩٢٥، مع ٣٤٣٨٦ دخولاً. إنها موجة الهجرة البولونية الشهيرة أو «*Aliyah*» المسماة «Aliyah Grabsky» باسم وزير المالية البولوني في تلك الفترة. وبالفعل هرب الكثير من البولونيين من مناهضة السامية التي تفشت في بولونيا[١٠] وأبحروا إلى جهات عدة بينها فلسطين[١١]. غير أنه، على عكس الذين سبقوهم كانوا بالأحرى من صغار البورجوازيين المرتاحين نسبياً[١٢].

ومن المفيد هنا بيان أن أكثر من النصف على الأرجح من يهود بولونيا وأوروبا الشرقية اختاروا الإقامة بالأحرى في أوروبا الغربية (بخاصة في فرنسا) عوضاً من فلسطين، وان الكثير من بين الذين حددوا اختيارهم في فلسطين انتهوا إلى المغادرة باتجاه آفاق أخرى. وهكذا غادر تسعة وعشرون مهاجراً من أصل مئة فلسطين من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣١، بعد وقت قصير[١٣]. وفي عام ١٩٢٧ كان المغادرون أكثر من الواصلين.

واستمرت الهجرة اليهودية في الثلاثينيات بكثرة، ووصلت إلى رقم قياسي بلغ ٦٦٤٧٢ في سنة ١٩٣٥ وحدها. وفي غضون عشرين سنة (١٩١٩ ـ ١٩٣٩) كان هناك ٣٦٢٦٨٩ مهاجراً جديداً إلى فلسطين، أي أقل من ربع السكان بقليل. كما لو أنه كان على فرنسا اليوم، مع سبعة وخمسين مليوناً من السكان، أن تستقبل ما يقرب من أربعة عشر مليون مهاجر جديد بين ١٩٩٩ و٢٠١٩.

وبما أن التشريع البريطاني في مادة الهجرة أصبح، نظرياً، أكثر تقييداً، بضغط من الفلسطينيين الذين ضاعفوا التمرد، فقد لجأ الصهاينة إلى خدعة للالتفاف على

---

(١٠) حول أسباب مناهضة السامية في بولونيا، انظر: الياس سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٦٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١١) نذكّر بأن الولايات المتحدة في تلك الحقبة وضعت حصة نسبية للمهاجرين من بلدان الشرق. وهكذا استقر الكثير منهم في أوروبا الغربية، وبصورة خاصة في فرنسا.

(١٢) Shlomo Sitton, *Israël, immigration et croissance, 1948-1958, suivi d'un bref aperçu de la période 1959-1961*, préface de Maurice Byé, connaissances économiques; no. 3 (Paris: Cujas, 1963), pp. 46 sqq.

(١٣) Maxime Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, l'histoire immédiate (Paris: Seuil, 1968), p. 33.

التشريع. فالقانون، بالفعل، يتيح لليهود الذين يحوزون ألف ليرة استرلينية الهجرة. والحال أن الكثير من اليهود توصلوا إلى الدخول باستقراض هذا المبلغ ورده ما أن تصبح معاملاتهم منتهية. وبإمكان اليهود دخول فلسطين أيضاً بإعلان تبعية وهمية لأشخاص يسمح لهم بالهجرة. وأصبحت السياحة الوسيلة الأقل كلفة للاستقرار في فلسطين. وكان عدد السواح في سنة ١٩٣٣ وحدها ٢٦٠٠٠ ألف سائح وما يقارب ٢٣٢١ مسافراً زائفاً بقوا في فلسطين. ودخل يهود آخرون تهريباً لتجنب مراقبة جواز السفر. وجرت ممارسة هذه الهجرة بشكل واسع إلى درجة أن السير هنري هوب سيمبسون (Henry Hope Simpson) أوصى الحكومة بتشديد الرقابة على الحدود وطرد المخالفين. هناك بالتأكيد عرب غير فلسطينيين توصلوا إلى خداع تيقظ شرطة الحدود. ولكن ما يُلفت أن من بين ٣٢٥٦ عربياً، في عام ١٩٣٥ دخلوا تهريباً، ٢١٥٢ طردوا، في حين أن بين ١٠٠٠٠ يهودي دخلوا خلافاً للقانون طرد ٢٩٣[١٤]. وتبين هذه الأرقام إلى أي درجة يمكن أن يعتمد اليهود إن لم يكن على حماية السلطة المنتدبة فعلى الأقل على مسايرتها.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ١٩١٩ ـ ١٩٣٩

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
١٩١٩	١٨٠٦	١٩٣٠	٤٩٤٤
١٩٢٠	٨٢٢٣	١٩٣١	٤٠٧٥
١٩٢١	٨٢٩٤	١٩٣٢	١٢٥٥٣
١٩٢٢	٨٦٨٥	١٩٣٣	٣٧٣٣٧
١٩٢٣	٨١٧٥	١٩٣٤	٤٥٢٦٧
١٩٢٤	١٣٨٩٢	١٩٣٥	٦٦٤٧٢
١٩٢٥	٣٤٣٨٦	١٩٣٦	٢٩٥٩٥
١٩٢٦	١٣٨٥٥	١٩٣٧	١٠٦٢٩
١٩٢٧	٣٠٣٤	١٩٣٨	١٤٦٧٥
١٩٢٨	٢١٧٨	١٩٣٩	٣١١٩٥
١٩٢٩	٥٢٤٨		
المجموع	١٠٥٩٤٧	المجموع	٢٥٦٧٤٢

المصدر: Mark Tessler, *A History of the Israeli-Palestinian Conflict*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994), p. 170.

---

(١٤) انظر التقرير السنوي للمفوض السامي عام ١٩٣٥، ص ٤٣.

الاستيطان الصهيوني و«الاختفائية الفلسطينية»

بعد المرحلة **البطريركية** (١٨٨١ ـ ١٩٠٥) الموسومة بالصهيونية الرأسمالية للبارون روتشيلد[١٥] استوحى الاستيطان الصهيوني الفكر البوروخوفي نسبة إلى بوروخوف. وللتذكير، وعظ بوروخوف، المتمسك بمثله الأعلى ذي النزعة الاشتراكية والراغب في تطبيع الشرط اليهودي بالعودة إلى العمل في الأرض، تحت شعار «Kibbouch Avoda»: غزو العمل. وهذا ما يسمى **الاشتراكية الصهيونية**، بخاصة اعتباراً من ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ وهدفها المعلن هو إثبات أن الإنسان اليهودي ليس محكوماً عليه بأن يكون منذوراً للمهن الوسيطة وإنما الهدف الحقيقي هو أن تخلق في جنين الـ «Yichouv» طبقات فلاحية وعمالية. ويمكن بالفعل، بصعوبة، تصور دولة تولد بفضل فئة البورجوازية الصغيرة الحرفية وحدها أو الفئة التجارية، وهي الفئة التي تركّز فيها يهود الشتات (Diaspora).

ذلك هو معنى **العمل اليهودي**، وهو المبدأ الذي طُبِّق في المستوطنات الصهيونية، ابتداء من عام ١٩٠٥. وهذا العمل داخل في ممارسة «Keren Kayémet le'israël (K.K.L)» التي تعمد إلى شراء الأراضي العربية وتعلنها «ملكية للعرق اليهودي لا تقبل التصرف بها»، وقد استعيد في أنظمة الوكالة اليهودية (الفقرة D المادة ٣) وفي نظام Keren Hayesod (Palestine Foundation Fund) الذي تنص المادة ٧ منه على أن «المستوطن يتعهد خلال كل حقبة التسليفات بالسكن في المزارع والقيام فيها بعمله الزراعي بنفسه أو بمساعدة أسرته. ولن يستخدم كيد عاملة إضافية سوى عمال يهود»[١٦].

واذا توفي مزارع يهودي ووريثه ليس يهودياً يسترد الصندوق الوطني اليهودي الأرض. «إن استراتيجيا كهذه، في تعليق جان بوبيرو (Jean Baubérot) تنزع إلى إضفاء الحصانة على قسم هام من الاقليم الفلسطيني»[١٧] وتصوّر مأساة الشعب

---

(١٥) انظر: George Heuberger, ed., *The Rothschilds: Essays on the History of a European Family* (Sigmaringen: Thorbecke; Woodbridge: Boydell and Brewer, 1994), pp. 129-145.

(١٦) ترجمة من النص الإنكليزي: «The Settler Hereby Undertakes that He Will During the Continuance of any of the Said Advances, Reside upon the Said Agricultural Cholding and Do all his Farm Work by Himself or with the Aid of his Family, and that, if and whenever he May be Obliged to Hire Help, He Will Hire Jewish Workmen Only».

(١٧) Jean Baubérot, *Le Tort d'exister; des juifs aux palestiniens* (Saint-Médard-en-Jalles: Ducros, [1970]), p. 22.

الفلسطيني في المستقبل إذ إنه، إذا لم يطرد من أرضه، سيعتبر على الأقل أجنبياً في بلده.

وهكذا نسي الصهاينة المستبسلون لإقامة مجتمع يهودي، والمنادون «بمثل عليا «اشتراكية»، الفلسطينيين ببساطة كلية. وهنا يكمن الواقع الاستعماري للصهيونية. وبالفعل يوصل نفي تاريخ الفلسطينيين ومجتمعهم في المقالات الصهيونية إلى الاختفائية الفلسطينية، بمعنى أن الواقع الفلسطيني موصوف كألم بسيط في العصب السياسي، (névralgie politique)، كحادث مسار. «إذا درست المنشورات الصهيونية قبل الحرب فلن تجد فيها تقريباً كلمة تتعلق بالعرب»، كما اعترف ح. وايزمن في خطاب له في عام ١٩٣١[١٨].

ويلاحظ أن الفلسطيني، إذا كان غير مرئي، على الأرض، فهو فيها في الحقيقة. غير أن نظامه محدد سلفاً: إنه نظام الغائب ـ الحاضر. وإذا كان الصهاينة بإمكانهم تجاهله فلا بأس. وبمعنى آخر هم يسعون لتحييده كشاغل الأرض أو عامل منافس.

وستكون أدوات هذا التحييد غزو العمل اليهودي والإنتاج اليهودي وعدم قابلية الأراضي التي اكتسبها اليهود للتصرف بها.

والأرض، في علم رموز الروّاد الصهاينة، هي، بالطبع في صميم العقيدة الصهيونية. فالروّاد ينتظرون من الاستيطان «أن يقودهم إلى الخلاص الفردي والجماعي» [...]. ولكلمة غزو العمل (في العبرية Kibouch) معنى عسكري وتهدف إلى «تحويل العمل، المؤمن في المستوطنات، من العرب إلى اليهود»[١٩]. ولكن ما يعني افتداء الأرض بالنسبة إلى الصهاينة الاشتراكيين ليس سوى حرمان الفلسطينيين في المستقبل.

هذه هي، بالنسبة إلى الفلسطينيين، ترجمة ما سمي **الاشتراكية اليهودية**: وكون هذه الاشتراكية مبنية بالتأكيد على ايديولوجية مساواتية من نموذج المزارع الجماعية اليهودية (Kibboutznik) لا يلطف في شيء سماتها الخاصة العدوانية تجاه السكان الأصليين. وحال الهستدروت (Hisahdrout) واضح في هذا الصدد.

---

(١٨) استشهد به والتر لاكور في: Walter Laqueur, *Histoire du sionisme*, [traduit par Michel Carrière], diaspora (Paris: Calmann-Lévy, 1973), p. 236.

(١٩) Jean-Christophe Attias et Esther Benbassa, *Israël imaginaire*, essais ([Paris]: Flammarion, 1998).

وللهستدروت المنشأة في حيفا في عام ١٩٢٠ سمات خاصة. لم تؤسس في فلسطين للدفاع عن مصالح الطبقة العمالية كلها، وانما «لخلق طبقة عمالية يهودية في فلسطين وتكوينها وإرسائها»[٢٠]. وبتعبير آخر لا تنوي الهستدروت الدفاع عن مصالح العمال اليهود وإرساء طبقة عمالية يهودية وحسب، وإنما بوجه خاص إنجاح الاستيطان الصهيوني. إنها إذاً نِقابة قومية تحل عن طريق مضاعفة شبكات مؤسساتها، محل مهام البرجوازية الوطنية المعتادة، في تشييد بنى اقتصادية للدولة اليهودية التي هي في طور التكوّن.

ولكن يبدو أن الصراع على الأرض هو الأكثر حسماً لأن دولة بدون طبقة عمالية وطنية أمر صعب وانما مرجح (هذا هو حال البلدان الريعية المنتجة للنفط) لكن لا يمكن التفكير بدولة من دون أرض (حالة الفاتيكان استثنائية). والأساسي في طاقات القادة الصهاينة يتركز في تملك إقليم فلسطين عن طريق المزيد من المستوطنات. ذلك أنه يجب عدم نسيان كون المشروع الصهيوني هو قبل أي شيء مكاني، ويمر بالتركيز الجغرافي لليهود في إقليم وحيد هو، والحالة هذه، الإقليم الفلسطيني. ولا تنشأ التنويعات المختلفة للحركة الصهيونية، الاشتراكية أو المحافظة، الدينية أو العلمانية، الليبرالية أو الكليانية، إلا انطلاقاً من هذا القاسم المشترك: احتلال الأراضي الفلسطينية. وبسبب عدم ممارسة السلطة السياسية فوراً، اختار القادة الصهاينة تعزيز سيطرتهم على الإقليم لا بالتوطيد الديمغرافي (الهجرة) وحسب وإنما أيضاً بمضاعفة المستوطنات. والأرقام منورة. فالصهاينة كانوا يملكون، في عام ١٩٢٢، ٧١ مستوطنة مساحتها ٥٩٤٠٠٠ دونم (أي ٥٩٤٠٠ هكتار)، وفي عام ١٩٣١ كانوا يحوزون ١١٠ مستوطنات و١٠٦٨٠٠٠ دونم، وفي عام ١٩٤١ كانت لهم ٢٣١ مستوطنة و١٦٠٤٠٠٠ دونم[٢١]. وقد اشتري أكثر من ٨٥ بالمئة من هذه الأراضي من كبار الملاّكين العقاريين إمّا المتغيبين او المقيمين.

ولم تنجح الصهيونية، على الرغم من التطور الإيجابي في اكتساب ملكية الأراضي، إلاّ جزئياً جداً في اكتساب ملكية الأرض. ففي عام ١٩٤٧، عند مناقشة خطة تقسيم فلسطين، كان الصهاينة يمثلون ما يقرب من ثلثي السكان جميعاً (إذاً نجاح الهجرة) وانما كانوا يملكون فقط ٦,٦ بالمئة من المساحة العامة لفلسطين أو ١٥ بالمئة من الأراضي القابلة للزراعة (وذلك فشل نسبي من ناحية تملك الأرض).

---

(٢٠) البرنامج المتبنى في عام ١٩٢٠.

(٢١) A. Granott, *The Land System in Palestine: History and Structure*, [translated from the Hebrew by M. Simon] (London: Eyre and Spottiswoode, 1952), p. 277, table no. 32.

المقاومة الفلسطينية بين الحربين الكبريين

تسارعت المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني إلى حد كبير ابتداء من عام ١٩٢٠، مع بداية الانتداب البريطاني، وتطبيق إعلان بلفور (الذي ترجمه الفلسطينيون بوعد بلفور)، والموجات الجديدة للهجرة اليهودية. وتميزت الحقبة الممتدة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٩ بمؤتمرات (مقاومة سياسية) واضطرابات (مجابهات طائفية) وكتب بيضاء (سياسة التهدئة).

المؤتمرات الفلسطينية، ١٩١٩ ـ ١٩٢٨

عقد الفلسطينيون لاعتراض الهجوم الصهيوني سبعة مؤتمرات بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٨. وجمعوا الوجهاء المتناقضين غالباً في وجهات النظر. كانوا جميعاً مع الاستقلال، غير أن بعضهم كان مؤيداً للبريطانيين، وآخرين أكثر قومية (أنصار الأمير فيصل والوحدة مع سوريا). ويفسر ذلك ترددهم في الطريقة الواجب اتباعها: مقاومة البريطانيين والصهاينة أو التعاون، وقد منعهم هذا الغموض من اعتماد خط سياسي وايديولوجي من شأنه توجيه الحركة الشعبية. واستفاد البريطانيون من الصراعات الداخلية بين العائلات الكبرى للقيام بحرف الكفاح الوطني، ومنعه من أن يتوجه ضدهم.

وقد جمع المؤتمر الأول المنعقد في القدس في ١٥ شباط/فبراير ١٩١٩ سبعة وعشرين ممثلاً منهم «أحد عشر مؤيداً للبريطانيين، واثنان مستقلان واثنا عشر مناصراً للأمير فيصل وللوحدة مع سوريا»[٢٢]. وجميع الممثلين كانوا من البورجوازية الكبيرة ويمثلون القيادة التقليدية.

وقد وافق المؤتمر على النقاط التالية:

١ ـ رفض إعلان بلفور الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧.

٢ ـ الوحدة مع سوريا.

٣ ـ استقلال تام لفلسطين في إطار وحدة عربية.

وتقرر عقد مؤتمر ثانٍ في شباط/فبراير ١٩٢٠ في يافا، إلا أن السلطات البريطانية منعت انعقاده. وأطلق الفلسطينيون العنان لغضبهم، وجرت في نيسان/

---

(٢٢) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ١٢٥.

أبريل ١٩٢٠ التظاهرات الأولى الدامية والموجهة ضد الصهاينة وحلفائهم البريطانيين.

وانعقد مؤتمر ثالث في آذار/مارس ١٩٢١ في حيفا. وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية رئيسها خاتم الحسيني، وأعضاؤها الحاج توفيق حمد والشيخ سليمان التاجي والفاروقي عارف الدجاني وعمر البيطار ويعقوب فرَّاج والفرد روك وغيرهم.

واستعاد هذا المؤتمر قرارات مؤتمر القدس وانما اشترط تشكيل **حكومة فلسطينية مستقلة**.

وانعقد المؤتمر الرابع في أيار/مايو من السنة نفسها في القدس. وأرسل المؤتمر وفداً إلى لندن للتفاوض مع البريطانيين حول مختلف النقاط المتنازع فيها: هجرة اليهود، حكومة مستقلة، إعلان بلفور [...]. وبقي الوفد في لندن سنة تقريباً بدون نتيجة ملموسة.

وفي حركة تهدئة اقترحت الحكومة البريطانية إنشاء مجلس تشريعي مؤلف من عشرين أو ٢٢ عضواً، عشرة منهم أعضاء بريطانيون في المجلس الاستشاري (المنشأ في عام ١٩٢٠) واثنا عشر عضواً آخرين موزعين كما يلي: ثمانية مسلمين ومسيحيان ويهوديان.

وأرسل المشروع إلى لندن ليحال إلى الوفد الفلسطيني الذي رفض المشروع لأسباب مختلفة: أكثر من نصف هذا المجلس مؤلف من يهود وبريطانيين، والمجلس هو مجرد جهاز استشاري، وليس للمجلس الحق في التصويت في المسائل الهامة كالهجرة والموازنة والرسوم [...]. يضاف إلى ذلك أن المشروع يتيح للمفوض السامي حل المجلس أو اتخاذ قرارات بدون الرجوع إلى المجلس.

ودعي إلى مؤتمر خامس، عند عودة الوفد الفلسطيني من لندن، في نابلس، في آب/اغسطس ١٩٢٢، رفض مشروع المجلس التشريعي والدستور الذي وضعته السلطة البريطانية. وقرر، فضلاً عن ذلك، متابعة الكفاح[٢٣].

وتمسك البريطانيون بقرار إنشاء المجلس وجرى تنظيم انتخابات في شهر شباط/فبراير وفقاً للنظام العثماني. وأجبرت المقاطعة العامة للعرب المفوض السامي على تسمية المثلين العرب، ثم، بعد أن استقال هؤلاء المثلون، على الرجوع عن إنشاء المجلس التشريعي. وفي حزيران/يونيو ١٩٢٣ عدّل مكتب المستعمرات الـ

(٢٣) اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٩٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ١٤٣ ـ ١٤٨.

«Palestine Order in Council» نظام المجلس وأعيد العمل بالمجلس الاستشاري القديم الذي أنشىء في عام ١٩٢٠.

واقترحت السلطة البريطانية، لكي لا تترك العرب من دون تمثيل، في عام ١٩٢٣، إنشاء وكالة عربية[٢٤] مشابهة للوكالة اليهودية، وتم رفض المشروع مجدداً.

وفي المذكرة المرسلة إلى المفوض السامي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر قال رئيس المجلس التنفيذي موسى الحسيني: «إن الهدف الذي يتابعه العرب الفلسطينيون ليس إنشاء وكالة عربية مشابهة للوكالة المنصوص عليها في المادة ٤ من الانتداب، وانما الهدف الذي يسعون إليه والذي لا يقبلون أي بديل منه هو الاستقلال الذي وعدت به بريطانيا وحلفاؤها، والذي قاتل العرب من أجله إلى جانب الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى [...]»[٢٥].

وكان البريطانيون قد أنشأوا سابقاً المجلس الإسلامي الأعلى الذي أنيطت به مهمة إدارة أموال الوقف بسيادة وتسمية قضاة المحاكم الشرعية. وانتخب الحاج أمين الحسيني مفتي القدس رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى، رئيساً للعلماء.

وانعقد المؤتمر السادس في يافا في سنة ١٩٢٣ ـ وكانت جِدّته الوحيدة قرار رفض دفع الضريبة إلى السلطة المنتدبة ـ ولم ينفذ هذا القرار أبداً بسبب الانقسام في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد أنشأ النشاشيبيون الذين اغتاظوا من اختيار الحسيني لرئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، والذين كان يدعمهم الدجّانيون، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٣؛ **الحزب الوطني العربي الفلسطيني**.

وتجاه خصومات كهذه ظهر نوع من الانهزامية لدى بعض القوميين الفلسطينيين. فقامت الحكومة البريطانية، مستفيدة من هذا السياق للأمور، بإعلام القادة القوميين، عن طريق بولس شحادة، صاحب جريدة **مرآة الشرق**، أنها مستعدة للتفاوض معهم حول سياسة الانتداب في فلسطين. فأجرى خمسة زعماء قوميون من جماعة المفتي، هم محمد عزة دروزة ومعين ماضي ورشيد الحاج ابراهيم وعمر الصالح البرغوثي ورفيق التميمي، محادثات مع السيد ميلز (Mills)، نائب أمين سر السلطة المنتدبة في فلسطين، أربع مرات في أسبوع واحد، حوالى منتصف تموز/يوليو ١٩٢٦.

---

(٢٤) Great Britain, Colonial Office, *Palestine, Proposed Formation of an Arab Agency* (London: His Majesty's Stationery Office, 1923), CMD 1989.

(٢٥) سعدي بسيسو، **إسرائيل، جناية وخيانة** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٥٦)، ص ٧٨.

والمذكرة المقدمة لميلز من الفريق القومي الفلسطيني توفيقية؛ لم تعد تشترط استقلال فلسطين ولا وقف الهجرة الصهيونية فوراً، وحاولت إيجاد شكل ما للحفاظ على الانتداب والعمل على مشاركة السكان في حكم البلد وقبول إعلان بلفور.

وهكذا توصلت المهارة الدبلوماسية البريطانية إلى إبراز تيار معتدل داخل القيادة القومية الفلسطينية، معارض للذين اختاروا، بحسب البريطانيين، سياسة سلبية. يجب إذاً انتظار، تموز/يوليو ١٩٢٨ لدعوة المؤتمر السابع في القدس لترسيخ الوحدة الوطنية.

ولم تصمد سياسة الزعماء الفلسطينيين، خلال فترة المؤتمر من ١٩١٩ إلى ١٩٢٩، أمام النقد. فقد قاد انعدام فعالية المؤتمرات المعقودة خلال تلك الحقبة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى طريق مسدود وذلك لأسباب عديدة:

١ ـ جمعت المؤتمرات شخصيات تراوحت مواقفها في الغالب بين الكفاح ضد بريطانيا العظمى والصهاينة أو التعاون معهم

٢ ـ تميزت المؤتمرات بالخصومات والعصبية. وانعكست هذه النزاعات بين العائلات الكبرى على مجرى أعمال المؤتمرات وشلّت العمل. أما النزاع الرئيسي فتواجهت فيه العائلة الشركسية، أي آل النشاشيبي، بعائلة الحسيني التي توصلت منذ القرن العشرين إلى احتكار هام لمنصب مفتي القدس، أعلى سلطة دينية إسلامية في فلسطين

٣ ـ بقيت المؤتمرات مباراة في الفن الخطابي أكثر مما كانت أداة سياسية فعالة بإمكانها أن تقود إلى عمل منظم. وبقي الشعب مستبعداً.

ودفع هذا الضعف العضوي بعض القوميين إلى إنشاء احزاب سياسية في الثلاثينيات. ومما له دلالته أن مختلف الأحزاب السياسية العربية التي ظهرت بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٥ نادراً ما كانت غير جماعات نصف إقطاعية منظمة. فلم يكن لهذه الأحزاب، في المقام الأول، بنية ديمقراطية، ولا برنامج حقيقي، عدا حالة استثنائية واحدة تقريباً، وانصرفت إلى منافسة شرسة للاستيلاء على قيادة الحركة القومية. وكل من هذه التشكيلات السياسية كان في الحقيقة، إقطاعة لإحدى الجماعات الإقطاعية الفلسطينية الكبرى. وهكذا كان **الحزب العربي الفلسطيني** إقطاعة آل الحسيني (تأسس في آذار/مارس ١٩٣٥)، و**حزب الدفاع الوطني** (١٩٣٤) إقطاعة آل النشاشيبي، و**حزب الإصلاح** إقطاعة آل الخالدي، و**حزب الكتلة الوطنية** (١٩٣٥) كان يديره وجهاء من نابلس، وبصورة خاصة المحامي عبد اللطيف صالح

وحزب **مؤتمر الشبيبة العربية** أسسته البرجوازية المدينية ووقع بسرعة تحت سيطرة عضو من عائلة غنية في الرملة. حتى **الاستقلال**، وكان فرعاً فلسطينياً من الحركة العربية الكبرى، تحكم به آل عبد الهادي.

وتفاقمت العلاقات اليهودية ـ الفلسطينية في نهاية العشرينيات بسبب الوصول الكثيف لمهاجرين جدد والسياسات التمييزية التي كان يمارسها الييشوف. وانتقد الفيلسوف المشهور مارتان بوبر (Martin Buber) سياسة الصهاينة هذه وتنبأ بما سيحل بفلسطين. «نحن لا نعيش في فلسطين مع العرب بل إلى جانبهم. ولكن تعايش الشعبين على الاقليم نفسه اذا لم يزدهر في تعاون فإنه سيتحول حتماً إلى خصام»[٢٦]. وكان رأي الدكتور يهوداه مانييز (Judah Magnes) مشابهاً[٢٧].

وفي عام ١٩٢٨ كان هناك إحساس بمجيء العاصفة. ففي خلال هذه السنة أطلق الصهاينة حملة دبلوماسية لتعديل الوضع الراهن المتعلق بالوصول إلى حائط المبكى في القدس، حتى انهم حاولوا اكتساب ملكية أموال الوقف وأراضيه في الجوار بأثمان مغرية. ونظموا في السنة نفسها احتفالات دينية غير معتادة تجاوزت في اتساعها جميع احتفالات السنوات السابقة. وكان ذلك كافياً لزرع القلق في جموع الشعب العربي التي أسست لجنة الدفاع عن المسجد الأقصى[٢٨] بمبادرة من المجلس

---

(٢٦) Martin Buber, *Der Jude und sein Judentum: Gesammelte Aufsätze und Reden*, p. 341, and Odeh, «Les Causes et les effets du conflit israélo-arabe,» *Partisans*, no. 52 (mars-avril 1970), p. 48.

(٢٧) أعلن مانييز، خلال كلامه مع اللورد باسفيلد (Passfield) ما يلي: «بغض النظر عن نتائج الحرب والتحضيرات التي يقوم بها عسكريونا على الجانبين، فإنني أثق وأعتقد بأن باقي العالم لن يدعها تمر هكذا، ولن يكون مطمئناً إذا أرسينا مطالبنا الثابتة على «الحقوق الطبيعية» أو «الحقوق التاريخية» أو أية حقوق أخرى [. . .]. إن لدى اليهود أكثر من مطلب من العالم بخصوص العدالة [. . .]، لكن في ما يخصني أنا، فلست مستعداً لتحقيق العدالة لليهود عن طريق الإساءة إلى العرب [. . .] لأنني أعتبر من غير العدل وضع العرب دون إرادتهم تحت الحكم اليهودي، فإذا كنت لا أريد دولة يهودية، فإن هناك سبباً وجيهاً لذلك: إنني لا أريد الحرب مع العرب». انظر: Norman de Mattos Bentwich, *For Zion's Sake; a Biography of Judah L. Magnes, First Chancellor and First President of the Hebrew University of Jerusalem* (Philadelphia, PA: Jewish Publication Society of America, 1954), p. 188.

(٢٨) أنشأ اليهود بدورهم لجنة للدفاع عن حائط المبكى. انظر: Jean-Pierre Migeon [et al.], *A qui la Palestine?*, édition spéciale (Paris: Editions publications premières, 1970), p. 52.

وتكلم زيف شيف ورفائيل روتشتاين في كتاب مخادع جداً عن فريق صغير من اليهود ذهب للصلاة عند حائط المبكى. انظر: Zeev Schiff and Raphael Rothstein, *Fedayeen: The Story of the Palestinian Guerillas* (London: Vallentine, Mitchell, 1972), p. 35.

الإسلامي الأعلى برئاسة الحاج أمين الحسيني.

وانعقد في زوريخ في الحقبة نفسها المؤتمر اليهودي الذي تمسك فيه مختلف الخطباء في مقالات ملهبة بأهمية حائط المبكى بالنسبة إلى اليهود. وفي آب/اغسطس من السنة نفسها، خلال الاحتفال بعيد الغفران، سار اليهود في شوارع القدس، ولم يكن ذلك لتهدئة نفوس الفلسطينيين. وتظاهر الفلسطينيون في الأسبوع التالي في القدس. وفي ٢٣ آب/اغسطس وقعت الفتنة بين الفلسطينيين والصهاينة.

وعبَّر الفلسطينيون هذه المرة عن معارضتهم الاحتلال البريطاني والاستيطان الصهيوني، لكن كذلك سياسة المؤتمرات والاحتجاجات الشفهية التي تتبَّعها اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الفلسطيني.

وامتد التمرد في عام ١٩٢٩ كنثار من البارود من القدس إلى يافا وحيفا وصفد، وهوجمت المستوطنات الصهيونية بصورة خاصة. ووصل عدد القتلى في أسبوع واحد إلى ١٣٣ من اليهود، و١١٦ من الفلسطينيين وعدد الجرحى إلى ٣٣٩ من اليهود، و٢٣٢ من الفلسطينيين[٢٩]. وتعطي هذه الأرقام فكرة عن اتساع التمرد[٣٠]. وخلال هذه السنة دعت النساء الفلسطينيات إلى أول مؤتمر وطني لهن انعقد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٩. وذلك يعني أن الحماس الوطني اجتاح الجميع في فلسطين[٣١].

الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠

أمام تزايد الأعمال العدائية ردت الحكومة البريطانية من جديد بتعيين لجنة تحقيق، **لجنة شاو** (Shaw) التي أكد تقريرها ما خلصت إليه لجنة «Haycraft» في عام ١٩٢١: أساس هذه الانفجارات خوف العرب من تجريدهم من أراضيهم ومن

(٢٩) انظر تقرير شاو: Great Britain, Commission on the Palestine Disturbances of August 1929, *Report of the Commission on the Palestine Disturbances of August, 1929*, presented by the sercretary of state for the colonies to parliament by command of His Majesty, March 1930 (London: His Majesty's Stationery Office, 1930), CMD 3530, p. 65, and N. A. Rose, *The Gentile Zionists; a Study in Anglo-Zionist Diplomacy, 1929-1939* (London: F. Cass, [1973]), p. i.

(٣٠) عقب أحداث ١٩٢٩، أعدمت السلطات البريطانية فؤاد الحجازي (من صفد) وأتالزو (من الخليل) ومحمد جمجوم (من الخليل).

(٣١) انظر: Matiel E. T. Mogannam, *The Arab Woman and the Palestine Problem*, with a foreword by Anthony Crossley (London: H. Joseph, 1937).

سيطرة أكثرية يهودية (أصبح السكان اليهود تقريباً ثلاثة أضعاف عددهم عام ١٩١٠، بفضل تدفق المهاجرين). وأعطى التقرير مثالاً على التجريد من ملكية الأراضي: أدى شراء الصهاينة في عام ١٩٢٩ وادي الحوارس ومساحته ٣٠٠٠٠ دونم إلى طرد ١٥٥٠٠ فلاح عربي بقوة السلاح. وهكذا يفسر التقرير اتساع حركة عام ١٩٢٩، بالخوف من المستقبل الاقتصادي وخيبة أمل الفلسطينيين وغضبهم من رؤية طموحهم إلى تقرير مصيرهم يتلاشى.

وأُرسل الخبير السير جون هوب سيمبسون (John Hope Simpson) في السنة نفسها للتحقيق في مشاكل الهجرة وشراء الأراضي[٣٢]. فانصدم من مدى نزع يد العرب؛ وخلص تقريره إلى أن ثلث المزارعين العرب لم يعد يملك أراضي، وان العمال العرب تحولوا أكثر فأكثر إلى البطالة، وأن المنظمات الصهيونية تستخدم وسائل جهنمية لإدخال المهاجرين إلى فلسطين أكثر فأكثر. وكتب السير جون هوب سيمبسون: «إن مبدأ المقاطعة، الثابت والمتعمد، للعمل العربي في المستوطنات، ليس مناقضاً للانتداب وحسب بل هو أيضاً مصدر دائم للخطر على البلد»[٣٣].

وأُرسل خبير آخر هو لويس فرنش (Lewis French) إلى فلسطين من قبل الحكومة البريطانية، للتحقيق في مشاكل الأراضي والفلاحين. وخلص في تقريره إلى أن الصهاينة، حتى عام ١٩٣٠ اكتسبوا ملكية ١٧٠٠٠٠ دونم، ومن البديهي أن اكتساب ملكية هذه الأراضي لم يكن من الممكن أن يتم إلا بنزع يد عدد كبير من المزارعين. وأكد فرنش أن الإدارة لم تقبل أكثر من ٦٦٤ طلب تعويض من الفلاحين بدون أرضٍ[٣٤].

وتوسع التمرد في عام ١٩٣٠، وأعلنت حالة الطوارىء في نابلس، ووصل التمرد إلى سوريا. عند ذلك نشرت الحكومة البريطانية، التي اطلعت على تقرير لجنة شاو ومذكرة هوب ـ سيمبسون، كتاباً أبيض جديداً عُرف باسم «*Passfield White*».

---

(٣٢) حول تحقيق سيمبسون، انظر: Great Britain, Colonial Office, *Palestine. Report on Immigration, Land Settlement and Development* ([1930]),

كما ورد هذا النص في: John and Hadawi, *The Palestine Diary*, pp. 217-235.

(٣٣) انظر النص الانكليزي في: Christopher Sykes, *Crossroads to Israel, 1917-1948*, A Midland Book; MB-165 (Bloomington, IN: Indiana University Press, [1965]), p. 145.

(٣٤) *A Survey of Palestine*, prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry, 3 vols. (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1991), pp. 295-297.

وأكدت الحكومة البريطانية في هذا المستند[٣٥] المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٠: «أن الكثير من سوء التفاهم برز، للأسف، من هذه الجهة أو تلك، وقد نتج من سوء تقدير الموجبات المفروضة على حكومة جلالته بحسب نصوص الانتداب. وعليه ترى حكومة جلالته أن النقطة الأولى التي من الضروري التشديد عليها بقوة هي، بحسب التعابير التي استعملها الوزير الأول في تصريحه بتاريخ ٣ نيسان/ ابريل الملقى أمام مجلس العموم، «ان هناك تعهداً مزدوجاً تجاه الشعب اليهودي، من جهة أولى، وتجاه الشعب غير اليهودي من جهة أخرى».

«[. . .] نشدد على ذلك كله لأن الوكالة اليهودية أبدت، بالنسبة إلى الإدارة العامة للبلد، طموحات هي، بحسب حكومة جلالته، أبعد بكثير من النيات المعبر عنها بوضوح من جانب الانتداب. يضاف إلى ذلك أنه جرت، دعماً للمطالب الصهيونية، محاولة الدفاع عن فكرة أن الأساس في الانتداب يكمن في النصوص المتعلقة بإنشاء وطن قومي يهودي، وأن المقاطع المتعلقة بصون حقوق الشعب غير اليهودي لا تعود إلا لاعتبارات ثانوية من شأنها أن تكمل إلى حد ما، ما جرى تأكيد أنه الهدف الأساسي للانتداب.

«[. . .] لقد أخذت حكومة جلالته دائماً بأن هذا التفسير مغلوط للغاية. ويبدو لها، مهما كانت صعوبة المهمة، أن من المستحيل، إذا أخذنا في الحسبان النية البديهية للانتداب، محاولة حل المشكلة بإخضاع أحد هذين الموجبين للآخر. وقد جهد ممثل الحكومة البريطانية في عرضه أمام اللجنة الدائمة للانتدابات، في ٩ حزيران/ يونيو المنصرم، لشرح موقف حكومة جلالته بوضوح، تجاه الصعوبات الملازمة للانتداب. وقد استنتجت اللجنة الدائمة من ذلك، في تقريرها للمجلس، الخلاصات التالية:

يبرز من هذه الإعلانات جميعاً تأكيدات يجب التشديد عليها:

١ ـ أن للموجبين اللذين أقرهما الانتداب تجاه قسمي السكان أهمية متساوية.

٢ ـ أن الموجبين اللذين فرضهما الانتداب ليسا في أي حال غير قابلين للتوفيق بينهما.

وليس للجنة أي اعتراض على هذين التأكيدين اللذين، بحسب رأيها، يعبّران بدقة عما ترى أنه جوهر الانتداب على فلسطين، مع تأمين مستقبلها».

---

(٣٥) Alan Bullock, «The Passfield White Paper and the Politics of Whitechap, 1930-1931,» in: *The Life and Times of Ernest Bevin*, 3 vols. (London: Heinemann, 1960-1983), vol. 1: *Trade Union Leader, 1881-1940*, pp. 455-457.

وأثار تحول السياسة البريطانية الذي جعله ضرورياً تصاعد الشعور الوطني الفلسطيني غضباً عاماً في الحركة الصهيونية. فاستقال حاييم وايزمن من رئاسة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية كعلامة احتجاج. وتبعه فيلكس واربورغ الذي استقال من رئاسة اللجنة الادارية للوكالة واللورد ميشيت (Mechett) الذي استقال من رئاسة المجلس. وتحادث الوزير الأول البريطاني، رامسي ماكدونالد (Ramsay McDonald)، أمام موجة الاحتجاجات هذه، مع ممثلي الوكالة اليهودية. ويبدو، بحسب سايكس، أن وايزمن نجح «في اقناع رامسي بوجهة النظر الصهيونية»[٣٦]. وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٣١، قرأ ماكدونالد أمام مجلس الممثلين كتاباً حرره لوايزمن يلغي في الواقع الـ «Passfield White Paper»[٣٧].

ويجعل هذا **التفسير المجاز** الإعلان «أكثر قبولاً لدى الصهاينة مما بدا لأول وهلة»[٣٨]. فلم تعد المسألة وقف الهجرة اليهودية أو وضع حد للمعاملات العقارية وحسب، وانما باتت الحكومة البريطانية، فضلاً عن ذلك، تعطي الحق في مطلب قديم صهيوني بالموافقة على إحلال معيار المداخيل الطائفية محل معيار النسبية العددية، في تشغيل العمال.

ومن ناحية ثانية يتعهد الوزير الأول، في عودته إلى مشاريع تحديد الأموال العقارية من قبل الصهاينة، على العكس، بنقل أراضي الملك العام إلى اليهود من أجل **استيطان دائم**. واعترف وايزمن، بعد ثماني عشرة سنة، بأن هذا الكتاب سمح للصهاينة بتعزيز مواقعهم في السنوات التالية[٣٩].

---

(٣٦) Sykes, *Crossroads to Israel, 1917-1948*, p. 148.

(٣٧) ورد فيه، بالإضافة إلى أمور أخرى، أن «حكومة جلالته لم تفرض وليس في نيتها وقف أو منع الهجرة اليهودية في أي من تصنيفاتها [. . .]. إن سياسة حكومة جلالته لم تفرض أية قيود على حيازة اليهود أراضي إضافية [. . .] ولا تنوي اتخاذ أية إجراءات في هذا الصدد». انظر: Walter Laqueur and Barry Rubin, eds., *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*, Pelican Books, 4th rev. and updated ed. (New York: Penguin, 1984), pp. 50-56.

(٣٨) انظر: Great Britain, *The Political History of Palestine under British Administration. Memorandum by His Britannic Majesty's Government Presented in 1947 to the United Nations Special Committee on Palestine, Pub. at Jerusalem, 1947* (New York: British Information Services, 1947), notes no. 52-53, p. 13.

(٣٩) كتب وايزمن: «لقد أفصحت رسالة ماكدونالد الموجهة إليّ عن التبدل الحاصل في سياسة الحكومة والإدارة الفلسطينية، وهذا ما مكننا من تحقيق المكاسب العظيمة في السنوات اللاحقة». انظر: Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (Philadelphia, PA: Jewish Publication Society of America, 1949),

واستشهد به سايكس في: Sykes, *Crossroads to Israel, 1917-1948*, p. 148. =

لقد أطلق العرب على هذه الإعلان تسمية **الكتاب الأسود**، لأنه تخلى عن **الكتاب الأبيض** المنشور قبل بضعة أشهر، والذي، رغماً عن كل شيء، كان يعترف للفلسطينيين ببعض الحقوق التي كانت موضع تجاهل حتى ذلك الحين.

الحركة الفلسطينية بين التمرد والثورة (١٩٣٠ ـ ١٩٣٦)

بعد إلغاء الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ برسالة رامسي، دخلت المشكلة الفلسطينية مرحلة جديدة. فستصبح للهجرة اليهودية نسب كانت مجهولة حتى ذلك التاريخ: عشرات الآلاف من الواصلين إلى فلسطين كل سنة: دخول ٦٦٤٧٢ مهاجراً يهودياً في سنة ١٩٣٥ وحدها.

واتخذت هذه الهجرة الصهيونية أكثر فأكثر سمة وجود رؤوس أموال؛ وأدت رؤوس الأموال هذه، المستثمرة في قطاعات كانت بدأت البرجوازية الفلسطينية تقوم فيها بانطلاقة معينة، إلى توقف حاسم لإنماء رأس المال الفلسطيني.

وشهدت فلسطين في عام ١٩٢٩ انخفاضاً في أسعار المنتجات الزراعية تراوح بين ٧٠ و٧٥ بالمئة. وتتالت على البلد ثلاث سنوات من الجفاف. وغادر آلاف من الفلاحين إلى المدينة بأمل إيجاد عمل ما فكان ذلك مستحيلاً. وقدر عدد العاطلين عن العمل في سنة ١٩٣٠ بخمسة وثلاثين ألفاً. وانخفضت الأجور ٥٠ بالمئة. فكان العامل الكفء يتقاضى بين خمسة عشر إلى ثلاثين قرشاً في اليوم، في حين أن العامل غير الكفء لا يتقاضى أكثر من عشرة قروش.

ويلاحظ أيضاً أن السياسة الانفصالية التي اتبعتها الحركة الصهيونية لم تؤدّ إلى نزع يد **الفلاحين** عن الأراضي وحسب وانما استبعدتهم أيضاً من الصناعة اليهودية. وبقي تكوين الطبقة الرأسمالية العربية، لعدم امتلاك الموارد المالية والتقانية للمهاجرين اليهود، معوقاً بفعل التوسع الاقتصادي الصهيوني ـ ونتجت من ذلك ندرة فرص العمل أمام اليد العاملة العربية باستثناء الإدارة والمرافق العامة. وهكذا شوّه الاستيطان الصهيوني البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للسكان الفلسطينيين[٤٠]. وبقيت القيادة السياسية للحركة الوطنية، سياسياً، في غياب برجوازية وبروليتاريا نشيطتين، بين أيدي العائلات الإقطاعية الكبيرة.

= وحول الضغوط الصهيونية ومساعي وايزمن لدى المسؤولين البريطانيين، انظر: Rose, *The Gentile Zionists; a Study in Anglo-Zionist Diplomacy, 1929-1939*, pp. 11-28.

(٤٠) انظر: Nathan Weinstock, *Le Sionisme contre Israël*, cahiers libres; 146-148 (Paris: F. Maspéro, 1969), p. 184.

وشوهد ابتداء من الثلاثينيات توجه جديد لسياسة القيادة السياسية الفلسطينية التي حاولت استثمار الشعور الديني للجمهور والعمل على إقحام مجمل العالم الإسلامي. وهكذا تقرر، عقب اتصالات الحاج امين الحسيني بالشخصيات الإسلامية، أن يدعى إلى **مؤتمر اسلامي عام**(٤١) للمناقشة في الوسائل الواجب اعتمادها بجعل المشكلة الفلسطينية تعتبر **مشكلة إسلامية**. وتشكلت لجنة تحضيرية وتحدد تاريخ المؤتمر في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١(٤٢).

على أنه كان على المؤتمر أن يواجه بعض الصعوبات:

ـ السلطة المنتدبة والصهاينة كانوا يعارضون انعقاده خوفاً من ان يؤدي إلى يقظة إسلامية في المستعمرات. وهكذا أبعدت السلطات البريطانية عبد الرحمن عزام لأنه شهّر علناً بالسياسة الايطالية في ليبيا(٤٣).

ـ ثم سرعان ما ظهرت المعارضة السياسية. فالأعداء الرئيسيون لآل الحسيني كانوا يخشون أن يساهم المؤتمر في إعلاء نفوذ هذه العائلة.

غير أن المؤتمر اتخذ بعض القرارات:

ـ وضع دستور للمؤتمر لجعله منظمة دائمة.

ـ إنشاء جامعة إسلامية تحمل اسم المسجد الأقصى.

ـ التشهير بالتواطؤ الانكليزي ـ الصهيوني في فلسطين.

---

(٤١) انظر: H. A. R. Gibb, «The Islamic Congress at Jerusalem, December 1931,» *Survey of International Affairs* (Oxford) (1934-1935), pp. 99-109, and

عادل حسن غنيم، «المؤتمر الإسلامي العام،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٣)، ص ١١٩ ـ ١٣٦.

(٤٢) تألف مكتب المؤتمر من: الحاج أمين الحسيني (رئيساً)، ومحمد علي علوبة والدكتور اقبال وضياء الدين الطبطبائي ومحمد زبارة (أعضاء)، ومحمد عزة دروزة وابراهيم الوائث ورؤوف السيلاني (أمناء سر)، وأحمد حلمي عبد الباقي (أمين صندوق)، وشكري القوتلي (الذي أصبح في ما بعد رئيس الجمهورية السورية المستقلة) ورياض الصلح (مراقبون). وبين الحضور أيضاً محمد رشيد رضا وسعد الله الجابري وسعيد ثابت ووفود من مسلمي جاوة وتركستان.

(٤٣) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات** (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١)، ج ١، ص ٧٥ ـ ٨٢. وقد احتجت السلطات الإيطالية لدى الحكومة البريطانية وقالت إنها لا يمكن أن تتسامح مع أي سوء يقال عن إيطاليا. انظر: غنيم، المصدر نفسه، ص ١٢٨، وأدى إبعاد عبد الرحمن عزام إلى تظاهرات في شوارع بعض المدن الفلسطينية. انظر: **البلاغ**، ١٨/١٢/١٩٣١، و**الجهاد**، ١٨/١٢/١٩٣١.

ـ تكوين وكالة إسلامية **لإنقاذ الأراضي الفلسطينية**.

ـ نقل إدارة شركة السكك الحديدية وتسييرها في الحجاز إلى هيئة إسلامية.

ـ التشهير بالسياسة الروسية في تركستان، والسياسة الايطالية في ليبيا، والسياسة الفرنسية في سوريا وفي لبنان، والسياسة الانكليزية في السودان وفي شبه الجزيرة العربية.

واغتنم بعض القوميين العرب الذين شاركوا في المؤتمر الاسلامي الفرصة لمناقشة المشكلات العربية. وتوصلوا بسرعة إلى قرار الدعوة إلى مؤتمر عربي هدفه إعادة إطلاق الحركة الوطنية العربية في البلدان كافة.

وعقد اجتماع في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١ جمع خمسين قومياً عربياً. وانتهى هذا اللقاء بوضع **ميثاق وطني** وإنشاء **لجنة تحضيرية**[٤٤].

وأصر الميثاق الوطني على:

ـ وحدة الأمة العربية.

ـ الاستقلال التام للبلدان العربية جميعاً.

ـ رفض الإمبريالية في جميع أشكالها.

وانتخب المؤتمر لجنة تحضيرية مؤلفة من عوني عبد الهادي، ومحمد عزة دروزة، وصبحي الخضرا، وعجاج نويهض (فلسطينيون)، وخير الدين الزركلي وأسعد داغر. وبعد اجراء استطلاع الآراء اختارت اللجنة بغداد مكاناً للقاء.

وكان تعليل الاختيار بالروابط العاطفية التي تجمع شخصيات عديدة بالملك فيصل ملك العراق[٤٥]، ولكنه أثار اعتراض شبه الجزيرة العربية فقط، وفي الأخير تم التخلي عن الفكرة.

تأسيس حزب الاستقلال

جعلت معارضة الجماهير السياسة التوفيقية لقيادتها الإقطاعية مشروع حزب

---

(٤٤) وقّع الميثاق جميع الحاضرين ومن بينهم: محمد رشيد رضا، وعلي ناصر الدين، ومحمد العفيفي، ورياض الصلح، وشكري القوتلي، وعوني عبد الهادي، وسعيد ثابت.

(٤٥) أصبح فيصل، بعد أن طرده الفرنسيون من سوريا، ملك العراق. واكتفى شقيقه عبد الله بإمارة شرقي الأردن التي خلقها البريطانيون في العشرينيات.

استقلالي ناضجاً، فتأسس الحزب في تموز/يوليو ١٩٣٢. وحدد برنامجه أسباب إنشائه:

ـ الإحساس بأن الحركة الوطنية الاستقلالية للبلد تغرق بسبب الرشوة والفوضى والارتجال، ونزاعات الأحزاب، واختلاف المصالح، والشعور بأن المشكلة، عوضاً عن أن تبقى مشكلة عربية أصبحت مشكلة محلية وبالتالي يسهل تأثرها بالخصومات العشائرية.

ـ الرغبة في تنظيم جماعة الاستقلاليين الذين يرفضون التشيع لسياسة العائلات الإقطاعية الكبرى.

ـ القناعة بأنه حان الوقت لإعطاء نفس جديد للحركة الوطنية، بقيادة حزب طليعي يتولى قيادة الكفاح إلى أبعد حد ضد الاستعمار الانكليزي ـ الصهيوني.

وتضمن البرنامج، بعد بيان أسباب إنشاء الحزب، المبادىء الأساسية:

ـ استقلال البلدان العربية التام.

ـ وحدة البلدان العربية لأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

وفي ما يتعلق بفلسطين حدد الحزب الأهداف التالية:

ـ عدم التخلي عن التراب الوطني الفلسطيني وموارده.

ـ إلغاء الانتداب وإعلان بلفور.

ـ تنمية البلد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً[(٤٦)].

واقتصرت أنشطة الحزب في البداية على إصدار منشورات تشهّر بالاستعمار البريطاني والهجرة الصهيونية والمرابين العرب، وعلى عقد اجتماعات عامة في المدن الكبرى، ولا سيما في يافا والقدس وحيفا ونابلس.

وكان إنشاء الحزب موضع حذر من الزعماء التقليديين الذين رأوا فيه إدانة ضمنية لعملهم لذا أسرع الزعماء التقليديون إلى تقصير طريق الحزب عبر تبني بعض أهدافه. وهكذا دعت اللجنة التنفيذية إلى اجتماع في يافا في ٢٦ آذار/مارس ١٩٣٣

---

(٤٦) كانت اللجنة المركزية للحزب تتألف من: عوني عبد الهادي (أمين عام)، ومحمد عزة دروزة، ومعين الماضي، وصبحي الخضرا، ورشيد الحاج ابراهيم، ود. سليم موسى، وعجاج نويهض، وأكرم زعيتر، وفهمي العبودي، وانضم إليها في ما بعد: حمدي الحسيني وحربي الأيوبي.

وقررت تنظيم تظاهرة احتجاج كبيرة جرت في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٣٣. وانقضت الشرطة بعنف فائق على المتظاهرين، لأن التظاهرة لم تسمح بها السلطات البريطانية. وبلغ الغضب ذروته، وتحولت تظاهرة أخرى مقررة في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٣ إلى تمرد حقيقي.

سياق عام ١٩٣٣ على الصعيد اليهودي

كانت الييشوف (أي الجماعة اليهودية) قد وضعت الأسس السياسية في فلسطين، فأنشئت **وكالة يهودية** لإسداء النصح للإدارة، و**الوكالة اليهودية لفلسطين** باتت جاهزة في عام ١٩٢٩ لضم «اليهود الأغنياء وذوي النفوذ الذين بقوا، حتى ذلك الحين، غير مبالين بإنماء فلسطين».

وجمع القادة الصهاينة جمعية نواب (Assefat Hanivkharim) عينت مجلساً وطنياً (Vaad Léoumi). وأقرت هذه البنية الجماعية أنظمة الجماعة اليهودية (كنيست إسرائيل) الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٧.

وسرعان ما شكَّل كلٌّ من الوكالة اليهودية والمجلس الوطني، بنفوذهما في الإدارة والسكان اليهود، دولة ضمن الدولة أو، كما كتب هيورويتز (Hurewitz)، **شبه حكومة**.

وكان هناك، فضلاً عن ذلك، لخدمة الاستيطان الصهيوني، شبكة مؤسسات مالية يغطيها المصرف الانكليزي ـ الفلسطيني (Anglo-Palestinian Bank). وتجمعت النقابات اليهودية الصرف في الهستدروت القوية (الكونفدرالية العامة للعمل)، التي كانت تتولى أيضاً أدوار «مقاول رأسمالي، ومصرفي، ومؤمِّن، ومالك عقاري، وتشغِّل نوعاً من الضمان الاجتماعي».

وقد عاشت الـ «Yichouv» (الجماعة اليهودية) حياة سياسية متنوعة في مجتمع مسيَّس جداً. وهكذا شارك في انتخابات جمعية الممثلين ما لا يقل عن ثلاثين لائحة مختلفة. وتجدر الإشارة أولاً إلى أن بعض رجال الدين اليهود أعلنوا مناهضتهم للصهيونية ورفضوا الاعتراف بسلطتها. أما داخل المعسكر الصهيوني فضمَّ اليمين حزب **الصهاينة العامين** وشكَّل المعارضة. وفي قاعدته مزارعو المستوطنات القديمة (الاستيطان التقليدي) وكذلك الصناعيون اليهود في فلسطين. ويمكن تحديد موقع الصهاينة المتدينين في هذا التيار وزعيمهم حاخام إسرائيل الكبير ابراهام كوك، المقتنع بوجود رباط روحي دائم بين اليهودية وما يسميه أرض إسرائيل.

وفي أقصى اليمين حزب **المراجعين** من النموذج الفاشستي الذي لم يكن يخفي

زعيمه جابوتنسكي (Jabotinsky) تقديره العميق لموسوليني[٤٧]، ويأخذ على الأكثرية الصهيونية مساومتها مع البريطانيين وينادي بالاستيطان على ضفتي الأردن، بقوة **الفوج اليهودي** الخاص به إذا اقتضى الأمر. وكان شعار بيتار (Bétar)، أو حركة الشبان العسكريين في هذا الحزب، محيط فلسطين وشرقي الأردن وفوقه ساعد يحمل بندقية بحربة مع رمز راك كاخ (Rak Kakh) (هكذا فقط) على أستون البندقية. وقد استعادت هذا الرمز ميليشيا **المنظمة العسكرية الوطنية**، الايرغون (Irgoun Tsvai Léoumi)، التي أنشئت في سنة ١٩٣١ وقادها فيما بعد مناحيم بيغن (M. Begin).

وكان إنشاء الميليشيات اليهودية سابقاً لاضطرابات الثلاثينيات. إلا أن سرباً من الميليشيات الجديدة أنشىء لمواجهة نمو المقاومة الفلسطينية للهجرة اليهودية. وطرح إيغال ألون (Igal Allon) وموشي دايان (Moshe Dayan) (المولودان في فلسطين) عندئذ مسألة اللجوء الكثيف إلى القوة لسحق التمرد العربي، فشكلا بنية البلماخ (Palmach). وفي عام ١٩٣١ انشئت الايرغون (الميليشيا السرية) في حين تكوّنت واحدات للعمل السريع بقيادة اسحق سادي (Itshac Sadeh) وبلوغو سادي (Plougot Sadeh). يضاف إلى ذلك، بدءاً من عام ١٩٣٦، تكاثر فرق الليل الخاصة (Special Night Squads) (التي اشتهر فيها دايان وألون) والتي قامت بالعمليات الليلية واغتيال العرب والانتقامات الجماعية والضربات الموجهة إلى القرويين الأبرياء. وهكذا نمت عسكرية يهودية في اليشوف: أي نزعة منهجية لحل المشكلات السياسية بالطريق العسكرية المعتبرة مشروعة تماماً، كقيمة وكنوعية[٤٨].

وضم اليسار ذو التوجه الصهيوني الاشتراكي خلال فترة ما بين الحربين ثلاثة أحزاب سياسية منقسمة ايديولوجياً وإنما متفقة حول الأهداف العامة، ولا سيما إرادة تعزيز سيطرتها على مؤسسات الجماعة اليهودية (اليشوف). وأقواها هو «Parti Travailliste Mapaï» (نحت من «Mifléguet poalim Eretz Israël» أو حزب شغّيلة فلسطين)، المنضم إلى الأممية الاشتراكية. وقد نشأ هذا الحزب من انصهار «Hapoël Hatzaîr» (الشّغيل الشاب) و«Akhdout Haavoda» (اتحاد العمل) في عام

---

(٤٧) انظر: Alain Dieckhoff, *L'Invention d'une nation: Israël et la modernité politique*, NRF essais ([Paris]: Gallimard, 1993), pp. 205-285.

(٤٨) انظر رواية مفصلة حول هذا الموضوع في: Uri Ben-Eli'ezer, *Derekh ha-Kavenet: Hivatsruto shel ha-militarizm ha-Yi'sre'eli, 1936-1956* (Tel-Aviv: Devir, 1995), واستشهد به ايلان غريلسمر في: Ilan Greilsammer, *La Nouvelle histoire d'Israël: essai sur une identité nationale*, NRF Essais ([Paris]: Gallimard, 1998), pp. 112-121.

١٩٣٠ ـ والزعيم غير المنازع لهذا التيار كان دافيد بن غوريون.

ونشأ باتساع أقل، حزب «Hachomer Hatzaîr» (الحارس الشاب)، انطلاقاً من حركة روّاد تحمل الاسم نفسه. وكانت قاعدته التنظيمية السياسية مكونة من اتحاد «Kibboutz Artzi» (المجمَّع الوطني) المنشأ في عام ١٩٢٧ والذي ضم ستة وثلاثين كيبوتزاً (Kibboutz) وسبعة آلاف عضو في عام ١٩٣٩.

والحزب الثالث منبثق عن الجناح اليساري في عمال صهيون (Poalé Sion) لبوروخوف (الـ Poalé Sion de gauche). وهذا الحزب، على عكس الحزب العمالي، يرفض التعاون الطبقي ويعتبر نفسه حزباً بروليتارياً.

وهكذا ترسخت القاعدة التنظيمية السياسية في الثلاثينيات **للدولة اليهودية** والواقع اللافت في أوروبا هو على وجه الخصوص انتخاب أدولف هتلر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٣ كمستشار للرايخ الثالث. وقد بدأ تعميم النازية في ألمانيا في الحال ومعه حملة مناهضة السامية التي نعرف نهايتها الرهيبة. ودخلت اليهودية الأوروبية في المرحلة الأكثر مأساوية في التاريخ اليهودي كله. وذلك يعني، بالنسبة إلى فلسطين موجات هجرة تجاوزت الأرقام القياسية كلها وذلك في آونة إقفال الدول الأوروبية أبوابها أمامها أو تقبلها بالقطّارة.

التمرد: ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥

وفي هذين السياقين الفلسطيني والأوروبي، حدثت اضطرابات القدس في ١٣ أيلول ١٩٣٣ التي قمعت بضراوة. وقد قرر القياديون العرب التظاهر، في يافا، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣. ومن جديد قمعت الشرطة البريطانية التظاهرات بعنف لا رحمة فيه فقتلت ٣٢ عربياً وجرحت سبعة وتسعين آخرين، منهم موسى خاتم الحسيني وكان في سن الثمانين. وعادت التظاهرات في اليوم التالي وألهب التمرد فلسطين بأسرها.

وبعد حوادث تشرين الأول/اكتوبر بشهرين، قامت تظاهرة سمحت بها السلطة البريطانية بناء على طلب صريح من زعماء اللجنة التنفيذية في يوم عيد الفطر.

في غضون ذلك، هزّت عاصفة جديدة البلد، في عام ١٩٣٤، بمناسبة الانتخابات البلدية المحددة لهذه السنة في نطاق سياسة **إنماء الحكم الذاتي**. فقد تنازعت العائلتان الكبيرتان، الحسيني والنشاشيبي، على بلدية القدس التي كانت تعتبر حتى ذلك التاريخ الحصن البارز للمعارضة (كان راغب النشاشيبي رئيس بلدية

القدس منذ سنة ١٩٢٠). غير أن أمين الحسيني، وهاجسه تأمين السيطرة على هذه البلدية، توصل إلى تقديم الدكتور حسين فخري الخالدي، فربح هذا الانتخابات بفضل الدعم الكثيف لآل الحسيني وتعبئة الرأي العام عبر صحيفة أمين الحسيني (**الجامعة العربية**).

وكان الشعور بهزيمة آل النشاشيبي ممضاً بوجه خاص لأن عائلة الحسيني نجحت في التحالف مع عائلة فلسطينية كبيرة أخرى هي آل الخالدي. وقد كان الرد فورياً. فقد أسس آل النشاشيبي في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤ **حزب الدفاع الوطني** الذي جمع «فريقاً من الشخصيات الأكثر ثراء في فلسطين» ومنهم راغب النشاشيبي وفخري النشاشيبي وحسن صدقي الدجاني.

وعقد آل الحسيني، للرد على قرار آل النشاشيبي بتأسيس حزب سياسي، وبتحريض من جمال الحسيني، اجتماعاً كبيراً في مدرسة الروضة في القدس، في ١٦ شباط/فبراير ١٩٣٥، لتأسيس حزب مناصر لهم. وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٣٥ أعلن الأعضاء المؤسسون الدستور الرسمي **للحزب العربي الفلسطيني**.

وتكوّنت في تلك الحقبة أيضاً **جبهة الدفاع الوطني** التي جمعت عدداً من الشخصيات التي تنتمي إلى فئات نصف بورجوازية ونصف إقطاعية. وكان الناطقان باسم هذه الجبهة عبد الفتاح وعبد اللطيف صلاح اللذين نشرا، في نابلس، بياناً يشدد على ضرورة انشاء جبهة **محايدة** ولاؤها الوحيد هو الولاء للوطن. وأدى هذا النداء إلى انشاء **الكتلة الوطنية** برئاسة عبد اللطيف صلاح، الذي انتخب في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٥، وأصبحت نابلس مقر هذا الحزب.

وشكل، بعد ذلك بقليل، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥، زعماء الأحزاب العربية الخمسة جبهة موحدة للتفاوض مع السلطات المستعمرة. وقدمت الجبهة إلى المفوض السامي البريطاني ثلاثة مطالب: وقف الهجرة اليهودية، ومنع اكتساب اليهود ملكية الأراضي العربية واستبدال الانتداب بحكومة يعينها ممثلو أغلبية السكان. وقبل البريطانيون المطلب الأول بتغير مفهوم **قدرة الامتصاص الاقتصادي** بطريقة حصرية. وقبلوا من جهة ثانية مبدأ إعطاء حكم ذاتي داخلي وانما بإشراف بريطاني. وأطلقوا من جديد مشروع **المجلس التشريعي** لأن «حكومة جلالته تسعى بثبات لتأمين المجلس ومساعدة سكان البلد». ويتألف المجلس من ثمانية وعشرين عضواً ينتخب اثنا عشر منهم ويعيَّن أحد عشر وخمسة بريطانيون[٤٩]. ويجب أن

---

(٤٩) الأعضاء المنتخبون: ثمانية مسلمين، ومسيحي واحد، وثلاثة يهود. والأعضاء المعينون: ثلاثة مسلمين، ومسيحيان، وأربعة يهود، وتاجران وخمسة موظفين بريطانيين.

يكون رئيس المجلس انكليزياً تختاره لندن.

وجمدت العرقلة الصهيونية بجلاء أي نتيجة متفاوض عليها. وبالفعل أعلن الصهاينة في المؤتمر الصهيوني في لوسرن (Lucerne) انه «بما أن الانتداب يعترف بالرباط التاريخي لليهود بفلسطين، فإن كل ما ينزع إلى إخضاع مصير البلد لتأثير الأكثرية الموجودة في البلد مناقض للمفهوم الأساسي للانتداب [...]». وأبرزوا أن «الانتداب زوّد الشعب اليهودي بنظام خاص في فلسطين [...]، وإذا انشىء المجلس التشريعي مع الأخذ في الحسبان النسب الحالية بين مجموعتي السكان، فإن ذلك يسيء ضمناً لهذا النظام الخاص، ويكون قد جرى خفض وضع يهود فلسطين إلى مستوى أقلية».

انتفاضة الشيخ عز الدين القسام

يجب أن يحدد موقع انتفاضة الشيخ عز الدين القسام في هذا السياق. أتمَّ هذا الشيخ المولود في جبلة في سوريا، في عام ١٨٧١، دراسته في الأزهر، وتعرف فيه على محمد عبده، مؤسس الإصلاح الإسلامي. ودرَّس، بعد عودته إلى بلده، بعد غياب طويل، في جامع السلطان ابراهيم بن أدهم. وشارك في الوقت عينه ـ إلى جانب صالح العلي، في التمرد السوري ضد الفرنسيين ـ ولجأ القسَّام، بعد الحكم عليه بالإعدام من قبل المحاكم العسكرية في اللاذقية، في شباط/فبراير ١٩٢٢ إلى حيفا، حيث بدأ التدريس في جامع الناصر وفتح مدرسة أعطى فيها دروساً مسائية للأمّيين[٥٠].

وانضم القسام إلى **جمعية الشباب الإسلامي** التي أصبح رئيسها في سنة ١٩٢٧. وأسس، بعد قليل، النواة الأولى **لجمعية سرية** أعضاؤها ملزمون بحمل السلاح على نفقتهم ودفع مساهمة مالية للجمعية عندما تسمح لهم امكانياتهم. وضاعف القسام اتصالاته بالسكان المحليين وشكل **خلايا مقاومة** بسرية تامة. ودعا المؤمنين في عظاته إلى رص الصفوف في انطلاقة موحدة واحدة وندد بعنف بالتشتت والتبعثر والانقسام. وانتقى أعضاء تنظيمه السري من بين الاتقياء المسلمين الذين يقسمون على **تقديم حياتهم للحزب**، والتنظيم نفسه مقسوم إلى عدة وحدات عسكرية: الوحدة المكلفة شراء الأسلحة ووحدة التدريب ووحدة التجسس ووحدة الدعاية[٥١].

---

(٥٠) عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦** (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص ٢٩٤.

(٥١) حول ثورة القسام، انظر: عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية... سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**، ٢ ج في ١ (يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧)، ص ٢٣٨، وصبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩** (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧)، ص ٢٣.

وأعضاء التنظيم هم بوجه خاص من أصل فلاحي أو عمالي[52]. وهم يؤمنون كزعيمهم بأن **الثورة المسلحة** و**الثقة بالنفس** يمكنهما وحدهما إنقاذ فلسطين وتحريرها من الاستعمار الانكليزي ـ الصهيوني.

وانتقل التنظيم إلى العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥. وفي ١٢ من هذا الشهر عقد اجتماع سري في بيت سالم المخزومي قرر إعلان **الثورة**، وتوجه الفدائيون إلى قرية يعبد قرب مرفأ حيفا وتمركزوا هناك.

وسرعان ما جرى رصد المجموعة من قبل الجيش البريطاني، فقتل القسام في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥ مع عدد كبير من رفاقه. وقد اتخذت صورة القسام قيمة رمزية (إلى درجة أن خلية عسكرية من المجموعات الإسلامية في غزة ما تزال إلى اليوم تحمل اسمه).

---

(٥٢) دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٣، ص ١١٦.

الفصـــل السابـــع

انتفاضة في فلسطين وحرب في أوروبا (١٩٣٦ ــ ١٩٤٥)

خلال هذه الحقبة انقضّت البربرية الهتلرية على يهود أوروبا؛ كان ذلك ما سمي بالمحرقة (Shoah). وفي نهاية هذه الحقبة نشأت دولة إسرائيل، بعد قرابة خمسين سنة من انعقاد المؤتمر الصهيوني في بال. وسنعالج في هذا القسم إذاً الانتفاضة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، و**الكتاب الأبيض** البريطاني الشهير لعام ١٩٣٩، وانفجار الحرب الثانية، والمأساة اليهودية، ودخول الولايات المتحدة المسرح.

ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

بقيت الحركة الوطنية الفلسطينية، لعدم وجود برجوازية منظمة، تحت قيادة إقطاعية. ولم تكن الأحزاب السياسية المختلفة التي ظهرت بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٥، إلا في النادر، سوى زمر نصف إقطاعية منظمة. ولم تكن لهذه الأحزاب بنية ديمقراطية، ولا برنامج حقيقي، عدا بعض الاستثناء. وانصرفت، علاوة على ذلك، إلى منافسة شرسة للسيطرة على قيادة الحركة الوطنية. واستخدمت العائلات الكبرى هذه الأحزاب قاعدة لصراعها الداخلي. ومن ناحية الجمهور، وجد الهيجان القومي الذي أثارته الظاهرة القسّامية، بيئة ملائمة قابلة للتأثير في الجمود الاقتصادي في عام ١٩٣٥، وموجات المهاجرين اليهود، والبطالة. إلا أنه كان في صعود هذه الراديكالية الشعبية ما يدعو إلى قلق الطبقة القيادية التقليدية التي تخشى من أن تتجاوزها حركة قد تفلت من سيطرتها.

وعادت الصدامات بين الطوائف على أشدّها في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٣٦ مع

مقتل يهوديين. وتدهور المناخ بسرعة خلال الأيام التالية وأصبحت المواجهات يومية وامتدت إلى الإقليم كله. ففي ٢٠ نيسان/أبريل شكّل قوميو نابلس **لجنة وطنية** انضمت إليها الأحزاب الفلسطينية الرئيسية الستة التي أنشأت، في الاندفاعة، أول **لجنة عربية عليا** (٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣٦) برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني.

أعلنت هذه اللجنة إضراباً عاماً لإجبار البريطانيين على قبول المطالب الفلسطينية، وفي ١٧ أيار/مايو، قرر مؤتمر جمع مئة وخمسين مندوباً[١] عدم دفع الضرائب.

وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٣٦ تدفق متطوعون عرب إلى فلسطين للانضمام إلى المجموعات المسلحة السرية. وأعلن فوزي القاوقجي، السوري الأصل، نفسه قائداً لتمرد سوريا الجنوبية.

وسعى البريطانيون الذين فوجئوا باتساع الإضراب ومدته (ستة أشهر) لوضع حد له بجميع الوسائل. وتم توقيف العديد من الزعماء، ومنهم عوني عبد الهادي ومحمد دروزة، لكن دعي آخرون للذهاب إلى لندن: جمال الحسيني وعبد اللطيف صالح والدكتور عزت طنوس.

وحاول ابن سعود وأمير شرقي الأردن عبد الله ونوري السعيد من العراق، كل بدوره، القيام بوساطة بين الحكومة البريطانية واللجنة العربية العليا.

وأطلق عبد العزيز بن سعود نداء إلى الهدوء هذه خلاصته:

«آلمنا كثيراً الوضع السائد في فلسطين. إننا ندعوكم، بالاتفاق مع إخوتنا ملوك العرب والأمير عبد الله، إلى الهدوء لتجنب سفك الدماء، واثقين من نيات حليفتنا بريطانيا العظمى ورغبتها في تحقيق العدالة. وتأكدوا من أننا مستمرون في مساعدتكم» (عبد العزيز بن سعود، نجد، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦)[٢].

وقد جاء هذا النداء في الوقت المناسب. واغتنمت القيادة الإقطاعية هذه المناسبة لإطلاق النداء التالي في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٦:

«إن اللجنة العربية العليا، بعد التشاور مع ممثلي اللجان الوطنية وموافقتها،

---

(١) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية... سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**، ٢ ج في ١ (يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧)، ج ٢، ص ٣٩ ـ ٤٠، لائحة المشاركين.

(٢) **فتح**، العدد ٣١١ (١٩٧١)، ص ٨.

قررت بالإجماع الاستجابة لنداء أصحاب الجلالة الملوك العرب وصاحب السمو الأمير عبد الله [...] ودعوة الأمة الكريمة في فلسطين إلى الهدوء وإنهاء الإضراب والهيجانات ابتداء من ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٦. وليذهب أعضاء هذه الأمة الكريمة صباح هذا اليوم إلى أماكن الصلاة ليسألوا الله الراحة للشهداء [...]»(٣).

وترافق هذا النداء مع بيان يشدد على أهمية وساطة الملوك العرب ويشكر الشعب على ما فعله(٤).

وبعد شهر، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦، نشر **القائد العام للثورة العربية** في جنوب سوريا ـ فلسطين بياناً بتوقيع القاوقجي يطلب فيه: «وقف الأعمال الحربية لعدم إفساد جو المفاوضات الجارية التي تضع فيها الأمة كل آمالها»(٥).

وبعد عشرة أيام طلب القائد العام إلى المقاتلين مغادرة أرض المعركة للأسباب المبينة سابقاً(٦). وكتب جميل الشقيري فيما بعد: «هكذا انتهى الإضراب تقيداً بأوامر الملوك والأمراء وتوقفت الثورة عن أنشطتها في فترة ساعتين [...]»(٧).

وهكذا انتهت ثورة كانت نوعاً من الانتفاضة الشعبية العفوية، كما أكد ذلك مارك تسلر (Mark Tessler)، والتي تعبر عن التطلعات السياسية الأصيلة والعميقة(٨). إن ثورة ١٩٣٦، التي كانت أصولها في الريف، عبرت عن قلق طبقة الفلاحين الفلسطينيين وحرمانها. وكما قال مراقب بريطاني: «لا شك في أن العصيان العربي، مع أنه انطلق بتحريض من الزعماء السياسيين الفلسطينيين، كان تمرداً فلاحياً يستمد حماسه وبطولته وتنظيمه وثباته من ذاته»(٩). وهذا التحليل أكده المفوض السامي نفسه، السير هارولد ماك مايكل (Harold Mac Michael): «شيء

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٤٥٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

(٧) **شهادات**، ص ٨.

(٨) Mark Tessler, *A History of the Israeli - Palestinian Conflict,* Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994), p. 240.

(٩) John Marlowe, *The Seat of Pilate; an Account of the Palestine Mandate* (London: Cresset Press, 1959), pp. 137-138.

ما يشبه ثورة اجتماعية بقياس صغير يولد الآن؛ إن نفوذ الوجهاء في انحدار»[١٠]. وهو رأي يشاركه إياه المؤرخ الفلسطيني جورج انطونيوس[١١].

لجنة بيل (Peel) للتحقيق

أرسلت بريطانيا العظمى، كالمعتاد، للتحقيق في أحداث ١٩٣٦، في فلسطين، الكونت بيل على رأس لجنة وصلت إلى القدس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقاطع العرب اللجنة، ولكنهم قبلوا، في النهاية، عرض تظلماتهم **بضغط** من الملوك العرب. وكتب الملك عبد العزيز بن سعود وملك العراق غازي رسائل إلى أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا. «[. . .] من حيث إننا نثق بالنيات الحسنة لحليفتنا، الحكومة البريطانية، لإنصاف العرب، بدا لنا أن المصلحة (الوطنية) تتطلب الاتصال بلجنة بيل»[١٢]. وتوصل أمير شرقي الأردن عبد الله إلى إقناع نديمه، راغب النشاشيبي، بعدم مقاطعة اللجنة.

وشكا العرب، عند عرض تظلماتهم على اللجنة[١٣] من أنهم، بعد أن كانوا مواطنين أتراكاً بشكل تام، وبعد أن ناضلوا إلى جانب الحلفاء، وجدوا أنفسهم خاضعين لنظام استعماري. وأعلنوا أن الانتداب لا ينسجم مع وعود ماكماهون ويتناقض مع ميثاق عصبة الأمم. واحتجوا على الانتداب الفوقي الذي تمارسه الوكالة اليهودية على البلد. وأبدوا أخيراً المخاوف التي يثيرها لديهم شراء اليهود الأراضي العربية الذي ينقل إليهم ملكية البلد، إذ لا يعود من الممكن أبداً، بحسب نصوص عقد الوكالة اليهودية، أن يُعاد بيع تلك الأراضي لعربي.

وقد وافق اليهود، من جهتهم، على كون سبب الاضطرابات عائداً إلى تنمية

---

(١٠) انظر: Tessler, Ibid., p. 241.

(١١) «بعيداً عن كونها مصممة من قبل القادة، فإن الثورة كانت بمثابة تحدٍّ بطريقة بارزة جداً لسلطتهم وإدانة لمنهجهم». انظر: George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (Beirut: Khayat, [1938]), pp. 405-406.

(١٢) نداء بتوقيع الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي الأول والأمير عبدالله: «إلى أبنائنا عرب فلسطين، لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبدالله، ندعوكم للإخلاء إلى السكينة، حقنا للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل. وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم». انظر: عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ ـ إلى ١٩٣٦** (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص ٢٠٨.

(١٣) عقدت اللجنة ستاً وستين جلسة، إحدى وثلاثون منها علنية. ولم يتم الاستماع إلى أي شاهد عربي قبل الجلسة السادسة والخمسين، في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧.

الوطن القومي. ولكنهم أضافوا أنه كان بالإمكان تجنب أعمال العنف لو أن الحكومة البريطانية أبدت حزماً أشد في تطبيق سياسة الوطن القومي.

ووضعت اللجنة تقريراً نشر في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧[١٤] يشكل مستنداً أساسياً لدراسة الخمس عشرة سنة الأولى من الانتداب على فلسطين. والشيء الأول الذي يرويه واضعو التقرير هو أن تعبير قلاقل الذي تستعمله الحكومة البريطانية في غير موضعه للدلالة على ما كان بالضبط «تمرد العرب الفلسطينيين الذين ساعدهم متطوعون من البلدان الشقيقة»، ذلك التمرد الموجه ضد نظام الانتداب. ولم يكن باقياً لدى المحققين أي شك بخصوص أسباب التمرد.

وخلص هذا التقرير، كالتقارير السابقة، إلى أن السبب الأساسي لاضطرابات عام ١٩٣٦ هو أن إعلان بلفور والانتداب الذي أقيم كي تطبق فيه الوعود لا ينسجمان مع استقلال فلسطين إلاّ أن تصبح أغلبية السكان يهودية وتتيح إقامة حكومة يهودية بحيث إن الطموحات القومية للعرب لا يمكن أن تلبى في أي حال من الأحوال.

وكان واضعو نص الانتداب يأملون أن يوازن مفعول هذه التناقضات الإرضاء الذي يوفره للعرب رخاء مادي متزايد تقدمه الهجرة اليهودية لمجمل البلد. واستطردت اللجنة «غير أن هذا الأمل لم يتحقق ولا نرى أي حظ لتحقيقه في المستقبل».

تضاف إلى هذا السبب الأساسي الذي أعلنه المحققون أسباب ثانوية: تحرير الدول المجاورة، وتزايد الهجرة اليهودية، وعدم المساواة بين إمكانيات اليهود والعرب للدفاع عن قضيتهم أمام الحكومة والبرلمان والرأي العام الإنكليزي، وشراء اليهود الأراضي، ولهجة التحدي لدى الصهاينة غير المسؤولين، والتطرف في الصحافتين اليهودية والعربية، وغموض بعض بنود الانتداب[١٥].

ويوصي التقرير كحل نهائي بتغيير إطار فلسطين الحالي، ويوصي لأول مرة بتقسيم فلسطين: **دولة يهودية** تشمل السهول الساحلية في شمال تل أبيب وهضاب الجليل، ودولة عربية (٨٥ بالمئة من الإقليم) تضم السامرة والنقب وتتحد مع شرقي الأردن. وتبقى الأماكن المقدسة في القدس، وبيت لحم، والناصرة، وطبريا،

---

(١٤) Great Britain, Palestine Royal Commission, *Report: Presented by the Secretary of State for the Colonies to Parliament by Command of His Majesty, July 1937* (London: His Majesty's Stationery Office, 1937), CMD 5479.

(١٥) إن والتر لاكور الذي يصف التقرير بأنه «نموذج نفاذ البصر والدقة والوضوح» يتجنب تماماً ذكر أسباب تمرد عام ١٩٣٦ كما بيّنها تقرير اللجنة. انظر: Walter Laqueur, *Histoire du sionisme,* [traduit par Michel Carrière], diaspora (Paris: Calmann-Lévy, 1973), pp. 557-558.

ومرافئ حيفا ويافا، وعكا، والعقبة، وممر يصل يافا بالقدس، مؤقتاً، تحت إدارة الانتداب.

وتكون لكل دولة **حكومة مستقلة** تقرر سياستها في موضوع الهجرة، وشراء الأراضي، والأشغال العامة، والتربية، والصحة، وتختار لغتها الرسمية. وتحتفظ الحكومة المركزية التي تمارسها القوة المنتدبة بمسائل العلاقات الخارجية والدفاع والاتصالات والجمارك.

وتحوي الدولة اليهودية المعنية ٢٢٥ ألف عربي (٩٣٠٠٠) مع المدن الأربع الباقية تحت الانتداب المؤقت؛ وتتضمن الدولة العربية ١٢٥٠ يهودياً. ورأت اللجنة أن تبادل الأراضي والسكان بين الدولتين لا غنى عنه. ويمكن أن يبقى عرب الجليل الأعلى الذين يشكلون جزيرة صغيرة متجانسة ويقيمون علاقات حسنة مع اليهود في أماكنهم. إلا أن الآخرين يجب أن ينتقلوا إلى الدولة العربية. وهكذا تتوقع اللجنة إبعاداً حقيقياً للعرب. وتذكّر اللجنة، في محاولةٍ لتلطيف ما ينطوي عليه اقتراح كهذا من إثارة للغضب، بالتبادل الذي حصل، في سنة ١٩٢٣، بين ١,٣٠٠,٠٠٠ يوناني و٤٠٠ ألف تركي، ولكنها تعترف بأن ظروف العمليتين لم تكن ذاتها.

وبالفعل نتج التبادل، في هذه الحالة الأخيرة، من الاتفاق الحر للدولتين المعنيتين، وكان يتعلق بأقليات مهمة في الجانبين. أما في الحالة الأولى، فالعملية، على العكس، إنما يفرضها طرف ثالث وهي عملياً أحادية الجانب: انها تستدعي نقل ٢٠٠ ألف عربي مقابل عدد تافه مؤلف من ١٢٥٠ يهودياً.

وقبل البريطانيون مشروع التقسيم فوراً. ووافقت عصبة الأمم في شهر أيلول/ سبتمبر على إرسال لجنة تقنية إلى فلسطين مهمتها تحضير التقسيم.

وفي المؤتمر الصهيوني العشرين، المنعقد في آب/أغسطس ١٩٣٧، أثار المشروع نقاشاً عنيفاً. فالمراجعون الذين لم يكونوا قد طالبوا بكامل فلسطين الغربية وحسب وإنما أيضاً بشرقي الأردن، كانوا معارضين بالطبع. وعارض خطة التقسيم أيضاً عدد كبير من الصهاينة العامين، أوشيكين (Ussishkine) وأنصاره، والمزراحي (Mizrahi) والهاشوم هاتزاير اليساري. ووافق الصهاينة الآخرون، وعلى وجه الخصوص رئيسا التنظيم العالمي والمجلس التنفيذي، **وايزمن وبن غوريون**، على المشروع مع التحضير لمناقشة الحدود التي قد تعرض عليهما بشراسة. فبالنسبة إلى وايزمن «كان التقسيم **خطوة** في الاتجاه الصحيح»[١٦]. وكان بن غوريون أكثر

(١٦) Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (Philadelphia, PA: Jewish Publication Society, 1949), p. 386.

حماسة: «إذا تم العمل بالخطة [. . .] فإن ذلك سيمثل نفعاً هائلاً لنا [. . .]. يمكن، مقابل كل عربي ينقل، استقدام أربعة يهود»(١٧). وانتهى المؤتمر الصهيوني إلى إعطاء الحق لوايزمن وبن غوريون و«أجاز للمجلس التنفيذي للمنظمة الدخول في المفاوضات مع الحكومة البريطانية»(١٨). ولكن الأمر لم يكن متعلقاً على الإطلاق بالنسبة إلى المنظمة الصهيونية بالتخلي عن المطالبة بالإقليم الفلسطيني بأسره.

استئنـاف المعـارك

عاد التمرد منذ شهر تموز/يوليو ١٩٣٧ لدى الإعلان عن نشر تقرير لجنة بيل. فقد رأى الفدائيون في دعم الجماهير العربية، وفي تصلّب المراجعين الصهاينة في مؤتمر زوريخ، وفي السياسة الإنكليزية في القمع التي قادت أمين الحسيني إلى اللجوء إلى المسجد الأقصى، وفي نشر خلاصات لجنة بيل واقتراح التقسيم، أسباباً كافية لحمل السلاح من جديد.

وقتل الفدائيون المنتمون على الأرجح إلى خلية قسّامية(١٩)، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، اندروز (Andrews)، مفوض مقاطعة الجليل، في الناصرة: كان متهماً بتحضير نقل السكان العرب من هذه المنطقة.

وردت سلطات الانتداب، كالعادة، بعنف وضراوة. وحلت الحكومة العربية العليا وفروعها المحلية، وجردت أمين الحسيني من وظائفه كرئيس للمجلس الإسلامي الأعلى، وقامت بتوقيف العديد من أعضاء اللجنة العليا ومن بينهم أحمد عبد الباقي وحسين الخالدي ويعقوب الغصين وفؤاد سابا. وأوقفت أيضاً رشيد الحاج ابراهيم، أحد زعماء حزب الاستقلال. وكان أعضاء آخرون من اللجنة العليا مسافرين. وتمكن جمال الحسيني وحده من الاختباء وسافر إلى سوريا. ولم يتم توقيف المفتي لأن السلطات البريطانية كانت تسعى لمراعاته. وقد تمكن على رغم المراقبة الشديدة، من مغادرة ملجأه وسافر هو أيضاً إلى سوريا في نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٧. وأتاح وجود القيادة السياسية للثورة في دمشق بروز زعامة

---

(١٧) Christopher Sykes, *Crossroads to Israel, 1917-1948,* A Midland Book; MB-165 (Bloomington, IN: Indiana University Press, [1965]), p. 174.

(١٨) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs* (Ithaca, NY: Cornell University Press, [1952]), p. 270, and David Ben-Gurion, *Israel: Years of Challenge* (London: A. Blond, 1964), p. 15.

(١٩) Nevill Barbour, *Nisi Dominus; a Survey of the Palestine Controversy* (London; Toronto: G. G. Harrap and Company Ltd., [1946]), pp. 183-193.

محلية من أصل قروي في الغالب.

وبدأ البريطانيون العمل اعتباراً من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨ واحتلوا ليلاً مدينة القدس القديمة. وقام بالهجوم سبع عشرة كتيبة من المشاة. وتلازم الهجوم المضاد البريطاني مع أعمال الشنق والعقوبات الجماعية[٢٠]، والتدمير المكثف للمساكن، والتوقيفات وقصف القرى المتمردة. وأغرقت الثورة في الدم. وقد قدر في نهاية عام ١٩٣٨ عدد المحكوم عليهم بعقوبات سجن طويلة الأمد بألفي شخص، والذين أعدموا شنقاً بـ ١٤٨ في سجن عكا وحده، والمنازل المهدمة بـ ٥٠٠٠، ووصل عدد الأشخاص الموقوفين إلى ٥٠ ألفاً تقريباً.

وفي غضون ذلك عينت اللجنة الملكية نائب مفوض تقنياً لدراسة مشروع التقسيم، وعُرفت هذه اللجنة باسم لجنة وودهيد (Woodhead) وأعلنت أن التقسيم يتعذّر تنفيذه بسبب استحالة تكوين دولتين.

واستبعدت الحكومة البريطانية نهائياً فكرة التقسيم، نظراً إلى الصعوبات السياسية والإدارية والمالية التي يثيرها، وأكدت أن السلام والرخاء لا يمكن أن يستتبا في فلسطين إلا إذا كان هناك تفاهم بين اليهود والعرب. واقترحت بالتالي طاولة مستديرة يدعى إليها ممثلون عن الوكالة اليهودية وممثلون عن عرب فلسطين والدول المجاورة.

مؤتمر لندن (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٣٩)

بدأ المؤتمر أعماله في ٧ شباط/فبراير ١٩٣٩ في سان ـ جيمس برئاسة نيفيل تشامبرلن (Neville Chamberlain). وكان يقود الوفد الفلسطيني جمال الحسيني. وضمت الوفود العربية الممثلة: الأمير فيصل بن عبد العزيز (العربية السعودية) وولي عهد مصر، عبد المنعم، والوزير الأول العراقي نوري السعيد، والأمير حسين من اليمن، والوزير الأول الأردني توفيق أبو الهدى[٢١].

وكانت بريطانيا العظمى، بدعوتها المندوبين العرب، تأمل في أن يتمكنوا من نصح الوفد الفلسطيني بالاعتدال وتخفيف المشكلة في سياسة عربية إجمالية. وهكذا

(٢٠) كان على سكان عين كارم الثلاثة آلاف أن يمشوا مسافة عشرة كيلومترات كل يوم لتسجيل حضورهم. انظر: صالح مسعود أبو يصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن** (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، [١٩٦٨])، ص ٢٤٧.

(٢١) وكان الأعضاء الآخرون هم حسين فخري الخالدي وراغب النشاشيبي وموسى العلمي وجورج انطونيوس وأمين التميمي والفرد روك ويعقوب الغصين.

قدم نوري السعيد، عندما بدأ خطابه، نفسه «كصديق كبير لبريطانيا العظمى» و«لا يتمنى قول أي كلمة يمكن أن تجرح حساسية أي بريطاني» لأنه يكنّ مودة قلبية كبيرة لجميع البريطانيين.

ولكن المواقف، في مؤتمر الطاولة المستديرة، حيث كان يتوجب على البريطانيين التفاوض بشكل منفصل مع محاوريهم الفلسطينيين والعرب واليهود، بقيت غير قابلة للتوفيق في ما بينها. وأنهت الحكومة البريطانية المؤتمر وقدمت اقتراحاتها التي يتضمنها **الكتاب الأبيض** (White Paper)، الذي حضّره السير مالكولم ماكدونالد (Malcolm Mac Donald). وقد أعطت الخطوط العريضة **للكتاب الأبيض** الحق لمعظم المطالب العربية، ولا سيما إنشاء دولة فلسطينية، في مهلة عشر سنوات، تضم العرب واليهود، مع إرفاق هذه التنازلات بتدابير تقييدية تحفظ لانكلترا دورها المعتاد كحكم إجباري. وحدد سقف الهجرة في السنوات الخمس الآتية بخمسة وسبعين ألفاً، بحيث تتمكن الطائفة اليهودية من أن تصل، بحسب التوقعات السكانية، إلى ثلث السكان الفلسطينيين. وتخضع الهجرة اليهودية، بعد هذه المرحلة الانتقالية، إلى موافقة **الأكثرية العربية**(٢٢). ويمنع نقل الملكية في بعض المناطق (٩٥ بالمئة من المساحة)، ويُنظم في مناطق أخرى، ويكون حراً في باقي البلد.

وفي عام ١٩٤٠، أكمل التشريع حول المعاملات العقارية(٢٣) التحول السياسي البريطاني. فقد قسم فلسطين إلى ثلاث مناطق: أ وب وج. فكل نقل، في المنطقة أ التي تغطي ٦٣,٤ بالمئة من مساحة البلد، للأراضي العربية إلى اليهود ممنوع. وفي المنطقة ب التي تغطي ٣١,٦ بالمئة من الاقليم تخضع هذه المعاملات العقارية لإذن حكومي. والمنطقة الساحلية وضواحي القدس تشكل المنطقة ج، أي ٥ بالمئة تقريباً من الأرض الفلسطينية، يكون نقل الأموال العقارية فيها للسكان اليهود حراً (لم يطبق هذا التشريع في الحقيقة، حرفياً، **على الإطلاق**).

وتلقت الدول العربية **الكتاب الأبيض** بتأييد وضغطت على الفلسطينيين لقبوله.

---

(٢٢) انظر نص **الكتاب الأبيض** (Statement of Policy, May 1939, British White Paper, CMD 6019)، في: Royal Institute of International Affairs, Information Dept., *Great Britain and Palestine, 1915-1945...,* Its Information Papers; no. 20, 3rd ed. (London; New York: [The Royal Institute, 1946]), pp. 167-174.

(٢٣) انظر موجزاً للتعديلات التي أدخلت على قانون انتقال الأراضي، شباط/فبراير ١٩٤٠ في: المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

إلا أن المفتي والأكثرية الساحقة للفلسطينيين رفضاه لأنهما، عدا كون **الكتاب الأبيض** يؤخر عشر سنوات الاستقلال المشروط لفلسطين، خشيا ألا تنفذ لندن تعهدها هذا، تماماً كما فعلت بخصوص تعهداتها السابقة.

واحتج اليهود بشدة على هذا التحول السياسي وطلبوا إقامة **كومنولث يهودي** في الحدود التاريخية لفلسطين. حتى وايزمن المعتدل أعلن، في نهاية عام ١٩٣٩، موقفه لصالح هجوم معاكس صهيوني جديد وإقامة **دولة يهودية**(٢٤)، حتى ولو كان ذلك سيضع الصهاينة في صراع مع البريطانيين.

وكان بن غوريون من هذا الرأي: «نحن في بداية طور جديد من النمو الصهيوني» [...]. فبعد مرحلة **أحباء صهيون** ومرحلة الصهيونية السياسية «فتحت صفحة جديدة في تاريخ الصهيونية، صفحة الصهيونية المقاتلة [...]. لن يتم الإسهام في العمل الصهيوني إلاّ بالكفاح»(٢٥).

وتبنى المؤتمر الصهيوني في جنيف، في ١٦ آب/أغسطس ١٩٣٩، أقوال وايزمن وبن غوريون الساخطة وهتف منددًا بخيانة البريطانيين.

وقُدم **الكتاب الأبيض**، على رغم احتجاجات الفريقين المعنيين العنيفة، وتم التصويت عليه. وغدت العلاقات بين انكلترا والحركة الصهيونية في أدنى مستوى. ولكننا عشية الحرب العالمية الثانية، وتسعى انكلترا التي اكتشفت من جديد أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية، لتهدئة غضب الفلسطينيين ولإيجاد توافقات مع العالم العربي.

دخول الفاعل الأمريكي المسرح

كانت المسألة المطروحة منذ عام ١٩٣٩ هي معرفة ما إذا كانت الحكومة البريطانية قادرة على تعديل مندرجات الاتفاقية الإنكليزية ـ الأمريكية حول فلسطين(٢٦) بدون استشارة الرسميين الأمريكيين سلفاً. ويتمسك بعض الرسميين في

---

(٢٤) Alan R. Taylor, *Prelude to Israel; an Analysis of Zionist Diplomacy, 1897-1947* (New York: Philosophical Library, [1959]), p. 57.

(٢٥) استشهد به آلان ميشال: Alain Michel, *Racines d'Israël* (Paris: Editions autrement, 1998), p. 113.

(٢٦) جرى توقيع الاتفاقية الإنكليزية ـ الأمريكية حول فلسطين في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢، وصودق عليها في سنة ١٩٢٥. ويقتضي أن تؤمن الاتفاقية حماية المواطنين الأمريكيين في فلسطين، ولكن الاتفاقية حول فلسطين، على عكس الاتفاقية الفرنسية ـ الأمريكية أو الاتفاقية السورية في ٤ نيسان/أبريل ١٩٢٤، كانت تحوي مقدمة الانتداب على فلسطين المتعلقة بإعلان بلفور.

وزارة الخارجية بالرأي القائل إن أي تعديل للانتداب يجب أن توافق عليه الحكومة الأمريكية. والحجة مبنية على المادة ٧ من الاتفاقية.

إلاّ أنه سبق لرسميين آخرين، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨، أن فسروا الاتفاقية بشكل مختلف. وهكذا، عندما توجه وفد صهيوني إلى الحكومة الأمريكية، في تشرين الأول/اكتوبر، للطلب إليها، تجاه التحول غير المنتظر لبريطانيا العظمى، تقديم المساعدة، صرّح وزير الخارجية السيد كورديل هولّ (Cordell Hull) بما يلي: «While the American government and people have watched with the keenest sympathy the development in Palestine of the (Jewish) national home, the US was not empowered to prevent any alteration of the mandate»[٢٧].

وكان الرئيس روزفلت يشترك في الرأي عينه، ففي الواقع، في معرض رده على توماس سبيلاسي (Spellacy)، عمدة هارتفورد، في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨، أعلن: «أنا أفهم أننا، وفقاً لبنود اتفاقنا مع بريطانيا العظمى بخصوص الانتداب، لا نستطيع منع حصول تعديلات له»[٢٨].

غير أن **الكتاب الأبيض**، عندما نشر في عام ١٩٣٩، سبّب انذهالاً كبيراً في الولايات المتحدة. ومع أن وزير الخارجية اعتبره تسوية «معقولة» فإن الرئيس روزفلت أبدى تحفظات بالنسبة إلى شرعيته[٢٩].

فالنبرة إذاً كانت تميل إلى السخط. ولكن، لكي لا يتم تعقيد القضية مع إنكلترا عشية الحرب، بقي احتجاج الرئيس روزفلت الشفهي بدون نتيجة.

---

(٢٧) *New York Times*, 15/10/1938.

(٢٨) انظر: Reuben Fink, ed., *America and Palestine: The Attitude of Official America and of the American People toward the Rebuilding of Palestine as a Free and Democratic Jewish Commonwealth*, 2nd rev. ed. (New York: Herald Square, 1945), p. 56.

(٢٩) «لقد قرأت نص قرارات الحاكم البريطاني بشغف وبخوف كبير في ما يتعلق بفلسطين [. . .]. إنني لا أعتقد أن البريطانيين مصيبون جداً عندما يقولون إن المخططين للانتداب على فلسطين كانوا يهدفون إلى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية ضد إرادة أهاليها العرب [. . .]. وفي الواقع، إنني لا أفهم كيف يمكن للحكومة البريطانية أن تنتهج أي سياسة تعمل على الحد من الهجرة [. . .] في ظل الانتداب الغاشم أو إصدار **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٢٢. قبل أن نتخذ أية إجراءات قانونية بخصوص هذا الأمر، الرجاء الاتصال بي». ورد في: N. A. Rose, *The Gentile Zionists; a Study in Anglo-Zionist Diplomacy, 1929-1939* (London: F. Cass, [1973]), p. 205.

وبالفعل، اعتباراً من عام ١٩٤٠، كانت عيون الأمريكيين مشدودة إلى القارة الأوروبية. وانخرطت الولايات المتحدة في العام نفسه، وكانت ما تزال على الحياد، بالمزيد من النشاط لدعم المجهود العربي للحلفاء. فأُرسل أكثر من عشرين ألف أمريكي في عام ١٩٤١ إلى منطقة الخليج لتنظيم تموين الاتحاد السوفياتي انطلاقاً من الممر الإيراني، في حين تم، في أيلول/سبتمبر ١٩٤٢، إنشاء قيادة أمريكية خاصة: قيادة الخليج الفارسي. وكانت الولايات المتحدة في السابق، في أيار/مايو ١٩٤٢، قد قررت إنشاء المركز الشرق أوسطي للتموين، الذي ينظم، بإدارة بريطانية، إدارة تموين الشرق الأوسط. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر نزل الأمريكيون في النورماندي.

وهكذا أجبر تطور العمليات العسكرية في أوروبا، ودخول الولايات المتحدة الحرب، الأمريكيين على تخفيف انتقاداتهم المتعلقة **بالكتاب الأبيض** وبتفسير نص الاتفاقية الإنكليزية ـ الأمريكية لعام ١٩٢٤.

وفيما بعد، عندما اقترح فيلبي (Philby) على تشرشل مشروعاً يهدف إلى إنشاء «كونفدرالية» للشرق الأدنى تنضم إلى رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) وتكون برئاسة ابن سعود مقابل نقل الشعب الفلسطيني إلى هذه الكونفدرالية، كان روزفلت مهتماً بهذه الفكرة، وأرسل في آب/أغسطس ١٩٤٣ مندوباً لاستطلاع رأي ابن سعود الذي عارض ذلك فأُهمل المشروع.

وهكذا ظهر الممثل الأمريكي من جديد على المسرح الفلسطيني. وأصبح الصهاينة والحالة هذه مقتنعين منذ لجنة كينغ ـ كرين بأن الولايات المتحدة، في نهاية الحرب، ستكون في موقع مسيطر وبأن اليهود الأمريكيين، بسبب عددهم ونفوذهم، سيكونون قادرين على القيام بدور حاسم بالنسبة إلى مستقبل الصهيونية.

ولا شيء يدهش، منذ ذلك الوقت، أن ينظم في فندق بيلتمور (Biltmore) (في نيويورك)، من ٦ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٤٢، المؤتمر الصهيوني الاستثنائي الذي سيعد برنامجاً صهيونياً للقتال، يدعو إلى تشكيل جيش يهودي ورفض **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٣٩، والمناداة بهجرة غير محدودة إلى فلسطين، ويفرض، بصورة خاصة، أن تكون فلسطين جمهورية يهودية [. . .]. «عند ذلك فقط يمكن التعويض من الأذى الذي لحق بالشعب اليهودي منذ مدة طويلة جداً». وأصبح هذا البرنامج ابتداء من عام ١٩٤٢ السياسة الرسمية للمنظمة الصهيونية العالمية التي قررت، فضلاً عن ذلك، نقل الأساسي من أنشطتها من أوروبا إلى أمريكا، وأصبح الملف الفلسطيني، من تلك الآونة، مشكلة سياسية داخلية في الولايات المتحدة على وجه التقريب، ولا يزال كذلك حتى اليوم.

ألمانيا المتودد إليها

يذكّر نشر **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٣٩، من جوانب عدة، بالوعود الشهيرة التي أعطاها للشريف حسين السير ماكماهون عشية الحرب العالمية الأولى. وبالفعل كان يقتضي في عام ١٩١٥ أن يلاطف العرب لجعلهم يشاركون في المجهود الحربي بإعلان التمرد على الأتراك مع أنهم إخوانهم في الدين. وكان ينبغي في عام ١٩٣٩ منع العرب من أن ينقلبوا إلى المعسكر الإيطالي والألماني. وبالفعل أطلقت الإذاعة الإيطالية التي تبث من باري حملة استمالة ببيان خيانة انكلترا وخداعها وريائها، وحثت العرب على اختيار المعسكر الألماني ـ الإيطالي. ولم يترك القادة الألمان فرصة ليبينوا، في خطبهم السياسية، التعاطف المليء بالاهتمام حيال العالم العربي الذي يعيش تحت النير الفرنسي ـ الإنكليزي، وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للاستعمار اليهودي.

ويجب أن يوضع في هذا السياق الكتاب الذي أرسله المفتي المنفي من القدس إلى هتلر في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤١ يطلب فيه مساعدة ألمانيا ضد انكلترا «هذا العدو الشرس والمغتصب للحرية الحقيقية للشعوب (الذي) لم يسأم أبداً من صنع القيود للشعب العربي لاستعباده وقهره، تارة باسم عصبة الأمم الخادعة، وطوراً بإعلان مشاعر إنسانية منافقة تجاه الآخرين، في حين أنها دائماً، في الحقيقة، مع المخططات الاستعمارية المموَّهة بمبادئ ديمقراطية وأممية (internationalisme) كاذبة»[٣٠].

وذهب المفتي إلى أبعد من ذلك عند مقابلة هتلر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، فوعد بأن العرب سيكونون «الأصدقاء الطبيعيين لألمانيا لأن عدوهم وعدو ألمانيا واحد، ولا سيما الإنكليز واليهود والشيوعيين»، لكنه اقترح أن تصدر ألمانيا إعلاناً عاماً يدعم استقلال فلسطين وسوريا والعراق ووحدتها، ذلك بأن إعلاناً كهذا «سيكون مفيداً جداً لمفاعيله الدعائية في الشعب العربي في هذه الآونة». وأجاب هتلر عن هذا النداء بتأكيدات غامضة، لأن إعلاناً عاماً كهذا لا يبدو له ملائماً بعد، ولكنه أعلن معارضته «الوطن القومي اليهودي في فلسطين»، الذي ليس سوى «مركز، في شكل دولة، يخدم النفوذ المدمر للمصالح اليهودية»[٣١].

ويستخدم الإسرائيليون في ما بعد هذه المقابلة بهدف إثبات تواطؤ الفلسطينيين

---

(٣٠) Henry Laurens, *La Question de Palestine* ([Paris]: Fayard, 1999-), p. 341.

(٣١) انظر رواية مفصلة للمقابلة في: المصدر نفسه، ص ٣٤١ ـ ٣٤٧.

والنازيين، وبيان زوال خطوة النضال الوطني للشعب الفلسطيني. وما أغفلوا ذكره هو أن المفتي لم يكن مفوضاً من اللجنة العربية العليا للقيام بهذا المسعى، وأن العرب الفلسطينيين يرفضون التمرد على الحلفاء، وأن مسألة معرفة ما إذا كان المفتي كان على علم باتساع اضطهاد اليهود هي، في أقل ما يمكن قوله، موضوع جدال.

يضاف إلى ذلك أن فكرة إيجاد ثُقالة في ألمانيا توازن النفوذ البريطاني كانت، في الثلاثينيات، محط نقاش واسع في الحلقات الصهيونية نفسها[٣٢]. فلم تتردد المنظمة الصهيونية العالمية في القيام بمفاوضات مع سلطان **الرايخ**، ولا سيما لتنظيم نقل اليهود الألمان وأموالهم إلى فلسطين. وعقد، لهذه الغاية، اتفاق سمي اتفاق «Haavara» بين المسؤول الصهيوني أرثر روبن (Arthur Rubin) والنظام الهتلري ينص على قدرة اليهود الذين يمتلكون أموالاً على الرحيل مع استرداد رؤوس أموالهم بفضل نقل السلع الألمانية إلى فلسطين. وكتب ألان ميشال (Alain Michel) معلقاً على هذا الاتفاق: «لكل فريق، في هذا الاتفاق، منفعته. فألمانيا تشجع رحيل اليهود وتصدّر بضائع. والوكالة اليهودية تأتي بمهاجرين إلى فلسطين لديهم رؤوس أموال تعزز اقتصاد الوطن القومي»[٣٣]. وعلامة هذا التوافق الغريب بين المصالح استمرار تطبيق اتفاق «Haavara» حتى بداية عام ١٩٤١.

ومن المعروف، علاوة على ذلك، الافتتان الذي مارسته الفاشية الإيطالية على جابوتنسكي، الزعيم الصهيوني المراجع ومؤسس «Bétar»[٣٤] في عام ١٩٢٣، و**تحالف الصهيونيين المراجعين**، في سنة ١٩٢٥، وهما حركتان فاشيتان. وقد باح موسوليني فيما بعد، في عام ١٩٣٥، لديفيد براتو «(David Prato)»، الذي أصبح الحاخام الأكبر في روما، بإعجابه بجابوتنسكي «لكي تنجح الصهيونية يجب أن تكون لكم دولة يهودية مع علم يهودي ولغة يهودية. والشخص الذي يفهم ذلك حقيقة هو فاشيُّكيم جابوتنسكي»[٣٥]: يضاف إلى ذلك أن مدرسة بحرية لمنظمة

---

(٣٢) انظر تركيب المناقشات بين مؤرخين إسرائيليين حول هذه المسألة، في: Ilan Greilsammer, *La Nouvelle histoire d'Israël: Essai sur une identité nationale,* NRF essais ([Paris]: Gallimard, 1998), pp. 146-159.

(٣٣) Michel, *Racines d'Israël,* p. 138.

(٣٤) نحت من Brit Trumpeldor، اسم ضابط يهودي في الجيش القيصري.

(٣٥) أحاديث رواها دومينيك فيدال في: Dominique Vidal, «Aux origines de la pensée de M. Netanyahou,» *Le Monde diplomatique* (novembre 1996), p. 4.

ويذكر فيدال، في المقالة نفسها، بأن والد الوزير الأول الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، كان في الثلاثينيات أمين السر الخاص لفلاديمير جابوتنسكي.

«Bétar» (منظمة شبه عسكرية صهيونية) عملت في «Civitävecchia» من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٨.

ولم يستبعد أبراهام شتيرن (Abraham Stern) مؤسس مجموعة شتيرن الشهيرة ـ **تفاهماً** مع ألمانيا النازية. ويروي ناتان يالان ـ مور - Nathan Yalin) (Mor محادثة مع شتيرن تلخص تماماً فكره في هذا الموضوع: «ولكن لماذا محاربة الإنكليز ومحاولة التحالف مع الألمان الذين أعلنوا الحرب على العرق اليهودي؟». وأجاب يائير (Yaïr) (كنية شتيرن) لأنه [...] «يجب التفريق بين الخصم والعدو. فالخصم هو قوة أجنبية تسيطر على اقليمنا [...]. والعدو هو من يكره اليهود ويقتلهم حيث يوجدون ويرغب في إفنائهم [...]. وهكذا يكون واجبنا الأولي محاربة الخصم وتحرير وطننا. وللتوصل إلى ذلك علينا استعمال الوسائل جميعاً بما في ذلك التحالف مع عدونا إذا كان هذا العدو هو، في الوقت عينه، عدو خصمنا»[٣٦].

وفي خط هذا الفكر يجب أن نحدد موقع اللقاء الذي تم، في بيروت، في نهاية عام ١٩٤٠، بين نفتالي لوبنتشيك (Naftali Lübentschik)، عضو شتيرن، وأوتّو ڤون هانتغ (Otto Von Hentig) المسؤول عن قسم الشرق في وزارة الخارجية الألمانية، لإنشاء جبهة ضد انكلترا، العدو المشترك. ويبيّن مستند مؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤١، سلمته سفارة الرايخ في تركيا، فحوى المناقشة المتعلقة «بحل المسألة اليهودية في أوروبا ومشاركتها الفاعلة في الحرب إلى جانب ألمانيا». إن العرض الذي قدمه ممثل شتيرن مذهل: يقترح بالفعل «التعاون بين ألمانيا الجديدة والحركة العبرية الوطنية ـ الشعبية الناهضة، بالمشاركة في الحرب إلى جانب الرايخ»، وكذلك «بالحل الإيجابي ـ الجذري لمشكلة اليهود الأوروبيين بثقلهم الكثيف» و«إنشاء دولة يهودية تاريخية على أساس وطني وكليّاني» بربطها بمعاهدة مع الرايخ الألماني[٣٧].

ويعبر تقارب اليمين القومي الصهيوني مع الرايخ الثالث عن قرابة حقيقية على صعيد فهم العالم وبنيته، ويبيّن الافتتان بالنموذج الفاشستي الأوروبي والانجذاب بالإرهاب الفردي. وكان شتيرن هو نفسه «مفتتناً بإرهابيي **إرادة الشعب** الذين قتلوا القيصر الكسندر الثاني في عام ١٨٨١».

---

(٣٦) انظر: Michel, Ibid., p. 139.

(٣٧) Alain Dieckhoff, *L'Invention d'une nation: Israël et la modernité politique,* NRF essais ([Paris]: Gallimard, 1993), p. 278 sqq.

وتكفي، علاوة على ذلك، قراءة المبادئ الثمانية عشر لنهضة شتيرن (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠) لتحديد الأساس الايديولوجي لليمين الصهيوني: وحدة بيولوجية للشعب اليهودي، نقاء الدم الوطني، تحرير الوطن بواسطة قوميين ثوريين، تربية وطنية، تطهير الطابع الوطني اليهودي الذي يتطلب، إلى أمور أخرى، طرد الأجانب (أي العرب)، إقامة الأمة العبرية كقوة استعمارية مسيطرة في البحر الأبيض المتوسط[٣٨].

وقتل الإنكليز شتيرن في عام ١٩٤٢، وأعيد تنظيم الحركة، التي كان قد أسسها، في عام ١٩٤٣، تحت التسمية الجديدة، «المقاتلون لأجل حرية إسرائيل» (Lehi) ومن بين رؤساء هذه الحركة الجدد اسحق إيزرنيتسكي (Yzernitsky)، الذي أصبح اسحق شامير (أصبح رئيس وزراء إسرائيل). والفكرة التي تغذي الحركة الجديدة بقيت كليانية وإنما، بعد هزيمة ألمانيا، نشأ تقارب واضح مع الاتحاد السوفياتي. وظهر الاتحاد السوفياتي لشامير، إزاء البربرية الكليانية لألمانيا، «بمظهر كليّانية مثالية، ومنظمة ولائقة»[٣٩].

(٣٨) انظر التحليل في: المصدر نفسه، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

الفصل الثامن

المشكلة الفلسطينية من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٧

الدراما اليهودية والمسألة الفلسطينية

بدت المسألة الفلسطينية عقب الحرب العالمية في ظاهر جديد. وتبلبل الضمير العالمي يكشف مدى الإبادة الجماعية التي ارتكبها النازيون، ونمّت عقدة ذنب في أوروبا، واستقر اليهودي، والإسرائيلي في ما بعد، في الضمير الغربي، في حين شهد العالم مصادرة حقيقية لذاكرة المحرقة (الهولوكوست) لصالح المشروع الصهيوني.

أما القوى الكبرى التي بقيت غير مبالية أو سلبية أمام المحرقة النازية، أو لم تصغِ لنداءات الاستغاثة، فبقيت على رفضها دخول الناجين من الإبادة الجماعية أراضيها. ومن عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٨ سمح لخمسة وعشرين ألف يهودي فقط بالاستقرار في الولايات المتحدة.

وسيرمي هذا الوضع المأساوي بثقله على التطور اللاحق للمسألة الفلسطينية. وقد استفادت الهجرة السرية، التي استؤنفت بقوة بعد الحرب، من تعاطف الرأي العام العالمي، الذي استمر في إبداء عدم مبالاة شائنة تجاه السياسة التقييدية التي مارستها الحكومات الغربية تجاه اليهود الناجين. وعلى الرغم من الرقابة التي مارستها السلطات الإنكليزية، نجح خمسة وستون زورقاً تحمل سبعين ألف مهاجر في الوصول إلى شواطئ فلسطين. وانضم أكثر من مليوني يهودي إلى المنظمة الصهيونية في سنة ١٩٤٦، أي ما يقارب ٢٠ بالمئة من اليهودية العالمية[١].

(١) Nathan Weinstock, *Le Sionisme contre Israël,* cahiers libres; 146-148 (Paris: F. Maspéro, 1969), pp. 220-221.

إن الحركة الصهيونية التي عززت بمهارة وضعها في الرأي العام العالمي بفضل إنشاء مجموعات ضغط مؤثرة، بخاصة في الولايات المتحدة، وسَّعت في الوقت عينه، قواعدها في فلسطين. وعلى الرغم من **الكتاب الأبيض** وتقييدات التشريع العقاري في عام ١٩٤٠، تتابع اكتساب ملكية الأراضي، وكان ذلك تقريباً بفعل الصندوق الوطني اليهودي حصرياً. وقدر الأراضي اليهودية في فلسطين مصدرٌ بريطاني رسمي بـ ١,٧٣٠,٠٠٠ دونم في عام ١٩٤٤، أي ٦,٦ بالمئة من مساحة فلسطين كلها.

واشترط المؤتمر الصهيوني في عام ١٩٤٥، على صعيد آخر، «صدور قرار فوري لجعل فلسطين دولة يهودية» وطالب «بأن تعطى الوكالة اليهودية كل السلطة الضرورية لنقل العدد الذي تراه ضرورياً من اليهود إلى فلسطين.

المسـرح الفلسطينـي

قرر الإنكليز، تجاه القوة المتنامية للنضال لأجل التحرر العربي، أن يجعلوا أنفسهم أبطال الوحدة العربية المتجددة، من أجل توجيه الحركة لخدمة مصالحهم. ويندرج **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٣٩ وإنشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، في فترة الانتعاش القومي، في نطاق هذا التوجه الجديد للسياسة الإنكليزية. وقد أعطيت مكانة مميزة لنوري السعيد الذي أصبح بلده، العراق، مسرح عصيانات وحالات فرار من الجيش وتمردات.

بيد أن القومية العربية الفلسطينية لم تتعاف من هزائمها إلا بصعوبة كلية. ونفي عدد كبير من زعمائها. وحاول حزب **الاستقلال** تعبئة السكان، ولكن الانشقاق بين الكتل المتخاصمة شلّ عملها. وظهر تجدد النشاط السياسي ابتداء من عام ١٩٤٣ (التدخل الفرنسي في لبنان)، ولا سيما سنة ١٩٤٤، عندما سمحت الحكومة البريطانية من جديد بتظاهرات عامة عربية.

وعلى الصعيد السياسي اجتمع الزعماء العرب في الإسكندرية في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤ لتوقيع بروتوكول الإسكندرية لإنشاء جامعة الدول العربية. واتفق العرب الفلسطينيون على انتداب أحد القوميين النادرين الذي كان باقياً في القدس وشارك في الطاولة المستديرة في لندن سنة ١٩٣٩، موسى العلمي بصفة مراقب. وخصصت اللجنة السياسية العربية في بروتوكول الإسكندرية، الموقّع في ٧ تشرين الأول/اكتوبر، مادة أُعلن فيها: «فلسطين جزء مهم من البلدان العربية. ولا يمكن أن يلحق بحقوق العرب في فلسطين أي اعتداء بدون أن يعرّض سلام العالم العربي

واستقراره للخطر [...]. وتشكل التعهدات التي التزمت بها بريطانيا العظمى التي تنص على وقف الهجرة اليهودية، وصون الأراضي العائدة للعرب والسير بفلسطين نحو الاستقلال، حقوقاً مكتسبة للعرب. وتؤكد البلدان العربية مع ذلك تعاطفها مع اليهود المضطهدين في أوروبا». وأضاف البروتوكول: «تأسف اللجنة أسفاً شديداً للفظاعة والآلام التي قاساها يهود أوروبا تحت سيطرة بعض الديكتاتوريات، لكنها تعلن أن المشكلة اليهودية يجب عدم خلطها بمسألة الصهيونية، لأنه لن يكون هناك ظلم أكبر من تسوية مشكلة يهود أوروبا بظلم جديد لعرب فلسطين، من دون الأخذ في الحسبان معتقداتهم وإيمانهم». وتؤيد اللجنة بالتالي «تعهد بريطانيا العظمى بوضع حد للهجرة اليهودية»، وتأخذ جميع الإجراءات لإنشاء «صندوق الأمة العربية لإنقاذ الأراضي العربية في فلسطين». ويستند الملحق ١ من الميثاق العربي، المكرس للمسألة الفلسطينية، إلى اتفاقية جامعة الدول العربية ومعاهدة لوزان لاستخلاص وجوب أن تكون فلسطين مستقلة.

وقد شارك موسى العلمي، عند انعقاد مؤتمر القاهرة في شباط/فبراير ١٩٤٥، في إنشاء الجامعة، باسم فلسطين، لكن فقط بصفة مراقب، على أن ميثاق الجامعة أعلن، في ملحق له، أن فلسطين مستقلة قانوناً، وممثلوها مسموح لهم بالمشاركة في أعمال الجامعة. وأصبحت القضية الفلسطينية تهم كل العالم العربي. وتوضح تعريب النزاع. وأصبح النزاع، الذي كان في أول الأمر يهودياً ـ فلسطينياً، يهودياً ـ عربياً، وابتداء من سنة ١٩٤٨ إسرائيلياً ـ عربياً.

ووضع مؤتمر بلودان في حزيران/يونيو ١٩٤٦ مشروع إنشاء **لجنة من أجل فلسطين** مؤلفة من جميع الدول العربية المعنية، وهيئة تمثيلية لعرب فلسطين، وصندوقٍ خاص لأجل فلسطين، ونظام معلومات حول القضية العربية وتعزيز مقاطعة المنتجات اليهودية[٢].

ولا تقارن الوسائل المعتمدة، من حيث القوة، على الإطلاق بوسائل الصهيونية، وقد بقيت الاحتجاجات العربية غير مجدية، ونظم قرار، في بداية عام ١٩٤٦، صادر عن المجلس، **لجنة دائمة للمقاطعة**. وفي ١٢ حزيران/يونيو أعطى المجلس موافقته على إنشاء **مكاتب مقاطعة** في كل بلد عضو.

(٢) انظر: Pierre Beyssade, *La Ligue arabe,* histoire planète (Paris: Planète, [1968]), et Bichara Khader, *Le Système arabe, la ligue arabe et la question palestinienne, 1947-1987,* cahiers du CERMAC; no. 55 (Louvain - la - Neuve: CERMAC, 1988).

وتلتقي سياسة الجامعة، في ما يتعلق بفلسطين، بسياسة **الكتاب الأبيض،** إجمالاً، أي تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وصون فلسطين من الطموحات الصهيونية. ولكن ليس ذلك سوى هدف نظري، ذلك بأن الدفاع عن المصالح الفلسطينية يفترض نضالاً بلا هوادة، ليس ضد الصهاينة وحسب وإنما أيضاً ضد حلفائها التاريخيين: البريطانيين. والحال أنه، إذا كرست الجامعة هيمنة مصر المفترض أن تخدم مصالحها، فلم تكن الجامعة أقل خضوعاً لسيطرة انكلترا. وهذا الغموض الأساسي بين الأهداف المعلنة والتدابير الواجب اتخاذها ستكون في أساس مراوغات الجامعة في كل مرة ستواجه فيها المشكلة الفلسطينية. تضاف إلى ذلك صعوبة أخرى: بقيت الجامعة تعبيراً عن عروبة الأوطان ولم تكن تمهيداً للوحدة العربية. لذا ستبقى المشكلة الفلسطينية سجينة الرؤى الضيقة لمختلف الدول العربية ولن يُنظر إليها، بصورة عامة، منفصلة عن أهداف الدول الأعضاء في الجامعة.

البريطانيون في وكر الزنابير الفلسطيني

أعادت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى المقام الأول مشكلة فلسطين التي بقيت بلا حلول والتي جاء خلط الأوراق الجديد يعقدها بصورة فريدة. وعاش آلاف الناجين من معسكرات الموت الذين نجوا من المجازر النازية، ينتظرون في معسكرات الإيواء إلى حين تمكنهم من إيجاد مأوى في مكان ما.

وتأثر الرأي العام الأمريكي بصورة خاصة. فتوخت حكومة واشنطن، تحت ضغط الأوساط الصهيونية[٣] القوية والنافذة في الولايات المتحدة، الاهتمام عن كثب بالقضية الفلسطينية باتجاه أكثر ملاءمة للطموحات الصهيونية. وعلى الأرض تعدل وجه فلسطين في عام ١٩٤٥ في العمق: أصبح الثمانون ألف يهودي في عام ١٩٢٢ ستمئة وثمانية آلاف الآن، مقابل مليون عربي فلسطيني. وهم يملكون جيشاً حقيقياً (**الهاغانا**) والعديد من الميليشيات (بالماخ، ايرغون، شتيرن) [. . .] التي تنهك سكاناً فلسطينيين أضعفتهم سنوات الكفاح وهم بدون قيادة سياسية عملياً. فكيف سوف يتطور الموقف الإنكليزي تجاه خلط الأوراق الجديد على الصعيد الدولي؟

لقد وعد تشرشل غير مرة صديقه وايزمن بمساعدته في قيام وطن، بل دولة

---

(٣) انظر: Willy Andries, «The Truman Administration and Palestine: A Study of US Foreign Policy, 1945-1948,» (Unpublished Paper, Washington, DC, Columbia University, 1969).

يهودية، في فلسطين. وبذل تشرشل، حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٤، طاقة كبيرة لإلغاء **الكتاب الأبيض**. وفي ٩ آذار/مارس ١٩٤٣ أعلن لأنطوني ايدن، وزير الخارجية، أن معارضته **الكتاب الأبيض لا عودة عنها**، ما قاد الحكومة البريطانية إلى تأليف لجنة وزارية لإعادة النظر في السياسة البريطانية في فلسطين. واجتمعت اللجنة من تموز/يوليو ١٩٤٣ إلى ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٤، ووضعت تقريراً يوصي بتقسيم فلسطين، كما كان قد ورد في تقرير بيل في تموز/يوليو ١٩٣٧. وانتصر تشرشل. إلا أن الايرغون اغتالت اللورد ماين (Mayne) في مصر، وكان وزير شؤون الشرق الأوسط والصديق الحميم لتشرشل. وقد بلبل اغتيال ماين تشرشل، الذي أعلن في خطاب ألقاه في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٤، في البرلمان، تكريماً لذكرى ماين: «إذا كانت أحلامنا بالنسبة إلى الصهيونية سوف تتبدد في دخان أسلحة القتلة، وإذا كانت جهودنا (لصالح الصهيونية) ستولد موجة جديدة من قطّاع الطرق، الجديرين بألمانيا النازية، فسيعيد الكثيرون من مثلي النظر في مواقفهم التي دافعوا عنها، على الرغم من كل العقبات، في السنوات الأخيرة»[٤].

وهكذا، سيكون من قبيل المفارقة أن المهمة المرهوبة، مهمة مواجهة وضع ما بعد الحرب في فلسطين، لن تؤول إلى تشرشل، رجل الساعات الحرجة، بل إلى أخصامه السياسيين في حزب العمال. إلا أن هؤلاء عندما انحازوا إلى اليهود قبل وصولهم إلى السلطة كان يبدو أنهم لم يفهموا ما هو وكر الزنابير الفلسطيني. فوعودهم للصهاينة المؤكدة غير مرة كانت تتجاوز حتى ما كان يأمل هؤلاء بالحصول عليه. وقد ذهب مؤتمر الحزب العمالي لعام ١٩٤٤ إلى حد اقتراح نقل السكان الفلسطينيين[٥]. وأوصلت الانتخابات العامة في صيف ١٩٤٤ إلى مجلس العموم ثمانية وعشرين إسرائيلياً منهم ستة وعشرون أعضاء في الحزب العمالي، وهكذا، عندما حل اتلي (Atlee) وبيفن (Bevin) بعد انتصار حزب **العمل** محل تشرشل وايدن، رقص الناس في شوارع تل أبيب: «جرى النظر إلى النصر العمالي كنصر يهودي»[٦].

---

(٤) استشهد به وليد الخالدي: Walid Khalidi, *L'Histoire véridique de la conquête de la Palestine,* traduit de l'arabe par Elias Sanbar (Paris: Revue d'études palestiniennes, 1998), p. 16.

(٥) انظر: Christopher Sykes, *Crossroads to Israel, 1917-1948,* A Midland Book; MB-165 (Bloomington, IN: Indiana University Press, [1965]), p. 261.

(٦) Simon Jargy, *Guerre et paix en Palestine, ou, l'histoire du conflit israélo-arabe, 1917-1967,* histoire et société d'aujourd'hui (Neuchâtel: Editions de la Baconnière, [1968]), p. 44.

ولكن، عندما جاء الزعماء الصهاينة بعد ذلك يطالبون بإلغاء **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٣٩ وإعلان فلسطين كومنولثاً يهودياً، وفقاً لبرنامج بيلتمور، تهرّب القادة الجدد الإنكليز وتبنوا موقفاً غامضاً بعيداً جداً عن وعود الماضي الجميلة. وغدا من البديهي، على رغم الضغوط الأمريكية، أن تسعى لندن للحفاظ في فلسطين على وضع لا يرضي اليهود ولا العرب، وإنما يصون مصالحها الخاصة في المنطقة، وتذرع الزعماء العماليون تجاه اليهود بأن الإرهاب الذي يمارسه في فلسطين متطرفو الايرغون وشتيرن يعيق أي حل ملائم لأطروحاتهم. وبدا بيفن الذي يشرف على أعمال وزارة الخارجية ويدير، فوق ذلك، اللجنة الخاصة بفلسطين، بصورة خاصة، حانقاً وحتى مهدِّداً. وعندما استقبل حاييم وايزمن الذي جاء يدافع عن القضية الصهيونية، قال له: «لا تحاول الضغط عليَّ. إذا كنتم تريدون امتحان القوة، فستحصلون عليه [. . .]»[٧].

الرئيس ترومان والمسألة الفلسطينية

كان تعاطف الرئيس روزفلت مع القضية الصهيونية مشهوراً. ففي عام ١٩٣٨ كان قد تملق مشروع نقل السكان الفلسطينيين إلى خارج فلسطين[٨]. حتى ان مستشاريه قدروا كلفة هذه العملية بثلاثمئة مليون دولار. وفي ما بعد، أسرّ في عام ١٩٤٤ إلى تتينيوس (Tettinius)، الذي كان آنذاك وزير الخارجية، بأن فلسطين يجب أن تعود إلى اليهود وحدهم «ويجب أن لا يبقى فيها أي عربي»[٩]. لا بل وصل به الأمر إلى حد الكلام على هذا المشروع مع الملك عبد العزيز بن سعود، خلال لقائه به في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٥ على متن السفينة كوينسي (S. S. Quincy)، التي كانت راسية في قناة السويس. وقد أكد وليد خالدي، عند رواية هذه الواقعة، ان جواب الملك كان من أكثر الأجوبة وضوحاً: «أعطهم (اليهود) هم وعائلاتهم أفضل أراضي الألمان الذين اضطهدوهم وبيوتهم»[. . .]. «اجعل المجرم يدفع الثمن لا الشاهد البريء على المأساة». وأضاف الملك «لقد استقبلت فلسطين، البلد الصغير جداً، أكثر بكثير من حصتها، حتى الآن». واستأذن الرئيس من الملك، مع التعهد بعدم تغيير السياسة الأمريكية بدون استشارة اليهود والعرب **باستفاضة وسلفاً**.

وأصبح ترومان بعد وفاة روزفلت رئيساً للولايات المتحدة، فانفتح الفصل

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٨) Peter Grose, *Israel in the Mind of America* (New York: Knopf, 1983), pp. 138-139.

(٩) استشهد به وليد الخالدي: Khalidi, *L'Histoire véridique de la conquête de la Palestine,* p. 21.

الأكثر كآبة للعلاقات بين فلسطين والولايات المتحدة.

وبالفعل أوفد الرئيس ترومان، ولم يكن قد مر شهران على دخوله البيت الأبيض، السيد ايرل ج. هاريسون (Earl G. Harrison)، عميد كلية الحقوق في جامعة بنسلفانيا لتقديم تقرير حول ظروف حياة الأشخاص المنتقلين من أوروبا وحاجاتهم و«وجهات نظر الذين لا يمكن أن يعادوا إلى أوطانهم، وحول مقصدهم في المستقبل». ولكن ترومان، قبل عودة هاريسون من جولته الأوروبية، اتخذ قراراً بإثارة المسألة الفلسطينية في مؤتمر بوتسدام. إلا أن وزارة الخارجية احتاطت وعمدت إلى تحذير الرئيس ترومان من مخاطر التدخل في الشؤون البريطانية لأن كل تدخل أمريكي في نظر وزارة الخارجية ليس غير ملائم وحسب وإنما هو خطر أيضاً[١٠].

وعلى الرغم من هذه المذكرة كتب ترومان، في ٢٤ تموز/يوليو، إلى تشرشل لإعلامه بأن التقييدات التي فرضتها السلطة المنتدبة على الهجرة اليهودية «أثارت اعتراضات محمومة لدى الأمريكيين»[١١]. ولم يكن أمام تشرشل الوقت للإجابة فقد خلفه كليمنت أتلي.

وبعد عودة الرئيس ترومان من بوتسدام سئل في ١٦ آب/أغسطس ١٩٤٥ عن سياسته الفلسطينية، فأجاب: «الموقف الأمريكي هو أننا نريد أن يفسح في المجال لأن يدخل من اليهود إلى فلسطين كل من يمكن إدخاله إلى هذا البلد» [. . .] [لكنني] لا أرغب في إرسال خمسمئة ألف جندي أمريكي لإقامة السلام في فلسطين [. . .]»[١٢].

إن هذه السياسة الملتبسة لترومان، التي تتمثل، من جهة أولى، في الضغط على البريطانيين لإجبارهم على فتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود، وتجنب أي مسؤولية مباشرة في إدارة البلد، من جهة أخرى، لا يمكن إلا أن تثير الاستياء في

---

(١٠) شدّد وزير الخارجية جورج مارشال ومدير شؤون الشرق الأدنى لوي هندرسن على المخاطر التي ينطوي عليها الدعم الصريح للقضية الصهيونية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية في الشرق الأدنى. ولكنهما اصطدما بالمستشارين الموالين للصهيونية في البيت الأبيض: كلارك كليفورد وديفيد نيلز وماكس لوينثال. انظر: Kathleen Christison, «La Politique américaine et la question palestinienne: Généalogie de la perception par les Etats-Unis du conflit israélo-palestinien,» *Revue d'études palestiniennes,* no. 18 (70) (hiver 1999), p. 36.

(١١) Harry S. Truman, *The Memoirs of Harry S. Truman,* 2 vols., 2nd ed. ([London]: Hodder and Stroughton, 1955-1956), vol. 2: *Years of Trial and Hope, 1946-1953,* p. 143.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

وزارة الخارجية التي ترتبط هواجسها، فضلاً عن ذلك، بمفهوم محدد تماماً للمصلحة الوطنية للولايات المتحدة.

وقد أعلنت وزارة الخارجية، في مذكرة أخرى رفعت إلى الرئيس في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٤٥ أن «على الولايات المتحدة أن تحاذر دعم سياسة تهدف إلى تسهيل هجرة كثيفة إلى فلسطين خلال الفترة الوسيطة»[١٣].

تقرير هاريسون

أودع هاريسون تقريره في آب/أغسطس ١٩٤٥[١٤] مبيناً أن ما يقرب من مئة ألف يهودي ما زالوا في معسكرات ألمانيا والنمسا، وانه «من غير المقبول أخلاقياً ومن غير المسوّغ سياسياً فرض عقبات أمام دخول اليهود فلسطين [...]. هناك **فقط** «بإمكانهم إيجاد السلام وفرصة للحياة والعمل». وبيّن التقرير أن الكثيرين من هؤلاء اليهود يرغبون في الإقامة في الأرض المقدسة لأنهم، من جهة أولى، متعلقون بالمثل الأعلى الصهيوني، ومن جهة ثانية، لأن «حظوظهم في نصف الكرة الغربي محدودة»[١٥].

وأرسل الرئيس ترومان في ٣١ آب/أغسطس نسخة عن هذا **المستند المثير** إلى أتلي مع كتاب يقترح فيه الرئيس أن تعطي الحكومة الإنكليزية مئة ألف تأشيرة ليهود ألمانيا والنمسا[١٦].

وكرر أتلي الموقف البريطاني، وذكّر بتعهداته تجاه العرب، وإنما أعطى، في الوقت عينه، موافقته على قبول عدد كبير من المهاجرين اليهود، شرط أن تعطيهم الولايات المتحدة مساعدة، حتى ولو استوجب ذلك إرسال قوات. وكما لاحظ هربرت ماثيو (Herbert Mathew) «كانت فلسطين حملاً ثقيلاً جداً لا يستطيع تحمله واحد بمفرده»[١٧].

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ قدمت مجموعة من السفراء الأمريكيين

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١٤) *New York Times,* 26/8/1945,
ولم يودع هاريسون تقريره النهائي إلا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥.

(١٥) *Department of State Bulletin* (30 September 1945), p. 458.

(١٦) Truman, *The Memoirs of Harry S. Truman,* vol. 2: *Years of Trial and Hope, 1946-1953,* p. 147.

(١٧) *New York Times,* 1/5/1946.

في مراكز الشرق الأوسط للرئيس إعلاناً مشتركاً يرجونه فيه عدم المساهمة أكثر في تدهور العلاقات العربية ـ الأمريكية في وقت بدأ الشرق الأوسط يكسب فيه أهمية أساسية، هي في آن معاً استراتيجية مع اضطرابات الجغراسيا العالمية، ونفطية مع التبعية المتزايدة للولايات المتحدة وأوروبا تجاه النفط العربي. ورد الرئيس ترومان على الإعلان بسلامة نية ساذجة إلى حد ما: «اعتذر، أيها السادة، ولكنه يجب علي أن أكون مسؤولاً عن مئات آلاف الأشخاص الذين يهتمون بنجاح الصهيونية. وليس عندي مئات آلاف العرب بين ناخبيّ».

لجنة التحقيق الإنكليزية ـ الأمريكية

كان التوتر يتصاعد في فلسطين. وكانت المفرزة اليهودية التي قاتلت في أوروبا قد أقامت هناك شبكات لتسهيل تسلل اليهود إلى فلسطين. وهكذا دخل ثمانية آلاف مهاجر عبر إيطاليا في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٤٥.

وأدى استئناف هذه الهجرة السرية، على مستوى لا سابق له، إلى الأحداث الأولى بين الصهاينة والقوات البريطانية. وتتالت أعمال التخريب والتعديات وتكاثرت. وصدر تشريع استثنائي لمكافحة الإرهاب (٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦).

ولجأت لندن عندئذٍ إلى الأسلوب القديم الذي كان قد أدى خدمات عديدة في الماضي، أي إرسال لجنة تحقيق. واقترحت الحكومة البريطانية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ تأليف لجنة تحقيق إنكليزية ـ أمريكية على أمل أن تفيد استنتاجاتها في تلطيف الضغوط الأمريكية على الحكومة البريطانية، على أن تتألف اللجنة من ستة بريطانيين وستة أمريكيين تقدم تقريرها في غضون المئة والعشرين يوماً القادمة.

وأقامت اللجنة في فلسطين بين ٢٨ شباط/فبراير و٢٨ آذار/مارس ١٩٤٦. ونشر تقريرها في أول أيار/مايو ١٩٤٦، ويتضمن عشر نقاط وينادي بالامتصاص الفوري لمئة ألف لاجئ في فلسطين، أي الثمانية والتسعين ألفاً الموجودين في مراكز التجمع في ألمانيا والنمسا[١٨] والذين كان يتزايد عددهم يوماً بعد يوم. ويوصي التقرير بإلغاء التقييدات على المعاملات العقارية، وبخاصة الإبقاء على الانتداب

(١٨) R. H. S. Crossman, *A Nation Reborn: The Israel of Weizmann, Bevin and Ben-Gurion* (London: Hamish Hamilton, 1960), p. 85.

البريطاني إلى أن تحل محله وصاية دولية؛ على أن تقسم فلسطين إلى مقاطعتين، محكومتين ذاتياً، الأولى يهودية والثانية عربية، وبالمختصر حل ثنائي القومية وإنما يحتفظ بالسيطرة البريطانية. ووصفت الحكومة البريطانية هذا التقرير بالفظيع[(١٩)]. واعتبر البريطانيون أنه متساهل جداً مع الأمريكيين والصهاينة ويحتقر المصالح البريطانية تماماً.

وجمع ترومان، تجاه ردة الفعل السلبية في لندن، رؤساء أركان الحرب للاطلاع على رأيهم في مشاركة أمريكية محتملة في المجهود العسكري الذي يتطلبه الوضع في فلسطين. ولم يكن لدى رؤساء الأركان أي رغبة في الغوص في المستنقع الفلسطيني.

واستقبل تقرير اللجنة في العالم العربي بكثير من العدائية، وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية في أول أيار/مايو ١٩٤٦ في القاهرة أن العرب يعارضون التقرير بشراسة، وأن العرب، في أي حال، لم يعترفوا أبداً بصلاحية اللجنة. وأكد جمال الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا من ناحيته أن التقرير يحكم على فلسطين بأن تصبح «بلد دم وبؤس». وأرسل الملك السعودي برقية إلى الرئيس ترومان في ٦ أيار/مايو يصف التقرير فيها بأنه **ظلم ما بعده ظلم**.

وهاجم الرأيان الأمريكي والصهيوني في الولايات المتحدة البريطانيين بشدة. وقد سبق لبن غوريون، قبل نشر التقرير، أن أعلن: «إن سياسة السيد بيفن لا تهدم الوطن القومي وحسب، وإنما تعلن الحرب على فكرة الصهيونية ذاتها. إنها تحاول إقامة سد بين اليهود والصهاينة. وهي تتظاهر بتجاهل المشكلة اليهودية الأساسية المتمثلة بعدم وجود وطن. إن المستر بيفن يرفض كل التعهدات والوعود المعطاة لليهود في إعلان بلفور، والانتداب وعصبة الأمم والحزب العمالي والحزبين الأمريكيين الكبيرين، ورئيس الولايات المتحدة [. . .]»[(٢٠)].

وشلت موجات الإرهاب البلد على الأرض الفلسطينية. ففي ١٦ و١٧ حزيران/يونيو، نسفت البالماخ وشتيرن (مجموعتان إرهابيتان صهيونيتان) تسعة جسور وهاجمتا ورش السكك الحديدية في حيفا. وإزاء تزايد الإرهاب رضخت الحكومة للعسكريين. ففي ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٤٦ والأيام التالية أوقف البريطانيون دفعة

---

(١٩) Francis Williams, *A Prime Minister Remembers* (London: Windmill Press, 1961), p. 128.

(٢٠) Jargy, *Guerre et paix en Palestine, ou, l'histoire du conflit israélo-arabe, 1917-1967,* p. 45.

واحدة ألفين وسبعمئة مشبوه بينهم الزعماء الرسميون للحركة الصهيونية.

وردت الإيرغون في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٤٦. وهدم انفجار الجناح الجنوبي من النصف الشرقي لفندق الملك داوود في القدس، المستعمل كمركز للقيادة العامة البريطانية، وكانت الحصيلة عشرات القتلى. ولمواجهة هذه الموجة من الإرهاب الصهيوني عبأت بريطانيا العظمى أكثر من ١٠ بالمئة من كامل قواها العسكرية باتجاه فلسطين.

خطة موريسون غرادي (Morrison Grady)

عين الرئيس ترومان في ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٦ لجنة خاصة عليها أن تتفاوض مع البريطانيين حول المشاكل الناجمة عن تقرير لجنة التحقيق. وتألفت اللجنة من هنري غرادي (Henry Grady) (رئيساً) وغولدويت دور (Goldwaite Dorr) وهربرت غاستون (Herbert Gaston).

وتوجه الوفد الأمريكي إلى لندن في ٢١ تموز/يوليو للقاء اللجنة البريطانية برئاسة هربرت موريسون (Herbert Morrison).

وانتهت المفاوضات بتبني خطة جديدة في ٢١ تموز/يوليو: خطة موريسون ـ غرادي. وهذه الخطة هي في الواقع مشروع **حكم ذاتي مقاطعي**. وقد استعادت هذه الصيغة خطة بيل (١٩٣٧) بتقسيم البلد إلى مقاطعتين، عربية ويهودية، لهما استقلال محدود تحت سلطة حكومة مركزية بإشراف انكلترا نفسها.

ولكن لماذا تتشبث انكلترا بشكل يائس إلى هذا الحد بفلسطين، على الرغم من الكلفة المادية والبشرية التي يسببها لها ذلك؟

ينبغي، للإجابة عن هذا السؤال، التذكير بأننا في عام ١٩٤٦ وبأن انكلترا قررت للتو الانسحاب من مصر. وهكذا بقيت فلسطين القاعدة الاستراتيجية الوحيدة لانكلترا في الشرق الأدنى. ويعترف ونستون تشرشل نفسه، في خطاب ألقاه في مجلس العموم في أول آب/أغسطس ١٩٤٦ بما يلي: «إذا كنا في فلسطين، على رغم جميع الأكلاف والسيئات»، كما قال، «فليس ذلك لكي نؤدي رسالتنا الطويلة، وإنما لأننا بحاجة، بعد أن أبعدنا عن مصر، إلى تأمين قاعدة استراتيجية مناسبة يمكننا انطلاقاً منها متابعة أهدافنا الامبراطورية»[٢١].

---

(٢١) انظر: Wm. Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1984), p. 433.

وعلى الأرجح، فإن هذا الكتاب هو واحد من أفضل الكتب التي تتناول هذه الحقبة.

ومشروع المقاطعتين، تحت سيطرة الحكومة المركزية، أثار معارضة عامة في الأوساط الصهيونية. فالضغوطات تتكاثر على الولايات المتحدة لإقناعها باحترام الخطة، إلى درجة أن الرئيس ترومان انصدم ولم يكتم غيظه: «لقد ضقت ذرعاً باليهود، كما قال في ٣٠ تموز/يوليو في اجتماع مع وزرائه: لم يعجبهم يسوع المسيح عندما كان على الأرض، وبالتالي من يمكنه أن يأمل أن يكون لي حظ أوفر من حظه؟»[٢٢].

وذلك لم يمنع حكومته، في الاجتماع ذاته في ٣٠ تموز/يوليو، باستثناء دين أتشيسون (Dean Acheson) (ممثل وزارة الخارجية)، من رفض المشروع الذي كان جرى توقيعه، قبل بضعة أيام، مع ذلك، من قبل الوفد الأمريكي برئاسة السفير هنري غرادي. وهكذا دفنت فكرة فلسطين الثنائية القومية نهائياً برضى الصهاينة الكبير الذين حققوا بذلك نصراً حاسماً لمستقبل حركتهم.

مؤتمر لندن في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦

قررت حكومة العمال، في محاولة أخيرة للخروج من مشكلة الطريق المسدود، دعوة العرب واليهود إلى مؤتمر طاولة مستديرة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦.

ولكن، عندما ذهب البريطانيون إلى مقر المؤتمر، وجدوا الدول العربية كمحاور وحيد (العراق، مصر، سوريا) والأمين العام لجامعة الدول العربية إذ قرر العرب الفلسطينيون والوكالة اليهودية مقاطعة المؤتمر.

إن معارضة العرب الفلسطينيين لعقد المؤتمر أملتها مسألة مبدئية: كل نقاش ليس هدفه استقلال فلسطين التام هو مضيعة للوقت. والعرب الفلسطينيون اعترضوا أيضاً على رفض السلطة المنتدبة مشاركة الحاج أمين الحسيني في الوفد الفلسطيني.

وطرحت الوكالة اليهودية، من جهتها، كشرط ممهد للنقاش، قبول فكرة إقامة وطن يهودي في فلسطين.

وهكذا افتتح المؤتمر في ١٠ أيلول/سبتمبر بغياب الفريقين المعنيين. غير أن القيادة الصهيونية انتدبت، في أول تشرين الأول/اكتوبر، وفداً من سبعة أشخاص منهم وايزمن وغولدمان للقيام بمحادثات غير رسمية مع بيفن[٢٣].

وأسفرت النقاشات عن مشروع مضاد عربي يقترح حكومة مستقلة لفلسطين

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٣٦.

(٢٣) Khalidi, *L'Histoire véridique de la conquête de la Palestine*.

يكون فيها لليهود ثلث المقاعد النيابية. ويدعو المشروع أيضاً إلى الحد من شراء الأراضي ومنع الهجرة اليهودية إلا إذا قرر البرلمان خلاف ذلك. وستكون فلسطين، بحسب هذا المشروع، مستقلة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨(٢٤).

وأدار البريطانيون أذناً صمّاء وتأجل المؤتمر لأن إمكانية الاتفاق بدت معدومة.

وجدد الرئيس ترومان، في حين كان البريطانيون يحاولون التفاوض، ضغوطه لقبول مئة ألف مهاجر جديد (تصريح في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٦)، لكنه كرر الوعود الأمريكية بالمساعدة في إنشاء كومنولث يهودي في فلسطين.

وأربك هذا الإعلان البريطانيين الذين جهدوا في جمع العرب واليهود حول طاولة واحدة. وبالفعل ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧، استأنف مؤتمر الطاولة المستديرة أعماله. وتمثل الفلسطينيون العرب هذه المرة مباشرة بالهيئة العربية العليا.

وقاطعت الوكالة اليهودية رسمياً الأعمال ولكنها أبدت في الخفاء استعدادها لقبول سياسة **المراحل**، تاركة مشروع إنشاء دولة يهودية في الظل لبعض الوقت، لكنها ألحّت على برنامج هجرة يهودية كثيفة وعلى إمكانية القيام بشراء الأراضي(٢٥). ولم يفت قصد الصهاينة الخفي الفلسطينيين الذين فهموا أن الأهداف البعيدة (خلق دولة يهودية في فلسطين) مؤجلة فقط وإنما محافظ عليها.

وهكذا كدّرت هذه السياسة البريطانية التي شابها التردد والتدابير النصفية، الفريقين في آن واحد: على المدى الطويل أصبح الوضع في فلسطين لا يُحتمل؛ فحفظ النظام يتطلب وجوداً مكلفاً لجندي أو لشرطي لكل ثمانية عشر ساكناً. وفي غضون السنة الضريبية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ قدرت النفقات البريطانية في فلسطين المتعلقة بحفظ النظام بـ ٤,٩٥٩,٠٠٠ ليرة استرلينية، أي ٢٨,٢ بالمئة من الواردات.

وعرض بيفن، في آخر جهد لإنقاذ المؤتمر، تسوية (٧ شباط/فبراير ١٩٤٧)، كانت نوعاً من النص المعدل لخطة موريسون ـ غرادي. تكون فلسطين، بحسب خطة بيفن، مقسومة إلى كانتونين، عربي ويهودي، وكل واحد له حكومته. وتبقى بريطانيا العظمى السلطة المنتدبة لخمس سنوات أيضاً. وخلال العامين الأولين تقبل الهجرة اليهودية بمعدل ٤٠٠٠ كل شهر، ما يرفع عدد المهاجرين الجدد في فلسطين

---

(٢٤) انظر: London, Arab Office, *The Future of Palestine* (London: The Office, 1947), pp. 58-59.

(٢٥) انظر: Harry Sacher, *Israel: The Establishment of a State* (London: Weidenfeld and Nicolson, [1952]).

إلى ٩٦,٠٠٠. ولن تقبل الهجرة بعد العامين الأولين إلاّ بعد استشارة العرب، مع أن القرار النهائي يعود إلى المفوض السامي البريطاني وكذلك إلى مجلس وصاية الأمم المتحدة (اقتراح بيفن يخضع فلسطين بالفعل لوصاية الأمم المتحدة).

ورفض الفلسطينيون واليهود التسوية. وختم بيفن المحرر من الوهم الدورة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٧. وفي ١٨ شباط/فبراير أعلن بيفن أمام البرلمان: «هكذا واجهت حكومة جلالته نزاع مبادئ لا يمكن التوفيق بينها [...]. قررنا إذاً الطلب إلى الأمم المتحدة الدعوة لتسوية».

آخر سنوات الانتداب البريطاني (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨)

دمرت الحرب العالمية الثانية أوروبا وأضعفت الدول التي خرجت منها مستنزفة. وبرزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كقوتين جديدتين لهما مصالح إجمالية ومسؤوليات عالمية. وظهر نظام جديد ثنائي القطب سوف يحدد تطور المسألة الفلسطينية حتى سقوط حائط برلين (١٩٨٩) وتفكيك الامبراطورية السوفياتية.

وفي الأربعينيات أيضاً دخلت المشكلة الفلسطينية تعرّجات منظمة الأمم المتحدة. وبعد قرار تقسيم فلسطين، التاريخي المحزن (١٩٤٧)، عانت المشكلة الفلسطينية، التي جرى خلطها بمسألة الشرق الأوسو، شلل مجلس الأمن، وإنما أُنعم عليها بعدد مثير من التصويتات في الجمعية العامة. وغدت بالتالي إحدى هذه المشكلات الأساسية التي كرست لها الجمعية العامة سنوياً نهارات كاملة من النقاش الذي أوصل إلى القرارات نفسها التي ستعارضها دولة إسرائيل بالرفض ذاته.

وقرر الإنكليز في عام ١٩٤٧ التخلي عن الانتداب على فلسطين. ولما كانوا قد كلفوا بمهمة ذات بنود متناقضة، وحاولوا بلا طائل اقتراح كل أشكال التسوية الممكنة على الفريقين، تعرضوا يومياً لهجمات اليهود، ولشتائم العرب. وبعد أن أرهقهم الأمريكيون بالنصائح والانتقادات، تخلوا عنهم. وأعلن الروس أن فشلهم جردهم من الأهلية. وثبطت خيبات الأمل المتتالية هذه عزيمة الحكومة البريطانية ولا سيما أنه كان يصعب عليها مقاومة التماسات رأي عام كان منذ مدة طويلة يطالب بإنهاء المغامرة الفلسطينية وانضوى تحت شعار «Bring the Boys Home».

يضاف إلى ذلك احتدام الإرهاب الصهيوني في فلسطين الذي دفع الجنود البريطانيون ثمنه. على أن ما يثير الدهشة ولا ريب هو رؤية الاعتدال الأقصى للسلطة المنتدبة، في حين أنها كانت تتعرّض لاستفزازات مخيفة من جانب المجموعات الصهيونية. وقد شدد على هذا الاعتدال المفوض السامي السير ألان

كاننغهام (Alan Cunningham): «كانت نهاية الإرهاب اليهودي مسألة ساعات لو سُمح للجُند باستعمال كامل قوة أسلحتهم ضد الطائفة اليهودية. غير أن تدابير كهذه لم تكن حكومة جلالته تتصورها كما لم يكن الجيش يتمناها أو يوحي بها [. . .]. ولم يكن في وسع أي قوات في العالم أن تحافظ على هذا القدر من السيطرة أو الاعتدال في مواجهة تحديات دائمة»[٢٦]. ولم يبق أمام بريطانيا العظمى، المحشورة في ظرف من أعقد الظروف وأكثرها استعصاء على الحل، إلا أن تغادر الأرض. وقد علق سايكس قائلاً «إن الوضع الذي كان فيه البريطانيون في عام ١٩٤٧ وعام ١٩٤٨ لم يكن من الأوضاع التي تسمح بالاختيار، بل كان يفرض الشجاعة في متابعة الطريق الصعب الذي اختاروه: الانسحاب».

وتجدر الإشارة أيضاً إلى الصعوبات المالية الضخمة التي كانت تشل اقتصاد بريطانيا العظمى. فقد كانت هذه تشكو أيضاً من نتائج الحرب الكبرى التي كانت مشاركة بريطانيا العظمى فيها مكلفة جداً. إذاً توجهت الحكومة البريطانية إلى الأمريكيين لطلب القروض التي تساعدها على إعادة بناء اقتصادها.

وهكذا قادت هذه العوامل المجتمعة بريطانيا العظمى إلى إعادة النظر في الانتداب. ففي ١٤ شباط/فبراير أعلن السيد بيفن أن الانتداب يجب أن يسلم للأمم المتحدة. وكرر هذه التوصية في مجلس العموم في ١٨ شباط/فبراير. وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٤٧، شكلت المشكلة الفلسطينية موضوع نقاش طويل في مجلس العموم. وألقى بيفن مسؤولية فشله على الموقف الأمريكي وتشبث واشنطن في فرض القبول بإدخال مئة ألف يهودي إلى البلد قبل تسوية المسألة في الأساس. وتلقى العرب بارتياح تسليم الانتداب إلى الأمم المتحدة. بل إن بعضهم، علاوة على ذلك، كان قد قدم التماساً بهذا المعنى. وقد بدا اللجوء إلى الأمم المتحدة الأكثر ملاءمة لتخفيف التوتر في وضع كان قد غدا معقداً بشكل خطر، بسبب موجات الهجرة الصهيونية. وكانت الحكومة المصرية هي التي تعبر عن تصوّر كهذا[٢٧].

وانتظرت الولايات المتحدة بفارغ الصبر احتمال اللجوء إلى الأمم المتحدة حيث تتمتع بهيبة ونفوذ كبيرين، بهدف أن تأخذ على عاتقها التزامات بريطانيا العظمى في

---

(٢٦) Sykes, *Crossroads to Israel, 1917-1948,* p. 377.

(٢٧) A.M. Goichon, *Jordanie réelle,* 2 vols. ([Paris]: Desclée de Brouwer, [1967-1972]), p. 169, et *Cahiers de l'institut d'études de l'Orient contemporain:* vol. 5 (1946), pp. 71-72, et vols. 7-8 (1947-1948), pp. 386-391.

المتوسط الشرقي والشرق الأدنى، وبالتالي أن تحل محل بريطانيا العظمى في البحر الأبيض المتوسط.

وابتهج الصهاينة بذلك لأن اللجوء إلى الأمم المتحدة، في نظرهم، يفتح طريق التقسيم. استقبلوا إذاً القرار البريطاني برضى، على أمل أن يتمكن الدعم الأمريكي، من جهة أولى، ووضعهم القوي على الأرض، من جهة ثانية، من فرض قضيتهم في الأمم المتحدة.

اللجنة الخاصة بفلسطين

طلبت بريطانيا العظمى في ٢ نيسان/أبريل ١٩٤٧ إلى الأمين العام تسجيل **المسألة الفلسطينية** على جدول أعمال الدورة العادية القادمة للجمعية العامة[٢٨]، إلا أنه بالنظر إلى تدهور الوضع في فلسطين، في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٤٧، دعيت الجمعية العامة خصّيصاً إلى دورة غير عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في «Flushing Meadows» (نيويورك) لتفحص الطلب البريطاني نقل الملف الفلسطيني إلى منظمة الأمم المتحدة.

وقبل بضعة أيام، كانت خمس دول قد طلبت، في ٢١ نيسان/ابريل، التسجيل التالي في جدول الأعمال: «وقف الانتداب على فلسطين وإعلان استقلال هذا البلد». ولم يؤخذ التماسها بعين الاعتبار، ورفضت بأربعة وعشرين صوتاً مقابل خمسة عشر صوتاً، وامتناع ست دول عن التصويت[٢٩].

وبعد استماع اللجنة إلى ممثلي الوكالة اليهودية واللجنة العربية العليا، أصدرت الجمعية العامة التي اجتمعت أخيراً قرارين، في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٧[٣٠]، وهما

---

(٢٨) *Official Records of the Second Session of the General Assembly = Documents officiels de la deuxième session de l'assemblée générale,* 2 vols. (Canada: Lake Success, 1947-1949), vol. 1: *Rapport de l'assemblée générale*; vol. 2: *Annexes, appendices et cartes*, et supplément no. (11), «Commission spéciale des nations unies pour la Palestine,» le document A-364 du 3 septembre 1947, et Frank C. Sakran, *Palestine Dilemma; Arab Rights versus Zionist Aspirations* (Washington, DC: Public Affairs Press, [1948]), p. 189 sqq.

(٢٩) صوّت ضد هذا الطلب كل من: بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا والصين الوطنية ودول أخرى. وصوّت مع هذا الطلب كل من: الاتحاد السوفياتي وبلدان الشرق (عدا بولونيا وتشيكوسلوفاكيا اللتين امتنعتا عن التصويت) وإيران وأفغانستان والهند وكوبا والأرجنتين وجمهورية الدومينيك وبوليفيا.

(٣٠) *La Question palestinienne,* colloque de juristes arabes sur la Palestine, Alger, 22-27 juillet 1967 (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1968), p. 86.

القراران رقما ١٠٦ و١٠٧. دعت الجمعية العامة في القرار رقم (١٠٧) «جميع الدول والشعوب، ولا سيما سكان فلسطين، إلى الامتناع عن اللجوء إلى القوة أو التهديد، وكذلك الامتناع عن أي شكل من أشكال العمل الذي من شأنه خلق جو يمكن أن يعرّض حلاً سريعاً للقضية الفلسطينية للخطر».

وأنشأت الجمعية العامة في القرار رقم (١٠٦) لجنة خاصة بفلسطين سميت عموماً اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لأجل فلسطين «UNSCOP» (United Nations Special Commitee for Palestine) وأعطتها «السلطات الأوسع» ودعتها إلى القيام «بتحقيقات في فلسطين وفي جميع الأماكن التي تراها مفيدة». وأتاح لها هذا البند معالجة «المسؤولية الدولية في ما يتعلق بالأشخاص اليهود المنقولين».

وتألفت اللجنة من أحد عشر عضواً لكل منهم عضو احتياطي[٣١]. وبدأت عملها في ٢٦ أيار/مايو ١٩٤٧ في «Lake Success»، وانتخبت رئيسها إ. ساندستروين (E. Sandstroen). وقررت اللجنة العربية العليا في ٩ حزيران/يونيو، في اجتماع عقد في القاهرة، مقاطعة «UNSCOP»، وذلك على رغم توصية من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية. يضاف إلى ذلك أنها دعت العرب الفلسطينيين إلى إضراب عام في ١٦ حزيران/يونيو، اليوم الذي كان على اللجنة فيه أن تبدأ عملها في فلسطين.

وتفحصت الـ «UNSCOP»، التي كان عليها تقديم تقريرها، جميع الحلول الممكنة[٣٢]:

١ ـ الإبقاء على الانتداب البريطاني (لا أحد يريده عدا أصحاب الحنين إلى الإمبراطورية).

٢ ـ وصاية دولية (رفضها اليهود والفلسطينيون).

٣ ـ إنشاء دولة موحدة في فلسطين (عارض اليهود ذلك بشراسة).

---

(٣١) اشترطت الولايات المتحدة وانكلترا أن تُستبعد القوى الكبرى الخمس من تأليف اللجنة، لكي تنتزعا، بلا ريب، من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أي ذريعة للتدخل في القضية الفلسطينية. والدول المعينة هي: كندا والبيرو والأوروغواي وغواتيمالا وهولندا والسويد وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وإيران والهند وأستراليا أخيراً. انظر: Jacob Robinson, *Palestine and the United Nations: Prelude to Solution* (Washington, DC: Public Affairs Press, 1947), p. 164.

(٣٢) Jean - Pierre Alem, *Juifs et arabes, 3000 ans d'histoire* (Paris: B. Grasset, 1968), pp. 177-180.

٤ ـ إنشاء دولة صهيونية (رفضها الفلسطينيون).

٥ ـ الثنائية القومية (رفضها الصهاينة).

٦ ـ التقسيم (رفضه الفلسطينيون والعرب رفضاً مطلقاً).

وهكذا لم يكن من الممكن قبول أي من هذه الحلول من الفرقاء المعنيين جميعاً. لذا بدأت اللجنة أعمالها في مناخ ريبة وشك.

وأقامت اللجنة في القدس من ١٧ حزيران/يونيو إلى ١٧ تموز/يوليو، وعقدت ثلاثين جلسة من دون ممثلين فلسطينيين. وأقامت اللجنة من ٢٢ إلى ٢٣ تموز/يوليو في بيروت وصوفر وعقدت ثلاث جلسات أرسلت إليها البلدان العربية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثليها. وسلمت حكومة فلسطين، والوكالة اليهودية، ومنظمات يهودية كثيرة، ومنظمات دينية، اللجنة مذكرات خطية. وأهم مذكرتين هما خطتا الحكومة المقبلة لفلسطين، خطة اليهود وخطة العرب. وأرسلت حكومة فلسطين القائمة دراسات كبيرة الحجم أحياناً؛ وهكذا تضمَّن النص «*A Survey of Palestine*» ما يقرب من ألف وأربعمئة صفحة، في ثلاثة مجلدات، إضافة إلى ملحق. وذلك هو الأساس الذي لا غنى عنه لأي عمل حول نشاط الانتداب والحقبة. وهذا الاستعراض هو تاريخ حقيقي للانتداب كما تراه السلطة المنتدبة. يضاف إلى ذلك أن تقرير اللجنة استوحي منه إلى حد بعيد.

وغادرت اللجنة إلى جنيف وصوتت على إرسال لجنة فرعية إلى معسكرات اللاجئين اليهود. ويقدر عدد اليهود الموجودين في مخيمات الأشخاص المنقولين من أوروبا في تلك الحقبة بـ ٤٦٣٠٠٠، منهم ٢٠٠٠٠٠ في ألمانيا و٤٣٠٠٠ في النمسا. وهؤلاء اليهود، بحسب الصهاينة، لا يطلبون سوى شيء واحد: الذهاب إلى فلسطين. وقد قدم الجنرال لوسيوس كلاي (Lucius Clay)، حاكم منطقة الاحتلال الأمريكي في ألمانيا، للجنة الفرعية في الـ «UNSCOP» شهادة أقل جزماً: «أعتقد أن هناك في المخيمات رغبة كبرى في الهجرة إلى فلسطين. ولا أعرف بالطبع ماذا ستغدو هذه الرغبة إذا فتحت بلدان أخرى أبوابها للهجرة»[٣٣].

مشـروع التقسيـم

استبعدت اللجنة في جنيف التي لجأت إلى طريقة الإسقاط، في أول الأمر، الحلول القصوى ثم الدولة الثنائية القومية لأن الإبقاء على التساوي العددي

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

والسياسي كان صعباً جداً، ثم الدولة الكانتونية بسبب تشرذم السكان. وبقي إمّا التقسيم الملطف بوحدة اقتصادية وإما المشروع الاتحادي (الفدرالي). وكلفت لجنتان فرعيتان إعداد نصوص هذين المشروعين، علماً بأن اللجنة الفرعية الثانية مؤلفة من أعضاء لا يقبلون خطة التقسيم.

وكان جميع الأعضاء متوافقين حول التوصيات التمهيدية: إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين في أقرب وقت ممكن، وفترة انتقالية تحت مسؤولية الأمم المتحدة، وضمان الدخول إلى الأراضي المقدسة، واحترام الحقوق الموجودة للطوائف الدينية، وضمان حريات الإنسان، وحماية الأقليات، والتعهد باستعمال الوسائل السلمية في الخلافات الدولية، والحفاظ على الوحدة الاقتصادية لفلسطين، ووقف أعمال العنف. وإحدى هذه التوصيات، التوصية الثانية عشرة، تم التصويت عليها بدون إجماع. وورد فيها: «أن حلاً يتعلق بفلسطين لا يمكن أن يعتبر حلاً للمسألة اليهودية».

وتتعلق المجموعتان الثانيتان من التوصيات بخطط الحكم المقبل. وضعت إحداهما اللجنة الفرعية رقم واحد، انطلاقاً من معطيات فضلتها اللجنة الخاصة، وهي خطة التقسيم مع وحدة اقتصادية. والأخرى وضعتها اللجنة الفرعية رقم ٢ وتُمت بصلة إلى مشروع موريسون للحكم الذاتي المقاطعي، إنها الخطة الفدرالية التي وضعتها المجموعة الأقلية: الهند وإيران ويوغوسلافيا. وأكدت اللجنة الفرعية رقم ٢ لتسويغ حلها ما يلي:

«إن القناعة التي تحرك واضعي هذا المشروع هي أن الاقتراح الصادر عن أعضاء اللجنة الآخرين، والهادف إلى إنشاء وحدة اقتصادية واجتماعية بشكل اصطناعي، بعد تحطيم الوحدة السياسية والجغرافية للبلد، عن طريق التقسيم، غير قابل للتحقيق ولا يمكن أن يخلق دولتين قابلتين للحياة».

ويتيح الحل الفدرالي للمواطنين جميعاً المشاركة في حكم تمثيلي، وهو الحل المتوافق مع مبادئ الميثاق، الأكثر ملاءمة للسلام، لأن التقسيم لا يمكن أن يقود إلا إلى الانضمامية[*]. فالتقسيم حل ضد العرب، ولكن الفدرالية ليست ضد اليهود. وإذا لم يكن التعاون ممكناً فيقتضي التسليم بأن المشكلة ليست غير قابلة للحل. ولا يمكن الحفاظ على الوحدة الاقتصادية والاجتماعية إلا بالفدرالية، أو إقامة اتحاد فدرالي.

(*) تعريب كلمة «Irrédentisme» التي تعني سياسة ضم المناطق التي يكون فيها سكان من هوية معينة إلى الدولة التي يسيطر فيها المنتمون إلى هذه الهوية (المترجم).

وتنادي التوصيات إذاً «بدولة فدرالية مستقلة في فلسطين» تتضمن «دولة عربية ودولة يهودية». وتتيح فترة انتقالية من ثلاث سنوات انتخاب جمعية تأسيسية؛ وبعد وضع الدستور، تعلن الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستقلال. وستكون القدس عاصمة الدولة الفدرالية، مع بلدية عربية في الأحياء العربية وبلدية أخرى يهودية للأحياء اليهودية.

وأودعت اللجنة تقريرها في ٣١ آب/أغسطس. واقترحت أكثرية الأعضاء (أي أوستراليا وكندا والبيرو وغواتيمالا وهولندا والسويد وتشيكوسلوفاكيا والأوراغواي) إنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية وجسم منفصل (Corpus Separatum) تحت رقابة الأمم المتحدة. وهكذا تكون مصير فلسطين قد تحدَّد عملياً.

موقف الاتحاد السوفياتي عشية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٤٧

كان السوفياتيون، قبل نشر اقتراحات لجنة الأمم المتحدة لفلسطين (UNSCOP)، قد حددوا اختيارهم بين مختلف الاقتراحات لمستقبل فلسطين: التقسيم. وسبق للسيد غروميكو ممثل الاتحاد السوفياتي أن طلب، في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٧، إلى منظمة الأمم المتحدة، أن تؤلف لجنة تكلف إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. وأضاف، وقد تبنى وجهة نظر الصهاينة، وزاد في الوقت عينه ارتباك الأنكلوساكسونيين: «يمكن أن تتم حماية مصالح اليهود وعرب فلسطين كما يجب، بإنشاء دولة يهودية ـ عربية ديمقراطية مستقلة مزدوجة وإنما متجانسة [...]». وخلص إلى القول: «بسبب العلاقات المتوترة أكثر فأكثر بين اليهود والعرب، فإن تقسيم البلد إلى دولتين مستقلتين يفرض نفسه»[٣٤].

ويبدو هذا الموقف مدهشاً وغريباً ولا سيما أن السوفيات سبق أن تبنوا، منذ البداية، موقفاً مناهضاً للصهيونية مقروناً، في الحقيقة، بمشروع إنشاء **جمهورية يهودية** في بيروبيدجان (Birobidjan). وبالفعل قررت الإدارة الستالينية في سنة ١٩٢٨ أن تنشئ هذه المنطقة اليهودية المحكومة ذاتياً على حدود منشوريا لكي تعزز، كما قيل، إدخال الأقلية اليهودية في سيرورة الإنتاج.

---

(٣٤) انظر النص الفرنسي في: Jean-Pierre Migeon [et al.], *A qui la Palestine?*, édition spéciale (Paris: Editions publications premières, 1970), p. 65, et Irène Errera-Hoechstetter, *Le Conflit israélo-arabe, 1948-1974,* documents actualités; 7 ([Paris]: Presses universitaires de France, [1974]), pp. 17-18.

وكانت السلطات السوفياتية حسب ابرامسكي (Abramsky)، «بإنشاء كيان إقليمي يهودي كان معداً، في تفكيرها، للتحول لاحقاً إلى جمهورية، تأمل تلقي الدعم المعنوي والمالي ليهود العالم بأسره، وبصورة أخص يهود الولايات المتحدة»[٣٥]. وقد أملت أيضاً أن تحول الدولة الجديدة اليهود السوفياتيين وكذلك اليهود الأجانب عن الصهيونية. فيكون المشروع عندئذٍ نوعاً من **صهيونية سوفياتية** معدة لمنافسة **الصهيونية البريطانية** التي كانت في طريق البناء في فلسطين[٣٦].

وبدأت الهجرة الصهيونية، في الواقع، على الصعيد العملي، إلى بيروبيدجان، في عام ١٩٢٨، إلا أنها كانت بعيدة عن جميع الطموحات. ووصل عدد اليهود المستقرين في الاقليم الجديد، في عام ١٩٢٨، إلى ما يقارب ألفاً وخمسمئة من سكان عددهم سبعة وثلاثون ألف شخص، أي ٨ بالمئة. والكثير من اليهود الذين سافروا إلى بيروبيدجان غادروها لعدم إمكانية التكيف مع المنطقة الجديدة.

ومن أجل جعل مشروع الاستقرار في بيروبيدجان جذاباً أكثر في نظر اليهود، أعلنت الحكومة السوفياتية، في عام ١٩٣٤، أنها منطقة يهودية مستقلة، وأعلن رئيس الدولة السوفياتية ميخائيل كالينين (Mikhail Kalinine)، في عام ١٩٣٤، في هذه المناسبة «أن بيروبيدجان ستصبح، في فترة عشر سنوات، أهم حارس للثقافة الوطنية اليهودية، ومن يبقون مرتبطين بثقافة وطنية يهودية يجب أن يلتحقوا ببيروبيدجان [. . .]. والآن نعتبر بيروبيدجان دولة وطنية يهودية»[٣٧].

وفشل هذا المشروع في جذب عدد كافٍ من اليهود. ويقتضي بلا شك عزو أسباب هذا الفشل إلى «التصور البيروقراطي الصرف» لهذا المشروع الذي وضعه

---

(٣٥) Abramsky, «Le Projet de colonisation du Birobidjan, 1927-1959,» dans: Lionel Kochan, dir., *Les Juifs en Union Soviétique depuis 1917,* traduit par Michel Carrière, diaspora (Paris: Calmann-Lévy, 1971), p. 101.

(٣٦) كتب تيلر في هذا الصدد: «بوضع الصهيون السوفياتي مقابل الصهيون البريطاني، فإنها (أي الحكومة السوفياتية) كانت تأمل في استدرار عواطف اليهود نحو الاتحاد السوفياتي، والتغطية على مساعدتها الفدائيين العرب في حربهم ضد المستوطنين الصهيونيين في فلسطين، وتحويل بعض من العملة الصعبة التي كان الممولون اليهود يغدقونها في سبيل الاختبار الفلسطيني إلى صناديق الكرملين. وفي الحقيقة، لم تكن الغاية من ذلك تقديم أي صوت لليهود المقيمين في الخارج أو إطلاع السلطة على النيات السوفياتية بقدر ما كانت تهدف إلى جعل الرأسماليين اليهود بصورة مباشرة يساعدون إخوانهم على العودة إلى الأراضي السوفياتية». انظر: Judd Teller, *The Jews; Biography of a People* (New York: Bantam Books, [1966]), p. 274.

(٣٧) Abramsky, Ibid., pp. 105-106.

فريق صغير من الخبراء والإداريين «بدون استشارة الجماهير اليهودية»[٣٨].

وبصورة أعم جرى الحفاظ على الخط المناهض للصهيونية للأممية الاشتراكية خلال الثلاثينيات، ومن اللافت ملاحظة أن موسكو، خلال الثورة الفلسطينية بين ١٩٣٦ و١٩٣٩، دعمت الفلسطينيين بدون تحفظ، على رغم سياسة تَقَرُّبها من الحكومات الغربية.

ولم يتغير الوضع جذرياً إلا اعتباراً من اجتياح ألمانيا النازية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في حزيران/يونيو ١٩٤١. ففي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٤١ سمع يهود العالم بأسره لأول مرة على أجهزة الإذاعة صوتاً يوجه إليهم من موسكو مع تسميتهم «Brider Yiden»، أي الاخوة اليهود. وفي نيسان/ابريل ١٩٤٢، أُعلن في موسكو تأليف لجنة يهودية مناهضة للفاشية. وسافر، في عام ١٩٤٣ ميخويلس (Mickhoels) وفيفر (Fefer)، وكانا على رأس هذه اللجنة، مع مباركة ستالين الشخصية، إلى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ليطلبا إلى يهود هذين البلدين أن يدعموا بفعالية مجهود الحرب السوفياتي، وأعلن ميخويلس في لندن أن «الصهيونية» «فكرة عظيمة»[٣٩] حتى ولو لم تكن صالحة لليهود السوفياتيين المتجذرين جداً في روسيا. وفي عام ١٩٤٤ كتب أمين سر اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية، شاشنا إيبشتين (Chachna Epstein) في صحيفة اللجنة *Aynikayt*: «للشعب اليهودي الحق في الاستقلال السياسي في فلسطين»[٤٠]. وصوّت الوفد السوفياتي في المؤتمر النقابي العالمي في لندن، في شباط/فبراير ١٩٤٥، على قرار يعلن: «ان الشعب اليهودي يجب أن يكون بمقدوره متابعة إعادة بناء فلسطين، وطنه القومي»[٤١]. وتبع الحزب الشيوعي في فلسطين بالذات توجيهات موسكو حتى عام ١٩٤٢. وبعد حل الـ «Komintern» في سنة ١٩٤٣ بدا أن ذلك فصم إلى حد ما روابط التبعية التي تربط الشيوعيين الفلسطينيين بالاتحاد السوفياتي، لأنه لوحظ انفجار الحزب إلى **جناح عربي** (خط التحرير الوطني) وتكتل يهودي أصبح يتبع البرنامج الصهيوني مع الحفاظ على تسمية الحزب الشيوعي الفلسطيني[٤٢].

---

(٣٨) انظر: Joseph Berger-Barzilai, «Gli Ebrei dell' Unione Sovietica durante il Periodo di Stalin,» pp. 124-125.

نقلاً عن: Weinstock, *Le Sionisme contre Israël,* p. 31.

(٣٩) انظر: Schechtman, «L'URSS, le sionisme et Israël,» dans: Kochan, dir., *Les Juifs en Union Soviétique depuis 1917,* p. 160.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٤٢) انظر: «Documents sur l'attitude de l'Union Soviétique à l'égard de la question palestinienne au cours de la période 1947-1949,» *Partisans,* no. 52 (mars-avril 1970), p. 64.

«من المعقول أن يكون تنازع المصالح الذي ظهر، عقب الحرب العالمية الثانية، بين الزعماء الصهاينة وحماتهم البريطانيين سابقاً، قد أقنع الزعماء السوفياتيين بتحويل موقفهم تدريجاً لصالح الحركة الصهيونية(٤٣). وربما على أمل كسب نقطة ارتكاز في الشرق الأدنى عن طريق الجناح المناصر للسوفياتيين في التيار الصهيوني، مع إهمال كون الولايات المتحدة (أو بالأصح بسبب ذلك) تتحضر لتحل محل الإنكليز في المنطقة، بدأ الاتحاد السوفياتي يراهن على الحركة الصهيونية في حين أنه كان قبل بضع سنوات يسمها بالرجعية ومعارضة التقدم.

ومن الممكن أيضاً أن يكون الزعماء السوفياتيون قد فضلوا إعطاء دعمهم لليشوف(*) بدلاً من الإقطاع العربي لأسباب تتعلق بحساب ايديولوجي، إذ رأوا في اليشوف الصهيونية نواة رأسمالية قابلة لأن تتحول يوماً ما، بفعل انفجار تناقضاتها، إلى البناء الاشتراكي. أما الإقطاعيات العربية فلم تكن هناك فائدة كبيرة منها لأنها لم تكن قامت بعد «بثورتها البورجوازية»(٤٤).

موقف الولايات المتحدة من المشكلة الفلسطينية عشية الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧

توضح الموقف الأمريكي من التقسيم منذ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧. فقد أعلن

(٤٣) يرى الكاتب العربي فؤاد قازان، في تعليقه على التحول السوفياتي، أن الاتحاد السوفياتي يسعى، قبل أي شيء، لإخراج الامبرياليين من المنطقة، فالاضطهاد الهتلري وموقف بعض الزعماء العرب المناهض للاتحاد السوفياتي ساعدا على توجيه السياسة في اتجاه مناصر للصهيونية. انظر: فؤاد قازان، **الثورة العربية وإسرائيل** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩)، ص ٦١.

(*) الجماعة اليهودية (المترجم).

(٤٤) لم تكن تلك فرضية الرسالة الناقدة التي ظهرت في موسكو ليوري إيفانوف. انظر: Youri Ivanov, *Attention: Sionisme!* (Moscou: Editions du progrès, 1972), p. 259.

ولكن تلك هي فرضية معظم الأحزاب الشيوعية العربية في السنتين ١٩٤٧ و١٩٤٨. وهكذا اعتبر الماركسيون المصريون في تلك الحقبة أن مصر، الدولة الإقطاعية، كانت أكثر تخلفاً من فلسطين اليهودية، الدولة الرأسمالية الوحيدة في المنطقة، المزودة بنظام ديمقراطي بورجوازي، وانطلاقاً من ذلك، المتقدمة مرحلة تاريخية كاملة (رأسمالية بدلاً من إقطاعية) على الدول العربية كافة. انظر: Anouar Abdel Malek, *La Dialectique sociale* (Paris: Seuil, [1972]), p. 155.

والكتب العربية المكرسة للأحزاب الشيوعية تترك في الظل هذه المسألة الشائكة. انظر: سهيل أيوب، **الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٨** (بيروت: دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٥٩)؛ الحكم دروزة: **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية** (بيروت: دار الفجر الجديد للطباعة والنشر، ١٩٦١)، و**الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية**، ط ٣ (بيروت: مكتبة منيمنة، ١٩٦٣)، والياس مرقص، **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤).

مارشال في خطابه عند افتتاح الجمعية العامة أن: «الجمعية العامة تواجه أيضاً المشكلة الفلسطينية. وتتوخى حكومة الولايات المتحدة القيام بكل ما في وسعها، خلال هذه الدورة للجمعية، للمساعدة في إيجاد حل لهذه المشكلة الصعبة التي أهاجت انفعالات عنيفة إلى حد كبير وقادت حالياً إلى إسالة الدماء وإلى الكرب المعنوي والفكري. ويتطلب حل هذه المشكلة من كل واحد منا الشجاعة والقرار [...]. إننا ندرك أنه، أيّاً كان الحل الذي توصي به الجمعية العامة، لا يمكن مطلقاً أن يرضي أيّاً من الشعوب الرئيسية المعنية [...]. إن حكومة الولايات المتحدة تعلق أهمية كبرى على التوصيات التي جرت الموافقة عليها بالإجماع من قبل اللجنة الخاصة وكذلك على التوصيات التي أقرتها هذه اللجنة بالأكثرية»(٤٥).

وهكذا أصبح من البديهي جداً أن تدعم السياسة الأمريكية مذاك التقسيم مع أن مارشال أعطى في ٢٢ أيلول/سبتمبر، ولا ريب لتهدئة العرب، التأكيد بأن الولايات المتحدة تحافظ على فكر منفتح حول المشكلة الفلسطينية(٤٦).

ويعود هذا التردد الذي تتصف به السياسة الأمريكية في قسم كبير منها إلى التباين الأبدي في وجهات النظر بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية، أما قرار دعم مشروع التقسيم فيفسر بتعبئة الرأي العام الأمريكي(٤٧) والكونغرس لصالح الفرضيات الصهيونية. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ مثلاً أرسل ثلاثة وعشرون حاكم ولاية برقية إلى رئيس الولايات المتحدة لكي يؤكدوا له دعمهم غير المشروط لمشروع التقسيم، في حين أن اثني عشر آخرين، بدون الإشارة صراحة إلى هذا الحل أو ذاك، رجوا الرئيس أن يكون حازماً في العمل الذي يتوخى القيام به(٤٨).

موقف اليهود والعرب

كانت الوكالة اليهودية راضية ظاهرياً عن تطور الوضع. فقد حصلت على الاعتراف بمطالبها في الاستقلال، وذلك على مساحة أكبر مما كانت تحوزه. والمراجعون وحدهم عارضوا هذا المشروع الذي اعتبروه دون تطلباتهم.

---

(٤٥) *Department of State Bulletin* (17-28 September 1947), pp. 618-622.

(٤٦) *New York Times,* 25/9/1947.

(٤٧) كما قال هشام شرابي: «إن نجاح مساندي إسرائيل لم يكن فقط من جراء الضغط المباشر على الحكومة، لكن بفضل الرأي العام الأمريكي أيضاً والذي لعب دوراً مهماً في دعم طلائع القوات الإسرائيلية». انظر: Hisham Sharabi, *Palestine and Israel: The Lethal Dilemma* (New York: Pegasus, [1969]), p. 26.

(٤٨) *New York Times:* 12/9/1947, and 22/9/1947, p. 5.

وكتبت صحيفة **الأهرام** المصرية، في ما يتعلق بالعرب: «ستعلن فلسطين العربية حرباً شرسة لمكافحة أي اعتداء على سيادة بلدها، لاقتناعها بأن جميع الطوائف والشعوب العربية ستكون وراءها بالرجال والمال والعتاد الحربي»(٤٩).

وقررت جامعة الدول العربية هي أيضاً، خلال اجتماع لجنتها السياسية في لبنان من ١٦ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر، أن تقاوم بالوسائل جميعاً تقسيم الاقليم الفلسطيني.

أما العرب الفلسطينيون فقد احتجوا بشدة، وإنما بلا طائل، لأنه لم يُقم لهم وزن. وقد كانوا، علاوة على ذلك، ممزقين بين الكتل المختلفة، مما أضر بشكل جسيم بعملهم السياسي. وبالفعل كشفت الأحزاب السياسية، خلال الأربعينيات، عن مشهد انشقاق مستمر. ولم تتم إعادة تكوين ظاهر جبهة موحدة، يقودها جمال الحسيني منذ عودته إلى فلسطين، إلا بعد عناء شاق. وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٤٦ أعلن إضراب احتجاج على هجرة اليهود شل البلد. ونظمت التظاهرات الصاخبة خلال صيف ١٩٤٧ بسبب إعلان مجيء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لفلسطين (UNSCOP) إلى فلسطين. وبعد ذلك أعلن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ التوقف عن العمل من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر بعد التصويت على تقسيم فلسطين. ولم يتدخل الفلسطينيون، خارج الإضرابات والاحتجاجات، إلا عرضياً جداً في مجرى الأحداث. وفي الحقيقة انتقل مركز ثقل الحملة المناهضة للصهيونية إلى خارج الحدود الفلسطينية. وانفجرت التظاهرات العنيفة المناهضة للصهيونية في القاهرة والإسكندرية ولبنان والعراق وليبيا. كما أن جامعة الدول العربية هي التي اتخذت المبادرة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥، في مقاطعة المنتجات الصهيونية. ودخل القرار حيّز التنفيذ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٤٦. وهكذا تعرَّبت المسألة الفلسطينية، بين سنوات ١٩٤٥ و١٩٤٨، أكثر فأكثر، بمعنى أن مسار القرار أفلت مذاك من يد الفلسطينيين. **فالأمة** العربية، حتى الافتراضية، حلت محل الشعب الفلسطيني، ونصَّبت الأنظمة العربية نفسها كأبطال القضية الفلسطينية، وجيّرت بذلك لصالحها تضامناً حقيقياً للشعوب العربية مع الشعب الفلسطيني.

اللجنة الخاصة (ad hoc)

قدمت اللجنة الخاصة بفلسطين تقريرها في ٣١ آب/أغسطس وأودعت بريطانيا العظمى طلبها دراسة المسألة الفلسطينية لدى الجمعية العامة. وأحالت الجمعية العامة

---

(٤٩) **الأهرام**، ١٣/٩/١٩٤٧.

في جلستها الحادية والتسعين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ على لجنة جديدة خاصة (ad hoc) ـ سميت اللجنة الخاصة (ad hoc) المكلفة بالمسألة الفلسطينية ـ لدراسة هذه المسألة وتقرير اللجنة السابقة والنقطة التي قبلت أخيراً والمقترحة من العرب، أي «وقف الانتداب على فلسطين والاعتراف باستقلال هذا البلد كدولة موحدة»(٥٠).

وانعقدت جلسات اللجنة الخاصة (ad hoc) بين ٢٥ أيلول/سبتمبر و١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ لأن العمل يجب أن ينتهي قبل نهاية الدورة الثانية لكي يتاح للجمعية التصويت.

وعينت اللجنة داخلها «فريق توفيق» ولجنتين فرعيتين. وكان رئيسها الأوسترالي هربرت إيفار (Herbert Evarr).

وافتتح النقاش، بعد ثلاثة أيام من تأليف اللجنة الخاصة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، غريش جونز (Greech Jones) بإعلان لا يقبل الالتباس: «إذا كانت الجمعية قد أوصت بسياسة لا يقبل بها العرب واليهود، فإن المملكة المتحدة لا يمكنها تأمين تنفيذها. انها غير مستعدة لفرض سياسة في فلسطين بقوة السلاح. وإذا كان قد اقتُرح عليها الاشتراك في تطبيق حل، فهي تصر على تأكيد أن التسوية عادلة في ذاتها. إلاّ أن عليها أن تتخلى عن الانتداب بعد خمس سنوات [...]. وعليها، في حال غياب الحل، أن تتوقع في مستقبل قريب انسحاب القوات والإدارة البريطانية من فلسطين»(٥١).

وكرر غريش جونز هذا المبدأ في الجلسة الخامسة عشرة للجنة الخاصة: «إذا كان من المرغوب فيه أن تساعد هذه الحكومة في فرض التدابير المتخذة، فينبغي الأخذ في الحسبان أنها لن توافق على ذلك إلا بعد تقدير العدالة الأساسية للتسوية والقدر الذي سيكون به من الضروري استخدام القوة لوضعها موضع التطبيق»(٥٢).

(٥٠) حول اللجنة الخاصة، انظر: «Commission ad hoc chargée de la question palestinienne,» dans: *Official Records of the Second Session of the General Assembly = Documents officiels de la deuxième session de l'assemblée générale,* compte - rendus analytiques, annexes et cartes.

وحول استنتاجات هذه اللجنة بصورة خاصة وتقسيم فلسطين بصورة عامة، انظر: Groupe d'études et de recherches, *La Palestine en question,* 2 vols. ([Alger]: Société nationale d'édition et de diffusion, [1971]), pp. 153-198.

(٥١) انظر الجلسة الثانية بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ في: *Official Records of the Second Session of the General Assembly = Documents officiels de la deuxième session de l'assemblée générale,* pp. 3-4.

(٥٢) انظر الجلسة الخامسة عشرة بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ في: المصدر نفسه، ص ٩٨.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر صدر عن ممثل الولايات المتحدة تصريح رسمي أوجز فيه موقف الولايات المتحدة: يؤيد جونسون المشروع الأكثري مع اقتراح عدة تعديلات منها ضم يافا إلى الدولة العربية والوصول الحر للجميع، العرب واليهود، إلى المرافئ وإنشاءات توزيع الماء والطاقة. ووعد جونسون بمشاركة أمريكية في تطبيق المشروع، مشاركة ذات «طابع اقتصادي ومالي» كما أوضح، أو مشاركة للحفاظ على «النظام خلال الفترة الانتقالية»(٥٣). وهكذا استبعدت الولايات المتحدة إمكانية **تدخل عسكري** لتطبيق المشروع(٥٤).

وقررت اللجنة في الجلسة التاسعة عشرة بالإجماع تسمية لجنة فرعية للتوفيق بين الطلبات الفلسطينية واليهودية بخمسة وثلاثين صوتاً للجنة فرعية أولى لدرس المشروع الأكثري للتقسيم وتحديده، وبثلاثين صوتاً للجنة الفرعية الثانية لدرس مشروع الدولة الموحدة. وأعدت كل من اللجنتين المعنيتين مشروعاً، على أن يتم تسليم المشروعين في آن واحد.

سيكون طويلاً جداً أن نتوقف عند تفاصيل التقريرين المقدمين اللذين يتناسبان مع المشروعين المذكورين آنفاً: **التقسيم والدولة الفدرالية**. وقد طرح رئيس اللجنة الخاصة الذي دهمه الوقت على التصويت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر «مشروع الحل المعدل الذي يتضمن مشروع التقسيم مع وحدة اقتصادية». وجعل هذا المشروع على خمسة وعشرين صوتاً وصوّتت ثلاث عشرة دولة ضده، وتسع عشرة دولة تغيبت أو امتنعت عن التصويت، منها فرنسا وإنكلترا(٥٥).

ورُفض مشروع الدولة الفدرالية الذي اقترحته اللجنة الفرعية الثانية، بتسعة وعشرين صوتاً ضده، مقابل اثني عشر صوتاً معه، وامتناع أربع عشرة دولة عن التصويت.

---

(٥٣) انظر: Robert E. Riggs, *Politics in the United Nations: A Study of United States Influence in the General Assembly,* Illinois Studies in the Social Sciences; v. 41 (Urbana: University of Illinois Press, 1958), pp. 49-50.

(٥٤) أوردت صحيفة **نيويورك تايمز** أن الرئيس أعطى تعليمات واضحة للوفد الأمريكي في منظمة الأمم المتحدة تمنع عليه توريط الولايات المتحدة بتدخل محتمل للقوات المسلحة. انظر: *New York Times,* 10/10/1947.

(٥٥) المتنعون: الأرجنتين، بلجيكا، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، فرنسا، اليونان، هاييتي، هندوراس، ليبيا، اللوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، زيلندا الجديدة، بريطانيا العظمى، ويوغوسلافيا. المعارضون: أفغانستان، كوبا، مصر، الهند، إيران، العراق، لبنان، الباكستان، العربية السعودية، سوريا، تركيا، واليمن.

وسلمت اللجنة الخاصة تقريرها الذي يلخص أعمالها مرفقاً بمشروع الحل المصوَّت عليه الذي سيكون هو نفسه، بعد بعض التعديلات، موضوع تصويت نهائي في الجمعية العامة.

حرب الثلاثة أيام في الأمم المتحدة، من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧

حصل تقرير اللجنة الفرعية الأولى الذي أوصى بالتقسيم على أكثرية الأصوات الكافية أمام اللجنة الخاصة (ad hoc)، لكنه لم يحصل على أكثرية الثلثين الضرورية لكي تتبناه الجمعية العامة.

كانت هناك إذاً، من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، مناقشات محمومة وجدال متقد[٥٦]. وبيّنت البلدان المعارضة للتقسيم العيب القانوني للمشروع، والكثير من الاعتراضات الواقعية.

يضاف إلى ذلك أن النقص في تنظيم العمل لاحظه بلباقة وإنما بحزم ممثل فرنسا السيد بارودي: «أذكّر أخيراً بأن اللجنة الخاصة بفلسطين لم تقدم تقريراً واحداً بل تقريرين، أحدهما درس مشروع دولة واحدة فدرالية، لكنه اختفى منذ بداية أعمالنا إذ لم تدعمه البلدان التي كانت دافعت عنه أمام اللجنة الخاصة».

غير أن الاعتراضات كافة لم تكفِ لتأخير التصويت الذي جرى استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة (المستند A516) الذي أضيف إليه مشروع التقسيم. ونشر هذا المشروع، الذي تم التصويت عليه مع عدد كبير من التعديلات، في المستند A519؛ وهو معروف باسم **القرار ١٨١ (رقم ٢)، حكم فلسطين في المستقبل** وجرت الموافقة عليه بثلاثين صوتاً ضد ثلاثة عشر وامتناع عشر دول عن التصويت، منها المملكة المتحدة. وانتصرت الصهيونية في أكبر معركة لها، ولكن العدالة خرجت مثلومة.

وبالفعل، قسم قرار التقسيم، المعبر عنه في شكل توصية، فلسطين إلى ست مناطق رئيسية: ثلاث منها (٥٦ بالمئة من المساحة كلها) تشكل الدولة اليهودية،

---

(٥٦) انظر: «Séances plénières,» et «Rapport sur les travaux de la commission spéciale,» dans: *Official Records of the Second Session of the General Assembly = Documents officiels de la deuxième session de l'assemblée générale,* vol. 2: *Annexes, appendices et cartes,* pp. 1310-1429 et document A-516, annexe no. (33), pp. 1628-1637 respectivement.

انظر أيضاً خطاب الاختتام، ص ١٤٢٩ ـ ١٤٤٣ من الكتاب نفسه.

والثلاث الباقية، مع يافا، كان ينبغي أن تكوّن الدولة العربية (٤٣,٣٥ بالمئة)، في حين اعتبرت القدس وجوارها (٠,٦٥ بالمئة) «منطقة دولية» يجب أن تديرها الأمم المتحدة.

والأراضي التي كانت بملكية اليهود(٥٧) (٦,٦٥ بالمئة تقريباً من كامل المساحة) أو التي كان يسكنها اليهود دمجت بالطبع بالدولة اليهودية. وأضيفت إلى هذه الأراضي مساحات كبيرة تعود كلياً إلى العرب أو يسكنونها. وهكذا دخل جنوب فلسطين (النقب) الذي يتضمن نصف الإقليم الفلسطيني حيث كانت ملكية اليهود فيها ٠,٥٠ بالمئة في المنطقة المعطاة للدولة اليهودية. وكانت تضم الدولة العربية، من جهة ثانية، أقل عدد ممكن من اليهود وأقل عدد من الملكيات اليهودية. أما من حيث السكان فتحوي الدولة اليهودية المقترحة ٤٧٨٠٠٠ يهودي و٤٩٧٠٠٠ عربي. وتتضمن الدولة العربية ٧٢٥٠٠٠ عربي مقابل ١٠٠٠٠ يهودي. وباقي العرب (١٠٥٠٠٠) واليهود (١٠٠٠٠٠) يعيشون في المنطقة الدولية من القدس. وتتألف الدولة العربية بحسب المشروع من ٥٥ قرية عربية و٢٢ قرية يهودية، والدولة اليهودية من ٢٧٢ قرية عربية و١٨٣ قرية يهودية فقط(٥٨). ويعني ذلك أن هذا المشروع غير منطقي وغير قابل للتطبيق ويحوي جميع عناصر «كوكتيل» متفجر(٥٩).

وكانت الضغوط الصهيونية داخل الأمم المتحدة لتأمين التصويت على مشروع كهذا، تحيّزه وعدم إنصافه يعميان البصيرة، باتساع لم يسبق له مثيل. فبالنسبة إلى عقلية الشعب الأمريكي كانت المطالب الصهيونية مقدمة استناداً إلى التوراة وآلام يهود أوروبا. وعلى الذين يستنكرون أعمال التخريب في فلسطين ردّ الصهاينة بأن حركتهم منخرطة في نضال مماثل لذلك الذي قاده الثوريون الأمريكيون ضد الاستعمار الإنكليزي نفسه، وان **إقامة دولة يهودية هي أحد أنبل أعمال الإنسانية**(٦٠).

---

(٥٧) كان اليهود يملكون في تلك الحقبة، شرعاً، بما فيه هبات وشراء، ٦,٦٥ بالمئة من مساحة فلسطين كلها.

(٥٨) انظر: الحكم دروزة، **ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي**، سلسلة أبحاث فلسطينية؛ رقم ٣٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٣٧.

(٥٩) وصف كاتب بريطاني هو جورج كيرك (George Kirk) هذا المشروع بأنه «عراك ثعبانين مشتبكين في عناق عدائي». انظر: Mark Tessler, *A History of the Israeli - Palestinian Conflict,* Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994), p. 259.

(٦٠) Erich W. Bethmann, *Decisive Years in Palestine, 1918-1948* (New York: American Friends of the Middle East, [1957]), p. 35.

واستخدمت كل الوسائل لتجنيد الرأي العام الأمريكي إلى جانب الصهاينة. وبدا عمل الصحافة ووسائل الاتصال الأكثر حسماً، واعترف بيغن بذلك، وكتب في كتابه *The Revolt*: «الأسلحة كانت أدوات (الصهيونيين) للهجوم ولكن الصحافة كانت درع الدفاع»(٦١).

وبيّن الصهاينة للسياسيين الأمريكيين مفاعيل **التصويت اليهودي** الذي أوصل في آخر المطاف إلى «إجبار أجهزة القرار على الأخذ في الحسبان رغبات الفريق الصهيوني وطلباته»(٦٢).

واعترف أتلي هو نفسه بأن «السياسة الأمريكية المتعلقة بفلسطين كانت معللة بالتصويت اليهودي وبالمساهمات التي تدفعها الشركات التجارية اليهودية للأحزاب»(٦٣). ولا يغيب عن البال الاعتراف القلق جداً لترومان: «ليس عندي مئات الآلاف من العرب بين ناخبيّ».

ولا يمكن السكوت عن الابتزاز الذي لجأ إليه الصهاينة والمرتكز على اتهامهم بمناهضة السامية جميع الذين، لأسباب مصلحة اقتصادية واستراتيجية وعسكرية (وزارة الخارجية، بصورة أساسية، وبخاصة وزارة الدفاع)، أو حتى لأسباب عدالة وإنصاف، يدعمون القضية العربية ويدافعون عنها في الولايات المتحدة.

وقد كتب آرثر هايز سولزبرغر (Arthur Hayes Sulzberger)، ناشر صحيفة **نيويورك تايمز**، واصفاً الطرق الصهيونية،: «أعاني الاشمئزاز تجاه الطرق القسرية للصهاينة الذين لم يترددوا، في هذا البلد، في استعمال وسائل اقتصادية لكي يُسكتوا الأشخاص ذوي الآراء المختلفة. إنني أقاوم محاولات الاغتيال المعنوي التي حصلت تجاه الذين ليسوا على اتفاق معهم»(٦٤).

وقد خلق تصويت ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بنتائجه وتبعاته السياسية، في إحدى النقاط الأكثر حساسية في العالم، بؤرة متفجرة أو حالة حرجة من عدم الاستقرار.

---

(٦١) Menachem Begin, *The Revolt: Story of the Irgun* (New York: H. Schuman, 1951), p. 56.

(٦٢) Charles O. Lerche, *Foreign Policy of the American People* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1958), p. 63.

(٦٣) Williams, *A Prime Minister Remembers,* p. 231.

(٦٤) Alfred M. Lilienthal, *What Price Israel?* Reprint Series; no. 4, 2nd ed. (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1969), p. 64.

واعتبر العرب قرارات منظمة الأمم المتحدة حرباً صليبية جديدة للغرب تهدف إلى فرض إرادته على الشرق، على الرغم من التأكيدات الرسمية المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادتها.

وحين كان الرقص، مساء ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يملأ شوارع تل أبيب، كان الغضب يتفجر في العالم العربي بأسره بشكل لا سابقة له. ففي دمشق هاجمت التظاهرات الوفدين السوفياتي والأمريكي، وكذلك الشيوعيين، فقتل عدة أشخاص. وقررت اللجنة العربية العليا إضراباً لثلاثة أيام تعبيراً عن الاحتجاج، وأدت التظاهرات في القدس ويافا وحيفا إلى أعمال العنف.

وكانت هذه التظاهرات لا طائل تحتها، فقد ولدت دولة إسرائيل في الواقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، حتى ولو لم تعلن رسمياً إلا في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨. ولم تنجح الدول العربية ولا الدول الإسلامية ولا الفلسطينيون في إفشال المسار الذي بدأ في بال في عام ١٨٩٧ والذي عززه إعلان بلفور في سنة ١٩١٧ ومشروع التقسيم الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ والذي انتهى، في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، إلى إنشاء دولة إسرائيل في قلب الشرق الأدنى العربي. وانطلاقاً من هذا التاريخ المقدَّر «أصبح المنتصرون ـ الإسرائيليون ـ أسياد الغنيمة ورواية الأحداث في آن معاً»[٦٥].

بعد التقسيم: ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ ـ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨

انفجر قرار منظمة الأمم المتحدة كقنبلة في عواصم جامعة الدول العربية حيث دوّى هذا القرار كتحدٍّ. ورفض إجماع الأعضاء بحدة مشروع التقسيم.

ووصف العرب هذا التقسيم بأنه «موت بألف حشا»[٦٦]. ومنذ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ سادت الصدامات الدامية بين العرب واليهود في المنطقة من القدس حتى السواحل (تل أبيب وحيفا ويافا): امتدت الفتن في يومي ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر حتى كفرتزيون وبئر السبع واللد. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر نظمت الايرغون حملات ضد الأحياء العربية في القدس ويافا وحيفا وقتلت خمسة وثلاثين فلسطينياً. ولم يمر يوم واحد بدون عنف منذ ذلك الحين.

(٦٥) Walid Khalidi, «ONU 1947: La Résolution de partage revisitée,» *Revue d'études palestiniennes,* no. 14 (66) (hiver 1998).

(٦٦) تقتطع الحدود، المرسومة كيفياً، من العديد من القرى العربية وأراضيها المزروعة ومراعيها.

تأليف لجنة لفلسطين

ينص مشروع التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ على إنشاء لجنة مؤلفة من ممثلين عن خمس دول أعضاء مهمتها إدارة المناطق التي انسحبت منها القوات البريطانية. وللجنة، لتأمين الوظائف الإدارية، سلطة إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ التدابير المفيدة جميعاً، وبخاصة إقامة مجلس مؤقت للحكم، في كل دولة.

واصطدمت لجنة فلسطين بسرعة بمعارضة العرب الذين رفضوا الاعتراف بوجودها وصلاحيتها. ولم يكن مسموحاً للجنة بأن تدخل البلد إلا قبل خمسة عشر يوماً قبل انسحاب السلطة المنتدبة. وفي ١٤ أيار/مايو استعاد الكونت برنادوت (Bernadotte)، وسيط الأمم المتحدة، وظائف اللجنة.

وفي غضون ذلك، عادت الاضطرابات في فلسطين على أشدها. وخشي الأمريكيون لأول مرة على مصالحهم النفطية في شبه الجزيرة العربية حيث أثار مشروع التقسيم معارضة شديدة. يضاف إلى ذلك أن عدة شركات نفطية علقت، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، عملها في شبه الجزيرة بسبب الاضطرابات في فلسطين. ولم يكن من شأن هذا التطور أن يطمئن الأمريكيين، ما قاد فورستال (Forrestal) إلى أن يعلن لـ «Sub-Commitee of the House Forces Commitee» أن مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة هو، في الأساس، خطر على المصالح الأمريكية ولا سيما المصالح النفطية(٦٧).

ورأت الـ CIA (وكالة الاستخبارات المركزية) ووزارة الخارجية(٦٨) والعسكريون، المعارضون منذ مدة طويلة للتقسيم، في العنف المتجدد في فلسطين، تأكيداً لصحة فرضياتهم. وبينت صحيفة **الأسّوشيتيد برس** *(Associated Press)*، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، أن العسكريين الأمريكيين يعارضون مشروع التقسيم لأنه قد يسهّل التسلل السوفياتي إلى المنطقة بالتحالف، احتمالياً، مع العرب وبتقديم الاتحاد السوفياتي على أنه درعهم ضد الاستعمار الغربي الجديد.

---

(٦٧) *New York Times*, 20/1/1948.

وكان فورستال قد كتب في مذكراته أن «الولايات المتحدة بسبب موقفها من فلسطين فقدت الكثير من حظوتها في العالم العربي». انظر: *The Forrestal Diaries*, edited by Walter Millis with the collaboration of E. S. Duffield (New York: Viking Press, 1951), p. 344.

(٦٨) انظر: Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism*, pp. 504-505.

وهكذا، منذ بداية عام ١٩٤٨، تزعزع اليقين الأمريكي تجاه صحة مشروع التقسيم. وأكد وارين أوستن (Warren Austin) منذ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٨ أن: «الولايات المتحدة لا ترى أنه يجب استخدام القوة لدعم توصية الجمعية العامة» وأن تقسيم فلسطين لا يبدو خياراً قابلاً للحياة.

وتدل أقوال أوستن على تحوّل في الموقف الأمريكي. وبدأ الشك في قابلية التقسيم للحياة يستقر في الأذهان. وتجاه هذا الاحتمال الجديد شهّر الصهاينة بالفضيحة. واتُّهمت الولايات المتحدة بـ «الغش الشيطاني»، وحتى بمناهضة السامية(٦٩).

ولم تكن المقالة الافتتاحية في صحيفة **نيويورك بوست** أقل تسامحاً، مع أن الاتهام بمناهضة السامية ليس موجوداً فيها. لم يتلقّ الرئيس، كما ورد في الصحيفة، «وكالة «لقتل» الأمم المتحدة، مهما ظهرت للناس الذين في السلطة، على أنها إحدى السيئات، هذه الوسيلة في تهدئة العرب وبريطانيا العظمى»(٧٠).

ودشنت المنظمة الصهيونية، منذ ٢٥ شباط/فبراير حملة ضخمة للبرقيات ورسائل الاحتجاج. ويقدر عدد الذين أمّوا أماكن البيت الأبيض بمئة ألف(٧١)، بدون نتيجة ظاهرياً، لأن وارين أوستن عاد في ١٩ آذار/مارس إلى الهجوم في مجلس الأمن: «كان على مجلس الأمن، منذ أن بدا أن قرار الجمعية العامة لا يمكن أن يطبق سلمياً وان المجلس ليس مستعداً للعمل على تطبيقه، أن يقترح وضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية. يضاف إلى ذلك أنه كان على المجلس أن يدعو الجمعية العامة إلى دورة استثنائية وأن يعطي، خلال هذه الدورة، لجنة فلسطين الأمر بتعليق جهودها لتطبيق مشروع التقسيم(٧٢).

---

(٦٩) كما كتب رابين باروش كورف: «ليس في استطاعتي إلا أن أنظر بارتياب نحو الموجة المعيبة ضد السامية المتصفة بالاعتدال والصفاء والبساطة، فهي لا تتعلق بالبترول أو الذهب أو الامبريالية، ولكنها مجرد شعور دائم موجود في قلوب وعقول من يحكمون أمريكا الحرة في عام ١٩٤٨. فهذا النوع من معاداة السامية تفصح عنه أقوال أوستن [. . .]». انظر: *New York Post*, 25/2/1948.

(٧٠) *New York Post*, 27/2/1948.

(٧١) تقرير وزارة الخارجية حول الرأي الأمريكي، ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨.

(٧٢) «تعتقد حكومتي بأنه يجب وضع وصاية مؤقتة لأجل فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة، من أجل حفظ السلام ولإعطاء اليهود والعرب القاطنين في فلسطين والذين يجب أن يعيشوا معاً، فرصة أخرى من أجل التوصل إلى حل بخصوص الحكومة المزمع تأليفها في المستقبل». انظر: Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism,* pp. 505-506.

وشهّر الصهاينة بالخيانة: ذلك، بالنسبة إليهم، **حدث سياسي صادم، قرار محزن**. ورد مارشال على هذه الاتهامات بأن السياسة الأمريكية الجديدة تسوَّغ في آن واحد على الصعيد الإنساني، لأنه ظهر أن التقسيم لا يمكن أن يتم إلا إذا فرض فرضاً على العرب، وعلى الصعيد السياسي، لأن خطة التقسيم تعرِّض المصالح الأمريكية للخطر.

واستعاد هذه الحجة الرئيس ترومان في خطابه بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٤٨[٧٣]. وكرر ما قاله في مجلس الأمن السفير أوستن. واعترف بأنه دعم التصويت على التقسيم إلا أنه اعترف أيضاً بأن هذا التقسيم لا يمكن أن يتم بوسائل سلمية. واقترح بالتالي خطة وصاية للحفاظ على الأمن وتحضير حل سياسي للنزاع. وقال إنه مستعد للاضطلاع بحصته من المسؤولية لتطبيق اقتراح الوصاية هذا، وأعطى تعليمات لممثله في الأمم المتحدة ليعلم مجلس الأمن بضرورة ترتيب هدنة بين المتحاربين.

وبالفعل قدمت الولايات المتحدة اقتراحين إلى مجلس الأمن في ٣٠ آذار/مارس، يطلب إليه الاقتراح الأول ترتيب هدنة، والثاني يرجوه دعوة الجمعية العامة إلى دورة استثنائية وإعفاء لجنة فلسطين من مهامها.

وأصرت روسيا على ضرورة تطبيق خطة التقسيم ورفض مشروع الوصاية الجديد الذي ترى أنه لا يمكن أن يخدم إلاّ المصالح الغربية. لكن تم تبني الاقتراح الذي يطلب إلى مجلس الأمن دعوة الجمعية العامة، بعد يومين، بأكثرية تسعة أصوات مقابل صوتين (روسيا وأوكرانيا).

---

(٧٣) «من المهم أن يكون لدى الأمريكيين فهم واضح عن موقع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بخصوص قضية فلسطين. فالولايات المتحدة أيدت بقوة قرار التقسيم على أن تكون هناك وحدة اقتصادية بحسب ما أوصت بها اللجنة الخاصة بخصوص فلسطين التابعة للأمم المتحدة والجمعية العامة. لقد قمنا بالبحث عن كل الممكنات التي تنسجم مع القواعد العامة للخطة من أجل حل المشكلة. وللأسف، أصبح من الواضح أن خطة التقسيم لا يمكن تنفيذها في الوقت الحاضر بالوسائل السلمية. كما أننا لا يمكننا اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض هذا الحل على شعب فلسطين باستخدام القوات الأمريكية بموجب نصوص المعاهدة وعملاً بتوجهات السياسة الوطنية [...]. لقد اقترحت الولايات المتحدة على مجلس الأمن وضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية هدفه الإتيان بحكومة تحفظ السلام. وهذا الاقتراح بإنشاء مجلس الوصاية وجد فقط بعد أن استنفدنا جميع الطرق لتنفيذ خطة التقسيم، وهو يهدف إلى ملء الفراغ الناجم عن إنهاء الانتداب في ١٥ أيار/مايو. وهذه الوصاية لا تؤثر في صلب الحل السياسي النهائي، لكنها تؤسس المبادئ العامة الضرورية للتوصل إلى حل سلمي. انظر: *White House Press Release,* 25 March 1948.

وقد أمرت الجمعية العامة، بما أن الاضطرابات في فلسطين أصبحت عنيفة أكثر فأكثر، بهدنة في ١٧ وفي ٢٣ نيسان/أبريل، وأوصت بتأليف لجنة ثلاثية تكلف بمراقبة الهدنة مكوّنة من قناصل كل من فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الذين يقيمون في القدس. وجرى اتخاذ هذين القرارين رغماً عن التصويت السلبي للمندوبين الشيوعيين. وقال غروميكو (Gromyko) في ما بعد إن هذين القرارين «لصالح العرب ويعرّضان الحقوق الشرعية لليهود للخطر»(٧٤).

ولم تتوصل الجمعية العامة إلى تصديق المشروع الأمريكي، في حين كانت انكلترا تسعى للتخلص من وكر الزنابير الفلسطيني وأرجعت إلى ١٥ أيار/مايو نهاية الانتداب المحددة أولاً في أول آب/أغسطس ١٩٤٨.

وسافر في ليل ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ السير ألان كانغهام (Alain Cunningham)، سادس المفوّضين السامين في فلسطين وآخرهم، على متن الطراد «Euryalus». وكان ذلك نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين.

إعلان دولة إسرائيل والاعتراف بها

أعلن الزعماء، بدون إضاعة وقت، دولة إسرائيل في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، الساعة صفر.

وإذا كانت الجمعية العامة فوجئت بإعلان إنشاء دولة إسرائيل، فإن الرئيس ترومان كان على اطلاع تام على ذلك، فقد سبق أن أعلمه وايزمان في ٩ نيسان/ابريل ١٩٤٨ بأن اختيار اليهود كان «إبادة اليهود أو تكوين دولتهم»(٧٥).

وتلقى الرئيس ترومان في ١٣ أيار/مايو ١٩٤٨ كتاباً من وايزمان يعلن فيه أن الحكومة المؤقتة لدولة إسرائيل ستباشر وظيفتها في الساعة صفر من ١٥ أيار/مايو(٧٦).

---

(٧٤) Documents A/C/1277; A/C/1/1299, and First Committee, 2nd Special Session, 1948, est., pp. 17-20, 25-26, 192-197 and 217-228.

(٧٥) Zeev Sharef, *Three Days,* trans. by Julian Louis Meltzer from the Hebrew (Garden City, NY: Doubleday, 1962), p. 242.

(٧٦) ورد في الكتاب بين غيرها من الأمور ما يلي: «إن القيادة التي تسنمتها الحكومة الأمريكية تحت رعايتكم مكنت من تأسيس الدولة اليهودية [. . .]. ولهذه الأسباب، آمل أن الولايات المتحدة التي عملت بجهد تحت قيادتكم لإيجاد حل عادل ستعترف فوراً بالحكومة المؤقتة للدولة اليهودية؛ وأعتقد أن العالم سينظر بعين الرضى عندما يرى بنوع خاص أن الدولة الديمقراطية الكبرى الحية هي الأولى المعترفة بالدولة الحديثة المنضمة إلى مجموعة الدول [. . .]». انظر: Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (Philadelphia, PA: Jewish Publication Society of America, 1949), pp. 583-584.

واستقبل الرئيس ترومان في صبيحة يوم ١٤ أيار/مايو فرانك غولدمان (Franch Goldman) رئيس الـ «*B'nai Brith*». كما استُقبل إلياهو ابشتاين (Eliahu Epstein) ممثل الوكالة اليهودية في واشنطن في البيت الأبيض الساعة ١١,٣٠ قبل الظهر. وقدّم إلياهو إشعاراً بأن إسرائيل ستُعلن في الساعة السادسة ودقيقة واحدة من بعد الظهر (التوقيت الأمريكي)[٧٧].

وأعلن، بعد إحدى عشرة دقيقة بالضبط من إعلان دولة إسرائيل (أي ١٨ س ١١ د، توقيت أمريكي)، السيد تشارلي روس (Charlie Ross)، أمين السر الصحفي للرئيس ترومان: «أُعلمت هذه الحكومة بأن دولة يهودية قد أعلنت في فلسطين وبأن الاعتراف (بهذه الدولة) قد طلبته الحكومة المؤقتة لهذه الدولة. وقد اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة المؤقتة كسلطة الأمر الواقع لدولة إسرائيل الجديدة»[٧٨]. (وهذا الاعتراف، وهو منتهى الهزء، حصل في الآونة ذاتها عندما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تدرس مشروعاً أمريكياً للوصاية الدولية على فلسطين).

وخطا، بعد ذلك، العديد من الدول خطوة الأمريكيين. واندلعت أول حرب إسرائيلية ـ عربية. وخرجت إسرائيل منها منتصرة ووسّعت مساحتها بفضل احتلال جديد للأراضي. ووقعت فلسطين في شرك التجزئة بسبب التناقضات بين الدول العربية وخصوماتها. أما المجتمع الفلسطيني فخرج ممزقاً ومجزّأً ولا يزال كذلك حتى اليوم.

---

(٧٧) كان يوم ١٥ أيار/مايو يوم سبت. وقرأ بن غوريون إعلان ١٤ أيار/مايو في الساعة السادسة، غير أن وجود دولة إسرائيل لم يصبح نهائياً إلا في الساعة صفر ودقيقة واحدة من ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ (التوقيت المحلي). وجاء في نص الإشعار: «إن لي الشرف أن أبلّغ أن دولة إسرائيل قد أعلنت جمهورية مستقلة ضمن الحدود الموافق عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وأن الحكومة المؤقتة قد أخذت على عاتقها، تبعاً لما تفرضه القوانين والواجبات عليها، بسط السيادة على جميع الأراضي ضمن الحدود الإسرائيلية، وحماية الدولة من أية اعتداءات خارجية، وتنفيذ التزامات إسرائيل حيال الدول الأخرى في العالم طبقاً للقانون الدولي. إن استقلال الدولة سيبدأ اعتباراً من مرور دقيقة واحدة بعد الساعة السادسة مساء يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ بحسب توقيت واشنطن. ونظراً لمعرفتي التامة برابط التعاطف العميق الذي كان موجوداً وتوثق في السنوات الثلاثين الأخيرة بين حكومة الولايات المتحدة والشعب اليهودي في فلسطين، فقد شرفتني الحكومة المؤقتة للدولة الجديدة بأن أنقل هذه الرسالة وأعبر عن الأمل في أن تعترف حكومتكم وترحب بإسرائيل في مجتمع الأمم».

وأكد والتر إيتان الصهيوني الإسرائيلي أن إلياهو ابشتاين اتخذ هذه المبادرة لمراسلة الرئيس «بدون انتظار التعليمات» (من الوطن). انظر: Walter Eytan, *The First Ten Years: Israel between East and West* (London: Weidenfeld and Nicolson, [1958]), pp. 9-10, and *White House Press Release,* 15 May 1948.

(٧٨) «Documents of American Foreign Relations,» in: Eytan, Ibid., p. 10.

إن الإعلان الأحادي الجانب لدولة إسرائيل وعجز الجيوش العربية عن إفشال المشروع الصهيوني وصلافة القوى، بدءاً بانكلترا والولايات المتحدة وحتى الاتحاد السوفياتي، أثارت لدى الفلسطينيين مرارة وشعوراً بانتزاعهم من أرضهم إلى درجة أن سنة ١٩٤٨، كما قالت ن. بيكودو (N. Picaudou) ما زالت، «في الذاكرة الجماعية مقترنة بصورة النكبة ذاتها»(٧٩).

أما انكلترا فكانت سعيدة بالتخلص من مستنقع الوحول الفلسطينية. لكن غدت صورتها باهتة ودورها مقلصاً. ومهما يكن من أمر فقد تركت في الشرق الأدنى إحدى المشاكل الأكثر تعقيداً في هذا القرن، والتي ما زال حلها يبدو حتى اليوم مستعصياً.

خلاصة

مع مغادرة آخر جندي بريطاني الأراضي الفلسطينية أُسدل الستار على فصل من الفصول الأكثر كآبة في التاريخ الحديث للشرق الأدنى. وقد دام الانتداب البريطاني على فلسطين ثمانياً وعشرين سنة من أول تموز/يوليو ١٩٢٠ إلى ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨.

لقد وجد البريطانيون عند وصولهم فلسطين عربية بشكل أساسي بسبب كون العرب يشكلون ٩٤ بالمئة من عدد سكانها وأكثريتهم فلاحون (٧٠ بالمئة إلى حدّ ما) ومدناً مرفئية منها حيفا ويافا وعكا في ازدهار تام، ومدناً في الداخل، هي القدس ونابلس والخليل.. الخ أقل خموداً مما توحي به بعض الأوصاف السوسيولوجية. وقد كانت الأقليات المسيحية الفلسطينية التي تشكل ما يقارب ١٠ بالمئة من السكان مركزة في القطاع الزراعي والإداري والخدمات؛ وكانت معتبرة، بصرف النظر عن المذاهب والولاءات، كجزء لا يتجزأ من فلسطين عربية.

إن أكثرية السكان مسلمون موزعون بين المدن والريف ويخترقهم العديد من الانقسامات: بين طبقة الفلاحين ومالكي العِزَب، وبين العائلات الكبرى الإقطاعية نفسها، وبين الداخل والمدن الساحلية، وبين تيارين رئيسيين: تيار المتمسكين بفلسطينيتهم المؤيدين لاستقلال فلسطيني والتيار العروبي أنصار الوحدة العربية السورية.

---

(٧٩) Nadine Picaudou, *Les Palestiniens, un siècle d'histoire: Le Drame inachevé,* questions au XX^{e} siècle; 92 (Bruxelles: Complexe, 1997), p. 119.

ووجد البريطانيون أيضاً في فلسطين أقلية يهودية تمثل ٦ بالمئة من مجموع السكان تقريباً، مؤلفة، بقسم منها، من يهود فلسطينيين حضريين، جاءوا إلى البلد منذ وقت طويل، وبقسم آخر من يهود استقروا في فلسطين بشكل أساسي اعتباراً من عام ١٨٨١ وتوزعوا بين عشرين مستوطنة زراعية (٠,٥ بالمئة تقريباً من مساحة فلسطين كلها).

وجدوا، بالاختصار، فلسطين مزدهرة نسبياً، بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة، متعددة الطوائف، ومتسامحة تجاه الأقليات، ومنفتحة على العالم الخارجي وتوّاقة بحرارة، بعد أربعة قرون من الاحتلال العثماني، إلى الاستقلال، إمّا بشكل دولة ذات سيادة، وإمّا في دولة فدرالية أو موحدة بقيادة الأمير فيصل ابن الشريف حسين في مكة.

وعندما غادر البريطانيون، بعد ثمانٍ وعشرين سنة، فلسطين في عام ١٩٤٨، كانت قد تحولت فلسطين سكانياً. فالأقلية اليهودية أصبحت تمثل ٣٣ بالمئة من السكان وتملك ما يقرب من ٦,٦ بالمئة من الأراضي من بين الأكثر خصباً.

واستمر الفلسطينيون وعلى رغم هذه التحولات، في عام ١٩٤٨، يمثلون ثلثي السكان الذين يعيشون في فلسطين، واستمروا في حيازة أغلبية الأراضي (٩٣,٤ بالمئة من الأراضي تقريباً)، إلا أن فلسطين، على عكس الدول المجاورة، كانت محرومة من الاستقلال.

ماذا يفسر، على ضوء هذه الوقائع، إذاً، نجاح المشروع الصهيوني في تحقيق هدفه: إعلان دولة إسرائيل؟

للإجابة عن هذا السؤال تقدم عموماً شذرات عديدة لجواب:

١ ـ تعلق الشعب اليهودي بأرض أجداده.

٢ ـ انطلاق الحركة الصهيونية في مؤتمر بال في عام ١٨٩٧ وانغراس المستوطنات الأولى في فلسطين.

٣ ـ إعلان بلفور في عام ١٩١٧ وعلى وجه الخصوص الانتداب البريطاني في فلسطين (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨).

٤ ـ الأثر الحاسم للمحرقة في تعزيز الـ «ييشوف» بعد الحرب العالمية الثانية.

لنستبعد على الفور الفرضية الأولى الساذجة إلى حد ما التي تقول بأن عودة اليهود إلى أرض الأجداد وإقامة دولتهم مجدداً كانتا مندرجتين في نوع من الضرورة

التاريخية لشدة ما كان حنين اليهود إلى **أرضهم الموعودة**، غير قابل للامّحاء، كما ستثبت ذلك الصيغة الشهيرة العام المقبل في القدس. وبدون التنكر لقوة الأساطير في تعبئة اليهود وتأطير الحركة الصهيونية لهم، ما كان يمكن لتعلق اليهود بذكرى مملكتي يهودا والسامرة أن يكون كافياً وحده لانطلاق الحركة. فقد كانت موجات الاضطهاد المناهض لليهود وغليان مناهضة السامية في نهاية القرن التاسع عشر أكثر مدلولاً من وجهة النظر هذه.

هل كانت ستنشأ الدولة اليهودية بفضل دينامية الحركة الصهيونية وحدها بدون دعم القوى الغربية؟ يعتقد ذلك الكثيرون من مؤرخي الحرس القديم الإسرائيليين بتقديم أربع حجج:

١ ـ عبقرية اليهود، ومفهوم البطل الإيجابي، ودين العمل (مقاربة نفسانية).

٢ ـ القدرات التنظيمية والمؤسسية والمالية للحركة الصهيونية.

٣ ـ أو، على العكس، الضعف البنيوي للمجتمع الفلسطيني الممزق بين العائلات الكبرى للوجهاء والمتصف بثقافة سياسية تقليدية تشجع المحسوبية والعصبية.

٤ ـ تواطؤ هاشميي شرق الأردن مع الحركة الصهيونية منذ بداية إقامة إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢٢[٨٠].

هل ساهمت المحرقة في قيام دولة إسرائيل؟ هنا أيضاً يظن العديدون بأنه، إذا كانت الحرب العالمية الأولى أعطت إعلان بلفور، فإن الحرب العالمية الثانية أنتجت المحرقة التي أعطت دولة إسرائيل. إنها، بالانفعال الذي أوجدته في الآراء العامة، والإحساس بالذنب الذي ولدته في حلقات الزعماء الغربيين، فضلاً عن نتيجتها الطبيعية، المتمثلة بالأشخاص المنتقلين من أماكنهم، كانتا مهمازاً قوياً للمشروع الصهيوني. وهذا هو رأي الزعيم الصهيوني ناحوم غولدمان (Nahum Goldman) بين غيره: «لست متأكداً من أن الدولة اليهودية، من دون أوشويتز (Auschwitz)، كان يمكن أن تستمر في الوجود»[٨١].

لهذه التفسيرات كلها، بداهة، علاقة وثيقة بالموضوع: إن التلازم بين

---

(٨٠) حول العلاقات بين الهاشميين والزعماء الصهاينة يمكن الرجوع إلى: Avi Shlaim: *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine* (Oxford: Clarendon Press, 1988), and *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951,* 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 1998).

(٨١) Nahum Goldmann, *Le Paradoxe juif: Conversations en français avec Léon Abramowicz,* grands leaders (Paris: Stock, 1976), p. 111.

الصهيونية والمحرقة، من جهة أولى، وقيام دولة إسرائيل، من جهة ثانية، على الأرض الفلسطينية، يجب ألاَّ يكون موضع شك.

إلا أن هناك عنصراً أساسياً لا يمكن إنكاره أو حتى تقليل قيمته: إنه الدعم البريطاني للمشروع الصهيوني طوال فترة الانتداب. فدمج إعلان بلفور في مهام الانتداب البريطاني، ودعم بريطانيا العظمى هجرة اليهود إلى فلسطين واكتساب الملكية العقارية، وكذلك قمع المقاومة الفلسطينية بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٩ بلا رحمة، ظهرت كالعناصر الأكثر حسماً في إقامة الدولة اليهودية. وقد سبق في عام ١٩٠٤ لثيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية السياسية، أن تنبأ بما يلي: «يمكن أن نتأكد، مع انكلترا كمرتكز، أن الفكرة الصهيونية ستنطلق أكثر إلى الأمام وإلى الأعلى مما كانت سابقاً»[(٨٢)].

وهكذا، على عكس المؤرخين التاريخيين الإسرائيليين الذين يصفون البريطانيين بالشياطين، فمعظم المؤرخين الإسرائيليين الجدد «يعترفون اليوم بأن انكلترا لم تكن إلى هذا الحد معادية للدولة اليهودية». حتى ان توم سيجيف (Tom Sgeve) ذهب إلى أبعد من ذلك بتأكيد أن نجاح الصهيونية كان ممكناً بفضل الدعم الكثيف لليشوف والدفاع عن المستوطنات اليهودية، من جانب الجيش البريطاني، وهذه الفرضية هي التي أدافع عنها هنا. لكنني أوضح أن انكلترا لم تدعم الصهيونية بتجرد، على الإطلاق: كان هناك، في حقبة معينة من تاريخ الشرق الأدنى، توافق بين الهدف الصهيوني ـ استعمار فلسطين عن طريق الهجرة انطلاقاً من أوروبا ـ والهدف البريطاني ـ تأمين قاعدة دعم قرب قناة السويس واستخدام الصهيونية في استراتيجيتها الإمبراطورية.

إن إنكلترا، التي جعلت زرع إسرائيل في أرض عربية ممكناً، وقد وُضعت مؤقتاً تحت الانتداب، يمكن أن تكون مسؤولة عن اللا ـ وجود الفلسطيني. فقوة الانتداب هي التي حالت، بسياستها القمعية تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية، دون أن تحقق هذه الحركة الاستقلال بعد عام ١٩٤٥ على غرار البلدان العربية المجاورة كسوريا ولبنان. وبالتأكيد، يمكن، بسهولة، الكلام على النزاعات الداخلية للقيادة السياسية الفلسطينية وعلى اللعبة الغامضة للملكية الهاشمية في شرق الأردن. ولكن ألم ترتكز السياسة البريطانية كلها بالضبط على تأجيج الخلافات بين الوجهاء

---

(٨٢) انظر: Dominique Vidal et Joseph Algazy, *Le Péché originel d'Israël: L'Expulsion des palestiniens revisitée par les «nouveaux historiens» israéliens* (Paris: Atelier, 1998), p. 28.

لا شك في أن إنكلترا أدركت تماماً أنها ذهبت بعيداً جداً في دعم الحركة الصهيونية، وانها اضطرت عشية الحرب العالمية الثانية، في **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٣٩، لأن تفرض تقييدات على الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعلى اكتساب الملكية العقارية. غير أن هذا التغيير في السياسة الإنكليزية يندرج في سياق الحرب التي كانت تطل برأسها ويستجيب لهاجس تجنب أن تنقلب البلدان العربية إلى جانب معسكر بلدان المحور. إنه ابتعاد مدروس عن التطلبات الصهيونية، ولكنه ليس خيانة كما وصفه بن غوريون[٨٣].

وخرجت انكلترا من الحرب العالمية الثانية، كما هو معروف، مستنزفة، ولم تعد تستطيع وحدها حل مشكلة ساهمت إلى حد كبير في خلقها: صهاينة يسعون لدولة وشعب فلسطيني يجري اقتلاعه من أرضه. وهكذا انتقل جهاز الضغط الصهيوني إلى الولايات المتحدة. ومع أن الرئيس روزفلت تعهد لملك العربية السعودية في كتاب مؤرخ في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٥: «بأن الحكومة الأمريكية لن تقدم على أي تغيير في سياستها في فلسطين بدون استشارة اليهود والعرب»[٨٤]، فإن الولايات المتحدة هي التي ستحمل إلى جرن العمادة الحركة الصهيونية (قد يصدم هذا التعبير أكثر من يهودي) بدفع الجمعية العامة إلى التصويت على تقسيم فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وبالاعتراف بدولة إسرائيل بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلان هذه الدولة، أي في الساعة ١٨ و١١ دقيقة، في ١٤ أيار/ مايو (التوقيت الأمريكي). وسيحفظ التاريخ من هذه الحقبة المأساوية من تاريخ فلسطين الاحتقار العميق من جانب القوى الغربية (بما فيها الاتحاد السوفياتي) لكرامة الشعوب العربية، وعلى وجه الخصوص هذه الإرادة المتعمدة في أن يدفع الشعب الفلسطيني ثمن المأساة اليهودية، المحرقة التي ليس مسؤولاً عنها على الإطلاق. وعلى الأوروبيين، في فجر القرن الواحد والعشرين، التفكير ملياً في ذلك كله.

---

(٨٣) Walter Laqueur, *Histoire du sionisme,* [traduit par Michel Carrière], diaspora (Paris: Calmann-Lévy, 1973), p. 571.

(٨٤) انظر: Frank W. Brecher, *Reluctant Ally: United States Foreign Policy toward the Jews from Wilson to Roosevelt,* Contributions in Political Science, 0147-1066; no. 278. Global Perspectives in History and Politics (New York: Greenwood Press, 1991), pp. 79-81, and Nadine Picaudou, «1914-1948: Dynamique sioniste et impérialisme occidental,» *Revue d'études palestiniennes,* no. 17 (69) (automne 1998), p. 16.

القسم الثالث

فلسطين وأوروبا قبل قيام المجموعة الأوروبية وبعد قيامها

قليلة هي مسائل السياسة الدولية التي شكلت موضوعاً لهذا الفيض من الكتابات كما فعلت المسألة الفلسطينية والنزاع الاسرائيلي العربي، منذ خمسين سنة. ولا يمضي يوم واحد بدون أن ينقل الشرق الأدنى على شاشات التلفزة. غير أن خمسين سنة من الإعلام المفرط لم تتح لإنسان الشارع، في أوروبا خاصة، تكوين فكرة تقريبية، ولو قليلاً جداً، عن الوضع.

ولا أنوي هنا إعادة كتابة تاريخ المسألة الفلسطينية منذ إنشاء اسرائيل، فذلك يخرج عن نطاق هذه الدراسة. وبالمقابل من المفيد التذكير، بخطوط عريضة، بالأحداث الرئيسية التي عرفتها السنوات الخمسون الأخيرة بهدف تحديد السياق الذي سيندرج فيه موقف المجموعة الأوروبية من المسألة الفلسطينية.

الفصل التاسع

المراحل الكبرى للمسألة الفلسطينية
(١٩٤٨ ــ ١٩٩١)

تخللت الحقبة، الممتدة من سنة النكبة الفلسطينية في عام ١٩٤٨ إلى مؤتمر السلام الذي انعقد في مدريد سنة ١٩٩١، أربعة حروب اسرائيلية عربية (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣)، من دون نسيان الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. واتصفت بانفجار المجتمع الفلسطيني بفعل النزوح وبروز الأنوية الأولى للمقاومة الفلسطينية (في الخمسينيات والستينيات)، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤)، وإخراج هذه المنظمة من مقرها في بيروت (١٩٨٢)، والانتفاضة الفلسطينية الكبرى (اعتباراً من سنة ١٩٨٧)، وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وأثرها الحاسم في التوازن الاقليمي.

ويتوخى هذا الفصل، بكل بساطة، بيان الوقائع البارزة في هذه الحقبة. وسيقسم هذا الفصل من أجل الإيضاح إلى حقبتين فرعيتين: (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) و(١٩٦٧ ـ ١٩٩١).

وأنا اعتبر عام ١٩٦٧ زمناً مفصلياً في تاريخ الصراع الاسرائيلي ـ العربي بسبب العواقب الوخيمة التي أحدثها في ميزان القوى بين العرب والاسرائيليين.

بين معركتين: ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

اختفت فلسطين السياسية، غداة الإعلان الأحادي الجانب لدولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ والحرب الإسرائيلية ـ العربية الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩)، من خريطة المنطقة. وبالفعل، وسّع الزعماء الإسرائيليون الذين استفادوا من تفوقهم العسكري حدودهم المقترحة في خطة التقسيم حتى شملت ما يقارب ٧٤ بالمئة من المساحة

كلها، في حين أن القسم الباقي من فلسطين ضمّه الملك عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وأصبح في التعبير الرسمي الضفة الغربية. أما قطاع غزة فبقي تحت الإدارة العسكرية المصرية.

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

على عكس الحقبة السابقة حين كان الشعب الفلسطيني يعيش متجمعاً في اقليم متجانس ومحدد، حصل، بعد سنة ١٩٤٨، انفجار حقيقي للجسم الاجتماعي الفلسطيني وبروز مشكلة اللاجئين.

كان على ما يقرب من ثمانمئة وخمسين ألف فلسطيني، في خمس موجات كبيرة متعاقبة (بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٥١)، أن ينزحوا، وهم مما يمثّل على وجه التقريب ثلاثة أرباع السكان الفلسطينيين جميعاً.

وأدّت مشكلة اللاجئين إلى جدال تاريخي طويل: هل غادروا برضاهم للهروب من مناطق القتال (فرضية رسمية إسرائيلية)، أم أن الجيش الاسرائيلي ومختلف الفرق الإرهابية اليهودية مثل الايرغون والليهي (Lehi and Iragoun)، طردتهم عن عمد (فرضية تمسك بها الفلسطينيون والمؤرخون الاسرائيليون الجدد وأغلبية الاختصاصيين في النزاع الاسرائيلي العربي)؟[١].

وفرض الإسرائيليون لمدة طويلة روايتهم للأحداث: العرب هربوا؛ لم يجبرهم الجيش الإسرائيلي على ترك مدنهم وقراهم؛ لم يكن هناك طرد ولا مجازر، وإذا كان ثمة نزوح كثيف فإن ذلك لأن الزعماء العرب طلبوا إليهم المغادرة.

وقد دحض اليوم هذه الفرضية، عن طريق تقويض منهجي، المؤرخون الاسرائيليون الجدد، وزعيمهم في هذه المسألة هو بلا نزاع بني موريس (Benny Morris). وفي مؤلفين مرموقين ويتمتعان بدقة علمية لا مأخذ عليها، واستناداً إلى التنقيب في المحفوظات الاسرائيلية، وعلى وجه الخصوص تقارير مصالح الاستخبارات، دحض بني موريس الفرضية الرسمية الإسرائيلية. واذا لم يكن قد أخذ بفرضية إرادةٍ منهجية للطرد على نطاق واسع، فقد اعترف بأنه اعتباراً من نيسان/ابريل ١٩٤٨، وبالتالي قبل دخول العرب الحرب، «كانت هناك دلائل واضحة على سياسة طرد على الصعيد الوطني والمحلي في ما يتعلق ببعض المناطق

(١) انظر: Elias Sanbar, *Palestine 1948, l'expulsion* (Washington, DC: Institut des études palestiniennes, 1984).

والأماكن الاستراتيجية الأساسية». وفي الواقع، إن ما يقرب من ثلاثمئة وخمسين ألف عربي فلسطيني أخذوا طريقهم إلى المنفى قبل إعلان دولة إسرائيل[٢].

ووسّعت القوات اليهودية، قبل نهاية الانتداب البريطاني بوقت طويل، وبفضل مشروع داليت (Dalet) (الخطة د)، سيطرتها على أجزاء هامة من الاقليم مخصصة للعرب، لجعل إنشاء دولة فلسطينية مرتقبة في مشروع التقسيم مستحيلاً. وجرت مجازر في العديد من الأماكن. ومجزرة قرية دير ياسين في ٩ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ هي الأكثر استشهاداً بها. فقد ذبحت منظمة الايرغون لمناحيم بيغن، الذي أصبح لاحقاً رئيساً للوزراء في اسرائيل، مئتين وأربعة وخمسين قروياً، «بالرشاشات ثم بقنابل يدوية وأخيراً بالسكين»، كما تذكّر مندوب الصليب الأحمر جاك دو رينييه (Jacques de Reynier)[٣].

وأحدثت مجزرة دير ياسين التي جرت عقب مجازر مشابهة (قتمون، وناصر الدين، وبيت الخوري، والشيخ بدر، ولفتا الفوقا، ولفتا التحتا، وبيت دجان الخ...) «للسكان العرب صدمة هائلة يمكن أن تكون حاسمة»[٤]. ومع أن دوف جوزف (Dov Joseph) وزير العدل الإسرائيلي الأسبق وصفها بأنها «هجوم متعمّد وغير مسوّغ»[٥]، فإن مناحيم بيغن اعترف بأنه لما كانت هناك دولة اسرائيل بدون «انتصار دير ياسين»[٦]. وهو يكاد يبالغ في أهمية هذا الانتصار المستهجن لأن المفعول النفساني لمذابح كهذه في الشعب الفلسطيني تبيَّن أنه حاسم[٧].

---

(٢) Benny Morris: *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*, Cambridge Middle East Library (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1987), and *1948 and after: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1990), and Avi Shlaim, *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951*, abridged ed. (Oxford; New York: Oxford University Press, 1990).

وهناك تركيب ممتاز لأبحاث بني موريس في: Dominique Vidal et Joseph Algazy, *Le Péché originel d'Israël: L'Expulsion des Palestiniens revisitée par les «nouveaux historiens» israéliens* (Paris: Atelier, 1998).

(٣) Jacques de Reynier, *A Jérusalem un drapeau flottait sur la ligne de feu* (Neuchâtel: La Baconière, [1950]), p. 72 sqq.

(٤) Uri Avnery, dans: *Le Monde*, 9/5/1964.

(٥) Dov Joseph, *The Faithful City; the Siege of Jerusalem, 1948* (New York: Simon and Schuster, 1960), p. 71.

(٦) Menachem Begin, *The Revolt: Story of the Irgun* (New York: H. Schuman, 1951), p. 162.

(٧) Bichara Khader, *Histoire de la Palestine* (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1976-), vol. 3, pp. 149-156.

ولا ينكر المؤرخون الاسرائيليون التقليديون أبداً حقيقة هذه المجازر ولكنهم يميلون إلى أن ينسبوا المسؤولية إلى بعض العناصر الهائجة وغير المسيطر عليها، وهي طريقة لتبرئة الزعماء الإسرائيليين.

وهناك زعم آخر في الحجة الرسمية الاسرائيلية حول مسألة اللاجئين يرتكز على التأكيد أن الفلسطينيين غادروا بناء على تحريض من الزعماء العرب. وقد أكد بنّي موريس (Benny Morris) أن ذلك ليس صحيحاً: «لم ينشر الزعماء العرب، في أي آونة، نداء عاماً لعرب فلسطين بمغادرة منازلهم وقراهم والتيهان في المنفى»[٨]. وفرضية النداءات الإذاعية هذه للزعماء العرب دحضها منذ عام ١٩٦١ صِحافي إيرلندي، هو ارسكين شيلدرز (Erskine Childers)، الذي استمع إلى التسجيلات في تلك الحقبة ولم يكتشف نداء إذاعياً واحداً صادراً عن الزعماء العرب يدعو الفلسطينيين إلى المغادرة[٩].

إن بنّي موريس لم يكن له إلا أصدقاء في إسرائيل. وإذ دحض الفرضية الرسمية لبلده، عرّى إحدى خرافات التاريخ الوطني الاسرائيلي، مما أثار معارضة عامة. ولكن هنالك واقع، كما اعترف إيلان غريلسمر (Ilan Greilsammer)، هو أن «الإسرائيليين لم يكونوا غير مسرورين برؤية الفلسطينيين يهربون، وهم يعارضون بالإجماع، من اليمين إلى اليسار الصهيوني المتطرف، عودتهم»[١٠].

وتستند المعارضة الإسرائيلية لعودة اللاجئين إلى ست حجج:

١ ـ حجة الضمير المرتاح: غادر الفلسطينيون بملء إرادتهم وهم يتحملون نتائج خيارهم.

٢ ـ الحجة المبدئية: إن تعايش شعبين مختلفين إلى هذا الحد غير قابل للحياة؛ اذاً من الأفضل للفلسطينيين المغادرة والاستقرار في بلدان شقيقة عندها ما يتسع لهم.

٣ ـ حجة الملاءمة: تهدف الصهيونية إلى إنشاء دولة يهودية وليس إلى إنشاء دولة ثنائية القومية؛ وصون الطابع المتجانس للدولة اليهودية بالتالي له الأولوية، حتى ولو كان من الواجب التطاول على القانون الدولي.

---

(٨) Morris, *1948 and after: Israel and the Palestinians*, p. 17.

(٩) Erskine Childers, «The Other Exodus,» *Spectator* (12 May 1961).

(١٠) Ilan Greilsammer, *La Nouvelle histoire d'Israël: Essai sur une identité nationale*, NRF essais ([Paris]: Gallimard, 1998), p. 198.

٤ ـ حجة التعادل: ذهاب اللاجئين الفلسطينيين يعوَّض منه بهجرة اليهود الذين غادروا البلدان العربية للاستقرار، ابتداء من عام ١٩٤٨، في دولة اسرائيل الجديدة.

٥ ـ حجة الأمن: ثمة أولوية لحاجة اسرائيل إلى الأمن، ما يقودها إلى منع العرب، إذا كانوا كثيري العدد، من أن يشكلوا فيها نوعاً من الطابور الخامس.

٦ ـ حجة الضرورة: اسرائيل بحاجة إلى مهاجرين وهؤلاء يحتاجون إلى مكان. وبالنظر إلى ضيق الاقليم ليست عودة اللاجئين الفلسطينيين موضوع بحث ولا هي متمناة.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في لوزان في آب/اغسطس ١٩٤٩، لمحاولة إيجاد حل إجمالي أو جزئي(١١) لمشكلة اللاجئين، تجاه هذا الدفع بعدم القبول، منذور للفشل سلفاً. وقد طرحت الدول العربية مسألة عودة اللاجئين كحل مسبق لأي اتفاق ولم يستمع أحد إليها.

وهكذا على الفلسطينيين اللاجئين، فاقدي الأمل من العودة، ان يتدربوا على حياة البؤس في مخيمات لبنان والاردن وسوريا والضفة الغربية وغزة. وقد تحولت مسألة استقلال فلسطين بعد عام ١٩٤٨ إلى مشكلة لاجئين.

وقد وضع قرار الأمم المتحدة رقم ٢١٢، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ برنامج مساعدة اللاجئين الفلسطينيين (UNPRR). ثم حلت محله في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ (القرار رقم (٣٠٢)) وكالة خاصة للاجئين الفلسطينيين: (United Nations Relief and Works Agency) (الاونروا UNRWA)، مكلفة بتوزيع المواد الغذائية وتأمين الدراسة للأولاد. وظهر، اعتباراً من هذه الآونة، بوضوح أكثر فأكثر، ان اختيار العودة غير قابل للتحقيق، وان اللجوء مدعو لأن يتحول إلى معطىً دائم في المشهد الاقليمي.

هكذا انفجر السكان الفلسطينيون، اعتباراً من سنة ١٩٤٨ وتشتتوا، واكتظت المخيمات باللاجئين الفلسطينيين في قلب الضواحي المدينية لبيروت وعمان ودمشق.

---

(١١) دعمت الولايات المتحدة في هذا المؤتمر فكرة أن تأخذ إسرائيل قطاع غزة مع جميع اللاجئين فيها. إن هذه الفكرة، «غزة أولاً»، التي رفضها المصريون والأردنيون لم تزعج ـ قبْلياً ـ بن غوريون المهتم بإبعاد مصر. انظر: Neil Caplan, *The Lausanne Conference, 1949: A Case Study in Middle East Peacemaking*, Occasional Papers; 113 (Tel Aviv: Tel Aviv University, Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 1993).

وعاشوا عيشة بؤس يقتاتون من المواد الغذائية للأنروا: أكثر من اللازم لكي لا يموتوا وما لا يكفي لكي يحيوا. الا أن هذا المجتمع في المنفى تحوّل وتنظم من جديد. ففي صميمه سوف تجند المقاومة الفلسطينية أوائل الفدائيين.

الانسلاخ عن الأرض مسقط الرأس

بقيت سنة ١٩٤٨، كما سبق أن كررنا ذلك هنا غير مرة، محفورة في الذاكرة الجماعية الفلسطينية كنكبة حقيقية لأنها أدت إلى تفتيت مجتمع سبق أن أضعف قبل عام ١٩٤٨ بكثير بالقمع الانكليزي والعنف الصهيوني وعانى غياباً شبه تام لمؤسسات تأطير وحكم ذاتي وزعامة وطنية حقيقية. وكشفت نتيجة الاصطدام بين القوميتين، الفلسطينية والصهيونية، الضعف البنيوي للمجتمع الفلسطيني الذي يتحدر من أصل ريفي بشكل أساسي، والذي يواجه إعماراً من منشأ أوروبي مزوداً بوسائل مالية وعسكرية هامة، وبنى تأطير، وبخاصة بدعم غربي لا يقارن.

وهكذا، على كل فريق، في الكارثة الفلسطينية، ان يضطلع بحصته من المسؤولية: الإدارة الفلسطينية التقليدية لأنها غلّبت المصالح الطبقية أو العائلية على المصلحة الوطنية، والقادة العرب الذين سهروا دائماً على مجاملة بريطانيا العظمى صديقتهم الكبرى وتفاوض بعضهم، أي الأردنيين، سراً على تسوية اقليمية مع الصهاينة. والغرب الأمريكي والأوروبي الذي، بدفع من الشعور بالذنب تجاه اليهود، أراد نفي التهمة عن نفسه، بدون كبير عناء، بطعن صدر الفلسطينيين بتهمة الخطيئة (mea culpa)، وأخيراً، وعلى وجه الخصوص، الصهاينة أنفسهم الذين كانوا مهووسين بتحقيق حلمهم، إلى درجة أنهم اعتبروا الوجود الفلسطيني «مجرد عرض في التاريخ»[١٢].

وأصبحت فلسطين، بعد عام ١٩٤٨، مسألة عربية و**مسألة أرض مفقودة** سيحررها العرب قريباً. وسرعان ما تحولت القضية الفلسطينية، التي وقعت في فخ الحرب الباردة بين العرب، إلى مشكلة عربية مزدوجة، في حين أن النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني سرعان ما أصبح النزاع الإسرائيلي ـ العربي[١٣].

---

(١٢) في صدد تحليل أكثر تنقيباً للفلسطيني في الفكروية الصهيونية، أحيل على المؤلفات التالية: Edward W. Said: *The Question of Palestine* (New York: Vintage Books, 1980), and *The Politics of Disposession: The Struggle for Palestinian Self-determination, 1969-1994* (London: Random House, 1994), and Bichara Khader, *Anatomie du sionisme et d'Israël: Essai d'analyse socio-historique* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1974).

(١٣) Ibrahim Abu-Lughod, ed., *The Transformation of Palestine; Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict*, with a foreword by Arnold J. Toynbee (Evanston, [IL]: Northwestern University Press, 1971).

وأوصل تفتيت المجتمع الفلسطيني بصورة طبيعية جداً إلى انفصام واضح حصل في صميم الشعب، وإلى عدم اتصال بين أبنائه وإلى توقف سياسي واجتماعي بصورة كاملة. وابتداء من سنة ١٩٤٨ لم يعد هناك على الإطلاق مجتمع فلسطيني وانما «أجزاء مجتمع»(١٤) تعيش في عدة بلدان وتستفيد من أنظمة قانونية مختلفة:

١ ـ فلسطينيون بقوا داخل حدود إسرائيل، ويسمون عرب إسرائيل وعليهم التدرب الصعب على الحياة في دولة يهودية (جواز سفر إسرائيلي).

٢ ـ فلسطينيو الضفة الغربية، المقيمون واللاجئون وقد أصبحوا مواطنين أردنيين منذ ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية، بعد المؤتمر الذي عقد في أريحا، في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ (جواز سفر أردني).

٣ ـ فلسطينيو غزة، المقيمون واللاجئون والمفصولون جغرافياً عن فلسطين التاريخية بتوسع الحدود الاسرائيلية، والموضوعون تحت إدارة مصرية (وثيقة مسافر مصرية).

٤ ـ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في المخيمات ومعهم وثيقة سفر.

٥ ـ اللاجئون الفلسطينيون في سوريا وهم أيضاً لاجئون يعيشون في المخيمات. وتعتبرهم سوريا سوريي المولد ولكنهم يستفيدون من وثيقة سفر.

٦ ـ اللاجئون الفلسطينيون في الأردن ويعيش معظمهم في المخيمات؛ ويجد الأكثر ثقافة بينهم وظيفة في الإدارة والقطاع الثالث (في حقل التجارة والخدمات والتأمينات الخ...) والمؤسسات التربوية (جواز سفر أردني).

٧ ـ الفلسطينيون المهاجرون وهم الأكثر يسراً أو الأكثر ثقافة وقد هاجروا إلى الولايات المتحدة أو كندا أو أمريكا اللاتينية وانضموا إلى عائلات استقرت هناك منذ بداية القرن. وهاجر فلسطينيون آخرون نحو الذهب الأسود، بشكل أساسي في شبه الجزيرة العربية ودول الخليج، وهكذا أصبحت الهجرة، أياً كان المقصد، في الخمسينيات، صمّام البقاء والمعبر القسري للحِراك الاجتماعي.

وشكّلت كل جماعة فلسطينية موضوعاً للعديد من الابحاث، لشدة تنوع شروط الاستقبال والمعاملة وتعقّدها. ومن غير الملائم هنا العودة إلى ذلك. إلا أن

(١٤) انظر المؤلف التركيبي لإيليا زريق: Elia Zureik, *Palestinian Refugees and the Peace Process*, A Final Status Issues Paper (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1996).

واقعاً بارزاً يستحق بيانه: تعلّق الفلسطينيون بالثقافة والعديدون منهم فقدوا منازلهم وأراضيهم ورباطهم بجماعتهم الأصلية، كعوّامة إنقاذ، وغدوا تدريجياً، إلى حد ما، الحي اللاتيني في العالم العربي، مع معدل ثقافة عليا استثنائي في المنطقة(١٥).

بدايات التعبئة السياسية الفلسطينية

بدت التربية، كأداة بقاء في مواجهة الحظ العاثر، أداة استثنائية أيضاً للإدخال في الحياة الاجتماعية السياسية. ففي الجامعات برز الوعي الفلسطيني الجديد. وأنشأ في القاهرة طالب اسمه ياسر عرفات في عام ١٩٥٢، مع بعض رفاق الجامعة، وقد أصبحوا لاحقاً رفاقه في الكفاح، جمعية الطلاب الفلسطينيين، جنين، ما سيصبح في عام ١٩٥٩ الاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين. وفي بيروت أيضاً في جامعة لم تكن مدعوة في الأساس لتكوين قوميين عرب، هي الجامعة الأميركية، تكوّنت في عام ١٩٥١ أول نواة لحركة القوميين العرب. وبين روّادها طبيب شاب مسيحي من يافا هو جورج حبش (لا يزال إلى اليوم قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)(*). ووجد العديد من هؤلاء الفلسطينيين الطلاب وظيفة في بلدان الخليج وبعضهم، كياسر عرفات(١٦)، الذي درس الهندسة، شغل هناك وظائف مُجزية جداً.

وانضم هؤلاء الشبان الفلسطينيون بصورة عامة، وهم في الغالب من أصل قروي أو برجوازي صغير، إلى المنظمات القومية العربية كحزب البعث أو حركة القوميين العرب. غير أن بعضهم فضل عليهما المنظمات الإسلامية وانضم إلى تنظيم الاخوان المسلمين، في حين عزز آخرون صفوف الأحزاب الشيوعية.

---

(١٥) Bichara Khader et Naim Khader, *Le Peuple Palestinien: Ses Potentialités humaines, économiques et scientifiques*, cahiers du Cermac ([Louvain-la-Neuve]: Institut catholique de Louvain, institut des pays en voie de développment, 1980).

(*) منذ سنوات لم يعد أميناً عاماً للجبهة، بل خلفه في هذا الموقع أبو علي مصطفى الذي استشهد اغتيالاً على يد الصهاينة في رام الله، ثم أحمد سعدات (المترجم).

(١٦) هناك عدة مؤلفات مكرسة لياسر عرفات منها: Rémi Favret, *Arafat: Un destin pour la Palestine* (Paris: Renaudot, 1990); Janet Wallach and John Wallach: *Arafat: In the Eyes of the Beholder* (London: Mandarin, 1992), and *Arafat: La Poudre et la paix*, trad. de l'anglais par Sylvette Gleize; avec la collab. de Luce Bergemer (Paris: Bayard, 1996); Christophe Boltanski et Jihan El-Tahri, *Les Sept vies de Yasser Arafat* (Paris: B. Grasset, 1997); Philippe Vanaert, *Yasser Arafat: Président sans frontières* (Bruxelles: Editions du souverain, 1992), et Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker?*, updated paperback edition (London: Sidgwick and Jackson, 1987).

وكان عمل هذه الانتليجنسيا في أول الأمر له طابع ثقافي: العمل على توعية الجماهير الفلسطينية العربية وتحضيرها لمقاومة المغتصب الصهيوني. وأصدرت مجلةً أسبوعيةً ظهر أول عدد لها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ لجنة مقاومة الصلح مع اسرائيل المنبثقة عن نواة حركة القوميين العرب، انها **نشرة الثأر**. ومارست المجلة التي صدرت حتى عام ١٩٥٨ تأثيراً كبيراً، ولكن تفكير **نشرة الثأر**، على رغم مجهود التنظير الجدير جداً بالثناء، بقي مدموغاً بأفكار مثالية في ما يتعلق بالامكانيات الموضوعية للقومية العربية في الخمسينيات لإلحاق الهزيمة بالكيان الصهيوني.

وبالموازاة مع التعبئة الفكرية بدأت فكرة المقاومة المسلحة تنبت في العقول. ومنذ العام ١٩٥٣ اتخذت مجموعة فلسطينيين مقيمين في قطاع غزة مبادرة تنظيم عمليات فدائية ضد إسرائيل. وهذه المجموعة التي دربها المصريون(١٧) كانت معدّة لإضافة هاجس إلى هواجس إسرائيل أكثر مما هي لتكوين نواة تنظيم مستقل. ورداً على عمليات هذه المجموعة قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بغارة كبيرة على غزة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥ فقتلت عدة فلسطينيين وعدداً كبيراً من الضباط المصريين. وحثّت الهزيمة العسكرية المصرية خلال حرب السويس والاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة الفلسطينيين على التفكير في اطلاق حركة كفاح مسلح. ونبتت الفكرة في رؤوس الطلاب بصورة أساسية.

وبمناسبة زيارة وفد من الاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين، جاء إلى القاهرة في عام ١٩٥٦ لإبداء تضامنه مع الشبان الفلسطينيين الذين أعلنوا إضراباً عن الطعام للاحتجاج على الاعتداء الثلاثي وأجرى مقابلةً مع ياسر عرفات، خليل الوزير، الذي كان يدير في تلك الحقبة مجلة تصدر في بيروت باسم **فلسطيننا** ونشأت صداقة بين الرجلين اللذين التقيا بعد عام، أي في عام ١٩٥٧، في الكويت. وفي إمارة **الذهب الأسود** هذه انطلقت في السر منظمة المقاومة الأولى الحقيقية. وشارك في أول اجتماع سري في سنة ١٩٥٩ ياسر عرفات وخليل الوزير وعادل عبد الكريم ويوسف اميرة ومحمد شديد. وقرر الثلاثة الأخيرون ترك الحركة، التي ستكون نواتها الأساسية مؤلفة من ياسر عرفات (الملقب بأبي عمار) وفاروق القدومي (أبو اللطف) وصلاح خلف (أبو اياد الذي اغتيل في تونس في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١)

---

(١٧) انظر: *Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement*, selected, translated, and introduced by Leila S. Kadi (Beirut: Palestine Liberation Organisation, Research Center, 1969), p. 15.

وخليل الوزير (أبو جهاد الذي اغتالته في تونس مجموعة كومندوس اسرائيلية في ١٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٨). ثم انضم اليهم محمود عباس (ابو مازن موقّع اتفاقات اوسلو في سنة ١٩٩٣) وكمال عدوان (اغتيل في بيروت في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٧٣) والاخوان خالد وهاني الحسن. واتخذت المنظمة اسم فتح[١٨]، وهو نحت مقلوب لحركة تحرير فلسطين.

وبالموازاة مع فتح، ولدت منظمات مقاومة أخرى في بداية الستينيات. وفي الكويت فقط كان هناك ما لا يقل عن خمس وثلاثين منظمة اندمجت فيما بعد **بفتح** ياسر عرفات. وأسس أحمد جبريل وهو ضابط من أصل فلسطيني، جبهة تحرير فلسطين في سوريا في عام ١٩٦١.

إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية

قام الزعماء العرب، ومنهم جمال عبد الناصر، خوفاً من انتشار عدد كبير من منظمات المقاومة التي تخرج عن سيطرتهم، بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) في قمة استثنائية انعقدت في الاسكندرية في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤. وكان الأمر يتعلق «بتقنية» القومية الفلسطينية للسيطرة عليها بشكل أفضل واستباق فتح ياسر عرفات ومنظمات المقاومة الأخرى. وأضفى المؤتمر الوطني الفلسطيني[١٩]، الذي انعقد في القدس، في بالاس هول، من ٢٨ أيار/ مايو إلى ٢ حزيران/ يونيو الصفة الرسمية على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأسندت رئاستها إلى أحمد الشقيري، وهو محام معروف بتعلقه الشديد بالقضية الفلسطينية، لكن أيضاً بإسرافه اللفظي، ولا سيمّا بولائه لعبد الناصر. ودعت الوثيقة الوطنية التي أقرها المجلس إلى إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية في فلسطين التاريخية بأسرها.

ونازعت فتح في الشرعية الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يرأسها الشقيري، والتي كان يؤخذ عليها أنها مجرد أداة في أيدي الزعماء العرب وبالتالي هي غير مؤهلة لتجسيد كفاح التحرير. وليس بالتالي من قبيل الصدفة أن قررت فتح، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤، القيام بأول عملية عسكرية ضد هدف إسرائيلي.

---

(١٨) لو لم يكن الاختصار مقلوباً لكان أعطى كلمة حتف أي الموت، في حين أن كلمة فتح تعني «Conquête» بالفرنسية.

(١٩) حضر المؤتمر ٤٢٢ مندوباً. ومثّل فلسطينيي الكويت ياسر عرفات وخالد الحسن، ومثّل فلسطينيي الجزائر خليل الوزير (أبو جهاد).

وفي أول كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ نشر أول بيان للجناح العسكري العاصفة: «اليوم الذي بدأت فيه حربنا للتحرير، بداية لعبور طويل في طريق وعرة ولكنه عبور له نتائج أكيدة لأنه ليس هناك طريق أخرى تقود إلى التحرير».

ودشّن الجناح العسكري في حركة القوميين العرب، **أبطال العودة**، أنشطتها في عام ١٩٦٦، وانبثقت منظمة أخرى عن حركة القوميين العرب سمّيت **منظمة شباب الثأر**، وقامت بأول عملية عسكرية عشية حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

واندمجت هذه المنظمات الثلاث في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ لتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ووسّعت تشكيلات صغيرة قوام **حركة تحرير فلسطين (فتح)**. وابتداء من عام ١٩٦٧، حلّت المقاومة الفلسطينية محل الجيوش العربية التي انهزمت في عام ١٩٦٧، وتعاظم قوام فتح لكي يصل، على الأرجح، إلى عشرين ألف ناشط تقريباً.

بين زلزالين: الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة في عام ١٩٦٧ وحرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١

حرب عام ١٩٦٧ هي النزاع الكبير الثالث الذي واجه إسرائيل بالدول العربية بعد حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وحرب السويس في عام ١٩٥٦[٢٠]. وهناك العديد من المؤلفات (المتحزبة غالباً) التي اهتمت بتحليل المسؤوليات. والكثير من الرهانات، بخاصة الرهان على الماء، تم إخفاؤها عمداً[٢١]. وسنكتفي هنا ببيان الوقائع الأهم: محاولات إسرائيلية لتحويل مياه الأردن وحفر قناة تحويل لإيصال مياه بحيرة طبريا إلى النقب (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤)، قمة عربية في الاسكندرية (كانون الثاني/يناير ١٩٦٤) لمناقشة المشاريع الاسرائيلية المتعلقة بتحويل مياه الأردن، وميثاق دفاع مشترك سوري ـ مصري (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦)، غارة إسرائيلية كبيرة على القرى الحدودية الأردنية، وبخاصة على السموع (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦)، تظاهرات

---

(٢٠) حول الحروب الإسرائيلية ـ العربية يمكن الرجوع إلى: Sydney D. Bailey, *Four Arab-Israeli Wars and the Peace Process* (Basingstoke: Macmillan, 1990).

(٢١) صدر منذ بضع سنوات العديد من الكتابات حول هذا الموضوع. انظر: Bichara Khader, «La Geopolitica del Agua en el Mediterraneo,» *Politica Exterior*, vol. 8, num. 39 (Junio-Julio 1994), pp. 160-173; Joyce R. Starr, «Water Wars,» *Foreign Policy*, no. 82 (Spring 1991), and

حسن العبد الله، **الأمن المائي العربي**، السلسلة الاستراتيجية؛ ٢ (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢).

فلسطينية في الضفة الغربية قمعها الفوج العربي الأردني (١٤ ـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦)، قطيعة بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية (تشرين الثاني/نوفمبر)، تحليق الطيران الاسرائيلي فوق دمشق واشتباك جوي (٧ نيسان/ابريل ١٩٦٧)، رسالة مصرية إلى منظمة الأمم المتحدة تعلن فيها مصر، وفقاً للقانون المصري، بمغادرة قسم من قوى أمن منظمة الأمم المتحدة المتمركزة منذ ١٩٥٧ في غزة (١٨ أيار/مايو)، إغلاق عبد الناصر خليج العقبة في وجه أي سفينة إسرائيلية (٢٢ أيار/مايو)، ميثاق دفاع متبادل مصري ـ أردني ومصالحة حسين مع منظمة التحرير الفلسطينية (٣٠ أيار/مايو)، انضمام العراق إلى هذا الميثاق (٤ حزيران/يونيو)، هجوم إسرائيلي مفاجىء (٥ ـ ١٠ حزيران/يونيو)، توقف الأعمال الحربية على كل الجبهات (١٠ حزيران/يونيو) ونتيجة ذلك خسارة الدول العربية المهزومة مئة ألف كيلومتر مربع من الأراضي (سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة). وأصبحت كل فلسطين من الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط تحت السيطرة الإسرائيلية، مما أدى إلى نزوح فلسطيني ثانٍ (أربعمئة وخمسين ألفاً) يقارن بنزوح عام ١٩٤٨. وصوّت الكنيست على قانون يتعلق بإعادة توحيد القدس.

وأحدثت هزيمة العرب عام ١٩٦٧، باتساعها وعمق تأثيرها في الضمائر العربية، شرخاً تاريخياً قلب المعطيات السياسية وأجبر القوى السياسية والفكرية جميعاً على التساؤل عن أسباب هذا الفشل[٢٢].

المقاومة الفلسطينية حتى أيلول/سبتمبر ١٩٧٠

بعد هزيمة حزيران/يونيو، تعلّق الشعور القومي للجماهير العربية المجروحة والمبلبلة في العمق، بالمقاومة الفلسطينية التي قررت، منذ تموز/يوليو ١٩٦٧ متابعة القتال. ولم تخضع إذاً لوقف النار الذي كرسته الدول العربية في قمة الخرطوم (٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٧)، ولم تعترف بالقرار رقم ٢٤٢ (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن والذي يؤكد «سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها الوطنية واستقلالها السياسي» ولكنه لم يأت على الإطلاق على ذكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وبرهن الفدائيون الفلسطينيون بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠ على جدارة متنامية في القيام بأعمال ضد إسرائيل. وغدت منظماتهم أكثر تعقيداً على الصعيد البنيوي وبدأت، بخاصة بعد معركة الكرامة (٢١ آذار/مارس ١٩٦٨)، بتنمية وظائفها

---

(٢٢) قسطنطين زريق، **معنى النكبة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨).

السياسية المهمة التي تتناسب مع أمة في طريق الولادة. وأصبحت الحركة أكثر جذرية على الصعيد الايديولوجي، ما عزز تماسكها الداخلي على الرغم من تعدد المنظمات الفلسطينية.

وهذا التجذر واضح تماماً في:

١ ـ خيار الكفاح المسلح المعد من جهة أولى لإعادة بناء الحقل السياسي لشعب انفجر عبر فرض صورة اللاجىء، المقاوم، المقاتل، ومن جهة ثانية لاعتماد بديل المقاومة الشعبية الفلسطينية والتشديد على الكفاح المسلح الذي لم يصبح موجلاً فقط بمهمة تحرير الأرض السليبة بل أيضاً بإعادة بناء الرباط الذي يشد الشعب الفلسطيني إلى وطنه التاريخي.

٢ ـ التحول التدريجي لمنظمة التحرير الفلسطينية من منظمة وجهاء أنشأتها الدول العربية وانشلّت بصراعاتها الداخلية، إلى منظمة فدائيين تتجاوز الارتهان للدول والصراعات العشائرية التقليدية، وتكتسب بالكفاح شرعية شعبية.

وبدأت استعادة منظمة التحرير الفلسطينية من جانب منظمات المقاومة، منذ الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة في تموز/يوليو ١٩٦٨. وانتخب خلال الدورة الخامسة المنعقدة في القاهرة في شباط/فبراير ١٩٦٩ ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية الجديدة. وأصبحت منظمة، **فتح**، تشكل الهيكل الرئيسي لحركة المقاومة، لكنها كانت مضطرة للتحالف مع الحركات الأخرى لقيادة الكفاح الفلسطيني للتحرير، الذي نما، في المحصِّلة، في سياق خاص. فالمقاومة الفلسطينية، على عكس المقاومة الجزائرية التي كانت تستفيد من استقرارها الوطيد في الاقليم الوطني، اندفعت انطلاقاً من نقاط ارتكاز أردنية وسورية، ولبنانية فيما بعد، أي من مناطق التجنيد الخاصة بها، في مخيمات اللاجئين. واتخذت المقاومة المسلحة، وكانت أكثر من انتفاضة شعبية، شكل أعمال تخريب تهدف إلى تأكيد وجود الشعب الفلسطيني أكثر مما تهدف إلى إيذاء المحتل الاسرائيلي. ويستجيب خطف الطائرات الذي بدأ في عام ١٩٦٨ (٢٤ تموز/يوليو ١٩٦٨ مع اختطاف طائرة العال إلى الجزائر) للهدف نفسه: تذكير العالم بوجود الشعب الفلسطيني. إنه عنف إعلامي بلا شك، ولكنه أضرّ لمدة طويلة بالقضية الفلسطينية، لأنه شوّه صورة الفلسطيني التي أصبحت مقترنة في المِخْيال الغربي، بصورة خاصة، بالإرهابي.

وهكذا قوّت حرب ١٩٦٧، التي أفقدت الثقة بالجيوش العربية، المقاومة الفلسطينية والتضامن الشعبي معها. وقد أخذت منظمة الأمم المتحدة علماً بذلك وتكلمت، لأول مرة، في اجتماع الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩،

على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بها.

علاقات المقاومة الفلسطينية بالدول العربية

برزت مشكلة جديدة مع نمو المقاومة الفلسطينية وهيكلتها: كيف تنظم العلاقات مع الأنظمة العربية؟

تمحور موقف المقاومة حول المبدأ التالي: «عدم التدخل في الشؤون العربية بقدر عدم تدخل الدول العربية في الشؤون الفلسطينية». ويستند الفلسطينيون في ذلك إلى كون التناقض الرئيسي والتناحري هو بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وكل تناقض آخر يجب تجميده مؤقتاً، إلا أن في هذا الموقف شيئاً من اللاّواقعية. فمن الواضح بالفعل أن الوجود المسلح الوحيد للفلسطينيين والمسيّسين بحدة، والذي يعلن بعضهم في كل مكان انضمامه إلى الماركسية، سيشكل تحدياً جدياً لأنظمة هي سلطوية في حدها الأدنى إذاً تندرج المواجهة بين المقاومة الفلسطينية والأنظمة العربية في طبيعة مواقف الطرفين السياسية والايديولوجية.

وخلال السنتين ١٩٦٩ و١٩٧٠ كانت وحدات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ممنوعة بصرامة في الاقليم السوري. وانتهت الصدامات، في نيسان/أبريل ـ أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ بين المقاومة والجيش اللبناني، هي أيضاً، باتفاق القاهرة الشهير المؤيد للمقاومة (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩). وقامت في الأردن، منذ سنة ١٩٦٨، سلطتان، إحداهما أردنية والثانية فلسطينية ـ مقاومة. وأوصلت الصدامات الحتمية، في طور أول، لصالح سلطة المقاومة اتفاق ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨، ولم يكن ذلك سوى تأجيل للأمر.

منعطف ١٩٧٠

سجلت الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٩ والأشهر الأولى من سنة ١٩٧٠ سلسلة من الصعوبات بالنسبة إلى الزعماء الاسرائيليين. وكذلك بالنسبة إلى حلفائهم الأمريكيين. ويمكن تلخيصها بما يلي: اصطدمت الغارات الاسرائيلية في العمق وراء قناة السويس بسد فعّال من الصواريخ التي سلمها الاتحاد السوفياتي لمصر وكان عليها أن تتوقف في ربيع ١٩٧٠. وعززت معاهدة طرابلس بين مصر والسودان وليبيا التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ خطوط المصريين الخلفية. وعزلت الحملة الدبلوماسية إسرائيل عن منظمة الأمم المتحدة. وزادت المقاومة الفلسطينية من نشاطها وتوصلت إلى وضع الحركة الوطنية المعترف بها (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ حول حقوق الشعب

الفلسطيني غير القابلة للتصرف بها). وحسبت الولايات المتحدة حساب هذا الوضع وقدمت مشروع روجرز (Rogers)[٢٣] من أجل تطبيق القرار ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧.

وأعلن عبد الناصر لدى عودته من موسكو في تموز/يوليو ١٩٧٠ قبوله بمشروع روجرز الذي ينص على وقف النار لمدة أولية لثلاثة أشهر مع السعي في غضون ذلك لاتفاق مؤقت حول إعادة فتح السويس وكذلك شروط التسوية النهائية. ووقف الملك حسين إلى جانب عبد الناصر. وأثار التغيير المفاجىء لدبلوماسية عبد الناصر، مع وصفه بالسياسي المحنك، غضب الفلسطينيين وأخصامه العرب.

وبالفعل أخذ الفلسطينيون على مشروع روجرز أنه مبني على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يقلّص المسألة القومية إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين والذي، فضلاً عن ذلك، «لا يتعلّق إلا بنصف الشعب الفلسطيني»، أي المقيمين في الضفة الغربية وغزة.

وقرر المؤتمر الاستثنائي الفلسطيني المنعقد في عمان في ٢٧ و٢٨ آب/اغسطس ١٩٧٠ بالإجماع رفض المشروع، وذهبت المقاومة إلى أبعد من ذلك ونادت بتجذير الكفاح المسلح.

وفي ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ خطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في آن واحد تقريباً ثلاث طائرات وحولتها إلى الصحراء الأردنية لإظهار رفض الفلسطينيين بوضوح مشروع روجرز، وكذلك، بطريقة غير مباشرة، لتذكير العالم بوجود الشعب الفلسطيني. ولم يتأخر رد الملك حسين.

ففي ١٥ أيلول/سبتمبر عين الملك حكومة عسكرية وحل اللواء حابس المجالي محل رئيس الأركان على رأس الجيش في ١٦ أيلول/سبتمبر. وفي هذا التاريخ اضطلع ياسر عرفات بالسلطات العسكرية جميعاً ودخلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي اليوم نفسه شن الجيش الأردني هجوماً عاماً[٢٤].

---

(٢٣) الصياغة الأكثر وضوحاً لهذا المشروع شرحها روجرز لمحمد رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٧٠. انظر: **الأهرام**، ٢٢/٦/١٩٧٠.

(٢٤) لتحليل مفصل للأحداث، انظر: بلال الحسن، «أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٧١)، ص ٣٩ ـ ٥٥.

ووضعت القوات الإسرائيلية في حالة تأهب وأعلن موشي دايان ان الجيش مستعد للتدخل إذا تطلب الوضع ذلك. وتلقى الأسطول السادس الأمريكي أمراً بالاتجاه إلى شواطىء البحر الأبيض المتوسط الشرقي. وأعلن الرئيس نيكسون لصحيفة في شيكاغو أنه سيضطر للتدخل في الأردن اذا انضم السوريون والعراقيون إلى قوات المقاومة الفلسطينية(٢٥). ووضع برنامج تدخل إسرائيلي أمريكي (٢٦). ووصلت كمية كبيرة من الأسلحة إلى الأردن عبر إسرائيل. وأخذت الأيام الأولى لتصفية الفلسطينيين شكل مجزرة حقيقية.

وانعقدت في ٢٣ أيلول/سبتمبر قمة عربية في القاهرة، وعقد اتفاق بين ياسر عرفات وحسين في ٢٧ أيلول/سبتمبر برعاية عبد الناصر، وبمقتضاه تنسحب القوات المسلحة الأردنية من عمان، وينتقل الفدائيون إلى خطوط وقف النار مع إسرائيل ابتداء من أول تشرين الأول/اكتوبر. ولم يوقع الاتفاق النهائي إلا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

ومع أن هذا الاتفاق قدم للفلسطينيين بعض الارضاءات، لأن الملك حسين يُفترض أن يضع مملكته في «خدمة الثورة الفلسطينية»، فمن الواضح في ذلك أن مشكلة ازدواجية السلطة حُلت لصالح الملك.

في غضون ذلك، أحدثت وفاة الرئيس عبد الناصر الفجائية وجوماً في العالم العربي، في حين استقر حافظ الأسد في السلطة في سوريا عقب انقلاب عسكري تحت اسم الحركة التصحيحية. وسوف يوظف الملك حسين كل شيء، وقد استفاد من وفاة عبد الناصر الفجائية، لطرد المقاومين الفلسطينيين من الأردن واستعادة سيادته على الدولة بدون شريك.

بعد أيلول «الأسود»(٢٧): عبور الصحراء (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)

اتسمت الحقبة التالية لأيلول/سبتمبر ١٩٧٠ بالمرارة. فالفلسطينيون أضنتهم المناظرات الجدلية، وكانت تلك ساعة تصفية الحسابات. ففي حين اتهمت فتح

---

(٢٥) *New York Times*, 19/9/1970.

(٢٦) انظر تفاصيل هذا البرنامج الأمريكي في: *New York Times*, 8/10/1970.

وحول الدور الأمريكي في الأزمة، انظر: William Quandt, «The Middle East Conflict in U. S. Strategy, 1970-1971,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no. 1 (Fall 1971), pp. 39-52.

(٢٧) وصف الفلسطينيون شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ «بالأسود». وكشفت مجموعة فلسطينية تحمل اسم «أيلول الأسود» عن نفسها باغتيال الوزير الأول الأردني وصفي التل في آخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، وخطف طائرة لشركة سابينا في ٨ أيار/مايو ١٩٧٢ في مطار اللد الإسرائيلي، وبصورة خاصة اغتيال رياضيين اسرائيليين في الألعاب الأولمبية في ميونيخ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٢).

جبهتين (الشعبية والديمقراطية) بالمغامرة واليسارية المضرّتين بالكفاح الوطني الفلسطيني، رأت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في تقرير طويل، أن المقاومة «غرقت في بحر من الامتيازات والرفاهية المادية والمعنوية: ثورة ثرية». وكتب حواتمة: «يعود ذلك إلى توجه وطني يقترب من الشوفينية (التزمت الوطني)، وإلى تبقرط مبالغ به مقترن بالافتقار للرؤية الواضحة ولخط إيديولوجي دقيق». وأصرّ التقرير على ضرورة التحالف بين الجيش والفلاحين الأردنيين. وأعطت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في تقرير حول أحداث أيلول، تقديراً للوضع مشابهاً لتقرير الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وهو يصرّ على الكفاح لإقامة نظام ديمقراطي في خدمة الجماهير في الأردن.

وسيطرت مشكلتان نزاعيتان على المناقشات قبل الاجتماع الثامن للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس ١٩٧١: الدولة الفلسطينية وتوحيد حركات المقاومة. ففي ما يتعلق بالدولة الفلسطينية، رفض المجلس الوطني الثامن المشروع وأعلن وحدة الشعب الفلسطيني ـ الأردني. وتوضح فقرة من القرار السياسي الذي اتخذه المجلس بعنوان وحدة الجماهير الفلسطينية والأردنية حول هذا الموضوع ما يلي: «هناك، منذ الأزمنة الأولى، رباط وطني ووحدة إقليمية صنعها التاريخ والثقافة واللغة يربطان الأردن بفلسطين. ولا يرتكز خلق كيان سياسي في الأردن وآخر في فلسطين لا على الشرعية ولا على وجود عناصر معترف عموماً بأنها تساهم في تكوين كيان. فالأمر يتعلق فقط بمظهر تقسيم حطّم به الاستعمار، في الحرب العالمية الأولى، وحدة حركتنا الوطنية العربية ووحدة وطننا العربي».

وتبنى المجلس مشروع فتح في شأن توحيد حركات المقاومة، والذي ينص على توسيع المجلس الوطني (مئة وخمسون عضواً) وإنشاء لجنة مركزية جديدة ومكتب سياسي.

وعندما كانت المنظمات الفلسطينية تناقش هذه المشاكل الرئيسية في شأن مستقبلها، تحضرت السلطات الأردنية لهجوم ثانٍ كبير. كان على رأس الحكومة رجل حازم هو وصفي التل، وعلى رأس الجيش ضباط عنيدون يأخذون على الملك تساهله مع الفدائيين.

ففي أيار/مايو ١٩٧١ أنذرت القوات الملكية المقاومين الفلسطينيين بالانسحاب من قواعدهم في الشمال. وتجاه رفض الفلسطينيين الذين تمسكوا بيأس بآخر محرز لهم، فتح الجيش النار في معركة واسعة النطاق سميت معركة الأحراش التي

استمرت من ١٣ إلى ٢٧ تموز/يوليو ١٩٧١.

وكالعادة نددت البلدان العربية بعمل السلطة الملكية على موجات الإذاعة لكنها لم تفعل إلا القليل.

واتّسمت القمة العربية التي انعقدت بناء على طلب عاجل من القذافي في طرابلس بتغيبات مذهلة: العربية السعودية وتونس والسودان ولبنان. وقد كان يشكل جلاء الفلسطينيين القسري عن الشمال ضربة قاسية لهم: لم تعد لهم أي قاعدة في الأردن. ولم يتوصل المؤتمر الوطني الفلسطيني، عشية المعارك، إلى توحيد حركات المقاومة وانما استعاد عرفات سلطة كانت موضع نزاع لبعض الوقت.

مشروع حسين: آذار/مارس ١٩٧٢

أظهرت السياسة الهاشمية منذ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، الذي يسجل بداية مجزرة عمان إلى ١٧ تموز/يوليو ١٩٧١، تاريخ اطلاق الملك حسين جيشه ضد آخر ملجأ للمقاومة الفلسطينية، إلى ١٥ آذار/مارس ١٩٧٢، اليوم الذي اختاره الملك لإعلان برنامجه المسمى برنامج حسين، هذا الاستمرار الذي يميزها. وقد قُدم مشروع حسين، في الشكل، كمشروع دستوري، وهو يصف بدقة طابع المملكة العربية المتحدة المستقبلية وبنيتها بتوحيد المقاطعتين المحكومتين ذاتياً إلى حد بعيد، الأردن (الضفة الشرقية للأردن، وعاصمتها عمان) وفلسطين (الضفة الغربية للأردن، وعاصمتها القدس)، تحت التاج الهاشمي(٢٨). إن بناء سياسياً كهذا لا يمكن أن يتحقق إلا في الوقت الملائم، ويشكل الإعلان عنه في ذاته، بصورة غير مباشرة، وانما ملحة، اقتراح حل سياسي جزئي للنزاع الاسرائيلي ـ العربي. وانسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية سيكون بالفعل شرطاً مسبقاً لا غنى عنه لإقامة المملكة العربية المتحدة.

إن أحد تعليلات الملك الهاشمي واضح على الأقل. ويلخصه مكسيم رودنسون بما يلي: «أراد، أمام قرب الانتخابات البلدية التي نظمتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية، أن يتجنب أن ينتج من هذه العمليات توجه مناهض للهاشميين. إنه بالفعل واعٍ لفقدان الشعبية الذي سببه القمع الذي لم يرحم في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، ضدّ الفلسطينيين. وامكانية نظام أكثر ليبرالية يعطى للضفة

---

(٢٨) من أجل تحليل مفصل لمشروع حسين، انظر مقالات ناجي علوش، وبلال الحسن، وصادق جلال العظم، وأحمد خليفة، وعبد العزيز محارب في: **شؤون فلسطينية**، العدد ٩ (أيار/مايو ١٩٧٢)، ص ٢٣٦ ـ ٢٦٧.

الغربية في قلب المملكة قد يجعل، في رأيه، سكان هذه الضفة أقل عدائية في المستقبل في إطار الأردن. وقد يعتبرون على الأقل هذا الحل، كأهون الشرور»[(٢٩)].

ولم تُضع اسرائيل لحظة واحدة لشجب هذا **الإعلان المغرور ومن طرف واحد** واستهزأت بصاحبه «الذي يتعامل مع أراضٍ ليست له وليست تحت سيطرته كما لو كانت ملكه الشخصي»[(٣٠)].

وأبدت الولايات المتحدة، على العكس، بعض الاهتمام بمشروع حسين وفيه الكثير من الإشارات التي تثبت أنه جرى إنضاجه في واشنطن. وبالفعل لم يكن مشروع حسين سوى نص مشروع الكومنولث الفلسطيني المعد في جامعة نيويورك انطلاقاً من المشروع الأمريكي المسمى مشروع فيشر (Fischer) معدلاً إلى حد ما[(٣١)]. ويمثل مشروع حسين، بالنسبة إلى الولايات المتحدة اذاً، مقاربة نحو حلول التسوية هذه التي تراها وزارة الخارجية واقعية وحدها وتأمل أن تصبح، عاجلاً أو آجلاً، ممكنة بالإنهاك البطيء للتطلبات المتعارضة للمتخاصمين.

إلا أن الحكومات العربية رفضت على الفور مشروع حسين. ونشر مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية (ليبيا وسوريا ومصر)، في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٢، بياناً مشتركاً يدين المشروع بشكل جازم، لأنه «يهدف إلى توجيه ضربة قاتلة إلى الطابع العربي للمعركة بتقليص المشكلة الفلسطينية إلى مجرد مشكلة اقليمية للحدود». وذكّر المجلس الرئاسي بأن «لا أحد مؤهلاً فردياً لإيجاد حل جزئي أو كامل للقضية الفلسطينية».

أما المقاومة الفلسطينية فكانت معارضتها معبّراً عنها بحزم. فمنذ مساء ١٥ آذار/مارس أعلنت فتح الحرب على مشروع حسين لأنه «أخطر تآمر تواجهه القضية الفلسطينية منذ نصف قرن»، ودعت إلى تدمير النظام الهاشمي[(٣٢)].

غير أن الرئيس السادات اقترح بمهارة على الفلسطينيين تشكيل حكومة في

---

(٢٩) Maxime Rodinson, «Le Plan Hussein,» dans: Jacques Berque [et al.], *Les Palestiniens et la crise israélo-arabe: Textes et documents du groupe de recherches et d'action pour le règlement du problème palestinien (G. R. A. P. P.), 1967-1973* (Paris: Editions sociales, [1974]), pp. 83-84.

(٣٠) تصريح غولدا مائير بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٧٢.

(٣١) **شؤون فلسطينية**، العدد ٨ (نيسان/أبريل ١٩٧٢)، ص ٢٦٢ وما بعدها.

(٣٢) *Le Monde*, 19/3/1972, p. 5.

المنفى ليسحب البساط من أمام الملك الهاشمي. وكان الفلسطينيون هم الذين، هذه المرة، رفضوا الاقتراح، بذريعة أن فكرة كهذه، غير ملائمة على الاطلاق، لن تفعل سوى تسريع مسار نزع التعبئة لأنها «تحوّل انتباه الشعب الفلسطيني عن مهام أساسية: متابعة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي والارتقاء بها إلى مرحلة أكثر تقدماً»(٣٣).

وتبنى المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر، بعد أن رفض مشروع حسين واقتراح حكومة في المنفى (شباط/فبراير ١٩٧٣)، قراراً يوصي بإنشاء جبهة وطنية فلسطينية في الأراضي المحتلة. وبعد إصدار هذا القرار عبّر الفلسطينيون عن إرادتهم للانفصال عضوياً عن اسرائيل والأردن. وهكذا حل محل فرضية وحدة الضفتين غير القابلة للانفصال خطاب يؤكد خاصية القومية الفلسطينية وديناميتها التاريخية.

وتطورت العلاقات في لبنان مع الفدائيين كما في الأردن. وعقد، عقب الاشتباكات الجدية مع الجيش اللبناني في خريف ١٩٦٩، اتفاق جرى توقيعه في القاهرة وبمقتضاه منح اللبنانيون الفدائيين حصانة سياسية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الخمسة الموجودة في البلد، وكذلك حرية الوصول إلى الحدود الاسرائيلية في منطقة العرقوب الجنوبية. ومثّل اتفاق القاهرة بالنسبة إلى الموارنة التخلي عن السيادة، في حين أصبح العرقوب وجنوب لبنان مرمى الغارات الاسرائيلية. وكان هدف الاسرائيليين إضعاف معنويات السكان الفلسطينيين وإحداث مناخ عدم استقرار في لبنان ومواجهة الفلسطينيين وحلفائهم التقدميين اللبنانيين بالجيش واليمين اللبنانيين. وأدت العملية الاسرائيلية في نيسان/ابريل ١٩٧٣ (قتل فيها ثلاثة زعماء فلسطينيين من فتح) إلى أزمة جديدة سعى خلالها الجيش اللبناني لفرض سيطرته مجدداً على مخيمات اللاجئين. وتوقف إطلاق النار في نهاية شهر أيار/مايو ولم يتوصل إلى شيء، واستمر النزاع بعد ذلك.

حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ والانعطافة الاستراتيجية الفلسطينية

كانت مبادرة حرب تشرين عربية. وهكذا اختل التوازن، منذ عام ١٩٤٨، المبني على الأمر الواقع الإسرائيلي، والجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، والضم الزاحف، وعدم الأهلية الفطرية للعرب للقتال والنصر(٣٤).

(٣٣) Ibrahim Souss, «Un gouvernement en exil? Les Raisons d'un refus unanime,» *Le Monde diplomatique* (décembre 1972), p. 15.

(٣٤) انظر: Mahmoud Hussein, *Les Arabes au présent*, histoire immédiate (Paris: Seuil, [1974]), p. 183, et Jean Claude Guillebaud, *Les Jours terribles d'Israël*, histoire immédiate (Paris: Seuil, [1974]), p. 19 sqq.

إن حرب تشرين ليست بالتأكيد نصراً عربياً حاسماً، وليست أيضاً نصراً اسرائيلياً حاسماً، بمعنى أن حرب تشرين، لأول مرة، نقلت النزاع، كما كتب هيكل في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، من حالة «اللاّسلم واللاّحرب» إلى حالة «اللاّنصر واللاّهزيمة»؛ وتتناسب مع أول هذين المفهومين «حالة جمود»، ومع الثاني «حالة حركة».

وبالفعل يميل تعبيرا النصر والهزيمة إلى اتخاذ معنى خاص ونسبي في النزاع الاسرائيلي ـ العربي. وهناك نزعة كبيرة إلى إهمال كون قواعد اللعبة، في هذا النزاع، تختلف بوضوح عن القواعد التي جرت العادة على الرجوع اليها: «يكفي، في حرب واحدة، أن لا تحقق اسرائيل نصراً حاسماً لكي يشكل ذلك تحوّلاً؛ يكفي أن لا تلحق بالعرب، مرة واحدة، هزيمة ساحقة لكي تأخذ الحرب، بالنسبة إليهم، أبعاد نصر»[(٣٥)]. إنه شذوذ عن القياس عائد لظروف النزاع الخاصة. لا ريب في ان المغزى الحقيقي لهذه الحرب، إنما يكمن في انها ليست حرب تحرير وإنما على وجه الخصوص ضربة عسكرية تهدف إلى تحريك المفاوضات السياسية التي كانت قد اصطدمت بطريق مسدود.

وهذا الواقع غير خافٍ على أحد. ففي ٢٣ نيسان/أبريل، أي ما يقارب ستة أشهر قبل حرب تشرين الأول/اكتوبر، كتب ارنو بورشغراف (Arnaud Borchgrave) في صحيفة **نيوزويك**: «لم يعد ينكر سياسيو واشنطن، مع انهم لا يقبلون بذلك علانية على الاطلاق، آمال السادات في تغيير المعادلة السياسية في الشرق الأوسط، عن طريق «صدمة»، حتى إنهم يرون ان انفجاراً كهذا يمكن أن يكون له تأثير مناسب». ويسلّم كيسنجر نفسه بأنه لا يعالج الأزمات على البارد أبداً. إن أحد مفاعيل حرب تشرين هو بالضبط ـ عن طريق إعادة تسخين مؤقتة في المنطقة (مفهوم حركة إذاً) ـ جعل «وضع ملائم للتفاوض ممكناً»[(٣٦)]. وإنه لغريب أنه حين استعاد العرب كرامتهم بتحطيم أسطورة خصمهم الاسرائيلي الذي لا يقهر»، بدا عليهم أنهم أكثر ميلاً إلى التوافق مع هذا الخصم وأكثر ميلاً إلى البحث معه في طريقة للعيش في نطاق سلام مقبول من الطرفين، بحيث يمكن أن ينطلق

---

(٣٥) Mohamed Sid Ahmed, *Quand les canons se seront tus: Le Conflit israélo-arabe: Une stratégie pour la paix*, traduit de l'arabe par l'auteur; adaptation française d'Antoine Berman, collection ligne de mire (Paris: P. Belfond, 1976), p. 49.

(٣٦) William Quandt, «Kissinger and the Arab-Israeli Disengagement Negotiations,» *Journal of International Affairs*, vol. 29, no. 1 (Spring 1975), p. 46.

مسار التفاوض. فهل يمكن أن يبقى الفلسطينيون في مؤخرة الأحداث، أم أنهم سينضمون إلى المسار الجاري؟

الفلسطينيون بين النقاء الثوري والواقعية السياسية

شكلت حرب تشرين قطعاً جديداً في تاريخ النزاع الاسرائيلي ـ العربي. وإذا لم تكن قد قلبت بشكل أساسي نسب القوى في المنطقة، فإن لها على الأقل ميزة إعطاء الدول العربية المبادرة على الصعيدين العسكري والنفطي (ارتفاع اسعار النفط في عام ١٩٧٣).

وشاركت المقاومة الفلسطينية مباشرة في المعركة، مستفيدة من انحلال الملزمة الاسرائيلية وارتخاء المراقبة داخل الأرض المحتلة. لا شك في أنهم كانوا يعرفون تماماً أن أهداف حرب تشرين محدودة: احتلال جزء من شبه جزيرة سيناء والجولان لتسخين انطلاق المفاوضات الدبلوماسية. ويأملون مع ذلك أن تتمكن دينامية المواجهة من الامتداد إلى المنطقة بأسرها والتوصل بشكل طبيعي جداً إلى تعبئة الجماهير الشعبية ومشاركتها المتزايدتين. وخاب الأمل بسرعة، فبعد أسبوعين من القتال جمد الوضع وقف إطلاق النار.

إذاً واجهت الثورة الفلسطينية بسرعة هذه النتائج العسكرية والسياسية لحرب تشرين، وانقلبت عدة معطيات. وكان على الثورة، لأنها تتحرك في نطاق جغراسي محدد، أن تأخذ ذلك في الحسبان، كما قال القائد الفلسطيني أبو أياد في مقالة في صحيفة **لوموند**(٣٧).

وفي صميم المناقشات التي هزت المقاومة الفلسطينية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ كانت هناك مسألة إنشاء دولة صغيرة فلسطينية في الضفة الغربية وفي غزة.

وأفرزت حرب تشرين، بالنسبة إلى الزعماء التاريخيين في فتح، وقائع جديدة. فقالوا: «لمواجهة هذه الوقائع الجديدة ينبغي البحث عن أجوبة واقعية من دون إلغاء حقنا التاريخي ومناقضته، بسبب ذلك الكسب الفوري الذي يمكن أن يحققه شعبنا». ذلك أنه من البديهي أن الرفض ليس بالضرورة موقفاً ثورياً واللاّءات المطلقة ليست ثورية آلياً. ووصلت فتح بذلك بشكل طبيعي جداً إلى الاستخلاص أنه يقتضي «الأخذ في الحسبان هذا الجزء من شعبنا الذي يعيش واقع الاحتلال الاسرائيلي وهذا الجزء من شعبنا الذي يعيش في واقع الاضطهاد الهاشمي وإتاحة المجال للشعب

(٣٧) Abou Ayad, «Révolution et réalisme,» *Le Monde*: 20/1/1974, et 21/1/1974.

الفلسطيني للتزود بسلطة وطنية ومستقلة» على جميع الأراضي التي سيتم جلاء العدو عنها. وليست هذه السلطة الوطنية المستقلة، في نظر فتح، «خيانة للقضية الوطنية ولا تنازلاً للعدو»، لأنها تخدم، في آخر المطاف، «الأهداف الاستراتيجية للمقاومة الفلسطينية، أي تحرير الاقليم الفلسطيني على مراحل متعاقبة»[٣٨].

وهكذا كان الخيار قبول مبدأ إقامة سلطة فلسطينية في جميع أجزاء الأراضي المحررة أو التي يجلو الخصم عنها. وعلق الياس صنبر بما يلي: «وُضع الحجر الأول على هذا الطريق الطويل والمتعرّج لمفاوضات السلام»[٣٩].

ولم يحصل إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة (على مراحل)، وقد دعمته فتح والجبهة الديمقراطية، على الإجماع داخل المقاومة الفلسطينية.

ونقرأ في خطاب لحبش «الدولة المقترحة علينا، إذا كانت ستنشأ دولة، ستكون دولة عاجزة يسيطر عليها الرجعيون العرب والصهيونية والاستعمار. إن كفاحنا وتضحياتنا لخمس وعشرين سنة ستكون بلا طائل»[٤٠].

ولم تكن الجبهة الشعبية مع ذلك معزولة إلى الحد الذي يعتقده البعض. فقد أعلن الاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين، بصوت لجنته الإدارية: «لم نحرر نحن ولا الدول العربية أي قطعة من الأرض الفلسطينية لتقام دولة فيها». ولا يمكن أن تكون دولة يمنحها الاستعمار، الذي يسيطر على مؤتمر جنيف، وطنية ولا ثورية. ولا يمكن أن تستمر في الطريق إلى التحرير الكامل».

إن اتخاذ هذا الموقف، المجرد من أي غموض، كبير الأهمية لصدوره عن إحدى ثلاث منظمات جماهيرية تجلس في المجلس الوطني الفلسطيني وتقدم له عدداً كبيراً من كادراته المناضلة[٤١].

وفي هذا المناخ المتوتر انعقد الاجتماع الثاني عشر للمجلس الوطني الفلسطيني

---

(٣٨) جرت استعادة هذا الاستشهاد بين هلالين مزدوجين في المنبر الحر لأبي إياد في صحيفة **لوموند**. انظر: المصدر نفسه؛ **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٠ (شباط/فبراير ١٩٧٤)، ص ٥ ـ ٥٨، و**فلسطين الثورة**، العدد ٧٨ (شباط/فبراير ١٩٧٤)، الافتتاحية.

(٣٩) Elias Sanbar, *Les Palestiniens dans le siècle*, histoire; 201 ([Paris]: Décoverte; Gallimard, 1994), p. 97.

(٤٠) Bichara Khader, *L'Evolution du mouvement de résistance palestinienne, de 1967 à 1979*, cahiers du Cermac; no. 2 ([Louvain-la-Neuve: CERMAC], 1980), pp. 20-21.

(٤١) انظر: Gilbert Mury, «Pour la Palestine,» *Le Monde*, 13/2/1974.

في القاهرة في ٨ حزيران/يونيو ١٩٧٤، وقد تميز بتبني برنامج من عشر نقاط أعلن، من بين أمور أخرى، أن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض القرار ٢٤٢ (الذي يعتبر القضية الفلسطينية مشكلة لاجئين)، وستحارب أي مشروع أو أي كيان فلسطيني يكون ثمنه الاعتراف بالعدو، وستكافح بالوسائل كافة التي تملكها، ولا سيما الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية و«إقامة السلطة الوطنية المستقلة والمقاتلة للشعب الفلسطيني على كل جزء يتحرر من الأرض الفلسطينية»[٤٢].

بيد أن ثمن هذا الكيان الفلسطيني يجب ألا يكون الاعتراف بإسرائيل، أو عقد الصلح أو التنازل عن حق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير. يضاف إلى ذلك أن الدولة الفلسطينية ليست سوى مرحلة نحو إقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية على كامل فلسطين. ولم يتخذ أي قرار يتعلق بالمشاركة في مؤتمر جنيف. إلا أنه اذا توفر احتمال كهذا فإن المجلس الوطني سيدعى إلى دورة استثنائية لمناقشة ذلك.

ويرتدي هذا التوجه الجديد للمقاومة الفلسطينية أهمية كبرى لمستقبل الكفاح. فبالفعل كان للمقاومة، لأول مرة، منذ قيامها، مشروع سياسي يتضمن مراحل متميزة للهدف النهائي وهو تحرير فلسطين.

ولا شك في أن الاهتمام الأساسي للقومية الفلسطينية هو تجنب عودة السلطة الهاشمية إلى الضفة الغربية، وهذا ما كانت تحاول الولايات المتحدة تحقيقه بالعمل على اتفاق فك الارتباط الاسرائيلي ـ الأردني على نمط ما جرى مع مصر وسوريا[٤٣].

وقد رحّبت الدول العربية والدول الإسلامية والدول غير المنحازة والمجموعة الدولية بالواقعية الفلسطينية. وتوالى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالواقع الفلسطيني، بصورة متسلسلة.

وصدر في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ بيان مشترك عقب المؤتمر، الذي جمع في القاهرة ممثلي مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، يعترف بهذه المنظمة كالممثل

(٤٢) حول تحليل العناصر التي قادت إلى تبني «برنامج العشر نقاط»، انظر المقالة الممتازة لعصام سخنيني في: **شؤون فلسطينية** (تموز/يوليو ١٩٧٤).

(٤٣) Philippe Rondot: *Le Proche-Orient à la recherche de la paix: 1973-1982*, perspectives internationales; 0243-2331 (Paris: Presses universitaires de France, 1982), et «La Révolution palestinienne au seuil de 1974,» *Défense nationale* (1974), p. 74.

الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني. وما كان هذا البيان سوى التعبير عن المذهب الناجم عن المبادىء التي سبق ان تبنتها الدول العربية في قمة الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، وأكد هذه المبادىء في شباط/فبراير ١٩٧٤ رؤساء الدول التي شاركت في المؤتمر الإسلامي في لاهور بعد أن أعلنت في مؤتمر الجزائر للبلدان غير المنحازة في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣.

لقد حسمت القمة العربية المنعقدة في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر في الرباط، بصورة نهائية، النزاع بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية. ففي قرار تم تبنيه بالإجماع، جاء أن قادة الدول العربية «يؤكدون حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية مستقلة بقيادة م.ت.ف.، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على كل أرض يتم تحريرها». وقد كان هذا القرار، الذي تم تبنيه بعد يومين من النقاشات الحادة نصراً باهراً للثورة الفلسطينية. ولقد كان القادة العرب على حق، حين أطلقوا على تلك القمة تسمية: **قمة فلسطين**.

وانطلقت منظمة التحرير الفلسطينية، التي أعطاها هذا الاعتراف قوة، بحرية أكثر نحو الحصول على اعترافات إضافية وحالات دعم أخرى. وهكذا قررت الجمعية العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ أن تسجل في جدول أعمالها لدورة الخريف المسألة الفلسطينية ودعت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ ياسر عرفات إلى الكلام من على منبر الأمم المتحدة (مئة وخمسة أصوات مع، مقابل أربعة أصوات ضد[٤٤] وامتناع عشرين دولة عن التصويت).

إنها المرة الأولى التي تدعو فيها منظمة الأمم المتحدة خلال ٢٩ عاماً من وجودها، منظمة ليست عضواً للاشتراك في المناقشات. وهكذا كتب ابراهيم الصوص «من رماد النسيان يبرز الشعب الفلسطيني من جديد في صميم الأمم المتحدة. لقد جرت مناقشة قضيته لمدة ست وعشرين سنة كقضية لاجئين يحتاجون إلى وسائل البقاء، وهو يطالب اليوم بالاعتراف به كواقع وطني نهائي»[٤٥].

وهكذا بتكريس منظمة التحرير الفلسطينية «كممثل للشعب الفلسطيني» زودتها الجمعية العامة بالوسائل السياسية الضرورية لتتحرك على المسرح الدبلوماسي وتحضّر الاعتراف بها على الصعيد الدولي.

---

(٤٤) اسرائيل، والولايات المتحدة، وبوليفيا، وجمهورية الدومينيك.

(٤٥) Ibrahim Souss, «Reconnaissance,» *Le Monde*, 16/10/1974.

إن الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات في الجمعية العامة، في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، مؤثر: «أتوجه إليكم بأن تمكنوا شعبنا من إقامة سلطته الوطنية المستقلة، وتأسيس كيانه الوطني على أرضه [...]. إنني أعلن أمامكم هنا، كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائد للثورة الفلسطينية، أننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركه من أجل فلسطين الغد، فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تميز على أرض فلسطين [...]. فالصهيونية لا تزال متمسكة بتهجير اليهود من أوطانهم واصطناع قومية لهم يستبدلون بها قومياتهم الأصلية. إن الذين ينعتون ثورتنا بالإرهاب، إنما يفعلون ذلك لكي يضللوا الرأي العام العالمي عن رؤية الحقائق، عن رؤية وجهنا الذي يمثل جانب العدل و الدفاع عن النفس [...].إن الجانب الذي يقف فيه حامل السلاح هو الذي يميز بين الثائر والإرهابي [...]. صدر عن هذه الجمعيه، [...]، التوصيه بتقسيم وطننا فلسطين [...]، فقسمت ما لا يجوز لها أن تقسم، أرض الوطن الواحد. وحين رفضنا ذلك القرار، فلأننا مثل أم الطفل الحقيقية التي رفضت أن يقسم سليمان طفلها حين نازعتها عليه إمرأة أخرى».

وأعلن عرفات في اختتام خطابه: «لقد جئتكم،يا سيادة الرئيس، بغصن الزيتون مع بندقيه الثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي. سيادة الرئيس،الحرب تندلع من فلسطين، والسلم يبدأ في فلسطين».

وقد اختتم هذا الخطاب، الذي ستكون له أهمية تاريخية في حوليات الأمم المتحدة، حقبة معينة، هي الحقبة التي أجبر فيها الفلسطينيون على الدفاع عن قضيتهم خارج نطاق الأمم المتحدة.

واعترفت الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في قرارها رقم ٣٢٣٦ بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وفي السيادة والاستقلال الوطني. وقبلت بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب.

وهكذا وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها في نهاية سنة ١٩٧٤ مدفوعة إلى النجاح وأصبحت المشكلة الفلسطينية التي وضعت جانباً لمدة طويلة تسترعي انتباه الرأي العام العالمي. إلا أنه، في غضون ذلك، كانت تُحضَّر إحدى المراحل الأكثر دموية في الشرق الأدنى: **المأساة اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)**. وقد حاولت، في موضع آخر، إيجاد تفسير لأسباب هذا الانفلات[٤٦]. وما هو من الملائم معرفته هنا

(٤٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: Bichara Khader, «Le Liban: Mosaïque éclatée,» *Revue nouvelle* (Bruxelles), nos. 7-8 (juillet-août 1976), pp. 33-70.

هو أن هذه الحرب انتهت بإنهاك لبنان وإضعاف المقاومة الفلسطينية التي كانت قد انكفأت إليه، وأتاحت إرساء النظام السوري في لبنان (اعتباراً من عام ١٩٧٦) وتمهيد الطريق للاجتياح الاسرائيلي (١٩٨٢)[٤٧].

السادات في القدس

أكرهت المقاومة، التي أُضعفت في لبنان، على التفاهم مع النظام السوري. وفي المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر الذي انعقد في بداية آذار/مارس ١٩٧٧، عزز التيار الذي ينادي، داخل منظمة التحرير الفلسطينية، بالتقارب مع سوريا نفوذه واستُبعد الجناح المتصلب المتمثل بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وبعد قليل أعلن الرئيس كارتر قبول إنشاء وطن للفلسطينيين في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٧[٤٨]. واعتبر عرفات أن واشنطن خطت «خطوة إيجابية تؤكد حقيقة موضوعية». وحذا الأوروبيون حذو الأمريكيين واعترف المجلس الأوروبي المنعقد في لندن أيضاً، في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٧٧، «بضرورة وطن للشعب الفلسطيني».

وأكد الإعلان السوفياتي ـ الأمريكي في أول تشرين الأول/اكتوبر التوجه الجديد للإدارة الأمريكية، وتأكد فيه أن السلام يجب أن يرتكز على «الجلاء عن الأراضي المحتلة خلال نزاع عام ١٩٦٧، وتسوية المشكلة الفلسطينية، بما في ذلك ممارسة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». إلا أن هذا الاعلان أبطلته عملياً وثيقة العمل الأمريكية ـ الاسرائيلية في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ (لقاء دايان وكارتر)[٤٩] التي كرر فيها الرئيس الأمريكي رفض الدولة الفلسطينية المستقلة وفضّل وطناً مرتبطاً بالأردن برباط فدرالي أو كونفدرالي.

وفي تلك اللحظة الخاصة من تاريخ النزاع الاسرائيلي ـ العربي، أطلق الرئيس السادات، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مبادرته للسلام التي قادته إلى القدس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

ويمكن الكلام طويلاً على التعليل الذي قاد الرئيس السادات إلى أن ينفرد

---

(٤٧) جرى تكريس عدة كتب للأزمة اللبنانية، ويمكن لتحديد موقع الأزمة اللبنانية في سياقها الإقليمي الرجوع إلى كتاب: Georges Corm, *Le Proche-Orient éclaté: De Suez à l'invasion du liban, 1956-1982*, textes à l'appui. Série histoire contemporaine (Paris: Découverte; Maspéro, 1983).

(٤٨) انظر: Philippe Rondot, «Le Président Carter et le Proche-Orient,» *Politique étrangère*, no. 43 (1978), p. 59 sqq.

(٤٩) انظر عناصر ملف لجهود السلام في الشرق الأدنى في: *Maghreb-Machrek*, no. 79 (1978), p. 71.

بالموقف. يبقى أنه، بالذهاب إلى القدس، قطع الرئيس السادات الطريق على مؤتمر جنيف، واحتقر رأي نظرائه العرب، وحاول مصادرة حق منظمة التحرير الفلسطينية من جديد في الكلام باسم الشعب الفلسطيني، وحطم الجبهة العربية، وقبل أن يلعب لعبة الإسرائيليين.

ولم تتأخر الإدانة العربية الرسمية والشعبية، ولجم الفلسطينيون صفوفهم من جديد (قمة طرابلس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وقمة الجزائر في شباط/ فبراير ١٩٧٨) للوقوف في وجه ما اعتبروه مكيدة. ومن المذهل في هذا الصدد ملاحظة التباين الفاضح بين ردات الفعل السلبية للرأي العام العربي على الردة المصرية والتعاطف الجلي لوسائل الإعلام الغربية مع الرئيس السادات الذي وصف بصاحب الرؤى وبرجل الدولة العظيم.

وقامت اسرائيل، بعد أن قررت توجيه ضربة قاضية للمقاومة الفلسطينية، التي كثفت كفاحها داخل اسرائيل والأراضي المحتلة، باجتياح جنوب لبنان في ١٥ آذار/ مارس ١٩٧٨. وعندما انكفأ الجيش الاسرائيلي تخلى للميليشيات المسيحية بقيادة سعد حداد عن قسم كبير من مواقعه بهدف صريح هو أن يجعل منها حاجزاً بين اسرائيل والفدائيين الفلسطينيين.

وخلال محاولة الجيش الاسرائيلي تدمير البنية التحتية العملانية للفدائيين الفلسطينيين في جنوب لبنان، تابع الاسرائيليون والمصريون المفاوضات التي توقفت غير مرة والتي توصلت، في النهاية، بفضل تدخل كارتر المباشر، إلى اتفاقيات كامب ديفيد (١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)[٥٠] وإلى توقيع المعاهدة الاسرائيلية ـ المصرية في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩.

اتفاقيات كامب ديفيد والفلسطينيون

رفض الفلسطينيون جملةً اتفاقيات كامب ديفيد وقدموا لهذا الرفض عدة أسباب:

١ ـ تتجاهل هذه الاتفاقيات الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير، وهي حقوق اعترفت بها المجموعة الدولية.

٢ ـ كرست تفكيك الشعب الفلسطيني وتجزئته، إذ لم يعتبر فيها ككل وانما كفرقاء مختلفين لهم مشاكل خاصة تتطلب حلولاً خاصة.

---

(٥٠) «Les Accords de Camp David,» *Maghreb-Machrek*, no. 78 (1978), p. 70.

٣ ـ فرضت الاتفاقيات على الفلسطينيين تسوية ليسوا في إعدادها وتنفيذها فريقاً معنياً. ويعني ذلك أنها كانت ضد جميع القرارات التي اتخذتها القمم المختلفة العربية والإسلامية والخاصة بالدول غير المنحازة، والتي اعترفت لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها الناطق الوحيد باسم الشعب الفلسطيني والمؤهلة وحدها للكلام باسمه.

وعلّق فائز صايغ، الذي حلل محتوى الاتفاقيات من وجهة نظر فلسطينية، بسخرية كاتباً[٥١]: «وعد جزء صغير من الشعب الفلسطيني (اقل من ثلث مجموع السكان)، بقسم صغير من حقوقه (لا يتضمن الحق الوطني في تقرير المصير والدولة)، على قسم صغير من وطنه (أقل من خمس المساحة العامة)، وسينفذ هذا الوعد بعد عدة سنوات، عبر سيرورة خطوة خطوة لإسرائيل فيها إمكانية ممارسة حق الاعتراض أو النقض (Veto) الحاسم بالنسبة إلى أي اتفاق. ومعظم الفلسطينيين، من الجانب الآخر، محكوم عليهم بالخسارة الدائمة لهويتهم الوطنية الفلسطينية، وبمنفى وشحط (بلا وطن) دائمين، وبانفصال دائم عن فلسطين وبين الناس أنفسهم، وبوجود محروم من المعنى والرجاء الوطنيين».

وبعد أخذ العلم بالرفض الفلسطيني، قرر مؤتمر الوزراء العرب للخارجية والاقتصاد، المجتمع في ٢٧ آذار/مارس في بغداد، عقوبات يجب اتخاذها: جرى إبعاد نظام السادات عن النظام الاقليمي العربي، ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس.

مشاريع السلام: ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢

ضاعف الثالوث بيغن ـ شارون ـ ايتان، منذ افتتاح المفاوضات الاسرائيلية ـ المصرية بصدد أشكال إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وفي غزة في آذار/مارس ١٩٧٩، إلى الاجتياح الاسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، الأفعال التي تحضر للمخطط الجغراسي الكبير لاسرائيل. وامتدت سياسة اسرائيل الاقليمية لتشمل ثلاثة محاور: ضم الأراضي بالفعل بحسب توجيهات خطة دروبلس (Droubless)[٥٢]، وتدمير الجهاز السياسي ـ العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية،

---

(٥١) Fayez A. Sayegh, *Camp David et la Palestine: Une analyse préliminaire* (Genève: Bureau de l'observateur permanent de l'organisation de libération de la Palestine auprès de l'ONU OLP, 1978), p. 21.

(٥٢) عرض دروبلس في عام ١٩٧٨ المبادىء الموجهة للاستيطان في الضفة الغربية: إنشاء كتل مستوطنات في المدن والقرى العربية وحولها لإشغال الأرض وتفجير المدى الفلسطيني ومنع إقامة دولة فلسطينية، ومصادرة الأراضي الأميرية والأراضي البائرة، وحيل قانونية للسيطرة على الموارد الطبيعية والأراضي الشاغرة. ولتسهيل هذه السياسة، خلقت إدارة بيغن روابط القرى التي تجمع البلديات المتوازية =

وإحلال زعامة أردنية محلها، وعقد اتفاقات منفصلة مع البلدان العربية.

واجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق (نيسان/ابريل ١٩٨١) لتكرار رفضه اتفاقات كامب ديفيد، وتحضير هجومه الدبلوماسي، ومناقشة الاقتراح السوفياتي لمؤتمر دولي[٥٣]. وألّحت القرارات السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني على التحرك والتضامن العربي على الأسس التالية: الحقوق الوطنية الفلسطينية، والحق في العودة، وتقرير المصير، والسيادة في دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وأصر المجلس الوطني الفلسطيني، مع الأخذ في الحسبان السياسة الاسرائيلية في لبنان وعدائية إدارة ريغان، على الحوار الأردني ـ الفلسطيني الذي بدأ في مناسبة أعمال اللجنة المختلطة المكلفة بمساعدة سكان الأراضي المحتلة، والتي أنشئت في قمة بغداد (١٩٧٩).

وعرضت العربية السعودية في آب/اغسطس ١٩٨١، وقد رفعها الإثراء النفطي إلى مصاف الزعيم الفعلي في النظام الاقليمي العربي، المبادىء الثمانية لمشروع فهد كأساس لتسوية اسرائيلية ـ عربية[٥٤]: انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية (الفقرة ١)؛ تفكيك المستوطنات (الفقرة ٢)؛ بقاء الأراضي المقدسة مفتوحة للجميع (الفقرة ٣)، إنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس في الضفة الغربية وغزة (الفقرة ٦) بعد وضع الأراضي المحتلة تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة بضعة أشهر (الفقرة ٥)؛ ويجب أن يستفيد الفلسطينيون أيضاً من الحق في العودة أو التعويض على الذين لا يرغبون في الرجوع إلى مقرهم في اسرائيل (الفقرة ٤)؛ ضمانة الأمم المتحدة أو بعض الدول تنفيذ هذه المبادئ (الفقرة ٨)؛ ولا سيما الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام (الفقرة ٧).

وأثار مبدأ الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام حرباً كلامية بداهة داخل المنظمات الفلسطينية. وكون هذه المبادىء، في خطة عمل فهد، قد قُدمت كأساس للتفاوض أتاح لياسر عرفات وصف المبادرة السعودية بأنها «جيدة جداً وبرنامج هام للغاية من أجل إقامة سلام دائم وشامل في الشرق الأدنى»[٥٥].

= التي أنشأتها إسرائيل لمنافسة الإدارات المحلية المنتخبة في عام ١٩٧٦ والمؤيدة بغالبيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي حلتها الإدارة الإسرائيلية شيئاً فشيئاً بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢.

(٥٣) «Le 15ème conseil national palestinien, Damas, 11-19 avril 1981,» *Maghreb-Machrek*, no. 93 (1981), p. 107 sqq.

(٥٤) «Propositions pour la paix au Proche-Orient,» *Maghreb-Machrek*, no. 94 (octobre-décembre 1981), p. 110.

(٥٥) Sélim Turquié, «Proche-Orient, une nouvelle carte: Le Relais saoudien,» *Le Monde diplomatique*, vol. 28, no. 332 (novembre 1981), p. 1.

ولقد كان الانحياز الفلسطيني إلى دبلوماسية جبهة الصمت[٥٦] (العربية) (بلدان الخليج والأردن) التي قادتها العربية السعودية، إشارة باتجاه الولايات المتحدة التي كانت تنتظر منظمة التحرير الفلسطينية منها اعترافاً رسمياً.

غير أن الآونة لم تكن ملائمة. فالاجتياح السوفياتي لأفغانستان (١٩٧٩) وانتخاب الرئيس ريغان جددا المواجهة بين الشرق والغرب وأججا المصلحة الأمريكية بالتحالف الاستراتيجي مع اسرائيل.

وهكذا فإن انحياز منظمة التحرير الفلسطينية إلى المواقف السعودية لم يبدُ مكلفاً. فمشروع فهد نفسه لم ينل الإجماع، والقمة العربية في فاس (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١) لم تتوصل إلى اتخاذ موقف مشترك. يضاف إلى ذلك أن الواقعية العربية الجديدة لم يكن من شأنها أن تروق لاسرائيل، لأنها لم تعد منظمة التحرير الفلسطينية إلى مركزها وحسب وانما جعلت أيضاً إنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس محتماً.

ويندرج اجتياح لبنان، الذي أطلق عليه **السلام في الجليل**، وحصل في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، في منطق معارضة أي مشروع من هذا النوع. وقد توصل الاجتياح الاسرائيلي إلى قسم من أهدافه. وبعد مقاومة منفردة، غادر عرفات ورفاقه بيروت إلى تونس، البلد العربي المغربي غير المتاخم لاسرائيل.

والتأثر الذي حصل في العالم عقب حصار بيروت ومجزرة صبرا وشاتيلا (١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢) كان كبيراً. فقد أخذه بالحسبان مشروع ريغان (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢) وانطلاقاً من ملاحظة أن الهزيمة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقضِ على الطموحات الفلسطينية، وان النجاح العسكري لاسرائيل لا يكفي لإقامة السلام، اقترح المقايضة بين الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين والاعتراف بحق اسرائيل في العيش بأمن.

غير أنه تنجم عن المقترحات الأمريكية أربعة عناصر متميزة: تجديد نشاط مسار كامب ديفيد، ورفض الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفض تقرير المصير، واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية. وبدت الولايات المتحدة: «[...] مقتنعة بحزم بأن أفضل خط للتوصل إلى سلام مستقر ودائم وعادل هو إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية لنهر الأردن وفي قطاع غزة، مع الارتباط بالأردن».

(٥٦) بمقابل «جبهة الرفض» الأعلى صياحاً في الغالب.

ويتميز مشروع ريغان عن كامب ديفيد، عدا مبادىء سلطة فلسطينية ذاتية الحكم منتخبة ومرحلة انتقالية يجب أن تتيح للحكم الذاتي إثبات امكاناته بهدف إعداد نظام نهائي، بنقطتين: ادانة الاستيطان في الأراضي المحتلة، ورفض السيادة الاسرائيلية على هذه الأراضي.

بيد أن مشروع ريغان، باستباقه النظام النهائي للأراضي المرتبطة بالأردن، ارتبط مجدداً بالمفهوم العمالي للخيار الأردني المعروض في مشروع ألون (Allon): الأرض مقابل السلام والتفاوض على الحدود النهائية بين إسرائيل والأردن «مع الأخذ في الحسبان الآفاق الحقيقية للسلام والتطبيع وكذلك اتفاقيات الأمن المقترحة بالمقابل».

واجتمعت الدول العربية، للرد على المبادرة الأمريكية، في قمة فاس (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢)، وكان الوضع الاقليمي لصالح واقعية سياسية. فالفشل العسكري للسوريين والفلسطينيين في لبنان، والهيمنة الأمريكية، وزوال رونق مواقف جبهة الصمود، قادت الدول العربية إلى إعادة النظر في مشروع فهد.

وقد استعادت قمة فاس مبادىء مشروع فهد وأدخلت عليه تعديلين رئيسيين: ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره تتم بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (لم يأت مشروع فهد على ذكرها) الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، والنقطة ٧ من المشروع حول الاعتراف بالحق لدول المنطقة جميعاً في العيش في سلام حل محلها تحديد مجلس الأمن ضمان السلام بين دول المنطقة كافة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

وتحيل النقطة ٧ من مشروع فاس على التفريق التقليدي الذي أجراه العالم العربي بين الاعتراف الواضح وانهاء حالة الحرب. إن الاعتراف الواضح الذي يفترض تبادل العلاقات الدبلوماسية والتجارية، بالنسبة إلى الحسن الثاني الذي يقترح تفسيراً مسموحاً به للقرارات التي تبناها مؤتمر فاس[٥٧]، لا يغطيه قرار المؤتمر.

والاجتماع السادس عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (١٩٨٣) لحظة سياسية لها مدلولها في تاريخ القومية الفلسطينية. إنه يبرز الوضع الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية وابتعادها عن الجبهة. فبالفعل كان على المجلس الوطني الفلسطيني أن يضع برنامجاً سياسياً رداً على المشروعين الأمريكي والعربي وعلى

---

(٥٧) Xavier Baron, *Les Palestiniens, un peuple* (Paris: Sycomore, 1977), p. 462.

مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية الذي جرى التفاوض عليه بين حسين وعرفات[٥٨]. وعلى عكس المجلسين الوطنيين الفلسطينيين في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧ حين تبنت منظمة التحرير الفلسطينية برنامجاً سياسياً للرد على امكانيات السلام التي وردت في مؤتمر جنيف، تبنى المجلس الوطني الفلسطيني، قبل أي شيء، قرارات تحاول إعادة صنع وحدة الصفوف الفلسطينية حول موضوعات الوحدة الوطنية الفلسطينية، واستقلال سلطة القرار، والكفاح المسلح الفلسطيني.

وكان القرار الرئيسي للمجلس الوطني الفلسطيني قبول مشروع فاس بالتوافق باعتباره عتبة دنيا لمبادرة سياسية للدول العربية وللاقتراحات المقدمة في مشروع بريجنيف (أيلول/سبتمبر ١٩٨٢). وتنص النقاط الست للمشروع السوفياتي بالفعل على الانسحاب من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ (الفقرة ١)، واحترام الحقوق غير القابلة للتصرف بها للشعب الفلسطيني وحقه في دولة مستقلة، وكذلك حقه في العودة أو التعويض على اللاجئين الفلسطينيين (الفقرة ٢) [...]. وكذلك حق دول المنطقة جميعاً في الوجود وفي التنمية من ضمن الأمن والاستقلال (الفقرة ٤)، بما في ذلك إنهاء حالة الحرب، والسلام بين الدول العربية واسرائيل واحترام سيادة كل دولة واستقلالها وسلامة أراضيها (الفقرة ٥).

وعكف المجلس الوطني الفلسطيني أيضاً على درس العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية وتبنى قرارين حول هذا الموضوع داعياً إلى تعزيز العلاقات **الخاصة والمميزة** التي تربط بين الشعبين، مذكّراً بأن منظمة التحرير الفلسطينية تبقى الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني.

الأزمة بين الفلسطينيين

فجّرت مغادرة المقاومة لبنان، آخر معقل لها، وتشتت القوات الفلسطينية، أزمة خطيرة للزعامة. وهزت الأزمة المقاومة عندما رفض المنشقون عن فتح سياسة **عرفات المنحرفة**. وأعلن أبو صالح (عضو اللجنة المركزية لفتح) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، من دمشق، أن عرفات بإجرائه محادثات مع الأردن «[...] وضع نفسه خارج التوافق الفلسطيني» وان الفلسطينيين «فقدوا ثقتهم بعرفات. إنهم يريدون شخصاً يقاتل إلى جانبهم؛ وقد يفقد مركزه»[٥٩].

---

(٥٨) Alain Gresh, «Conseil national palestinien: XVI^{e} session (Alger, 14-22 février 1983),» *Maghreb-Machrek*, no. 100 (1983), p. 85 sqq.

(٥٩) J. F. Legrain, «La Dissidence palestinienne,» *Esprit* (avril 1983), p. 20.

وعرض خطاب العقيد أبو موسى أمام المجلس الثوري لفتح في عدن (١٩٨٣)، الذي أصبح فيما بعد **بيان الانفصال**، ثلاث نقاط هي في أساس التمرد[٦٠]: مستقبل الكفاح المسلح الذي احتكره الرأي السياسي الذي اختاره عرفات، المفاوضات مع حسين الذي يساوم على التمثيل الفلسطيني، والاتصالات بدعاة السلام الاسرائيليين.

وحثّ ابو موسى إذاً القيادة الفلسطينية على ان تؤكد مجدداً أن «النزاع مع الوجود الاسرائيلي في فلسطين هو نزاع بين وجودين متضادين على الأرض عينها، وينفي كل واحد الآخر، ولن يكون هناك أي تعايش بينهما مهما طال الزمن». ويقترح أن تؤكد ثانية أن «الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين» وان «العلاقة مع سوريا تشكل ضرورة استراتيجية ومن الملائم تعزيزها».

وحذا أحمد جبريل حذوه واقترح أرضية للمطاعن الموجهة إلى الخط السياسي لعرفات. وأخذت الأزمة منحنى خطيراً مع المواجهة السورية ـ الفلسطينية عندما انتقلت سوريا من الحياد إلى التدخل إلى جانب المنشقين.

إن المصالحة الوطنية الفلسطينية سوف تستغرق وقتاً لتحقيقها. فقد جرت عدة اتصالات في الجزائر وعدن (آذار/مارس ١٩٨٤) وبراغ وتونس وطرابلس (آذار/مارس ١٩٨٧) سهلتها في الحقيقة خطورة وضع المخيمات الفلسطينية في بيروت والوساطة السرية للاتحاد السوفياتي الذي حاول في عام ١٩٨٥ استعادة المبادرة الدبلوماسية باقتراح مؤتمر دولي[٦١].

الانتفاضة الفلسطينية

كانت المواجهة بين الاسرائيليين والفلسطينيين، حتى عام ١٩٨٦، صامتة إذا اعتمدنا عنوان مؤلف نشره جان بول شانيولّو[٦٢].

وقد تعلم العالم كلمة جديدة عربية هي **الانتفاضة**. واذا كانت الكتب المكرسة

(٦٠) «Crise du Fath, crise de l'OLP, crise syro-palestinienne? Les Enjeux de la présence armée palestinienne au Liban,» *Maghreb-Machrek*, no. 102 (octobre-décembre 1983), pp. 89-110.

(٦١) Hélène Carrère d'Encausse, «L'URSS au Moyen-Orient, 1955-1987,» *Maghreb-Machrek*, no. 117 (1987), p. 11 sqq.

(٦٢) Jean-Paul Chagnollaud, *Israël et les territoires occupés: La Confrontation silencieuse*, racines du présent; 0757-6366 (Paris: L'Harmattan, 1985).

لها تعد بالعشرات، فذلك لأن الانتفاضة افتتحت بلا جدال مرحلة جديدة في كفاح الشعب الفلسطيني بإعادة المقاومة الفلسطينية إلى داخل الأراضي المحتلة ووضع نهاية لسيرورة التنقل التي قادت الفدائيين من الأردن إلى لبنان قبل أن يتشتتوا في الجهات الأربع (١٩٨٢).

واندلاع الانتفاضة باغت بفجاءته لأن الأمور كانت، في بداية عام ١٩٨٧، على أحسن ما يرام بالنسبة إلى إسرائيل. فالحرب اللبنانية كانت في أوجها، وسوريا لا تعرف كيف تتخلص من مشاكلها والعراق مرتبك بالحرب ضد ايران، ومصر معزولة على الصعيد العربي، ودول الخليج تحاول هضم مفاعيل الصدمة النفطية المعاكسة. لا شك في أن الأردن كان يتقرب إلى منظمة التحرير الفلسطينية (اتفاق ١٩٨٥) ولكنه لا يستطيع وحده أن يقف في وجه إسرائيل ويتصدى لسياستها في الأراضي المحتلة. وكانت مصادرة الأراضي الفلسطينية تسير على أحسن ما يرام (٥٥ بالمئة من أراضي الضفة الغربية و٤٢ بالمئة في قطاع غزة). والاستيطان الاسرائيلي يزحف فيها (أكثر من مئة وعشرين مستوطنة في عام ١٩٨٦ اصبحت مئة وخمساً وأربعين مستوطنة في سنة ١٩٩١، مع عدد سكان اجمالي يصل إلى مئة ألف يهودي خارج القدس الشرقية، حيث يقيم أكثر من مئة وثلاثين ألف يهودي، ووضعت الموارد الماضية تحت سلطة إسرائيلية، عدا القمع اليومي مع مواكب العنف والاغتصاب والاعتقالات والطرد. وبالمختصر فإن الاحتلال يقارب استعماراً حقيقياً بلا قيد أو شرط مبنياً على قانون الأقوى. في هذا السياق انطلقت الانتفاضة.

ويجب ألا تقرأ الانتفاضة كمجرد مرحلة من حرب تواجه الإسرائيليين بالفلسطينيين منذ أربعين سنة. إنها تشكل قطيعة تاريخية ومنعطفاً حاسماً في العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية على الأقل لأربعة أسباب أساسية:

١ ـ أثبت الفلسطينيون انهم لا يزالون هناك (مفهوم **امكانية الرؤية**)[*]؛ بوصفهم مجموعة وطنية (مفهوم الهوية)، ملتصقة بتراب مسقط الرأس (مفهوم الاقليمية)؛ ولا تريد أن تستسلم للصمت (مفهوم **الصمود** والمقاومة).

٢ ـ منذ عام ١٩٦٧ جرى استدخال المشكلة الفلسطينية التي كانت تنطرح خارج اسرائيل في النظام الاسرائيلي نفسه. ومنذ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ استقرت المشكلة الفلسطينية صراحة في اسرائيل. واثبتت كل المحاولات الاسرائيلية

(*) على عكس مفهوم الاختفاء عن الأنظار (L'Invisibilité)، أو **الاختفائية** الذي استخدمه المؤلف في مكان سابق من هذا الكتاب (المترجم).

لجعل الشعب الفلسطيني يضمحل في المحيط (أو الأوقيانوس) العربي، أي إخضاعه بالقوة (من الكرامة في الأردن إلى اجتياح لبنان في عام ١٩٨٢، إلى اعتماد سياسة القبضة الحديدية في الضفة الغربية وغزة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨)، عدم فائدتها.

٣ ـ منذ عام ١٩٦٧، كانت السلطة الحاسمة، على المستوى الفلسطيني، منفصلة عن التراب الفلسطيني، خارجية بالنسبة إليه، وتم الجانب الأساسي من عمل التعبئة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الشتات الفلسطيني خارج فلسطين. وأصبح مركز ثقلها في الأردن ثم في لبنان. وجرت تصفية الوجود الفلسطيني المنظم في الأردن مع أيلول الأسود. وغادرت الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية بيروت في عام ١٩٨٢، عقب الاجتياح الاسرائيلي. وتم في تلك الآونة في الواقع التحضير للاستنهاض في الأراضي المحتلة. ووجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها مكرهة على التعبئة في الأراضي المحتلة بعد خروجها من الأردن، ثم من لبنان، حتى ولو كانت الهيئات القيادية قد استقرت في تونس. وهكذا كانت الأراضي المحتلة هي البديل. وهكذا أقامت الحلقة بعملها. وكانت تلك نهاية سيرورة الدوران «حيث نجح الفلسطينيون أخيراً في أن يعيدوا فلسطين إلى ذاتها في آونة يبدو كل شيء فيها يبعدها أكثر فأكثر عن أرضها»[٦٣].

٤ ـ اتخذت الانتفاضة بسرعة عدة أشكال في آن واحد. إنها إظهار رفض للاحتلال (رمي الحجارة)، وقد بينت الدور البارز للشبيبة التي ليس لديها ما تخسره وما تخشاه (ما في خوف) وعبّرت عن إرادة الشعب الفلسطيني في إعادة تنظيم مجتمعه (أشكال عفوية من التضامن والمؤاكلة والعون الخ [...]، والحد من سيطرة سلطة الاحتلال (رفض دفع الرسوم والضرائب والغرامات)، حتى سحب المجتمع الفلسطيني كله من مجال السلطة الاسرائيلية (العصيان المدني، والاضرابات، وإنشاء سلطة موازية). هكذا أصبح رهان الانتفاضة رمزياً بصورة بارزة: القضاء على الأساطير التي استخدمت كركن للايديولوجية والممارسة الصهيونيتين[٦٤]، ومن ضمنها بشكل رئيسي اسطورة الاختفائية الفلسطينية.

---

(٦٣) Elias Sanbar, *Palestine, le pays à venir* ([Paris]: Editions de l'olivier; Seuil, 1996), p. 78.

(٦٤) سمير جبور، «الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة: الدلالات والانعكاسات إزاء المجتمع الاسرائيلي،» **شؤون عربية**، العدد ٥٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٨٢ ـ ١٠١، و Bichara Khader, «De l'intifada (9 décembre 1987) à la proclamation de l'état palestinien: Implications géostratégiques,» *Awraq* (Madrid), vol. 10 (1989), pp. 115-164.

وأثارت الانتفاضة، كمنعطف تاريخي في النزاع الاسرائيلي ـ العربي، ردات الفعل الأكثر تنويعاً.

فعلى الصعيد الفلسطيني، اجتهدت منظمة التحرير الفلسطينية في رسملة مكتسبات الانتفاضة وتعبئة الرأي العام الدولي حول هدف إقامة دولة فلسطينية. وجمعت منظمة التحرير الفلسطينية، مغتنمة ظرفاً وجدته ملائماً، المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أعلنت الدولة الفلسطينية. وكانت قرارات الأمم المتحدة الأساس القانوني لهذه الدولة. ولأول مرة ورد ذكر صريح لحل الدولتين.

ففي السابق، في ١٦ نيسان/ابريل كانت مجموعة كوماندوس اسرائيلية قد أقدمت في تونس على اغتيال ابي جهاد، أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية البارزين؛ وقرر الملك حسين، في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨، قطع جميع الروابط القانونية والإدارية بين بلده والضفة الغربية، في حين أن ياسر عرفات دعي في ١٣ أيلول/سبتمبر إلى منبر البرلمان الأوروبي، ودعا اسرائيل في مؤتمر صحافي لعقد سلام الشجعان.

ولم تتأخر اسرائيل، التي فوجئت بالإعلان الفجائي لثورة الحجارة، في مواجهة العصيان بخطة عمل لم تتنازل عنها: على الأرض قمع التمرد الذي وصف بالتخريب والفتنة، وعلى الصعيد السياسي الدبلوماسي العناد في رفض حوار مع السلطات التي تمثل الفلسطينيين بالفعل، أي منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ما يتعلق بالمحور الأول لسياسة القمع الاسرائيلية، كانت الأرقام معبّرة: من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٠ ما يقارب ألف قتيل بين الفلسطينيين وسبعين ألف جريح، أكثر من ٦٥ بالمئة منهم دون الرابعة والعشرين من العمر.

وأثارت الانتفاضة في اسرائيل بخصوص المحور الثاني ردة فعل مزدوجة. بدا الرأي العام أكثر مرونة إلى حد ما في مواقفه. إلا أن الحكومة أصرت على موقف عنيد مبني على رفض ثلاثي: لا للدولة الفلسطينية ـ لا للانسحاب من الأراضي المحتلة (التي وصفتها اسرائيل بالأراضي المدارة أو المحررة) ـ لا لمنظمة التحرير الفلسطينية. بالاختصار خطاب حقيقي للإقصاء.

إن خطاب الرفض هذا يتعايش بالتأكيد مع خطابي الانفتاح والتسوية. بيد أن هذين الخطابين هما من صنع مجموعات أقلية أو مجمعات (مثل السلام اليوم) يصعب عليها تمرير الرسالة المعتدلة وتحويل المواقف الرسمية لحكومتها. وأعطت الانتخابات

التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الليكود أربعين مقعداً (تسعة وثلاثين لحزب العمل). والليكود هو الذي نجح في التحالف مع الأحزاب الدينية اليمينية واليمينية المتطرفة لتشكيل حكومة شامير.

وهكذا يبدو أن الانتفاضة لم تحدث انقلاباً سياسياً حاسماً في اسرائيل حتى ولو سرّعت استقطاباً مزدوجاً للحقل السياسي كان ملحوظاً قبل ثورة الحجارة وزاد في الكسب الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية: لقاء رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بخمس شخصيات يهودية أمريكية في ٧ كانون الأول/ديسمبر في السويد، واجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في ١٤ كانون الأول/ديسمبر للاستماع إلى عرفات الذي لم يعطه الأمريكيون تأشيرة دخول إلى نيويورك. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ اجتماع عام منظم بدعم من المجموعة الاقتصادية الأوروبية جمع في مجلس الشيوخ الفرنسي شخصيات اسرائيلية وفلسطينية، ولقاء عرفات بميتران في باريس في ٢ أيار/مايو ١٩٨٩، حيث أعلن الزعيم الفلسطيني أن المادة في الميثاق الوطني التي تنص ضمناً على تدمير الدولة الاسرائيلية أصبحت بدون مفعول.

كانت حكومة شامير محرجة لإعطاء جواب دبلوماسي بسبب الضغط الداخلي والدولي. وأصبح مشروع شامير معلناً في أيار/مايو ١٩٨٩ وينص على أربع مراحل:

١ ـ انتخابات ممثلين فلسطينيين للضفة الغربية وغزة.

٢ ـ مفاوضات معهم حول تدابير وسيطة للحكم الذاتي.

٣ ـ وضع هذه التدابير موضع التطبيق.

٤ ـ مفاوضات بعد ثلاث سنوات حول اتفاق نهائي للحكم الذاتي.

ويندرج المشروع بداهة في فرضية اتفاقات كامب ديفيد، وهو بالفعل تنويع على موضوعة الحكم الذاتي في فراغ اقليمي (حكم ذاتي للمقيمين وليس للأرض التي تعود، من جهتها، للشعب اليهودي).

وعلى الصعيد العربي، أكدت القمة العربية في الجزائر المنعقدة في حزيران/يونيو ١٩٨٨ مجدداً المواقف العربية التقليدية. وقد أخذ الأردن علماً بالضغط القومي الفلسطيني في الضفة الغربية، وتحرر من التزامه تجاه الضفة الغربية في نهاية تموز/يوليو ١٩٨٨. ووجدت مصر في دعم الانتفاضة وسيلة لإعادة اعتبارها ووسيلة لتطبيع العلاقات مع الدول العربية الأخرى. وبالفعل دخلت مصر مجدداً جامعة

الدول العربية في أيار/مايو ١٩٨٩ وقدّم الرئيس مبارك في أيلول/سبتمبر مشروعاً من عشر نقاط مرتكزاً على معادلة الأرض مقابل السلام. وقد رفضت اسرائيل بعد موافقة منظمة التحرير الفلسطينية هذا المشروع جملة وتفصيلاً.

ولم تنظر الولايات المتحدة إلى الانتفاضة بعين الرضا. واستُقبل اعلان الدولة الفلسطينية ببرود. ولم تعترف الولايات المتحدة، كما كان متوقعاً، بهذه الدولة. وكان على ياسر عرفات تحمل رفض الإدارة الأمريكية اعطاءه تأشيرة دخول ليتمكن من الذهاب إلى منظمة الأمم المتحدة. كما أن جورج شولتز أعلن، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر أن إدارته ستجري حواراً جوهرياً مع منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق السفير الأمريكي في تونس روبرت بلترو (Robert Pelletreau) وكان ذلك مفاجئاً للجميع.

ولم يوصل الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني الذي استقبل من دون حماس إلى أي نتيجة ملموسة. استخدمه الأمريكيون لاستطلاع نيات الفلسطينيين «والحصول على كفالة منظمة التحرير الفلسطينية لتنظيم الانتخابات في الأراضي المحتلة»(٦٥). وأبدى الوفد الفلسطيني خيبة أمله. فالأمريكيون ينتظرون المناسبة لقطع الحوار. وهذا ما جرى في حزيران/يونيو ١٩٩٠ عندما رفض عرفات إدانة عملية فدائية فشلت لمجموعة أبي عباس.

وفي غضون ذلك اجتاحت العاصفة بلدان الشرق (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩) واتجهت كل الأنظار إلى الأحداث التي هزت البلدان الشيوعية. فحائط برلين تم تدميره. ويجري التحضير لتوحيد المانيا. ويحاول الاتحاد السوفياتي الحفاظ على الامبراطورية المنفجرة. وبالاختصار كانت تلك أحداثاً كسفت بشكل طبيعي الانتفاضة الفلسطينية وأتاحت لإسرائيل أن تعيث فساداً من دون عقاب، وأن تكثف شبكة استيطانها في الأراضي المحتلة. والأخطر من ذلك أن الاتحاد السوفياتي، عقب مساومة سوف يبين التاريخ مضمونها، سمح بهجرة اليهود إلى اسرائيل. وقررت الولايات المتحدة، في الوقت نفسه، تقييد هجرتهم إلى أراضيها (السماح بأربعين ألف يهودي فقط في عام ١٩٩٠)(٦٦). واعتبرت اسرائيل أن ذلك نعمة، وهو طريقة لاعادة التوازن السكاني مع فلسطينيي الأراضي المحتلة.

---

(٦٥) Nadine Picaudou, *Les Palestiniens, un siècle d'histoire: Le Drame inachevé*, questions au XX^{e} siècle; 92 (Bruxelles: Complexe, 1997), p. 240.

(٦٦) André Barthélémy, *Israéliens et palestiniens: Du dialogue à la paix? Racines et perspectives*, préface de Maxime Rodinson, collection «synthèse»; 0183-6828 (Lyon: Chronique sociale, [1992]), p. 212.

هكذا كان وضع الفلسطينيين إجمالاً عشية ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ واضح التباين. ففي الأراضي المحتلة، كانت الانتفاضة في أوجها، ولكن القمع كان شرساً، والافقار الزاحف بلغ نسباً مخيفة. وكان لدى منظمة التحرير الفلسطينية شعور بأنه جرى غشها. فانفتاحاتها كانت موضع استحسان بالتأكيد ولكن الولايات المتحدة علقت الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٠.

توارت الدول الأوروبية خلف الستار الأمريكي في حين كانت قد اتخذت مبادرات شجاعة بفك تضامنها مع الولايات المتحدة في شأن رفض منح عرفات تأشيرة دخول للحضور إلى منظمة الأمم المتحدة، وتنظيم لقاءات فلسطينية ـ اسرائيلية في باريس (كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)، ولاهاي (آذار/مارس ١٩٨٩)، ومدينة توليدو (طليطلة) في اسبانيا (تموز/يوليو ١٩٨٩). أما اسرائيل فسعت، كالعادة للحفاظ على الوضع القائم، جاعلة من مناورة التأجيل استراتيجيتها الوحيدة.

ثمة نقطة إيجابية واحدة في هذه اللوحة القاتمة: اعتراف أكبر، على صعيد الرأي السياسي الغربي، بمشروعية المطالب الوطنية الفلسطينية.

الفلسطينيون وأزمة الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)

من الملائم، لحسن تقدير تأثير أزمة الخليج التي بدأت في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ مع دخول الجيش العراقي الكويت ونهايتها المأساوية بالحرب التي أعلنتها القوى المتحالفة (كانون الثاني/يناير ١٩٩١) على الفلسطينيين ومستقبل النزاع الاسرائيلي ـ العربي، التذكير في أول الأمر بموقف الفلسطينيين قبل الكلام على هذا الرباط الشهير بين أزمة الخليج والمسألة الفلسطينية.

ليست أزمة الخليج حدثاً مفاجئاً في سماء صافية، فقد لاحظ الفلسطينيون منذ تموز/يوليو ١٩٩٠ تشنج العلاقات بين العراق والكويت. وحاولت منظمة التحرير الفلسطينية، بلا كلل، إزالة توتر الوضع والعمل على قيام البلدين بتسوية خلافهما ودياً بين شقيقتين عربيتين. وكتاب سالنجر (Salinger) ولوران (Laurent)[٦٧] يعترف بجهود ياسر عرفات لنزع فتيل الأزمة. ففي الواقع، كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يخشى الأسوأ في نهاية تموز/يوليو. إن توتراً جديداً في الخليج، عدا الخسائر التي سيتحملها البلدان المعنيان، سيضرّ بالفلسطينيين وجميع البلدان العربية بدون استثناء.

---

(٦٧) Pierre Salinger et Eric Laurent, *Guerre du Golfe: Le Dossier secret* (Paris: O. Orban, 1991).

لذا فمنظمة التحرير الفلسطينية لم تدخر أي جهد حتى عشية ٢ تموز/يوليو في العمل على جعل العراق والكويت يحكّمان العقل. ولم تكن تلك المرة الأولى التي قدم فيها ياسر عرفات مساعيه الحميدة في نزاع بين البلدين. وغالباً ما ذكّر بأنه، في عام ١٩٧٣، قام بوساطة عندما كان البلدان على حافة المواجهة العسكرية في شأن جزيرة بوبيان ومسألة الحدود. وقد نجح في التوصل إلى وقف إطلاق النار وإلى عقد لقاء بين الوفدين[٦٨].

إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية، بعد فشل المحادثات في الرياض (٣١ تموز/يوليو ١٩٩٠)، توقعت الأسوأ. لذا لم يفاجىء اجتياح الكويت منظمة التحرير الفلسطينية إلا بسرعته واتساعه. فقد توقعت بعض المناوشات على الحدود. والحال أن الجيش العراقي دخل مدينة الكويت، وتحققت مخاوف الفلسطينيين وكان الاضطراب جلياً.

إن الكويت ليست فقط دولة صغيرة اعترفت بها الأمم المتحدة كما هي الحال مع الكثير من الدول في العالم. إنها بلد نفطي (عشرة بالمئة من الاحتياطي في العالم)[٦٩]، غني، له تشعبات مهمة في جميع المراكز المالية (مع مئة مليار موجودات عامة مستثمرة في الغرب وآسيا في آخر الثمانينيات)[٧٠]، ويمكنه بالتالي الاعتماد على حلفاء أقوياء على رأسهم الولايات المتحدة.

واحتلال الكويت يطرح بالنسبة إلى الفلسطينيين سلسلة من المشاكل. فليس بإمكان الفلسطينيين، أخلاقياً، معارضة احتلال بلدهم، وقبوله في أماكن أخرى. ويرفض الفلسطينيون، سياسياً أي توحيد عربي يتم بالقوة المسلحة. ولا يستطيعون، استراتيجياً، في أي حال، تأييد احتلال بلد لم يكن على رغم الانتقادات التي يمكن توجيهها اليه بخيلاً مع الفلسطينيين، واستقبل على أرضه أربعمئة وخمسين ألف عامل فلسطيني حتى ولو أن مسلكها تجاههم لم يكن دائماً مشكوراً.

إذاً تلقى الفلسطينيون نبأ احتلال الكويت بقلق كبير. وتحركت الدبلوماسية الفلسطينية إذ شعرت بالكارثة التي ستحل بالمنطقة كلها إذا لم يتم حل سياسي.

---

(٦٨) Yasser Arafat, *La Question palestinienne: Entretiens avec Nadia Benjeloun-Ollivier* (Paris: Fayard, 1991), p. 127.

(٦٩) حول العامل النفطي في حرب الخليج، انظر: Louis Blin, *Le Pétrole du Golfe: Guerre et paix au Moyen-Orient* (Paris: Maisonneuve et Larose, 1996).

(٧٠) Bichara Khader, «Arab Money in the West,» (Report to the Arab League, 1986).

ونادى ياسر عرفات في قمة القاهرة بوساطة عربية لمنع تدويل سريع للأزمة. وأدى قرار بوش السريع بإرسال قوات إلى العربية السعودية وإرادة بعض الدول العربية الاستعداد عسكرياً إلى حجب أي مبادرة جدية لإيجاد حل سياسي للأزمة.

ودعت بيانات نشرتها شخصيات قيادية فردياً والقيادة الموحدة للانتفاضة في الأراضي المحتلة إلى تطبيق الشرعية الدولية وإجراء محادثات بين العراق والكويت. وتابعت منظمة التحرير الفلسطينية جهودها وقدّمت، منذ ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠، مبادرة سلام داعية إلى انسحاب فوري للقوات العراقية من الكويت قبل ١٠ آب/ أغسطس.

ومن المفيد التذكير بمشروع السلام الفلسطيني لكي لا يكون هناك أي شك في الالتزام السلمي للفلسطينيين باحترام القانون الدولي والعدالة للجميع.

١ ـ الدفاع عن استقلال الكويت.

٢ ـ الدعوة إلى تسوية المشاكل العالقة بين العراق والكويت عبر حوار ثنائي مع الأخذ في الاعتبار الدور الذي لعبه العراق على مستوى الأمة العربية منذ سنوات والدور الذي هو مدعو إلى القيام به في التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل. وذلك يعني أنه من غير المقبول ان يفرض على العراق تطويق اقتصادي (من هنا ضرورة محو الدين والاتفاق على تحديد أسعار النفط وتقاسم الاحتياطي في حقل الرميلة) أو تطويق جغرافي (النفاذ إلى البحر الذي يضمن حرية الملاحة ويتيح وضع نهاية للخلاف مع إيران).

٣ ـ انسحاب متلازم للقوات العراقية من الكويت (مع اتفاق حول ما سبق بيانه) والقوات الأجنبية من الخليج، واستبدال هذه القوات بقوات عربية أو قوات الأمم المتحدة عند الضرورة القصوى.

٤ ـ ممارسة الكويتيين حقهم في تقرير المصير وإعادة سيادة هذه الدولة لها.

٥ ـ الدعوة إلى مؤتمر دولي لحل النزاع الاسرائيلي ـ العربي وفقاً لصيغة تقيم رباطاً مرناً وانما ملموس بين الحلول المقترحة لحل مختلف أزمات المنطقة.

٦ ـ اعتبار تحقيق الحلول السياسية من الواجب أن يتقدم على درس مسألة نزع التسلح العام في الشرق الأدنى. ويجب أن يتناول نزع التسلح هذا بالضرورة اسرائيل وترسانتها النووية امتداداً للتسوية السياسية التي ستوافق عليها الأسرة الدولية وللضمانات التي ستقدمها لدول المنطقة وشعوبها.

٧ ـ اتفاق على مشروع إجمالي لإنماء الوطن العربي يضع الثروات العربية، بشكل عقلاني، في خدمة الإنماء العربي.

ومن الواضح، لدى قراءة هذه النقاط المختلفة، أنها تشير إلى التزام سلمي وإلى إرادة خروج الوطن العربي موحداً وقوياً من هذا الاختبار.

ويمكن أن يكون الموقف الفلسطيني قد قام بدور «في بلورة المبادرة الفرنسية التي قدمها الرئيس ميتران للجمعية العامة»، في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وساهم في تحديد الموقف السوفياتي المؤيد للعامل العربي، بحسب التعبير الذي استخدمه غورباتشوف عند زيارته باريس في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠[(٧١)].

وكان العمل الفلسطيني، طوال أزمة الخليج، قد أملاه خيار استراتيجي: عدم قبول وجود عسكري أجنبي في الأرض العربية، وعدم الانقياد لحل عسكري، وعدم إعطاء ذريعة للولايات المتحدة لتحطيم الامكانيات العسكرية العراقية (ما يؤدي بالطبع إلى إعطاء اسرائيل خدمة كبيرة). لذلك اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن العمل على انسحاب العراق من الكويت لا غنى عنه عن طريق التفاوض. وامتنعت منظمة التحرير الفلسطينية الطامحة للقيام بوساطة بين العراق والكويت، مع معارضتها احتلال الكويت، عن إدانته، بذريعة عدم «اضفاء الشرعية على تدخل قوات أجنبية باعطائها نوعاً من التوقيع على بياض»[(٧٢)].

إن منظمة التحرير الفلسطينية، بالتمسك بهذا الموقف، أدركت أن هامش تدخلها محدود جداً. فهي لا تستطيع، من جهة أولى، المجازفة في مخاطرة الانفصال جذرياً عن قاعدتها بتبني خطاب عسكري مؤيد للأمريكيين بنشاز تام مع شعور الرأي العام الفلسطيني والعربي، مع الخطر بأن يستتبع ذلك رؤية الشارع يتحول إلى منظمات أخرى. «والحال أن الرأي العام الفلسطيني اصطدم بإعلان إرسال قوات أمريكية إلى العربية السعودية وانتقل بسرعة من مناقشة حق العراق في اجتياح بلد مجاور إلى مناقشة حق بعض الحكومات في طلب النجدة من قوات أجنبية وعلى وجه الخصوص القوات الأمريكية»[(٧٣)].

---

(٧١) Joseph Samaha, «La Palestine et la crise du Golfe: Premier bilan,» *Revue d'études palestiniennes*, no. 38 (hiver 1991), p. 39.

(٧٢) مقابلة مع أبي إياد في تونس بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ نشرت في:
Revue d'études palestiniennes (automne 1990).

اغتيل أبو إياد في تونس في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

(٧٣) انظر مقابلة فيصل الحسيني: Faysal El-Husseini, «Un seul peuple, un seul représentant,» *Revue d'études palestiniennes*, vol. 10, no. 40 (été 1991), p. 4.

يضاف إلى ذلك، بلا جدال، الغضب الشديد الذي ساور كل فلسطيني لرؤية الغرب ينطلق سريعاً إلى نجدة الكويت، وقد أحس بأنه مضطهد ظلماً في حين أن اسرائيل تستمر بلا عقاب في احتلال الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ وتتابع استيطانها.

في هذا السياق يجب فهم الانقلاب التدريجي لموقف منظمة التحرير الفلسطينية التي، بعد استنفاد الوسائل جميعاً، انحازت إلى العراق «مع فقدان الأمل في إعادة تحديد موقعها في اللعبة الاقليمية والخطأ الحسابي في عدم الابتعاد عن رأيها الواسع (المقصود رأي الشعب الفلسطيني)، الحساس بالنسبة إلى ذرائع العراق، لمبادلة احتلال الكويت، إذا صح القول، باحتلال الضفة الغربية وغزة»(٧٤).

الرباط بين أزمة الخليج والمسألة الفلسطينية

لم يقدم العراق على اجتياح الكويت «بداهة» لتحرير فلسطين، حتى ولو قدّم صدام حسين نفسه بسرعة كرافع الراية السماوي للقضية الفلسطينية. فقد قال في خطاب بتاريخ ١٢ آب/اغسطس ١٩٩٠: «أقترح أن تسوّى مشاكل الاحتلال جميعاً أو جميع المشاكل المصوّرة على هذا النحو في المنطقة بكاملها، على الأساس نفسه والمبادىء عينها التي يجب أن يعلنها [...] مجلس الأمن»(٧٥).

إن نية صدام حسين السياسية واضحة: بتصوير ضربته العسكرية على أنها رد على الاحتلال الاسرائيلي، وتقرير إطلاق صواريخ على اسرائيل، أمل بأن يؤدي ذلك إلى ثورة الجماهير العربية وإلى انفجار التحالف المناهض للعراق. وقد فشلت المحاولة، في قسم منها ولا شك، بسبب غياب ردة الفعل العسكرية لإسرائيل التي أنذرها الأمريكيون بالامتناع عن أي تورط في النزاع لصون التحالف، وبصورة خاصة لأن احتلال الكويت يشكل في الأساس اعتداء مفضوحاً شعر به العرب والفلسطينيون على هذا النحو. وهكذا انهار عذر الرباط الآلي بين احتلال الكويت وتحرير فلسطين تلقائياً، لعدم وجود أسس فعلية له.

ولكن، إذا كان من الممكن رفض الذريعة العراقية بتحرير فلسطين عبر الكويت، فإن أشكالاً أخرى من الروابط مندرجة في التصور الاقليمي الجديد الذي

---

(٧٤) Sanbar, *Les Palestiniens dans le siècle*, p. 120.

(٧٥) يمكن إيجاد خلاصات موسعة لهذا الخطاب في: Alain Gresh et Dominique Vidal, *Golfe: Clefs pour une guerre annoncée*, collection la mémoire du monde (Paris: Le Monde éditions, 1991), pp. 263-264.

خلقه اجتياح الكويت والحرب التي تبعته: وهو رباط وصفه جان ـ كلود دوكلو (Jean-Claude Duclos) بالعضوي في أول الأمر ثم برباط من طبيعة سياسية، في ما بعد.

ويرتكز الرباط العضوي على فكرة أن الشرق الأدنى يشكل منظومة سياسية متداخلة ترتبط فيها مختلف الأزمات واختلالات التوازن عضوياً، وهذا واضح في حالة التمزق اللبناني والمسألة الاسرائيلية ـ الفلسطينية مثلاً. وهذا صحيح أيضاً في مقياس آخر، بالنسبة إلى الأزمة العراقية ـ الكويتية وإلى اضطرابات إقليمية أخرى، بمعنى أن هذا الحدث، بعد التدويل المبكر للنزاع والسحق العسكري للعراق، سيظهر حتماً بالنسبة إلى عدد كبير من العرب، كأنه عمل جديد في سلسلة الإهانات التي يوجهها الغرب.

وهكذا، «إذا لم تكن المسألة الفلسطينية وأزمة الخليج مرتبطتين مباشرة، فإن زلزال الخليج يُخشى أن ينشر إلى حد كبير، عبر المزيج المعقد الاجتماعي ـ السياسي العربي، أمواج صدم تفاقم عدم استقرار بقية المناطق الحساسة في الشرق الأدنى، وفي المقام الأول، بلا ريب، الصِّدع الاسرائيلي ـ الفلسطيني».

بيد أن الرباط الرئيسي الذي يمكن أن يجمع بين هاتين المسألتين هو من طبيعة سياسية. وكان هذا الرباط، قبل اندلاع الحرب ذاتها، يشكل أساساً لمقاربات دبلوماسية مختلفة (فرنسية وسوفياتية بين مقاربات أخرى)، تهدف إلى إعداد تسوية تفاوضية لأزمة الخليج، وقد تحدث تقدماً موازياً لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي، على سبيل المثال، في نطاق مؤتمر دولي للسلام لمجمل المشاكل الإقليمية.

وقد تقدّم هذا الرباط السياسي على غيره، لا لأن الأزمتين تخضعان لأواليات مرتبطة آلياً وانما لأن «هناك في هذا الوضع النزاعي المزدوج فرصة لتسوية المشكلتين معاً، بشكل أفضل بكلفة أقل مما لو تمت معالجتها منفصلتين». وبالفعل يمكن أن توازن مطالب هؤلاء وأولئك بعضها بعضاً، بحيث إن اتفاقاً إجمالياً للسلام يمكن وضعه «إذ يسد بصورة متوازية اختلالات التوازن على مسرحي النزاع، ويكون قد أتاح لكل فريق أن يخرج من أزمته مع الشعور المؤكد بأنه ربح القضية جزئياً».

إن استدلالاً كهذا هو، بشكل طبيعي جداً، غير مقبول بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، لأسباب عديدة: هو يعطي مكافأة للعدوان العراقي؛ ويعزز هيبة الرئيس صدام حسين ويوصل، في نهاية المطاف، إلى عدم المساس بالإمكانية العسكرية العراقية التي أصبحت تهدد، في نظرهما، التوازن الاقليمي، بمعنى أنها تعيد النظر في مسألة التفوق العسكري الاسرائيلي في الشرق الأدنى.

إلا أن المعالجة المختلفة للمشكلتين من قبل الأسرة الدولية (مجاملة لإسرائيل - قساوة مفرطة تجاه العراق)، لا يمكن أن يكون الإحساس تجاهها بالنسبة إلى الشعوب العربية وبخاصة الشعب الفلسطيني إلا على أنها امتناع خطير عن إحقاق الحق بالنسبة إليها. ومن هنا هذا التعاطف الشعبي مع العراق (والمقصود هنا، ليس العراق الذي احتل الكويت وانما العراق الذي يذكّر بإلحاح إيجاد حل للمأساة الفلسطينية). وهكذا فالتظاهرات في الأراضي المحتلة والأردن والمغرب قبل أن تكون التعبير عن التضامن مع المجتاح العراقي للكويت، هي على وجه الخصوص انعكاس معارضة للخطاب الحزبي ولسياسة الكيل بمكيالين في مجلس الأمن، غير الفعال إلى أبعد الحدود، عندما يتعلق الأمر بتطبيق قراراته الخمسين في شأن المسألة الفلسطينية، لكن الذي يتصرف «ككاتب عدل مجامل» عندما يتعلق الأمر بمعاقبة العراق.

نتائج الاختيار الفلسطيني

يتوافق الكثير من المراقبين على التأكيد أن الاختيار الفلسطيني عند حصول أزمة الخليج قدّم خدمة سيئة للمصالح الفلسطينية، إذ أدّى بلا ريب إلى سلسلة مشاكل شائكة بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، بمقدار ما حصل انحلال الإجماع الرسمي العربي حول المسألة الفلسطينية، وتشويه صورة منظمة التحرير الفلسطينية في الغرب وفي المعسكر الإسرائيلي المعتدل، وعداء مكشوف من جانب بلدان الخليج، المقدمة الرئيسية للأموال إلى المنظمة الفلسطينية، وطرد الفلسطينيين من الخليج[٧٦]، وخسارة مالية تقدّر بأكثر من أربعة عشر مليار دولار.

وعند تفحص هذه المفاعيل السلبية لا يأسف أحد على كون منظمة التحرير الفلسطينية لم تأخذ في هذه القضية خياراً معاكساً، أي التعلق بالتوافق الدولي واغتنام هذه الفرصة لتعزيز علاقاتها مع الكتلة العربية المعارضة للعراق. ويرى مؤيدو هذه الفرضية أن منظمة التحرير الفلسطينية لو كانت قد اعتمدت خياراً آخر، فإن المكافأة ربما كانت تسريع تسوية المشكلة الفلسطينية وتعاطفاً أكبر من قبل الرأي العام الغربي.

وهذا الاستدلال مبني على حتمية مخرج عسكري للقضية، وهو رأي لا يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا للفلسطينيين أن يأخذوا به بدون مخاطرة فقدان الثقة إلى الأبد في نظر الشعوب العربية وبخاصة الشعب الفلسطيني.

---

(٧٦) Bichara Khader, *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des partenaires distants*, horizons euro-arabes (Paris: Publisud; Ottignies: Quorum, 1994), pp. 75-91.

وهكذا انتهت منظمة التحرير الفلسطينية، التي وضعت أمام اختيار صعب، إلى اختيار تعزيز تمثيليتها ضمن الشعبين الفلسطيني والعربي على حساب احترامها من جانب الرأي العام الغربي.

يبقى أن فاتورة حرب الخليج كانت لا تحتمل بالنسبة إلى الفلسطينيين وإلى العرب جميعاً بدون استثناء: تحررت الكويت، ولكن وضعت تحت حماية عسكرية، وجرى طحن العراق وإخضاعه للحصار، وإفقار الوطن العربي وتحطيمه وإضعافه بشكل دائم. وخفض سعر النفط العربي إلى سعر أدنى من قيمته الحقيقية في عام ١٩٧٢. وقد أدت الأزمة الكويتية، التي اندلعت بطيش، وأديرت بغير وعي وسوّيت بالعنف، بالنسبة إلى الشعوب العربية، إلى المفاعيل ذاتها التي أدت إليها حرب ١٩٦٧. وفي الغرب ترك التحالف للمنتصرين، بحسب الصيغة الجميلة لجان بودريار (Jean Baudrillard) «المذاق المر لنصر غير واقعي على المقاس»(٧٧)، وأضيف مع ج. ب. شوفينمان: «الطعم المر لحرب من أجل النفط»(٧٨).

ويقتضي خارج كل هذه الاعتبارات، قبول كون الظروف التي تطورت فيها الأزمة الكويتية وانحلت كانت ظروفاً استثنائية. ولم يكن المدى الدولي موسوماً ببنية أحادية القطب تسيطر عليها الزعامة الأمريكية وحسب، بل كان هناك أيضاً بروز مؤقت لمصالح متلاقية، فكل بلد في الائتلاف كان «يسعى إلى أن يصل، عبر القضية المشتركة، إلى أهدافه الخاصة»(٧٩) وبالتالي من غير المرجح إطلاقاً أن يتكرر وضع كهذا في المستقبل.

ويبدو أي تهديد للمصالح الحيوية للغرب، بعد تدمير العراق، مستبعداً من الآن وصاعداً أو مؤجلاً على الأقل. ولم تعد دول الشرق الأوسط الراديكالية تشكل جبهة رفض (كما الحال بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد)، وانما «فاعلة منعزلة تسعى إلى إيجاد مكان في النظام الاقليمي الجديد»(٨٠).

---

(٧٧) Jean Baudrillard, *La Guerre du Golfe n'a pas eu lieu* ([Paris]: Galilée, 1991), p. 81.

(٧٨) Jean-Pierre Chevènement, *Le Vert et le noir: Intégrisme, pétrole, dollar* (Paris: B. Grasset, 1995).

(٧٩) Hicham Djait, «Les Mutations à l'Est et le monde arabe,» dans: Hamid Algar [et al.], *Islam et politique au Proche-Orient aujourd'hui*, débat ([Paris]: Gallimard, 1991), p. 306.

(٨٠) Bassma Kudmani-Darwish et May Chartouni-Dubarry, «Maghreb-Machrek: Détente régionale et périls intérieurs,» *Ramsès* (Institut français des relations internationales) (1992), p. 138.

على أن الولايات المتحدة واعية أن الحرب سوف يُحكم عليها بمقياس السلام، وان استقرار الشرق الأوسط سيبقى مؤقتاً وهشّاً إذا لم يترافق باختراق له مغزاه في الأزمة الإسرائيلية ـ العربية، من هنا مصلحة للولايات المتحدة في إطلاق مسار سلام إسرائيلي ـ عربي يجب، في نظر واشنطن، أن يتيح إخراج الشرق الأوسط من الصدمة التي سببتها حرب الخليج، وتحاشي طريق مسدود في المنطقة حيث كل شيء قد يتم بسرعة، وان يعزز الوضع الاقليمي القائم الجديد. لقد انتهى الأمريكيون، استدلالياً، إلى أن يقيموا بأنفسهم الرباط بين الخليج وفلسطين.

الفصـــل العاشـــر

السلام الموعود[(١)]: ١٩٩١ ـــ ١٩٩٩

لم تكد حرب الخليج تضع أوزارها حتى أخرج الأمريكيون والأوروبيون الملف الفلسطيني. «سوف يُحكم على الحرب بمقياس السلام» كما كتب ج. ب شوفينمان (وزير الدفاع الفرنسي المستقيل)[(٢)]. «يجب أن يُشكل تحرير الكويت مرجعاً» زايد بيير موروا (Pierre Mauroy) (رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي)[(٣)]. يجب أن يُفقأ الدمّل الفلسطيني ويُسوَّى نهائياً، كما ردَّد جماعياً كل المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين.

وهكذا وعى الغرب أن المسألة الفلسطينية تبلور الكثير من الأهواء في مجموع العالم العربي، وان الاستمرار في تجاهلها، بخاصة بعد سحق العراق، يعني تحويل صمت السلاح إلى تأجيل هش. وتعهَّد الرئيس بوش إذاً، في أول مداخلة له في الكونغرس بعد حرب الخليج، في ٦ آذار/مارس ١٩٩١، محاولة حل النزاع الإسرائيلي ـ العربي.

«حان وقت إنهاء النزاع الإسرائيلي العربي؛ يجب أن يكون السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط مرتكزاً على قراري مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام [...] الذي يجب أن يُهيأ بشكل

---

(١) إنني أستعيد العنوان الفرعي لمؤلَّف تعليمي جداً كتبه عمر مصالحة: Omar Massalha, *Palestiniens, israéliens: La Paix promise: Le Véritable dossier des négociations* (Paris: Albin Michel, 1992).

(٢) Jean-Pierre Chevènement, «La France et le nouvel-ordre mondial,» *Jeune Afrique* (10-16 avril 1991), p. 48.

(٣) Pierre Mauroy, «Leçons de paix, après la guerre,» *L'Evènement européen* (mars 1991), p. 36.

يؤمّن الاعتراف بإسرائيل وبأمنها واحترام الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني»[٤].

وأرسل وزير خارجيته جيمس بيكر إلى المنطقة لمحادثات إعدادية. وقام هذا الأخير بما لا يقل عن ثماني جولات في الشرق الأوسط بين آذار/مارس ونهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

غير أن الحرب خلقت **موازين قوى** لا تسهّل السعي إلى السلام. فقد خرجت دولة إسرائيل من أزمة الخليج قوية، وخصمها الرئيسي العراق مسحوقاً. والفلسطينيون قد أضعفتهم حرب الخليج ومنظمة التحرير الفلسطينية فقدت حظوتها. والعرب ممزقون، وانحدرت روسيا إلى مقام قوة صغيرة.

أما أوروبا فقد أدركت أنها انتقلت «إلى موقع ثانوي»[٥]، في حين أن الولايات المتحدة تكللت بهالة الانتصار. واعتبرت الولايات المتحدة أيضاً نفسها القوة الوحيدة في العالم المكلَّفة بمهمة خاصة في الشرق الأوسط، مهمة بناء السلام الإسرائيلي ـ العربي. وبدت الآونة لها مناسبة: بعد فرقعة الأسلحة يجب بناء السلام.

وقد سبق للولايات المتحدة، غداة حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، أن دعت إلى مؤتمر جنيف مع مشاركة الاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) وقاطعت سوريا المؤتمر، ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مدعوّة إليه. وبسبب غياب الفريقين الرئيسيين انتهى المؤتمر إلى الفشل.

غير أن الولايات المتحدة حصلت على أول نجاح دبلوماسي مع توقيع اتفاقات كمب ديفيد (١٩٧٨). وأعيدت سيناء إلى السيادة المصرية مقابل توقيع معاهدة سلام مصرية ـ إسرائيلية. أما مشروع الحكم الذاتي للأراضي المحتلة فبقي حبراً على ورق، إذ لم يترك التفسير الإسرائيلي للمشروع، التقييدي والملتبس، أي شك في الطابع المحدود جداً لهذا الحكم الذاتي.

وجدد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ النشاط الدبلوماسي. وتم اقتراح مشروعين هامين: مشروع ريغان (أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٢) الذي ينص على سلام مبني، إلى حد كبير، على الخيار الأردني ويستبعد أي مشاركة مباشرة لمنظمة

---

(٤) *Washington Post,* 7/3/1991, and Massalha, *Palestiniens, israéliens: La Paix promise: Le Véritable dossier des négociations,* p. 36.

(٥) انظر: Paul-Marie de la Gorce, «L'Eclatante démission de la diplomatie européenne,» *Le Monde diplomatique* (février 1992), pp. 5-7, et Eric Remacle, «La Sécurité européenne sous influence,» *L'Evénement européen* (mars 1991), pp. 65-79.

التحرير الفلسطينية، وإنما يقبل كون الأمر يتعلق بحل مشكلة شعب لا مشكلة لاجئين. ومشروع فاس (٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢) الذي يقترح مبادلة السلام بالأراضي المحتلة ويدعو إلى تعايش دولتين، إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية عاصمتهما القدس.

وطوي هذان المشروعان، وفي غضون ذلك كانت كسفت أحداث أخرى المسألة الفلسطينية: اجتياح الاتحاد السوفياتي أفغانستان (١٩٧٩)، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران (١٩٧٩)، والحرب بين العراق وإيران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٩).

وجعلت الانتفاضة الفلسطينية لعام ١٩٨٧ مجدداً النزاع العربي ـ الإسرائيلي موضوع اهتمام وعناية وأفسحت في المجال لتقديم مشروعين إضافيين: مشروع شولتز (Schultz) (١٩٨٨) الذي يستعيد مشروع ريغان، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية والليكود رفضتاه، ومشروع بيكر (Baker) (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) الذي يتضمن انتخابات في الأراضي المحتلة قبل الانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية.

وبقي هذان المشروعان، كالمشاريع السابقة، حبراً على ورق، لأنهما يتجاهلان، في الحقيقة، ما يشكل جوهر النزاع، أي الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وإثبات الحالة هذا هو الذي قاد مؤسسة راند (Rand Corporation) إلى أن تقدم، في عام ١٩٩٠، تقريراً بعنوان: «لماذا الدولة الفلسطينية هي الآن حتمية»[٦].

التحضيرات لمؤتمر مدريد

من جديد، أتاحت حرب، هي حرب الخليج تجديد النشاط الدبلوماسي. وتصرفت الولايات المتحدة هذه المرة بحرية، وإنما لم يكن يسعها تجاهل معطيين أساسيين في النزاع الإسرائيلي ـ العربي:

١ ـ تطبيع الوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأدنى والحفاظ على الوضع القائم الاستراتيجي والنفطي[٧] لا يمكن أن يحدثا إلاّ بحل المشكلة الفلسطينية.

٢ ـ بقي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، حتى وإن ضعف، فاعلاً هاماً لا يمكن تجاهله ويجب أن يدعى إلى المشاركة في رعاية مؤتمر سلام محتمل.

---

(٦) Graham Fuller, «Why a Palestinian State Is Now Inevitable,» (Rand Report, 1990).

(٧) Louis-Jean Duclos, «La Conférence de Madrid,» *Maghreb-Machrek,* no. 134 (octobre-décembre 1991), p. 97.

وهذا، فضلاً عن ذلك، معنى البيان المشترك الصادر عن الرئيسين بوش وغورباتشوف في ٣١ تموز/يوليو ١٩٩١ عقب القمة الأمريكية ـ السوفياتية:

«يؤكد الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف ثانية تعهدهما المتبادل والحازم رعاية السلام ومصالحة حقيقية بين الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين. وهما يعتقدان أن هناك حالياً فرصة تاريخية لإطلاق مسار يمكن أن يؤدي إلى سلام عادل ودائم وإلى تسوية إجمالية في الشرق الأدنى. وهما يتقاسمان القناعة الراسخة بأن هذه الفرصة التاريخية يجب اغتنامها. هذا وإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إذ يعترفان بأن السلام لا يمكن فرضه ولا يمكن أن ينتج إلا من مفاوضات مباشرة بين الفريقين، يلتزمان ببذل الجهد الأقصى لإطلاق سيرورة السلام وتأمين استمرارها. ولأجل هذه الغاية، ستجدد الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، إذ يعملان كراعيين، للدعوة إلى مؤتمر سلام، في تشرين الأول/اكتوبر، مخصص لإطلاق مفاوضات ثنائية وأخرى متعددة الطرف. وسترسل الدعوات إلى هذا المؤتمر قبل عشرة أيام على الأقل من عقد المؤتمر. وسيتابع، في غضون ذلك، وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر ووزير الخارجية السوفياتية الكسندر بيسمرتنيخ العمل مع الفرقاء للتحضير لهذا المؤتمر»(٨).

وكرس جيمس بيكر الأشهر السابقة للمؤتمر لإقناع الفرقاء وملاطفتهم وطمأنتهم أو لتهديدهم وحسب لاستدراجهم إلى طاولة المفاوضات. إلاّ أن ج. بيكر آخذاً في الحسبان التصلب الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية، «اختار تركيز جهوده على صياغة **إجراء** مقبول من الفرقاء جميعاً، إن لم يكن ممكناً إيجاد أرضية مشتركة للجوهر»(٩). واقتنع الفاعلان الأساسيان، السوري والإسرائيلي، وأعطيا موافقتهما على الاشتراك في مؤتمر مدريد. ولكن، إذا كان السوريون قد اشترطوا احترام الشرعية الدولية، المبنية على قرارات مجلس الأمن، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي، شامير، قَرَن موافقته على الاشتراك بأربعة شروط عرضها في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أمام الكنيست:

١ ـ دمج الوفد الفلسطيني بالوفد الأردني؛ ويجب أن توافق إسرائيل مسبقاً على أعضائه؛ ولا يمكن أن يكونوا بالتالي من منظمة التحرير الفلسطينية، ولا من

(٨) «Proche - Orient, de la guerre à la paix,» *Le Monde,* numéro spécial (novembre 1991), p. 108.

(٩) Bassma Kodmani - Darwish et May Chartouni Dubarry, «Moyen-Orient: Le Paysage d'après guerre,» *Ramsès* (Institut français des relations internationales) (1992), p. 126.

المقيمين في القدس الشرقية، ولا مفوَّضين من فلسطينيي الشتات.

٢ ـ رفض الدولة الفلسطينية.

٣ ـ لا سلطة لراعيي المؤتمر على سير المحادثات.

٤ ـ مؤتمر مدريد ليس مظلة؛ مهمته فتح الطريق فقط أمام المفاوضات المباشرة (الإسرائيلية ـ السورية، والإسرائيلية ـ اللبنانية، والإسرائيلية ـ الأردنية ـ الفلسطينية).

أما الفلسطينيون فهامش تدخلهم محدود. وقد أكد مجلسهم الوطني مجدداً، في الإعلان السياسي للدورة العشرين التي انعقدت من ٢٣ ـ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، المبادئ التالية:

ـ يجب أن ينعقد المؤتمر على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وبتعبير آخر، بحسب مبدأ مبادلة الأراضي بالسلام.

ـ الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير مصيره وفي الاستقلال والسيادة.

ـ حق اللاجئين في العودة.

ـ تعهد الإسرائيليين بالانسحاب من القدس الشرقية.

ـ الوقف الفوري لإقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

ـ تفكيك المستوطنات المقامة بصورة غير قانونية في الأراضي المحتلة.

ـ تسمية الممثلين الفلسطينيين في مؤتمر السلام من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بدون تدخل خارجي.

ـ ضمان الروابط بين مختلف مراحل مسار السلام، والسيادة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية على الأرض، والماء والاستقلال في إدارة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

إلاّ أن المجلس المركزي الفلسطيني، على رغم المبادئ التي أكدها المجلس الوطني الفلسطيني في شأن تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية وضرورة وجود وفد فلسطيني مستقل، انتهى إلى التسليم بالضغوط الأمريكية والشروط التي طرحتها إسرائيل، وقبل بمشروع وفد مشترك أردني ـ فلسطيني، وإنما اشترط كتاب تأكيد بالنسبة إلى المبادئ الأساسية التي ترشد المسعى الأمريكي. وهذا ما حصل حوالى

منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

ويَلْحظ كتاب التأكيد المسلَّم للفلسطينيين نهاية **الاحتلال الإسرائيلي** و**الحقوق السياسية المشروعة** للشعب الفلسطيني ولاقانونية الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية، وحق ساكنيها في الاشتراك في الانتخابات الفلسطينية الوسيطة المحتملة، والمعارضة الأمريكية لسياسة الإستيطان في الأرض المحتلة، والاختيار الحر لمفاوضيهم والمستقبل الممكن لقيام كونفدرالية. إذاً، لم تأتِ الولايات المتحدة إلا على ذكر تعلقها بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وليس على حقه في تقرير مصيره، وتنكرت بذلك لمضمون القرار ١٨١ وفضلت عليه كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية. وكتاب التأكيد في هذا الصدد، المرسل إلى الإسرائيليين، أكثر صراحة لأنه يوضح: «لسنا، وفقاً للسياسة التقليدية للولايات المتحدة، مؤيدين لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة».

غير أن الولايات المتحدة، إذا كانت قد تعهدت بعدم العمل لصالح إنشاء دولة فلسطينية، أكدت مع ذلك معارضتها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي. والنظام النهائي للقدس، في نظرها، يجب أن يحدَّد خلال المفاوضات اللاحقة. وهي تقبل أخيراً بوجود عدة تفسيرات للقرار ٢٤٢ تتيح لإسرائيل استخدام غموض النص لصالحها[١٠].

وتتناول التأكيدات المقدمة للسوريين إعادة الجولان الذي ضمته إسرائيل في عام ١٩٨١، وتشدد على تفهم الولايات المتحدة المطاعن العربية بالنسبة إلى ضم القدس الشرقية والاستيطان في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. والتأكيدات المرسلة إلى اللبنانيين تذكر بضرورة تطبيق كامل للقرار ٤٢٥ وبحق لبنان وإسرائيل في حدود آمنة.

ويوضح كتاب التأكيدات، في ما يتعلق بالأردن، أن الدعوة إلى المؤتمر سوف

---

(١٠) النص الإنكليزي للقرار يتضمن انسحاباً إسرائيلياً «من أراضٍ» في حين أن النص الفرنسي يتضمن انسحاباً «من الأراضي»، وقد تمسكت إسرائيل بالنص الإنكليزي. وهي تزعم أنها طبقت القرار رقم (٢٤٢) بالانسحاب من سيناء بحيث تكون قد انسحبت من ٩٠ بالمئة من الأراضي المحتلة. فإسرائيل تسعى هكذا لخداع الرأي العام، إذ إن القرار رقم (٢٤٢) يتعلق بأراضٍ متميزة تعود إلى ثلاث دول (فلسطين ومصر وسوريا)، والتسعون بالمئة من الأراضي التي جلت عنها إسرائيل تتألف من سيناء وهي أرض مصرية. والضفة الغربية وغزة والجولان بحسب إسرائيل هي أراضٍ «متنازع» فيها وليست أراضي «محتلة»، وبالتالي يجب أن تكون موضوع مفاوضات. وعلى العكس بالنسبة إلى الدول العربية، يفرض القرار رقم (٢٤٢) انسحاباً من جميع الأراضي المحتلة بدون مفاوضات بحسب نص القرار ذاته. إلا أن القرار رقم (٣٣٨) يذكر مع ذلك كلمة «مفاوضات».

تكون على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ للأمم المتحدة، واللذين يفرضان على السلطات الإسرائيلية الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧.

وبعد طمأنة الجميع، تبقى نقطة واجبة التسوية: إعادة العلاقات الدبلوماسية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الراعي الرسمي للمؤتمر، ودولة إسرائيل. وهذا ما حصل في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ما أتاح لراعيي المؤتمر، الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، إرسال كتاب دعوة إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأدنى.

وقد طُلب، في كتاب الدعوة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، إلى إسرائيل ولبنان وسوريا إرسال وفد خاص لكل منها، وإنما على الفلسطينيين أن ينضموا إلى وفد مشترك أردني ـ فلسطيني. ودعيت مصر بصفة «دولة مشاركة» كما هي الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. ودعيت الأمم المتحدة إلى انتداب مراقب يمثل الأمين العام. كما دعي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وممثل عن اتحاد المغرب العربي كمراقبين.

مؤتمر مدريد، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ـ أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

هكذا تمت الدعوة إلى انعقاد مؤتمر السلام في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وكون المؤتمر لم يوضع تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس القرارات ١٨١ و١٩٤ و٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ وإنما برعاية مزدوجة للولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفياتية، هو إشهار تام للرؤية الاستراتيجية الأمريكية.

وترتكز شروط مرجعية المؤتمر، كما وردت في مختلف كتب التأكيدات، على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، لكن لم يؤتَ على ذكر القرار ١٨١.

واقترح وزير الخارجية الأمريكية، لتجنب تكرار التجربة السلبية لمؤتمر جنيف (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)، طريقة مزدوجة تقضي بتوزيع الموضوعات التي ينبغي التفاوض حولها بين محادثات ثنائية ومحادثات متعددة الطرف. إن المؤتمر نفسه لن يفعل سوى إطلاق المسار الذي يُفترض أن ينمّي ديناميته الخاصة به.

ولم تتضمن خطب الافتتاح في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ سوى القليل من الجدّة، إذ اكتفى كل رئيس وفد بالتذكير بموقف بلده أو المؤسسة التي يمثلها. إلا أن الفلسطينيين، سجلوا، بداهةً، نقاطاً لشدة ما كان أداء مندوبهم حيدر عبد

الشافي متّصفاً بالحزم، والتأثر والإنسانية. وفي غياب الإقناع، كانت التدخلات المختلفة لشامير الذي أصر على قيادة الوفد الإسرائيلي تتميز بالوضوح: أخذ على الدول العربية معارضتها «دولة يهودية في المنطقة»، و«متابعة معركتها ضد إسرائيل عن طريق المقاطعة والحصار والإرهاب والحرب الشاملة»، وأنها «أوصلت إلى آلام بشرية مأسوية للشعب العربي»، ودعا العرب الفلسطينيين إلى الإقلاع عن «العنف والإرهاب»، وإلى استخدام «الجامعات في الأراضي المدارة [. . .] للعلم والتقدم وليس للتحريض والعنف»، وإلى الانقطاع عن تعريض أولادهم للخطر «بإرسالهم لرمي القنابل والحجارة على الجنود والمدنيين»، مع الأسف «لكون المفاوضات تتركز في المقام الأول والوحيد على مسألة الأرض»، لأن هذه هي «الطريق الأسرع للوصول إلى الطريق المسدود».

وغادر شامير قاعة المؤتمر في أول تشرين الثاني/نوفمبر ليعود إلى إسرائيل قبل غروب الشمس في الوقت المناسب ليوم السبت المقدس. ولكنه لم يرجع خاوي الوفاض. ففي حين كان ينعقد مؤتمر مدريد، ألغت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بضغط أمريكي، القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ والذي يماثل الصهيونية «بأحد أشكال العنصرية والتمييز العرقي».

وجنت إسرائيل هكذا، بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية مع موسكو، ببضعة أيام، مكسباً جديداً، من دون أن تقدّم شيئاً كمقابل، إلا تكرار موقف متصلب في شأن الملفات الكبرى للنزاع الإسرائيلي ـ العربي، وبخاصة الاستيطان في الأراضي المحتلة.

وبالفعل، في حين أن الإسرائيليين أكدوا إرادتهم الحاسمة بالعمل على إحلال السلام في الشرق الأدنى، استمر الاستيطان اليهودي من دون انقطاع. ومنذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، أي بعد عشرة أيام من اختتام مؤتمر مدريد، صوّت الكنيست على قرار ينص على أن ضم الجولان ليس موضوع تفاوض، في حين أن السلطات الإسرائيلية، في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، صوتت على ميزانية جديدة تنص على بناء خمسة آلاف مسكن جديد في **الأراضي التي تديرها**.

وبالمقابل تبنّى حزب العمل الإسرائيلي، خلال مؤتمره الخامس، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، قراراً لصالح إلغاء القانون الإسرائيلي الذي يمنع، تحت طائلة الحبس، الاتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية. ويعترف، علاوة على ذلك، للمرة

الأولى، بالحقوق الوطنية للفلسطينيين مع الامتناع عن التلميح إلى حقهم في تقرير المصير. وقد اقترح، فضلاً عن ذلك، تجميد الاستيطان لمدة سنة باستثناء القدس الشرقية ووادي الأردن.

وقد عقد العرب والإسرائيليون، في صدد المفاوضات الثنائية، أول دورة في مدريد من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر دون أي نتيجة. ودعا الأمريكيون، المهتمون بتجنب الطريق المسدود، الوفود إلى واشنطن. فانعقدت الدورة الثانية من المفاوضات في وزارة الخارجية (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، وكذلك الأمر في شأن الدورات التسع التالية.

وأعلن المؤتمر المنعقد في ألما ـ آتا (Alma-Ata) عاصمة كازاخستان، على صعيد آخر، في ٢١ و٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، إنشاء مجموعة الدول المستقلة وإنهاء الاتحاد السوفياتي. إذاً فإن روسيا هي التي دعت في ٢٨ ـ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، إلى جلسة المفاوضات المتعددة الأطراف، بكامل الأعضاء. وقررت سوريا ولبنان مقاطعتها. وتألفت خمس لجان: لجنة البيئة (المنسّق: اليابان مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة)، ولجنة الأمن ونزع التسلح (المنسقان: الولايات المتحدة وروسيا بالتناوب)، ولجنة الإنماء الاقتصادي (المنسّق: المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع الولايات المتحدة واليابان)، ولجنة المياه (المنسق: الولايات المتحدة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية واليابان)، ولجنة اللاجئين (المنسّق: كندا).

وعقدت المجموعات المختلفة اجتماعات منتظمة إلى حد ما، وتم تحضير ملفات في شأن عدد ضخم من المشاكل. وكانت الأرضية ممهدة، غير أنه لم يحدث أي اختراق له مدلوله بسبب الجمودية الإسرائيلية في المفاوضات الثنائية.

وظهر أكثر فأكثر بوضوح أن الإسرائيليين يعملون على أن ينشئوا، في الضفة الغربية وغزة، كما قال إينياسيو رامونيه (Ignacio Ramonet) «نوعاً من البانتوستان(*) يضمن منافع الاحتلال من دون مخاطرة[١١]». وبالفعل حدد مستند عمل إسرائيلي مستوحى بشدة من مشروع شارون (١٩٩٢) أن:

«التغيير [...] يجب أن لا يتعلق إلا بالسكان وليس بنظام الأراضي» وأن

(*) البانتوستان (Bantoustan) كلمة تشير إلى أقاليم مستقلة معزولة (Bantous) أنشأتها حكومة جمهورية أفريقيا الجنوبية منذ عام ١٩٥٩ (المترجم).

(١١) Ignacio Ramonet, «Tocsin en Israël,» *Le Monde diplomatique* (avril 1993), p. 1.

«الإسرائيليين يستمرون [. . .] في العيش والاستقرار في الأراضي. والمسؤولية الوحيدة في شأن الأمن في مظاهره كلها، الخارجية والداخلية وبخصوص الانتظام العام هي من اختصاص إسرائيل [. . .]».

وكل ذلك كان الأنشودة القديمة المكررة، العزيزة على قلب شامير، في شأن استقلال الشعب وليس استقلال الأراضي التي تبقى تحت السيادة الإسرائيلية. وقد استخدم نبيل شعث، المفاوض الفلسطيني، الصورة التالية في تعليقه على موقف شامير إذ قال: «ستكون فلسطين جبنة غرويير: الجبنة لإسرائيل والثقوب للفلسطينيين».

فهل إن موقف حزب العمل مختلف بشكل أساسي؟ ليس إلى هذا الحد في الأساس. ففي ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ أكد اسحق رابين، في إحدى المقابلات، تعلقه بثلاثة مبادئ:

١ ـ «القدس ومنطقتها هي روح الشعب اليهودي، وليست مسألة سياسية أو مسألة أمن.

٢ ـ تشكل هضبة الجولان ووادي الأردن حدود إسرائيل القابلة للدفاع عنها.

٣ ـ للشعب اليهودي حقوق في كل أرض إسرائيل [. . .]. وأضاف رابين «أعتقد أيضاً أن حلم العودة إلى أرض إسرائيل لأجيال عديدة من اليهود خلال ألفي سنة من التاريخ كانت قاعدته دولة يهودية ديمقراطية، مدعوة لأن تكون يهودية شاملة، تضم بالضرورة ثمانين بالمئة من اليهود على الأقل [. . .]. وبما أن اليهودية والعرقية متعارضتان، فإن اللجوء إلى وضع فصل عنصري أو ترحيل مستحيل بالنسبة إلينا. ولا أريد ضم مليونٍ وسبعمئة ألف شخص لأن ذلك يعني تحويلنا إلى دولة ثنائية القومية. وليست تلك رؤية العودة إلى صهيون»[١٢].

لقد كرر معارضته لدولة فلسطينية مستقلة ولكنه قبل الوجود الاحتمالي لفدرالية مع الأردن. وعلى العكس استبعد أي إعادة للجولان.

وعلى أساس هذا البرنامج انتصر حزب العمل في انتخابات ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٢، وفي السنة السابعة دعي الجنرال رابين إلى القيادة. وألقى في ١٣ تموز/

(١٢) Claire Moucharafieh, «Chronologie: 1er avril - 30 juin 1992,» *Revue d'études palestiniennes,* no. 45 (automne 1992), pp. 149-150.

يوليو ١٩٩٢ خطابه البرنامجي أمام الكنيست. وقال موجهاً كلامه إلى مواطنيه: «[. . .] علينا أن نتحرر من شعور العزلة الذي يخنقنا منذ خمسين سنة. يجب أن نشترك في هذه الرحلة نحو السلام، ونحو المصالحة، ونحو التعاون الدولي الذي يحرك في أيامنا هذه الكرة الأرضية بأسرها [. . .]». وهتف مخاطباً الفلسطينيين: «لقد أجبرنا القدر على أن نعيش معاً في أرض واحدة، في بلد واحد. إن حياتنا تنتظم معكم، إلى جانبكم وضدكم، لقد فشلتم في الحروب التي شننتموها علينا [. . .]. إنكم تعيشون منذ أربعين سنة في الأوهام، وزعماؤكم يقودونكم نحو الأكذوبة [. . .]. إننا نتقدم منكم بالاقتراح الوحيد الصحيح والممكن من وجهة نظرنا اليوم، أي الحكم الذاتي مع منافعه وحدوده. لن تحصلوا على كل ما تأملون به وربما نحن أيضاً [. . .]»[(١٣)].

وأوضح رابين أقواله في مؤتمر صحافي:

ـ أقترح إجراء انتخابات عامة حرة في الأراضي المحتلة لإقامة نظام حكم ذاتي: «سنترك للفلسطينيين إدارة قضاياهم اليومية، باستثناء مسائل الدفاع والأمن العام والدبلوماسية التي تبقى من مسؤولية إسرائيل».

ـ آمل في التوصل إلى «اتفاق حول الحكم الذاتي خلال تسعة أشهر إلى اثني عشر شهراً». ستبقى المستوطنات اليهودية تحت إدارة إسرائيلية وكذلك جميع الموارد المائية لغزة والضفة الغربية. إلا أنه تعهد بوقف تمويل المستوطنات **السياسية**، وتبقى القدس موحدة والعاصمة الأبدية لإسرائيل، ولكنه أعلن أنه ليس لديه أي تردد في العدول عن الوفد الأردني ـ الفلسطيني الشهير لصالح مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين أنفسهم، الذين بإمكانهم أن يعلنوا صراحة انتماءهم إلى منظمة التحرير الفلسطينية. غير أن رابين لا يريد أن يجلس مع المنظمة على طاولة واحدة[(١٤)].

وتلقى الزعماء العرب بحذر أولى تصريحات رابين. بيد أن الأمريكيين سعوا إلى تشجيعه وأفرجوا عن ضمانات العشرة مليارات الشهيرة التي حاول شامير، بلا طائل، الحصول عليها من الولايات المتحدة لاستيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي السابق.

واستؤنفت المفاوضات الثنائية في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ في جو أقل

---

(١٣) انظر: Victor Malka et Salomon Malka, *Shalom, Rabin,* préface de Shimon Pérès (Paris: Ramsay, 1996), pp. 88-89.

(١٤) Moucharafieh, Ibid., p. 180.

تشنجاً. وقدّم الإسرائيليون مستنداً مفصلاً لشروط نقل المسؤولية الإدارية مع اقتراح إنشاء قوة شرطة فلسطينية وسيطرة مشتركة على الموارد المائية، وعلى إجراء الانتخابات العامة في الأراضي المحتلة، مع إبقاء مشاركة سكان القدس الشرقية المحتملة في هذه الانتخابات في الظل.

وقدّم الوفد الفلسطيني بدوره مستنداً من عشر نقاط حول الحكم الذاتي، مكرراً المطلب المتعلق بمواعيد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وإجراء الانتخابات لجمعية تشريعية ومجلس تنفيذي للفترة الانتقالية للخمس سنوات.

وتمسكت إسرائيل بمواقفها وانتهت الدورة السادسة للمفاوضات في واشنطن في ١٤ أيلول/سبتمبر من دون تقدم ملموس. وافتتحت الدورة السابعة للمفاوضات الثنائية بعد شهر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، تم انتخاب بيل كلينتون الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة، وأعلن دعمه لمسار السلام وإنما كرر تعهده بالحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي بمنع إيران والعراق وليبيا وسوريا من الحصول على أسلحة غير تقليدية.

وانتهت الدورة السابعة للمفاوضات الثنائية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من دون نتيجة. وخلال هذه الدورة رفض الوفد الفلسطيني اقتراحاً إسرائيلياً يعطي الفلسطينيين إدارة ٦٢ بالمئة من الأراضي، مع سيطرة مشتركة على ٣٠ بالمئة من المناطق الأقل عدداً في سكانها وإبقاء ٨ بالمئة من المساحة تحت السلطة الإسرائيلية، بما في ذلك جميع المستوطنات [١٥].

وانعقدت الدورة الثامنة في واشنطن في ٧ كانون الأول/ديسمبر ولم يتحقق أي تقدم. إلا أن الأحداث تسارعت في الأراضي المحتلة. ففي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ جرى طرد أربعمئة وسبعة عشر فلسطينياً من حركة حماس إلى ما سمّي على وجه غير صحيح بـ «No man's Land de Marj-El-Zouhour» في لبنان، (مرج الزهور في البقاع الغربي).

ولم تصغ إسرائيل إلى إدانة مجلس الأمن الذي فرض، في القرار رقم ٧٩٩، على إسرائيل أن «تضمن إعادة جميع المطرودين فوراً وبأمن تام إلى الأراضي المحتلة». وتوقفت المحادثات. ولم تستأنف إلا بعد أربعة أشهر في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣ من دون أن تستجيب إسرائيل لطلب مجلس الأمن. وكان لدى الفلسطينيين الانطباع

---

(١٥) المصدر نفسه.

بأن إسرائيل تماطل في الأمور بلا فائدة وقرروا تقليص عدد المفاوضين من أربعة عشر إلى ثلاثة. وانتهت الدورة التاسعة في ١٣ أيار/مايو إلى الفشل، وكان ذلك أيضاً مصير الدورة العاشرة التي انعقدت في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٣ والتي اصطدمت بسرعة بمسألة القدس الشرقية.

ويبدو حتى ذلك التاريخ أن مسار السلام لم يكن فيه أي تطور إيجابي سوى استمراره. وكانت هناك خلال اثنين وعشرين شهراً من المفاوضات (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، إحدى عشرة دورة ثنائية والعديد من اجتماعات اللجان المتعددة الطرف مع نتائج هزيلة. وفي الواقع كانت المفاوضة الحقيقية تجري في الخارج في بلد من البلدان الشمالية بعيداً عن الأضواء وبسرية تامة. وعند افتتاح الدورة الحادية عشرة للمفاوضات الثنائية في واشنطن في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، كان الاتفاق السري بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية جاهزاً في أوسلو للتوقيع[(١٦)].

المفاوضات السرية في أوسلو (آذار/مارس ١٩٩٣ ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

عندما كان الوفد الرسمي الفلسطيني يتفحص في واشنطن الملفات الشائكة للحكم الذاتي الفلسطيني ولمراحل انسحاب (أو إعادة انتشار) الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وللمراحل الانتقالية، ولنظام القدس الشرقية، لم يكن يشكّ في أنه سيختصر طريقة كل من أبي مازن (محمود عباس)، وأبي علاء (أحمد قريع)

---

(١٦) ليست المرة الأولى التي يستضيف فيها بلد اسكندنافي مفاوضات سرية. فقد سبق في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أن اتصلت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية سراً في استوكهولم في السويد. إنها الحالة التي التقى فيها بصورة خاصة خالد الحسن (القائم آنذاك بأعمال وزير الخارجية في منظمة التحرير الفلسطينية) وريتا هانسر المحامية من نيويورك والعضو في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية وصديقة إسرائيل. وكان الهدف من هذه المقابلة فتح قناة سرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة. وتبع هذا اللقاء الأول لقاء آخر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ واجه وفداً يهودياً أمريكياً بياسر عرفات شخصياً يرافقه بسام أبو شريف وفلسطينيون آخرون. وقام وزير الخارجية السويدي ستن أندرسن (Sten Anderson) بدور هام في هذه الاتصالات التي مهدت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ لخطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اجتمعت استثنائياً في جنيف، وقد تخلى فيه ياسر عرفات «عن الإرهاب» واعترف بحق إسرائيل في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. وأتاح هذا الخطاب للولايات المتحدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بلسان وزير الخارجية شولتز. حول هذه الاتصالات، انظر: Bassam Abou Sharif et Uzi Mahnaimi, *Ennemis en terre promise: Un israélien, un palestinien: De la guerre sans merci à la paix des braves: Journal à deux voix,* trad. de l'anglais par Valérie Rosier, vécu (Paris: Laffont, 1996), pp. 294-300.

اللذين كانا يفاوضان سراً في أوسلو مع المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية: أوري سافير ومستشاره القانوني جويل سنجر[١٧].

ونعرف الآن كيف قامت هذه الاتصالات التي تحولت من مجرد اجتماعات أكاديمية بين باحثين إلى مفاوضات حقيقية جرت بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين استفادوا من ضيافة وزير الخارجية النرويجي جوهان هولست (Johan Holst) وزوجته ودعمهما اللوجستي.

ولكن ما الذي جعل الإسرائيليين والفلسطينيين يسلكون هذه الطريق السرية؟

ظهر من وجهة النظر الفلسطينية بوضوح، في منتصف سنة ١٩٩٣، أنه لم يعد يمكنهم الاعتماد على الولايات المتحدة التي تهتم أكثر بأن تستمر المفاوضات على أن تكون لها نتائج سريعة. ولاحظوا في الوقت نفسه أن «الموقف الإسرائيلي، منذ أن أصبح الليكود خارج السلطة، كان مرناً بوضوح [...]»[١٨]. ومن الأفضل التعامل مباشرة مع الإسرائيليين ولا سيما إذا كانوا مستعدين للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. وتعزز الشعور بالعجلة لأن منظمة التحرير الفلسطينية كان يتراجع التأييد لها لصالح حركتي المعارضة حماس والجهاد الإسلامي، عدا أن عرفات استاء من الاهتمام الذي أبداه كلينتون حيال فيصل الحسيني، المفاوض الفلسطيني في واشنطن.

وأسباب التحوّل من الجانب الإسرائيلي عديدة. هناك في المقام الأول القناعة، بخاصة لدى شمعون بيريس، بأنه يقتضي الوصول إلى حل سريع مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه يبدو أن عرفات أصبح لا يمكن تجنبه وهو الوحيد القادر على تسويق حل جزئي (غزة وأريحا أولاً) بتقديمه لرأيه العام كمأثرة.

وانتهى رابين الرافض لهذه الفكرة لمدة طويلة إلى أن ينضم لرأي منافسه شمعون بيريس. واعترف أمام الكنيست في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ بما يلي:

«كنت أعتقد لمدة طويلة أن سكان الأراضي المحتلة بإمكانهم العمل بالاستقلال عن المركز الفلسطيني. ومرت سنة على المحادثات وتوصلت إلى الخلاصة أنهم لا يستطيعون ذلك. لقد جاؤوا إلى مدريد عقب قرار متخذ في تونس، وتصرفوا على

---

(١٧) انظر رواية كل من محمود عباس (أبو مازن) وأوري سافير وهما من مهندسي اتفاقات أوسلو: Mahmoud Abbas [Abou Mazen], Le *Chemin d'Oslo* ([Paris]: Edifra, [1994]), et Uri Savir, *Les 1100 jours qui ont changé le Moyen-Orient,* trad. de l'anglais par Michèle Garène, Aurélie Guillain, Sylvie Kleiman-Lafon (Paris: Editions O. Jacob, 1998).

(١٨) Carole Dagher, *Proche-Orient: Ces hommes qui font la paix,* collection comprendre le Moyen-Orient (Paris: L'Harmattan; [Beyrouth]: FMA, 1995), p. 162.

أساس الفاكسات والمخابرات الهاتفية الآتية من تونس[١٩]. هؤلاء الذين لا يريدون مواجهة الحقيقة لهم الحق في ذلك. ولكن الذين يريدون السلام لا يسعهم غض النظر عن هذه الوقائع الأساسية»[٢٠].

يضاف إلى ذلك أن الإسرائيليين كانوا يخشون أن يتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية الإسلاميون في الأراضي المحتلة فيجمدوا السيرورة الجارية، وهذا هو معنى إلغاء الكنيست، في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، التدابير القانونية التي جرى التصويت عليها في عام ١٩٨٦، والتي تعاقب بالحبس لثلاث سنوات كل إسرائيلي يتصل «بالمنظمات الإرهابية». وقد وجدوا أخيراً أن الظرف ملائم لفرض حل يتضمن حداً أدنى من التضحيات (التخلص من غزة «الشيطانية»)، وحداً أقصى من المنافع (الحصول على اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية).

وهكذا يكون قد راهن رابين إذاً على عرفات الذي أرهقته محاولات إدارة كلينتون الالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية، لا بل كَشْفِه هو شخصياً، فقرر استعادة المبادرة لإنقاذ منظمة التحرير الفلسطينية والحفاظ على سلطته، ولو كان ذلك لقاء ثمن اتفاق مليء بالأفخاخ والثغرات.

إنها إجمالاً الأسباب التي حثت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد انتصار حزب العمل في حزيران/يونيو والطريق المسدود أمام المحادثات خلال الأشهر الستة التي تلت، على القيام بمفاوضات سرية في النروج[٢١]، ابتداء من ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أدت إلى الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية[٢٢] الذي وقعه بالكثير من الأبَّهة، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على درج

---

(١٩) المقر العام لمنظمة التحرير الفلسطينية هو في تونس منذ المغادرة القسرية لبيروت في عام ١٩٨٢.

(٢٠) خطاب أمام الائتلاف الحكومي استشهد به أمنون كابليوك: Amnon Kapeliouk, «Les Raisons du revirement de M. Rabin,» *Le Monde diplomatique* (octobre 1993), p. 5.

(٢١) حول التاريخ السري لهذه المفاوضات والتي قام فيها بدور أساسي نروجيان هما جوهان جوردان هولت وزير الخارجية وعالم الاجتماع تيرج رود لارسن، انظر: Marek Halter et Eric Laurent, *Les Fous de la paix: Histoire secrète d'une négociation* ([Paris]: Plon; Laffont, 1994).

(٢٢) روت حنان عشراوي في كتابها المعركة التي جرت قبل دقائق من الاحتفال بتوقيع الاتفاق في الساعة الحادية عشرة وسبع دقائق بالضبط، لحمل رابين على إحلال ذكر منظمة التحرير الفلسطينية محل جميع الإحالات إلى «الوفد الفلسطيني» في إعلان المبادئ والأهمية التي كان يعلقها عرفات على هذا التعديل. انظر: Hanane Ashraoui, *La Paix vue de l'intérieur: Palestine, Israël: Témoignage,* trad. de l'anglais par Jean-Pierre Richard et Thérèse Réveillé (Paris: Editions des femmes, 1996), pp. 256-264.

مدخل البيت الأبيض في واشنطن، أبو مازن وشمعون بيريس، بحضور جمهور كبير جاء يصفق للمصافحة التاريخية لعرفات ورابين.

الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣)

يؤكد بعضهم أن مفاوضات أوسلو تشكل نوعاً من التمرد على صيغة مدريد (١٩٩١). وبالفعل استوحت صيغة مدريد نموذجاً أعده معهد واشنطن للسلام في الشرق الأدنى، بعنوان: «بناء السلام». وهذا النموذج، من وجهة النظر الفلسطينية[٢٣]، ليس ضبابياً وحسب وإنما يمنع أيضاً، سلفاً، أي اختراق ذي مدلول في المفاوضات. كان النموذج الأمريكي يحيل على إدارة هوائية أو حكم ذاتي من دون قاعدة الأرض، وقد استعاد على هذا النحو صيغة الليكود لـ «للحكم الذاتي للسكان لا حكم الأرض». فقد تم نقل القليل جداً من السلطة الحقيقية إلى الفلسطينيين الذين، فضلاً عن ذلك، ليسوا محددين بوضوح (لم يؤت على ذكر فلسطينيي القدس الشرقية)، وهم في أي حال، مقطوعون عن فلسطينيي الخارج والقيادة الفلسطينية (أي منظمة التحرير الفلسطينية) بحيث جرى هكذا إفراغ مفهوم **الشعب** الفلسطيني بالذات. وقد أدخل النموذج، تتويجاً لكل ذلك، المفهوم الخطر للسلطة المتعددة وأحال إلى تاريخ لاحق (وانما من دون تحديد المهلة) كل الملفات الكبرى.

وبالاختصار يحوي النموذج الذي استخدم كأساس لصيغة مدريد جميع مقومات الفشل. وهذا ما أدركه الفلسطينيون بسرعة، ما قادهم إلى القيام باتصالات سرية مع المسؤولين الإسرائيليين.

ويروق للفلسطينيين، الذين امتدحوا ميزات اتفاق أوسلو، أن يذكِّروا بأنه ليس تتويجاً لمحادثات واشنطن الثنائية، لأن هذا الاتفاق، كما بيّن نبيل شعث، يختلف عن النموذج السابق في مظاهره كافة: إنه يتعلق بالشعب الفلسطيني وليس بفلسطينيي الأراضي المحتلة؛ وهو يعيّن الأراضي بأنها الضفة الغربية وغزة؛ ويأتي بوضوح كلي على ذكر القرار رقم ٢٤٢ بأنه أساس مجمل المفاوضات (وإن كان يجب ألاّ يُطبق إلاّ في مرحلة المفاوضات حول النظام النهائي). وهو يضع **روزنامة محددة** لكل مرحلة، ويذكر **الانسحاب** المتسارع الذي يجب أن يوصل إلى قاعدة طبيعية على الأرض تتيح للشعب الفلسطيني التمتع بسلطة إقليمية. وعندما يأتي على ذكر بعض

(٢٣) انظر تحليلاً لهذا الكلام في المقابلة مع نبيل شعث في: *Revue d'études palestiniennes* (1994), pp. 25-37.

الاستثناءات فهي معتبرة ذات طابع مؤقت. «بتعبير آخر»، كما يتابع المفاوض الفلسطيني نبيل شعث، الذي يسعى إلى تزويق نص قابل للنقاش وملتبس، «إذا كانت مسائل القدس والمستوطنات وعودة اللاجئين لم يتم التعامل معها في هذه المرحلة في نطاق سلطة الحكومة الفلسطينية في هذه المرحلة، فليس ذلك بسبب أي إنكار للإقليمية وإنما بسبب ضرورات مؤقتة عائدة إلى التفريق بين مرحلة وسيطة ومرحلة نهائية. لقد أدخلت هذه المسائل في المفاوضات الدائمة وهي داخلة في جدول أعمال واضح مبين في روزنامة خاصة»[٢٤].

من جهة أخرى، كما يضاف في الحلقات الفلسطينية، ان قبول إسرائيل أن يشارك فلسطينيو القدس الشرقية في الانتخابات يجعل الشك يحوم حول اللامعكوسية المفترضة لضم القدس، العاصمة الأبدية للشعب اليهودي. كما أنه من المسلَّم به أن أراضي الدولة (الأراضي الأميرية) التي تمثل ٤٠ بالمئة من مساحة الأراضي المحتلة ستكون تحت سلطةٍ فلسطينية، كما أنه من المتفق عليه أن لاجئي سنة ١٩٦٧ بإمكانهم العودة إلى بيوتهم منذ المرحلة الوسيطة، من دون نسيان لاجئي عام ١٩٤٨، الذين سيتم التفاوض في شأنهم في مرحلة لاحقة.

إلا أن العنصر الأكثر مدلولاً لاتفاق أوسلو هو بلا جدال اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني. وهكذا نحن بعيدون عن صيغة اتفاق مدريد حيث كانت منظمة التحرير الفلسطينية غائبة، مبدئياً، عن قائمة المؤتمر.

ويرى بعضهم أن الأمر يتعلق باعتراف غير متناسق، بمعنى أن إسرائيل تعترف فقط بتمثيلية منظمة، هي منظمة التحرير الفلسطينية، في حين أن هذه المنظمة تمنح شرعية لمدة طويلة، تمنح نوعاً من التصديق القانوني الذي لم يكن متوفراً لدولة إسرائيل. ويبقى أن الأمر يتعلق باتفاق على شرعية متبادلة[٢٥]، يعترف في آن واحد بإسرائيل وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني، وقد كان وجودها لمدة طويلة منفياً، وذلك، في ذاته، يشكل واقعاً جديداً له مدلوله. وهكذا يشكل الاعتراف بإسرائيل وبمنظمة التحرير الفلسطينية وبالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، في عرف آيال بنفينيستي (Eyal Benvenisti)، وهو قاضٍ إسرائيلي،

---

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) Bruno Etienne, «Les Accords de légitimité réciproque,» *Revue des deux mondes* (janvier 1994), p. 46.

اعترافاً «بحقوق هذا الشعب في أن يحدد بحرية نظامه السياسي وأن يتابع بحرية إنماءه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»(٢٦)، وتشدد على ذلك ن. بيكودو: «إذا كان اتفاق أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ يبقى تبادلاً غير متساوٍ فإنه التبادل الأول في المواجهة الطويلة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، والدولة العبرية هي المسؤولة هذه المرة عن القطع الاستراتيجي»(٢٧). يضاف إلى ذلك أن المراقبين اليقظين، والعاملين في وسائل الاتصال، لم ينخدعوا والكل مجمع على أن الاتفاق **توقيع تاريخي**(٢٨)، **أعجوبة** على وجه التقريب. وتغيّرت صورة عرفات، بعد الاحتفال على درج مدخل البيت الأبيض، بعد أن كان يعتبر، في الولايات المتحدة، إرهابياً. وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن كانت لمدة طويلة مدعاة سخرية، منظمة محترمة تعمل من أجل السلام.

إلا أن مصافحة عرفات ورابين أثارت صرير أسنان في إسرائيل، حيث طعن الليكود واليمين الإسرائيلي في الشريكين رابين وبيريس، وكذلك في الأراضي المحتلة حيث اتهم القوميون العلمانيون والإسلاميون عرفات بالخيانة. وسبق أن كان عرفات، حتى قبل التوقيع النهائي لاتفاق أوسلو في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، في نزاع مع المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي كان بعض أعضائه لا يخفي عداءه. وقد قال لهم عرفات ليثبت صواب مسعاه، من دون مواربة(٢٩):

«لقد أضعنا عدة فرص في الماضي [. . .] ولا أريد أن أعيش التجربة المعروفة لمفتي القدس الحاج أمين الحسيني، ولا التجارب التي تبعتها. هل لكم بديل، عدا الكفاح المسلح، ضد عدو يفوقنا تسلّحاً ألف مرة، مع حلفاء غير مشروطين، في حين أن معظم اخواننا العرب ظلوا سلبيين، ولم يعد الاتحاد السوفياتي موجوداً، ونحن نواجه أعداء داخليين وخارجيين تموّلهم أنظمة عربية أو شرق أوسطية؟ إذا كان لدى أحدكم مشروع ملموس من شأنه أن يؤمّن تطبيق حقنا في تقرير المصير في تاريخ محدد فليجاهر به. إن المشروع الحالي لا يتخلى في شيء عن حقوقنا،

---

(٢٦) Eyal Benvenisti, «The Israeli-Palestinian Declaration of Principles: A Framework for Future Settlement,» *European Journal of International Law,* vol. 4 (1993), pp. 544-545.

(٢٧) Nadine Picaudou, «Quels enjeux pour L'OLP?,» *Confluences Méditerranée,* no. 9 (hiver 1993-1994), p. 43.

(٢٨) *Gaza-Jéricho: Une signature historique,* [texte de Michel Samson... [et al.]], collection monde en cours. Série rebonds/libération (La Tour d'Aigues: Editions de l'aube, 1994).

(٢٩) S. M., «De 1991 à 1993: Comment tout s'est déroulé,» *Nouvel Afrique Asie,* no. 49 (octobre 1993), p. 10.

وإسرائيل والعالم بأسره سيعترفان بالشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية. إن لذلك أهمية كبرى. لقد كافحنا منذ خمس وعشرين سنة لاكتساب هذا الحق. وسنتابع معركتنا السياسية والدبلوماسية من دون أن نجد أنفسنا. إن ما يقدّم لنا بعيد عن تلبية مطالبينا، ولكننا نشهد اليوم ولادة دولة فلسطينية سوف توجد في كامل الأراضي المحتلة، وسنرى عودة اللاجئين وإعلان القدس عاصمة لهذه الدولة في مستقبل أقرب مما تتوقعون. إن أبا عمار لن يورّث أولاده وأحفاده بانتوستاناً. إن فلسطين ذات السيادة والمستقلة هي التي غرستُ جذورها المتينة. إنني لا أبخس قيمة المؤامرات من أي نوع كان، والصعوبات الضخمة التي ستواجهنا خلال السنوات الآتية. ولكن لنتجنب السقوط في فخ أعدائنا. من هنا ضرورة رص صفوفنا ووضع نهاية لأوهامنا. إن فلسطين التي هي في طور الولادة ستنمو لمصلحة الأجيال القادمة».

ولم يستطع عرفات، على رغم هذه المرافعة الماهرة، الإقناع كلياً، كما عكس ذلك التصويت الحاسم للمجلس التنفيذي في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، لصالح الاتفاق مع إسرائيل: من أصل ثمانية عشر عضواً قاطع أربعة أعضاء الاجتماع أو استقالوا، وأربعة صوتوا ضد الاتفاق، وثمانية معه، وامتنع واحد، وكان واحد غائباً.

تحليل إعلان المبادئ

يستهل الإعلان نصه بالعبارات التالية: «اتفقت الحكومة الإسرائيلية وفريق منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني على أنه حان وقت إنهاء عشرات السنين من المواجهات والنزاعات والاعتراف بحقوق كل منهما الشرعية والسياسية المتبادلة، وبذل الجهد للعيش بسلام، والكرامة والأمن المتبادلين، والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وإجمالية، وإلى مصالحة تاريخية في نطاق مسار سلام متفق عليه». ويتضمن الإعلان سبع عشرة مادة، وأربعة ملاحق، وسلسلة من البروتوكولات ونسخاً أصلية وافق عليها الطرفان وهي معدة لإيضاح بعض المواد. وينص الاتفاق، المسمى إعلان المبادئ حول الترتيبات الوسيطة، على مرحلة حكم ذاتي انتقالية لخمس سنوات، يوضع في نهايتها نظام دائم للأراضي المحتلة. وتنقل، خلال المرحلة الانتقالية، جميع السلطات، باستثناء الأمن الخارجي والشؤون الخارجية، إلى سلطة حكم ذاتي تقام في غزة وأريحا أولاً، بعد انسحاب إسرائيل إلى خارج هاتين المنطقتين، وذلك بعد ثلاثة أشهر من التوقيع. وتجري انتخابات، في تموز/يوليو ١٩٩٤، لتسمية أعضاء مجلس تغطي صلاحياته الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبدأ المفاوضة حول النظام الدائم منذ السنة الثالثة للمرحلة الوسيطة ويتناول

الملفات الصعبة المتروكة مؤقتاً على حدة: اللاجئون ونظام القدس والمستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.

ومن الخطأ، بداهة، الاعتقاد أن اتفاق أوسلو يشبه نيزكاً سقط صدفة على كتلة جليد. ومن الصحيح أنه فاجأ الجميع بفجاءة إعلانه. إلا أن أرضية التفاوض على أساس صيغة دولتين نُصبت معالمها منذ مدة طويلة في الحقيقة. فقد سبق للمجلس الوطني الفلسطيني، منذ عام ١٩٧٤، أن قبل مبدأ إنشاء سلطة فلسطينية على كل قطعة صغيرة من الأرض يتم تحريرها. والتطور الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية سوف يقودها، عند اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، إلى الاعتراف بدولة إسرائيل إلى جانب دولة فلسطينية.

والتطور، من الجانب الإسرائيلي، أكثر بطءاً منذ عام ١٩٦٧. فالقرار رقم ٢٤٢، الذي تم قبوله في زمن أول، وإنما في تفسيره الحصري (نذكّر بالمناظرات البيزنطية حول النص الإنكليزي «From Occupied Territories» الذي ترجم بـ «من أراضٍ محتلة»)، رفضه الليكود منذ انتصاره في انتخابات ١٩٧٧. ومنذ ذلك التاريخ لم يعد يجري الكلام على **أراضٍ مدارة** (اصطلاح عمالي)، أو بالأحرى على **أراضٍ محتلة** (اصطلاح الأمم المتحدة) وإنما على **أراضٍ محررة** (اصطلاح الليكود) يستطيع كل يهودي الاستقرار فيها. وعقب انتصار حزب العمل (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، تعهدت الحكومة الإسرائيلية بالتقيد بأساس القرارين رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ووقعت اتفاق أوسلو.

وذلك جديد لأن الايديولوجية الصهيونية التي نشأت عليها دولة إسرائيل هي في المقام الأول **مشروع مكاني**، بمعنى أن الأمر يتعلق بإنشاء دولة يهودية على أرض يسكنها الفلسطينيون، وهو الأمر الذي دفع الييشوف، أولاً، ثم الدولة الإسرائيلية، إلى إنكار وجود الشعب الفلسطيني، واقتلاعه من جذوره وتوسيع حدود إسرائيل، هذه الحدود التي ثمة تحاشٍ لأي ذكر لها في **الدستور** الإسرائيلي. إنها سياسة الأمر الواقع والضم الزاحف و**تحرير أرض إسرائيل**. ويهدف اتفاق أوسلو، في نظر الفلسطينيين، الذين سعوا لوضع نهاية لهذه التوسعية الدائمة منذ عام ١٩٤٨، إلى قلب الاتجاهات.

ويجب تفسير تحوّل الموقف الإسرائيلي في شأن النزاع على ضوء عوامل عديدة لها مدلولها: تآكل الدور الاستراتيجي الذي آل إلى إسرائيل خلال الحرب الباردة، وعدم إمكانية الجيش الإسرائيلي إفشال الانتفاضة في الأراضي المحتلة، وإضعاف المعنويات الزاحف في صفوفه، وطفح الكيل لدى قسم من الرأي العام الإسرائيلي

من الوضع الذي أصبح غير محتمل[٣٠]، والكلفة المعنوية للحفاظ على الاحتلال وضعف التضامن على الصعيد الدولي. وفي الواقع أصبح الرأي العام الغربي، بصورة خاصة الذي دعم إسرائيل دائماً في حروبها ضد البلاد العربية، أكثر فأكثر ناقداً لعملها القمعي في الأراضي المحتلة.

وعليه ينبغي أن لا تخدع القوة الظاهرة لإسرائيل أحداً. من الصحيح أن إسرائيل بقيت حصناً منيعاً إلا أنها **حصن محاصر** كما لاحظ لطفي الخولي[٣١].

إن أسباب التليين الايديولوجي بالنسبة إلى الفلسطينيين عديدة. فهم منذ زمن طويل (منذ ١٩٦٧ في الواقع) لم يعودوا يعتقدون بتحرير فلسطين بواسطة الجيوش العربية أو بالكفاح المسلح وحده أياً كانت ضرورته في الماضي. إلا أنهم، في بداية عام ١٩٩١، أصبحوا مذهولين بالأحداث على الصعيد العالمي (تجزئة الاتحاد السوفياتي ونهاية النظام الثنائي القطب). وقد تمزق قلبهم بسبب انفجار النظام الاقليمي العربي بفعل الأزمة الكويتية. يضاف إلى ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت معزولة من قبل الغرب الذي يأخذ عليها موقفها الغامض من الأزمة، وقد عاقبتها بلدان الخليج بقسوة وكانت مموّلتها الأساسية. من جهة أخرى، إن الإزاحة القسرية لعدة مئات الآلاف من الفلسطينيين المبعدين عن وطنهم الذين كانوا يعملون في بلدان الخليج فاقمت، علاوة على ذلك، الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة التي تأثر جداً من استمرار الانتفاضة مما زاد الضغط لحل سريع.

وهكذا كانت الأسباب التي دفعت الإسرائيليين والفلسطينيين إلى المناقشة متعددة ولم تكن دائماً متفقة.

إن منظمة التحرير الفلسطينية بتصديقها حل غزة وأريحا أولاً «أملت في تأمين مقفز لتحقيق هدفها: إقامة دولة فلسطينية»، في حين أن إسرائيل فتحت باباً «لانخراطها في مشاريع التعاون الاقليمي»[٣٢].

وبالفعل نندهش عندما نقرأ البروتوكولين الملحقين بإعلان المبادئ، واللذين

---

(٣٠) Alain Dieckhoff, «Gaza-Jéricho d'abord,» *Libération,* 8/9/1993.

(٣١) لطفي الخولي، في: **الحياة**، ٢/ ١٢/ ١٩٩٣.

(٣٢) Jacques Couland, «De juin 1967 à septembre 1993 et depuis: Le Nouveau et l'ancien,» dans: *Israël - Palestine,* cahiers du GREMAMO; no. 13 ([Paris: GREMAMO], 1995), p. 12.

يتعلقان بالعامل الاقتصادي، من دقة التعابير التي تتمايز عن الصيغة المبهمة للإعلان نفسه[٣٣].

إلا أن ما يجب التشديد عليه هنا هو أن خصمين، في آونة معينة من التاريخ، يسلِّمان بأنهما «لا يريدان الاستمرار في التقاتل، وانهما لن يتوصلا إلى إحراز نصر حاسم»[٣٤]، وانهما لم يعودا يستطيعان تجاهل المطالب الشرعية للفريق الآخر وأنه، بالتالي، من الملائم أن يتناقشا ويتفقا.

غير أن الإسرائيليين والفلسطينيين لم يوقعوا في واشنطن على سلام وإنما على اتفاق وسيط، وذلك مَغْنمٌ وفي الوقت نفسه ضعف. «إن قوة هذا الاتفاق، كما هشاشته، متأتية بالضبط من **طبيعته الوسيطة**». ولنا الحق، استدلالياً، في التساؤل عما إذا كان ما حصل هو الطريق السليم. ويستشهد شمعون بيريس هو نفسه في كتابه بتشرشل: «من يريد اجتياز هوة، تكون مصلحته عموماً في القيام بذلك بقفزة واحدة وليس بقفزتين»[٣٥].

إنها نصيحة عاقلة على وجه العموم، إلا أنه من المشكوك فيه أن يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون، في وقت قصير جداً، من الاتفاق على نظام نهائي للقدس، و«الحق في عودة اللاجئين الفلسطينيين»، ومصير المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، وتثبيت الحدود بين الكيانين، والذكر الصريح لدولة فلسطينية في المستقبل، وبالاختصار جميع المسائل الدقيقة التي تشكل تمهيداً لسلام حقيقي.

إلا أن تأجيل هذه المسائل إلى ما بعد، لا يعني على الإطلاق التأجيل إلى زمن لا وجود له. ولم يتردد المعلقون، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، في تقديم نصائحهم: «طالما أنهم هم الأقوى بكثير»[٣٦]، ولأنهم لا يتنازلون إلى الآن عن أشياء جوهرية، «على الإسرائيليين، على العكس، أن يعرفوا كيف يتعاملون مع أمل الفلسطينيين في

---

(٣٣) Georges Corm, *Le Proche-Orient éclaté. II, Mirages de paix et blocages identitaires, 1990-1996,* cahiers libres (Paris: Découverte, 1997), pp. 136-139.

(٣٤) Ghassan Salamé, «Proche-Orient: Eloge de l'humilité,» *Libération,* 7/9/1993.

(٣٥) Shimon Pérès, *Le Temps de la paix,* [en collab. avec Arye Naor]; trad. de l'anglais par Sandrine Zerbib (Paris: Editions O. Jacob, 1993), p. 44.

(٣٦) «قامت إسرائيل بهذه المفاوضات من موقع قوة ضخم مع معظم الأوراق بين يديها». انظر ما قاله حاييم هرتزغ (رئيس إسرائيل من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩١): Chaïm Herzog, «Israël-OLP: Attendre et voir,» *Libération,* 27/9/1993.

تقرير مصيرهم بشكل كامل»[٣٧] في احترام قرارات الأمم المتحدة المذكورة في نص الاتفاق. وقد كتب إدغار روسكس (Edgard Roskis)[٣٨]، أنه يقتضي، كي لا تبقى مصافحة رابين وعرفات «صورة سلبية (Cliché) بالية للمصورين الصحافيين»، ولكي لا يقبل العرب على المدى الطويل مجرد وجود إسرائيل وحسب «وإنما أيضاً حقها في أن تكون جزءاً عضوياً غير قابل للانفصال في الشرق الأدنى»[٣٩]، يقتضي تجنب أن يصبح ما هو مؤقت نهائياً، وإحلال الحكم الذاتي محل الاستقلال. إن اتفاقيات أوسلو هي إجمالاً، بطابعها الوسيط، وعدٌ في أول الأمر، نافذةٌ لفرصة، التزامٌ بمتابعة العمل معاً بحسن نية.

ويقتضي مع ذلك التخفيف من الغلواء بسرعة. فملائكية أوسلو قد تبخرت. «إننا نمضي شهر عسلنا في غرفة شائكة» كما قال شمعون بيريس كصانع حقيقي للصيغ الجيدة[٤٠]. فالروزنامات المحددة لم تحترم. والتأخير يتضاعف. وإسرائيل تتخبط في تناقضاتها في حين يتواصل العنف في الأراضي المحتلة. وثمة الشعور بأن إسرائيل تبحث، بحسب الصيغة الجميلة لبسمة قضماني، عن «السلام قبل المصالحة»[٤١]، وتطبيع علاقاتها مع جيرانها قبل إعادة أراضيهم.

وغزا الشك المعسكر الفلسطيني. هل ستكون هناك دولة فلسطينية، ذات يوم، في نهاية المطاف؟ لا أحد يعرف. «هذا الاتفاق قد يقودنا إلى الكارثة كما يمكن أن يقودنا إلى بناء دولة»، كما اعترفت بذلك حنان عشراوي[٤٢]. ولكن أي دولة؟ دولة مستقلة ذات سيادة مع كل صفات السيادة؟ أم دولة ذات سيادة منقوصة، كما يشير إلى ذلك جيمس بيكر؟

وبسبب عدم تبديد الشكوك جميعاً في الحلول المنادى بها (الحكم الذاتي، تقرير المصير، الدولة ذات السيادة)، تحركت الأسرة الدولية لمساعدة الأراضي المحتلة. وبالفعل عقد في واشنطن في أول تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ مؤتمر دولي جمع ستة

---

(٣٧) Salamé, «Proche-Orient: Eloge de l'humilité».

(٣٨) Edgard Roskis, «La Poignée de main ou l'actualité programmée,» *Libération,* 29/9/1993.

(٣٩) David Grossman, «Imaginer la paix,» *Libération:* 29/11/1993, et 30/11/1993.

(٤٠) انظر: Couland, «De juin 1967 à septembre 1993 et depuis: Le Nouveau et l'ancien,» p. 13.

(٤١) Bassma Kodmani - Darwish et Dominique Moisi, «Arabes et israéliens: La Paix avant la réconciliation,» *Politique étrangère,* vol. 58 (hiver 1993-1994).

(٤٢) انظر: Dagher, *Proche-Orient: Ces hommes qui font la paix,* p. 168.

وأربعين بلداً مانحاً ومنظمات دولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة) قررت تخصيص مليارين وأربعمئة ألف دولار على خمس سنوات للأراضي المحتلة. فينبغي، كما قيل، إقناع الفلسطينيين بأن السلام لا يأتي خالي اليدين، وأنهم سيجنون بسرعة فوائد السلام.

إلا أن هناك البحر بين القول والفعل، كما قال المثل الإيطالي. وبالفعل إن أقل من نصف المبلغ الموعود به دفع فعلاً. والاتحاد الأوروبي وحده احترم تعهداته المالية إجمالاً.

أما إسرائيل فقد جنت منافع السلم الحقيقية. لما كانت قد تغيرت صورتها، فالكثير من دول أفريقيا وآسيا أقام علاقات دبلوماسية وتجارية معها أو أعاد هذه العلاقات. وتحسنت سمعة إسرائيل على الصعيد الدولي للمخاطر وانتقلت من معدل مركب قدره ٥٢,٥ (من المئة) في آذار/ مارس ١٩٩١ إلى ٧٤ في آب/ أغسطس ١٩٩٤، أي من الرتبة التاسعة والسبعين العالمية إلى الرابعة[٤٣].

ويشهد نمو الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل على الثقة الدولية النامية بالإمكانيات الاقتصادية للبلد. وبالفعل زحفت الاستثمارات الأجنبية، بعد أن كانت ثلاثمئة وأربعة ملايين دولار في الأحد عشر شهراً الأولى من سنة ١٩٩٣، إلى أربعئمة ومئة وواحد وأربعين مليوناً خلال الأحد عشر شهراً من عام ١٩٩٤ قبل أن تصبح ثلاثة أضعاف خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام ١٩٩٥ لتغدو ملياراً وخمسة وثلاثين مليون دولار بحسب المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء[٤٤].

ووقعت إسرائيل والفاتيكان، على الجبهة الدبلوماسية، في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، اتفاقاً أساسياً ينص، بصورة خاصة، على تبادل السفراء ابتداء من أول حزيران/ يونيو. وقد وضع هذا التطبيع نهاية للتوتر الذي كان موجوداً بين البلدين، منذ إنشاء دولة إسرائيل. إلا أن المسألة الفلسطينية لم يتم التطرق إليها مباشرة. فالكرسي الرسولي، «مع الحفاظ في كل مناسبة على الحق في ممارسة إرشاده المعنوي والروحاني، يرى من الملائم التذكير، بسبب خصوصيته، بالتزامه بالبقاء على الحياد في صدد النزاعات الزمنية البحتة، ويطبق هذا المبدأ بشكل خاص على المنازعات الإقليمية والحدود المنازع فيها».

---

(٤٣) Service d'information de l'ambassade d'Israël à Paris, «L'Economie israélienne: La Croissance dans la dynamique de la paix,» (avril 1995), p. 13.

(٤٤) *L'Echo* (Bruxelles): 12/12/1995.

ورأى المؤرخ هنري لورنس، في تعليقه على هذا التطبيع، انه يمثل «رجوعاً عن المواقف التقليدية للكنيسة»[٤٥] التي كانت، غير مرة منذ عام ١٩٤٨، قد دافعت عن الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة، ولا سيما بالمناداة بتدويل القدس، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (في عام ١٩٧٤)، والدفاع عن المونسينيور هيلاريون كبوجي الذي سجنه الإسرائيليون، وبتعيينها عربياً فلسطينياً هو الأب ميشال صباح كبطريرك كاثوليكي للقدس، لأول مرة، واستقبال ياسر عرفات في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.

من مجزرة الخليل (٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤) إلى اتفاقات القاهرة (٤ أيار/مايو ١٩٩٤)

يقتضي التذكير بالاتفاق الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الذي ينص على أنه، منذ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، يقتضي تأليف **لجنة مشتركة للارتباط** إسرائيلية ـ فلسطينية، لتأمين تسهيل العمل بإعلان المبادئ مع التزام الفريقين، منذ ١٣ كانون الأول/ديسمبر، بتوقيع اتفاق حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، والذي يجب أن يتم بعد أربعة أشهر على أبعد تقدير.

وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر لم يتم احترام أي شيء. فالاستحقاقات كانت تتأجل دائماً، والطريق المسدود شامل والجو العام قاتم بالأحرى ـ ولم تطبق الاتفاقات وحسب، وإنما منافع السلام بالنسبة إلى الفلسطينيين بدت سراباً أيضاً والوضع على الأرض راح يتفاقم. فقد قتل في ثلاثة أشهر عدة مئات من الفلسطينيين أو جرحوا، في حين أن الحركة الإسلامية **حماس** ضاعفت عملياتها ضد المستوطنين اليهود والمدنيين الإسرائيليين.

هكذا عندما التقى الرئيسان حافظ الأسد وبيل كلينتون، في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في جنيف لإطلاق حوار إسرائيلي ـ سوري، حول تطبيق إعلان المبادئ، كانت المحادثات الإسرائيلية ـ الفلسطينية لا تزال مجمدة بسبب «التباين في التفسير والأهداف المتناقضة»[٤٦]، مع الفشل في آن واحد في شأن مساحة «منطقة أريحا التي يجب أن تجلو عنها القوات الإسرائيلية» (سبعة وعشرون أو ثلاثمئة

---

(٤٥) Henry Laurens, «Le Vatican mise sur l'état d'Israël,» *Le Monde diplomatique* (mars 1994), p. 9.

(٤٦) انظر: Alain Gresh, «Israéliens et palestiniens sur un terrain miné,» *Le Monde diplomatique* (janvier 1994).

وأربعون كيلومتراً مربعاً)، وفي صدد السيطرة على الجسور على نهر الأردن والحدود بين غزة ومصر، وفي ما يتعلق بأمن المستوطنات اليهودية في غزة.

ولم يتوصل ياسر عرفات وشمعون بيريس إلى الاتفاق الذي تم توقيعه في القاهرة إلاّ في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤، بعد الكثير من الأخذ والعطاء. ويتناول هذا الاتفاق، في بابين، تدابير الأمن التي يجب أن يتخذها الفريقان لاجتياز الحدود بين الأردن وأريحا، وبين قطاع غزة ومصر (الباب الأول)، والتعهدات المتعلقة بالتحديد بقطاع غزة ومنطقة أريحا (الباب الثاني).

بعد هذا الانفراج في المفاوضات جرت، في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، مجزرة الحرم الإبراهيمي التي سقط فيها عشرات الضحايا الفلسطينيين. وكانت المجزرة، المنسوبة إلى قاتل منفرد[٤٧] فعلة مستوطن متطرف، هو غولدشتاين (Goldstein)، الذي أعدمه جمهور غاضب على الفور.

وقد أبرزت المجزرة، بداهة، بطريقة مأساوية، «إحدى نقاط الضعف الرئيسية في إعلان المبادىء، التي اعتبرها الفلسطينيون بصورة إجماعية خطأً أحمر: «المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة». وسوف تستخدم (أي المجزرة)، في الأشهر التالية، لإضفاء الشرعية على العمليات الإسلامية العمياء داخل الاقليم الإسرائيلي التي قادت إسرائيل إلى اتخاذ القرار بإقفال الأراضي المحتلة ومنع الوصول إلى القدس من دون إذن.

إن مجزرة الخليل جعلت إسرائيل مسؤولة بصورة بديهية إذ يقع عليها عبء حماية سكان الأراضي المحتلة. غير أن موجب حماية السكان الفلسطينيين المدنيين، كما أكد جفري أرنسون (Geoffrey Aranson)، «يتناقض بصورة مطلقة مع الدعم الذي يقدمونه (الإسرائيليون) لتوسع المستوطنات»[٤٨].

صدمت المجزرة الرأي العام الدولي، إلا أنه كان يقتضي مرور ثلاثة وعشرين يوماً لكي يصوّت مجلس الأمن (أي في ١٨ آذار/مارس) على قرار اكتفى بالنص

---

(٤٧) تؤكد لجنة التحقيق التي ألفتها الحكومة الإسرائيلية والتي أودعت خلاصاتها في بداية شهر تموز/يوليو ١٩٩٤ فرضية «القاتل المنفرد»، مع إضافة تحذيرات مبهمة بالنسبة إلى الجيش. انظر: «Extrait des conclusions de la commission d'enquête israélienne sur le massacre d'Hébron,» *Revue d'études palestiniennes* (automne 1994), pp. 80-90.

(٤٨) Geoffrey Aronson, «Point de sécurité pour les palestiniens sous le règne des colons,» *Le Monde diplomatique* (avril 1994).

على تدابير غامضة لتأمين أمن السكان الفلسطينيين.

وامتنعت الولايات المتحدة عند التصويت على الفقرتين ٢ و٦ من قرار المجلس حول مجزرة الحرم الإبراهيمي. وسوّغت هذا الموقف المندوبة الأمريكية مادلين أولبرايت التي قالت:

«إننا لا نؤيد وصف الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ بأنها أراض فلسطينية محتلة. في ما يخص حكومتي، هذه اللغة لا يمكن الاعتماد عليها لتحديد صفة السيادة، إذ إن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اتفقا أثناء المباحثات على الوضع النهائي للأراضي [...]. وكذلك، وبما أن حكومتي تعيد التأكيد على وجهة نظرنا بأن قرارات مؤتمر جنيف الرابع المنعقد بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، فإننا نعارض الإشارة الخاصة إلى القدس في هذا القرار، وسنواصل معارضتنا ذكرها في أية قرارات في المستقبل»(٤٩).

وبيّن أحد استطلاعات الرأي في إسرائيل المنشورة بعد مجزرة الخليل أن ٦ بالمئة من الأشخاص الذين أُخذ رأيهم أيدوا المجزرة؛ و٣٠ بالمئة لم يؤيدوها وإنما يتفهمون حوافز القاتل و٦٣ بالمئة فقط أدانوا العمل بدون تعليق.

وأعطت استطلاعات رأي أخرى علامات متباينة حول تطور الرأي العام الإسرائيلي بالنسبة إلى مسار التفاوض نفسه. وإذا كان ٦٠ بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون التنازل عن الأراضي مقابل تسويات أمن ملائمة ويعتبرون أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المحاور الأفضل، فإن أقلية ثابتة تستمر في الشك في أن التفاوض يمكن أن يكون أفضل وسيلة لتأمين الأمن وأن منظمة التحرير الفلسطينية مؤهلة للسيطرة على الوضع وضمان التطبيق المنظَّم للاتفاقات. إن تطوّر الرأي العام الإسرائيلي أكثر لفتاً للنظر في ما يتعلق بالدولة الفلسطينية. فبالفعل إذا كانت نسبة مؤيدي دولة فلسطينية مستقلة انتقلت من ٧ بالمئة إلى ١٥ بالمئة فإن النسبة التي تؤيد حتمية هذه الدولة انتقلت من ٣٧ بالمئة إلى ٧٤ بالمئة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤(٥٠). والرأي العام الإسرائيلي حول التفاوض مع سوريا له مدلوله أيضاً، لأن ما يقارب

(٤٩) «Special Documentation File,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 23, no. 3 (1994), pp. 151-152.

(٥٠) Asher Aryan, *Bithon Yi 'sra'el ve-tahalikh ha-Shalom: Da'at Kahal be-1994 = Israeli Security and the Peace Process,* JCSS Memorandum; no. 43 (Tel-Aviv: M.L.E., Universitat Tel-Aviv, [1994]), and Institut français des relations internationales, *Ramsès 1995* (Paris: Dunod, 1995), p. 82.

٨٠ بالمئة من الإسرائيليين استمروا في معارضة إعادة الجولان و٧ بالمئة فقط أعلنوا تأييدهم لانسحاب كامل.

وهددت مجزرة الخليل وتدابير الإغلاق التي فرضتها إسرائيل، داخل الأراضي المحتلة، بهدم ما بنته اتفاقات «أوسلو». واشتدت معارضة الاتفاقيات وتبلورت بشكل رئيسي حول **حماس** و**الجهاد الإسلامي**. وارتفعت أصوات للمطالبة بجواب من منظمة التحرير الفلسطينية وبالدعوة إلى تفاوض فوري في صدد النظام النهائي. وقررت منظمة التحرير الفلسطينية، لتهدئة الانتقادات، تعليق المفاوضات مع إسرائيل. إلا أنه بعد خمسة عشر يوماً على المجزرة (٣١ آذار/مارس ١٩٩٤) استأنف أمنون شحاك ونبيل شعث التفاوض وتوصلا إلى اتفاق يقضي، من جهة أولى، بوجود دولي مؤقت في الخليل[٥١]، ومن جهة ثانية باستئناف المفاوضات في القاهرة.

وجرت في الحقيقة مفاوضة مزدوجة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في نيسان/أبريل ١٩٩٤، تناولت الأولى الشؤون الاقتصادية وانتهت إلى اتفاق باريس (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤)، والثانية تناولت الاتفاق الوسيط الذي أدى إلى اتفاقات القاهرة (٤ أيار/مايو ١٩٩٤).

اتفاقات القاهرة (٤ أيار/مايو ١٩٩٤)

لا أحد كان يجهل أن مسار السلام في الشرق الأدنى سيكون طويلاً ومزروعاً بالأفخاخ. وفي الواقع تجمَّد الاتفاق الوسيط المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، إذ اصطدم على وجه الخصوص بالمسائل التي لا يمكن الالتفاف حولها المتعلقة بالمستوطنات اليهودية، وبنظام القدس، وبأمن إسرائيل، وبقيت المفاوضة مع سوريا تراوح في المكان، في حين كانت المفاوضة مع الأردن تبدو واعدة. أما اتفاق ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ فلم يكن يُسوي سوى مشاكل الأمن في نقاط العبور مع الأردن ومصر. إذاً أنذرت مجزرة الخليل الأطراف الرئيسية حول الخطر الذي ينطوي عليه، بالنسبة إلى المسار ككل، طريق مسدود طويل الأمد بخصوص مشكلات نقل السلطة، لذا جرى، استئناف المفاوضات في شهر نيسان/أبريل بين الفريق الفلسطيني بإدارة نبيل شعث، والفريق الإسرائيلي بإدارة إهزبن آري (Ehez Ben

---

(٥١) أقام مراقبون نروجيون ودانماركيون وإيطاليون في الخليل مدة ثلاثة أشهر. ويوضح الاتفاق أنهم لن يضطلعوا بأي وظيفة عسكرية أو بوليسية. وكان على وجودهم كمراقبين أن يوفر للفلسطينيين في الخليل شعوراً بالأمن.

Ari). وانتهت إلى اتفاق القاهرة (٤ أيار/مايو ١٩٩٤) المسمى خطأ «الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا»[٥٢]، وقد تضمن عدة ملاحق.

وتتناول التسوية بخصوص الأرض في قطاع غزة هدفين: يرتكز الهدف الأول على أن يتاح لجماعتين متشابكتين جغرافياً (الفلسطينيين والمستوطنين اليهود)، الاستمرار في العيش معاً في المكان، من دون أن تلتقيا، ويرتكز الهدف الثاني على عزل غزة عن إسرائيل بمنطقة عازلة من مئة وستين متراً عرضاً وسياج.

وانقسمت منطقة أريحا إلى ثلاث قطع معزولة الواحدة عن الأخرى. ولا يوجد هنا بالتأكيد أي محيط أمن وإنما احتفظت إسرائيل بالحق في أن تقرر، من جانب واحد، تحديد الأرض المتروكة للسلطة الفلسطينية.

وللوصول إلى أريحا عن طريق غزة، يمكن للفلسطينيين سلوك أربعة طرق مع شرطين مطلوبين: يجب أن يكونوا مزودين بترخيص تعطيه إسرائيل وأن لا يمروا في المستوطنات اليهودية.

إن بنية السلطة في الكيان الفلسطيني تشوبها تعقيدات غير معقولة. فالمادة الرابعة من الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا تصف بنية السلطة الفلسطينية وتكوينها. وتتألف هذه السلطة من ٢٤ عضواً (المادة الرابعة الفقرة ١)[٥٣]. ولا يتسلم هؤلاء الأعضاء وظائفهم إلا بعد تبادل كتب بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل بحسب المادة الرابعة الفقرة ٣. وهكذا لإسرائيل حق النقض (الفيتو) في شأن تركيب السلطة الفلسطينية.

وتمتد الصلاحية الاقليمية للسلطة الفلسطينية حتى قطاع غزة ومنطقة أريحا (المادة الخامسة، ١، أ). وتمتد السيادة الوظيفية إلى جميع السلطات والمسؤوليات المبينة في الاتفاق (المادة الخامسة، ١، ب). وهذا يستبعد العلاقات الدولية، ويذكّر بنظام الحماية (Protectorat)؛ والأمن الداخلي والانتظام العام في المستوطنات والمراكز العسكرية والأمن الخارجي كلها مستبعدة (المادة الخامسة، ١، ب)، مما يذكّر بنظام التنازلات، أو نظام الامتيازات الأجنبية. والقضاء الشخصي أخيراً للسلطة الفلسطينية لا يتناول الإسرائيليين (المادة الخامسة، ١، ث)، وهو نص يذكّر أيضاً بنظام

---

(٥٢) لا يشغل هذا «الاتفاق» سوى ١٩ صفحة من مستند مكوّن من ١٩٨ صفحة. وهناك نص انكليزي ملخص في: «Special Documentation File,» pp. 118-125.

(٥٣) «ستقوم السلطة الفلسطينية بكل الواجبات القانونية والتنفيذية الملقاة على عاتقها وتتحمل كافة المسؤوليات المنقولة إليها بموجب أحكام هذه الاتفاقية».

الامتيازات الأجنبية. ويقتضي هنا بيان أن تعبير إسرائيليين، بمقتضى (المادة الخامسة، ١، د)، يتضمن أيضاً الشركات المسجلة في إسرائيل.

وللسلطة الفلسطينية، بموجب المادة الخامسة، ٢، مبدئياً، السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية المبينة في الاتفاق، إلا أن لإسرائيل في الحقيقة سلطة حق النقض الفعلي في شأن كل قانون تصدره السلطة الفلسطينية.

ونقع على الخليط القانوني على صعيد السلطات التنفيذية المعطاة للسلطة الفلسطينية، كالتدابير في مادة الأمن والشرطة، والمواد المدنية والقانونية. وقد تدبّر الإسرائيليون أمرهم، في هذه المجالات جميعاً، لإعطاء أنفسهم حق الرقابة، وحتى حق النقض.

ويعترف أوري سافير، المهندس الإسرائيلي لاتفاقيات أوسلو، في كتابه، ببراءة كلية، بأن: «الاتفاق حول غزة ومنطقة أريحا يتيح لنا، في نطاق الحفاظ على الأمن، السيطرة على المداخل إلى إسرائيل وكذلك في الأراضي، وكان هذا الوضع متناقضاً تماماً طالما أنه، من جهة أولى، يتيح لشعب أن يعبّر بحرية عن هويته الوطنية، ومن جهة أخرى يجعل حرية تحركه متوقفة على إرادة إسرائيل»(٥٤).

وهكذا يتحدى الكيان الفلسطيني المنبثق عن اتفاقات أوسلو والقاهرة جميع التصنيفات القانونية. إنه إذ يذكِّر تارة بنظام الحماية وطوراً بنظام الامتيازات الأجنبية، يؤيّد الاحتلال الإسرائيلي إذ يوفّر له أساساً قانونياً. وليس للسلطة الفلسطينية أي سلطة فعلية على إقليمها المجزأ جداً فضلاً عن ذلك، ويعترف وزير إسرائيلي، في معرض التعليق على هذا الاتفاق، بما يلي: «لو كان البريطانيون قد فرضوا تقييدات على هذا النحو (خلال حقبة الانتداب) لما كانت دولة إسرائيل تأسست أبداً»(٥٥).

وعزز الاتفاق الاقتصادي في باريس، الملحق باتفاق القاهرة، الانطباع بالاستسلام العام، طالما أن الفلسطينيين استمروا في التبعية لإسرائيل في شأن كل قطاعات النشاط الاقتصادي، لقد جرى الحفاظ على علاقة اقتصادية شبه استعمارية(٥٦)، كما كتب الإسرائيلي ميرون بنفينستي، مستشهداً بالأرقام التالية:

---

(٥٤) Savir, *Les 1100 jours qui ont changé le Moyen-Orient,* p. 160.

(٥٥) انظر: Meron Benvenisti, *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land* (Berkeley, CA: University of California Press, 1995), p. 217.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

مليونان من الفلسطينيين يكادون يسيطرون على ٨ بالمئة من الموارد المائية، و١٣ بالمئة من الأرض، ويساهمون بأكثر من ٥ بالمئة من إجمالي الناتج الداخلي الإسرائيلي الخام ويحوزون من هذا الناتج لكل شخص ما يكاد يمثل عُشر ما يحوزه الإسرائيليون. وهكذا هناك، وراء مساواة ظاهرية شكلية، خضوع فلسطيني عميق للأمر الإسرائيلي المفروض.

واعترف رابين في دفاعه عن الاتفاق أمام الكنيست بأن:

«الاتفاق يعطي إسرائيل سلطة مطلقة في ما يتعلق بالرد على أي تهديد خارجي [...]. وللفلسطينيين سلطة مشرطة في ما يختص بالمواد المدنية، غير أن هذه السلطة خاضعة للعديد من الإكراهات. فإسرائيل تسيطر على نقاط المرور الدولية [...]. ويحوي الاتفاق تسويات تتيح الحماية المعقولة للمستوطنات والمستوطنين [...]، ونقل السلطة في بعض المجالات كمجالات الدين والآثار والماء والكهرباء والسكن والتخطيط، والاتصالات المسافية، والخدمات البريدية، وتسجيل السكان، سوف يخضع لبعض الإكراهات بحيث تتيح هذه الحفاظ على المصالح الأساسية لإسرائيل [...] (وعندما يجري الكلام على عودة الأشخاص المرحَّلين، لا شأن للاجئي ١٩٤٨ في ذلك مطلقاً، بل للأشخاص المرحَّلين عام ١٩٦٧ [...]»[(٥٧)].

لا يمكن أن تكون هناك صراحة أكثر. ويبدو اتفاق القاهرة مع أحكام كهذه «كنُصْبٍ للالتباس يفتح باباً أمام الأمل وباباً آخر على ما هو مريب». ولم يكن من الممكن في أيار/مايو ١٩٩٤ أن يقول أي شخص ما إذا كانت طريق السلام ستصبح نهائية. ومع ذلك... استمر المسار رغم كل العقبات... واستقبل عرفات في تموز/يوليو ١٩٩٤ كالمنتصر في غزة حيث أقام مركز قيادته العامة. ووقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بعد شهر، في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، في القاهرة، بروتوكول متابعة نقل السلطات والمسؤوليات (المسمى البروتوكول الإضافي للنقل)، وفي ٢٩ آب/أغسطس، في إيريتز، الاتفاق حول النقل التحضيري للسلطات والمسؤوليات[(٥٨)].

وبعد زوال البهجة التي أحدثها وصول عرفات إلى غزة، كان على الفريق

---

(٥٧) انظر النص الإنكليزي في: «Documents and Source Material,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 24, no. 1 (Autumn 1994), pp. 141-143.

(٥٨) انظر النص في: *Journal of Palestine Studies,* vol. 25, no. 2 (Winter 1995), pp. 109-146.

الفلسطيني أن يتعود على الحقائق القاسية: بطء تطبيق نصوص اتفاق القاهرة وعدم مراعاة الالتزامات المالية للأسرة الدولية، والاستمرار في بناء المستوطنات[٥٩]، وبخاصة تقهقر الوضع الاقتصادي للسكان الفلسطينيين، كما كشف ذلك استطلاع قام به مركز الدراسات والأبحاث الفلسطيني في نابلس بين ٢٩ أيلول/سبتمبر وأول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وبالفعل، بعد سنة من اتفاقات أوسلو، أكد ٩,٢ بالمئة من فلسطينيي غزة والضفة الغربية أن وضعهم الاقتصادي تحسن مقابل ٤٠,٨ بالمئة منهم قالوا العكس[٦٠].

المعاهدة الإسرائيلية ـ الأردنية (٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)

بعد بضعة أسابيع من الاحتفال في واشنطن (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) أخرج الإسرائيليون الملف الإسرائيلي ـ الأردني مجدداً. ومنذ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ذهب بيريس إلى عمان[٦١] حيث وقع مع الملك حسين مشروع اتفاق سيكون أساساً لإعلان واشنطن (٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٤) فيضع نهاية لحالة الحرب بين إسرائيل والأردن ويصدق سلسلة من التدابير المعدة للتعبير عن العصر الجديد القريب حدوثه.

وكان إعلان واشنطن مقدمة لمعاهدة سلام إسرائيلية ـ أردنية. ومن الصحيح أن الخلاف لا يتعلق إلاّ بأجزاء صغيرة من الأراضي[٦٢]:

---

(٥٩) زاد السكان الإسرائيليون في سنة واحدة، بحسب المؤسسة الأمريكية للسلام في الشرق الأدنى، بنسبة ١٠ بالمئة في الضفة الغربية (١٣٦,٠٠٠ مستوطن بالإضافة إلى الـ ١٦٢,٠٠٠ يهودي في القدس الشرقية) و٢٠ بالمئة في غزة. وبحسب الشركة العربية للدراسات في القدس فإن إسرائيل قد «صادرت ٦٧٠ كلم^2 من الأراضي الفلسطينية واقتلعت ١٤٧١١ شجرة مثمرة» منذ اتفاقات أوسلو. انظر: *Revue d'études palestiniennes* (printemps 1995), p. 134.

إذاً على خلفية أعمال عنف (٣٠٠ من مناضلي وكوادر حماس جرى توقيفهم في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر من قبل الشرطة الفلسطينية عقب احتجاز عريف إسرائيلي يدعى ناخون واكسمان في ١١ تشرين الأول/أكتوبر كرهينة)، مُنح كل من ياسر عرفات واسحق رابين وشمعون بيريس جائزة نوبل للسلام.

(٦٠) انظر النتائج الكاملة لهذا الاستطلاع في: *Journal of Palestine Studies,* vol. 25, no. 2 (Winter 1995), pp. 147-148.

(٦١) انظر: Shimon Pérès, *Combat pour la paix: Mémoires,* éd. établie par David Landau; trad. de l'anglais par Denise Meunier ([Paris]: Fayard, 1995), p. 416.

(٦٢) في ما يتعلق بالمنازعات القضائية بين إسرائيل والأردن، وبين إسرائيل والبلدان المتاخمة الأخرى، انظر: Pascal Fenaux, *Moyen-Orient: Les Dossiers de la paix* (Bruxelles: Dossiers du Grip, 1993), pp. 58-69.

١ ـ أراضي الباقورة (٢ كلم[٢]): تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٤٩ وتؤمن السيطرة على مياه الأردن واليرموك التي تغذي البحيرة الاصطناعية ومحطة توليد الكهرباء الإسرائيلية في نهاريم («النهرين») الموجودة هي نفسها في الأراضي الأردنية. وجرت الإشارة إلى أراضي الباقورة في المادة ٣ الفقرة ٨ من المعاهدة التي تصف النظام الخاص الذي يطبق على هذه المنطقة العائدة عملياً للسيادة الأردنية، وإنما يستطيع الإسرائيليون أن يستمروا في الإقامة والعمل فيها.

٢ ـ وادي عربة (٣٨٨ كلم[٢]): هذا الوادي كائن في جنوب البحر الميت ومحتل منذ عام ١٩٦٧، وقد أقام فيه عدد قليل من المستوطنين الإسرائيليين. وإعادته إلى الأردن موضوع المادة الرابعة من الملحق الثاني، ولكن إسرائيل تستطيع الاحتفاظ باستخدام الأنظمة المائية المركبة فيه.

والمشكلة الوحيدة التي جعلت المفاوضات شاقة هي مشكلة تقاسم المياه التي كرست لها المادة ٦ من المعاهدة. وانتهى الأمر بإيجاد تسوية، مثيرة للفضول إلى حد ما، من دون استشارة الفلسطينيين مع أنهم معنيون بهذه المسألة.

وجرى توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية ـ الأردنية، بعد تخطي العقبات الأخيرة، بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

وأثارت المادة التاسعة من الاتفاق الإسرائيلي ـ الأردني معارضة عامة. وبالفعل كررت هذه المادة الدور التاريخي الخاص الذي تعترف به إسرائيل للمملكة الأردنية الهاشمية على «المواقع الإسلامية في القدس». لقد رميت بلاطة كبيرة في البركة الفلسطينية. فهل أن الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس بلا مالكين لكي تتمكن إسرائيل من التصرف بها على هواها؟ وماذا يعني الدور الخاص للمملكة الهاشمية؟ وهل أن الخيار الفلسطيني قد دُفن إذاً؟ فالفلسطينيون مرتبكون وقلقون ولا سيما أن مجلس الوزراء الأردني صدّق في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ «دور الأردن في القدس»:

[...] إن مجلس الوزراء [...] يودّ أن يؤكد على تصميم المملكة الأردنية الهاشمية على إرساء روابط الأخوة والتضامن مع الأشقاء في الأراضي المحتلة، وعلى الاستمرار في مساعدتهم ودعمهم، وتقديم كل عون ممكن لهم. إن المملكة لن

تسمح لأي جهة بالإخلال بالروابط الودية بين الشعب الأردني والشعب الفلسطيني الموجودين على ضفتي النهر الخالد(٦٣).

وتطلّب حل هذا الخلاف الجديد بين الأردن والسلطة الفلسطينية عدة أسابيع، إذ تلقّت هذه السلطة تأمينات بأن الأردن ليست لديه أي نية ليكون بديل المفاوض الفلسطيني على الإطلاق، وأن الوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة لا تتعلق إلا بالفترة الوسيطة.

اتفاق طابا (أوسلو رقم ٢: في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)

استعادت الحياة في الأراضي المحتلة مسيرتها الطبيعية منذ الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤: تتابع الاستيطان وأكد الإسرائيليون مجدداً سيادتهم على القدس حتى أنهم وصلوا إلى منع الشخصيات الأجنبية من دخول بيت الشرق (مقر منظمة التحرير الفلسطينية في القدس) (٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، وتتابعت، على صعيد آخر، العمليات الإسلامية الفلسطينية (عملية استشهادية بالقرب من نيتزاريم (في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر)، ما أدى إلى أزمة بين السلطة الفلسطينية والجهاد الإسلامي كان رصيدها، في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ المجزرة التي ارتكبتها الشرطة الفلسطينية في غزة فقتل اثنا عشر شخصاً بالإضافة إلى عشرات الجرحى. وهذه المجزرة لم تُحل دون منح جائزة نوبل للسلام لياسر عرفات وشمعون بيريس واسحق رابين في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر.

أما المفاوضات السياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فقد تقدّمت كأسنان المنشار إذ غالباً ما اصطدمت بالملفات الأكثر دقة: الأمن، وإعادة انتشار الجيش، والسيطرة على محاور الطرق، والمياه، والانتخابات الفلسطينية.

واتسمت سنة ١٩٩٥ بالعنف وإغلاق الأراضي والتجاذب في المفاوضات. إن قرار إسرائيل (أيار/ مايو ١٩٩٥) بالقيام بمصادرات جديدة للأراضي الفلسطينية في منطقة القدس(٦٤) أثار معارضة عامة من الأسرة الدولية.

وتتابعت المفاوضات على رغم كل ذلك. ففي ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٥، بعد

---

(٦٣) انظر النص في: *Journal of Palestine Studies,* vol. 25, no. 2 (Winter 1995), pp. 146-147.

(٦٤) يتعلق الأمر بـ ٣٣٥ دونماً في بيت حانينا و٢٠٠ بالقرب من بيت صفافة. انظر: Geoffrey Aronson, «L'Observatoire de la colonisation,» *Revue d'études palestiniennes,* vol. 10 (hiver 1996), pp. 128-138.

مفاوضات طويلة بين بيريس وعرفات، وقَّع أحمد قريع وأوري سافير بالأحرف الأولى العناصر الأولى للاتفاق حول الحكم الذاتي للضفة الغربية[٦٥]. لكن المستند وصل إلى طريق مسدود بخصوص الملفات المتنازع فيها، كتقاسم المياه، وروزنامة إعادة الانتشار الإسرائيلي ومداه، وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، ومشكلة الخليل. وكانت كل هذه المشاكل موضوع مناقشات صعبة، إلا أن المفاوضين توصلوا إلى إيجاد أرضية تفاهم عكست، كما هي الحال دائماً، العلاقة غير المتكافئة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما جرى التوقيع بالأحرف الأولى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على المرحلة الثانية من إعلان المبادئ الذي كرّس توسيع الحكم الذاتي في الضفة الغربية. وتم في ٢٨ أيلول/سبتمبر التوقيع على الاتفاق بالكثير من الأبهة في البيت الأبيض إلاّ أن الاتحاد الأوروبي تم قبوله هذه المرة بصفة **شاهد** على احتفال التوقيع. وقد كُلّف فيليب كونزاليس، رئيس المجلس الأوروبي في ذلك الحين، بهذه المهمة.

ولم يحظ اتفاق ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ المسمى «أوسلو رقم ٢» بالحماس ذاته لاتفاق ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ التاريخي. وقد رحبت به بالتأكيد البلدان الغربية وبعض البلدان العربية كاختراق كبير، إلا أن سوريا انتقدته بشدة وكذلك ليبيا وبعض الفلسطينيين الذين وصفوه باستسلام جديد. وفي إسرائيل بالذات تنبأ بعض رؤساء المستوطنين بحمام دم، واعتبر الليكود نفسه غير مقيد بالاتفاق الموقع[٦٦].

من الصعب، بالتأكيد، تحليل اتفاق يتضمن أربعمئة وخمسين صفحة وسبعة ملاحق وثماني خرائط[٦٧]. ويمكن التذكير بالأحكام الرئيسية:

ـ انتخاب مجلس فلسطيني من ٨٢ عضواً (المادة الرابعة) له سلطة تشريعية وتنفيذية (المادة التاسعة) وكذلك انتخاب رئيس المجلس[٦٨] بالاقتراع العام المباشر.

---

(٦٥) بدأت المفاوضات في فندق ياميت تاور (تل أبيب) في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وتواصلت في تورين (إيطاليا) ابتداء من ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥ في مركز منتدى لمجموعة فيات وضعه جياني أنييلي شقيق السيدة سوزانا أنييلي وزيرة الخارجية الإيطالية، بتصرف ثمانية مفاوضين إسرائيليين وفلسطينيين.

(٦٦) انظر: Claire Moucharafieh, «Chronologie: 1er juillet-30 septembre 1995,» *Revue d'études palestiniennes* (hiver 1995), pp. 135-154.

(٦٧) ثمة ترجمة ممتازة إلى الفرنسية قام بها إيلان هالافي في: المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٥٨.

(٦٨) لاحظ إيلان هالافي أن الإسرائيليين فضلوا استعمال الكلمة العربية «ريّس» بدلاً من «رئيس» المقترنة في عرفهم بدلالة إضافية إلى السيادة والدولية. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٢.

وبإمكان الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس المشاركة في الانتخابات (المادة الثانية).

ـ «تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية بأن يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني، بعد شهرين من اضطلاع المجلس بمهامه، ويتولى التصديق نهائياً على التغييرات الضرورية المتعلقة بالميثاق الفلسطيني [...]» (البند ٩ من المادة الحادية والثلاثين).

ـ «تطلق إسرائيل أو تسلّم الفريق الفلسطيني المحتجزين والسجناء الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة. وتتم المرحلة الأولى من إطلاق سراح السجناء عند توقيع هذا الاتفاق والثانية قبل تاريخ الانتخابات [...]» (المادة السادسة عشرة).

ويحدّد الملحق السابع فئات الموقوفين الذين سيطلق سراحهم.

أما الأحكام الأكثر أهمية في هذا الاتفاق فهي ما يتعلق بالحكم الذاتي في الضفة الغربية (المادة التاسعة) وبالانتظام العام (المادة الثانية عشرة) وبالأمن (المادة الثالثة عشرة).

وتسيطر السلطة الفلسطينية على مجموعة أراضٍ فلسطينية محصورة نصف محكومة ذاتياً، في اقليم غير مترابط. إن ذلك يمثل بقعاً منقطعة كجلد فهد في اتفاق أوسلو رقم ٢[٦٩].

وبالفعل يقسّم هذا الاتفاق فلسطين إلى ثلاث مناطق: أ وب وج.

تتضمن المنطقة أ (٢,٥ بالمئة من مساحة الضفة الغربية) المدن السبع الرئيسية (جنين، ونابلس، وطولكرم، وقلقيلية ورام الله وبيت لحم) والخليل التي كانت موضوع تسوية خاصة. وينبغي أن تضاف بالطبع إلى هذه المدن السبع أريحا المحكومة ذاتياً) منذ أيار/مايو ١٩٩٤، على أن يجلو الجيش الإسرائيلي عن المنطقة أ قبل الانتخابات الفلسطينية وتمارس فيها السلطة الفلسطينية جميع الاختصاصات المعترف لها بها، بما في ذلك الشرطة، باستثناء العلاقات الخارجية، وكما هو الأمر في غزة تخضع المراسيم التي تصدرها السلطة الفلسطينية لتصديق إسرائيلي في إطار لجنة الاتصال المختلطة.

وتغطي المنطقة (أ) ما يقارب ٣ بالمئة من أراضي الضفة الغربية وتمثل ٢٠ بالمئة من سكانها[٧٠].

---

(٦٩) *Le Monde diplomatique* (décembre 1995), p. 18.

(٧٠) تستمر إسرائيل في الخليل حيث يعيش ٤٥٠ مستوطناً يهودياً ومئة وثلاثين ألف ساكن فلسطيني في السيطرة كلياً أو جزئياً على ما يقارب ٢٠ بالمئة من المساحة البلدية.

والمنطقة (ب) مكوّنة من سبع مناطق ريفية مأهولة، أي أربعمئة وخمسين قرية ومخيماً للاجئين الفلسطينيين وتمثل ٢٤ بالمئة من الأرض وما يقارب ٧٠ بالمئة من السكان. إنها منطقة وسيطة مقسمة بين الإدارة العسكرية الإسرائيلية والإدارة الذاتية الفلسطينية، وتمارس فيها السلطة الفلسطينية السلطات الإدارية في المنطقة أ ذاتها ولكن لا يمكن أن تكون فيها قوات شرطة مسلحة. فالمأمورون يحوزون فقط مكاتب في القرى الكبرى. وذلك يعني بشكل ملموس أن الجيش الإسرائيلي هو دائماً موجود في المنطقة ب ويقيم فيها بعض الثكنات ونقاط التفتيش الخ..، وينظم عند الاقتضاء دوريات مختلطة مع الشرطة الفلسطينية، فالمنطقة ب هي في المختصر منطقة محكومة ذاتياً ومحتلة.

وتجمع المنطقة (ج) أخيراً باقي الأراضي المحتلة والمئة والست والأربعين مستوطنة يهودية، والثكنات العسكرية الإسرائيلية والأراضي الأميرية المصادرة، وهي تبقى تحت السيطرة الحصرية والتامة لإسرائيل. وتمثل المنطقة (ج) ما يقارب ٧٣ بالمئة من الضفة الغربية... وإذا أضيف إلى ذلك الأربعة والعشرون بالمئة من المنطقة (ب) المختلطة فذلك يعني أن الجيش الإسرائيلي يحتفظ بالسيطرة على ٩٧ بالمئة من الضفة الغربية، وكتبت مجلة الجمعية البلجيكية ـ الفلسطينية، **الخط الأخضر**، *(Ligne verte)*[٧١]، تعليقاً على هذا التقطيع غير المتكافئ، ما يلي:

«خلال عدة أشهر، تخيل المراقبون، غير القادرين على أكثر من وضع «رواية استباقية»، تخيلوا «سيناريو الأسوأ»: سيقسم الاقليم الفلسطيني إلى تسع عشرة أرض محصورة. لقد تجاوزت الحقيقة الخيال. وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر قدّم الجنرال عوزي دايان إلى الكنيست الخريطة التي تفاوض عليها زميله إيلان بيران[٧٢]. وفي هذه الخريطة ما لا يقل عن مئة وأربع وستين أرض محصورة! والأراضي التسع المحصورة أ (المدن) والمئة والخمس والخمسين أرضاً محصورة ب (الأراضي الريفية العربية). وهذه الأراضي المحصورة لا يفصل بعضها عن بعضها الآخر سوى بضع مئات من الامتار.

«حصل الإسرائيليون على انتصار مدهش. فالأرض «الإسرائيلية» في الضفة الغربية مترابطة. إنه اتفاق يكرّس (مؤقتاً؟) مبدأ التماسك الاقليمي الإسرائيلي، وبالعكس، نظام الأقلية ذات الإدارة الذاتية بالنسبة إلى الفلسطينيين. وتوخى اتفاق

(٧١) *Ligne verte,* no. 2 (décembre 1995).

(٧٢) خريطة نشرت في: *Maariv,* 6/10/1995.

أوسلو رقم ٢ تسوية ماكرة بين أفضليات اسحق رابين وشمعون بيريس. فالمثالي، في عرف رابين، كان إنشاء أراضٍ محصورة لا يمكن النفاذ إليها ويحيط بها جيش الدفاع. وبالنسبة إلى بيريس كانَ المثالي التوفيق بين معطيين... يصعب التوفيق بينهما: الهوية الوطنية الفلسطينية والوحدة الاقليمية لأرض إسرائيل».

وكرس الاتفاق رؤية رابين: أراضٍ فلسطينية محصورة غير مترابطة ومقفلة ووحدة اقليمية بين إسرائيل ومستوطناتها. وبالفعل يفضل الإسرائيليون، عوضاً من تجزئة بعض المستوطنات لتأمين تواصل أرض الضفة الغربية المستقلة، الحفاظ على المستوطنات مع السهر على ربطها بالطرق اليهودية الالتفافية بإسرائيل. وهذه المفارقة جعلت أحد الساخرين الإسرائيليين يقول: «لم تعد الحمامة هي رمز السلام وإنما السدّ».

هل ان اتفاق أوسلو رقم ٢ هو، على ضوء كل ذلك، غرفة انتظار مفضية إلى دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة؟ بدأ الكثيرون يشكون في ذلك لأنه يظهر بوضوح أن الهدف الذي ينشده فريق رابين - بيريس بدأ يشابه - إلى حد الالتباس - الهدف الذي دافع عنه اسحق شامير في عام ١٩٩٢: «بحر من الأمن الإسرائيلي مع جيوب حكم ذاتي عربي»[(٧٣)].

وقال وزير الشرطة الإسرائيلية العمالي موشي شحال، في تعليقه على اتفاق أوسلو رقم ٢ الشيء نفسه:

«كان عرفات مكرهاً على أن يوقّع في البيت الأبيض هذا الاتفاق الذي يتضمن الاعتراف الفعلي والقانوني بمجمل شبكة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة [...]. وإذا كان اتفاق أوسلو رقم واحد قد أعطى الفلسطينيين في الحقبة الوسيطة كل شيء باستثناء المستوطنات فإن أوسلو رقم ٢ قلب كل ما كان مقبولاً وترك **كل شيء** عدا المدن الفلسطينية في يد إسرائيل»[(٧٤)].

اغتيال رابين (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥)

شارك اسحق رابين، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في تل أبيب، في، «تجمع من أجل السلام» وخاطب حشداً كبيراً، قائلاً:

---

(٧٣) *Ha'aretz,* 1/3/1992, and *Ligne verte,* no. 2 (décembre 1995), p. 6.

(٧٤) *Davar,* 29/9/1995, and Alain Gresh, «Paix piégeé au Proche-Orient,» *Le Monde diplomatique* (décembre 1995), p. 18.

«اسمحوا لي أولاً أن أعبّر لكم عن التأثر الذي تملكني في هذه اللحظة [. . .]. لقد خدمت في الجيش مدة سبع وعشرين سنة. وحاربت إلى درجة أنه لم يبدُ لي أي حظ في الحصول على السلام. وأصبحت لدي، اليوم، القناعة بأن السلام له حظوظه الكبيرة [. . .]. للسلام أعداؤه الذين يحاولون توجيه ضرباتهم إلينا على أمل إجهاض مسار السلام. وأقول لكم، في الحقيقة، أننا وجدنا شركاء مستعدين للسلام بين الفلسطينيين أيضاً: منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت في السابق عدوتنا وانقطعت عن اللجوء إلى الإرهاب [. . .]»[٧٥].

وفي مساء اليوم ذاته اغتال إيغال أمير اسحق رابين، وهو طالب يهودي في جامعة بار ايلان. ووصل خبر مصرعه إلى أربعة أقطار الكرة الأرضية بسرعة البرق. كانت الصدمة رهيبة والتأثر كبيراً جداً. وانتقل عدد كبير جداً من رؤساء الدول والحكومات في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر لحضور جنازته. وكان شمعون بيريس كعادته بليغاً في تأبينه.

«[. . .] كنت أعرف اعتدالك ورفضك الاستسلام للنشوة حتى بفعل السلام. كنت على علم بحكمتك وكنت أعرف كم كنت تتجنب أي تهوّر عندما يكون الأمر متعلقاً بإعلان حدث ما. وهذه هي هنا سمات الزعيم، الزعيم الذي كنته دائماً، القائد الذي لا مثيل له في جبهة كل معركة من أجل إسرائيل، زعيماً فريداً في الحملة من أجل السلام في الشرق الأوسط. . .»[٧٦].

لكن التاريخ لا يستبقي رثاء المشهورين الذين حصدتهم رصاصات قَتَلةٍ متعصبين. إنه يستبقي أكثر دلالة الحركةِ وانعكاساتها على المجتمع المتلفع بثياب الحداد: أساطيره، مفاهيمه، أساساته، خياراته، جغرافيته السياسية. وليس ثمة ما يدهش، مذاك، في كون المعلقين الإسرائيليين هم الذين فهموا أفضل من غيرهم الدلالات الحقيقية لاغتيال رابين وأهميته.

ومقالة زيف سترنيل (Zeev Sternell)، في صحيفة **هاآرتس**[٧٧] الإسرائيلية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، منوّرة إلى أقصى حد لأنها تربط هذا الاغتيال بالتطور الجاري للايديولوجية الصهيونية. وبالفعل ورد فيها ما يلي «كانت الصهيونية مصنوعة من قطعة واحدة تقريباً حتى هذه السنوات الأخيرة. ولم تكن الفوارق بين

(٧٥) انظر نص الخطاب في: Malka et Malka, *Shalom, Rabin,* pp. 199-202.

(٧٦) انظر النص الكامل في مقدمة شمعون بيريس في: Ibid., pp. i-iv.

(٧٧) انظر ترجمة المقالة إلى الفرنسية في: *Revue d'études palestiniennes* (hiver 1996), pp. 9-12.

تيارها الديني وتيارها العلماني، وبين اليمين الصهيوني واليسار الصهيوني، وبين الصهاينة «الاشتراكيين» وجميع الصهاينة الآخرين، فوارق في الطبيعة، وإنما فوارق من نوع الاختلافات الصغيرة وفي القياس. وكانت هذه التيارات جميعاً تتقاسم فكرة أن الصهيونية هي الحركة المنوط بها إنقاذ اليهود ونقلهم إلى أرض إسرائيل. كانت جميعها تتمسك بحجة ضرورة السيطرة على البلد واستيطانه من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب قدر المستطاع».

وحتى بعد حرب الأيام الستة «لم يكن الاختلاف بين أنصار «إسرائيل الكبرى (مع شعرائهم وكتّابهم) وأنصار «التسوية الاقليمية» أو «التسوية الوظيفية» يتناول سوى التكتيك. ولم يكن أحد من أبطال النقاش يشك في شرعية حتى الاحتلال، فالجميع كان يعتبرها تنبع من حقوقنا التاريخية في أرض إسرائيل. ولم تكن هويتنا الوطنية موضوع إعادة نظر على الإطلاق، لذا كان الذين يفكرون في أن العرب الفلسطينيين بإمكانهم ادعاء الحق ذاته في الأرض نادرين...». وأضاف بصدق لافت: «[...] لم تأت الصهيونية إلى العالم لتحقيق حقوق الإنسان، أو رفع راية المساواة بين الشعوب أو تحقيق العدالة الاجتماعية [...]. فهاجس الصهيونية الوحيد، وهو هاجس مشروع وضروري، كان إنقاذ اليهود والاستيلاء على البلد»(٧٨).

والحال أن السلام الذي كان يعتبره رابين أقصى أمنياته «يمثل تهديداً حقيقياً لصهيونية الدم والأرض»، صهيونية مبنية على اختفائية الفلسطينيين وحقوقهم وآلامهم، وتابع زيف سترنيل: «عندما يقول المستوطنون والحلفاء أن الاعتراف بشرعية حقوق الفلسطينيين القومية يمثل نهاية مرحلة ما فليس قولهم سوى تعبير عن شعور مسوّغ تماماً».

وهكذا يبيّن اغتيال رابين إشهاراً مأساوياً لهوّة تفصل بين الذين يريدون إسرائيل يهودية دائماً (لا إسرائيل ثنائية القومية) ومتخلصة من العمل العسكري والمعنوي للاحتلال ومنفتحة على المنطقة التي استقرت فيها، والذين يرون أن إسرائيل يجب، للحفاظ على هويتها وخاصيتها، أن تبقى حصناً مسلحاً، قبيلة مزودة بدولة وطنية، مجتمعاً يتجمع حول صهيونيةٍ للفتح والاحتلال.

ويؤكد توم سيغيف (Tom Segev) انه، إذا كان رابين قد اغتيل، فذلك

---

(٧٨) اعتاد آرييل شارون الصقر الإسرائيلي أن يقول «لم يأتِ آباؤنا إلى هنا لبناء ديمقراطية بل لبناء دولة يهودية».

بالضبط لأنه «يمثل سن الرشد لإسرائيل، سن إعادة النظر في الميثيولوجيات التي فرضها جيل الآباء المؤسسين»[(٧٩)]. وفي الواقع، كما قال، ميرون بنيفيستي[(٨٠)]، «منذ أن شدّ اسحق رابين على يد ياسر عرفات أعطى تعريفاً جديداً للصهيونية». صهيونية يمكن أن نحددها كما يلي: **أرض أقل وشرعية أكثر**.

وكان في المأتم إلى جانب الرئيس مبارك والملك حسين (المتأثر بشكل واضح) ممثلو ملك المغرب والإمارات المتحدة وعُمان. وفي اليوم التالي، ذهب عرفات سراً إلى تل أبيب لتقديم تعازي الشعب الفلسطيني لأرملة رابين، ليا (Leah). وهكذا علّق فكتور مَلْكا وسالومون ملكا بما يلي، «حقق رابين في مماته نجاحاً لم يستطع أن يحققه في حياته؛ التصالح مع الدول العربية».

إسرائيل من دون رابين؟ هكذا تساءلت الصحافة الدولية فوراً بعد اغتياله، كيف يمكن ملء الفراغ الذي تركه، وبلسمة الجراح، ومتابعة مسار السلام؟.

أعطى شمعون بيريس وغالبية الإسرائيليين الجواب فوراً: رسم رابين الطريق الواجبة متابعته؛ يجب السير إلى الأمام. إذاً، كان بيريس هو الذي سيتابع الطريق، وقد اقترح، مغتنماً صدى الصدمة الكبرى التي أحدثها اغتيال رابين على يد يهودي آخر، وفقدان الثقة باليمين الإسرائيلي، الليكود، ولا سيما اتهامه بأنه «خلق مناخاً مؤاتياً لهذه الفظاعة»[(٨١)]، انتخابات مبكرة حددت في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦.

ما هي حال الفلسطينيين في مواجهة هذا الانقلاب؟ كان رابين، في نظر الفلسطينيين، يجسد شخصيتين متناقضتين: رجل السلام، وإنما أيضاً رجل السيف الذي طرد سكان اللد والرملة بالقوة في عام ١٩٤٨[(٨٢)]، والذي، بكونه لواء في

---

(٧٩) Tom Segev: «Le Deuil des enfants,» *Ha'aretz,* 8/11/1995, et «Le Deuil des enfants,» *Revue d'études palestiniennes* (hiver 1996), p. 12.

(٨٠) Meron Benvenisti: «Le Meurtre du père,» *Ha'aretz,* 9/11/1995, et «Le Meurtre du père,» *Revue d'études palestiniennes* (hiver 1996), p. 13.

(٨١) Patrice Claude, «Ce meurtre était annoncé sur les murs par les slogans de la droite,» *Davar,* l'éditorial

وقد استشهد بها آلان فرانشون (Alain Franchon) في: *Le Monde,* 7/11/1995.

(٨٢) ورد في مقطع من مذكرات رابين تمت رقابته في النص النهائي وإنما نشرته جريدة **نيويورك تايمز** في ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٩، في صدد احتلال المدينتين الفلسطينيتين ما يلي: «مشينا في الخارج إلى جانب بن غوريون وكرر آلون السؤال: «ماذا علينا أن نفعل في شأن السكان؟». وحرّك بن غوريون يده في إشارة تعني «أطردوهم». وتبعنا آلون وأنا هذه النصيحة. كنت على اتفاق معه لأنه كان من الجوهري أن نطردهم. لقد طردناهم على طريق بيت حوردن [...]. لم يكن لدينا وسيلة سوى استخدام القوة [...]». انظر: Alain Gresh et Dominique Vidal, *Palestine 47: Un partage avorté,* nouvelle éd. augmentée et mise au jour, mémoire du siècle; 49 (Bruxelles: Complexe, 1994), p. 206.

الجيش، احتل الأراضي في عام ١٩٦٧، وكوزير للدفاع، حاول قمع الانتفاضة عبر السماح «بسحق عظام» الأولاد والشبان. وانتاب الفلسطينيين إحساس غريب من التأثر (تجاه موت إسرائيلي اعترف أخيراً بآلامهم ووجودهم)، ومن الخشية أن يتوصل معارضو السلام إلى تحويله عن مساره، حتى من التعزي بكون القاتل ليس عربياً. أن يقتل يهودي رئيس وزراء يهودياً، وأن يبكي زعيم عربي لوفاة مسؤول إسرائيلي، وأن يذهب زعيم فلسطيني لتقديم تعازيه لأرملة الميت الذي، خلال عشرات السنين، كان يعامله كإرهابي، ربما كان ذلك الشرق الأوسط الجديد. شرق أوسط تنتقل فيه النزاعات داخل كل معسكر ويتصالح فيه الزعماء، لكن يصعب فيه على الشعبين العربي والإسرائيلي، زمناً طويلاً، أن يقبل أحدهما الآخر.

وإذا كان من المحتّم مرور نصف قرن لكي يشقّ الزعماء باباً أقفله، لمدة طويلة جداً، عدم التفهم والبغضاء، فكم يلزم من الوقت لكي تنسى الشعوب الأكثر عرضة للتمزق، ولا سيما الشعب الفلسطيني، وتسامح؟

الانتخابات الفلسطينية: ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦

لم يُعد اغتيال رابين النظر في تطبيق اتفاق أوسلو رقم ٢. وانسحب الجيش الإسرائيلي كما هو مرتقب فيه من التجمعات السكانية الكبرى، وبيت لحم تحررت تقريباً عشية عيد الميلاد. وخفقت الأعلام الفلسطينية لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ في ساحة الميلاد. وأحيا غبطة البطريرك اللاتيني للقدس، الفلسطيني ميشال صباح، قداس الميلاد بحضور ياسر عرفات شخصياً ترافقه زوجته. وقرر الرئيس العتيد للسلطة الفلسطينية أن يكون من الآن فصاعداً عيد الميلاد، العيد المسيحي بالامتياز، يوم عطلة في فلسطين بأسرها، والتي يمثل المسلمون ٩٦ بالمئة من سكانها، ما يشهد على رمزية بيت لحم التامة بالنسبة إلى الفلسطينيين جميعاً وليس إلى المسيحيين فحسب.

وأصبحت مدن الضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية وغدت الانتخابات المنصوص عليها في المادة ٣ من إعلان المبادئ، وقد تأجل تنظيمها لمدة طويلة، ممكنة الحصول. وبلغ عدد الناخبين المسجلين في الضفة الغربية وغزة مليوناً وخمسة وثلاثين ألفاً ومئتين وخمسة وثلاثين. واستُبعد، بالمقابل، من الاقتراع اللاجئون الفلسطينيون الذي يعيشون خارج فلسطين وعددهم ضعف عدد المقيمين من اخوانهم، لأن اتفاقات أوسلو لم تنص على مشاركتهم.

وهذه الانتخابات كانت أولى الانتخابات الوطنية التي يشارك فيها

الفلسطينيون. فانتخابات عام ١٩٧٦ كانت انتخابات بلدية. وقُسّمت الدوائر الانتخابية إلى سبع عشرة في انتخابات انفرادية بدورة واحدة. وكانت هناك خمسة مكاتب للقدس الشرقية، ومرشحان للرئاسة ياسر عرفات (٦٧ سنة) والشجاعة أم خليل (سميحة خليل، ٧٣ سنة) المناضلة اليسارية)[٨٣]. وتنافس ستمئة واثنان وسبعون مرشحاً على ثمانية وثمانين مقعداً للمجلس[٨٤]، وللمسيحيين ستة مقاعد (اثنان للقدس واثنان لبيت لحم وواحد لرام الله وواحد لغزة)، وأعطيت الأقلية اليهودية السامرية مقعداً واحداً في نابلس.

وللسهر على حسن سير الانتخابات المحددة في يوم السبت الواقع فيه ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ انتدبت الأسرة الدولية أكثر من ألف مراقب أرسلت المجموعة الأوروبية ثلاثمئة منهم.

وجرت الانتخابات التي قاطعتها المعارضة الإسلامية، كما هو متفق عليه بالتاريخ المحدد. وكانت المشاركة في جميع المناطق تقريباً قد تجاوزت ٧٥ بالمئة في الضفة الغربية وما يقارب ٩٣ بالمئة في غزة[٨٥]. وهكذا لم يتم التقيد بنداء مقاطعة الانتخاب. أما انتخاب الرئيس الأول للهيئة التنفيذية للسلطة الفلسطينية فقد تحوّل إلى استفتاء شعبي. وبالفعل حصل عرفات على ٨٨,١ بالمئة من الأصوات مقابل ٩,٣ بالمئة لمنافسته أم خليل التي تجرأت على التنافس مع **أسطورة**.

وأفسح الانتخاب، مع أن العائلات الكبرى والوجهاء التقليديين قاموا بدور لا يستهان به، في المجال لجدال عمومي كبير شاركت فيه كل القوى الحية في فلسطين. ويمكن بالتأكيد الأسف بسبب انتخاب خمس نساء فقط (من أصل عشرين مرشحة) وكون المنظمة الرئيسة (فتح) قد حصلت على ٥٠ مقعداً في حين أن المستقلين نالوا ٣٧ مقعداً، سبعة عشر منهم أعضاء في فتح مستاؤون من استبعادهم من اللوائح الرسمية.

---

(٨٣) قدّم ترشيح سميحة خليل لعرفات فائدة ثلاثية: أتاح للزعيم الفلسطيني أن لا يكون المرشح الوحيد لأن مفعول ذلك سيئ دائماً؛ ولم يكن يشكل بالنسبة إليه خطراً حقيقياً، وقد فتح أخيراً ـ لأنها عضو في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ـ ثغرة في صفوف المعارضة. انظر: *Jeune Afrique* (18-24 janvier 1996), p. 31.

(٨٤) كلفت الحملة الانتخابية ثلاثين مليون دولار تقريباً بقطع النظر عن كلفة المراقبين الدوليين.

(٨٥) جرت الانتخابات في القدس الشرقية تحت الرقابة الإسرائيلية العليا. ومن أصل تسعة وأربعين ألف فلسطيني مسجلين، خمسة آلاف منهم كان بإمكانهم وضع أوراقهم الانتخابية في «خمسة مكاتب انتخابية» منصوص عليها لهذه الغاية.

وعلى رغم تدني التمثيل النسائي والتمثيل الكبير لمنظمة ياسر عرفات، لا بد من الاعتراف بأن هذه الانتخابات، من دون أن تكون الانعكاس الشامل للشعب الفلسطيني بأسره (امتنعت منظمات المعارضة عن الاشتراك في الانتخابات) تشكل بداهة كسباً هاماً في ظل الاحتلال.

وهكذا شارك فلسطينيو الداخل، في هذه التجربة الانتخابية الأولى، في الاستفتاء العام لمتابعة مسار السلام، ما يشكل تنصلاً من الذين نادوا بالمقاطعة. وهكذا أصر الفلسطينيون في أول الأمر، بالمشاركة الكثيفة بالانتخاب بمعدل يقارب ٨٠ بالمئة، عدا القدس، حيث صوّت ٤٢ بالمئة من المسجلين، لأن الإسرائيليين عملوا كل شيء لإعاقة حسن مجراه، على ممارسة حق أنكر عليهم منذ مدة طويلة: حق التصويت. وليس ما يدهش في كونهم قد صوتوا، عدا بعض الاستثناءات النادرة، لمرشحي القرابة، المنتمين إلى عائلاتهم أو مناطقهم، بحيث تأيدت استراتيجيات العائلات الكبرى وأشكال التبعية التقليدية.

كان عرفات بالتأكيد واثقاً من كسب هذه الانتخابات. ولكن هل كانت وظيفتها تنظيم تعاقب على السلطة أو مجرد إضفاء شرعية شعبية ومؤسسية على من استقر فيها؟ إن المهمة التي أناطها الفلسطينيون بالرئيس عرفات، بعيداً عن أي من هذه التساؤلات، هي التوصل إلى تأسيس دولة فلسطينية حقيقية. وقد أدرك صاحب العلاقة ذلك إذ إنه، منذ مساء ٢٠ كانون الثاني/يناير، عبّر عن الأمل في أن ترى هذه الدولة النور «قريباً جداً»، حتى ولو كان رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريس، بالموازاة، ردّ قائلاً: «لست مقتنعاً بذلك؛ فلهذا المسار حدوده». إلا أن الشك بدأ يتسرب إلى الجانب الإسرائيلي. وهكذا كان ليوسّي ساريد (Yossi Sarid)، المسؤول عن البيئة في فريق بيريس، رأي آخر: «كانت الانتخابات قد خلقت حقيقة سياسية جديدة مع بروز دولة فلسطينية فعلية»[٨٦].

وكثّفت الحكومة الإسرائيلية، في غمرة الانتخابات، الضغط على عرفات، إذ قررت السماح بالعودة، إلى أراضي الضفة الغربية وغزة، لجميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان المنفي) لكي يلغي المواد التي تدعو إلى تصفية الدولة الصهيونية في الميثاق الفلسطيني.

---

(٨٦) *L'Echo*, 23/1/1996, p. 5.

العمليات الاستشهادية في إسرائيل (٢٥ شباط/ فبراير و٣ و٤ آذار/ مارس ١٩٩٦) وقمة شرم الشيخ (١٣ آذار/ مارس ١٩٩٦)

لم يتأخر رد الإسلاميين على اغتيال أحد رموزهم (يحيى عياش)، في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ وعلى الاستفتاء العام لمسار السلام. فقد فجّر ثلاثة استشهاديين فلسطينيين أنفسهم في ٢٥ شباط/ فبراير و٣ و٤ آذار/ مارس ١٩٩٦ في القدس وتل أبيب، ما أدى إلى قتل أربعة وستين إسرائيلياً. وأدت صور القتلى التي نقلتها أجهزة التلفزة في العالم بأسره إلى تأثر عميق. ووصل الغضب في إسرائيل إلى درجة السخط، وبذل الليكود كل ما في وسعه للنجاح منتقلاً إلى الهجوم ومتهماً بيريس بأنه بخس ثمن أمن الإسرائيليين مقابل قصاصة ورق (الاتفاقات الموقعة).

واختار بيريس، للرد على منتقديه وطمأنة الرأي العام، السياسة الأسوأ: مطاردة الإسلاميين وإقفال الأراضي المحكومة ذاتياً وفرض عقوبات جماعية، وأنذر عرفات بضرورة تولي القمع وأصبح الوضع داخل الأراضي الفلسطينية غير محتمل. وراح الاحتجاج يزمجر، ودخل مسار السلام المرتهن إلى حد خطير غرفة الإنعاش. واعتقد الإسلاميون أن في مقدورهم فرض حقيقتهم ضد واقع مسار السلام..

ونجحت العمليات الاستشهادية في القدس وفي تل أبيب، في تحقيق هدفين: جعلت مسار السلام هشّاً وأفقدت الثقة ببيريس وبفريقه. وبالضبط في سبيل إعادة وضع المسار على الخط ودعم ترشيح بيريس، نُظمت، في وقت قياسي، برعاية الولايات المتحدة، قمة شرم الشيخ (١٣ آذار/ مارس ١٩٩٦) التي دعا إليها المنظمون، وهي قمة سماها منظموها قمة **صانعي السلام**، كما سمتها وسائل الإعلام القمة المناهضة للإرهاب. وقاطعت سوريا ولبنان هذه القمة، إذ خشيا الخلط بين الإرهاب المجاني ومقاومة الاحتلال المشروعة. حتى ان ياسر عرفات كاد لا يُدعَ إليها، والرئيس شيراك هو الذي ذكّر الرئيس كلينتون بالخطر الذي يشكله، بالنسبة إلى مستقبل مسار السلام، غياب لافت كهذا. ولم تتلق وسائل الإعلام العربية قمة شرم الشيخ في مجملها برضى إذ رأت فيها حملة أمريكية مؤيدة لإسرائيل ومؤيدة لبيريس. ولم يتردد بعض المثقفين، كأحمد صدقي الدجاني، في مقارنتها «بمكارثية عالمية»[٨٧]، أي انها نوع من مطاردة السحرة لن يكون ضحاياها هم الإسلاميون

---

(٨٧) انظر: «قمة شرم الشيخ (حلقة نقاشية)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٧ (أيار/ مايو ١٩٩٦)، ص ١٦.

وحسب، وإنما جميع الذين يتجرأون على انتقاد إسرائيل وممارساتها في الأراضي العربية المحتلة.

مقتطفات من البيان النهائي (المناهض للإرهاب) لقمة شرم الشيخ (١٣ آذار/ مارس ١٩٩٦)

عبّر المشاركون في القمة عن «دعمهم الكامل لمسار السلام في الشرق الأوسط»، وعن أنهم سيعملون «من أجل الوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل».

وهم «يؤكدون عزمهم على تحقيق الأمن والاستقرار وعلى منع أعداء السلام من التوصل إلى نسف الحظوظ الحقيقية للسلام في المنطقة». وقد أدانوا أيضاً «جميع أعمال الإرهاب في كل أشكاله [. . .]، أياً كانت الدوافع أو كان الفاعلون بما في ذلك أعمال الإرهاب الحديثة في إسرائيل» و«يطلبون إلى جميع الحكومات أن تنضم إليهم لكي [. . .] تشجب ذلك».

وقرروا لهذه الغاية ما يلي بصورة خاصة:

«ـ دعم الاتفاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية» والعمل على «التعزيز السياسي والاقتصادي» للمفاوضات «من أجل تحسين أمن الفريقين مع انتباه خاص للحاجات الاقتصادية الحالية والملحة للفلسطينيين».

«ـ [. . .] العمل على التنسيق في الجهود الثنائية الجانب والاقليمية والدولية لوضع حد لأعمال الإرهاب، والتأكد من أن المحرضين [. . .] قد أحيلوا على القضاء، ودعم جهود الفرقاء جميعاً لمنع استخدام أرضهم لغايات إرهابية ومنع المنظمات الإرهابية من تنظيم نفسها وتموّنها بالأسلحة وجمع الأموال.

«ـ بذل أقصى الجهود للتعرف إلى مصادر تمويل هذه المجموعات وتحديدها، والتعاون لوقف أعمالها، وتقديم تدريب، وتجهيزات، وأشكال دعم أخرى للذين يعملون ضد هذه الجماعات.

«ـ تشكيل فريق عمل منفتح أمام جميع المشاركين في القمة من أجل تحضير التوصيات في شأن أفضل طريقة لتطبيق القرارات المتخذة في هذا البيان وتقديم تقرير للمشاركين خلال ثلاثين يوماً».

نيسان/ أبريل ١٩٩٦: شهر المفارقات: الحملة العسكرية الإسرائيلية على لبنان (١٠ ـ ٢٦ نيسان/ أبريل)

اشتعلت الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية فجأة، بعد أن كانت هادئة بشكل غريب منذ التسوية غير المكتوبة في عام ١٩٩٣ بين إسرائيل وحزب الله، وذلك في بداية

نيسان/أبريل ١٩٩٦. وأطلقت الصواريخ من المقاتلين اللبنانيين في حزب الله أدت إلى عشرات الجرحى في مدن شمال إسرائيل.

وأطلقت إسرائيل، عملية كبيرة واسعة سميت **عناقيد الغضب** أدت إلى مقتل مئة وستين شخصاً من السكان المدنيين، مئة واثنان منهم في معسكر الأمم المتحدة في قانا، عدا ثلاثمئة وخمسين جريحاً، بالإضافة إلى أكثر من أربعمئة ألف لبناني أجبروا على مغادرة مساكنهم التي وجدوها بعد وقف إطلاق النار، في نهاية نيسان/ أبريل، مهدّمة.

وإذا كان بيريس الذي، على عكس رابين، «لم يحصل على هيبته من لباسه العسكري أبداً»[٨٨]. قد اختار التصعيد غير المتناسب، فذلك ولا ريب لبيان جدارته في خوض الحرب وطمأنة الهيئة الانتخابية الإسرائيلية، عشية انتخابات ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦، حول أهليته في «الحفاظ على أمن البلد».

إن الحملة العسكرية الإسرائيلية على لبنان، عدا المأساة التي سببتها، أفسحت في المجال لتبديل دبلوماسي بلا جدوى لامس المهزلة وأدى إلى المواجهة بين الدبلوماسيتين الفرنسية والأمريكية. فكان الفرنسيون أول من قلق على الوضع. وقد سبق أن كان، منذ بداية شهر نيسان/ابريل، بين فرنسا والولايات المتحدة تبرّم يكاد يكون خفيّاً. وبالفعل لم تنظر الولايات المتحدة بعين الرضا إلى تحركات جاك شيراك في الشرق الأدنى وإرادته تجديد نشاط سياسة فرنسا العربية خلال زيارتين لافتتين إلى لبنان في ٣ و٦ نيسان/ابريل ولمصر في ٧ و٩ نيسان/ابريل ١٩٩٦. وقد اقترح جاك شيراك خلال زيارته لبنان ضمان السلام بين إسرائيل ولبنان والدفاع عن استقلال بلد الأرز وسيادته[٨٩]، وحدد أمام طلاب جامعة القاهرة (الاثنين ٨ نيسان/ابريل) الخطوط الكبرى لسياسة فرنسا العربية، وما وراء ذلك، لسياسة أوروبا.

إن زيارة جاك شيراك للشرق الأوسط والأقوال التي تلفظ بها أثارت حفيظة الولايات المتحدة بداهة، وهي التي أغضبتها هذه الهجمة الفرنسية على مناطق نفوذها في الشرق الأدنى. والاعتداء الإسرائيلي الذي حصل بعد بضعة أيام من جولة جاك

(٨٨) Christine Ockrent, «L'Homme seul,» *L'Express* (7-13 mars 1996), l'éditorial.

(٨٩) *Le Monde:* 7/4/1996, et 8/4/1996.

شيراك في الشرق الأدنى سَرَّ الولايات المتحدة لأنه أتاح بصورة غير مباشرة، في عرفها، إثبات عدم الملاءمة بين خطَب الرئيس الفرنسي وإمكانياته الحقيقية في العمل والوساطة.

وقرر الرئيس شيراك، لإثبات العكس، عقب لقائه رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، في ١٤ نيسان/ابريل، إرسال وزير خارجيته هـ. دو شاريت لعرض وساطته. وبالكاد كان استقبال الإسرائيليين إياه مهذباً. وأعلن سفير إسرائيل في الولايات المتحدة إيتامار رابينوفيتش في ١٤ نيسان/ابريل ما يلي: «ليس الوضع ناضجاً بعد لمبادرة دبلوماسية...»[٩٠]، في حين أن الولايات المتحدة تركت إسرائيل تستغل الوضع قبل دعوتها إلى الاعتدال. ودخلت الدبلوماسية الأمريكية المسرح، في ٢١ نيسان/ابريل، أي بعد عشرة أيام من بدء العملية العسكرية الإسرائيلية، فقام وارن كريستوفر بجولة مكوكية بين إسرائيل وسوريا التي أصبحت، في المناسبة، مركز قرار غير قابل للالتفاف عليه. وأعلن شمعون بيريس في اليوم نفسه، في ٢١ نيسان/ابريل، بلا مواربة: «من الواضح بالنسبة لي أنه يمكن أن تكون أمامنا عدة جبهات وإنما قناة تفاوض واحدة. وهذه القناة [...] تمر عبر الولايات المتحدة»[٩١]. إذاً وارن كريستوفر هو الذي نجح في إقناع إسرائيل وسوريا ولبنان بخطر انزلاق لا يمكن السيطرة عليه وفي حمل الإسرائيليين وحزب الله على التهدئة وقبول الهدنة.

فما هي إذاً مساهمة فرنسا في الحل «الموقت» للأزمة اللبنانية؟ حتى ولو كانت هناك في واشنطن محاولة للتقليل من هذه المساهمة فإن الدبلوماسية الفرنسية هي الأكثر أهلية لتقديم وساطتها وإلى أن تجر إلى خطها الدبلوماسية الأمريكية، التي قدمت، في مرحلة أولى، دعمها غير المشروط إلى إسرائيل. إن فرنسا لها منفعتها بتقييم لبنان كدولة في حين أن لبنان، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وبخاصة في عرف وزير الخارجية الأمريكي، ليس له أي وجود خاص في المرحلة الحالية لمسار السلام. وقد ساهمت أيضاً في وضع إيران على المحك بتذكير رئيس دبلوماسيتها علي أكبر ولايتي بأن مستقبل الحوار الدقيق الأوروبي ـ الإيراني مرتبط إلى حد كبير بقدرتها على التأثير في حزب الله اللبناني.

نضيف أن الولايات المتحدة، من دون المبادرة الفرنسية، كانت ستقترح

---

(٩٠) *Le Monde,* 16/4/1996.

(٩١) *Le Monde,* 23/4/1996.

مجموعة مراقبة من دون مشاركة أي بلد أوروبي. إذاً نجحت الدبلوماسية الفرنسية في جعل فرنسا مقبولة في لجنة مراقبة الهدنة، ما يؤمّن للبنانيين تحكيماً متوازناً[٩٢].

وليس ما تقدّم مكتسبات بسيطة، لذا فإن تبرّم الدول الأوروبية الأخرى التي تأخذ على فرنسا انفرادها، وصل إلى حدود العبث. وقد سبق أن رأينا الحالات القليلة التي تركت الولايات المتحدة لأوروبا دوراً فيها أو لأي قوة أخرى في الشرق الأدنى، عندما سمح وارن كريستوفر لنفسه بأن يرفض لقاء في دمشق مع هـ. دو شاريت، وبخاصة مع السيدة سوزانا أنييلي (Susanna Agnelli) التي كانت حاضرة بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي.

تعديل الميثاق الفلسطيني (٢٢ ـ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٥)

لم تمنع المأساة اللبنانية ياسر عرفات من أن يدعو في غزة، من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/ أبريل، إلى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، أعلى سلطة في منظمة التحرير الفلسطينية. وقررت أغلبية ساحقة من مئة واثنين وسبعين مندوباً حاضراً، في زمن قياسي (يومين من المداولات)، في يوم الأربعاء ٢٤ نيسان/أبريل، مقابل خمسين مندوباً ضد وامتناع أربعة عشر عضواً، تعديل الميثاق الفلسطيني (النص الأساسي) بحذف المواد والبنود التي تدعو إلى تصفية الصهيونية من هذا الميثاق.

المواد «المجرّمة» في النص الأساسي

المادة ٢: «تشكل فلسطين، في حدودها خلال الانتداب البريطاني، وحدة إقليمية غير قابلة للتجزئة».

المادة ٩: «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للوصول إلى تحرير فلسطين [...]. ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني عزمه المطلق وقراره الحازم بمتابعة الكفاح المسلح وتحضير ثورة شعبية مسلحة لتحرير بلده والعودة إليه».

المادة ١٦: «تحرير فلسطين هو، من وجهة النظر العربية، واجب وطني [...] يهدف إلى إلغاء الصهيونية من فلسطين».

---

(٩٢) انظر: Mouna Naïm et Laurent Zecchini, «Rivalité franco-américaine au Proche-Orient,» *Le Monde,* 8/5/1996.

المادة ١٩: «تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ وإقامة دولة إسرائيل هما غير قانونيين كلياً، أياً كان الوقت الذي انقضى، لأنهما مناقضان لإرادة الشعب الفلسطيني ولحقه الطبيعي في وطنه».

المادة ٢٠: [...] «كما أن اليهود لا يشكلون أمة واحدة لها هويتها الخاصة، وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها».

المادة ٢٢: «الصهيونية حركة سياسية مرتبطة عضوياً بالامبريالية العالمية ومناقضة لأي عمل تحرير وأي حركة تقدمية في العالم، إنها عرقية ومتعصبة بطبيعتها، وعدائية وتوسعية واستعمارية في أهدافها، وفاشية في نهجها»[(٩٣)].

ونذكّر بأن المجلس الوطني الفلسطيني سبق أن أدخل في عام ١٩٧٤ بعض التعديلات على ميثاقه ينص بصورة خاصة على أن منظمة التحرير الفلسطينية ستكافح لبناء السلطة الوطنية المستقلة على أي جزء من الاقليم الفلسطيني يتم تحريره.

وقد جرى تنظيم التصويت الكثيف للمجلس الوطني الفلسطيني في غياب مكوّنتين هامتين لمنظمة التحرير الفلسطينية هما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، لنايف حواتمة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لجورج حبش، عدا المكوّنة المشهورة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي ليست عضواً في المنظمة.

ولا يمكن أن يشكل تعديل الوثيقة مفاجأة ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وقّعتا في عام ١٩٩٣ إعلان المبادئ وتبادلتا «كتب الاعتراف المتبادل»، وأصبحت البنود المنازع فيها في الوثيقة من الصعب الدفاع عنها. ألا يعني، فضلاً عن ذلك، إعلان الدولة الفلسطينية، في اجتماع الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، اعترافاً ضمنياً بدولة إسرائيل؟ ألم يعلن عرفات هو نفسه في باريس، في أيار/مايو ١٩٨٩، أن الميثاق أصبح عديم المفعول؟

وذلك لم يمنع بعض البرلمانيين الفلسطينيين من أن يجدوا في تقديم هذه الهدية لإسرائيل وقاحة في الوقت الذي تذبح فيه إسرائيل المدنيين اللبنانيين، وأن يلاحظوا، بمرارة، أن عرفات استسلم بسرعة فائقة للضغوط الإسرائيلية. «نحن جاهزون لتعديل هذا الميثاق»، كما أعلن المستقل حيدر عبد الشافي، «ولكن لماذا

---

(٩٣) *Textes de la révolution palestinienne: 1968-1974,* présentés et traduits par Bichara et Naïm Khader, bibliothèque arabe. Collection textes politiques (Paris: Sindbad, 1975).

هذا التسرع إذا لم يكن للاستسلام لتطلبات الإسرائيليين في حين أننا هنا في غزة لسنا على أرض مستقلة وإنما في أرض حكمها الذاتي محدود». وقد أفاضت حنان عشراوي في هذا المعنى: «نحن في منتصف المخاضة في المفاوضات مع إسرائيل. إذاً لماذا لا ننتظر أن تكون لنا أخيراً دولة فلسطينية لإعادة النظر في ميثاقنا تبعاً لما سنكون قد حصلنا عليه؟»(٩٤).

وقد أُخذ على زعماء منظمة التحرير الفلسطينية «التوقيت» السيئ (تقديم هدية لإسرائيل في الوقت الذي ترهب فيه اللبنانيين وتقتلهم)، والتسرع (التنازل عن ورقة رئيسية من دون الأمل بأي شيء بالمقابل)، وما يحدثانه من خطر على وجود منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، كمنظمة ممثلة لجميع شرائح السكان الفلسطينيين، ومتراس ضد التجزئة والانحلال، وحاملة لواء اشتراط العودة الذي هو الحركة الوطنية الفلسطينية بعد كارثة ١٩٤٨ (النكبة)، «وهي المقر المركزي بل الحصري للهوية الفلسطينية»(٩٥)، وصانعة إعادة تشكيل الرباط بين النَوى المبعثرة للشعب الفلسطيني.

وردّت السلطة الفلسطينية على هذه المآخذ، بشكل مرتبك، بأن الاجتماع كان مبرمجاً والروزنامة محددة في الالتزامات التي تعهد بها الرئيس عرفات، وان تعديل المواد المجرّمة في الميثاق كان مندرجاً في تصويت المجلس الوطني الفلسطيني المؤيد لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مسار السلام في عام ١٩٩١، وفي الاتفاقات الوسيطة لعام ١٩٩٣.

وذلك لا يمنع كون بعض التساؤلات شرعية: ماذا ستكون عليه العلاقات بين المجلس الوطني الفلسطيني (الذي يمثل جميع الفلسطينيين) والمجلس التشريعي المنتخب في غزة وفي الضفة الغربية؟ وما هي العلاقات التي ستكون بين فلسطينيي الداخل الذين يحاولون بناء دولة واللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان؟ أفلن نرى في المستقبل هؤلاء اللاجئين يتحولون إلى «شتات» فلسطيني يندب أعز أحلامه: العودة إلى الوطن؟

من المبكر جداً إعطاء أجوبة عن هذه التساؤلات الجوهرية، ذلك بأن الأمر يتعلق في الواقع بتعريف الشعب الفلسطيني بالذات.

إلا أن حزب العمل، لتعزيز السلطة الفلسطينية في اختياراتها، سحب من

---

(٩٤) *Le Monde,* 26/4/1996.

(٩٥) Bassma Kodmani-Darwish, «Les Réfugiés palestiniens à l'épreuve du règlement de paix?,» *Confluences Méditerranée,* no. 18 (été 1996), pp. 73-75.

برنامجه منذ ٢٥ نيسان/أبريل اعتراضاته على إنشاء دولة فلسطينية. في حين تمّ في البيت الأبيض في واشنطن، في أول أيار/مايو، لقاء بين الرئيسين ياسر عرفات وبيل كلينتون مدح فيه الرئيس كلينتون شجاعة الرئيس الفلسطيني في مواجهة التطرف. وبعد بضعة أيام انعقدت، في ٥ و٦ أيار/مايو، الجولة الأولى من المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية حول النظام النهائي للأراضي الفلسطينية. وانفصل المفاوضون، مع الوعد بلقاءات أخرى بعد الانتخابات المبكرة جداً التي أعلنها شمعون بيريس وانتصار معسكر السلام في ٢٩ أيار/مايو. ولم يعطِ الإسرائيليون أي وعد حول تليين سياسة إغلاق الأراضي الفلسطينية؛ وبقيت العقوبات الجماعية سارية المفعول.

ولا يكشف تصويت المجلس الفلسطيني كل أهميته إلاّ عند تفحص السياق الذي يأتي فيه. ففي الواقع كان يتحمّل فلسطينيو الضفة الغربية وغزة، منذ أكثر من شهر، مفاعيل مأساوية للإغلاق شبه التام لهذه الأراضي من قبل إسرائيل، في حين استمرت مصادرة الأراضي المكرسة لتوسيع المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية وغزة، إلى درجة أن البطريرك اللاتيني للقدس، ميشال صباح، أبدى هو نفسه قلقه علناً في مناسبة استملاك مئة وخمسين هكتاراً يعود الأساسي منها لعائلات مسيحية في جنوب شرق بيت لحم (بداية نيسان/أبريل ١٩٩٦). كيف يمكن لإسرائيل أن «تطلب إلى الفلسطينيين العمل على السلام مع مصادرة أراضيهم؟» كيف يمكن «أن يراد وقف جميع أنواع العنف مع اتخاذ تدابير تولّد الحرمان واليأس ولا يمكن إلاّ أن تغذي التطرف؟»[٩٦].

وكانت هذه الاستملاكات معدّة لتوسيع المستوطنات اليهودية. وتشهد الأرقام على ذلك: من عام ١٩٩٢، سنة وصول حزب العمل إلى السلطة، إلى نهاية عام ١٩٩٥، انتقل عدد المستوطنين، كما بينت ذلك المؤسسة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، من مئتين وستين ألفاً إلى ثلاثمئة وسبعة وأربعين ألفاً، مئتا ألف منهم في القسم الشرقي في القدس التي ضُمَّت في عام ١٩٦٧.

وعلى رغم إقفال الأراضي والعقوبات الجماعية التي نزلت بجميع الفلسطينيين التي يسكنونها والمصادرات المتكررة لأراضيهم، أخذ المجلس الوطني الفلسطيني بوجهة نظر رئيس السلطة الفلسطينية السيد عرفات وعدّل النص الأساسي مع ابتهاج الإسرائيليين الكبير. «نقدّر إلى حد كبير ما فعله الشعب الفلسطيني والمجلس الوطني

---

(٩٦) *Le Monde,* 2/4/1996.

الفلسطيني اليوم، إنه بالضبط التوجه الذي كنا نأمله حين بدأنا مسار السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية»، هذا ما أعلنه فوراً، بعد إعلان نتيجة التصويت الفلسطيني، نسّيم سفيلي (Nissim Svili)، الأمين العام لحزب العمل.

لم يشك أحد في أن ياسر عرفات، بالوفاء بتعهده بتعديل الوثيقة، أمل في أن يعطي فرصة لنجاح بيريس. وقبل خمسة وثلاثين يوماً من الانتخابات الإسرائيلية وجد فريق بيريس نفسه منتعشاً. حتى رئيس الليكود بنيامين نتنياهو، رغم يأسه، كان مكرهاً على تحمل الصدمة، معلناً: «إذا كانت جميع فصول الميثاق التي تدعو إلى تصفيتنا قد ألغيت فإن ذلك خطوة إيجابية»(٩٧).

وأكّد بيريس ما يلي: «قلت دائماً أنه يمكن الاعتماد على ياسر عرفات ولم أخطئ في ذلك».

كيف يمكن عدم فهم رضا بيريس الذي يشكل تعديل الميثاق الفلسطيني بالنسبة إليه عملاً يباركه لكونه «الأكثر أهمية بالنسبة إلى المنطقة منذ قرن؟» إن بيريس يعرف ما يقول. فبالفعل حدث تعديل الميثاق بعد قرن من نشر الكتاب المؤسِّس للصهيونية لتيودور هرتزل بعنوان **دولة اليهود** في عام ١٨٩٦.

وسعى بعض البرلمانيين الفلسطينيين، بدون جدوى، لقرن تعديل الميثاق ببعض الشروط، بخاصة إلغاء إسرائيل القانون الذي يضم مدينة القدس والاعتراف للشعب الفلسطيني بتقرير المصير. فبالفعل، لماذا يطلب دائماً إلى الفلسطينيين اختبار المصداقية؟ أليس هؤلاء الفلسطينيون هم الذين يحق لهم أن يشترطوا ضمانات بالنسبة إلى مستقبلهم السياسي؟

إن هذه الأسئلة وثيقة الصلة بالموضوع، غير أن عرفات يداهمه الوقت ويرغب في العجلة ببت الأمور لكي لا يعطي أي ذريعة للإسرائيليين لتأخير المفاوضات حول النظام النهائي.

المفاوضات في شأن النظام النهائي للأراضي المحتلة (الأحد ٥ أيار/مايو ١٩٩٦، طابا، مصر)

بعد ثلاثة أيام على وفاة الكاتب الفلسطيني الكبير إميل حبيبي (يوم الخميس الواقع فيه ٢ أيار/مايو ١٩٩٦)، روائي المأساة الفلسطينية وكاتب **الوقائع الغريبة في**

(٩٧) *Le Monde,* 26/4/1996.

اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل[٩٨] **وثرايا بنت الغول**[٩٩]، بدأت في طابا في مصر (٥ أيار/مايو) المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية حول النظام النهائي للأراضي الفلسطينية.

ولم يقم الوفدان بإدارة محمود عباس (عن الجانب الفلسطيني) وأوري سافير (عن الجانب الإسرائيلي) إلا بافتتاح مفاوضة بدت الأكثر قسوة والأطول، لأنها تناولت المسائل الأشد تعقيداً، أي مصير القدس ومستقبل المستوطنات الآهلة وعودة اللاجئين والأشخاص المرحّلين وتعيين الحدود.

وهذه المسائل اكتفى رئيس كل وفد بمعالجتها بسطحية ولم يكن مقدراً للمفاوضة الحقيقية أن تنطلق إلا بعد الانتخابات الإسرائيلية في ٢٩ أيار/مايو إذا انتصر حزب العمل في الانتخابات.

الانتخابات الإسرائيلية في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦

من المحتمل جداً أن شمعون بيريس، لو كان من المسموح للأوروبيين والأمريكيين والفلسطينيين أن يشاركوا في الانتخابات الإسرائيلية، لحقق نصراً بأغلبية ساحقة بمعدل ٩٩ بالمئة، بسبب شعبيته الكبيرة في الغرب وفائدته التي يعترف بها الفلسطينيون. إلا أن هذه الانتخابات هي إسرائيلية وقد قرر الإسرائيليون عكس ذلك.

وبالفعل فإن بنيامين نتنياهو، رئيس الليكود الذي كان يسعى وراء منصب رئيس الوزراء، تغلب على شمعون بيريس خصمه العمالي ورئيس الحكومة، بأكثرية ١٥٠١٠٢٣ صوتاً (٥٠,٤ بالمئة) مقابل ١٤٧١٥٦٦ صوتاً (٤٩,٥ بالمئة)، أي بفارق ٣٠٠٠٠ صوت. وأصبح نتنياهو وهو في الثامنة والأربعين من عمره أول رئيس حكومة ولد بعد إنشاء دولة إسرائيل.

كان الذهول كبيراً، على وجه الخصوص في الغرب، حيث راهن الأوروبيون والأمريكيون على مهندس السلام. وذكّرت الصحافة العالمية، غير مرة، بأن ياسر عرفات أصيب بالصدمة.

---

(٩٨) Emile Habibi, *Les Aventures extraordinaires de Saîd le peptimiste: Roman,* trad. de l'arabe par Jean-Patrick Guillaume, du monde entier ([Paris]: Gallimard, 1987).

(٩٩) Emile Habibi, *Soraya fille de l'ogre: Féerie,* trad. de l'arabe par Jean-Patrick Guillaume, du monde entier ([Paris]: Gallimard, 1996).

وكانت النتيجة مدعاة لدهشة أكبر لدى الإسرائيليين الذين بدأوا بتذوق منافع السلام على الصعيد الاقتصادي. وبالفعل سجل اقتصاد البلد، منذ توقيع اتفاقيات أوسلو رقم واحد، معدلاً استثنائياً للنمو، إذ تقاطر السوّاح والمستثمرون إلى إسرائيل التي انفتحت على أسواق جديدة كانت مقفلة بالمقاطعة العربية أو عدم الاعتراف الدبلوماسي.

ووصل معدل النمو في عام ١٩٩٥ إلى ٦,٨ بالمئة مقابل ٤,٧ بالمئة في عام ١٩٨٥ و٦,٤ بالمئة في عام ١٩٧٥. وتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الفردي مستوى ١٥٠٠٠ دولار مقابل ٨٩٦١ دولاراً فقط في عام ١٩٨٥ و٤٦٤٩ دولاراً في عام ١٩٧٥. والموارد الإسرائيلية بسبب الاستثمارات الخارجية غامضة، وكل ما نعرفه هو أنها بلغت ثلاثة أضعاف بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥.

كانت الهزيمة بالنسبة إلى بيريس شخصية وشديدة المرارة، مع أن استطلاعات الرأي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ اعتبرته منتصراً بـ ٥٤ بالمئة ممن ينوون التصويت مقابل ٢٣ بالمئة فقط لخصمه. وكان بيريس هو صانع فشله. فقد أثار عمله على اغتيال المهندس الفلسطيني يحيى عياش في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجة عمليات استشهادية (شباط/فبراير ـ آذار/مارس) هزّت المجتمع الإسرائيلي بأسره، أما مغامرته اللبنانية فكان رصيدها فشلاً عسكرياً وهزيمة معنوية. إذاً اندحر بسبب موضوع الأمن. أما نتنياهو فقد أطلق طوال حملته الانتخابية، شعارات تعد بسلام أكثر أمناً. إن ذلك بالطبع لا يعني شيئاً. إلا أن التصويت لنتنياهو تصويت مريح، تصويت خارج الواقع، يعد الإسرائيليين، في آن واحد، بالسلام والأمن والأراضي والمستعمرات والقدس كعاصمة أبدية وحتى بمزيد من الرخاء، أي بالمستحيل.

«بعد انتصار الليكود وحلفائه المتطرفين مات اسحق رابين مرة ثانية»[١٠٠]. وكان رئيس الوزراء السابق قد راهن على السياسة الواقعية لعقد اتفاق مع الفلسطينيين. أما نتنياهو فقد استغل خوف الإسرائيليين للنجاح في الانتخابات. وإذا كان يجسد حصة من الحداثة،فتلك بصورة خاصة «حداثة الشكل والإعلام والصيغ الجميلة». وبالفعل أيّد دولة فلسطينية وإنما في الأردن. فهو يريد أن يعطي الفلسطينيين الحد الأقصى من الحكم الذاتي مع تأمين الحد الأقصى لأمن إسرائيل. حتى أنه أيد مسار السلام لأنه ستكون هناك، في نظره، مسارات كثيرة وقليلٌ من

(١٠٠) *L'Evénement du jeudi* (12 juin 1996), p. 56.

الأمن (بخاصة إذا تمسك ببرنامجه الانتخابي).

واتّسم الانتخاب، عدا نجاح نتنياهو، على وجه الخصوص، بتراجع الأحزاب الكبرى (فقد حزب العمل ستة مقاعد والليكود ثمانية)، وبعودة القوميين والدينيين بقوة: اليهودية الموحَّدة (Torah) (أربعة مقاعد)، وشاس (Shass) (مقعدان)، والحزب القومي الديني (أربعة مقاعد)، وبدخول حزبين جديدين (الطريق الثالث مع أربعة مقاعد وإسرائيل بعليا، ممثلاً اليهود الروس، مع سبعة مقاعد). وهكذا أنتج النظام الانتخابي الإسرائيلي الجديد الذي كان يفترض أن يحرر البلد من ابتزاز الأحزاب الصغيرة مفعولاً عكسياً.

انتخابات ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦:

الوزير الأول

بنيامين نتنياهو: ١,٥٠١,٠٢٣ صوتاً (٥٠,٤ بالمئة)

شمعون بيريس: ١,٤٧,٥٦٦ صوتاً (٤٩,٥ بالمئة)

الجدول رقم (١٠ ـ ١)

تأليف الكنيست الجديد بحسب المقاعد

	مجموع الأصوات	بالمئة		مجموع الأصوات	بالمئة
المعارضة البرلمانية			الائتلاف الحكومي		
حزب العمل	٣٤ (٤٤)	٢٦,٨	الليكود	٣٢ (٤٠)	٢٥,١
ميريتز	٩ (١٢)	٧,٤	الحزب الوطني الديني	٩ (٦)	٧,٨
حداثى	٥ (٣)	٣,٢	شاس (أورثوذكسي سيفارديم)	١٠ (٦)	٨,٥
لائحة العرب الموحدة	٤ (٢)	٢,٩	اليهودية الموحدة	٤ (٤)	٣,٢
موليديت	٢ (٣)	٢,٣	إسرائيل بعليا	٧	٤,٢
			الطريق الثالث (منشقون عن حزب العمل معارضون للانسحاب من الجولان)	٤	٣,١
المجموع	٥٤			٦٦	

مجموع الأصوات: ٣,١١٩,١٩٥

مجموع الأصوات المقبولة: ٣,٠٥١,٥٩٥

المجموع = ١٢٠ مقعداً

ملاحظة: عدد المقاعد المحصلة في عام ١٩٩٢ وارد بين قوسين.

ليس هذا مكان تحليل دقيق جداً للانقلاب في المجتمع الإسرائيلي الذي قاد إلى هذا التغيير في اللوحة الانتخابية. غير أن هناك شيئاً أكيداً: إذا كان من الواجب

الحكم على تصويت ٢٩ أيار/مايو على أساس مقياس سلام المنطقة فإن النتيجة تكون سلبية بالتأكيد. وبعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي شارك فيها آرييل شارون، لم يبقَ أي شك في إرادة بنيامين نتنياهو التعلق باللاءات الثلاث لحملته الانتخابية: لا للدولة الفلسطينية، لا لتقسيم القدس، لا لاسترداد الجولان، على أن بعض المراقبين يذكرون بأن ليكود مناحيم بيغن هو الذي رد سيناء إلى مصر بعد اتفاقات كامب ديفيد، وشامير هو الذي شارك شخصياً في مؤتمر مدريد. إلا أن ما نسيه هؤلاء المراقبون هو أن سيناء ليست الضفة الغربية، (التي يعتبرها اليمين الإسرائيلي أرضاً مقدسة وعد الله بها الشعب المختار)، وأن ليكود شامير شارك في المفاوضات مع النية الحازمة بالمماطلة بها إلى حد كبير.

وباستطاعة نتنياهو بالتأكيد تلطيف لهجته، ولكنه لم يُنتخب لممارسة سياسة يسارية أو لتأييد إنشاء دولة فلسطينية.

إذاً هناك إغراء لكي يسوِّف مع تأكيد تعلقه بالسلام، ولذلك سعى لزيادة السيطرة الإسرائيلية على القدس وإلى تعزيز المستوطنات الموجودة وإلى انتزاع الحد الأقصى من التنازلات من الفلسطينيين والعرب لقاء الحد الأدنى من المقابل الإسرائيلي.

القمة العربية في القاهرة (٢١ ـ ٢٣ حزيران/يونيو)

حاول الزعماء العرب، بسبب المعطى الجديد، الذي خلقه انتخاب نتنياهو، التنسيق بين مواقفهم. وانعقدت في بضعة أشهر ثلاث قمم مصغرة. القمة المصرية ـ السورية في القاهرة في ٣ حزيران/يونيو، والقمة المصرية ـ الأردنية ـ الفلسطينية في العقبة في ٥ حزيران/يونيو والقمة المصرية ـ السورية ـ السعودية في دمشق في ٨ حزيران/يونيو. وتمت الدعوة إلى قمة تجمع البلدان العربية بأسرها، باستثناء العراق، بين ٢١ و٢٣ حزيران/يونيو في القاهرة. وهكذا أيقظت إسرائيل الدول العربية في أقل من شهرين. وأتاح انتخاب نتنياهو، بعد عملية عناقيد الغضب ضد لبنان، التي هزت الرأي العام العربي في العمق، الدعوة إلى أول قمة عربية منذ قمة الانقسام الشهيرة عقب الاجتياح العراقي للكويت في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠.

وهذا يعني كم كانت الدول العربية مهتمة. وقد عكس بيان القمة المصغرة في دمشق الالتزام بالسلام مع إسرائيل وإنما وفقاً لمبدأ مبادلة الأرض بالسلام، «سلام عادل وشامل معتبر كهدف استراتيجي مما يعني أن على إسرائيل أن تكون جدية لا متهرّبة من موضوع السلام»، كما أعلن الرئيسان مبارك والأسد وولي العهد

السعودي عبد الله في الإعلان، مضيفين أن «أي إخلال لإسرائيل بمبادئ سيرورة السلام وأي عدول إسرائيلي عن الالتزامات المتخذة وأي مراوغة، ستعتبر جميعاً تهديداً حقيقياً بالعودة إلى حلقة التوتر والعنف في المنطقة، وتتحمل إسرائيل كامل المسؤولية عن ذلك». وطلب الزعماء العرب الثلاثة «إلى الأسرة الدولية، ولا سيما إلى أنصار السيرورة العمل على تقدّمها وفقاً للقرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ الصادرة عن مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة». وفي رأيهم أن «الطريق الوحيد الممكن للتوصل إلى السلم هو انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان حتى خط ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان والأراضي الفلسطينية، والقدس على وجه الخصوص». وأضاف وزير الخارجية المصري عمرو موسى، مزايداً: «لا يظن أحد في هذه المنطقة وخارجها أن سلماً عادلاً وشاملاً ودائماً ممكن دون أن يمارس الفلسطينيون حقهم في تقرير مصيرهم».

ودعت مصر، متابعة لطرحها، إلى قمة لرؤساء الدول العربية، باستثناء العراق، تعقد من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيو. وخشي العرب الأكثر تأييداً لمسار السلام، وعلى رأسهم مصر، مفعولاً كبيراً مرتدّاً لانسداد مسار السلام داخل مجتمعاتهم وتوظيف ذلك، الذي يمكن أن تلجأ إليه الأحزاب أو التجمعات المعادية للمصالحة مع إسرائيل.

وقد تطلّب إعلان الوزير الأول الإسرائيلي الحرب على اتفاقات أوسلو رداً جماعياً من الدول العربية كافة. وهكذا كان النجاح الأول لنتنياهو هو تصالح العرب ضده وجمعهم لإنقاذ سيرورة السلام التي اعتبروا أنها تحتضر.

ويمكن ترجمة البيان الذي تبناه رؤساء الدول بهذين الاهتمامين:

١ ـ متابعة مسار السلام هي خيار استراتيجي بالنسبة إلى البلدان العربية.

٢ ـ أي اعتداء على مسار السلام قد ينشّط التوتر الاقليمي وتكون الحكومة الإسرائيلية مسؤولة عن ذلك كلياً.

وإذا كانت لهجة البيان حازمة فلأن رؤساء الدول العربية توخوا، قبل أي شيء، دقّ ناقوس الإنذار وتنبيه الرأي العام المحلي والدولي إلى المخاطر والنتائج غير المتوقعة وخيبة الأمل من مسار السلام.

إذاً يجب أن يُقرأ بيان قمة القاهرة أولاً كدعم عربي إجماعي لمسار السلام ولم يتخلف أحد من البلدان الحاضرة للقمة، حتى من بين تلك المعروفة أنها تعارض بشراسة التطبيع مع إسرائيل، كليبيا والسودان، عن التضامن مع هذا البيان. وهذه

هي الرسالة الرئيسية لمصر، البلد المضيف، التي أرادت أن توجهها إلى إسرائيل والأسرة الدولية.

غير أن ذلك لم يكن كافياً على الأرجح لحمل الحكومة الإسرائيلية الجديدة على تغيير مواقفها الايديولوجية.

البيان الختامي للقمة العربية في القاهرة، ٢١ ـ ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ (مقتطفات)

«متابعة مسار السلام حتى إقامة سلام عادل وشامل هي هدف وخيار استراتيجي للبلدان العربية مبني على الشرعية الدولية مع اشتراط التزام مقابل من إسرائيل جدي وبلا مواربة.

وينبغي العمل على إكمال مسار السلام مع استرداد الحقوق والأراضي المحتلة وضمان توازن الأمن بين بلدان المنطقة جميعها وفقاً لمبادئ مؤتمر مدريد، بخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام مع ضمان للفريقين ويؤكد الزعماء العرب أن أي عدول من قبل إسرائيل عن هذه المبادئ وأسس مسار السلام وأي إخلال بتعهدات إسرائيل وبالاتفاقات المعقودة معها في إطار هذا المسار، يشكلان اعتداء على مسار السلام مع المخاطر التي يتضمنها ذلك والتي يمكن أن تقوّي التوتر في المنطقة وتجبر مجموعة الدول العربية على إعادة النظر في موقفها تجاه إسرائيل، وتكون الحكومة الإسرائيلية مسؤولة عن ذلك كلياً.

«ويؤكد رؤساء الدول العربية تعلّقهم بقرارات الشرعية الدولية معتبرين المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير شرعية وغير مقبولة. وتشكّل إقامة هذه المستوطنات انتهاكاً لاتفاقيات جنيف وكذلك لإطار مدريد وعقبة أمام مسار السلام، ويجب أن تتوقف هذه المستوطنات كلياً في الجولان السوري وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بخاصة في القدس. وهم يؤكدون رفض أي تغيير في طابع النظام القانوني للقدس ويشددون على أن إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط تستوجب حلاً لمشكلة القدس ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس حقهم في العودة استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة.

«وهكذا، من أجل تقدم مسار السلام مع سوريا، ولبنان والفلسطينيين، يدعو الزعماء العرب، راعيي السلام وكذلك الاتحاد الأوروبي واليابان والدول غير المنحازة والدول الأخرى المعنية ومنظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية إلى العمل على أن تحترم إسرائيل تعهداتها في ما يتعلق بالاتفاقات في صدد المرحلة الانتقالية

والمفاوضات على النظام النهائي، باعتبار أن المسألة الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وهم يدعون إلى متابعة الدعم السياسي والاقتصادي الضروري للشعب الفلسطيني ويلحّون بصورة خاصة على رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني.

«ويؤكد رؤساء الدول العربية دعمهم للبنان في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية الدائمة ضد أراضيه وشعبه وسيادته ويطلبون إلى الأسرة الدولية ضمان الإنهاء الفوري لهذه الاعتداءات وللاحتلال الإسرائيلي.

«ويؤكد رؤساء الدول العربية مجدداً ضرورة أن تنضم إسرائيل إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مجموع ترسانتها النووية لرقابة دولية. ويكررون نداءهم إلى جعل الشرق الأوسط خالياً من أي سلاح تدمير شامل [. . .]».

الانفجار: ٢٥ ـ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦

لم تساهم القمة العربية في القاهرة ولا لقاء كلينتون ـ نتنياهو في واشنطن ولا لقاء نتنياهو ـ عرفات (٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) في تعديل خطاب الوزير الأول الإسرائيلي ولو قليلاً.

فقد أجاز هذا الأخير، الذي قرن الأقوال بالأفعال، الاستمرار في بناء المستوطنات وشق طرق الالتفاف، وبالتالي استملاك الأراضي الفلسطينية. وقد امتنع نتنياهو، بتأكيده أن التسوية التي اتفق عليها سلفاه رابين وبيريس كانت مشوبة بالعيب، عن العودة إلى الوراء.

واستفحل الغضب في الأراضي الفلسطينية، ولم يتم انسحاب الجيش الإسرائيلي من الخليل وكذلك تم تأجيل إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين عدة مرات، في حين أن إغلاق الأراضي الفلسطينية، منذ عدة أشهر، جعل حياة السكان غير محتملة. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف، ووصلت معدلات البطالة إلى حد مقلق (أكثر من ٤٠ بالمئة) بحيث إن الحرمان تعمم وجعل الناس يفقدون أعصابهم.

وقد قدّرت الخسارة اليومية للاقتصاد الفلسطيني، بسبب الإغلاق، بسبعة ملايين دولار، ولم تكن المساعدة الدولية كافية للتعويض من الربح الفائت.

وفي هذا السياق قررت الحكومة الإسرائيلية شقّ نفق سمي نفق الأشمونيين، يفضي إلى الحي الإسلامي. إنها القشّة التي قصمت ظهر البعير كما يقول المثل

العربي. وكان انفجار الغضب فورياً. وفجر الفلسطينيون غضبهم. وتصرّف الجيش الإسرائيلي بقسوة فلم يتردد في إطلاق النار على الحشود فقتل أكثر من خمسة وستين شخصاً وجرح المئات. وردّت الشرطة الفلسطينية، بعد تردد، بإطلاق النار، فقتل خمسة عشر جندياً إسرائيلياً، أي أكثر من ٨٠ قتيلاً من الجانبين في يومين.

كل ذلك كان متوقعاً، فقد سبق لصحافي في **نيويورك تايمز** هو توماس فريدمان (Thomas Friedman)، ان اشتمّ هذا الانفجار: «تميّزت المئة يوم الأولى لولاية نتنياهو بمشاريع سيئة الإعداد لا توصل إلى أي مكان [...] وكان لديه الوهم أن بإمكانه إيقاف مسار أوسلو مع تجنب إفساد الوضع الذي يمكن أن يقود إلى الحرب [...]. فقد تصوّر هو وفريقه أن بإمكانهما إلى ما لا نهاية إملاء إرادتهما على الشعب الفلسطيني بدلاً من معاملته كشريك... فإذا ثابر على ذلك فسيغرق إسرائيل في أزمة حقيقية». «وهذا الإحساس تقاسمه وصحافياً إسرائيلياً: «نشاهد، عوضاً من تسوية بطيئة نحو السلام، حساباً معاكساً سريعاً نحو الحرب»[١٠١].

واللافت أن النفق شُقّ تحت جنح الظلام، في حين كان رئيس الوزراء الإسرائيلي في جولة شرح موقفه في أوروبا. إلا أنه حينما كان التوتر يسود القدس والمدن الفلسطينية الأخرى، لم يستقبل نتنياهو، في ٢٥ أيلول/سبتمبر في باريس، الممثلون الرسميون للطائفة اليهودية، وإنما ليكود فرنسا الذي لم يتردد رئيسه، المدعو كوبفر (Kupfer)، في إعلان أن: «مالك أرض إسرائيل هو الشعب اليهودي. والإرهابي عرفات ليس سوى مستأجر».

وقطع رئيس الوزراء الإسرائيلي جولته في ألمانيا وعاد إلى إسرائيل. ومنذ يوم الجمعة الواقع فيه ٢٧ أيلول/سبتمبر كرر قوله انه لن يغيّر رأيه وأن خطه سيبقى ذاته: لا لأي امتياز في القدس، ولا لأي تبادل للأراضي مقابل السلام ولا لأي وقف للاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا هو برنامجه وسيطبقه. وعلق كاتب افتتاحية في صحيفة **لوموند** كما يلي: «يصرّح بذلك بفظاظة في إسرائيل ويعرف كيف يتهرب من ذلك في أوروبا وفي الولايات المتحدة ويغلفه بحلاوة لسان بلاغية بصدد تعلقه بمسار السلام»[١٠٢].

وجيّر رئيس الوزراء الإسرائيلي في ما يتعلق بالأحداث الدامية للأيام السابقة المسؤولية عن ذلك إلى حملات التهييج للسلطة الفلسطينية التي، في عرفه، تلاعبت

---

(١٠١) ورد ذلك في: *Le Nouvel observateur* (17-23 octobre 1996).

(١٠٢) *Le Monde:* 29/9/1996, et 30/9/1996, p. 13.

بشعور المسلمين الديني، في حين أن النفق لا يهدد، بأي طريقة كانت، ساحة الجوامع، وفتحه يفيد التجار العرب في المدينة. وهو يفتخر، عند مخاطبة جمعية ألفي مسيحي أصولي أتوا من الولايات المتحدة ومن أوروبا، بأنه فتح النفق لأنه «يعبّر عن السيادة الإسرائيلية» على المدينة المقدسة.

وهذا هو بالضبط ما أخذه عليه الفلسطينيون: يدخل فتح النفق في هذه الفئة من أعمال الأمر الواقع المعدّة لزيادة سيطرة الإسرائيليين على القدس الشرقية التي لم يعترف أحد بضمها ويجب أن يشكل نظامها النهائي، بحسب اتفاقات أوسلو، موضوع مفاوضات مستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وهكذا يسعى الإسرائيليون داخل القدس في «معركة للأسبقية»[١٠٣] خطرة لأن يثبتوا حقهم الحاضر في المدينة، فيمحوا بذلك الطابع العربي للمدينة وبالتالي ينكروا شرعية المطالب الفلسطينية.

ولم ينخدع الفلسطينيون في ذلك. إن هذا التحدّي الأخير، الذي يضاف إلى موكب الآلام والحرمان خلال الأشهر السابقة، أدّى إلى نفاد صبرهم، وفي العنف الذي تلاه توقّف مسار السلام. إلاّ أن الوحدة الفلسطينية أعيد بناؤها وشعار الرئيس عرفات استعاد بريقه. واسترجع رئيس السلطة الفلسطينية ما هو أحق به من أخصامه الذين يتهمونه بأنه يلعب لعبة الإسرائيليين ويقبل بكل تطلباتهم.

القمة الرباعية في واشنطن، الأول والثاني من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦

متجاوزاً وساطة مصر التي كانت تسعى لاستضافة قمة مصغرة تجمع عرفات بنتنياهو، دعا الرئيس كلينتون إلى واشنطن الرئيس عرفات والملك حسين ونتنياهو والرئيس مبارك، الذي رفض الدعوة إذ اعتبر نفسه قد أهين، وأن الرئيس كلينتون انتزع منه دور الوسيط.

أما الرئيس عرفات فقرر العودة عن طريق لوكسمبورغ حيث كان يجري محادثات مع الترويكا الأوروبية (اسبانيا وإيرلندا واللكسمبورغ) ومع نائب رئيس اللجنة الأوروبية: مانويل ماران (Manuel Marin).

ولم يخف الرئيس عرفات، عقب اللقاء، أمنيته: «للاتحاد الأوروبي دور هام في

---

(١٠٣) *L'Evénement du jeudi* (3-9 octobre 1996), p. 22.

حماية مسار السلام وانطلاقه، دور ومسؤولية لا يحق لأحد أن يهملهما». ماذا كان يأمل من قمة واشنطن؟ «لا أريد أن أطلب القمر، كما قال، وإنما أطلب ما تم الوعد به. نحن لم نبرم اتفاقاً مع حزب العمل أو مع الليكود وإنما مع الحكومة، وقد صدّقه الكنيست كما صدقته المؤسسات الفلسطينية، إنه ملزِم للحكومة ولشعب إسرائيل».

إذاً، ذهب عرفات إلى واشنطن مستقوياً بالدعم الدبلوماسي والمالي لأوروبا الخمس عشرة دولة وبهيبة أعيدت في الأراضي الفلسطينية.

وكان هاجس الرئيس كلينتون ثلاثياً: وضع نهاية للعنف وإعادة المسار إلى طريقه، وعن طريق ذلك، تعزيز موقفه مع قرب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر.

واعتمد الرئيس الأمريكي على استعداد الزعماء لإنقاذ السلام، ولكنه لم يكن مستعداً للضغط على إسرائيل ولا لطلب إقفال النفق، موضوع النزاع، ولا لأن يتطلب من إسرائيل سحب جنودها من الأراضي المحصورة المحكومة ذاتياً ولا لطلب مراعاة التعهدات المتخذة. ولم توضح الولايات المتحدة، علاوة على ذلك، رأيها في المسؤوليات عن أعمال العنف واكتفت، يوم السبت الواقع فيه ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بالامتناع عن التصويت، عند تصويت مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة على قرار يطلب ضمنياً إلى إسرائيل إغلاق النفق.

ولا يمكن في هذه الظروف انتظار العجائب من قمة واشنطن. وأصبح واضحاً للعيان، عند المؤتمر الصحافي الذي أعلن اختتام القمة وقد تكلم فيها الرئيس الأمريكي وحده في جو مشحون، أن القمة قد فشلت.

إلا أن نتنياهو وعرفات قررا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر استئناف المفاوضات حول الخليل: مفاوضات حتى النهاية، كما يقال، إلى حين إيجاد حل.

وفي حركة تهدئة أعلن البيت الأبيض، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، إلغاء جميع الرسوم الجمركية عن المنتجات المستوردة من قطاع غزة ومن الضفة الغربية. وكأن هذه البادرة لم تكن، ذلك أن الفلسطينيين لا يستطيعون تصدير برتقالة واحدة من دون إذن مسبق من إسرائيل. وفي حين كان المستوطنون الأربعمئة في الخليل ينصرفون إلى مهامهم تحت حراسة ألفي جندي إسرائيلي، كان المئة والثلاثون ألفاً من السكان العرب في المدينة محجوزين في بيوتهم بسبب منع التجول.

بروتوكول الاتفاق حول الخليل، ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧[(١٠٤)]

بعد المفاوضات الماراتونية التي استمرت مئة وستة وعشرين يوماً (من ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ إلى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، تم توقيع الاتفاق المتعلق بالخليل بالأحرف الأولى من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين في مركز بيت حانون الحدودي. وجرى التصديق عليه، من السلطة الفلسطينية، بعد أربع وعشرين ساعة عقب اجتماع مشترك لمجلس السلطة الفلسطينية والمجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتلقّى ضمان الحكومة الإسرائيلية (١٦ كانون الثاني/ يناير) بأحد عشر صوتاً مقابل سبعة، ومن الكنيست: ٨٧ صوتاً مقابل ١٧ ضد وامتناع واحد[(١٠٥)].

وبدأ الجيش الإسرائيلي إعادة انتشاره يوم الجمعة الواقع فيه ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧. وإنهاء هذه المفاوضات اقتضى وساطة الملك حسين في الساعة الأخيرة (١٢ كانون الثاني/ يناير) وبخاصة الهجوم المركّز للمبعوث الأمريكي الخاص دنيس روس الذي أصر بأي ثمن على إبرام الاتفاق قبل الاحتفال بولاية الرئيس كلينتون في ٢٠ كانون الثاني/ يناير.

وتم نقل السلطات التي عمّدها الجيش الإسرائيلي باسم عملية تسليم المفاتيح في مقر القيادة العامة لجيش الاحتلال، وكان دخول ياسر عرفات السعيد الخليل المحررة جزئياً يوم الأحد الواقع فيه ١٩ كانون الثاني/ يناير.

ولم يخفِ الرئيس الأمريكي رضاه عن إعلان ابرام بروتوكول الاتفاق. فهذا الاتفاق «يمثل خطوة إلى الأمام نحو سلام أكيد ودائم في الشرق الأوسط» هذا ما أبداه الرئيس في بيان منذ ١٥ كانون الثاني/ يناير. وأضاف: «أظهر الإسرائيليون والفلسطينيون مرة أخرى أن بإمكانهم تجاوز خلافاتهم والإسهام في خلق مستقبل أكثر سعادة لأولادهم، بإيجاد وسائل تلبية اهتمامات الطرفين»[(١٠٦)].

وانضم الأوروبيون إلى جوقة مقرّظي الاتفاق. إلا أن فرنسا قالت في بيان نشره وزير الخارجية إن الاتفاق «يجب أن يشكل انطلاقة جديدة لمسار السلم في مكوّناته جميعاً» وذكّر بأنه «من الملائم الآن تطبيق أحكام الاتفاق الوسيط حول الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة». ولكن إذا كانت فرنسا تهنىء «الرئيس مبارك وملك

---

(١٠٤) نص البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار في الخليل في: *Revue d'études palestiniennes*, no. 11 (printemps 1997), pp. 75-81.

(١٠٥) خمسة عشر نائباً لم يشاركوا في التصويت.

(١٠٦) *Le Monde*, 16/1/1997, p. 3.

الأردن على إسهامهما الشخصي بنجاح المفاوضات» فإن المملكة المتحدة، بلسان مالكولم رفكند (Malcolm Rifkind) أبرزت دور الملك حسين الذي «ساهم بشكل خاص في الإفادة من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وباقي الأسرة الدولية»[١٠٧].

وهنأ الاتحاد الأوروبي نفسه، بلسان وزير الخارجية الهولندي، الرئيس الممارس في حينه، هانز فان ميرلو (Hans Van Mierlo) على إبرام الاتفاق، وأكد مجدداً إرادته في المساهمة في انطلاق السلام، وتعهد، عبر المندوب الخاص للاتحاد الأوروبي ميغيل ـ أنخل موراتينوس (Miguel - Angel Moratinos)، بالبقاء على اتصال وثيق بالفرقاء. «يأمل الاتحاد الأوروبي في أن يعزز الاتفاق حول الخليل الثقة المتبادلة التي لا غنى عنها لمتابعة العمل في اتفاقات أوسلو واستئناف المفاوضات السريع والمثمر حول النظام الدائم»[١٠٨].

وإذا كان اتفاق الخليل المبرم بأقصى الجهد قد باركته السلطة الفلسطينية كنصر رمزي لأن الأمر يتعلق بأول اتفاق مع الليكود، فإن فلسطينيي الخليل تلقّوه بسرور مرّ جداً، في حين أن أكثرية الفلسطينيين وصفوه باستسلام جديد.

ما هو المقصود إذاً؟

ينص اتفاق الخليل على انسحاب إسرائيلي من أربعة أخماس الخليل ويتم على أبعد تقدير بعد عشرة أيام عقب توقيع بروتوكول الاتفاق. وانتشر حوالى أربعمئة شرطي فلسطيني، (مزودين بالمسدسات)، في المدينة. وجرى خلال أربعة أشهر فتح شارع الشهداء، وهو شارع بمحاذاة المنازل التي يشغلها المستوطنون اليهود، لسير الفلسطينيين.

وهكذا استمر الجيش الإسرائيلي، لتأمين سلامة أربعمئة مستوطن يقيمون بشكل غير شرعي في قلب المدينة العربية (مئة وثلاثين ألف ساكن تقريباً)، في احتلال خمس المدينة بما في ذلك قبو البطاركة، ما يعني استبعاد عشرين بالمئة من مساحة المدينة من إشراف السلطة الفلسطينية وذلك لتلبية تطلبات أمن مستوطنين لا يشكلون حتى ٠,٠٣ بالمئة من السكان، وهم مشهورون، فضلاً عن ذلك، بتعصبهم الديني[١٠٩]. وذلك بداهة قنبلة موقوتة (عدة حوادث منها الحادث الذي حصل في

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) في يوم الأربعاء أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أفرغ الجندي نوم فريدمان مشط سلاحه في المارة الفلسطينيين وجرح عشرة منهم.

٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ والذي كانت حصيلته قتيلاً وعشرات الجرحى الفلسطينيين، تؤكد صحة هذا الكلام). وكان ناحوم بارنيا (Nahoum Barnéa) قد استشعر ذلك حين كتب في **يديعوت أحرونوت** في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧: الاتفاق «شطيرة غريبة محشّوة بخليط من التمييز العنصري والمساكنة»[(١١٠)].

إلاّ أن اتفاق الخليل يعطي بصورة خاصة انطباعاً مسبقاً عن المفاوضات حول النظام النهائي. فإعادة الانتشار، في أول الأمر، هي في الخليل وليس خارجها كما شدد على ذلك الوزير الأول الإسرائيلي، ولا نبشر بشيء يدعو إلى التفاؤل بالنسبة إلى المدينة، كما نجح الإسرائيليون، علاوة على ذلك، في تأجيل استحقاق المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة لمدة سنة تقريباً. وقال نتنياهو مغتبطاً: «سنستفيد من الفاصل الزمني الذي حصلنا عليه في الاتفاق الجديد للحصول عليها (على أهدافنا): الحفاظ على وحدة القدس، وضمان العمق الاقليمي الضروري لأمن الدولة، والدفاع عن حق الإسرائيليين في الاستقرار في كل جزء من أراضيهم، ونقترح على الفلسطينيين تسوية ملائمة للحكم الذاتي وإنما من دون سلطات السيادة التي تهدد أمن الدولة الإسرائيلية»[(١١١)].

إن ذلك تكرار اللاءات الشهيرة: لا لاسترداد القدس العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ (وحدة القدس)، لا لاسترداد وادي الأردن (العمق الاقليمي الضروري)، لا لإزالة المستوطنات (طالما انها بنيت على أرض إسرائيل)، لا لدولة فلسطينية ذات سيادة.

وذلك يعني أن أمام المفاوضين الفلسطينيين أياماً صعبة. إنهم بالتأكيد لن يعطوا ضمانهم لاتفاق الخليل إلاّ إذا ترافق بكتاب أمريكي يتعلق بإعادة الانتشار العسكري الإسرائيلي في المستقبل في الضفة الغربية وغزة وكتاب ضمان أوروبي. لكن بات معروفاً أن عليهم التفاوض حول كل شيء: الروزنامة وعلى وجه الخصوص، مدى الانسحابات الإسرائيلية المستقبلية من المنطقتين (ب) و(ج) من اتفاق طابا. ويعرف الجميع الآن أنه ليس للإسرائيليين على الإطلاق نية إعادة كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة. حتى العمالي أوري سافير يعترف بذلك: «بعد نهاية إعادة الانتشار الإضافية على ثلاث دفعات (أيار/مايو ١٩٩٨) ستكون إسرائيل موجودة في الأماكن الهامة لأمنها، وبخاصة لدفاعها الخارجي، إن ذلك يترك لنا

---

(١١٠) ورد ذلك في: *Espace Orient* (janvier 1997), p. 30.

(١١١) *Le Monde,* 18/1/1997.

أراضي هامة إلى حدّ ما». وأضاف: «نحن الذين، بالطبع، سنحدد ما هي حاجاتنا للأمن على صعيد الأرض...»[١١٢].

وليس في رأي سافير ما يدهش، ذلك أن مجموعة نيابية عمالية ناقشت، منذ عدة أشهر في عام ١٩٩٦، بدفع من يوسي بيلين (Yossi Beilin)، مع نواب من الليكود، إعداد مستند حول الاتفاق النهائي مع الفلسطينيين سمّي اتفاق بيلين ـ ايتان[١١٣]. إن بعض نقاط هذا الاتفاق منوِّرة بشكل خاص:

١ ـ سيبقى نهر الأردن حدود إسرائيل مع الخارج.

٢ ـ ستبقى القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل. وسيعدل الفلسطينيون عن القدس كعاصمة ويقيمونها في أبو ديس (مكان قريب) ويعطونها اسم القدس.

٣ ـ رفض عودة اللاجئين إلى الأراضي التي أصبحت إسرائيلية بعد عام ١٩٤٨ وإنما قبول عودة يجري التفاوض بشأنها باتجاه الأراضي الفلسطينية المحكومة ذاتياً.

٤ ـ الحفاظ على أغلبية المستوطنات التي سترتبط مباشرة بإسرائيل بشبكة طرقات خاصة.

وهكذا سيكون هناك تنسيق المواقف بين حزب العمل والليكود. وإذا كانت أرضية الاتفاق مكفولة من قيادتي التشكيلين السياسيين، فإن المفاوضة مع الفلسطينيين يمكن أن تبدو قاسية جداً، وذلك يعني القول كم هو مستقبل المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية مبلط بنيات حسنة ولكنه مزروع بالأفخاخ. والدليل الساطع على ذلك متابعة الاستيطان الإسرائيلي خلال عام ١٩٩٧.

متابعة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية: من جبل أبو غنيم إلى رأس العمود

ما كادت إعادة الانتشار الجزئية في الخليل تنتهي حتى أعلنت الحكومة الإسرائيلية في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم المسمى بالعبرية «Harhomah»، في القدس الشرقية. إنها محطة أخرى على درب صليب الفلسطينيين. وسيتم في زمن أول بناء ألفين وخمسمئة وحدة سكنية بانتظار

(١١٢) *Le Monde*, 16/1/1997.

(١١٣) «اتفاق وطني يتعلق بالمفاوضات حول التسوية المستقبلية مع الفلسطينيين». انظر النص الكامل بالعربية في: **الحرية**، ٢/٢/١٩٩٧، ص ٩.

الستة آلاف وحدة سكنية الأخرى المقررة. وحاولت الحكومة الإسرائيلية تهدئة شكوك الفلسطينيين بالتأكيد أنها تتحضر لبناء مساكن للعرب في القدس. ولكن ألا يتعلق الأمر، كما أكّد ت. هانغبي (T. Hangbi) وزير الثقافة، «ببناء القدس الموحدة في هارحوما؟». وبالفعل هذا ما كان الأمر يتعلق به: تأمين السيطرة الإسرائيلية على القدس، عبر إحاطتها بحلقة مستوطنات هدفها المعترف به هو فك الرباط بين القدس العربية والمنطقة الخلفية للضفة الغربية. وبعزل القدس وفصلها عن المناطق الفلسطينية المجاورة في بيت ساحور وبيت لحم وبيت جالا، بدت مستوطنة جبل أبو غنيم للفلسطينيين أمراً واقعاً جديداً لسياسة عدم وقف الاستيطان الذي يجزئ الأراضي الفلسطينية ويجعل السكان اليهود في القسم العربي من القدس يرتفع إلى مئة وستين ألفاً في ثلاثين سنة (١٩٦٧ ـ ١٩٩٧)، والمستوطنين الإسرائيليين في غزة والضفة الغربية إلى مئة وخمسة وستين ألفاً، أي ما مجموعه ثلاثمئة وخمسة وعشرين ألف مستوطن يهودي (موزعين في القدس الشرقية في مئة وخمس وخمسين مستوطنة في الضفة الغربية وست عشرة مستوطنة في غزة).

ولم تتأخر ردة الفعل الفلسطينية، التي تلازمت مع الإدانات الدولية، الأوروبية، على وجه الخصوص، إذ قدّم فريق من دول أوروبية، السويد والبرتغال والمملكة المتحدة، إلى مجلس الأمن مشروع قرار يدين المبادرة الإسرائيلية. وجرت مناقشة هذا الاقتراح في ٥ آذار/مارس ولكنه اصطدم بالنقض الأمريكي، فأحيل على الجمعية العامة وأُقر القرار ٥١/٢٢٣ بمئة وثلاثين صوتاً (منها البلدان الخمسة عشر في الاتحاد الأوروبي)، مقابل صوتين ضد (إسرائيل والولايات المتحدة) وامتناعين، جزر مارشال وميكرونيزيا. إنه الفيتو الأمريكي الواحد والسبعون المتعلق بالوضع في الشرق الأوسط منذ العام ١٩٤٨ (منها خمسة حول القدس وسبعة عشر حول إسرائيل والأراضي المحتلة). وهكذا يعطي مجرد التهديد بالنقض الأمريكي لصالح إسرائيل سلطة فعلية غير مألوفة لهذه الدولة في مجلس الأمن في حين أنها ليست عضواً فيه.

إلاّ أن الإدانة الدولية للمستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم لم تؤثر في شيء في عزم الحكومة الإسرائيلية على السير إلى الأمام وذلك لسببين على الأقل:

١ ـ تكريس الإخلال بالتوازن السكاني بين الإسرائيليين والعرب في القدس الشرقية.

٢ ـ تقليص طموحات الفلسطينيين الاقليمية، بشكل حاسم، وهم الذين كان عليهم الاكتفاء، في أفضل حال، بأربعين بالمئة من مساحة الضفة الغربية وغزة، إذ

ستُضم الستون بالمئة الأخرى إلى الدولة الإسرائيلية لكي تندمج بها المستعمرات المرتقبة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة وإكمال طرق الالتفاف التي تصلها بالاقليم الإسرائيلي.

وهكذا تتابعت سياسة تجريد الفلسطينيين من أراضيهم بشراسة وبصورة لا تقاوَم وذلك على مرأى من الأسرة الدولية والدركي الأمريكي للنظام العالمي الجديد وبعلمهما.

ورأى فلسطينيون، تجاه هذا القضم المنهجي لأرضهم، أن الحكومة الإسرائيلية سرقتهم وخدعتهم وخانتهم، وهي تنوي متابعة المشروع الصهيوني لتهويد الأراضي العربية مع صياحها الدائم بأنها تريد صنع السلام مع العرب، كما ان الأمم المتحدة خانتهم إذ اكتفت بالأسف للتصرفات الإسرائيلية وشجبها أو إدانتها، وإنما من دون استخدام أي وسيلة ضغط أو اللجوء إلى العقوبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وليس هناك ما يدهش، في هذه الظروف، أن يتآكل دعم مسار السلام في الأراضي الفلسطينية وأن يجد الخطاب الإسلامي مجدداً آذاناً أكثر إصغاء، وأن يكتسب النداء إلى التمرد وحتى إلى العنف المناهض لإسرائيل شرعيته.

من عمليات ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٧ إلى زيارة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

«إن الاستفزازات الإسرائيلية لن تمر من دون عقاب»، هذا ما أكدته منشورات حماس بعد انطلاقة البناء في جبل أبو غنيم وإغلاق أربع مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية. وجاء التهديد مقروناً بالفعل إذ زرعت الرعب، داخل إسرائيل في ٣٠ تموز/يوليو، عمليتان استشهاديتان في سوق في القدس الغربية، داخل إسرائيل.

ووجهت الحكومة الإسرائيلية أصابع الاتهام إلى عرفات الذي وصفته بالمتسامح مع المعارضة الإسلامية، لا بل بالمحرض على عمليات كهذه، وأنذرته بضرورة معاقبة حركة حماس بقسوة. وسُدّت الأراضي الفلسطينية فوراً، وأغلقت الطرق مع الأردن ومصر، وأوقف مشبوهون من دون هوادة.

وجعلت السيدة أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية، في أول خطاب كبير لها حول الشرق الأوسط، في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، من أمن إسرائيل شرطاً لعودة الثقة، وذلك على غرار نتنياهو، غير أنها دعت الحكومة الإسرائيلية إلى الامتناع عن «أي عمل أحادي الجانب يستبق النتيجة النهائية لمسار السلام أو يقلل من الثقة» بين الفريقين. وذلك لم يمنع الحكومة الإسرائيلية من مضاعفة تصريحاتها المتعلقة بحق

اليهود في الاستقرار في أي مكان من **أرض إسرائيل**.

وكانت ردة فعل الصِحافة الدولية قاسية، فقد كتب س. س. روزنفلد (S. S. Rosenfeld) في صحيفة **واشنطن بوست**(١١٤): «لم يعد هناك نقاش حول مبادلة الأرض بالسلام، وما عرض على الفلسطينيين ليس حتى دولة ذنباً بل هو نظام حكم ذاتي خاضع للامتيازات الإسرائيلية الراهنة، واقليم بلا شكل محدد، تشقه طرقات التفاف إسرائيلية، ومعرّض للاجتياح في أي لحظة، ما أن يرمي ولد حجراً على الإسرائيليين».

وهكذا كان قد بلغ التوتر قمته وانقطع الحوار عندما وصلت السيدة أولبرايت إلى المنطقة في زيارتها الأولى، (١٩ ـ ٢٤ أيلول/سبتمبر)، كوزيرة للخارجية. لكنها لم تنجح في إعادة مناخ الثقة لأنها كانت مهووسة بمسألة الأمن الإسرائيلي.

ومن هنا جاء التعليق القارص في صحيفة **واشنطن بوست**: «لم تقم السيدة أولبرايت بالشيء الوحيد الذي كان على الولايات المتحدة أن تفعله للسير إلى ما هو أبعد من استعادة المناقشات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبتوفير حظ لتسوية حقيقية، لقد تكلمت على «الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين بدون توضيح ان الأمر يتعلق بدولة»(١١٥).

وبعد يومين من مغادرة السيدة أولبرايت، استقرت حفنة من المتدينين اليهود في ملكية اشتراها الملياردير اليهودي الأمريكي ايرفنغ موسكوفيتش (Irving Moskouvitz) في قلب الحي العربي في القدس في رأس العمود. ورفضت الحكومة إخلاء الشاغلين وإنما اتفقت مع موسكوفيتش ليجعلها مركز دراسات، مؤكدة على هذا النحو الاستراتيجية الإسرائيلية: التهويد الزاحف للقدس العربية.

وقبل بضعة أسابيع، في ٢٩ ـ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧، احتفل الصهاينة، في بال (Bâle)، بالذكرى المئوية لأول مؤتمر صهيوني انعقد في هذه المدينة في عام ١٨٩٧ وقرر إقامة دولة لليهود في فلسطين وفقاً لأمنيات تيودور هرتزل، وكتب البروفسور الإسرائيلي زيف سترنل تعليقاً على هذا الحدث، بكل براءة: «لقد باتت الصهيونية شيئاً من الماضي، كحركة احتلال للأرض. كان ذلك، تاريخياً، ضرورياً ومسوّغاً معنوياً عندما كانت لليهود حاجة إلى إيجاد مكان يتملكونه ويؤويهم»(١١٦).

(١١٤) *Washington Post,* 18/8/1997.

(١١٥) *Washington Post,* 25/9/1997.

(١١٦) *Le Soir:* 30/8/1997, et 31/8/1997.

«كانت لنا حاجة إلى هذا البلد [فلسطين] وقد حصلنا عليه، وليس عندي أي عقدة حول هذه النقطة»(١١٧).

وإذا كانت الصهيونية كحركة احتلال للأراضي قد ولى زمنها، كما قال البروفسور سترنل، وكانت «معنوياً» مسوّغة، فماذا يسوّغ اليوم، في عام ١٩٩٩، متابعة الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية والعربية؟ أليست تلك عودة مأساوية إلى الايديولوجية القتالية التي ترفض «الخطاب والفضاء السياسيين لصالح فضاء وهمي يكون فيه اليهود في نزاع دائم مع عدو هو نفسه لا يتغير وغير قابل لأي تغيير؟»(١١٨).

لا شك في أن المعطيات الجسيمة في الشرق الأوسط ستنتهي إلى إشاعة نوع من الواقعية لدى المنتصرين وتعطي أملاً للمهزومين، ذلك أنه، كما قال صلاح التعمري، المقاوم الفلسطيني الذي بات اليوم عضواً في المجلس التشريعي: «نحن نتقدم في اتجاه التاريخ بخلاف الإسرائيليين ولن تجدوا أي فلسطيني يتساءل عما يفعله في فلسطين. وبالمقابل هناك الكثير من الإسرائيليين الذين يطرحون هذا السؤال [...]. لقد صودرت أراضينا وقُسّمت، ولكن من يعيش، في نهاية المطاف، خلف الأسلاك الشائكة؟ الذي احتل الأرض أم من احتلت أرضه؟»(١١٩). إنه لمَطَمْئِنٌ القول إن الفلسطينيين يتقدمون باتجاه التاريخ، إلا أنه يجب أن يجري التاريخ في الاتجاه الصحيح، الاتجاه المشترك».

مفاوضات واي بلانتايشن (Wye Plantation) (١٥ ـ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)

كانت سنة ١٩٩٨، بمقياس المنطقة، سنة عادية: حوادث واستفزازات وإقفال للأراضي تشوب حياة الفلسطينيين اليومية. وبانتظار إعادة الحيوية إلى مسار السلام يفكّر الناس أولاً في الانصراف إلى ما هو أكثر إلحاحاً، وفي الموازنة بين الدخل والإنفاق، وفي البقاء. فالبقاء بات هكذا مسعىً يومياً.

وعلى صعيد الجبهة الدبلوماسية، كان ثمة هدوء مسطح. فالمبادرة الفرنسية ـ

---

(١١٧) *Le Figaro,* 26/8/1997.

(١١٨) محادثة مع آلان فينكلكروت (Alain Finkelkraut) في: *Confluences Méditerranée* (été 1998), p. 132.

(١١٩) وردت في: Christian Chesnot et Joséphine Lama, *Palestiniens, 1948-1998: Génération fedayin: De la lutte armée à l'autonomie,* collection mémoires; no. 52 (Paris: Editions autrement, 1998), p. 190.

المصرية (أيار/مايو ١٩٩٨) لعقد مؤتمر **لمنقذي السلام** تلقاها المجلس الأوروبي في كارديف ببرودة (حزيران/يونيو ١٩٩٨) وتأكد ذلك من أقوال الوزير النمساوي وولفغنغ شوسّيل(Wolfgong Schaussel)، رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، في ذلك الحين، في (٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨): «لن تدعم أوروبا المبادرة الفرنسية ـ المصرية قبل فشل المبادرة الأمريكية. والاتحاد الأوروبي يجب أن يكتفي بالقيام بدور المحرّك في الشرق الأوسط»[١٢٠]. في حين أن الإدارة الأمريكية منشغلة بما سمّي **فضيحة مونيكا غيت**، على رغم الزيارات المتكررة للموفد دنيس روس إلى المنطقة.

غير أن التعفن البطيء للوضع، والتآكل الواضح للثقة بالرعاية الأحادية الجانب للولايات المتحدة لمسار السلام، وانفجار أعمال الإرهاب التي استهدفت السفارات الأمريكية في أفريقيا (آب/أغسطس ١٩٩٨) جاءت تذكّر الولايات المتحدة بمسؤولياتها في الشرق الأدنى.

وهكذا تستجيب دعوة الزعيم الفلسطيني والوزير الأول الإسرائيلي إلى مفاوضات واي بلانتايشن في ميريلاند لعدة أهداف: ترميم الزعامة الأمريكية التي اهتزت في الداخل بالفضائح، وفي الخارج بالعمليات ضد السفارات الأمريكية في نيروبي وفي دار السلام، والتجاوب مع الضغوط الأوروبية لإخراج مسار السلام من وضعه الشاق، واستعادة المبادرة الدبلوماسية وطمأنة الدول العربية المعتدلة، حليفات الولايات المتحدة.

وبعد تسعة أيام من المفاوضات ومنها يوم كامل من الإثارة توصّل الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق مؤقت. وقد تهددت المفاوضات بالفشل مرتين. وكان يقتضي أن يكون لدى ياسر عرفات صبر أيوب وحضور الملك حسين، الذي دعى مرتين إلى النجدة، وعلى وجه الخصوص الجهود الضخمة للرئيس كلينتون، لتليين مقاومة رئيس الوزراء نتنياهو الذي كان إلى جانبه في هذه المناسبة وزير الخارجية الجديد، الصقر آرييل شارون، ووزير الدفاع اسحق موردخاي. وتم الاحتفال بتوقيع المستند المسمى «Wye River Memorandum» في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر في الساعة السادسة عشرة بحضور حسين ملك الأردن والرئيس كلينتون.

والجرد الدقيق لهذه القمة يبقى مطلوباً، إلا أن المذكرة الرسمية تتناول بشكل

---

(١٢٠) ورد ذلك في: *Arabies* (novembre 1998), p. 7.

أساسي إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتدابير الأمن التي على السلطة الفلسطينية اتخاذها لتدارك أعمال العنف المناهضة لإسرائيل: وفي ما يلي أهم العناصر(١٢١):

ـ إعادة الانتشار

ـ تقبل إسرائيل بإعادة انتشار جيشها من ١٣ بالمئة في المنطقة ج المحددة في اتفاق طابا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥: «١ بالمئة ينتقل إلى المنطقة أ أي تحت السيطرة الفلسطينية، و١٢ بالمئة ينتقل إلى المنطقة ب ويوضع تحت السلطان المدني للسلطة الإسرائيلية ويشكل ٣ بالمئة منها احتياطاً طبيعياً.

ـ يشكل الفريقان لجنة يناط بها تفحص كيفيات المرحلة الثالثة لإعادة الانتشار المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو والاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥. وتُعلم الولايات المتحدة بانتظام بهذا الملف.

ـ الأمن

يقبل الفريقان اتخاذ «جميع التدابير الضرورية لتدارك أعمال الإرهاب والجرائم والأعمال الحربية».

وتفصيل ذلك ما يلي:

ـ برنامج فلسطيني للأمن بالتعاون مع الولايات المتحدة «يؤمّن مكافحة منهجية وفعالة للتنظيمات الإرهابية وبنيتها التحتية».

ـ إعادة العمل باتفاق التنسيق الثنائي الإسرائيلي ـ الفلسطيني في مادة الأمن وتأليف لجنة أمريكية ـ فلسطينية للإشراف على التدابير الفلسطينية المتخذة لقمع المجموعات الإرهابية.

ـ يعتقل الفلسطينيون الأشخاص المشتبه بقيامهم بأعمال العنف ويحققون معهم ويلاحقونهم أمام القضاء.

ـ يصادر الفلسطينيون الأسلحة غير الشرعية في المناطق التي يسيطرون عليها.

---

(١٢١) انظر النص الإنكليزي للمذكرة الرسمية في: *Jerusalem Times* (30 October 1998), والنص العربي في: **الأهرام**، ٢٦/ ١٠/١٩٩٨، و«حول اتفاق «واي ريفر» (الحلقة النقاشية)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ١٠٨ ـ ١١٤، والنص الفرنسي في: *Revue d'études palestiniennes* (hiver 1999).

ـ يصدر الفريق الفلسطيني مرسوماً يمنع جميع أشكال التحريض على العنف أو الإرهاب، مرسوماً متوافقاً مع التشريع الإسرائيلي. وتناط بلجنة ثلاثية من الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية مهمة مراقبة حالات التحريض على العنف.

ـ إعادة النظر في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية

تؤكد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس المركزي الفلسطيني مجدداً ما ورد في الكتاب الذي وجهه ياسر عرفات إلى بيل كلينتون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ويورد اثنتي عشرة مادة ملغاة وست عشرة مادة أخرى معدّلة. ويدعو ياسر عرفات أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وأجهزة التمثيل الفلسطيني الأخرى لإعادة تأكيد القرار المذكور آنفاً.

ـ المسائل الاقتصادية والانابية

ـ يقبل الفريقان فتح منطقة صناعية ومطار في غزة.

ـ يستأنف الفريقان، بلا إبطاء، المفاوضات حول فتح ممر للفلسطينيين الذين يتجولون بين الضفة الغربية وقطاع غزة المستقل. ويتعهد الفريقان باستئناف المفاوضات المتعلقة بالانتقال الآمن بين غزة والمناطق الفلسطينية الأخرى.

ـ يتعهد الفريقان بالقيام بالمحادثات حول فتح مطار غزة خلال ستين يوماً.

ـ إطلاق سراح السجناء

تتعهد إسرائيل بإطلاق سراح عدة مئات من أصل الثلاثة آلاف فلسطيني المحتجزين في سجونها (هذا التعهد لم يرد في النص الرسمي).

ـ المفاوضات في شأن النظام النهائي للأراضي

يتعهد الفريقان بإجراء مفاوضات سريعة فوراً في صدد «النظام النهائي» للوصول إلى اتفاق في تاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٩.

ـ الأعمال الأحادية الجانب

يقبل الفريقان الامتناع عن اتخاذ تدابير تعدّل نظام الضفة الغربية وقطاع غزة.

تحدد روزنامة التطبيق على مراحل، خلال فترة اثني عشر أسبوعاً، لتدابير إعادة الانتشار والأمن.

ويصعب لدى قراءة بعض أحكام هذه الاتفاقية إيجاد شيء جديد فيها بالنسبة إلى ما جرى الاتفاق عليه في أوسلو رقم واحد (١٩٩٣) وأوسلو رقم ٢ (١٩٩٥).

وفي الواقع لم يفعل هذا الاتفاق الإنابي «الجديد» سوى تطبيق قرارات سبق اتخاذها وإنما بقيت بدون تنفيذ، وهذا الاتفاق يُدخل معطى جديداً في المعادلة الإسرائيلية ـ الفلسطينية. وبالفعل، على رغم ضبابية صياغته وغموض محتواه، الذي تسعى الحكومة الإسرائيلية لاستثماره لصالحها، فإن هذا الاتفاق، إذا صح القول، يقيد نتنياهو بصيغة أوسلو: السلام مقابل الأرض. ولكنه يتيح له، في الوقت عينه، القفز فوق مرحلة وسيطة (إعادة الانتشار الثالثة) والقيام بالمفاوضة حول النظام النهائي. لقد فضل صيغة أوسلو التي كان متمرداً عليها دائماً الصيغة الأقل كلفة بالنسبة إليه وهي السلام مقابل الأمن، وقد أصبح ملزماً بوضع خاتمه على مبدأ التبادل الذي بني عليه مسار السلام والتقيد، حتى على مضض، بمنطق اتفاقات أوسلو.

ولهذا السبب قسّم هذا الاتفاق، الملائم مع ذلك جداً لإسرائيل، اليمين الإسرائيلي الذي هو القاعدة الانتخابية لحكومة نتنياهو. وقد اصطدم الوزير الأول الإسرائيلي الذي وصل إلى السلطة عن طريق اليمين واليمين المتطرف، للمرة الأولى بمعارضة شرسة من هذين اليمينين. وذهب أهارون دومب (Aharon Domb)، رئيس مجموعة المستوطنين، حتى إلى وصف الاتفاق بالردّة، في حين أن تظاهرات اليمين المتطرف أنذرته بمصير سلفه اسحق رابين.

وأسرع نتنياهو في تهدئة غضب المستوطنين بطمأنتهم إلى أن المذكرة الرسمية واي ريفر لا علاقة لها في شيء مع أوسلو: «نحن لا نتبع الطريق التي رسمتها الحكومة العمالية السابقة [...]. اعتقد اليوم كما في الأمس، أن أوسلو كان اتفاقاً سيئاً، وان اتفاقاتنا الدولية تلزمنا التقيد به. ولكننا لن تقوم بذلك إلا بالحد من سيئاته بأكثر ما يمكن»[١٢٢].

وضاعف نتنياهو، خلال الاسبوعين التاليين لتوقيع المذكرة الرسمية، طمأنة اليمين واليمين المتطرف، متبجّحاً، دوريّاً، بأنه صقل التطلبات الفلسطينية ولم يتنازل عن أي شيء مما هو أساسي وانه أحال، إلى لجنة، القرار حول إعادة الانتشار الثالث. ومع أن المذكرة الرسمية تدعو الفريقين إلى الامتناع عن أي عمل أحادي الجانب يمكن أن يعدّل النظام النهائي للضفة الغربية وغزة، فقد ضاعف نتنياهو وحكومته الأمور الواقعة: بإعطاء الضوء الأخضر لبناء سور حول ملكية رأس

---

(١٢٢) *Le Monde*, 3/11/1995,

انظر النص العربي في: «حول اتفاق «واي ريفر» (الحلقة النقاشية)،» ص ١١٤ ـ ١١٥.

العمود، الحي الملاصق لمدينة القدس القديمة، وبالتحضير لتطبيق مشروع أُقرّ في حزيران/يونيو ١٩٩٨ بإنشاء بلدية وحيدة للقدس لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على المدينة المقدسة، والإعلان، في يوم الخميس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عن استدراج عروض لبناء مستوطنة جديدة من ستة آلاف وخمسمئة مسكن في هارحوما (جبل أبو غنيم).

وذلك يعني أن تطبيق المذكرة الرسمية واي ريفر لن تكون نزهة نقاهة. لأن الحكومة الإسرائيلية، أولاً، ستحاول بالوسائل كافة تفريغها من جوهرها. فإذ تعتبر الحكومة الإسرائيلية، أن المفاوضة مع الفلسطينيين «Zero Sum Game» (أي كل ما يربحه الفلسطينيون سيكون خسارة بالنسبة إلى الإسرائيليين وليس ربحاً) وليست «Win-Win Game» (تفاوضاً يربح فيه الفريقان)، ستبذل جهدها لقرن الاتفاق بشروط جديدة لم يجرِ التفاوض في شأنها، مُذِلة السلطة الفلسطينية لدفعها إلى قطع المناقشة، ثم تحميلها مسؤولية فشل المسار.

وفي هذا الصدد، يفسر قرار الحكومة الإسرائيلية الموافقة على مذكرة واي ريفر، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الكثير حول الاستراتيجيا التي تعتمد الحكومة اتباعها خلال المرحلة المقبلة. طلب الحد الأقصى من التنازلات إلى الفلسطينيين، وتقديم الحد الأدنى من الأرض لهم. وهكذا تؤكد الفقرة ٨ من القرار الحكومي الإسرائيلي أن «أي إعلان أحادي الجانب من السلطة الفلسطينية يتعلق بإقامة دولة فلسطينية قبل إنجاز اتفاق حول النظام النهائي» يشكل انتهاكاً جوهرياً وأساسياً للاتفاق المؤقت (واي ريفر). إلا أن الفقرة ٩ توضح «أن الحكومة (حكومة إسرائيل) ستستمر في متابعة سياستها لتعزيز مستوطناتها وإنمائها في يهودا والسامرة وقطاع غزة».

إن سياسة الأمر الواقع تشكل إذاً المخاطرة الأولى، أما المخاطرة الثانية فليست أقل إقلاقاً: العنف المرتقب للمعارضين في المعسكرين. وبالفعل يمكن أن يعطي الإلحاح المفرط على أمن إسرائيل، المنفصل عن أمن الشعب الفلسطيني، المتطرفين حقاً حقيقياً في الاعتراض على تطبيق الاتفاق. وبإمكان الحكومة الإسرائيلية دائماً التذرع بالعنف المرتقب لوقف تنفيذ بنود الاتفاق.

ويقتضي عدم بخس أهمية المخاطرة الثالثة. فهذا الاتفاق، يجعل مكافحة **حماس** أولوية فلسطينية، قد يضعف ياسر عرفات الذي سيكون حتماً متهماً من جانب المعارضة الفلسطينية بالعمالة لإسرائيل وأمريكا. وبالفعل ألن تخضع السلطة الفلسطينية، في هاجسها إعطاء الإسرائيليين والأمريكيين ضمانات حسن نية، لإغراء

فرض النظام بالحديد والدم والتحوّل إلى «هيئة قمع»[١٢٣] ومكمِّل للسياسة الأمنية الإسرائيلية؟. وسينجم عن ذلك خمس نتائج خطيرة على الأقل: اندفاع مفرط وخطر للشرطة[١٢٤]، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ووقف التجربة الديمقراطية التي ما زالت متلجلجة، وإدخال الرقابة وتوسيع الهوة بين السلطة الفلسطينية والسكان الفلسطينيين، من دون نسيان أن السلطة الفلسطينية، بمهاجمة البنية الداعمة لحماس، يمكن أيضاً أن تنقاد إلى تفكيك البنية الاجتماعية لهذه الحركة (المدارس والعيادات الطبية والمساعدات، الخ) التي تلطف من تقصيرات السلطة الفلسطينية نفسها، إذا صح القول.

وتحيل المخاطرة الرابعة على التورط الفاعل لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في تطبيق الباب المتعلق بالأمن في الاتفاق. إن الفكرة فريدة ولكنها تحوي خطراً أكيداً. فبالفعل، إنها المرة الأولى في الشرق الأدنى التي تنضم فيها وكالة الاستخبارات المركزية رسمياً إلى المفاوضات وتتورط في متابعتها. عليها توحيد معلومات الفريقين حول مشاريع الإرهابيين المحتملة، والإسهام في تذليل الخلافات وتقديم النصح إلى دوائر الأمن الفلسطينية المدعوة، علاوة على ذلك، إلى إعلام وكالة الاستخبارات المركزية بجميع الأعمال التي تتوخى القيام بها لتفكيك الشبكات الإرهابية وبُنى الدعم التي تمولها.

وإذا كان كل ذلك نعمة بالنسبة إلى وكالة جورج تينيت (George Tenet) للاستخبارات المركزية التي وجدت في المذكرة الرسمية واي ريفر تسويغاً جديداً وجودياً، فهناك مع ذلك مخاطرة حقيقية في التبعية التامة للدوائر الفلسطينية لوكالة الاستخبارات المركزية التي، في حاصل الكلام، ليست لها سمعة حسنة لا في العالم العربي ولا في البلدان الإسلامية، وهي مصلحة استخبارات بلد لا يحتاج تحالفها الأكيد والدائم مع إسرائيل إلى إثبات.

وعليه يجب الاعتراف بأن الالتزام المباشر للولايات المتحدة كراع مباشر لتطبيق الاتفاق يشكل، بلا أدنى ريب، نصراً دبلوماسياً لياسر عرفات. إلا أنه يمكن الأسف لأن الاتحاد الأوروبي استبعد من التدخل، إذ لم تتم الإشارة إليه مرة واحدة

---

(١٢٣) انظر مداخلة ناصيف حتي ضمن المناقشات التي دارت حول «واي بلانتايشن» في: «حول اتفاق «واي ريفر» (الحلقة النقاشية)،» ص ١٠٠.

(١٢٤) كان الضحية الأولى لحماس شرطة السلطة الفلسطينية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الشاب وسيم طريفي البالغ السادسة عشرة من العمر والذي يحمل جواز سفر اسباني. إضافة إلى ذلك، فهو ابن أخ وزير الشؤون المدنية جميل طريفي.

في النص، في حين أن الولايات المتحدة جرى ذكرها فيه أربع عشرة مرة.

وكانت المفاوضة مع إسرائيل، بعيداً عن هذه المخاطر، ولا تزال، وستبقى، بالنسبة إلى الفلسطينيين طريقاً وعرة مزروعة بالأفخاخ. وياسر عرفات واع لذلك، ولكنه مقتنع بثبات أن التاريخ سيعطيه الحق لأن قضية الشعب الفلسطيني عادلة ومشروعة وترتكز، فضلاً عن ذلك، على القانون الدولي. فهل سيعيش مدة طويلة ليشاهد إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة رسمياً؟ ليس هناك ما هو أقل تأكيداً من ذلك. حتى ولو قيل عنه إنه يتمتع بصحة سيئة حديدية، فقد يتوفى بسبب المرض الذي يعذبه أو يقتل برصاصة قاتل[(١٢٥)]. ستكون أعجوبة إذاً أن يموت عرفات لكبر سنه.

وأريد، كخلاصة، أن أبدي فكرتين إضافيتين: تتعلق الفكرة الأولى بعلاقة الولايات المتحدة بالسلطة الفلسطينية. إن واقع وجود المفاوضين الفلسطينيين والأمريكيين، خلال مفاوضات واي بلانتايشن، في نوع من الانسجام، يدعو إلى التفكير في أن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر السلطة الفلسطينية فاعلاً غير قابل للاستبدال وله مصداقيته، إلا أن ذلك لا يعني على الإطلاق أن الولايات المتحدة غيرت معسكرها. فعند آخر تصويت في الجمعية العامة في عام ١٩٨٨ للارتقاء بنظام منظمة التحرير الفلسطينية، ولدى التصويت في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، في شأن قبول السلطة الفلسطينية **كمراقب**، كانت الولايات المتحدة مع إسرائيل من الدول النادرة التي عارضت ذلك.

وتتعلق الفكرة الثانية بمستقبل فلسطين. فبالفعل «إذا كان يتوجب مرور تسعة عشر شهراً من الدم والإهانة»، كما كتبت صحيفة **هيرالد تريبيون**[(١٢٦)]، لإقفال فصل كان من الواجب أن يقفل منذ أشهر، فأي تدخل يفوق قدرة البشر يجب توفره لمعالجة مسائل النظام النهائي التي يكفي ذكرها لإحداث الدوار؟

ويعني ذلك أن الفلسطينيين يجب أن يحذروا من إبداء الفرح: فالأقسى بالنسبة إليهم هو ما ينتظرهم.

الرئيس كلينتون في غزة (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)

بعد عشر سنوات، يوماً بعد يوم، وبعد الاتصالات الرسمية الأولى بين

---

(١٢٥) تصريح صدر في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ ونشر في: *Le Monde,* 3/11/1998.

(١٢٦) *International Herald Tribune,* 26/10/1998.

الإدارة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية، نزل الرئيس الأمريكي من مروحيته الرئاسية في مطار غزة[١٢٧] الذي جرى فتحه قبل بضعة أيام وتم تدشينه مجدداً ـ رمزياً ـ من قبل الرئيس كلينتون. وقدّم له الرئيس عرفات وشاحاً أحمر كتذكار لهذه اللحظة التاريخية. وحمل التلامذة الذين كانوا في عطلة، على طول الطريق التي تقود إلى مدينة غزة المحررة، أو الذين انتشروا فوق المباني العامة، الأعلام الأمريكية، في حين أنها في الليلة السابقة، كان يحرقها الشبان الذين تملكهم الغضب كعلامة احتجاج على تآمر الولايات المتحدة مع إسرائيل.

إلا أنه كان ثمة ما يفاجئ في ذلك اليوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر، لأن غزة ستقدم للعالم، خلال بعد الظهر، مشهداً سريالياً. عناق وتبادل المديح بين الرئيسين كلينتون وعرفات وتصفيق حاد من المؤتمر الفلسطيني[١٢٨] الذي جمعته بسرعة السلطة الفلسطينية لكي يبطل بنود ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية التي تدعو إلى تدمير الكيان الصهيوني، وقد تم ذلك برفع الأيدي أمام الرئيس الأمريكي ووفده الكبير.

وعقب هذه الهدية الجميلة، المعلن عنها سلفاً، ألقى الرئيس الأمريكي خطاباً نصفه محضر ونصفه مرتجل وإنما مستلهم بشكل خاص. وكان ابتهاج الفلسطينيين في ذروته: نادراً ما نطق رئيس أمريكي بكلمات مؤثرة، وحقيقية إلى هذا الحد:

«للمرة الأولى في تاريخ الحركة الفلسطينية، يمكن للشعب الفلسطيني وممثليه المنتخبين تحديد مصيرهم الخاص على أرضهم الخاصة [...].

«الحياة قاسية لعدد كبير جداً من الفلسطينيين وفرص العمل نادرة [...]. إنني أعرف أن ذلك صعب ومحبط إلا أنكم وصلتم إلى ذلك بسلوك طريق السلام والمفاوضات [...].

«[...] أشكركم على رفع أيديكم. وأشكركم لإلغاء البنود (بنود الميثاق) التي تدعو إلى تدمير إسرائيل. لقد أحسنتم برفع أيديكم وذلك لا علاقة له بحكومة إسرائيل. سوف تبعثون التأثر لدى شعب إسرائيل. سوف تؤثرون في الشارع الإسرائيلي، وتثيرون عواطف الإسرائيليين.

«انني أعرف أن الشعب الفلسطيني هو على مفترق طرق: خلفكم تاريخ من

---

(١٢٧) عارض الإسرائيليون فكرة هبوط الطائرة الرئاسية «Air Force One» في مطار غزة، إذ كان يمكن أن يعني ذلك الاعتراف بالسيادة.

(١٢٨) مؤتمر جمع المجلس الوطني الفلسطيني والهيئات المختلفة في منظمة التحرير الفلسطينية.

نزع الملكية والتشتت. وأمامكم إمكانية بناء مستقبلكم على أرضكم.

«إنني أدرك قلقكم أمام نشاطات الاستيطان ومصادرة الأرض وهدم المنازل. يقتضي التمسك بالحزم والشجاعة لبناء السلام وأحياناً أيضاً للمثابرة على السير في طريقه»[١٢٩].

وهكذا وللمرة الأولى يذكِّر رئيس أمريكي علانية في أرض فلسطينية بتاريخ الشعب الفلسطيني، «تاريخ نزع الملكية والتشتت» ويدعوه إلى بناء مستقبله «على أرضه» ويقول إنه يدرك قلقهم تجاه الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي.

إن الرموز في فلسطين لها في بعض الأحيان قيمة أكثر من الواقع. ففي غزة في هذا اليوم من ١٤ كانون الأول/ديسمبر لم يستطع الفلسطينيون إخفاء فرحهم: رئيس الدولة الأقوى في العالم يزورهم ويعترف بمعاناتهم ويتمسك بحقهم في تقرير مصيرهم على أرضهم ويضيف هذه الجملة الصحيحة تماماً: «يجب الاعتراف بأنه ليس لأحد احتكار الألم أو الفضيلة».

ومع أن الرئيس الأمريكي شدد غير مرة على أهمية أمن إسرائيل وشعبها فإن زيارته إلى غزة والرسائل التي نقلها منها إن لم تكن قد أثارت في إسرائيل غضباً يكاد يتم كظمه، فقد أدت على الأقل إلى صرير الأسنان. وارتاحت حاشية الرئيس كلينتون إلى الاستقبال الحار وإلى حس الدولة لدى المسؤولين الفلسطينيين، مقارنة مع الغطرسة المتعالية للوزير الأول الإسرائيلي الذي لم يكن راضياً عن كل ذلك وقد انصدم به فتمسك بشروطه. وانتهت القمة الثلاثية كلينتون ـ نتنياهو ـ عرفات المنعقدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر إلى الفشل. ولم يتوصل الضغط الودّي للرئيس الأمريكي ولا مبادرات التهدئة من جانب رئيس السلطة الفلسطينية، إلى تليين موقف الحكومة الإسرائيلية حول مسألة إطلاق سراح السجناء السياسيين، وحول إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الأراضي التي يجب إعادتها إلى الفلسطينيين.

وعلى رغم هذا الفشل، قال الرئيس الأمريكي بتفاؤل مبالغ به: «لقد حصلت على ما أتيت من أجله؛ وأعتقد أننا عدنا إلى جادة الصواب». ولكن ما هو الذي جاء من أجله؟ إعادة نسج وساطة كان تناقضها، منذ مدة طويلة، قد فسخ اللحمة؟ أم الإيهام بأن مسار السلام يسير إلى الأمام؟

وفي طريق العودة إلى واشنطن تم اتخاذ قرار توجيه الضربة إلى العراق،

---

(١٢٩) خلاصات برقية وكالة الصحافة الفرنسية (AFP).

وانطلقت عملية ثعلب الصحراء عشية ١٧ كانون الأول/ ديسمبر قبل بضعة أيام من بدء صوم رمضان وعشية اليوم الذي حدده الكونغرس الأمريكي للتصويت على متابعة إجراءات عزل **الرئيس الأمريكي**. وأُطلق أكثر من ثمانمئة صاروخ أمريكي من جميع الأنواع على أهداف متنوعة، وقتل مئات من العراقيين تحت الأنقاض، ضحايا لـ «Collateral damage» (أو الأضرار الجانبية)، كما قيل. وذلك يعني كم ستترك زيارة الرئيس الأمريكي مذاقاً مرّاً وحلواً لدى الفلسطينيين، لأن كثيرين هم الذين سينقادون حتماً إلى الشك في صدق الرئيس الأمريكي الذي سيكون استخدم قضيتهم لكي يهدئ سلفاً من الغضب المتوقع للعرب تجاه قصف بلد شقيق سبق أن عانى سنوات من الحصار اللاإنساني.

وفاة الملك حسين (الأحد ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٩) أو اختفاء جبار صغير

يا له من قدر غريب لحسين ملك الأردن. لقد سيطر على مدى ٤٧ عاماً (١٩٥٢ ـ ١٩٩٩) على مصير مملكة جعل منها بيدقاً أساسياً في رقعة الشطرنج الاقليمية. وقد شارك في جميع المفاوضات. كانت شخصية لا يمكن تجاهلها: تارة مكروهة وطوراً متملّقة؛ كان يفرض الاحترام في حسه الاستباقي وفي فنه الحاذق في الحكم. وإذا كان هدفه تقوية مملكته والحفاظ على الملكية الهاشمية، فقد توافق المشنعون به وأنصاره على تأكيد أنه قام بالمهمتين ببراعة.

ولا يشك أحد في أن الشعب الأردني (٤٠ بالمئة منهم من أصل أردني و٦٠ بالمئة من أصل فلسطيني) كان يكن له إعجاباً أكيداً. وذلك مفهوم: ٨٠ بالمئة من الأردنيين لم يعرفوا غيره وفلسطينيو الأردن الذين لديهم، مع ذلك، ألف سبب للحقد عليه، انتهوا إلى لأم جراحهم وطي الصفحة القاتمة من تاريخ مجازر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. وذلك من دون حسبان أنه يكفي التطلع إلى البلدان المجاورة لملاحظة أنه، على رغم الظروف المعاكسة (النزاعات الاقليمية والمؤامرات الدائمة وبتر الأردن بسبب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في ١٩٦٧، والصعوبات الاقتصادية) واتفاق سلام مع إسرائيل جرى التفاوض بشأنه بسرعة؛ وغير شعبي، فوق ذلك، نجح الملك حسين في كسب الرهان المستحيل بجعل بلده ملاذاً آمناً للاستقرار.

ولم يكن ذلك، بداهة، ممكن الحصول، من دون قدرات الملك على المناورة ومساعدةٍ دولية مستمرة، وبخاصة من دون نظام أمن متين.

ولكن ما أدهش المراقبين، أكثر من أي شيء آخر، إنما هو الحداد شبه العالمي الذي جمع، في جنازة من كان يسمى **الملك الصغير**، الأعظم في هذا العالم، وبخاصة الرئيسان بيل كلينتون وبوريس يلتسين، وشلة مدهشة من رؤساء الدول.

والشيء المدهش: تأجيل الاستفتاء الرئاسي حول إعادة انتخاب الرئيس حافظ الأسد لكي تتاح له المشاركة في جنازة الملك المتوفى، في يوم الاثنين ٨ شباط/فبراير، في حين نُظِّم في تل أبيب تجمّعٌ مؤثر لذكرى الملك في ساحة رابين.

إن إجماعاً على هذا الاحترام يبعث على الحيرة، بخاصة عندما نعلم أن الملك حسين لم يصنع لنفسه فقط أصدقاء: أخذت عليه سوريا دائماً عمالته للولايات المتحدة وتواطؤه مع إسرائيل، كما أن بلدان الخليج لم تقدّر إطلاقاً المواقف التي اتخذها في حرب الخليج الثانية، والفلسطينيون غالباً ما خاصموه منذ خمسين عاماً، وكان يؤخذ عليه، داخل مملكته، تارة قمعه المعارضين بقسوة، (الإسلاميين والقوميين)، وطوراً السعي إلى المصالحة مع إسرائيل من دون مراعاة المشاعر الشعبية، أو، بكل بساطة، تلاعبه بالموضوع الديمقراطي، على هواه.

وليس هنا مجال بيان نتائج حكمه، فهذا البيان موضوع تقديرات متباينة. وإذا كان من الأكيد أن بقاء الملكية الهاشمية ارتهن بالدعم الغربي في بعض المنعطفات المأساوية بالنسبة إلى البلد، فإن الملك حسين في حين ربط بلده بالغرب، سهر دائماً على إرساء حكمه على التقاليد البدوية الكبرى، ساعياً بثبات وراء ولاء العائلات الكبرى التي تشكل المصدر الرئيسي لجيشه الذي كان ركن نظامه.

لقد ضاع الإختصاصيون في الأردن في الحسابات لمحاولة فهم أسباب عودة الملك حسين العاجلة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩) من العيادة الأمريكية التي كان يعالج فيها وإبعاد ولي العهد، شقيقه الحسن بن طلال، لصالح ابنه عبد الله. ضغوطات أمريكية؟ خلافات عائلية؟ معارضة الجيش للأمير الحسن؟ لقد أثيرت جميع هذه الأسباب وتمّت الخلافة في أي حال بهدوء. ووعد الملك عبد الله، عند الإمساك بزمام السلطة، بالاستمرار «في دعم مسار السلام»، وتعهّد بمساندة «المسار الديمقراطي والتعددية السياسية وحرية التعبير» وتأييد الليبرالية الاقتصادية. وأصبح بإمكان الملك الجديد، المستقوي ظاهرياً بولاء الجيش والقبائل البدوية، والمستفيد من التضامن الغربي والمصالحة مع بلدان الخليج والمتمتع بتأييد أولي من جانب الشعب الفلسطيني الذي يمثل الأكثرية في بلده (زوجته فلسطينية)، أن يواجه تحدّيين رئيسيين: إخراج الاقتصاد الأردني من الأخدود، والحفاظ على دور الأردن كمفتاح عقد النظام الشرق أوسطي. والحال أنه، من دون سلام شامل في المنطقة، يصعب أن نرى، كيف سيستطيع الأردن تجاوز هذه التحديات بنجاح.

يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٩: اللاّحدث

نادراً ما كان تاريخ في روزنامة مسار السلام منتظراً إلى هذا الحد، ومرهوباً أيضاً بلا شك، كتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٩. لماذا؟ لأن ٤ أيار/مايو ١٩٩٩ هو

التاريخ الذي تنقضي فيه مهلة الخمس سنوات الانتقالية للحكم الذاتي، المتفق عليها في اتفاقات أوسلو. ونذكّر بأن إعلان المبادىء الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ينص، في مادته الرابعة، على فترة وسيطة لخمس سنوات تبدأ بعد التوقيع على اتفاق القاهرة المسمى غزة ـ أريحا أولاً في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وتصوّر المفاوضون الفلسطينيون، عن سلامة طوية، أن تلك الفترة كافية لإنهاء المفاوضات في أول الأمر حول الانسحاب التدريجي لجيش الاحتلال من غزة ومن الضفة الغربية (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦) ثم حول النظام النهائي (١٩٩٦ ـ ١٩٩٩).

وفي الواقع بدت المفاوضة، حتى أيار/مايو ١٩٩٦، تسير في الاتجاه المأمول. لقد أقام عرفات قياداته العامة في غزة، والمدن الرئيسية الفلسطينية تحررت، والانتخابات الفلسطينية تنظمت وكان مسار السلام، على رغم بعض الانفعالات العارضة، في صحة جيدة نسبياً. إلاّ أن وصول نتنياهو إلى السلطة جمّد الآلية كلها التي بُذلت كل الجهود لنجاحها، تعطّل كل شيء تدريجياً: لم تُحترم الاستحقاقات مطلقاً ولم يُحترم، عدا اتفاق الخليل المعقود بأقصى الجهد، أي اتفاق: تباعدت انسحابات الجيش الإسرائيلي وكانت شحيحة، في حين راحت المفاوضة حول النظام النهائي تؤجل إلى أجل غير مسمى. وانتهى المجمع الثلاثي الأمريكي ـ الفلسطيني ـ الإسرائيلي بالتأكيد، في واي بلانتايشن إلى مذكرة رسمية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، لكن حتى هذه المذكرة المتواضعة في أهدافها لم تطبق.

ولوّح عرفات، في مواجهة هذا التأجيل الإسرائيلي، ولا سيما استخدام مسار السلام من قبل حكومة نتنياهو لخلق أمر واقع جديد عبر توسيع الاستيطان وتشبيك الأراضي، بالتهديد المشروع بإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد عند انقضاء الفترة الانتقالية في ٤ أيار/مايو ١٩٩٩.

وبالفعل يسوَّغ هذا الإعلان بما يلي: ١ ـ ضرورة ملء فراغ قانوني إذ إن المرحلة الإنابية الواردة في الاتفاقات قاربت الانتهاء. ٢ ـ هاجس الزعماء الفلسطينيين جعل الحق في تقرير المصير الذي اعترفت به الأمم المتحدة وتطلّبه الرأي العام الفلسطيني الذي ساءته تصرفات إسرائيل الأحادية الجانب: سحب بطاقات إقامة عرب القدس ومتابعة الاستيطان، الخ، وكان هاجسه الإفلات من التطويق الخانق لجيش الاحتلال الإسرائيلي.

وهكذا لا يمكن أن ينازَع بشرعية إعلان الدولة الفلسطينية على صعيد المبدأ. ولكن هل هو ملائم ولا سيما عشية الانتخابات الإسرائيلية التي يبدو أنها حاسمة بالنسبة إلى مستقبل مسار السلام؟ وللرد على هذا السؤال دعا ياسر عرفات إلى غزة

أعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية المئة والأربعة والعشرين مع دعوة لافتة للشيخ ياسين نفسه. وغرق أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في مناقشات جدلية، وواجهوا أطروحتين رئيستين: أطروحة أنصار الإعلان الفوري في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ المرتكزة على الشرعية الدولية وعلى التطلعات الفلسطينية وضرورة عدم التسامح إزاء حق نقض، فعلي، من قبل إسرائيل، بخصوص سيرورة القرار الفلسطيني.

وأطروحة الذين ينادون بتأجيل الإعلان إلى ما بعد وقد دافع عنها عرفات نفسه مدعوماً بأكثرية أعضاء المجلس. وبالفعل اقترح عرفات، المخطط التكتيكي الحاذق، عدم تقرير أي شيء قبل شهر حزيران/يونيو على الأقل عندما تصبح نتائج الانتخابات الإسرائيلية معروفة. إن الحجة ماهرة بالعمل على تحديد مهلة هي حزيران/يونيو ١٩٩٩ لا يمكن قبل انقضائها إعلان الدولة عوضاً من تحديد تاريخ جديد صادم للإعلان.

وبعبارات أخرى، احترس عرفات في تحديد تواريخ معينة كتاريخي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وتاريخ أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لهذا الإعلان، ونصح بوقفه «على الأقل إلى شهر حزيران/يونيو ١٩٩٩» ما يعني أن الإعلان على ضوء النتائج الإسرائيلية يمكن أن يتم في أي آونة بعد ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٩.

إذاً كان همُّ عرفات وأنصاره تكتيكياً في أول الأمر: عدم ارتكاب خطأ في التقدير في هذه الآونة الدقيقة للحركة الوطنية الفلسطينية وعدم إثارة قسم من الهيئة الانتخابية الإسرائيلية، وعدم إعطاء نتنياهو ذرائع جديدة، وعدم الإفساح في المجال لتدابير ثأرية من قبل إسرائيل، وكذلك للتجاوب مع أمنيات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وحتى بعض الدول العربية، كمصر التي رأت تأجيل الإعلان.

يضاف إلى ذلك أن الرئيس عرفات يعرف بمهارة كيف يحصل على مقابل لوعوده بالاعتدال يتمثل بدعم عام من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩ أصدر المجلس الأوروبي في قمة برلين إعلاناً من أكثر الإعلانات وضوحاً حول الحق الفلسطيني في تقرير المصير. وجاء في فقرته الخامسة أن الاتحاد الأوروبي «يؤكد مجدداً الحق الدائم للفلسطينيين بدون تقييد في تقرير المصير بما في ذلك خيار الدولة، ويأمل الإنجاز السريع لهذا الحق، ويناشد الفريقين بذل الجهود بحسن نية للتوصل إلى حل بنتيجة تفاوض على أساس الاتفاقات الموجودة من دون الإضرار بهذا الحق الذي لا يخضع لأي نقض [...]».

وليس في الموقف الأوروبي ما يدهش: سبق للمجلس الأوروبي أن اعترف للشعب الفلسطيني بالحق في تقرير المصير قبل تسعة عشر عاماً في إعلان البندقية الشهير في حزيران/يونيو ١٩٨٠. وبالفعل كان عنوان الفقرة ٦ من هذا الإعلان «[...] يجب أن يكون بمقدور الشعب الفلسطيني الواعي وجوده كشعب، عن طريق مسار ملائم محدد في نطاق تسوية شاملة للسلام، ممارسة حقه كاملاً في تقرير المصير».

وكانت رسالة الضمان التي أرسلها الرئيس كلينتون إلى ياسر عرفات في ٢٦ نيسان/أبريل أكثر دلالة في هذا الصدد، وقد أكد الرئيس الأمريكي فيها مجدداً، مستعيداً خطابه الشهير في غزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، «حق الفلسطينيين في العيش بحرية وبشكل دائم على أرضهم الخاصة» وأعلن تعهده بإنماء الشراكة بين الولايات المتحدة والفلسطينيين.

وفي ما يلي بعض خلاصات هذه الرسالة:

سيدي الرئيس

لقد كانت لي فرصة ممتعة لمقابلتكم في البيت الأبيض الشهر الماضي وعرض الآراء معكم بخصوص الحالة الراهنة.

إنني أرجوكم أن تستمروا في اعتمادكم على عملية السلام كطريق لتحقيق أماني شعبكم. في الحقيقة، إن المباحثات هي الطريق الحقيقي الوحيد لتحقيق هذه الأماني. وفي هذا المجال، وتبعاً لروحية ملاحظاتي التي أبديتها في غزة، إننا ندعم تطلعات الشعب الفلسطيني في كفاحهم «تقرير مصيرهم على أراضيهم. وكما قلت في غزة، فإنني أصر على أن الشعب الفلسطيني يجب أن يعيش بحرية، اليوم وغداً وإلى الأبد.

إن الفلسطينيين قد نفّذوا معظم الواجبات الملقاة على عاتقهم للمرحلة الثانية، وإنني أقدر مساعيكم، خصوصاً في ما يتعلق بالشؤون الأمنية، حيث إن الفلسطينيين يقومون بمهمة خطيرة لمحاربة الإرهاب، لذلك أرى من الضروري أن تستمروا في مساعيكم وتنفيذ جميع المهمات المنوطة بكم، وأشدد على أننا سنستمر في العمل سوية لتحقيق الالتزام من قبل إسرائيل.

إن الغرض من عملية المفاوضات هو تطبيق قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ بما في ذلك بند «الأرض مقابل السلام» وجميع الاتفاقيات الأخرى التي تم التوصل إليها عبر مفاوضات أوسلو. إن الولايات المتحدة تقدر مدى خطورة

عمليات الاستيطان، وتعقيدات الأراضي، ونقل المساكن بالنسبة إلى تحقيق السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

إننا في عملنا سوية لتقدم عملية السلام، أعتبر نفسي أيضاً مولجاً باستمرار تفعيل الوصاية الأمريكية ـ الفلسطينية، وإنني سأقوم بكل ما بوسعي لتقوية هذه الوصاية عبر لجنة الوصاية الأمريكية ـ الفلسطينية المزدوجة لإزالة العراقيل التي قد تواجه علاقاتنا.

ودمتم

بيل كلينتون

هل من الواجب أن نرى في رسالة الضمان هذه حيلةً دبلوماسية تهدف إلى تهدئة الفلسطينيين وجعلهم يؤجلون قرار إعلان دولتهم، أو «إعلانَ بلفور جديداً للفلسطينيين»، كما وصفها إيهود باراك؟ المستقبل وحده سيكشف لنا ذلك. والأكيد هو أن في التقارب الأمريكي ـ الفلسطيني عنصراً حاسماً تمثَّلَ بغطرسة نتنياهو التي انتهت باستنفاد صبر الولايات المتحدة.

وتباهت السلطة الفلسطينية بالطبع من ناحيتها بأنها عملت على إيجاد اختراق استراتيجي في العلاقات الأمريكية ـ الفلسطينية، وذلك بتأكيد عدم الإضرار بهذه الشراكة الجديدة التي ضمنها قرار تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية بأغلبية ساحقة لمئة وأربعة وعشرين عضواً في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي اجتمع في غزة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٩. وهكذا جرى إبطال تاريخ ٤ أيار/مايو، كالاستحقاقات الأخرى. وشرح النائب زياد أبو عامر خطاب عرفات لتسويغ التأجيل: «الدولة ليست موضوع نقاش. إنه حق نمارسه مع اختيار التاريخ الأكثر ملاءمة»[١٣٠].

الانتخابات الإسرائيلية، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩

كانت تلك الانتخابات تنمّ عن أنها ستكون قاسية؛ وكان من المرتقب حصول دورة ثانية، وانتهت في الدورة الأولى بانتصار كاسح للمرشح العمالي إيهود باراك بـ ٥٦ بالمئة من الأصوات ضد ٤٤ بالمئة لخصمه السياسي نتنياهو. وانسحب المرشحون الثلاثة الآخرون من المعركة وهم العربي عزمي بشارة واسحق موردخاي وبني بيغن في آخر لحظة، فارتدت الحملة الانتخابية مظهر مبارزة بين رجلين وأسلوبين، أو

(١٣٠) ورد في: *Le Figaro*, 28/4/1999.

بصورة أدق شكل استفتاء حول شخصية رئيس الوزراء في حينه نتنياهو المنازع فيها.

وهكذا، للمرة الخامسة عشرة في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية وقبل سبعة عشر شهراً مما هو مرتقب، ذهب الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع مع ورقتي تصويت متميزتين: الأولى للحزب الذي اختاروه والثانية لواحد من المرشحين لرئاسة الوزارة. وبالاختصار كما علّقت صحيفة *Libre Belgique*: «كان بإمكان الإسرائيلي توزيع ثقله الانتخابي: صوت للحزب الذي يخدم مصالحه القطاعية (الدينية والطائفية)، والآخر للسياسي الذي يخدم طموحاته الوطنية»(١٣١).

وإذا كانت الرهانات الداخلية، ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقة دين ـ دولة قد سيطرت على الحملة الانتخابية، فإن السلام مع الفلسطينيين والعرب كان يشكل الرهان المستتر مع أنه حاضر. وهذا الرهان هو الذي جعل الانتخابات أساسية بالنسبة إلى إسرائيل بشكل خاص ولمنطقة الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك أن الإسرائيليين لم ينخدعوا. وكان استطلاع صحيفة **هاآرتس** قد سأل ما الذي يجعل الناس يصوتون، وبأكثرية الأصوات التي تم استطلاعها، جاءت مسألة السلام في الطليعة(١٣٢).

ومع أن الأمريكيين والأوروبيين والعرب تجنبوا بعناية تفضيل باراك علانية، خشية أن يخسروا رهانهم، كما كانت الحال في عام ١٩٩٦، فليس من شكٍّ في أن الجميع كانوا يأملون انتصاره. ألم يؤجل عرفات إعلان الدولة الفلسطينية المرتقب في ٤ أيار/مايو، تاريخ استحقاق الاتفاقات الوسيطة، كي يخدم عن غير قصد نتنياهو؟ ألم يرسل الأمريكيون، وهم الملتزمون رسمياً بموقف حياد عدائي، ثلاثة خبراء في العلاقات العامة لمساعدة باراك في سباقه نحو مركز الوزير الأول؟ ألم يكرر الأوروبيون، لمن يريد أن يسمع، أن سياسة نتنياهو قادت المنطقة إلى حافة الهاوية وأنهم لن يكونوا تعساء إذا رأوا نتنياهو يترك المركز لوزير أول أكثر لياقة وقبولاً؟

وعليه نفهم بسهولة العزاء الكبير الذي عبّرت عنه الأسرة الدولية عند إعلان الانتصار الساحق للمرشح العمالي. ولكن هل من الصحيح أن نتيجة الانتخابات كانت «نبأً سارّاً لإسرائيل»(١٣٣)، «وأخيراً أملاً في السلام»(١٣٤)؟

---

(١٣١) *Libre Belgique*, 17/5/1999, p. 10.

(١٣٢) مقابلة مع توم سيغيف في: *Le Soir*, 17/5/1999, p. 2.

(١٣٣) انظر الرأي الحر لِ Gema Martin Munoz في الصحيفة الإسبانية: *El-Païs*, 20/5/1999, p. 16.

(١٣٤) انظر المقالة الافتتاحية لِ Baudoin Loos، في: *Le Soir*, 18/5/1999, p. 2.

لا يمكن لأحد في هذه المرحلة أن يكون لديه يقين شديد حتى ولو لم يكن من الممكن أن يكون باراك، بداهة، أسوأ من نتنياهو، ولكن هل تكون لديه الجرأة الكافية لاتخاذ قرارات شجاعة في اتجاه السلام؟

وهذا السؤال هو الذي طرحته في كتاب مفتوح غداة انتصار باراك.

«سيدي الوزير الأول،

«لقد حققت انتصاراً حاسماً لبلدك في الانتخابات وربما لمنطقة الشرق الأوسط. ومع أنك بنيت سمعتك في مسيرتك العسكرية الباهرة، وان على يديك، بالتالي، الدم العربي والفلسطيني، أحرص على تهنئتك لأنك هزمت من قاد منطقتنا إلى حافة الهاوية.

«وها أنت على رأس قيادة بلد مجزأ، ومرتبك، بصورة خاصة، بالنسبة إلى هويته، وصورته في أسرة الأمم المتحدة، ومستقبله في الشرق الأدنى، وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى علاقته بالشعب الفلسطيني. وفي مفترق الطرق التاريخي الموجود فيه، على إسرائيل أن تلجأ إلى إعادة نظر مؤلمة وخيارات موجعة: إما أن نحافظ بالقوة على احتلال عسكري في فلسطين ولبنان وسوريا، وعليها في هذه الحالة أن تأخذ في الحسبان مقاومة العرب المشروعة والعزلة الدائمة في العالم، أو أن تضم الأراضي من دون طرد سكانها فتخسر في هذه الحالة طابعها اليهودي وتصبح دولة ثنائية القومية بالفعل، أو أن تختار صيغة مساكنة دولتين منفصلتين، فلسطينية وإسرائيلية، تعيشان في حسن جوار. وهذا الخيار الأخير هو الذي تدعو إليه الأسرة الدولية بأسرها في تمنياتها، لأن الخيار الثنائي القومية لا يشكل اليوم مطلقاً خياراً قابلاً للحياة، في حين أن الخيارين الأخيرين ـ الاحتلال أو الضم ـ لا يتوافقان مع القانون الدولي ولا مع الأخلاقيات اليهودية التي جعلت منها شعاراً لك خلال حملتك الانتخابية. يقتضي إذاً أن «لا ترفض» إنشاء الدولة الفلسطينية بل أن تعمل مع السلطة الفلسطينية على إنشائها المعجّل، ذلك أنه لن يكون هناك أبداً شعب إسرائيلي حر إذا لم يكن الشعب الفلسطيني حراً، ولا يمكن بناء وجود أمن إسرائيل على لاوجود الشعب الفلسطيني أو على اختلال أمن العرب.

«إن ذلك يعطي صورة عن اتساع مهمتك وتعقيدها: تربية شعب إسرائيل على السلام، وعلى قبول الآخر، العربي والفلسطيني، والعدول عما ليس لإسرائيل حق فيه، وبالاختصار تحطيم سلاسل الخوف والشك والغطرسة.

«لقد سبق أن دفع الشعب الفلسطيني ضريبة جسيمة من أجل مسار السلام،

لأنه قَبِل بأن يعطيك شرعية كثيراً ما جرى السعي إليها والمفاوضة معك حول تقاسم أحشائه، أي أرضه. ولم يحصد الشعب الفلسطيني حتى الآن سوى الإهانات اليومية والاستيطان الزاحف واسترداد ٣ بالمئة من أرضه المحتلة في عام ١٩٦٧. ومن غير المتسامح به أن يكون شعب بكامله محروماً، منذ خمسين سنة، من المستقبل والأمل والحلم. ولن يكون أمنك مهدداً من شعب حر ومزدهر، وإنما من شعب تستمر في اضطهاده.

«ويعني ذلك كم أن حملتك الحقيقية تبدأ غداة انتخابك: إنها المفاوضة حول النظام النهائي. فهل أن لديك الجرأة الكافية للتفكير في مستقبل لإسرائيل لا تكون فيه حصناً منيعاً وإنما محاصر؟ وهل بإمكانك التخلص من مواقف اليمين الإسرائيلي، الفظة والمتصلبة، هذا اليمين الذي يرى أن الامتلاك الحاضر للقدس مطبوع في ذاكرة الشعب اليهودي التاريخية، وأن استيطان الأراضي الفلسطينية هو حق شرّعه وعد إبراهيم، وأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم هي مجرد وهم؟ هل ستكون جديراً بإعطاء الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين شيئاً آخر غير الرموز: الاعتراف بحقوقهم؟

وفي غسق هذا القرن الذي شهد بناء بلدكم على أنقاض بلدنا، اسمحوا لي بالتعبير عن أمنية: إنشاء الدولة الفلسطينية الديمقراطية والمزدهرة، على أنقاض مخاوفكم الزائلة. عند ذلك نستطيع معاً أن نكذّب رسل الشؤم الذين يتنبأون لمنطقتنا برؤيا المصالحة المستحيلة»(١٣٥).

كنت أعبّر، في هذه الرسالة المفتوحة، كما قد لاحظ القارئ، عن أمل مشوب بالشك. فالتصريحات الأولى لرئيس الوزراء العتيد، ليست مطمئنة إطلاقاً للفلسطينيين. فإسرائيل، بالنسبة إليه، لا تستطيع أن تخفف من شروط حماية أمنها؛ وستبقى القدس العاصمة الأبدية للشعب اليهودي ولا عودة إلى حدود ١٩٦٧، ولا لإزالة المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية، وأي اتفاق سلام دائم مع العرب يجب أن يخضع لاستفتاء شعبي، والحاصل أنها أقوال صقر من الصقور. هل كان ذلك تكتيكاً قبل تشكيل حكومة الائتلاف أم طريقة لإزالة أي وهم لدى الفلسطينيين بالنسبة إلى الإعادة الكاملة للأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، ولتسوية نهائية لمسألة اللاجئين؟ لا شك في أنهما السببان معاً. إشارة مرسلة إلى السلطة الفلسطينية عشية استئناف المفاوضات وإشارة أخرى مرسلة إلى الحلفاء المحتملين في الائتلاف الحكومي المقبل.

---

(١٣٥) «Lettre au premier ministre israélien,» *Le Soir,* 18/5/1999.

وهكذا من الخطأ الانشراح باكراً جداً. وبالفعل أنتجت الانتخابات الإسرائيلية نتيجتين متناقضتين: وزيراً أول يستند إلى توافق شعبي واسع (٥٥,٩ بالمئة من الأصوات ضد ٤٤,١ بالمئة للوزير الأول السابق) ومشهداً سياسياً مجزأ خرج منه الحزبان الكبيران التقليديان، الليكود وحزب العمل، ضعيفين جداً: خسر الأول ثلاثة عشر مقعداً قياساً على انتخابات ١٩٩٦، والثاني، بما في ذلك حلفاؤه السفارديم بقيادة ديفيد ليفي والمتدينون المعتدلون في **مايماد** (Meimad) بخسارة محدودة لسبعة مقاعد.

كيف يمكن، في معطيات كهذه، أن يتسنى للوزير الأول الإسرائيلي المنتخب أن يؤلّف أكثرية مرتاحة للحكم والبقاء فيه؟ هل سيختار:

ـ التحالف مع **الليكود**، وحزب الوسط (لإسحق موردخاي)، وإسرائيل بعليا (الناطقون بالروسية من جماعة ناتان شارنسكي)، واحتمالياً حزب الشينوني (العلمانيون)؟ وهذا الخيار يعني شل مسار السلام لأن الليكود يشترط متابعة الاستيطان وشبه حق نقض تجاه جميع القرارات المتعلقة بالتفاوض مع العرب.

ـ الحلف مع **شاس** (الحزب المتطرف السيفاردي)، الذي كان المنتصر الحقيقي في هذه الانتخابات (سبعة عشر مقعداً) ومع الأحزاب الصغيرة الأخرى؟ إنه خيار معقول، لا بل مأمول لأن موقف **شاس** من مسار السلام أكثر اعتدالاً بوضوح من موقف الليكود، ولكن **شاس** سيشترط مقابل الاشتراك في الائتلاف حقائب وزارية هامة ولا سيما الشؤون الدينية والشؤون الاجتماعية، وفي هذه الحال يجب أن يتوصل باراك إلى إقناع حزب ميريتز (اليسار العلماني)، والأحزاب الناطقة بالروسية، وحتى الأحزاب الدينية الأخرى (الحزب الوطني وحزب توراه الموحد)، وكذلك حزب الوسط بلا ريب. وسيكون ذلك الوسيلة الوحيدة لكسب أكثرية مريحة.

ـ أم الائتلاف الواسع بحيث يضم الليكود وشاس؟ إنه خيار يميل إليه بعض الإسرائيليين ولكنه يبدو لي صعب التطبيق.

وفي النهاية، كان اختيار إيهود باراك الصيغة الثانية التي أتاحت له، يوم الاثنين في ٥ تموز/يوليو، تأليف حكومة من ثمانية عشر عضواً كان لحزب العمل فيها ثماني حقائب وزارية، وأربع حقائب لشاس (البنى التحتية، والشؤون الدينية، والصحة، والعمل والشؤون الاجتماعية) ولحزب غيشير حقيبة واحدة، ولميريتز حقيبتان، وللحزب الوطني الديني حقيبة واحدة، ولحزب الوسط حقيبة واحدة، ولإسرائيل بعليا حقيبة واحدة. ونتجت هذه الحكومة من «عمل صانعة دانتيلاّ حقيقية»، كما علّق جورج ماريون (George Marion) في صحيفة **لوموند** (٧ تموز/

يوليو)، حاظية بتأييد أكثرية خمسة وسبعين نائباً، من أصل مئة وعشرين، يجب أن يضاف إليها نواب التشكيلات العربية التي لم يستمزج رأيها في الاستشارات السياسية لتشكيل الحكومة في حين أنها تمثل أقلية مستقوية بـ ١٨ بالمئة من السكان الإسرائيليين.

وتطلبت الهندسة السياسية المعتمدة الكثير من المهارة، ولم يكن هناك أي شك في أن على الفلسطينيين أن يدفعوا ثمن المساومات الداخلية الإسرائيلية ـ الإسرائيلية. أما الأمل الأمريكي ـ الأوروبي في أن تؤدي المفاوضات حول النظام النهائي في حدود سنة إلى نتيجة، فيمكن ألا يكون أكثر من مجرد تمنٍّ. وليس بعيداً عن الترجيح إذاً أن تنقاد السلطة الفلسطينية إلى إعلان الدولة الفلسطينية من دون انتظار انتهاء المفاوضات حول النظام النهائي، ولو لم يكن ذلك إلا لتفادي أزمة داخلية تعتمل ضمن السكان الفلسطينيين. إلا أنه أياً يكن تطور سيرورة السلام في الأشهر المقبلة، يبقى أكيداً أنه لن يكون للفلسطينيين سلام عادل أبداً يتضمن تلبيةً لجميع حقوقهم وإنما في أفضل حال شذرة من السلام على قطعة من أرضهم حيث يكون بإمكانهم ممارسة قسم من حقوقهم، وهذا ما يسمى بابتذال: السلام الممكن ـ أو السلام «اللامتناسق»، على سبيل استخدام صيغة ميغيل أنخل باستونييه[١٣٦].

الجدول رقم (١٠ ـ ٢)

الكنيست الجديد ـ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ (بحسب عدد المقاعد)

اليسار	الوسط	اليمين
العمال وحلفاؤهم: ٢٧ (– ٧)	حزب الوسط: ٦ مقاعد	الليكود: ١٩ (– ١٣)
ميريتز: ٩ (+ صفر)		إسرائيل بعليا: ٧ (+ ٠)
هاداش: ٣ (– ٢)		إسرائيل بيتنا: ٤
شعب واحد: ٢		الوحدة الوطنية: ٣
شينوي: ٦		الحزب الوطني الديني: ٥ (– ٤)
التحالف الديمقراطي: ٢		اليهودية الموحدة لتوراه: ٥ (+ ١)
اللائحة العربية الموحدة: ٥ (+ ١)		شاس: ١٧ (+ ٧)

خلاصة: فلسطين (١٩٩١ ـ ١٩٩٩): سراب السلام

ما زالت صورة المصافحة بين عرفات ورابين على درج مدخل البيت الأبيض،

(١٣٦) «La Paz Israelo-Palestina es, en Cambio, Asimetrica y, Sobre Todo, Misteriosa,» in: Miguel Angel Bastenier, *La Guerra de Siempre: Pasado, Presente y Futuro del Conflicto Arabe-Israelí,* Atalaya; 30 (Barcelona: Ediciones Península, 1999).

في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، محفورة في الذاكرات جميعاً. وتناولت صحف العالم كله غداة ذلك اليوم هذا المنعطف الحاسم وهذه الآونة التاريخية وأعجوبة السلام هذه. وجرى الكلام على مصالحة الأشقاء الأعداء ودمج إسرائيل في الشرق الأوسط الذي سيخيّم عليه السلام، ومنافع السلام بالنسبة إلى الدول والشعوب، ورأى بعضهم في الأفق بزوغ الدولة الفلسطينية المرجوّة إلى حد كبير.

وبعد ثمانية أعوام من مؤتمر مدريد (١٩٩١) وست سنوات بعد اتفاقات أوسلو الشهيرة لم يعد التفاؤل وارداً. وانتهى بطء السيرورة، والتحول المأسوي للأحداث، والنتائج الهزيلة التي تم الحصول عليها، إلى إضعاف الحماس. والفلسطينيون، الذين تعلقوا بأغلبيتهم بآمال هذا المسار إذ رأوا فيه نهاية آلامهم وتحسين عيشهم وتطبيع وجودهم، تبددت أوهامهم. فالإحباط قد ازداد إلى درجة جعلتهم يدركون أنهم خُدعوا وأن أعجوبة السلام اقترنت أكثر فأكثر بسراب وان القيادة السياسية الإسرائيلية ليس لديها، على الإطلاق، نية في الوفاء بتعهداتها، وأنها عازمة، تماماً، على متابعة الاستيطان والتذرع بأي عمل عنف وبكل عملية لتوجيه تهديداتها، واللجوء إلى السياسة الفضائحية للعقوبات الجماعية. والحال أنه، كما كتب، بصواب، الإسرائيلي ايلي برنافي (Elie Barnavie): «لم يردع أي عقاب جماعي أبداً مجنوناً بالله عن أن يتحوّل إلى قنبلة حيّة، على العكس تماماً».

إن الجيش الإسرائيلي انسحب، بالتأكيد، من المدن الفلسطينية الكبرى ولكنه التفّ حولها واستمر في احتلال ربع مدينة الخليل ليحمي أربعمئة مستوطن متعصب. وخارج المدن، في القرى الفلسطينية، تقاسم الأمن مع الشرطة الفلسطينية، في حين بقيت المناطق المسماة «ج» (أي أكثر من ٧٣ بالمئة من مساحة الضفة الغربية وغزة) تحت السيطرة الإسرائيلية الحصرية. ولم تتوصل مذكرة واي ريفر الرسمية (٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨) بالإعفاء من دين إسرائيلي قديم، إلى قلب معطيات المشكلة بصورة أساسية.

وهكذا أوصل ذلك، كما أكد عارف دقيق بشؤون الشرق، هو البروفسور ماكسيم رودنسون، إلى وضع يذكّر، إلى حد كبير، بجنوب أفريقيا أيام الفصل العنصري (Apartheid): بانتوستانات مستقلة نظرياً أو ذات حكم ذاتي، مجزأة كيفياً، ومنفصلة بعضها عن بعض تعيش تحت تهديد دائم بالإقفال الذي لا يتوقف.

لقد تم بالتأكيد توقيع إعلان مبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفاق طابا (المسمى أوسلو رقم ٢) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ومذكرة واي ريفر الرسمية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إلا أن قراءة هذه الاتفاقات لا تجعل أي شك يحوم حول كون إسرائيل لا تريد أن يفلت أي شيء من سيطرتها وهي تفرض سلسلة من

الأحكام التي تتيح لها، بشكل دائم، تجميد هذه المبادرة الفلسطينية أو تلك إذا لم ترُق لها، أو تمارس ابتزازاً دائماً لحمل السلطة الفلسطينية على الاستسلام لرغباتها. ولا شك في أنه تم التوافق، في عام ١٩٩٦، على استئناف المفاوضات حول النظام النهائي للأراضي الفلسطينية وعدم اتخاذ أي تدابير أحادية الجانب تضر بالنتيجة النهائية لمسار السلام. إلا أن إسرائيل، في الوقت عينه، تشجع متابعة الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية، كما تثبت ذلك مشاريع الاستيطان الجديدة في جبل أبو غنيم ورأس العمود في القسم العربي من القدس. وقد أهملت مذكرة واي ريفر هذه المسألة.

يضاف إلى ذلك انه جرى تحريك الأسرة الدولية لمساعدة الفلسطينيين إلا أن إسرائيل تلجأ، عقب كل عملية، إلى عقوبات جماعية وإقفال الأراضي ومنع انتقال السلع والعمال، إلى درجة تقدير أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض إلي النصف وسطياً، وأن البطالة تجاوزت ٣٥ بالمئة في غزة و٢٥ بالمئة في الضفة الغربية، وأن الإفقار لحق أيضاً بالمدن والريف في الوقت عينه.

وهكذا تُظهر ملاحظة الوقائع، على عكس المتفائلين الذين كانوا يعتقدون أن العقدة الإسرائيلية ـ الفلسطينية قد حُلت نهائياً، الضعف الخَلْقيّ لهذا المسار.

ولا شك في أن الإسرائيليين يجرّمون الإسلاميين الفلسطينيين ويعتبرونهم مسؤولين، في آن واحد، عن إقفال مسار السلام والعقوبات الجماعية المفروضة على الشعب الفلسطيني. إن هذه العمليات، مهما تكن فظيعة ومدانة، هي ثمرة الإحباط الكبير للفلسطينيين الذين، في ما يتعلق بمنافع السلام، لم يجنوا حتى الآن سوى الثمرات المرة للإذلال اليومي والكيد الدائم للاستيطان الزاحف. فلماذا يُحمّل عرفات مسؤولية حفظ أمن إسرائيل طالما أن الرئيس الفلسطيني لا يسيطر إلا على ٣ بالمئة من الاقليم الفلسطيني؟

يمكن إذاً افتراض أن الأمر يتعلق هنا بذريعة دائمة للزعماء الإسرائيليين لتجميد مسار السلام وتحميل المسؤولية للفلسطينيين. ربما هم يسعون إلى كسب الوقت لإنشاء أمر واقع جديد يتم على الأرض والقيام بالتفاوض مع أوراق أخرى في اليد، أو أنهم يخشون ساعة الحقيقة التي هي المفاوضة حول النظام النهائي؟ لأن إسرائيل، شئنا ذلك أم أبينا، ستكون أمام عدة اختيارات: إما خروج المسار عن خطه فتقوم إسرائيل بضمّ الأراضي الفلسطينية وطرد السكان، وستصطدم في هذه الحالة بالمعارضة العربية والإسلامية والأسرة الدولية بكاملها، وإما أن تضم الأراضي بدون طرد السكان فتصبح، في هذه الحال، دولة ثنائية القومية فتفقد طابعها

اليهودي، وإما أن تستمر، كما كان التصرف حتى الآن، في احتلال الأراضي وإخضاع سكانها وفي هذه الحال تدير ظهرها، إلى الأبد، إلى المنطقة التي استقرت فيها وتخسر الرأي العام العالمي، وإما أخيراً أن تعتمد أسلوب المساكنة بين دولتين جارتين ولكنهما منفصلتان.

وعلى إسرائيل في مفترق الطرق التاريخي الذي تجد نفسها فيه إن تحسم أمرها: إن قبولها في المنطقة وصورتها في الأسرة الدولية يتوقفان على ذلك، ولن يكون الضم والنقل والاحتلال خيارات قابلة للحياة لشدة ما تكون النتائج التي تولّدها كارثية بالنسبة إلى السلام؛ والمساكنة في دولتين منفصلتين هي الخيار الوحيد، اليوم، الذي يؤمّن المستقبل.

إلا أن الاعتراف بالواقع الوطني الفلسطيني يعني أيضاً وجوب تصحيح الظلم التاريخي اللاحق بالفلسطينيين والرجوع عن الأخطاء وتوقيف مسار الاستيطان والاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني: حقه في دولة، وحقه في عاصمته القدس، وحقه في السيطرة على موارده. وبعد الاعتراف بهذه الحقوق يمكن دائماً إيجاد الكيفيات الملموسة والمقبولة من الطرفين، لتلبيتها.

وذلك يعطي صورة عن مدى إلحاح نزع فتيل بعض القنابل الموقوتة. وفي أول الأمر مسألة اللاجئين التي تتعلق بنصف الشعب الفلسطيني والتي تتطلب معالجة عاجلة ودائمة(١٣٧). والأفكار، في هذا الصدد، غير معدومة: يمكن السماح لعدد معين من اللاجئين بالعودة إلى مدنهم وقراهم في إسرائيل، ويمكن أن يعود بعضهم إلى الضفة الغربية. ومن يرغب منهم في البقاء خارج فلسطين يمكن التعويض عليه وإعطاؤه المواطنية(١٣٨). ولا تلغي التعويضات في أي حال الحق في العودة ولا يمكن أبداً أن تكون بديلة منه؛ يجب أن يتم الاعتراف إذاً بالحق في العودة حتى ولو تعذّر تطبيقه دائماً.

قد يبدو كل ذلك نظرياً لأن تكريس تشتيت الفلسطينيين خارج فلسطين أصبح

---

(١٣٧) ثمة تركيب جيد للمسألة لدى: Elia Zureik: «Réfugiés: Etat des lieux (2ème partie): Les Réfugiés dans les pays arabes et les territoires,» *Revue d'études palestiniennes,* no. 11 (63) (printemps 1997), pp. 61-74, et «Réfugiés: Etat des lieux (2ème partie): Les Réfugiés dans les pays arabes et les territoires,» *Revue d'études palestiniennes,* no. 12 (64) (été 1997), pp. 6-30.

(١٣٨) ذلك معنى عنوان مؤلف دونا ارزت: Donna E. Arzt, *Refugees into Citizens: Palestinians and the End of the Arab - Israeli Conflict* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1997).

مندرجاً في علاقة القوة الحالية بين إسرائيل والعرب، في منطق إنشاء كيان وطني فلسطيني إمكانية امتصاصه اللاجئين محدودة، ولا شك، في مسار إضفاء الديمقراطية على البلدان العربية التي تستقبلهم. وعندما يشعر اللاجئون الفلسطينيون أنهم ليسوا مستبعدين ولا هم بلا وطن في البلدان الأخرى، بإمكانهم عندئذٍ اعتماد اختيار آخر غير اختيار العودة. والأمريكيون واعون لذلك؛ ولهذا السبب، ولا شك، سينشطون في الأشهر المقبلة، في إعادة إطلاق برنامج الفدرالية الثنائية الأردنية ـ الفلسطينية، وحتى الثلاثية بإدخال إسرائيل فيها بحيث يمتص ذلك مسألة عودة اللاجئين[١٣٩].

ثم يبرز نظام القدس الذي يجب أن يكون موضوع اتفاق سريع باتجاه عاصمة لدولتين مع نظام خاص للأماكن المقدسة. إن إسرائيل تتابع حالياً، باستخدام محاجة تتمحور حول إضفاء شرعيات رمزية، تحويل الطابع العربي للمدينة، وتفرض حقيقة سكانية تعطي الأفضلية للمستوطنين اليهود المستقرين في القسم الشرقي من القدس. إن وضعاً كهذا، إذا استمر، يمكن أن يفجّر السيرورة بالكامل، ذلك أنه يجب أن لا يغيب عن البال ان القدس هي أولاً، قبل أن تكون مدينة، فكرة، واختراع، ورمز وأسطورة، وكل تملّك حاصر لهذه الفكرة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى الرعب.

وفي المقام الثاني هناك مشكلة المستوطنات الإسرائيلية. هل سيتم تفكيكها، أم سيحافظ عليها وستكون موضع حماية؟ وهل يمكن، في منطق سليم، قبول الحفاظ عليها كمدى يتمتع بالحصانة الدولية، وهي التي أقيمت على أراضٍ فلسطينية مصادرة؟ وهل يمكن قبول وجود عسكري إسرائيلي في مئة وسبعين مكاناً مختلفاً لضمان أمنها؟ ولأي قضاء ستخضع؟ كلها أسئلة من الخطأ عدم التطرق إليها لأن مسار السلام سيتعثر أمام هذه العقبة في أي آونة.

وهناك أخيراً العديد من المشاكل الأخرى، من إدارة الموارد المائية إلى الانسحاب النهائي لقوات الاحتلال العسكرية، ولا سيما إنشاء دولة فلسطينية. ومهما استبعدت إسرائيل هذه الافتراضية، فهي تندرج في المنطق ذاته للسلام المراد أن يكون نهائياً وشاملاً.

---

(١٣٩) يتيح مشروع الفدرالية تجنب التفاوض حول الحق في العودة طالما أن أغلبية اللاجئين موجودة في الحدود الإقليمية للبلدان المؤتلفة. انظر مداخلة الياس صنبر في: «Situation régionale, accords de Wye River, un horizon alarmant (table ronde),» *Revue d'études palestiniennes,* vol. 18 (hiver 1999), p. 15.

غير أن السلم ليس قضية الحكومات وحدها، يجب إقناع الشعوب بصحة التوجهات التي يتخذها الزعماء وبالتالي تجريد العقول والقلوب من العسكرية. ولا أحد يشك في أن ذلك يستغرق وقتاً لأن كثيراً من الجراح ما زالت تنزف. ومصافحة الأمس بين العدوّين لا يمكن أن تكفي لبلسمتها.

وإذا كنا نريد أن يكون السلام أكثر من «وقف الأعمال العسكرية» يجب ـ كما قال آلان ديكهوف ـ أن «يكون مستنداً إلى قواعد الإنصاف لكي يجد فيه كل فريق منفعة له وتكون له مصلحة في أبديته»(١٤٠).

ولا يمكن أن ينجم السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني عن التسوية الجغرافية وحدها على أساس تقاسم فلسطين التاريخية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، ولا عن تسوية وظيفية توزع المسؤوليات داخل الأراضي الفلسطينية. إن السلام الشامل والدائم يمر عبر صيغة الاعتراف بالدولتين والشعبين الحرّين. لقد سار الفلسطينيون على الدرب بالاعتراف بإسرائيل في حدودها في عام ١٩٦٧. ويعود الآن إلى الإسرائيليين أن يعترفوا بضرورة الدولة الفلسطينية وسرعة قيامها فتكون شيئاً غير ظاهر دولة على «لمامات نثار أراضٍ مبعثرة»(١٤١).

والحال أنه، في علاقات القوى الحالية، من المشكوك فيه أن يتمكن الفلسطينيون من الحصول على شيء سوى ظاهر دولة، وليس لذلك أي علاقة بحكومة اليمين. فالمفاوضات حول النظام النهائي كان حزب العمل واليمين الإسرائيلي فيها على موجة واحدة كما يثبت ذلك مستند بيلين ـ ايتان:

- عدم الانسحاب حتى حدود ١٩٦٧.
- عدم إزالة المستوطنات.
- عدم تقاسم السيادة على القدس.
- عدم قبول دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة.
- عدم قبول مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وكانت التصريحات الأولى لرئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد إيهود باراك في هذا الاتجاه، ما لا يبشر بالخير في المستقبل.

---

(١٤٠) Alain Dieckhoff, *Israéliens et palestiniens: L'Epreuve de la paix* (Paris: Aubier, 1996), p. 207.

(١٤١) J. Gevers, dans: *Vif express,* 30/10/1998, l'éditorial.

فما عساها تكون غائيَّة المفاوضات حول النظام النهائي ما دام التوافق الإسرائيلي مبنياً على خمس لاءات[١٤٢] إذا لم تكن ممارسة الضغط على الفلسطينيين لقبول غير الممكن قبوله، أي الخضوع لإسرائيل ووصف هذا الإذلال انتصاراً للسلام؟

كان بيريس يحلم بكونفدرالية ثلاثية بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين، وبقي مهووساً ببرنامجه الثابت حول شرق أوسط جديد يمحو فيه التعاون الاقتصادي ومنّه العجائبي النزاعات ويبلسم الجراح.

ولكن الحلم قد يكون أحادي الجانب (صيغة بيريس) وهذا هو، بالضبط، الاختلاف مع التسوية التاريخية. والحال أن تسويةً تاريخية بين الشعبين تتيح وحدها للإسرائيليين الخروج من استراتيجيا احتكار وضع الضحية للاعتراف بآلام الشعب الفلسطيني وبحقوقه الوطنية، كما تتيح لهذا الشعب أن يضع حداً لعقدة الحروب الصليبية هذه، التي تجعله يحلم دائماً بصلاح الدين الجديد الذي يأتي لخلاصه.

وقد قطع الفلسطينيون، في السعي إلى تسوية تاريخية، حصتهم من الطريق إلى السلام إذ دفعوا الثمن باهظاً إذ انهم انقادوا إلى «المساومة على أرضهم الخاصة بهم وإلى الرضوخ لبترها»[١٤٣]. والتحدي الأساسي في المستقبل للزعماء الفلسطينيين ليس إدارة المعارضة الإسلامية وحسب وإنما أيضاً تحويل التعددية السياسية الموجودة إلى مؤسسات ديمقراطية. أما الإسرائيليون، مع أن أكثريتهم تعتاد اليوم على فكرة حتمية الدولة الفلسطينية، فهم ما زالوا بعيدين عن الاعتراف بالمسؤولية الكاملة لإسرائيل عن المأساة الفلسطينية وعن العمل لأجل سلام يكون غير سلام المنتصرين.

وصوت أوروبا، على رغم، الطاقة الهائلة التي بذلها مندوبها الخاص موراتينوس، بالكاد يكون مسموعاً. وقد استمرت أوروبا في الاختباء خلف الساتر الأمريكي. ومع ذلك فإن ٥٤ بالمئة من المساعدة التي قدّمت إلى الفلسطينيين أوروبية. غير أن المساعدة المالية لا يمكن أن تقوم مقام السياسة الخارجية. وليس في وسع أوروبا أن تكتفي بالاعتراف بشرعية المطالب الفلسطينية؛ عليها أن تبدي

---

(١٤٢) سؤال طرحه عزمي بشارة ضمناً: «انسوا الاتفاق النهائي، بانتظار توازن جديد للقوى»
(Olvidad el acuerdo final, a la espera de un nuevo equilibrio de fuerzas).
انظر: *Nacion Arabe,* no. 36 (automne 1998), pp. 45-47.

(١٤٣) Emile Habibi, «Le Bouc émissaire s'est révolté contre son sort,» *Libération,* 2/11/1993.

رأيها، بلا لبس، بضرورة دولة فلسطينية والاعتراف بها عند إعلانها مع العمل على زيادة درجة **فعالية** السيادة الفلسطينية بالوصل بين أراضي غزة والضفة الغربية والسيطرة على الموارد، وبخاصة المائية منها.

أما الأمم المتحدة فعليها واجب الاضطلاع بمسؤولياتها، والاستراتيجيا الإعلامية وحدها بشجب السياسة الإسرائيلية وإدانتها وانتقادها، غير المقترنة بأي تدبير قسري، ستنتهي بزعزعة ثقة البلدان العربية بهذه المؤسسة. ومن غير المتسامح به بعد الآن أن تتمكن إسرائيل من استخدام حق النقض الفعلي في شأن قرارات الأمم المتحدة(١٤٤)، كما لو أن في مجلس الأمن ستة أعضاء دائمين لا خمسة، وأن تستمر من دون عقاب في ازدراء هذه الهيئة العالمية التي تدين لها بوجودها.

وأريد أخيراً أن ألّخص، ما سبق بيانه بفكرتي الشخصية التالية: لم أؤمن، شخصياً، على الإطلاق، بنهاية سريعة للنزاع الإسرائيلي ـ العربي الذي يجعله تعقيده فريداً بالنسبة إلى النزاعات الأخرى في العالم. إنني اشتمُّ الاستراتيجيا الإسرائيلية المرتكزة على استغلال التباسات اتفاقات أوسلو جميعاً لمصلحتها وحدها. وكنت أشكّ في أن طريق السلام مزروع بالورود. ومع ذلك دعمت مسار السلام على رغم شكوكي في قابليته للحياة على الأقل في الأجل القصير.

ففي المقام الأول، وبسبب مسألة تتعلق بالواقعية السياسية: لا أرى اليوم في الوضع الحالي لعلاقات القوى بديلاً واقعياً من الوجهة السياسية، ومرغوباً فيه معنوياً، ويمكن احتماله إنسانياً، من استراتيجيا السلام. ولست أكيداً من أن الحرب التقليدية، أو العنف المجاني، أو إرهاب «الأبطال المنفردين وفاقدي الأمل» يمكن أن تكون بدائل قابلة للحياة. غير أن بناء السلام لن يكون من دون تعبئة شعبية، سواء في إسرائيل أو فلسطين، لكي تعاد إلى الشعب الفلسطيني كرامته.

وفي المقام الثاني، وبسبب مسألةٍ أخلاقية: لم ينقطع الكتّاب الإسرائيليون، مثل زيف سترنيل، عن تكرار ما يلي: كانت لليهود حاجة إلى بلد وقد أخذوه. ولكن ممن أخذوه؟ من الفلسطينيين بالطبع. وقد حاول المؤرخون الإسرائيليون الرسميون، خلال مئة طويلة، إخفاء مسؤولية إسرائيل عن المأساة الفلسطينية أو التقليل منها.

---

(١٤٤) يدافع عماد عواد عن موضوع مشابه بوصفه إسرائيل «بقوة إقليمية مع حق نقض فعلي».
انظر: Emad Awwad, *Quel processus de paix au Proche-Orient: Une lecture de l'approche israélienne,* [préface de Boutros Boutros-Ghali], collection «l'avenir de la politique»; 0764-8278 (Paris: Publisud, 1998), p. 10.

ولم يعد ذلك ممكناً اليوم. وهكذا لدي الشعور بأن التصدي والمواجهة مع الفلسطينيين يظهران فراغ الخطاب الإسرائيلي التقليدي حول **اللاّوجود الفلسطيني**، والصِّدع الذي يهدد مستقبل إسرائيل، أي مزاوجة القوة المادية (العسكرية والتّقانية والاقتصادية) وتآكل القيم المعنوية (عدالة الوطنية واستخدام التعذيب الجسدي والمعنوي مع إضفاء الرسمية عليه، والعقوبات الجماعية، والاستيطان، واحتقار الشعب الأصيل صاحب الأرض الخ...).

وكون الإسرائيليين، حتى الأقليين، يتساءلون عن شرعية وجودهم في الأراضي الفلسطينية ومسلك مستوطنيهم وجنودهم المعضَّل، وسير عمل قضائهم، يشكل، في حد ذاته، نصراً معنوياً للفلسطينيين.

وبالمقابل، إن واقع أن الفلسطينيين قد **أنسنوا** إسرائيل (أي أضفوا عليها الصفة الإنسانية)، عن طريق النقاش مع ممثليها في حين أنها كانت الشيطان بالنسبة إليهم لمدة طويلة، ومدّوا اليد إلى مضطهديهم وقبلوا إكراه أنفسهم على التفاوض لتقاسم أرضهم معها، كل ذلك جعل الشعب الفلسطيني كبيراً ونبيلاً وشكّل بلا أدنى ريب رد الأخلاق على القوة.

وليس تحوّل مواقف الأسرة الدولية والرأي العام في المسألة الفلسطينية سوى انعكاس الاعتراف بالمضمون الأخلاقي للطلب الفلسطيني: الحرية.

هكذا، بين استخدام العنف ضد الغير، وهذا هو تعريف الحرب، واستخدام العنف ضد الذات، وهذا هو تعريف السلام، لقد أحسن الفلسطينيون صنعاً، على المستوى الأخلاقي، باختيار السلام.

وأخيراً، ولأجل مسألة تربوية: حتى ولو كانت نتائج أوسلو هزيلة، فليس هناك أدنى شك في أن الرأي العام العالمي كان على اطلاع أفضل في شأن مداخل النزاع العربي ـ الإسرائيلي والإسرائيلي ـ الفلسطيني، ومخارجه. فلو كان الفلسطينيون والعرب قد مارسوا سياسة الكرسي الفارغ لكي لا يتناقشوا مع إسرائيل، لكانت هذه استفادت من ذلك لمدة طويلة أيضاً للتشهير برفض العرب «السلام». وهكذا، حتى ولو أنه بعد ثماني سنوات على اتفاق مدريد وستة أعوام على اتفاقات أوسلو، لا يزال هناك مسار أكثر مما هناك سلام، فلا يمكن إغفال بعض المكتسبات، ولا سيما أنه أصبح في فلسطين، للمرة الأولى، سلطة فلسطينية ومجلس تشريعي فلسطيني منتخبان ديمقراطياً. حتى ولو كانت هذه السلطة لا تلبي كل معايير الشفافية والحكم الجيد، ولا تبسط سيادتها إلاّ على ٣ بالمئة من مساحة فلسطين (٤ بالمئة إذا طبقت مذكرة واي ريفر)، فإن ذلك يشكل الاعتراف بشرعية الحقوق

الفلسطينية ونهاية الاختفائية الفلسطينية. فعلى رغم صغر الأرض المتخلى عنها للفلسطينيين وتقطعها، هناك اليوم، كما يؤكد برنار بوتيفو (Bernard Botiveau)، «مرجعية أرض انتماء يمكن للسيادة الفلسطينية أن تمارَس فيها وأن يطالب بها، في حدود محددة تماماً»[١٤٥].

ويجب أن تتركز معركة القيادة الفلسطينية، في السنوات المقبلة، على تواصل الأرض بين المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية ولا سيما توسيع مداها، ما يعني أن على الفلسطينيين أن يعارضوا، بلا هوادة وبشراسة، الاستيطان الإسرائيلي لأراضيهم الذي يتناقض مع المبدأ نفسه للسيادة الفلسطينية. يضاف إلى ذلك أنه يصعب عليَّ أن أفهم لماذا بدت السلطة الفلسطينية، حتى اليوم، متساهلة إلى هذا الحد بخصوص مسألة حيوية لمستقبل فلسطين إلى هذه الدرجة.

ويتوجب على السلطة الفلسطينية، عدا الوصل الاقليمي للأراضي الواقعة تحت سيطرتها، أن تسهر على إعادة الرباط القوي بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج وأن تعزم بوجه خاص على الخضوع لقواعد اللعبة الديمقراطية. إن ذلك من المهام الأولى للإدارة الفلسطينية التي من دونها لن تكون الدولة الفلسطينية سوى صَدَفة فارغة.

بعد بيان ما تقدّم، تبقى مسألة شغلتني دائماً وتتعلق بالتعاون الاقليمي قبل السلام. فالتعاون الاقليمي الذي نادى به، على وجه الخصوص، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يجب، في نظرهما، أن يعبّد طريق السلام. فالقمم الاقتصادية لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك المفاوضات المتعددة الطرف، كانت مبنية على هذا المنطق. وذلك يعني تجاهل وقائع الشرق الأدنى والشعور العربي العميق. هناك إحساس في كل مكان بأن الغرب كان يغلّب الفعالية الاقتصادية على مبدأ الإنصاف. إن ذلك خطأ. فإصلاح ذات البين هو الذي يفتح طريق التعاون وليس العكس. ولا يسعني، في هذا الشأن، إلاّ أن أتقاسم الرأي مع جورج قرم: «إن الطلب الغربي الملحّ لقيام علاقات اقتصادية كثيفة بين الإسرائيليين والعرب قبل الحل السياسي لأساس المشاكل وإقفال مختلف المنازعات يفاقم التوتر الداخلي في المجتمعات العربية»[١٤٦]. بعد قول ذلك، لا شيء يمنع القيام بتحضير ملف

---

(١٤٥) Bernard Botiveau, *L'Etat palestinien,* bibliothèque du citoyen; 1272-0496 (Paris: Presses de sciences po., 1999), p. 23.

(١٤٦) Corm, *Le Proche-Orient éclaté. II, Mirages de paix et blocages identitaires, 1990-1996,* p. 282.

المفاوضات حول التعاون الاقليمي.

تبقى أخيراً مشكلة شائكة جداً. هل أن خيار دولة ثنائية القومية أو على الأقل واقع ثنائي القومية، يمكن أن يشكّل بديلاً من مسار أوسلو المبني على الفصل بين دولتين؟

هذه المسألة شغلتني دائماً، ولا أخفي تفضيلي الصيغة الثنائية القومية. ولست الوحيد الذي وجد لها نوعاً من الفضائل[١٤٧]. إن حقيقة الانغراس الاقليمي للسكان هي، بالفعل، في إسرائيل كما في الأراضي المحتلة، بحيث تدعو إلى تبني صيغة الدولة ثنائية القومية التي تفرض نفسها.

بيد أن هذه الصيغة، في الوضع الحالي للأمور، لا تبدو لي، مع الأسف، قابلة للتحقيق لسببين على الأقل: يعود السبب الأول إلى أن السلطة الفلسطينية تعتبرها سابقة لأوانها، وأنه لا يمكنها بالتالي أن تتوخاها إلاّ بعد المرحلة التي لا مناص منها لإنشاء دولة فلسطينية؛ ويتعلق السبب الثاني بمعارضة الدولة العبرية الشرسة لهذه الصيغة، التي تعني، في النهاية، نهاية دولة اليهود وقيام دولة إسرائيلية ـ فلسطينية يكون فيها للمواطنين جميعاً الحقوق ذاتها وعليهم الموجبات ذاتها. ومن أجل ذلك، ولا شك، وصفها شمعون بيريس «بمأساة الثنائية القومية»[١٤٨]. ومع ذلك أليس في هذه الصيغة الوسيلة الوحيدة لتجاوز الخلافات الاقليمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين ولإتاحة عودة اللاجئين، وإنشاء دولة على أساس المواطنية، وليس على أساس القومية، وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي لا ديمقراطية قَبَلية، والانتهاء من الفيتو الأصولي، وحل التناقض الحياتي، وتمزّق هوية العرب في إسرائيل المكرهين على العيش كإسرائيليين في «دولة لليهود»[١٤٩].

تبقى كلمة أخيرة، مهما وقّع الزعماء اتفاقات إنابية أو نهائية، فإذا كانت القلوب والعقول لم تُلقِ سلاحها فإن تعايش شعبين في كيان واحد ليس سوى وهم. ولذلك يقتضي، بلا ريب، إعطاء وقت للزمن لصنع تسوية مشرّفة للشعب الفلسطيني في جميع مكوّناته وبلسمة الهويات الممزقة.

---

(١٤٧) Edward W. Said, *Israël, Palestine: L'Egalité ou rien,* trad. de l'anglais par Dominique Eddé et Eric Hazan ([Paris]: Fabrique, 1999).

(١٤٨) ورد في: Botiveau, *L'Etat palestinien,* p. 38.

(١٤٩) انظر مقابلة النائب «العربي الإسرائيلي» عزمي بشارة في صحيفة **هاآرتس** المستعادة في: *Revue d'études palestiniennes* (hiver 1999), pp. 82-100.

الفصل الحادي عشر

الدول الأوروبية في مواجهة القضية الفلسطينية (١٩٤٨ ــ ١٩٥٧)

حفلت السنوات العشر التي سبقت توقيع معاهدة روما في عام ١٩٥٧ التي شهدت إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأحداث عامة رمت بثقلها على تطور مستقبل العلاقات الأوروبية ـ العربية والأوروبية ـ الفلسطينية. فلقد تم الاعتراف بدولة إسرائيل من مختلف الدول الأوروبية (١٩٤٩ ـ ١٩٥١)، واندلعت حرب السويس (١٩٥٦)، وانسحبت أوروبا من الشرق الأوسط، ودخلت القوتان العظميان المسرح: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

الاعتراف بالدولة الاسرائيلية ومأساة اللاجئين الفلسطينيين

انتهت الحرب الاسرائيلية ـ العربية لصالح إسرائيل التي تجاوزت الحدود المقررة في قرار التقسيم. ومنذ عام ١٩٤٩ أصبحت إسرائيل سيدة أكثر من ٧٦ بالمئة من الأرض الفلسطينية بدلاً من الـ ٥٦ بالمئة التي منحتها إياها منظمة الأمم المتحدة. واتخذ ثلاثة أرباع السكان الفلسطينيين طريق المنفى وأصبحوا لاجئين.

ولم يقدّر الأوروبيون اتساع المأساة الفلسطينية وأبدوا كثيراً من اللاّمبالاة تجاه مشكلة اللاجئين.

وكانت هناك بالتأكيد تعبئة في بعض الأوساط الكاثوليكية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين أو للتشهير بالممارسات الصهيونية. كان ذلك حال الحزب الاجتماعي المسيحي في بلجيكا[1]، وفريق الشهادة المسيحية في فرنسا، وصحيفة *La Croix*،

---

(١) انظر: Emmanuelle Ouaiss, «Les Catholiques belges et la question palestinienne (avril 1947 à 1950),» (Mémoire de licence, université Paris VII, 1993-1994).

وفي مقياس أقل صحيفة *Le Figaro*، التي كتب فيها فرنسوا مورياك (François Mauriac) مقالة شذت بقساوتها عن الدعم الأولي الذي كان قدَّمه للصهاينة: «إنه القانون في هذا الزمن أنه ما إن تتخلص مجموعة بشرية مضطهدة من مضطهديها حتى تضطهد بدورها. فقد ولدت الذهنية الكليانية المسوخ أنفسهم لدى ضحايا الأمس كما لدى جلاّديها. واقتلع اليهود من فريق شتيرن، بالإرهاب الذي نشروه، ما يقارب ستمئة ألف كائن بشري من أرضهم منهم مئة ألف مسيحي... ومن المهم، بأسرع ما يمكن، أن تعود هذه الجماهير إلى منازلها»(٢).

إلا أن نظام القدس والأماكن المقدسة هو الذي يحرك بوجه خاص الأوساط الكاثوليكية للبلدان اللاتينية في أوروبا، بدفع من الفاتيكان. فقد طالبت الرسالتان البابويتان «*In Multiplicibus curis*» (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨) و«*Redemptoris nostri*» (١٥ نيسان/ابريل ١٩٤٩) بتدويل القدس والأماكن المقدسة، وأصبح ذلك لازمة لدى الأوساط والصحف والأحزاب الكاثوليكية. يضاف إلى ذلك أن مسألة الأماكن المقدسة التي بقي مصيرها غير محدد هي التي تفسر القليل من العجلة الذي أبدته فرنسا في الاعتراف بدولة إسرائيل (٢١ أيار/مايو ١٩٤٩) بتأخير كبير عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. أما القوة المنتدبة سابقاً، انكلترا، فقد اعترفت بإسرائيل في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٥٠. ومن اللاذع أن يلاحظ أن الأحزاب الشيوعية في البلدان الأوروبية كافة كانت المدافعة الأكثر زعيقاً عن الاعتراف السريع بالدولة العبرية.

قد يبدو ذلك من المفارقات، ولكن الأحزاب الشيوعية في البلدان الغربية كانت منحازة لموقف الاتحاد السوفياتي الذي سبق أن ناصر قضية دولة إسرائيل. ومن المأمول أن يقوم المؤرخون بأبحاث متفحصة حول تطور موقف كل من الدول الأوروبية حول المسألة الفلسطينية خلال هذه الفترة الاساسية الممتدة من عام ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٠. ويتيح ذلك فهم الانقلابات أو التباينات بين البلدان الأوروبية وداخل كل منها.

لنأخذ، على سبيل المثال، حالة بلجيكا التي كان وزيرها الأول، في تلك الحقبة، يتمتع بوعي نادر: إنه بول ـ هنري سباك (Paul-Henri Speak) وكان هذا

---

(٢) *Le Figaro*, 16/11/1948, et Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe*, livres de la revue d'études palestiniennes, 2 tomes (Washington, DC: Institut des études palestiniennes, 1992-1993), tome 1: *1917-1958*, p. 109.

الوزير الأول البلجيكي غير المعروف تقريباً في الأوساط الفلسطينية والعربية، صاحب رؤى كبيراً ـ فقد قبل، بعد معارضة مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة، على مضض، أن يصوت بلده على توصية الجمعية العامة «بتقسيم فلسطين إلى دولتين»، لكن كانت أقواله بعد إنشاء إسرائيل، تنبؤية. فقد أشار في ٣ حزيران/يونيو ١٩٤٨ (عند مناقشة مجلس الشيوخ موازنة وزارة الخارجية) إلى الخطر الذي تمثله الدولة اليهودية على العالم العربي: «إنني مقتنع [. . .] بأن إنشاء دولة يهودية مع هجرة غير محددة لليهود يمثل بالنسبة إلى العالم العربي مسألة جدية جداً وخطراً، لأن من الأكيد أن اليوم الذي تصبح فيه فلسطين يهودية مكتظة باليهود ستظهر نزعة أولية: التوسع في فلسطين العربية، ثم نزعة أخرى، إذا استمرت الظاهرة، هي التوسع على حساب البلدان العربية»(٣).

وهكذا، بضغط منه، ترددت بلجيكا طويلاً قبل الاعتراف بإسرائيل. ومن بين الأنصار الأكثر شراسة للاعتراف السريع، جنباً إلى جنب، الحزب الليبرالي والحزب الشيوعي. واتخذ الحزب الاشتراكي موقفاً أكثر تحفظاً وغامضاً. فقد اعتبر أن وجود دولة يهودية شابة هو واقع ـ وعليه تستطيع بلجيكا الاعتراف بها واقعياً، وهذا ما حصل في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. ولكن، عندما كررت إسرائيل، في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩، طلبها الانضمام إلى الجمعية العامة، امتنعت بلجيكا عن التصويت. وبيّن الممثل البلجيكي بالفعل، أن تدويل الأماكن المقدسة ومصير اللاجئين العرب وتعيين حدود الدولة اليهودية لم تجد لها حتى اليوم حلاً.

وقد بورك هذا الامتناع في الأوساط الكاثوليكية وصحيفة *Libre Belgique*، وانما انتقدته بشدة الصحافة البلجيكية الموالية للصهيونية، الصحافة الليبرالية أو الشيوعية، وكذلك أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي. وكان بول هنري سباك منحرفاً بالنسبة إلى شريحة هامة من الرأي العام. واعترفت بلجيكا قانوناً بإسرائيل في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ مع هولندا واللوكسمبورغ. وحرصت وزارة الخارجية على بيان أن: «الحكومة البلجيكية لا تتوخى الحكم سلفاً، في قرارها بالاعتراف قانوناً بهذه الدولة، على حدود الاقليم الذي ستمارس سيادتها فيه. . .»، ما يعني أن بلجيكا لا توافق على توسيع إقليم إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ أو التخلي عن موقفها التقليدي حول تدويل القدس. يضاف إلى ذلك أن بلجيكا ستجعل من

---

(٣) حول تطور الموقف البلجيكي في شأن اسرائيل والقضية الفلسطينية، انظر: Catherine Berny, *La Terre trop promise: Belgique-Israël, 1947-1950*, histoire de notre temps (Louvain-la-Neuve: CIACO, 1988).

هذه المسألة فكرة تعود إليها دائماً في منظمة الأمم المتحدة خلال عام ١٩٥٠، وتقدمت من هذه المنظمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠ بمشروع حول القدس مبني على مبدأ الجسم المنفصل الذي دافع عنه الفاتيكان. ولكن المشروع البلجيكي لم يحصل على الأكثرية الضرورية: ثلاثين صوتاً مع، وثمانية عشر ضد، وامتناع ثماني دول عن التصويت. وقد عارضته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ولم تُثر مشكلة القدس في منظمة الأمم المتحدة خلال ست سنوات.

إن ما يبرز من هذا التذكير المختصر لتطور السياسة البلجيكية في شأن القضية الفلسطينية والاعتراف بإسرائيل هو أن الاشتراكيين والليبراليين والشيوعيين، مع بعض الفروقات الدقيقة كانوا أكثر اهتماماً بمستقبل إسرائيل منهم بمصير الفلسطينيين، وأن بلجيكا، كما الدول الأوروبية الأخرى، (عدا اليونان واسبانيا)، انتهت إلى الاعتراف بإسرائيل على رغم التحفظات في شأن سياستها، وأنها تلقّت كالبلدان الأخرى، ضغطاً أمريكياً قوياً لوقف انتقاداتها في صدد عمل الدولة العبرية. فانتهت إذاً إلى الرضوخ.

ولم تعترف بريطانيا، كما سبق أن بيّنا، إلا بعد عامين تقريباً بدولة إسرائيل (٢٧ نيسان/ابريل ١٩٥٠)، ومع الاعتراف المتأخر لإنكلترا، أصبح بإمكان إسرائيل الاعتماد على دعم ثلاث قوى غربية رئيسية: الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا. وصدر عن القوى الغربية الثلاث، علاوة على ذلك، بذريعة إعادة تنظيم وجودها العسكري في الشرق الأوسط والمساعدة في إقامة السلام والاستقرار في المنطقة والحفاظ عليها «ومعارضتها الحاسمة لكل استخدام للقوة أو أي تهديد باللجوء إليها» صدر بيان ثلاثي في ٢٥ أيار/مايو ١٩٥٠، أكدت فيه إرادة التثبت من ان الدول المستفيدة من الأسلحة لا تنوي «القيام بأي اعتداء على دولة أخرى» حتى أنها هددت بالعمل فوراً، في آن واحد «في نطاق الأمم المتحدة وخارج هذا النطاق» لتدارك أي انتهاك «للحدود وخطوط الهدنة». كيف يمكن فهم هذا الإعلان إلا كونه «اعترافاً أحادي الجانب بأعمال الضم الاسرائيلية» وانذاراً واضحاً للدول العربية التي قد تحاول المنازعة في هذا الأمر الواقع؟

البيئة العربية والحرب الباردة والانسحاب الأوروبي

أبصرت دولة إسرائيل النور في منعطف تاريخي مدموغ في آن واحد بإزالة استعمار العالم الثالث وتعزيز النظام الثنائي القطب. وقد أحدث ذلك لدى الفلسطينيين والعرب، مفعولاً مزدوجاً: إحباط ناجم عن رؤية استقرار دولة أجنبية عن المنطقة في قلب الشرق الأوسط في آونة قيام العالم الثالث والدول العربية

الأخرى ببدء هز وصاية القوى الاستعمارية، ثم ضرورة إدراج مقاومتها في حلف، ضد الطبيعة إلى حد ما، مع الاتحاد السوفياتي الذي جعل نفسه، في السابق، بطل الصهيونية في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، وكان أول دولة عظمى تعترف بإسرائيل.

ولا يكمن سبب هذا الحلف على الإطلاق في جاذبية ما للايديولوجية الشيوعية بالنسبة إلى البلدان العربية، بل يجب البحث عنه في الإرادة المعلنة لدى الغربيين الذين يستعملون إسرائيل كنقطة ارتكاز في استراتيجيتهم القاضية بسد الطريق في وجه الاتحاد السوفياتي وإنشاء حزام دفاعي في الشرق الأوسط لحمل العرب على الانخراط في حملة صليبية مناهضة للاّتحاد السوفياتي.

ويتعلق النظام الغربي للدفاع القائم في جنوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بادىء ذي بدء، باليونان وتركيا اللتين قبلتا في عام ١٩٥٢ في منظمة حلف شمال الأطلسي. إلا أن بريطانيا العظمى وتركيا وإيران والعراق، بمبادرة أمريكية منذ ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥، دخلت حلف بغداد، وهو نوع من منظمة حلف شمال الأطلسي الشرقية (OTAN)، وقد دعمته الولايات المتحدة بدعم عسكري قوي.

وحضّرت بريطانيا العظمى لانسحابها من جنوب خط هذا الدفاع وعقدت منذ عام ١٩٥٤، بعد محادثات بين ايزنهاور وتشرشل في واشنطن، اتفاقاً مع الزعماء المصريين الجدد تتعهد فيه بالجلاء عن منطقة قناة السويس خلال خمسة أشهر. وهذا ما تمّ في نيسان/أبريل ١٩٥٥. إن بريطانيا العظمى والغربيين بصورة عامة «اقتنعوا بأن صداقة حقيقية وتعاوناً وثيقاً يصبحان ممكنين مع إزالة آخر مأخذ مصري ضد الغرب»[٤]. ولكن ذلك من دون الأخذ في الحسبان دمّلة التثبيت الاسرائيلية، والصعود المتجدد للقومية العربية الذي أصبحت فلسطين بالنسبة إليه القضية المقدسة، وإسرائيل العدو المقيت. وفقد الغرب، بصفته الداعم الرئيسي للدولة اليهودية، ثقة العالم العربي، خارج الإمارات والملكيات في الشرق الأوسط والخليج.

وسعى القوميون العرب بسرعة، وبالوسائل كافة، لإفشال نظام الدفاع ضد الاتحاد السوفياتي الذي حاول الغرب إقامته في الشرق الأوسط. وأكثر من ذلك، وفي حين لم يكن هناك أي شيء يدعو العرب إلى مجاملة بلدان الغرب، جرى توقيع اتفاق للتزود بالأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا في أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ من قبل مصر.

---

(٤) Bernard Lewis, *La Formation du Moyen Orient moderne*, trad. de l'anglais par Jacqueline Carnaud (Paris: Aubier, 1995), p. 238.

وأعلن نيكيتا خروتشوف عندما سئل حول هذه الصفقة أن: «أصدقاءنا التشكيين باعوا الأسلحة مع موافقتنا لأن بيع هذه الأسلحة موجه ضد حلف بغداد»[٥]. وذلك يعني أن مضمون الاتفاق هو سياسي على وجه الخصوص لأنه، كما علقت عليه هيلين كرّير دنكوس، «يؤدي إلى تغيير فظ في التوازن القائم في الشرق الأوسط»[٦].

سرعان ما اعتبر انضمام العراق الملكي إلى حلف بغداد في هذا السياق (١٩٥٥) تجديفياً، بالنسبة إلى عقيدة القوميين العرب، ودفع العراق ثمن هذا الخطأ السياسي غالياً. وتمت في عام ١٩٥٨ تصفية الملكية الهاشمية على يد عسكري هو العميد عبد الكريم قاسم. وبقي الأردن وحده ملكية هاشمية وما زال[٧].

وتسارع التاريخ في غضون ذلك، فأعلن عبد الناصر في ٦ تموز/يوليو ١٩٥٦ تأميم قناة السويس الذي تبعه من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد الهجوم الاسرائيلي، نزول القوات الانكليزية والفرنسية في بور سعيد. وما وصفه العرب بالعدوان الثلاثي سيشكل منعطفاً جديداً في تاريخ العلاقات الأوروبية ـ العربية، وبخاصة العلاقات الفرنسية ـ العربية. وبالفعل دمغت هزيمة مصر العسكرية، التي تحولت إلى انتصار سياسي لعبد الناصر، نهاية الامبراطوريات التقليدية الأوروبية في الشرق الأوسط لصالح القوى الصاعدة: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وأكدت ثقة العرب العميقة بأن إسرائيل هي ذراع الغرب المسلح في الأرض العربية وأن فرنسا، التي ترددت طويلاً في الالتقاء بالصهيونية[٨]، تغيّرت تماماً، واعتبار الزعماء الفرنسيين ووسائل الإعلام الفرنسي أن عبد الناصر شيطان[٩]، وفقدان الثقة بالحركة العربية، والتآمر مع إسرائيل[١٠]، وفي ما بعد

---

(٥) انظر: Benjamin Pinkus, *The Soviet Government and the Jews, 1948-1967: A Documented Study*, general editor Jonathan Frankel (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1984), p. 57.

(٦) Hélène Carrère d'Encausse, *La Politique soviétique au Moyen-Orient: 1955-1975*, cahiers de la fondation nationale des sciences politiques; no. 200 (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1975), p. 29.

(٧) مؤسس المملكة الملك عبد الله الذي اغتيل في القدس في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١.

(٨) انظر: Catherine Nicault, *La France et le sionisme, 1897-1948: Une rencontre manquée?*, diaspora ([Paris]: Calmann-Lévy, 1992).

(٩) هناك عرض ممتاز للموقف الفرنسي في «حملة السويس» لدى: Kassir et Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe*, pp. 157-223, et Mohamed H. Heikal, *Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes* (London: A. Deutsh, 1986).

(١٠) قبل رئيس أسبق للجمهورية الفرنسية هو فانسان أوريول (Vincent Auriol) الرئاسة الشرفية للحملة الخاصة لمساعدة اسرائيل.

التعاون النووي الفرنسي ـ الاسرائيلي، كل ذلك يشهد على توجه فرنسا المناهض للعرب والمناصر للاسرائيليين بوضوح طوال الخمسينيات وحتى عام ١٩٦٧.

ومن الصحيح أن فرنسا، حتى نهاية الخمسينيات، تورطت بحرب بلا هوادة ضد جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وأن دعم مصر للجزائريين جعل عبد الناصر مربكاً بشكل خاص، وأن التخلص منه بدا «عملاً للمصلحة العامة»[١١]. وأنتج هذا التركيز على عبد الناصر مفعولاً لم يحسب له حساب: لم يبلغ نفوذه القمة في العالم العربي وحسب بل سما مقامه في العالم الثالث. وهذا يفسر لماذا ظن المؤرخ مارك فرّو أنه من الحكمة تأريخ ولادة العالم الثالث بالأحرى في عام ١٩٥٦ خلال قضية السويس[١٢] بدلاً من عام ١٩٥٥ في باندونغ عند عقد أول قمة افريقية ـ آسيوية.

وانتقلت مأساة اللاجئين الفلسطينيين، في مناخ كهذا، إلى المقام الثانوي من الاهتمامات الأوروبية، مع أنها لم تكن منسية من دون أي قيد أو شرط.

واستفادت إسرائيل، في أوروبا بأسرها، إلا في اسبانيا حيث استمر فرانكو في التشهير بالمؤامرة اليهودية ـ الماسونية ـ الشيوعية، من حالة نعمة إلهيّة. ونادراً ما كانت الأحزاب أو المثقفون في فرنسا يتجرأون على معارضة هذا التصور الممجّد الذي ظهرت فيه إسرائيل، يوماً بعد يوم، مفتاح الشرق[١٣] وحصن الغرب والديمقراطية ورمز الحداثة في مواجهة التقليدية الشرقية، والشجاعة تجاه «ضراوة العرب»[١٤].

ويجب الاعتراف مع ذلك بأن تشريط النفوس[١٥] كان بحيث تقتضي وجود جرعة كبيرة من الشجاعة ولا سيما الاقناع للسير في تيار معاكس والتذكير بالمأساة الفلسطينية أو التشهير بالأمر الواقع الذي أوجدته إسرائيل خارج الاقليم الذي أعطاها إياه مشروع التقسيم في عام ١٩٤٧.

---

(١١) ورد في: Kassir et Mardam-Bey, Ibid., p. 241.

(١٢) Marc Ferro, *Suez: Naissance d'un tiers monde* (Bruxelles: Complexe, 1982).

(١٣) انظر: Georges Duhamel, *Israël, clef de l'Orient* (Paris: Mercure de France, 1957), et Kassir et Mardam-Bey, Ibid., pp. 242-244.

(١٤) Pierre Bloch, *Carnet d'un voyageur en Israël* (Paris: S. I. P. E. P., 1957).

(١٥) انظر الكتاب المعزز بالمستندات: Jean-William Lapierre, *L'Information sur l'état d'Israël dans les grands quotidiens français en 1958*, travaux du centre d'études sociologiques (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1968).

كيف يمكن إبداء الدهشة، في سياق كهذا، من أن السويس وفلسطين ستشكلان البابين اللذين سيتيحان لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية العمل على دخول مجلجل إلى الشرق الأوسط يحبط كل أنظمة الدفاع التي أقامها الغرب لتأمين سد منيع في وجهه؟ وكيف يمكن أيضاً، إبداء الدهشة من أن الثورات العربية بعد الحرب في مصر وسوريا والعراق، التي لم تكن في انطلاقها اشتراكية ولا قريبة من السوفيات، أصبحت بعد السويس على هذا النحو؟

وهكذا ساهمت إسرائيل وحملة السويس في أن تعزز بقوة في الخمسينيات مناهضة القوميين العرب للغرب. يضاف إلى ذلك أن الأنظمة المحلية، الموصوفة بالولاء للغرب، سوف تواجه رأياً عاماً معادياً وسيجد الغرب نفسه مكرهاً على نجدتها. وكان هذا حال الإنزال الأمريكي في بيروت في الأزمة اللبنانية الأولى في عام ١٩٥٨، والتدخل الانكليزي في الأردن خلال السنة ذاتها، في حين انسحب العراق، بعد انهيار الملكية في عام ١٩٥٩، من حلف بغداد الذي أصبح يسمى حلف السانتو.

وغدا الوجود العسكري الأوروبي، مع استقلال الكويت في سنة ١٩٦١ والجزائر في عام ١٩٦٢، ذكرى من الماضي، في حين تحول البحر الأبيض المتوسط إلى ممر بحري يمخر عبابه الأسطول السادس الأمريكي والأسطول السوفياتي[١٦].

وبعد أخذ العلم بالانسحاب الأوروبي من قضايا الشرق الأوسط والمغرب انخرط الأمريكيون والسوفيات، عندئذ، في مسعىً دبلوماسي حازم لإنشاء الأحلاف وتوقيع المواثيق العسكرية. وأصبحت قراءة السياسة العربية والفلسطينية كلها تتم عبر موشور النظام الثنائي القطب الذي يغذي المنازعات ويؤجّج التوترات ويؤخّر الحلول، مع تهميش أوروبا في الوقت عينه، وقد أصبحت فاعلاً ثانوياً في الاستراتيجيا الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبقيت المأساة الفلسطينية كاملة بعد عشر سنوات من إنشاء دولة إسرائيل. وانفجر الشرق الأوسط[١٧] المنقسم بين تحالفات متناقضة. وانسحبت أوروبا منه وجاءت الولايات المتحدة لتسد الفراغ وفقاً لمذهب ايزنهاور (١٩٥٧) وغيّر اتحاد

---

(١٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: Bichara Khader, dir., *L'Europe et la Méditerranée: Géopolitique de la proximité*, histoire et perspectives méditerranéennes (Paris: L'Harmattan; Louvain-la-Neuve: Academia, 1994).

(١٧) انظر: Georges Corm, *Le Proche-Orient éclaté: De Suez à l'invasion du Liban, 1956-1982*, textes à l'appui. Série histoire contemporaine (Paris: Découverte; Maspéro, 1983).

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تحالفاته[١٨]. وهذا ما بيّنه المناصر لاسرائيل وولتر لاكور (Walter Laqueur)؛ «وبعد أن اقيمت دولة إسرائيل انقطعت عن أن تكون خميرة ثورية وبالتالي لم تعد لها قيمة بالنسبة إلى الكرملين. وقويت الحركة المناهضة للغرب في البلاد العربية في بداية الستينيات، من الجانب الآخر [...]. وبدأ الاتحاد السوفياتي، الذي لم يأخذ بالطلبات العربية التي بلغت الحد الأقصى (تدمير دولة إسرائيل) في تقديم دعم كامل في الأمم المتحدة للشكاوى العربية كلها»[١٩].

وقد نجحت القومية العربية في إثارة حمية الجماهير العربية التي حلمت بمستقبل أكثر إشعاعاً، ولكنها انتهت إلى إفراز أنظمة شعبوية أكثر مما هي ديمقراطية[٢٠]، لم تتوصل إلى إفشال النزعة التوسعية الاسرائيلية ولا إلى التوفيق بين الحلم القومي والوقائع الدولية. ومن المفارقات، في هذه الحقبة كلها الممتدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٧، أن فلسطين كانت في آن معاً القضية الأكثر تقديساً من جانب القومية العروبية المكافحة وموضوع جميع المناورات والتلاعبات والخيانات من جانب الدول[٢١]، والضحية الرئيسية للحرب الباردة الداخلية التي قامت بين الدول العربية.

وحاولت أوروبا، في غضون ذلك، وقد تقوقعت في قارتها بعد زوال الاستعمار، أن تنظّم نفسها، وكان ذلك بداية المغامرة المتمثلة بإنشاء المجموعة الأوروبية.

---

(١٨) يوجد تحليل جيد للسياسة السوفياتية تجاه فلسطين في: Dominique Vidal, «L'URSS sioniste? Moscou et Palestine, 1945-1955,» *Revue d'études palestiniennes*, no. 28 (été 1988), pp. 81-103.

(١٩) Walter Laqueur, *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union and The Middle East, 1958-70*, A Pelican Book, revised ed. (Harmondsworth: Penguin, 1972), p. 63.

(٢٠) انظر: Ghassan Salamé, «Le Nationalisme arabe: Mort ou manipulation,» dans: Jacques Rupnik, dir., *Le Déchirement des nations*, l'idée du monde (Paris: Seuil, 1995), pp. 183-212.

(٢١) Bichara Khader, *Le Système régional arabe et la question palestinienne*, cahiers du Cermac; no. 109 ([Louvain-la-Neuve: CERMAC], 1994).

الفصــل الثاني عشر

أوروبا، بعد إنشاء المجموعة الأوروبية، وفلسطين (١٩٥٧ ــ ١٩٩٩)

تذكير بتطور الفكرة الأوروبية حتى عام ١٩٩٩

على عكس عام ١٩١٩ حيث انتصر مبدأ احترام القوميات في معاهدتي السلام، يبدو أن فكرة التعاون الدولي قد تغلبت في عام ١٩٤٥. ونشاهد في أوروبا غليان فكرة أوروبا الكبرى، فنشأ العديد من الأحزاب والحركات بهاجس وضع أجل للنزاعات التي دمرت القارة.

اقترح الجنرال مارشال في ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٧ مساعدة أمريكية قيمتها ثلاثة مليارات دولار. ولتسهيل إدارتها أسست اتفاقية باريس في ٦ نيسان/أبريل ١٩٤٨ المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OECE) التي أصبحت في عام ١٩٦٠ منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (OCDE). وأنشئ بعد سنة مجلس أوروبا، وكان هذا المجلس، باستبعاد المشاكل الاقتصادية والدفاع من صلاحياته، يطمح إلى التعاون في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية. إلاّ أن رجالاً سياسيين، مثل روبير شومان وكونراد اديناور وألسيد دو غاسبيري كانوا يريدون الذهاب إلى أبعد من ذلك في التكامل، ما أدى إلى توقيع معاهدة أنشأت، في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٥١، المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA) المستوحاة إلى حد كبير من جان مونيه (Jean Monnet)، وهو أوروبي القناعات مع حس براغماتي غريزي. واستخدمت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، والتي جمعت فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية، وإيطاليا، وهولندا، واللكسمبورغ وبلجيكا، كمختبر أول للاندماج الأوروبي ومهدت للمصالحة الفرنسية ـ الألمانية. ولكن ذلك كان لا يزال بعيداً عن تشكيل مجموعة سياسية حقيقية.

وعرفت «أوروبا الدفاع» انطلاقة أكثر جدوى. فمعاهدة بروكسل في ١٧ آذار/مارس ١٩٤٨ أنشأت حلفاً دفاعياً يضم فرنسا والمملكة المتحدة وبلدان البينلوكس (بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ). وتوسع هذا الحلف في ما بعد، في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٩، حتى أصبح يضم اثني عشر بلداً غربياً، بقيادة الولايات المتحدة: إنها معاهدة شمالي الأطلسي. ولكن مجلس أوروبا صوّت في آب/أغسطس ١٩٥٠ على قرار دافع عنه ونستون تشرشل ينشئ جيشاً أوروبياً موحداً. واقترحت فرنسا، بهاجس رقابة إعادة التسلح الألماني، في خريف ١٩٥٠، مشروع بليفن (Plevon) لتشكيل جيش أوروبي من مئة ألف رجل. وكان مشروع المجموعة الأوروبية للدفاع جاهزاً في آذار ١٩٥٠، إلاّ أن تصويت فرنسا السلبي في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٥٤ عن طريق البرلمانيين الفرنسيين دفن هذا المشروع بسرعة. وحل مكانه في خريف ١٩٥٤ اتحاد لأوروبا الغربية (UEO) الذي توسع ليشمل المنهزمين القدماء: الإيطاليون والألمان.

وتركز الانتباه، لصعوبة إنشاء مجموعة سياسية ومجموعة أوروبية للدفاع، على أرضية اقتصادية حصرية. ووقعت دول غربية في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٧ معاهدات روما التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية. وأصبحت هذه المعاهدات سارية المفعول في أول كانون الثاني/يناير ١٩٥٨.

وكانت سنة ١٩٦٣ موسومة بوجه خاص بمعاهدة الإليزيه (Elysée) التي عززت المصالحة بين فرنسا والمانيا في عهد اديناور. وواجهت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أول أزمة هي رفض الجنرال ديغول القاطع، في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، طلب الانضمام البريطاني المقدم في عام ١٩٦١.

وبعد طلب جديد (١٩٦٧) ونقض جديد، لم يحظ توسيع المجموعات بموافقة الدول الست إلا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩.

وانتقلت أوروبا من ست دول إلى تسع دول في أول كانون الثاني/يناير ١٩٧٣. وأصبحت المملكة المتحدة وإيرلندا والدانمرك أعضاء في المجموعة. وأتاح هذا التوسيع الأول، وفقاً لأمنية المؤسسين، للمجموعة الاقتصادية الأوروبية قواماً متكيفاً مع طموحاتها. وانطلقت المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ففي أول كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ تم العمل بالنظام النقدي الأوروبي (SME)، وجرت الانتخابات الأولى بالاقتراح العام المباشر للبرلمان الأوروبي من ٧ إلى ١٠ حزيران/يونيو ١٩٧٣.

غير أن عقبة غير متوقعة وقفت في وجه هذه الانطلاقة: إنها الأزمة الاقتصادية. وكان تأثيرها متغيراً من بلد إلى آخر، فأيقظ إغراء الانطواء. وقسمت

التقلبات النقدية أوروبا إلى اثنين وواجهت النقد القوي بالنقد الضعيف. ورافقت هذه الأزمة ذات الطابع الاقتصادي والنقدي أزمة ذات طابع سياسي. وبالفعل، اشترط العماليون البريطانيون، الذين تسلموا السلطة في عام ١٩٧٤، مفاوضة جديدة لتقليص مساهمة بلدهم في موازنة المجموعة. وبعد تلبية هذا المطلب جزئياً، عادت مارغريت ثاتشر إلى هذه المطالبة عقب انتصار حزبها في عام ١٩٧٩. وقبلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في قمة فونتين بلو في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٤، تصحيحاً يتيح لانكلترا استرداد قسم كبير من مساهمتها السنوية.

وقرعت ثلاث دول أوروبية أخرى، من الشمال، في غضون ذلك، باب المجموعة الاقتصادية الأوروبية. فقدّمت اليونان طلب انضمام في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٧٥، والبرتغال في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٧، واسبانيا في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٧٧. ودخلت اليونان أولاً بعد التخلص من نظام العسكريين في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ (معاهدة الانضمام تمّ توقيعها في ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٩). كما جرى توقيع معاهدتي انضمام في مدريد ولشبونة في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٨٥ أصبحتا ساريتي المفعول في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. وغدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ابتداء من ذلك التاريخ، تضم اثني عشر عضواً.

وإذا كان التوسيع الأول قد سرّع التباينات فإن الثاني فاقم الخلافات[(١)] (التي كانت بديهية، بصورة خاصة، على صعيد الإنماء الاقتصادي. غير أن ذلك لم يمنع العجلة الأوروبية التي قادها الدينامي جاك دولور (Jacques Delors) من التقدّم. وكان القانون الأوروبي الوحيد (Acte unique européen)، الذي تبناه المجلس الأوروبي في اللوكسمبورغ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وصدّقته البرلمانات الوطنية، القرار الأهم منذ توقيع معاهدات روما. وحدد هذا القانون الأوروبي الوحيد الذي أصبح ساري المفعول في أول تموز/يوليو ١٩٨٧، إرساء مدى حقيقي بلا حدود في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

وإذا كان القانون الأوروبي الوحيد يتوخى تحقيق سوق كبرى فإن معاهدة ماستريخت (Maastricht) ذهبت إلى أبعد من ذلك، ونصّت، بعد توقيعها في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ عام ١٩٩٩، على أبعد تقدير، ليكون عام إنشاء عملة موحّدة وتأسيس مصرف مركزي أوروبي. وتابع الاتحاد الأوروبي سيره ولم يعد يقال السوق المشتركة وإنما الاتحاد الأوروبي الذي ضم، في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ خمسة

---

(١) R. Bénichi et M. Nouschi, dirs., *Le Livre de l'Europe: Atlas géopolitique*... (Paris: Stock, 1990), p. 142.

عشر عضواً مع ثلاثة جدد: النمسا وفنلندا والسويد. إلا أن أوروبا الموحدة ما زالت أمنية لم تتحقق، كما تشهد على ذلك النتائج الهزيلة للمؤتمر البين ـ حكومي (حزيران/يونيو ١٩٩٧) في ما يتعلق، بخاصة، بتحديد السياسة الخارجية والأمن المشترك (PESC).

يضاف إلى ذلك، عند انعقاد المجلس الأوروبي في امستردام في حزيران/يونيو ١٩٩٧، أن الدول الأوروبية الخمس عشرة لم تتوصل إلى الاتفاق حول إصلاح المؤسسات الأوروبية التي نادى به المؤتمر البين ـ حكومي. ولم يتم توقيع معاهدة أمستردام إلاّ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بواسطة وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكانت انطلاقة العملة الموحدة في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٩: اليورو (Euro). إنها كما يقال ساعة النشوة الأوروبية. فهل ستتحقق أوروبا السياسية عن طريق الأورو؟ إنها فرضية مدرسية ممتازة، غير أن أحداً في هذه المرحلة لا يستطيع التنبؤ بالمستقبل.

الدول الأوروبية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي ـ الخطوات الأولى (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)

انطوت أوروبا على نفسها حتى عام ١٩٦٧ بعد أن انسحبت من مسرح الشرق الأوسط تاركة للولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ملء الفراغ. إن انكلترا ما زالت تحافظ، بالتأكيد، على بعض المواقع في الخليج إلا أنها أعلنت في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ عن نيتها الانسحاب في عام ١٩٧١.

وكانت السياسة الأوروبية الرسمية والشعور الشعبي، بصورة عامة، من عام ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٦٧، يميلان إلى الجانب الإسرائيلي إلى حد كبير. إن النظام الليبرالي في إسرائيل وقرابتها الايديولوجية والاقتصادية مع أوروبا، ومنشأ مواطنيها، وموقعها الاستراتيجي، وذكرى المحرقة، وشعور الأوروبيين الكبير بالذنب، والدور الذي قامت به الجماعات اليهودية في البلدان الأوروبية، كل ذلك جعل إسرائيل، في آن واحد، قريبة ومحببة ومفيدة.

وعلى العكس، لم يجعل الماضي الكولونيالي للبلدان العربية، ولا أزمة السويس، ولا حرب الجزائر، ولا الرؤية الأوروبية للإسلام، ولا مركز العالم العربي في المخيال الجماعي الغربي، العالم العربي جديراً بالمودة، وبالأحرى بالتضامن.

حالـة فرنسـا

مهّدت الستينيات لعودة بطيئة للأوروبيين إلى المسرح العربي. وكانت تبعية الاقتصاد الأوروبي المتزايدة للنفط العربي شيئاً له أهميته في هذا المجال. وانفصلت فرنسا عن الباقين مع التقهقر البطيء للعلاقة الخاصة التي كانت تربطها بإسرائيل(٢) وتحديد **سياسة عربية** لفرنسا. وبالفعل كانت إسرائيل، خلال حرب السويس، حليفة عسكرية لفرنسا وبقيت حتى عام ١٩٥٨ دولة صديقة يعمل مسؤولوها العسكريون والباحثون بشكل وثيق مع نظرائهم الفرنسيين، وبصورة خاصة في مراكز الأبحاث النووية. وفي أيار/مايو ١٩٦١ كلّف ديغول غي موليه أن يقول لِ بن غوريون: «إذا كان وجود إسرائيل مهدداً دائماً فإن فرنسا ستكون إلى جانبها مجدداً». ووصف ديغول إسرائيل، عند استقباله بن غوريون في الإليزيه في عام ١٩٦١، بأنها «صديقتنا وحليفتنا»(٣).

وأزالت اتفاقات زوريخ (٢٢ آب/أغسطس ١٩٥٨) التي سوّت النزاعات الناتجة عن تأميم الموجودات الفرنسية في مصر، واستقلال الجزائر في عام ١٩٦٢ على وجه الخصوص، عقبة كبيرة من أمام التقارب بين فرنسا والعالم العربي، حيث «كل شيء يحملنا على الظهور مجدداً» كما أكد ديغول. والقطيعة الديغولية مع الماضي الاستعماري وإرادة فرنسا أن لا تكون أسيرة المنطق الثنائي القطب، في موقع تابع، أنتجتا بعض التلاقي مع العالم العربي.

وتضاعفت الرحلات المكوكية بين باريس والعواصم العربية ـ والعكس بالعكس ـ بصورة خاصة، ابتداءً من عام ١٩٦٢. وكان الملك حسين أول رئيس دولة عربية جرى استقباله في الإليزيه في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ وآب/أغسطس ١٩٦٥. وإذا كان ديغول لم يذهب إلى البلدان العربية فقد أوفد وزراءه: أ. فور (E. Faure) إلى القاهرة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤)، وأ. مالرو (A. Malraux) إلى القاهرة أيضاً في آذار/مارس ١٩٦٦ وشامبرون (Chambrun) إلى عدة بلدان في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦.

وبالمقابل، وعلى رغم التصريحات العامة حول الروابط الأخوية مع إسرائيل، لم يذهب إليها أي وزير فرنسي منذ عام ١٩٥٨، وانتهت، بناء على تعليمات ديغول

(٢) Daniel Amson, *De Gaulle et Israël,* politique d'aujourd'hui (Paris: Presses universitaires de France, 1990).

(٣) انظر: André Nouschi, *La France et le monde arabe: Depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition,* thémathèque. Histoire (Paris: Vuibert, 1994), p. 43.

نفسه، العلاقات المميزة على الصعيد العسكري بين فرنسا وإسرائيل، مع أن تصدير الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل تتابع حتى عشية حرب ١٩٦٧.

بيد أن التقارب الذي بدأ مع العالم العربي لا يعني على الإطلاق، كما أكد آلان بيرفيت (Alain Peyrefitte) في عام ١٩٦٤ بصفته وزيراً للإعلام، «أن الصداقة مع إسرائيل يجب أن تنكسف»[٤].

وكان هاجس فرنسا في الستينيات، بصورة خاصة، تجنّب اختيار معسكر ضد آخر. وأعلن كوف دو مورفيل (Couve de Murville) في عام ١٩٦٤ لحسين ملك الأردن الذي مر بباريس: «إن الصداقة مع إسرائيل مجذّرة في العمق في الشعب الفرنسي. وترتكبون خطأ خطيراً إذا حاولتم أن تغلّوا أيدينا في هذا الموضوع»[٥].

إذاً كل شيء يبدو أنه يدل على إرادة الجنرال ديغول الحفاظ على علاقات طيبة مع العرب والإسرائيليين. غير أن معطىً وازناً بدأ يفرض نفسه بقوة كرسالة موجهة إلى القادة الفرنسيين. ففي عام ١٩٦٦ بلغت قيمة المبيعات إلى البلدان العربية ٤٥٠٣ مليون فرنك فرنسي في حين أن الواردات من البلدان العربية بلغت قيمتها ٩٩٨٠ مليون فرنك فرنسي. وخلال العام نفسه كانت قيمة التصدير الفرنسي إلى إسرائيل ٢٣٢ مليون فرنك فرنسي (أي ١/ ٩ قيمة التصدير الفرنسي إلى البلدان العربية) في حين أن المشتريات الفرنسية كادت تبلغ ٨٤ مليون فرنك فرنسي (أي ١/ ١٠٠ من الاستيراد الفرنسي من البلدان العربية)[٦].

وقبل بضعة أيام من بدء الأعمال العسكرية، في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أعلن ديغول في مجلس الوزراء أن «فرنسا غير ملتزمة، بأي صفة ولا في أي موضوع، مع أي من البلدان المعنية [. . .]. وبالتالي لن تلقى الدولة، التي تكون البادئة في أي مكان في استعمال الأسلحة، أي تأييد منا، ومن باب أولى، أي دعم». وفرض ديغول الذي أدان مسبقاً أي اعتداء، في المناسبة نفسها، الحصار على تصدير الأسلحة إلى بلدان الشرق الأوسط.

وقد أعلنت إسرائيل الحرب متجاوزة إنذار الرئيس الفرنسي، كما هو معروف. وصوتت فرنسا في منظمة الأمم المتحدة على القرار ٢٤٢ في تشرين

---

(٤) *Le Monde,* 3/7/1964.

(٥) ورد في: Samy Cohen, *De Gaulle, les gaullistes et Israël,* histoire et actualité (Paris: A. Moreau, [1974]), p. 98.

(٦) المصدر نفسه.

الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، الذي يطلب إلى إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة، في حين قال ديغول، في آن معاً، في مؤتمره الصحفي في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، كلمته الشهيرة حول إسرائيل «[...] شعب نخبوي، واثق من نفسه ومسيطر»، ما جعله متهماً بمناهضة السامية من قبل الزعماء الإسرائيليين، في حين جرى تصويره في العالم العربي، كمن يعمل على رسم توجه جديد للسياسة الخارجية لفرنسا. وهذا ما سمي بسرعة «سياسة فرنسا العربية»[٧].

وديغول لم يكن مناهضاً للسامية ولا صديقاً غير مشروط للعرب، إنه بصورة خاصة مهتم بالدفاع عن المصالح الاقتصادية والثقافية والجيواستراتيجية لفرنسا، وبصورته في البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما منذ أن ابتعد عن حلف شمال الأطلسي، وبهاجس أن يتميز عن سياسة الجبارين. ومن الملائم، على ضوء كل ذلك، التفريق بين الأسطورة والواقع في سياسة فرنسا تجاه العرب[٨].

حالـة ألمانيـا

بعد انتهاء الحرب لم يكن لدى جمهورية المانيا الاتحادية سوى هدف أساسي: تصفية النتائج الكارثية للنظام النازي. وهذا يعني: إعادة البناء، وعودة المانيا إلى صف الأمم الحرة، والاندماج بالغرب وإعادة التوحيد التي سيتطلب تحقيقها كثيراً من الوقت. وبالمقابل تحققت إعادة البناء والعصرنة والاندماج في الغرب بوتيرة متسارعة، ومن بعض الجوانب استثنائية.

وفي ما يتعلق بالشرق الأدنى تعهد المستشار اديناور، في تصريحه بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥١ في البندستاغ، بأن يدفع تعويضات إلى إسرائيل وإلى المنظمات اليهودية. «باسم الشعب الألماني، كما قال، ارتكبت الجرائم التي لا توصف والتي تتطلب تعويضاً على الصعيدين: المادي والمعنوي، بالنسبة إلى الأضرار الفردية التي أصابت اليهود وإلى الأضرار اللاحقة بالأموال اليهودية التي لم يعد الأفراد الذين لهم الحق فيها موجودين اليوم. وتم إنجاز الخطوات الأولى في هذا المجال إلا أن الكثير ما زال بحاجة إلى التحقيق. وستسهر الجمهورية الاتحادية على التصديق على التشريع

---

(٧) حول سياسة فرنسا في العالم العربي وعلاقاتها مع إسرائيل، انظر: Paul Balta et Claudine Rulleau, *La Politique arabe de la France; de De Gaulle à Pompidou,* bibliothèque arabe. Collection l'actuel (Paris: Sindbad, [1973]), et Charles Saint-Prot, *La France et le renouveau arabe: De Charles de Gaulle à Valéry Giscard d'Estaing* (Paris: Copernic, 1980).

(٨) Rémy Leveau, «Mythes et réalités de la politique arabe,» *Politique étrangère,* no. 3 (1997), pp. 355-370.

الملائم وتنفيذه بسرعة. وقد تم التعرف على قسم من الأموال اليهودية وأعيدت إلى أصحابها وستتبع ذلك تعويضات أخرى»[٩].

وجرى في أقل من سنة بعد التصريح، في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢، التوقيع على اتفاق في هذا الشأن بين المانيا واسرائيل. وستدفع التعويضات إلى إسرائيل وإلى المنظمات الإسرائيلية في الشتات وإلى الناجين في إطار المؤتمر حول المطالب اليهودية المادية ضد المانيا. ويتجاوب ذلك مع نوع من الدين المعنوي الألماني تجاه اليهود. غير أن هناك دواعي السياسة الواقعية: إن التعويضات وكذلك المساعدة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل إنما يرحّب بها مقررو السياسة الأمريكية الذين بإمكانهم، بدورهم، التصويت على الاعتمادات التي تحتاجها المانيا لإعادة البناء والاندماج في السياق الغربي للدفاع.

وقلقت البلدان العربية من التوجه الجديد للسياسة الألمانية تجاه إسرائيل. وتقارب العديد من الدول العربية، على سبيل الإغاظة أو المصلحة، من المانيا الشرقية، وقطعت عشر دول عربية في عام ١٩٦٥ علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الاتحادية لمساهمتها في تعزيز الدولة اليهودية.

ولكن، إذا كان الرأي العام الألماني قد بارك انتصار إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧، فإن الحكومة الألمانية امتنعت عن أي إظهار علني لتضامنها واتخذت موقف «الحياد العطوف»[١٠].

الدول الأوروبية الأخرى

تجنبت الدول الأوروبية الأخرى اتخاذ مواقف مؤكدة. ولم يخف بعضها رضاه عن خروج إسرائيل منتصرة في الحرب، ويمكن اعتبار انكلترا في هذا الصف وقد أخذت بثأرها من عبد الناصر عن طريق الإسرائيليين لكن كذلك هولندا، الحليفة التقليدية لإسرائيل، التي حملت العرب والسوفيات مسؤولية الحرب[١١]. وانقسمت إيطاليا بين التيار المؤيد للعرب الممثل بـ أ. فانفاني (A. Fanfani) والتيار المؤيد

(٩) ورد في: Tom Segev, *Le Septième million,* trad. de l'anglais et de l'hébreu par Eglal Errera, collection histoire ([Paris]: L. Levi, 1993), pp. 224-225.

(١٠) دافع عن هذا الموضوع: Helmut Hubel, «Germany and the Middle East Conflict,» in: Shahram Chubin, ed., *Germany and the Middle East: Patterns and Prospects* (London: Pinter Publishers, 1992), p. 42.

(١١) *Le Monde,* 30/6/1967.

لإسرائيل الممثل بقسم من الديمقراطيين المسيحيين واشتراكيي بيترو نيني (Pietro Nenni) والرئيس ساراغات (Saragat). وفضّلت بلجيكا واللكسمبورغ التستر بالقانون الدولي وتجنبتا، بطريقة تفاخرية جداً، التصريحات الصارخة، حتى ولو كان الرأي العام فيهما مسانداً لإسرائيل على العموم، الموصوفة بداود الصغير.

ولم تجِد المجموعة الاقتصادية الأوروبية، للتعبير عن دعمها، أفضل من أن تؤيد، في حُمّى العمل العسكري، في ٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧، تقريراً يوصي بمنح إسرائيل نظام «دولة مشاركة»[١٢].

الحالة الخاصة لإسبانيا

وسم كره النظام الفرانكوي (نسبة إلى فرانكو) المناهض لليهود الفترة التي امتدت من عام ١٩٣٦ (تاريخ بدء الحرب الأهلية) إلى عام ١٩٧٥، (تاريخ زوال الديكتاتورية). إلا أن صورة العرب لم تكن أفضل. فكره العرب كان ثابتة من ثوابت الوطنية الكاثوليكية الأوروبية المركزية الفرانكوية، وكان ينظر إلى المسألة الفلسطينية، في أول الأمر، عبر موشورين (prismes): كره أوليّ لليهود ورفض للمغاربة (Moro). ومع نهاية الحماية الاسبانية على شمال المغرب، (٧ نيسان/ابريل ١٩٥٦)، وإعادة سيدي افني (Sidi Ifni) للمغرب، تلطفت المواقف المناهضة للعرب (أي المناهضة للمغاربة). وإذا كان هناك تشديد، على صعيد النظام، على الصداقة التقليدية بين اسبانيا والعالم العربي، فإن الحركة اليسارية المعارضة لم تخفِ إعجابها بإسرائيل ونموذجها الكيبوتزي (مزارع يهودية جماعية).

وشكلت حرب ١٩٦٧ منعطفاً في موقف الحكومة الاسبانية والرأي العام. وبدأت تتبلور حركة تضامن مع الشعب الفلسطيني. واتسعت هذه الحركة مع مجيء آلاف الشبان الفلسطينيين إلى اسبانيا تدريجاً للدراسة في الجامعات (أنهى الكثيرون منهم دراساتهم بنجاح وتزوجوا اسبانيات واستمروا في العمل في اسبانيا؛ وهناك اليوم ما لا يقل عن خمسمئة طبيب وصيدلي فلسطيني في اسبانيا). ومنذ نهاية الستينيات يعمل تمثيل غير رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في مكاتب وفد جامعة الدول العربية في مدريد. وتكونت في الجامعات الاسبانية كافةً مجموعات تضامن

---

(١٢) انظر: Ilan Greilsammer and Joseph Weiler, *Europe's Middle East Dilemma: The Quest for a Unified Stance* Studies in International Politics (Boulder, CO: Westview Press, 1987), p. 26.

مع الشعب الفلسطيني ساهمت، على هذا النحو، في توعية الشعب الإسباني حول القضية الفلسطينية.

واكتشف الإسبان، أكثر فأكثر، اعتباراً من عام ١٩٦٧، وجه إسرائيل الحقيقي: «دولة عدوانية وتوسعية»؛ هذا ما كتبه لاحقاً البروفسور الإسباني للعلاقات الدولية روبرتو فيرا(١٣). وتنبهت الدول الأوروبية جميعاً، خارج المواقف التي اتخذتها هذه الدولة أو تلك، إلى الخطر الذي يخفيه احتلال الدولة اليهودية أراضي عربية تمثل أربع مرات مساحتها الخاصة. فقد خشيت أن يقود الإذلال الحاصل على هذا النحو العرب والمسلمين إلى القيام برد فعل مناهض للغرب، وبخاصة أن إسرائيل تتفاخر بأنها قطعة من الغرب في أرض الشرق. وفي الواقع عندما قام، في ٢١ آب/أغسطس ١٩٦٩، أسترالي، زُعم أنه مختل، بحرق المسجد الأقصى في القدس، اتهم العالم الإسلامي بأسره إسرائيل ـ وبالتالي الغرب بصورة غير مباشرة ـ بأنها مسؤولة عما اعتبره تدنيساً، واغتنم فيصل ملك المملكة العربية السعودية هذه الفرصة لجمع مؤتمر إسلامي انعقد في الرباط في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩.

وأحس العالم العربي بأسره بصدمة حرب ١٩٦٧. ومنذ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ استولى البعثيون العراقيون على السلطة في بغداد. وأتى انقلاب ٢٤ ـ ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٩ باللواء نميري إلى السلطة في السودان، في حين قلب القذافي الحكم الملكي الليبي في الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ واقترح منذ نهاية العام نفسه وحدة ثلاثية تضم ليبيا ومصر والسودان.

إلا أن الأنظمة القومية العربية سعت إلى الفصل بين أوروبا والولايات المتحدة بهدف إعادة إدخال الأوروبيين في اللعبة الدبلوماسية. وهكذا، بعد فشل يارينغ (Jarring) في أول مهمة له كموفد للأمم المتحدة في الشرق الأدنى، أيدت مصر مشروع ديغول المبني على اتفاق الدول الكبرى الأربع (الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبريطانيا العظمى وفرنسا) لضمان العودة إلى الوضع الذي كان قائماً.

تبلور السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط بعد ديغول

سبق الترداد، ما فيه الكفاية، لما يلي: انخسفت أوروبا بالكامل ابتداء من عام ١٩٥٧ وغرقت في غرب أمّنت زعامته السياسية والعسكرية الولايات المتحدة

---

(١٣) Roberto Mesa, *Democracia y Politica Exterior en España* EUDEMA Actualidad (Madrid: EUDEMA, 1988), p. 238.

الأمريكية. وكان يقتضي انتظار ديغول لإدراك الاستقلالية الذاتية للسياسة الفرنسية التي انفصلت عن مجموعة أوروبا. واكتسب ديغول في العالم العربي وبين الفلسطينيين حجماً ضخماً أضفى على فرنسا هالة تسمح لها بأن تختزن، خلال عدة سنوات، مكاسب علاقة مميزة مع العالم العربي.

ولأول مرة منذ أزمة السويس تعدّل فهم العرب لأوروبا. وساهمت فرنسا في ذلك إذ عملت على ترجيح صورة أخرى لهذا البلد «بعيدة عن الصداقات الخاصة مع إسرائيل والنزعة الطبيعية إلى السيطرة الاستعمارية»[١٤].

واقتدى الرئيسان بومبيدو وجيسكار ديستان بالسياسة الديغولية واستفادا من الأفكار المسبقة الإيجابية من جانب الدول العربية. وهكذا وقّعت الحكومة الفرنسية اتفاقاً عسكرياً مع ليبيا ولعبت ورقتها على حساب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

وشهدت الدول الأوروبية الأخرى هذا التفرّد الفرنسي، تارة غير مبالية وطوراً منزعجة. على أن فرنسا حاولت إعطاء سياستها العربية بعداً أوروبياً من أجل تأكيد الهوية الأوروبية تجاه حليفتها الكبيرة الأمريكية. واقترحت فرنسا منذ عام ١٩٦٩ توافقاً رباعياً (الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفياتي ـ انكلترا ـ فرنسا) حول النزاع الإسرائيلي ـ العربي. وقبل الأمريكيون الفكرة عن غير اقتناع، ولكنهم أطلقوا مشروع روجرز الذي أعلن في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩. وفشل مشروع روجرز الثاني المعلن عنه في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٠.

ووجدت فرنسا، بالضبط، في فشل مشروع روجرز، «الدليل على بطلان العمل الأمريكي الأحادي الجانب»[١٥]، كما لاحظ شومان (Schumann) أمام الجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠. واستمرت، على العكس، في دعم مهمة يارينغ وسيط الأمم المتحدة. إلا أن هذه المهمة فشلت بسبب معارضة غولدا مائير، فتنحى يارينغ عن مهمته في شباط/فبراير ١٩٧١. وانعقد في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ الاجتماع الأخير للأربع ورفض فيه الأمريكيون إصدار بيان مشترك. وراحت الاجتماعات تتأجّل، ولم تنعقد بعد ذلك، ودُفنت المبادرة الفرنسية بخصوص توافق الدول الأربع.

---

(١٤) Thierry Fabre, «La Politique arabe de la France, la fin des mythes,» *Esprit,* no. 6 (juin 1991), p. 142.

(١٥) Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe,* livres de la revue d'études palestiniennes, 2 tomes (Washington, DC: Institut des études palestiniennes, 1992-1993), p. 100.

ويبيّن إقدام فرنسا على السعي لتوريط انكلترا في توافق الأربع هاجسها في تغليب المصالح الأوروبية وتجنب أن يكون الثنائي (الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفياتي) هو وحده الذي يبت قضايا الشرق الأدنى. ونجحت فرنسا، بموازاة هذه المبادرة، في إدخال مسألة الشرق الأدنى في مناقشات المجموعة الأوروبية ابتداء من قمة لاهاي (الأول والثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩)، وشكل تقرير دافينيون (Davignon) المقدّم عقب هذه القمة الصيغة الأولى لموقف مشترك للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في صدد النزاع الإسرائيلي ـ العربي. وتبنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في ١٣ أيار/مايو ١٩٧١، مستنداً مشتركاً، مستند شومان، المرتكز على القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن.

ويشكل مستند شومان نجاحاً للدبلوماسية الفرنسية، إلا أن فرنسا أثبتت عدم تماسكها، تارة في التصويت في منظمة الأمم المتحدة على القرارات التي تأسف للتعديلات التي أقدمت عليها إسرائيل في صدد نظام القدس، وطوراً بالامتناع عن التصويت على قرار (القرار ٢٨٥١ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١) يدعو إسرائيل إلى إلغاء التدابير التي ترمي إلى ضم الأراضي المحتلة والاستيطان فيها.

واستمرت فرنسا، على رغم عدم التماسك هذا، في انتهاج سياسة مستقلة. ووفّرت لها حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ فرصة جديدة لتتميز عن الولايات المتحدة وبلدان أوروبية أخرى، ولا سيما انكلترا والمانيا المنحازتين كلياً إلى المواقف الأمريكية. ونتذكر جميعاً جملة ميشال جوبير الصغيرة بعد مرور بضعة أيام على بدء الأعمال العسكرية: «هل أن محاولة العودة إلى المنزل تشكل اعتداء غير متوقّع؟»[١٦]. ولم يقل بيار مسمير (Pierre Messmer) غير ذلك عندما أعلن في ٩ تشرين الأول/أكتوبر أمام الجمعية الوطنية: «كيف يمكن، بالفعل، أن نتصوّر بلداناً وشعوباً مشبعة بالحس الوطني يمكن أن تقبل، إلى الأبد، بدون أي أمل وحل عادل ومتوازن، احتلال أرضها؟»[١٧].

هكذا كانت النبرة، فالدبلوماسية الفرنسية تصر على تسجيل اختلافها. ولم يخطئ كيسنجر في فهم ذلك إذ سعى إلى أن ينتزع من فرنسا ما لها الحق فيه بالمناداة، بعد أول صدمة نفطية في عام ١٩٧٣، بإنشاء وكالة دولية للطاقة (AIE)، تجمع البلدان الغربية تجاه بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC). إلا أن

---

(١٦) *Le Monde,* 9/10/1973.

(١٧) PEF, 2ème semestre 1973, p. 133, et Kassir et Mardam-Bey, Ibid., p. 119.

فرنسا عارضت هذه المبادرة وقادت حملة لكي تؤيدها بلدان أوروبية أخرى. ووجدت نفسها، تجاه الرفض المهذب لأقرانها الأوروبيين، مكرهة على الانفراد. وهكذا حقق كيسنجر انتصاره الأول؛ وبقيت أوروبا في الحظيرة الأطلسية وإنما من دون فرنسا.

وفي الحقيقة انطلقت هذه الإرادة لإفشال أي رغبة استقلالية أوروبية في مواجهة الولايات المتحدة، في نيسان/ابريل ١٩٧٣، بتقديم كيسنجر مشروع ميثاق جديد للحلف الأطلسي استعيد في خطاب هام بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ بعد شهرين من الصدمة النفطية الأولى. وظهرت كلمتان أساسيتان في هذا الخطاب. التوسيع: والمقصود إدخال اليابان في المسائل التجارية والنقدية لتنظيم «نسق اقتصادي منفتح ومتوازن يشمل أوروبا واليابان والولايات المتحدة». التعمّق: يتعلق الأمر بتجاوز التعريف العسكري بشكل أساسي للأطلسية وتحويل هذه إلى إطار موحِّد للمسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية.

إذاً ما تقصده الولايات المتحدة هو معالجة المسائل الأطلسية في مجموعها وعلى أعلى مستوى، وهذه الشمولية يجب أن يقررها «الزعماء السياسيون على أرفع مستوى لأنها تتطلب قبل كل شيء استخداماً للإرادة السياسية». ومن هنا انطلقت القمم الأطلسية.

فلسطين في إطلاق الحوار العربي ـ الأوروبي

لم تعبّر أوروبا، حتى عام ١٩٧٣، بصوت واحد عن موقفها من النزاع الإسرائيلي ـ العربي. ولا يعود ذلك إلى التباين الكبير بين حساسيات الدول الأعضاء ومصالحها وحسب، ولكن، وبصورة خاصة، إلى ضعف التعاون السياسي الأوروبي أيضاً. وبالفعل تبنى وزراء الخارجية، بصورة متأخرة جداً، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، تقرير اللوكسمبورغ، الذي ينشئ تعاوناً سياسياً أوروبياً (CPE) عن طريق استشارة منتظمة حول المسائل المهمة للسياسة الخارجية، في سبيل «تعزيز تضامنها بتسهيل الانسجام في وجهات النظر، والتوافق على المواقف، وعلى الأعمال المشتركة عندما يبدو ذلك ممكناً ومأمولاً.

وأصبح النزاع العربي ـ الإسرائيلي، بسبب أثره وتشعباته، أحد أركان التعاون السياسي الأوروبي لكن أيضاً أحد أحجار العثرة فيه. وفي هذا النطاق تبنت المجموعة الأوروبية، في ١٣ أيار/مايو ١٩٧١، مستند شومان، ونقاطه الأساسية هي التالية:

١ ـ انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧.

٢ ـ حق اللاجئين العرب في العودة إلى أرضهم أو اختيار التعويض عليهم.

٣ ـ إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي حدود إسرائيل.

٤ ـ وجود قوات دولية، باستثناء القوى العظمى الأربع، في المناطق المنزوعة السلاح.

وأثار هذا المستند المبني، مع ذلك، على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، اعتراضاً شديداً في إسرائيل. وذلك لم يمنع وزراء الخارجية الأوروبيين من تبنّيه في ١٣ أيار/مايو. إلا أن هولندا والمانيا عارضتا بحزم جعله علنياً. وأعلن ولتر شيل (Walter Sheel) وزير الخارجية الألماني في زيارة لإسرائيل (تموز/يوليو ١٩٧١) للتقليل من أهمية هذا المستند، أنه لا قيمة عملية له ويشكل مجرد قاعدة نقاش. وكان على عكس ذلك بيير هارمل (Pierre Harmel) وزير الخارجية البلجيكي قد أبدى رضاه عن الإجماع الأوروبي حول هذه المسألة وذهب حتى إلى الكلام على «ربيع أوروبا»[(١٨)].

وهكذا يفسح مستند شومان في المجال لتقديرات مختلفة بحسب كل بلد، لكن بدأت مذاك ملاحظة تآكل التضامن غير المشروط مع إسرائيل. وكان ذلك واضحاً في فرنسا في نهاية الستينيات. وأصبح جلياً، مع انتخاب ويلي برانت لمركز مستشار المانيا، أن المانيا أيضاً تتحضر لإعادة النظر في سياستها في الشرق الأدنى في اتجاه أكثر توازناً وأكثر موضوعية.

وكانت ردات فعل الدول الأوروبية، عند اشتعال حرب ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، متباينة من جديد ويتحدد موقعها خارج نطاق التعاون السياسي الأوروبي، ففرنسا دعمت المعسكر العربي وأخذت هولندا بوجهة النظر الإسرائيلية، وانقسم الأعضاء السبعة الآخرون، فاقترح بعضهم إجراء «استشارات فورية في إطار المجموعة»، في حين أحال آخرون الأمر على الأمم المتحدة. واتفق الجميع في النهاية على نص في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ يدعو إلى وقف إطلاق النار لحماية السكان المدنيين والمباشرة بالمفاوضات، في نطاق ملائم، لكي «يتاح حل متوافق مع القرار ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧».

---

(١٨) Greilsammer and Weiler, *Europe's Middle East Dilemma: The Quest for a Unified Stance,* p. 28.

وفرضت البلدان العربية، بعد بضعة أيام، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، حصاراً نفطياً على هولندا، وقررت تخفيض التصدير النفطي، وبالتعاون مع البلدان الأخرى لمنظمة الدول المصدرة للنفط، رفعت ثمن البرميل الواحد إلى أربعة أضعاف فانتقل من ثلاثة دولارات إلى أحد عشر دولاراً ونصف لكل برميل.

لم يعد الزمن زمن تردد. فالعالم العربي نادى أوروبا التي بات عليها أن تتصرف. وعملت انكلترا وفرنسا على إقناع شركائهما باتخاذ موقف موحد، فصدر البيان المشترك للتعاون السياسي الأوروبي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، وهذا نصه:

«تابعت حكومات المجموعة الأوروبية الست التداول في وجهات النظر حول الوضع في الشرق الأوسط. واتفقت، مع توضيح أن الرؤى المعروضة أدناه لا تمثل سوى مساهمة أولى من حصتها في السعي إلى حل شامل للمسألة، على ما يلي:

« ١ـ تصر بشدة على أن قوات الفريقين في نزاع الشرق الأوسط يجب، وفقاً للقرارين ٣٣٩ و٣٤٠ الصادرين عن مجلس الأمن، أن تعود فوراً إلى المواقع التي كانت تشغلها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وهي تعتقد أن العودة إلى هذه المواقع تسهّل حل مشكلات ملحة أخرى تتعلق بأسرى الحرب من الجيش المصري الثالث.

« ٢ـ لديها الأمل الأكيد بأن المفاوضات، عقب تصويت مجلس الأمن على قراره رقم ٣٣٨ في رقم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، يمكن أخيراً القيام بها لإرساء سلام عادل ودائم في الشرق الأدنى، تطبيقاً للقرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في جميع أقسامه. وتعلن أنها مستعدة للقيام بكل ما في وسعها للمساهمة في ذلك. وتعتبر أن هذه المفاوضات يجب أن تجري في نطاق الأمم المتحدة. وتذكّر بأن الميثاق أناط بمجلس الأمن المسؤولية الأساسية للسلام والأمن الدوليين. وللمجلس والأمين العام دور خاص ليقوما به في إقامة السلام والمحافظة عليه تطبيقاً للقرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ الصادرين عن المجلس.

« ٣ـ ترى أن اتفاق سلام يجب أن يكون مبنياً، بصورة خاصة، على النقاط التالية:

ـ عدم قبول حيازة الأراضي بالقوة.

ـ ضرورة أن تضع إسرائيل حداً لاحتلال الأراضي التي ما زالت تحتلها منذ نزاع ١٩٦٧.

ـ احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها في حدود آمنة ومعترف بها.

ـ الاعتراف بأنه، لإحلال السلام العادل والدائم، يجب الأخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

« ٤ـ تذكّر بأن إحلال السلام، وفقاً للقرار رقم ٢٤٢، يجب أن يكون موضوع ضمانات دولية. وهي ترى أن هذه الضمانات يجب أن تعزز بإرسال قوى حفظ السلام إلى المناطق المنزوعة السلاح المنصوص عليها في المادة ٢ ج من القرار رقم ٢٤٢، بين غيرها من الضمانات. وهي متفقة على أن الضمانات لها أهمية كبرى لتسوية الوضع العام في الشرق الأوسط، وفقاً للقرار رقم ٢٤٢ الذي يذكره مجلس الأمن في القرار رقم ٣٣٨. وتحتفظ بالحق في إبداء اقتراحات في هذا الصدد.

« ٥ـ تذكّر في هذه المناسبة بالروابط، من أي نوع كانت، التي تشدها منذ زمن بعيد إلى بلدان الشاطئ الجنوبي والشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وتؤكد مجدداً، في هذا الشأن، ما ورد في بيان قمة باريس في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢، مع التذكير بأن المجموعة الاقتصادية الأوروبية مصممة، في نطاق مقاربة شاملة ومتوازنة، على التفاوض حول اتفاقات مع هذه البلدان».

وكانت ردة فعل إسرائيل على البيان سلبية بالطبع. ورأى أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي أن بيان بروكسل **انتهازي وغير مقبول**. وبالمقابل لقي البيان رضا تاماً في العالم العربي. إن له، كما قيل، ميزة الوضوح وهو مبني على القانون الدولي وقد تمت الموافقة عليه بالإجماع. وأصبح في وسع أوروبا، بالنسبة إلى البلدان العربية، أن تكون شريكاً حقيقياً. ولم تتأخر ردات فعلها؛ فاقترحت فوراً إجراء حوار دائم لمعالجة مسائل المصلحة المشتركة. وهذا هو معنى الإعلان الموجه إلى أوروبا الغربية، الصادر في الجزائر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ في نطاق القمة العربية (٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأسرع أربعة وزراء عرب إلى كوبنهاغن لتقديم الملف العربي إلى القمة الأوروبية المنعقدة في العاصمة الدانمركية (١٠ ـ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣) واقتراح حوار أوروبي ـ عربي[١٩].

(١٩) هناك في شأن الحوار الأوروبي ـ العربي والعلاقات الأوروبية العربية أدب غزير وعلى وجه الخصوص: المصدر نفسه؛ Bichara Khader, *L'Europe et le monde arabe: Cousins, voisins* (Paris: Publisud; Ottignies: Quorum, 1992), pp. 91-139; Bichara Khader, ed., «The EEC and the Arab World,» *Arab Affairs,* vol. 12 (Special Issue) (Spring 1993); Emilio Gonzalez Ferrin, «El Dialogo Euro-Arabe: La Union Europea Frente al Sistema Regional Arabe,» (Ph. D. Thesis, Séville, 1995) (Polycopiée); H. A. Jawad, *Euro-Arab Relations: A Study in Collective Diplomacy* (Reading, UK: Ithaca Press, 1992); *L'Europe et le conflit israélo-palestinien: Débat à trois voix: Actes du colloque tenu à Paris au Sénat les 12 et 13 janvier 1989, «comment l'Europe peut-elle* =

كرر رؤساء الدول والحكومات الأوروبيون، في إعلان كوبنهاغن (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣)، موقفهم من الشرق الأوسط الذي سبق توضيحه في إعلان ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وأكدوا بصورة خاصة إرادة الكلام على القضايا العالمية بصوت واحد.

إلا أن أولويات الفريقين مختلفة. فالأمر يتعلق، بالنسبة إلى الدول العربية، بالتثبت من الدعم المتوازن للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في النزاع الإسرائيلي ـ العربي. وبالنسبة إلى الدول الأوروبية يجب أن يضمن لهم الحوار التموين المنتظم بالنفط بأسعار معقولة، وكذلك إعطاء ماهية للتعاون السياسي الأوروبي.

وجرى في ٤ آذار/مارس ١٩٧٤ تفويض اللجنة القيام بأولى الاتصالات الرسمية مع جامعة الدول العربية، ولكنها اصطدمت بسرعة بنقض بريطانيا العظمى (٢ نيسان/ابريل ١٩٧٤). ولم يتم سحب هذا النقض إلاّ في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٧٤ بعد رفع الحصار عن هولندا. وبعد تجاوز هذه العقبة، استؤنفت المفاوضات على المستوى الوزاري في باريس (٣١ حزيران/يونيو ١٩٧٤)، وعقد من ١٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ أول مؤتمر برلماني للتعاون الأوروبي ـ العربي. وقبلت القمة العربية في الرباط مبدأ الحوار. بيد أن جامعة الدول العربية، بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني (قمة الرباط في عام ١٩٧٤)، سارعت إلى أن تطلب، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار الأوروبي ـ العربي. وعارضت أوروبا ذلك. وقد التفّت تسوية دبلن، في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٥، حول مسألة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بإيجاد صيغة مفاوضات بين فريقين لا بين دول، بحيث يتاح لمنظمة التحرير الفلسطينية الاندماج في الفريق العربي.

وتلقت التسوية ضمان جامعة الدول العربية. وكانت الأرضية ممهدة أخيراً في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٧٥. وأصبح بإمكان أول اجتماع للخبراء الأوروبيين ـ العرب أن ينعقد في القاهرة. فانطلق الحوار العربي ـ الأوروبي أخيراً. وقد ساهم، بلا نزاع، في بلورة موقف للمجموعة الأوروبية حول القضية الفلسطينية.

---

contribuer à un règlement politique du conflit du Proche-Orient?», publié sous la direction de = Jean-Paul Chagnollaud et Alain Gresh, comprendre le Moyen-Orient (Paris: L'Harmattan, 1989), et

أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي الأوروبي: وجهة نظر عربية** (القاهرة: المكتبة المصرية، ١٩٧٦).

غير أن الولايات المتحدة عارضت ملاءمة حوار مباشر بين العرب والأوروبيين، إذ فرضت ألاّ تكون على علم بذلك وحسب بل أن تستشار أيضاً. وفي آذار/مارس ١٩٧٤ أبدى الناطق باسم وزارة الخارجية (الأمريكية) تحفظين إلى مجلس التسع في صدد ملاءمة تحضير مؤتمر وزاري مع البلدان العربية: «المسألة هي معرفة ما إذا كان الفريق الأوروبي يتكلم ويتصرف على أساس درجة معقولة من الاستشارات المنتظرة بين أصدقاء»[٢٠].

ولم تخشَ الولايات المتحدة، على صعيد الفعالية، الاتفاقات بين دولة ودولة، والتي توصل إلى الحد من سيطرة الشركات المتعددة الجنسية وحسب، بل أيضاً وبصورة خاصة، تسوية خاصة أوروبية ـ عربية. فاقترحت إذاً، منذ شباط/فبراير ١٩٧٤، اجتماعاً لتكوين جبهة مستهلكين تتيح، إذا تطلب الظرف ذلك، مواجهة البلدان المنتجة (منظمة الدول المصدرة للنفط)، بنوع من منظمة الدول المستوردة للنفط (OPIP) برعاية الولايات المتحدة، وفي الواقع أقامت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ الوكالة الدولية للطاقة (AIE) التي شاركت فيها بلدان المجموعة الأوروبية باستثناء فرنسا.

ويبدو بوضوح إذاً أن الولايات المتحدة مصممة على جعل الحوار الأوروبي ـ العربي يتعثر. ولم يخفِ كيسنجر عدائيته. «قال لي إنه سيعارض هذه المبادرة وسوف يفشلها»، هذا ما قاله وزير الشؤون الخارجية الفرنسي م. جوبير[٢١]. وقد اشترط كيسنجر، بعد فشله في منع تقارب أوروبي ـ عربي، الحصول على حق الرقابة، بل كما اعترف ستانلي هوفمن[٢٢]، على «حق الاشتراك في الإدارة». وذهب الرئيس نيكسون إلى أبعد من ذلك، وأعلن في خطابه بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٧٥ في شيكاغو أنه يعتبر الحوار الأوروبي ـ العربي «تآمراً أوروبياً على مصالح الولايات المتحدة»[٢٣].

---

(٢٠) ورد في: Christian Frank, *Options, interne et externe, pour la communauté européenne: Essai sur les finalités,* Working Paper; no. 8. Série eurospective; no. 1 (Louvain - la - Neuve: Université catholique de Louvain, centre d'études européennes, 1975), p. 64.

(٢١) ورد في: Mustapha Benchenane, *Pour un dialogue euro-arabe,* préface de Michel Jobert, mondes en devenir. Série «points chauds»; 5 (Paris: Berger-Levrault, 1983), p. 57.

(٢٢) S. Hoffmann, «L'Evolution de l'Europe et la politique américaine,» *Politique étrangère,* no. 4 (1976), p. 372.

(٢٣) المصدر نفسه.

وكان للضغط الأمريكي مفعوله لأن المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعهدت استبعاد **الطاقة** من المناقشات الأوروبية ـ العربية. إلا أنها احتفظت، في شأن النزاع الإسرائيلي ـ العربي بحرية إصدار البيانات، ولكنها لا تستطيع، بأي طريقة كانت، أن تحل محل الولايات المتحدة لرعاية مفاوضات إسرائيلية ـ عربية محتملة. وبالفعل كان كيسنجر مقتنعاً بأن أي تقارب أوروبي ـ عربي يقوض جهوده لإقامة السلام في الشرق الأدنى[٢٤].

تطور موقف أوروبا الجماعي حول المسألة الفلسطينية: المرحلة المفصلية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨١

تُعدّ المواقف والإعلانات الأوروبية حول المسألة الفلسطينية والنزاع الإسرائيلي ـ العربي بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨١ بالعشرات، ومن الممل عرضها بشكل شامل. أعلنت أوروبا رأيها في شأن الأحداث الكبرى التي حصلت في تاريخ الشرق الأوسط خلال هذه الفترة: حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، والصدمات النفطية (١٩٧٣ و١٩٧٩)، والحرب اللبنانية (التي بدأت في عام ١٩٧٥)، واتفاقات كامب ديفيد (١٩٧٩).

وقد أكدت أوروبا بثبات، خلال الحقبة ذاتها، علاوة على ذلك، موقفها المتعلق ببعض المواضيع المركزية: **تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره**، و**الأراضي المحتلة**، و**علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل**، و**نظام القدس**، و**المستوطنات اليهودية**، و**كيفيات التفاوض الإسرائيلي ـ العربي**، بحيث أصبح النزاع الإسرائيلي ـ العربي، بلا جدال، الموضوع الرئيسي للتعاون السياسي الأوروبي، ووضع التسع ثم العشر ثم الاثنتي عشرة دولة على المحك لكي تتجانس وجهات نظرها حول قضايا الشرق الأدنى[٢٥]. ولكن الممارسة لم تكن مجرّدة من المصلحة بالنسبة إلى التعاون السياسي الأوروبي إذ ظهر أن تماسك مواقف مختلف الدول الأعضاء لم يكن هو الذي يؤدّي إلى بيانات مشتركة، وإنما على العكس فالبيانات المشتركة هي التي كانت تعزز تماسك المجموعة. وفي هذا المعنى كان دو شوتيت

---

(٢٤) Yann de l'Ecotais, *L'Europe sabotée* (Bruxelles; Paris: Rossel, 1976), p. 101.

(٢٥) انظر: Philippe de Schoutheete, *La Coopération politique européenne,* préface d'Etienne Davignon, collection «Europe», 2ème éd. (Paris: F. Nathan; Bruxelles: Labor, 1986), pp. 78-79, et G. Van Well, «Le Développement d'une politique commune des neuf au Proche-Orient,» *Politique étrangère,* vol. 41, no. 2 (1976).

على حق عندما بيّن بشكل غير مباشر أن «النزاع الإسرائيلي ـ العربي أدّى إلى تقدّم التعاون السياسي الأوروبي، بخاصة بإجبار هذا التعاون على تبني موقف مشترك»[٢٦].

لقد تطور الموقف المشترك على مرّ السنين في شأن عدد كبير من الملفات، تحت ضغط أحداث خارجية، والتغيرات التي حصلت في عمل المجموعة، والتوسيعات المتتالية، والتحولات الجغراسيّة على المستوى العالمي أو بكل بساطة بسبب إرهاف حس الآراء العامة في شأن الطابع الملِح، بالنسبة إلى أوروبا، للمساهمة في شقّ تلك الدمّلة الفلسطينية التي يُخشى، في أي وقت، أن تشكل تهديداً خطيراً للأمن الأوروبي.

ونذكّر بأن المجموعة الأوروبية، بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٣، رأت في النزاع الإسرائيلي ـ العربي، بشكل أساسي، مشكلة اللاجئين الذين يجب إطعامهم وإسكانهم. بيد أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، منذ أول بيان مشترك (بيان بروكسل، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣)، تميّز موقفها من موقف منظمة الأمم المتحدة التي لم تتكلم في القرار رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، إلاّ على لاجئين فلسطينيين. فقد بات يقتضي، في نظر وزراء الخارجية، أن تؤخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للفلسطينيين كأحد الشروط الجوهرية التي يجب أن يستند إليها أي اتفاق سلام، غير أنه لم يكن هناك توافق أوروبي حول تحديد الحقوق المشروعة كما سنرى ذلك فيما بعد.

وساءت العلاقات بين إسرائيل ومعظم الدول الأوروبية ابتداءً من عام ١٩٧٣، وفشلت على نحو محزن جميع محاولات الدولة اليهودية إغراق المسألة الفلسطينية أو التهرب منها. وعادت القضية الفلسطينية إلى جدول الأعمال، بالاستقلال عن النزاع الإسرائيلي ـ العربي، وسيطرت على أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤.

ودعي ياسر عرفات شخصياً إلى التوجه إلى الجمعية العامة (١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤). وتم التصويت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ على قرارين تاريخيين: القرار رقم ٣٢٣٦ حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والقرار الثاني رقم ٣٢٣٧ حول إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية وضع المراقب الدائم في الأمم المتحدة. ولم تتوصل الدول الأوروبية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، مرة

---

(٢٦) Schoutheete, Ibid., p. 83.

أخرى، إلى التفاهم حول المعنى الذي تعطيه لمفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الوارد في بيان بروكسل، وصوّتت على القرارات في ترتيب مبعثر، إذ أيّدت فرنسا وإيرلندا وإيطاليا دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في أعمال الجمعية العامة. غير أن ثماني دول أوروبية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، عندما كان الأمر متعلقاً بوضع مراقب دائم بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، صوتت ضد القرار، في حين أن فرنسا امتنعت عن التصويت، وصوتت إسبانيا التي لم تكن عضواً في هذه المجموعة آنذاك لصالح القرارين.

وكان يقتضي انتظار عام ١٩٧٧ لملاحظة تعمّقٍ في موقف المجموعة، وقد أثار رؤساء الدول والحكومات في قمة لندن، في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٧٧، للمرة الأولى، مفهوم الشعب الفلسطيني وأكدوا قناعتهم بأن حل النزاع في الشرق الأوسط لن يكون ممكناً إلا إذا تجسد في الوقائع الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إعطاء هويته الوطنية تعبيراً فعلياً، ما يوجب الأخذ في الحسبان ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على وطن.

الإعلان الذي تبناه المجلس الأوروبي في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٧٧

« ١ـ تتلقّى التسع (دول) في المرحلة الحالية الدقيقة للوضع في الشرق الأوسط بالتأييد جميع الجهود المبذولة لوضع نهاية لهذا النزاع المأساوي. وتشدّد بقوة على المصلحة الأساسية التي تراها في مفاوضات عاجلة ومثمرة لإقامة سلام عادل ودائم. وتطلب بإلحاح إلى جميع الفرقاء المعنيين المشاركة في مفاوضات كهذه بذهنية بناءة وواقعية؛ وعلى جميع الفرقاء أن يمتنعوا عن أي إعلان أو أي سياسة يمكن أن تشكل عقبة أمام السعي وراء السلام.

« ٢ـ لقد طرحت الدول التسع، غير مرة، في الماضي، في إعلانات ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ و٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ و٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، على سبيل المثال، قناعتها بأن تسوية سلمية يجب أن تكون مبنية على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن وعلى:

ـ عدم قبول اكتساب ملكية الأراضي بالقوة.

ـ ضرورة أن تضع إسرائيل نهاية لاحتلال الأراضي التي ما زالت تحتفظ بها منذ نزاع ١٩٦٧.

ـ احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة إقليمها واستقلالها ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ـ الاعتراف بأنه، لإحلال سلام عادل ودائم، يجب الأخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وهي ما تزال مقتنعة بحزم بأن هذه الوجوه جميعاً يجب أن تعتبر ككل.

« ٣ـ إن التسع مقتنعة بأن حل النزاع في الشرق الأوسط لن يكون ممكناً إلا إذا تجسَّد على أرض الواقع الحقُّ المشروع للشعب الفلسطيني في إعطاء هويته الوطنية تعبيراً فعلياً وهو تجسُّدٌ لا بد من أن يأخذ بالاعتبار ضرورة وطن للشعب الفلسطيني. وهي تعتبر أن ممثلي الفرقاء في النزاع، بمن فيهم الشعب الفلسطيني، يجب أن يشاركوا في المفاوضات بطريقة ملائمة تحدَّد بالاستشارة بين كل الفرقاء المعنيين. وعلى إسرائيل أن تكون، في نطاق تسوية شاملة، مستعدة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما أن الفريق العربي يجب أن يكون مستعداً للاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. ولا يمكن أن يتأمن أمن دول المنطقة عن طريق حيازة الأراضي بالقوة وإنما يجب أن يكون الأمن مبنياً على التزامات بالسلام متبادلة بين الفرقاء المعنيين جميعاً، ضمن منظور إقامة علاقات سلمية حقيقية.

« ٤ـ ترى التسع أن مفاوضات السلام التي تهدف إلى تحديد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع والعمل بها يجب أن تستأنف بسرعة. وهي مستعدة أيضاً لأن تشارك في الضمانات في إطار الأمم المتحدة».

يسجل إعلان لندن مرحلة هامة في تطور الموقف الأوروبي، لأن المجموعة لا تعترف بوجود شعب فلسطيني وحسب وإنما أيضاً بحقه في العيش في اقليم محدد تماماً، مما يشكل في الواقع مكوّنتين من مكوّنات مفهوم الأمة (مجموعة بشرية تشكل جماعة سياسية مستقرة في اقليم محدد أو مجموعة أراض محددة ومجسَّدة بسلطة سيدة). وفقط هذه المكوّنة الثالثة غير موجودة في إعلان لندن، بالاختيار السياسي لا بالإهمال. فقبل بضعة أشهر، في الاجتماع الثاني للجنة العامة للحوار الأوروبي ـ العربي، المنعقد في تونس في ١٠ و١١ شباط/فبراير ١٩٧٧، أصر الفريق العربي، من دون نجاح، على الفريق الأوروبي، على ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية «كممثل وحيد للشعب الفلسطيني». ولم يرَ الأوروبيون في عام ١٩٧٧ أنه آن الأوان لاتخاذ قرار بخصوص هذه المسألة. فالنفوس لم تكن محضرة بعد في شأن ذلك، لأن كثيرين من الأوروبيين كانوا لا يزالون تحت صدمة اغتيال رياضيين من قبل فدائيين فلسطينيين في دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ (١٩٧٢). يضاف إلى ذلك أن أعمال أيلول الأسود (بعد ١٩٧٠) ودور الفلسطينيين في الحرب الأهلية

اللبنانية (بعد ١٩٧٥) لم تُعد إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي يجري الخلط بينها وبين كل شيء، شعبيتها في الأوساط الرسمية الأوروبية على رغم خطاب عرفات المعتدل في الجمعية العامة للأمم المتحدة (في عام ١٩٧٤).

وتكرر الطلب العربي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في الاجتماع الثالث للجنة العامة للحوار العربي الأوروبي الذي انعقد في بروكسل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧. ومن جديد لم تلقَ المسألة صدى مؤيداً.

وحصل بعد بضعة أيام، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، حدث له أهمية كبرى: زيارة السادات الاستعراضية إلى القدس. وفاجأت زيارة السادات المجموعة الأوروبية التي ساورها التمزق. إن مبادرة السادات ما كان يمكن إلا أن تروق لها. ألم تكن المصالحة الإسرائيلية ـ العربية إحدى أعزّ أمنياتها؟ ولكن المجموعة لا تستطيع بداهة أن تبارك مبادرة مرفوضة في العالم العربي بأسره. هكذا عندما اجتمع المجلس الأوروبي لوزراء الخارجية في بروكسل في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ كان على (الدول) التسع أن تلتزم الحياد عبر الإلحاح على نقاط ثلاث: عدم رفض مبادرة السادات **الشجاعة** التي كسرت حائط الحذر، والمناداة بتسوية شاملة للنزاع، والدعوة إلى سلام «لجميع شعوب المنطقة ومن ضمنها الشعب الفلسطيني».

إن حذراً كهذا في الصياغة يختلف حتماً وبوضوح «عن الشعور الجياش لصانعي الرأي المجمعين على الاحتفال، بحماس شبه صوفي، برمزية الأعجوبة»[٢٧]. ولكن الدول الأوروبية كان عليها التفريق بين «الشعور الذي أثاره في الرأي العام بصورة شرعية العملُ التاريخي للسادات» وضرورة الأخذ في الاعتبار مجموع ثوابت النزاع الإسرائيلي ـ العربي.

وكان ذلك، على أي حال، الموقف المعلن لفرنسا التي توصلت إلى جعل المجموعة الأوروبية تسلِّم به، وبالفعل رفضت فرنسا جيسكار ديستان إصدار إعلان مشترك للتسع يؤيد علانية مسعى السادات، بذريعة أن هذا الإعلان لن يكون متسرعاً وحسب وإنما، إذا كان قد جرى تبنيّه، فسيعني أيضاً أن «الدول الغربية وحدها قد تدخلت في هذه المرحلة لدعم المبادرة المصرية»[٢٨]، ما يجعلها موضوع شبهة أكثر في البلدان العربية.

(٢٧) Kassir et Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe,* tome II: *1958-1991,* p. 238.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٩، و *Le Monde,* 25/11/1977.

وبين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠ طغت المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية، ثم اتفاقات كامب ديفيد بمباركة أمريكية (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)، ومعاهدة الصلح بين إسرائيل ومصر (آذار/مارس ١٩٧٩) على أحداث الساعة. وشلّ الشِقاق الذي حدث في صميم جامعة الدول العربية، والتي استبعدت مصر، الحوار الأوروبي ـ العربي وأغرق المجموعة في صمت مرتبك. فاكتفى المجلس الأوروبي، في إعلان ٨ نيسان/ابريل ١٩٧٨ في كوبنهاغن، بتكرار الموقف «الذي بموجبه يجب أن تكون التسوية مبنية على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن» و«تأكيد المبادئ الواردة في إعلان ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٧٧».

بيد أن الدول الأعضاء، عند انعقاد المجلس الأوروبي في ٦ تموز/يوليو ١٩٧٨ في بريم (Brême)، كانت أكثر تحفظاً تجاه مسار السلام الساري وعبّرت عن «أسفها» لأن يكون تقدم المفاوضات الإسرائيلية ـ المصرية «محدوداً جداً». غير أن اجتماع بيغن والسادات في كامب ديفيد لطّف التحفظ الأوروبي. ففي إعلان ١٩ أيلول/سبتمبر في بروكسل «هنأت التسع الرئيس كارتر على «الشجاعة الكبيرة» التي بدأ بها اجتماع كامب ديفيد وقدّمت له دعمها الكامل من أجل تحقيق سلام كهذا».

وهكذا بدا موقف التسع متأرجحاً بين رأيين متعارضين: رأي الإنكليز والألمان الذين يريدون دعماً واضحاً وصادقاً وحازماً للمفاوضات الجارية، ورأي البلدان الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، بخاصة فرنسا، في السعي قبل أي شيء إلى عدم الاصطدام مباشرة بالفلسطينيين وأغلبية الدول العربية المعارضة لمسار كامب ديفيد.

وظهر هذا التأرجح بوضوح في الإعلان الأوروبي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨). ولم يكن الأوروبيون أقل حماساً لاتفاقات كامب ديفيد وحسب، وإنما ذهبوا إلى أبعد من ذلك أيضاً بالتعبير عن قناعتهم بأن «المسألة الفلسطينية هي مشكلة أساسية في نزاع الشرق الأوسط وأنها بالتالي مرتبطة بشكل وثيق بحل شامل لنزاع الشرق الأوسط».

وبعد أن هنأت الدول الأوروبية الرئيس كارتر على قيادة اتفاقات كامب ديفيد، تلقت توقيع اتفاق السلام المعقود بين إسرائيل ومصر في آذار/مارس ١٩٧٩ من دون حماس. وفي إعلان باريس (حزيران/يونيو ١٩٧٩)، اعتبرت التسع أن «معاهدة السلام تشكل تطبيقاً صحيحاً للقرار ٢٤٢»، ولكنها سارعت إلى شرح أمنيتها في أن تقود هذه المعاهدة «إلى تسوية شاملة» يشارك فيها «جميع الفرقاء المعنيين»، ومن ضمنهم «ممثلو الشعب الفلسطيني». وفي إعلان باريس في ١٨ حزيران/يونيو

١٩٧٩ ذكّرت التسع بإعلانها في ٢٦ آذار/مارس، لكنها شددت فيه على الطابع غير القانوني لإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة.

إعلان باريس في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٧٩

«تفحصت الدول التسع الوضع في الشرق الأوسط.

وهي تذكّر، وفقاً لإعلاناتها السابقة، ولا سيما إعلاني ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٧٧ و٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، بأن سلاماً عادلاً ودائماً لا يمكن أن يرسى إلاّ على أساس تسوية شاملة يجب أن تكون مبنية على قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى:

ـ عدم قبول اكتساب ملكية الأراضي بالقوة.

ـ ضرورة أن تضع إسرائيل نهاية لاحتلال الأراضي التي ما زالت تحتفظ بها منذ عام ١٩٦٧.

ـ احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها في حدود آمنة ومعترف بها.

ـ الاعتراف بأنه، لإحلال سلام عادل ودائم، يجب الأخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في وطن.

«وتأسف التسع لأي عمل أو إعلان، يمكن أن يشكل عقبة أمام السعي إلى السلام. وتعتبر بصورة خاصة أن بعض المواقف المتخذة أو الإعلانات من قبل الحكومة الإسرائيلية من شأنها أن تشكل عقبة أمام السعي إلى تسوية شاملة كهذه، والأمر على هذا النحو بصورة خاصة في شأن:

ـ مطالبة إسرائيل بالسيادة لأجَل على الأراضي المحتلة، غير المتوافقة مع القرار ٢٤٢ الذي طرح مبدأ عدم قابلية اكتساب الأراضي بالقوة.

ـ سياسة الحكومة الإسرائيلية في متابعة إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة، غير القانونية بالنسبة إلى القانون الدولي.

«تدعم استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه، وتشجب كل الأعمال التي تعتدي على أمن السكان وتشكل عقبة أمام ممارسة الحكومة اللبنانية سلطاتها على كامل اقليمها ولا سيما على جنوب البلد، وبما أنها مشغولة البال بشكل خطير،

بسبب الصعوبات التي تواجهها القوات الدولية (FINUL) في لبنان، التي تشارك فيها قوات من بعض الدول التسع، فهي تطلق نداء إلى الفرقاء جميعاً لكي يحترموا قرارات مجلس الأمن. هذه هي الملاحظات التي رأت الدول التسع أن عليها إبداءها حالياً، ولكنها تحتفظ بالعودة لاحقاً إلى مجمل هذه المسائل».

والتذكير بمركزية المشكلة الفلسطينية في أي تسوية هو مهمة فرنسا بصورة خاصة. ولم يترك البيان المنشور عقب اجتماع مجلس الوزراء (٢٩ آذار/مارس ١٩٧٩) أي شك يحوم حول موقف فرنسا التي تعتبر أن «حق الشعب الفلسطيني في وطن» هو أحد «المبادئ الثلاثة التي يجب أن تستوحيها التسوية الشاملة».

ولم يكن إقدام فرنسا، بعد اتفاقات كامب ديفيد، على الإشارة إلى ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المحادثات، من قبيل الصدفة. فالفكرة صدرت في خطاب جان فرانسوا بونسيه (Jean-François Poncet) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، وقد استعيدت بشكل أوضح خلال زيارة الرئيس جيسكار ديستان إلى الأردن من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس ١٩٨٠.

وبعد الغبطة الإعلامية التي أثارتها المصافحة التاريخية بين السادات وبيغن، أدركت الدول الأوروبية الأخرى أن المشكلة الفلسطينية بقيت كاملة، وأن الإسرائيليين ليست لديهم أي رغبة في تطبيق الجزء الثاني من اتفاقات كامب ديفيد في شأن الحكم الذاتي الفلسطيني، يضاف إلى ذلك أن تصريحات بيغن غير المنقطعة حول الحكم الذاتي للسكان لا الحكم الذاتي للأرض ليس من شأنها إقناع الأوروبيين بصحة مسار السلام المنفصل. كما أن دول المجموعة الأوروبية لم تتأخر في الانضمام إلى وجهة النظر الفرنسية في صدد ضرورة تسوية شاملة وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات.

ويقتضي هنا ذكر حدث استثنائي. ففي عام ١٩٧٩ قام ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، للمرة الأولى، بزيارة رسمية إلى بلد أوروبي: اسبانيا. وقد التقى فيها رئيس الحكومة الاسبانية أدولفو سواريز (Adolfo Suárez). وأُنشئ مكتب إعلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الاسبانية وإنما بنظام دبلوماسي غامض إلى حد ما. كان قد زال النظام الفرنكوي قبل أربعة أعوام. إلا أن موقف الحكومة الاسبانية الجديدة لم يتغير. وقد جرى توضيحه في ٩ آذار/مارس ١٩٧٨ أمام مجلس الشيوخ الإسباني من قبل الوزير الإسباني للشؤون الخارجية مرسلينو أوريخا (Mercelino Oreja): حق وجود جميع دول المنطقة في حدود آمنة ومعترف بها، انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، الاعتراف

بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني(٢٩). لكن الاعتراف بإسرائيل ليس على جدول الأعمال بعد.

واستعيدت هاتان الفكرتان (حق وجود جميع دول المنطقة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني) في إعلان البندقية بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٠. وقد اعتبر هذا الإعلان الذروة في مقاربة المجموعة (الأوروبية) للنزاع الإسرائيلي ـ العربي.

وتكمن جِدّة إعلان البندقية في المزيد من دقة التعابير المستعملة. وبالتالي ليست التفسيرات المتعددة واردة في شأن هذه التعابير. وهكذا كانت النقطة ٦ من الإعلان التي ورد فيها أن «المشكلة الفلسطينية التي ليست مجرد مشكلة لاجئين، يجب أخيراً إيجاد حل عادل لها. والشعب الفلسطيني الواعي وجوده كشعب، يجب أن يمكَّن، عن طريق مسار ملائم ومحدد في نطاق تسوية شاملة للسلام، من أن يمارس حقه في تقرير مصيره كاملاً».

وتابع الإعلان «[...] إن هذه المبادئ تفرض نفسها على جميع الفرقاء المعنيين، وبالتالي على الشعب الفلسطيني وعلى منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تشترك في المفاوضات».

إعلان المجلس الأوروبي: البندقية، ١٢ ـ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٠

« ١ـ [...] تشكل التوترات المتزايدة في هذه المنطقة خطراً جدياً وتجعل حلاً شاملاً للنزاع الإسرائيلي ـ العربي أكثر ضرورة وأكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

« ٢ـ ترى دول المجموعة الأوروبية التسع أن الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تشد أوروبا إلى الشرق الأوسط تفرض عليها القيام بدور خاص وتأمرها اليوم بالقيام بالعمل بشكل ملموس أكثر لصالح السلام.

« ٣ـ تستند المجموعة في هذا الصدد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وإلى المواقف التي عبَّرت عنها غير مرة [...].

« ٤ـ لقد آن الأوان، على الأسس المبينة على هذا النحو، لتسهيل الاعتراف والعمل بالمبدأين المقبولين من الأسرة الدولية عالمياً: الحق في الوجود وفي الأمن لدول المنطقة كافة، بما فيها إسرائيل، والعدالة للشعوب جميعاً، ما يستوجب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

(٢٩) Mesa, *Democracia y Politica Exterior en España,* p. 240.

« ٥ـ لجميع دول المنطقة الحق في العيش بسلام في حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة، ويجب أن تقدّم ضمانات التسوية السلمية من الأمم المتحدة بناءً على قرار مجلس الأمن، وعند الاقتضاء، على أساس إجراءات أخرى مقبولة من الجميع. وتعلن الدول التسع أنها مستعدة لأن تشارك، في سياق تسوية شاملة، في نظام ضمانات دولية ملموسة وإكراهية، بما في ذلك على الأرض.

« ٦ـ يجب أن تجد المشكلة الفلسطينية التي ليست مجرد مشكلة لاجئين، أخيراً، حلاً عادلاً. ويجب أن يؤخذ في الحسبان الشعب الفلسطيني الواعي وجوده كشعب عن طريق مسار ملائم ومحدد في نطاق تسوية شاملة للسلام فيمارس حقه في تقرير مصيره كاملاً.

« ٧ـ إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تضامن الفرقاء المعنيين جميعاً واشتراكهم في التسوية السلمية التي تجهد التسع في تحقيقها على أساس المبادئ المحددة في الإعلانات المذكورة سابقاً.

وتفرض هذه المبادئ نفسها على الفرقاء المعنيين جميعاً، وبالتالي على الشعب الفلسطيني وعلى منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تشترك في المفاوضات.

« ٨ـ تعترف التسع بالدور المهم، بصورة خاصة، الذي ترتديه مسألة القدس بالنسبة إلى الفرقاء المعنيين كافة، وتشدد على أنها لا تقبل أي مبادرة أحادية الجانب هدفها تغيير نظام القدس وعلى أن أي اتفاق حول نظام المدينة يجب أن يضمن الحق الحر في الوصول إلى جميع الأماكن المقدّسة.

« ٩ـ تذكّر التسع بضرورة أن تضع إسرائيل نهاية لاحتلال الأراضي التي ما زالت تحتلها منذ نزاع ١٩٦٧ كما فعلت بالنسبة إلى قسم من سيناء.

وهي مقتنعة كل الاقتناع بأن المستوطنات الإسرائيلية المأهولة تشكل عقبة خطيرة أمام مسار السلام في الشرق الأوسط. وتعتبر أن هذه المستوطنات المأهولة وكذلك التعديلات السكانية والعقارية في الأراضي العربية المحتلة هي غير قانونية بالنسبة إلى القانون الدولي.

« ١٠ـ تعتبر التسع، المهتمة بوضع نهاية للعنف، أن العدول عن القوة وعن التهديد باستعمال القوة من قبل جميع الفرقاء يمكن وحدهما أن يخلقا مناخ ثقة في المنطقة وأن يشكلا عنصراً جوهرياً لتسوية النزاع في الشرق الأوسط. [...].».

وهكذا يتصفّى موقف المجموعة ويتوضح، ليس فقط بإحالته إلى منظمة التحرير الفلسطينية بل أيضاً بإعلان التسع أنها أصبحت مستعدة للقيام بدور دافع

عبر مبادرة أوروبية. إن النقطة ١١ من الإعلان واردة كما يلي: «قررت التسع القيام بالاتصالات الضرورية بالفرقاء المعنيين كافة. وهدف هذه الاتصالات الاستعلام عن موقف مختلف الفرقاء تجاه المبادئ المحددة في هذا الإعلان، وعلى ضوء نتائج هذا الاستطلاع، تحدد الشكل الذي يمكن أن تتخذه المبادرة». وبالتالي ليس هناك ما يدهش أن يكون إعلان البندقية، الموصوف باستسلام ميونيخ في بيان الحكومة الإسرائيلية في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٠، قد أثار معارضة عامة من جانب الزعماء الإسرائيليين، وفوق ذلك، عبر شامير، عن رأيه بصراحة قاسية في مقابلة مع رؤساء الدبلوماسية الأوروبية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، كالمعتاد، بقوله: «هناك رباط معين بين الموقف الأوروبي والإرهاب المناهض للسامية»[٣٠].

ومن الغرابة بمكان أن منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أتي على ذكرها إسمياً في النص، لم تكن أقل خيبة أمل. فقد وجدت في الإعلان نوعاً من الوجل لأنها كانت تتوقع، بلا ريب، اعترافاً بمنظمة التحرير الفلسطينية بلا قيد ولا شرط، وموقفاً أكثر وضوحاً من اتفاقات كامب ديفيد.

حتى الأمريكيون طعنوا في إعلان البندقية. فقد اعتبروا أن الأوروبيين تجاوزوا تعهداتهم ويصدرون إعلانات أحادية الجانب، من دون استشارات مسبقة. إلا أن ادمون موسكي (Edmond Muskie) كان مجبراً على الاعتراف بأنه لا شيء في إعلانات البندقية يناقض اتفاقات كامب ديفيد.

وقام السيد ثورن (Thorn)، تنفيذاً للفقرة ١١ من إعلان البندقية، بمهمة إعلامية في الشرق الأوسط (من أول آب/أغسطس وآخره، وفي آخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠). ونظّم بنتيجتها تقريراً للمجلس الأوروبي في ١ و٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، وتتناول الفصول الكبرى للتقرير الجلاء عن الأراضي المحتلة وتقرير المصير وأمن القدس. ورأى المجلس بعد سماع التقرير أنه «من الضروري إجراء اتصالات جديدة مع الفرقاء المعنيين بالموازاة مع متابعة التأملات الداخلية.

وأظهرت الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، على صعيد آخر، عند اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٠)، تماسكاً أكبر. وهكذا صوتت الدول التسع جميعاً، بالإجماع، على القرار ٣٥/١٦٩ E الذي يدين القانون حول القدس والذي تبنته الحكومة الإسرائيلية، والقرار ٣٥/١٢٢ الذي يدعم عمل اللجنة الخاصة للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، والقرار رقم ٣٥/١٣ E

(٣٠) ورد في: B. Vaes, «Mr. Shamir critique la politique des neuf,» *Le Soir,* 8/10/1980.

الذي يطلب إلى إسرائيل الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٦٧ في العودة إلى ديارهم.

كما أن الدول التسع، بالإجماع دائماً، امتنعت عن التصويت على قرارات أخرى كالقرار الذي يتناول أنشطة المجموعة الخاصة في شأن حقوق الفلسطينيين (٣٥/ ١٦٩ C) أو القرارات (٣٥/ ١٢٢ I و٣٥/ ١٢٢ E و٣٥/ ١٢٢ F) التي تنتقد الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية جنيف أو الممارسات الإسرائيلية في هضبة الجولان، أو الوحشية المرتكبة ضد التلامذة والطلاب في الأراضي الفلسطينية. وعارضت التسع أخيراً قراراً يدين تعاون إسرائيل مع جنوب أفريقيا.

وهكذا كان هناك، في نهاية عام ١٩٨٠، شعور بأن أوروبا التي كانت منقسمة بين عدة أقطاب وعدة حساسيات أصبحت تسعى لإطلاق بادرة مشتركة في شأن الشرق الأوسط.

بيد أن إعلان اللوكسمبورغ (من ١ إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠)، مع التشديد على أهمية مهمة ثورن، لم يأتِ بأي جديد واكتفى بتكرار الإرادة الحازمة للمجموعة في متابعة جهودها من أجل السلام.

وكان الشرق الأوسط، في غضون ذلك، من جديد، مسرح حرب دامية، الحرب بين العراق وإيران. فانقسم العالم العربي، الموحّد في إدانة اتفاقات كامب ديفيد، في صدد هذه الحرب التي لا جدوى منها والمكلفة. وكانت سوريا، المسماة في الغالب قلب العروبة النابض، إلى جانب إيران. وهكذا تمزّق العالم العربي مرة أخرى وقد سبق أن اهتز باستبعاد مصر. كما أن الكثير من الأعضاء عند الاجتماع في القمة العربية في عمان (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠) نكثوا بوعودهم: سوريا ولبنان والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وتاهت السفينة العربية بلا ربّان بدءاً من أوائل الثمانينيات ومن دون دفّة. وسار النظام العربي الذي أصبح متعدد المركز، على غير هدى. ولم يتوصل إلى وقف الحرب التي اجتاحت لبنان (منذ عام ١٩٧٥) ولا إلى منع اندلاع الحرب بين إيران والعراق ولا إلى جلب إسرائيل إلى طاولة المفاوضات.

وأضعف تفسّخ النظام الاقليمي العربي عمل جامعة الدول العربية التي أجبرت على ترك مقرها في القاهرة إلى تونس. ودخل الحوار الأوروبي ـ العربي الذي سبق أن جمدته اتفاقيات كامب ديفيد في مرحلة استرخاء طويلة. أما المجموعة الأوروبية فقد كان عندها أمور أهم لتعالجها: التوسيع الثاني بدخول اليونان (أول كانون

الثاني/يناير ١٩٨١)، وتعمق الأزمة الاقتصادية. ويقتضي عدم نسيان كون الأزمة الإيرانية أدت إلى صدمة نفطية أخرى جعلت سعر برميل النفط يقفز في السوق إلى ما يقرب من ٤٠ دولاراً للبرميل.

وانعكست الاتجاهات ابتداء من عام ١٩٨٠: لم يعد الشرق الأدنى، بالنسبة إلى أوروبا، المجال المميز لتأكيد استقلالها. وأصبح الرهان الحقيقي للعلاقات الدولية سياسة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية غداة اجتياحه أفغانستان. فتحدد الموقف الأوروبي في أول الأمر لمواجهة هذا التهديد السوفياتي الجديد، ولا سيما أن أسعار النفط، منذ ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، في هبوط، وأن الشرق الأدنى لم يعد، بالتالي، بين الأولويات الأوروبية كما كان سابقاً، وغدا المسرح الأوروبي من جديد، مع أزمة الصواريخ الأوروبية والأحداث الأولى في بولونيا، مركز اهتماماتها. والحال أن أوروبا، في أزمة من هذه النوع، لا يمكنها أن تسمح لنفسها بالابتعاد عن الولايات المتحدة التي كانت واعية لذلك. ووضعت عودة ما هو استراتيجي مع الرئيس ريغان نهاية لهذه الطفرة القصيرة والمنفردة لأوروبا في علاقاتها مع الشرق الأدنى، ما جعل مدى سياستها المستقلة يضيق بسرعة. وفي هذا السياق الدولي وصلت مارغريت ثاتشر وبخاصة فرانسوا ميتران إلى السلطة. وان ما استرعى انتباه العرب في سنة ١٩٨١ هو الانحياز التدريجي للمجموعة الأوروبية إلى مواقف الولايات المتحدة ونهاية الخاصية الأوروبية.

بلد أوروبي واحد تمرّد على هذا «الإرجاع إلى جادة الصواب» في أوروبا. إنه المولود الجديد في المجموعة الاقتصادية الأوروبية: اليونان. وبالفعل غدت اليونان، في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١، الدولة العضو العاشر في المجموعة الأوروبية والدولة الوحيدة التي لم تعترف قانوناً بدولة إسرائيل. ونشط الزعماء الإسرائيليون بسرعة لتعجيل هذا الاعتراف. فغادر المدير العام لوزارة الخارجية والمغتربين الإسرائيليين ديفيد كيمحي (David Kimche) إلى أثينا منذ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، والتقى وزير الخارجية اليوناني ميتسوتاكيس (Mitsotakis). وعاد خائباً لأن اليونانيين اكتفوا بإبداء بعض الوعود الغامضة في شأن توضيح قريب حول مسألة الاعتراف. وانتهى انتصار «PASOK»، حزب أ. باباندريو في الانتخابات اليونانية في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ والموقف الواضح المناصر للفلسطينيين للحكومة الجديدة بتأجيل الاعتراف قانوناً بإسرائيل، إذا صح القول، إلى ما لا نهاية. ورفض باباندريو بحزم اتفاقات كامب ديفيد (أي المقاربة الأمريكية من حل النزاع) ودعا رسمياً ياسر عرفات إلى أثينا، فجعل اليونان أول بلد عضو في المجموعة الاقتصادية الأوروبية يستقبل الزعيم الفلسطيني رسمياً.

وتميّز موقف اليونان عند انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة (في نهاية عام ١٩٨١) من مواقف الدول الأخرى الأعضاء بالتصويت على قرارين هامين: القرار ٣٦/ ١٢٠ F الذي يدين اتفاقات السلام المنفصلة والقرار ٣٦/ ٢٢٦ A الذي يدين الممارسات الإسرائيلية، وصوّت باقي البلدان الأوروبية ضد هذين القرارين. وهكذا تلا الخاصية الفرنسية بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٠ الاستثناء اليوناني اعتباراً من عام ١٩٨١. وفضّلت الدول الأوروبية الأخرى تبني مسايرة الولايات المتحدة. وبدا ذلك واضحاً عند زيارة الوزير الهولندي كريس فان ديركلوف (Kris van Der klaauw) إلى الشرق الأدنى. ولم تنتهِ المهمة إلى أي شيء وقد بدأت في دمشق في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨١ لأن المعارضات كانت عديدة لكل مبادرة أوروبية سواء من الجانب الإسرائيلي أو من الجانب الأمريكي.

وأخذ المجلس الأوروبي المنعقد في اللوكسمبورغ من ٢٠ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١ علماً بتقرير فان ديركلوف، واكتفى بأن يطلب إلى الوزراء الأوروبيين درس كل الاحتمالات العملية التي تتيح لأوروبا القيام بإسهام إيجابي في تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط، عبر اتصالات ملائمة مع الفرقاء المعنيين جميعاً بمن فيهم الولايات المتحدة.

وقد سعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، باعترافها بأن الولايات المتحدة هي فريق معني، في الواقع، إلى تهدئة غضب الإدارة الأمريكية الجديدة التي عارضت تحت السيطرة الصارمة للرئيس ريغان ووزير خارجيته هنري كيسنجر، بشراسة أي مبادرة أوروبية. وجاء انتقاد كيسنجر صريحاً عندما أعلن في زيارة قام بها للقدس: «لا يعقل أن يكون من الواجب وجود سياسة دفاع مشترك بين الولايات المتحدة وأوروبا وسياسات خارجية مختلفة»[٣١].

الطريق المسدود، ١٩٨١ ـ ١٩٨٨

اتسمت الحقبة الممتدة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٨ بحزمة وقائع وأحداث ساهمت في بطء الحوار الأوروبي ـ العربي، وفي تلطيف التورط الفاعل للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في السعي لحل النزاع الإسرائيلي ـ العربي. كما اتسمت هذه الحقبة، عدا التغيرات السياسية الحاصلة في الولايات المتحدة (ريغان) وانكلترا (تاتشر) وفرنسا (ميتران)، باجتياح إسرائيل لبنان (١٩٨٢)، والصدمة النفطية

---

(٣١) *Europe* (Agence Europe), 7/1/1981.

المعاكسة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦)، وتفاقم التوتر بين العرب والتركيز الجديد للاهتمامات الأوروبية على أوروبا نفسها (القانون الوحيد، ١٩٨٥)، وكذلك التوسيع الثالث (للمجموعة) بدخول اسبانيا والبرتغال (١٩٨٦).

كيف يمكنني، باستعراض الأحداث الحاصلة خلال هذه السنين العشر الملعونة في الثمانينيات، إغفال اغتيال نعيم خضر في بروكسل (أول حزيران/يونيو ١٩٨١) وهو شقيقي وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بلجيكا والصانع الرئيسي للحوار الأوروبي العربي؟ إن العمل الفعال لنعيم خضر في التقارب الأوروبي ـ العربي معترف به بالإجماع. وكان ذلك بلا ريب ما أزعج من أوصوا بارتكاب هذا الاغتيال.

كان اغتيال نعيم خضر الذي حدث بعد العديد من الاغتيالات المأساوية لمثلين مرموقين لمنظمة التحرير الفلسطينية في عواصم أوروبية مختلفة يهدف إلى إخفاء هذا الصوت الفلسطيني الذي دعا إلى حوار بعيد عن الشبهات والذي عمل بلا هوادة على توعية الآراء العامة الأوروبية في صدد مأساة شعب جرى اقتلاعه من أرضه.

وحفلت منطقة الشرق الأدنى بمجملها في سنة ١٩٨١ بأحداث مأساوية أخرى: قصف المفاعل النووي العراقي تموز (٧ حزيران/يونيو) وقصف العاصمة اللبنانية بالطيران الإسرائيلي (تموز/يوليو)، واغتيال السادات (٦ تشرين الأول/أكتوبر)، وضم إسرائيل الجولان السوري المحتل (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١).

وهكذا لم يبدُ أن البيئة الدولية، ولا التطور الداخلي في أوروبا، ولا حالة العلاقات العربية قد سهّلت انطلاق الحوار. وبالفعل اتسمت البيئة الدولية في بداية الثمانينيات، من جهة أولى، بانتخاب الرئيس ريغان، ومن جهة ثانية بفشل الحوارات جميعاً بين الجنوب والشمال.

ومع الرئيس ريغان توترت العلاقات بين الشرق والغرب. إنها عودة الاستراتيجية عقب تجدد الحرب الباردة منذ اجتياح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أفغانستان (٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩). وانطلق الرئيس ريغان في حملة صليبية ضد امبراطورية الشر. وشوهدت استعادة واضحة للسيطرة الأمريكية على المعسكر الغربي وتبعية المسائل السياسية والاقتصادية والتجارية للأولوية الاستراتيجية في قمة وليامسبورغ (١٩٨٣). وسادت عدة مناقشات على امتداد الثمانينيات: الصواريخ الأوروبية، ومفاوضات الغات (GATT)، والسياسة النقدية

الدولية. وأقصت هذه المناقشات جميعاً التعاون الأوروبي العربي ومسائل الشرق الأوسط إلى الوراء.

غير أن واقعاً آخر يستحق ذكراً خاصاً: الأزمة شبه المعممة للعالم الثالث. وبالفعل بات حوار الجنوب/الشمال منهكاً منذ نهاية عام ١٩٧٨. إن الصدمة النفطية الثانية تتيح بالتأكيد استئناف الحوار ولكن الأمر لا يتعلق إلاّ بنزوة عابرة، كما يشهد على ذلك إخفاق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والإنماء (CNUCED) (مانيلا ١٩٧٩) والنتائج الهزيلة للقمة العالمية في كانكان ١٩٨١، وللمؤتمر السادس للأمم المتحدة للتجارة والإنماء في بلغراد (١٩٨٣). ومع انخفاض أسعار المواد الأولية، والصدمة النفطية المضادة (١٩٨٥)، وأزمة الدَّين (المسماة الأزمة المكسيكية)، وبرامج التصحيح البنيوية التي فرضها صندوق النقد الدولي، فقد العالم الثالث أي سلطة مساومة، والعرب أيضاً.

حتى في أوروبا أدى وصول ميتران إلى السلطة إلى كبح جماح الحوار الأوروبي ـ العربي. وتميز الرئيس الفرنسي المعروف بصداقته مع إسرائيل بالنسبة إلى السياسة التقليدية الفرنسية ـ العربية في عهد ديغول وبومبيدو وجيسكار ديستان وبالنسبة إلى إعلان البندقية.

إذاً لم يكن ذلك تغييراً في الأسلوب وإنما تغيير سياسي. وبسرعة رفضت فرنسا أي مبادرة أوروبية إذا لم تكن ناتجة من طلب من جانب جميع فرقاء النزاع، ودعمت مسار كامب ديفيد ورفضت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. قال ذلك كلود شيسون (Claude Cheysson) وزير الخارجية الجديد بلا مواربة للزعيم الفلسطيني فاروق القدومي الذي التقاه في تموز/يوليو ١٩٨١.

وانتهى تحوّل الموقف الفرنسي والضمان المعطى على هذا النحو لكامب ديفيد إلى الانعكاس من جديد سلبياً على موقف المجموعة لأن الدول العشر أيدت، في إعلان صدر عقب مجلس الوزراء المجتمع في لندن في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، اشتراك فرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا وهولندا في القوة المتعددة الجنسية في سيناء. إن الدول العشر احتاطت بالتأكيد بالتذكير بأن «مشاركة الحكومات الأربع في القوة المتعددة الجنسية لا تعيد النظر في سياستها المعروفة حول الوجوه الأخرى لمشاكل المنطقة». إلاّ أن هناك شعوراً بأن أوروبا كمجموعة فقدت الإيمان بمبادرة

أوروبية مستقلة. قال ذلك كلود شيسون بصوت عالٍ لدى زيارته إسرائيل (٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١): «لن يكون هناك مشروع أوروبي أو مبادرة أوروبية طالما نحن في الحكم»[٣٢].

وأعلن الإسرائيليون، بعد بضعة أيام، ضم الجولان (١٤ كانون الأول/ديسمبر). وأدانت فرنسا المبادرة الإسرائيلية، ووصفها جاك شيراك، وكان عندئذٍ في المعارضة، «بعمل قرصنة»[٣٣]. لكنها عارضت، كما حصل في الغارة على المفاعل النووي تموز، أي عقوبة دولية على إسرائيل، حتى أنها استخدمت حقها في النقض ضد مشروع قرار في هذا المعنى قدم إلى مجلس الأمن، ولكنها خلصت إلى الامتناع عن التصويت عقب تحذيرات الدول العربية[٣٤].

ونشطت الدبلوماسية الفرنسية في تحضير الزيارة التي كان سيقوم بها الرئيس الفرنسي إلى إسرائيل في آذار/مارس ١٩٨٢. ولتهدئة مخاوف البلدان العربية قام كلود شيسون بزيارة القاهرة في كانون الثاني/يناير، وبجولة في بلدان الخليج في شباط/فبراير. وكانت تصريحاته خلال هذه الزيارات تبعث على الدهشة ومتناقضة تماماً مع مواقفه السابقة. هكذا أعلن في القاهرة أن إعلان البندقية يعود إلى الماضي لأننا «أصبحنا نتكلم على دولة فلسطينية»[٣٥]. وذهب إلى أبعد من ذلك في أبو ظبي: «لا تعرف فرنسا فلسطينيين غير منظمة التحرير الفلسطينية» التي ستستعد للمشاركة في مفاوضات السلام»[٣٦].

وسافر الرئيس الفرنسي، بعد طمأنة العرب، إلى إسرائيل. ولم يعتبر قصف إسرائيل المحطة العراقية تموز ولا ضم إسرائيل مرتفعات الجولان السورية وقائع جدية بما فيه الكفاية لإلغاء الزيارة، فقد جرى تأجيلها بضعة أيام فقط.

إذاً ذهب الرئيس إلى إسرائيل من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ١٩٨٢؛ وحيّى شجاعة الدولة الشابة وديناميتها مع الحذر في انتقاد السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وضم القدس والجولان بتاريخ أحدث (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١). وعندما

---

(٣٢) الكلمة التي ألقاها في العشاء المقام على شرفه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.

(٣٣) Jean-Pierre Langellier, dans: *Le Monde,* 24/10/1996, p. 1.

(٣٤) Pierre Favier et Michel Martin-Roland, *La Décennie Mitterrand,* l'épreuve des faits, 4 vols. (Paris: Seuil, 1990-1991), vol. 1, p. 77, et Kassir et Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe,* p. 297.

(٣٥) *Le Monde,* 5/1/1982.

(٣٦) *Le Monde,* 23/2/1982.

لفظ عبارة منظمة التحرير الفلسطينية فلكي يقول: «كيف يمكن أن تأمل منظمة التحرير الفلسطينية التي تتكلم باسم المقاتلين أن تجلس على طاولة المفاوضات وهي تنكر الأساسي بالنسبة إلى إسرائيل أي الحق في الوجود ووسائل أمنها؟» (خطاب في الكنيست في ٤ تموز/يوليو ١٩٨٢). ولكنه لم يرفض فكرة دولة فلسطينية: «يفترض الحوار أن يتمكن كل فريق من العمل حتى النهاية من أجل حقه، ما يشكل، بالنسبة إلى الفلسطينيين كما إلى غيرهم، إقامة دولة في الوقت المناسب». من هم الآخرون ومتى ستكون الآونة المناسبة وأين ستقام الدولة؟

إن السياسة الفرنسية ستطبع موقف المجموعة بطابعها بالتأكيد.

كما أن المجلس الأوروبي، عندما اجتمع من ٢٩ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٢، صدر عنه إعلان مختصر حول الشرق الأوسط أدان فيه «إقدام السلطات الإسرائيلية على كف يد رؤساء البلديات المنتخبين ديمقراطياً» «والاعتداءات على الحريات وعلى حقوق سكان الأراضي المحتلة» و«التدابير التي اتخذتها إسرائيل في الجولان» (تصريح ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٢). واعتبر المجلس، فضلاً عن ذلك، أن «اشتراك أربع دول أعضاء في المجموعة الأوروبية في القوة المتعددة الجنسية وفي مجموعة المراقبين في سيناء (MFO) تشكل إسهاماً إيجابياً في إمكانية إتمام انسحاب إسرائيل في ٢٥ نيسان/ابريل».

وأكدت جولة وزير الخارجية البلجيكي في الشرق الأوسط (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٢) السيد تاندمانس (Tindemans)، تحول الموقف الأوروبي. ولتقريره ميزة الصراحة: «إن اتفاقات كامب ديفيد تتيح وحدها حل المشاكل»، وإذا كانت أوروبا تصر على فعل شيء ما فذلك «بأن تدعم كامب ديفيد علانية بلا لبس».

عندئذٍ حصل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وكانت ردة فعل أوروبا سريعة نسبياً، وقد فاجأها اتساع هذا الاجتياح، وذلك لأن آلية التعاون السياسي لديها باتت أكثر دُربةً مما كانت عليه في عام ١٩٧٣. فقد أدانت، منذ ٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢، في إعلان بون، الاجتياح الإسرائيلي، وأثارت، للمرة الأولى، التهديد بالعقوبات: «إذا استمرت إسرائيل في رفض التقيد بالحلول المبيَّنة أعلاه فإن الدول العشر ستتفحص إمكانيات عمل في المستقبل» (إعلان بون، ٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢).

وأرسل الأوروبيون، بعد بضعة أيام، **عشرة طلبات إلى دولة إسرائيل** ودعوها إلى الجواب عنها. فالأوروبيون يريدون التأكد من:

١ ـ استقبال إسرائيل المنظمات الإنسانية في الأراضي المحتلة وتسهيل عملها.

٢ ـ استقبال ممثلي الصحافة.

٣ ـ تطبيق اتفاقيات جنيف، ولا سيما ما يتعلق بالأسرى.

٤ ـ الاعتراف بسيادة لبنان وبالحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان.

٥ ـ التعبير عن إرادتها في عدم ضم أي قسم من الأرض اللبنانية أو احتلاله.

٦ ـ عدم التدخل في قضايا لبنان الداخلية.

٧ ـ التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة في مجالات اختصاصاته.

٨ ـ عدم إضمار نية عدوانية للشعب الفلسطيني.

٩ ـ عدم وجود رغبة عدوانية تجاه البلدان المجاورة بما في ذلك سوريا.

١٠ ـ مراعاة وقف إطلاق النار إذا راعى ذلك جميع المحاربين في المنطقة.

وكان رد الحكومة الإسرائيلية جافاً: «نحن مستعدون دائماً للكلام على أي موضوع، إلاّ أن هذه الصيغة في الاستجواب الآمر غير مقبولة» و[...] «من غير الملائم إطلاق تهديدات أو القيام ضد إسرائيل بأعمال لا تسهم في شيء في البحث عن هذا الحل السياسي ولا في تسهيل المفاوضات التي يجب القيام بها» (جواب الحكومة الإسرائيلية عن أسئلة المجموعة الاقتصادية الأوروبية).

وأخذت المجموعة الاقتصادية الأوروبية علماً برفض إسرائيل الجواب عن الأسئلة في اجتماع اللوكسمبورغ (٢٠ ـ ٢١ حزيران/يونيو ١٩٨٢) في إطار التعاون السياسي الأوروبي. وفي غضون ذلك توترت العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة إلى حد ما، وبالضبط، في صدد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، إذ تحقق الأوروبيون من عدم عجلة الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل.

إذاً انعقد المجلس الأوروبي في بروكسل (٢٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢) في مناخ متشنج حيث وجدت أوروبا نفسها في تجاذب بين الفريق العربي الذي يطلب إليها التدخل بسرعة لإنقاذ بيروت (نداء الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٨٢) والولايات المتحدة التي تنصح بالاعتدال. ويعكس الإعلان هذا التجاذب. ولم يعد فيه ذكر للجوء الممكن إلى العقوبات. وطلبت الدول العشر انسحاب القوات الإسرائيلية السريع، وكذلك جميع القوات الموجودة في لبنان

(تنازل لصالح إسرائيل والولايات المتحدة، وإنما ذكّرت بضرورة سلام شامل يؤمن سلامة إسرائيل وتلبية الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني [...] وحقه في تقرير مصيره «مع كل ما يستدعيه ذلك» (إعلان ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢).

المجلس الأوروبي في بروكسل، ٢٨ ـ ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢: خلاصات الرئاسة

«١ ـ تتمسك العشر بإدانتها الشديدة لاجتياح إسرائيل لبنان. وهي مهتمة جداً بالوضع في البلد، بخاصة ببيروت. وتعتقد أن وقف إطلاق النار الحالي يجب أن يحافظ عليه بأي ثمن.

ويقتضي أن يترافق وقف إطلاق النار هذا، من جهة أولى، مع انسحاب فوري للقوات الإسرائيلية من مواقعها حول العاصمة اللبنانية، ومن جهة ثانية مع انسحاب القوات الفلسطينية في الوقت نفسه من غرب بيروت، بحسب كيفيات يتفق الفرقاء عليها.

ومن أجل تسهيل هذا الانسحاب، سوف يشرف على الفصل بين القوات خلال هذه الفترة الانتقالية القصيرة، مراقبون أو قوات من الأمم المتحدة، بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية.

«٢ ـ تتطلب عودة لبنان إلى سلام نهائي انسحاب القوات الإسرائيلية السريع والكامل من البلد، وكذلك خروج القوات الأجنبية جميعاً، باستثناء القوات التي تسمح لها بالبقاء الحكومة اللبنانية الشرعية التي تمثل اللبنانيين تمثيلاً واسعاً والتي تمتد سلطتها مجدداً على كامل اقليمها الوطني: تدعم العشر أي مجهود يرمي إلى تحقيق هذه الأهداف.

«٣ ـ قررت العشر، في هذه المرحلة، متابعة عملها لتخفيف آلام السكان من الشدّة التي هم فيها وتدعو في هذا السياق، الفرقاء جميعاً إلى التقيد بقراري مجلس الأمن رقم ٥١١ و٥١٢ وإلى التعاون مع الوكالات الدولية المسؤولة وكذلك مع قوات الأمم المتحدة في لبنان (FINUL). وهي مستعدة أيضاً إلى الإسهام لاحقاً في إعادة بناء البلد.

«٤ ـ بصرف النظر عن تسوية المشكلة اللبنانية، تأمل الدول العشر، المهتمة بانطلاق الإرساء الدائم للسلام والأمن في المنطقة، إجراء مفاوضات مبنية على مبادئ الأمن لجميع الدول والعدالة للشعوب كافة. وعلى جميع الفرقاء المعنيين أن يكونوا مشتركين فيها وبالتالي قبول بعضهم البعض الآخر. ولن يكون لإسرائيل

الأمن، الذي هو من حقها، عن طريق استخدام القوة وإقامة أمر واقع، وإنما سيتوفر لها هذا الأمن عبر تلبية الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني، الذي ينبغي أن تتوفر له إمكانية ممارسة حقه في تقرير مصيره مع كل ما يستدعيه ذلك.

ونرى أنه يجب، لكي تكون هذه المفاوضات ممكنة، أن يتمكن الشعب الفلسطيني من أن يلتزم وبالتالي أن يكون ممثَّلاً. إن موقف العشر باق على أساس أن تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في المفاوضات.

وتأمل العشر أن يكون بمقدور الشعب الفلسطيني تحقيق مطالبه بوسائل سياسية وأن يأخذ تحقيق هذه المطالب في الحسبان ضرورة الاعتراف بجميع الدول واحترام وجودها وأمنها».

وتختلف هذه الصياغة الجديدة، المبهمة جداً، عن دقة التعابير المستعملة في إعلان البندقية قبل سنتين، وهي تتحمل كل التفسيرات. وهكذا يمكن القول إن صيغة بروكسل في عام ١٩٨٢، وإن لم تكن متناقضة مع إعلان البندقية، تؤكد مجدداً مبادئه بشكل بات أضعف بكثير.

وهناك تغيير في عام ١٩٨٢ يقتضي بيانه: التلميح إلى استخدام الفلسطينيين الأسلحة. فقد أعلنت العشر، في الفقرة الأخيرة من النص الصادر عن المجلس الأوروبي، أنها تأمل «أن يكون الشعب الفلسطيني بمقدوره تحقيق مطالبه بوسائل سياسية». وهذا يعني ضمناً: بغير القوة المسلحة. ويحمل هذا التحول في موقف المجموعة، بداهة، سمة رئاسة المجلس البلجيكية، وبصورة خاصة وزير الخارجية ليو تاندمانس، ويشكل تنازلاً إزاء ضغوطات الولايات المتحدة التي تطرح كشروط لفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا أن تعترف هذه المنظمة بالقرارين رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ وحسب، وإنما أيضاً أن تتخلى عن الإرهاب.

ويتسم صيف ١٩٨٢ بإنقاذ ياسر عرفات في لبنان (آب/أغسطس ١٩٨٢)، الذي ساهمت فيه فرنسا في عهد ميتران. وقد حلت محل أوروبا، التي أصبحت مجردة من المبادرة، المبادرة المصرية ـ الفرنسية (١٩ تموز/يوليو ١٩٨٢) ومشروع ريغان (أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٢) والمشروع العربي الذي أقر في فاس (٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢).

وردت الدول العشر، بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، بإعلان ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. فقد طلبت، بعد أن عبرت عن «الصدمة والاشمئزاز من قتل المدنيين الفلسطينيين في بيروت»، «الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من بيروت الغربية»

و«حيَّت المبادرة الأميركية الجديدة التي توفر فرصة هامة لحل المسألة الفلسطينية سلمياً».

ومذاك أصبحت واشنطن تتولى اللعبة. وبقيت أوروبا في الظل. ويبدو أنها، اعتباراً من سنة ١٩٨٣، أصبحت تميل إلى الخيار الأردني لإنشاء كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية. ولكنه لم يظهر أي عنصر جديد في الإعلانات المتتالية. غير أن المجموعة بدأت، عملياً، في إنماء «عمل مساعد عن طريق منظمات غير حكومية».

انضمام اسبانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية: ١٩٨٦

بقي الموقف الاسباني من إسرائيل والمسألة الفلسطينية على حاله إجمالاً حتى عام ١٩٨١، مستنداً، عن كثب بشكل أكبر، إلى قرارات الأمم المتحدة. وقد عارضت الأحزاب السياسية من اليمين، كالائتلاف الديمقراطي، أو اليسار كالحزب الاشتراكي العمالي الاسباني (PSOE) والحزب الشيوعي الاسباني (PCE)، الاعتراف بدولة إسرائيل طالما لم تتطبق قرارات الأمم المتحدة. وقد حصل تحول في هذه المسألة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٢، عندما دخلت اسبانيا حلف الأطلسي. فاعتباراً من هذا التاريخ حصل تلطيف للموقف الاسباني في ما يتعلق بمسألة الاعتراف. وشارك ممثل إسرائيلي في أعمال المنظمة العالمية للسياحة ومقرها في مدريد، وكذلك في اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE). وتأمنت المواصلات بين مدريد وتل أبيب عبر شركتي ايبيريا والعال. وكانت الظروف قد نضجت في صيف ١٩٨٢ للاعتراف بإسرائيل. وقطعت مجزرة صبرا وشاتيلا مسار التطبيع لفترة قصيرة. لكن تجنبت الأحزاب الكبرى في الحملة الانتخابية التي سبقت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ إثارة موضوع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ وأتى الحزب الشيوعي وحده على ذكر ذلك.

وتطورت السياسة الاسبانية، بعد انتصار الحزب الاشتراكي في الانتخابات (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، في ما يتعلق بإسرائيل، على ثلاث مراحل[٣٧].

تمسكت الحكومة الاسبانية في مرحلة أولى، بموقفها الرافض الاعتراف بإسرائيل طالما أنها تتجاهل قرارات الأمم المتحدة. وبينت في مرحلة ثانية أن إقامة العلاقات الدبلوماسية سينظر فيها عندما تجتمع شروط السلام العادل والدائم، وأخيراً، في مرحلة ثالثة، أعلنت بكل بساطة أن هذا الاعتراف سيتم في الوقت

---

(٣٧) Mesa, *Democracia y Politica Exterior en España,* pp. 245-246.

المناسب، إذا بدا ذلك مفيداً للمصالح الاسبانية. وكان الوقت المناسب في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، تاريخ انضمام اسبانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وبالفعل أعلن فيليب غونزاليس وشمعون بيريس، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، من لاهاي، الاعتراف المتبادل وتبادل السفراء. ولتدارك احتجاج العرب أرسل غونزاليس كتاباً إلى الزعماء العرب يعلمهم فيه بنية الحكومة الاسبانية الاعتراف بإسرائيل مع وعدهم بالدفاع عن قضايا العرب المحقة داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية والهيئات الدولية الأخرى. وأكد غونزاليس مجدداً رفض حكومته احتلال الأراضي بالقوة ودفاعه عن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

وقرنت الحكومة الاسبانية، في بيانها المعلن في ١٧ كانون الثاني/يناير اعترافها بإسرائيل ببعض الشروط: عدم اكتساب الأراضي بالقوة، وعدم الاعتراف بضم إسرائيل الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، وعدم تعديل نظام القدس. يضاف إلى ذلك أن البيان شدد على ضرورة إطلاق مسار المفاوضات التي يشارك فيها جميع الفرقاء المعنيين، بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية «كممثلة للشعب الفلسطيني». وفيما بعد أعلم الوزير الاسباني فرنانديز أوردونيز (Fernándéz Ordonéz)، في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦، فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، بقرار الحكومة الاسبانية رفع نظام تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية بأن تضمن لها سلسلة من الامتيازات والحصانات. ولا يخدم كل هذا «التلاعب بالألفاظ» وكل هذا «الغموض المحسوب»، بحسب تعابير البروفسور بدرو مارتينيز مونتافيز (Pedro Martinez Montavez)، في الحقيقة، سوى شيء واحد: إضفاء الشرعية على الاعتراف بإسرائيل في نظر الاسبان والعرب[٣٨].

وهكذا، منذ عام ١٩٨٦، أقفلت فترة كانت فيها اسبانيا أشاحت بوجهها عن إسرائيل. وجنت إسبانيا، في ما بعد، فوائد هذا التطبيع. ففي مدريد أطلق بالفعل مسار السلام الإسرائيلي ـ العربي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، وفي برشلونة تم توقيع الإعلان حول الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥).

تسوية عام ١٩٨٦

اتسمت سنة ١٩٨٦، على صعيد المجموعة الأوروبية الصرف، بتبني التسوية

(٣٨) Pedro Martinez Montavez, «en el reino mas bien de lo oscuro: el reciente reconocimiento diplomatico de Israël,» in: Pedro Martinez Montavez, *Pensando en la Historia de los Arabes,* Estudios; 6 (Madrid: CantArabia, 1995), p. 396.

رقم ٨٦/٣٣٦٣ الصادرة عن مجلس الوزراء، باقتراح من اللجنة (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦). وتتعلق هذه التسوية بالنظام التعريفي المطبق على استيراد المنتجات من منشأ الأراضي المحتلة.

وللفكرة أصالتها لأن المجموعة عالجت المشكلة عكسياً. فقد بدأت بالاقتصاد لطرح عمل سياسي. وبالفعل يتعلق الأمر بإفهام الإسرائيليين بصورة غير مباشرة أن المجموعة تعتبر الأراضي المحتلة كياناً متميزاً ومحكوماً ذاتياً، له الحق في اقتصاد خاص. ومسعى المجموعة أحادي الجانب إذ لا تعترف هذه بأي حق لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

إذاً الرسالة واضحة. لذا سعت إسرائيل إلى منع عبور المنتجات الفلسطينية في مطاراتها ومرافئها. ولأنها لم تتمكن من منع «التسوية» التي أقرتها المجموعة، تفننت في إعاقة التطبيق، وقاومت المجموعة خلال سنتين. ورفض البرلمان الأوروبي، في مواجهة هذا التجميد، تصديق البروتوكولات التي تم توقيعها مع إسرائيل، واستسلمت إسرائيل، في النهاية. ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ جرى عقد اتفاق بين اللجنة البين ـ وزارية الإسرائيلية والتعاونيات الزراعية في غزة والضفة الغربية.

وأعلنت الدول الاثنتا عشرة، في غضون ذلك، في الأشهر الأولى من عام ١٩٨٧، رأيها مرتين في النزاع العربي ـ الإسرائيلي: في المقام الأول في إعلان الاثنتي عشرة (اسبانيا والبرتغال أصبحتا كاملتي العضوية منذ أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ الذي قالت فيه إنها «تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة» [...] وطلبت «تحسين ظروف عيش سكان الأراضي المحتلة» ثم في إعلان ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، بعد الاجتماع الوزاري السابع والستين، حيث ذكّرت بإلحاحية التفاوض لإيجاد حل للنزاع الإسرائيلي ـ العربي.

وينبغي أن يقرأ على هذه الخلفية، الأثر الحاسم للانتفاضة، (تفجرت في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧)، في الموقف الأوروبي. ولم يبدُ أن الانتفاضة بلورت موقفاً أوروبياً جديداً. ولكنها أثبتت، كما ورد ضمناً في إعلان المجلس الأوروبي في حزيران/يونيو ١٩٨٨، أن «الوضع الراهن في الأراضي المحتلة لم يعد محتملاً». وهذا الرأي يتقاسمه المجلس الأوروبي الذي عبر، في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨، عن «تضامنه مع عائلات الضحايا، وبصورة أعم، مع جميع الفلسطينيين في منطقة تعيش الآن في وضع لا يطاق».

وأثارت الانتفاضة، في كل مكان في أوروبا، تأثراً شديداً، سواء على صعيد

الدول أو على صعيد الرأي العام. ولكنها لم تتمكن من حفز مبادرة أوروبية جديدة. وقد دعي عرفات بالتأكيد، إلى العواصم الأوروبية، بخاصة إلى روما (٣ ـ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)، إلاّ أن منظمة التحرير الفلسطينية بقيت غير معترف بها كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني.

وأعلن ياسر عرفات، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، في الساعة الواحدة و٢٨ دقيقة أمام المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع في الجزائر (١٢ ـ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر). «إقامة الدولة الفلسطينية على أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس المقدسة».

وردت الاثنتا عشرة على هذا الإعلان في إطار التعاون السياسي الأوروبي بإعلان بروكسل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وكان عنوان الفقرة الأولى ما يلي: «تعلق الاثنتا عشرة أهمية خاصة على القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، التي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية والتي تتضمن خطوات إيجابية نحو تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي ـ العربي».

وحفلت الستة أشهر الأولى من عام ١٩٨٩ باحتجاجات أوروبية عديدة لدى السلطات الإسرائيلية التي كانت تضرب في الأراضي المحتلة بيد من حديد.

وبدا، من جهة أخرى، أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أعيد اعتبارها. فقد أعلنت الولايات المتحدة فتح حوار له دلالته «meaningful» مع منظمة التحرير الفلسطينية، منذ نهاية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨). ودعي الرئيس عرفات إلى مدريد في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩. وفي أيار/مايو من السنة نفسها «زار باريس (٢ ـ ٤ أيار/مايو ١٩٨٩) والتقى الرئيس ميتران. وهناك أعلن تصريحه الشهير حول «الطابع العديم المفعول» للميثاق الفلسطيني القديم. وأعلن الإسرائيليون، للتصدي لهذا الاختراق الدبلوماسي الفلسطيني، في ١٤ أيار/مايو، مشروع شامير الشهير الذي يقع في الخط المستقيم لاتفاقات كامب ديفيد.

واغتنمت الدول الاثنتا عشرة مناسبة قمة مدريد لإصدار إعلان طويل (٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٩) يذكّر بموقفها التقليدي ويطلق «نداء ملحاً إلى السلطات الإسرائيلية لوضع حد للتدابير القمعية، وتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، واحترام أحكام اتفاقية جنيف» وإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة. ورأت الاثنتا عشرة للمرة الأولى، أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تدعى إلى مسار السلام وأن تشارك فيه. ويقتضي، في بلورة الموقف المجموعي،

التشديد على الدور الإيجابي الذي قامت به الدبلوماسية الاسبانية التي ندين لها بتحضير إعلان مدريد(٣٩) الذي أكمل إعلان البندقية واستوفاه.

وأصدرت الاثنتا عشرة، بعد أن صمت إسرائيل أذنيها، إعلاناً جديداً في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ يطلب «إلى إسرائيل أن تضع حداً على الفور وبدون تأخير لإغلاق الجامعات والمعاهد العليا في الأراضي المحتلة» وعبّرت عن عزمها «القيام بأعمال المساعدة لحسن سير عمل المؤسسات المدرسية والجامعية».

وهناك، بداهة، شعور بأن الاثنتي عشرة نفذ صبرها أمام الرفض المنهجي لإسرائيل للامتثال، ولكنها، في الوقت عينه، امتنعت عن اتخاذ تدابير فعالة يمكن ألاّ ترضى عنها الولايات المتحدة وأن تثير الدولة العبرية.

وهكذا انقضت فترة بقي الحوار الأوروبي ـ العربي فيها خفيف النشاط وإنما تميزت بدوام المسألة الفلسطينية في اهتمامات أوروبا المجموعية، وبخاصة منذ انطلاقة الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وعليه يخطئ الذين تصوروا أن الحوار الأوروبي ـ العربي هو الذي أيقظ أوروبا على القضية الفلسطينية. فاهتمام أوروبا بالقضية الفلسطينية سبق انطلاق الحوار الأوروبي ـ العربي وقد بقي في مرحلة الجمود الذي أصاب هذا الحوار كما أن بعضهم، ولا سيما بين أخصام الحوار الأوروبي ـ العربي، سعى لنشر الفرضية التي اعتبرت أن أوروبا ارتشت ببعض براميل النفط لتبني المواقف المتقدمة حول المسألة الفلسطينية. إن فرضية كهذه مخطئة: لأنها، من جهة أولى، تعتبر الأوروبيين ظالمين (في حين أن كل مسعاهم استند إلى احترام قرارات الأمم المتحدة) ومن جهة ثانية أنهم لم يكونوا منصفين إذ انحازوا إلى الفريق الفلسطيني على حساب إسرائيل. ولكن هل بإمكان أوروبا أن تساوي، من دون التنكر لمثلها العليا، المحتل بمن احتُلّت أراضيه؟ فالإنصاف ليس الوقوف على مسافة واحدة، أي نوعاً من الوقوف في منتصف الطريق بين ما هو عادل ومنصف وما هو ليس كذلك.

إنني مع من يقول إن الأزمات النفطية تمكنت من التوعية بضرورة التوافق في إطار حوار أوروبي ـ عربي حول النزاع الإسرائيلي ـ العربي. وإذا كان الحوار قد بلغ الذروة عندما لامس ثمن البرميل أربعين دولاراً وعندما جنت البلدان العربية النفطية أرباحاً وفيرة، فلم يكن ذلك من قبيل الصدفة.

---

(٣٩) Jorge Dezcallar, «España ante el Problema Palestino,» *Politica Exterior* (Winter 1991), pp. 12-14.

لكن أن تكون الأزمات النفطية اعتبرت عاملاً حاسماً في تطور الموقف الأوروبي حول النزاع الإسرائيلي ـ العربي فذلك ما لا يمكن الأخذ به. وإذا كانت المجموعة أخفت حقيقة المسألة الفلسطينية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦، فليس ذلك بالتأكيد بسبب تدهور أسعار النفط وحسب (الصدمة المعاكسة في عام ١٩٨٥)، بل إن الأمر على وجه الخصوص بسبب تضافر عوامل أخرى تعود إلى البيئة الدولية (عودة الاستراتيجي، والبيئة الأوروبية (انتخاب ثاتشر وميتران، والقانون الوحيد في عام ١٩٨٥، وانضمام البرتغال واسبانيا في سنة ١٩٨٦) وهشاشة النظام الاقليمي العربي (استبعاد مصر، الحرب الإيرانية ـ العراقية، الخ). واليوم يتراوح سعر برميل النفط حول أربعة عشر دولاراً (سعر أدنى، بالقيمة الحقيقية، من السعر الرائج قبل الأزمة النفطية في عام ١٩٧٣)؛ ومع ذلك لم تعدل أوروبا موقفها من النزاع الإسرائيلي ـ العربي، بل على العكس عملت على توضيحه وتعميقه.

الانفراج القصير للحوار الأوروبي ـ العربي (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ ـ تموز/ يوليو ١٩٩٠) وزلزال الخليج (آب/ أغسطس ١٩٩٠ ـ ١٩٩١)

اتسمت الحقبة التي سبقت إعادة إحياء الحوار الأوروبي ـ العربي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) باضطرابات جغراسية ضخمة.

فالبيريسترويكا والغلاسنوست في أوروبا الشرقية اللتان قررتهما ودفعت بهما السلطة السوفياتية، التي بدت في عام ١٩٨٥ في ذروة قوتها، أدتا تدريجياً إلى انتشار المطالب الديمقراطية وانهيار النظام الشيوعي. وهدْمُ جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا معطيان جغراسيان ضخمان لأنهما أعادا إلى جدول الأعمال دور ألمانيا الموحدة الجديد في الـ «Mittel Europa» (أوروبا الوسطى)، وكذلك الوزن الذي أصبح لها داخل المجموعة.

وقد جرى تلقي نهاية الحرب الباردة بمشاعر ملطَّفة: رضا في الغرب عقب انهيار نظام كان محط تشنيع، وإنما قلق جديد تجاه صعود القوميات والتهديد الذي تمثله بالنسبة إلى الوضع الراهن الاقليمي.

وفي أوروبا الاثنتي عشرة دولة اندفع الاندماج الاقتصادي أكثر فأكثر وقد حفَّزه القانون الوحيد لعام ١٩٨٥. وقد بات يجري النظر إلى أوروبا، أكثر فأكثر، بصفتها عملاقاً اقتصادياً. ورأى بعضهم فيها تهديداً (أوروبا الحصن المنيع) وبعضهم الآخر تحدياً (السوق الكبرى). إذاً قلب القانون الوحيد المعطيات الجغراسية، لأن

أوروبا التي أصبحت سوقاً كبيرة، بات عليها أن تنصب المعالم في نطاق تحركها: أوروبا الشرقية (حيث إن ألمانيا ستمارس نفوذها بشكل رئيسي) والوطن العربي (حيث إن البلدان الأوروبية ستحاول في البحر الأبيض المتوسط أن تعمل على الموازنة مع القوة الألمانية الصاعدة).

وكان عزل مصر في الوطن العربي تمهيداً لتجزئة النظام الاقليمي. وشهدنا، في غياب هذا القطب الاقليمي المسيطر حتى ذلك الحين، «تبعثراً لمراكز السلطة المبنية على تلبية المصالح الوطنية الضيقة مع قطيعة واضحة مع المصالح العليا للأمة العربية»[٤٠]. لذا فالثمانينيات كانت سنوات كل الانحرافات والأزمات.

ولم تعد هناك بين عام ١٩٨٢ (قمة فاس) وسنة ١٩٨٧ (قمة عمان) أي اجتماع لقمم عربية. وانتقل الاهتمام الجغراسي نحو منطقة الخليج. وفقدت المسألة الفلسطينية مركزيتها وانقطع الحوار الأوروبي ـ العربي.

وانقلب كل شيء اعتباراً من عام ١٩٨٧. فالانتفاضة أعادت فلسطين إلى قلب الاهتمامات العربية. وقدمت مصر دعمها العسكري والدبلوماسي للعراق في حربها مع إيران وعادت إلى الاندماج في الأسرة العربية في قمة استثنائية لجامعة الدول العربية (الدار البيضاء، ٢٣ ـ ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩)، وأجبر التهديد الإسلامي والتحدي الأوروبي في سنة ١٩٩٢ بلدان المغرب على تجاوز خلافاتها وإطلاق وحدة المغرب العربي (شباط/فبراير ١٩٨٩)، في حين أن مجلس التعاون العربي الذي يجمع أربع دول ليست متجاورة دائماً (اليمن الشمالية ومصر والأردن والعراق) أُعلن في الشهر نفسه (شباط/فبراير ١٩٨٩)، لرد الاعتبار إلى مصر ولا ريب وتشجيع التبادل الاقليمي.

هكذا كان الوضع الأوروبي ـ العربي في عام ١٩٨٩. ففي أوروبا تفككت الأنظمة الشيوعية، وفي العالم العربي أعيد تكوين النظام الاقليمي العربي حول أنظمة فرعية اقليمية: مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١) واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩) ومجلس التعاون العربي (١٩٨٩).

وكان نشاط الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أشده، إلاّ أن القمع الإسرائيلي كان بلا هوادة ـ مئات القتلى وآلاف الجرحى ـ وكان ٧٠ بالمئة من

---

(٤٠) Institut français des relations internationales, *Golfe et Moyen Orient: Les Conflits,* [réd. par] Bassma Kodmani-Darwish et May Chartouni-Dubarry; préf. de Thierry de Montbrial, RAMSES points (Paris: Dunod, 1991), p. 16.

الضحايا من الشبان الذين لم يبلغوا خمسة وعشرين عاماً.

ولجأ الإسرائيليون، الذين اعتبروا المدارس والجامعات الفلسطينية مشاتل التمرد، منذ عام ١٩٨٧، إلى ممارسة جديدة: منع التعليم[٤١]. ثلاثمئة وعشرون ألف ولد ومراهق حرموا من الحق البدائي في التربية، في حين أن ثمانية عشر ألف طالب جامعي منعوا من متابعة المحاضرات.

وتأثرت المجموعة الأوروبية، وصوّت البرلمان على قرار في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ يدين «المنع التام الذي قررته السلطات العسكرية الإسرائيلية منذ سبعة عشر شهراً لأي شكل من التعليم للشبان الفلسطينيين في الضفة الغربية، من الحضانة إلى الجامعة، في التعليم الخاص أو بالمراسلة».

وأصدرت الاثنتا عشرة، عقب هذا القرار، في مدريد في ٣١ أيار/مايو، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، إعلاناً بالمعنى نفسه:

«تعبّر الدول الاثنتا عشرة عن قلقها في موضوع الإبقاء على قرار السلطات الإسرائيلية بإقفال المدارس في الضفة الغربية بما فيها مدارس الأونروا (UNRWA) (وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين).

«وتعتبر الاثنتا عشرة أن هذا التدبير المناقض للحق الأساسي في التعليم يهدد مستقبل جيل كامل من الشبان الفلسطينيين، ويساهم في ازدياد التوتر في الأراضي المحتلة، ويمنع هكذا تدبير بعث الثقة التي هي، بالنسبة إلى الدول الاثنتي عشرة، جوهرية لنمو سيرورة السلام. وعليه تطلب الاثنتا عشرة من جديد إلى السلطات الإسرائيلية إعادة النظر في سياستها بصورة عاجلة».

وأعادت السلطات الإسرائيلية، عقب ضغوطات المجموعة الأوروبية، فتح مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي الأدنى اعتباراً من نهاية تموز/يوليو ١٩٨٩، ثم معظم مؤسسات التعليم الثانوي العالي في منتصف أيلول/سبتمبر. ولم يسمح للجامعات بإعادة فتح أبوابها. وقلقت الاثنتا عشرة وتبنت في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ إعلاناً جديداً «ذكّرت فيه بالموجبات الملقاة على عاتق القوة المحتلة في ما يتعلق بالعمل الطبيعي للمدارس والجامعات. . .» و«طلبت بالتالي إذاً بإلحاح إلى الحكومة الإسرائيلية وضع حد من دون إبطاء لإقفال الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الأراضي المحتلة». وأعلنت المجموعة والدول الأعضاء أيضاً أنها «مصممة

---

(٤١) *Europe*, 28/4/1989.

على تطوير أعمال للمساعدة في حسن اشتغال المؤسسات المدرسية والجامعية، بخاصة عبر الدعم الواسع جداً الذي تواصل تقديمه للأونروا».

وبقي إعلان الاثنتي عشرة، هذه المرة، بلا مفعول. وصمّت السلطات الإسرائيلية أذنيها وظلت الجامعات الفلسطينية مقفلة بأمر عسكري.

وهكذا انتهت سنة ١٩٨٩ بنتائج متباينة: على الصعيد العربي، مع عودة مصر إلى الأسرة العربية (أيار/مايو ١٩٨٩) وإنشاء التجمعين الاقليميين العربيين الجديدين، اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي (شباط/فبراير ١٩٨٩)، أعيد تكوين النظام الاقليمي العربي. وعلى الصعيد الفلسطيني، عاث الجيش الإسرائيلي فساداً وعنفاً وضاعف أعمال الابتزاز والاغتصاب، على رغم إدانة الأسرة الدولية. وعلى الصعيد الدولي، ولّد سقوط جدار برلين في أوروبا الأمل بسلام دائم وفي هذا السياق دعا ف. ميتران لانعقاد المؤتمر الأوروبي ـ العربي في باريس.

المسألة الفلسطينية في المؤتمر العربي الأوروبي في باريس (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)

كانت المسألة الفلسطينية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠ في صميم الحوار الأوروبي ـ العربي. وبلغ هذا الحوار قمته بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨١ في اجتماعات متواترة للجنة العامة ولجان الخبراء. واعتباراً من سنة ١٩٨١ دخل الحوار مرحلة طويلة من الجمود.

وكانت الظروف في عام ١٩٨٩ ملائمة لتجديد نشاط الحوار الأوروبي ـ العربي. وبدأ كل شيء مع اقتراح فرنسوا ميتران أمام البرلمان الأوروبي، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، بإطلاق «حوار كبير يعقد بين الاثنتي عشرة الأوروبية والاثنتين والعشرين دولة أو منظمة عربية». ولنلاحظ بابتسامة صغيرة أن منظمة التحرير الفلسطينية، «المنظمة العربية»، في خطاب الرئيس ميتران، هي عضو كامل العضوية في جامعة الدول العربية. وانعقد بالتالي، بعد شهرين، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، في باريس، مؤتمر وزاري أنيط به، حفز دينامية جديدة للحوار الذي بدأ في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥.

وتشهد الكلمة التي ألقاها فرنسوا ميتران في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، عند اختتام المؤتمر، على الالتزام الشخصي للرئيس الفرنسي: «إن الطموح الطبيعي الذي تولّد لدينا قبل خمس عشرة سنة لتوفير إطار تلاق بيننا لم يتجسد حقاً، وينبغي الاعتراف بأن الحوار بين العرب والأوروبيين تعثر منذ ست سنوات.

ولذلك تمنيت إخراجه من الأخدود، وإعطاء الحوار الضروري لنا ولكم، إلى أبعد الحدود، عبر رفعه إلى المستوى السياسي، معناه الحقيقي».

إن الرئيس ميتران يريد أن يكون الحوار، «في آن واحد، توافقاً وتعاوناً».

ومذاك، أي شيء هو طبيعي أكثر من التعلق بتسوية هذه المشكلة التي يصعب حلها إلى هذا الحد، مشكلة النزاع الإسرائيلي ـ العربي. وهي تسوية تأخذ في الحسبان «حق الدول وحق الشعوب، ونحن نقصد بذلك حق إسرائيل في الوجود وحق الشعب الفلسطيني في العدالة وبالتالي الممارسة الحرة لحقوقه السياسية الأساسية، والحق الأول الذي يتبادر إلى الذهن هو الحق في تقرير المصير». ويذكّر أخيراً بخياره المتمثل في «مؤتمر دولي يجمع الفرقاء كافةً بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية» «كالإطار الأكثر ملاءمة».

ويتطرق الرئيس الفرنسي بعد ذلك إلى النزاع بين إيران والعراق والمسألة اللبنانية. ويغتبط لإنشاء مجموعات اقليمية فرعية (كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي)، ويحاول تهدئة مخاوف العرب القلقين من التأثير المحتمل لعام ١٩٩٢ أو للانفتاح على بلدان الشرق. «أقول لكم بصورة رسمية تماماً إن التقارب بين الأوروبيتين، المنفصلتين منذ وقت طويل، لن يتم على حساب التضامنات والروابط من أي نوع كانت التي تشد الاثنتي عشرة دولة لجيرانها العرب وجيرانها الآخرين». ولم يغفل كذلك الوجه الثقافي: «إنه حوار بين حضارتين». وانتهز المناسبة «لكي يحيّي بالضبط الإسهام الأصيل، والحاسم أحياناً، الذي تلقته أوروبا على الصعيد العلمي، من العالم العربي». وختم قائلاً «تأمل مجموعتنا إمكانية الحفاظ على أفضل العلاقات مع أعضاء الجامعة العربية جميعاً»[٤٢].

وسيطرت في الأشهر القليلة التي تلت المؤتمر الأوروبي ـ العربي في باريس، بصورة خاصة، أحداث بلدان الشرق التي كسفت إلى حد كبير هذا الاجتماع المهم الذي كانت فرنسا تريد أن تعطيه بريقاً كبيراً لإثبات دعوتها المتوسطية، وبطريقة غير مباشرة موازنة دور ألمانيا في وسط أوروبا. وانتهى عام ١٩٨٩، في ما يختص بالعلاقات بين المجموعة الأوروبية وإسرائيل والأراضي المحتلة، بتظاهرة سلمية ضخمة في القدس في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قمعتها الشرطة الإسرائيلية بشراسة، فسقط العديد من الجرحى ومن بينهم برلمانيون أوروبيون، بخاصة داسيا ڤالان (Dacia Valent) ومواطنة إيطالية فقدت عينها بسبب جراحها.

---

(٤٢) انظر نص الكلمة الموجزة في: *France-pays arabes,* no. 159 (janvier-février 1990), pp. 4-6.

ولم تتأخر ردة فعل البرلمان الأوروبي. فمنذ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ صوّت البرلمان على قرار يوصي المجلس بأن يجمد فوراً الاعتماد الموازني ٧٣٩٤ المكرس للتعاون العلمي مع إسرائيل «ما دامت الظروف الطبيعية للتعليم، الجامعي على وجه الخصوص، لم تعد إلى طبيعتها في الأراضي المحتلة».

وبعد بضعة أيام، سافر الوزير الإسرائيلي للطاقة والبنية التحتية، السيد شاحال (Shahal) إلى بروكسل لتوقيع اتفاق تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في مجال الطاقة، فأعلمه المفوض الأوروبي السيد كاردوزو كونها (Cardozo Cunha) بأن الوقت غير ملائم لتوقيع كهذا. وعاد شاحال إلى إسرائيل في ٢٥ كانون الثاني/يناير بخفي حنين.

وقررت اللجنة الأوروبية في ٩ شباط/فبراير ما يلي(٤٣):

ـ تأجيل اجتماع الربيع للجنة المختلطة لإدارة التعاون العلمي بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل إلى تاريخ لاحق.

ـ التأجيل إلى تاريخ لاحق للزيارة الرسمية للسيد أبل ماثوتس (Abel Matutes)، المفوض الأوروبي، إلى إسرائيل، المرتقبة في منتصف آذار/مارس، وكذلك المنتدى حول السوق الواحدة الذي كان من المفترض أن يفتتحه في هذه المناسبة.

وترافق الضغط على إسرائيل مع سلسلة قرارات للمجموعة معدة لصون صيرورة الشعب الفلسطيني الجماعية، ولا سيما لتنشيط التصدير الزراعي الفلسطيني وزيادة المساعدة المالية للأراضي المحتلة.

وطلب البرلمان الأوروبي، لإدارة هذه المساعدة، إلى اللجنة، في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٠، إرسال ممثل دائم إلى القدس الشرقية. وفي ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٠ شددت الاثنتا عشرة في إعلانها حول الشرق الأوسط الصادر في دبلن، وفقاً لتوصية البرلمان، على «[...] الأهمية التي يعلقها المجلس الأوروبي على تسهيل التطبيق السريع والفعال للبرنامج النامي للمجموعة، لصالح سكان الأراضي المحتلة، ودعت اللجنة إلى تسمية مندوب لهذه الغاية بسرعة في الأراضي المحتلة».

وقد أفرغت حرب الخليج والشقوق التي أحدثتها في نظام جامعة الدول العربية، والحصار المفروض على بلدين عربيين (العراق وليبيا)، والرعاية شبه الحصرية

---

(٤٣) *Europe*, 10/2/1990.

للولايات المتحدة لمسار السلام الإسرائيلي - العربي، الحوار الأوروبي - العربي من أي ماهية أو أي فائدة. وبالفعل لم تجتمع اللجنة العامة للحوار منذ دورتها السادسة في دبلن (٧ - ٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠)، أي قبل أقل من شهرين من اجتياح الكويت. وفقط مجموعات العمل الثلاث (التقنية، والاقتصادية، والاجتماعية - الثقافية) اجتمعت في لشبونة في ٢١ و٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢، لكن في مناخ من التشنج. ومن جميع المشاريع المدروسة، فقط مشروع الجامعة الأوروبية - العربية في غرناطة هو الذي بدا أنه يتحول إلى واقع ملموس. وتم إحداث درجة الماجستير في إدارة المشاريع، في نهاية عام ١٩٩٦، في إطار معهد الإدارة الأوروبي - العربي في غرناطة، تحت إشراف دبلوماسي إسباني، هو أنطونيو لوبيز (Antonio Lopez).

الفصل الثالث عشر

أوروبا والشرق الأدنى قبل أزمة الخليج وبعدها

أوروبا وحرب الخليج (١٩٩١): نهاية الأوهام

«كان طريقان يتباعدان في الغابة، وقد سلكتُ الطريق المطروقة أقل، وهنا كان الفرق» (روبرت فروست) (Robert Frost)). وقد سلكت أوروبا، مع الأسف، في أزمة الخليج، الطريق المرتاد أكثر من غيره.

بدأت أزمة الخليج، رسمياً، في ليل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. ولم تكن بالتأكيد صاعقة في سماء صافية. وكان النزاع الحدودي والمالي والنفطي قد سمم علاقات الجوار بين هذين البلدين العربيين. وكان الكثير من المراقبين ينتظر طلقة إنذار من العراق. ولم تكن فكرة اجتياح الكويت من دون قيد أو شرط تراود ذهن أي شخص.

إذاً، بعد انقضاء آونة المفاجأة، تحرك الجميع لإيجاد حل سريع للأزمة. فهناك مصالح حيوية كثيرة تحت رمل دولة الكويت الصغيرة بحيث لا يتم الوقوف بأيدٍ مكتوفة. فقد قررت الولايات المتحدة منذ ٨ آب/أغسطس إرسال عشرات آلاف الجنود إلى العربية السعودية. وتكلمت على «قوة متعددة الجنسية»، في حين أن بريطانيا العظمى، في مرحلة أولى، قبلت وحدها أن تحذو حذوها. وأخذت فرنسا موقف تحفظ حذر وأعلنت «أملها في تسوية المشكلة داخل الأسرة العربية»، مع تحضير أسطولها للانطلاق في اتجاه الخليج.

وتفسَّر المسارعة البريطانية في الانحياز إلى السياسة الأمريكية، بالمصالح والروابط التاريخية مع بلدان الخليج. وبالفعل كانت لعبة بريطانيا العظمى، في التسوية اللاحقة لتجزئة السلطنة العثمانية، تهدف إلى حصر فرنسا في الشاطىء المتوسطي، في حين أن «الأسد البريطاني يخصص نفسه بحصة تتناسب مع

شهيته»[1]، في هذه المنطقة من الخليج بأسرها، حيث النفط يجري بغزارة وحيث تمر الشرايين الكبرى للاتصالات البرية والبحرية.

وتم تنسيق المواقف في المجموعة الأوروبية في إطار التعاون السياسي الأوروبي، المؤهل وحده لمعالجة المسائل السياسية والاقتصادية للأمن والمضطر، فضلاً عن ذلك، لاتخاذ قراراته بالإجماع. وفي هذا الإطار أعلنت الاثنتا عشرة دولة الأعضاء، منذ ٢ آب/أغسطس موقفها حول إدانة العراق وطلبت انسحاب القوات العراقية فوراً من الأراضي الكويتية.

وذكّرت الاثنتا عشرة دولة، في ٤ آب/أغسطس، بهذا الاشتراط وقررت حصاراً، واتخذت التدابير التي تحمي موجودات الكويتيين في الخارج. وفي ١٠ منه عبّرت عن اهتمامها بشأن الرهائن - وسخطت في ٢١ على ازعاج الدبلوماسيين. وفي ٧ و١٧ أيلول/سبتمبر احتجت على الابتزازات المرتكبة في سفارتي فرنسا وهولندا.

وعُقدت اجتماعات أخرى في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر و١٨ كانون الأول/ديسمبر برئاسة ايطاليا، وكذلك دورتا المجلس الأوروبي في روما في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و١٤ و١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. كما عقد اجتماعان حاسمان برئاسة اللوكسمبورغ في ٤ و١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

وتكاثرت التصريحات والاجتماعات. إلا أن أوروبا لم تر، في أي آونة، من المفيد إطلاق مبادرة أو تقديم مشروع. وحاولت فرنسا وحدها، مرة أخرى (أو أعطت الانطباع) أن تتميز من السياسة الأمريكية، ولا سيما في خطاب ميتران في الأمم المتحدة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. فقد اقترح الرئيس الفرنسي مشروع سلام على ثلاث مراحل: «أن يؤكد العراق نيته في سحب جيشه، وأن يطلق الرهائن، فيصبح كل شيء ممكناً». وتضمن الأسرة الدولية، في مرحلة ثانية انسحاب القوات العسكرية، وإعادة السيادة الكويتية، والتعبير الديمقراطي عن اختيار الشعب الكويتي. وتتعلق المرحلة الثالثة أخيراً بإحلال دينامية حسن جوار في الأمن والسلام للجميع، محل المواجهات التي تمزق الشرق الأدنى.

وبقي المشروع بلا مفعول جزئياً، لأنه لا يبدو أنه قد ترافق مع انفتاحات سياسية لها مدلولها. وأعلن الزعماء الفرنسيون في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، تعزيز

(١) Marc Bonnefous, «Actions, déclarations, et contradictions devant la crise du Golfe,» *Défense nationale* (décembre 1990), pp. 38-39.

قواتهم بعد أن زالت أوهامهم، في العربية السعودية، وأكد فرانسوا ميتران، في اليوم نفسه: «اذا كان لا بد من النزاع فإن فرنسا يجب أن تكون حاضرة قبل هذا النزاع كما غداته».

واندلع النزاع، وكانت عاصفة الصحراء الشهيرة مع اشتراك كثيف للطيران الأمريكي. فتم تدمير كل المنشآت العسكرية وبخاصة المنشآت الصناعية. «وكان ذلك ضمانة للمستقبل، كما شرح ميشال جوبير، قدّمتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وتأكيداً تأخذه بألا تتولى ذلك إسرائيل مباشرة»[٢]. وبالفعل، بني تورط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج على ثلاثة أهداف: تأمين الاستقرار والنظام في منطقة الخليج[٣]، وضمان السيطرة على المجال النفطي والحفاظ على موقع استراتيجي مسيطر لحليفتها إسرائيل، بحيث تخنق في المهد أي محاولة عربية، عراقية بشكل خاص، للوصول إلى مستوى الردع المتبادل. ونفهم مذاك حماسة إسرائيل لانتشار القوات الأمريكية في العربية السعودية و«تفضيلها الواضح لمخرج عسكري لا سياسي للأزمة، من أجل الحصول على انسحاب العراق من الكويت وكذلك تدمير طاقته الاستراتيجية»[٤]. الا أن الرئيس الأمريكي لتسهيل حشد ائتلاف واسع ـ يضم دولاً عربية ـ ضد العراق، طلب إلى شامير في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الالتزام بعدم الرد في حالة هجوم عراقي. وبالاختصار تمنت الولايات المتحدة على إسرائيل أن تبقى مكتوفة اليدين، وتعهدت بأن تأخذ على عاتقها حماية إسرائيل.

ويثبت مجرى الحرب، سريعاً، أن أهداف الأمم المتحدة وذراعها الأمريكي الزمني مختلفة. وقد انزعجت بعض الدول الأوروبية من ذلك، ولكنها لم تُبدِ عدم موافقتها. كيف يمكن لهذه الدول أن تحتج وأمريكا هي التي عرَّضت جنودها أولاً؟ ألا يستحق العراق عقوبة نموذجية لكي لا تعاوده على الإطلاق الرغبة في فعل

---

(٢) Michel Jobert, *Journal du Golfe: Août 1990-août 1991* (Paris: Albin Michel, 1991), p. 152.

(٣) يبرز هذا التصريح لنيكسون تماماً أهمية هذه المنطقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. «إن معرفة من يسيطر على ماذا في الخليج العربي وفي الشرق الأوسط هي المفتاح الذي يتيح معرفة من يسيطر على ماذا في العالم». ورد في: Elias Bou-Assi, *La «Détente» et les conflits périphériques*, préface de Jean-Pierre Ferrier, travaux et recherches de l'université de droit, d'économie et de sciences sociales de Paris. Droit international et relations internationales; no. 1 (Paris: Presses universitaires de France, 1983), p. 31.

(٤) Camille Mansour, *Israël et les Etats-Unis, ou, les fondements d'une doctrine stratégique*, collection le temps du monde (Paris: A. Colin, 1995), p. 156.

ذلك؟ إن أقوالاً كهذه هي، في ذلك الشتاء من عام ١٩٩١، عملة رائجة، ولا سيما في بريطانيا العظمى وفرنسا، حيث كان ما يقارب ٨٠ بالمئة من السكان مع الاختيار العسكري.

وقلّما يدهش ذلك لأن هذين البلدين تميّزا بشكل فريد بإرسال وحدات عسكرية مهمة إلى الخليج. إلا أن الدول الأوروبية الأخرى لم تكن لها ردة فعل موحَّدة. وإذا كانت ايطاليا وهولندا قد دعمتا من دون تحفظ إرسال قوات فلم يكن ذلك حال ألمانيا وبلجيكا واسبانيا والبرتغال واليونان والدانمرك، التي، على العكس، سعت لتحديد التزامها في التحضير للحرب، في حين أن ايرلندا واللوكسمبورغ اكتفتا، الأولى بالسماح بتموين الطائرات الأمريكية في مطار شانّون (Shannon)، والثانية بالإسهام المالي في المجهود العسكري.

وخرجت الدول الأوروبية جميعاً، أياً كانت أفعال هذه أو تلك، وردات فعلها مثلومة من هذه الحرب. فوجه فرنسا أصبح باهتاً في المغرب والمشرق. وتأكد انحياز بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة. وكان على ألمانيا التي تسترت خلف دستورها لكي لا تشارك في الائتلاف أن تدفع قسماً من الفاتورة (أكثر من عشرة مليارات دولار)، وحظيت حتى بالتأنيب. فلقد أسف ابراهام روزنتال (Abraham Rosenthal)، من **النيويورك تايمز**، لغياب المشاركة الألمانية في سحق العراق: «بقيت ألمانيا، التي اصبحت من جديد قوة عالمية بفضلنا، في المؤخرة، بعيدة إلى درجة أننا لم نعد نراها»(٥). وحتى صورة ايطاليا التي كان يقدرها العرب قد تطايرت شظايا.

وأوروبا نفسها لم تخرج كبيرة من الأزمة ثم من حرب الخليج. إنها أدانت، بالتأكيد، بشدة ضم الكويت وكانت إلى جانب حصار قاس على العراق، ولكنها انقسمت بين من يريد قطع الصلة بديكتاتور بغداد (الانكليز والهولنديون)، ومن يؤيد تسوية يجري التفاوض عليها (الفرنسيون والإيطاليون والإسبان واليونانيون والبلجيكيون)؛ من يريد تدويل النزاع (الانكليز) ومن يسعى لحل عربي (فرنسا وإسبانيا)؛ من يفضّل عراقاً علمانياً وقومياً ومن يتعاطف مع الملكيات النفطية.

---

(٥) *Le Monde*, 24/1/1991,

وذلك لا يمنع كون المساهمة المالية الألمانية ضخمة: عشرة مليارات مارك ألماني إلى الولايات المتحدة ومليار إلى انكلترا ومليار ومئتان وخمسون مليوناً إلى اسرائيل، ومليار وثلاثمئة مليون إلى دول أخرى تأثرت بالأزمة (الأردن ومصر وتركيا). انظر: Jean-Pascal Zanders, Eric Remacle and Inger-Lise Ostrem, «European Policies towards the 2nd Gulf War,» *Pale-Papers*, vol. 2, no. 4 (1995).

وغدت المجموعة الأوروبية «مشتتة، كما كتب سيرج جولي، في انزعاج عميق، مصنوع من الشعور بالذنب والأعذار والغطرسة. واستسلمت إلى أمريكا مع التذمّر»[٦]. لقد خدمت حرب الخليج شيئاً ما على الأقل: إثبات نقص جدارة أوروبا الدبلوماسية والعسكرية[٧].

وأتاحت حرب الخليج بالفعل كشف الحدود المؤسسية والاختلافات في الصلاحيات بين الحلف الأطلسي (ستة عشر عضواً) وقيادة الأطلسي (اثنا عشر) والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (إثنا عشر) والاتحاد الأوروبي الغربي (UEO) (تسعة أعضاء). وسنبين هنا الحالة الخاصة للاتحاد الأوروبي الغربي.

في حين يهتم التعاون السياسي الأوروبي (CPE) بالمسائل السياسية والاقتصادية للأمن، يتولى الاتحاد الأوروبي الغربي (UEO) تنسيق إرسال السفن المعدة لفرض احترام الحصار (خمسين سفينة واثني عشر ألف رجل تقريباً). وحاول انماء التآزر بين قواته، ولا سيما بالدعوة، في ٢٧ آب/اغسطس «للمرة الأولى منذ أيلولة اختصاصات الاتحاد الغربي إلى الحلف الأطلسي في مادة الانتشار العسكري»[٨] إلى اجتماع رؤساء أركان الحرب وإنشاء خلية دائمة للتنسيق برئاسة فرنسية. إلا أن هذا التنسيق بقي سطحياً لأن عمل الاتحاد الأوروبي الغربي معتبر كتجميع لأعمال وطنية ولم يكن يخفي «الخلافات حول ضرورة الاعتماد على قرارات الأمم المتحدة أم لا، لتسويغ تدخل الاتحاد الأوروبي الغربي، وكذلك حول الاستقلالية تجاه العمليات الأمريكية»[٩].

ويتجسد هذا التباين في بيان مجلس الاتحاد الأوروبي الغربي في ٢١ آب/أغسطس. وهكذا تصر فرنسا على طابع الأمم المتحدة بعمليات الانتشار الجوي والبحري والبري، في حين أن بريطانيا العظمى تبرز الدعم الذي تقدمه للانتشار الأمريكي، ولا تتردد في تقديم إسهام كمشاركة في عملية عسكرية أمريكية.

---

(٦) Serge July, *La Diagonale du Golfe* (Paris: B. Grasset, 1991), p. 174.

(٧) انظر: P. Tsakaloyannis, «The Acceleration of History and the Reopening of the Political Debate in the European Community,» *Journal of European Integration*, vol. 13, nos. 2-3 (1991), and Trevor C. Salmon, «Testing Times for European Political Cooperation: The Gulf and Yugoslavia, 1990-1992,» *International Affairs*, vol. 68, no. 2 (April 1992).

(٨) Pierre Dabezies [et al.], *Crise du Golfe: Les Changements stratégiques*, dossier 0291-4654; no. 37 (Paris: Fondation pour les études de défense nationale, 1990), p. 81.

(٩) Eric Remacle, «La Sécurité européenne sous influence,» *L'Evénement européen* (mars 1991), p. 70.

وبالفعل يعتبر كل عمل الاتحاد الأوروبي الغربي كتجميع لأعمال وطنية لأن الدول وحدها التي تريد المشاركة في هذا العمل يمكنها أن تفعل ذلك.

غير أن حرب الخليج كانت أيضاً مناسبة لاجتماع رؤساء الأركان العامة أو رؤساء الأركان البحرية في ٢٧ آب/اغسطس في باريس. «كانت المرة الأولى، منذ أيلولة اختصاصات الاتحاد الغربي في مادة الانتشار العسكري إلى الحلف الاطلسي، في العام ١٩٥٠، التي دعي فيها رؤساء الأركان إلى الاجتماع على مستوى أوروبي بحت»(١٠)، من أجل التجسيد بتعابير عسكرية للإرادة المعبر عنها في الدورة الوزارية في ٢١ آب/أغسطس لجميع الدول الأعضاء.

وفي الواقع كان العمل الوحيد المتفق عليه في النطاق العسكري تنظيم المبادلات بين قيادات القوات البحرية لتنسيقها. وقد ظهر التباين حتى في هذا الصعيد بين فرنسا التي تصر على الطابع الأوروبي لعمليات الانتشار الجوي أو البحري أو البري، وبريطانيا العظمى التي تبرز دعمها للانتشار الأمريكي ولا تتردد في تقديم إسهامها كمشاركة في العمليات العسكرية الأمريكية.

وهذا الخلاف داخل المؤسسة نفسها موجود في مختلف المؤسسات الأوروبية. فالبرلمان الأوروبي تبنى توصية للحكومات بدعم التدابير الدبلوماسية المتخذة وانما مع استبعاد استعمال القوة.

لذا قدمت الأزمة بين العراق والكويت، بالنسبة إلى الاختصاصيين في الأمن الأوروبي، في النهاية، إشهار ثلاث ضرورات: **على الصعيد السياسي**، تأكيد تماسك دبلوماسي أوروبي وبالتالي سياسة خارجية مشتركة؛ وعلى **الصعيد العسكري**، قدرة على عرض القوة؛ وعلى **الصعيد المؤسسي**، إعادة الاعتبار لنظام الاتحاد الأوروبي الغربي بالنسبة إلى حلف شمال الأطلسي ولمكانه في الاتحاد الأوروبي.

وفي غياب ذلك، تبقى أوروبا، كما بيّن هورست كيلر، «عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً ودودة أرض عسكرية»(١١).

نظرياً، لا تنقص هذا التشخيص وثاقة الصلة بالموضوع، ولكن فشل المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأوروبية لا يعود إلى ضعفها كدودة أرض عسكرية وإنما بالضبط إلى أنها اضطرت للاستسلام للقرارات الأمريكية من دون أن تعبس،

---

(١٠) Dabezies [et al.], Ibid., p. 81.

(١١) Horst Keller, «La Guerre du Golfe divise l'Europe,» *Journal de l'Europe* (février 1991).

وإلى أنها، بدلاً من أن تركز قواها لإيجاد مخرج دبلوماسي للأزمة، فضلت، على سبيل الاستسهال، إثبات تبعيتها للولايات المتحدة. ولم يكن الأمريكيون يأملون افضل من ذلك ـ وقد كتب لي اسبان (Lee Aspin) بلا مواربة: «ستقرر الطريقة التي سنخرج بها من هذا الوضع اذا ما كانت لا تزال عندنا القوة لتحقيق أهدافنا في الخارج أم لا [. . .] ولن تحدد علاقاتنا بالشرق الأدنى وحسب وإنما أيضاً بأوروبا»(١٢).

والطريقة التي خرجت بها الولايات المتحدة معروفة لأنها فضلت في النهاية انتزاع استسلام العراق(١٣) بدلاً من التفاوض على سلام دائم في الخليج ناسية بلا ريب حقيقة أولى: الولايات المتحدة حليفة ظرفية للكويت في حين سيبقى العراق جارها إلى الأبد.

هناك إذاً درس من حرب الخليج، كما بيَّن جوليان دراي «بما أن ثمة مؤتلفين في الائتلاف يسيطر أحدهم على الآخرين بقوة ناره فلن يكون هناك مجال لإسماع صوت الاختلاف، فمن يأمر عسكرياً يأمر سياسياً»(١٤) خلال الحرب وبعدها.

وتكسب أوروبا اذا تأملت في ذلك(١٥). وتغرق في الأوهام إذا ظنت أن حرب الخليج لن تكون في المستقبل سوى ذكرى سيئة.

فأوروبا، في أول الأمر، لم تخرج من حرب الخليج معافاة، لا لأن دورها كان قد تقلص وصورتها تمزقت وحسب، بل أيضاً لأن القوى الإسلامية المناهضة للغرب هي التي ستكون أمامها غداً كل الحظوظ لجني المنافع الرئيسية من حرب الخليج، لأن الأنظمة العربية موضوع انتقادها أثبتت، مرة أخرى، عدم جدارتها في تجنب انزلاق على هذه الدرجة من الإجرام، ثم لأن الغرب قدم عرضاً متألقاً لتفوقه المادي مصحوباً بالتناقض في قيمه الأخلاقية.

وبالإجمال أنتجت معالجة القضية الكويتية مفعولاً غير محسوب: تعزيز إسلام

---

(١٢) *International Herald Tribune*, 21/1/1991.

(١٣) اعترف كيسنجر بذلك بوقاحة تدعو إلى الدهشة: «كل الخيارات الدبلوماسية المزعومة كانت ستزيد الأمور سوءاً، فكلها كانت ستترك العراق في موقع عسكري مسيطر». انظر: *Newsweek* (28 January 1991).

(١٤) Julien Dray, *La Guerre qu'il ne fallait pas faire*, préf. de Sami Naïr (Paris: Albin Michel, 1991), p. 81.

(١٥) انظر التقرير المقدم إلى لجنة الدفاع في الاتحاد الأوروبي الغربي: De Hoop Scheffer, «The Gulf Crisis: Lessons for the Western European Union,» doc. 1268, 13 May 1991.

مناهض للغرب. فقد خسر الغرب المنتصر في حقل المعركة قسماً من روحه بلا ريب، وخسر أكثر أيضاً، في أي حال، الشعوب العربية.

إن الانطلاقة الإسلامية هي بالتأكيد سابقة لحرب الخليج، غير أنه لا أحد يشك في ان هذه الحرب ساهمت وستساهم، عبر الحصار، في إعطائها المزيد من القوة. وقد دهش جان بيير شوفينمان، في ما بعد، أن الغرب لم يتنبه بعد إلى أن صعود الأصولية الإسلامية «لن يفعل سوى أن يعيد إليه الصورة التي آل إليها: صورة عالم من أصحاب الامتيازات منطوٍ على نفسه، من دون انفتاح، من دون مشروع، من دون مشروع عظيم قادر على دغدغة آمال الإنسانية بأسرها»[١٦].

ولم يتم قلب الصفحة إلا الآن. فالعراق بقي خاضعاً للحصار الذي سيترك آثاراً لن تمحى في الذاكرة العربية الجماعية، ولا سيما أنه يترافق مع حصار مشابه مفروض على ليبيا، وإن كان أقل جوراً.

ومنذ نهاية الهجوم البري تراكمت عشرات القرارات للأمم المتحدة التي انهالت على العراق. وابتداء من عام ١٩٩٥ تباعدت الضربات ولكن إرادة المعاقبة لم تضعف. «هل سبق أن رأينا على الإطلاق، كما تساءل وزير الدفاع الفرنسي السابق جان بيير شوفينمان، في أي ملف آخر، في تاريخ المنظمة، تصميماً أشد شراسة؟»[١٧].

إن هذه الضراوة القانونية محيِّرة بالإجمال، في حالة العراق؛ ولا سيما عندما نلاحظ استقالة القوى الكبرى، وأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي الغربي، وحلف الأطلسي في موضوع المأساة اليوغوسلافية التي بدأت بالضبط في عام ١٩٩١، والمأساة الكردية (التي بلغت أوجها بالهجمة العقابية للجيش التركي في الأراضي العراقية في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٥)، والمأساة الراوندية (١٩٩٤). وبصورة خاصة عند العلم بأن أحداً لن يكسب من جعل العراق المركز السطحي لمنطقة عدم استقرار قد تنتهي بجر المنطقة بأسرها.

لكن دول الخليج، وليس العراق فقط دفعت الثمن هي أيضاً وتستمر في دفع الثمن الغالي، وهي اليوم في تبعية كلية لحماية الجيش الأمريكي[١٨].

---

(١٦) Jean-Pierre Chevènement, *Le Vert et le noir: Intégrisme, pétrole, dollar* (Paris: B. Grasset, 1995), p. 158.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٨) حشدت الولايات المتحدة ٢٥,٠٠٠ جندي تقريباً. انظر: Bichara Khader, *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des partenaires distants*, horizons euro-arabes (Paris: Publisud; Ottignies: Quorum, 1994).

وبالفعل، ما إن سكتت المدافع حتى أصبحت فكرة بنية اقليمية للأمن مؤجلة إلى ما لا نهاية له، وإعلان دمشق بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وسوريا ومصر أصبح في غياهب النسيان بسرعة.

وفي الواقع واجهت بلدان مجلس التعاون الخليجي بسرعة كبيرة ضغوطات شديدة من إيران، وكذلك من تركيا وحتى من باكستان، التي رأت في إعلان دمشق تصغيراً لدورها في التسويات الأمنية الاقليمية[١٩]. كما أن الولايات المتحدة لم تكن راضية عن وجود عسكري سوري ومصري في الخليج. ولم تبدِ الكويت، وهي في صميم مجلس التعاون الخليجي، أيَّ حماس لتطبيق نصوص الإعلان. أما عُمان فقد كانت المحامي عن اشتراك إيراني في أي تسوية أمنية[٢٠].

وسحبت سوريا ومصر، في ظروف كهذه، جنودها مع رضىً لم تخفه إيران والولايات المتحدة وبلدان مجلس التعاون الخليجي. وأصبح أمن الخليج يُنظَّم، كما كان في الماضي، خارج النظام الاقليمي العربي.

فقد فضلت دول مجلس التعاون الخليجي، اتفاقات دفاع مع الولايات المتحدة على نظام اقليمي جديد مبني على التوافق بين الفرقاء المعنيين جميعاً. وبالطبع، فإن الولايات المتحدة تنسجم مع هذا الواقع، لشدة ما ترى فيه إمكانية توقيع عقود عسكرية مجزية.

ويضاف إلى السياسة الواقعية للولايات المتحدة، القائمة على المصلحة، عمى بلدان مجلس التعاون الخليجي التي يبدو أنها لم تفهم دروس التاريخ وإكراهات الجغرافيا، هناك إذاً مقاربة مجزأة للأمن، فكل بلد يسعى أولاً للدفاع عن مصالحه الخاصة. وذلك صحيح بصورة خاصة في ما يتعلق بالعربية السعودية التي قررت علانية، خوفاً من فشل دبلوماسية الريال الخاصة بها (أو الدبلوماسية المالية)، أن تكون تحت المظلة الأمريكية[٢١].

وكان غياب فرنسا، في إعادة التكوين الاقليمية الجارية، لافتاً جداً، إذ تركت

---

(١٩) Wahid Abdel Majid, «Le CCG et le système arabe,» *Al-Khalij*, 1/10/1991 (en arabe).

(٢٠) هدى ميتكيس، «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع، والتحديات، والآفاق،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ١٠٠.

(٢١) Bassma Kodmani-Darwish et May Chartouni-Dubarry, dirs., *Perceptions de sécurité et stratégies nationales au Moyen-Orient*, travaux et recherches de l'IFRI (Paris: Masson, 1994), pp. 83-107.

الولايات المتحدة تتصرف بحرية في منطقة حيوية إلى حد كبير في تنظيم منظومة الأمن. يضاف إلى ذلك أن ثمة شعوراً بأن الولايات المتحدة تسعى لحصر نفوذ أوروبا في المنطقة المغربية المرتبطة بها بالقرب الجغرافي. إن استقالة كهذه ستنتج قريباً مفعولاً ضاراً، لأن غياب أوروبا عن مسرح الشرق الأدنى والخليج يزيل، بالنسبة إلى شعوب المنطقة، فرصة وساطة أو تدخل، أو تنوع سياسي على الأقل.

ويقتضي، إذا كانت حرب الخليج قد عرت عدم التماسك الأوروبي، الاعتراف بأن عدم التماسك هذا كان موجوداً قبل هذه الحرب وسيستمر بعدها: غياب سياسة أوروبية للأمن المشترك لها صدقيتها، حساسيات مختلفة حول المشاكل الشاملة في الجنوب والشرق، خصومات تاريخية بين الكبار والصغار، بين القوى البحرية والقوى القارية، اختلال التوازن بين القوى الاقتصادية والقوى العسكرية بالأحرى، الخ.

وغالباً ما يتكرر الكلام أخيراً على أن تدمير القوة العراقية لم يكن سوى الطريق الوحيدة التي تتيح تحرير الكويت، وتأمين التوازن الاستراتيجي، وإقامة سلام دائم، وتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي نهائياً، والمشكلة الفلسطينية في هذا السياق، والعمل على اقامة استقرار اقليمي أوسع، وبناء عصر الديمقراطية، وتوزيع الثروة النفطية بشكل أكثر انصافاً. ويتعلق الأمر هنا بخطاب مدفوع بالسذاجة. يمكن، بالتأكيد، أن يكون هنالك تقدم في هذا الملف أو ذاك. إلا أن كل شيء يحمل على الاعتقاد بأن نظاماً إقليمياً جديداً يؤمن الرخاء للشعوب والاستقرار للدول لن يكون غداً.

ويبدو أن الولايات المتحدة، في لعبة القوى في الشرق العربي، عززت، حالياً هيمنتها، وهي الوحيدة التي ستجني منافع حرب الخليج عن طريق اتفاقات دفاع مع الملكيات النفطية وعقود عسكرية[٢٢]. إلا أنه، كما قال بول ماري دو لاغورس: «تبدو الهيمنة الأمريكية، في الإعصار الذي نحن فيه، مؤمنة ومهددة في آن واحد: مؤمنة لغياب الخصوم، ومهددة بسبب نقاط ضعفها[٢٣]». وإحداها هي بالضبط عبء الزعامة الزائد والنزعة الواضحة الى اعتبار النظام الأمريكي نظام العالم.

---

(٢٢) سخر دبلوماسي أوروبي في ما بعد قائلاً: «إن أزمة الخليج كانت تجربة للقيادة الجماعية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وجمعتها».

(٢٣) Paul-Marie de la Gorce, *Le Dernier empire: Le XXI^e siècle sera-t-il américain*? (Paris: B. Grasset, 1996), p. 240.

الفصـــل الـرابـع عشـر

أوروبا ومسار السلام العربي ــ الاسرائيلي (١٩٩١ ــ ١٩٩٦)، التهميش السياسي، التورط المالي

أوروبا المستبعدة من المفاوضات الثنائية

على سبيل التذكير: لم تكن حرب الخليج إظهاراً لسلطة الأمم المتحدة بل لقوة الولايات المتحدة.

لذا فالدعوة إلى مؤتمر السلام في مدريد، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، تُبرز تماماً النظام العالمي الجديد الذي ولدته حرب الخليج التي كرست الزعامة الأمريكية وأكدت تفتت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كقوة ترمي بثقلها في قضايا الشرق الأدنى، وهمشت أوروبا كقوة وسيطة كامنة.

والرئيس بوش هو إذاً من أعلن في الكونغرس، في ٦ آذار/مارس ١٩٩١، مبادرة أمريكية مستندة إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الأمن، أي الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة، وتطبيع علاقات إسرائيل مع جيرانها العرب وإقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين. ولتمهيد الأرضية قبل تنظيم مؤتمر السلام، أعاد السوفيات علاقاتهم الدبلوماسية مع إسرائيل في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

ولا يتوافق المشروع الأمريكي للمؤتمر، كما هو منتظر، مع التحديد الذي أعطته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ في قرارها ٦٨/٤٥ الذي ينص، بالفعل، على أن المؤتمر يجب أن تتم الدعوة إليه برعاية الأمم المتحدة على أساس القرارات ١٨١ و١٩٤ و٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥، مع المشاركة التامة لمنظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل الفريق الفلسطيني، وجميع الفرقاء في النزاع والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

وفي الواقع يتعلق الأمر بمؤتمر منظم بمبادرة أمريكية استناداً إلى رسائل دعوات وتعابير إسناد حررها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر مع مشاركين حاظين بكفالة الولايات المتحدة وإسرائيل في آن واحد.

والحال أنه كان هناك، منذ زمن بعيد، اتفاق ضمني تقريباً بين الأمريكيين والاسرائيليين لاستبعاد أوروبا من تنظيم محادثات إسرائيلية ـ عربية، فالولايات المتحدة تعتبر أنها الوحيدة التي تضطلع بمسؤوليات شاملة وان منطقة الشرق الأدنى مهمة إلى حد كبير بحيث لا يتم تقاسم مسؤوليات لها مدلولها مع أوروبا. وفي حين ان إسرائيل ترى أن أوروبا المجموعية باعت العرب نفسها (ختام خطاب اسحق شامير) منذ إطلاق الحوار الأوروبي ـ العربي، وإعلان البندقية الشهير (١٩٨٠)، والتسوية المجموعية في شأن الصادرات الفلسطينية (١٩٨٦)، وتجميد البرلمان الأوروبي الاتفاقات بين إسرائيل والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩)، وزيارات عرفات مدريد وباريس (١٩٨٩)، ورفع الوضع الدبلوماسي لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في مختلف العواصم الأوروبية (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)، إلا أنها كلها مبادرات تدل في رأيها على أن أوروبا لم تعد إلى جانب وجهة نظرها بالكامل، وبالتالي لا تستحق أن تتدخل مباشرة وبفعالية كمجموعة أو عن طريق الدولتين الأوروبيتين العضوين في مجلس الأمن، في أي مؤتمر دولي.

وقد رفضت إسرائيل، علاوة على ذلك، في البداية، أن ينعقد المؤتمر الاسرائيلي ـ العربي في عاصمة أوروبية. وإذا كانت قد قبلت في النهاية ترشيح مدريد فلم يكن ذلك بسبب التاريخ الخاص لإسبانيا، حيث عاش اليهود والعرب في اتحاد وثيق، على مدى قرون، وانما لأن اسبانيا الاشتراكية قطعت مع سياسة فرانكو العربية واعترفت بإسرائيل في سنة ١٩٨٦.

وافتتح المؤتمر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وكانت صور جلسة الافتتاح الرسمية مدهشة. ولم يفت أي مراقب أن يلاحظ أن الراعي الحقيقي هو الولايات المتحدة، والراعي السوفياتي تزييني. أما أوروبا فهي حاضرة في القاعة كأي وفد آخر مدعو.

وانعقدت الجلسة الأولى بكامل الأعضاء (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ـ أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) بين الوفود: الاسرائيلي والأردني ـ الفلسطيني والسوري واللبناني. وحضرت منظمة الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومصر كمراقبين. ورأس الاجتماع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي وبوريس بانكين وزير الخارجية السوفياتي.

وجرت المحادثات الثنائية الرسمية، كما هو معروف، ابتداء من الدورة الثانية في واشنطن، وغاب عنها الأوروبيون. وكانت النروج، البلد غير العضو في الاتحاد الأوروبي، هي المختارة لاستضافة المفاوضات السرية بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وذلك على هامش المفاوضات الرسمية.

أوروبا في المفاوضات المتعددة الأطراف

لنذكِّر بأن أوالية مؤتمر السلام الإسرائيلي ـ العربي قضت بوجود أداتين متميزتين على الصعيد الشكلي وإنما مرتبطتان من وجهة النظر السياسية: ثلاث مفاوضات ثنائية، بين إسرائيل وسوريا، وإسرائيل ولبنان، وإسرائيل والوفد الأردني ـ الفلسطيني في شأن النزاعات (منذ اتفاق إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تتفاوض منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة مع إسرائيل)، ونظام مفاوضات متعددة الأطراف تشارك فيها بلدان أخرى من المنطقة أو خارجها باستثناء سوريا ولبنان.

وانعقد الاجتماع التحضيري للمفاوضات المتعددة الأطراف في موسكو (٢٨ ـ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢): تأليف خمس مجموعات: الانماء الاقتصادي الاقليمي (برئاسة الاتحاد الأوروبي)، والبيئة (برئاسة يابانية) والماء (برئاسة الولايات المتحدة)، ورقابة التسلح والأمن الاقليمي (برئاسة الولايات المتحدة وروسيا المشتركة) واللاجئون (برئاسة كندية). ويؤمن تنسيق المفاوضات المتعددة الطرف كافة مجموعة موجِّهة (Steering Group)[(١)].

ولم تكن أهداف المفاوضات المتعددة الأطراف واضحة منذ البداية. وفقط في ما بعد، شكَّلت موضوع «إعلان مبادىء حول المفاوضات المتعددة الأطراف» صدر في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ من راعيي مؤتمر مدريد الولايات المتحدة وروسيا، وفي ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٤ عن الاتحاد الأوروبي. وتم فيهما تأكيد أن المفاوضات المتعددة الأطراف تهدف إلى أن تكون محركاً للمفاوضات الثنائية ويجب أن تتركز على مشاريع مشتركة تمولها الأسرة الدولية، وأخيراً أن تطوِّر رؤية شاملة لما يمكن ويجب أن يكون الشرق الأوسط بعد استتباب السلام.

---

(١) كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في الدورة الرابعة للمجموعة الموجهة (Steering Group) المنعقدة في طوكيو من ١٥ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قد أخذا على هذه المجموعة غياب روح المبادرة والاكتفاء بالمهام الإدارية.

الجدول رقم (١٤ ـ ١)
المفاوضات المتعددة الأطراف

	البدء: موسكو ١٩٩٢			
	٥ فرق عمل			
التعاون الاقتصادي	الماء	رقابة التسلح	البيئة	اللاجئون
(REDWG) المنسق: UE	المنسق: الولايات المتحدة	المنسقان: الولايات المتحدة وروسيا	المنسقان: الولايات المتحدة وروسيا	المنسق: كندا
بروكسل، أيار/ مايو ١٩٩٢ باريس، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ روما، أيار/ مايو ١٩٩٣ كوبنهاغن، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ الرباط، حزيران/ يونيو ١٩٩٤ بون، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥	فيينا، أيار/ مايو ١٩٩٢ واشنطن، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ جنيف، أيار/ مايو ١٩٩٣ بكين، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ مسقط، نيسان/ أبريل ١٩٩٤ أثينا، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ عمان، حزيران/ يونيو ١٩٩٥	واشنطن، أيار/ مايو ١٩٩٢ موسكو، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ واشنطن، أيار/ مايو ١٩٩٣ موسكو، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ الدوحة، نيسان/ أبريل ١٩٩٤ تونس، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤	طوكيو، أيار/ مايو ١٩٩٢ لاهاي، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ لاهاي، نيسان/ أبريل ١٩٩٤ البحرين، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ عمان، حزيران/ يونيو ١٩٩٥	أوتاوا، أيار/ مايو ١٩٩٢ أوتاوا، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ أوسلو، أيار/ مايو ١٩٩٣ تونس، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ القاهرة، أيار/ مايو ١٩٩٤ انقره، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

ملاحظة: لم تشترك سوريا ولبنان في هذه المجموعات المتعددة الأطراف. لم يعقد أي اجتماع في إسرائيل ولا في الجزائر ولا في العربية السعودية، والمفاوضات المتعددة الأطراف توقفت منذ انتخاب نتنياهو.

وسبق في عام ١٩٩٣ أن أنشأت المجموعة الموجِّهة (Steering Group) لجنة ارتباط خاصة (Ad Hoc) لتنسيق مساعدة الأسرة الدولية للفلسطينيين بدءاً بالسعي لتمويل مناسب لإنشاء شرطة فلسطينية وتأهيلها.

واجتمعت مجموعات العمل الخمس، منذ مؤتمر مدريد، بانتظام، في دورتين كل سنة. غير أنه منذ انتخاب نتنياهو توقفت المفاوضات المتعددة الأطراف عملياً.

وكانت النتائج الملموسة متواضعة في مجملها، بالنظر إلى بطء انسحاب الجيش الاسرائيلي من الأراضي المحتلة وتطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني، والطريق المسدود الذي تعرضت له المفاوضات بين إسرائيل وسوريا، بصورة عامة، والحذر الكبير الذي كان لدى بعض الدول العربية، سوريا بصورة خاصة، تجاه الدولة الاسرائيلية

التي ما زال جيشها يحتل أراضيها.

إن الكثير من الملفات تم بالتأكيد تحضيره وكذلك إنجاز بعض الدراسات المتعلقة بإمكانية التنفيذ، غير أن الأمر كان ما يزال في مرحلة التفكير والاقتراح كما تشهد على ذلك النتائج التالية:

الماء

أمنت الولايات المتحدة رئاسة هذه المجموعة وأمَّن الاتحاد الأوروبي واليابان نيابة الرئاسة. وكانت النتيجة الرئيسية التي تم التوصل إليها قرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تمويل مصرف اقليمي لمعطيات حول الماء، واقتراح الولايات المتحدة وكندا إنشاء مصرف معطيات مماثلة لفلسطين وتمويل سلسلة دراسات حول تنظيم الماء في المنطقة، ومؤسسات الإدارة، وأنظمة جر المياه، وكذلك حول مركز أبحاث في شأن تنقية الماء من الملح يجب أن يكون في مسقط (عُمان). بيد أن الطبيعة الجغراسية للغاية للمسألة المائية جعلت أي اختراق مهم في المسألة الشائكة لتقاسم المياه من الصعوبة بمكان.

البيئة

أمنت اليابان رئاسة هذا الفريق مع الولايات المتحدة كمنسقين. ويتعلق القرار الرئيسي بإقامة مركز اقليمي للبيئة في عمَّان، وتبني قانون للسلوك في موضوع البيئة. ووعد الاتحاد الأوروبي بمليوني ايكو (éco) (عملة أوروبية في ذلك الحين أصبحت الآن اليورو (euro)) لإنشاء مركز في العقبة سمي «Upper Gulf of Aquaba Spill Contingency Project» بهدف تدارك التلوث البحري. وحوّل البنك الدولي مشروع ثمانمئة ألف دولار بخصوص تصحير موارد الأراضي الجافة وتبددها. وتبنت المجموعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، «Bahrain Environmental Code of Conduct for the Middle East»، الذي يحدد التوجيهات في شأن البيئة والتشريع المتعلق بها في الوقت عينه. وكان هناك، على هامش اجتماعات هذه المجموعة، عدد كبير من المنتديات ومن أيام الدراسات المكرّسة لمعالجة المياه المبتذلة، ولتأثيرات المبيدات في البيئة، وللنفايات الكيميائية والسامة، الخ.

اللاجئون

هذه المجموعة التي كانت تديرها كندا، بالتعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، هي أيضاً المجموعة التي واجهت أكثر الصعوبات للتقدم بسرعة

طوَّاف. فقد عارض الإسرائيليون بشدة فكرة عودة اللاجئين بذاتها، ولا سيما لاجئي عام ١٩٤٨. كما أن النتائج الوحيدة الحاصلة تتعلق بإنشاء مصرف معطيات حول اللاجئين، وإطلاق بحث حول ظروف العيش في الضفة الغربية وغزة، ومساعدة تقنية لإنشاء مكتب فلسطيني للإحصاء. بالمقابل لم يلقَ المشروع الذي قدّمه الوفد الفلسطيني، والمتعلق بإعادة جمع العائلات، موافقة الاسرائيليين الذين ادعوا لأنفسهم حق بت كل حالة بمفردها.

رقابة التسلّح والأمن الاقليمي (ACRS)

كانت هذه المجموعة برئاسة الولايات المتحدة وروسيا معاً. وقد دعي الاتحاد الأوروبي إليه منذ الدورة الثانية المنعقدة من ١١ ـ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢؛ ولم تتم دعوة الدول الأعضاء إلا في الدورة الخامسة[٢]. وجرت فيها دراسة تدابير بناء الثقة (Confidence-Building) كالتعاون في مادة الأقمار الصناعية والطرق والأدوات المستعملة في مراقبة المنشآت النووية، وطرق التحقق في استخدام الأسلحة الكيميائية.

واقترحت هولندا أن تنشأ في لاهاي شبكة اتصالات تستخدمها دول المنطقة جميعاً في ما يتعلق بالإعلام المسبق بالأنشطة العسكرية. غير أن المجموعة بقيت حتى ذلك الوقت في مرحلة التفكير، والمواضيع الشائكة للغاية، كأسلحة الدمار الشامل أو انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار هذه الأسلحة، وهي لم تشكل موضوعاً لأي اتفاق.

REDWG: الإنماء الاقتصادي الاقليمي

كانت هذه المجموعة وحدها برئاسة الاتحاد الأوروبي، وتؤمن فيها الولايات المتحدة وروسيا نيابة الرئاسة. واجتمعت المجموعة في دورة بكامل الأعضاء ست مرات: بروكسل (أيار/مايو ١٩٩٢)، باريس (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، روما (أيار/مايو ١٩٩٣) كوبنهاغن (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، الرباط (حزيران/يونيو ١٩٩٤)، بون (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥).

إذا حكمنا على أساس انتظام دورات هذه المجموعة، والمروحة الكبيرة للأنشطة التي قررها مشروع كوبنهاغن (أكثر من ستة وخمسين عملاً مرتقباً)، وعدد

---

(٢) Joel Peters, *Pathways to Peace: The Multilateral Arab-Israeli Peace Talks* (London: Royal Institute for International Affairs, 1996).

الترشيحات الجديدة للاشتراك ـ ولا سيما ترشيح المجر وكوريا ورومانيا ـ فإن مجموعة «REDWG»، كانت الأكثر دينامية بكثير بين المجموعات الخمس المتعددة الأطراف. وقد تقرر فيها انشاء:

١ ـ لجنتي إرشاد يرأس أحدهما الاتحاد الأوروبي، والثانية بالتناوب بين دول المنطقة (مصر حتى حزيران/يونيو ١٩٩٥).

٢ ـ لجان قطاعية (REDWG Sectoral Committees) أنيط التنسيق بينها ببلدان منطقة الشرق الأدنى: إسرائيل (التجارة)، مصر (المالية)، السلطة الفلسطينية (السياحة)، الأردن (البنية التحتية)؛

٣ ـ أمانة سر تقنية في الشرق الأوسط لتحضير الاجتماعات وتنظيم المحاضر واستخدامها كمصرف للمعطيات موضوع بتصرف البلدان المشتركة[٣].

ولا نملك كشفاً دقيقاً، بجميع اللقاءات المتعددة الأطراف (منتديات، حوارات، أيام دراسة) الممولة كلياً أو جزئياً من الاتحاد الأوروبي. كما أن هذا الاتحاد لم يكن قد نظّم بعد قائمة شاملة بجميع الدراسات الحاصلة لحساب مختلف الادارات، بواسطة متعاقدين خارجيين، وبصورة خاصة **مشروع السلام**، الذي تستفيد منه مصر والأردن وإسرائيل والأراضي المحتلة، **وجامعة السياحة من أجل السلام**، وهي فكرة عزيزة على قلب السيد تريغانو (Trigano)، رئيس نادي «MED» السابق.

إذاً أبدت المجموعة الأوروبية إقدامها ومبادرتها أكثر ما أبدتهما في المفاوضات المتعددة الأطراف. ويُفسَّر انخراط المجموعة في لجنة «الإنماء الاقتصادي والتعاون الإقليمي» بعدة أسباب:

١ ـ الخبرة التاريخية لأوروبا المجموعية جعلتها جديرة بإفادة بلدان الشرق الأدنى من خبرتها.

٢ ـ القناعة، في بعض أوساط المجموعة، بأن الاقتصادي هو الذي يجذب السياسي.

٣ ـ أمل أوروبا في إعطاء نفسها دوراً ومهمة في المفاوضات الجارية.

(٣) تضم هذه الأمانة أمين سر (أو أمينة سر) يسميه الاتحاد الأوروبي لثلاث سنوات، وأربعة موظفين (يمثلون مصر واسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية).

٤ ـ المصلحة التي تراها في الاشتراك في منافع إعادة البناء الاقتصادي للمنطقة والتنشيط المرتقب للاقتصاد.

وكانت هناك تعليلات أخرى، إلا أن ما يهم، هنا هو المسلّمة القائلة بأن كلفة اللا ـ سلام باهظة (ككلفة عدم الاندماج)، وأن المشاكل الرئيسية للمنطقة تنجم عن الاندماج السيئ للاقتصادات وغياب الديمقراطية.

وقد تناول عمل المجموعة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ انطلاقاً من هذه الملاحظة إعداد مشاريع وتصاميم كبرى مؤهلة لأن تطلق الانماء الاقتصادي والاندماج، وذلك من التوصيلات الكهربائية على مستوى المنطقة، إلى عصرنة البنى التحتية، إلى إنماء الصناعة السياحية وشبكات النقل، وحتى إلى سياسة إدارة الموارد النادرة ولا سيما الماء.

وقد أمكن المجموعة، لتحضير مشاريع الانماء الاقتصادي الاقليمي، أن تعتمد على خبرة منظمات غير حكومية ووكالات إنماء وشركات خاصة. إن هذه المشاريع، على الورق، معدَّة بصورة ممتازة، إلا أن تحقيقها يتطلب تعاون البلدان المعنية كافة. والحال أن سوريا ولبنان اختارا مقاطعة المفاوضات المتعددة الأطراف، في حين أن انتخابات نتنياهو، في أيار/مايو ١٩٩٦، جمَّد مسار السلام كله وجعل كل عمل المفاوضات المتعددة الأطراف على مشاريع تتعلق بالمصلحة الاقليمية لا طائل تحته.

ورأت أوروبا، استدلالياً، أنه من الخطأ البدء بالنهاية وأن المشاريع التي موّلتها بسخاء ستبقى تتعفن في الأدراج طالما لم يتحقق تقدم حقيقي في المفاوضات الثنائية.

الدعم الأوروبي لمسار السلام في الشرق الأوسط(٤)

قاد تجدد اهتمام المجموعة بالسلام في الشرق الأوسط، وبصورة عامة بالأمن في البحر الأبيض المتوسط، المفوضين المسؤولين إلى تقديم إبلاغين مهمين في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ تناولا ما يلي:

١ ـ دعم المجموعة الأوروبية مسار السلام في الشرق الأوسط.

٢ ـ مستقبل العلاقات والتعاون بين المجموعة والشرق الأوسط.

ويبدو لي من المفيد جداً القيام بتأليف سريع لهما لأنهما يبرزان جيداً المسعى

(٤) «EC Support to the Middle East Peace Process,» COM (93) 45 f final E.

الأوروبي في انخراطه في مسار السلام.

أ ـ دعم المجموعة الأوروبية مسار السلام في الشرق الأوسط

وهذا الإبلاغ من جانب اللجنة إلى المجلس وإلى البرلمان في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ يعلمنا بالأهداف التي تتابعها المجموعة:

ـ تلبية الحاجات الأكثر إلحاحاً للفلسطينيين لينجحوا في سيرهم نحو الحكم الذاتي.

ـ العمل على أن تجني إسرائيل وبلدان المشرق منافع إيجابية وملموسة من سيرورة السلام.

ويبين المستند ذاته في ما يتعلق بالضفة الغربية وغزة الاستخدامات الممكنة للمساهمة المجموعية:

١ ـ تمويل المشاريع الجاري تنفيذها وإنماؤها في مجال السكن كما في مجالات التسليف والمساعدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وشبكات الطرق، والمستشفيات وأنظمة المجارير، وحتى المدارس والحظائر الصناعية، الخ.

٢ ـ إعادة تأهيل البنية التحتية وتحسينها في سبيل خلق بيئة ملائمة لإنشاء المشاريع.

ولم تبق المجموعة في الفراغ لتحقيق هذه الأهداف، أو للإسهام فيها على الأقل. إنها تشرح أن المقدار المقترح لتعهداتها، على أساس اعتمادات خاصة قابلة للاسترداد، يعكس تعهدها في تطوير دعمها للأراضي المحتلة كما تأكد في إعلان المجلس الأوروبي في استراسبورغ في ٧ و٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، والتوجيهات غير الرسمية لوزراء الخارجية في بادن بيسن في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، ويقترح تقسيم أنصبة عمل المجموعة بملايين الايكوات (écus) (ب ٧ ـ ٤٠٦) للفترة بين ١٩٩٤ و١٩٩٨، على الشكل التالي:

الجدول رقم (١٤ ـ ٢)
تقسيم أنصبة عمل المجموعة الأوروبية للفترة
بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨ (بملايين الإيكوات)

تقسيم الأنصبة	موازنة	موازنة	موازنة	موازنة	موازنة	موازنة
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
مساعدة مالية للأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة	١٥+ ٢٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٢٥٠ مليوناً على أساس موارد خاصة						

الخط الموازني (ب ٧ ـ ٤٠٦) والمبالغ معبّر عنها بالايكو (écus) الجارية. وتسويغ هذه المساعدة ثلاثي:

١ ـ أن يتاح للمجموعة تقديم دعم لمسار السلام ومساعدة خاصة لعَينات غير مشمولة باتفاقات التعاون المعقودة مع الدول المتجاورة.

٢ ـ أن تساهم في تعزيز الاستقلال المؤسسي والاقتصادي الذي سوف يقلص تبعية الأراضي المحتلة للتمويل الخارجي (وهذا ما نسميه المفعول المشتق).

٣ ـ أن ينشط اقتصاد الأراضي المحتلة، ما يكون له مفعول اجتذاب رأس المال المحلي والدولي (وهذا ما نسميه المفعول المضاعف).

ويقترح الإبلاغ في ما يتعلق بالمساهمة المرقمة للمجموعة، لعام ١٩٩٤، تقديرها بخمسين مليون ايكو موزعة كما يلي:

- السكن في غزة: ١٠ ملايين ايكو.
- المدارس في غزة: ١٠ ملايين ايكو.
- الأماكن الصناعية في غزة: ١٠ ملايين ايكو.
- التسليفات لـ PME: ٨ ملايين ايكو.
- المساعدة التقنية والدراسات حول قابلية التنفيذ: ٥ ملايين ايكو.
- المجموع: ٥٠ مليون ايكو.

ويبقى إبلاغ اللجنة، على رغم دقة الأرقام، عاماً إلى حد ما في اقتراحاتها. فهي لم تتطرق إلى ما يشكل خصوصية مشاكل الأراضي المحتلة:

١ ـ معدل بطالة مرتفع جداً (في ازدياد واضح منذ بداية مسار السلام).

٢ ـ سوق أسيرة.

٣ ـ زراعة معاقبة.

٤ ـ صناعة صغيرة وعائلية وتفتقد الامكانيات المالية.

٥ ـ موارد بشرية مؤهلة وانما غير مستعملة.

٦ ـ امكانيات تصدير تعرقلها سلطات الاحتلال باستمرار.

إذاً ليس في وسع المساعدة الأوروبية، أيّاً كانت أهميتها، إنتاج مفاعيلها المشتقة والمضاعفة إلا بعد تعديل التبادل غير المتساوي الموجود بين إسرائيل والأراضي المحتلة، ووصول الفلسطينيين إلى سيادتهم الاقتصادية، وتحصيل الضرائب والرسوم من قبل سلطة الحكم الذاتي، والوصول إلى الأسواق الخارجية من دون عراقيل، وبالاختصار تغيير موازين القوى بين الاسرائيليين والفلسطينيين. ولا يمكن تحقيق ذلك بداهة، إلا مع نهاية الاحتلال.

ب ـ مستقبل العلاقات والتعاون بين المجموعة والشرق الأوسط

تشكل علاقات المجموعة ببلدان منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الأراضي المحتلة، موضوع إبلاغ للمفوضين ا. ماران (E. Marin) وهو. فان دين بروك (H. Van den Broeck)، وعنوانه «مستقبل العلاقات والتعاون بين المجموعة والشرق الأوسط»(٥).

وتنوي المجموعة، انطلاقاً من أنها ودولها الأعضاء أظهرت تعلقها، طيلة النزاع الاسرائيلي ـ العربي، بتجسيد سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط «استكشاف امكانيات مشاركة مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا والأراضي المحتلة إلى أبعد أجل في مسار تعاون اقليمي تدعمه المجموعة ويهدف إلى تعزيز التسوية السلمية الوليد».

ولتبرير انخراط المجموعة في هذا المسار قدم إبلاغ المفوضين ماران وفان دين بروك عدة براهين:

١ ـ خبرة التعاون الاقليمي التي اكتسبتها المجموعة.

---

(٥) «Future Relations and Cooperation between the Community and the Middle East,» COM (93) 375.

٢ ـ قبول الأماني التي عبّر عنها «فرقاء النزاع».

٣ ـ الفوائد التي يمكن «أن تجنيها المنطقة في مجموعها من تسوية سياسية».

٤ ـ كون المجموعة تقيم «علاقات وثيقة مع جميع الفرقاء المعنيين مباشرة».

٥ ـ الفائدة البديهية لأمن المنطقة واستقرارها.

٦ ـ وأخيراً التعهد «بتنشيط الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وقبول الأقليات وتعايش الثقافات والأديان المختلفة».

وتوصلت اللجنة، بعد تقديم أسباب انخراط المجموعة، بشكل طبيعي جداً، إلى وصف شروط تعاون اقليمي. وهنا أشارت إلى شرطين أساسيين:

١ ـ السلام هو المفتاح، «الشرط المسبق تنظيم ناجح لتعاون اقليمي»، وهذا التعاون بدوره «يمكن أن يكون أداة قوية لتقليص مستوى التوترات بجعل السلام نهائياً».

وتنوي المجموعة، انطلاقاً من هنا، «دعم الجهود التي يبذلها الفرقاء في المنطقة لحفز تصرفات منهجية للتعاون في مجالات حيوية».

٢ ـ يجب إطلاق إنماء اقتصادي متوازن عبر شراكة اقليمية، وبالفعل تشدد اللجنة على «أن مما لا غنى عنه، لكي ينجح التعاون، تقليص التباين المفرط لمستويات الدخل بين الشركاء المحتملين في المنطقة». والحال أنه، إذا لم يتحقق شيء بهذا المعنى حتى عام ٢٠١٠، فإن سبعة ملايين إسرائيلي يمكن أن يصل الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة اليهم إلى ما يعادل، تقريباً، الناتج المحلي الاجمالي لمئة وثلاثين مليون عربي. وترى اللجنة، بدون أن تؤكد ذلك صراحة، أن تبايناً كهذا يكشف خطراً حقيقياً على مستقبل التعاون الاقليمي. يجب إذاً العمل على تقليصه بفضل «مجهود جبار من الدول العربية نفسها» وكذلك بفضل «الالتزام الحاسم لأوروبا وإسرائيل وبلدان الخليج وإسرائيل والأسرة الدولية».

ولأجل إطلاق سيرورة تعاون دائم في الشرق الأوسط، يقترح مقدما الإبلاغ إيجاد «مناخ ثقة» تولدها بصورة مثالية «مراحل صغيرة تجريبية» بدلاً من «مبادرات طموحة»، وفائدة ذلك حث بلدان المنطقة على «تنظيم تفكير مشترك، وتبنّي عادات تعاون، وتدريجاً، العمل على خلق أداة مؤسسية». ويمكن أن يكون هناك أكبر حظ للنجاح، في البداية، في القطاع الخاص وبين الاتحادات المهنية والجامعات والبلديات والمعاهد التقنية.

ويجب أن يوجه التعاون، المأسس تدريجاً في اتجاهين: تجميع المؤهلات وحل المشاكل المشتركة. والمسلمة التابعة لهذا التفكير هي أن «إحدى عقبات الانماء الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي تكمن في الحجم الصغير لبلدان المنطقة المعنية، ما يحدّ من اقتصادات النطاق الممكنة». ولتذليل هذه العقبة يرى المفوضان الأوروبيان:

١ ـ وضع أسس منطقة اقتصادية مستقبلية تستتبع في حينه حرية التنقل.

٢ ـ إنشاء بنى تحتية اقليمية فعّالة في مجالات كالنقل والاتصالات والطاقة وإدارة الماء.

٣ ـ استثمار الموارد المتوفرة في السياحة والتربية والبحث والزراعة والصناعة، بشكل أفضل.

وهذا الإبلاغ لا يضع قائمة شاملة لجميع المجالات الأخرى حيث يفرض التعاون الاقليمي نفسه، وانما يشدد على أهمية الحلول الاقليمية بالنسبة إلى مشاكل الماء والطاقة والبيئة واللاجئين لأنها «مشكلات مشتركة تنطرح ما وراء الحدود الوطنية». ولنلاحظ عرضاً أن مسألة اللاجئين أصبحت مشكلة كالماء والطاقة وتقتضي معالجتها على «صعيد اقليمي».

وقد سبق أن شكلت هذه المشكلات موضوع المناقشات والاقتراحات في الإطار المؤسسي المتعدد الأطراف. ويقدر الإبلاغ أن هذا الإطار يجب أن يحافظ عليه، لا بل أن يتحول، في مرحلة لاحقة، إلى تنظيم اقليمي على غرار منظمة التعاون والانماء الاقتصادي (OCDE).

ولكن ماذا يجب أن يكون دور أوروبا في كل ذلك؟ لقد أعطى المفوضان ماران وفان دين بروك جواباً محدداً: يجب إقامة «علاقة ثلاثية بين أوروبا والمشرق وإسرائيل تتكيف في آن واحد مع جدارات كل شريك والإسهام في إقامة روابط أوثق بين إسرائيل والمشرق».

ومن الملائم لهذه الغاية بحسب الإبلاغ:

١ ـ حثّ بلدان المنطقة على القيام بإصلاحات اقتصادية.

٢ ـ اقتراح شراكة أوثق على بلدان المشرق، على غرار الشراكة المقترحة لبلدان المغرب.

٣ ـ اقتراح نموذج شراكة مماثل على إسرائيل يتكيف مع وضع هذا البلد وإشراكها بشكل أوثق بالتطورات الملاحظة في أوروبا.

٤ ـ إقامة العلاقات مع مختلف بلدان المنطقة على أساس احترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

هكذا فالكلمات الأساسية للاقتراح المجموعي هي، من جهة أولى، الشراكة التي يجب أن تحل محل مجرد التعاون، ومن جهة ثانية، المشروطية لأن هناك اشتراطاً لاحترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

وفي ما يختص بهذه العلاقات مع دول المشرق يجب أن ترتكز هذه الشراكة على:

- الحوار السياسي.
- التطور نحو التبادل الحر.
- تشجيع الاصلاحات.
- دعم التعاون الاقليمي.
- التعاون المالي.

ويشدد الإبلاغ في هذه العلاقات المستقبلية مع إسرائيل، على أنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار «الصورة الخاصة لإسرائيل» ومستوى نموها المرتفع ويقترح، بالتالي، «تعاوناً كثيفاً في المجالات جميعاً، بدءاً من المصرف حتى التقانة (تكنولوجيا)، مروراً بالطاقة والزراعة والملكية الصناعية الخ...».

هذا هو، باختصار تأليفي، محتوى الإبلاغ حول مستقبل العلاقات والتعاون بين المجموعة والشرق الأوسط.

ويشكو الإبلاغ عدا بعض الغموض في الصيغة، من عيب أساسي. فبالفعل مع أن هذا الإبلاغ يعترف بأن السلام يجب أن يسبق التعاون، الذي يعززه بدوره، فكل المحاجة مبنية على منافع التعاون وليس على تطلبات السلام. وهكذا لم يكرس الإبلاغ حتى فقرة واحدة للمشكلات التي ستكون موضوع المفاوضات حول النظام النهائي أي: ١ ـ النظام النهائي للقدس؛ ٢ ـ مصير المستوطنات اليهودية؛ ٣ ـ مشكلة عودة اللاجئين أو التعويض عليهم؛ ٤ ـ مستقبل تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني وحقله، وكذلك منظور اقامة دولة فلسطينية مستقلة. أليس السلام الدائم والتعاون الاقليمي، في النهاية، خاضعين لنتيجة المفاوضات حول النظام النهائي؟

وتقترح المجموعة، في شأن العلاقات مع إسرائيل، شراكة تربطها بجميع البرامج العلمية الكبرى للمجموعة، وتتيح لها التخصص أكثر في إنتاج الأموال وتصدير خدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وبالتالي تساعدها على تعميق التباين للناتج المحلي الإجمالي الذي يفصلها ـ وسيفصلها ـ عن جيرانها العرب. وقد استعاد المفوضان الأوروبيان، علاوة على ذلك، في ملحق إحصائي للإبلاغ، بعض السيناريوهات للمستقبل التي وضعها البنك الدولي، هكذا فالناتج المحلي الإجمالي بحسب كل فرد في إسرائيل سيكون في العام ٢٠١٠، ١٦٨٤٠ دولاراً (وهذا الرقم سبق أن تم تجاوزه في عام ١٩٩٩، وهذا يعطي صورة بالغة الدلالة حول مدى صحة السيناريوهات الاستقبالية للبنك الدولي) بزيادة ٦٢٦٠ دولاراً بالنسبة إلى عام ١٩٩٠، في حين أن الناتج المحلي المتوسط لكل فرد في البلدان المجاورة انتقل من ٨١٠ دولارات إلى ٩٤٠ دولاراً، أي بزيادة ١٣٠ دولاراً في عشرين سنة.

ومع ذلك استعاد المجلس الأوروبي في إسين (Essen) (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، فكرة الشراكة المميزة بين المجموعة وإسرائيل، إذ «رأى أنه من الملائم إعطاء إسرائيل وضعاً مميَّزاً تجاه الاتحاد الأوروبي على قاعدة المبادلة والمصلحة المشتركة بالنظر إلى مستواها المرتفع في الانماء الاقتصادي». وأضاف إعلان المجلس: «هكذا يتعزز الانماء الاقتصادي الاقليمي في الشرق الأوسط والأراضي الفلسطينية ضمناً»، ما يعني أن إسرائيل، في نظر المجلس، يمكن أن تصبح قاطرة النمو الاقليمي.

ولا تبدو هنا جيداً علاقة السبب بالمفعول بين نظام متميز لاسرائيل والنمو الاقتصادي الاقليمي في الشرق الأوسط. من جهة ثانية، ألم يسبق أن كانت إسرائيل مدلّلة ومعززة ومُعانة؟ إن الأرقام تشهد على ذلك: كانت إسرائيل ولا تزال البلد الذي يتلقى المساعدة أكثر من غيره، مع ٢٩٥ دولاراً لكل ساكن (أرقام ١٩٩٠)، مقابل ١٠٧,٦ دولارات بالنسبة إلى مصر، و٤,٤ دولارات في الأراضي المحتلة ودولارين في الأردن (الجدول المدرج سابقاً). لماذا عدم إفادة البلدان العربية في الشرق الأوسط من البرامج العلمية والتقانية للمجموعة الأوروبية لتعزيز تنافسها وتنويع اقتصاداتها، وإتاحة رفع مستوى صناعتها؟

ويبين إبلاغ اللجنة أن الاتحاد الأوروبي إنما يحدد موقع عمله في الشرق الأدنى على المستوى الاقتصادي بصورة خاصة. وذلك ليس ولا ريب غريباً عن تاريخ مسار الاندماج الأوروبي بالذات الذي يسيطر عليه، حتى أيامنا، الاقتصاد النقدي.

والحال أن أوروبا لا تستطيع أن تنسى أن فكرة الاندماج الاقتصادي لم تتمكن من أن تحدث اختراقاً له دلالته، في أول الأمر مع المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA)، ثم مع السوق المشتركة، إلا بعد حل النزاعات الاقليمية، ومعاقبة مجرمي الحرب، وإتمام المصالحة. إذاً لا يفهم العرب لماذا تحثهم أوروبا والولايات المتحدة على التعاون مع إسرائيل في حين أنها تستمر في احتلال الأراضي والتمسك بها.

الفصل الخامس عشر

الاتحاد الأوروبي ومسار السلام (١٩٩٦ ــ ١٩٩٩): المرحلة الناشطة

لم تدعَ أوروبا، كما هو معلوم، إلى رعاية مؤتمر السلام المنعقد في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. إلا أن المفوض هانز فان دين بروك، رئيس المجلس في ذلك الوقت، أدلى بتصريح باسم المجموعات الأوروبية، أكد فيه التزام أوروبا بدعم المسار الجاري. ولم تكن أوروبا، منذ ذلك الحين، بخيلة في إعلاناتها أو في دعمها. وتشهد إعلاناتها العديدة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، في آن واحد، على الأهمية التي تعلّقها على تقدم مسار السلام وعلى إرادتها دعمه اقتصادياً، كما أثبتت ذلك المساهمة الأوروبية في إقامة السلطة الفلسطينية.

غير أن الاتحاد الأوروبي، اعتباراً من انتخاب نتنياهو في أيار/مايو ١٩٩٦، أدرك أن الأمل بمصالحة تاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين يتلاشى، وأن نوافذ الفرص تنغلق الواحدة بعد الأخرى. وعُلّقت المفاوضات حول النظام النهائي للأراضي المحتلة، في حين أن عمليات المتطرفين الفلسطينيين واليهود وهاجس الأمن لدى إسرائيل، ومتابعة الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية، واستراتيجيا المماطلة للزعماء الاسرائيليين، انتهت كلها إلى إفساد مناخ الثقة بين الأطراف. وعلى صعيد آخر جُمّدت المفاوضات المتعددة الأطراف، ولم تعد المؤتمرات الاقتصادية الاقليمية تثير الحماس، كما كانت الحال في الدوحة (١٩٩٧)، حتى أن الاجتماعات المعقودة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية (مسار برشلونة) عانت الانعكاسات السلبية لشلل مسار السلام، كما كانت الحال في مالطا في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

ووصل الاتحاد الأوروبي إذاً إلى تكوين تصور متشائم حول جدوى مساعدته

الاقتصادية للأراضي الفلسطينية، كما يبدو ذلك في مذكرة ماران في عام ١٩٩٨.

وهكذا تميزت السنوات من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ بإحباط معمم. وكان لدى الجميع الإحساس بأن السلام الذي كان في متناول اليد أفلت وتلاشى. وأظهر الاتحاد الأوروبي مع ذلك، في هذه المرحلة، أنه الأوسع خيالاً والأكثر إقداماً، بحفزه «**دينامية سياسية جديدة**» كما ذكّر بذلك موفده الخاص ميغيل ـ أنخيل موراتينوس[١].

موفد خاص أوروبي إلى الشرق الأوسط

طلب المجلس الأوروبي غير الرسمي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في دبلن، إلى مجلس «القضايا العامة» إعلان رأيه حول تسمية موفد خاص للاتحاد إلى الشرق الأدنى. وقد اتخذ القرار ضمن إطار «السياسة الخارجية وسياسة الأمن المشترك» (PESC) وصدّقه «العمل المشترك» في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، المتعلق بتسمية موفد خاص من الاتحاد الأوروبي لأجل مسار السلام في الشرق الأوسط بتعيينه السفير الإسباني في تل أبيب ميغيل أنخيل موراتينوس.

كان الاختيار حكيماً، فقد كان السفير موراتينوس، قد شغل، إلى مناصب عديدة، منصب المدير العام لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط (في وزارة الخارجية الاسبانية) بين أيلول/سبتمبر وحزيران/يونيو ١٩٩٦ قبل أن يعيّن سفيراً في إسرائيل (من ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٦ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) تاريخ تسلمه وظيفته، وقد كان، قبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، المحرك الرئيسي لمؤتمر برشلونة حول الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أي أنه مرهف الحس بصورة خاصة في شأن مسائل البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وكانت وكالته محددة في المادة ٢ من العمل المشترك وهي تتعلق، بخاصة، بـ:

ـ «إقامة اتصالات وثيقة مع جميع الفرقاء في مسار السلام والحفاظ عليها» ومع الفرقاء الثالثين أصحاب العلاقة.

ـ «مراقبة مفاوضات السلام» و«الاستعداد لتقديم نصح الاتحاد الأوروبي ومساعيه الحميدة إذا طلب الفرقاء ذلك».

---

(١) Miguel Angel Moratinos, «Europa y Oriente Próximo,» *El Paìs*, 4/5/1998.

ـ «الإسهام في تطبيق الاتفاقات الدولية المعقودة، عندما يُطلب إليه ذلك.

ـ «إقامة اتصالات بناءة مع موقعي الاتفاقات».

يتلقى الموفد الخاص توجيهات الرئاسة ويعرض النتائج على هيئات المجلس، فالوكالة إذاً محددة ومرنة في الوقت نفسه: محددة بما فيه الكفاية لكي يتاح للدول الأعضاء الحفاظ على مراقبة العمل الذي يقوم به الموفد الخاص في خطوطه الكبرى؛ ومرنة لكي تترك لهذا الموفد قدرة المبادرة والتكيف وإلا كانت مهمته مفرغة من ماهيتها.

وقد دعم المجلس الأوروبي مهمة الموفد الخاص الدقيقة وتلقتها عموماً بارتياح العواصم العربية والسلطة الفلسطينية. وبالفعل كان الفلسطينيون العرب، منذ مدة طويلة، يأملون تدخلاً أوروبياً أكثر حزماً في مسار السلام. إلا أن ردة الفعل الأولى لإسرائيل لم تكن حماسية، في حين أن الأمريكيين انتهزوا فرصة هذا التعيين للتذكير بأنهم يصرون على أن يبقوا الراعي الوحيد لمسار السلام عقب تخلي روسيا الفعلي.

ولم يتأثر السفير موراتينوس بالحماس الضئيل الذي أبدته إسرائيل والولايات المتحدة. وقد قام في الستة أشهر الأولى لتعيينه بما لا يقل عن ست وستين رحلة إلى عواصم الشرق الأدنى[٢]، إلى درجة أنه أصبح الأوروبي الذي تعرفه المنطقة أكثر من غيره. وتوصل تدريجاً إلى تحطيم المقاومة الاسرائيلية، وغالباً ما التقى في إسرائيل الوزير الأول، والمسؤولين على أعلى المستويات، في حين أن الأمريكيين الذين كانوا، في البداية، يخشون المنافسة الأوروبية، أخذوا بفكرة كون «مجهود من الجميع» ضرورياً ولا ريب لإزالة التوترات الكامنة.

وأحد المكتسبات الأكثر وضوحاً لمهمة الموفد الخاص هو بلا نزاع، في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الإسهام في اتفاق الخليل. وقد طلب عرفات، في هذه المناسبة، كتاب ضمان يوجهه الاتحاد الأوروبي إلى الفلسطينيين، مما يدل بوضوح على هاجس رئيس السلطة الفلسطينية في حمل أوروبا على ضمان الاتفاق الموقع. وكتب إليه هانز فان ميرلو (Hans Van Mierlo) الرئيس الممارس في ذلك الوقت:

«[...] كن على يقين يا سيدي الرئيس من أن الاتحاد الأوروبي ما زال ملتزماً بسلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وسوف يستخدم كل ثقله السياسي والمعنوي لتطبيق نصوص الاتفاق كلها، ضمن احترام الروزنامة، وعلى أساس المبادلة

(٢) معلومات وفّرها أمين سره.

بين الاسرائيليين والفلسطينيين (ترجمة المؤلف الشخصية).

ومن منجزات الموفد الخاص التي من المناسب بيانها أيضاً لقاء عرفات ـ ليفي (وزير الخارجية الاسرائيلي) في مالطا أولاً (نيسان/أبريل ١٩٩٧)، ثم في بروكسل (٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٧)، وإقامة حوار عربي إسرائيلي مشترك حول الاقتصاد الفلسطيني، وإنما التبادل بين شركات مدنية فلسطينية وإسرائيلية، ودعوة نواب إسرائيليين وفلسطينيين إلى استراسبورغ بمبادرة من البرلمان الأوروبي، وإلى أثينا بدعوة من الحكومة اليونانية، وأخيراً إعداد قانون سلوك صدّقه مجلس «الشؤون الخارجية» في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وهكذا بدأ الاتحاد الأوروبي، عبر موفده الخاص، في تأكيد دوره السياسي، في منطقة الشرق الأدنى، بالتلاؤم مع دعمه الاقتصادي.

غير أن موراتينوس تلقى وظائفه في أسوأ آونة مرّ بها مسار السلام. وذلك لا يسهّل مهمته بالتأكيد ولكنه لا يؤثر، في الوقت عينه، في تصميمه. وهنا ميزته الأساسية على الأرجح، وهي تأمين صدقية أوروبا وبعد نظرها، أوروبا الممنوعة من التدخل لمدة طويلة بسبب المعارضة الأمريكية، والتصلب الاسرائيلي. ولم يكن تمديد وكالة المندوب الخاص إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بعمل مشترك ثان جرى تبنيه في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٧، من قبيل الصدفة، وقد تم هذا التمديد للمرة الثالثة حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بعمل مشترك جديد بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

وثمة من كانوا يشككون في ملاءمة «التحركات» الأوروبية في الشرق الأدنى، لا بل في جدواها. ولست شخصياً مع وجهة نظر كهذه، وبالفعل، ليس من المأمول سياسياً أن تستمر قوة واحدة هي الولايات المتحدة والحالة هذه، في قيادة مسار السلام. فالتحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي الأبدي، والدور المتعاظم الذي تقوم به جماعة الضغط الصهيونية على الكونغرس الأمريكي، والاستخدام المفرط، لا بل الفاضح، من بعض النواحي، للفيتو الأمريكي، ضد القرارات التي تدين الممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في القدس، كل ذلك انتهى إلى إفقاد الولايات المتحدة الثقة بها كوسيط نزيه، وإلى مضاعفة مواضيع الخلاف مع حلفائها التقليديين في العالم العربي، ولا سيما مع العربية السعودية التي تحدت المعارضة الأمريكية وأعادت، في عام ١٩٩٧، الحوار مع إيران، المشتبه مع ذلك بأنها أمرت بالاعتداء ضد الأمريكيين في الظهران.

وشجع امحاء الرعاية الأمريكية في عام ١٩٩٧ الاتحاد الأوروبي على إعطاء

نفسه دوراً. ونشر، بفضل مندوبه الخاص، أفكاراً جديدة، وقدم، بفضل التمسك الثابت بمواقفه التقليدية من النزاع العربي ـ الاسرائيلي، عنصر توازن في المعادلة الاسرائيلية ـ العربية، لكن من دون أن يوحي بالشك والقلق للولايات المتحدة. لذا بدأت هذه الأخيرة في إعادة النظر في موقفها المتعلق بانخراط أوروبي أكبر في مسار السلام.

وفي الواقع تساءل روبرت بيلّيترو، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧، عما إذا كان «التزام مباشر أكبر لأوروبا يمكن أن يعطي نَفَساً جديداً للمسار»[٣]، إزاء الطريق المسدود الذي تواجهه المنطقة والاكراهات التي ترمي بثقلها على واشنطن.

وأضاف: «يمارس الموفد الخاص لأوروبا، ميغيل أنخيل موراتينوس، تأثيراً إيجابياً دائماً، مقدماً أفكاراً وإسهاماً ثميناً في مهمة كانت ستتعثر فيها شخصية أقل تحسساً وأقل احتراماً»[٤]. ويتراءى خلف هذا المديح الجميل من جانب مسؤول أمريكي، ولا شك، أمل تعاون متزايد بين الولايات المتحدة وأوروبا في الشرق الأدنى بزعامة أمريكية.

وينبغي الاعتراف بأن أوروبا وبلدانها الأعضاء سجلت انتصاراً لا يستهان به بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ أثار احترام الولايات المتحدة. لقد سبقت الإشارة إلى مهمة الموفد الخاص، ونذكّر فضلاً عن ذلك بالإدارة الفرنسية لآثار العملية الاسرائيلية في لبنان في عام ١٩٩٦، ورئاستها المشتركة مع الولايات المتحدة للجنة الرقابة في جنوب لبنان، وكذلك وساطتها التي تكللت بالنجاح في النزاع بين اليمن وإريتريا في موضوع جزر حنيش.

كل ذلك أدى إلى زيادة ثقة أوروبا بإمكانياتها ولاشى الشعور لديها بكونها عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً. فمنذ بدء حوارها النقدي مع إيران، على رغم المعارضة الأمريكية، ومعارضتها قانون أماتو (Amato) ورفض بعض البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (ولا سيما فرنسا) تأييد ضربة أمريكية للعراق، خلال أزمة شهر

---

(٣) Robert Pelletreau, «Poche-Orient: La Coopération entre l'Europe et les Etats-Unis,» *Politique étrangère*, vol. 2 (1998), p. 275.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

شباط/فبراير ١٩٩٨. نصبت أوروبا المعالم الهادية في الطريق الذي تتوخى سلوكه: طريق استقلالية القرار وتأكيد نظامها كفاعل استراتيجي. ويمكن أن يبدو كل ذلك متذبذباً حتى الآن في نظر الأوروبيين المتشائمين. وهو، في الشرق الأدنى، أقل فأقل تذبذباً إلى درجة يمكن معها أن نتساءل عما إذا كان الشرق الأدنى يثبت الآن إلحاح ترسيخ عمارة السياسة الخارجية والأمن المشترك التي هي في طور البناء، إن لم يكن يتولى ترسيخها بالفعل.

الأعمال والإعلانات الأوروبية (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨)

لم تعد تحسب الإعلانات الحديثة للاتحاد الأوروبي حول مسائل الشرق الأدنى في نطاق القمم الرسمية أو في نطاق السياسة الخارجية والأمن المشترك (PESC) في شكل بيانات صادرة عن رئاسة المجلس. ولا يعدد مستند عمل حول «مسار السلام في الشرق الأدنى والاتحاد الأوروبي»[٥] نشرته المديرية العامة للدراسات في البرلمان الأوروبي أقل من ثمانية عشر إعلاناً للفترة بين ٢٧ تموز/يوليو ١٩٩٣ و٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وحدها، تدين عودة العنف وترحب بالاتفاقات المعقودة أو تعلن أن أوروبا تنوي متابعة مساعدتها للأراضي الفلسطينية. ولا تستعيد هذه القائمة الآراء العديدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية وقرارات البرلمان الأوروبي أو إبلاغات اللجنة إلى المجلس وإلى البرلمان الأوروبي.

وأريد، عبر التقيد بالفترة ما بين ١٩٩٦ و١٩٩٨ بيان بعض الأعمال المهمة والإعلانات الحديثة لرئاسة المجلس أو للمجلس الأوروبي نفسه، لكشف التحولات المحتملة في موقف المجموعة. فقد اتسمت الستة أشهر الأولى من عام ١٩٩٦، كما هو معروف بالانتخابات الفلسطينية (كانون الثاني/يناير)، وعمليتي القدس وعسْقلان (شباط/فبراير وآذار/مارس)، والقمة المناهضة للإرهاب في شرم الشيخ (آذار/مارس)، وتعديل الميثاق الفلسطيني (نيسان/أبريل)، والعملية العسكرية في جنوب لبنان (نيسان/أبريل)، وانتخاب نتنياهو كوزير أول لإسرائيل (أيار/مايو). إن إعلانات الرئاسة الايطالية للمجلس خلال هذه الفترة تتناسب مع الحوادث الجارية: هنّأ الاتحاد الأوروبي ياسر عرفات على إجراء الانتخابات وتعديل الميثاق، وعبّر عن سخطه تجاه العمليات الإرهابية، وعلم بسخط أن العديد من اللاجئين اللبنانيين قتلوا في معسكر القوات الدولية (في قانا)، الذي قصفته إسرائيل، وهنّأ نتنياهو على

(٥) Parlement européen, direction générale des études, «Le Processus de paix au Proche-Orient et l'union européenne,» (1998).

انتصاره قائلاً: «إنني مقتنع بأن متابعة مسار السلام هي الحل الوحيد الممكن للعنف في المنطقة».

وقد تم دائماً تحديد الموقف الرسمي من الشرق الأدنى في إعلانات القمم الأوروبية. فلننظر لحظة إلى السياق الذي انعقدت فيه قمة فلورنسا (حزيران/يونيو ١٩٩٦) ومضمون الإعلان حول سيرورة السلام.

القمة الأوروبية في فلورنسا

كان في حزيران/يونيو ١٩٩٦ وجه إيجابي واحد في عودة اليمين إلى قيادة إسرائيل: الوضع أكثر وضوحاً. أصبح هناك يمين إسرائيلي يؤكد أن مسار مدريد وأوسلو يجب أن يعاد النظر فيه وأن المبدأ الأساسي «لمبادلة السلام بالأرض» يجب أن يحل محله تبادل «السلام من أجل السلام» الأقل كلفة على إسرائيل. لم يعد هناك إذاً أي إسناد إلى قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨. ولم يعد مسموحاً بالشك مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة: ينطلق مسار السلام على غير هدى.

وأدركت أوروبا التهديد الذي يحوم فوق المنطقة التي بدت، في حزيران/يونيو ١٩٩٦، كحقل أشواك بعد فترة طويلة من الجفاف، وتحت رحمة أقل شرارة ليشتعل. لذا فإن المجلس الأوروبي في فلورنسا (٢١ ـ ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٦) أسرع في التذكير بتعلقه بالسلام في الشرق الأوسط وفي الدعوة إلى احترام التعهدات المبرمة، ولا يمكن أن يكون هناك إعلان أكثر وضوحاً.

إعلان المجلس الأوروبي حول مسار السلام في الشرق الأوسط
خلاصة الرئاسة ـ فلورنسا، ٢١ و٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٦

١ ـ يؤكد المجلس الأوروبي مجدداً وبقوة أن السلام في منطقة الشرق الأوسط يشكل مسألة مصلحة أساسية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. فمسار السلام هو الطريق الوحيد الذي يقود إلى الأمن والسلام بالنسبة إلى إسرائيل والفلسطينيين والدول المجاورة، وما زال الاتحاد الأوروبي مصمماً على دعمه. وكالراعيين المشتركين يتوق الاتحاد الأوروبي إلى أن تتمكن إسرائيل وجيرانها من العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة وإلى أن تكون حقوق الفلسطينيين المشروعة محترمة.

٢ ـ يشجع الاتحاد الأوروبي أيضاً جميع الفرقاء على الانخراط من جديد في مسار السلام، واحترام جميع الاتفاقات التي سبق عقدها والعمل بها، واستئناف المفاوضات ما إن يكون ذلك ممكناً على أساس المبادىء التي سبق قبولها من جميع الفرقاء في إطاري مدريد وأوسلو اللذين يشتملان على جميع المسائل التي قبل الفرقاء

التفاوض على أساسها، بما في ذلك القدس، مع الأخذ في الحسبان الأهمية التي ترتديها بالنسبة إلى الفرقاء وإلى الأسرة الدولية، ولا سيما ضرورة احترام الحقوق الثابتة للمؤسسات الدينية.

٣ ـ يذكّر الاتحاد الأوروبي بالمبادىء الأساسية التي يجب أن يبنى عليها نجاح المفاوضات، وقد كرست القرارات أرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ الصادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة هذه المبادىء. والمبادىء الأساسية ـ حق الفلسطينيين في تقرير المصير، مع كل ما يتطلبه ذلك، ومبادلة الأرض بالسلام ـ هي أساسية لإقامة سلام عادل وشامل ودائم.

٤ ـ سيستمر المجلس الأوروبي، آخذاً في الحسبان هذه الاعتبارات، في المناداة بالاستئناف السريع للمفاوضات حول النظام النهائي التي بدأت في ١٥ أيار/مايو، والمفاوضات بين إسرائيل وسوريا، وكذلك إجراء مفاوضات بين إسرائيل ولبنان تحترم كلياً سلامة أراضيه واستقلاله وسيادته. وما زالت لدى الاتحاد الأوروبي إرادة دعم وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان.

٥ ـ يرى الاتحاد الأوروبي أن التعهدات التي التزم بها الفرقاء في ما يتعلق بالأمن مهمة، ويغتبط للتعاون الذي أثبتته السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في هذا النطاق. وهو يدين جميع أعمال الإرهاب وسيستمر في دعم الفرقاء في كفاحهم ضد الإرهاب ومرتكبيه وأسبابه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٦ ـ يعترف الاتحاد الأوروبي بالنتائج الخطيرة التي أدى إليها إغلاق الحدود حديثاً بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني. وهو يحيي التكيف الحديث والجزئي للإقفال. وهو مع الاعتراف بحاجات إسرائيل إلى الأمن، يشجع هذا البلد على رفع كل التقييدات التي ما زالت قائمة.

٧ ـ يطلب الاتحاد الأوروبي إلى الفرقاء في المنطقة جميعاً تجنب ارتكاب أعمال يخشى أن تعرض نجاح استئناف المفاوضات للخطر وتعرقل بالتالي سير مسار السلام، والامتناع عن هذه الأعمال.

٨ ـ يحيّي الاتحاد الأوروبي زعماء المنطقة الذين اختاروا طريق السلام. وسيستمر في عمل كل ما في وسعه لكي تتأمن متابعة العمل المشروع به وإنجاحه.

كانت فترة الرئاسة الايرلندية هادئة بالأحرى، وربما هادئة جداً. فقد تجمد مسار السلام، وبدأت المفاوضات حول الخليل، وتعهد الاتحاد الأوروبي بالتفاوض في شأن اتفاق تعاون مع الفلسطينيين، وقام وزير الخارجية الإيرلندي سينغ (Sing)

بجولة في المنطقة؛ وتسلم موراتينوس وظيفته، كموفد خاص للاتحاد الأوروبي (٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦). ولكن جولة الرئيس جاك شيراك في الشرق الأدنى (١٩ ـ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) هي التي أنعشت قليلاً انتباه وسائل الإعلام. ولم تفسح هذه الزيارة في المجال لحدوث إشكالات مع السلطات الاسرائيلية وحسب، وإنما على وجه الخصوص، للتوضيح الأكثر جلاء للموقف الفرنسي من مسار السلام في جوانبه: الفلسطيني واللبناني والسوري.

جولة الرئيس جاك شيراك في الشرق الأوسط (١٩ ـ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)

إذا كان شيراك قد بدأ جولته في الشرق الأوسط بسوريا، فذلك لأن هذا البلد الذي وضعه الأمريكيون في قائمة البلدان التي تدعم الإرهاب تعتبرها فرنسا مرحلة لا بد منها لأنه يملك قسماً من مفاتيح الشرق الأدنى، أو لأنه على الأقل «المسمار الذي تتدلى منه مفاتيح الشرق الأدنى».

ففي سوريا إذاً حدَّد شيراك طموحات فرنسا وأوروبا في المنطقة. وقد محور خطابه، قاطعاً مع تعابير المداورة المعتادة والصيغ الغامضة، حول ثلاث نقاط بصورة لا يمكن أن يكون هناك ما هو أكثر وضوحاً منها:

١ ـ لن يكون هناك سلام من دون انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة بما في ذلك الجولان والقدس الشرقية.

٢ ـ يجب العمل على إقامة دولة فلسطينية.

٣ ـ على أوروبا أن تطالب بالشراكة في رعاية مسار السلام مع الولايات المتحدة.

وإذا كان الخطاب الفرنسي ثابتاً حول النقطتين الأوليين ويحيل إلى السياسة العربية الجديدة الشهيرة لشيراك[٦]، فإن طلب المشاركة في الرعاية يشكل مطلباً جديداً. ولا تنقص شيراك البراهين للدفاع عن قضية أوروبا: الجوار الجغرافي، والعلاقات الجمعية التاريخية والحالية، والتبادلات الاقتصادية، والمساعدة المالية الأوروبية للسلطة الوطنية الفلسطينية والرهان الأمني. وكان بإمكانه أن يضيف أن

(٦) ثمة تأليف جيد لسياسة شيراك العربية الجديدة في: Pia Christina Wood, «Chirac's New Arab Policy and Middle East Challenges: The Arab-Israeli Conflict, Iraq, and Iran,» *Middle East Journal*, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), pp. 563-580.

العرب، ولا سيما الفلسطينيين، يسعون بيأس، بإدخالهم أوروبا في اللعبة الدبلوماسية، لموازنة التحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي. بيد أن استخدام برهان كهذا يمكن، بشكل طبيعي جداً، ألا يخدم عزمه على تسهيل المفاوضات بين الاسرائيليين والعرب، وبالتالي اعتباره صديقاً للفريقين.

وقد أثارت فكرة انخراط أوروبي فاعل في المفاوضات الاسرائيلية ـ العربية فوراً معارضة الحكومة الاسرائيلية. فقد أجاب ديفيد ليفي بالاختصار منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بما يلي: «نحن نرفض أي تدخّل في المفاوضات.. إن وسيطاً جديداً في النزاع ـ أو في المفاوضات ـ أمر لا يمكن تصوره». وتابع يقول إن أوروبا باتت تلعب «دوراً مهماً في اقتصاد السلام»، ويجب بالاختصار، أن تكتفي بدورها المالي.

وذكّر شيراك، عند وصوله إلى إسرائيل، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، بموقف فرنسا وعاد إلى مسألة الشراكة في الرعاية في مناسبة غداء أقامه على شرفه الرئيس الاسرائيلي عازر وايزمن. ولكنه كان الأكثر إيضاحاً حول مسألة الدولة الفلسطينية، وأحياناً، المحامي اللامع. وجاهر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في حيفا أمام طلاب التخنيون (Technion) «[. . .] طالما سيكون على الفلسطينيين أن يعتادوا على حياة جماعية في غيض، فإن الإحباطات والمرارة ستبقى. نحن نعلم جميعاً الثمار المرة التي يولّدها ذلك [. . .]. إن دولة فلسطينية معترفاً بها تقدّم لإسرائيل شريكاً حقيقياً. فهذه الدولة وحدها جديرة باتخاذ التعهدات الضرورية لأمنها والوفاء بها».

ويلاحظ الرئيس الفرنسي، إذ يثير وضع الأراضي المحتلة، وعلى وجه الخصوص وضع القدس: «ليست لدينا أبداً مصلحة في التخلي عن المسائل الصعبة، إنها تبرز دائماً»، واشترط في شأن القدس «اتفاقاً عادلاً ومتوازناً».

وعدل هرفي دو شاريت، بهاجس التهدئة، عن الذهاب إلى بيت الشرق، المقر غير الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس. إلا أن شيراك أوفد إليه وزير الصحة لديه، هنري غيمار (Henri Gaymard). ولم يناقش غيمار لدى وصوله مسائل الصحة وحسب: «جئت بناء على طلب جاك شيراك للقاء فيصل الحسيني والرسميين الفلسطينيين المنتخبين عن القدس»؛ هذا ما أعلنه، الوزير الفرنسي بلا مواربة. وأضاف: «يرتكز هدف زيارتي هنا على القول إنه طالما لم يتم إيجاد تسوية نهائية للمسألة الفلسطينية يجب أن يسود الوضع القائم في ما يتعلق بنظام القدس، هذا هو هدف هذه الزيارة».

وسلّم غيمار فيصل الحسيني عضو قيادة منظمة التحرير الفلسطينية رسالة شخصية من شيراك كرر فيها الموقف الفرنسي في صدد المدينة المقدسة، وأعلن

الرئيس في هذه الرسالة أن وزير الخارجية سيستمر في زيارة بيت الشرق على رغم التهديدات الاسرائيلية(٧).

وبزيارة المدينة المقدسة في يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، جرى الاقتراب من الإشكال الدبلوماسي مرتين: خلال زيارته المدينة العربية القديمة في القدس. وأمام كنيسة القديسة حنة، وهي ملكية فرنسية في القدس. اصطدم الرئيس، في الحالة الأولى، بمصلحة الأمن الاسرائيلية التي كانت مغالية في تعاملها ومنعت أي احتكاك بالفلسطينيين. احتج الرئيس شيراك على هذا الاستفزاز وهدد بالعودة إلى فرنسا. وأكد موجهاً كلامه إلى الصحافيين: «إن ذلك متعمّد [...] إنه وضع غير مقبول [...] إنه موقف يفسر أشياء كثيرة». وعلّقت المندوبة العامة لفلسطين في فرنسا ليلى شهيد على هذا الحادث قائلة: «كان على الرئيس شيراك أن يتحمل ما تحمله السكان الفلسطينيون، في كل يوم منذ تسع وعشرين سنة».

وفي الحالة الثانية، عند زيارة كنيسة القديسة حنة، الموضوعة تحت السيادة الفرنسية منذ عام ١٨٥٦، رفض الرئيس الفرنسي دخولها ما دام حراس الحدود الاسرائيليين موجودين داخل الكنيسة.

وهذان الحادثان يبيّنان، بشكل واضح، الموقف الفرنسي الرافض ضم القدس الشرقية من قبل إسرائيل، التي تبدي، بالمقابل، بحسب مقالة في **الفيغارو** «إرادة محتدمة لبيان سيطرتها على الأماكن» و«نزوعاً لا نقاش فيه إلى الاحتقار البشري لكل ما يمثله الآخر!»(٨).

ولا يمكن القول، في هذه المرحلة، إذا سيكون الكلام الصريح لشيراك مجزياً ولكن للرئيس الفرنسي ميزة ثلاثية:

١ ـ ترميم صورة فرنسا في العالم العربي التي كانت مشوهة إلى حد كبير منذ أزمة الخليج.

٢ ـ تأكيد المواقف التقليدية لفرنسا رسمياً، من جديد، لصالح دولة فلسطينية وإعادة هضبة الجولان إلى سوريا والانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان، وأخيراً.

٣ ـ الإثبات ضمنياً أن الراعي الأمريكي لم يعد يقوم بدوره كوسيط حيادي.

وعليه ساهم الرئيس الفرنسي في محو هذه الصورة المعروفة تماماً لدى العرب

---

(٧) *Libération*, 22/10/1996.

(٨) P. G., dans: *Le Figaro*, 23/10/1996.

بأن الغرب بأسره وراء إسرائيل مهما فعلت، وهو إذاً عدوّ العرب والمسلمين.

وأعطت فرنسا نفسها، بتميّزها بوضوح من المواقف الأمريكية حول النزاع الاسرائيلي ـ العربي وطريقة حلّه، دوراً فاعلاً ومهماً في الوطن العربي. إلا أنها ستحتاج، للحفاظ على دورها، على المدى البعيد، خارج التأثر الوسيطي العابر، إلى إعطائه بعداً أوروبياً باقتراح انطلاق المسار من جديد، لا بل «بعودة إلى مدريد»(٩)، أي إلى مؤتمر دولي ثانٍ حول السلام في الشرق الأدنى. وسوف يرد هذا الاقتراح في ما بعد في عام ١٩٩٧، في شكل مشروع فرنسي مصيري لمؤتمر منقذين للسلام.

المجلس الأوروبي في دبلن (١٣ ـ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)

لم تُستعد فكرة الشراكة في الرعاية، التي أطلقها شيراك، في إعلان المجلس الأوروبي الذي أنهى الرئاسة الإيرلندية (١٣ ـ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

إلا أن المجلس عبّر عن دعمه الموفد الخاص وأبدى اهتمامه بالتدهور المستمر لمسار السلام، وطلب حلاً سريعاً للطريق المسدود في شأن الخليل، وأكد مجدداً أن «الاستيطان مناقض للقانون الدولي» ويشكل «عقبة كبيرة أمام السلام».

إعلان المجلس الأوروبي حول مسار السلام في الشرق الأوسط

١ ـ يعبّر المجلس الأوروبي عن دعمه الموفد الخاص في شأن مسار السلام في الشرق الأوسط وارتياحه للإرادة المعلنة من جميع الفرقاء بالتعاون معه. ويدعو الفرقاء جميعاً إلى أن يروا في تسميته إظهاراً إضافياً لتصميم الاتحاد على دعم السلام في الشرق الأوسط.

٢ ـ يؤكد مجدداً إذ يذكِّر بإعلانه في فلورنس في ٢١ حزيران/يونيو وبإعلان مجلس اللوكسمبورغ في أول تشرين الأول/أكتوبر، دعمه المبادىء الأساسية لتسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط، بخاصة مبادلة الأراضي بالسلام وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم مع كل ما يتطلبه ذلك.

٣ ـ إن المجلس الأوروبي مهتم إلى درجة كبيرة بالتدهور المستمر لمسار السلام. وهو يدعو الفرقاء كافة إلى شجب العنف بفاعلية والعمل على تخفيف التوتر بحيث يمكن استئناف المفاوضات في شأن المواضيع كافة وفقاً لمبادىء مدريد وبنود إعلان المبادىء.

---

(٩) Lucien Bitterlin, «A quand le retour de Madrid?,» *France-pays arabes* (avril 1998), l'éditorial.

٤ ـ يطالب بحل سريع للطريق المسدود في ما يختص بالخليل، وبتفعيل جميع العناصر الأخرى المعلقة للاتفاقات الوسيطة واستئناف المفاوضات حول النظام الدائم في مهلة قصيرة.

٥ ـ إن مسألة الاستيطان تزعزع الثقة بمسار السلام لأنها مناقضة للقانون الدولي وتشكل عقبة رئيسية في طريق السلام.

٦ ـ يتطلب الانماء الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني رفع الحصار فوراً. ويطلب المجلس الأوروبي بإلحاح إلى السلطات الاسرائيلية إلغاء جميع التقييدات إلا عندما تتعرض المصالح المشروعة لاسرائيل في مادة الأمن للخطر بشكل جلي، كما في حالة أعمال الإرهاب. وقد بددت النتائج الاقتصادية الرهيبة التي تزيد من الاستياء والعنف التفاؤل الذي سبق أن ولّد إقامة السلطة الفلسطينية. وقد كلّف المجلس الموفد الخاص تشجيع تدابير ملموسة فورية من شأنها حل هذه المسائل.

٧ ـ يدعو المجلس الأوروبي الحكومة الاسرائيلية والسلطات الفلسطينية إلى التعاون على كل المستويات لصالح الأمن وإلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإفشال المتطرفين ومحاربة الإرهاب.

٨ ـ ويدعو المجلس الأوروبي، بروح مسار برشلونة، جميع الشركاء المتوسطيين الذين يبرمون اتفاقات شراكة أوروبية ـ متوسطية إلى الانضمام للاتحاد في مجهود مشترك يهدف إلى تنشيط الانماء واندماج الاقتصاد الفلسطيني في قلب المنطقة، ويذكّر المجلس الفرقاء، في إطار اتفاق المشاركة المعقود مع السلطة الفلسطينية والاتفاق المماثل المعقود مع إسرائيل، بأن الفرقاء تعهدوا بتسهيل احترام المعايير الأساسية للديمقراطية، وعلى وجه الخصوص احترام حقوق الإنسان ودولة القانون.

أوروبا ومسار السلام في عام ١٩٩٧ (كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٧)

اتسمت هذه الحقبة باتفاق الخليل (نيسان/ أبريل)، وباتفاق مشاركة الاتحاد الأوروبي مع منظمة التحرير الفلسطينية (شباط/ فبراير ١٩٩٧)، وبالمؤتمر الأوروبي ـ المتوسطي في مالطا (نيسان/ أبريل).

برنامج مساعدة الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية (نيسان/ أبريل) والقمة الأوروبية في امستردام (حزيران/ يونيو).

سبق أن علّقت على اتفاق الخليل وذكّرتُ بالطابع الظالم، والمتفجر احتمالياً،

لهذا الاتفاق الذي يتيح للجيش الاسرائيلي الحفاظ على السيطرة على ٢٠ بالمئة من المدينة لتأمين حماية أربعمئة مستوطن يهودي مستقرين فيها. وقد رحب الاتحاد الأوروبي باتفاق الخليل على رغم الحدود التي تضمنها والأخطار التي يخفيها. وتركزت وحدة مراقبين أوروبية (غير مسلحين) في الخليل لمراقبة حسن سير عمليات الانسحاب.

وسبق أن جرى توقيع اتفاق مشاركة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، تبعه في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ توقيع اتفاق المشاركة الإنابية بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل، للعمل لصالح السلطة الفلسطينية.

ومن المناسب، قبل تحليل مضمون هذين الاتفاقين، التذكير بتكوين الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية وأهدافها، هذه الشراكة التي تشكل إطاراً عاماً لهذين الاتفاقين.

الشراكة الأوروبية المتوسطية، من مؤتمر برشلونة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) إلى مؤتمر مالطا الثاني (نيسان/أبريل ١٩٩٧)

توضَّح مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية منذ بداية التسعينيات. فقد شعرت أوروبا، منذ سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، بضرورة إعداد إطار استراتيجي شامل في البحر الأبيض المتوسط مع مروحة واسعة للاقتراحات: مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط (CSCM)، والبحر الأبيض المتوسط الغربي (Méditerrannée Occidentale) (أو ٥ + ٥)، ومنتدى البحر الأبيض المتوسط (Forum Méditerrannéen)، الخ. وأفسحت جميع هذه الاقتراحات في المجال لبعض الاجتماعات لكنها بقيت بمجملها صَدَفات فارغة.

وبرزت فكرة الشراكة في هذا السياق من الحيرة والتمويه. وفي البداية، سوف تقتصر على شراكة أوروبية ـ مغربية. وذلك هو معنى إبلاغ اللجنة حول مستقبل العلاقات بين المجموعة والمغرب في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ (Sec/92/401) الذي بيّن ضرورة أن تذهب أوروبا إلى أبعد من سياستها المتوسطية المجددة (PMR) لتوقيع عقد اقليمي يقود إلى شراكة أوروبية ـ مغربية وإقامة منطقة تبادل حر. وأعطى المجلس الأوروبي في لشبونة (حزيران/يونيو ١٩٩٢) ضمانة لهذا المشروع. بيد أن إعلان المبادىء (اتفاقات أوسلو) وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. واتجه التفكير في اللجنة بعد إزالة العوائق الاسرائيلية، إلى توسيع محتمل للشراكة لتشمل بلدان الشرق الأوسط. وفي الواقع

قُدِّم إبلاغ للجنة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ يدعو إلى شراكة أوروبية ـ متوسطية. وانعقد بين ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ مؤتمر برشلونة الشهير الذي جمع البلدان الخمسة عشر للاتحاد الأوروبي واثني عشر بلداً متوسطياً يضم السلطة الفلسطينية لتقرير الخطوط الكبرى لمشروع الشراكة الذي كان إنشاء منطقة تبادل حر فيه في أفق عام ٢٠١٠.

وتتضمن الشراكة المقترحة في برشلونة إطارين تكميليين: على الصعيد الثنائي أُجريت مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية لعقد اتفاقات مشاركة أو اتحادات جمركية. وكان، حتى ذلك الوقت، قد جرى توقيع اتفاقات مشاركة مع تونس والمغرب وإسرائيل والأردن، واتفاق إنابي مع منظمة التحرير الفلسطينية. وتمّ توقيع اتفاق وحيد للاتحاد الجمركي مع تركيا. وكانت المفاوضات في مرحلة متقدمة مع مصر ولبنان، وفي نقطة الانطلاق مع سوريا والجزائر.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، نص إعلان برشلونة على إجراء حوار منتظم يشمل الحقول السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والثقافية والبشرية.

وأكد الاعلان، في ما يتعلق بالشرق الأوسط والمسألة الاسرائيلية ـ العربية، في مقدمته أن «المشاركين يدعمون تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط مبني على قرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة وعلى المبادىء المذكورة في كتاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط بما في ذلك مبدأ «الأراضي مقابل السلام» مع كل ما يتطلبه ذلك».

غير أن الاتحاد الأوروبي بيّن غير مرة أن مسار برشلونة لا يهدف إلى أن يكون بديلاً من مسار مدريد، إنما يتوخى احترام الإطار الإجمالي المحدد لدفع مسار السلام إلى الأمام. وتتضمن هذه الإعلانات الصادرة بصورة خاصة لعدم الاصطدام بالولايات المتحدة مواجهة، غموضاً كبيراً، بمعنى أنه ستصعب على الاتحاد الأوروبي معالجة المسألة السياسية والأمن في الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية بدون أن يكون من المتوجب عليه الاهتمام بتقدم مسار السلام.

كل ذلك يحملني على إبداء الفرضية التالية: **لم تكن حرب الخليج الثانية لتقع على الأرجح، لولا زوال الاتحاد السوفياتي،** ومن دون حرب الخليج الثانية (بداية ١٩٩١)، لما كان قد حصل مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ومن دون مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو (١٩٩٣) لما انعقد مؤتمر برشلونة في شكله الموسع. ويجب تماماً أن يكون ترابط الأحداث حاضراً في الذهن لفهم الرباط العضوي بين مسار برشلونة ومسار مدريد. وأي فصل اصطناعي هو محاولة غير

معقولة للي عنق التاريخ وإهانة العقل السليم. وهذا الرباط، أو هذا الترابط، فرض نفسه بنفسه على المؤتمر الوزاري الثاني للشراكة الأوروبية المتوسطية المنعقد في مالطا (١٥ ـ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧) حيث تمت ملاحظة انعكاسات مسار السلام على مسار برشلونة، وقد وصف بعضهم هذه الانعكاسات بأنها «عدوى» وأخذ مسار برشلونة «كرهينة».

لكن لم يكن يمكن أن يكون الأمر غير ذلك. إذ لا يمكن أن تكون هناك مجاملات في مسار برشلونة مع الطعن في الظهر في مسار مدريد. لذا فالبلدان العربية الثمانية التي وقّعت إعلان برشلونة أصرت على وضع النقاط على الحروف. وبعد أن قررت جامعة الدول العربية (٣٠ ـ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧) تجميد مسار تطبيع العلاقات مع إسرائيل، لم يكن في وسع الشركاء العرب المتوسطيين متابعة العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية بمعيّة إسرائيل كأن شيئاً لم يكن. ويفسر ذلك إلغاء الاجتماعين الوزاريين في عام ١٩٩٦ (مؤتمر وزراء الداخلية والمؤتمر الوزاري حول التعاون الصناعي). وانتقل الاجتماع حول السمعي البصري من تونس إلى روما (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧) الخ. وتوقفت كل الاجتماعات المتعددة الأطراف حتى إن برامج التعاون اللامركزي، مثل «Med Compus» و«Med Urbs»، قد تأثرت.

وذلك يعني كم كان مفهوم الشراكة الاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط مرتبطاً بشكل وثيق قبل السلام. ونسيان ذلك يعني التعرض لمفاجآت سيئة.

اتفاق المشاركة مع إسرائيل

حل اتفاق بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل الموقع بالأحرف الأولى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والموقع نهائياً في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قبل بضعة أيام من انعقاد مؤتمر برشلونة محل اتفاق التعاون في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٥.

وتطورت، بين التاريخين، العلاقات الدبلوماسية بين أوروبا واسرائيل كأسنان منشار. غير أن المتبادلات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية واسرائيل، على الصعيد الاقتصادي، بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٥، نمت إلى حد بعيد. وأصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لاسرائيل، فامتص ما يقارب ٣٥ بالمئة من صادراتها وقدّم ٥٠ بالمئة تقريباً من استيراداتها. بيد أن ازدياد التبادل بين اسرائيل وأوروبا تجسد في عجز مزمن لغير صالح اسرائيل، إذ انتقل من ١,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٧,٤ مليار في عام ١٩٩٤، ثم إلى ٧ مليارات في عام ١٩٩٨.

ويغمر هذا العجز بالاستيراد الكثيف إلى اسرائيل للماس الخام وبقساوة قواعد المنشأ وبضعف الاستثمار الأوروبي في اسرائيل. ويضاف، من الجهة الاسرائيلية، بحدود التعاون في مجال الأبحاث والمقاطعة المباشرة وغير المباشرة التي فرضتها البلدان العربية.

وهكذا كانت اسرائيل، بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، شريكاً مفيداً بصورة خاصة، لأن الاتحاد الأوروبي لا يكسب فقط علاوة هامة في علاقاته مع هذه الدولة. بل إن هذه تمثل بالنسبة إليه، فضلاً عن ذلك، ما يقارب ٢٠ بالمئة من مجموع متبادلات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الثالثية عشر الثالثية المتوسطية. يضاف إلى ذلك أن الاسرائيلي، مع ناتج محلي إجمالي، يتجاوز ستة عشر ألف دولار (١٩٩٨)، يملك دخلاً أهم من نظيره الاحصائي البرتغالي أو اليوناني.

ويقتضي أن تكون هذه المعلومات في الذهن، لأنه من الواضح في الكلام على البحر الأبيض المتوسط الاقتصادي أن إسرائيل تحتل فيه مركزاً مختاراً. واتفاق المشاركة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ هو انعكاس لذلك.

وبالفعل حققت اسرائيل عملياً التبادل الحر لمنتجاتها الصناعية منذ عام ١٩٨٩، على عكس تونس والمغرب حيث بقي التبادل الحر هدفاً بعيداً. وزيّن اتفاق المشاركة (ست وثمانون مادة) التبادل الحر للمنتجات الصناعية وأكمله بقواعد منشأ أكثر مرونة: أصبحت تعتبر اسرائيلية كل المنتجات المزوجة حتى ١٠ بالمئة بمكونات من منشأ أجنبي. وتتعلق جِدة أخرى للاتفاق بفتح متبادل للأسواق العامة لن يُصبح تدريجياً كما هي الحال في المغرب أو تونس: يجب أن يكون كلياً. يضاف إلى ذلك أن اتفاقاً خاصاً يفتح الأسواق العامة للاتصالات (Tèlécommunications) عُقد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وتتعلق أنواع أخرى من الجِدّة بالانتقال الحر لرؤوس الأموال ولا سيما بالتعاون العلمي. وبالفعل نصت المادة ٤٠ من الاتفاق على تكثيف التعاون العلمي والتقاني وأحالت إلى اتفاق خاص لا يتطلب تصديقاً نيابياً، عقد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ويعطي إسرائيل حق الاستفادة من البرنامج الرابع الخاص بالبحث والتطوير للاتحاد الأوروبي. وحصلت اسرائيل على نظام مراقب، من دون حق التصويت، في اجتماعات اللجنة التي تحدد أولويات البحث والتطوير عدا وجود **ظروف خاصة**. والاتفاق، في ما تبقّى، بنية اتفاقات المشاركة الأخرى ويستجيب، مع بعض الفروق الصغيرة، للأهداف ذاتها.

وهكذا حددت المادة ١ من الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل الأهداف التالية:

١ ـ توفير إطار ملائم للحوار السياسي لإتاحة إنماء علاقات وثيقة بين الأطراف.

٢ ـ تسهيل الانماء المنسجم للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

٣ ـ تشجيع التعاون الإقليمي لتعزيز التعايش السلمي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

٤ ـ تنشيط التعاون في مجالات أخرى ذات مصلحة متبادلة.

إن جميع هذه الأهداف محمودة ولكن الاتفاق ليس مجرداً من الأفخاخ بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، كما ستؤكد ذلك في ما بعد صعوبات تصديقه من جانب البرلمانات الأوروبية الوطنية (كما هي الحال في بلجيكا وفرنسا)[١٠]، أو نمو النزاعات القضائية بين اسرائيل والاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالتحايل الكثيف على النظام الأوروبي في شأن قواعد المنشأ (أيار/مايو ١٩٩٨).

الاتفاق الإنابي بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية (٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧)

تلقت اللجنة، غير الراغبة في إهمال السلطة الفلسطينية، في حين أن المفاوضات انتهت مع تونس والمغرب وإسرائيل، انتداب المجلس لها (٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، لإجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية التي تعمل لصالح السلطة الفلسطينية من أجل توقيع **اتفاق إنابي للتجارة والتعاون**. وقد تم التوقيع عليه، بعد صياغته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وإحالته لمناقشة الفريقين في شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٦، بالأحرف الأولى في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ثم وُقِّع نهائياً في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، ونشر اقتراح قرار المجلس في الجريدة الرسمية في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ودخل الاتفاق حيّز التنفيذ في أول تموز/يوليو ١٩٩٧. وهذه السرعة مدهشة ولا سيما عندما نعلم وجود البطء والصعوبات في المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ومصر.

---

(١٠) أدرج تصديق هذا الاتفاق من جانب الجمعية الوطنية الفرنسية في جلسة ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، إلا أن مشروع القانون الذي يجيز التصديق تم تأجيله. انظر: *Le Monde*, 27/3/1997.

ويستحق عنوان الاتفاق وحده بعض التفاسير التمهيدية. إن ذلك، كما لاحظ، إرفان لانّون (Erean Lannon)، ولا ريب، عنوان الاتفاق الأطول في تاريخ العلاقات الخارجية المجموعية: «اتفاق المشاركة الأوروبي ـ المتوسطي الإنابي المتعلق بالمبادلات والتعاون بين المجموعات الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية لحساب السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة».

وتتطلب أربعة تعابير في هذا الاتفاق توضيحاً(١١):

إن تعبير «مشاركة» هو في غير محله، في أول الأمر، لأن اتفاقاً مبنياً على المادة ٢٣٨ من الـ «TCE» (البرامج المتعددة السنوات للتعاون في الانماء)، يمكن، مبدئياً، أن يستفيد وحده من هذه الصفة. لكن، بما أن الأمر يتعلق باتفاق «إنابي» يجب أن يقود «ما إن تسمح الظروف بذلك» إلى اتفاق أوروبي ـ متوسطي للمشاركة بشكل كامل، وبالتالي مبني على المادة رقم ٢٣٨ من البرامج المشار إليها آنفاً، تكون الإشارة إلى «مشاركة» مبررة.

ثم إن الطابع «الإنابي» للاتفاق يبيّن أن الفريقين هما في انتظار نتائج المفاوضات حول النظام الدائم للسلطة الفلسطينية. أما ذكر «المبادلات والتعاون» فهو يتعلّق بتحديد حقل تطبيق الاتفاق المتوافق مع الصلاحيات المعطاة إلى السلطة الفلسطينية بواسطة الاتفاقات الاسرائيلية ـ الفلسطينية.

والاتفاق أخيراً وقعته منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية. وبالفعل، كان يقتضي، بما أن السلطة الفلسطينية لا تشكل **دولة فلسطين** بعد، التفاوض مع منظمة تعمل لحسابها، ما أتاح للاتحاد الأوروبي أن يبني الاتفاق على المادتين ١/١٣٠ و١١٣. وبمقتضى أحكام المادة ١/١٣٠ «[. . .]، تتعاون المجموعة والدول الأعضاء مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية صاحبة الصلاحية [. . .]»، ويماثل الاتحاد الأوروبي قانونياً، الأراضي الفلسطينية المحتلة والمحكومة ذاتياً، ببلد ثالث، هل يسوِّغ اللجوء إلى منظمة التحرير الفلسطينية بالمادة ١١٣ التي تنص على أنه «إذا كانت الاتفاقيات مع دولة أو عدة دول أو منظمات دولية يجب أن تكون موضوع مفاوضة، فإن اللجنة تقدم توصياتها إلى المجلس الذي يجيز لها إجراء

---

(١١) يجد القارىء تحليلاً قانونياً ممتازاً لهذا الاتفاق في: Erwan Lannon, «L'Accord d'association intérimaire communauté européenne-OLP: L'Institutionalisation progressive des relations euro-palestiniens,» *Revue des affaires européennes-Law and European Affairs*, vol. 2 (1997), pp. 160-190.

المفاوضات الضرورية؟» نعم، بلا ريب، ذلك بأنه من الواضح، عدا كون اللجوء إلى هذا التدبير (ذكر منظمة التحرير الفلسطينية) إنما يبرره قصر حقل تطبيق الاتفاق على «المبادلات والتعاون»، أن منظمة التحرير الفلسطينية ـ التي اعترفت بها البلدان العربية والإسلامية والأوروبية، وحتى اسرائيل (اتفاقات أوسلو ١٩٩٣) كممثل الشعب الفلسطيني ـ تأهلت بهذا الاعتراف الدولي لعقد اتفاقات مع الدول أو المنظمات الدولية لصالح السلطة الفلسطينية. وبخصوص مضمون هذا الاتفاق، فإنه يحوي تسعاً وستين مادة وينص على تحرير المبادلات وإقامة منطقة تبادل حر بعد فترة انتقالية يجب ألاّ تتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويستعيد المشروع، بالنسبة إلى الفصول المختلفة، بنية الاتفاقات التي سبق عقدها مع بلدان المغرب، إلا أن الاتفاق، مؤسسياً، لا ينص على مجلس مشاركة كما هي الحال مع المغرب أو تونس، وإنما على لجنة مشتركة يناط بها تأمين متابعة العلاقات.

وبمقتضى إعلان مشترك حول المادة ٤٩ المتعلقة بالتعاون الاقليمي، «يتعهد الفريقان بدعم مسار السلام في الشرق الأوسط، لقناعتهما بأن السلام يجب أن يتعزز عبر التعاون الاقليمي». وكان ذلك الذكر الوحيد لمسار السلام. وقد قرر الاتحاد الأوروبي في ما بعد، في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، برنامج مساعدة للسلطة الفلسطينية لمكافحة أعمال الإرهاب (المستند اللاحق).

وبديهي أن هذا الاتفاق خارج المعايير وغير نموذجي. فبالفعل، ما الفائدة من تقريظ التحرير التدريجي للمبادلات إذا لم يكن من الممكن انتقال المنتجات الفلسطينية **محلياً** (بين غزة والضفة الغربية وبين رام الله والقدس) و**إقليمياً** بين فلسطين والدول العربية الأخرى، وبالأحرى **دولياً** بين فلسطين والاتحاد الأوروبي.

وبالتالي، كما هي الحال بالنسبة إلى نظام عام ١٩٨٦ في شأن الصادرات الزراعية الفلسطينية، لا يمكن أن يتجاهل أحد الأهمية السياسية لهذه التسوية الإنابية لأنها، على رغم حدودها، توضح الفاعل الفلسطيني ـ حتى ولو كان لا يملك بعد جميع امتيازات دولة ذات سيادة ـ وتشكل بلا جدال «منعطفاً حقيقياً في إضفاء الصفة المؤسسية على العلاقات الأوروبية ـ الفلسطينية»[١٢].

برنامج مساعدة الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية

إن مجلس الاتحاد الأوروبي:

«بناء على المعاهدة حول الاتحاد الأوروبي، ولا سيما المادتين ٣ J و١١ J منها،

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

«بناء على الإعلانات التي تبناها المجلس الأوروبي في فلورنسا في ٢١ و٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٦ وفي دبلن في ١٣ و١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

«وبما أن إعلان المجلس المتبنى في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، يبين أن الاتحاد الأوروبي كان مستعداً للقيام بدور فاعل لتنشيط مسار السلام في الشرق الأوسط، على مقاس مصالحه في المنطقة، واستناداً إلى أهمية الإسهام الذي كان قد قدمه لمسار السلام حتى الآن؛

«وبما أن المجلس أكد مجدداً، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أن الاتحاد الأوروبي سيستمر في العمل بشكل فاعل لتنشيط مسار السلام وتعزيزه.

تبنى العمل المشترك التالي:

المادة الأولى

«١ ـ إن برنامج مساعدة من جانب الاتحاد الأوروبي، مسمى أدناه «البرنامج»، تم وضعه لمدة ثلاث سنوات من أجل دعم السلطة الفلسطينية في جهودها لمكافحة الأعمال الإرهابية التي يكون مصدرها الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، والمساعدة على إقامة بنى إدارية فلسطينية مطلوبة لهذه الغاية.

«٢ ـ هدف البرنامج تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على مكافحة الإرهاب والمساهمة في مسار السلام في الشرق الأوسط والعمل على أن تكون دوائر الأمن والشرطة المعنية واعية تماماً لمبادىء حقوق الإنسان عندما تعمل في الأراضي الموضوعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

«٣ ـ يغطي البرنامج العناصر التالية: التكوين بخصوص طرق الرقابة والبحث والاستجواب؛ وإنشاء مكتب تحقيق تقني مزوّد بإمكانات الأمن العلمي؛ تكوين مِلاك إدارة قوى الأمن والشرطة المعنية ليتاح لها التعاون والرد بفعالية على أعمال الإرهاب، والمساعدة في إدارة مختلف المصالح من أجل إدارة فعالة. وسيكمل البرنامج بتدابير في مجالات التكوين في شأن حقوق الإنسان وتقديم تجهيزات وخدمات، وتقانات إعلام، وسلامة المواصلات، وإبطال مفعول الذخائر المتفجرة، وفقاً للمادة ٣ الفقرة ٦.

«٤ ـ تتم تقويمات دورية مستقلة في مراحل متفق عليها، تبعاً للتقدم الحاصل.

«٥ ـ يتوقف العمل بالبرنامج إذا لم تنجح السلطة الفلسطينية في ما يلي:

ـ التعاون الكامل في تنفيذ البرنامج.

ـ اتخاذ التدابير المناسبة لتأمين احترام حقوق الإنسان عند تنفيذ البرنامج.

ـ إتاحة الفرصة للاتحاد الأوروبي لممارسة رقابته و/أو القيام بالتقويمات الدورية الخارجية المنصوص عليها لهذه الغاية.

«٦ ـ تتم إعادة تفحص المظاهر العملانية والإدارية والمالية للبرنامج كل سنة.

المادة ٢

«١ ـ يعيّن مستشارٌ للاتحاد الأوروبي يسمَّى أدناه «مستشار الاتحاد الأوروبي» لمراقبة تنفيذ البرنامج والتحقق من أن الامكانيات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي تستخدم على وجه صحيح من أجل تطبيق المادة الأولى، الفقرة ٣. ويؤمن مستشار الاتحاد الأوروبي واللجنة، في حدود اختصاصات كل منهما، التنسيق الملائم بين البرنامج والمساعدة المجموعية والمساعدة الثنائية التي تقدمها الدول الأعضاء ويتعاونان لهذه الغاية.

«٢ ـ يسمّى مستشار الاتحاد الأوروبي لمدة البرنامج، مع مراعاة إعادة التفحص المنصوص عليها في المادة الأولى، الفقرة ٦.

«٣ ـ يعمل مستشار الاتحاد الأوروبي بحسب توجيهات الرئاسة ويقدم تقريراً تحت سلطتها إلى المجلس أو إلى هيئاته المعيّنة بصورة منتظمة وبحسب الحاجات.

المادة ٣

«١ ـ لتغطية العمل بالبرنامج يقيَّد مبلغ ٣,٦ مليون ايكو Ecus على الموازنة العامة للمجموعات الأوروبية وفقاً للتوزيع التالي: ١,٢ مليون إيكو على موازنة عام ١٩٩٧، ١,٨ مليون ايكو على موازنة عام ١٩٩٨، ٠,٦ مليون ايكو على موازنة عام ١٩٩٩. ويكرس المبلغ المخصص في موازنة عام ١٩٩٧ لتمويل النفقات المرتبطة ببرنامج المساعدة اعتباراً من تاريخ إقرار هذا العمل المشترك.

«٢ ـ تدار النفقات التي يموّلها المبلغ المبين في الفقرة ١ وفقاً لأصول المجموعة الأوروبية في المادة الموازنية وقواعدها.

«٣ ـ يموّل الاتحاد الأوروبي مصاريف البنية التحتية والنفقات الجارية لمستشار الاتحاد الأوروبي، بما فيها أتعابه ومصاريف فريقه.

«٤ ـ يحدد مع الفرقاء الامتيازات والحصانات والضمانات الضرورية الأخرى

لتحقيق البرنامج وحسن اشتغاله ولعمل المستشار الأوروبي وفريقه الدولي. وتقدّم الدول الأعضاء واللجنة لهذه الغاية كل الدعم الضروري.

«٥ ـ يلاحظ المجلس أن الرئاسة واللجنة والدول الأعضاء تقدم المساعدة المطلوبة في المنطقة.

«٦ ـ يسجل المجلس التدابير التي تنوي اللجنة اقتراحها في شأن الأعمال المجموعية الهادفة إلى دعم أهداف هذا العمل المشترك، ولا سيما في مجالات التكوين بخصوص حقوق الإنسان، وتقديم التجهيزات والخدمات، وتقانات الإعلام، وسلامة الاتصالات، وإبطال مفعول الذخائر المتفجرة.

المادة ٤

يدخل هذا العمل المشترك حيز التنفيذ في يوم تبنيه، ويطبّق حتى ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

المادة ٥

ينشر هذا العمل المشترك في الجريدة الرسمية

تم في اللوكسمبورغ، في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٧
عن المجلس
الرئيس
هـ. فان ميرلو

المجلس الأوروبي في امستردام، ١٦ ـ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٧

كان لدى الاتحاد الأوروبي، في المجلس الأوروبي في امستردام، كما هو معلوم، أمور أخرى يهتم بها وموضوعات أخرى يعالجها، حاسمة لمستقبله المؤسسي.

ولكنه لم ينسَ بسبب ذلك مسار السلام. فقد دعا في إعلانه «شعوب الشرق الأوسط إلى أن تنضم إلى شعوب أوروبا لبناء مستقبل منسجم»، وذكَّر بأسس السلام، ودعا الزعماء الاسرائيليين والفلسطينيين إلى «استئناف المحادثات حول النظام النهائي»، ودعا الشعب الاسرائيلي إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم من دون استبعاد امكانية دولة، وطلب إلى «الشعب الفلسطيني إعادة تأكيد تعهده تجاه حق اسرائيل المشروع في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها»، وأعلن أن الاتحاد الأوروبي سيستمر، بجهود موقفه الخاص، في دعم مسار السلام، مع الولايات المتحدة، ويطلب أخيراً إلى الجميع مساندة مبادرة الرئيس المصري مبارك،

الداعي إلى مؤتمر دولي لإنقاذ السلام.

إن ما هو جديد في هذا الإعلان هو النداء الثابت الموجه «لشعوب» الشرق الأوسط وفلسطين واسرائيل، مبرراً هكذا البعد النفساني للنزاع في الشرق الأوسط وضرورة كسر حائط فقدان الثقة على صعيد السكان. ويندرج نداء الاتحاد الأوروبي لدعم مبادرة مبارك في الإعلان بإلحاح فرنسي، في حين أن هاجس الاتحاد الأوروبي في إرادة العمل بالاشتراك مع الولايات المتحدة يعكس علاقة العمل الجيدة بين موفده الخاص موراتينوس والموفد الأمريكي دنيس روس على امتداد المفاوضات في شأن الخليل.

نداء الاتحاد الأوروبي لصالح السلام في الشرق الأوسط (امستردام، ١٦ ـ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٧)

«يدعو رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي شعوب الشرق الأوسط وحكوماته إلى أن تستعيد روح الثقة المتبادلة التي ولّدته في مدريد عام ١٩٩١ وأوسلو عام ١٩٩٣، الأمل في سلام عادل ودائم وشامل: ان شعوب أوروبا والشرق الأوسط مقيدة بمصير مشترك جرى تأكيده في عام ١٩٩٥ في المؤتمر الأوروبي ـ المتوسطي في برشلونة. فباسم تاريخنا المشترك، ندعو شعوب الشرق الأوسط إلى الانضمام إلى شعوب أوروبا لبناء مستقبل منسجم، مبني على مبادىء متقاسمة. إن السلام ممكن وضروري وملحّ في الشرق الأوسط. فجمود المسارات الفلسطيني والسوري واللبناني تهديد دائم لأمن الجميع.

«إن أسس السلام معروفة تماماً: حق جميع الدول وجميع الشعوب في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة إلى تقرير مستقبله، ومبادلة الأراضي بالسلام، وعدم قبول ضم الأراضي بالقوة، واحترام حقوق الإنسان، ورفض الإرهاب في جميع أشكاله، وعلاقات حسن الجوار، وكذلك احترام الاتفاقات المعقودة، ورفض كل مبادرة أحادية الجانب غير مثمرة. ويذكّر الاتحاد في هذا الصدد بموقفه من الاستيطان وتعلّقه بالتعاون في مادة الأمن.

«لقد فتح الاعتراف المتبادل بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني في أوسلو، منذ أربع سنوات، الطريق أمام تعايشهما السلمي على الأرض التي يتقاسمانها. وجاء وقت اتخاذ تدابير ملموسة في سبيل سلام دائم. إننا ندعو الزعماء الاسرائيليين والفلسطينيين إلى متابعة المفاوضات لأجل تقدّم تطبيق الاتفاق الإنابي واتفاق الخليل واستئناف المحادثات حول النظام النهائي. ومن الحيوي الامتناع عن أي عمل أحادي

الجانب يحدد موقفاً مسبقاً من المسائل المتعلقة بالنظام النهائي، وإقامة تعاون دائم وكامل في مادة الأمن لمكافحة الإرهاب.

«إننا ندعو الشعب الاسرائيلي إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم من دون استبعاد إمكانية قيام دولة. فإنشاء كيان فلسطيني ذي سيادة وقابل للحياة ومسالم هو الضمان الأفضل لأمن اسرائيل. ونطلب، في الوقت عينه، إلى الشعب الفلسطيني، أن يؤكد مجدداً تعهّده تجاه حق اسرائيل المشروع في العيش في حدود آمنة ومعترف بها.

«ويشدد الاتحاد على أنه متعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وتنشيط المجتمع المدني في السياق الاسرائيلي ـ العربي. وهو يدين أي انتهاك لهذه الحقوق، سواء تعلّق الأمر بتعسف من جانب السلطات المكلفة حفظ الأمن أو بالتعذيب أو تقييد حرية التعبير أو حرية وسائل الإعلام أو بمصادرة الأراضي، أو بالاعدامات من دون محاكمة، أو بالحرمان من حقوق الإقامة أو بالحثّ على العنف.

«إن الاتحاد الأوروبي سيستمر، بجهود موفده الخاص من أجل مسار السلام في الشرق الأوسط، وبعلاقاته الدبلوماسية، وبالتزامه الاقتصادي، وكذلك بعلاقات الصداقة والثقة بالفرقاء جميعاً، سيستمر في العمل مع الولايات المتحدة وروسيا والفرقاء المعنيين في المنطقة على تأمين إنجاح مهمة بناة السلام. ويطلب المجلس الأوروبي إلى المجلس متابعة جهوده مع الموفد الخاص لأجل تقدم مسار السلام. ويطلب إلى جميع المشاركين في مسار السلام مضاعفة جهودهم لهذه الغاية، وبصورة خاصة دعم المبادرة التي أطلقها الرئيس مبارك».

الرئاسة اللوكسومبورغية ومسار السلام (تموز/ يوليو ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)

إذا كانت اللوكسمبورغ تضطلع برئاسة المجلس اعتباراً من أول تموز/ يوليو، فإن الاتحاد الأوروبي قد نظّم، مع ذلك، في لندن اللقاء غير المثمر في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٧ بين الوزير ليفي وياسر عرفات. وأخذت الرئاسة اللوكسومبورغية علماً بفشل هذا اللقاء، ولكنها عملت بسرعة على محاولة إخراج مسار السلام من هذا الوضع الشاق. وقد كُلّف أحد موظفي وزارة الخارجية بنقل أفكار الرئاسة إلى المندوب الأوروبي الخاص، في حين تابعت اللوكسومبورغ، برعاية جاك بوس (Jacques Poos)، وجان كلود جنكلر (Jean-Claude Junkler)، وجان فيدر (Jean Feyder) الذي لا يكلّ، مسار السلام في أدق تفاصيله. وتشهد خلاصات الرئاسة

اللوكسومبورغية للمجلس الأوروبي (١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧) على هذا النشاط الدائم الذي تأتي من ضمنه الزيارة إلى الشرق الأوسط من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر التي قام بها الرئيس اللوكسومبورغي للمجلس.

وكرر المجلس في إعلانه ـ في ما يتعلق بالإسرائيليين والفلسطينيين ـ «الدعوة لصالح السلام» التي أطلقت في أمستردام في حزيران/يونيو، ويعلن رضاه عن العمل الذي قام به الموفد الخاص، ويطلب بإلحاح إلى الفرقاء تجنب أي عمل أحادي الجانب سيىء النتائج (مثلاً إنشاء مستوطنات يهودية جديدة)، ويذكّر باقتراح الاتحاد الأوروبي إنشاء لجنة دائمة للأمن، ويؤكد تعهد الاتحاد الأوروبي تعزيز دعمه للمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. والاتحاد الأوروبي يكرر قوله إنه على استعداد في الأجل المتوسط للمساهمة في المفاوضات في شأن النظام الدائم، ويطلب إعادة تفحص الدعم المالي لجعله أكثر فعالية، ويأمل، بشدة، استئناف التعاون الاقليمي بسرعة.

إن العنصر الفريد في هذا الإعلان هو «دعم المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية»، ما يشكل، بصورة صريحة، طريقة في تذكير الاسرائيليين برفض الاتحاد الأوروبي جميع التدابير الأحادية الجانب الذي تهدف إلى تعديل نظام القدس الشرقية التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي «أرضاً محتلة».

وما يدعو إلى دهشة أكبر هو الإلحاح على التعاون الاقليمي، في حين أن مؤتمر مالطا، قبل بضعة أشهر، كان قد أثبت بشكل صارخ أنه من الصعب التقدم في هذا المجال من دون السلام.

وكالعادة انتقدت اسرائيل هذا الإعلان بقوة. فمنذ ١٦ كانون الأول/ديسمبر رأت الحكومة الاسرائيلية أن الاتحاد الأوروبي حاول «فرض وجهة نظره المتحيزة واستبعد نفسه من أي وظيفة إيجابية في مسار السلام. إن هذا الإعلان غير متوازن وتعتبره اسرائيل خطيراً»[١٣]. بيد أن نتنياهو، في مقابلته مع رئيس المجلس جاك بوس، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، طلب، بتناقض تام مع التهديد المعلن قبل يومين، الوساطة الأوروبية بين اسرائيل والفلسطينيين.

وقد أجاز اسحق موردخاي، وزير دفاعه ما إن عاد إلى اسرائيل، بناء مئة وثلاثين مسكناً جديداً في مستوطنة بيت إيل (Beit-El) قرب رام الله، وتطرق ياسر

---

(١٣) انظر: Bernard Chazette, dans: *France-pays arabes* (février 1998), p. 15.

عرفات إلى هذه المسألة عندما التقى جاك بوس وجان كلود جنكلر. وكان عرفات واضحاً في إجابته عن سؤال حول احتمال نشر شرطة أوروبية لتأمين أمن المرفأ والمطار في غزة: «نحن نرحب بأي وجود أوروبي حيث يمكن أن تدعي اسرائيل أن ثمة مشكلات أمن».

وكتب معلق مستقل بعد ذلك، بصواب: «هكذا انتهت الرئاسة اللوكسومبورغية، هذه الرئاسة النشيطة التي لم يثبط عزيمتها أي شيء»[١٤].

إعلان مجلس اللوكسومبورغ (١٢ ـ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)

«تفحص المجلس الأوروبي تطور مسار السلام في الشرق الأوسط على ضوء نتائج الاجتماع غير الرسمي لوزراء الخارجية الذي انعقد في موندورف في ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وزيارة رئيس المجلس إلى المنطقة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك التقرير المرفوع إلى المجلس من قبل الموفد الخاص للاتحاد الأوروبي.

«أعلن المجلس الأوروبي أنه ما زال مهتماً بعمق بسبب غياب تقدّم في الوفاء بجميع التعهدات المنصوص عليها في الاتفاقات الإنابية المعقودة بين الاسرائيليين والفلسطينيين وبروتوكول الخليل، وكذلك بالطريق المسدود، دائماً في وجه المسارين السوري واللبناني.

«كرر المجلس الأوروبي «نداءه من أجل السلام» الذي أطلق في أمستردام في ١٦ و١٧ حزيران/يونيو ١٩٩٧، وذكّر بالتصريح الصادر عنه في فلورنس في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٦. وقد دعا بإلحاح، جميع الفرقاء إلى الوفاء بتعهداتهم الواردة في الاتفاقات المعقودة وإلى الاضطلاع بمسؤولياتهم لإعادة الدينامية إلى مسار السلام وتجنب تعرض هذا المسار لانعكاسات جديدة، وكذلك إلى استئناف المفاوضات في روحية ثقة متبادلة، لأن الهدف هو التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط من الآن حتى نهاية القرن.

«أعلن رضاه عن العمل الذي قام به الموفد الخاص وشجعه على متابعة جهوده لدعم مسار السلام في الشرق الأوسط.

«أيّد التوجيهات المبينة أدناه من أجل سياسة للاتحاد الأوروبي هدفها تسهيل تحقيق تقدّم وإعادة للثقة بين الفرقاء.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥.

أ ـ **الجانب الفلسطيني.**

التدابير لأجل قصير

«سيستمر الاتحاد الأوروبي بإلقاء كل وزنه السياسي والمعنوي لكي توضع جميع أحكام الاتفاقات التي سبق عقدها موضع التنفيذ بالكامل على أساس التبادل من قبل كل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

«شدد المجلس الأوروبي على أنه من الملحّ جداً أن يحترم الفريقان تعهداتهما السابقة، بخاصة في ما يتعلق بإعادة الانتشار الموحية بالثقة والمهمة. وشدد أيضاً على أنه من المهم تجنب أي عمل أحادي الجانب سيىء النتائج، على سبيل المثال في شأن بناء المستوطنات والقدس. وهو يهنىء نفسه في هذا السياق على الأعمال الجارية لأجل تبنٍ سريع لقانون السلوك الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي.

«ذكّر المجلس الأوروبي بعزم الاتحاد الأوروبي على مكافحة الإرهاب أينما كان وأياً كانت الدوافع، ويشدد في هذا السياق أيضاً على أهمية التعاون بين الاسرائيليين والفلسطينيين في مادة الأمن. ويجب أن يكون هذا التعاون معززاً مع وجوب تجنب قطعه بأي ثمن. وذكّر أيضاً باقتراح الاتحاد الأوروبي إنشاء لجنة أمن دائمة، ما يتيح إضفاء الصفة المؤسسية على التعاون في مادة الأمن، وكذلك ببرنامجه لمساعدة السلطة الفلسطينية في مكافحة الإرهاب.

«إن هذه التدابير ستساعد على ترسيخ روح المشاركة والثقة المتبادلة التي لا غنى عنها لتطبيق الاتفاقات الإنابية واتفاقات الخليل واستئناف المفاوضات حول النظام الدائم. وهدفها منع توقف المفاوضات وجعل مسار السلام بمنجى من الأحداث التي قد تضرّ به.

«لقد شدد المجلس الأوروبي على أنه من المهم إجراء المفاوضات داخل اللجان التسع التي أنشأتها الاتفاقات الإنابية. إن مطار غزة ومرفأها وكذلك أمن المرور هي مسائل ترتدي أهمية وعجلة خاصتين ويشكل موضوع مساهمة مالية جوهرية من الاتحاد الأوروبي.

«شدد المجلس الأوروبي على أن الاتحاد الأوروبي هو شريك اقتصادي رئيسي لاسرائيل وللسلطة الفلسطينية، وهو مقدّم المال الرئيسي إلى السلطة الفلسطينية. فالانماء الاقتصادي شرط جوهري للاستقرار السياسي. وقد عبّر مرة أخرى عن عزمه على العمل، ولا سيما عن طريق الحوار المشترك مع اسرائيل، لإزالة العقبات التي تعيق إنماء الاقتصاد الفلسطيني وتسهيل الانتقال الحر للأشخاص والسلع،

وشدد أيضاً على ضرورة تطبيق كامل للاتفاق الإنابي بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وسيعزز الاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك، دعمه المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية.

«أصر المجلس الأوروبي على أهمية البرامج الهادفة إلى تسهيل الاتصالات البشرية؛ ويتعلق الأمر هنا بوسيلة أساسية لتعزيز الحوار وإقامة ثقة متبادلة بين الفريقين على صعيد المجتمع المدني.

«سيستمر الاتحاد الأوروبي أيضاً في متابعة تطور الوضع على الأرض بتيقظ عن طريق أدواته الخاصة في المراقبة، أي المراصد في شأن حقوق الانسان والقدس والمستوطنات.

التدابير لأجل متوسط

«أعلن المجلس الأوروبي أنه كان مستعداً للمساهمة في المفاوضات حول النظام الدائم بتقديم اقتراحات خاصة للفرقاء حول المسائل المتعلقة به، بخاصة احتمال إنشاء دولة فلسطينية، والتسويات المتعلقة بالحدود والأمن، والمستوطنات والقدس واللاجئين والموارد المائية.

«طلب أيضاً أن يشكل الدعم للاتحاد الأوروبي لمسار السلام موضعاً لإعادة التفحص بهدف تحسين فعاليته في تحقيق أهداف مسار السلام.

«أمل أشد الأمل باستئناف التعاون الاقتصادي الإقليمي لتنشيط الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لخلق مناخ ملائم لعلاقات سلمية.

ب ـ الجانبان السوري واللبناني

«أكد المجلس الأوروبي الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على انطلاق المفاوضات على الجانبين السوري واللبناني. ويأمل الاتحاد الأوروبي إقامة مسار إجمالي مبني على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام وفرض التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة أرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥.

ج ـ التعاون مع الولايات المتحدة وفرقاء آخرين

يدعم المجلس الأوروبي بقوة الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإطلاق مسار السلام ويعبّر عن جهوزية الاتحاد الأوروبي للعمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة والحفاظ على اتصال وثيق مع روسيا والفرقاء الموجودين في المنطقة».

١٩٩٨: سنة الاستئناف الإشكالي لمسار السلام

خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٨، جرى فجأة إخراج مسار السلام من سباقه، عقب مفاوضات واي بلانتايشن في ميريلاند (١٥ ـ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

لكن كان النصف الأول من سنة ١٩٩٨ يتسم بالانتظار. ويمكن الإشارة بالتأكيد، على الصعيد الدبلوماسي، إلى زيارات وزير الخارجية البريطاني ورئيس الاتحاد الأوروبي في حينه روبن كوك (Robin Cook) إلى إسرائيل وإلى الأراضي الفلسطينية (١٥ ـ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨)، والوزير الأول البريطاني توني بلير (١٩ ـ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨)، أيضاً، والنداء للسلام الذي أطلقه الرئيس مبارك والرئيس شيراك في أيار/مايو ١٩٩٨، والمؤتمر الأوروبي ـ المتوسطي الخاص المنعقد في باليرما في ٣ و٤ حزيران/يونيو. غير أن هذه الحقبة مدموغة بصورة خاصة بتشنّج العلاقات بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل عقب خلاف تجاري حول قواعد المنشأ لم يأتِ إعلان المجلس في كارديف (١٥ إلى ١٦ حزيران/يونيو ١٩٩٨) على ذكرها، وهو أمر مستغرب. لنستعد هذه العناصر واحداً بعد الآخر.

زيارتا روبن كوك (١٥ ـ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨) وتوني بلير (١٩ ـ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨) إلى اسرائيل والأراضي الفلسطينية

حدثت زيارة روبن كوك وزير الخارجية بعد خمسة أيام على مقتل ثلاثة عمال فلسطينيين سقطوا «خطأ» على حاجز عسكري من قبل جنديين اسرائيليين، وكان ذلك في يوم الثلاثاء الواقع فيه ١٠ آذار/مارس وفي مناخ ساخن. وقد أفشل زيارة كوك حادث دبلوماسي قاد الوزير الأول الاسرائيلي إلى إلغاء عشاء كان يجب أن يقيمه على شرف ضيفه. وكان دافع الغضب الاسرائيلي لقاء كوك نائباً فلسطينياً هو صلاح التعمري، في مكان قريب جداً من موقع متنازع عليه في المستوطنة الاسرائيلية هارحوما (جبل أبو غنيم). وبالفعل أخذ نتنياهو على ضيفه تبني مقاربة تحدد مسبقاً نتيجة المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين حول مصير المدينة المقدسة، معلناً أن حكومته «لن تعطي ابداً أي شخص الحق في الاعتداء على سيادتها على كل القدس».

وكان ردّ كوك لاذعاً. فقد أكد في مؤتمره الصحافي أنه ذهب إلى جبل أبو غنيم «لكي يبينّ إلى أي درجة يقوّض توسع الاستيطان مسار السلام»، وأضاف: «[. . .] آمل أيضاً أن أعبّر بوضوح عن القلق الإجماعي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب توسيع المستوطنات، وبيان دعمنا للطلب الأمريكي وقف هذا الاستيطان».

ولم يعجب هذا الكلام الصريح اسرائيل. وكانت أقوال اتيان بن تسور، مدير الشؤون الخارجية الاسرائيلية حاسمة: «ليست القدس قضية أوروبية»[١٥].

ولم تبدأ زيارة الوزير الأول البريطاني توني بلير (١٩ ـ نيسان/أبريل)، في مناخ كهذا بما يبشر بالخير. وقد اختار توني بلير، الذي أراد أن يكون واقعياً، موقفاً معتدلاً، ولم يصدر عنه أي تصريح راعد لا يروق للاسرائيليين، وعدل، بناء على طلب الحكومة الاسرائيلية، عن أن يقضي ليلة في قطاع غزة، أو يتوجه بالكلام إلى طلاب اسرائيليين في مؤسسة معمدة باسم اسحق رابين.

وفي الحقيقة، لم يشأ توني بلير أن يقول شيئاً يمكن أن يعرض اللقاءات التي كان يأمل تنظيمها في لندن، في ٤ و٥ أيار/مايو ١٩٩٨، بين نتنياهو وياسر عرفات وأولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة للخطر. وتقلصت المبادرة الأوروبية الكبيرة التي وعدت بها الدبلوماسية البريطانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى لقاء قمة برعاية الولايات المتحدة.

وغادر توني بلير اسرائيل والأراضي الفلسطينية مثلما جاء من دون أن يحرك الكثير من الأمواج، مؤكداً أنه حريص على أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدور مكمل للدور الأساسي للأمريكيين «لا أن يتجاوزه»[١٦].

النداء إلى السلام

أطلق الرئيس المصري حسني مبارك خلال زيارته باريس في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨ مع الرئيس شيراك «نداء من أجل السلام» لإنقاذ مسار السلام. وجاء النداء صريحاً: «إن كل مماطلة جديدة في استئناف مسار السلام لا يمكن أن تقود إلا إلى إحباطات متزايدة تفضي بدورها حتماً، إلى العنف وعدم الاستقرار»[١٧]. غير أن ما أراد الرئيسان أن يطلقاه هو أكثر من نداء، إنه بالأحرى مبادرة ترتكز، بحسب شيراك، على جمع «أصدقاء السلام» على طاولة واحدة، من أجل «إعادة تأكيد صحة عقد مدريد، ضد حتمية الفشل»[١٨].

---

(١٥) ورد ذلك في: *Le Monde*, 19/3/1998.

(١٦) انظر مقالة توني بلير في: *Jerusalem Post*, 19/4/1998, وجرى الاستشهاد بها في: *Le Monde*, 21/4/1998.

(١٧) ورد في: Khattar Abou Diab, «L'Egypte mise sur l'Europe et redécouvre l'Afrique,» *Arabies* (juillet-août 1998), p. 17.

(١٨) كلمة موجزة ألقاها جاك شيراك في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨ في العشاء الذي أقامه على شرفه الرئيس السوري حافظ الأسد.

الفكرة هي إذاً عقد مؤتمر يجمع، في مرحلة أولى، سلسلة من البلدان تضم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لمناقشة انطلاق مسار السلام، لكن من دون مشاركة الفرقاء المعنيين مباشرة، أي من دون اللبنانيين والسوريين والاسرائيليين والفلسطينيين الذين بإمكانهم الانضمام إلى الآخرين، في مرحلة ثانية، عندما تكون المبادىء الأساسية التي يجب أن ترشد المفاوضات قد تأكدت مجدداً بوضوح.

ويمكن التساؤل حول الأسباب التي دفعت القاهرة إلى الانطلاق في حرب شعواء لإنقاذ السلام، وبصورة خاصة التوجه إلى فرنسا لكي تشترك في رعاية مشروعها، وذلك لعدة أسباب. السبب **الأول** هو خشية مصر من نتائج الطريق المسدود الذي أوصلت الحكومة الاسرائيلية إليه، ولا سيما تجريد الزعماء العرب من الشرعية الشعبية وقد راهنوا على السلام مع الدولة اليهودية. والسبب **الثاني** هو كون الولايات المتحدة لا تريد أن تظهر مصر كفاعل استراتيجي لا مناص منه في المنطقة العربية وذهبت حتى إلى استخدام «المساعدة الأمريكية لهذا البلد» لكي تلقي بثقلها على خياراته الاقليمية. والسبب **الثالث** هو أن مصر تسعى لتعميق علاقاتها مع أوروبا، عن طريق فرنسا، لأن مصر لا تستطيع الاعتماد على المساعدة الأمريكية وحدها. ويتيح مؤتمر دولي لأصدقاء السلام لمصر، فضلاً عن ذلك، استعادة المبادرة في مواجهة المحور الاسرائيلي ـ التركي الذي تفضله الولايات المتحدة.

وقد تكون فكرة المؤتمر مغرية. ولكن ذلك لا يأخذ في الحسبان المعارضة الشرسة لاسرائيل التي تخشى أن توضع في قفص الاتهام، وكذلك المعارضة الأمريكية التي لا تريد مدريد مكرراً يقترب في نظرها من عدم الاعتراف برعايتها الأحادية الجانب. ويقتضي التنبه إلى ذلك لفهم المبادرة الأمريكية إلى تنظيم لقاء واي بلانتايشن (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، لتسحب البساط من تحت أقدام من قد يسعون لاختطاف رعاية مسار السلام منها، أو بكل بساطة تقاسمها معها.

الخلاف التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (١٩٩٨)

برز اختلاف تجاري بسرعة، إلى حدّ ما، بعد توقيع الاتفاق بين اسرائيل والاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥. ويتناول الخلاف تفسير مفهوم قواعد المنشأ. وقد أعلمت اللجنة السلطات الاسرائيلية منذ تموز/يوليو ١٩٩٧، ببعض المخالفات المتحقق منها في مبادلاتهما التجارية. وتجاه عدم التجاوب الاسرائيلي وجدت اللجنة نفسها مكرهة على تقديم إبلاغ [١٢، ٥، ١٩٩٨، SEC (١٩٩٨) ٦٩٥ نهائي] حول تطبيق الاتفاق الإنابي للتجارة المعنون كما يلي: «Implentation of the interim agreement on trade and trade-related matters between the

.European Community and Israel»

وحددت اللجنة في هذا الإبلاغ ما تقصده بمنتجات المنشأ: يتعلق الأمر بمنتجات تم إنتاجها كلياً في إسرائيل أو منتجات تحتوي عناصر غير منتجة في اسرائيل وإنما هي موضوع تحويل كافٍ في إسرائيل، وفقاً للمادة ٥ من البروتوكول بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. ويجيز الاتفاق الإنابي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل إذاً الجمع الثنائي الجانب للمنشأ وليس الجمع المائل، بمعنى أن إسرائيل لا تستطيع تصدير منتجات صنعت في الخارج إلى الاتحاد الأوروبي.

والحال أن الدوائر الجمركية في الاتحاد الأوروبي تحققت من أن إسرائيل تصدّر في الواقع إلى السوق المجموعية منتجات آتية من مستوطنات الضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان أو من الأراضي الفلسطينية المحكومة ذاتياً أو المحتلة.

وتتعارض هذه الممارسة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي مع القواعد المجموعية لسببين: **أولاً**، إن الاتفاق بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ينطبق على الأرض الاسرائيلية (حدود عام ١٩٦٧) ولا يتعلق بالمناطق التي ضمنها اسرائيل (القدس الشرقية وهضبة الجولان) ولا بالمستوطنات المقامة بشكل غير قانوني في أراضي الضفة الغربية وغزة.

ثم إن العوائق التي وضعتها السلطات الاسرائيلية أمام الصادرات الفلسطينية، والموجب الفعلي بالنسبة إلى المصدّرين الفلسطينيين القاضي بالمرور عبر وكالات اسرائيلية للتتجير، كوكالات اغركسكو (Agrexco) أو Israeli Citrus Marketing» «Board و«Israeli Flower Board»، واستخدام لصيقة «صنع في إسرائيل» على منتجات مصنوعة بكاملها في مؤسسات فلسطينية، والموجب الفعلي للمستوردين الفلسطينيين باللجوء إلى مستوردين اسرائيليين لمنتجات أوروبية والالتزام بتوزيع المنتجات المستوردة حصرياً «في الضفة الغربية وقطاع غزة من دون التزام متبادل من المستوردين الاسرائيليين»، كل ذلك يشكل تهرّباً من قواعد الاتحاد الأوروبي، وربحاً فائقاً بالنسبة إلى السلطات الفلسطينية وانتهاكاً فاضحاً لبنود اتفاق المشاركة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل.

وتعزو اسرائيل هذا التحايل، كالعادة، إلى أسباب سياسية بحتة، ما يقود الاتحاد الأوروبي إلى ردّ هذا الاتهام علناً عبر بيان أن اسرائيل ليست فوق القانون وأن القواعد المجموعية، كما وردت في الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل، يجب أن تراعى.

أما الحجة التي غالباً ما تقدّمها اسرائيل بأنه ليست هناك حدود اقتصادية بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحكومة ذاتياً، بسبب الاتحاد الجمركي الموقّع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، فليست سوى خديعة. فالاتحاد الأوروبي وقّع اتفاقاً إنابياً للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية دخل حيّز التنفيذ في أول تموز/يوليو ١٩٩٧ وليس هناك أي سبب يجبر الفلسطينيين على اللجوء إلى وكالات اسرائيلية في شأن استيرادهم وتصديرهم(١٩).

المؤتمر غير الرسمي في باليرما حول الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية (٣ ـ ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٨)

إن لقاء باليرما المنظم، كمؤتمر وزاري خاص (Aad Hoc)، قبل المؤتمر العام الثالث لمسار برشلونة الذي سينعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٩ برئاسة ألمانية، كان يهدف بوجه خاص إلى بث دينامية جديدة في الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية.

وفي الواقع، تخوّف الاتحاد الأوروبي، منذ أيار/مايو ١٩٩٦، من الانعكاسات السلبية لغرق مسار السلام على الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، وسعى لأن يتجنب، بأي ثمن، أن يتلقى المؤتمر الوزاري الثالث في شتوتغارت، في النصف الأول من عام ١٩٩٩، من جديد، بعد سابقة مالطا (نيسان/أبريل ١٩٩٧)، الصدمة المعاكسة لتباطؤ مسار مدريد.

وفي الواقع، انعقد المؤتمر في طالع سعيد، إذ اختارت البلدان العربية المتوسطية موقفاً حذراً يتمثل في الحفاظ على الإطار الإجمالي الوحيد للتوافق مع الاتحاد الأوروبي، مع تأكيد معارضتها الحازمة لأي شكل من التعاون الإقليمي أو النقاش حول ميثاق استقرار، من دون اختراق مهم لمسار السلام في جوانبه الفلسطيني والسوري واللبناني. واختيار البلدان العربية الأعضاء في الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية الوزير اللبناني فارس بويز ليكون الناطق باسمها في مؤتمر باليرما لم يكن من قبيل الصدفة. فلبنان، كما هو معروف، هو مع سوريا، البلد العربي الأشرس في معارضته أي اندماج اقليمي يشمل اسرائيل قبل سلام نهائي. وهكذا انتهى مؤتمر باليرما كما بدأ من غير إحداث عواصف ومن دون تحريك جميع المسائل المتنازع فيها.

---

(١٩) إن ما يدهش هو أن هذه المسألة التي لا تفوت نتائجها السياسية على أحد لم يتطرق إليها ألفرد توفياس في: Alfred Tovias, «Israel and the Barcelona Process,» (EuroMeSCo Papers, no. 3, October 1998).

وعليه، من المبالغ فيه التفكير في أن بطء مسار برشلونة يعود إلى الصراع الاسرائيلي ـ العربي وحده. إن حل هذا النزاع يزيل بالتأكيد صعوبة جسيمة ويحفز دينامية جديدة، غير أنه يجب عدم بخس أهمية المشاكل الأخرى التي تنجم أكثر عن فلسفة التبادل الحر بين منطقتين متناظرتين كلياً أو عن إكراهات مؤسسية تعيق العمل الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط[٢٠].

المجلس الأوروبي في كارديف (١٥ ـ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٨)

عكس إعلان مجلس كارديف حول الشرق الأوسط الموقف الوجل للرئاسة الانكليزية الملذوعة من الحادث الدبلوماسي لدى زيارة كوك في آذار/مارس ١٩٩٨. وكررت الرئاسة، عدا التذكير الذي أصبح تقليدياً بالهموم الأوروبية تجاه جمود مسار السلام، الدعم الأوروبي لجهود الولايات المتحدة لأجل استئناف المفاوضات، وحيَّت الجهود التي بذلها الموفد الأوروبي الخاص، ولكنها اكتفت بتسجيل المدخلات الجديدة ولا سيما النداء الفرنسي ـ المصري إلى السلام، ودعت مجلس القضايا العامة إلى تتبعها في ضوء تطورات جديدة.

إن هذه الصياغة الأخيرة ماهرة كفاية لأن المجلس، مع ذكر النداء من أجل السلام ـ وهو مطلب فرنسي ـ تجنب تقديم الدعم الواضح للمبادرة الفرنسية ـ المصرية المعتبرة خياراً بين الخيارات الأخرى الممكنة.

إعلان مجلس كارديف (١٥ ـ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٨)

«حدد المجلس الأوروبي وضع مسار السلام في الشرق الأوسط بمجمله على ضوء الزيارات التي قام بها في المنطقة رئيس المجلس الأوروبي من ١٧ إلى ٢١ نيسان/ أبريل ومن ١٥ إلى ١٨ آذار/ مارس، وكذلك الاتصالات المنتظمة التي أجرتها الرئاسة والموفد الخاص مع الفرقاء.

«يذكّر المجلس الأوروبي بإعلاناته السابقة، ولا سيما النداء لصالح السلام في الشرق الأوسط الذي أطلقه في المجلس الأوروبي في امستردام في ١٦ و١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، ويؤكد التوجهات لأجل سياسة للاتحاد الأوروبي تهدف إلى تسهيل تحقيق تقدم وإعادة الثقة بين الفرقاء، التي صادق عليها المجلس الأوروبي في اللوكسمبورغ في ١٢ و١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

(٢٠) انظر: Jörg Monar, «Institutional Constraints of the European Union's Mediterranean Policy;» *Mediterranean Politics*, vol. 3, no. 2 (Autumn 1998), pp. 39-60.

«ويعبّر المجلس الأوروبي عن القلق الكبير الذي يوحيه الغياب الدائم للتقدم في مسار السلام، والتهديد الذي يرمي بثقله على استقرار المنطقة وأمنها. ويشدد على أن جميع الفرقاء المعنيين يجب أن يتحلّوا بالشجاعة واليقظة في البحث عن السلام، على أساس قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة والمبادىء المقررة في مدريد وأوسلو، وعلى وجه الخصوص التطبيق الكامل للتعهدات الموجودة والمتخذة في إطار الإتفاقات الإنابية الفلسطينية ـ الاسرائيلية والبروتوكول المتعلق بالخليل.

«ويشدد المجلس الأوروبي على أنه من الملائم عدم تفويت فرص نجاح التقدم المتاحة حالياً في إطار المسار الفلسطيني. ويؤكد مجدداً أن الاتحاد الأوروبي يدعم بحزم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق بين الفريقين على مجمل الأفكار التي تفتح، في حال قبولها، الطريق أمام تطبيق الاتفاقات الموجودة وإعادة انطلاق المحادثات حول النظام النهائي. ويدعو المجلس، في هذا السياق، اسرائيل إلى الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، من دون استبعاد امكانية إنشاء دولة. ويدعو الفلسطينيين، في الوقت ذاته، إلى أن يؤكدوا ثانية التزامهم تجاه حق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها.

«يعبّر المجلس الأوروبي أيضاً عن قلقه الشديد الذي يوحيه غياب تقدّم المسارين السوري واللبناني ويشدد على أنه يجب أن تتابع الجهود لإعطائها دفعاً جديداً للتوصل إلى سلام إجمالي مبني على مبادلة الأرض بالسلام وعلى قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة الوثيقة الصلة بالموضوع. ويطلب المجلس الأوروبي مع اغتباطه لقبول اسرائيل تطبيق القرار ٤٢٥ لمجلس الأمن، الانسحاب التام وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جنوب لبنان.

«ويهنىء المجلس الأوروبي نفسه على الدور الإيجابي الذي قام به الاتحاد الأوروبي في مسار السلام في الشرق الأوسط وكذلك على نشاط الموفد الخاص للاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. وقد كان المجلس الأوروبي، في نطاق هذا الدور، مشتركاً بشكل وثيق في المحادثات والمفاوضات حول مسائل اقتصادية إنابية جرت في لندن في ٤ و٥ أيار/مايو، وفي تبني الإعلان المشترك حول التعاون بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في مادة الأمن، وفي تكثيف المبادلات مع الفرقاء المعنيين والولايات المتحدة. ويأخذ المجلس الأوروبي علماً بإسهامات إيجابية حديثة، ولا سيما النداء الفرنسي ـ المصري لصالح السلام واقتراحات الموفد الخاص، ويدعو مجلس «القضايا العامة» إلى متابعة هذه المسائل عن كثب على ضوء تطوّر الوضع، وكذلك الامكانيات الأخرى التي يمكن أن تتوفر.

«يشدد المجلس الأوروبي على أن الاتحاد الأوروبي يتمنى الاستمرار في تفعيل كل شيء لدعم مسار السلام وتعزيزه ودعم الذين يعملون على تقدمه».

الرئاسة النمساوية (حزيران/ يونيو ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)

سيطرت ثلاثة أحداث من طبيعة مختلفة في هذه الفترة، وإنما هي مستقلة جميعاً عن عمل النمسا الدبلوماسي: الحوار البرلماني الأوروبي ـ العربي (دمشق، ١١ ـ ١٣ تموز/يوليو ١٩٩٨)، وقصف المعمل الصيدلاني في الخرطوم (السودان) بصواريخ أمريكية (٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨)، وأخيراً على وجه الخصوص مذكرة واي ريفر الرسمية (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

الحوار البرلماني الأوروبي العربي (دمشق ١١ ـ ١٣ تموز/ يوليو ١٩٩٨)

بدأ الحوار البرلماني الأوروبي ـ العربي كمنتدى تبادل ونقاش، في السبعينيات، بعد انطلاق الحوار الأوروبي ـ العربي. وجرت متابعة هذا الحوار البرلماني الذي أحيته الجمعية البرلمانية للتعاون الأوروبي ـ العربي الدينامية (APCEA)، على رغم الكوابح التي وضعتها الأزمة الكويتية أمام الحوار الأوروبي ـ العربي الرسمي. وقد شارك فيه على وجه العموم أعضاء برلمانات عربية وأوروبية، وبعض مندوبي البرلمان الأوروبي، وكذلك ممثلون لجامعة الدول العربية واللجنة الأوروبية.

ونادراً ما سمي البيان الصادر عن الاجتماعات النيابية الأوروبية ـ العربية بياناً مشتركاً وإنما بياناً نهائياً للدلالة على أن المشاركين يمكن أن يختلفوا في تقديرهم وضع الوطن العربي وعلى وجه الخصوص الوضع في الشرق الأدنى. غير أن موقف البرلمانيين المشاركين في الحوار كان، على وجه العموم، في ما يختص بفلسطين والشرق الأدنى، متقدماً بالنسبة إلى إعلانات المجالس الأوروبية، وأكثر صراحة في صياغته ودون مواربات.

هذه هي حال البيان النهائي للاجتماع البرلماني الأوروبي ـ العربي المنعقد في دمشق من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليو ١٩٩٨. هكذا شدد البيان، في صدد مسار السلام في الشرق الأدنى، على أن الطريق المسدود أمام مسار السلام خلقته «سياسة الحكومة الاسرائيلية الحالية وممارساتها»، وعلى أن الفلسطينيين لهم الحق في دولة «عاصمتها القدس»، وعبَّر عن دعم البرلمانيين لترشيح «فلسطين» كعضو كامل العضوية في الاتحاد بين البرلمانات.

ولم يكن في اللغة المستعملة أي التباس، ولم تكن تدعو إطلاقاً إلى تفسيرات متباينة كما هي الحال في إعلانات المجالس الأوروبية. هكذا لم تأتِ بيانات المجلس

الأوروبي الأخيرة أبداً على ذكر «فلسطين» وإنما السلطة الفلسطينية، ولم تبيّن موقفها من مسألة القدس «كعاصمة الدولة الفلسطينية». لم يرفض رؤساء الحكومات والدول الأوروبيون الموقف الفلسطيني من القدس، وإنما رأوا أنه ينبغي عدم استباق نتيجة المفاوضات حول النظام النهائي. أما الجمعية البرلمانية للتعاون الأوروبي ـ العربي فلم تبالِ بجميع الجدالات الفارغة الدبلوماسية ـ القانونية، وأعلنت خياراتها وأفضلياتها بوضوح. ويقتضي الاعتراف بأن البرلمانيين الذين يشكلون جزءاً من الجمعية البرلمانية للتعاون الأوروبي ـ العربي هم حساسون جداً تجاه مسائل الشرق الأدنى بسبب الرحلات الكثيرة التي قاموا بها إلى المنطقة وسياسة منهجية للاستعلام والتكوين انتهجتها الأمانة العامة لهذه الهيئة التي يحركها جان ميشال دومون (Jean-Michel Dumont).

وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام الغربية على وجه الخصوص لا ترجِّع الا في النادر، وبطريقة جزئية جداً، صدى الاجتماعات البرلمانية الأوروبية ـ العربية.

الاعتداءات على الأمريكيين في نيروبي ودار السلام (آب/ أغسطس ١٩٩٨) وقصف المعمل الصيدلاني في الخرطوم (٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٨)

لم تكن الاعتداءات على الأمريكيين مرتبطة مباشرة بالصراع الاسرائيلي ـ العربي وإنما كشفت المعارضة التي تثيرها الهيمنة الأمريكية في العالم العربي ـ الإسلامي.

إن الكثير من العرب والمسلمين يأخذون بالفعل على الولايات المتحدة ازدراءها للإسلام باستخدام الشعور الديني للمسلمين كأداة عندما يؤاتيها ذلك (كما كانت الحال عند الاجتياح السوفياتي لأفغانستان)، وجعل نظام ظالم مبني على وضع قائم لا يطاق يسيطر في الشرق، وفرض حصار على ثلاثة بلدان عربية وإسلامية (العراق وليبيا والسودان)، واللجوء إلى استخدام مفرط لحق النقض (Veto) عندما يتعلق الأمر بالتصويت على قرارات مجلس الأمن التي تدين السياسة الاسرائيلية، وتدنيس الأماكن المقدسة بحضورها العسكري في الخليج وشبه الجزيرة العربية، والتفريق بين الديكتاتوريين الجيدين (المناصرين لأمريكا) والديكتاتوريين الأشرار الذين تصفهم بالدول الإرهابية، وخيانة العقد المعنوي كراعية لمسار السلام، بإظهار مطاوعة وتسامح كبير تجاه الحكومات الاسرائيلية، وجعل مكافحة الإرهاب أولوية في السياسة الخارجية من دون الاهتمام على الإطلاق بجذور الإرهاب. وبالاختصار لدى الكثير من العرب والمسلمين القناعة الحازمة بأن أمريكا هي في صدد البحث

عن عدو بديل في الخط المستقيم لفرضيات صاموئيل هانتنغتون (Samuel Huntington).

وما يبرز من قائمة المآخذ هذه هو الصورة السلبية إلى حد كبير للولايات المتحدة في نظر الشعب العربي، المتناقضة في غالب الأحيان، مع المواقف الرسمية لعدد كبير من حكوماته.

وتشكل إدارة مسار السلام والعلاقة الخاصة جداً بين الولايات المتحدة واسرائيل، في صنع هذا الإدراك السلبي، بداهةً، اتجاهين قويين. إن الولايات المتحدة الملبَّدة بهاجس الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري وعلى النظام النفطي، توصلت إلى أن تعتبر إرهابياً كل شخص، أو دولة، يظهر تحفظاً وحتى معارضة مكشوفة، للخيارات الأمريكية: الحفاظ على النظام الاقليمي والسلام مع اسرائيل بشروط اسرائيل.

في هذا السياق الخاص، يقتضي تحديد موقع العمليات ضد الأمريكيين في الظهران والرياض، وبعد ذلك في نيروبي ودار السلام (آب/أغسطس ١٩٩٨). وقد كان الرد الأمريكي، كما هو معلوم، صاعقاً وإنما دون فعالية. أطلقت صواريخ من العمارات البحرية للأسطول الخامس الراسي في بحر عمان والبحر الأحمر ودمرت في أفغانستان القواعد التي يفترض أن تؤوي مجموعة أسامة بن لادن، الإسلامي من أصل سعودي الذي كان قد وجَّه، بحسب الولايات المتحدة، الاعتداءات الأخيرة على السفارات الأمريكية في أفريقيا. كما أطلقت، في الوقت نفسه، صواريخ على مصنع أدوية سوداني بالقرب من الخرطوم اشتبه الأمريكيون ـ الذين أصبحوا في وقت واحد قضاة ومتقاضين ـ بأنه يصنع غازاً قاتلاً. وبلغ الغضب في البلدان العربية ذروته. غير أن الدول الأوروبية قدمت للولايات المتحدة دعماً مرتبكاً. وأضاف بعضها، كفرنسا، مع ذلك أنه يتمنى أن يكون «الكفاح ـ الذي لا غنى عنه ـ ضد الإرهاب متوافقاً مع القانون الدولي». أما الوزير الأول الاسرائيلي فقد أعلن أن «الرئيس كلينتون قام بالضبط بما يجب عليه أن يقوم به»[٢١].

وصدرت فرضيات عديدة في شأن تعليلات الرد الأمريكي الفوري بقدر ما هو أحادي الجانب: صرف الانتباه عن فضيحة مونيكا (Monica Gate) التي سممت المناخ في الولايات المتحدة، وإعادة الاعتبار إلى رئيس تشوهت صورته، وترميم الزعامة الأمريكية، وإثبات القدرة على القذف لدى القوات الأمريكية ودقة

---

(٢١) استشهدت به وكالة الصحافة الفرنسية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٢.

صواريخها، سحب البساط من تحت أقدام الذين يفكرون في أن يقيموا ثانية حواراً مع السودان والدول **الإرهابية** الأخرى. ويمكن أن تضاعف الفرضيات بالتنافس. على أن الأكيد هو أن الولايات المتحدة خرجت من هذا الاختبار معزولة إلى حد كبير وبهتت صورتها أكثر في نظر غالبية العرب والمسلمين.

مفاوضات واي بلانتايشن (١٥ ـ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨)

الغياب الأوروبي

من الخطأ القول إن مفاوضات واي بلانتايشن كان هدفها الوحيد ترميم صورة الولايات المتحدة في العالم العربي والاسلامي بعد «الحماقة السودانية». فهذه المفاوضات كانت مرتقبة منذ مدة طويلة وشكلت موضوع مناقشات تحضيرية حادة بين وزيرة الخارجية أولبرايت والزعماء الاسرائيليين والفلسطينيين طيلة سنة ١٩٩٨.

وينبغي الاعتراف بأن الولايات المتحدة كانت خاضعة، في عام ١٩٩٨، لضغوط كبيرة من البلدان الأوروبية وحلفائها العرب الذين يأخذون على الولايات المتحدة الجمود في متابعة الملف الاسرائيلي ـ العربي، وقد بينوا مخاطر إعاقة دائمة لمسار السلام على الأمن في البحر الأبيض المتوسط وعلى الاستقرار السياسي للأنظمة العربية المعتدلة. ولفتت الدول الأوروبية الانتباه، فضلاً عن ذلك، إلى الكلفة المالية التي يمثلها بالنسبة إليها أي تأثير في تطبيق الاتفاقات المعقودة، والعقوبات الجماعية التي تفرضها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعواقب السلبية لتجميد مسار السلام بالنسبة إلى الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية.

وارتفعت أصوات عديدة في الولايات المتحدة تطالب بعمل أكثر فعالية لإخراج مسار السلام من غرفة العناية الفائقة ووضع حد للوعظ القومي المتجاوز الحد لرئيس الوزراء الاسرائيلي، الأكثر اهتماماً ببقاء حكومته من اهتمامه بإنقاذ مسار السلام.

ولا شك في أن الرئيس كلينتون، فضلاً عن ذلك، وقد تكلل بالنجاح انخراطه في مسار السلام في ايرلندا، كان بحاجة إلى نجاح جديد في السجل الاسرائيلي ـ العربي، إذ كيف يمكن أن نفهم إصراره المقترن بالمصلحة على أن يتدخل مباشرة في مفاوضات دامت تسعة أيام ولامست الفشل ثلاث مرات؟

لقد تفحصت في مكان آخر (الفصل المتعلق «بالسلام الموعود») تفاصيل التفاوض ومضمون مذكرة واي ريفر (Wye River) التي وقعها الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨. وما يستحق

بيانه هنا هو الغياب الواضح لأي ذكر لدور أوروبا في هذه المفاوضات، إذ لم يؤت على ذكرها مرة واحدة في نص المذكرة، في حين أن ذكر الولايات المتحدة ورد أربع عشرة مرة. وقد عاد علينا ذلك بهذه الملاحظة المرة لمراسل صحيفة بلجيكية كتب ما يلي: «كون الأوروبيين كانوا على علم دائم بمجرى المفاوضات عن طريق ميغيل أنخيل موراتينوس لا يغير شيئاً في «النظام» الذي أصبح قائماً: على الولايات المتحدة أن تنتزع السلام وأن تجني من ذلك النصر الدبلوماسي، وعلى الأوروبيين إخراج دفتر الشيكات»[٢٢].

ويمكن أن يبدو التقدير مفرطاً لأن الاتحاد الأوروبي كان، في الواقع، قد أُشرك في القمة بصورة غير مباشرة، عن طريق وجود السيد م. أ. موراتينوس في واشنطن[٢٣]. لكنه يكشف الاحباط العام لوسائل الإعلام الأوروبية إزاء أوروبا مزدهرة ولكنها عاجزة. ربما هي عاجزة، ولكنها لا غنى عنها مع ذلك للفلسطينيين. والرئيس عرفات يعرف ذلك، ليس فقط لأن أوروبا لم تَبْدُ بخيلة تجاه شعبه وإنما أيضاً لأنها لم توفر أي جهد لتنبيه الولايات المتحدة إلى خطر شلل دائم لمسار السلام.

كما أن عرفات حرص على أن يقدم، منذ يوم السبت الواقع فيه ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرضاً كاملاً ومفصلاً لمفاوضات واي بلانتايشن إلى رؤساء الدول والحكومات الأوروبيين المجتمعين في بورتسشاش (Pörtschach) في النمسا. وقد أكثر من امتداح الدعم الثمين الذي قدمه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للإدارة والشعب الفلسطينيين. وأكد مجدداً الحق في إعلان الدولة الفلسطينية لدى انقضاء مهلة الحكم الذاتي الفلسطيني على رغم المشروع الأمريكي بعقد «واي ريفر مكرر» قبل أيار/مايو ١٩٩٩. وغادر راضياً عن الاستقبال الحار للأوروبيين، وعن العلاوة التي مثَّلها اقتراح وولفغانغ شوسّيل (Wolfgang Schüssel)، وزير الخارجية النمساوية ورئيس المجلس الأوروبي، تنظيم مؤتمر للمانحين في عام ١٩٩٨ لمساعدة الأراضي الفلسطينية.

---

(٢٢) *Libre Belgique*, 26/10/1998.

(٢٣) مقابلة مع م. أ. موراتينوس في: *Nacion Arabe* (automne 1998), pp. 39-42.

أكد الموفد الخاص أن أوروبا «كانت مُشركة في القمة» [...] لكنه أضاف «منطقياً، تحملت الولايات المتحدة كل الثقل واضطلعت بقيادة التفاوض» (Logicamente, EE-UU ha llevado todo el peso y el liderazgo de las negociaciones).

وكانت ردة الفعل على توقيع اتفاق واي ريفر إعلان بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر هذا نصه الكامل:

«اغتبط الاتحاد الأوروبي جداً لتوقيع مذكرة واي ريفر في واشنطن، بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بنتيجة الاتفاق المعقود بين الوزير الأول الاسرائيلي نتنياهو والرئيس عرفات، وهنّأ الاتحاد الأوروبي الوزير الأول نتنياهو والرئيس عرفات على شجاعتهما وشعورهما بالمسؤولية. وهذا الاتفاق يحيّي الإسهام الكبير الذي قدمه كل من الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت لهذه النتيجة، وكذلك الدعم الشخصي للملك حسين ملك الأردن.

«إن هذا التقدم يفتح الطريق لاستئناف سريع للمفاوضات حول النظام النهائي المنصوص عليه في اتفاقات أوسلو، وكذلك لتنفيذ التعهدات الباقية في شأن الاتفاق الإنابي. وقد اغتبط الاتحاد الأوروبي لهذا التقدم المنجز في مسار السلام وينتظر باهتمام العمل السريع بالاتفاق. وهو يعترف بأن ذلك يتطلب من الفريقين التزاماً سياسياً مستمراً وتصميماً على مقاومة المتطرفين والمجرمين الآخرين الذين يريدون إقامة عقبة أمام مسيرة السلام.

«ويدعو الاتحاد الأوروبي الفريقين لإنجاح المفاوضات، ما إن يصبح ذلك ممكناً، في شأن المسائل التي تعود إلى الاتفاق الإنابي والتي لم تتم تسويتها بعد، وإلى الاضطلاع فوراً بالمفاوضات حول النظام النهائي، والامتناع، في غضون ذلك، عن أي عمل أحادي الجانب يمكن أن يعرض النتائج النهائية للخطر، ويبنيا هكذا الثقة التي لا غنى عنها لسلام دائم في المنطقة.

«يعلق أيضاً أهمية على استئناف الأعمال المتعلقة بالمسارين السوري واللبناني في وقت قريب جداً للتوصل إلى تسوية شاملة بين فريقي النزاع. ويؤكد الاتحاد الأوروبي ثانية تعلقه بتسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط، مبنية على اتفاقات مدريد وأوسلو.

«يحيي إسهام الموفد الخاص للاتحاد الأوروبي السيد السفير موراتينوس، هذا الإسهام الإيجابي دائماً. والاتحاد الأوروبي بإمكانه الإسهام إلى حد كبير في إنجاح مسار السلام وهو مصمم على الاستمرار في القيام بدوره كاملاً وتعزيزه بكل وجوهه. وسيستمر الاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك، فيما يعترف بالأهمية التي يرتديها اقتصاد سليم من أجل استقرار اجتماعي وسياسي للشعب الفلسطيني، في

تقديم مساعدته الاقتصادية وعونه التقني الكبيرين، وينتظر من اسرائيل الوفاء بتعهداتها بتسهيل شروط الانماء الاقتصادي»(٢٤).

ويؤكد مجلس القضايا العامة، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أن الاتحاد الأوروبي مستعد كلياً للانضمام إلى تطبيق مذكرة واي ريفر وتقديم إسهامه في تسوية المسائل المتعلقة بالنظام النهائي.

ويذكّر أيضاً بأن «الاتحاد كان مصمماً على التعاون الوثيق مع الفرقاء جميعاً، بحسب كيفيات تتوافق مع الدور المميز الذي قام به الاتحاد في التحضير للأعمال ومتابعة الاجتماع الوزاري للدول المانحة للانماء الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يجب أن ينعقد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في واشنطن، ضامناً هكذا نجاحه. وقد دعا اللجنة إلى تقديم اقتراحات ملائمة في الوقت المناسب، ويأمل الاتحاد الأوروبي المشاركة الكاملة في انتقاء أولويات المساعدة الدولية التي ستقرر وفي إدارة المشاريع. والاتحاد الأوروبي مستعد للمساهمة في بدء تنفيذ المسائل الاقتصادية التي يجب أن تسوّى في النطاق الإنابي بما في ذلك بناء ميناء بحري في غزة واستثماره»(٢٥).

ولا شيء يفسح في المجال لأن يُستشَفَّ في نص هذا الإعلان أي استياء أوروبي. إلا أن الإحباط كبير مع ذلك. فالاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي للأراضي الفلسطينية (٥٤ بالمئة من مجمل المساعدة)، لا يمكنه حتى اتخاذ المبادرة لتنظيم مؤتمر للبلدان المانحة كما سبق أن عبّر عن هذا التمني منذ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. فالولايات المتحدة سارعت إلى إغلاق الطريق في وجه الاتحاد الأوروبي بدعوة الجميع إلى واشنطن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. والرسالة واضحة: ليست الزعامة الأمريكية قابلة للتقاسم.

ثمة عنصر أخير يستحق ذكره هنا. إن الاتحاد الأوروبي كما هو معروف، ساهم إلى حد كبير في بناء مطار غزة. ولم يوضع المطار الذي أنجز في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بفضل تمويل أوروبي، بشكل أساسي، قيد الاستعمال لعدم سماح السلطات الاسرائيلية بذلك. وتم أخيراً، تطبيقاً لمذكرة واي ريفر، تدشين المطار بأبّهة كبيرة، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وكان الموفد الخاص ميغيل أنخيل موراتينوس بين المدعوين رفيعي المستوى. وإذاً لقد سافر الرئيس عرفات من مطار

(٢٤) *Europe*, 28/10/1998.

(٢٥) *Europe*, 11/11/1998, p. 4.

غزة الدولي بالذات، يوم الاثنين الواقع فيه الخامس والعشرون من تشرين الثاني/ نوفمبر إلى فرنسا في زيارة رسمية. ولكن الرئيس الأمريكي كان، قبل أي رئيس دولة أوروبية، من وطىء، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، مدرج المطار الفلسطيني. فهل أن تلك هي صدفة صرفة في الروزنامة أو البرهان على أن الولايات المتحدة هي وحدها، على الأقل التي تخلق الحدث في الشرق الأدنى، إذا لم تكن هي التي تجعل الأمور تتحرك؟

المجلس الأوروبي في فيينا (١١ ـ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)

تركز المجلس الأوروبي في فيينا، قبل بضعة أسابيع من إطلاق الأورو (Euro) على الإنماء المستقبلي لأوروبا بصورة خاصة، وتحدث في هذه القمة «استراتيجيا فيينا لأوروبا»، واضعة الخطوط الموجهة لأجل النقاش حول برنامج سنة ٢٠٠٠ وسياسات الاستخدام، ضمن منظور توسيع ميثاق أوروبي للاستخدام وإعداده.

وأعلن المجلس، على الصعيد الخارجي أنه منشغل البال بتطور الوضع في يوغوسلافيا، ولا سيما في كوسوفو. واكتفى المجلس، في ما يتعلق بمسار السلام في الشرق الأوسط، بالاغتباط «بالاندفاع الجديد الذي طبع مسار السلام بتوقيع مذكرة واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. غير أنه أسف لأعمال العنف الحديثة، والمآخذ المتبادلة، وتحديد شروط جديدة يخشى أن تعرض التقدم الهش المحقق منذ إبرامه للخطر».

وحرص المجلس، كما نرى لدى قراءة نص الإعلان، على الحفاظ على نبرة حيادية، باقياً إرادياً في الغموض لكي لا يتعرض لمأخذ التحيز. غير أنه من اللافت ملاحظة أن المجلس لا يبدو أنه أسف لكون أوروبا، الناشطة في الشرق، عن طريق موفدها الخاص م. أ. موراتينوس، لم تنخرط مباشرة في مفاوضات واي بلانتايشن. وقد أخذ البرلمان الأوروبي، في قراره الصادر في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩، على المجلس غياباً لافتاً إلى هذا الحد. فقد «لاحظ البرلمان الأوروبي، في الفقرة ١٣ من هذا القرار، «أن الولايات المتحدة، خلال هذه المرحلة من مسار السلام، قايضت دورها المهم كوسيط بدور الشريك في المسؤولية عن تطبيق الاتفاقات، في حين أن الاتحاد الأوروبي لم يُشرك في المناقشات حول المستقبل السياسي للمنطقة ولا في أي وظيفة رقابة وإشراف، وذلك حتى في المجالات التي لها تأثير مباشر في فعالية المساعدات الأوروبية».

إعلان برلين (٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٩)

لا تشبه قمة أوروبية قمة أخرى. فكل قمة لها برنامجها وتجتمع في وسط خاص. ولا شيء كان يسمح بالتكهن بأن قمة برلين، التي دُعي اليها برئاسة ألمانية، لحل الخلافات حول تقسيم العبء المالي والسياسة الزراعية، ستنتج أحد الإعلانات الأكثر قوة والأجرأ في صدد مسار السلام في الشرق الأدنى.

ومن الخطأ مقارنته بإعلان بلفور بالنسبة إلى الفلسطينيين، كما خاطر البعض بالإقدام على ذلك. بيد أنه، إذا كان لا بد من مقارنته ببعض الإعلانات الأوروبية الأخرى، فذلك بإعلان البندقية لعام ١٩٨٠. على أن إعلان برلين، بخلاف إعلان ١٩٨٠ أكثر وضوحاً بكثير، وبخاصة في ما يتعلق بخيار الدولة الفلسطينية. فبالفعل، إذا كان إعلان البندقية قد اكتفى بالإشارة إلى «الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» و«بحقه في تقرير المصير»، فإن المجلس الأوروبي ذهب إلى أبعد من ذلك لأنه أكد مجدداً «الحق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم، الذي يتضمن خيار دولة؛ وهو يتمنى الإنجاز السريع لهذا الحق؛ ويدعو الفرقاء إلى بذل الجهود بحسن نية لأجل حل يجري التفاوض عليه على أساس الاتفاقات المعقودة من دون الإضرار بهذا الحق الذي لا يخضع لأي حق نقض [...]؛ ويعلن استعداده للاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب [...]».

إن الصراحة والوضوح في اللهجة يبعثان على الدهشة. وقد ابتهج الفلسطينيون بذلك. غير أن الهدية التي قدمتها أوروبا للفلسطينيين لها مقابل: تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية وتمديد «الفترة الإنابية» التي سينتهي أجلها في ٤ أيار/ مايو.

وهكذا تظهر قراءة يقظة لفقرات إعلان برلين، خلف الدعم اللفظي الحازم لحقوق الفلسطينيين، الاذعان الأوروبي لطلب اسرائيلي: لا إعلان أحادي الجانب للدولة الفلسطينية وتمديد الفترة الإنابية. وهذا ما يبرز من أقوال الموفد الخاص السيد م. أ. موراتينوس: «طلب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومختلف الدول العربية، بإلحاح إلى الرئيس الفلسطيني العدول عن هذا الاعلان الذي، لعدة أسباب، ولا سيما الحملة الانتخابية الاسرائيلية، يمكن أن يعرض نهائياً دينامية السلام والحوار للخطر [...]»[٢٦].

---

(٢٦) Miguel Angel Moratinos, «Les Mirages de l'état palestinien: Un engagement plus prononcé de l'union européenne,» *Le Monde diplomatique* (avril 1999), p. 11.

ومع ذلك كانت ردة الفعل الاسرائيلية على حوار برلين بين الأشد عنفاً. فقد بيّن بيان رسمي أن «الوزير الأول رفض الإعلان الأوروبي الذي [...] حاول أن يملي على اسرائيل نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين [...]؛ وكان الأشد مدعاة للأسف أن أوروبا، حيث هلك ثلث الأمة اليهودية، رأت من المناسب فرض حل يعرض الدولة اليهودية للخطر».

إن ردة الفعل السطحية هذه لا تبعث على الدهشة ما دام أن فكرة دولة فلسطينية، مقبولة مع ذلك من أكثرية الاسرائيليين، لا تروق لليمين الاسرائيلي ولجميع الذين ما زالوا يحلمون بصهيونية زاحفة، تفضل «البقاء بالقوة» على «البقاء بالتفاهم»[٢٧].

القمة الأوروبية في برلين، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٩: إعلان المجلس حول مسار السلام في الشرق الأوسط

«ان الاتحاد الأوروبي:

«يؤكد مجدداً دعم حلّ يجري التفاوض عليه يعكس مبادىء «الأرض مقابل السلام» ويؤمّن الأمن الاجتماعي والفردي للشعبين الاسرائيلي والفلسطيني، ويحيّي في هذا السياق قرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي ألغى أحكام الميثاق التي تدعو إلى تدمير اسرائيل، ويؤكد مجدداً التعهد بالاعتراف بالعيش مع اسرائيل بسلام، وهو يدعو الفريقين، نظراً إلى قلقه بسبب الطريق الحالي المسدود أمام مسار السلام، إلى التطبيق الفوري والكامل لمذكرة واي ريفر.

«وهو يدعو الفريقين إلى أن يؤكدا مجدداً التزاماتهما بالمبادىء الأساسية التي أُقرت في إطار مدريد وأوسلو والاتفاقات التي تلتها، بالتوافق مع قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨؛ ويحث الفريقين على الاتفاق حول تمديد للفترة الإنابية كما أُقرّت في اتفاق أوسلو.

«ويدعو بصورة خاصة إلى استئناف سريع للمفاوضات حول النظام النهائي في الأشهر الآتية على أساس متسارع، هذه المفاوضات التي يجب أن تقود إلى خاتمة

(٢٧) يرى الصحافي أوري ويزولي في هذا المفهوم لـ «للبقاء بالقوة» السياسة المرتكزة على الحفاظ على إسرائيل في الشرق الأوسط عن طريق استراتيجيا «السور الفولاذي» و«الغيتو المسلح» أي بالقوة العسكرية وحدها. انظر: Ouri Wesoly, *Israël survivra-t-il jusqu'en 2048*? (Bruxelles: Editions Luc Pire, 1999), pp. 123-124.

سريعة، والتي يجب أن لا تؤجل، بصورة خاصة إلى ما لا نهاية؛ ويعبّر عن قناعته بأنه يجب أن يكون من الممكن إنهاء المفاوضات في مدة سنة، كما يعبّر عن استعداده لتسهيل التوصل إلى نتيجة سريعة.

«ويحض الفريقين على الامتناع عن أنشطة تضر بهذه المفاوضات حول النظام النهائي وأي نشاط مخالف للقانون الدولي، بما في ذلك أي نشاط استيطان، ومحاربة التحريض على العنف.

«ويؤكد مجدداً الحق الدائم ومن دون تقييدات للفلسطينيين في تقرير مصيرهم بما في ذلك خيار الدولة؛ ويأمل التحقيق السريع لهذا الحق؛ ويدعو الفريقين إلى أن يجهدا بحسن نية لإيجاد حل متفاوض عليه على أساس الاتفاقات المعقودة من دون الإضرار بهذا الحق، غير الخاضع لأي نقض؛ ويعبّر عن قناعته بأن إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية قابلة للحياة وسلمية، على أساس الاتفاقات المعقودة وعبر مفاوضات، هو الضمان الأفضل لأمن اسرائيل وقبولها كشريك مساوٍ في المنطقة؛ ويعلن استعداده للاعتراف بدولة فلسطينية، حين يحين الوقت، على أساس المبادىء الأساسية المبينة سابقاً.

«ويدعو إلى استئناف سريع للمفاوضات على الجانبين السوري واللبناني لمسار السلام الذي يؤدي إلى تطبيق القرارات أرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ الصادرة عن مجلس الأمن».

الفصل السادس عشر

أوروبا والأراضي الفلسطينية: من المساعدة إلى الشراكة: تأليف ١٩٦٧ ـ ١٩٩٩[*]

تتبع التغيرات الحاصلة في طبيعة المساعدة الاقتصادية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية للأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مستواها ـ مع تباين طفيف ـ تطور الموقف المجموعي في شأن المشكلة الفلسطينية. وفي إجراء تركيب مسرف يمكن تمييز أشكال تقليدية لمساعدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية للأراضي الفلسطينية المحتلة (مساعدة الأونروا والتمويل المشترك للمنظمات غير الحكومية) ونمط أصلي للمساعدة التي بدأت في عام ١٩٨٦ (دخول تفضيلي للصادرات الفلسطينية إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية) وكذلك دعم مالي لمسار السلام (١٩٩١ إلى ١٩٩٩).

الأشكال التقليدية للمساعدة

كان الموقف الجماعي بعد حرب ١٩٦٧ موسوماً بالتردد، لأنه في تجاذب بين هاجسه في مساعدة السكان الفلسطينيين ورغبته في عدم إغضاب إسرائيل التي تعتبر أن كل من يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة يعود إلى سيادتها وحدها. وهذا ما يفسر كون الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ـ ككيان غير محكوم ذاتياً ـ لا تستفيد من انفتاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية على البحر الأبيض المتوسط الذي تم في عام ١٩٦٢ والذي وضعت قواعده السياسة المتوسطية الشاملة في قمة باريس في عام ١٩٧٢.

(*) هذا الفصل نسخة معاد النظر فيها وموسعة ومتوافقة مع الوضع حين كتابتها لمقالة نشرت في: *Informacion Commercial Espanola. Revista de Economica*, no. 759 (Diciembre 1996-Enero 1997), pp. 97-111.

ويندرج اتفاق التعاون الذي وقعته المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل في هذا الإطار العام. ويطرح هذا الاتفاق مبدأ إزالة العقبات أمام التبادل بين اسرائيل والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. وقد جرى إكماله عقب بروتوكول إضافي عقد في شباط/فبراير ١٩٧٧ يتناول التعاون الاقتصادي والمالي، وكذلك بثلاثة بروتوكولات تكيُّف متعلقة بتوسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدخول اسبانيا والبرتغال، تبناها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ مجلس الوزراء وإنما لم تحظ بالرأي الموافق للبرلمان الأوروبي إلا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. ولا يطبّق اتفاق عام ١٩٧٥ والبروتوكولات الإضافية إلا على دولة اسرائيل في حدودها في عام ١٩٦٧، وبذلك تستبعد إذاً من حقل تطبيقها القدس الشرقية وهضبة الجولان في سوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يشهد بالطبع على رفض المجموعة الاقتصادية الأوروبية الاعتراف بضم هضبة الجولان والقدس الشرقية وعلى سياسة الضم الزاحف في الأراضي الأخرى.

ولم يخفف هذا الحذر في شيء الاستياء الشديد للبلدان العربية والفلسطينية عقب توقيع الاتفاق الأول الذي لم تخف عليها أهميته السياسية[1]، على اعتبار أن هذا الانفتاح من قبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية على اسرائيل يشكل مكافأة للاحتلال.

ويلاحظ أن توقيع الاتفاق بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل هو معاصر عملياً لافتتاح الحوار الأوروبي ـ العربي (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) الذي يشكل التخطيط الأول لتطور إيجابي للموقف المجموعي من المسألة الفلسطينية.

أ ـ مساعدة الأونروا (وكالة الأمم المتحدة للغوث والأعمال UNRWA)

كان الأساسي من المساعدة الاقتصادية الجماعية خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦، قد جرت تقنيته نحو الاونروا (وكالة الأمم المتحدة للغوث والأعمال United Nations Relief and Works Agency) المكلفة مساعدة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة والبلدان العربية المجاورة. وتتواصل هذه المساعدة حتى اليوم، وتوقّع كل سنة لهذه الغاية اتفاقية بين الأونروا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بعد

(١) Wolfgang Hager, «The Community as Israel's Trading Partner: A Look at the Future,» in: Ilan Greilsammer and Joseph Weiler, eds., *Europe and Israel: Troubled Neighbours*, Series C-Political and Social Sciences/European University Institute; 9 (Berlin; New York: W. de Gruyter, 1988), p. 55.

تصديق البرلمان الأوروبي، ولكنها لا تشكل القسم الأكبر من دعم المجموعة المالي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويقدر مجموع المبالغ التي دفعتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى الأونروا بـ ٥٥٧ مليون ايكو (Ecu) من عام ١٩٧١ إلى ١٩٩٣ لجميع اللاجئين الفلسطينيين (اي ٢,٧ مليون في عام ١٩٩٣ لـِ ٩٤٠٠٠٠ على التقريب ما زالوا يعيشون في ٥٨ مخيماً في غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا والأردن). ويعيش ٣٨ بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين بحسب احصاءات الأمم المتحدة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتقدر المبالغ المخصصة للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بـ ٢١٢ مليون ايكو تقريباً خلال هذه الفترة[٢].

ومن الملائم أن تضاف إلى هذه المساعدة المتعددة الأطراف المساهمة المباشرة لمختلف البلدان الأعضاء في موازنة الأونروا. ولدينا أرقام موثوقة إلى حد ما بالنسبة إلى عام ١٩٩١. ونلاحظ هنا بشكل خاص الجود التقليدي لإيطاليا التي سبقت في هذا المضمار جميع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (أي ١٩,٩ مليون دولار بما يعادل ١٦ مليون ايكو تقريباً) وتواضع الإسهام الفرنسي مع ٢,٩ مليون دولار (أي ٢,٣ مليون ايكو تقريباً). إلا أن مجموع مساهمات الدول الأعضاء في الأونروا تدور حول ٥٠ مليون ايكو (٥٣ ـ ٥٥ مليون في عام ١٩٩١)، لكن هذه السنة مدموغة بحرب الخليج الثانية[٣].

---

(٢) انظر: Commission of the European Communities, «EC Aid to Palestinians,» Dir. Gen.1, 16 November 1993.

(٣) يستخدم تمويل الأونروا لتغطية ثلاثة برامج إنماء اجتماعي: التربية والصحة والمساعدة الاجتماعية. وتمثل هذه البرامج الثلاثة ما يقرب من ٨٠ بالمئة من النفقات العادية والعاجلة بمعدل ٣٠٠ مليون دولار (٣٠٦ مليون دولار لعام ١٩٩٢).

الجدول رقم (١٦ ـ ١)
المساعدة المجموعية للاجئين الفلسطينيين بواسطة الأونروا

السنة	تربية	صحة	مساعدة غذائية	مجموع البرنامج الاقليمي	المساعدة العاجلة للأراضي المحتلة وغير المحتلة	المجموع	٠,٢٠
١٩٧١	-	-	٠,٢	٠,٢	-		٠,٢٠
١٩٧٢	-	-	٢,١	٢,١	-		٢,١٠
١٩٧٣	-	-	٥,٦	٥,٦	-		٥,٦٠
١٩٧٤	٧,٥	-	١٢,٧	٢٠,٢	-		٢٠,٢٠
١٩٧٥	-	-	١١,١	١١,١	-		١١,١٠
١٩٧٦	-	-	١٢,٨	١٢,٨	-		١٢,٨٠
١٩٧٧	-	-	١٤,٥	١٤,٥	-		١٤,١٠
١٩٧٨	-	-	١٤,١	١٤,١	-		١٤,١٠
١٩٧٩	-	-	١٤,٠	١٤,٠	-		١٤,٠٠
١٩٨٠	-	-	١٥,٤	١٥,٤	-		١٥,٤٠
١٩٨١		-	٢٢,٦	٢٢,٦	-		٢٢,٦٠
١٩٨٢	١٦,٠	-	٩,٩	٢٥,٩	-		٢٥,٩٠
١٩٨٣	١٥,١	-	١١,٤	٢٦,٥	-		٢٦,٥٠
١٩٨٤	١٥,٠	-	١٣,٠	٢٨,٠	-		٢٨,٠٠
١٩٨٥	١٧,٠	-	١٣,٧	٣٠,٧	-	٠,٢٥	٣٠,٩٥
١٩٨٦	١٧,٠	-	١٤,٥	٣١,٥	-	-	٣١,٥٠
١٩٨٧	٢٠,٠	-	١٥,١	٣٥,١	٠,٢٠	١,٤٥	٣٦,٧٥
١٩٨٨	٢٠,٠	-	١٨,٣	٣٨,٣	٠,١٩	-	٣٨,٤٩
١٩٨٩	٢٠,٠	-	١٩,٢	٣٩,٢	٠,٢٩	-	٣٩,٤٩
١٩٩٠	٢١,٠	١,٠	١٨,٧	٤٠,٧	-	٠,٥٣	٤١,٢٣
١٩٩١	٢٢,٠	٢,٠	٢٠,٢	٤٤,٢	١٢,٦٦	١,١٤	٥٨,٠٠
١٩٩٢	٢٣,٠	٣,٠	١٩,١	٤٥,١	٢,٠٦	٠,٣٢	٤٦,٥٥
١٩٩٣	-	-	١٩,٥	١٩,٥	٢,٤٥	-	٢١,٩٥
المجموع	٢١٣,٦	٦,٠	٣١٧,٧	٥٣٧,٣	١٥,٤	٣,٦٩	٥٥٧,٩١

المصدر: المجموعة الأوروبية.

الجدول رقم (١٦ ـ ٢)
مساهمة المانحين الرئيسيين للأونروا في عام ١٩٩١

المانحون	الحكومات
المانيا	١٢٢٨٨
بلجيكا	٤٢٣٩
الدانمارك	٦٦٩٥
اسبانيا	٢٢٦٩
فرنسا	٢٩٧٩
بريطانيا العظمى	١٠٦٧٣
ايطاليا	١٩٩٧٦
هولندا	٧٥٩١
العربية السعودية	١٢٠٠
استراليا	٢٣٤٩
النمسا	١٥٠٠
كندا	١٢٧٧٦
الولايات المتحدة	٧٦٨٠٠
فنلندا	٥٧٨٥
الكويت	١٥١٥
المغرب	١١٧٧
النروج	١١٠٤٥
السويد	٢٦١٩٦
سويسرا	٥٥٧١
حكومات أخرى	١٢١٧
مجموع الحكومات	٢٣٦٠٨٤
منظمات بيحكومية	
المجموعة الأوروبية	٧٤٣١٦(*)
منظمات الأمم المتحدة	
الأمم المتحدة	٩٨٠٠
الاونسكو	١١٥٣
منظمة الصحة العالمية	٧٦٩
آخرون	٨٣٦
المانحون الآخرون	٣٦٣٦
المجموع العام	٣٢٦٥٩٤

(*) لا يتطابق هذا المبلغ مع الأرقام التي قدمتها المجموعة الأوروبية.

المصدر: *Cooperazione* (Mars 1993), p. 24.

ب ـ التمويل المشترك لأنشطة المنظمات غير الحكومية

دشنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في نهاية السبعينيات، وكانت ما تزال مترددة في التدخل مباشرة في الأراضي المحتلة، سياسة جديدة لمساعدة الأراضي الفلسطينية المحتلة: كان ذلك هو التمويل المشترك مع منظمات أوروبية غير حكومية. وتمثل هذه السياسة ميزة المرونة (سرعة التنفيذ)، والفعالية (التركيز على المشاريع الصغيرة). وهي بعيدة عن أن تدفع وحدها باستراتيجيا إنماء أو أن تطلق الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه يُعترف لها بميزة حث المجتمع المدني على أن يأخذ على عاتقه ـ ولو قليلاً جداً ـ تحدي سياسات الخنق الاقتصادي التي تمارسها سلطات الاحتلال.

إن الإدراك الحي الفلسطيني لعمل المنظمات الأوروبية غير الحكومية إيجابي بمجمله. وغالباً ما يكون الأمر متعلقاً بخبراء مؤهلين وبمتطوعين أوفياء قاموا بخيار تقدمي حازم ومتعلق بالعالم الثالث. والمأخذ الذي يمكن إيذاؤها به يتعلق بالمنافسة التي تدور بين المنظمات الأوروبية غير الحكومية، وبافتقاد الأعمال المنسقة وبالخيارات المتشيعة، وبخاصة تواضع المبالغ المخصصة لمختلف المشاريع، في نطاق التمويل المشترك المجموعي. وأرقام الجدول الإجمالي رقم (١٦ ـ ٣) مفحمة. ففي عام ١٩٩١ فقط تجاوز التمويل المشترك سقف ستة ملايين ايكو.

الجدول رقم (١٦ ـ ٣)

التمويل المشترك مع المنظمات غير الحكومية (بالإيكو)

السنة	المجموع	مساهمة المجموعة الأوروبية	عدد المشاريع
١٩٧٩	٦١٣٠٠	١٢٢٦٠	١
١٩٨٠	٩٣٤٠٥	١١٠٠٥	٢
١٩٨١	٢٥٣٦٤٦١	٦٤٢٢٤٢	٤
١٩٨٢	١٠٣٨٥٤٨	٥٠٦٩٧٠	٣
١٩٨٣	٥١٤٢٨٦٣	١٠٨٣٧٠٦	٤
١٩٨٤	١٧٠٠٠٩١	٧٠٤٨٢٨	٢
١٩٨٥	١١٦٧٩٤٢	٣٤٧٨٠٢	٣
١٩٨٦	١٤٢٨٥٢١	٧٣٣١١٥	١٠
١٩٨٧	٤٣١٠٣١١	١٦٦٩٢٤٩	٩
١٩٨٨	٩٧٢٢٩٢	٤٩٣١١٠	١٨
١٩٨٩	١٨٧٣١٧٤	٩٠٠٤٤٢	١٤
١٩٩٠	٤٤٨٣٨٥٨	١٩٥٧٣٩٦	٦
١٩٩١	٦٧٣٩٢٦٩	٢٩٩٤٨٩٩	١٧
١٩٩٢	١٥٣٢٧٤١	٧٢٤٢١٢	٣١
١٩٩٣	٢٢١٣٢٣٣	١٠٣٥٨٩٦	٦
المجموع	٣٥٢٩٤٠٠٩	١٣٨١٧١٣٢	١٣٠

ويلاحظ، بالاختصار، أن تدخلات المجموعة الاقتصادية الأوروبية الأولى في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتميز بما يلي:

١ ـ مساعدة جماعية للاجئين الفلسطينيين عبر الأونروا تمثل مبلغاً إجمالياً قدره ٥٥٧ مليون ايكو لجميع اللاجئين الفلسطينيين للفترة الممتدة من عام ١٩٧١ إلى ١٩٩٣.

ومن المناسب أن تضاف إلى هذا المبلغ مساهمات الدول الأعضاء في الأونروا وهي حوالى ٥٠ مليون ايكو سنوياً بالنسبة إلى المانحين الثمانية الرئيسيين داخل المجموعة.

٢ ـ تمويل مشترك لنشاطات المنظمات غير الحكومية: هذا التمويل المشترك متواضع في مجمله لأن مجموعه الهزيل بلغ ١٣,٨ مليون ايكو من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٣ من أصل تمويل كلّي للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمبلغ ٣٥,٢ مليون خلال الفترة ذاتها.

٣ ـ أخيراً، مساعدة خجول مباشرة للمجموعة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عقب إعلان البندقية في عام ١٩٨٠. ومجموع هذه المساعدة المخصصة في اعتمادات موازنية مختلفة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٦ ما يقرب من ٨,٩٨ مليون ايكو. ومن الملائم أن تضاف إلى هذه المساعدة الجماعية المباشرة دفعات منتظمة منحتها مختلف البلدان أعضاء المجموعة. إلا أنه من شبه المستحيل تقويم المبالغ التي كانت، فضلاً عن ذلك، متواضعة.

منعطف عام ١٩٨٦

تتابعت، ابتداء من سنة ١٩٨٦، المساعدات المالية التقليدية للمجموعة عبر المساهمات المعطاة للأونروا والتمويل المشترك للمنظمات غير الحكومية، وكانت زيادتها خفيفة. غير أن الجدة تكمن في النظام الجماعي رقم ٨٦/٣٣٦٣ المتعلق بالنظام المطبّق على الصادرات الفلسطينية من الأراضي المحتلة إلى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٦).

ولمجابهة معارضة اسرائيل وتبني النظام ٨٦/٣٣٦٣ من جانب واحد، اتخذت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أحد هذه القرارات التي تمثل قفزة نوعية في العلاقات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والفلسطينيين. ولم يخطىء الاسرائيليون في فهم ذلك، فقرأوا فيه بداية الاعتراف بدولة فلسطينية وبذلوا كل طاقتهم لإعاقة تطبيقه. وبالفعل مضت سنتان على الاتفاق الذي كان يجب أن يدخل حيّز التنفيذ بعد خمسة

عشر يوماً من نشره في الجريدة الرسمية للمجموعات الأوروبية (أي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦) قبل أن يؤتي ثماره الأولى.

ومن المناسب التذكير بأنه، منذ بدء الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧، أجيز للمصدرين الفلسطينيين تجير إنتاجهم عن طريق الشركتين الاسرائيليتين «AGREXCO» و «Citrus Marketing Board» فقط تحت لصيقة «Cornel». إلا أن المصدرين الفلسطينيين، على عكس نظائرهم الاسرائيليين، بحاجة إلى ترخيص لتصريف إنتاجهم وهم خاضعون لحصص نسبية وتقييدات مختلفة[٤] تقلّص هكذا قدرتهم على تصدير الزراعة الفلسطينية.

وظهرت السوق الأوروبية بوصفها سوقاً جديدة، في هذه الظروف، كنعمة، ولا سيما أن عرض المنتجات الزراعية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، تلاقى، في أشهر عدة، مع طلب السوق المجموعية. وقد تثبتت من ذلك بعثة لحكومة هولندا في عام ١٩٨٧ بيّنت الحاجة الأوروبية لمنتجات في غير موسمها مزروعة في الشتاء في حالة مناخية ملائمة كما هي الحال في وادي الأردن[٥].

وهكذا، جرى الاعتراف للمنتجات الزراعية الفلسطينية بميزة مقارنة بديهة (منتجات غير موسمية). وحتى لو كان ٣٠ بالمئة فقط من حمضيات غزة يتوافق مع المقاييس الأوروبية فثمة هامش لتصدير عدة آلاف الأطنان سنوياً. يضاف إلى ذلك أن الفلسطينيين أقاموا شبكة كثيفة من التعاونيات الزراعية (مئتين واثنتين وتسعين تعاونية في عام ١٩٨٧ وتعاونيات تتجير (منها تعاونيات مهمة في الضفة الغربية

---

(٤) Meron Benvenisti, *1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social, and Political Developments in the West Bank* (Jerusalem: Jerusalem Post; Boulder, CO: Westview Press, 1987).

وجرى التذكير بهذه التقييدات في التقرير الثاني الذي وضعته بعثة الحكومة الهولندية: «Report of a Second Mission Sent by the Netherlands Government Export of Agriculture Produce from the West Bank and the Gaza Strip,» (July 1988), part. 2, «Direct Exports to Western Europe from the Gaza Strip».

(٥) «Report of a Second Mission Sent by the Netherlands Government Export of Agriculture Produce from the West Bank and the Gaza Strip»; «Export of Agricultural Produce from the West Bank and the Gaza Strip, Difficulties and Opportunities,» (Report of a Mission Sent by the Netherlands Government, June 1987), and Paul Heibing and Charlotte Prins, «Palestinian Agricultural Exports from the West Bank and Gaza Strip to the European Community,» (University of Amsterdam, October 1988).

وحدها). وتضم اتحاد منتجي الحمضيات (Citrus Producers Union) في غزة في عام ١٩٨٧ ٦٥٠٠ عضو و٥٥ بالمئة من منتجي غزة، في حين أن تعاونية التتجير (Agricultural Cooperative Society of Citrus Marketing) فيها ٥٠ بالمئة من أهم منتجي هذا القطاع.

وكان هناك أيضاً، عندما تبنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية النظام الذي يشجع الصادرات الزراعية الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة، تأطير تعاوني للمزارعين يتيح لهم أن يصدروا مباشرة بدون المرور عبر الشركات الاسرائيلية.

والحال أن السلطات الاسرائيلية وضعت ثلاثة شروط: ١ ـ أن يتم تتجير منتجات الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر الشركتين الإسرائيليتين المعتمدتين: «AGREXCO» و«Citrus Marketing Board»(٦)؛ ٢ ـ أن تباع الصادرات كمنتجات اسرائيلية؛ ٣ ـ أن يمر المصدرون عبر الموانىء والمطارات الإسرائيلية.

عندئذ بالضبط حصل تدخل ملحوظ للبرلمان الأوروبي. فهذا الأخير، الذي اعتبر أن التطلبات الإسرائيلية كانت مناقضة للتنظيم الأوروبي في شأن منشأ المنتجات، مارس ضغطاً على اسرائيل بالتهديد بعدم التصويت على الرأي الموافق على البروتوكولات الثلاثة الإضافية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل في شأن تكييف اتفاق عام ١٩٧٥، عقب توسيع المجموعة بدخول اسبانيا والبرتغال(٧).

وسوّي الخلاف في النهاية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، إذ قرر الاسرائيليون عدم إقامة عقبة أمام الصادرات الزراعية الفلسطينية. وتلقى البرلمان الأوروبي هذا النبأ بارتياح. وبعد يومين أعطي الرأي الموافق في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بأكثرية كبيرة: ثلاثمئة وأربعة عشر صوتاً مع وخمسة وعشرون ضد وخمسة عشر امتناع(٨). إلا أن المصدرين الفلسطينيين على رغم تعهدات اسرائيل، عانوا الكثير ـ وما زالوا يعانون ـ الإعاقات العديدة لصادراتهم.

التسعينيات: اقتصاد السلام

تكاثرت المؤتمرات والتقارير حول اقتصاد السلام في الشرق الأوسط عقب

---

(٦) *Europe*, 27/11/1987.

(٧) Alain Franchon, «Israël: Crise ouverte avec la CEE,» *Le Monde*: 6/12/1987, et 7/12/1987.

(٨) *Europe*, 13/10/1988.

مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ولا سيما عقب اتفاق أوسلو (١٩٩٣) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية[٩]. وأحد هذه المؤتمرات يلفت الانتباه بصورة خاصة، وهو الذي انعقد في هارفرد في نهاية عام ١٩٩١ وجمع للمرة الأولى إسرائيليين وفلسطينيين وأردنيين وسوريين واقتصاديين عرباً وأمريكيين آخرين. وقد نشر س. فيشر تأليفاً للأعمال[١٠]. وانعقد مؤتمر آخر له أهمية تاريخية هو ذلك الذي نظمه البرلمان الأوروبي في استراسبورغ في حزيران/يونيو ١٩٩٥ وقدم فيه العديد من الاختصاصيين دراسات أعدّوها في إطار برنامج للأبحاث تولاّه في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ مركز الدراسات والتوثيق الاقتصادي والقانوني والاجتماعي (CEDEJ) ونشرت أعماله في مجلدين بعنوان **اقتصاد السلام في الشرق الأدنى**[١١].

ويخرج من إطار هذه الدراسة التوقف مليّاً عند المنطق الذي يشكل قاعدة المشروع «اقتصاد السلام»، ويمكن، عند التأليف القول إن استدلال واضعي مشروع «اقتصاد السلام» مبني على العناصر التالية:

ـ كانت العلاقات الشرق أوسطية لمدة طويلة محددة بإسراف من السياسة؛ وعليه أصبح من الواجب إدراج الاقتصاد في برنامج المفاوضات المتعددة الأطراف حول السلم لتحديد تعميم إقليمي يستدعي بناء اقتصادياً للسلام وإعادة بناء سلمي للاقتصاد.

ـ نهاية التنازع في الشرق الأوسط مأمولة للازدهار الشامل للمنطقة ورخاء مجتمعاتها.

ـ إن السلام يضع نهاية للتجزئة الكارثية للمدى الاقتصادي في الشرق الأوسط ويحثّ على التبادلات وتنقّل رؤوس الأموال وتحرك الناس.

---

(٩) انظر عرض بشارة خضر في: Bichara Khader, «The Peace-Dividend: Palestinians and Regional Economics: An Overview Summary of the Literature,» *Cahiers du monde arabe* (Louvain-la-Neuve), nos. 117-118 (1995).

(١٠) Stanley Fischer [et al.], eds., *Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition* (Cambridge, MA; London: MIT Press, 1994), and Stanley Fischer, «Building Palestinian Prosperity,» *Foreign Policy*, no. 93 (Winter 1993-1994).

(١١) *L'Economie de la paix au Proche-Orient = The Economy of Peace in the Middle East* (conférence), sous la direction de Louis Blin et Philippe Fargues, 2 vols. ([Paris]: Maisonneuve et Larose; Cairo: Centre d'études et de documentation économique, juridique et sociale, 1995).

ـ يمكن أن يحرر تخفيض النفقات العسكرية الموارد الموازنية ويتيح تحسين نوعية التربية وزيادة النمو.

ـ يمكن أن يحفز التواصل الاقليمي الذي يصبح ممكناً بإنهاء حالة الحرب، القطاع السياحي الذي ينطوي على امكانيات ضخمة.

ـ تصبح إعادة ربط الشتاتات بمكان المنشأ مسهَّلة، وتوسِّع انعكاسات السلام الإيجابية.

ـ يصبح التعاون الاقتصادي بين أعداء الأمس قادراً على توجيه المسار الدبلوماسي في زمن أول، عبر تلطيف ضعفه ثم على إرسائه بشكل دائم عن طريق خلق مصالح مشتركة حول مشاريع اقليمية.

كل ما تقدم يمثل إجمالاً ربيحة السلام. بيد أنه لتحقيق ذلك ثمة دعوة إلى هندسة معمارية جغرافية ـ اقتصادية جديدة مبنية على بعض العناصر الأساسية:

ـ بناء مناطق فرعية ومناطق تعاون اقتصادي وأمني.

ـ إعادة تحديد الشرق الأوسط بحيث يشمل اسرائيل وتركيا.

ـ مساعدة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تعبئة الأسرة الدولية

تتم تعبئة الأسرة الدولية في اتجاهين:

ـ مساعدة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ـ دعم تحقيق المشاريع الاقليمية.

أ ـ مساعدة الأراضي الفلسطينية المحتلة

في سبيل جمع الأموال المخصصة للأراضي الفلسطينية المحتلة عقد مؤتمر لدعم السلام في الشرق الأوسط في واشنطن في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. واتخذ المؤتمر قراراً في شأن الهندسة المعمارية المؤسسية الواجب تبنيها لجمع مساعدة الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقنيتها باتجاهها.

وانشئت لجنة استشارية لهذه الغاية تبعتها لجنة ارتباط خاصة ad hoc (CLAH) أقيمت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في مؤتمر باريس.

وأكمل الرسم البياني في عام ١٩٩٤ بإنشاء لجنة محلية لتنسيق المساعدة

(CLCA)، ولجنة ارتباط ومجموعات قطاعية للعمل (GST).

وما يلفت هو أن البنك الدولي كان خلال السنوات الست والعشرين الأولى للاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة، غير مهتم بمصير هذه الأراضي، وأصبح بعد عام ١٩٩٣ العامل الرئيسي في تنسيق المساعدة للفلسطينيين.

وكان أول إنجاز للبنك الدولي، بناء على طلب مجموعة العمل المتعددة الأطراف في شأن الانماء الاقتصادي التي اجتمعت في باريس في عام ١٩٩٢، هو الدراسة حول امكانيات إنماء الأراضي المحتلة وحاجاتها إلى المساعدة. هذا التقرير الذي كان عنوانه **إنماء الأراضي المحتلة: الاستثمار في السلام**، نشر عشية توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد طُلب إلى البنك الدولي، في مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط (أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣) في وزارة الخارجية الأمريكية، تقديم دعم تقني وإطار استعمال للمساعدة الموعودة في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨. ووضع البنك الدولي برنامج مساعدة عاجلة وبرنامج مساعدة تقنية ومشروع إعادة تأهيل عاجل (١٩٩٤). كما طُلبت إليه إدارة صندوق جوهان جورغن هولست (Johan Jorgen Holst) (اسم المرحوم وزير الخارجية النروجي)، إدارة وتنسيق المساعدة الدولية ومساعدة السلطة الفلسطينية في إعداد موازنة عام ١٩٩٥.

ونشر البنك الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ تقريراً منظماً بالتعاون مع الأمم المتحدة بعنوان «Putting Peace to Work»، وهو عنوان منوِّر لأنه يعترف ضمناً بتعدد الصعوبات التي تصطدم بها المرحلة الأولى من برنامج الانماء الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ورأت الأسرة الدولية بسرعة أنها تواجه مشكلة غير متوقعة: عجز ضخم في الموازنة العادية للسلطة الوطنية الفلسطينية[١٢].

وبالفعل كان المانحون قد وعدوا، في مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، بـ ٢,١ مليار دولار للفترة بين ١٩٩٤ و١٩٩٨، وهو مبلغ رفع فيما بعد إلى ٢,٤ مليار.

والحال أنه برزت مشكلتان رئيسيتان خلال هذه الفترة خفضتا فعالية هذه المساعدة:

---

(١٢) للمزيد من التفاصيل، انظر: Barbara Balaj, Ishac Diwan et Bernard Philippe, «Aide extérieure aux Palestiniens: Ce qui n'a pas fonctionné,» *Politique étrangère*, no. 3 (automne 1995), pp. 753-767.

١ ـ عدم احترام التعهدات المالية على الأقل في المرحلة الأولى (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥).

٢ ـ الارتفاع السريع ـ غير المنتظر ـ للنفقات المتواترة على حساب نفقات الاستثمار.

إن الأرقام في ما يتعلق بالمشكلة الأولى، تتحدث عن نفسها: كانت وعود التمويل في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ تمثل ١٥٦٢ مليون دولار، والتعهدات: ١٣٩٧ مليون دولار، والإخراج من الصندوق فعلياً ٧٩٤ مليوناً فقط. ويقسم الجدول أدناه هذه المبالغ بحسب كل سنة وكل بلد.

وكانت المشكلة الثانية غير متوقعة. ففي الواقع، كان من الواجب في الخطة الأولية، أن تمتص النفقات في البنى التحتية والتوظيفات المنتجة القسم الأكبر من تعهدات المانحين. غير أن التوظيفات، بعد سنتين، لم تمثل سوى قسم من المبالغ المدفوعة، في حين أن المبالغ المخصصة لتمويل النفقات المتواترة كانت تفوق التوقعات مرتين ونصف المرة، والأمر يتعلق بالنفقات المعدة لإقامة إدارة فلسطينية وبدفع أجور قوات الشرطة ودفع رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية الآخرين.

ويعود هذا التوجه الجديد للتمويل نحو نفقات العمل في قسم منه إلى عدم احترام روزنامة المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، ما أخّر تسليم الضرائب، التي دفعها الفلسطينيون للخزينة الإسرائيلية، إلى الخزينة الفلسطينية، ويمثل ذلك بحسب البنك الدولي، مئة وخمسة وثلاثين مليون دولار في عام ١٩٩٤ ومئتي مليون في عام ١٩٩٥. وقد أجبرت هذه الخسارة الضريبية السلطة الفلسطينية على اللجوء إلى مساعدة خارجية لتمويل نفقاتها المتواترة. والاتحاد الأوروبي هو المساهم الرئيسي في نفقات سير العمل، كما سنرى ذلك في ما بعد. وعقدت، لسد العجز الموازني المزمن لدى السلطة الفلسطينية، اتفاقيات ثلاثية بين الفلسطينيين والاسرائيليين والمانحين، يُغطي أحدها الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى آذار/مارس ١٩٩٥، لتلبية الحاجات الموازنية الفلسطينية المقومة بمئة وخمسة وعشرين مليون دولار، ووقع الثاني في باريس، في نيسان/أبريل ١٩٩٥ في اجتماع لجنة الارتباط الخاصة، وهو يغطي حاجات الدعم الموازني الخارجي، من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، المقومة بمئة وستة وثلاثين مليون دولار.

الجدول رقم (١٦ ـ ٤)

مساعدة الدول المانحة لفلسطين، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ (بملايين الدولارات)

البلد	١٩٩٤			١٩٩٥			مجموع ١٩٩٤ و١٩٩٥		
	و	ت	إ	و	ت	إ	و	ت	إ
الجزائر	٤,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٣,٠٠	٠	٠	٧,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠
الصندوق العربي	٣٠,٠٠	٣٠,٠٠	٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٠
استراليا	٤,٤٣	٤,٤٣	٤,٠٦	١,٣٦	١,٣٦	٠,٩٤	٥,٧٩	٥,٧٩	٥,٠٠
النمسا	٤,٤٨	٣,٥٩	٣,٥٩	٥,١٤	٢,٠٤	٠,٨٠	٩,٦٢	٥,٦٣	٤,٣٨
بلجيكا	٦,١٤	٦,١٤	١,٦٠	٨,١٣	٨,١٣	١,٩٣	١٤,٢٧	١٤,٢٧	٣,٥٣
بروناي	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠
كندا	٥,٨٥	٥,٤٠	٥,٤٠	٥,٤٦	٥,١٥	٤,٧٧	١١,٣١	١٠,٥٥	١٠,١٧
الدانمارك	٤٢,٩٠	٤٢,٩٠	١٥,٢٥	٠,٤٢	٠	٥,٠١	٤٣,٣٢	٤٣,٣٢	٢٠,٢٦
مصر	٥,٣٠	٥,٣٠	٥,٣٠	٠	٠	٠	٥,٣٠	٥,٣٠	٥,٣٠
الاتحاد الأوروبي	١٠٧,٦٤	١٠٧,٦٤	٥١,١٦	٩٤,٨٥	٩٤,٨٥	٦٢,٥٢	٢٠٢,٤٩	٢٠٢,٤٩	١١٣,٦٨
ب.إ.إ B.E.I.	٠	٠	٠	٣٢,٥٠	٣٢,٥٠	٠	٣٢,٥٠	٣٢,٥٠	٠
فنلندا	٢,٨١	٢,٨١	٢,٥٠	٣,٣٧	٣,٣٧	٠,٤٥	٦,١٨	٦,١٨	٢,٩٤
فرنسا	٢٤,٠٠	٢٤,٠٠	١٢,٠٠	٢٤,٠٠	٢٤,٠٠	٩,٠٠	٤٨,٠٠	٤٨,٠٠	٢١,٠٠
المانيا	٢٤,٠٧	٢٤,٠٧	١٠,٦٨	٢١,٧٩	٢١,٧٩	١٩,٤٩	٤٥,٨٦	٤٥,٨٦	٣٠,١٧
اليونان	١٥,٠٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠	٠	٠	٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠
ايسلندا	٠,٥٠	٠	٠	٠,٤٠	٠	٠	٠,٩٠	٠	٠
الهند	٠,٥٠	٠	٠	٠,٥٠	٠	٠	١,٠٠	٠	٠
اندونيسيا	١,٠٠	٠	٠	١,٠٠	٠	٠	٢,٠٠	٠	٠
أ ف س I.F.C	١٨,٧٥	١٨,٧٥	٠	٣٠,٠٠	٠	٠	٤٨,٧٥	١٨,٧٥	٠
ايرلندا	١,٠٠	٠,٦٠	٠,٥٢	١	٠,٨٧	٠	٢,٠٠	١,٤٧	٠,٥٢
اسرائيل	١٥,٠٠	٤,٠٠	١,٥٠	١٥,٠٠	٦,٥٠	٥,٠٠	٣٠,٠٠	١٠,٥٠	٦,٥٠
ايطاليا	١٨,٨٦	١٨,٨٦	٥,٢٦	١٧,٩٣	١٧,٩٣	٤,١٣	٣٦,٧٩	٣٦,٧٩	٩,٣٩
اليابان	١٠٠,٠٠	٨٤,٠٤	٥٧,٠٤	١٠٠,٠٠	٦٠,٧٥	٣٠,٠٠	٢,٠٠	١٤٤,٧٩	٨٧,٠٤
الأردن	٨,٨٣	٨,٨٣	٨,٨٣	٣,٧٨	٣,٧٨	٠	١٢,٦١	١٢,٦١	٨,٠٣
الكويت	٢٥,٠٠	٢٢,٠٠	٨,٠٠	٠	٠	١٣,٠٠	٢٥,٠٠	٢٢,٠٠	٢١,٠٠
اللوكسمبورغ	١,٢٢	١,٢٢	٠	٠,١٣	٠,١٣	٠,١٣	١,٣٥	١,٣٥	٠,١٣
هولندا	٣١,٩٢	٣١,٩٢	١٦,٥٥	١٨,١٣	١٥,٦٣	١٢,٠٠	٥٠,٠٤	٤٧,٥٤	٢٨,٥٥
النروج	٣٤,٤٢	٣٤,٤٢	٢٧,٠٧	٤٢,٧٨	٤٢,٧٨	٣٤,٠٩	٧٧,١٩	٤٧,١٩	٦١,١٥
قطر	٢,٥٠	٢,٥٠	٠	٠	٠	٢,٥٠	٢,٥٠	٢,٥٠	٢,٥٠
كوريا	٠,٢٦	٠,٠٦	٠	٠,٢٨	٠,٠٨	٠,٦٠	٠,٥٤	٠,١٤	٠,٦٠
رومانيا	١,٨٠	١,٨٠	١,٨٠	١,٠٨	١,٠٨	٠	٢,٨٨	٢,٨٨	١,٨٠
روسيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
العربية السعودية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٣٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٩٠,٠٠	٥١,١٠	٢٠٠,٠٠	١٩٠,٠٠	٨١,١٠
اسبانيا	٩,٦٤	٩,٦٤	٦,٧٦	٢٣,٥٥	٢٣,٥٥	٠,٥٠	٣٣,١٩	٣٣,١٩	٧,٢٦
السويد	١٢,٢١	١٢,٢١	١٠,٢٢	٢٠,٢٩	١٧,٦٢	٥,٠٠	٣٢,٥٠	٢٩,٨٣	١٥,٢٢
سويسرا	٢٥,٩٧	٢٥,٩٧	١٤,٤٠	١٠,٧١	٦,٣٠	٦,٣٠	٣٦,٦٩	٣٢,٢٧	٢٠,٧٠
تركيا	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	٢٥,٠٠	٠	٠	٢٧,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠
الامارات العربية المتحدة	٥,٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١,٠٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠	١٥,٠٠
الولايات المتحدة	٧٣,١٣	٧٣,١٣	٦٩,٢٣	٨٨,٧٠	٨٨,٧٠	٨٥,٤٠	٨٥,٤٠	١٦١,٨٣	١٥٤,٦٢
البنك الدولي	٣٠,٠٠	٣٠,٠٠	٢,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	١٣,٦١	٥,٠٠	٥,٠٠	١٥,٦١
المملكة المتحدة	٩,٦٢	٩,٦٢	٨,٩٢	١٠,٠٠	١٠,٠٠	٤,٥٠	١٩,٦٢	١٩,٦٢	١٣,٤٢
المجموع	٨٠٧	٧٧٣	٤٠٧	٧,٥٥	٦٢٤	٣٨٨	١,٥٦٢	١,٣٩٧	٧٩٤

ملاحظة: و= وعود؛ ت= تعهدات؛ إ= إخراج من الصندوق (أي دفع).

المصدر: البنك الدولي، ١٩٩٥.

ودعي الفلسطينيون، مقابل الجهد المالي الذي وافق عليه المانحون، إلى وضع نظام تحصيل ملائم للضرائب وتجميد الأجور والتوظيفات الجديدة، في حين طلب إلى الاسرائيليين أن يدفعوا للسلطة الوطنية الفلسطينية الضرائب والرسوم على القيمة المضافة المستوفاة على معاملات سكان غزة.

ب ـ دعم تحقيق المشاريع الاقليمية

اتخذت الولايات المتحدة، لحشد الموارد الضرورية للإنماء الاقتصادي لمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط، مبادرة تنسيق عقد القمم الاقتصادية الكبرى. فمنذ عام ١٩٤٤ تم انعقاد أربع قمم هي القمم الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان والقاهرة والدوحة.

وكان من الواجب أن تشكل هذه القمم المصممة منذ عام ١٩٩٣ خطوة بداية الاقتصاد الاقليمي للسلام. وقد وفرت في الحقيقة فرصة لقاء بين رجال الأعمال الآتين من أقاصي الأرض ووضعت مئات المشاريع التي تقوّم بعدة مئات المليارات من الدولارات، وأثير في الدار البيضاء مشروع بناء جسر فوق مضيق جبل طارق، بين غيرها من المشاريع (أو نفق تحته) وشبكة طرقات تصل بين الشرق الأوسط والمغرب، وأنبوب غاز يغذي إسرائيل بغاز من الخليج، ومصرف اقليمي على غرار «Bed» في أوروبا الوسطى، الخ.

وكانت القمة الاقتصادية في عمان (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥) أنجح بوضوح من قمة الدار البيضاء. فقد شاركت فيها ثمانمئة شخصية كان العديد منها رؤساء دول وستين وزيراً وسبعمئة مؤسسة (بينها أربعمئة أمريكية). وتم تقديم أكثر من ثلاثمئة مشروع أكثر من نصفها اقليمي. وقومت المشاريع التي قدمها الوفد الفلسطيني وحدها بـِ ٦,٣٣ مليار دولار. لكن إذا كان في قمة القاهرة مشاركة مهمة أيضاً فقمة الدوحة كانت فشلاً تاماً بالأحرى، إذ قرر الكثير من البلدان العربية (بما فيها العربية السعودية) المقاطعة لإظهار معارضتها للسياسة الاسرائيلية.

ومن السابق لأوانه بلا شك تقويم منفعة هذه القمم وملاءمة هذه المشاريع وحظوظها في أن تبصر النور. غير أن ما هو أكيد أنها تساهم في تجاوز التحريم، لأنها تتيح مشاركة الاسرائيليين الفاعلة في أعمال هذه القمم. وكان ذلك أحد الأهداف الرئيسية المنشودة لهذه القمم.

وسيذكر التاريخ أيضاً من هذه القمم الخصومة الصامتة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لأنه لا أحد يجهل أن الاتحاد الأوروبي لم ترُق له المناورات

الأمريكية الهادفة إلى قيادة مشاريع التعاون الاقليمي في المغرب كما في المشرق، تاركة لأوروبا دوراً ثانوياً، بل تافهاً. وكانت فرص الخلاف واردة، ولا سيما في ما يتعلق بالمصرف الوطني للإنماء الشهير، الذي دفن نهائياً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ويمكن، علاوة على ذلك، التساؤل عما إذا كانت الدعوة إلى المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة (٢٧ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، بعد شهر من قمة عمان، مجرد صدفة في الروزنامة، أو التعبير عن إرادة أوروبا في تأكيد دورها الجغراسي في البحر الأبيض المتوسط وأولوية مصالحها في المنطقة التي تجاورها.

المساعدة الأوروبية المباشرة للأراضي الفلسطينية (١٩٨٧ ـ ١٩٩٥)

لم تنتظر أوروبا افتتاح مؤتمر مدريد لكي تساعد الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد منحت أوروبا، كما جرى بيانه سابقاً، قرابة ٥٥٧ مليون ايكو للأونروا بين عامي ١٩٧١ و١٩٩٣، وموّلت بالمشاركة مع غيرها أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقدّمت مساعدة مباشرة خجولة عقب إعلان البندقية في عام ١٩٨٠، وتبنت في عام ١٩٨٦ نظاماً جماعياً يشجّع الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وقررت أوروبا، عقب انطلاق الانتفاضة (١٩٨٧)، وحرب الخليج الثانية (١٩٩١)، وافتتاح مؤتمر مدريد (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، وتوقيع اتفاق أوسلو الأول (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، منح الفلسطينيين مساعدة عاجلة وزيادة مساعدتها المباشرة بصورة مهمة. ولا يمكن، في هذا الصدد، عدم التطرق إلى العمل اللافت في الإقناع الذي قام به، منذ انطلاقة الانتفاضة حتى يومنا هذا، السيد شوقي ارملي، المندوب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل، للتأثير في الاتحاد الأوروبي وحمله على زيادة مساعدته.

المساعدة العاجلة

تقرر في هذه المساعدة بعد حرب الخليج التي بدأ أثرها السلبي في الأراضي المحتلة يصبح محسوساً بشكل حاد، بخاصة مع نضوب المساعدات الرسمية لبلدان الخليج لمنظمة التحرير الفلسطينية والأراضي الفلسطينية المحتلة، والإنقاص الجذري لنقل أموال الفلسطينيين المقيمين خارج وطنهم والذين يعملون في الكويت وإمارات أخرى.

إذاً قررت المجموعة في عام ١٩٩٢ منح خمسة ملايين ايكو لتغطية نفقات

عمل المستشفيات الفلسطينية على أن تدفع هذه المساعدة عام ١٩٩٣. وصدقت المجموعة في كانون الأول/ديسمبر إرسال ستة آلاف طن من الدقيق للاجئين في غزة (بواسطة الأونروا). وفي حزيران/يونيو كان الوعد بكمية مماثلة من الدقيق أيضاً، وستمئة طن من السكر، وستمئة طن من الأرز لسكان غزة جميعاً.

المساعدة المباشرة

تزودت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، منذ عام ١٩٨٧، بخط موازني خاص عنوانه **مساعدة للأراضي المحتلة**. وهذه المساعدة تأتي من الموارد الخاصة للمجموعة، وتحكمها ثلاثة مبادىء(١٣):

١ ـ يجب أن تكون مخصصة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

٢ ـ تُعلم المجموعة السلطة المحتلة لكنها لا تطلب أي موافقة اسرائيلية لاعطائها.

٣ ـ لا يمكن أن تغطي الحاجات التي تقع مسؤوليتها على عاتق اسرائيل كسلطة محتلة.

وموّلت المجموعة من هذه المساعدة المباشرة، بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣، قرابة ١٢٧ مشروعاً بمبلغ إجمالي قدره ١٤٧,٩ مليون ايكو.

وقرر الاتحاد الأوروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أن يقدم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة مساعدة إجمالية مقدارها خمسمئة مليون ايكو للفترة بين ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ بمعدل خمسين مليوناً كمساعدة سنوياً، ويأتي الباقي من قروض طويلة الأجل من البنك الأوروبي للاستثمار ويعد تمويل أحادي الجانب لمشاريع البنى التحتية.

ووفت أوروبا، إجمالاً، بتعهداتها، حتى ولو كانت نسبة المدفوعات في سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥، بالنسبة إلى تعهداتها، أقل من ٦٠ بالمئة.

وبالفعل تأخذ أوروبا والمانحون الآخرون على الفلسطينيين عدم اقتراح مشاريع مُرضية وعدم تحسين اجراءاتهم الداخلية. وكان هذا الانخفاض في فترة قررت

---

(١٣) انظر: Jean-Michel Dumont, «La Communauté européenne et l'assistance au peuple palestinien,» papier présenté à: Séminaire des nations-Unies sur l'assistance au peuple palestinien, UNESCO, Paris, 26-29 avril 1993.

اسرائيل فيها إقفال الأراضي، وإحلال شغيلة بموجب عقد من أوروبا الشرقية وآسيا محل الشغيلة الفلسطينيين.

الجدول رقم (١٦ ـ ٥)

المساعدة المباشرة من المجموعة إلى الأراضي الفلسطينية، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣

السنة	المشاريع	المبالغ (بمليون ايكو)
١٩٨٧	٩	٢٩٧٠
١٩٨٨	٩	٣٠٠٠
١٩٨٩	١٣	٥٠٠٠
١٩٩٠	٢٩	٦٠٠٠
١٩٩١	١٧	١٠٠٠٠
مساعدة استثنائية ١٩٩٢	١٤	٦٠٠٠٠
	٢٦	١٢٠٠٠
مساعدة استثنائية ١٩٩٣	١	٥٠٠٠
	٢٤	١٥٠٠٠
مساعدة استثنائية	٣	٢٩٠٠٠
المجموع	١٤٥	١٤٧٩٧٠

المصدر: CEE - Relations extérieures, D. G. I., 16 novembre 1993.

من جهة أخرى، إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (C. E. S.) قلقت من ذلك في رأي أبدته في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥[١٤]، وطلبت إلى المانحين والمستفيدين تجنب «طريق مسدود يمكن أن يمتد مع نتائج كارثية»، عن طريق إيجاد تسويات «لمراقبة المشاريع من قبل أشخاص ثالثين يتمتعون بثقة الفريقين، المانحين والفلسطينيين». غير أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أبدت تساهلاً تجاه الفلسطينيين: «من الصعب تصوّر كيف تستطيع الإدارة الفلسطينية في أريحا وفي قطاع غزة أن تعمل بطريقة توحي بالثقة إذا بقيت على الدوام تابعة لتدابير دعم خاص (ad hoc) ليس له سوى مفاعيل لأجل قصير: فسيكون من المستحيل، في ظروف كهذه، تحقيق سياسات تحسين حقيقية لظروف عيش السكان الفلسطينيين وعملهم».

وأضافت هذه اللجنة: «إن قلة الوسائل، وحذر المانحين الأجانب الحالي،

---

(١٤) Muriel Asseburg et Volker Perthes, «Avis sur les relations entre l'union européenne et le Moyen-Orient,» EXT/120, 14 septembre 1995.

والضرورة السياسية للحصول، في مهلة قصيرة، على نتائج إيجابية ملموسة لمسار السلام بالنسبة إلى السكان، تفرض على الفرقاء المعنيين التمويل الفوري لعدد محدود من مشاريع المساعدة الاستراتيجية، حتى ولو كان المستفيدون لا يستطيعون تلبية معايير المانحين بصورة تامة».

ووقع الإسرائيليون والفلسطينيون، بعد عشرة أيام من نشر هذا الرأي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اتفاق طابا. وانتهى هذا الاتفاق إلى إزالة تردد المانحين. وكرر الاتحاد الأوروبي، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أنه «يأمل انتهاز هذه المناسبة المهمة للتذكير بتعهده السياسي والاقتصادي تجاه مسار السلام في الشرق الأوسط وبدعمه السلام والازدهار لشعوب المنطقة ونموها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدون تحفظ»[(١٥)]. وقرر الاتحاد الأوروبي، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر[(١٦)]، تقديم هبة بمبلغ خمسة وعشرين مليون ايكو للبلديات الفلسطينية لتجديد البنى التحتية.

وصدقت اللجنة الأوروبية، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بمبادرة من نائب الرئيس ماران، إبلاغاً للمجلس والبرلمان الأوروبي حول المساعدة المستقبلية للاتحاد الأوروبي للضفة الغربية وقطاع غزة[(١٧)]. وضمنت اللجنة هذا الإبلاغ نتائج مساهمتها المالية للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣ وذكّرت بأن مساعدتها الكلية (الهبات فقط)، منذ توقيع إعلان المبادىء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كانت ٢١٥,٣ مليون ايكو دفع منها بالفعل ٩٥,٥ مليون.

---

(١٥) إعلان الرئاسة باسم الاتحاد الأوروبي حول مسار السلام في الشرق الأوسط: 9980/95, presse 265, 25 septembre 1995.

(١٦) وقع الاتفاق بالأحرف الأولى ممثل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للإنماء والإعمار (P E C D A R)، والمندوب العام الفلسطيني في بروكسل شوقي ارملي والسيد ماران نائب رئيس اللجنة الأوروبية.

(١٧) «Communication from the Commission to Council and Parliament on the Future European Union Economic Assistance to the West Bank and the Gaza Strip,» Bruxelles, 23 October 1995, COM (95) 505 Final.

الجدول رقم (١٦ ـ ٦)

مساهمة الاتحاد الأوروبي في المساعدات المالية للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣

(بملايين الإيكوات)

السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	المجموع	المدفوعات
١ ـ مساعدة مباشرة (ب ٧ ـ ٧١١) (أيلول/ سبتمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	٢٠	٦٠	٦٧	١٤٧	٧٢,٧٥
٢. اعتمادات موازنية أخرى	٣١,٩	١٥,٤	٢٠,٧	٦٨,٠	٢٢,٨
المجموع (بملايين الايكو)	٥١,٩	٧٥,٤	٨٨	٢١٥,٣	٩٥,٥
٣. مشاريع اقليمية					
أ ـ برامج متوسط	ـ	٢	٥	٧	
ب ـ مشاريع صغيرة		٠,٥	١	١,٥	
المجموع		٢,٥	٦	٨,٥	

وذكّرت اللجنة أيضاً بتعهداتها تجاه الأونروا التي بلغت، بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، ١٣٦ مليون ايكو، وشددت على الدعم الفردي لكل دولة عضو، وكذلك على دخول البنك الأوروبي للاستثمار هذا الميدان. وهكذا بلغ الإسهام العام للاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي + الدول الأعضاء + البنك الأوروبي للاستثمار) في مساعدة الأراضي الفلسطينية، في عام ١٩٩٥ وحده، ١٨٤,٤ مليون ايكو موزعة كما يلي:

الاتحاد الأوروبي	٧٨,٩
البنك الأوروبي للاستثمار (قروض)	٢٤,٦
الدول الأعضاء	
بلجيكا	٦,٢
فنلندا	٢,٦
فرنسا	٨,٨
ألمانيا	٥,٤
ايرلندا	٠,٧
ايطاليا	١٤,٠
اللوكسمبورغ	١,٥
هولندا	٧,٤
اسبانيا	٥,٩
السويد	١٣,٨
المملكة المتحدة	٥,٢
المجموع	١٨٤,٤

وطرحت اللجنة على نفسها، وبعد أن بينت مساعدتها الماضية بالأرقام، متابعة عملها التضامني مع السكان الفلسطينيين بتسهيل رقابة السلطة الفلسطينية التدريجية على الاقتصاد والسوق. ولم تكن اللجنة مؤيدة تغطية نفقات سير عمل السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أبعد من وقت معين، وأملت أن يكون بمقدور السلطة الوطنية الفلسطينية تحصيل الضرائب لتحقيق التوازن في موازنتها. ويعتمد الاتحاد الأوروبي لهذه الغاية على العمل في إطار برنامج العمل الثلاثي الفرقاء (السلطة الوطنية الفلسطينية + اسرائيل + مجموعة المانحين) للمساهمة في إصلاح الوضع المالي في الأراضي الفلسطينية المستقلة.

وبانتظار ذلك أعلنت اللجنة استعدادها لكي يتاح الدخول الحر للمنتجات الفلسطينية المصنوعة إلى السوق المجموعية، وتسهيل دخول المنتجات الزراعية الرئيسية، و«استقصاء جميع التدابير العملية لتنشيط الصادرات الفلسطينية».

كما أن السلطة المستقلة الفلسطينية دعيت إلى مؤتمر برشلونة لإنشاء شراكة أوروبية ـ متوسطية، أسوة بالبلدان الأخرى.

إبلاغ اللجنة بالمساعدة الاقتصادية المستقبلية من الاتحاد الأوروبي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة(١٨)

وضعت اللجنة في نهاية عام ١٩٩٥ جردة أولى بمساعدتها للأراضي الفلسطينية وأعدت مخططاً لاستراتيجيا العمل المتمحور حول ثلاثة أبواب.

اقترحت اللجنة أولاً المساعدة في إقامة بنى إدارية مؤسسية وسياسية من شأنها أن تحسّن «الحكم الجيد» (Good Governance) وفعالية إدارة المؤسسات الفلسطينية وشفافيتها (Capacity Building of Palestinian Authority). وهذا ما يسمى في اللغة الخاصة الجماعية «Institutional empowerment insitutions». واقترحت اللجنة في هذا النطاق أن تخصص المساعدة لتأهيل جهاز الموظفين والمساعدة التقنية للوزارات، وللمكتب المركزي للإحصاء، والإذاعة والتلفزة الفلسطينيين، وقوى الشرطة والمجلس التشريعي. . . الخ.

ثم اقترحت اللجنة المساعدة في تعزيز الشرعية الديمقراطية للسلطة الفلسطينية، بإعلان مساهمة بعشرة ملايين ايكو للتحضير للانتخابات التي حدّدت في كانون الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وكذلك إرسال ثلاثمئة مراقب وخبير لمراقبة سير الانتخاب.

وأعلنت أوروبا، أبعد من هذا النشاط الدقيق، تعلقها بإنماء منظمات المجتمع

---

(١٨) المصدر نفسه.

المدني والمجالس البلدية والمنظومة القانونية والفصل بين السلطات ودولة القانون، وحماية حقوق الإنسان.

واقترحت اللجنة أخيراً أن يستخدم قسم من المساعدة لتنشيط الإنماء الاقتصادي الفلسطيني عبر دعم القطاع الخاص والمشاركة في تمويل البنى التحتية الأساسية، والمساعدة في إقامة التوازن الموازني من جديد والإنماء الدائم لفلسطين في إطار استراتيجيا اندماج اقليمي.

هذه هي الأبواب الثلاثة لاستراتيجيا عمل الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية. ومن المفترض أن تنتشر بشكل متوازٍ وبطريقة تكميلية. وفي الواقع، أن المسلّمة المرتبطة بتفكير اللجنة هي بسيطة بالفعل: لا يمكن أن يكون ثمة نمو دائم من دون هندسة معمارية مؤسسية فعّالة وشفافة ومن دون إدارة ديمقراطية للدولة الفلسطينية التي هي في طور الإنشاء.

إن استراتيجيا العمل ملائمة، فمجهود المجموعة سيكون أساسياً على الصعيدين السياسي والمؤسسي إلا أن تجزئة الأراضي الفلسطينية بحسب اتفاق طابا (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)، وعدم وجود تمامية اقليمية، وافتقاد السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص متابعة الاستيطان، لا تتيح مع الأسف للمساعدة الأوروبية إنتاج مفاعيلها الإيجابية. والأسوأ من ذلك أن الاتحاد الأوروبي الذي يموّل نفقات اشتغال السلطة الفلسطينية يتحمل بصورة غير مباشرة كلفة السياسة الاسرائيلية في الإقفال المتكرر[١٩]. وذلك يعني أن الحساب الختامي الذي أجراه، في عام ١٩٩٧، المفوض ماران، للمساعدة الأوروبية، هو معتدل جداً.

الحساب الختامي للمساعدة الأوروبية حتى نهاية عام ١٩٩٧

شكل الحساب الختامي للمساعدة الأوروبية للفلسطينيين حتى نهاية عام ١٩٩٧ موضوع «مذكّرة ماران» حول تمديد الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي إلى الفلسطينيين[٢٠].

وقد لاحظت المذكرة أن الالتزامات المالية الفعلية للأسرة الدولية بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧ ارتفعت إلى ٢,٨ مليار دولار، منها ٥٤ بالمئة من الاتحاد الأوروبي مقابل ١٠ بالمئة من الولايات المتحدة، و٨ بالمئة من اليابان، و٥ بالمئة من العربية

(١٩) Muriel Asseburg and Volker Perthes, eds., *Surviving the Stalemate: Approaches to Strengthening the Palestinian Entity*, Palestine Policy Paper (Ebenhausen: Roneo, 1997), p. 11.

(٢٠) «The Role of the European Union in the Peace Process and Its Future Assistance to the Middle East,» communication made by Manuel Marin, Bruxelles, COM (97) 715 Final, 26 January 1998.

السعودية. وبالإجمال دفع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مبلغ ١,٦٨٦ مليار ايكو موزعة كما يلي:

ـ ٤٤٤ مليون ايكو في شكل مساعدات لا تسترد مقتطعة من موازنة المجموعة الأوروبية.

ـ ١٠٠ مليون ايكو قروض من البنك الأوروبي للاستثمار.

ـ ٢٧٠ مليون ايكو دفعتها الدول الأعضاء لموازنة الأونروا العادية.

ـ ١٥٦ مليون ايكو وضعتها المجموعة الأوروبية بتصرف الأونروا في إطار البرنامج العادي للدعم الموازني.

ـ ٧١٦ مليون دفعتها الدول الأعضاء.

لاحظت المذكرة، المعززة بهذه الأرقام، أن المساهمة الأوروبية للأراضي الفلسطينية خلال هذه الحقبة بلغت ٢٥٨,٧ ايكو لكل ساكن مقابل ٢٣,٢ ايكو لكل ساكن في بلدان الـ «ACP» و١١,٢ ايكو فقط لكل ساكن في البلدان المتوسطية الأخرى.

ويرتكز الالتزام بهذه المساعدة الاقتصادية الخارجية التي لا سابقة لها على فرضية كونها تطلق دفقاً من الاستثمارات الخاصة يكفي لكي ترفع ظروف عيش الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستوى مقبول. غير أن هذه الفرضية لم تتحقق مع الأسف.

فبالفعل، لم تتوصل المساعدة الأوروبية وحدها إلى إطلاق دفق من الاستثمارات نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يبعث على القلق أيضاً أنها تحولت إلى مساعدة دائمة لسد العجز الموازني للسلطة الفلسطينية ومساعدة السكان الذين يقاسون من الإقفال المتكرر للأراضي والعقوبات الجماعية التي فرضتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية، ولا سيما الاستغناء عن العمال الفلسطينيين في إسرائيل (الذين هبط عددهم من خمسة وثمانين ألفاً في عام ١٩٩٣ إلى متوسط ٢٥ ألفاً منذ عام ١٩٩٦)، والعراقيل الموضوعة أمام تصدير المنتجات الفلسطينية، ورفض الحكومة الإسرائيلية دفع كامل المبالغ المستحقة للسلطة الفلسطينية كرسوم مستوفاة عن أجور الفلسطينيين والمنتجات المستوردة. ويثير ذلك القلق إلى درجة أن بعضهم تساءل عما إذا كانت المساعدة الأوروبية، مع أنه لا غنى عنها لبقاء عشرات الألوف من الأشخاص، تؤدي في النهاية «إلى جعل الاحتلال أبدياً من دون أن يكون على الحكومة الاسرائيلية أن تتحمل الموجبات المادية والسياسية الناتجة من اتفاقات جنيف»[٢١].

(٢١) Alain Gresh et Isabelle Avran, «Bilan et perspectives de l'aide européenne,» (Palestine Background Paper, Conflict Prevention Network, Stiftung Wissenschaft und Politik) (Polycopié), p. 2.

الجدول رقم (١٦ ـ ٧)
المساعدة المقدمة من المجموعة والبنك الأوروبي للاستثمار إلى الفلسطينيين تطبيقاً لإعلان المبادىء، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ (بملايين الإيكوات)

القطاع	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المجموع
التربية + مصاريف سير العمل	١٩,٩	١٠,٩	٤١,٢	٤٩,٩	٨	١٢٩,٩
تعزيز المؤسسات	١,٥	١,٥	٢,٥	٣	٥	١٣,٥
البلديات			١٥	١٥	٢٠	٥٠
السكن		١٠				١٠
القطاع الخاص	٠,٤	٨,٤	٣,٣	٣,٣	٥	٢٠,٤
الصحة	٣,٣٥	٢,٧	١٣,٢٧	٨,٣	٥,٢	٣٢,٨٢
المساعدة التقنية	٧,٨	٥	٥		٥	٢٢,٨
الإنتاج الزراعي	١,٩	٠,٠٢	٠,٥	١,٣	١,٥	٥,٢٢
البيئة/ الماء	١,٥٧			٠,٧		٢,٢٧
الشرطة/ مكافحة الإرهاب		٢٠			٧,١	٢٧,١
الانتخابات			١٢,٩			١٢,٩
الموقوفون		١٠				١٠
التأهيل المهني				٤,٧		٤,٧
حقوق الإنسان/ الديمقراطية	٠,٣	٠,٣٢	١,٥	٣	١,٥	٦,٦٢
المساعدة الإنسانية	٥,٧٢	٤,٨	٥,٨٥	١٣,٣	٦,٣	٣٥,٩٧
المياه المبتذلة/ النفايات الصلبة في رفح	١٦,٨	٠,٨				١٧,٦
التلفزة/ الإذاعة	٢				١,٥	٣,٥
المشاريع الصغيرة		١	١	٠,٥	٠,٥	٣
شبكات الإعلام/ السلام	٠,١	٢	٤,٥	١,٨		٨,٤
ECIP			٠,٢٥	٠,١		٠,٣٥
الطاقة		٠,٥				٠,٥
الصندوق الخاص للخزينة					٢٥	٢٥
الجمارك					١,٢	١,٢
غير ذلك				٠,٧		٠,٧
موازنة الأونروا	٢٤,١	٣١	٣٢	٣٤,١	٣٥,٣	١٥٦,٥
البنك الأوروبي للاستثمار				٨٦	١٤	١٠٠
المجموع	٨٥,٤٤	١٠٨,٩٤	١٣٨,٧٧	٢٢٥,٧	١٤٢,١	٧٠٠,٩٥

المصدر: اللجنة الأوروبية.

وهكذا لم يكن مفعول المساعدة الدولية، في ما يتعلق بالانماء الاقتصادي للأراضي المحتلة، سوى تلطيف كلفة السياسة الاسرائيلية بشكل خفيف جداً. والوضع، والحق يقال، ازداد سوءاً بالأحرى كما لاحظ ذلك إبلاغ اللجنة:

ـ تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لكل ساكن إلى ٣٥ بالمئة.

ـ بلغت الخسائر بسبب الإقفال ٧,٤ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي سنوياً.

ـ تضاعفت البطالة وانتقلت من ٢٠ إلى ٤٢ بالمئة.

ـ لم تعد الاستثمارات الخاصة تمثل سوى ربع ما كانت عليه قبل عام ١٩٩٣.

ـ ارتفعت قيمة التبادلات إلى ما يقارب ثلاثة ملايين دولار سنوياً.

ـ تأخيرات في تنفيذ المشاريع التي يمولها المانحون.

وأبدت المذكرة هذا التعليق المتشائم: «يجب إذاً الاعتراف تماماً بأن الجهود المبذولة منذ لقاء المانحين في مؤتمر واشنطن في عام ١٩٩٣ قد فشلت على الصعيد الاقتصادي وأن هذا الفشل ولد الإحساس بالتعب لدى عدد كبير من المانحين الدوليين».

كما أن الاتحاد الأوروبي اعترف لاحقاً بلسان مفوضه المسؤول بأنه لن يكون هناك انماء اقتصادي ولا تعاون اقليمي من دون سلام، وقد دافعت عن هذه الفرضية دائماً منذ انطلاقة مسار السلام، وقد أكدها توقف المفاوضات المتعددة الأطراف وفشل القمة الاقتصادية في الدوحة (١٩٩٧).

إلا أن تقدير الاتحاد الأوروبي، من وجهة النظر السياسية، لمنفعة المساعدة الدولية، إيجابي بالأحرى. وبالفعل رأت اللجنة أن الجهد الذي لا سابقة له والذي بذلته الأسرة الدولية، بخاصة الاتحاد الأوروبي، لم يذهب سدى: تدارك انهيار مسار السلام، وانطلاقاً من ذلك تدارك انهيار السلطة الفلسطينية.

وهذا التقدير يحتمل النقاش، لثلاثة أسباب على الأقل. لأنه، في المقام الأول، يحمل على التفكير في أنه يمكن، بمساعدة الدولار والايكو، الحفاظ على مسار السلام بشكل عام ومنع انهيار السلطة الفلسطينية.

ثم إنه، بالأخذ في الاعتبار بقاء مسار السلام كهدف له الأولوية، يجري نقل الآلام اليومية للسكان الفلسطينيين الذين يرون ظروفهم تزداد سوءاً يوماً بعد يوم منذ انطلاقة مسار السلام، إلى المقام الثاني.

وهو يركّز أخيراً، قابلية السلطة الفلسطينية للحياة على استمرار المساعدة الدولية (التي تداركت انهيارها) وليس على تعزيز الشرعية الديمقراطية التي ولدتها انتخابات عام ١٩٩٦.

ولا أقول ذلك للتشكيك في منفعة المجهود المالي الذي بذلته الأسرة الدولية، وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، وانما للتشديد على إلحاح أن تعارض الأسرة الدولية، بالوسائل جميعاً وبحزم كبير، السياسة الاسرائيلية في إقفال الأراضي وفرض العقوبات الجماعية التي تعدم المفاعيل المشتقة والمضاعفة لمساعدتها الشعب الفلسطيني.

ولكن هل أن الاسرة الدولية، والاتحاد الأوروبي ضمنها، تستطيع أو تريد معارضة السياسة الاسرائيلية باللجوء إلى تدابير تقابل الإجراء بمثله؟ ليس هناك ما هو أقل تأكيداً من ذلك.

وكانت اللجنة الأوروبية في اقتراح النظام الذي قدمته إلى المجلس الأوروبي في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٨[٢٢]، المتعلق بالتعاون المالي والتقني مع الضفة الغربية وقطاع غزة، قد اقترحت تعاوناً مع الضفة الغربية وقطاع غزة (تسمية جديدة بدلاً من «الأراضي المحتلة») لمدة ثماني سنوات (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٦) يعدّل النظام القديم لعام ١٩٩٤، بهدف «تدارك تتابع انهيار الاقتصاد الفلسطيني بالتخفيف من مفاعيل الإغلاق والعقبات الأخرى أمام الانماء وإبطالها، وكذلك المساهمة في إدارة سليمة وفي التوازن المالي للسلطة الفلسطينية، في الوقت عينه الذي يتم فيه تعزيزها بتقوية مؤسساتها»، من ضمن أهداف أخرى.

وأكدت اللجنة في فقرة أخرى أنها تنوي «أيضاً اتخاذ تدابير لجعل المجتمع الفلسطيني أقل قابلية للتأثر بالتدخلات الخارجية كالإقفال والأشكال الأخرى من العقبات السياسية».

هكذا، تسعى اللجنة للتقليل من مفاعيل الإقفال أو إبطالها. ولكن ليس ذلك ما يطلبه الشعب الفلسطيني. ان ما يطلبه هو أن يمنع الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاقات جنيف والقانون الدولي وبنود اتفاق المشاركة مع اسرائيل، هذه الأخيرة بالضغط والإقناع، من اللجوء إلى هذا النوع من المعاقبة الجماعية. فالأمر لا يتعلق إذاً بالتخفيف من آثار الاقفال، بل بحظر اللجوء إليه.

---

(٢٢) تعديل النظام (CE) رقم ١٧٣٤/ ٩٤ الصادر عن المجلس في ١١ تموز/يوليو ١٩٩٤ والمتعلق بالتعاون المالي والتقني مع الأراضي المحتلة (COM/1998) 392 Final.

ما هي، علاوة على ذلك، التدابير التي يتوخى الاتحاد الأوروبي اتخاذها لجعل المجتمع الفلسطيني أقل قابلية للتأثر بالإقفالات؟ هل بتعليق العمل باتفاق المشاركة مع إسرائيل؟ أم بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية؟ أم بالضغط المتزايد على الحكومة الإسرائيلية؟ أم بزيادة المساعدة للأراضي الفلسطينية؟ لا أحد يعرف ما لدى اللجنة في أدراجها حول هذا الموضوع.

تأليف مرقم: تقدير شخصي

تفصح الأرقام عن ذاتها. ويمكن، عبر مقارنات شتى للمعلومات، تقدير المساعدة الكاملة للمجموعات الأوروبية للأراضي الفلسطينية وإلى مجموع اللاجئين الفلسطينيين للفترة بين ١٩٧١ و١٩٩٨ (أي لفترة سبع عشرين سنة) بمبلغ ٣٧٢٤ مليون ايكو موزع كما يلي:

ـ ٥٥٧ مليون ايكو (مساعدة الاتحاد الأوروبي للأونروا: ١٩٧١ ـ ١٩٩٣).

ـ ١٣٥٠ مليون ايكو (مساعدة الدول الأعضاء للأونروا بمتوسط متفائل جداً مقداره خمسون مليوناً كل سنة).

ـ ٢٧ مليون ايكو (تمويل مشترك مع المنظمات غير الحكومية على أساس تقدير مليون كل سنة كمتوسط).

ـ ٥٠ مليون ايكو (مساعدة مجموعية مباشرة حتى نهاية عام ١٩٩٢).

ـ ١٦٨٦ مليون ايكو (مساعدة إجمالية من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بين ١٩٩٣ و١٩٩٧...

ـ أو ما مجموعه ٣٧٠٠ مليون إيكو. يضاف، إلى ذلك دعم الدول الأعضاء لمنظماتها غير الحكومية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة كلها، ويمكن تقديره بمليوني ايكو كل سنة، أو ما مجموعه ٥٤ مليون ايكو بين عامي ١٩٧١ و١٩٩٨. ومجموع ذلك ٣٧٢٤ مليون ايكو.

وقد تبعث هذه الأرقام جميعاً على ملل القارىء، ولكنها مع ذلك معبرة لأكثر من سبب:

١ ـ هذه المبالغ، أياً كانت أهميتها البادية لأول وهلة، وقد دفعتها المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لمساعدة الشعب الفلسطيني، تبقى أدنى من المساعدة السنوية من الولايات المتحدة إلى إسرائيل وإلى مصر.

٢ ـ ما يقارب نصف المبالغ التي دفعها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إنما جرى دفعه خلال الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧. ويشهد ذلك على الأهمية التي تعلقها المجموعة الأوروبية على الدعم الاقتصادي لمسار السلام.

٣ ـ بلغت المساهمة الأوروبية للأراضي الفلسطينية (بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧) ٥٤ بالمئة من مجموع الالتزامات المالية للأسرة الدولية. ومع ذلك لا يتناسب دور الاتحاد الأوروبي في تنسيق المساعدة الدولية مع حصته الفعلية في هذه المساعدة.

٤ ـ إن وضع الفلسطينيين الاقتصادي على رغم أهمية المساعدة الدولية، لم يتحسن مما يثبت أن المساعدة من دون سلام، ليست غير فعالة وحسب، كما بينت ذلك مذكرة ماران، بل استُخدمت، قبل أي شيء، لتغطية كلفة سياسة الاحتلال الاسرائيلية.

اقتراحات اللجنة (مذكرة ماران)

«ما كان يمكن ان يتابع مسار السلام طريقه، في الحالة الصعبة التي يوجد فيها اليوم، من دون دعم سياسي واقتصادي قوي. فالأهداف الاقتصادية المحددة في عام ١٩٩٣ لم يتم التوصل إليها. ورأت اللجنة الأوروبية أمام خطورة الوضع هي التي تدير البرنامج المجموعي للمساعدة الاقتصادية، أنه من الضروري إيجاد وسيلة لمتابعة الجهد الحالي الذي ينتهي في عام ١٩٩٨. وبإمكان اللجنة بالتأكيد تقديم اقتراحات لتحسين الوضع، غير أن هذا التحسين غير ممكن إلا بتحقق بعض الشروط:

«**العمل الثنائي الجانب**

«على الاتحاد الأوروبي، حتى ولو امتد الوضع الحالي، ألا يتخلى عن مسؤولياته وألا يعدل عن العمل على الصعيدين السياسي والاقتصادي، للحفاظ على مسار السلام حياً.

«أكد الاتحاد الأوروبي مجدداً أنه على استعداد لوضع ثقله السياسي في خدمة أمن اسرائيل. فأمن دولة اسرائيل ومواطنيها عامل أساسي لحل الصراع في الشرق الأوسط. وهذا الحل أحد أسباب الدعم الأوروبي لإنماء الفلسطينيين الاقتصادي. فالإنماء الاقتصادي الفلسطيني أفضل الضمانات لأمن اسرائيل في المديين القصير والطويل.

«يجب أن تكون لدى الفلسطينيين امكانية ممارسة حقوقهم في الانماء الاقتصادي. ويجب أن تُرفع العقبات من أمام التبادل والنشاط الاقتصادي. ولا

يمكن أن تستمر الاقفالات إذا كان بروتوكول باريس الاقتصادي الاسرائيلي ـ الفلسطيني يجب أن يبقى.

«يقتضي، فضلاً عن ذلك، أن تكون لدى الفلسطينيين سلطة ممارسة التجارة بحرية مع العالم الخارجي، ولا سيما مع اسرائيل، لكي يتم تنفيذ اتفاق المشاركة بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية كاملاً.

«ينبغي أن يكون الاتحاد الأوروبي مستعداً لمساعدة اسرائيل على تذليل العقبات أمام هذا الحل، وذلك باستخدام أوالية الحوار المشترك بين اسرائيل والاتحاد الأوروبي، كما أكد ذلك ثانية المجلس الأوروبي في اللوكسمبورغ. ولا يمكن أن تتابع المناقشات القائمة والدراسات المقدمة في هذا النطاق حول اليد العاملة الفلسطينية، وتنقل الأشخاص والأموال، والمسائل الموازنية والمالية، ومرفأ غزة ومطارها، والامكانيات الاقتصادية لأجل متوسط وطويل، إذا ظلت النتائج الملموسة غير متوفرة. وإذا كان الحوار المشترك قد بدا عاجزاً عن الوصول إلى نتائج ملموسة فمن الواجب إعادة تقويمه.

«يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي مستعداً للمساهمة في تمويل المساعدة التقنية التي يحتاجها الفلسطينيون لتحقيق هدف حرية التجارة.

«**النطاقات المتعددة الأطراف**

«ترى اللجنة أن الأسرة الدولية لا تستطيع متابعة هذا الهرب إلى الأمام. فمعظم الدراسات التحضيرية قد أُنجز، إنما يبقى أن توضع الآن موضع التطبيق.

«على الاتحاد الأوروبي، بصفته رئيس فريق العمل للإنماء الاقتصادي الاقليمي (REWDG)، تقديم اقتراحات ملموسة لإعادة تنشيط مسار الاندماج الاقتصادي الاقليمي، ما ان يتيح ذلك تقدمُ المفاوضة حول المسارات الثنائية الجانب.

«**البعد الاقليمي**

«يجب أن يجدد الاتحاد الأوروبي، في مسار برشلونة، جهوده لوضع حد لفساد مسار السلام من أجل التوصل إلى أهداف سياسته الأوروبية ـ المتوسطية. فبرشلونه تمثل استراتيجيا لأجل طويل أهميتها أساسية لمستقبل الاتحاد الأوروبي كما لمستقبل شركائه المتوسطيين. إن الأهداف المشتركة التي أناطها الفريقان بمسار برشلونه الذي ولد في مرحلة بناءة لمسار السلام، والظروف التي ولدته، تبقى راهنة كلياً وتستأهل تماماً أن يكرس لها بعض الجهد.

«ينبغي التفحص العاجل للفكرة التي أطلقت في مالطا لعقد مؤتمر وزاري لإعادة النظر على المدى المتوسط في عام ١٩٩٨، بهدف إنعاش المسار من جديد ووضع نهاية هكذا للفساد الحالي لمسار السلام.

«التكاملية

«قبل الاتحاد الأوروبي دوراً سياسياً ودبلوماسياً تكميلياً لدور الولايات المتحدة. وهذا التدبير، الذي لم يعمل إلا بشكل ناقص حتى الآن، يمكن أن يتحسن عن طريق زيادة مفاعيل الجهود المبذولة من الأسرة الدولية لاعادة مسار السلام إلى جادّته.

«ترى اللجنة أن على الاتحاد الأوروبي أن يأخذ في الحسبان ما سبق أن حصل حتى الآن إذا كان يريد أن يبقى الركيزة الاقتصادية لمسار السلام. ويجب أن يقود الدور الذي قام به الاتحاد الأوروبي إلى الخلاصة القائلة أنه من الضروري إعادة التفكير في نمط تنظيم الجهود التكميلية للحليفين، ويجب أن تعرض خلاصات هذه الممارسة لأجل تحليلها على الولايات المتحدة والفلسطينيين والإسرائيليين والأسرة الدولية.

«لا تستهدف اقتراحات اللجنة، في أي حال، إعادة النظر في دور الولايات المتحدة التي ستستمر في القيام بالدور الحاسم الذي أدته دائماً.

«إذاً سيستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم دعمه للدور السياسي الأساسي الذي تلعبه الولايات المتحدة، وإنما عليه أن يوجه من جديد استراتيجيا التكاملية التي اتبعها حتى الآن بحسب محورين كبيرين:

ـ أدى الاتحاد الأوروبي دوراً بنّاء. ويمكن تحسين هذا الدور إذا اعترف الفريقان والولايات المتحدة بأن الاتحاد الأوروبي يجب، سواء على الصعيد الوزاري أو الشخصي لموفده الخاص، أن يشارك إلى جانب الولايات المتحدة في جميع المجالات التي نشأت لدعم المفاوضات الثنائية الجانب بين الفريقين.

ـ قدم الاتحاد الأوروبي وحده أكثر من نصف الموارد المالية الضرورية لمسار السلام. واكتسب بذلك خبرة أكبر، وأقام روابط أكثر عدداً، وادّخر رأس مال سياسياً ضخماً. وهو يرى أن المساعدة الدولية يجب أن تتحدد من جديد وأن تتابع. وبما أن المساهم الرئيسي يجب أن يكون أيضاً المنسّق الرئيسي، فإن المجهود الاقتصادي الدولي يجب أن ينسقه الاتحاد الأوروبي داخل لجنة الارتباط الخاصة (ad hoc) التي تجمع الفلسطينيين والإسرائيليين، ومؤسسات بروتون وودز (Bretton

(Woods، والأمم المتحدة والمانحين الرئيسيين. وبما أن الاتحاد الأوروبي أول هؤلاء المانحين إلى حد بعيد فإن الاتحاد الأوروبي (الرئاسة واللجنة) يجب أن يقوم بدور متزايد جوهرياً في تنسيق المساعدة الدولية، بحسب صيغة ينبغي التفاوض بشأنها مع المانحين الآخرين».

الفصل السابع عشر

البرلمان الأوروبي والمسألة الفلسطينية (١٩٧٩ ــ ١٩٩٩): الحساب الختامي(*)

تبرز دراسة تاريخية للجمعيات الأوروبية، ولا سيما للبرلمان الأوروبي، لأول وهلة، انتشارها العجيب وقد كانت أول جمعية مشتركة أنشئت في عام ١٩٥١ وانعقدت جلستها الأولى في استراسبورغ في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ من ثمانية وسبعين نائباً. وتضاعف قوام الجمعية، تقريباً منذ دخول معاهدة روما حيّز التنفيذ في عام ١٩٥٨: مئة واثنان وأربعون عضواً. وأصبحت الجمعية في عام ١٩٦٢ البرلمان الأوروبي. وتتالت الانضمامات: المملكة المتحدة، وايرلندا، والدانمارك (١٩٧٣)، واليونان (١٩٨١) واسبانيا والبرتغال (١٩٨٦)، ما رفع عدد البرلمانيين إلى خمسمئة وثمانية عشر. وأصبح عدد أعضاء البرلمان الأوروبي مع الانضمامات الجديدة الثلاثة (النمسا والسويد وفنلندا) ستمئة وستة وعشرين عضواً. وبات البرلمانيون الأوروبيون منذ عام ١٩٧٩ يُنتخبون بالاقتراع العام المباشر.

واختارت الجمعية ثم البرلمان الأوروبي، بهاجس الاندماج، صيغة المجموعات السياسية بدلاً من «الوفود الوطنية». ويشكل النواب غير المندرجين في «المجموعات» (انظر الملحق) أقلية.

وتمارَس الصلاحيات التشريعية للبرلمان الأوروبي وفقاً لأربعة إجراءات: إجراء الاستشارة، وإجراء التعاون، وإجراء القرار المشترك، وإجراء الرأي الموافق[١].

(*) أحرص على شكر فرانكو بيروني من إدارة الدروس في البرلمان الأوروبي لمساعدته إياي على التنقيب في **الجريدة الرسمية للجمعيات الأوروبية** (*Journal officiel des communautés européennes*).

(١) انظر: Jean-Claude Zarka, *Les Institutions de l'union européenne*, les carrés. Sup (Paris: Gualino éd., 1997), pp. 56-60, et André Gauthier, *La Construction européenne: Etapes et enjeux*, histoire et géographie économiques (Rosny: Bréal, 1996), pp. 129-130.

١ ـ لإجراء الاستشارة البسيطة طابع إلزامي، إلا أن الرأي الاستشاري الإلزامي ليس له مفعول تقييد مجلس الاتحاد الأوروبي، وذلك على خلاف «الرأي الموافق».

٢ ـ وَضَع إجراء التعاون القانون الوحيد. وفقاً لهذا الإجراء يعطي البرلمان رأياً حول اقتراحات اللجنة التي تحال بعد ذلك إلى المجلس الذي يتبنى موقفاً مشتركاً. وقد حافظت معاهدة الاتحاد الأوروبي في مادتها ١٨٩ ج على هذا الإجراء الذي يعطي البرلمان الأوروبي حق النقض الموقف (أو المعلّق) وسلطة التعديل.

٣ ـ أنشأت إجراء القرار المشترك المادة ١٨٩ ب من معاهدة ماستريخت. وهو يطبّق على إقامة السوق الداخلية، ويتعلق بمجالات التطبيق الجديدة على الاتحاد الأوروبي (التربية، الصحة، الثقافة، الشبكات عبر أوروبا)، ويمتد أيضاً إلى قطاعات الانتقال الحر والبيئة والبحث والإنماء التقاني. وثمة إمكانية توفيق في حالة الخلاف بين البرلمان الأوروبي والمجلس.

وكرست تجديدات أخرى سلطة القرار المشترك للبرلمان الأوروبي، وسلطة المبادرة (التي كان محتفظاً بها للجنة وحدها)، وسلطات الرقابة السياسية (للمجلس الأوروبي سلطة تبني اقتراح حجب الثقة عن اللجنة الأوروبية) وحق تلقّي العرائض وتسمية الوسطاء.

٤ ـ إجراء الرأي الموافق هو أحد الإجراءات الأكثر إكراهاً لأن قرار المجلس في بعض المجالات (اتفاقات المشاركة واتفاقات الانضمام)، من دون الرأي الموافق للبرلمان الأوروبي، لا يمكن أن يدخل حيّز التطبيق.

وهكذا رفض البرلمان الأوروبي، في عام ١٩٩٢، إعطاء رأي موافق إيجابي على إبرام البروتوكولات المالية مع سوريا والمغرب لأسباب تتعلق باحترام حقوق الإنسان.

البرلمان الأوروبي والصراع العربي ـ الإسرائيلي[٢]

نظرة عامة إلى القرارات

إذا حكمنا على البرلمان الأوروبي، من خلال الجدول المبين في ما يلي، نرى

(٢) يستطيع القارئ أن يستفيد من قراءة المذكرات الجامعية لكل من: Jean- Marc Kesterman, «La Politique extérieure du parlement européen envers les pays arabes, 1979-1994,» (Mémoire universitaire, UCL, 1994), et Andrea Koulaimah-Gabriel, «L'Europe communautaire et les revendications territoriales,» (Mémore universitaire, collége d'Europe, Bruges, 1993).

أنه اهتم إلى حد كبير جداً بوضع الشرق الأدنى عموماً ووضع الصراع العربي ـ الإسرائيلي خصوصاً، بمئة وتسعة قرارات في مئة وثمانين جلسة بكامل الأعضاء بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٤، أي باتخاذ موقف بمعدل وسطي كل شهرين.

وجرت المحافظة على هذا الإيقاع في السنوات ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧، إلا أن حصيلة عام ١٩٩٨ كانت هزيلة بالأحرى في القرارات أو المبادرات. بيد أن أول منتدى نيابي أوروبي ـ متوسطي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أيضاً نظّمت المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي لقاء مهماً حول **أوروبا ومسار السلام** شارك فيه فيصل الحسيني (عن الجانب الفلسطيني) ويوسي بيلين (عن الجانب الإسرائيلي) وآخرون.

إن منظوراً تطورياً لغوياً يبرز ظاهرة ثلاثية:

١ ـ جرى فهم المشكلة الفلسطينية في أول الأمر بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٦ عبر موشور النزاع اللبناني.

٢ ـ أصبح اهتمام البرلمان الأوروبي بمشكلة الأراضي التي احتلتها إسرائيل منظوراً ابتداءً من عام ١٩٨٦ مع التصديق على النظام المجموعي بخصوص الصادرات الفلسطينية. غير أن مساعدة الشعب الفلسطيني ظلت تشكل موضوع مداولات الجمعية الأوروبية، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بالمساهمة المجموعية في الأونروا.

٣ ـ تناول معظم قرارات البرلمان الأوروبي وتقاريره، اعتباراً من عام ١٩٩٣، الدعم الاقتصادي لمسار السلام وشجب العنف، والموافقة المعطاة لاتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة الفلسطينية، لصالح السلطة الفلسطينية، وإدانة التدابير الأحادية الجانب التي اتخذتها إسرائيل، ولا سيما إنشاء مستوطنات جديدة أو إقفال الأراضي الفلسطينية.

الجدول رقم (١٧ ـ ١)

القرارات والتقارير الصادرة عن الاتحاد الأوروبي حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي والفلسطيني ـ الإسرائيلي، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٤

السنة	فلسطين	الشرق الأوسط	إسرائيل	لبنان	سوريا	المجموع
١٩٧٩ ـ ١٩٨٠	ـ	ـ	١	ـ	ـ	١
١٩٨٠ ـ ١٩٨١	ـ	ـ	ـ	١	ـ	١
١٩٨١ ـ ١٩٨٢	ـ	ـ	١	١	ـ	٢
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣	ـ	١	ـ	٥	ـ	٦
١٩٨٣ ـ ١٩٨٤	١	٢	٢	٦	ـ	١١
١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	ـ	ـ	ـ	١	ـ	١
١٩٨٥ ـ ١٩٨٦	٤	٢	١	٦	ـ	١٣
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	٣	ـ	ـ	٥	ـ	٨
١٩٨٧ ـ ١٩٨٨	٦	١	ـ	ـ	٣	١٠
١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	٣	٢	٢	٧	٢	١٦
١٩٨٩ ـ ١٩٩٠	٥	ـ	٤	٢	ـ	١١
١٩٩٠ ـ ١٩٩١	٤	ـ	١	٢	ـ	٧
١٩٩١ ـ ١٩٩٢	٢	١	١	٢	٢	٨
١٩٩٢ ـ ١٩٩٣	٣	١	ـ	٢	١	٧
١٩٩٣ ـ ١٩٩٤	١	٥	ـ	١	ـ	٧
المجموع	٣٢	١٥	١٣	٤١	٨	١٠٩

المبادرات البرلمانية

يوضح الجدول رقم (١٧ ـ ٢) الاهتمام النسبي الذي أظهرته مختلف المجموعات بالشرق الأوسط. على أنه يقتضي توضيح أن الجدول لا يتضمن سوى اقتراحات القرارات التي جرى التصويت عليها. هكذا لم ترد المجموعة التقنية لليمين الأوروبي في الجدول، في حين أنه أودع العديد من المشاريع بيد أن الجمعية لم تأخذ بأي منها. يضاف إلى ذلك أنه ينبغي عدم إبداء الدهشة لكون مجموع عدد الاقتراحات يتجاوز عدد القرارات الصادرة: فضّلت مختلف المجموعات أن يضع كل منها نصاً للمناقشة على أن تتم إعادة ترتيب قرار تسوية بعد ذلك.

الجدول رقم (١٧ ـ ٢)

المبادرات البرلمانية (الاقتراحات المودعة من مختلف المجموعات في البرلمان الأوروبي، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٤)(*)

البلد	الحزب الاشتراكي الأوروبي PSE	الحزب الشعبي الأوروبي PPE	جماعة المستقلين من أجل أوروبا EDN	اليسار الوحدوي الأوروبي GUE	الحزب الأوروبي لليبراليين والديمقراطيين والإصلاحيين ELOR	التجمع الديمقراطي الأوروبي RDE	مجموعة قوس السحاب ARC	الخضر (Verts)	ائتلاف اليسار والتقدم CG	غير المسجلين NI	المجموع
فلسطين	١٧	١٣	٥	١٦	ـ	٢	٤	٦	١٠	٢	٨٥
الشرق الأوسط	١٠	٤	٢	٧	٥	٢	٥	٣	٣	ـ	٤١
إسرائيل	٤	٢	٥	٢	٢	١	١	١	١	١	٢٠
لبنان	١٩	٨	٦	٩	١٦	١١	٢	١	٢	١	٨٥
سوريا	ـ	١	ـ	ـ	٤	ـ	٢	١	ـ	٢	١٠
المجموع	٥٠	٣٨	١٨	٣٤	٢٧	١٦	١٤	١٢	١٦	٦	٢٤١

(*) انظر قائمة الجماعات السياسية (قبل مدة الهيئة التشريعية الأخيرة)، ص ٦١٨ من هذا الكتاب.

الزيارات الرسمية

كانت الفترة التي جرى تفحصها، في إطار الاتفاقات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول المشرق قد حفلت بزيارات الوفود النيابية في البلدان المغطاة بالاتفاقات. وكانت هذه الزيارات مفيدة جداً في مسار تحسين النواب الأوروبيين بالمشكلات الكبرى في المنطقة؛ سبع زيارات رسمية بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٤ كانت في سياق الصراع في الشرق الأدنى:

- زيارة الرئيس المصري أنور السادات (١٠ نيسان/أبريل ١٩٨١).
- زيارتا حسين ملك الأردن (١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١).
- زيارة الرئيس الإسرائيلي هرتزوغ (١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥).
- زيارة الرئيس المصري حسني مبارك (٢٠/١١/١٩٩١).
- زيارة الوزير الأول الإسرائيلي اسحق رابين (أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).
- زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات (١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).

بداية اهتمام الاتحاد الأوروبي بالفلسطينيين: مساعدة الأونروا

الأونروا هيئة في الأمم المتحدة تهتم باللاجئين الفلسطينيين. وهي تتلقى المساهمات المالية من الدول الأعضاء وبعض التجمعات الاقليمية ومنها المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي وقعت في عام ١٩٧٢ أول اتفاقية لثلاث سنوات مع الأونروا (المادة ٢٣٥، المجموعة الاقتصادية الأوروبية).

وقد أدى الطلب إلى البرلمان الأوروبي إبداء الرأي إلى اهتمام النواب بمصير اللاجئين الفلسطينيين. هكذا فإن البرلمان الأوروبي لم يبد رأيه، في شباط/فبراير ١٩٨٠، في تمديد الاتفاقية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والأونروا إلا بعد الاطلاع على التقرير الذي قدمه م. إنرايت (M. Enright)، في لجنة الإنماء والتنسيق. وشكلت مسألة الرقابة على استعمال المساعدة الفعلي موضوع نقاش وحدها.

وجدد البرلمان الأوروبي دعمه للاتفاقية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والأونروا، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وصدق في ١٧ كانون الأول/

ديسمبر نقل الاعتمادات المجموعية إلى برنامج التربية بدلاً من برنامج المساعدة الإنسانية. وتبنى البرلمان الأوروبي، عقب الاجتياح الإسرائيلي (١٩٨٢) قراراً (حزيران/يونيو ١٩٨٣) فرض على اللجنة إعطاء اعتمادات إضافية للاجئين الفلسطينيين عبر السلطات اللبنانية. وافسح النقاش حول المساعدة في المجال، للمرة الأولى، لمناقشة في الأساس تتعلق باستقرار الفلسطينيين في لبنان. وبالفعل، أثار تعديل بمقتضاه يكون هدف مساعدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية «الاندماج الاجتماعي» للفلسطينيين في لبنان، عاصفة احتجاج الاشتراكيين والشيوعيين الذين رأوا عدم تقديم دعمهم «لفكرة استقرار نهائي في الأراضي اللبنانية و(الحل) لا يمكن أن يكون، في أي حال، مرادفاً لحلٍّ بديل أو للتخلي عن الفلسطينيين في تقرير مصيرهم [...] أي عن وطن ودولة»[٣]. وقد أقر التعديل المنازع فيه مع ذلك إذ عزا اليمين وضع اللاجئين المأسوي إلى رفض الدول العربية «اندماج اللاجئين فيها في سبيل الاحتفاظ بأداة ضغط»[٤].

ويجب الاعتراف بأن البرلمان الأوروبي سبق أن تبنى، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، موقفاً منحرفاً عن إعلان البندقية للمجلس الأوروبي (حزيران/يونيو ١٩٨٠). وبالفعل، فإن قرار ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣)، الذي تبناه البرلمان الأوروبي بعد تقرير بلندر (Plender) للجنة السياسية، في حين أيد إعلان البندقية شكلياً، عبر عن حذر النواب ـ بين السطور ـ من سياسة أوروبية مستقلة أكثر من اللازم عن سياسة الولايات المتحدة. وأبدى البرلمان الأوروبي، معاكساً هكذا إعلان البندقية، معارضته بوجه خاص لاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام طالما أن ميثاقها يحوي فقرات تنادي ضمناً أو صراحة بتدمير إسرائيل.

غير أن مصير اللاجئين الفلسطينيين استمر في إثارة اهتمام النواب الأوروبيين. من جهة ثانية، إن زيادة مساهمة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ابتداء من عام ١٩٨٤، في الأونروا أصبحت مطلبهم الدائم. وهكذا، عندما استشير البرلمان الأوروبي في تجديد الاتفاقية مع الأونروا، في أيار/مايو ١٩٨٤، أسف، في قراره، في تموز/يوليو ١٩٨٤، لكون المجموعة الاقتصادية الأوروبية لم تقدم على زيادة مساهماتها لمكتب الأمم المتحدة[٥]. واقترحت لجنة الإنماء والتنسيق في البرلمان

---

(٣) *Journal officiel des communautés européennes*, no. D1-300 (6-10 juin 1983), p. 232.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) *Journal officiel des communautés européennes,* no. C172 (2 juillet 1984), p. 171, article 5 de la résolution.

الأوروبي من جديد، في عام ١٩٨٧، على رغم زيادة المساعدة الجماعية للأونروا ٢٠ بالمئة، تخصيص اعتمادات إضافية لبرامج التربية.

وكانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في غضون ذلك، قد تبنت (في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦) النظام رقم ٨٦/٣٣٦٣ المتعلق بالنظام الأفضلي المطبق على استيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. إذاً اغتبط البرلمان الأوروبي بالمبادرات المتخذة «في سبيل تحسين العلاقات التجارية المباشرة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والأراضي المحتلة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة»[٦].

واتسمت سنة ١٩٨٧، على الصعيد الفلسطيني، بواقعتين هامتين. فوضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أصبح مأسوياً بسبب استمرار الحرب. وأدى الوضع المتفجر في الأراضي المحتلة إلى تمرد عام (الانتفاضة).

وهكذا، منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وبناءً على طلب الدكتورة بولين كتنغ (Pauline Cutting)، ألحّ البرلمان الأوروبي على اللجنة للإفراج عن مساعدة عاجلة لصالح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. واستمر البرلمان الأوروبي، خلال السنوات التالية، في القيام بحملة لتخصيص اعتمادات إضافية، لصالح برامج التربية أولاً، ثم لصالح برامج الصحة. أما الجديد الوحيد فكان على الصعيد الداخلي. وبالفعل عدّل دخول معاهدة ماستريخت حيّز التنفيذ الأساس القانوني للاتفاقية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والأونروا، التي لم تعد خاضعة للمادة ٢٣٥ وإنما للمادتين ٢٢٨ الفقرة ٣ و١٣٠/١ اللتين تتطلبان الرأي الموافق (وليس الرأي الاستشاري فقط) للبرلمان الأوروبي.

البرلمان الأوروبي والصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى مؤتمر مدريد (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)

عندما بدأ البرلمان الأوروبي اهتمامه بالصراع العربي ـ الإسرائيلي في نهاية السبعينيات، كان الحوار الأوروبي ـ العربي قد انطلق، وتطوُّرُ الموقف الجماعي حول المسألة الفلسطينية قد بدأ جدياً. مع ذلك كان هناك شعور، عندما وضع البرلمان الأوروبي المنتخب حديثاً يده على الملف العربي ـ الإسرائيلي في عام ١٩٧٩، في مناسبة عملية ضد سفارة إسرائيل في البرتغال، بأن النواب آتون من كوكب آخر

(٦) *Journal officiel des communautés européennes,* no. D2-352 (11-15 mai 1987), pp. 310-314.

ويجهلون كلياً الموقف الجماعي من الموضوع. وفي الواقع، يشهد القرار المتخذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩[٧] على مناخ دعم إسرائيل الذي تغلب في الجمعية. واستعاد السيد پراغ (Prag)، الذي تولى الكلام باسم الديمقراطيين الأوروبيين، الكليشيهات الرائجة في ذلك الوقت، ولا سيما أن منظمة التحرير الفلسطينية «منظمة إرهابية». والنص ذاته للقرار مكتوب بطريقة تدعو إلى الدهشة إلى حد ما، إذ قدر أن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يكون مبنياً «على العدل بالنسبة إلى الشعبين العربي والإسرائيلي وعلى أمن جميع دول المنطقة». هكذا أغفل القرار، عن معرفة، الكلام على الشعب الفلسطيني ووضع البرلمان الأوروبي تماماً في تباين مع الموقف الرسمي للمجموعة.

ويتبين ذلك أيضاً بعد إعلان البندقية، المعتبر الصياغة الأكمل والأوضح لموقف المجموعة من الملف الإسرائيلي ـ العربي. وبالفعل أولى البرلمان الأوروبي، مع تجنب بيان رأيه حول إعلان البندقية، النزاع في لبنان اهتمامه (أيلول/سبتمبر ١٩٨٠)، متهماً الفلسطينيين بأنهم سبب الاضطرابات التي مزقت البلد وقد استخدموا مرفأ صور للتزود بالأسلحة السوفياتية. حتى أن البرلمان الأوروبي توصل، تقريباً، إلى تسويغ التدخل العسكري الإسرائيلي وتدخل الميليشيات المسيحية.

ولم تساهم زيارة الرئيس السادات الرسمية للبرلمان الأوروبي (شباط/فبراير ١٩٨١) في تعديل موقف النواب من الشعب الفلسطيني. فإذ دعا السادات، إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لكن بعد الاعتراف الفلسطيني ـ الإسرائيلي المتبادل، كان قد جاء بوجه خاص «لبيع» كامب ديفيد مع أنه أنكر ذلك[٨].

واتخذ البرلمان الأوروبي، بعد شهرين من اعتلاء السادات منبره، أول قرار حول النزاع اللبناني (١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٤). وهذا القرار، بمبادرة من المجموعات الرئيسية في البرلمان الأوروبي (المجموعة الاشتراكية (SOC)، والحزب الشعبي الأوروبي (PEE)، والديمقراطيون الأوروبيون (ED)، والحزب الليبرالي والديمقراطي والإصلاحي (LDR)) الذي اكتفى في أول الأمر باشتراط انسحاب جميع القوات من لبنان (عدا قوات الأمم المتحدة المنتدبة في لبنان) أخذ شكلاً أقل

(٧) *Journal officiel des communautés européennes*, no. D1-248 (12-16 novembre 1979).

(٨) قاطع خطاب الرئيس المصري م. كابانا (ARC = مجموعة قوس السحاب، مجموعة التنسيق التقني) الذي رفع الراية بقوله: «يجب أن تعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية. لا لكامب ديفيد»، وهو عمل لم يتضامن البرلمان الأوروبي معه. وانتهى الحادث بجواب السادات: كن مطمئناً، لم آتِ إلى هنا لبيع كامب ديفيد».

تحيّزاً، عقب التعديلات التي أدخلتها مجموعات اليمين (وبخاصة الحزب الليبرالي والديمقراطي والإصلاحي)[٩] والتي أدانت سوريا من جانب واحد. وقد سخر البريطانيون المحافظون علانية من الفلسطينيين. وكان من الممكن السكوت عن مسؤولية إسرائيل لو لم يذكّر بها بجرأة شيوعي يوناني[١٠].

ولم يتأثر النواب بصورة خاصة، في مناخ كهذا حيث كان الفلسطينيون غير محبوبين من النواب الأوروبيين، باغتيال نعيم خضر (أول حزيران/يونيو ١٩٨١) ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بلجيكا والمحرك الرئيسي للحوار الأوروبي ـ العربي والصديق الشخصي، فضلاً عن ذلك، لعدة مفوضين أوروبيين.

وعندما قصف الإسرائيليون موقع تموز النووي في العراق حرص البرلمان الأوروبي على عدم إدانة إسرائيل صراحة، واكتفى بتكرار رفضه «اللجوء إلى القوة كوسيلة لحل النزاع السياسي» (الفقرة ١). وبشكل لافت، انتهز البرلمان الأوروبي هذه المناسبة لكي يذكّر، خِلْط مِلْط، بأن «الشعب الفلسطيني له الحق في وطن» (الفقرة ٤) وان إسرائيل تتحمل «قسماً من المسؤولية» في النزاع اللبناني (الفقرة ٤)[١١].

وكان موقف البرلمان الأوروبي في قرار نيسان/أبريل ١٩٨٢ منحازاً من جديد، فقد ذكر الفلسطينيين والسوريين بالاسم كمثيرين للاضطرابات. ولم يكن هناك أي ذكر للغارات الإسرائيلية كما لم يكن هناك، مع الأسف، أي صدى في النص النهائي للمعارضة الاشتراكية ولا لخطاب السيد بيير دوريك (Beyer de Ryke) (الحزب الليبرالي)[١٢].

وهز الاجتياح الإسرائيلي للبنان (حزيران/يونيو ١٩٨٢) المعقل المؤيد لإسرائيل في البرلمان الأوروبي (الحزب الشعبي الأوروبي الحزب الليبرالي والديمقراطي والإصلاحي) وساده الاضطراب. وأدان اليسار (الشيوعيون والاشتراكيون) الاجتياح بشدة؛ وعقب ذلك نقاش عنيف سوّغ فيه شخص كفان هاسل (Van Hassel)

---

(٩) المجموعة الاشتراكية (SOC)، الحزب الشعبي الأوروبي (PPE)، الديمقراطيون المسيحيون (ED)، الحزب الليبرالي والديمقراطي والإصلاحي (LDR). انظر: *Journal officiel des communautés européennes,* no. D1- 266 (9-13 février 1981), pp. 105-109.

(١٠) *Journal officiel des communautés européennes,* no. C 101 (4 mai 1981), pp. 112-113.

(١١) *Journal officiel des communautés européennes:* D1-272 (15-19 juin 1981), pp. 265-275, et no. C-172 (13 juillet 1981), pp. 120-121.

(١٢) *Journal officiel des communautés européennes,* no. D1-284 (9-23 avril 1982), pp. 245-248.

(الحزب الشعبي الأوروبي) عملية السلام في الجليل، في حين أن السيد باندرز، مع أنه من الجماعة نفسها (الحزب الشعبي الأوروبي، الهولنديون)، أسف لأن نص القرار جاء ملطفاً ولم يتخذ موقفاً كافياً ضد إسرائيل. وأدان النص النهائي، في نهاية المطاف، وبطريقة غير متميزة، القوات السورية والفلسطينية والإسرائيلية لانتهاك السيادة اللبنانية[١٣]. إن الفقرة الثالثة من قرار حزيران/يونيو ١٩٨٢ «تدين عمل الجيش الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية»، بالتأكيد، ولكنها أضافت: «كما تدين، بالموازاة، أي عمل إرهابي ضد إسرائيل سبق ذلك».

وانتهت سنة ١٩٨٢ في لبنان بحدثين داميين: اغتيال الرئيس بشير الجميل الذي أدانه البرلمان الأوروبي بالإجماع (١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢) وعلى وجه الخصوص، مجازر صبرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين. وأثارت هذه المجازر إدانة البرلمان الأوروبي الشديدة[١٤]، وإنما لم تشكل ذريعة لنقاش في الأساس حول الملف العربي ـ الإسرائيلي. وجاء دور هذا الملف بعد بضعة أشهر (كانون الثاني/يناير ١٩٨٣) مع تبنّي تقرير باندرز[١٥]. وقد انطلق السيد باندرز، للدفاع عن تقريره أمام الجمعية، من ملاحظة أن: «هناك هوة حقيقية بين موقف وزراء الخارجية المجتمعين في نطاق التعاون السياسي الأوروبي وموقف البرلمان الأوروبي» وأن «البرلمان الأوروبي استمر في السير في الخط المؤيد لإسرائيل الذي اتبعه، وما زال بطريقة غير مشروطة تقريباً، في حين أن وزراء التعاون السياسي الأوروبي كانوا قد اعترفوا، منذ بداية السبعينيات، بوجود مشكلة فلسطينية»[١٦]. ورأى أن «الوقت قد حان لكي يستدرك البرلمان الأوروبي هذا التأخير وينضم إلى الرؤية التي عبّر عنها وزراء التعاون السياسي الأوروبي لحاجات السياسة الدولية أولاً ثم لدوافع مؤسسية». وأضاف: «كيف يمكننا، بالفعل، أن نأمل يا حضرة الرئيس، إثبات أن على المجلس الأوروبي أن يؤثر أكثر في المداولات في إطار التعاون السياسي الأوروبي إذا كنا نصرّ على المحافظة على تأخر لعدة سنوات بين خياراتنا وإعلاناتنا وإعلانات وزراء التعاون السياسي الأوروبي؟».

---

(١٣) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D1- 286 (14-18 juin 1982), et no. C 182 (19 juin 1982), pp. 51-45.

(١٤) *Journal officiel des communautés européennes:* no. D1- 289 (15 octobre 1982), pp. 319-326, et no. C 292 (8 novembre 1982), pp. 110-112.

(١٥) انظر التقرير حول الوضع في الشرق الأدنى في: *Journal officiel des communautés européennes*, no. D1-293 (10-14 janvier 1983) pp. 23-30, 40-59 et 116-121.

(١٦) كان هذا النائب نفسه من الحزب الشعبي الأوروبي (الهولندي) قد أعلن قبل بضعة أشهر، في مناسبة النقاش حول اجتياح لبنان أنه «صديق لإسرائيل».

وبدأ النقاش بعد تقديم التقرير. وجرى إيداع قرابة ستة وتسعين تعديلاً. إنما تم الأخذ بثمانية فقط. وقد اعتُبر النص النهائي، مع أنه جرى تقديمه كنص حيادي، لغير صالح الطروحات الإسرائيلية. وصحيح أن البرلمان الأوروبي، اتخذ موقفاً واضحاً للمرة الأولى:

- ضد ضم إسرائيل القدس والجولان (البند ١،الفقرة J).
- ضد سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة (البند ٢، الفقرة J).
- ضد كف يد رؤساء البلديات المنتخبين الفلسطينيين (البند ٣، الفقرة J).
- ضد دخول القوات الإسرائيلية لبنان (البند ٤، الفقرة L).
- ضد المجازر المرتكبة في مخيمي صبرا وشاتيلا (البند ٥، الفقرة L).
- مع «الحكم الذاتي» الفلسطيني (البند ٦، الفقرة ٣).
- مع تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره (البند ٧، الفقرة ٧,٤).
- مع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات السلام.

إلا أن التنازلات المقدمة لإسرائيل لها أهميتها. بعضها مفهوم كضمان أمنها. وبعضها الآخر أقل مدعاة للتفهم. وهكذا ليس إنشاء دولة فلسطينية، في نظر التقرير، سوى «احتمالي» (البند ٢، الفقرة ٧,٤)، وليست منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (البند ٣، الفقرة ١٠)، ولا تستطيع هذه المنظمة الاشتراك في المفاوضات إلا عندما تلغي جميع فقرات ميثاقها التي تنادي بتدمير إسرائيل. وَيَنْتُج أخيراً من نص القرار وعرض دوافع تقرير باندرز أن البرلمان الأوروبي يبدي حذره، في حين يتولى تأييد إعلان البندقية من اتخاذ موقف أوروبي مستقل عن موقف الولايات المتحدة خشية «هدم دور الأميركيين كوسيط في النزاع»[(١٧)].

ويشكل هذا التقرير، أياً كانت حدوده، منعطفاً في معالجة البرلمان الأوروبي الملف الإسرائيلي ـ العربي. والبرلمان الأوروبي لم يتخلَّ بالتأكيد، عن موقفه التقليدي في دعم دولة إسرائيل، لكن موقفه هذا لم يعد غير مشروط، وأصبح أمراً أكثر فأكثر إثارة للانزعاج غضُّ النظر عن التصرفات الإسرائيلية في لبنان وفي الأراضي المحتلة، التي كانت، فوق ذلك، موضوع إدانة جديدة من البرلمان الأوروبي في

(١٧) انظر العرض للدوافع في تقرير باندرز، ص ٢١.

حزيران/يونيو ١٩٨٣[١٨].

غير أن البرلمان الأوروبي تبنى، في الوقت عينه، قراراً يطلب فيه إلى اليونان إقامة علاقات دبلوماسية «طبيعية» مع إسرائيل، مع السخط الكبير للنواب اليونانيين الذين رأوا في ذلك تدخلاً في قضايا بلدهم الداخلية[١٩].

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ لفت النزاع اللبناني، من جديد، انتباه المجلس الأوروبي، عقب العمليات ضد قوات البحرية الأمريكية والفرنسية، وبعد المجازر الجديدة ضد المدنيين الفلسطينيين في مخيم طرابلس. واستقبل البرلمان الأوروبي في جلسة عامة بكامل الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ زائرين مهمين جداً: رئيس الكنيست وحسين ملك الأردن، الذي دافع في خطاب لامع وحاذق عن الخيار الأردني، أي فكرة كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية في نظام ملكي أردني[٢٠]. ولا يتبين من التقارير عن هذه الزيارة ما إذا كان الملك قد أقنع النواب، غير أنه، في أي حال، كان موضع تقدير شديد.

وقد ذكّر البرلمان الأوروبي بشروط السلام في الشرق الأوسط في قرار جديد في شباط/فبراير ١٩٩٤[٢١]، ابتهج فيه بانفتاح منظمة التحرير التي بدا أنها مستعدة للاعتراف بإسرائيل. إلا أن البرلمان الأوروبي اغتاظ، من جديد (نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤) من الوضع المحزن في المناطق التي تحتلها إسرائيل. وعندما دعي الرئيس الإسرائيلي السيد هرتزوغ إلى الكلام من على منبر الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ١٩٨٥، شعر بأن التعاطف مع بلده لم يعد كما كان. إذاً لم يفته بذل أي جهد لإعادة الاعتبار إلى بلده، «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأدنى»، وفي المناسبة ذاتها، إلقاء اللوم على الدول العربية التي حشرت الفلسطينيين في المخيمات[٢٢].

---

(١٨) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D2-299 (16-20 mai 1983), pp. 248-255 et no. C161 (20 juin 1983), pp. 118-120.

(١٩) كانت اليونان، البلد المؤيد للعرب بامتياز، العضو الوحيد في المجموعة الذي اعترف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية. وهي لم تتبادل السفراء مع الدولة اليهودية إلا في عام ١٩٩٠، بسبب وصول الديمقراطيين الجدد إلى السلطة.

(٢٠) *Journal officiel des communautés européennes,* no. D1- 307 (12-16 décembre 1983), pp. 347-353.

(٢١) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D1-309 (13-17 février 1984), et no. C77 (19 mars 1984), pp. 70-72

(٢٢) *Journal officiel des communautés européennes,* no. D2-322 (11-15 février 1985), pp. 46-52.

وأثارت قضية الرهائن الأوروبيين في لبنان، بالطبع، الاستنكار الشديد للبرلمان الأوروبي. فبين تموز/يوليو ١٩٨٥ وحزيران/يونيو ١٩٩١، صدر ما لا يقل عن سبعة عشر قراراً تضغط على الحكومات الأوروبية للقيام بكل جهد لضمان تحريرهم.

وفي غضون ذلك، كانت إسرائيل من جديد موضوع اتهام بعد غارتها على الأبنية حيث مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وأدان البرلمان الأوروبي الغارة الإسرائيلية، وأدان في الوقت عينه خطف السفينة الإيطالية اكيلي لورو (l'Achillé Lauro) على يد مجموعة فلسطينية منشقّة، ومقتل مسافر يهودي معوّق هو السيد كلينغوفر (Klinghoffer)(٢٣).

وصوّت البرلمان الأوروبي، بعد ملاحظة عودة التوتر إلى المتوسط، على قرار حول انطلاق مسار السلام في الشرق الأوسط وللمرة الأولى بالنسبة إلى هذا البرلمان، اعترف بشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، حتى ولو كان القرار لم يأتِ على ذكر مفاوضات بين إسرائيل ووفد أردني ـ فلسطيني.

ويندرج التقرير الثاني الذي أعدّته اللجنة السياسية حول الشرق الأوسط (في عام ١٩٨٦) في تطوّر موقف البرلمان. فتقرير شارزات (Charzat) والقرار الذي تلاه أصرّا على ضرورة أن تحترم إسرائيل اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، وحقوق سكان الأراضي المحتلة، وأعلنا أنهما ضد «أي تدبير أحادي الجانب يعدّل التكوين السكاني» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبتعبير آخر ضد سياسة الاستيطان التي تنفذها إسرائيل، وكرّرا الأمنية في اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات.

وصدرت قرارات أخرى سنة ١٩٨٦. واستمر البرلمان الأوروبي في إدانة السياسة الإسرائيلية، وكذلك أخذ الرهائن والاعتداءات والاغتيالات السياسية، كاغتيال رئيس بلدية نابلس، والمجازر في المخيمات الفلسطينية التي ارتكبتها الميليشيات التابعة لحركة أمل في لبنان(٢٤).

---

(٢٣) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D 330 (7-11 octobre 1985), pp. 230-231; no. C 288 (11 janvier 1985), pp. 109-110; no. D2-331 (21-25 novembre 1985), pp. 208-214, et no. C 343 (31 décembre 1985), pp. 85-87.

(٢٤) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D2- 337 (11-14 mars 1986), pp. 194-200; no. C 88 (14 avril 1986), pp. 72-73; no. D2-346 (8-12 décembre 1986), pp. 365-370, et no. C 7 (12 janvier 1987).

وذكّر، في آذار/مارس ١٩٨٧، رئيس مجلس الوزراء في حينه، البلجيكي تاندومنس (Tendemans)، في إبلاغ، بمواقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية من النزاعات الرئيسية في الشرق الأوسط، وأعلن أن هذه المجموعة تأمل إطلاق فكرة مؤتمر دولي، من دون أن تحدد شروطه. وعبّر الاتحاد الأوروبي، الذي ناقض الاقتراحات الجماعية، عن أنه مع «مفاوضات مباشرة» بين الفرقاء «المعنيين» جميعاً. وكانت تلك صيغة ماهرة تبتّ، بطريقة ملتبسة، النقاش بين النواب الذين يريدون ذكر منظمة التحرير الفلسطينية بالاسم والذين يعارضون ذلك. وفي نيسان/أبريل ١٩٨٧ كان مصير اليهود في سوريا هو الذي ذكّر به البرلمان الأوروبي، وفي أيلول/سبتمبر، مصير الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في سوريا. وقد جدد البرلمان الأوروبي، الأمين على سياسته المسماة «متوازنة»، دعمه للأونروا في أيار/مايو، وأدان في أيلول/سبتمبر القصف الإسرائيلي للمخيمات الفلسطينية في لبنان.

وأثّرت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ في النواب الأوروبيين، بعفويتها واتساعها، لكن أيضاً بالقمع الذي مارسته ضدها سلطات الاحتلال. فقرر البرلمان الأوروبي أن يخطو خطوة أخرى في آذار/مارس ١٩٨٨ بتجميد البروتوكولات المالية مع إسرائيل[٢٥]. لم يعد الحذر في قرارات البرلمان الأوروبي وارداً، وقد جرى التنديد بإسرائيل مجدداً لأنها أوقفت، في الأراضي المحتلة، أربعة أعضاء من هيئة إنسانية تموّلها المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٢٦]. وفي شهر أيار/مايو[٢٧] أدينت إسرائيل مجدداً إلا أن البرلمان الأوروبي كرر اشتراطه بأن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وأن تعدل عن الإرهاب، ونادى بمؤتمر سلام مبني على الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير. وتم بعد شهرين تصديق البروتوكولات مع إسرائيل، في حين أن وضع السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بقي منذراً بالخطر. إلا أن قراراً صدر عن البرلمان الأوروبي في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ سخط على توقيف النقابي الفلسطيني، محمود مسّاوي[٢٨]. ودعي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، خلال

---

(٢٥) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D2-263 (8-11 mars 1988), pp. 259-273, et no. C 94 (11 avril 1988), pp. 119-120.

(٢٦) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D2-364 (11-15 avril 1988), pp. 256-266, et no. C 122 (9 mai 1988), p. 127.

(٢٧) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D2-365 (16-20 mai 1988), pp. 309-311, et no. C 167 (27 juin 1988), pp. 267-268.

(٢٨) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 290 (14 novembre 1988), p. 121.

الشهر نفسه، بمبادرة من الجماعة الاشتراكية، إلى الكلام من على منبر البرلمان الأوروبي.

وتبنى البرلمان الأوروبي في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ أهم قراراته السياسية منذ تقرير باندرز (١٩٨٣)، وجرى تعليل القرار بالقرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وقرار الرئيس الأمريكي بوش إقامة علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية والموقف الوجل والانتظاري للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في قمة رودس (٢ ـ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨).

وأزال توضيح الأهداف الفلسطينية في إعلان الجزائر كل غموض بالنسبة إلى توجهات منظمة التحرير الفلسطينية. وأصبحت دولة إسرائيل محشورة في موقع الدفاع، في مسألة حقوق الإنسان وكذلك على الصعيد الاقتصادي.

ولاحظ البرلمان الأوروبي برضا أن شرطيه (الاعتراف بدولة إسرائيل والعدول عن الإرهاب) قد تمت تلبيتهما. وعكس القرار حالة ذهنية جديدة لدى النواب الذين أصبحوا أكثر إصغاء للمطالب الفلسطينية. وبالفعل جاء القرار:

ـ مؤيداً إعلان الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني (الفقرة ١).

ـ لصالح مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي مؤتمر سلام في الشرق الأوسط (الفقرة ١).

ـ لصالح وصاية الأمم المتحدة على الأراضي الفلسطينية المحتلة (الفقرة ٧).

ـ لصالح الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية «كحكومة فلسطينية في المنفى» (الفقرة ١١).

ـ لصالح لقاء الدول الاثنتي عشرة وعرفات (الفقرة ١٢).

ـ ضد القمع الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

غير أن البرلمان الأوروبي دعا في المناسبة نفسها:

١ ـ الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية إلى تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل (الفقرة ٦).

٢ ـ ودعا الفلسطينيين إلى الاعتراف بحق إسرائيل في العيش «ضمن حدود آمنة ومعترف بها».

٣ ـ المجلس الوطني الفلسطيني إلى عدم اللجوء إلى الإرهاب (الفقرة ١٣).

ويمكن أن تدعو الفقرتان ٩ و١٣ إلى الدهشة لعدم ملاءمتهما، لأن المجلس الوطني الفلسطيني كان قد قبل جميع قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار رقم ٢٤٢ وأدان صراحة اللجوء إلى الإرهاب. إلاّ أنه لما كان الأمر يتعلق بقرار تسوية، فإن هاتين الفقرتين يجب أن تفسرا كتنازلات أعطيت لجماعات اليمين في البرلمان الأوروبي، ولا سيما الحزب الليبرالي والديمقراطي والإصلاحي، التي كانت تمنت في تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

وهكذا كان قرار كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ إلى حد ما، بالنسبة إلى البرلمان الأوروبي، ما كان «إعلان البندقية» في فترة اتخاذه، بالنسبة إلى المجلس الأوروبي.

بيد أنه من المفارقات، أن البرلمان الأوروبي هو الذي بات الدافع الحقيقي للموقف الأوروبي، منذ عام ١٩٨٨، في حين أن الموقف الرسمي للمجموعة كان، قبل ذلك التاريخ، متقدماً على المواقف التي كان يعبّر عنها البرلمان الأوروبي.

وذلك جليّ على صعيد القرارات العديدة في ما يتعلق «بمنع التعليم» الذي فرضته إسرائيل على المؤسسات التربوية الفلسطينية، وتجميد البروتوكولات المالية مع إسرائيل (١٩٨٨). وانتقد البرلمان الأوروبي المنتخب حديثاً إسرائيل بشدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لسياستها القمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة طرد الفلسطينيين. وحث في تشرين الأول من العام نفسه المجموعة على إعطاء نفسها دوراً أكثر نشاطاً. ويكشف قرار كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ما يشبه اعترافاً بالعجز لأن النواب لاحظوا بإنذهال أنه على رغم تجميد البروتوكولات المالية مع إسرائيل، لم يتم فعل أي شيء لتحسين الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يتدهور الوضع الإنساني ويستمر القمع، وتستمر عرقلة الصادرات الزراعية الفلسطينية باتجاه المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وذهب البرلمان الأوروبي إلى أبعد من ذلك فاتهم إسرائيل بإفشال حظوظ السلام التي كانت قد ظهرت[٢٩]. وأعلن، مرة أخرى، رفضه الحصار على تعليم الفلسطينيين، واقترح أن تستفيد المشاريع التربوية الفلسطينية من قسم من المساهمة المجموعية، حتى انه شجع الدول الأعضاء على تعليق اتفاقاتها الثقافية مع إسرائيل.

---

(٢٩) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-384 (11-15 décembre 1989), pp. 241-245, et no. C 15 (22 janvier 1990), pp. 15-19.

وتبنى البرلمان الأوروبي، مبيناً الطريق الواجب اتباعها، في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، قراراً يدعو المجموعات الأوروبية إلى اتخاذ تدابير ملموسة، ولا سيما تجميد التعاون العلمي مع إسرائيل، عقب الإقفال الممتد للمؤسسات الجامعية الفلسطينية في الأراضي المحتلة[٣٠].

واتبعت اللجنة، على رغم عدم موافقة مجلس الوزراء، توصية البرلمان الأوروبي وجمدت الاعتماد الموازني ٧٣٩٤ المكرس للتعاون العلمي مع إسرائيل. وتم تعليق اتفاق الطاقة، المعقود مع الوزير الإسرائيلي للطاقة، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وكذلك مشاريع التعاون العلمي في ٩ شباط/فبراير. ومنذ ٢٨ شباط/فبراير سمحت إسرائيل للثانويات بأن تفتح أبوابها مجدداً، وفي ١٥ أيار/مايو أعلنت إعادة فتح الجامعات ابتداء من أيلول/سبتمبر.

وقدم البرلمان الأوروبي في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٠ اقتراحات جديدة[٣١]:

- إرسال مساعدة طبية وإنسانية إلى الأراضي المحتلة (الفقرة ٤).
- وقف سياسة الاستيطان الإسرائيلي (الفقرة ٥).
- الرقابة على احترام حقوق الإنسان (الفقرتان ٦ و٧).
- إيفاد اللجنة ممثلاً دائماً إلى القدس الشرقية (الفقرة ١١).

إن هذا الاقتراح الأخير فريد جداً ويستحق إبرازه لأنه يدل على المناخ الجديد الذي يخيم على البرلمان الأوروبي، وعلى الدور المبادر الذي أصبح النواب يستأثرون به.

وفي الواقع استعادت قمة دبلن المنعقدة في ٢٩ حزيران/يونيو في دبلن هذه المبادرة.

وفي ٢ آب/أغسطس، قلب اجتياح الجيش العراقي الكويت المعطيات الاقليمية وخلط الأوراق والأذهان. وظهرت إسرائيل من جديد في ثياب «الضحية البريئة» موضوع «كره شديد» يضمره العرب جميعاً لها. إن تتابع الأحداث معروف مع حشد التحالف الدولي، واستخدام المشكلة الفلسطينية كوسيلة، وتدمير الطاقة العسكرية ـ

(٣٠) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-385 (15-19 janvier 1990), pp. 241-250, et no. C 15 (22 janvier 1990), pp. 329-330.

(٣١) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-391 (11-15 juin 1990), pp. 271-275, et no. C 175 (16 juillet 1990), pp. 163-164.

الصناعية العراقية، والتحرير العنيف للكويت، والتمزق الجديد للنظام الاقليمي العربي، وفقدان منظمة التحرير الفلسطينية حظوتها، وتهميش أوروبا، وبروز الولايات المتحدة كقوة حامية للنظام الجغراسي والنفطي الاقليمي.

وبذل البرلمان الأوروبي نشاطاً كثيفاً وأعلن رأيه في معظم الأحداث التي رافقت الأزمة. وانتقد قراره حول أزمة الخليج[٣٢] في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ منظمة التحرير الفلسطينية لإعلاناتها المؤيدة للعراق، ولكنه لم يشهّر بها، ولم يشترط البرلمان الأوروبي هدم الجسور معها. واستمر الوضع في الأراضي المحتلة في إقلاق النواب. واغتبط النواب في قرار شباط/فبراير ١٩٩١[٣٣] لزيادة مساعدة المجموعة للأنروا، وأسف لموقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية المجامل لإسرائيل، ولا سيما استئناف التعاون العلمي، في حين أن القمع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة كان على أشده.

وعاود البرلمان الأوروبي الهجوم في أيار/مايو ١٩٩١، فأدان بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذكّر «بضرورة تسمية ممثل للجنة في القدس الشرقية[٣٤] بالاستقلال عن أي تمثيل آخر للجنة في المنطقة» (الفقرة ٤).

وجرى التحقق من استقلالية البرلمان الأوروبي، بالنسبة إلى مجلس الوزراء واللجنة من جديد، بالدعوة الموجهة إلى الملك حسين للكلام ثانية من على منبر البرلمان الأوروبي، في حين أن النظام الأردني تعرض للسخرية، على غرار منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.)، بسبب مواقفه خلال الأزمة الكويتية. وتمت الزيارة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وأصر الملك على الانفتاح الديمقراطي لبلده، لكنه ذكّر، في الوقت عينه، بالنتائج السلبية للأزمة، ثم لحرب الخليج، على الاقتصاد الأردني[٣٥]، وعلى وجه الخصوص بسبب وجود عدد ضخم من اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الأردنية وتدفق ما يقارب ثلاث مئة ألف فلسطيني أبعدوا من الكويت.

---

(٣٢) *Journal officiel des communautés européennes*: no. C19 (28 janvier 1991), pp. 76-77.

(٣٣) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-401 (16-22 février 1991), pp. 293-300, et no. C 72 (18 mars 1991), pp. 133-134.

(٣٤) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-405 (17 mai 1991), pp. 300-305, et no. C 138 (17 mai 1991), pp. 247-250.

(٣٥) *Journal officiel des communautés européennes*, no. D3-408 (9-13 septembre 1991), pp. 185-189.

ولبّى البرلمان الأوروبي جزئياً توقعات الملك، بإصدار قرار حول اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (أيلول/سبتمبر ١٩٩١)[٣٦] طلب فيه زيادة مساعدات المجموعة للاجئين. وتمت بعد شهر الدعوة إلى «مؤتمر مدريد».

البرلمان الأوروبي ومسار السلام: المرحلة الأولى (١٩٩١ ـ ١٩٩٦)

أتاح اشتراك سوريا في التحالف ضد العراق لحافظ الأسد أن يحسّن صورته في نظر الغرب وأن يجني بعض الأرباح السياسية والمالية. وذلك لم يمنع البرلمان الأوروبي الذي تذرع بالتمييز تجاه اليهود السوريين، من أن يقرر، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، تجميد البروتوكولات المالية مع سوريا. وبدا قرار الاتحاد الأوروبي مذهلاً، إذ صدر بعد ثلاثة أشهر من مؤتمر مدريد، غير أنه يجب الاعتراف بأن سوريا لم تستفد على الإطلاق، في البرلمان الأوروبي، من تعاطف حقيقي، وحتى من حياد متسامح.

وتبنى البرلمان الأوروبي في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٢، وقد كان مهتماً بازدياد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة قراراً جديداً[٣٧] يدين كل أشكال العنف ويشجع على متابعة مسار السلام. ولكن التوتر استمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ طردت إسرائيل أربعمئة وخمسة عشر فلسطينياً من التيار الإسلامي إلى لبنان.

ومَثَلت اللجنة التي خشيت معارضة البرلمان الأوروبي متابعة المحادثات الإعدادية بين اللجنة وإسرائيل للتحضير لاتفاق اقتصادي جديد، أمام البرلمان الأوروبي لأجل إصدار إعلان حول طرد الفلسطينيين. وظلت الضغوط السرية على البرلمان الأوروبي لكي يمتنع عن اتخاذ تدابير ضد إسرائيل، من دون مفعول. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣[٣٨] طلب البرلمان الأوروبي تعليق البروتوكولات المالية. فقد اتهم الحكومة الإسرائيلية (العمالية) بعرقلة مسار السلام الجاري. لكن لم يتم توفير فلسطينيي حماس. وهذا التفريق بين الفلسطينيين المتطرفين (حماس) والفلسطينيين

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣، و *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 267 (14 novembre 1991), p. 137.

(٣٧) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-419 (8-12 juin 1992), pp. 290-293, et no. C 176 (13 juillet 1992), pp. 121-122.

(٣٨) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-426 (18-22 janvier 1993), pp. 132-137, et no. C 42 (15 février 1993), pp. 169-170.

المعتدلين (م. ت. ف.)، كان جديداً في لغة البرلمان الأوروبي، الذي كان ينظر حتى ذلك الحين إلى الشعب الفلسطيني، ككل، ومن دون أي تمييز.

وقد جدد البرلمان الأوروبي، على رغم التدابير الأولى للإعادة إلى الوطن، انتقاداته لإسرائيل في شباط/فبراير ١٩٩٣ ولإرهاب حماس، وطلب إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية اتخاذ عقوبات ضد إسرائيل[٣٩].

وصدرت قرارات أخرى في عام ١٩٩٣، في أيار/مايو لتقديم دعم البرلمان الأوروبي في شأن الأسرى والمفقودين الإسرائيليين في لبنان[٤٠]، وفي تموز/يوليو لانتقاد تصاعد الإرهاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطلب مساعدة عاجلة للأنروا والتذكير بدعم مسار السلام[٤١].

ووضع، الإسرائيليون والفلسطينيون، في الوقت عينه، في مكان ما في أوسلو في النروج، اللمسات الأخيرة لاتفاق سرّي أعلن في نهاية آب/أغسطس ووقع في واشنطن في أبّهة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وحيّا البرلمان الأوروبي في ١٦ أيلول/سبتمبر «الاتفاق التاريخي» بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان حساساً بصورة خاصة تجاه ضرورة دعمه على الصعيد الاقتصادي، ودعا الموقعين إلى المجيء ومخاطبة النواب الأوروبيين[٤٢].

وعادت العلاقات بين الدولة الإسرائيلية والبرلمان الأوروبي، التي كان يشوبها التوتر بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣، لتحوز من جديد رضا النواب الأوروبيين الذين حيّوا شجاعتها وبعد نظرها. وكان تطبيع العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية أحد الرهانات الأساسية لاتفاق واشنطن، فطلب البرلمان الأوروبي إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، مصوتاً على قرارين حول هذه المسألة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وقد خاطب الوزير الأول الإسرائيلي رابين، تجاوباً مع دعوة البرلمان الأوروبي،

---

(٣٩) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-427 (8-12 février 1993), pp. 295-302, et no. C 172 (15 mars 1993), pp. 120-121.

(٤٠) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-431 (24-28 mai 1993), pp. 282-294, et no. C 176 (28 juin 1993), p. 157.

(٤١) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-433 (12-16 juillet 1993), pp. 280-283, et no. C 285 (20 septembre 1993), pp. 150-151.

(٤٢) *Journal officiel des communautés européennes*: no. D3-438 (15 novembre 1993), pp. 7-10, et no. C 329 (6 décembre 1993), pp. 46-49.

النواب الأوروبيين المجتمعين في جلسة استثنائية في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وتمحور خطابه حول أربع أفكار أساسية:

ـ الفخر بالانتماء إلى الشعب اليهودي المزوّد أخيراً بدولة أقيمت على «أرضه الأصلية».

ـ السلم مع الفلسطينيين رهان أمن لإسرائيل.

ـ ضرورة عقد سلام مع الجيران العرب (الأردن وسوريا ولبنان).

ـ إعادة النظر في الروابط الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وإعادة التفاوض من أجل اتفاق جديد.

وانتهز البرلمان الأوروبي فرصة هذه الجلسة الاستثنائية لإعطاء رأي موافق على الاتفاقية الثامنة بين الاتحاد الأوروبي والأنروا.

وبعد بضعة أيام، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، كان دور ياسر عرفات للتعبير عن رأيه من على منبر البرلمان الأوروبي[٤٣]، فاغتبط لتوقيع إعلان المبادئ والاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وحثّ الاتحاد الأوروبي على دعم مسار السلام، على وجه الخصوص على الصعيد الاقتصادي. وشدد زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، مبتعداً عن أي لهجة ظافرية، على تحديات المرحلة التالية: التحدي الأمني (أمن الفلسطينيين مهدد بالمستوطنات الإسرائيلية)، والاقتصادي، (وجوب إعمار البلد بعد ست وعشرين سنة من الاحتلال)، والثقافي (إعادة جعل فلسطين نموذجاً ديمقراطياً)، والسياسي (تأمين حماية حقوق الإنسان). بيد أن التحدي الرئيسي هو عقد سلام شامل ودائم للمنطقة كلها كما ذكّر بذلك.

وجاءت مجزرة الخليل لتجعل الجو في الشرق الأدنى مكفهّراً. أصبح مسار السلام الذي ما كاد ينطلق مهيض الجناح. وقلق البرلمان الأوروبي من ذلك في قراره الصادر بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤، وطلب إلى الفلسطينيين والإسرائيليين العودة إلى الحوار، ودعم بصورة خاصة المطالب الفلسطينية بإدخال تفكيك المستوطنات في برنامج المفاوضات (الفقرتان ٧ و٨)[٤٤].

وتبنى البرلمان الأوروبي في جلسته الاستثنائية الأخيرة، قبل انتخابات حزيران/

---

(٤٣) *Journal officiel des communautés européennes*, no. D3-440 (13 décembre 1993), pp. 34-37.

(٤٤) Doc. P.E. 180-579. P.V. 311, 10 mars 1994, pp. 1-2.

يونيو ١٩٩٤، في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، تقريراً مهماً حول مسار السلام في الشرق الأوسط. انه تقرير والتجر (Woltjer)(٤٥) الذي ذكّر بضرورة متابعة المفاوضات الثنائية الجانب بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبين إسرائيل والدول العربية الأخرى، للتوصل إلى سلام اقليمي. وعبّر عن معارضة البرلمان الأوروبي أي شكل من أشكال التطرف والتعصب واللاتسامح. وشدد على إلحاحية مقاربة اقليمية لمشاكل الماء والإنتاج الغذائي وأهمية الاندماج الاقليمي وواجب الاتحاد الأوروبي وبلدان الخليج في دعم إنماء المنطقة الاقتصادي. وألحّ التقرير أخيراً على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في إسرائيل ووضع نهاية للمقاطعة العربية ـ الإسرائيلية، والتفاوض حول نزع السلاح المتعدد الطرف، وتخفيض شراء الأسلحة، وإطلاق حقوق الإنسان ومكافحة التطرف بتحسين الحصة اليومية للسكان المعنيين.

وبالاختصار، لم يرد في التقرير أي عنصر جديد لكنه يبين فائدة تحديد وضع مسار السلام وشروط نجاحه وانخراط الاتحاد الأوروبي في مجراه ومتابعته. إن قرار البرلمان الأوروبي الذي جرى التصويت عليه في ٦ أيار/مايو استعاد الأساسي من توصيات التقرير(٤٦). على أن الفقرة ٢٧ تستأهل بيانها، فالبرلمان الأوروبي «دعا وفده البرلماني الخاص (ad hoc) إلى التوجه، في أقصر مهلة، إلى المنطقة للقيام بجرد للحاجات الحقيقية الأكثر إلحاحاً وعلى المدى الطويل وتقديم اقتراحات ملموسة وبناءة تؤخذ في الحسبان في موازنة الاتحاد المقبلة».

ومنذ أيار/مايو ١٩٩٤ كانت حركة مسار السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني كأسنان منشار. فبعد الاتفاق الاقتصادي في القاهرة بين إسرائيل والفلسطينيين (٤ أيار/مايو ١٩٩٤)، وعودة عرفات إلى غزة (تموز/يوليو ١٩٩٤) وإقامة سلطة الحكم الذاتي سرعان ما راوحت المفاوضات في المكان، وتأجل استحقاق الانتخابات إلى أجل غير مسمى. يضاف إلى ذلك أن العمليات الاستشهادية التي قام بها إسلاميون فلسطينيون في إسرائيل دفعت هذه الأخيرة إلى أن تحد، لا بل أن تمنع، دخول العمال الفلسطينيين إلى سوقها. وفي الوقت عينه دعي الآلاف من العمال الأجانب (الآسيويين والأوروبيين الشرقيين) إلى العمل في إسرائيل بدلاً من الفلسطينيين. وكانت نتيجة هذه السلسلة من الأحداث ازدياد الصعوبات الاقتصادية بالنسبة إلى الفلسطينيين، وتآكل شرعية زعمائهم وضغطاً متزايداً للمعارضة الإسرائيلية على

---

(٤٥) Doc. P.E. 181-839. P.V. 16. 11, 6 mai 1994, pp. 152-155,
باسم لجنة الشؤون الخارجية والأمن.

(٤٦) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 205/571 (6 mai 1994).

الحكومة العمالية، وبصورة عامة، نوعاً من خيبة الأمل بالنسبة إلى مجمل المفاوضات.

وتبنى البرلمان الأوروبي الذي اشتمّ تجميد المسار، خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٤، سلسلة قرارات تذكّر بإلحاحية متابعة المسار أياً كان الثمن.

فصدر قرار ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بعد بضعة أيام من عملية في قلب تل أبيب، غداة توقيع الاتفاق الإسرائيلي ـ الأردني (٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤). هذا القرار أدان «بحزم شديد جميع العناصر المتطرفة في الشرق الأوسط التي تحاول منع حسن مجرى مسار السلام، وبخاصة، العمليات الإرهابية لحماس»، لكنه اغتبط «باتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل الذي وُقِّع بالأحرف الأولى في عمان في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ونهائياً في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤»، وشدد على الدور الإيجابي للملك حسين في هذا المسار وأمل أن «توصل المفاوضات بين سوريا وإسرائيل إلى اتفاق أيضاً».

وقدمت عملية ناتانيا في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، التي أدت إلى مقتل واحد وعشرين إسرائيلياً، فرصة جديدة للبرلمان الأوروبي لإعلان رأيه في مسار السلام. ويشهد قراره في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ على قلقه الشديد بالنسبة إلى تكاثر العمليات والمجازر في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة[(٤٧)]. واعتبر البرلمان الأوروبي أن هذه العمليات هدفها عرقلة حسن مجرى مسار السلام و«إعادة إغراق المنطقة في وضع حرب مستترة دائمة». ولكنه أبدى أيضاً «قلقه لكون عدد المستوطنات الإسرائيلية، منذ توقيع إعلان المبادئ، لم يكف عن الازدياد وتشييد أبنية جديدة في المستوطنات الحالية، وقد ترافق ذلك مع مصادرات جديدة للأراضي، وهذه الأفعال تغذي التطرف الفلسطيني». وانتهى القرار إلى نداء إلى الاتحاد الأوروبي لكي «يتخذ جميع التدابير السياسية والاقتصادية الملائمة لتنشيط مسار السلام والمساهمة في الانفراج».

وكان مسار السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني من جديد موضوع نقاش كثيف في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، بحضور السيد آلان لامسّور (Alain Lamassour) رئيس المجلس في ذلك الوقت والمفوض مانويل ماران. وأكد لامسّور مجدداً، جواباً عن عدة أسئلة شفهية، تعلّق المجلس بمسار السلام وإرادة الاتحاد الأوروبي الإسهام في نجاحه، غير أنه شدد في الوقت عينه، على قلق الجميع لبطء المفاوضات الجارية،

---

(٤٧) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 323/158 (21 novembre 1994).

واللجوء إلى العنف والإغلاق المتكرر للأراضي الفلسطينية. غير أنه اعتبر أنه «من المشجع أن يكون الفريقان المعنيان قد توصلا إلى اتفاق (قبل أول تموز/يوليو ١٩٩٥) حول إعادة انتشار القوات وحول إجراء الانتخابات. وذكّر في هذا الصدد بأن المجموعة قد أنفقت مليونين وأربعمئة ألف ايكو في عام ١٩٩٤ من أجل التحضير للانتخابات، وأنها على استعداد لتخصيص مليونين وثمانمئة ألف ايكو في عام ١٩٩٥ للمساعدة في إعداد قانون الانتخاب ووضع خريطة الضفة الغربية وكتابة المستندات الانتخابية، بين غيرها من الأمور.

وألح المفوض ماران على الأهمية السياسية للانتخابات لإضفاء الشرعية على السلطات الفلسطينية، وأكد أن «بإمكان الاتحاد تأمين المراقبة الموجّهة» للانتخابات، وإرسال مراقبين وتأمين التنسيق في المسار الانتخابي. وانتهز هذه المناسبة لتذكير البرلمانيين الأوروبيين بأهمية الإسهام المالي للمجموعة في الإدارة والقطاع التربوي وشرطة لسلطة الحكم الذاتي ولفت النظر إلى أن هذا النوع من التمويل ليس دائماً لأن المساعدة المجموعية تحوّلت عما يجب أن تكون منذورة له: الإنماء.

وصدر عقب النقاش، قرار مشترك حول الشرق الأوسط والانتخابات في الأراضي المحتلة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥. ورأى البرلمان الأوروبي في هذا القرار أن تنظيم الانتخابات في الأراضي المحتلة يعطي السلطة الفلسطينية شرعية ديمقراطية، وطلب إلى الاتحاد الإجابة بالإيجاب عن طلب إرسال مراقبين. واغتبط في المناسبة عينها للقرار الإسرائيلي إطلاق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين، وعلى العكس «أبدى قلقه الشديد بالنسبة إلى القرارات التي يرى أنها مناقضة لاتفاقات القاهرة نصاً وروحاً، بمصادرة عشرات الهكتارات من الأراضي التي تعود للفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية»[٤٨].

البرلمان الأوروبي ومسار السلام: المرحلة الناشطة (١٩٩٦ ـ ١٩٩٩)

أنيطت بلجنة خاصة (ad hoc) العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.).

وقرر مؤتمر الرؤساء ـ مكتب البرلمان الأوروبي ـ عقب اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تأليف وفد خاص تناط به العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعقد هذا الوفد الخاص اجتماعه التأسيسي في ٢٤ تشرين

(٤٨) Le Point de session, mai 1995, P.E. 191. 945, p. 23.

الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وسافر بين ٢٠ و٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ إلى الأراضي المحتلة والتقى الرئيس عرفات والعديد من الشخصيات الفلسطينية. وذكّر الوفد، في هذه المناسبة، بموقف البرلمان الأوروبي من مسار السلام، المؤكد غير مرة، منذ مؤتمر مدريد. وانضم، في ما بعد، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وفد من البرلمان الأوروبي من ستة عشر نائباً إلى فريق مراقبي الاتحاد الأوروبي المكلفين مراقبة حسن سير الانتخابات الفلسطينية وعملية فرز الأوراق الانتخابية.

١٩٩٦: القرارات

تبنى البرلمان الأوروبي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ قراراً تشريعياً في شأن اقتراح قرار المجلس واللجنة حول إبرام اتفاق أوروبي ـ متوسطي ينشئ مشاركة بين المجموعات الأوروبية ودولة إسرائيل[٤٩].

كما تبنى البرلمان الأوروبي، بعد عمليات الإسلاميين في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٦، قراراً (١٤ آذار/مارس ١٩٩٦) «أدان بشدة الاعتداءات الجديدة في إسرائيل، وأسف لرفض الحكومة السورية إدانة هذه الأفعال [...] وأدان الحكومة الإيرانية لدعمها السياسي الملموس للإرهابيين [...] واغتبط للموقف الحازم للأردن تجاه الإرهابيين [...] وقدّر مجهود السلطة الفلسطينية لاحترام القانون وتوقيف المسؤولين عن الجرائم [...]».

وهكذا وزع البرلمان الأوروبي، للمرة الأولى، الشجب والتهنئة على الفاعلين الاقليميين تبعاً لموقفهم من الإرهاب، وإنما من دون إعطاء تعريف للإرهاب.

وكان على البرلمان الأوروبي، لأن العنف لم يتوقف، أن يدين من جديد، في قرار ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، عمليات حزب الله اللبناني. ضد القرى الإسرائيلية، إلا أنه رأى أن «أهمية ردة الفعل العسكرية الإسرائيلية على أعمال العنف هذه ضد سكانها غير متناسبة [...]، و«دعا الحكومة اللبنانية، وعلى وجه الخصوص الحكومة السورية، إلى العمل قدر الإمكان لمنع الهجمات الإرهابية التي تنطلق من لبنان ضد إسرائيل ووقف مساعدة حركة حزب الله ومساندتها في لبنان [...]»[٥٠].

وأصم حزب الله أذنيه عن هذه النداءات لأنه اعتبر أن إسرائيل تنقل الحرب إلى لبنان باحتلالها، وبالتالي لا يفهم لماذا يجب منع اللبنانيين من نقل الحرب إلى إسرائيل.

---

(٤٩) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 78 (18 mars 1996).

(٥٠) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 141 (13 mai 1996).

وأعلن البرلمان الأوروبي، على صعيد آخر، في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، رأيه في المساعدة الاقتصادية المستقبلية للضفة الغربية وقطاع غزة[٥١]. وبدأ القرار الطويل بصورة خاصة بسلسلة من الحيثيات واتسع بلائحة طويلة من التوصيات للاتحاد الأوروبي الذي يتوجب عليه أن يساعد الفلسطينيين في إقامة «تجهيزات تقنية ومالية» والسهر على «الرقابة والشفافية العامتين». على الاتحاد الأوروبي، بادئ ذي بدء، «مساعدة القطاعات الفلسطينية العامة والخاصة على خلق فرص الاستخدام»، وإنشاء «إطار قانوني وبنية تحتية مادية حديثة لجعل الاقتصاد قادراً على الاشتغال بفعالية». ورأى البرلمان الأوروبي، علاوة على ذلك، ان على الاتحاد الأوروبي أن يساهم في بناء مرفأ ومطار لتأمين مواصلات الأراضي الفلسطينية.

وصوّت البرلمان الأوروبي، أخيراً، في ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٦، على «قرار تشريعي حول اقتراح قرار المجلس المتعلق بعقد اتفاق تعاون علمي وتقني بين المجموعة الأوروبية ودولة إسرائيل». وأيد البرلمان الأوروبي عقد الاتفاق[٥٢]. وبدا هذا القرار الصادر بعد انتخاب نتنياهو، الذي لم يخفِ على الإطلاق إرادته في تعطيل مسار السلام، كمكافأة على تصلّب إسرائيل.

تقرير كولاجانّي (Colajanni): ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

قد يميل بعضهم إلى الاعتقاد أن تقرير كولاجاني حول تطورات مسار السلام في الشرق الأوسط مرتبط بانتخاب نتنياهو. وهذا غير صحيح، لأن رئيس البرلمان كان قد أعلن، خلال جلسة ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٥، أن مؤتمر الرؤساء أجاز **للجنة الشؤون الخارجية والأمن وسياسة الدفاع** أن تقدم تقريراً حول مسار السلام. هكذا كانت المبادرة سابقة للانتخابات الإسرائيلية، إلا أن وصول اليمين إلى السلطة في إسرائيل سيؤثر، بلا جدال، في مضمونها.

وتفحصت اللجنة مشروع التقرير الذي أعده م. كولاجانّي سبع مرات، بين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وأودع للنقاش في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وشرح المقرر في عرض الأسباب الموجبة، في ملاحظة استهلالية، أن تقريره يهدف إلى تحديد «موقف أساسي على المديين المتوسط والطويل للبرلمان الأوروبي، مع إهمال الفترة الراهنة المباشرة والتعلق بالاتجاهات والوقائع التي تحمل أكثر من غيرها

---

(٥١) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 166 (10 juin 1996).

(٥٢) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 261 (9 septembre 1996), p. 0195.

نتائج دائمة». وأضاف أن «على البرلمان الأوروبي أن يقول بوضوح وصراحة أنه لا ينحاز إلى الفلسطينيين أو الإسرائيليين وإنما إلى السلام، وبالتالي إلى العمل باتفاقات أوسلو وتأكيد استراتيجيا «الأراضي مقابل السلام» التي هي الأساس».

ثم توصل التقرير إلى وصف تطور مسار السلام منذ «اتفاقات واشنطن» في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حتى الانتخابات الإسرائيلية. وكتب المقرر يقول «أوضحت نتائج الانتخابات حذر قسم من السكان الإسرائيليين من تطور المسألة المعنية. وتُنسب ردة الفعل هذه إلى مجموعة عوامل ذات طابع اجتماعي ـ ثقافي (مثلاً صعوبات اندماج المهاجرين من أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق)، و«عرقي» (الاختلافات بين السفارديم والاشكيناز)، وديني (التعارض بين المجتمع العلماني والأرثوذكس)، وانطباع منتشر بانعدام الأمن مردُّه إلى العمليات الدموية الحاصلة في الأشهر السابقة، وهو ما كان مفعوله النهائي إثارة موجة سخط عقب اغتيال السيد رابين».

وعبّر المقرر، انطلاقاً من ذلك، عن اهتمامه لأن «الليكود بنى عمله السياسي، قبل الحملة الانتخابية وبعدها، على معارضة محددة للتنازلات المعطاة للفلسطينيين [...]». وأضاف مزايداً: «إن موضوع أمن السكان الإسرائيليين يتجسد هكذا في ذهنية انغلاق وآراء مسبقة في سياق الشرق الأوسط [...]». ويتابع التقرير مبرزاً الخلافات في الإدراك والتصورات بين حزب العمال والليكود حول حزمة من المشكلات، بدءاً من مسألة القدس إلى مسألة الأمن مروراً بتطور الحكم الذاتي نحو دولة فلسطينية مستقلة.

ويبدي التقرير، بصورة عامة، عدم رضاه عن عمل الحكومة الإسرائيلية: «يحمل تجذر المواقف الإسرائيلية نتائج سلبية للفريقين» [...] «في الوضع الحالي للأمور يشكل وجود مستوطنات يهودية تهديداً حقيقياً للسلام».

ولم يتجاهل واضع التقرير بالتأكيد أن الحكومة العمالية هي التي بدأت سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة، ولكنه حرص على التأكيد، من دون إعطاء الإثبات، ان «خيارات العماليين والليكود، حتى في هذا الصدد (الاستيطان الإسرائيلي)، مختلفة بخصوص نزع فتيل هذه المخاطرة».

وكانت النبرة بالنسبة إلى الخليل أشد صرامة: «تعد هذه المدينة مئة وعشرين ألف فلسطيني هم، عملياً، رهائن أربعمئة مستوطن يهودي في وسط المدينة تحميهم مفرزة عسكرية إسرائيلية مهمة (حوالى ألف ومئتي جندي)».

وهكذا لم تحمل نتيجة الانتخابات الإسرائيلية أي بشارة خير. «إذا كان البرنامج الجديد للحكومة مطبقاً حرفياً، فإن التقدم يوصل على أبعد تقدير إلى «سلام بارد» مع معظم الجيران العرب، إذ يخلق غياب التفاهم مع سوريا ووضع حدود للحكم الذاتي الفلسطيني المخفوض إلى مستوى «بانتوستان» وضعاً لا يطاق بالنسبة إلى الفرقاء جميعاً».

غير أن السيد كولاجانّي يعتقد أن هذا السيناريو المظلم ليس قَدَراً لأن «مبدأ القانون الدولي القائل «Pacta Sunt servanda»، يشكل والحالة هذه ضمانة ضد انحرافات محتملة [. . .]».

إن هذا التفكير مطبوع بالسذاجة لأنه يفترض أن احترام القانون الدولي هو معطى مفروض على الجميع، في حين أن تاريخ الصراع الإسرائيلي ـ العربي يقدم، بوضوح يومياً، البيّنة على طابعه الإشكالي.

إن أقوال المقرر حول الصعوبات التي تعيق حسن اشتغال الحكم الذاتي الفلسطيني، ومسألة اللاجئين في عام ١٩٤٨، والرباط العفوي بين السلام والإنماء الاقتصادي، وبين الأمن والسلام الاقليمي، هي أوثق صلة بالموضوع. وتأملاته حول مستقبل القدس وصفية بالأحرى، تذكِّر بأن القدس يمكن أن تصبح حجر عثرة أمام المفاوضات، لكن من دون تكرار موقف الاتحاد الأوروبي بصدد المدينة المقدسة.

وينتهي التقرير أخيراً إلى توصيات موجهة إلى الاتحاد الأوروبي الذي ظهر عمله «محدوداً وغير مرئي إطلاقاً». ثمة توصية فيه بأن يمارس الاتحاد الأوروبي «عملاً سياسياً ملموساً أكثر». . . «من دون أن يحل محل الولايات المتحدة»، ولا سيما أن الاتحاد الأوروبي ليس لديه الإمكانية ولا المصلحة في تسوية المسألة. . . من أجل «تسهيل تقدم المفاوضات عن طريق مشاركة مباشرة».

ويشكل هذا القسم الأخير نقطة الضعف في التقرير، فتوصية أوروبا بأن تشارك في المفاوضات ليست جديدة ولا أصلية، وقد أصبحت اللازمة الملوّح بها في الغالب وإنما يبقى مضمونها واجب التحديد.

واستعاد قرار البرلمان الأوروبي(٥٣) الذي جاء بعد مناقشة تقرير كولاجانّي الاعتبارات الرئيسية للتقرير مع التخفيف من حدتها. إلاّ انه يؤكد ثانية الموقف

---

(٥٣) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 362 (2 décembre 1996), p. 0255.

التقليدي للبرلمان الأوروبي في ما يتعلق باستئناف الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية» الذي «يعرِّض بشكل خطير العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية للخطر»...، أو شق نفق تحت ساحة الجوامع في القدس، المعتبر قراراً «استفزازياً وخطيراً». وهو يشدد على أهمية دور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء «في ما يتعلق بالمساعدة المالية لإنماء شروط حياة السكان الفلسطينيين وتحسينها»... ويدعو الحكومة الإسرائيلية إلى «احترام التعهدات المتخذة سابقاً من هذا البلد»، وينتقد «قرار الوزير الأول الإسرائيلي إجازة إقامة مستوطنات يهودية جديدة في الأراضي المحتلة»، ويطلب «الفتح الفوري للأراضي الفلسطينية التي يناقض إغلاقها اتفاقات أوسلو»، وإنشاء «ممر لتأمين حرية تنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة».

إن المادة ٩ من القرار، في هذه القائمة من الإدانات والمطالب التي لا يعطي عنها هذا التأليف سوى لمحة مختصرة، ناشزة بعدم دقتها وغرابتها. فالبرلمان الأوروبي، في الواقع، «دعا السلطة الفلسطينية بإلحاح إلى بذل كل جهدها لتأمين سلامة مواطني الخليل وسائر المستوطنات وإعطاء التعليمات للشرطة والعسكريين الفلسطينيين بعدم استخدام الأسلحة إلاّ في المهام المنوطة بهم وليس ضد قوات الأمن الإسرائيلية».

وهذه الفقرة تسيء إلى وضوح القرار وتماسكه، هذا القرار الذي يرتكز على تقرير قيّم، في المحصلة. فبالفعل من هم المواطنون المقصودون؟ إذا كان الأمر يتعلق بأربعمئة مستوطن يهودي متعصب وموجود في قلب المدينة بطريقة غير شرعية، فلماذا لم يقل القرار ذلك صراحة؟ وهل أن مهمة الشرطة الفلسطينية، فضلاً عن ذلك، تأمين أمن المستوطنات التي لم يعترف أحد بشرعيتها خارج إسرائيل؟ وما هي أخيراً، المهام المنوطة بالشرطة الفلسطينية ومن يجيز استخدام أسلحتها؟

إن قرار عام ١٩٩٦، باستثناء هذه الفقرة السيئة الأسلوب التي تشكل، بداهة، إضافة آخر دقيقة الصادرة عن مجموعة إضراب يمينية، لإعطاء وهم موقف متوازن، هو، ولا ريب، الأطول والأوضح تفسيراً لموقف البرلمان الأوروبي من مسار السلام.

حصيلة عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ وتقرير الكساندروس ألافانوس (Alexandros Alavanos)

عاد البرلمان الأوروبي في قراراته اللاحقة إلى مسار السلام. وهكذا صوّت في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧، على قرار يدين قرار الحكومة الإسرائيلية بناء حي جديد في

جبل أبو غنيم في القدس الشرقية(٥٤). وأعلن، بعد شهر، في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، رأيه مجدداً في المستوطنات الإسرائيلية الجديدة وعودة «أعمال الإرهاب» ضد الإسرائيليين.

وكان، في غضون ذلك، في شباط/فبراير ١٩٩٧، قد تم توقيع اتفاق مشاركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتبنى البرلمان الأوروبي، قبل دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، قراراً تشريعياً انطلاقاً من مشروع حضّره الكساندروس ألافانوس كمقرر(٥٥). ومر التقرير بسرعة على الخاصية القانونية للاتفاق. على أنه شدد على أن الأمر يتعلق باتفاق إنابي، من نوع خاص، لا يورط الدول الأعضاء ولا يتطلب، على عكس اتفاقات المشاركة الأخرى، تصديق البرلمانات الوطنية. فمرماه ذو طابع سياسي بشكل خاص، ولو لم يتم ذكر الحوار السياسي ولا الحوار البرلماني فيه.

ويشكل تقرير الكساندروس ألافانوس تتمة لتقرير غارتون (Garton) حول المساعدة الاقتصادية المستقبلية من الاتحاد الأوروبي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة(٥٦)، وكان قد أوصى في عام ١٩٩٦ بعقد اتفاق سريع مع السلطة الفلسطينية، ولو لم يكن ذلك إلا لتعزيز الوضع الدولي للسلطة الفلسطينية.

وتبنت لجنة الشؤون الخارجية تقرير الكساندروس ألافانوس في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧. وكان، في نيسان/أبريل موضوع قرار برلماني مؤيد في إطار إجراء رأي موافق(٥٧).

ولم تتباعد القرارات بعد شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧. ففي قرار ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧(٥٨) أدان البرلمان الأوروبي العمليات الدموية في القدس في ٣٠ تموز/يوليو و٤ أيلول/سبتمبر، وأبدى قلقه لتجميد مسار السلام، وأخذ علماً «بالنداء الذي أطلقته وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت يوم الخميس الواقع فيه ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لصالح وقف استيطان الأراضي المحتلة» وندد «برفض الحكومة الإسرائيلية في هذا الشأن».

(٥٤) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 115 (14 avril 1997), p. 0169.

(٥٥) مشروع توصية في شأن اتفاق إنابي للرابطة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية:
Rapport de Mr. Alexandros Alavanos, 20 mars 1997, A4-0103/97.

(٥٦) A4-0129/96.

(٥٧) A4-0/03/96.

(٥٨) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 304 (6 octobre 1997), p. 0118.

ولم يظهر أي شيء بارز في عام ١٩٩٨ سوى قرار حول مسار السلام في الشرق الأوسط[٥٩] استعاد حرفياً القرارات السابقة. وجاء فيه ذكر مساعي الموفد الأوروبي الخاص الحميدة: دعا البرلمان الأوروبي «المجلس واللجنة إلى أن لا يألوا جهداً لدعم هذا المسار والإفادة من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والفرقاء المعنيين بمن فيهم سوريا ولبنان، ومن مساعي السيد موراتينوس».

وأدى إعدام الشقيقين رائد وفؤاد أبو سلطان في غزة، في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى صدور قرار البرلمان الأوروبي بإدانته في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وانتهى عام ١٩٩٨ مع ذلك بتنظيم منتدى برلماني أوروبي ـ متوسطي في البرلمان الأوروبي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ذكّر في فقرته السابعة بضرورة إعطاء دفع جديد لمسار السلام. وتبع هذا اللقاء البرلماني الكبير، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، لقاء نظمته المجموعة الاشتراكية حول «أوروبا ومسار السلام» شارك فيه فيصل الحسيني ويوسي بيلين وآخرون. وسيطرت على هذا اللقاء الذي حصل بعد توقيع مذكرة واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ تحاليل متباينة عن الاتفاق واحتمالات المستقبل. ولم تكن هناك أي فكرة أصلية في ما يتعلق بدور أوروبا في النقاش، عدا تكرار اللازمة القديمة حول مبادرات «شعب إلى شعب»، وتحضير الدراسات حول ملفات النظام النهائي واستمرار المساعدة الأوروبية. وكان هناك إلحاح خاص على الدور التكميلي للاتحاد الأوروبي للجهود الأمريكية. ولم يُستدعَ أي خبير من البرنامج الأوروبي للأمن والتعاون لتقديم تحليل معمّق للإكراهات الداخلية والخارجية التي ترمي بثقلها على العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي وتحد من دوره واستقلاليته. إن التباين في مختلف وجهات النظر بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول الدور المأمول للاتحاد الأوروبي في الشرق الأدنى واضح: يحدده الإسرائيليون بالمساعدة المالية وينادي الفلسطينيون برعاية مشتركة أوروبية ـ أمريكية حقيقية لمسار السلام وانخراط فاعل للاتحاد الأوروبي في المفاوضات في صدد النظام النهائي.

التقرير الثاني للسيد لويجي ألبرتو كولاجانّي (١٩٩٩) حول إبلاغ اللجنة: «دور الاتحاد الأوروبي في مسار السلام والمساعدة المستقبلية للشرق الأدنى»

عقب إرسال إبلاغ اللجنة إلى البرلمان الأوروبي، بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير

(٥٩) *Journal officiel des communautés européennes*, no. C 210/221 (18 juin 1998).

١٩٩٨، طلب هذا البرلمان آراء لجنة الموازنات، ولجنة الرقابة الموازنية، ولجنة الشؤون الخارجية والأمن والسياسة الدفاعية، التي سمّت بدورها السيد كولاجانيّ كمقرر في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وكان مشروع التقرير موضوع نقاش في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وتم اقتراح قرار جرى تبنّيه: وقد أدخل البرلمان عليه بعض التعديلات في قرار نهائي طويل تم التصديق عليه في ١١ آذار/مارس ١٩٩٩. وهذا القرار الذي يتضمن اثنتي عشرة «حيثية» واثنتين وثلاثين مادة كان الأغنى على الإطلاق منذ قرار ١٩٩٦ الشهير.

فقد بدأ البرلمان أولاً بالتعبير عن «رضاه عن اتفاق واي بلانتايشن»، وأسف لكون «الحكومة الإسرائيلية قد أضافت لاحقاً من جانب واحد على الاتفاق الأصلي شروطاً جديدة جمّدت تطبيقه»، وأبدى اقتناعه بأن «الإرادة الشرعية للفلسطينيين في إعلان الاستقلال من جانب واحد من الآن حتى ٤ أيار/مايو، وكذلك ردة الفعل الإسرائيلية المعلن عنها سلفاً يجسدان مسبقاً فترة مأسوية للسلام»، وذكّر بأن «مكافحة أي شكل من أشكال التطرف أو الأصولية تشكل شرطاً أساسياً لنجاح مسار السلام الجاري»، وإنما بيّن «[. . .] أن التعهد المتخذ لمنع الاعتداءات الإرهابية ضد دولة إسرائيل يجب ألاّ يؤدي إلى تراجع الدور الديمقراطي للمجتمع الفلسطيني [. . .]». وأظهر البرلمان الأوروبي اقتناعه، علاوة على ذلك، بأن «المسار الجاري يوصل إلى تكوين دولة فلسطينية مستقلة». ولاحظ البرلمان، من ناحية أخرى، أن غياب سياسة خارجية مشتركة «يمنع الاتحاد من القيام بدور وحدوي»، ووضع كل أمانيه في تسمية ممثل رفيع المستوى للبرنامج الأوروبي للأمن والتعاون، له نفوذه السياسي ويمكن أن «يتيح ممارسة دور كهذا».

ويذكّر البرلمان الأوروبي من جديد، في ما يتعلق بالمساعدة المالية للأراضي الفلسطينية، بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أصبحت «المانح الرئيسي»، واعتبر انه من الضروري اللجوء «إلى تطبيق رقابة مباشرة للجنة على مصير أموال المجموعة [. . .]»، وطلب إلى اللجنة «ان تقدّم له معلومات مفصلة حول المساهمات المالية للدول الثالثة والمؤسسات المالية الدولية لصالح مسار السلام، وفلسطين أو البلدان الأخرى في المنطقة».

وعاد البرلمان إلى الموضوع العزيز على قلبه، أي «انطلاق التعاون السياسي الاقتصادي في المنطقة». وأتت المادة ٢٤ من القرار على ذكر الأردن واعتبرت أن «تكريس رعاية خاصة للأردن له أهمية كبرى إذ ساهم بشكل أساسي في التقدم الإيجابي لمسار السلام».

وأكد البرلمان أيضاً نيته في «تنشيط المبادرات التي تستهدف البلديات والإدارات المحلية الفلسطينية»، واعتبر أن المشاريع المتعلقة بالمؤسسات الفلسطينية في القدس «لها أولويتها». وفي هذا الموضوع «رأى البرلمان أن الانتهاكات المتكررة للوضع الراهن السائد في مدينة القدس غير مقبولة وطلب احترام الهويات الفردية والدينية والقومية للسكان المقيمين فيها. . .».

إن نص القرار المتعلق بلبنان، وبسبب عدم دقة الترجمات، جعله ضبابياً وغامضاً. وبالفعل أتى مشروع القرار على ذكر «الانسحاب غير المشروط لإسرائيل من جنوب لبنان». والصفة «غير مشروط» اختفت في النص الإنكليزي للقرار الأوروبي، في حين أنه لم يرد في النص الفرنسي سوى ذكر «انسحاب محتمل لإسرائيل من جنوب لبنان». ونأمل أن يحرص واضعو النص النهائي للقرار على تجنب خلل كهذا.

إذاً صوّت المجلس الأوروبي، قبل بضعة أشهر من انتهاء ولايته التشريعية، على أحد القرارات الأشد وضوحاً حول مسار السلام في الشرق الأوسط. ونلفت، عرضاً، إلى استخدام تعبير «فلسطين» بدلاً من «الأراضي الفلسطينية»، وهو تعبير مكرساً حتى الآن في لغة المجموعة، بالإضافة إلى أهمية قناعة البرلمان الأوروبي «بالإرادة الشرعية للفلسطينيين في إعلان الاستقلال من جانب واحد من الآن حتى ٤ أيار/مايو [. . .]».

إن قرار المجلس الأوروبي هذا سوف تكون له أهمية تاريخية، لأنه ليس هناك أي شك في أنه كان له دور كبير يحاكي إلى حد كبير الصياغة في صياغة إعلان برلين المهم، الصادر عن المجلس الأوروبي الاستثنائي في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩ حول مسار السلام.

ولم يؤتَ، في هذا الصدد، بما فيه الكفاية، على الدور الذي قام به المقرّر كولاجانّي في التأثير في البرلمانيين الأوروبيين بالنسبة إلى الرهانات الأساسية لمسار السلام وعلى ضرورة تجنب الصيغ الغامضة التي كانت في السابق قد أفسحت في المجال لشتى التفسيرات. وأثبت الاشتراكيون والخضر واليسار الموحد، والشيوعيون والقريبون إليهم، وائتلاف اليسار والتقدم، تماسكاً شديداً في مقاربتهم الصراع الإسرائيلي ـ العربي ومسار السلام، غير أنه يجب الاعتراف بأن الانقسام يسار ـ يمين، داخل البرلمان الأوروبي، نادراً ما انتقلت عدواه إلى المناقشات. وكان من الصعب على الحزب الشعبي الأوروبي والديمقراطيين المسيحيين، الأكثر تعاطفاً مع وجهة النظر الإسرائيلية، أن يدافعوا، منذ عام ١٩٩٦، على وجه الخصوص، عن

المواقف المتصلبة للحكومة الإسرائيلية، وباتوا أكثر ميلاً، إلى أن يتبنوا، بالنسبة إلى مسار السلام، وجهات نظر قريبة جداً من وجهات نظر نظرائهم الاشتراكيين. وقد اتفقت كل المجموعات الكبرى في البرلمان الأوروبي، في اليمين كما في اليسار، في أحد القرارات الأخيرة للبرلمان الأوروبي حول «دور الاتحاد في العالم»، في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩، على نص الفقرة المتعلقة بمسار السلام (المادة ٢٣).

«يشدد البرلمان الأوروبي، في ما يتعلق بالمنطقة المتوسطية، على أن العلاقات الاستراتيجية التي أقامها مسار برشلونة لا يمكن أن تنمو إلاّ حين يتم التوصل إلى الخروج من الطريق المسدود الذي اصطدم به مسار السلام في الشرق الأوسط؛ ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الاضطلاع بدور سياسي أقوى في البحث عن حل؛ ويرجو الحكومة الإسرائيلية تطبيق مذكرة واي ريفر من دون أن تضيف إليها شروطاً جديدة أحادية الجانب؛ ويعترف بحق السلطة الفلسطينية في إعلان الاستقلال، في إطار اتفاقات أوسلو، لكنه يدعوها إلى الامتناع عن أي عمل أحادي الجانب يمكن أن يعرّض متابعة مسار السلام للخطر»[٦٠].

واستعادت هذه الفقرة حرفياً الفقرة الواردة في اقتراح الحل في تقرير توم سنبسر (Tom Spencer) الذي تم التصويت عليه قبل بضعة أيام في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٩[٦١]، باسم لجنة الشؤون الخارجية والأمن والسياسة الدفاعية.

إن البرلمان الأوروبي، بعد يومين من هذا الاستحقاق الشهير في ٤ أيار/مايو، أي في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩، «إذ يعتبر أن السلطات الفلسطينية قررت قبول تمديد الفترة الانتقالية إلى ما بعد ٤ أيار/مايو ١٩٩٩» يغتبط بهذا القرار و«يدعو اللجنة والمجلس والدول الأعضاء، وكذلك الموفد الخاص للاتحاد الأوروبي، إلى بذل كل الجهود لتنشيط انطلاقة هذه المفاوضات ويطلب، فضلاً عن ذلك، استئناف المفاوضات حول المسارين السوري واللبناني من مسار السلام»[٦٢].

وكان، في عشية ١٧ أيار/مايو، لدى البرلمانيين الأوروبيين، جميع الأسباب ليكونوا راضين: لم يذعن ياسر عرفات لطلب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وحسب بل أيضاً خرج المرشح العمالي إيهود باراك منتصراً في انتخابات ١٧ أيار/

---

(٦٠) القرار الصادر في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩: P.E. 279. 324/75.

(٦١) انظر مستندات جلسة البرلمان الأوروبي: Document de séance, P.E. 229. 885/déf., 23 avril 1999.

(٦٢) القرار الصادر في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٩: P.E. 279. 325/233.

مايو. ونتيجة لذلك حلم المجلس الأوروبي بنهاية سريعة للتعقيد الإسرائيل ـ العربي. إلا أن البرلمانيين الأوروبيين، كانت لديهم، في بداية حزيران/يونيو ١٩٩٩ انشغالات أخرى أقل أهمية من السلم في الشرق الأدنى: التحضير لحملتهم الانتخابية.

خلاصة

من المناسب، بعد جولة الأفق المملة نوعاً ما بالنسبة إلى القارئ البعيد عن هذه الأمور، استخلاص بعض الدروس حول انخراط البرلمان الأوروبي في الملف العربي ـ الإسرائيلي ولا سيما الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

إن العنصر الأول الظاهر للعيان هو تطور موقف النواب الأوروبيين من المسألة العربية ـ الإسرائيلية عامة والفلسطينية ـ الإسرائيلية خاصة. وبالقيام بالتأليف إلى حده الأقصى أفرّق بين أربع فترات كبيرة:

تتسم الفترة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٣ بتباين موقف البرلمان الأوروبي من موقف اللجنة والمجلس. ولم يكن النواب في هذه الحقبة واعين حدّة المشاكل في الشرق الأوسط وكانوا غير عارفين بالحقائق السياسية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكانوا بالأحرى مؤيدين للفرضيات الإسرائيلية، إلا أنهم لم يكونوا غير مهتمين بظروف اللاجئين الفلسطينيين، وقد صوتوا على سلسلة قرارات تهدف إلى زيادة مساهمة المجموعة الأوروبية في الأنروا.

وتميزت الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ بوعي متزايد لمركزية المسألة الفلسطينية في الصراع الإسرائيلي ـ العربي. ويشهد على ذلك تقرير باندرز (كانون الثاني/يناير ١٩٨٣) الذي سجَّل نقطة قطيعة بالنسبة إلى الموقف التقليدي الوجل للبرلمان الأوروبي. إلا ان القرارات العديدة لم تكن تتجسد في اقتراحات ملموسة.

وكانت الفترة الثالثة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٥) غنية بالأحداث: الانتفاضة (١٩٨٧) وإعلان الدولة الفلسطينية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)، وأزمة الخليج ثم حرب الخليج (٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ـ شباط/فبراير ١٩٩١)، ومؤتمر مدريد (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١) وانطلاقة مسار السلام (١٩٩١ ـ ١٩٩٥). وهي تتميز بما يلي:

١ ـ تشنج العلاقات الإسرائيلية بالمجموعة الأوروبية (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠)، وحصول عدة إدانات من البرلمان الأوروبي للسياسة الإسرائيلية في الاستيطان والقمع، وتجميد، البروتوكولات المالية والتعاون العلمي. غير أن هذه العلاقات تحسنت بوضوح ابتداء من مؤتمر مدريد (١٩٩١)، وتوقيع إعلان المبادئ (١٩٩٣)،

وزيارة رابين للبرلمان الأوروبي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، حتى ولو أبدى البرلمان الأوروبي استياءه، من وقت إلى آخر، من سياسة المماطلة التي اعتمدها الإسرائيليون في المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين.

٢ ـ الانفتاح على مطالب الشعب الفلسطيني الذي أظهرته جيداً زيادة مساهمة المجموعة المباشرة للأراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعوة عرفات في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى منبر البرلمان الأوروبي، واقتراح إرسال ممثل خاص للمجموعة الأوروبية إلى الأراضي المحتلة (حزيران/يونيو ١٩٨٨)، وتبنيّ البرلمان الأوروبي خلال هذه الحقبة قراراً هاماً (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) مؤيداً لإعلان الجزائر الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني ولا سيما تقرير والتجر (Woltjer) (أيار/مايو ١٩٩٤) حول مسار السلام.

وتشهد الفترة الرابعة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ على الإحباط الذي شعر به النواب الأوروبيون بسبب بطء مسار السلام، وعلى وجه الخصوص عقب انتخاب نتنياهو. وارتدت القرارات الأكثر تباعداً، بخاصة في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، رتابة مضنية: إما في التشهير، بلا نتيجة، بالسياسة الإسرائيلية في المعاقبة الجماعية ومتابعة الاستيطان، أو في إدانة العمليات التي قام بها المعارضون الفلسطينيون. وفي ما يتعلق بدور الاتحاد الأوروبي كرر البرلمان الأوروبي بلا كلل أن على أوروبا أن تتابع المساعدة الاقتصادية (قرار ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦)، وأن تعقد الاتفاق الإنابي للمشاركة مع منظمة التحرير الفلسطينية (تقرير الكساندروس ألافانوس، نيسان/أبريل ١٩٩٧). ولكن البرلمان الأوروبي تبنى (١٩ تموز/يوليو ١٩٩٦) قراراً تشريعياً يتعلق بإبرام اتفاق تعاون علمي وتقني بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. إذاً لم تعد واردة مسألة عقوبات، حكم عليها بأنها غير منتجة، تجاه دولة لم تنقطع مع ذلك عن انتهاك القانون الدولي. وذكّر البرلمان الأوروبي، في هذا القرار أو ذاك، بالدور الذي أداه السيد موراتينوس، لكنه ألح على أن يكون للاتحاد الأوروبي «دور أكثر فعالية وظهوراً للعيان» ومتمم لعمل الولايات المتحدة.

والواقعة الأبرز في هذه الحقبة تبقى بلا جدال تقريري كولاجانيّ في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩ حول مسار السلام: الأفضل إعداداً حتى الآن والأكثر صراحة، وقد بنت دقة تعابيرهما الصياغات الملتبسة المعتادة للمجالس الأوروبية. واستعاد البرلمان الأوروبي، في أفضل قراراته (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وآذار/مارس ١٩٩٩) خلال هذه الحقبة، اقتراحات تقرير كولاجانيّ كاملة على وجه التقريب ولكن مع تليينها، لا بل الإضافة إليها (كما هي الحال في قرار عام ١٩٩٦)، بهاجس

التوازن، فقرةً سيئة التحرير يكشف القارئ اليقظ بسهولة تأثير مجموعتي الحزب الشعبي الأوروبي والحزب الأوروبي لليبيراليين والديمقراطيين والإصلاحيين .(ELDR)

وإذا كانت سنة ١٩٩٨ لم يصدر فيها سوى القليل من القرارات، فإن مجموعات البرلمان الأوروبي لم تكن، مع ذلك، متوانية في ما يتعلق بالملف الفلسطيني ـ الإسرائيلي. ويمكن أن يشار، على سبيل المثال، إلى زيارة وفد الـ (ELDR) للشرق الأوسط (٢ ـ ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٨)[٦٣]، أو تنظيم المجموعة الاشتراكية لقاء في مقر البرلمان الأوروبي حول أوروبا ومسار السلام. وستكون لسنة ١٩٩٩ أهمية تاريخية بسبب قرار ٣ آذار/مارس ١٩٩٩ الذي أعلن فيه البرلمان الأوروبي رأيه في شرعية إعلان الدولة الفلسطينية في المستقبل. ويحمل إعلان المجلس الأوروبي في برلين (٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩)، بلا أدنى ريب، علامة هذه الشجاعة في اتخاذ الموقف.

وما يبرز خارج تحليل تطور موقف البرلمان الأوروبي، بصورة خاصة من هذا الفصل، هو أن النزاع العربي ـ الإسرائيلي يشكِّل مسألة السياسة الخارجية الأكثر إثارة لاهتمام وانشغال بال النواب الأوروبيين خلال العشرين سنة الأخيرة. فقد صدر ما لا يقل عن مئة وعشرين قراراً ومبادرة نيابية. ويعود ذلك إلى نوعية الفاعلين في النزاع العربي ـ الإسرائيلي والموضعة الجغرافية لهذا الصراع وامتداده الاقليمي والدولي.

ومن الملائم، في صدد تأثر البرلمان الأوروبي بمسائل الشرق الأوسط، بيان الإسهام اللافت للجمعية النيابية الأوروبية ـ العربية التي، بلا كلل، ومنذ إنشائها في عام ١٩٧٤، وبرعاية الأمين العام الدينامي السيد جان ـ ميشال دومون (Jean-Michel Dumont) لم توفر أي مجهود (للتأثير في النواب الأوروبيين في المسألة الفلسطينية، وذكّرت بالحاحية حل سلمي منصف ودائم للنزاعات التي خضبت المنطقة بالدم منذ أكثر من خمسين عاماً. واجتماع هذه الجمعية المنعقد في دمشق (تموز/يوليو ١٩٩٨) خلاصة لافتة لمواقفها من مسار السلام، وتمثل قائمة محددة بما يجب القيام به لإخراج هذا المسار من العوائق.

وكيف يمكن، من بين مجموعات البرلمان الأوروبي، ألا يبيِّن دور القاطرة

---

(٦٣) أحرص، علاوة على ذلك، على شكر جماعة الحزب الأوروبي لليبراليين التي ساعدتني على الوصول إلى هذا التقرير عن هذه الزيارة وكانت أول جماعة في البرلمان الأوروبي لبت طلبي على الصعيد الإعلامي.

الذي قامت به المجموعة الاشتراكية في أخذ المطالب الفلسطينية في الحسبان؟ إلا أنه يجب الاعتراف بالمساندة التي قدمها في هذا المجال اليسار الوحدوي الأوروبي (GUE) والخضر وحتى الحزب الشعبي الأوروبي أو الحزب الأوروبي الليبرالي والديمقراطي والإصلاحي (ELDR). غير أن حزب الاشتراكيين الأوروبيين (PSE) كان، بداهة، الأكثر جرأة[٦٤]، حتى ولو تورط الحزب الشعبي الأوروبي والحزب الأوروبي لليبيراليين (ELDR)، خلال السنوات الأخيرة، أكثر من قبل في ملف الشرق الأوسط.

ودخل مسار السلام، في عام ١٩٩٩، في مرحلته الأدق التي قد توصل إلى نهاية سعيدة أو أحداث مأسوية. وعلى البرلمان الأوروبي أن يأخذ في الحسبان الحظر الحقيقي لانحراف مسار السلام الذي تحدد في مدريد في عام ١٩٩١، وعمل كل شيء، بالتوافق مع المجلس واللجنة، لحمل حكومة إسرائيل التي يديرها ايهود باراك على أن تطبق، بلا مراوغة، اتفاق واي ريفر، وعلى إجراء مفاوضات عن حسن نية حول النظام النهائي. وليس بمقدور البرلمان الأوروبي، بداهة، أن يحل محل الأطراف الأساسيين، لكن عليه أن يذكّر كل واحد باحترام التعهدات المتعاقد عليها، والإذعان للشرعية الدولية وتجنب استراتيجيا المماطلة التي ستنتهي بتقويض مسار السلام كله.

المجموعات السياسية في البرلمان الأوروبي في الثمانينيات

المجموعة الاشتراكية (ج. أ.)	SOC (s)
الحزب الشعبي الأوروبي (ش. أ.)	PPE
الديمقراطيون الأوروبيون (د. أ.)	ED
مجموعة الشيوعيين والمأتّين إليهم بصلة (ج. ش. م.)	COM
اليسار الأوروبي الموحد (ي. أ. م.)	GUE
المجموعة الليبرالية والديمقراطية والإصلاحية (ج. ل. د. إ.)	LDR
التجمع الديمقراطي الأوروبي (ت. م. أ.)	RDE
مجموعة قوس السحّاب (م. ق. س.)	ARC
(مجموعة التنسيق التقني) (م. ت. ت.)	
المجموعة التقنية لليمينات الأوروبية (م. ت. ي. أ.)	DR
ائتلاف اليسارات والتقدم (إ. ي. ت.)	CG
غير المسجلين (غ. م.)	NI

(٦٤) لم ترسل مجموعة الحزب الاشتراكي الأوروبي، إلا في سنة ١٩٩٥، ثلاث بعثات إلى الشرق الأوسط: بعثة إلى إسرائيل (٤ ـ ٦ شباط/فبراير)، ومشاركة وفد البرلمان الأوروبي في زيارة غزة وأريحا (٢٠ ـ ٢٤ آذار/مارس)، وبعثة إلى سوريا (٢ ـ ٦ أيار/مايو).

الجدول رقم (١٧ ـ ٣)
المجموعات السياسية في البرلمان الأوروبي

الأحزاب	التسمية	البرلمان الأوروبي في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٩	البرلمان الجديد ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٩
م. ج. إ. أ.	مجموعة حزب الاشتراكيين الأوروبيين	٢١٤ نائباً	١٨٠ نائباً
ح. ش. أ	مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي	٢٠١ نائب	٢٢٤ نائباً
أ. ل. د. إ	مجموعة الحزب الأوروبي لليبراليين والديمقراطيين والإصلاحيين	٤٢ نائباً	٤٤ نائباً
إ. أ.	الاتحاد من أجل أوروبا	٣٤ نائباً	١٦ نائباً
ك. ي. م. أ.	كونفدرالية اليسار الموحد الأوروبي/ اليسار الأصغر الشمالي		٣٥ نائباً
الخضر	مجموعة الخضر في البرلمان الأوروبي	٢٧ نائباً	٣٦ نائباً
م. ت. د. أ	مجموعة التحالف الراديكالي الأوروبي	٢١ نائباً	١٣ نائباً
م. م. أ	مجموعة المستقلين من أجل أوروبا	١٥ نائباً	٢٠ نائباً
غير مسجلين	مجموعة منقسمة إلى أربعة وفود متميزة: الجبهة الوطنية، **Allennzia Nazionale, Freitliche östeterreichs et Lega Nord**	٣٨ نائباً	١٨ نائباً
غير ماتين بصلة	منتخبون لم يختاروا بعد الانضمام إلى مجموعة		٤٠ نائباً
المجموع			٦٢٦ مقعداً

مستندات الجلسة (أو وثائقها)

السلسلة أ	تقرير
السلسلة ب	سؤال شفهي، اقتراح قرار
السلسلة ج	مستند مؤسسات أوروبية أخرى
*	استشارة تتطلب قراءة واحدة
***	رأي موافق
** I	إجراء تعاون (قراءة أولى)
** II	إجراء تعاون (قراءة ثانية)
*** I	إجراء قرار مشترك (قراءة أولى
*** II	إجراء قرار مشترك (قراءة ثانية
*** III	إجراء قرار مشترك (قراءة ثالثة)

الجدول رقم (١٧ ـ ٤)
توزيع النواب الستمائة والأربعة والعشرين
في مجموعات سياسية ودول أعضاء (١٩ آب/ أغسطس ١٩٩٨)

	ن	أ	ب	د	ا س	ف	ف ن	ي	ا ي	ار	ل	هـ	ب ر	م	س	المجموع
ج ج إ أ	٦	٤٠	٦	٤	٢١	١٦	٤	١٠	١	١٨	٢	٧	١٠	٦١	٧	٢١٣
ج ش أ	٧	٤٧	٧	٣	٣٠	١١	٤	٩	٤	٣٥	٢	٩	٩	١٨	٥	١٩٩
ج ل د إ	١	ـ	٦	٥	٢	١	٥	ـ	١	٤	١	١٠	ـ	٢	٣	٤٢
	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٨	ـ	٢	٧	٤	ـ	٢	٣	ـ	ـ	٣٦
	ـ	ـ	ـ	ـ	٩	٧	٢	٤	٠	٥	ـ	ـ	٣	١	٣	٣٤
خ	١	١٢	٢	ـ	ـ	ـ	١	ـ	٢	٣	ـ	١	ـ	١	٤	٢٧
ج ق س	ـ	ـ	١	ـ	٢	١٢	ـ	ـ	ـ	٢	١	ـ	ـ	١	ـ	١٩
د ا	ـ	ـ	ـ	٤	ـ	١٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢	ـ	١	ـ	١٧
غ م	٦	٠	٣	ـ	ـ	١٢	ـ	ـ	ـ	١٥	ـ	ـ	ـ	١	ـ	٣٧
المجموع	٢١	٩٩	٢٥	١٦	٦٤	٨٧	١٦	٢٥	١٥	٨٦	٦	٣١	٢٥	٨٦	٢٢	٦٢٤

ملاحظة: الدول الأعضاء

ن = النمسا
أ = ألمانيا
ب = بلجيكا
د = دانمارك
ا س = اسبانيا
ف = فرنسا
ف ن = فنلندا
ي = اليونان
ا ي = ايطاليا
ا ر = ايرلندا
ل = لوكسمبورغ
هـ = هولندا
ب ر = البرتغال
م = المملكة المتحدة
= السويد

خـاتمــة

تطوّرت علاقة أوروبا بفلسطين إلى حد كبير منذ الحروب الصليبية. فقد احتُلّت فلسطين في عام ١٠٩٩ ثم تحولت إلى «مملكة لاتينية» من قبل النبلاء الصليبيين. ثم فتحها الأيوبيون (١١٨٧)، والمماليك (١٢٩٠)، ووقعت تحت نير الأتراك من عام ١٥١٥ إلى عام ١٩١٥. وذلك لم يمنع نابوليون من محاولة فتحها في سنة ١٧٩٩، بيد أن محاولته تحطمت أمام أسوار عكا في وجه التحالف الإنكليزي التركي، إلا أن فلسطين استمرت تراود أحلام الفاتحين. وبقيت، في غياب استعمار أوروبي مباشر، كحالة الجزائر أو عدن طوال القرن التاسع عشر، في قلب المسألة الشرقية وأصبحت مسرح مواجهات بين القوى الأوروبية التي تزاحمت في الحماس للسيطرة عليها باسم حماية الأراضي المقدسة والأقليات المسيحية، أو بكل بساطة للدفاع عن المصالح الجغرافية الاستراتيجية.

وإذا كانت فلسطين موضوع شهوات متعددة، فقد استفادت مع ذلك من تحقيق بنى تحتية مدرسية واستشفائية، وغدت بعد ذلك، مع لبنان، «الحي اللاّتيني» في العالم العربي، مع سكان متعلمين ومنفتحين على الخارج.

وفي غياب الاستعمار الأوروبي المباشر لفلسطين، تصور البعض مشروع توطين يهود أوروبيين فيها ستكون ميزته إعادة توجيه اليهود «التائهين» في أوروبا الشرقية نحو فلسطين، مع إنشاء وطن أوروبي في الشرق، بالقرب من قناة السويس. وكفلت الدول الأوروبية في بداية القرن العشرين الصهيونية التي نظّرها موسى هيس وليون بنسكر وتيودور هرتزل بخاصة، بدرجات مختلفة، قبل أن تكون موضوع إعلان بلفور في عام ١٩١٧ الذي دعمه الانتداب البريطاني على رغم الفاصل الذي شكله الكتاب الأبيض في عام ١٩٣٩.

وهكذا، على عكس لبنان وسوريا اللذين نالا استقلالهما في الأربعينيات، تحولت فلسطين في قسمها الأكبر، إلى دولة يهودية في عام ١٩٤٨. ولا يمكن أن

تتنصل الدول الأوروبية، في هذا التطور، من أي مسؤولية، إذ أتاحت إقامة دولة إسرائيل، لكن على حساب الشعب الفلسطيني.

وقد وصف التحليل التجريبي للقسمين الأولين من هذا الكتاب التدخلات الأوروبية في القضايا الفلسطينية منذ عام ١٠٩٩ إلى عام ١٩٤٨. وسعى التحليل الذي أهمل التفاصيل الفائضة، قبل كل شيء، إلى جعل ما يدهش أو يثير الفضول، حالياً، أمراً مفهوماً، لأن الأحداث التي جرت لا تتوضح إلا بما سبقها وحدَّدها.

ومع القسم الثالث المكرّس لتطور الموقف الأوروبي، قبل إنشاء المجموعة الأوروبية وبعد إنشائها، من المسألة الفلسطينية (١٩٤٨ ـ ١٩٩٩)، ندخل مباشرة في التاريخ الراهن.

وقد بيّنت من بين أحداث هذه الحقبة؛ تشتت الشعب الفلسطيني وتجزئته، وانطلاق المقاومة وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والحروب الإسرائيلية ـ العربية ومسار السلام الحالي.

وتكشف دراسة الانخراط الأوروبي، قبل المجموعة وخلالها، في مسائل الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص المسألة الفلسطينية، والصراعات الداخلية والضغوط الخارجية التي حدّت من العمل الخارجي لأوروبا. ويمكن، بالاختصار الشديد، إجراء التقسيم التالي:

تأليف (Synthèse)

الدول الأوروبية والمسألة الفلسطينية (١٩٤٨ ـ ١٩٥٨)

طُرد ثلثا السكان الفلسطينيين إلى المنفى خلال هذه الحقبة القصيرة، واعترفت الدول الأوروبية بإسرائيل، ودخل العالم العربي في مرحلة اضطراب سياسي، وقناة السويس تأممت، وكان على مصر مواجهة العدوان الثلاثي الفرنسي ـ الإنكليزي ـ الإسرائيلي، وتكوّنت أولى نُوى المقاومة الفلسطينية ووصلت الحرب الباردة إلى ذروتها: استقر الأمريكيون والسوفيات في المنطقة طويلاً عبر دول موالية، متغلبين على الامبراطوريات القديمة الشائخة والمنهكة.

واتسمت هذه الفترة بعدائية الدول الأوروبية للحركة القومية العربية. فاعتبار عبد الناصر «شيطاناً» وإفقاد الحركة العروبية حظوتها، والتواطؤ مع إسرائيل، والدعم العسكري (التعاون العسكري الفرنسي ـ الإسرائيلي) والمالي (التعويضات الألمانية) المعطى لإسرائيل، كل ذلك يشهد على التوجه المناهض للعرب بصراحة والمناصر

لإسرائيل من قبل الدول الأوروبية وآرائها العامة، الباقية تحت صدمة هول المحرقة.

وكان تشريط العقول إلى درجة أن الأصوات النادرة التي كانت، في أوروبا، تسعى إلى التذكير بالمأساة الفلسطينية كادت تكون مسموعة. فكيف يمكن في سياقٍ كهذا الاندهاش من أن تشكل فلسطين والسويس بابي العربتين اللذين سيتيحان لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الدخول المجلجل إلى الشرق الأوسط، وإحباط جميع أنظمة الدفاع التي جهّزها الغرب لتأمين حمايته الذاتية.

وسيحفظ التاريخ من هذه الحقبة لامبالاة الأوروبيين بمأساة اللاجئين الفلسطينيين، المقترنة بإعجاب مفرط بدولة إسرائيل التي أصبحت، بالنسبة لوسائل الإعلام، «داود الصغير» الشجاع. وهكذا طهّرت أوروبا، بسعر زهيد، ماضيها المناهض للسامية، بأن أكّدت لدولة إسرائيل دعمها وتضامنها. غير أنها أُكرهت هي نفسها على التخلّي عن مكانها للامبراطوريات الجديدة. وأصبح الفلسطينيون، مهزومو الجغرافيا، منسيين: ليس لصوتهم حق المواطنية، في حين أن الإسرائيليين المنتصرين «يجنون الغنائم ورواية الأحداث».

أوروبا الأسيرة: ١٩٥٨ ـ ١٩٨٥

كان مفعول النظام الثنائي القطب في الشرق الأوسط تحديد هامش تحرك أوروبا والوقوف في وجه استقلاليتها وحرمانها من أي مبادرة خاصة، وبالاختصار جعلها أسيرة.

وتشهد عدة وقائع تاريخية على ذلك:

١ ـ نتائج حرب السويس (١٩٥٦): انتهت هذه الحرب؛ وقد كانت آخر قفزة فرنسية ـ انكليزية لمنع تأميم قناة السويس، بكسوف فرنسا وانكلترا اللتين أجبرتا، تحت الضغط الأمريكي والسوفياتي، على الانسحاب من قضايا الشرق الأدنى، وعندما حصلت الأزمتان الأردنية واللبنانية، في عام ١٩٥٨، كانت الولايات المتحدة هي التي هبّت إلى نجدة هذين البلدين، الذين اهتزا قليلاً بفعل الهيجان القومي الداخلي.

٢ ـ بقيت سياسة الجنرال ديغول العربية، بعد عام ١٩٦٧، متذبذبة إجمالاً. فلم تنجح فرنسا في اعتماد سياسة تتناسب مع طموحاتها. وبالتالي، من المشكوك فيه جداً أن تكون الولايات المتحدة قد قبلت الشراكة الفرنسية في قيادة المنطقة. وبقي هامش كبير فقط للعمل متروكاً لفرنسا في منطقة جوارها المباشر، أي المغرب.

غير أن الدول الأوروبية، ولا سيما فرنسا، حاولت، ما إن سُوّي النزاع

الجزائري، أن تؤكد مجدداً وجودها في العالم العربي. وبدأت المسألة الفلسطينية، المنسية منذ وقت طويل، تفرض نفسها، ابتداء من عام ١٩٦٧، على انتباه الزعماء الأوروبيين.

٣ ـ كان يمكن أن يشكل الحوار الأوروبي ـ العربي (١٩٧٤ ـ ١٩٨١) منعطفاً بتأكيد دور أوروبا الجغراسي. وبالفعل، كانت المرة الأولى ـ بعد توقيع اتفاقات تجارية تفضيلية مع بعض الدول العربية (١٩٦٠ ـ ١٩٧٤) ـ التي أخذت فيها أوروبا مبادرة مسار يضع العرب (جامعة الدول العربية) والأوروبيين (المجموعة الأوروبية) وجهاً لوجه. ففي هذه الفترة تبنى المجلس الأوروبي إعلان البندقية الشهير الذي يشكل الاعتراف الأكثر وضوحاً بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. فبعد النسيان الفاضح في الفترة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٨ جاء وقت التعويض. ولم يرُق كل ذلك للولايات المتحدة التي سوف تتصدى لهذا الحوار الأوروبي ـ العربي الناشئ بعدة طرق:

أ ـ عن طريق إنشاء وكالة دولية للطاقة (١٩٧٥)، رفضت فرنسا وحدها الانضمام إليها، وفضلت عليها الحوار المباشر مع البلدان المنتجة.

ب ـ عن طريق تنشيط المفاوضات الإسرائيلية ـ المصرية وتوقيع معاهدات كامب ديفيد برعاية أمريكية (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩)؛ وبذلك قطعت الطريق على الأوروبيين الذين اختاروا «إطاراً متعدد الطرف للمفاوضات»، مبنياً على الاعتراف بالحقوق الشرعية للفرقاء جميعاً بمن فيهم الفريق الفلسطيني.

ج ـ باعتماد سياسة «عولمة» النظام الأطلسي التي تتيح للولايات المتحدة أن تُستشار في مسألة الأمن (وهذا مسلَّم به)، لكن كذلك في الخيارات الأوروبية في الاقتصاد أو العلاقات الدولية.

د ـ عبر «عودة الاستراتيجي»، بعد اجتياح الاتحاد السوفياتي أفغانستان (١٩٧٩)، وانتخاب ريغان (١٩٨٢).

هـ ـ بإطلاق مشاريع أمريكية لتسوية النزاع الإسرائيلي ـ العربي، ولا سيما مبادرة ريغان (١٩٨٢) المبنية على مبدأ مبادلة «الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين» و«الاعتراف بحق إسرائيل في العيش بأمان».

وهكذا جرت، بين عامي ١٩٥٨ و١٩٨٥، معارضة استقلالية الفاعل الأوروبي باستمرار بطبيعة النظام الثنائي القطبي ذاتها التي لا تسمح لأوروبا إلا بهامش عمل محدود. وهناك بالتأكيد مسألة الحوار الأوروبي ـ العربي، غير أنه تعثّر

بسرعة، ودخل اعتباراً من عام ١٩٩١ في مرحلة جمود طويلة. أما «سياسة فرنسا العربية» الشهيرة المغالى في إبرازها فلم تصمد بعد هزيمة جيسكار ديستان في انتخابات عام ١٩٨١.

أوروبا الساعية إلى دور مستقل: ١٩٨٥ ـ ١٩٩١

تبنت أوروبا خلال هذا الفاصل الزمني القصير القانون الوحيد (١٩٨٥)، وأدخلت اسبانيا والبرتغال في المجموعة الأوروبية (١٩٨٦)، وشهدت انهيار الامبراطورية السوفياتية. واختفت القناعات القديمة للحرب الباردة وكذلك الأعداء المعينون؛ وقلبت فترة ما بعد الشيوعية المشهد الجغراسي والاستراتيجي لأوروبا الغربية، وذلك في الآونة التي أعادت فيها أوروبا النظر مجدداً ببنيتها المؤسسية ووسعت واجهتها المتوسطية وكان عليها أن «تهضم إعادة توحيد الألمانيتين».

وساهم وصول غورباتشوف، ابتداء من عام ١٩٨٥، في فك الخناق عن أوروبا الذي كان يحبسها في منطق ثنائي القطب، وأتاح لها التفكير في صيرورتها الخاصة، بالاستقلال عن تحالفها مع الولايات المتحدة.

وبدأت السياسة الأوروبية، في ما يتعلق بفلسطين، تتأكد بطريقة مستقلة إلى حدّ ما في اتجاهين:

١ ـ تشجيع الصادرات الفلسطينية والدفاع عن المؤسسات التربوية:

أدت المأساة الفلسطينية في لبنان، عقب الاجتياح الإسرائيلي (١٩٨٢) ومجازر صبرا وشاتيلا، إلى استنكار كبير في أوروبا. غير أنه لم يتم، سياسياً، اتخاذ أي مبادرة لتنشيط المسار الدبلوماسي، عدا مشروع فرنسي ـ مصري (١٩ تموز/يوليو ١٩٨٢) كشفه بسرعة مشروع ريغان (أيلول/سبتمبر ١٩٨٢). وكان ينبغي انتظار بضع سنوات لتستعيد أوروبا المبادرة بوجل، بتنمية عمل المساعدة عن طريق منظمات غير حكومية، وتبني النظام ٣٣٨٣ ـ ٨٦، ابتداء من عام ١٩٨٦، حول اقتراح اللجنة المتعلق بالنظام التعريفي المطبّق على استيراد منتجات منشؤها الأراضي المحتلة.

وأثبتت الدراسة التجريبية كم كانت الفكرة أصيلة، لأن المجموعة عالجت المشكلة بالمقلوب بأن بدأت بالاقتصاد لطرح عمل سياسي. وفي الواقع قاد هذا النظام أوروبا إلى طرح سلسلة أعمال سياسية متواصلة. وبالفعل رأت أوروبا نفسها، بما أن إسرائيل استمرت في عرقلة التصدير الفلسطيني، وفي فرض «الحصار» على التربية الفلسطينية، أمام موجب تجميد البروتوكولات المالية والتعاون العلمي مع إسرائيل وتقرير إرسال ممثل دائم إلى القدس الشرقية، بناءً على إيعاز البرلمان

الأوروبي. بعد ذلك أرسلت إشارة قوية إلى إسرائيل بإفهامها أنها لا تكفل الاحتلال ولا ضم الأراضي الفلسطينية ولا تعدياتها المتكررة على القانون الدولي.

إن الانتفاضة الفلسطينية (ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧) وإعلان الدولة الفلسطينية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) ساهما، بالتأكيد، في بلورة موقف أوروبا وفي تعزيز انخراطها في المسألة الفلسطينية، في حين أن السياسة القمعية لدولة إسرائيل في الأراضي المحتلة ورفضها المتكرر تلبية المطالبات الأوروبية بتسهيل الصادرات الفلسطينية، وكذلك بإعادة فتح الجامعات الفلسطينية قادت البرلمان الأوروبي إلى تبني تدابير عقابية ضدها.

وفي ذلك تكمن جدة المسعى الأوروبي. فقد ذهبت أوروبا، للمرة الأولى، في اختياراتها إلى آخر حد، مع قدر من التماسك، باتخاذ موقف سياسي واضح وإرادة إظهار الحزم لأن إسرائيل، المعتبرة لمدة طويلة كدولة «لا يمكن المساس بها» وضعت في قفص الاتهام، في حين أن عرفات دعي في عام ١٩٨٩ إلى مدريد وباريس.

٢ ـ محاولة تنشيط الحوار الأوروبي ـ العربي (١٩٨٩):

اتسمت سنة ١٩٨٩ أيضاً بعودة أوروبا إلى قضايا العالم العربي بواسطة حدثين: تفكك الأنظمة الشيوعية، وعلى وجه الخصوص إعادة تركيب النظام الاقليمي العربي بمصالحة مصر مع الدول العربية الأخرى، وإنشاء تجمعين اقليميين جديدين خلال السنة نفسها: اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي.

إذاً كانت الظروف مؤاتية لتجديد نشاط الحوار الأوروبي ـ العربي. وكانت فرنسا هي التي اتخذت المبادرة ونظمت، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الاجتماع الوزاري الكبير المكلف بحفز دينامية جديدة للحوار الأوروبي ـ العربي. إلاّ أن الأحداث التي حصلت في أوروبا الشرقية والتي تسلطت عليها أضواء وسائل الإعلام كسَفت الاجتماع. وفي المحصلة، كان تجديد نشاط الحوار الأوروبي ـ العربي، في عام ١٩٨٩، يشكو عيباً كبيراً: إنه مبادرة فرنسية في أول الأمر تلبي بصورة خاصة حاجة فرنسا إلى إثبات دعوتها المتوسطية وضرورة موازنة دور ألمانيا الجغراسي المتزايد منذ إعادة توحيدها.

وهكذا كان تجديد نشاط الحوار الأوروبي ـ العربي يلبي مطلب إعادة توازن داخل المجموعة الأوروبية أكثر من إرادة بناء مساحة ازدهار مشترك مع العرب، وسيكون تجديد هذا النشاط، في أي حال، لمدة قصيرة لأنه لن يستمر بعد الأزمة الكويتية.

أوروبا المهمشة مجدداً: ١٩٩١ ـ ١٩٩٦

حفلت هذه الحقبة القصيرة في الشرق الأوسط بأحداث مأسوية وأليمة (حرب الخليج الثانية) وتقدم متردد على طريق حل الصراع الإسرائيلي ـ العربي. يضاف إلى ذلك أن الحدثين مترابطان. والولايات المتحدة، في الحالتين، هي التي قادت اللعبة وأكدت زعامتها.

في الخليج أولاً، هي التي قررت، بسيادة، أن ترسل، في أقصر مهلة، أكثر من أربعمئة وخمسين ألف جندي، وحددت آجال المفاوضة، وأقامت تحالف ثمانٍ وعشرين دولة، وأخذت المبادرة في إعلان العمليات العسكرية(١).

ثم في البحث عن حل للنزاع الإسرائيلي ـ العربي... فبالفعل، كانت الولايات المتحدة تعي أن الحرب سينظر إليها بمقياس السلام وأن «الاستقرار» في الشرق الأوسط سيبقى وقتياً وهشاً إذا لم يترافق مع اختراق في السعي إلى حل للنزاع الإسرائيلي ـ العربي. من هنا كان الاهتمام بإطلاق مسار للسلام يجب، في نظر واشنطن، أن يتيح إخراج العالم العربي من الصدمة التي سببتها حرب الخليج، واستدراك وضع المأزق في المنطقة، حين يتسمم كل شيء، وعزل الدولتين الأكثر تصلباً (العراق وليبيا)، وتشريف التعهدات المتخذة تجاه الحلفاء العرب. وهكذا تمت الدعوة إلى مؤتمر السلام في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

وقامت أوروبا، سواء في حرب الخليج أو في تنظيم السلام في الشرق الأدنى، بدور تابع أضر بها، لأنه ليس في وسعها جني أقل ربح دبلوماسي أو عسكري أو اقتصادي. وعلى العكس هي التي، بشكل رئيسي، يجب أن تخرج دفتر شيكاتها لتساعد الفلسطينيين (٥٤ بالمئة من المساعدة الدولية)، وتنجد، عن طريق المنظمات غير الحكومية المتدخلة، الشعب العراقي المفروض الحصار عليه منذ عام ١٩٩٠.

وأثبتت في حرب الخليج تبعية مدهشة. هناك بالتأكيد استقالة جان بيير شوفينمان، وزير الدفاع الفرنسي، والكثير من الانزعاج في المستشاريات الأوروبية. إلا أن أوروبا، بالإجمال، مع التصميم (انكلترا) أو المسارعة (فرنسا) أو مع جرجرة الاقدام (اسبانيا وإيطاليا)، تضامنت مع الولايات المتحدة وإن لم تكفل دائماً جميع

---

(١) ثمة تحليل جيد للإدارة الأمريكية لأزمة الخليج في: Frédéric Guelton, *La Guerre américaine du Golfe: Guerre et puissance à l'aube du XXI^e siècle*, collection conflits contemporains; 1242-5893 (Lyon: Presses universitaires de Lyon, 1996).

أهدافها الحربية. أما الموقف الأوروبي، بالنسبة إلى الشعوب العربية، فقد كان يعتبر خيانة، وعلى وجه الخصوص في حالة فرنسا. أما تردد أوروبا وشكوكها فلم تكن تلقى أي تقدير من جانب دول الخليج. كما أنها توجهت إلى الولايات المتحدة بشكل أساسي، لأجل إعادة تسليحها وتأمين مظلة عسكرية لها، كما يثبت ذلك استقرار خمسة وعشرين ألف جندي أمريكي فيها بصورة دائمة منذ عام ١٩٩١.

إذاً خرجت أوروبا من هذه التجربة مترنحة جداً وصورتها باهتة ودورها ناقص. وأكثر من ذلك عليها أن تدفع قسماً من فاتورة الحرب لتغطية مصاريف العمليات العسكرية أو للتعويض على البلدان العربية التي قدمت كفالتها للتحالف «الدولي».

واقترن هذا الإضعاف للفاعل الأوروبي عقب حرب الخليج بتهميش في المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية التي جرت، بالفعل، بعد جلسة افتتاحية في مدريد في عام ١٩٩١، وخلال عامين تقريباً بعد ذلك في وزارة الخارجية الأمريكية. والمسؤولية الوحيدة التي تركت لأوروبا هي رئاسة المجموعة المتعددة الأطراف بخصوص «الإنماء الاقتصادي الاقليمي»، الذي تحركه باجتهاد كبير عبر مناقشة مشاريع ذات اهتمام مشترك (الماء والنقل والبنى التحتية والشبكات الكهربائية الخ) وتمويل عدد كبير من دراسات الجدوى الاقتصادية. وكان كل شيء يدل على أن القيادة الاقتصادية، في بداية عام ١٩٩٢، ستكون مجالاً محتفظاً به للاتحاد الأوروبي، أو على الأقل متقاسماً مع الولايات المتحدة. غير أن المؤتمرات الاقتصادية في الدار البيضاء (١٩٩٤) وعمان (١٩٩٥) والقاهرة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) والدوحة (١٩٩٧) تبين تماماً أن الولايات المتحدة لا تنوي البقاء على الحياد، وأنها لا تنوي على الإطلاق ترك مبادرة الاقتراح إلى الاتحاد الأوروبي. وكان ذلك واضحاً للعيان حتى في تنظيم المؤتمرات وفي الاقتراحات المقدمة التي عاكس بعضها اقتراحات الاتحاد الأوروبي.

وتساءل مراقبون متيقظون، في هذه الظروف، عما إذا كان قرار تنظيم المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) معللاً، في قسم منه، هاجس الاتحاد الأوروبي في تأكيد دوره وأولوياته، في منطقة مجاورة له، تبعاً لأهدافه الخاصة، من دون الاضطرار لالتماس كفالة الولايات المتحدة أو دعمها.

إن ذلك محتمل جداً ولا سيما أنه في حين كان يتم تنظيم مؤتمر برشلونة، كان هنالك في فلسطين كما في الشرق الأدنى، نوع من «الرغبة في أوروبا». وقد هتف الملك حسين ملك الأردن، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عند تسلمه

جائزة أمير استوريا في اسبانيا: «إنها ساعة أوروبا». إن عدم تلبية التوقعات قد يقود إلى إحباط فائق الحد. وهذا التوقع واضح في فلسطين، حيث تصويت الكونغرس الأمريكي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥) في ما يتعلق بنقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، يؤكد إذا اقتضى الأمر، أن الولايات المتحدة ليست قوة وسيطة محايدة. وهذا التوقع ملاحظ أيضاً في سوريا التي تعتبر أن الولايات المتحدة تشغل تفكيرها ضرورة الأمن الإسرائيلي وليس ضرورة إنصاف سوريا. وكان لبنان يأمل مشاركة أوروبية أكبر لإعادة إعماره، في حين أن الأردن ومصر يدركان أن تبعية كبيرة للولايات المتحدة يمكن أن تكون ضارة لهما في نظر الرأي العام فيهما، ويسعيان إلى أن يوازنا عبر انخراط أوروبي أكثر نشاطاً هيمنة الولايات المتحدة. وهذا هو من جهة أخرى، معنى اقتراح جاك شيراك بإقامة رعاية مشتركة لمسار السلام (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) أسرع الأمريكيون والإسرائيليون إلى رفضها، وشكك بعض الدول الأوروبية في ملاءمتها وفضّلا عليها اقتراح موفد خاص أوروبي كان، في الحالة هذه، السفير ميغيل أنخيل موراتينوس الذي أصبح على الأرجح الأوروبي الأكثر شهرة في الشرق الأوسط.

أوروبا وفلسطين، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩: المرحلة الناشطة

حفلت هذه الحقبة بسلسلة تدابير وأحداث، من بين أهمها: تعيين موفد خاص في فلسطين (١٩٩٦)، وتوقيع اتفاق إنابي للمشاركة بين المجموعات الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية (١٩٩٧)، والخلاف التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (١٩٩٨) وبخاصة مذكرة واي ريفر (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨) وتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية (نيسان/ابريل ١٩٩٩) وهزيمة نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية (أيار/مايو ١٩٩٩).

١ ـ يتجاوب قرار تعيين موفد خاص أوروبي إلى الشرق الأدنى، هو السفير موراتينوس، مع هدف تأكيد وجود أوروبي من دون إقلاق الولايات المتحدة أو مخاصمة دولة إسرائيل، لأن المطالبة بالاشتراك في الرعاية لا يرضي الولايات المتحدة ولا إسرائيل: تعتبر الولايات المتحدة أن عليها وحدها المسؤوليات العالمية وأن دور الاتحاد الأوروبي، كقوة اقليمية، يجب أن ينحصر في دعم الزعامة الأمريكية، لا بل تأمين قسم من العبء المالي (تقاسم للتكاليف)، من دون أن تطالب بالاشتراك في مسؤولية مهمة (لا تقاسم للزعامة). وفي حين ان إسرائيل ترى أن الموقف الأوروبي «هو مناصر للفلسطينيين» أكثر من اللازم، عن مصلحة أو لمجرد «مناهضة السامية»، لا تستطيع أوروبا، في نظرها، أن تكون «وسيطاً نزيهاً». وإذا كان الموقف الأمريكي

مبنياً على وقائع موضوعية ـ دبلوماسية ناشطة، وقدرة على ممارسة القوة ومركز وحيد للقرار والقيادة، وإمكانات مالية منطقية ـ فإن الموقف الإسرائيلي تجاه أوروبا يزداد «سطحية» وانعدام تبرير، لأن إسرائيل كانت، على الأقل حتى السبعينيات، الولد المدلل لأوروبا، المدعوم عسكرياً من فرنسا (تعاون نووي في الخمسينيات والستينيات)، والذي ساعدته ألمانيا في عهد اديناور بسخاء (التعويضات الألمانية)، وساندته كل دول أوروبا سياسياً منذ عام ١٩٤٨، باستثناء اسبانيا (التي لم تعترف بإسرائيل إلا في عام ١٩٨٦)، واليونان التي تحسست مبكراً بالمأساة الفلسطينية.

وما حدث هو أن أوروبا لم يكن في استطاعتها، اعتباراً من حرب ١٩٦٧، ان تقدم كفالتها لاحتلال إسرائيل الأراضي، ولسياستها في الاستيطان في المدى الفلسطيني والعربي من دون أن تخون القيم التي تعلنها، بخاصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ومن دون إلحاق ضرر خطير بمصالحها الاقتصادية والنفطية والسياسية والثقافية في الوطن العربي. إلا أن تحوّل الموقف الأوروبي حول الصراع الإسرائيلي ـ العربي لصالح الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني لم يكن يعني على الإطلاق التخلي عن سياسة دعم فاعل لإسرائيل، كما تشهد على ذلك اتفاقات ١٩٧٥ و١٩٩٥ وتطور التبادل الاقتصادي بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، والإلحاح الأوروبي على أهمية الحدود الآمنة والمعترف بها بالنسبة إلى إسرائيل، وبصورة عامة، التزام الاتحاد الأوروبي الدائم لصالح شرعية وجود دولة إسرائيل في الشرق الأدنى.

وقد كانت تلك بالضبط الرسالة التي يعبر عنها الموفد الأوروبي الخاص السيد موراتينوس. بمقدور أوروبا أن تصغي إلى المطالب الفلسطينية من دون أن يُفسّر ذلك كتخلٍّ عن إسرائيل. من جهة ثانية، لم تعد أوروبا تعتبر أن وجود إسرائيل مهدد من أي كان: إن تفوّقها الاقتصادي والعسكري يصل إلى حدود تسمح لأوروبا باتخاذ موقف أكثر تأييداً للأضعف، والأكثر غبناً: الفلسطينيون[٢].

هكذا، بفضل الموفد الخاص، لم يعد الاتحاد الأوروبي يُسمِع صوته وحسب، بل بات له وجه في الشرق الأدنى، من الآن وصاعداً.

---

(٢) اعترف ابرهارد راين بذلك قائلاً: «في ما يخص أوروبا، لقد تغيّر ميزان القوة السياسي والاقتصادي بصورة مأساوية لصالح إسرائيل خلال الثلاثين سنة الأخيرة. وهذا هو السبب الأساسي لصدور التصاريح الفضفاضة عن الاتحاد الأوروبي التي تتسم بالتعاطف مع القضية الفلسطينية والقضية العربية [...]». انظر: «Europe and the Greater Middle East,» in: Robert D. Blackwill and Michael Stürmer, eds., *Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East*, CSIA Studies in International Security (Cambridge, MA: MIT Press, 1997), pp. 50-51.

٢ ـ إن توقيع اتفاق إنابي للمشاركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية حدث جسيم، من حيث أهميته الرمزية والسياسية أكثر من حيث انعكاساته الاقتصادية.

وكان قد سبق لأوروبا (في عام ١٩٨٦)، عن طريق النظام المتعلق بالصادرات الفلسطينية، أن حرصت على تأكيد استقلالية الفاعل الفلسطيني. وقد دعيت السلطة الفلسطينية، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عند انعقاد مؤتمر برشلونة حول الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، كعضو كامل العضوية. وقد عزز توقيع الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، الوضع الدولي للسلطة الفلسطينية، وتبع هذا الاتفاق، في عام ١٩٩٨، مذكرة ماران التي تنادي باستمرار المساعدة الأوروبية للأراضي الفلسطينية.

وبفضل المساعدة الأوروبية للأراضي الفلسطينية واتفاق المشاركة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، لم يعد الاتحاد الأوروبي يؤكد صورة وحسب وإنما يؤكد دوراً فعّالاً أيضاً.

٣ ـ الخلاف التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (١٩٩٨) حول منتجات المنشأ مرتبط بالضبط بكون الاتحاد الأوروبي يعتبر الأراضي الفلسطينية كياناً اقتصادياً متميزاً من إسرائيل ويعتبر احتلال هذا الكيان غير قانوني. وذلك يعني أن إسرائيل لا تستطيع تصدير منتجات آتية بشكل أساسي من الأراضي الفلسطينية أو من المستوطنات الإسرائيلية في هذه الأراضي تحت لصيقة إسرائيلية.

وتشهير الاتحاد الأوروبي عبر دوائره المختصة بالغش أثار في إسرائيل موجة احتجاجات، لكن بغير طائل، لأن المحاجة الأوروبية لا مأخذ عليها قانونياً:

أ ـ وقّعت إسرائيل اتفاق تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥ وعليها أن تحترم البند حول قواعد المنشأ.

ب ـ ليست الأراضي الفلسطينية ذيلاً لدولة إسرائيل وإنما هي كيان متميز.

ج ـ المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة هي غير قانونية، وبالتالي لا يمكن قبول الإنتاج الذي تصدِّره هذه المستوطنات في السوق المجموعية.

٤ ـ أكدت مفاوضات واي بلانتايشن، على صعيد آخر، مجدداً، دور الفاعل الأمريكي. ومن الواضح، أنه حتى ولو تم إعلام الوفد الخاص الأوروبي بمجرى المفاوضات فالولايات المتحدة هي التي تخلق الحدث، كاسفةً الاتحاد الأوروبي.

على أن الاتحاد الأوروبي تباهى بأنه نجح في إقناع رئيس السلطة الفلسطينية بعدم تنفيذ تهديده بإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد في ٤ أيار/مايو ١٩٩٩. بيد أن مجهود الإقناع لدى الموفد الأوروبي الخاص سهَّله بوجه خاص استناده إلى الضغوط الأمريكية والعربية القوية في اتجاه تأجيل الإعلان.

وهكذا كان ثمة شعور، بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩، بأن أوروبا تسعى للذهاب إلى أبعد من استراتيجيا الإعلانات، وإلى أن تقيم لنفسها دوراً على مقاسها في الشرق الأدنى، ولقد نجحت في تأمين قدرة أكبر على الرؤية بفضل موفدها الخاص، ومنفعة أكبر بفضل متابعة مساعدتها للفلسطينيين(٣). غير أن الولايات المتحدة، عندما يتعلق الأمر بجمع الإسرائيليين والفلسطينيين حول طاولة المفاوضات لإخراج مسار السلام من الوضع الشاق، هي التي تخوض المعركة تاركة الاتحاد الأوروبي في الظل. وتكشف جيداً مفاوضات واي بلانتايشن، كغيرها، ضعف أوروبا الرئيسي: ليست اليوم فاعلاً استراتيجياً معترفاً به بما فيه الكفاية، وقادراً على دفع الحركة. إن أوروبا، على سبيل استعادة عنوان كتاب نشره ب. أ. روبرسون، في علاقاتها بالشرق الأوسط، تشكو بصورة جلية «قصوراً في المقدرة»(٤)، في الشرق الأوسط كما في كل مكان أيضاً.

دروس

غالباً ما يؤخذ على السياسة الأوروبية في شأن النزاع العربي ـ الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية، ولا سيما منذ عام ١٩٦٧، أنها اقتصرت على استراتيجيا إعلانية.

ومع انني أسفت شخصياً لهذه الحالة، اعتبر مع ذلك أن هذا المأخذ غير مسوّغ إلى حد كبير؛ وبالفعل، إن الثلاثمئة وخمسين مرة التي أعلنت فيها أوروبا رأيها في الصراع الإسرائيلي ـ العربي (إعلانات رسمية للمجلس الأوروبي، وتصريحات رؤساء المجلس، وقرارات البرلمان الأوروبي وتقاريره) بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٩، أتاحت إنضاج الموقف الأوروبي، وتعزيز التعاون السياسي، وبخاصة

---

(٣) كتب موراتينوس: «[...] Que hubiera sucedido en los territorios palestinos si Europa no hubiera aportado dos mil millones de dolares durante los ultimos cinco anos».

انظر: *El Pais*, 5/4/1998.

(٤) B. A. Roberson, *The Middle East and Europe: The Power Deficit* (London; New York: Routledge, 1998).

الحفاظ على الانسجام بين الموقف الأوروبي، من جهة أولى، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من جهة ثانية. وأقدِّم كإثبات، مكتفياً بمثال واحد، الموقف الأوروبي من المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. لقد اعتبرت أوروبا دائماً أن إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة غير قانونية.

ولم يتغير هذا الموقف الأوروبي قيد أنملة منذ عام ١٩٦٧، كما أثبتت ذلك القرارات الأوروبية حول القدس والخلاف التجاري الأخير بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (عام ١٩٩٨). وأتاح تكرار مبدأ قانوني واضح لأوروبا أن تعارض سياسة «الأمر الواقع» الإسرائيلية، وسياستها في الضم الزاحف. ويظهر من هذه الزاوية بوضوح ان «الاستراتيجيا الإعلانية» لأوروبا كانت أكثر فائدة مما يُظن. وتكفي للاقتناع بذلك مقارنة الموقف الأوروبي حول مسألة «المستوطنات اليهودية» بموقف الولايات المتحدة. وبالفعل إذا كانت الولايات المتحدة في السبعينيات، تصف هذه المستوطنات بأنها غير قانونية، فهي تعتبرها اليوم «عنصر تعقيد لمسار السلام» تارة، وطوراً «عقبة» أمامه. ويمكن أن تصفها غداً بأنها موضوع خلافي يجب إيجاد تسوية حوله، ما يعني في النهاية المحافظة على المستوطنات اليهودية الكبرى في الأراضي الفلسطينية. وهكذا ينسلخ القانون الدولي، على مر السنين.

إذاً من الصحيح أن أوروبا لم تتوصل دائماً، في الشرق الأوسط، كما في غيره، إلى التنسيق الموفق بين الرافعة الاقتصادية والنفوذ السياسي والرؤية الاستراتيجية.

ويعود ذلك إلى العديد من حالات النقص والخلل في العمل على صعيد السياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الأوروبي(٥)، وعلى وجه الخصوص:

ـ غياب تحليل مشترك للمخاطر والتهديدات والأزمات التي قد تسيء إلى مصالح الاتحاد وقيمه.

ـ غياب قدرة مركزية على التحليل والاقتراح «أعلى» من مداولات مجلس الوزراء.

ـ صرامة مفرطة للمسار القراري مع اللجوء المنهجي المثير للشلل إلى قاعدة الإجماع.

---

(٥) كانت السياسة الخارجية والأمن المشترك موضوع سلسلة تقارير لمجموعة غير رسمية من الخبراء من مستوى رفيع سميت «مجموعة دوريو» (Durieux)، وتولى تنسيقها رينيه لوراي (DGI/A).

ـ عدم وجود بنية عمودية للقيادة ومصدر سلطة واحد.

ـ تماسك غير كافٍ إطلاقاً لمختلف مكوّنات السياسة الخارجية للاتحاد (الأمن، الاقتصاد، الإنماء)، بسبب بنية مؤسسية بركائز منفصلة وبسبب تجميع أهداف وإجراءات وأدوات يضاف بعضها إلى بعضها الآخر بالتناسب مع تقدم الاندماج الأوروبي، لكن من دون تصوّر إجمالي.

يضاف إلى هذه القصورات البنيوية التي تحد كثيراً العمل «الخارجي لأوروبا في العالم» وتضرّ بصدقيتها، التردد المفرط للدول الأوروبية في العدول عن نواة مهمة لممارسة سيادتها، أي السياسة الخارجية. فكل دولة، بصورة عامة، أيّاً كانت، لا تقبل نقل سيادتها الوطنية إلى منظمة اقليمية إلاّ إذا كانت المكاسب، بالنسبة إليها، تفوق التخلي عن حريتها في العمل.

والحال ان الدول الأوروبية حتى الآن تعتبر السياسة الخارجية مجالاً نبيلاً محتفظاً به لسيادتها الوطنية ولا تقبل بالتالي إلا التوافقات البين ـ حكومية[٦]. والمسألة كلها هي معرفة ما إذا كانت الدول الأوروبية ستكون، في المستقبل، مستعدة لقبول مبدأ السيادة المتقاسمة، على الأقل خارج بعض المجالات المحتفظ بها التي تقاوم أي محاولة لـ «أوْرَبة» السياسة الخارجية.

وللشرق الأدنى ميزة عدم كونه «مجالاً محتفظاً به» لهذه الدولة الأوروبية أو تلك، على عكس المغرب والجزائر بصورة خاصة حيث يمنح التراث التاريخي فرنسا دوراً خاصاً. فالبلدان الأخرى، باستثناء لبنان حيث تؤمن فرنسا فيه وجوداً معترفاً به، قابلة «للأوربة»[٧]، أي لانتهاج سياسة خارجية أوروبية، مستقلة بالنسبة إلى السيادات الوطنية. وممارسة السياسة الخارجية والأمن المشترك في الشرق الأدنى لا تقلق أي دولة عضو ولا توصل إلى أي خسارة للنفوذ. وعلى العكس قد تكون

(٦) تبقى الدولة، بحسب المدرسة الواقعية، الفاعل الرئيسي في السياسة الخارجية. انظر: Philippe Moreau Defarges, *Relations internationales*, Points: Essais; 259-260, 2 vols. (Paris: Seuil, 1993), vol. 2.

(٧) لا يستطيع بلد أوروبي قبول صلاحية الاتحاد الأوروبي في مساحة جغرافية لهذه الدولة فيها مصالح حيوية إلا بشرط أن يعترف الشركاء الأوروبيون بمصالحها الاقتصادية والجغرافية الاستراتيجية. وقد تم الدفاع عن هذه النظرية في: Mélanie Morisse-Schilbach, *L'Europe et la question algérienne: Vers une européanisation de la politique algérienne de la France*, perspechives internationales; 0243-2331 (Paris: Presses universitaires de France, 1999).

لعمل الاتحاد الأوروبي وظيفة مضاعِف للقوة بالنسبة إلى جميع الدول التي تؤلفه.

ولا يبدو، مع ذلك، أن معاينة «السياسة الأوروبية» في الشرق الأوسط، منذ معاهدة روما، قد سارت في اتجاه فرضية الأوربة هذه. ويعود ذلك إلى عدة عوامل:

ـ **نقص التوافق الداخلي**: كانت تتجاذب أوروبا، حتى تسمية موفدها الخاص في عام ١٩٩٦، في قضايا الشرق الأدنى، حساسيات مختلفة، لا بل خصومات متصلبة، ناتجة من تجارب تاريخية متمايزة.

وهكذا غالباً ما أفسحت إعلانات المجالس الأوروبية حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المجال لمناقشات حادة (في ما يتعلق بالحقوق الفلسطينية، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والضغط الذي يجب ممارسته على إسرائيل، وإطار المفاوضات الخ). كما أنه كان هناك شعور بأن أوروبا تنقصها الجرأة وتريد أن ترضي الجميع، فانتهت إلى تنمية اصطفاء خاص للصيغ الملتبسة التي ينبغي أن يرضي عدم دقتها العالم كله.

إن سياسة خارجية أوروبية، في هذا الصدد، لا تتجاوز ما هو بين ـ حكومي لن يكون لها أي حظ في تحويل الاتحاد الأوروبي إلى فاعل مسموع ومقدر ومبحوث عنه أو، عند الاقتضاء، يخشى أمره. ومن المفارقات تقريباً أن الولايات المتحدة، في حين أن العرب يبدون يقدرون المواقف الأوروبية، هي التي يتوجهون إليها «لتحريك الأمور» معتبرين أوروبا «كشريك تابع».

ـ **غياب قابلية الرؤية**: يعود ذلك في قسم كبير منه إلى عمل المؤسسات الأوروبية بالذات. وبالفعل ستكون هناك مشكلة رؤية خارجية، ما دامت الرئاسة دورية. والذين يتذكرون في الشرق الأوسط الأسماء الأخيرة للترويكا التي تجولت فيه نادرون. ولكن الناس ـ بمن فيهم الأقل علماً ـ يعرفون كيسنجر وشولتس وبيكر وأولبرايت.

وقد وعى الاتحاد الأوروبي مؤخراً هذه المشكلة وقام بمسار إصلاح مؤسسي مبني على العناصر التالية: ١ ـ تعيين ممثل رفيع المستوى للسياسة الخارجية والأمن المشترك، ٢ ـ تمثيل الاتحاد الأوروبي برئاسة المجلس ٣ ـ إنشاء وحدة تصميم للسياسة والتأهب السريع. كل ذلك محمود، حتى ولو أن بعضهم يشك في أن

الردود من طبيعة مؤسسية يمكن أن تكفي وحدها لإرساء صدقية السياسة الخارجية والأمن المشترك وقابليتها للرؤية[٨].

ومن الواضح، في ما يختص بالشرق الأوسط، أن تسمية موفد أوروبي خاص تسد نقص الصورة وتزيد إمكانية رؤية العمل الأوروبي. إلاّ أن عدم دعمه من أوروبا موحدة في أهدافها وأفضلياتها لا يمكن إلاّ أن يقلص فعالية دورها وقدرتها على أن ترمي بثقلها حقيقة في مجرى الأحداث.

ـ **غياب الصورة**: ترك المسؤولون الأوروبيون، في بعض الأحيان، الانطباع بأنهم لا يريدون الإزعاج ويتنقلون في الشرق الأوسط خفية، في حين أن المسؤولين الأمريكيين ينتقلون مع حشد من الإعلاميين.

هناك إذاً عمل يقتضي القيام به باتجاه وسائل الإعلام: إبقاؤها على علم وتفسير الرهانات لها ودعوتها إلى عرض السياسات المتبنّاة ومتابعتها. وينبغي أن يعاد النظر جذرياً في علاقة الاتحاد الأوروبي بوسائل الإعلام العربية التي كانت في الغالب رديئة.

إلا أن الصورة ليست قضية صحافيين وحسب، إنها نتاج عمل حاسم باتجاه المدارس والجامعات والمثقفين.

إلا أن ما يذهل إنما هو ملاحظة أن القليل من الجامعات الأوروبية لها في داخلها أقسام دراسات حول المشكلات المعاصرة في الوطن العربي وفي البحر الأبيض المتوسط، وأن القليل من الجامعات العربية فيها معهد دراسات أوروبية، أو أوروبية ـ عربية أو أوروبية ـ متوسطية، في حين ان الجامعات الأميركية في بيروت والقاهرة، على العكس، تستمر في تكوين أجيال بكاملها من المثقفين العرب.

وهكذا يجب أن ترتكز صورة أوروبا على تربية فاعلة أكثر من ارتكازها على دبلوماسية ـ مشهد بمفاعيل عابرة، أو على دبلوماسية مالية تلطف بعض المفاعيل السيئة للأزمات الاقتصادية أو الاحتلال، كما في فلسطين، لكنها لا تساهم إلا قليلاً جداً في حل المشاكل.

---

(٨) انظر: Amaya Block-lainé et Bruno Tertrais «L'Europe occidentale,» dans: Institut des relations internationales et stratégiques [IRIS], *L'Année stratégique 1998*, sous la dir. de Pascal Boniface ([Bruxelles]: Complexe, 1998), p. 28.

ـ الهاجس الدائم في البحث عن الكفالة الأمريكية أو مرافقة مبادرات الولايات المتحدة: كان على أوروبا، في المرات النادرة التي عرفت، بشكل سيّد، أن تفرض فيها خياراتها ـ كما في إطلاق الحوار الأوروبي ـ العربي، أن تتعرض لغضب المسؤولين الأمريكيين وتهديدهم، بحيث إنها، خشية إغضابهم، أظهرت تبعية مذهلة مع مخاطرة الإضرار بمصالحها الخاصة.

وستكون أوروبا بالتأكيد مفتقدة للفطنة إذا فكرت في سياسة خارجية قائمة على مجرد معارضة الولايات المتحدة. لكن عليها أن تدرك أن أولوياتها ومصالحها ليست دائماً متباينة مع أولويات الولايات المتحدة ومصالحها[(٩)]. وعليه ينبغي بالتالي أن تفكر في حوار حرّ لكنه نقدي مع حلفائها الأمريكيين، وإلا يُخشى أن تتعرض للآثار المشؤومة لاختيارات ليست دائماً اختياراتها.

ومن المشروع بالتأكيد التذكر، كما قال برونو كولسون، ان «أمريكا أتاحت لأوروبا التخلص من الغيلان الكيانية» وبالتالي ان «الروابط الأطلسية يجب أن يحافظ عليها بالطبع»[(١٠)].

غير أن خضوع أوروبا غير النقدي لخيارات الأمريكيين، وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط وفلسطين، ليس لمصلحة أوروبا ولا لصالح سلام دائم.

وبالاختصار عانت السياسة الخارجية الأوروبية في فلسطين والشرق الأدنى، على الأقل حتى عام ١٩٩٦، نقصاً في التوافق الداخلي والتماسك والرؤية والصورة. كما افتقدت الفعالية عندما لم تعرف أوروبا كيف تؤكد وضعها كفاعل استراتيجي، فبقيت معاقة بعلاقات شبه مكبوتة بإسرائيل.

وللاتحاد الأوروبي مع ذلك، بقيم المجتمع التي يعلنها والنفوذ الاقتصادي الذي يملكه وقوة الجذب التي يمارسها، دور لا يمكن أن يقوم به غيره في الشرق الأوسط وفي البحر الأبيض المتوسط. ولم يكن حتى الآن على المستوى، لشدّة التوترات ودوامها بين تماسك السياسات وتماسك الدول، إذ تغلّب هذا الأخير

---

(٩) انظر: Volker Perthes, «Europe, the United States and the Middle East Peace Process,» in: Blackwill and Stürmer, eds., *Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East*, pp. 79-100.

(١٠) Bruno Colson, *Europe: Repenser les alliances*, bibliothéque stratégique (Paris: Institut de stratégie comparée: Economica, 1995), p. 207.

بالضرورة على الأول. وبسبب ذلك، ولا ريب، وصف بوشان أوروبا بالقوة العظمى الغريبة[١١].

وتستجوب فلسطين والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط الاتحاد الأوروبي لثلاثة أسباب على الأقل: أولاً لأن أوروبا مبنية على التبادل، وأن عليها بالتالي أن تنشّط، في مناطق جوارها، السلم والأمن؛ ثم لأن أوروبا موجودة في فضاء يصعب عليها عدم الاهتمام به؛ ولأنها أخيراً، بخاصة، قوة مدنية يجب أن تكون استراتيجيا الوساطة مفضَّلة بالنسبة إليها على أي شكل آخر من إدارة النزاعات.

أي أن الاتحاد الأوروبي ليس في مقدوره أبداً أن يسمح لنفسه بالتساهل وأن يتعلق الأمر بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. وعليه، من دون انتظار إرساء سياسة خارجية وأمن مشترك ما زالت في المهد، وأن يستمر في قول الحق وفي الكلام بلغة العدالة.

وأصبحت مواقف أوروبا من الملف العربي ـ الإسرائيلي معروفة:

ـ رفض ضم إسرائيل القدس الشرقية وهضبة الجولان.

ـ لا قانونية الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة.

ـ حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

ـ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

يضاف إلى ذلك أن هذا الموقف هو موقف الأسرة الدولية ومناقض كلياً للموقف الذي تدافع عنه حكومات إسرائيل. فكيف سيتصرف الاتحاد الأوروبي، عند الاستحقاقات في عام ١٩٩٩ وأبعد من ذلك، عندما ستكون كل ملفات النظام النهائي على بساط البحث؟ هل سينضم إلى التوافق الدولي مع تحمل غضب الإسرائيليين؟ أم هل سيحاول مراعاة التطلبات الإسرائيلية إلى حد تهشيم القانون الدولي؟

وهل سيستمر في دعم صيغة أوسلو على رغم ثغراتها البنيوية؟ أم سيجهد في إخراج مسار السلام من إطار أوسلو الضيق وإعادة الاعتبار لإطار منظمة الأمم المتحدة كإطار مفاوضات للمرحلة المقبلة؟

---

(١١) David Buchan, *Europe: L'Etrange superpuissance*, [trad. et adapt. française de Daniel Guéguen], politique européenne (Rennes: Ed. Apogée, 1993).

ويقتضي ألا تعود الشراكة في رعاية مسار السلام مع الولايات المتحدة أولوية أوروبية، لأن هذا المسار يشكو عيباً جوهرياً: إسرائيل هي التي حددت نصوصه وتبدو غايته محددة سلفاً، ولا يمكن بالتالي أن يوصل إلا إلى سلام يفرض على الفلسطينيين.

إن مساعدة الاتحاد الأوروبي المالية للأراضي الفلسطينية، أياً كانت أهميتها، تفيد فقط في تغطية كلفة الاحتلال الإسرائيلي، في حين أن دبلوماسيته غالباً ما تكون مقلصة إلى «مجرد شرطة مكلفة بالسهر على حفظ الأمن الذي يرسمه أحد الفريقين»[١٢]: إسرائيل.

وأعتقد أن صيغة أوسلو قد استنفدت كل إمكاناتها. كانت ملائمة تماماً عندما كان الأمر متعلقاً ببناء جسور الحوار وخلق مناخ ثقة بين الفريقين اللذين، إذا لم يكونا متحابين، فإنهما يعترفان أحدهما بالآخر كشريكين. إذاً، كانت صيغة أوسلو بناءً وهمياً من التجريبية والتدرج[١٣].

غير أن صيغة أوسلو، بالنسبة إلى الفلسطينيين، هي «صفقة غبن» كبيرة لأن بناء المستوطنات اليهودية، عندما كانت الحكومة الإسرائيلية تتفاوض في شأن انسحاب جيشها المحتل، كان مستمراً بلا هوادة وكان «الإقفال» شائعاً. وهكذا يبدو لي أن الفرضية المرتكزة على التأكيد ان الدولة الفلسطينية سترى النور، لو لم يصل نتنياهو إلى السلطة، يتعذر الدفاع عنها. أجل، إن مسار السلام في مدريد كان يمكن أن يوصل، تحت ضغط خارجي، إلى سلام، وإنما هو وهم سلام يكرس قانون الأقوى أي إسرائيل. ان إقامة سلطة فلسطينية وإجراء الانتخابات كانا بالتأكيد نتائج لها قيمتها، إلا أن الأمر ما زال بعيداً عن دولة فلسطينية ذات سيادة بالكامل. وهكذا ليس بمقدور صيغة أوسلو، بداهة، أن توصل إلى حل عادل للشعب الفلسطيني[١٤]، لأنها تعطي إسرائيل إمكانية استثمار كل ما تضمنته الاتفاقات من

---

(١٢) بحسب الصيغة الجميلة التي أوردها جان ـ فرانسوا لوغران في: Jean-François Legrain, «Les Forces politiques palestiniennes: scénarios d'un développement futur,» (Conflict Prevention Network, Ebenhausen) (Polycopié).

(١٣) انظر Herbert C. Kelman, «Building a Sustainable Peace: The Limits of Pragmatism in the Israeli-Palestinian Negotiations,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 1 (109) (Autumn 1998), p. 36.

(١٤) استخلصت سارة روي في دراسة حول إنماء جديد للاقتصاد الفلسطيني منذ أوسلو أن «السلام يجب أن يكون مبنياً على الكرامة، غير أن أوسلو لم يكن أبداً هذا النوع من السلام». انظر: Sara Roy, «De-development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 3 (111) (Spring 1999), p. 79.

غموض لصالحها وحدها. وكون معرفة ما إذا كانت إسرائيل ستسلم ٩ أو ٦٣ بالمئة من الأراضي المحتلة، استغرقت عدة أشهر يلامس السخرية لأنه يجري قبول أن يكون بإمكان السلطة «المحتلة» أن تكون في آن واحد القاضي والفريق في التفسير ثم في تطبيق الاتفاقات المعقودة.

وسيكون من الواجب في المرحلة المقبلة العودة إلى نطاق الأمم المتحدة لتأكيد المبادئ التي ينبغي أن ترشد المفاوضات:

١ ـ يجب أن يكون الهدف النهائي للتفاوض إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ذات سيادة وقابلة للحياة سياسياً وسيدة مواردها ومزودة بحدود آمنة ومعترف بها.

٢ ـ يجب أن تعترف إسرائيل بالظلم التاريخي الذي ألحقته بالفلسطينيين والتعويض منه (بقدر ما يمكن التعويض من جريمة «الحرمان من المستقبل» لثلاثة أجيال من الفلسطينيين).

٣ ـ ينبغي، بالمقابل، عدا الاعتراف بدولة إسرائيل (وهذا ما اكتسبته إسرائيل)، أن يعلن الفلسطينيون عن إرادتهم العيش بسلام مع جيرانهم الإسرائيليين.

وعلى الاتحاد الأوروبي العمل في هذا الاتجاه بالتوافق مع الأسرة الدولية، لأن هذا الاتجاه هو الوحيد الذي يمكن أن يقود إلى مصالحة تاريخية وإلى سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبين الإسرائيليين والعرب الآخرين: كل الدروب الأخرى للسلام (مسار مدريد وأوسلو ـ ١ وأسلو ـ ٢ ووواي بلانتايشن) لا يمكن أن توصل إلاّ إلى طرق مسدودة.

وتتوقف فعالية الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، في العشرين سنة المقبلة، على أربعة ثوابت هامة:

١ ـ قدرة الاتحاد الأوروبي على انتهاج سياسة خارجية وأمنية مشتركة متماسكة وجديرة بالثقة مع كل ما يحويه ذلك:

ـ بتعابير مؤسسية (توضيح صلاحيات المجلس واللجنة والبرلمان الأوروبي، وتسمية ممثل رفيع المستوى (حصل ذلك منذ تموز/يوليو ١٩٩٩ باختيار خافيير سولانا (Javier Solana)، وقدرة على التحليل والاقتراح، وتليين المسار القراري، واستراتيجيات مشتركة.

ـ في تعابير عسكرية (مستقبل الاتحاد الأوروبي الغربي، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي الغربي المعدلة وحلف شمال الأطلسي، الصناعة الأوروبية للتسلح). وما يدعو إلى القلق أياً يكن هو أن الولايات المتحدة التي تكرس لوسائل دفاعها أكثر مما

يكرسه أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر تقريباً (أي مئتين وخمسين ملياراً مقابل مئتي مليار) هي من هذه الناحية على هذه الدرجة من السيطرة في كل المجالات العسكرية تقريباً كما أثبتت بالأمس حرب كوسوفو.

ـ في تعابير دبلوماسية (رؤية واضحة لسياسة خارجية أوروبية تكون غير جمع خمس عشرة سياسة خارجية).

ـ في تعابير ثقافية (انسجام بين القيم والمصالح الأوروبية).

ـ علاقته بالولايات المتحدة: من الضروري أن تعيد أوروبا النظر في علاقتها بالولايات المتحدة وأن تفكر في المباعدة الإيجابية. فمن غير المقبول أن تستمر الولايات المتحدة في اعتبارها كمية لا يعتد بها أو مجرد «مكلف بالدفع»، مصرفي لمسار السلام. ومن المحزن ملاحظة أن الولايات المتحدة، في نص مذكرة واي ريفر (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ورد ذكرها أربع عشرة مرة، في حين لم يرد ذكر الاتحاد الأوروبي مرة واحدة. وتعني المباعدة الإيجابية، أن على أوروبا أن تُبرز مصالحها، وإحساسها بالمشكلات ومقاربتها لها. وهي لا تعني على الإطلاق معارضة عمياء وغير منتجة. وعليه يجب عدم الغرق في الأوهام. فالولايات المتحدة تشكل، في الشرق الأدنى، قوة مسيطرة، حاضرة في الخليج عسكرياً، ولها حلفاؤها العرب من بين أكبر بلدان الشرق الأوسط والمغرب، مع إقامتها علاقات لا تهتز مع إسرائيل. وبذلك لها في الشرق الأوسط دور لا يمكن تجنبه. ولن يكون بمقدور أوروبا أن تتقاسم هذا الدور، على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، طالما أنهما لا تعملان معاً.

يضاف إلى ذلك أن العرب والفلسطينيين بصورة خاصة يرتكبون خطأً فادحاً إذا سعوا إلى مواجهة الولايات المتحدة بأوروبا. فمتانة الروابط الأطلسية، على رغم بعض التباين الاقتصادي الأطلسي، أو الاستياء البادي جلياً من هذا البلد أو ذاك تجاه «الغطرسة الأمريكية» في إدارة أزمات البلطيق أو الشرق الأوسط، لا مجال للشك فيها. وأمريكا هي المسيطرة لا لأن أوروبا عاجزة وحسب بل أيضاً لأسباب موضعية ملازمة للقدرة على ممارسة قوتها، وسلامة الاقتصاد الأمريكي، ومركزة

---

(١٥) بين برتران غاليه ثلاثة شروط رئيسية لدبلوماسية ودفاع مشترك: القوة والإشعاع، الإرادة السياسية وتجسيدها المؤسسي، وأخيراً موافقة المواطنين ورغبتهم، ويتوفر في الاتحاد الأوروبي الشرط الأول، والشرطان الآخران هما أكثر إشكالية. انظر: Bertrand Gallet, *La Politique étrangére commune*, collection Europe; 3 (Paris: Economica, 1999), pp. 145-153.

القرار السياسي وموافقة المواطنين[١٥].

ويمكن الأسف لتبعية كهذه من جانب الاتحاد الأوروبي. ويجب الاعتراف بالفعل بأن اتفاقات أوسلو جرى التفاوض عليها في النروج وليس في دولة من الاتحاد الأوروبي، وان معظم الاتفاقات الموقعة كان في واشنطن وفي واي بلانتايشن أو، في أي حال، برعاية أمريكية. من المؤكد ان الاتحاد الأوروبي قام بدور مهم في الاتفاق، الأعرج والمتفجر، فضلاً عن ذلك، حول الخليل، وفي تجديد نشاط الاتصالات بين شعب وشعب. ونجح بالتأكيد أيضاً في الرهان المجنون على أن يجمع في برشلونة بين اثني عشر بلداً متوسطياً من بينها إسرائيل وثمانية بلدان عربية، ومنع انحراف المسار الأوروبي ـ المتوسطي على رغم تجميد المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية منذ عام ١٩٩٦. انها مكتسبات لها أهميتها. إلاّ أن كل ذلك يعود إلى تقسيم العمل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أكثر مما يعود إلى مقاسمة الزعامة في قيادة التفاوض العربي ـ الإسرائيلي.

ـ **علاقته بإسرائيل**: لقد أثبت طوال هذا البحث كم كانت السياسة الرسمية الأوروبية (والغربية)، على رغم بعض الانتقادات المتفرقة، والمشاعر الشعبية تميل إلى حد كبير إلى الجانب الإسرائيلي، على الأقل حتى عام ١٩٨٧، تاريخ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية. إن القرابة الايديولوجية والاقتصادية وأصل مؤسسي إسرائيل، ووضعها الاستراتيجي، وذكرى المحرقة، كل ذلك جعل إسرائيل ولا يزال يجعلها اليوم قريبة وجذابة ومفيدة.

ولقد لخص برونو غيغ في محاولة لافتة هذه العلاقة الخاصة التي أقامها الغرب الأوروبي ـ الأمريكي مع إسرائيل: «يبدو أن أكثر من إلفة أصلية وتواطؤ نادراً ما تم تكذيبه جمعهما للأفضل والأسوأ. ويجري كل شيء كما لو أن إسرائيل كانت تستفيد، على الدوام، من بند الأمة الأكثر حظوة [...]»، «كما لو أنها، هي المتأثرة بجوهر خاص، تشذ عن القانون العام للأمم»[١٦].

وفي هذه العلاقة الحميمة، «أكثر من تواطؤ أملته تطلبات الجغراسيا»، هناك بداهة تفقأ العيون: يرى الغرب في إسرائيل «تمثيله الخاص» «دولة مرآة»، «شعب تبكيت الضمير». واجتهد العالم الأوروبي، المسؤول عن المعاناة الطويلة لليهود، التي بلغت ذروتها في المحرقة، في محو هذا العار بتقديس الدولة اليهودية، والتصفيق

(١٦) Bruno Guigue, *Aux origines du conflit israélo-arabe: L'Invisible remords de l'Occident*, collection questions contemporaines (Paris: L'Harmattan, 1998), pp. 25 et 115.

لمآثرها العسكرية، وتقديم شهادات حسن سلوك لها بلا انقطاع. أليست «جزيرة صغيرة من الحضارة في محيط من الظلامية»؟ أليست «الديمقراطية الوحيدة» في منطقة «استبداد شرقي»؟ أليست داود الصغير المحاصر «بالأشرار العرب»؟

وكانت وجهة نظر العرب، تجاه هذا الافتتان بإسرائيل الذي تغذيه الأفلام والكتب[١٧] الممجدة لدولة إسرائيل «وأعجوبة إنشائها»، مرفوضة سلفاً ما دام أنها تعكس دونيتهم وعجزهم. وهكذا، عبر هذا القرن، وفي ما يتعلق باليهود والعرب، ارتكب الغرب جريمتين: جريمة ضد الإنسانية في المحرقة، وجريمة ضد العرب بجعلهم يدفعون ثمن جريمة ارتكبت على أرض غربية وبمنح إسرائيل نظاماً استثنائياً جعلها فوق قواعد القانون الدولي.

وأفسدت هذه العلاقة الفريدة بين إسرائيل والغرب علاقة الاتحاد الأوروبي بإسرائيل وعقّدت، في أي حال، علاقاته بالعالم العربي الذي له الحق في أن يتساءل لماذا تستفيد إسرائيل على الدوام من قرينة براءة، ومن غفران آلي لحماقاتها، ومن تساهل يلامس التواطؤ. وكان البروفسور بدرو مارتينيز مونتافيز المستعرب الإسباني الكبير صدى هذا التساؤل[١٨].

يضاف إلى ذلك ان عدداً متزايداً من الأوروبيين يطرح السؤال نفسه. وقد بدأت سيرورة بطيئة من «نزع القداسة» عن إسرائيل، بداهة، وعلى أوروبا تشجيع هذا المسار: إن نزع القداسة عن إسرائيل في الضمائر الجماعية الغربية وتطبيعها لا يمكن إلاّ أن يصحح علاقة أوروبا بإسرائيل واليهود ويرسي علاقاتها مع الوطن العربي على أسس أكثر موضوعية. فلا اليهودية المعتبرة في الغالب «كدين بكر» (بالنسبة إلى المسيحية والإسلام المعتبرين «دينين ثانيين») ولا مأساة المحرقة الشنيعة بالأحرى، يعطيان إسرائيل حقاً غير قابل للتقادم (مرور الزمن) في أن تكون «فوق الأمم» وبالتالي فوق الشرعية الدولية.

---

(١٧) أن قصة مثل *Exodus* التي كتبها ليون أوريس (Léon Uris) عام ١٩٥٨ والشريط السينمائي المستند إليها في عام ١٩٦٠ مارسا تأثيراً حاسماً بصورة خاصة في الرأي العام لمئات الملايين من الأوروبيين والأمريكيين.

(١٨) «En realidad, casi todo lo que se refiere al reciente «estado» de Israël parece sigular y sin precedentes, y cuenta de hécho con la comprehension casi unanime y universal aunque se trate tambien del estado mas mantenida y justificadamente condenado».

انظر: Pedro Martinez Montavez, *Pensando en la Historia de los Arabes*, Estudios; 6 (Madrid: CantArabia, 1995), ps. 392.

ـ **علاقته بالعالم العربي وبفلسطين**: ينبغي، على رغم التحليقات الغنائية الدبلوماسية حول «المصالح المتبادلة» وعلاقات «حسن الجوار» و«القرابة الثقافية» بين العرب والأوروبيين، الاعتراف بأنه لا الرؤية الأوروبية للإسلام ولا موقع الوطن العربي في المخيال الجماعي الغربي يجعلان الإسلام والوطن العربي جديرين بالتعاطف معهما. وكيف يمكن أن نفسر بشكل آخر أن وجهة النظر العربية والفلسطينية حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي وحول نزاعات أخرى كثيرة بقيت خلال مدة طويلة، متجاهلة تلقائياً لا بل مرفوضة؟

والحال أنه، إذا كان الاتحاد الأوروبي يريد إقامة علاقة جديدة مع الوطن العربي، الجار جغرافياً وابن العم تاريخياً، علاقة مبنية على الاحترام المتبادل والشراكة، هناك عمل تربوي ضخم يجب القيام به لتعلُّم العيش مع الغيرية الأقرب: الغيرية العربية. إن الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، في جانبها الاجتماعي والإنساني، تسير في هذا الاتجاه، ويقتضي إكمالها بشراكة أوروبية ـ عربية. وهكذا تستطيع أوروبا التوق إلى دور فاعل استراتيجي جديد بالثقة في منطقة جوارها الأولى: البحر الأبيض المتوسط. فهذا الأخير هو، بالمحصلة، بحر جميع ساكني شواطئه، البحر الأم للعرب والمسلمين والأوروبيين.

وتستجوب فلسطين، أكثر من أي بلد آخر في الشرق الأوسط الاتحاد الأوروبي، باسم المكان الرمزي المتميز الذي تشغله في الذاكرة التاريخية للمسيحيين واليهود والمسلمين وبمركزيتها الجغرافية. لذا يجب أن يصبح السلام الدائم في فلسطين أولويةً أوروبية للسنوات القريبة المقبلة، لأنه على نوعية السلام الذي سيقام في فلسطين تتوقف نوعية العلاقة التي ستبنى على شاطئي البحر الأبيض المتوسط في فجر القرن الحادي والعشرين، في قسم كبير منها.

المـراجــع

١ ـ العربيـة

كتب

أبو يصير، صالح مسعود. **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**. بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، [١٩٦٨].

أيوب، سهيل. **الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٨**. بيروت: دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٥٩.

برج، محمد عبد الرحمن، **عبد الرحمن الكواكبي**. [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار التأليف والنشر، ١٩٧٢. (عالم العرب؛ ٩٩)

بسيسو، سعدي. **إسرائيل، جناية وخيانة**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٦.

توما، إميل. **جذور القضية الفلسطينية**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٩٢)

الدجاني، أحمد صدقي. **الحوار العربي الأوروبي: وجهة نظر عربية**. القاهرة: المكتبة المصرية، ١٩٧٦.

الدحلان، سامي. **عبد الرحمن الكواكبي**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.

دروزة، الحكم. **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية**. بيروت: دار الفجر الجديد للطباعة والنشر، ١٩٦١.

ــــــ . ــــــ . ط ٣. بيروت: مكتبة منيمنة، ١٩٦٣.

ــــــ . **ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣. (سلسلة أبحاث فلسطينية؛ رقم ٣٤)

دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**. صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١.

زريق، قسطنطين. **معنى النكبة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.

زين، زين ن. **العلاقات العربية التركية: نشوء القومية العربية**. بيروت: الخياط، ١٩٥٨.

سعد، الياس. **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٦٦)

السفري، عيسى. **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية... سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**. يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧. ٢ ج في ١.

الصباغ، ليلى. **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني**. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣.

العبد الله، حسن. **الأمن المائي العربي**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢. (السلسلة الاستراتيجية؛ ٢)

العظم، صادق جلال. **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

علوش، ناجي. **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦)

غرايبة، عبد الكريم. **سوريا في القرن التاسع عشر**. القاهرة: الجيل، ١٩٦٢.

غنيم، عادل حسن. **الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ ـ إلى ١٩٣٦**. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

قازان، فؤاد. **الثورة العربية وإسرائيل**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩.

قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١. (مكتبة الدراسات التاريخية)

الكيالي، عبد الوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠.

موسى، سليمان. **الحركة العربية، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٠.

وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩.

جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨. (سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ ١)

ياسين، صبحي. **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩.** القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.

دوريات

الأهرام: ١٣/٩/١٩٤٧؛ ٢٢/٦/١٩٧٠، و٢٦/١٠/١٩٩٨.

البلاغ: ١٨/١٢/١٩٣١.

جبور، سمير. «الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة: الدلالات والانعكاسات إزاء المجتمع الإسرائيلي.» **شؤون عربية:** العدد ٥٥، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

الجهاد: ١٨/١٢/١٩٣١.

الحرية: ٢/٢/١٩٩٧.

الحسن، بلال. «أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني.» **شؤون فلسطينية:** العدد ١، آذار/مارس ١٩٧١.

«حول اتفاق «واي ريفر» (الحلقة النقاشية).» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩).

الحياة: ٢/١٢/١٩٩٣.

شؤون فلسطينية: العدد ٨، نيسان/أبريل ١٩٧٢؛ العدد ٩، أيار/مايو ١٩٧٢؛ العدد ٣٠، شباط/فبراير ١٩٧٤، وتموز/يوليو ١٩٧٤.

غنيم، عادل حسن. «المؤتمر الإسلامي العام.» **شؤون فلسطينية:** العدد ٢٥، أيلول/سبتمبر ١٩٧٣.

فتح: العدد ٣١١، ١٩٧١.

فلسطين الثورة: العدد ٧٨، شباط/فبراير ١٩٧٤.

«قمة شرم الشيخ (حلقة نقاشية).» **المستقبل العربي:** السنة ١٩، العدد ٢٠٧، أيار/مايو ١٩٩٦.

ميتكيس، هدى. «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع، والتحديات، والآفاق.» **المستقبل العربي:** السنة ١٥، العدد ١٦٨، شباط/فبراير ١٩٩٣.

٢ ـ الأجنبيـة

Books

Abbas, Mahmoud [Abou Mazen]. *Le Chemin d'Oslo*. [Paris]: Edifra, [1994].

Abdel Malek, Anouar. *La Dialectique sociale*. Paris: Seuil, [1972].

Abitbol, Michel. *Les Deux terres promises: Les Juifs de France et le sionisme, 1897-1945*. Paris: O. Orban, 1989.

Abou Sharif, Bassam et Uzi Mahnaimi. *Ennemis en terre promise: Un israélien, un palestinien: De la guerre sans merci à la paix des braves: Journal à deux voix*. Trad. de l'anglais par Valérie Rosier. Paris: Laffont, 1996. (Vécu)

Abu-Lughod, Ibrahim (ed.). *The Transformation of Palestine; Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict*. With a foreword by Arnold J. Toynbee. Evanston, [IL]: North Western University Press, 1971.

Ait-Chaalal, Amine [et al.]. *Conflits et processus de paix au Proche-Orient: Analyses et documents*. Louvain - la - Neuve: Academia Bruylant, [1996].

Alem, Jean-Pierre. *1917: La Déclaration Balfour: Aux sources de l'état d'Israël*. Bruxelles: Complexe, 1982. (Mémoire du siècle; 20)

——— . *Juifs et arabes, 3000 ans d'histoire*. Paris: B. Grasset, 1968.

Algar, Hamid [et al.]. *Islam et politique au Proche-Orient aujourd'hui*. [Paris]: Gallimard, 1991. (Débat)

Amson, Daniel. *De Gaulle et Israël*. Paris: Presses universitaires de France, 1990. (Politique d'aujourd'hui)

Anchel, Robert. ... *Napoléon et les juifs*. Paris: Presses universitaires de France, 1928.

Antonius, George. *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement*. Beirut: Khayat, [1938].

——— . ——— . London: Hamish Hamilton, 1938.

Arafat, Yasser. *La Question palestinienne: Entretiens avec Nadia Benjeloun - Ollivier*. Paris: Fayard, 1991.

Aryan, Asher. Bithon Yi'sra'el ve - tahalikh ha - Shalom: *Da'at kahal be - 1994 = Israeli Security and the Peace Process*. Tel - Aviv: M. L. E., Universitat Tel-Aviv, [1994]. (JCSS Memorandum; no. 43)

Arzt, Donna E. *Refugees into Citizens: Palestinians and the End of the Arab - Israeli Conflict,* New York: Council on Foreign Relations Press, 1997.

Ashraoui, Hanane. *La Paix vue de l'intérieur: Palestine, Israël: Témoignage*. Trad. de l'anglais par Jean-Pierre Richard et Thérèse Réveillé. Paris: Editions des femmes, 1996.

Asseburg, Muriel and Volker Perthes (eds.). *Surviving the Stalemate:*

Approaches to Strengthening the Palestinian Entity. Ebenhausen: Roneo, 1997. (Palestine Policy Paper)

Atiyah, Edouard et Henry Cattan. *Palestine, terre de promesse et de sang*. [Paris]: Editions Ciyas, 1997. (Collection monographies; 6)

Attias, Jean-Christophe et Esther Benbassa. *Israël imaginaire*. [Paris]: Flammarion, 1998. (Essais)

Aubé, Pierre. *Baudouin IV de Jérusalem; le roi lépreux*. Préface de Régine Pernoud. Paris: Tallandier, 1981. (Figures de proue du Moyen Age)

Awwad, Emad. *Quel processus de paix au Proche-Orient: Une lecture de l'approche israélienne*. [Préface de Boutros Boutros-Ghali]. Paris: Publisud, 1998. (Collection «l'avenir de la politique»; 0764-8278)

Badeau, John S. *The American Approach to the Arab World*. New York: Harper and Row, [1968]. (Policy Books of the Council on Foreign Relations)

Bagig, Ahmad. *Irak and the Crusaders*. Kuala Lumpur: Magnus Books, 1991.

Bailey, Sydney D. *Four Arab-Israeli Wars and the Peace Process*. Basingstoke: Macmillan, 1990.

Bainville, Jacques. *Bonaparte en Egypte*. Paris: Balland, 1997.

Baldacci, Gaetano. *Arabi o Ebrei*.... Milano: Longanesi, 1968. (La Fronda; v. 91)

Balta, Paul et Claudine Rulleau. *La Politique arabe de la France; de De Gaulle à Pompidou*. Paris: Sindbad, [1973]. (Bibliothèque arabe. Collection l'actuel)

Barbour, Nevill. *Nisi Dominus; a Survey of the Palestine Controversy*. London; Toronto: G. G. Harrap and Company Ltd., [1946].

Baron, Xavier. *Les Palestiniens, un peuple*. Paris: Sycomore, 1977.

Barthélémy, André. *Israéliens et palestiniens: Du dialogue à la paix?: Racines et perspectives*. Préface de Maxime Rodinson. Lyon: Chronique sociale, [1992]. (Collection «Synthèse»; 0183-6828)

Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement. Selected, translated, and introduced by Leila S. Kadi. Beirut: Palestine Liberation Organisation, Research Center, 1969.

Bastenier, Miguel Angel. *La Guerra de Siempre: Pasado, Present y Futuro del Conflicto Arabe-Israelí*. Barcelona: Ediciones Península, 1999. (Atalaya; 30)

Baubérot, Jean. *Le Tort d'exister; des juifs aux palestiniens*. Saint - Médard - en - Jalles: Ducros, [1970].

Baudrillard, Jean. *La Guerre du Golfe n'a pas eu lieu*. [Paris]: Galilée, 1991.

Begin, Menachem. *The Revolt: Story of the Irgun,* New York: H. Schuman, 1951.

Ben-Eli'ezer, Uri. *Derekh ha-kavenet: Hivatsruto shel ha-militarizm ha - Yi'sre'eli, 1936-1956*. Tel-Aviv: Devir, 1995.

Ben-Gurion, David. *Israel: Years of Challenge*. London: A. Blond, 1964.

Benchenane, Mustapha. *Pour un dialogue euro-arabe*. Préface de Michel Jobert. Paris: Berger-Levrault, 1983. (Mondes en devenir. Série «points Chauds»; 5)

Bénichi, R. et M. Nouschi (dirs.). *Le Livre de L'Europe: Atlas géopolitique....* Paris: Stock, 1990.

Benoist-Méchin. *Bonaparte en Egypte, ou, le rêve inassouvi, 1797-1801*. [Paris]: Perrin, 1978. (Le Rêve le plus long de l'histoire; 5)

Bentwich, Norman de Mattos. *For Zion's Sake; a Biography of Judah L. Magnes, First Chancellor and First President of the Hebrew University of Jerusalem*. Philadelphia, PA: Jewish Publication Society of America, 1954.

Benvenisti, Meron. *1987 Report: Demographic, Economics, Legal, Social, and Political Developments in the West Bank*. Jerusalem: Jerusalem Post; Boulder, CO: Westview Press, 1987.

———. *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land*. Berkeley, CA: University of California Press, 1995.

Bergé, Marc. *Les Arabes: Histoire et civilisation des arabes et du monde musulman, des origines à la chute du royaume de Grenade, racontées par les témoins: IX^e siècle av. J. - C. - XV^e siècle*. Préf. de Jacques Berque. Paris: Editions Lidis, 1978. (Histoire ancienne des peuples; 2)

Berny, Catherine. *La Terre trop promise: Belgique - Israël, 1947-1950*. Louvain - la - Neuve: CIACO, 1988. (Histoire de notre temps)

Berque, Jacques [et al.]. *Le Palestiniens et la crise israélo-arabe: Textes et documents du groupe de recherches et d'action pour le réglement du problème palestinien (G. R. A. P. P.), 1967-1973*. Paris: Editions sociales, [1974].

Berthman, Erich W. *Decisive Years in Palestine, 1918-1948*. New York: American Friends of the Middle East, [1957].

Beyssade, Pierre. *La Ligue arabe*. Paris: Planète, [1968]. (Histoire planète)

Blackwill, Robert D. and Michael Stürmer (eds.). *Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East*. Cambridge, MA: MIT Press, 1997. (CSIA Studies in International Security)

Blin, Louis. *Le Pétrole du Golfe: Guerre et paix au Moyen-Orient*. Paris: Maisonneuve et Larose, 1996.

Bloch, Pierre. *Carnet d'un voyageur en Israël*. Paris: S. I. P. E. P., 1957.

Boltanski, Christophe et Jihan El-Tahri. *Les Sept vies de Yasser Arafat*. Paris: B. Grasset, 1997.

Bonaparte, Napoléon. *Campagnes d'Egypte et de Syrie*. Présentation, Henry

Laurens. [Paris]: Impr. nationale éditions, 1998. (Acteurs de l'histoire; 1164-5717)

Borochov, Ber. *Oeuvres complètes*. Tel-Aviv: [s. n.], 1955.

Botiveau, Bernard. *L'Etat palestinien*. Paris: Presses de sciences po., 1999. (Bibliothèque du citoyen; 1272-0496)

Bou - Assi, Elias. *La «Détente» et les conflits périphériques*. Préface de Jean-Pierre Ferrier. Paris: Presses universitaires de France, 1983. (Travaux et recherches de l'université de droit, d'économie et de sciences sociales de Paris. Droit international et relations intenrationales; no. 1)

Boyer, Alain. *Les Origines du sionisme*. Paris: Presses universitaires de France, 1988. (Que sais-je?; no. 2397)

Braudel, Fernand. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de philippe II*. Paris: A. Colin, 1990.

Brecher, Frank W. *Reluctant Ally: United States Foreign Policy toward the Jews from Wilson to Roosevelt*. New York: Greenwood Press, 1991. (Contributions in Political Science, 0147-1066; no. 278. Global Perspectives in History and Politics)

The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914. Edited with an introd. and notes by Albert M. Hyamson.

Buber, Martin. *Der Jude und sein Judentum: Gesammelte Aufsätze und Reden*.

Buchan, David. *Europe: L'Etrange superpuissance*. [Trad. et adapt. française de Daniel Guéguen]. Rennes: Ed. Apogée, 1993. (Politique européenne)

Bullard, Reader. *Britain and the Middle East from the Earliest Times to 1950*. London; New York: Hutchinson's University Library, 1951.

Cahen, Claude. *Orient et Occident au temps des croisades*. Paris: Aubier Montaigne, 1983. (Collection historique)

Caplan, Neil. *Early Arab-Zionist Negotiation Attempts, 1913-1931*. London; Totowa, NJ: F. Cass, 1983. (Futule Diplomacy; v. 1)

——— . *The Lausanne Conference, 1949: A Case Study in Middle East Peacemaking*. Tel Aviv: Tel Aviv University, Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 1993. (Occasional Papers; 113)

Caratini, Roger. *Napoléon, une imposture*. Paris: M. Lafon, 1998.

Carrère d'Encausse, Hélène. *La Politique soviétique au Moyen-Orient: 1955 - 1975*. Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1975. (Cahiers de la fondation nationale des sciences politiques; no. 200)

Carton de Wiart, Henry. *Souvenirs politiques*. [Bruges]: Desclée de Brouwer, 1948-.

Chagnollaud, Jean-Paul. *Israël et les territoires occupés: La Confrontation silencieuse*. Paris: L'Harmattan, 1985. (Racines du présent; 0757 - 6366)

Chesnot, Christian et Joséphine Lama. *Palestiniens, 1948-1998: Génération*

fedayin: De la lutte armée à l'autonomie. Paris: Editions autrement, 1998. (Collection mémoires; no. 52)

Chevénement, Jean-Pierre. *Le Vert et le noir: Intégrisme, pétroles dollar*. Paris: B. Grasset, 1995.

Chouraqui, André. *Théodore Herzl*. Paris: Seuil, [1960].

Chroniques arabes des croisades. Textes recueillis et présentés par Francesco Gabrieli; traduit de l'italien par Viviana Pâques. Paris: Sindbad, 1977. (Bibliothèque arabe. Histoire décolonisée)

Chubin, Shahram (ed.). *Germany and the Middle East: Patterns and Prospects*. London: Pinter Publishers, 1992.

Cohen, Mitchell. *Du rêve sioniste à la réalité israélienne*. Paris: Découverte, 1987.

Cohen, Samy. *De Gaulle, les gaullistes et Israël*. Paris: A. Moreau, [1974]. (Histoire et actualité)

Colson, Bruno. *Europe: Repenser les alliances*. Paris: Institut de stratégie comparée: Economica, 1995. (Bibliothèque stratégique)

Corm, Georges. *Le Proche - Orient éclaté: II, Mirages de paix et blocages identitaires, 1990-1996*. Paris: Découverte, 1997. (Cahiers libres)

———. *Le Proche - Orient éclaté: De Suez à l'invasion du Liban, 1956 - 1982*. Paris: Découverte; Maspéro, 1983. (Textes à l'appui. Série histoire contemporaine)

Costantini, Pierre Dominique. *Bonaparte en Palestine*. Paris: D'Halluin et cie, 1967.

Croisades et pélerinages: Récits, Chroniques et voyages en terre sainte, XII^e - XVI^e siècle. Edition établie sous la direction de Danielle Régnier-Bohler. Paris: Laffont, 1997. (Bouquins)

Crossman, R. H. S. *A Nation Reborn: The Israel of Weizmann, Bevin and Ben-Gurion*. London: Hamish Hamilton, 1960.

Dabezies, Pierre [et al.]. *Crise du Golfe: Les Changements stratégiques*. Paris: Fondation pour les études de défense nationale, 1990. (Dossier, 0291-4654; no. 37)

Dagher, Carole. *Proche - Orient: Ces hommes qui font la paix*. Paris: L'Harmattan; [Beyrouth]: FMA, 1995. (Collection comprendre le Moyen - Orient)

La Déclaration Balfour, 1917: Création d'un foyer national juif en Palestine. Présentée par Renée Neher - Bernheim. Paris: Julliard, 1969. (Archives; no. 36)

Demurger, Alain. *Vie et mort de l'ordre du temple: 1118 - 1314*. 3ème éd. Paris: Seuil, 1993.

Derogy, Jacques et Hesi Carmel. *Bonaparte en terre sainte*. [Paris]: Fayard, 1992.

Dieckhoff, Alain. *L'Invention d'une nation: Israël et la modernité politique*. [Paris]: Gallimard, 1993. (NRF essais)

———. *Israéliens et palestiniens: L'Epreuve de la paix*. Paris: Aubier, 1996.

Divine, Donna Robinson. *Politics and Society in Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1994.

Dray, Julien. *La Guerre qu'il ne fallait pas faire*. Préf. de Sami Naïr. Paris: Albin Michel, 1991.

Ducruet, Jean. *Les Capitaux européens au Proche - Orient*. Paris: Presses universitaires de France, 1964. (Etudes économiques internationales)

Duhamel, Georges. *Israël, clef de l'Orient*. Paris: Mercure de France, 1957.

Dupont, Marcel. *Murat: Cavalier, maréchal de France, prince et roi*. Paris: Copernic, 1980. ([Collection Fama])

Errera, Hoechstetter, Irène. *Le Conflit israélo-arabe, 1948-1974*. [Paris]: Presses universitaires de France, [1974]. (Documents actualités; 7)

ESCO Foundation for Palestine. *Palestine, a Study of Jewish, Arab, and British Politics*. New Haven, CT: Yale University Press; London: Oxford University Press, 1947. 2 vols.

Etudes sur la région méditerranéenne. Hongrie: Unversité Joseph Attila, 1998.

Eytan, Walter. *The First Ten Years: Israel betwen East and West*. London: Weidenfeld and Nicolson, [1958].

Favier, Pierre et Michel Martin - Roland. *La Décennie Mitterrand*. Paris: Seuil, 1990 - 1999. 4 vols. (L'Epreuve des faits)

Favret, Rémi. *Arafat: Un destin pour la Palestine*. Paris: Renaudot, 1990.

Fenaux, Pascal. *Moyen - Orient: Les Dossiers de la paix*. Bruxelles: Dossiers du Grip, 1993.

Ferro, Marc. *Suez: Naissance d'un tiers monde*. Bruxelles: Complexe, 1982.

Fink, Reuben (ed.). *America and Palestine: The Attitude of Offical America and of the American People toward the Rebuilding of Palestine as a Free and Democratic Jewish Commonwealth*. 2nd rev. ed. New York: Herald Square, 1945.

Fischer, Stanley [et al.] (eds.). *Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition*. Cambridge, MA; London: MIT Press, 1994.

Flori, Jean. *La Première croisade, 1095 - 1099: L'Occident chrétien contre l'islam (aux origines des idéologies occidentales)*. Bruxelles: Complexe, 1992. (Mémoire des siècles; 221)

The Forrestal Diaries. Edited by Walter Millis with the collaboration of E. S. Duffield. New York: Viking Press, 1951.

Franck, Christian. *Options, interne et externe, pour la communauté européenne: Essai sur les finalités*. Louvain - la - Neuve: Université catholique de

Louvain, Centre d'études européennes, 1975. (Working Paper; no. 8. Série eurospective; no. 1)

Friedman, Isaiah. *The Question of Palestine , 1914 - 1918; British - Jewish - Arab Relations*. London: Routledge; K. Paul, [1973].

Gallet, Bertrand. *La Politique étrangère commune*. Paris: Economica, 1999. (Collection Europe; 3)

Gauthier, André. *La Construction européenne: Etapes et enjeux*. Rosny: Bréal, 1996. (Histoire et géographie économiques)

Gaza - Jéricho: Une signature historique. [Textes de Michel Samson... [et al.]]. La Tour d'Aigues: Editions de l'aube, 1994. (Collection monde en cours. Série rebonds/libération)

Gérard, Jo. *Les Templiers et leur révolution*. [Braine-L'Alleud]: J. M. Collet, [1992]. (Collection présence du passé)

Goichon, A. M. *Jordanie réelle*. [Paris]: Desclée de Brouwer, [1967-1972]. 2 vols.

Goldmann, Nahum. *Le Paradoxe juif: Conversations en français avec Léon Abramowicz*. Paris: Stock, 1976. (Grands leaders)

Graboïs, Aryeh. *Le Pèlerin occidental en terre sainte au Moyen Age*. Bruxelles: De Boeck université, 1998. (Bibliothèque du Moyen Age, 0779-4649; 13)

Grand dictionnaire encyclopédique Larousse. Paris: [Librairie Larousse], 1962.

Granott, A. *The Land System in Palestine: History and Structure*. [Translated from the Hebrew by M. Simon]. London: Eyre and Spottiswoode, 1952.

Great Britain. *The Political History of Palestine under British Administration. Memorandum by His Britannic Majesty's Government Presented in 1947 to the United Nations Special Committee on Palestine, Pub. at Jerusalem, 1947*. New York: British Information Services, 1947.

——— , Colonial Office. *Palestine. Proposed Formation of an Arab Agency*. London: His Majesty's Stationery Office, 1923.

——— . *Palestine. Report on Immigration, Land Settlement and Development*. [1930].

——— , Commission on the Palestine Disturbances of August 1929. *Report by the Commission on the Palestine Disturbances of August, 1929*. Presented by the Secretary of State for the colonies to parliament by command of His Majesty, March 1930. London: His Majesty's Stationery Office, 1930.

——— , Foreign Office. *Statements Made on Behalf of His Majesty's Government during the Year 1918 in Regard to the Future Status of Certain Parts of the Ottoman Empire*. Presented by the Secretary of State for foreign affairs to parliament by command of His Majesty. London: His Majesty's Stationery Office, 1939. (Papers by Command; no. 4)

——— , Palestine Royal Commission. *Report: Presented by the Secretary of State for the Colonies to Parliament by Command of His Majesty, July*

1937. London: His Majesty's Stationery Office, 1937.

Greilsammer, Ilan. *La Nouvelle histoire d'Israël: Essai sur une identité nationale*. [Paris]: Gallimard, 1998. (NRF essais)

——— and Joseph Weiler. *Europe's Middle East Dilemma: The Quest for a Unified Stance*. Boulder, CO: Westview Press, 1987. (Studies in International Politics)

——— (eds.). *Europe and Israel: Troubled Neighbours*. Berlin; New York: W. de Gruyter, 1988. (Series C - Political and Social Sciences/European University Institute; 9)

Gresh, Alain et Dominique Vidal. *Golfe: Clefs pour une guerre annoncée*. Paris: Le Monde éditions, 1991. (Collection la mémoire du monde)

——— . *Palestine 47: Un partage avorté. Nouvelle éd. augmentée et mise au jour. Bruxelles: Complexe, 1994. (Mémoire du siècle; 49)*

Grose, Peter. *Israel in the Mind of America*. New York: Knopf, 1983.

Groupe d'études et de recherches. *La Palestine en question*. [Alger]: Société nationale d'édition et de diffusion, [1971]. 2 vols.

Grousset, René. *L'Epopée des croisades*. Paris: Perrin, 1995.

Guedalla, Philip. *Napoleon and Palestine*. With a foreword by Israel Zangwill, and an afterword by the Rt. Hon. David Lloyd George. London: G. Allen and Unwin Ltd., [1925].

Guelton, Frédéric. *La Guerre américaine du Golf: Guerre et puissance à l'aube du XXI^e^ siècle*. Lyon: Presses universitaires de France, 1996. (Collection conflits contemporains; 1242 - 5893)

Guérin, Victor. *Description géographique, historique et archéologique de la Palestine*. Amsterdam: Oriental Press, 1969-. 7 vols.

Guigue, Bruno. *Aux origines du conflit israélo - arabe: L'Invisible remords de l'Occident*. Paris: L'Harmattan, 1998. (Collection questions contemporaines)

Guillebaud, Jean Claude. *Les Jours terribles d'Israël*. Paris: Seuil, [1974]. (Histoire immédiate)

Guizot, M. (François). *Collection des mémoires relatifs à l'histoire de France*. [s. l.: s. n.], 1823 - 1835.

Habibi, Emile. *Les Aventures extraordinaires de Saïd le peptimiste: Roman*. Trad. de l'arabe par Jean - Patrick Guillaume. [Paris]: Gallimard, 1987. (Du monde entier)

——— . *Soraya fille de l'ogre: Féerie*. Trad. de l'arabe par Jean - Patrick Guillaume. [Paris]: Gallimard, 1996. (Du monde entier)

Hadawi, Sami. *Bitter Harvest; Palestine between 1914-1967*. With a foreword by John H. Davis. New York: New World Press, [1967].

Hajjar, J. *L'Europe et les destinées du Proche - Orient (1815 - 1848)*. [Paris]:

Bloud et Gay, 1970. (Bibliothèque de l'histoire de l'église)

Halter, Marek et Eric Laurent. *Les Fous de la paix: Histoire secrète d'une négociation*. [Paris]: Plon; Laffont, 1994.

Hamilton, Edith. *La Mythologie*. Verviers: Marabout, 1978.

Hart, Alan. *Arafat: Terrorist or Peacemaker?*. Updated paperback edition. London: Sidgwick and Jackson, 1987.

Heers, Jacques. *Libérer Jérusalem: La Première croisade, 1095-1107*. Paris: Perrin, 1995.

Heikal, Mohamed H. *Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes*. London: A. Deutsch, 1986.

Herzl, Theodor. *Complete Diaries*. Edited by Raphael Patai. London; New York: Herzl Press; Thomas Yoseloff, [1960]. 5 vols.

——— . *L'Etat juif*. Paris: Lipschutz, 1926.

——— . *Journal*. Paris: Calmann - Lévy, 1990.

Hess, Moses. *Rome et Jérusalem*. Paris: Albin Michel, 1981.

Heuberger, Georg (ed.). *The Rothschilds: Essays on the History of a European Family*. Sigmaringen: Thorbecke; Woodbridge: Boydell and Brewer, 1994.

Hitti, Philip K. [et al.]. *The Arab Heritage*. Edited by Nabih Amin Faris. New York: Russell and Russell, 1963.

Hoover, Herbert. *The Ordeal of Woodrow Wilson*. New York: McGraw - Hill, [1958].

Hourani, Albert. *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798 - 1939*. London; New York: Oxford University Press, 1970. (Oxford Paperbacks; 197)

——— . *Histoire des peuples arabes*. Paris: Seuil, 1993.

Howard, Harry N. *The King - Crane Commission; an American Inquiry in the Middle East*. Beirut: [Khayat], 1963.

Hussein, Mahmoud. *Les Arabes au présent*. Paris: Seuil, [1974]. (Histoire immédiate)

Institut des relations internationales et stratégiques [IRIS]. *L'Année stratégique 1998*. Sous la direction de Pascal Boniface. [Bruxelles]: Complexe, 1998.

Institut français des relations internationales. *Golfe et Moyen Orient: Les Conflits*. [Réd. par] Bassma Kodmani-Darwish et May Chartouni - Dubarry; préf. de Thierry de Montbrial. Paris: Dunod, 1991. (RAMSES points)

——— . *Ramsès 1995*. Paris: Dunod, 1995.

Israël - Palestine. [Paris: GREMAMO], 1995. (Cahiers du GREMAMO; no. 13)

Ivanov, Youri. *Attention: Sionisme!*. Moscou: Editions du progrès, 1972.

Jargy, Simon. *Guerre et paix en Palestine, ou, l'histoire du conflit israélo - arabe, 1917 - 1967*. Neuchâtel: Editions de la Baconnière, [1968]. (Histoire et société d'aujourd'hui)

Jawad, H. A. *Euro - Arab Relations: A Study in Collective Diplomacy*. Reading, UK: Ithaca Press, 1992.

Jeffries, J. M. N. *Palestine: The Reality*. London: Longmans and Co., 1939.

Jobert, Michel. *Journal du Golfe: Août 1990 - août 1991*. Paris: Albin Michel, 1991.

John, Robert and Sami Hadawi. *The Palestine Diary*. With a foreword by Arnold J. Toynbee. Beirut: Palestine Research Center, [1970-].

Joseph, Dov. *The Faithful City; the Siege of Jerusalem, 1948*. New York: Simon and Schuster, 1960.

July, Serge. *La Diagonale du Golfe*. Paris: B. Grasset, 1991.

Kark, Ruth. *American Consuls in the Holy Land, 1832 - 1914*. North american ed. Jerusalem: Magnes Press, Hebrew University; Detroit: Wayne State University Press, 1994. (America - Holy Land Monographs Series)

Kassir, Samir et Farouk Mardam - Bey. *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et le conflit israélo - arabe*. Washington, DC: Institut des études palestiniennes, 1992 - 1993. 2 tomes. (Livres de la revue d'études palestiniennes)

Tome 1: *1917 - 1958*.

Tome 2: *1958 - 1991*.

Khader, Bichara. *Anatomie du sionisme et d'Israël: Essai d'analyse socio - historique*. Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1974.

——— . *L'Europe et le monde arabe: Cousins, voisins*. Paris: Publisud; Ottignies: Quorum, 1992.

——— . *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des partenaires distants*. Paris: Publisud; Ottignies: Quorum, 1994. (Horizons euro - arabes)

——— . *L'Evolution du mouvement de résistance palestinienne, de 1967 à 1979*. [Louvain - la - Neuve: CERMAC], 1980. (Cahiers du Cermac; no. 2)

——— . *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives*. Paris: Published; Ottignies: Quorum, 1992.

——— . *Histoire de la Palestine*. Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1976-.

——— . *Le Partenariat euro - méditerranéen après la conférence de Barcelone*. Préface par Bernard Ravenel. Paris: L'Harmattan, 1997. (Cahiers de confluences)

——— . *Le Système arabe , la ligue arabe et la question palestinienne, 1947- 1987*. Louvain - la - Neuve: CERMAC, 1988. (Cahiers du Cermac; no. 55)

——— . *Le Système régional arabe et la question palestinienne*. [Louvain - la -

Neuve: CERMAC], 1994. (Cahiers du Cermac; no. 109)

——— (dir.). *L'Europe et la Méditerranée: Géopolitique de la proximité*. Paris: L'Harmattan; Louvain - la - Neuve: Academia, 1994. (Histoire et perspectives méditerranéennes)

——— et Naim Khader. *Le Peuple palestinien: Ses potentialités humaines, économiques et scientifiques*. [Louvain - la - Neuve]: Institut catholique de Louvain, institut des pays en voie de développement, 1980. (Cahiers du Cermac)

——— et Claude Roosens (dirs.). *La Belgique et le monde arabe*. Avec des contributions de A. Bastenier... [et al.]. Louvain - la - Neuve: Academia, 1990.

Khalidi, Walid. *L'Histoire véridique de la conquête de la Palestine*. Traduit de l'arabe par Elias Sanbar. Paris: Revue d'études palestiniennes, 1998.

Kimche, John. *Palestine ou Israël*. Paris: Albin Michel, 1973.

Kimmerling, Baruch and Joël S. Migdal. *Palestinians: The Making of a People*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994.

Klieman, Aaron S. *Foundations of British Policy in the Arab World: The Cairo Corference of 1921*. Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, [1970].

Kochan, Lionel (dir.). *Les Juifs en Union Soviétique depuis 1917*. Traduit par Michel Carrière. Paris: Calmann - Lévy, 1971. (Diaspora)

Kodmani - Darwish, Bassma et May Chartouni - Dubarry (dirs.). *Perceptions de sécurité et stratégies nationales au Moyen - Orient*. Paris: Masson, 1994. (Travaux et recherches de l'IFRI)

Koestler, Arthur. *Analyse d'un miracle*. Traduction de Dominique Aury. Paris: Calmann - Lévy, 1949.

L'Ecotais, Yann de. *L'Europe Sabotée*. Bruxelles; Paris: Rossel, 1976.

La Gorce, Paul - Marie de. *Le Dernier empire: Le XXI^e Siècle sera - t - il américain?*. Paris: B. Grasset, 1996.

Lapierre, Jean - William. *L'Information sur l'état d'Israël dans les grands quotidiens français en 1958*. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1968. (Travaux du centre d'études sociologiques)

Laqueur, Walter. *Histoire du sionisme*. [Traduit par Michel Carrière]. Paris: Calmann - Lévy, 1973. (Diaspora)

——— . *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union and the Middle East, 1958 - 70*. Revised ed. Harmondsworth: Penguin, 1972. (Pelican Book)

——— and Barry Rubin (eds.). *The Israel - Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*. 4th rev. and updated ed. New York: Penguin, 1984. (Pelican Books)

Laurens, Henry. *L'Orient arabe: Arabisme et islamisme de 1798 à 1945*. Paris: A. Colin, 1993. (Collection u. Série histoire contemporaine)

——— . *La Question de Palestine*. [Paris]: Fayard, 1999-.

Vol. 1: *1799 - 1922*.

Vol. 2: *1922 - 1947, une mission sacrée de civilisation*.

Le Goff, Jacques. *Saint - Louis*. [Paris]: Gallimard, 1996. (Bibliothèque des histoires)

Lenczowski, George. *The Middle East in World Affairs*. Ithaca, NY: Cornell University Press, [1952].

——— . ——— . 3rd ed. Ithaca, NY: Cornell University Press, [1962].

Lerche, Charles O. *Foreign Policy of the American People*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice - Hall, 1958.

Lewis, Bernard. *Les Arabes dans l'histoire*. Paris: Aubier Montaigne, 1993.

——— . *La Formation du Moyen Orient moderne*. Trad. de l'anglais par Jacqueline Carnaud. Paris: Aubier, 1995.

The Life and Times of Ernest Bevin. London: Heinemann, 1960-1983. 3 vols.

Vol. 1: *Trade Union Leader, 1881 - 1940*.

Vol. 2: *Minister of Labour, 1940 - 1945*.

Vol. 3: *Foreign Secretary, 1945 - 1951*.

Lilienthal, Alfred M. *What Price Israel?*. 2nd ed. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1969. (Reprint Series; no. 4)

Lloyd George, David. *Memoirs of the Peace Conference*. New Haven, CT: Yale University Press, 1939. 2 vols.

——— . *The Truth about the Peace Treaties*. London: V. Gollancz, 1938. 2 vols.

Lockroy, Edouard. *Ahmed le boucher: La Syrie et l'Egypte au XVIIIe siècle*. 2ème éd. Paris: [s. n.], 1888.

London, Arab Office. *The Future of Palestine*. London: The Office, 1947.

Louis, Wm. Roger. *The British Empire in the Middle East, 1945 - 1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1984.

Maalouf, Amin. *Les Croisades vues par les arabes*. Paris: Lattès, 1983. (Histoire)

——— . *Les Identités meurtrières*. Paris: B. Grasset, 1998.

Malka, Victor et Salomon Malka. *Shalom, Rabin*. Préface de Shimon Pérès. Paris: Ramsay, 1996.

Mandel, Neville J. *The Arabs and Zionism before World War I*. Berkeley, CA: University of California Press, 1976.

Mansour, Camille. *Israël et les Etats - Unis, ou, les fondements d'une doctrine stratégique*. Paris: A. Colin, 1995. (Collection le temps du monde)

Mantran, Robert (dir.). *Histoire de l'empire ottoman*. [Paris]: Fayard, 1989.

Maoz, Moshe. *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840 - 1861; the Impact of the Tanzimat on Politics and Society*. Oxford; London: Clarendon Press, 1968.

Margalith, Israël. *Le Baron Edmond de Rothschild et la colonisation juive en Palestine*. Préface de David Ben - Gourion; introduction de G. Bourgin. Paris: Marcel Rivière, 1957.

Marlowe, John. *The Seat of Pilate; an Account of the Palestine Mandate*. London: Cresset Press, 1959.

Marrus, Michael R. *Les Juifs de France à l'époque de l'affaire Dreyfus*. Préface de Pierre Vidal-Naquet. Bruxelles: Complexe, 1985. (Historiques; 28)

Martinez Montavez, Pedro. *Pensando en la Historia de los Arabes*. Madrid: CantArabia, 1995. (Estudios; 6)

Massalha, Omar. *Palestiniens, israéliens: La Paix promise: Le Véritable dossier des négociations*. Paris: Albin Michel, 1992.

Masson, Paul. *Histoire du Commerce français dans le Levant au XVIII^e^ siècle*. paris: Hachette et Cie, 1911.

McCarthy, Justin. *The Population of Palestine: Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate*. New York: Columbia University Press, 1990. (Institute for Palestine Studies Series)

Medebielle, Pierre. *La Restauration de la concathédrale du patriarcat latin de Jérusalem*. Jérusalem: Imprimerie du patriarcat latin, 1994.

Mesa, Roberto. *Democracia y Politica Exterior en España*. Madrid: EUDEMA, 1988. (EUDEMA Actualidad)

Michel, Alain. *Racines d'Israël*. Paris: Editions autrement, 1998.

Migeon, Jean - Pierre [et al.]. *A qui la Palestine?*. Paris: Editions publications premières, 1970. (Edition Spéciale)

Miquel, André. *L'Islam et sa civilisation: VII - XX^e^ siècle*. 2^ème^ éd. revue et mise à jour. Paris: A. Colin, 1977. (Destins du monde)

Mogannam, Matiel E. T. *The Arab Woman and the Palestine Problem*. With a foreword by Anthony Crossley. London: H. Joseph, 1937.

Mondange, Christian de. *Histoire et passions des templiers*. Fribourg: Edimages, 1993.

Montefiore, Moses. *Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore, Comprising Their Life and Work as Recorded in Their Diaries from 1812 - 1890*. Ed. by L. Loewe. London: Griffith, 1890. 2 vols.

Moreau Defarges, Philippe. *Relations internationales*. Paris: Seuil, 1993. 2 vols. (Points: Essais; 259 - 260)

Morelli, Anne (dir.). *Les Grands mythes de l'histoire de Belgique, de Flandre et de Wallonie*. Bruxelles: Editions vie ouvrière, 1995. (EVO histoire)

Morisse - Schilback, Mélanie. *L'Europe et la question algérienne: Vers une*

européanisation de la politique algérienne de la France. Paris: Presses universitaires de France, 1999. (Perspectives internationales; 0243 - 2331)

Morris, Benny. *1948 and after: Israel and the Palestinians*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1990.

———. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1941 - 1949*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1987. (Cambridge Middle East Library)

Morrisson, Cécile. *Les Croisades*. Paris: Presses universitaires de France, 1969. (Que Sais - je?; no. 157)

Murat, Laure et Nicolas Weill. *L'Expédition d'Egypte: Le Rêve oriental de Bonaparte*. Paris: Gallimard, 1998.

Nevakivi, Jukka. *Britain, France and the Arab Middle East, 1914 - 1920*. London: Athlone Press, 1969. (University of London Historical Studies; 23)

Nicault, Catherine. *La France et la sionisme, 1897-1948: Une rencontre manquée?*. [Paris]: Calmann - Lévy, 1992. (Diaspora)

Nouschi, André. *La France et le monde arabe: Depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition*. Paris: Vuibert, 1994. (Thémathèque. Histoire)

Official Records of the Second Session of the General Assembly = Documents officiels de la deuxième session de l'assemblée générale. (Canada: Lake Success, 1947 - 1949. 2 vols.

Vol. 1: *Rapport de l'assemblée générale*.

Vol. 2: *Annexes, appendices et cartes*.

Pélissié du Rausas, G. *Le Régime des capitulations dans l'empire ottoman*. Paris: Rousseau, 1902 - 1905. 2 vols.

Pérès, Shimon. *Combat pour la paix: Mémoires*. Ed. établie par David Landau; trad. de l'anglais par Denise Meunier. [Paris]: Fayard, 1995.

———. *Le Temps de la paix*. [En collab. avec Arye Naor]; trad. de l'anglais par Sandrine Zerbib. Paris: Editions O. Jacob, 1993.

Peters, Joel. *Pathways to Peace: The Multilateral Arab-Israeli Peace Talks*. London: Royal Institute of International Affairs, 1996.

Peyronnet, Georges. *L'Islam et la civilisation islamique, VII^e^ - XIII^e^ siècle*. Paris: A. Colin, 1992. (U. histoire; 1147 - 3878)

Picaudou, Nadine. *La Décennie qui ébranla le Moyen - Orient, 1914 - 1923*. Bruxelles: Complexe, 1992. (Questions au XX^e^ siècle; 55)

———. *Les Palestiniens, un siècle d'histoire: Le Drame inachevé*. Bruxelles: Complexe, 1997. (Questions au XX^e^ siècle; 92)

Piétri, François. *Napoléon et les israélites*. Paris: Berger - Levrault, 1965.

Pinkus, Benjamin. *The Soviet Government and the Jews, 1948 - 1967: A Documented Study*. General editor Jonathan Frankel. Cambridge

[Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1984.

Pinsker, Lev Semenovich. *Auto-émancipation*.

Platelle, Henri. *Les Croisades*. Bruxelles: Desclée, 1994.

Popov, Alexandre. *La Question des lieux saints dans la correspondance diplomatique russe au XIX[e] siècle*. St. Petersbourg: [s. n.], 1900.

Porath, Y. *The Emergence of the Palestinian - Arab National Movement, 1918 - 1929*. London: F. Cass, [1974].

——— . *The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion*. London; Totowa, NJ: F. Cass, 1977.

Vol. 2: *1929 - 1939*.

Poznanski, Renée. *Lettres sur le judaïsme ancien et nouveau*. Paris: Cerf, 1989.

Le Retour des exilés: La Lutte pour la Palestine de 1869 à 1997. [Documents réunis par] Henry Laurens. Paris: Laffont, 1998. (Bouquins)

Reynier, Jacques de. *A Jérusalem un drapeau flottait sur la ligne de feu*. Neuchâtel: La Baconière, [1950].

Richard, Jean. *Histoire des croisades*. [Paris]: Fayard, 1996.

Riggs, Robert E. *Politics in the United Nations: A Study of United States Influence in the General Assembly*. Urbana: University of Illinois Press, 1958. (Illinois Studies in the Social Sciences; v. 41)

Riley - Smith, Jonathan. *Atlas des croisades*. Paris: Editions autrement, 1996.

Roberson, B. A. (ed.). *The Middle East and Europe: The Power Deficit*. London; New York: Routledge, 1998.

Robinson, Jacob. *Palestine and the United Nations: Prelude to Solution*. Washington, DC: Public Affairs Press, 1947.

Rodinson, Maxime. *Islam et capitalisme*. Paris: Seuil, 1966.

——— . *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*. Paris: Seuil, 1968. (L'Histoire immédiate)

Rondot, Philippe. *Le Proche - Orient à la recherche de la paix: 1973 - 1982*. Paris: Presses universitaires de France, 1982. (Perspectives internationales; 0243 - 2331)

Rose, N. A. *The Gentile Zionists, a Study in Anglo - Zionist Diplomacy, 1929 - 1939*. London: F. Cass, [1973].

Rosenblatt, Bernard A. *The American Bridge to the Israel Commonwealth*. New York: Farrar, Straus and Cydahy, [1959].

Royal Institute of International Affairs, Information Dept. *Great Britain and Palestine, 1915 - 1945....* 3[rd] ed. London; New York: [The Royal Institute, 1946]. (Its information Papers; no. 20)

Ruelland, Jacques. *Histoire de la guerre sainte*. Paris: Presses universitaires de France, 1993.

Runeiman, Steven. *Histoire des croisades: La Première croisade et la fondation du royaume de Jérusalem*. Paris: Dagorno, 1998.

Rupnik, Jacques (dir.). *Le Déchirement des nations*. Paris: Seuil, 1995. (L'Idée du monde)

Sacher, Harry. *Israel: The Establishment of a State*. London: Weidenfeld and Nicolson, [1952].

Said, Edward W. *Israël, Palestine: L'Egalité ou rien*. Trad. de l'anglais par Dominique Eddé et Eric Hazan. [Paris]: Fabrique, 1999.

——— . *The Politics of Disposession: The Struggle for Palestinian Self-determination, 1969 - 1994*. London: Random House, 1994.

——— . *The Question of Palestine*. New York: Vintage Books, 1980.

Saint -Prot, Charles. *La France et le renouveau arabe: De Charles de Gaulle à Valéry Giscard d'Estaing*. Paris: Copernic, 1980.

Sakran, Frank C. *Palestine Dilemma; Arab Rights versus Zionist Aspirations*. Washington, DC: Public Affairs Press, [1948].

Salinger, Pierre et Eric Laurent. *Guerre du Golfe: Le Dossier secret*. Paris: O. Orban, 1991.

Sanbar, Elias. *Palestine 1948, l'expulsion*. Washington, DC: Institut des études palestiniennes, 1984.

——— . *Palestine, le pays à venir*. [Paris]: Editions de l'olivier; Seuil, 1996.

——— . *Les palestiniens dans le siècle*. [Paris]: Dévouverte; Gallimard, 1994. (Histoire; 201)

Savir, Uri. *Les 1100 jours qui ont changé le Moyen - Orient*. Trad. de l'anglais par Michèle Garène, Aurélie Guillain, Sylvie Kleiman - Lafon. Paris: Editions O. Jacob, 1998.

Sayegh, Fayez A. *Camp David et la Palestine: Une analyse prèliminaire*. Genève: Bureau de l'observateur permanent de l'organisation de libération de la Palestine auprès de l'ONU OLP, 1978.

Schiff, Zeev and Raphael Rothstein. *Fedayeen: The Story of the Palestinian Guerillas*. London: Vallentine, Mitchell, 1972.

Schölch, Alexander. *Palestine in Transformation, 1856 – 1882: Studies in Social, Economic, and Political Development*. Translated by William C. Young and Michael C. Gerrity. Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1993.

Schoutheete, Philippe de. *La Coopération politique européenne*. Préface d'Etienne Davignon. 2ème èd. Paris: F. Nathan; Bruxelles: Labor, 1986. (Collection «Europe»)

Segev, Tom. *Le Septième million*. Trad. de l'anglais et de l'hébreu par Eglal Errera. [Paris]: L. Levi, 1993. (Collection histoire)

Sharabi, Hisham. *Palestine and Israel: The Lethal Dilemma*. New York:

Pegasus, [1969].

Sharef, Zeev. *Three Days*. Trans. by Julian Louis Meltzer from the Hebrew. Garden City, NY: Doubleday, 1962.

Shlaim, Avi. *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine*. Oxford: Clarendon Press, 1988.

——— . *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921 - 1951*. Abridged ed. Oxford; New York: Oxford University Press, 1990.

——— . ——— . 2nd ed. New York: Oxford University Press, 1998.

Sid Ahmed, Mohamed. *Quand les canons se seront tus: Le Conflit israélo - arabe: Une stratégie pour la paix*. Traduit de l'arabe par l'auteur; adaptation française d'Antoine Berman. Paris: P. Belfond, 1976. (Collection ligne de mire)

Sitton, Shlomo. *Israël, immigration et croissance, 1948 - 1958, Suivi d'un bref aperçu de la période 1959 - 1961*. Préface de Maurice Byé. Paris: Cujas, 1963. (Connaissances économiques; no. 3)

Sivan, Emmanuel. *Mythes politiques arabes*. Trad. de l'hébreu par Nicolas Weill. Paris: Fayard, 1995. (Esprit de la cité)

Sokolow, Nahum. *History of Zionism, 1600 - 1918*. With an introduction by the Rt. Hon. A. J. Balfour. London; New York: Longmans, Green and Co., 1919. 2 vols.

Stambouli, Raymond. *Les Clefs de Jérusalem: Deux croisades françaises en Egypte, 1200 - 1250*. Paris: Scribe; L'Harmattan, 1991. (Collection «Comprendre le Moyen - Orient»)

Stein, Leonard. *The Balfour Declaration*. London: Valentine; Mitchell, [1961].

——— . ——— . New York: Simon and Schuster, 1961.

A Survey of Palestine. Prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo - American Committee of Inquiry. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1991. 3 vols.

Vol. 3: *Supplement to the Survey of Palestine*.

Sykes, Christopher. *Cross Roads to Israel*. London: Collins, 1965.

——— . *Crossroads to Israel, 1917 - 1948*. Bloomington, IN: Indiana University Press, [1965]. (A Midland Book; MB - 165)

La Syrie à l'époque des Mamelouks d'après les auteurs arabes. Description géographique, économique et administrative précédée d'une introduction sur l'organisation gouvernemental, par Gaudefroy - Demombynes... Paris: P. Geuthner, 1923. (Haut - commissariat de la république française en Syrie et au Liban. Service des antiquités et des beaux - arts. Bibliothèque archéologique et historique; t. III)

Syrkin, Marie. *Golda Meir, la femme qui a permis la naissance d'Israël*. Traduit de l'anglais par Jacqueline Hardy. [Paris]: Gallimard, 1966. (Air du

temps; 208. Portraits)

Talleyrand - Périgord, Charles Maurice de. *Essai sur les avantages à retirer des colonies nouvelles dans les circonstances présentes: Lu à la séance publique du 15 messidor an V.*

Taylor, Alan R. *Prelude to Israel; an Analysis of Zionist Diplomacy, 1897 - 1947*. New York: Philosophical Library, [1959].

Teller, Judd. *The Jews; Biography of a People*. New York: Bantam Books, [1966].

Tessler, Mark. *A History of the Israeli - Palestinian Conflict*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994. (Indiana Series in Arab and Islamic Studies)

Textes de la révolution palestinienne: 1968 - 1974. Présentés et traduits par Bichara et Naïm Khader. Paris: Sindbad, 1975. (Bibliothèque arabe. Collection textes politiques)

Tibawi, A. L. *American Interests in Syria, 1800 - 1901: A Study of Educational, Literary and Religious Work*. Oxford: Clarendon Press, 1966.

———. *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine*. London: Macmillam; New York: St. Martin's Press, 1969.

Tolkowsky, S. *The Gateway of Palestine: A History of Jaffa*. London: G. Routledge and Sons, 1924.

Treaties between Turkey and Foreign Powers, 1535 - 1855. Compiled by the Librarian and Keeper of the papers, foreign office [i. e. Lewis Hertslet]. London: Harrison and Sons, 1855.

Truman, Harry S. *The Memoirs of Harry S. Truman*. 2nd ed. [London]: Hodder and Stroughton, 1955 - 1956. 2 vols.

Vol. 1: *Year of Decision, 1945.*

Vol. 2: *Years of Trial and Hope, 1946 - 1953.*

Tyr, Guillaume de. *Historia Orientalis.*

Vanaert, Philippe. *Yasser Arafat: Président sans frontières*. Bruxelles: Editions du Souverain, 1992.

Vidal, Dominique et Joseph Algazy. *Le Péché original d'Israël: L'Expulsion des palestiniens revisitée par les «nouveaux historiens» israéliens*. Paris: Atelier, 1998.

Volney, Constantin - François. *Voyage en Egypte et en Syrie*. Publié avec une introd. et des notes de Jean Gaulmier. Paris: Mouton, 1959. (Monde d'outre mer. Passé et présent. 2 sér.: Documents; 2)

Wallach, Janet and John Wallach. *Arafat: In the Eyes of the Beholder*. London: Mandarin, 1992.

———. *Arafat: La Poudre et la paix*. Trad. de l'anglais par Sylvette Gleize; avec la collab. de Luce Bergemer. Paris: Bayard, 1996.

Watson, C. M. *Bonaparte's Expedition to Palestine in 1799*. London: P.E.F.Q., 1917.

Weinstock, Nathan. *Le Mouvement révolutionnaire arabe*. Paris: F. Maspéro, 1970. (Petite collection Maspéro; 60)

———. *Le Sionisme contre Israël*. paris: F. Maspéro, 1969. (Cahiers libres; 146 -148)

Weizmann, Chaim. *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann*. Philadelphia, PA: Jewish Publication Society of America, 1949.

Wesoly, Ouri. *Israël Survivra - t - il jusqu'en 2048?*. Bruxelles. Editions Luc Pire, 1999.

Williams, Francis. *A Prime Minister Remembers*. London: Windmill Press, 1961.

Wilson, Nelly. *Bernard Lazare, l'antisémitisme, l'affaire Dreyfus, et la recherche de l'identité juive*. Traduit de l'anglais par Christiane et Douglas Gallagher. Paris: Albin Michel, 1985. (Présences du judaïsme)

Wise, Stephen Samuel. *Challenging Years; the Autobiography of Stephen Wise*. London: East and West Library, 1951.

Zarka, Jean Claude. *Les Institutions de l'union européenne*. Paris: Gualino éd., 1997. (Les Carrés. Sup)

Ze'evi, Dror. *An Ottoman Century: The District of Jerusalem in the 1600s*. Albany, NY: State University of New York Press, 1996. (SUNY Series in Medieval Middle East History)

Zorgbibe, Charles. *Histoire des relations internationales*. Paris: Hachette, 1994 - 1995. 4 vols. (Collection pluriel)

Vol. 1: *Du Système de Bismark au primier conflit mondial, 1871 - 1918*.

———. *Terres trop promises*. Paris: Manufacture, 1990. (Collection l'histoire partagée)

Zureik, Elia. *Palestinian Refugees and the Peace Process*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1996. (A Final Status Issues Paper)

Periodicals

Abdel Majid, Wahid. «Le CCG et le système arabe.» *Al-Khalij:* 1/10/1991. En arabe.

Abou Ayad. «Révolution et réalisme.» *Le Monde:* 20/1/1974 et 21/1/1974.

Abou Diab, Khattar. «L'Egypte mise sur l'Europe et redécouvre l'Afrique.» *Arabies:* juillet - août 1998.

«Les Accords de Camp David.» *Maghreb - Machrek:* no. 78, 1978.

Adonis. «La Méditerranée: Cet infini commun.» *Rives:* 1996.

Aguirre, Mariano. «Guerres de civilisations?.» *Le Monde diplomatique*: décembre 1994.

Ajami, Fouad. «The Summoning.» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 4, September-October 1993.

Arabies: novembre 1998.

Arkoun, Mohammed. «L'Islam dans l'attente de l'Europe.» *Le Monde diplomatique*: décembre 1994.

Aronson, Geoffrey. «L'Observatoire de la colonisation.» *Revue d'études palestiniennes*: vol. 10, hiver 1996.

———. «Point de sécurité pour les palestiniens sous le règne des colons.» *Le Monde diplomatique*: avril 1994.

L'Asie française (Bulletin mensuel du comité de l'Asie française): 1921.

Balaj, Barbara, Ishac Diwan et Bernard philippe. «Aide extérieure aux palestiniens: Ce qui n'a pas fonctionné.» *Politique étrangère*: no. 3, automne 1995.

Benvenisti, Eyal. «The Israeli-Palestinian Declaration of Principles: A Framework for Future Settlement.» *European Journal of International Law*: vol. 4, 1993.

Benvenisti, Meron. «Le Meurtre du père.» *Ha'aretz*: 9/11/1995.

Bitterlin, Lucien. «A quand le retour de Madrid?.» *France-Pays arabes*: avril 1998.

Bonnefous, Marc. «Actions, déclarations, et contradictions devant la crise du Golfe.» *Défense nationale*: décembre 1990.

Cahiers de l'institut d'études de l'Orient contemporain: vol. 5, 1947, et vols. 7-8, 1947-1948.

Carrère d'Encausse, Hélène. «L'URSS au Moyen-Orient, 1955-1987.» *Maghreb-Machrek*: no. 117, 1987.

Chemillier-Gendreau, Monique. «Un titre de propriété inaliénable sur la terre.» *Le Monde diplomatique*: avril 1999.

Chevènement, J.P. «La France et le nouvel-ordre mondial.» *Jeune Afrique*: 10-16 avril 1991.

Childers, Erskine. «The Other Exodus.» *Spectator*: 12 May 1961.

Christison, Kathleen. «La Politique américaine et la question palestinienne: Généalogie de la perception par les Etats-Unis du conflit israélo-Palestinien.» *Revue d'études Palestiniennes*: no. 18 (70), hiver 1999.

Claude, Patrice. «Ce meurtre était annoncé sur les murs par les slogans de la droite.» *Davar*, éditorial.

Collection de l'histoire (le temps des croisades): février 1999.

Confluences Méditerranée: été 1998.

Cooperazione: Mars 1993.

«Crise du Fath, crise de l'OLP, crise syro-palestinienne? Les Enjeux de la présence armée palestinienne au Liban.» *Maghreb-Machrek*: no. 102,

octobre-décembre 1983.

Davar: 29/9/1995.

Décade philosophique, littéraire et politique: avril 1798.

Department of State Bulletin: 30 September 1945, and 17-28 September 1947.

Dezcallar, Jorge. «España ante el Problema Palestino.» *Politica Exterior*: Winter 1991.

Dieckhoff, Alain. «Gaza-Jéricho d'abord.» *Libération*: 8/9/1993.

«Documents and Source Material.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 1, Autumn 1994.

«Documents sur l'attitude de l'Union Soviétique à l'égard de la question palestinienne au cours de la période 1947-1949.» *Partisans*: no. 52, mars-avril 1970.

Duclos, Louis-Jean. «La conférence de Madrid.» *Maghreb-Machrek*: no. 134, october-décembre 1991.

L'Echo (Bruxelles): 12/12/1995, et 23/1/1996.

Espace Orient: janvier 1997.

Etienne, Bruno. «Les Accords de légitimité réciproque.» *Revue des deux mondes*: janvier 1994.

Europe (Agence Europe): 7/1/1981; 27/11/1987; 13/10/1988; 28/4/1989; 10/2/1990; 28/10/1998, et 11/11/1998.

L'Evénement du jeudi: 12 juin 1996, et 3-9 octobre 1996.

«Extrait des conclusions de la commission d'enquête israélienne sur le massacre d'Hébron.» *Revue d'études palestiniennes*: automne 1994.

Fabre, Thierry. «La Politique arabe de la France, la fin des mythes.» *Esprit*: no. 6, juin 1991.

Le Figaro: 16/11/1948; 23/10/1996; 26/8/1997, et 18/4/1999.

Fischer, Stanley. «Building Palestinian Prosperity.» *Foreign Policy*: no. 93, Winter 1993-1994.

France-pays arabes: no. 159, janvier-février 1990, et février 1998.

Franchon, Alain. «Israël: Crise ouverte avec la CEE.» *Le Monde*: 6/12/1987, et 7/12/1987.

Gibb, H.A.R. «The Islamic Congress at Jerusalem, December 1931.» *Survey of International Affairs* (Oxford): 1934-1935.

Gresh, Alain. «Conseil national palestinien: XVI^{e} session (Alger, 14-22 février 1983).» *Maghreb-Machrek*: no. 100, 1983.

———. «Israéliens et palestiniens sur un terrain miné.» *Le Monde diplomatique*: janvier 1994.

———. «Paix piégée au Proche-Orient.» *Le Monde diplomatique*: décembre 1995.

Grossman, David. «Imaginer la paix.» *Libération*: 29/11/1993, et 30/11/1993.

Ha'aretz: 1/3/1992.

Habibi, Emile. «Le Bouc émissaire s'est révolté contre son sort.» *Libération*: 2/11/1993.

Herzog, Chaïm. «Israël-OLP: Attendre et voir.» *Libération*: 27/9/1993.

Hoffmann, S. «L'Evolution de l'Europe et la politique américaine.» *Politique étrangère*: no. 4, 1976.

Hornus, J.M. «L'Evêché anglo-prussien à Jérusalem: Controverses autour de sa création.» *Proche-Orient chrétien*: vol. 14, 1964.

Huntington, Samuel P. «The Clash of Civilizations?.» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 3, Summer 1993.

El-Husseini, Faysal. «Un seul peuple, un seul représentant.» *Revue d'études palestiniennes*: vol. 10, no. 40, été 1991.

Informacion Commercial Espanola. Revista de Economica: no. 759, Diciembre 1996- Enero 1997.

International Herald Tribune: 21/1/1991, and 26/10/1998.

Jerusalem Post: 19/4/1998.

Jerusalem Times: 30 October 1998.

Jeune Afrique: 18-24 janvier 1996.

Journal of Palestine Studies: vol. 25, no. 2, Winter 1995.

Journal officiel (Chambre): 2ème semestre, 27 décembre 1917.

Journal officiel des communautés européennes: no. D1-248, 12-16 novembre 1979; no. D1-266, 9-13 février 1981; no. C 101, 4 mai 1981; no. D1-272, 15-19 juin 1981; no. C-172, 13 juillet 1981; no. D1-284, 9-23 avril 1982; no. D1-286, 14-18 juin 1982; no. C 182, 19 juin 1982; no. D1-289, 15 octobre 1982; no. C 292, 8 novembre 1982; no. D1-293, 10-14 janvier 1983; no. D2-299, 16-20 mai 1983; no. D1-300, 6-10 juin 1983; no. C 161, 20 juin 1983; no. D1-307, 12-16 décembre 1983; no. D1-309, 13-17 février 1984; no. C 77, 19 mars 1984; no. C 172, 2 juillet 1984; no. C 288, 11 janvier 1985; no. D 2-322, 11-15 février 1985; no. D 330, 7-11 octobre 1985; no. D 2-331, 21-25 novembre 1985; no. C 343, 31 décembre 1985; no. D2-337, 11-14 mars 1986; no. C 88, 14 avril 1986; no. D2-346, 8-12 décembre 1986; no. C 7, 12 janvier 1987; no. D2-352, 11-15 mai 1987; no. D2-263, 8-11 mars 1988; no. C 94, 11 avril 1988; no. D2-364, 11-15 avril 1988; no. C 122, 9 mai 1988; no. D2-365, 16-20 mai 1988; no. C 167, 27 juin 1988; no. C 290, 14 novembre 1988; no. D3-384, 11-15 décembre 1989; no. D3-385, 15-19 janvier 1990; no. C 15, 22 janvier 1990; no. D3-391, 11-15 juin 1990; no. C 175, 16 juillet 1990; no. C 19, 28 janvier 1991; no. D3-401, 16-22 février 1991; no. C 72, 18 mars 1991; no. C 138, 17 mai 1991; no. D3-405, 17 mai 1991; no. D3-408, 9-13 septembre 1991; no. C 267, 14 novembre 1991; no. D3-419, 8-12 juin 1992; no. C 176, 13 juillet

1992; no. D3-426, 18-22 janvier 1993; no. D3-427, 8-12 février 1993; no. C 42, 15 février 1993; no. C 72, 15 mars 1993; no. D3-431, 24-28 mai 1993; no. C 176, 28 juin 1993; no. D3-433, 12-16 juillet 1993; no. C 285, 20 septembre 1993; no. D3-438, 15 novembre 1993; no. C 329, 6 décembre 1993; no. D3-440, 13 décembre 1993; no. C 205/571, 6 mai 1994; no. C 323/158, 21 novembre 1994; no. C 78, 18 mars 1996; no. C 141, 13 mai 1996; no. C 166, 10 juin 1996; no. C 261, 9 septembre 1996; no. C 362, 2 décembre 1996; no. C 115, 14 avril 1997; no. C 304, 6 octobre 1997, et no. C 210/221, 18 juin 1998.

Kapeliouk, Amnon. «Les Raisons du revirement de M. Rabin.» *Le Monde diplomatique*: octobre 1993.

Keller, Horst. «La Guerre du Golfe divise L'Europe.» *Journal de l'Europe*: février 1991.

Kelman, Herbert C. «Building a Sustainable Peace: The Limits of Pragmatism in the Israeli-palestinian Negotiations.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 28, no. 1 (109), Autumn 1998.

Khader, Bichara. «De l'intifada (9 décembre 1987) à la proclamation de l'état palestinien: Implications géostratégiques.» *Awraq* (Madrid): vol. 10, 1989.

——— . «La Geopolitica del agua en el Mediterraneo.» *Politica Exterior*: vol. 8, num. 39, Junio-julio 1994.

——— . «Le Liban: Mosaïque éclatée.» *Revue nouvelle* (Bruxelles): nos. 7-8, juillet-août 1976.

——— . «The Peace-Dividend: Palestinians and Regional Economics: An Overview Summary of the Literature.» *Cahiers du monde arabe* (Louvain-la-Neuve): nos. 117-118, 1995.

——— . (ed.). «The EEC and the Arab World.» *Arab Affairs*: vol. 12 (Special Issue), Spring 1993.

Khalidi, Walid. «ONU 1947: La Résolution de partage revisitée.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 14 (66), hiver 1998.

Kodmani-Darwish, Bassma. «Les Réfugiés palestiniens á l'épreuve du règlement de paix?.» *Confluences Méditerranée*: no. 18, été 1996.

——— et Dominique Moisi. «Arabes et israéliens: La Paix avant la réconciliation.» *Politique étrangère*: vol. 58, hiver 1993-1994.

——— et May Chartouni-Dubarry. «Maghreb-Machrek: Détente régionale et périls intérieurs.» *Ramsès* (Institut français des relations internationales): 1992.

——— . «Moyen-Orient: Le Paysage d'après guerre.» *Ramsès*: 1992.

La Gorce, Paul Marie de. «L'Eclatante démission de la diplomatie européenne.» *Le Monde diplomatique*: février 1992.

Lannon, Erwan. «L'Accord d'association intérimaire communauté européenne-OLP: L'Institutionnalisation progressive des relations euro-palesti-

niens.» *Revue des affaires européennes-Law and Eruopean Affairs*: vol. 2, 1997.

Laurens, Henry. «Le Projet d'état juif attribué à Bonaparte.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 33, automne 1989.

———. «Le Vatican mise sur l'état d'Israël.» *Le Monde diplomatique*: mars 1994.

Lazare, Bernard. «La Solidarité juive.» *Entretiens politiques et littéraires*: vol. 1, octobre 1890.

Legrain, J.F. «La Dissidence palestinienne.» *Esprit*: avril 1983.

«Lettre au premier ministre israélien.» *Le Soir*: 18/5/1999.

Leveau, Rémy. «Mythes et réalités de la politique arabe.» *Politique étrangère*: no. 3, 1997.

Libération: 22/10/1996.

Libre Belgique: 26/10/1998, et 17/5/1999.

ligne verte: no. 2, décembre 1995.

Maariv: 6/10/1995.

Maghreb-Machrek: no. 79, 1978.

Mandel, Neville. «Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914.» *St. Antony's Papers* (London): no. 17, 1965.

Manuel, F.E. «The Palestine Question in Italian Diplomacy, 1917-1920.» *Journal of Modern History* (Chicago): September 1955.

Mauroy, Pierre. «Leçons de paix, après la guerre.» L'*Evénement européen*: mars 1991.

Miroir de Huy: vol. 18, 1974.

Manar, Jörg. «Institutional Constraints of the European Union's Mediterranean Policy.» *Mediterranean Politics*: vol. 3, no. 2, Autumn 1998.

Le Monde: 9/5/1964; 3/7/1964; 30/6/1967; 19/3/1972; 9/10/1973; 25/11/1977; 5/1/1982; 23/2/1982; 24/1/1991; 3/11/1995; 7/11/1995; 2/4/1996; 7/4/1996; 8/4/1996; 16/4/1996; 23/4/1996; 26/4/1996; 29/9/1996; 30/9/1996; 24/10/1996; 16/1/1997; 18/1/1997; 27/3/1997; 19/3/1998; 21/4/1998; 3/11/1998, et 18/11/1998.

Le Monde diplomatique: décembre 1995.

Moratinos, Miguel Angel. «Europa y oriente próximo.» *El Païs*: 4/5/1998.

———. «Les Mirages de l'état palestinien: Un engagement plus prononcé de l'union européenne.» *Le Monde diplomatique*: avril 1999.

Morrisson, Cécile. «L'Heure des bilans.» *Collection de l'histoire* (le temps des croisades): no. 4, février 1999.

Moucharafieh, Claire. «Chronologie: 1er avril- 30 juin 1992.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 45, automne 1992.

———. «Chronologie: 1er juillet-30 septembre 1995.» *Revue d'etudes palestiniennes*: hiver 1995.

Mury, Gilbert. «Pour la Palestine.» *Le Monde*: 13/2/1974.

Nocion Arabe: no. 36, automne 1998.

Naïm, Mouna et Laurent Zecchini. «Rivalité franco-américaine au Proche-Orient.» *Le Monde*: 8/5/1996.

New York Post: 25/2/1948, and 27/2/1948.

New York Times: 15/10/1938; 26/8/1945; 1/5/1946; 12/9/1947; 22/9/1947; 25/9/1947; 10/10/1947; 20/1/1948; 19/9/1970, and 8/10/1970.

Newsweek: 28 January 1991.

Le Nouvel observateur: 17-23 octobre 1996.

Ockrent, Christine. «L'Homme seul.» L'Express: 7-13 mars 1996.

Odeh. «Les Causes et les effets du conflit israélo-arabe.» *Partisans*: no. 52, mars-avril 1970.

El Païs: 5/4/1998, and 20/5/1999.

Pelletreau, Robert. «Proche-Orient: La Coopération entre l'Europe et les Etats-Unis.» *Politique étrangère*: vol. 2, 1998.

Picaudou, Nadine. «1914-1948: Dynamique sioniste et impérialisme occidental.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 17 (69), automne 1998.

——— . «Quels enjeux pour l'OLP?.» *Confluences Méditerranée*: no. 9, hiver 1993-1994.

«Proche-Orient, de la guerre à la paix.» *Le Monde*: Numéro spécial, novembre 1991.

«Propositions pour la paix au Proche-orient.» *Maghreb-Machrek*: no. 94, octobre-décembre 1981.

«Le 15ème conseil national palestinien, Damas, 11-19 avril 1981.» *Maghreb-Machrek*: no. 93, 1981.

Quandt, William. «Kissinger and the Arab-Israeli Disengagement Negotiations.» *Journal of International Affairs*: vol. 29, no. 1, Spring 1975.

——— . «The Middle East Conflict in U.S. Strategy, 1970-1971.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 1, no. 1, Fall 1971.

Ramonet, Ignacio. «Tocsin en Israël.» *Le Monde diplomatique*: avril 1993.

Reilly, James. «The Peasantry of Late Ottoman Palestine.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 10, no. 4, Summer 1981.

Remacle, Eric. «La Sécurité européenne sous influence.» *L'Evénement européen*: mars 1991.

Revue d'études palestiniennes: automne 1990; 1994; printemps 1995; hiver 1996; no. 11, printemps 1997, et hiver 1999.

Rodinson, Maxime. «Israël, fait colonial.» *Temps modernes* (Paris): no. 253 bis., 1967.

Rondot, Philippe. «Le Président Carter et le Proche-Orient.» *Politique étrangère*: no. 43, 1978.

———. «La Révolution palestinienne au seuil de 1974.» *Défense nationale*: 1974.

Roskis, Edgard. «La Poignée de main au l'actualité programmée.» *Libération*: 29/9/1993.

Roy, Sara. «De-development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 28, no. 3 (111), Spring 1999.

S.M. «De 1991 à 1993: Comment tout s'est déroulé.» *Nouvel Afrique Asie*: no. 49, octobre 1993.

Said, Edward. «The One-State Solution.» *New York Times*: 10/1/1999.

Salamé, Ghassan. «Proche-Orient: Eloge de l'humilité.» *Libération*: 7/9/1993.

Salmon, Trevor C. «Testing Times for European Political Cooperation: The Gulf and Yugoslavia, 1990-1992.» *International Affairs*: vol. 68, no. 2, April 1992.

Samaha, Joseph. «La Palestine et la crise du Golf: Premier bilan.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 38, hiver 1991.

Segev, Tom. «Le Deuil des enfants.» *Ha'aretz*: 8/11/1995.

Shomali, Qustandi. «Nagib Nassar: L'Intransigeant.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 2, hiver 1995.

«Situation régionale, accords de Wye River, un horizon alarmant (table ronde).» *Revue d'études palestiniennes*: vol. 18, hiver 1999.

Le Soir: 30/8/1997; 31/8/1997; 17/5/1999, et 18/5/1999.

Souss, Ibrahim. «Un gouvernement en exil? Les Raisons d'un refus unanime.» *Le Monde diplomatique*: décembre 1972.

———. «Reconnaissance.» *Le Monde*: 16/10/1974.

«Special Documentation File.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 3, 1994.

Starr, Joyce R. «Water Wars.» *Foreign Policy*: no. 82, Spring 1991.

Tsakaloyannis, P. «The Acceleration of History and the Reopening of the Political Debate in the European Community.» *Journal of European Integration*: vol. 13, nos. 2-3, 1991.

Turquié, Sélim. «Proche-Orient, une nouvelle carte: Le Relais Saoudien.» *Le Monde diplomatique*: vol. 28, no. 332, novembre 1981.

Vaes, B. «Mr. Shamir critique la politique des neuf.» *Le Soir*: 8/10/1980.

Van Well, G. «Le Développement d'une politique commune des neuf au Proche-Orient.» *Politique étrangère:* vol. 41, no. 2, 1976.

Vidal, Dominique. «Aux origines de la pensée de M. Netanyahou.» *Le Monde diplomatique*: novembre 1996.

———. «L'URSS sionsiste? Moscou et Palestine, 1945-1955.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 28, été 1988.

Vif express: 30/10/1998.

Washington Post: 7/3/1991; 18/8/1997, and 25/9/1997.

Weill, Nicolas. «1798 ou l'an I du sionisme politique?.» *Nouveaux cahiers*: no. 106, automne 1991.

White House Press Release: 25 March 1948, and 15 May 1948.

Wood, Pia Christina. «Chirac's New Arab Policy and Middle East Challenges: The Arab-Israeli Conflict, Iraq, and Iran.» *Middle East Journal*: vol. 52, no. 4, Autumn 1998.

Zanders, Jean-Pascal, Eric Remacle and Inger-Lise Ostrem. «European Policies towards the 2nd Gulf War.» *Pole– Papers*: vol. 2, no. 4, 1995.

Zola, Emile. «Pour les juifs.» *Le Figaro*: 16/5/1896.

Zureik, Elia. «Réfugiés: Etat des lieux (2ème partie): Les Réfugiés dans les pays arabes et les territoires.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 11 (63), printemps 1997, et no. 12 (64), été 1997.

Conferences

L'Economie de la paix au Proche-Orient// the Economy of Peace in the Middle East. Sous la direction de Louis Blin et philippe Fargues. [Paris]: Maisonneuve et Larose; Cairo: Centre d'études et de documentation économique, juridique et sociale, 1995, 2 vols.

L'Europe et le conflit israélo-Palestinien: Débat à trois voix: Actes du colloque ténu à Paris au sénat les 12 et 13 janvier 1989, «comment l'Europe peut-elle contribuer à un réglement politique du conflit du Proche-Orient?». Publié sous la direction de Jean-Paul Chagnollaud et Alain Gresh. Paris: L'Harmattan, 1989. (Comprendre le Moyen-Orient).

La Question palestinienne. Colloque de juristes arabes sur la palestine, Alger, 22-27 juillet 1967. Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1968.

Séminaire des nations unies sur l'assistance au peuple palestinien, UNESCO, Paris, 26-29 avril 1993.

Theses

Gonzalez Ferrin, Emilio. «El Dialogo Euro-Arabe: La Union Europea Frente al Sistema Regional Arabe.» (Ph. D. Thesis, Séville, 1995). Polycopiée.

Kesterman, Jean-Marc. «La Politique extérieure du parlement européen envers les pays arabes, 1979-1994.» (Mémoire universitaire, UCL, 1994).

Khader, Bichara. «La Question agraire dans les pays arabes: Le Cas de la Syrie.» (Thèse de doctorat, université de Louvain, 1975).

Koulaimah-Gabriel, Andrea. «L'Europe communautaire et les revendications territoriales.» (Mémoire universitaire, collège d'Europe, Bruges, 1993).

Lichtheim, Richard. «Mèmoires.» (Tel Aviv, Newman, 1953). En hébreu.

Ouaiss, Emmanuelle. «Les Catholiques belges et la question palestinienne (avril 1947 à 1950).» (Mémoire de licence, université Paris VII, 1993-1994).

Documents, Reports

Andries, Willy. «The Truman Administration and Palestine: A Study of US Foreign Policy, 1945-1948.» Unpublished Paper, Washington, DC, Columbia University, 1969.

Archives de l'archevêché de Malines. Fonds Mercier, carton 44. Questions juives.

Archives du ministère des affaires étrangères à Bruxelles [AMAEB]. Dossier 10-135/1. Question d'Orient.

Archives générales du royaume [A.G.R.]. Dossier 423. 15/6/1916.

———. Papiers de Broqueville. Dossier 423. 1/7/1917.

Asseburg, Muriel et Volker Perthes. «Avis sur les relations entre l'union européenne et le Moyen-Orient.» EXT/120. 14 septembre 1995.

Balfour, Arthur James. «Mémorandum: Syria, Palestine, Mesopotamia.» 11 août 1919.

Commission of the European Communities. «EC Aid to Palestinians.» Dir. Gen. 1. 16 November 1993.

«Communication from the Commission to Council and Parliament on the Future European Union Economic Assistance to the West Bank and the Gaza Strip.» Bruxelles, 23 October 1995, COM (95) 505 Final.

De Hoop Scheffer. «The Gulf Crisis: Lessons for the Western European Union.» Rapport présenté au comité de défense de l'UEO. Doc. 1268, 13 May 1991.

«EC Support to the Middle East Peace Process.» COM (93) 458 Final E.

«Export of Agricultural Produce from the West Bank and the Gaza Strip, Difficulties and Opportunities.» Report of a Mission Sent by the Netherlands Government, June 1987.

Fuller, Graham. «Why a Palestinian State Is New Inevitable.» Rand Report, 1990.

«Future Relations and Cooperation between the Community and the Middle East.» COM (93) 375.

Gresh, Alain et Isabelle Avran. «Bilan et perspectives de l'aide européenne.» Palestine Background Paper, Conflict Prevention Network, Stiftung Wissenschaft und Politik. polycopié.

Heibing, Paul and Charlotte Prins. «Palestinian Agricultural Exports from the West Bank and Gaza Strip to the European Community.» University of Amsterdam, October 1988.

Khader, Bichara. «Arab Money in the West.» Report to the Arab League, 1986.

Legrain, Jean-François. «Les Forces politiques palsestiniennes: Scénarios d'un développement futur.» Conflict Prevention Network, Ebenhausen. Polycopié.

Parlement européen, direction générale des études. «Le Processus de paix au Proche-Orient et l'union européenne.» 1998.

«Report of a second Mission sent by the Netherlands Government Export of Agriculture Produce from the West Bank and the Gaza Strip.» July 1988.

«The Role of the European Union in the Peace Process and Its Future Assistance to the Middle East.» Communication made by Manuel Marin. COM (97) 715 Final, Bruxelles, 26 January 1998.

Service d'information de l'ambassade d'Israël à Paris. «L'Economie israélienne: La Croissance dans la dynamique de la paix.» avril 1995.

Tovias, Alfred. «Israel and the Barcelona Process.» EuroMeSCo Papers, no. 3, October 1998.

Westerman papers. «Memorandum on British Commitments to King Hussein.» Stanford University, Hoover Institution, [n. d.].

فهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

ـ هـ ـ

ـ و ـ

- ي -